

جواهر الكلام

شرح مختصر العلامة الشيخ خليل في مذهب
الإمام مالك إمام دار التنزيل
للعالم العلامة والبحر الفهامة التوفيل إلى الله تعالى
الشيخ صالح عبد السميع الأدي الأزهري
أدام الله بقاءه ونفعنا بعلمه آمين

الجزء الأول

الكتبة الثقافية
بيروت

جَوَاهِرُ الْكَلِمَاتِ

﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾

الحمد لله رب العالمين والصلاة

والسلام على أشرف المرسلين

سيدنا محمد وآله وصحبه

أجمعين ﴿أما بعد﴾ فيقول

أفقر الورى إلى ربه الغنى -

صالح عبد المسيح الآبي

الأزهرى - هذا شرح

أودعته حسن الصنيع

وودعته في حرز منيع

ووسمته (بجواهر

الأكليل على مختصر الأمام

خليل) فليتنافس في ورده

للتنافسون وليشرب من

فَلَا وَرَبَّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ
فِي شَيْءٍ بَيْنَهُمْ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يَقُولُ الْفَقِيرُ الْمُضْطَرُّ رَحْمَةً رَبِّهِ الْمُنْكَسِرُ خَاطِرُهُ لِقَلَّةِ الْعَمَلِ وَالتَّقْوَى
خَلِيلُ بْنُ اسْحَقَ الْمَالِكِيِّ . الْحَمْدُ لِلَّهِ حَمْدًا يُوَافِي مَا تَزَايَدَ مِنَ النِّعَمِ . وَالشُّكْرُ
لَهُ عَلَى مَا أَوْلَانَا مِنَ الْفَضْلِ وَالكَرَمِ . لَا أَحْصِي ثَنَاءً عَلَيْهِ هُوَ كَمَا أَثْنَى عَلَى نَفْسِهِ

ونسأله

رحيقه الطالبون وفقنا الله للعمل ووقانا الزلل وبه تقى وعليه معتمد

(بسم الله الرحمن الرحيم) ابتدأ بها تأسيا بالكتاب العزيز وعملا بالحديث للشهور واقتداء بسلاف الأمة وخلفها (يقول)
الاصل يقول بسكون القاف وضم الواو فنقل الى القاف لثقله على الواو للازمته لكونه في فعل ولم يشغل عليها في نحو دلو
لعدم ملازمته وكونه في اسم (الفقير) وزنه فعيل من الفقر أى الحاجة يحتمل انه صفة مشبهة أى دائم الحاجة أو صيغة مبالغة
أى كثيها والوصف الأول ملازم للعبد ومستلزم للثاني وحينئذ يكون أولى في الملاحظة والاعتبار (الضطر) أى شديد
الاحتياج على انه اسم فاعل ويحتمل كونه اسم مفعول أى الملجأ الذى ألجأته شدة احتياجه وانما احتمل هذين المعنيين
لزوال الحركة الفارقة بينهما بسبب الادغام اذ أصله مضطر بقاء بعد الضاد وفك الراء من الراء فخفف بإبدال التاء طاء مهملة
وببدال الضاد طاء أيضا وأدغمت الأولى في الثانية وأدغمت الراء في الراء أيضا (رحمة) أى انعام (ربه) أى مربيه على موأند
كرمه (للمنكسر خاطره) أى الحزين قلبه والانكسار تفرق أجزاء اليابس كالحجر والانقطاع تفرق أجزاء اللين كاللحم
(لقلة العمل) أى الصالح لانه الذى ينشأ عن قلته انكسار القلب (والتقوى) أى اتقاء عذاب الله بامتنال للمأمورات واجتناب
للنهيات وهذا شأن العلماء العاملين من نسبة التقصير في عبادة الله تعالى لأنفسهم تأسيا بأشرف الخلق صلى الله عليه وسلم في قوله
سبحانك لا أحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك (خليل) أصله صفة مشبهة من الخلطة بضم الحاء أى صفاء الودة فهو
علم منقول منها (ابن اسحق) ابن نمت خليل فهو وان كان جامدا والوصف لابد أن يكون مشتقا مؤولا بالنسوب بالبنة لاسحاق
(المالكي) نمت ثان لخليل وانما نسب للإمام مالك رضى الله عنه لتعبده على مذهبه (الحمد لله) مفعول يقول وكذا ما بعده الى قوله
فلا اشكال والحمد لله الوصف بجميل لاجل اتصاف الموصوف بوصف جميل غير طبيعى انما كان أو غيره مع قصد الواسف تعظيم
للموصوف (حمدا يوافي) أى يفي الحمد (ماتزايد) أى زاد فصيغة للمفاعلة مستعملة في حصول الفعل من فاعل واحد (من النعم)
جمع نعمة بكسر النون أى انعام أو منعم به (والشكر) عراف صر جميع النعم فيما خلقت له من واجب ومنسوب ومباح (له) أى
الله تعالى (على ما) أى النعم التى (أولانا) أى أعطانا الله تعالى اياها (من الفضل) مصدر فضل والمراد به هنا اسم للمفعول أى
المتفضل به (والكرم) أصله مصدر كرم بضم الراء والمراد به هنا لتكريم به ولما أوهم قوله يوافي ماتزايد من النعم احصاء الثناء على
النعم رفع ذلك بقوله (لا أحصى) أى لأضبط (ثناء) أى وصفا بجميل (عليه) أى الله تعالى (هو) أى الله تعالى فقوله هو مبتدأ
وقوله (كما) الكاف زائدة وما موصول اسمى خبر أى الله الذى (أثنى على نفسه) أى ذاته أى الله الذى أثنى على نفسه الثناء الذى
استحقه واطلاق لفظ النفس عليه تعالى بلا مشاكلة ورد في آية كتب ربكم على نفسه الرحمة وحديث لا أحصى ثناء عليك أنت كما

أثبتت على نفسك ودعوى المشاكلة فيهما بعيدة (ونسأله) أي الله تعالى (اللطيف) أي الرفق والرأفة (والاعانة) أي خلق فعل الطاعات والكف عن المنهيات وكسبهما هذا هو المراد وان كان أصل الاعانة المشاركة في الفعل ليسهل (في جميع الاحوال) تنازع فيه اللطف والاعانة فاعمل الثاني في لفظه لقربه والأول في ضميره وحذف لانه فضلة (و) في (حال حاول) أصله النزول والمراد به المكث لعلاقة السببية وانما طلب اللطف والاعانة في حال الحول في القبر لاحتياج (الانسان) لهما مادام في قبره فألإمامهد ان أراد نفسه واماللاستغراق ان أراد كل مؤمن وهذا أولى رجاء الاجابة (في رسمه) بفتح الراء وسكون الميم أصله الطرح والرمي نقل للموس لعلاقة الاشتقاق ثم نقل منه للموس فيه وهو القبر لعلاقة الحالية فهو مجاز على مجاز ولما كان سيدنا محمد ﷺ هو الواسطة العظمى بين الله تعالى وبين عباده في كل نعمة ولا سيما نعمة الاسلام حق على كل من وصلت اليه تلك النعمة انشاء زيادة الترقى في الكمالات التي أفرغت في قالب حقيقته الحمدي فقول المصنف (والصلاة والسلام على محمد) ليس الفرض مجرد الاخبار بأن الصلاة والسلام كائنان على محمد وانما المعنى له انشاء زيادة الترقى في كمالاته صلى الله عليه وسلم اذا من كمال الاوعند الله أكمل منه والى هذا يشير قوله تعالى «وللاخرة خير لك من الأولى» وسوف يعطيك ربك فترضى» اذا من لحظة الا وله فيها ترقى في الكمالات لم يكن له في الأولى (سيد) أي شريف كامل وتقى فاضل (العرب) بفتح العين والراء من يتكلم باللغة العربية سجيية (والعجم) من يتكلم باللغة العجمية سجيية (المبعوث) أي الذي أرسله الله (لسائر الأمم) جمع أمة أي جماعة لإنسا وجنا واما كما ارسال تكليف وتشريف للانس والجن وتشريف فقط للملائكة (وعلى آله) أي أهل بيته (وأصحابه) الذين أشرفت عليهم شمس النبوة فأحرزوا فخار الصحبة (وأزواجه) أي زوجاته (وذريته) أي (٣) أولاده مباشرة وهم سبعة ثلاثة

ذكر القاسم و ابراهيم
وعبد الله ولقب عبد الله
بالطيب والطاهر وأربعة
اناث فاطمة وزينب ورقية
وأُم كُثُوم وكلهم من خديجة
إلا ابراهيم فمن مارية
(وأُمته) الذين آمنوا
به من بعد البعثة الى

وَنَسَّالَهُ اللُّطْفَ وَالْإِعَانَةَ فِي جَمِيعِ الْأَحْوَالِ وَحَالِ حُلُولِ الْإِنْسَانِ فِي رَمْسِهِ . وَالصَّلَاةُ
وَالسَّلَامُ عَلَى مُحَمَّدٍ سَيِّدِ الرَّبِّ وَالْمَجْمَعِ . الْمَبْعُوثِ لِسَائِرِ الْأُمَمِ . وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ
وَأَزْوَاجِهِ وَذُرِّيَّتِهِ وَأُمَّتِهِ أَفْضَلَ الْأُمَمِ (وَبَعْدُ) فَقَدْ سَأَلَنِي جَمَاعَةٌ - أَبَانَ اللَّهُ لِي وَلَهُمْ
مَعَالِمُ التَّحْقِيقِ . وَسَلَّكَ بِنَا وَبِهِمْ أَنْفَعَ طَرِيقٍ - مُخْتَصِرًا عَلَى مَذْهَبِ الْإِمَامِ مَالِكٍ
ابْنِ أَنَسٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى مُبَيَّنًا لِسَا

قرب القيامة (أفضل) من الفضل وهو الشرف (الامم) وأفضلية أمته على باقي الأمم لأفضليته على باقي المرسلين اذ التابع يشرف بشرف متبوعه (وبعد) الواو نائبة عن اما واما نائبة عن مهما يكن و بعد ظرف مبني تضمنه معنى الحرف وهي الاضافة لحذف المضاف اليه ونية الاضافة له يحتمل انه زمانى باعتبار النطق وانه مكانى باعتبار الكتابة والمختار تعلقه بجواب مهما التي نابت عنها الواو بواسطة نيابتها عن اما والتقدير مهما يكن شيء (ف) أقول بعد البسملة والمجدة والصلاة والسلام (قد سألني جماعة) مالكية (أبان) أي أظهر (الله) هو خبر لفظا انشاء معنى أي اللهم أظهر الخ وائمساعبر بالخبرية لقوة رجائه الاجابة حتى كأنها حصلت (لى) بدأ بالدعاء لنفسه اذ هو السنة (ولهم) أي الجماعة الذين سألتوني دعاء لهم لدلائهم على الخبر قال لله تعالى «وتعاونوا على البر والتقوى» (معالم) جمع معلم يفتح الميم واللام وسكون العين معنا الحقيق العلامة التي يستدل بها على نحو الطريق والمراد بها هنا الأدلة بقرينة اضافتها الى (التحقيق) أي ذكر الشيء على الوجه الحق ويطلق على اثباته بالدليل أيضا (وسلك) أي ذهب (بنا) أي المصنف (وبهم) أي السائلين والجملة انشائية معنى أي اللهم اجعلنا سالكين (أنفع) اسم تفضيل من النفع اكتسب الظرفية باضافته الى (طريق) اضافة ما كان صفة لما كان موصوفا ومفعول سأل الثاني بأليفا (مختصرا) أي قليل الالفاظ (على مذهب) مفعول صالح لحذف لذهاب ومكانه وزمانه نقل من الحدث للاحكام لوقوعه عليها ثم صار حقيقة عرفية فيها و اضافته الى (الامام) أي المتقدم به لاستنباطه اياها (مالك) اسم فاعل ملك سمي به تفاؤلا بملكه العلوم وقد تحقق ذلك بفضل الله تعالى (ابن أنس) بن مالك بن أبي عامر بن عمرو بن الحارث ابن غنيم بن خثيل بضم الخاء المعجمة وفتح المثناة من ذى أصبح بطن من حير وعادتهم زيادة ذى في اسم الملك فهو من أبناء الملوك (مينا) بضم الميم وفتح الموحدة وكسر المثناة مشددة نعت ثان مختصرا وإسناد البيان له مجاز عقلى (لسا) أي الحكم الذي يجب

(به الفتوى) أى الاخبار بالحكم الشرعى بلا الزام والقضاء الاخبار به بالزام وهو المشهور الذى كثر قائلوه والراجح الذى قوى دليله (فأجبت سؤالهم بعد الاستخارة) أى طلب ما هو خير بصلاة ركعتين فى وقت يحل النفل فيه (مشيرا) حال من تاء أجبت منوية أى ناويا الإشارة (بفيها للدونة) أى للسائل التى دونها قاضى القيروانى أسد بن الفرات على محمد بن الحسن صاحب أبى حنيفة ثم مالك رضى الله تعالى عنهم وتسمى الأسدية والمختلطة وتلطف سحنون بآبن الفرات حتى أخذها منه ثم عرضها على ابن القاسم وذهبها وتقمحها ورتبها واختصرها الشيخ ابن أبى زيد وابن أبى زمنين بفتح اليم ثم أبو سعيد البرادعى بالمهملة أو المعجمة وسماه التهذيب واشتهر بالدونة ولعله مراد المصنف بها واختصره ابن عطاء الله (و) مشيرا (بأول) بضم المهملة وكسر الواو مشددا أى بمادته ليشمل تأويلان وتأويلات وأولت (الى اختلاف شارحها) أى للدونة (فى فهمها) أى المراد من الدونة (و) مشيرا (بالاختيار) أى مادته كانت بصيغة اسم أو فعل (ل) اجتياز الامام أبى الحسن على (اللخمي) لكن ان كان الاختيار (بصيغة الفعل) كاختار (فذلك) أى الاختيار اشارة (لاختياره) أى اللخمي (هو) توكيد للهاء (فى نفسه) أى جهاده واستنباطه من قواعد للذهب (و) ان كان الاختيار (ب) صيغة (الاسم) كالختار (فذلك) أى الاختيار اشارة (لاختياره) أى اللخمي ذلك القول (من الخلاف) للتقدم عليه من أهل المذهب وسواء وقع منه الاختيار بمادته أو التصحيح أو الترجيح أو الاستحسان (و) مشيرا (بالترجيح) أى مادته بصيغة فعل أو اسم (ع) (ل) ترجيح الامام أبى بكر محمد بن عبد الله (ابن يونس) وسواء وقع

منه بمادته أو غيرها حال كونه (كذلك) فى انه ان كان بفعل فهو لترجيحه فى نفسه وان كان باسم فهو لترجيحه من خلاف (و) مشيرا (بالظهور) أى مادته فى اسم أو فعل (ل) استظهار الامام محمد ابن أحمد (ابن رشد) كذلك كالمذكور من الاختيار والترجيح فى ان الاسم لما كان من خلاف

به الفتوى فأجبت سؤالهم بعد الاستخارة مشيرا بفيها للدونة. وبأول الى اختلاف شارحها فى فهمها. وبالاختيار اللخمي لكن ان كان بصيغة الفعل فذلك. لا اختياره هو فى نفسه. وبالإسم فذلك لا اختيار ومن الخلاف. وبالترجيح لا بن يونس كذلك وبالظهور لا بن رشد كذلك وبالقول للمأزرى كذلك. وحيث قلت خلاف فذلك للاختلاف فى التشهير. وحيث ذكرت قولين أو أقوالا فذلك لعدم اطلاعى فى الفرع على أرجحية منصوصة. وأعتبر من المفاهيم مفهوم الشرط فقط. وأشير بصحح أو استحسين الى أن شيئا غير الذين قدمتهم صحح هذا أو استظهره. وبالتردد لتردد المتأخرين فى النقل.

والفعل لما كان من النفس (و) مشيرا (بالقول) أى مادته فى اسم أو فعل (ل) ترجيح الامام أبى عبد الله محمد بن على بن عمر (المأزرى) نسبة لمأزره بفتح الزاء وكسرها مدينة بجزيرة صقلية تسمى الآن سبيلية قرب مالطة أعادها الله للإسلام (كذلك) فى ان الفعل لما من النفس والاسم لما من خلاف (وحيث قلت) فيه (خلاف) أى هذا اللفظ (فذلك) أى لفظ خلاف اشارة (للاختلاف) بين أئمة أهل المذهب فى التشهير لتلك الأقوال (وحيث ذكرت قولين أو أقوالا) بمادة القول أو غيرها نحو هل كذا أو كذا قولان أو أقوال ونحو هل كذا ثالثا كذا ورابعها كذا (فذلك) أى ذكر القولين أو الأقوال اشارة (لعدم اطلاعى فى الفرع) أى الحكم الشرعى المتعلق بعمل قلبي كالنية أو غيره كالطهارة (على أرجحية منصوصة) لأهل المذهب (وأعتبر من المفاهيم) جمع مفهوم أى معنى دل عليه لفظ مسكوت عنه (مفهوم الشرط فقط) أى لا مفهوم الصفة والعلة وظرف الزمان والمكان والعقد واللقب (وأشير) بضم المهملة (بصحح) (أو استحسين) مبنيين للجھول (الى ان شيئا) من مشايخ المذهب الصادق بنفس المصنف فهذا اشارة منه فى هذا المختصر الى ان له تصحيحا أو استحسانا فى توضيحه (غير) (الاربعة) (الذين قدمتهم) فى قولى وبالاختيار اللخمي الخ كآبن عطاء الله وابن الحاجب (صحح هذا) أى الحكم المقرون بصحح أو استحسين من الخلاف (أو استظهره) من نفسه (و) أشير (بالتردد) لأحد أمرين اما (لتردد) جنس (التأخرين) الصادق بواحد فى اصطلاح أهل المذهب طبقة الشيخ ابن أبى زيد ومن بعدهم والمراد بهم هنا المتأخرون مطلقا (فى النقل) أى الحكم المنقول عن المتقدمين كنقلهم عن قبلهم حكما فى

نازلة في باب وتقلهم عنهم حكما آخر فيها في باب آخر وسبب ذلك اما اختلاف قول المنقول عنه أو الاختلاف في معنى كلامه (أو لعدم نص المتقدمين) على الحكم الذي استنبطوه فليس قوله لعدم معطوفا على التردد لاقتضائه انه يشير بالتردد لعدم نص المتقدمين ولو اتفق المتأخرون على الحكم وليس كذلك اذ لا تردد مع اتفاقهم فالمعطوف بالحكم والمعطوف عليه النقل والتردد في الحكم ان كان من واحد فعناء التحير أو اختلاف الاجتهاد وان كان من متعدد فعناء اختلاف الاجتهاد (و) أشير (بلو) مسبوقه بواو النكايه ولا جواب لها نحو قوله أو بمطروح ولو قصدا (الى) وجود (خلاف مذهبي) أي منسوب للمذهب مالك رضي الله تعالى عنه لوقوعه فيه اذا كان قويا والا فلا يشير اليه (والله) أي لا غيره بقرينة التقديم (أسأل أن ينفع به) أي هذا المختصر (من كتبه) أي المختصر (أو قرأه) ليحفظه أو يفهمه (أو حصله) أي حازه بشراء أو غيره (أو سعى في شيء منه) أي المختصر بكتابة أو قراءة الى غير ذلك (والله يصمنا من الزل) الجملة خبرية لفظا انشائية معنى أي اللهم اعصمنا من الخطأ (ويوفقنا في القول والعمل) أي يخلق فينا كسب الطاعة (ثم اعتذر) أي أظهر عذري (للدوي) أي أصحاب (الألباب) جمع لب بضم اللام وشد الموحدة أي عقل كامل وهو نور به ندرك النفس العلوم الضرورية والنظرية (من التخصير) من تعليلية والتفسير ترك الشيء وهو قادر عليه والمراد لازمه وهو الحل (هـ) (الواقع) أي الذي شأنه الوقوع وليس المراد الذي وقع بالفعل اذ

هذا يجب عليه اصلاحه ويحرم عليه تركه (في هذا الكتاب) العظيم الذي لا يقدر على مثله الا بامداد الهى (وأسأل) حذف المفعول اختصارا أي أسألهم (بلسان) ذى (التضرع والخشوع) عطف التضرع على عطف الخشوع على المرادف إذ هما بمعنى واحد

أَوْ لَعَدَمِ نَصِّ الْمُتَقَدِّمِينَ وَيَلَوُّ إِلَى خِلَافٍ مَذْهَبِيَّ وَاللَّهُ أَسْأَلُ أَنْ يَنْفَعَ بِهِ مَنْ كَتَبَهُ أَوْ قَرَأَهُ أَوْ حَصَلَهُ أَوْ سَمِعَ فِي شَيْءٍ مِنْهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُنَا مِنَ الزَّلَلِ . وَيُوقِّفُنَا فِي الْقَوْلِ وَالْعَمَلِ . ثُمَّ أَعْتَذَرُ لِدَوَى الْأَلْبَابِ . مِنَ التَّقْصِيرِ الْوَاقِعِ فِي هَذَا الْكِتَابِ وَأَسْأَلُ بِلِسَانِ التَّضَرُّعِ وَالْخُشُوعِ . وَخِطَابِ التَّذَلُّلِ وَالْخُضُوعِ . أَنْ يُنْظَرَ بَيْنَ الرِّضَا وَالصَّوَابِ فَمَا كَانَ مِنْ نَقْصٍ كَمَلُّهُ . وَمِنْ خَطَأٍ أَصْلَحَهُ فَعَلَّمَا يَخْلُصَ مُصَنِّفٌ مِنَ الْهَفَوَاتِ . أَوْ يَنْجُو مُؤَلِّفٌ مِنَ الْعَثَرَاتِ

(باب)

يُرْفَعُ الْحَدَّثُ وَحُكْمُ الْغَيْبِ بِالْمُطْلَقِ وَهُوَ مَا صَدَّقَ عَلَيْهِ اسْمُ مَاءٍ بِلَا قَيْدٍ

(وخطاب) ذى (التذلل والخشوع) ولكون الخطب محل اطناب سوغ له جمع الألفاظ المترادفة (أن ينظر بين الرضا) أي لا بين السخط (والصواب) أي الانصاف (فما كان من نقص كملوه) ليس المراد بشكمال النقص حذف باقى الجملة الناقصة كلمة أو الكلمة الناقصة حرفا مثلا ولا تكميل الاحكام بذكر ما لم ينص عليه بل المراد الاتيان باللفظ الناقص (و) ما كان (من خطأ) فى المعنى والحكم الشرعى وتركيب الكلام (أصلحوه) بالتنبيه عليه بأنه سهو أو سبق قلم وصوابه كذا أو فيه تقديم وتأخير لا بتغيير فى صلب الكتاب فانه يؤدى لعدم الوثوق به (فقل) الفاء للتعليل وقل للنفى (ما) حرف كاف لقل عن طلب الفاعل أى لا (يخلص) أى يسلم (مصنف) أى مؤلف (من الهفوات) أى الخطأ فى المعانى (أو ينجو مؤلف من العثرات) بفتح العين المهملة والمثلثة جمع عثرة أى سقطه والمراد بها الخطأ فى الألفاظ وتركيبها

(باب) أى ألفاظ مخصوصة دالة على معان مخصوصة وهى أحكام الطهارة وما يناسبها (يرفع) بضم المثناة أى يزال (الحدث) أى الوصف المانع من الصلاة ونحوها المقدر شرعا قيامه بجميع البدن أو أعضاء الوضوء فقط عند موجه (وحكم الغيب) أى الوصف المقدر شرعا قيامه بين النجاسة (بالمطلق) أى الماء الطهور والرفع اما غسل أو مسح أو نضح والمسح إما أصلى كسج الرأس فى الوضوء وإما بدلى كسج الخف فيه ومسح الجبيرة والفصل إما لجميع البدن أو لأعضاء الوضوء سوى الرأس أو لما نلطح بالنجاسة (وهو) أى المطلق (ما صدق) بفتح الصاد والدال أى صح أن يحمل (عليه اسم ماء) إضافته للبيان أى اسم هو لفظ ماء (بلا قيد) فصل مخرج ما لا يصدق عليه الماء الا بقيد نحو ماء الورد وماء الريحان وشمل المطلق ماء البحر وماء المطر وماء العين وماء القدر وماء

الندى لصحة حمل الماء عليها بلا قيد (وان جمع) أى المطلق (من ندى) بفتح النون مقصورا وهو ما ينزل من السماء آخر الليل على ورق الشجر أو الزرع (أو ذاب بعد جموده) كثلج نزل من السماء متحلا ثم جمد حتى تحجر ثم ذاب بالتسخين بنار أو شمس أو بنفسه (أو كان) أى المطلق (سؤر) بضم السين وسكون الهجمة أى باقيا بعد شرب (بهيمة) ولو محرمة أو جلالة اذ الكلام الآن في الطهور للشامل للمباح والمكروه المحرم كماء آبار نحو نمود (أو) سؤر (حائض) ونفساء (وجنب) ولو كافرين أو شاربي خمر شربا منه معا وأولى أحدهما (أو كان) المطلق (فضلة) أى بقية (طهارتهما) أى الباقي بعد اغتسال الحائض والجنب (أو) كان المطلق (كثيرا) أى زائدا على اثناء غسل (خلط بنجس) لم يغيره أى لم يغير النجس أحد أوصاف الماء فإن غيره سلب الطهورية والطارهية (أو) كان المطلق متغيرا يقينا و (شك في تغيره هل يضر) للغير الماء أى يسلب طهوريته لكونه مما يفارق غالبا كالطعام والدم أو لا يضر ولا يسلب طهوريته لكونه لا يفارقه غالبا كقراره والتولد منه وأولى المتوهم ضرر مغیره (أو تغير) ريح الماء المطلق (بجواره) كما لو تغير برائحة ورد وضع على شباك قلة لم يصل إليه ماؤها أو جيفة على شط غدير كذلك (وان) تغير ريحه (بدهن) كزيت وشحم (لاصق) الدهن سطح الماء ولم يمتزج به وهذا ما عليه كثير ومنهم مصنفنا وقال ابن عرفة ظاهر الروايات عدم اغتفاره وارتضاه ابن مرزوق والاجهوري وتلامذته وأما تغير اللون والطعم به فيسلب الطهورية نفاقا (أو) رائحة قطران وعاء مسافر) أو مقيم صب الماء فيه بعد ذهاب جرم القطران منه وأما تغير لونه أو طعمه فيسلبها سفرا وحضرا ولولم يوجد غيره (أو) تغير الماء المطلق لونا أو طعما (٦) أو رائحة (بمتولد منه) كطحلب بضم الطاء واللام (أو) تغير (بقراره) الذى

استقر فيه (كلح) ومغرة وشب وكبريت وزرنيخ (أو) تغير (مطروح) فيه من غير قصد بل (ولو) كان طرحه فيه (قصدا) وبين المطروح بقوله (من) زراب أو ملح) وهو قول ابن أبي زيد (والأرجح) الذى اختاره ابن يونس من خلاف المتقدمين (السلب) للطهورية (بالملح)

وان جمع من ندى أو ذاب بعد جموده أو كان سؤر بهيمة أو حائض أو جنب أو فضلة طهارتهما أو كثيرا خلط بنجس لم يغير أو شك في تغيره هل يضر أو تغير بجواره وإن بدهن لاصق أو برائحة قطران وعاء مسافر أو بمتولد منه أو بقراره كملح أو بمطروح ولو قصدا من زراب أو ملح والأرجح السلب بالملح وفي الاتفاق على السلب به أن صنع تردد لا يمتد لونا أو طعما أو ريحا عما يفارقه غالبا من طاهر أو نجس كدهن خالط أو بخار مصطكا وحكمه كغيره ويضر بين تغير بحبل سانية

المطروح فيه قصد مصنوعا كان أو معدنيا وهو للقابسي وقال الباجي المعدنى لا يسلبها والمصنوع يسلبها كغيره واختلف المتأخرون عن هؤلاء الثلاثة فمنهم من رد قولى ابن أبي زيد والقابسي الى قول الباجي وجعل المذهب على قول وهو أن المعدنى لا يسلبها اتفاقا والمصنوع يسلبها اتفاقا ومنهم من لم يردهما اليه وأبقاهما على اطلاقهما وجعل المذهب على ثلاثة أقوال وإلى هذا الخلاف الأخير أشار المصنف بقوله (وفي الاتفاق على السلب) لظهورية الماء (به) أى الملح (ان صنع) من أجزاء الأرض وعدم الاتفاق على السلب به ان صنع (تردد) للمتأخرين الراجح منه عدم الاتفاق على السلب بالمصنوع ففيه الخلاف كالمعدنى والراجح عدم السلب بهما كما تقدم (لا) يرفع الحدث وحكم الحث (ب) ماء (متغير) يقينا أو ظنا قويا ولو تغيرا يسيرا (لونا أو طعما) اتفاقا (أو ريحا) على للشهور (بما يفارقه) غالبا أى بشئ يفارقه كثيرا احتز به عما يلزمه كقراره وبين مفارقه بقوله (من طاهر) كزعفران وطعام (أو نجس) كدم ومثل لها بقوله (كدهن) من مذكى أو ميتة (خالط) الدهن الماء لا ان جاوره أو لاصقه كما تقدم (أو بخار) أى دخان (مصطكا) بفتح الميم مقصورا ومعدودا وسواء بخر بها الماء بأن كان وعاءه ناقصا ووضعت للبخرة فوق وحبس البخار في أعلاه حتى امتزج به وغيره أو بخر بها الاناء وحبس البخار فيه وصب عليه الماء فامتزجا وتغير الماء فإن لم يحبس البخار وسرح حتى لم يبق شيء منه في الاناء وصب الماء فيه فتغير فهو طهور (وحكمه) أى الماء أى وصفه الحكمى (ك) وصف (مغيره) فالمتغير بطاهر كزعفران طاهر والمتغير بنجس كدم نجس (ويضر) للماء أى يسلب طهوريته (بين) أى فاحش (تغير بحبل سانية) أى بر ذات دولا ب وتسمى في عرف أهل مصر ساقية وانما يضر

التغير به اذا كان من غير أجزاء الارض كليف وحلفاء لان كان من أجزائها كحديد ونحاس وفخار فلا يضر التغير به (ك) تغير (غدير) أى ماء غدير أى تركه السيل أو النيل في محل منخفض (بروث) و بول (ماشية) ألقته فيه حال شربها منه وسواء كانت الماشية نعاما أو غيرها وفي المجموعة طهورية الغدير المتغير بروث النعم مطلقا ويستحسن تركه مع وجود غيره (أو تغير ماء (بئر بورق شجر أو بئر) ألقته الرياح فيه فليس طهورا في بادية ولا في حاضرة (والأظهر) عبد ابن رشد من قولي مالك (في) تغير ماء (بئر البادية بهما) أى ورق الشجر والتبن (الجواز) لرفع الحدث وحكم الخبث به لعدم سلبه طهوريته لعسر الاحتراز. منهما (وفي جعل المخالط) للمطابق (الموافق) له في لونه وطعمه وريحه وهو ما يفارقه غالبا كما حطب العنب وماء الورد الذى ذهبت أوصافه (كالمخالط) للمطلق في الصفات والحكم بسلبه طهورية المطلق وعدم جعله كالمخالط فيحكم ببقاء الطهورية (نظر) أى توقف وتردد لابن عطاء الله واستظهر الامام سند شقه الأول وابن عبد السلام شقه الآخر (وفي) جواز (التطهير) من حدث أو حكم خبث (بماء جعل) أى أدخل (في الفم) قبل التطهير به لعدم تحقق تغيره وهذا قول ابن القاسم وعدم جوازه لعدم سلامته من مخالطة الريق مع قلته جدا وهذه رواية أشهب عن الامام مالك (قولان) مقيدان بعدم تغير الماء بالريق تغيرا ظاهرا وعدم مكنه في الفم زمنا يتحقق أنه خالط الماء مقدار من الريق (وكره ماء) قليل كإناء غسل موجود غيره في رفع حدث وحكم خبث (مستعمل) أى الماء قبل ذلك (في) رفع (حدث) أو حكم خبث وهو المتقاطر من العضو المغسول والغسل فيه العضو لا الجارى عليه ولا الباقي في الإناء بعد الاغتراف منه (٧) (وفي) كراهة استعمال ماء مستعمل في

(غيره) أى رفع الحدث وحكم الخبث بما يتوقف على المطلق ويصلى به كغسل احرام ووضع مجد (تردد) أى في الحكم من التأخرين لعدم نص المتقدمين وأما المستعمل فما لا يتوقف على المطلق كغسل إناء طاهر فلا يكره استعماله

كَتَدِيرٍ بِرَوْتٍ مَاشِيَةٍ أَوْ بِرٍ بَوْرَقٍ شَجَرٍ أَوْ تِنٍّ وَالْأَظْهَرُ فِي بَيْتِ الْبَادِيَةِ بِهِمَا الْجَوَازُ فِي جَمَلِ الْمَخَالِطِ الْمَوَافِقِ كَالْمَخَالِطِ نَظَرًا فِي التَّطْهِيرِ بِمَاءٍ جَبِلَ فِي الْفَمِ قَوْلَانِ وَكَرِهَ مَا لَا مُسْتَعْمَلَ فِي حَدَثٍ فِي غَيْرِهِ تَرَدُّدٌ وَيَسِيرٌ كَأَنِّيَّةٍ وَضَوْءٌ وَغُسْلٌ بِنَجَسٍ لَمْ يُغَيَّرْ أَوْ وَلَغَ فِيهِ كَلْبٌ وَرَاكِدٌ يُغْتَسَلُ فِيهِ وَسُورٌ شَارِبٌ خَمْرٍ وَمَا أُدْخِلَ يَدَهُ فِيهِ وَمَا لَا يَتَوَقَّى نَجَسًا مِنْ مَاءٍ لَا إِنْ هَسَرَ الْإِحْتِرَازُ مِنْهُ أَوْ كَانَ طَعَامًا كَشَمْسٍ وَإِنْ رِيَّتْ

فما يتوقف على طهور (و) كره أن يستعمل ماء (يسر) أى قليل كإناء غسل في رفع حدث أو حكم خبث وطهارة مسنونة أو مندوبة لأني غسل نحو ثوب طاهر ومثل اليسير بقوله (كأنية وضوء غسل) وإناء الغسل قليل بالنسبة للمتوضئ أيضا ونعت اليسير بقوله (خلط بنجس) قدر قطرة مطر متوسطة كحمصة لإناء وضوء وفوقها لإناء غسل (لم يغير النجس الماء) ووجد غيره فإن غيره نجسه وإن لم يوجد غيره وإن استعمل المكروه وصلّى به فلا يعيد (أو) يسر (ولغ) بفتح اللام أى أدخل (فيه) أى اليسير (كلب) لسانه وحركه فيه ولو تيقنت سلامة فمه من النجاسة ووجد غيره لأن لم يحركه فيه لأن سقط لعابه فيه بدون إدخال لسانه فيه ولأن لم يوجد غيره (و) كره أن يستعمل (راكد) أى غير جار (يغتسل فيه) أى الراكد أى يكره الاغتسال فيه من الجنابة (و) كره (سور) أى بقية ماء شرب (شارب خمر) أى مسكر مسلم أو كافر وشك في طهارته فانه تحقق أو ظنت طهارته فلا يكره (سوره) (و) كره (ما) بالقصر أى مطلق (أدخل) أى شارب الخمر (يده) مثلا (فيه) ولم تتحقق أو نظن طهارتها ولا نجاستها فان تحققت أو ظنت طهارتها فلا يكره (و) كره (سور) (ما) أى حيوان ما كول كنعم وطير أولا كخنزير وحمار وفرس (لا يتوقى نجسا) أكل أو شربا (من ماء) بيان لسور الشارب وما أدخل يده فيه وكراهة سور مالا يتوقى نجسا إذا لم يسر الاحتراز منه (لأن عسر) أى صب وشق (الاحتراز) أى حفظ الماء (منه) أى مما لا يتوقى نجسا كقط وفار (أو كان) أى سور شارب الخمر أو ما أدخل يده فيه أو سور مالا يتوقى نجسا (طعاما) كلبن وزيت ومرق فلا يكره ولا يراق لشرفه (كشمس) أى ماء مسخن بشمس وقيدت الكراهة بالبلاد الحارة كاللحجاز والأواني التى تمتد تحت المطرقة غير النقيدين وخص ابن الامام التلمسانى ذلك بالنحاس الأصفر ولا يكره للسخن بنار مالم تشتد سخوته فيكره كشديد البرودة لمنعها كالخشوع (وان ريئت) بكسر الراء أى علمت النجاسة بمشاهدة أو

اخبار كائنة (على فيه) أى فم شارب الحجر (وقت استعماله) الماء أو الطعام (عمل) أى حكم (عليها) أى بمقتضاها فان غيرت الماء نجسته والا كره استعماله ان كان قليلا ونجست الطعام ان كان مائعا أو جامدا وأمكن سريانها فيه (واذا مات) حيوان (برى) أى منسوب للبر ضد البحر لخلق حيايته فيه (ذو) أى صاحب (نفس) أى دم (سائلة) أى يجرى عند سبب جريانه كجرح وقطع (ب) ماء (راكد) أى غير جار والحال أنه (لم يتغير) الماء بموت البرى ذى النفس السائلة (ندب نزع) من الماء حتى تطيب النفس وتزول كراهتها اياه لزوال الفضلات التى خرجت مع الماء من فم الحيوان (بقدرها) أى الماء قلة أو كثرة والحيوان صغرا أو كبيرا (لا) بنذب النزع (ان وقع) البرى ذو النفس السائلة حال كونه (ميتا) أو حيا وأخرج حيا (وان زال تغير) الماء الكثير الذى لا مادة له (النجس) بكسر الجيم أى المتنجس ببول مثلا أى زال تغيره بنفسه (لا بكثرة) أى زيادة وصب ماء (مطلق) عليه ولا بقاء شيء طاهر فيه من تراب أو طين (فاستحسن) أى من بعض شيوخ أهل المذهب (الطهورية) للماء الذى زال تغيره لأن الحكم بنجاسته لتغيره وقد زال والحكم ينتفى باتفائه علته (وعدمها) أى الطهورية الصادق بعدم الطهارة (أرجح) أى رجحه ابن يونس من خلاف من تقدم عليه وهذا هو المعتمد عند الجمهور وعبد الباقي والشهرخى والعدوى واعتمد البناني الأول (و) ان شك في ضرر مغير الماء وأخبر بنجاسته مخبر (قبل) بضم القاف أى وجب أن يقبل (خبر الواحد) بنجاسته وأولى الاكثر ان كان عدل رواية وهو المسلم العاقل البالغ السليم من الفسق وما يخل بالمروءة ولو أثنى أورقا (ان بين وجهها) بأن قال تغير بنحو دم (أو اتفاقا) أى المخبر بالكسر والمخبر (٨) بالفتح (مذهب) أى فى أحكام الطاهر والنجس وان اختلفا فى غيرها (والا) أى وان لم

على فيه وقت استعماله عمل عليها واذا مات برى ذى نفس سائلة برا كيد ولم يتغير ندب نزع بقدرهما لا ان وقع ميتا وان زال تغير النجس لا بكثرة مطلق فاستحسن الطهورية ومدمها أرجح وقيل خبر الواحد ان بين وجهها أو اتفاقا مذهبها والافقال يستحسن تركه وورد الماء على النجاسة ككسبه

(فصل) الطاهر ميت ما لادم له والبحرى ولو طالت حياته يبر وما ذكى وجزؤه الا محرم الا كل وصوف ووبر وزغب وريش وشعر ولو من خنزير ان جزت والجماد وهو جسم غير حى ومنفصل عنه الا السكر والنحو ودمه وعرقه ولما به ومخاطه ويبيضه ولو أكل نجسا الا اللذر

بين وجهها ولم يوافق مذهبها (فقال) للأزرى من نفسه (يستحسن) أى يستحب (تركه) أى الماء المشكوك الذى أخبر الواحد بنجاسته بلا بيان ولا اتفاق (وورد) أى نزول (الماء) الطهور (على النجاسة) العينية أو

الحكمية (ككسبه) أى ورود النجاسة على الماء قليلا كان أو كثيرا فى أنه ان لم يتغير الماء بوصف من أوصافها فالفسالة والحل طاهران والا فنجان (فصل) أصله مصدر فصل الشيء أى قطعه وأبانه وفرق بينه وبين غيره ثم اصطلحوا على استعماله فى الالفاظ المخصوصة الدالة على معان مخصوصة (الطاهر ميت) بسكون المثناة تحت (ما) أى حيوان برى (لادم له) من ذاته وذلك كالعقرب والعصرار (و) ميت الحيوان (البحرى) أى المنسوب للبحر لخلق حيايته فيه وسواء مات بنفسه أو بفعل فاعل مسلم أو كافر (ولو طالت حياته) يبر كتمساح وضفدع وسلحفاة بحرية (و) الطاهر (ما) أى حيوان برى له دم (ذكى) أى فعل به سبب الاباحة من ذبح أو نحر أو عقر (وجزؤه) أى المذكى من لحم وعظم وظفر وسن وجلد (الا محرم الاكل) كخيل وبغل وحمار انسى وخنزير فنجس فلا تطهره الدكاة (و) الطاهر (صوف ووبر وزغب وريش) أى أهداب محيط بقصبته (وشعر ولو من خنزير) وكلب (ان) جزت أى الصوف وما عطف عليه فى الحياة أو بعد الموت ولو بلا ذكاة (و) الطاهر (الجماد) وهو جسم غير حى أى لم تحل فيه روح (و) غير (منفصل عنه) أى الحى (الا السكر) وهو ما يغيب العقل فهو نجس وعمرم قليلة الذى لا يغيب العقل فضلا عن كثيره الذى يغيبه (و) الطاهر (الحى) أى كل حى بحريا كان أو برى ولو خلق من عنرة أو كلبا أو خنزيرا (ودمه وعرقه) ولو كان جلالة أو سكران حال سكره (ولما به ومخاطه ويبيضه ولو أكل) الحى (نجسا) أو شرب النجس ولا تسكره الصلاة فى ثوب فيه عرق شارب خمر أو مخاطه أو بصاقه خلافا لزروق (الا) البيض (المنر) بفتح الميم وكسر الدال المعجمة أى المتن أو

الذى صار دمالا المروق الذى اختلط صفاره ببياضه بلانتونة فظاهر على الظاهر (و) الا (الخارج) من الحيوان (بعد) قيام (الموت) به من الدمع وبعده وهو برى ذو نفس سائلة (و) الطاهر (لبن آدمي) ذكر أو أنثى مسلم أو كافر (الا) الأدمى (الميت) فلينه نجس بناء على انه نجس وهو ضعيف (ولبن غيره) أى غير الأدمى المحلوب في حال الحياة أو بعد موته (تابع) لاجمعه في الطهارة بالتذكية وعدمها بعدمها وان مات المباح والمكروه بلا ذكاة فلينه بعد موته تابع للحمه في النجاسة (و) الطاهر (بول وعذرة) أى رجيع وروث خرجا (من مباح) أكله في حياته أو بعد ذكاته (الا) المباح (الفتدى بنجس) ما كول أو مشروب كدجاج وفأر ففضلتهما نجسة (و) الطاهر (ق) الا المتغير عن (صفة) الطعام (ولو لم يشبه العذرة في وصف من أوصافها فنجس) (و) الطاهر (صفراء) وهو مائع أصفر منعقد يشبه الصبغ الزعفراني يخرج من المعدة وهي طاهرة لعله الحياة فما يخرج منها طاهر (و) الطاهر (بلغم) وهو المنعقد كالخاط (و) من الطاهر (مرارة مباح) أو مكروه مذكى وهي مائع أصفر مرقى كليس مائزق بزائد الكبد (و) الطاهر (دم لم يسفج) أى لم يجر عند موجب الجريان من ذبح ونحر وغير المسفوح هو الباقي في العروق والباقي في القلب عند شقه والراشح من اللحم حال تقطيعه وأما ما يوجد في جوف الحيوان بعد ذبحه التجمد على محل الذبح فهو مسفوح نجس (و) من الطاهر (مسك) وان كان أصله دمالا لاستحالته الى اصلاح (و) من الطاهر (فأرته) أى الجلدة التى يجتمع المسك فيها (و) من الطاهر (زرع) (٩) سقى بنجس أو نبت من بذر نجس وظاهره نجس فيفسل قبل أكله

(و) من الطاهر (خرنججر) أى صار كالخجر في اليبس اذا ذهب منه الاسكار فان كان باقيا فيه بحيث اذا بل وشرب يسكر فهو نجس (أو خلل) أى صار خلا بنفسه أو بفعل فاعل (والنجس) ما أى الجزء الذى (أبين) أى فصل (من حيوان) نجس الميتة (حتى أوميت من قرن وعظم وظلف)

والخارج بعد الموت ولبن آدمي الا الميت ولبن غيره تابع وبول وعذرة من مباح الا الفتدى بنجس وقبي الا المتغير عن الطعام وصفراء وبلغم ومرارة مباح وذم لم يسفج ومسك وفأرته وزرع بنجس وخمر تخرج أو خلل والنجس ما استثنى وميت غير ما ذكر ولو قملة أو آدمي والأظهر طهارته وما أبين من حي وميت من قرن وعظم وظلف وظفر وعاج وقصب ريش وجلد ولو ذبح ورخص فيه مطلقا الا من خنزير بعد ذبحه في يابس وماء وفيها كراهة العاج والتوقف في الكيمخت ومنى ومذى وودى وقبيح وصديد ورطوبة فرج ودم مسفوح ولو من سمك وذباب وسوداء ورماد نجس ودخانه وبول وعذرة من آدمي ومكروه وينجس كثير طعام مائع بنجس

(٣ - جواهر الاكليل - أول) بكسر الظاء المعجمة لبقرة وشاة وأراد به ما يشمل الحافر وهو للفرس (وظفر) لبعير وبعام واوز ودجاج (عاج) أى سن فيل (وقصب ريش) ولو أعلاها الذى لا يتألم الحيوان بقصه لانه كان حيا (وجلد) هذا ان لم يدبغ بل (ولودبغ) وحديث أيما اهاب دبغ فقد طهر محمول على الطهارة الثانوية (ورخص فيه أى جلد الميتة المدبوغ) (مطلقا) عن التقييد بكونه من مباح أو مكروه (الا) جلدا مدبوغا (من خنزير) فلم يرخص فيه على المشهور (بعد ذبحه) يعنى ان الاستعمال المرخص فيه يكون بعد الذبح بما يزيل رائحته وطوبته (في يابس) كعصب ودقيق (و) في (ماء) طهور لانه لا يضره الا ما يضر لونه أو طعمه أو ريحه (وفيها) أى المدونة (كراهة) لبس (العاج) في الصلاة ونحوها (و) فيها (التوقف) من الامام رضى الله عنه في الجواب عن حكم (الكيمخت) بفتح الكاف والميم أى جلد الحمار أو البغل أو الفرس المدبوغ لان أصل مذهبه ان جلد الميتة لا يطهر بدبغه (و) النجس (منى ومذى وودى) ولو من مباح ولا يعفى عن يسيرها وان كان أصلها الدم المعفو عن يسيره (وقبيح) مدة غليظة لم يخلطها دم (وصديد) ماء رقيق مختلط بدم (ورطوبة فرج) من غير مباح وهي طاهرة من المباح ما لم يتغذى بنجس (ودم مسفوح) أى جار بذكاة أو فصدان كان من غير سمك وذباب بل (ولو) كان (من سمك وذباب) وقراد وأشار بالوالى قول القابسي بطهارته منها (وسوداء) بفتح السين بمدودا مائع اسود أو كدر (ورماد) محروق (نجس) كروث محرم ومكروه وعظم ميتة (ودخانه) أى النجس (وبول وعذرة من آدمي ومحرم) كبغل (ومكروه) كسبع وهر (و) بنجس أى يتنجس (كثير) وأولى قليل (طعام مائع بنجس) كبول وماء متنجس ولحم

وعظم ميتة يتحلل منه شيء يقينا أو ظنا لا شكاً (قل) وأولى الكثير ولو مغفوا عنه في الصلاة أو عسر الاحتراز منه كروث فأر
 يصل للنجاسة (ك) طعام (جامد ان أمكن السريان) للنجس في جميعه يقينا أو ظنا لا شكاً (والا) أى وان لم يمكن سريانها في
 جميعه (ف) ينجس منه (بحسبه) أى السريان المحقق أو المظنون والباقي طاهر يباح أكله وبيعه بعد البيان لان النفس
 نكراهه (ولا يطهر) أى لا يقبل التطهير (زيت) ونحوه من الادهان (خولط) بنجس (و) لا (لحم) ونحوه (طبخ)
 بنجس من ماء أو ملح أو غيرها (و) لا (زيتون) ونحوه (ملح) بتخفيف اللام بنجس من ملح أو ماء (ولا يبيض صلق) (ب)
 ماء (نجس) أو وجدت فيه بيضة مذرة ان تغير الماء المصالح فيه لانه تنجس بها وشرب منه غيرها (ولا) يطهر (فحار) بفتح
 الفاء وشد الحاء أى اثناء الطين المرق غير المدهون أو المدهون بما لا يمنع القوص بنجس (غواص) أى مائع يقوص وينفذ في
 الفخار كدم وبول ومسكر (وينتفع) أى يجوز الانتفاع (بمتنجس) أى الذى عرضت له النجاسة من طعام كزيت وعسل
 ولبن وسمن وشراب كماء وماء ورد ولباس كثوب (لا) يجوز الانتفاع (بنجس) كبول ودم ومسكر إلا جلد ميتة غير الخنزير
 المدبوغ في يابس وماء (في غير مسجد) فيحرم الانتفاع بالمتنجس فيه فلا يفرش بفراش متنجس ولا يوقد بزيت متنجس
 ولا يبنى بمتنجس وان بنى به لا يهدم لاضاعة المال وان كتب مصحف بمداد متنجس محى بماء طهور أو أحرق (و) في غير أكل
 وشرب (أدمى) فيحرم عليه أكل وشرب المتنجس لتنجسه جوفه وعجزه عن تطهيره (ولا يصلى بلباس) أى ملبوس شخص
 (كافر) لان الغالب نجاسته فحمل (١٠) عليها عند الشك فان علمت أو ظنت طهارته جازت الصلاة به (بخلاف

نسجه) أى منسوج الكافر
 فتجوز الصلاة به لعدم
 غلبة النجاسة عليه لتوقيه
 فيه منها خوفاً من كساده
 عليه بامتناع المسلمين من
 شرائه (و) لا يصلى (بما)
 أى شيء (ينام فيه مصل)
 آخر) أى غير من يريد
 الصلاة به لغلبة نجاسته (ولا)
 يصلى (بثياب غير مصل)

قُلْ كَجَائِدٍ إِنْ أَمْسَكَ السَّرِيانَ وَالْأَقْيَحْسِيَّةَ وَلَا يَطْهَرُ زَيْتُ خَوْلَطٍ وَلَحْمُ طَبِخٍ
 وَزَيْتُونٌ مُلِحٌّ وَبَيْضٌ صَلِقٌ يَنْجِسُ وَفَخَّارٌ يَفْوَأُ وَيُتَّقَعُ بِمُتَنَجِّسٍ لَا تَجْسُ
 فِي غَيْرِ مَسْجِدٍ وَأَدْمَى وَلَا يُصَلَّى بِلِبَاسٍ كَافِرٍ بِخِلَافِ نَسِجِهِ وَلَا بِمَا يَنَامُ فِيهِ مُصَلٍّ
 آخَرُ وَلَا بِثِيَابٍ غَيْرِ مُصَلٍّ إِلَّا كَرَّاسِيَهُ وَلَا بِمُحَازِي فَرْجٍ غَيْرِ هَالِمٍ وَحَرْمُ اسْتِمْعَالٍ
 ذَكَرَهُ مُحَلِّيُّ لَوْ بِمَنْطِقَةٍ وَآلَةٌ حَرْبٍ إِلَّا الْمُصْحَفَ وَالسَّيْفَ وَالْأَنْفَ وَرَبْطَ سِنَّةٍ مُطْلَقًا
 وَخَاتَمَ الْفِضَّةِ لَأَمَّا بِمَضَّةٍ ذَهَبٌ وَلَوْ قُلٌّ وَإِنَّا نَقْدَرُ وَاقْتِنَاؤُهُ وَإِنْ لَامْرَأَةً وَفِي الْمُنْثَى
 وَالْمَوِّ وَالْمُضْبَبِ وَذِي

الحلقة

رجلا كان أو امرأة لغلبة نجاستها اذ شأن من لا يصلى عدم توقيها (الا) ثياب (كراسيه) وما فوق سرته من عمامة
 وقلنسوة وسدري فتجوز الصلاة بها لعدم غلبة نجاستها (ولا) يصلى (بثوب) (محاذي) أى مقابل (فرج) أى قبل أو دبر شخص
 (غير عالم) بأحكام الاستبراء والاستنجاء بلا حائل مانع من وصول النجاسة اليه كسراويل وإزار لغلبة نجاسته فان علمت أو ظنت
 طهارته جازت الصلاة به ومفهوم غير العالم جوازها بمحاذي فرج العالم لعدم غلبة النجاسة له (وحرمة استعمال ذكر محلي) أى مزينا
 بنذهب أو فضة بنسج أو طرز أو خياطة (ولو) كان المحلي بالنقد (منطقة) بكسر الميم وفتح الطاء أى حرما محلي باحدها (و) لو
 (آلة حرب) كبنديقية وسكين (الا) المصحف والسيف فيجوز استعمالهما محليين بأحد النقيدين (و) (الا) الأنف (الساقط) فيجوز
 تعويضه بأنف من ذهب أو فضة (و) (الا) (ربط سن) تخلخل أو سقط بخيط من ذهب أو فضة (مطلقا) عن التقييد بوزن
 غصوص (و) (الا) خاتم الفضة فيجوز لبسه للذكر ان كان وزنه درهمين شرعيين أو أقل ان اتحد فان زاد على الدرهمين أو
 تعدد ولو كان المتعدد درهمين حرم (لا) يجوز للذكر (ما) أى خاتم (بضه) وأولى كله (ذهب ولو قل) الذهب عن الفضة (و) حرم
 استعمال (اناء نقد) ذهب أو فضة لأكل أو شرب أو غسل (و) حرم (اقتناؤه) ولو تغير الاستعمال لانه وسيلة اليه الا ان كان
 الاستعمال لتداو فلا يحرم (وان) كان الاقتناء (للمرأة) أى حاصل منها اذ يحرم عليها الاستعمال ايضا (وفي) حرمة استعمال
 اناء النقد (المثني) أى الملبس من خارج وداخل بنحو رصاص (و) في حرمة استعمال اناء النحاس ونحوه (المو) بضم
 الميم وفتح الثانية أى المظلي بنذهب أو فضة (و) في حرمة استعمال اناء الفخار أو الخشب المكسور (المضرب) أى المجهول
 له ضربة من ذهب أو فضة على محل كسره لاصلاحه وجوازه (و) في حرمة استعمال اناء النحاس أو الخشب (ذى) أى صاحب

(الحلقة) من ذهب أو فضة وجواز (و) في حرمة استعمال اثناء (الجوهر) النفيس كزمرد وياقوت وجوازه (قولان) بالجواز والحرمة لم يطلع المصنف على أرجحية أحدها على الآخر (وجاز للمرأة الملبوس مطلقاً) عن التقييد بغير الذهب والفضة والحرير وعن التقييد بكونه ملبوس رأس أو غيره (ولو) كان الملبوس (نعلاً) من ذهب أو فضة (لا) يجوز للمرأة غير الملبوس من الذهب والفضة (كسرير) ومكحلة ومشط ومراة والله أعلم ﴿ فصل ﴾ في بيان حكم ازالة النجاسة وما يعنى عنه منها وبدأ بحكم ازالتها فقال (هل ازالة النجاسة) أى الصفة الحكمية الموجبة لموصفها منع الصلاة به أو فيه أو له (عن ثوب) أى محمول (مصل) أى يريد صلاة فرض أو نفل بالغ ذكر أو أنثى (ولو) كان الثوب (طرف) أى بعض (عمامته) الرمي بالأرض والطرف الآخر متعمم به على رأسه أو متحزم به أو ماسك له بيده وسواء تحرك طرفها الذى على الأرض بحركته أم لا (و) عن ظاهر (بدنه) أى المصلى ومنه داخل فيه وأنفه وعينه وأذنه ولا تكفى غلبة الدمع والريق الا لحوف ضرر فيعنى عنه (و) عن (مكانه) أى المصلى الذى تماسه أعضاؤه بالفعل كوضع كفيه وقدميه وجبهته وركبتيه وساقه وأليتيه وفخذه وما لا يماسه بالفعل لا يطلب ازالتها عنه كما تحت صدره وما بين قدميه وما هو عن يمينه أو شماله أو امامه أو خلفه وكالموضع المومى اليه بالسجود (لا) عن (طرف) أى جانب (حصيره) من جهة يمينه أو شماله أو امامه أو خلفه أو جهة الأرض التى فرش عليها طاهر وقوله ازالة النجاسة مبتدأ (سنة) خبر أى مطلوبة طلباً مؤكداً غير جازم (أو واجبة) أى مطلوبة طلباً مؤكداً جازماً وشهره اللخمى وجهه مذهب المدونة (ان ذكر وقدس) أى تذكر النجاسة وقدس على ازالتها بوجود (١١) ماء طهور أو ثوب طاهر أو بالانتقال الى مكان طاهر

(والا) أى وان لم يذكر النجاسة أو لم يقدر على ازالتها وصلى بها ناسياً لها أو غير عالم بها أو عاجزاً عن ازالتها واستمر ذلك حتى أتم الصلاة (أعاد) ندباً بنية الفرض (الظهري) أى الظهر والعصر (لا صفرار) أى أوله والعشاءين لطاوع

الحلقة وإناء الجوهر قولان . وجاز للمرأة الملبوس مطلقاً ولو نعلًا لا كسرير
﴿ فصل ﴾ هل ازالة النجاسة عن ثوب مصل ولو طرف عمامته وبدنه ومكانه
لأطراف حصيره سنة أو واجبة أن ذكر وقدر والأعاد الظهريين للصغير خلاف
وسقوطها في صلاة مبطل كذا فيها لا قبلها أو كانت أسفل نعل فخلعها وعفى عما
يمس كحدث مستنكح وبلل بأسور في يده إن كثر الرد أو ثوب وثوب مريض
تجتهد ونذب لها ثوب للصلاة ودون درهم من دم مطلقاً

الفجر والصبح لطاوع الشمس (خلاف) لفظى لاتفاقهما على إعادة النكاح القادر صلاته أبداً والعاجز والناسى في الوقت (وسقوطها) أى النجاسة على الشخص وهو (في صلاة مبطل) لها ولو كان مأموماً ما تعلق به بأن كانت رطبة أو استقرت عليه ان كانت يابسة ولم تكن ما يعنى عنه واتسع الوقت الذى هو فيه اختيارياً بأو ضرورياً لا ادراك ركعة بعد ازالتها (كذا) أى النجاسة (فيها) أى الصلاة فتبطل بمجرد ذكرها أو علمها فان كانت يابسة ولم تستقر عليه أو كانت مغفوا عنها أو ضاق الوقت الذى هو فيه فلا تبطل الصلاة ويجب عليه اتمامها (لا) تبطل الصلاة ان ذكر النجاسة ونسها (قبل) احرامه بـ (ها) واستمر ناسياً لها حتى أتمها ويعيدها في الوقت (أو كانت) النجاسة (أسفل نعل) أى متعلقة به وأحرم بالصلاة وهو لا يلبسها حتى اذا أراد السجود (فخلعها) أى النعل من رجله ولم يرفعهما برجله وسجد بدونها ولما قام للقراءة لبسها وفعل هكذا الى آخر الصلاة فلا تبطل (وعفى عما) أى نجس (يعسر) أى يصعب ويشق الاحتراز عنه وهذه قاعدة كلية (كحدث مستنكح) بكسر الكاف أى خارج بغير اختيار الشخص ملازم له كل يوم مرة فأكثر أصاب البدن أو الثوب (و بلل بأسور) أى وجع المقعدة وانفتاح عروقها وسيلان مادتها حصل (في يد) فلا يجب ولا يسن غسلها منه (ان كثر الرد) لما خرج من بأسور من الدبر بأن حصل كل يوم أربع مرات (أو) حصل في (ثوب) أو بدن ولازم كل يوم ولو مرة والفرق أن غسل الثوب والبدن كل يوم فيه مشقة ولا يشق غسل البدن الا اذا كثر (و) كصيب (ثوب) أو بدن (مرضية) من بول أو عذرة الرضيع سواء كانت أمه أو غيرها ان احتاجت لارضاعه (تجتهد) أى تبذل جهدها في ابعاد بوله وعذرته عن بدنها وثوبها وغلبها شيء منهما فيعنى عنه (ونذب لها ثوب) طاهر أى اعداده (للصلاة) فيه خاصة (و) كـ (دون) أى أقل من مساحة (درهم) بنى أى الدائرة التى في باطن ذراع البغل (من دم مطلقاً) عن تقييده بكونه من بدن للمصل أو

عبر حيض وخنزير أو في بدن أو ثوب أو مكان (و) من (فيح وصديد) هما كالدم من كل وجه (وبول) لا روث (فرس) لا بقل وحمار (لغاز) أي مجاهد لا لغيره في بدن أو ثوب قل أو أكثر أصابه (بأرض حرب) أي كفر لا بأرض الاسلام (و) ك(أثر) فم أو رجل ك(ذباب) وناموس (من عذرة) وأولى من بول وقف عليها ثم على البدن أو الثوب (و) ك(أثر دم في موضع) ك(حجامة) وفصادة (مسح) أي الموضع من عين الدم فيعفى عنه حتى يبرأ (فاذا برئ غسل) وجوبا أو استئنا ان ذكر وقدر (والا) أي وان لم يغسله بعد البرء (أعاد) الصلاة التي صلاها قبل الغسل وبعد البرء (في الوقت) الظهرين للاصفرار والعشاءين والصبح للطلوع قاله في المدونة (وأول) أي فهم (بالنسيان) أي بأنه نسي الغسل وعليه فمن تذكر عمدا يعيد أبدا (و) أول (بالاطلاق) عن التقييد بالنسيان فتاركه عمدا يعيد في الوقت كناسيه (وكطين) وماء ك(مطر) ورش في طريق اختلط ببول أو روث دواب بل (وان اختلطت العذرة بالمصيب) لبدن المصل أو محموله مادام الماء والطين طريا في الطرق فان جف غسل المصاب ومحل العفو ان لم تغلب عين النجاسة على المصيب (لا ان غلبت) أي زادت عين النجاسة على الطين أو الماء كطين أو ماء مزيلة هذا هو الراجح فقوله (وظاهرها) أي المدونة (العفو) عما غلبت عليه النجاسة ضعيف (ولا) عفو (ان أصاب عينها) أي النجاسة (و) كصيب (ذيل) ثوب (امراة) حرة أو أمة يابس (مطال للستر) لا لازينة والفخر ولا عن مصيب المبالول ولا من مصيب ذيل رجل (و) كصيب (رجل) بكسر فسكون (بنت) نعت رجل (عمران) أي الدليل اليابس والرجل المبالولة (بنجس) بفتح الجيم أي عين النجاسة (١٣) كبول (يبس) بفتح الواو مصدر يبس بكسر هاء (يطهران) أي الدليل

وَقِيحٌ وَصَدِيدٌ وَبَوْلٌ فَرسٌ لِقَانِي بِأَرْضٍ حَرْبٍ وَأَثَرٌ ذَبَابٍ مِنْ عَذْرَةٍ وَمَوْضِعٌ حِجَامَةٍ مُسِيحٌ فَآذَا بَرِيٌّ قَسَلٌ وَالْأَعَادُ فِي الْوَقْتِ وَأَوَّلُ النَّسْيَانِ وَالْإِطْلَاقُ وَكَطِينٌ مَطَرٌ وَإِنْ اخْتَلَطَتِ الْعَذْرَةُ بِالْمَصِيبِ لَا أَنْ غَلَبَتْ وَظَاهِرُهَا الْعَفْوُ وَلَا أَنْ أَصَابَ عَيْنُهَا وَذَيْلُ امْرَأَةٍ مُطَالٌ لِلسَّيْرِ وَرَجُلٌ بَلَّتْ يَمْرُؤَانِ يَنْجِسُ يَبْسُ يَطْهَرَانِ بِمَا بَعْدَهُ وَخَفٌ وَنَعْلٌ مِنْ رَوْثِ دَوَابٍّ وَيَوْئُلُهَا أَنْ ذَلِكَ لَا قَبِيرَ فِيخْلُمُهُ الْمَاسِيحُ لَا مَاءَ مَعَهُ وَيَتِيمٌ وَاخْتَارَ الْحَاقُّ رَجُلَ الْفَقِيرِ وَفِي غَيْرِهِ لِلْمُتَأَخِّرِينَ قَوْلَانِ وَوَاقِعٌ عَلَى مَارٍ وَأَنْ سَأَلَ صَدَقَ الْمُسْلِمُ وَكَسَيْفٌ صَقِيلٌ لِإِفْسَادِهِ مِنْ دَمٍ مُبَاحٍ وَأَثَرٌ دُمْلٌ لَمْ يَنْكُ وَنُدْبٌ أَنْ تَفَاحَشَ

الجفاف والرجل المبالولة (بما) أي موضع طاهر عمران عليه (بعده) أي بعد مرورها بالنجس اليابس (و) كصيب (خف ونعل من روث دواب وبولها) محرمة كحمار وبغل وفرس (ان ذلكا) أي مسح الخف والنعل من الروث والبول بشئ طاهر كتراب وحجر وخرقة حتى زالت

عين النجاسة عنهما (لا) يعفى عما أصاب الخف والنعل من نجس (غيره) أي المذكور من روث وبول الدواب كدم وفضلة آدمى أو كلب (فيخلمه) أي الشخص (الماسح) طى الخف الذي (لا ماء معه) يكفيه لغسل الخف من النجاسة التي لا يعفى عنها والحال أنه متوضي (ويقيم) للصلاة تقديم طهارة الخبث اذ لا يدل لها على الطهارة المائية اذ لها بدل عند ما رزقها لانه ان لم ينزع الخف يصلى بالطهارة المائية وهو حامل للنجاسة وان نزع بطل وضوءه وانتقل للتييم لعدم الماء (واختار) اللخمى من نفسه (الحاق رجل) الشخص (الفقير) العاجر عن اتخاذ خف أو نعل بهما في العفو عن مصيبيها من روث وبول الدواب ان دلكت (وفي) الحاق رجل الشخص (غيره) أي الفقير وهو الغنى الواحد لأحدها ولم يلبسه وأصاب المذكور رجلاه ودلكها وعدم الحاق (للمتأخرين قولان) مستويان لم يطلع المصنف على أرجحية أحدهما على الآخر (وواقع على) شخص (مار) أي ماش أو جالس أو مضطجع ولم تنيقن ولم تظن طهارته ولا نجاسته وشك فيه فلا يلزم السؤال عنه (وان سأل صدق) الشخص (المسلم) لا الكافر العدل في الرواية (وك) مصيب (سيف) ومديبة ومراة ونحوها مما يفسده الغسل وهو صلب (صقيل) أي أملس ناعم وصرح بعلية العفو بقوله (ل) يدفع (افساده) أي السيف ونحوه من كل صقيل بالغسل وبين مصيبيه بقوله (من دم) فلا يعفى عن مصيبيه من نجاسة غير دم وشرط الدم كونه بفعل (مباح) أي غير ممنوع فيشمل الواجب كالجهاد والسنة كالتضحية والمباح كتذكية المباح فلا يعفى عما أصابه من فعل ممنوع كقتل أو جرح (وأثر دم لم ينك) أي يقشر ويصبر بأن خرج ما اجتمع فيه بنفسه وزاد على درهم (ونذب) غسل كل نجس معفو عنه (ان تفاحش) النجس المعفو عنه بخروجه عن الحد المعتاد واستقباح النظر اليه

والاستحياء من الجلوس به بين الاقران (كدم) أى خره (البراغيث) ان تفاحش (الا) أن يطلع الشخص على النجس المغفوع عنه التفاحش (في صلاة) ولو نفلا فلا يندب له غسله حتى يتمها لانه وجب بالشروع فيها (ويطهر محل النجس بلانية) لتطهيره (بفسله ان عرف) المحل (والا) أى وان لم يعرف محل النجس بأن شك في محله مثلا (ف) لا يطهر الا (ب) غسل (جميع المشكوك فيه) من بدن أو ثوب أو مكان أو أناة سواء كان في جهة أو جهتين (ككمية) المتصلين بشو به علم أو ظن نجاسة بأحدهما وشك في عينه فيسن أو يجب غسلهما ان وسعه الوقت ووجد الماء كافيهما (بخلاف) علمه أو ظنه نجاسة باحد (نوبه) المنفصل أحدهما من الآخر وشك في عينه (فيتحري) الطاهر منهما بعلامة تظهر له ليصلي به ويترك الآخر وصلة غسله (بطهور منفصل) عن محل النجس بعد غمره به (كذلك) أى كمنسه قبل غسل النجس به في أنه لم يتغير بوصف من أوصاف النجاسة (ولا يلزم) في طهارة محل النجس (عصره) أى محل النجس من الغسالة التي لم تتغير بوصف من أوصاف النجاسة ولا يلزم عركه الا أن يشتد تعلق النجاسة به ويتوقف زوالها منه على ذلك (مع زوال طعمه) أى النجس من المحل المفصول ولو عسر فلا يطهر مع بقاءه (لا) يشترط زوال (لون وريح عسرا) أى اللون والريح فيطهر المحل مع بقاءهما به فان لم يسر زوالهما فهو شرط في طهارة المحل (والغسالة المتغيرة) بطعم النجاسة أولونها اوريجها ولوالتعسرين (نجسة) وأما الغسالة المتغيرة بوسخ او صيغ طاهر فطاهرة (ولوزال عين النجاسة) عن محلها (بغير) الماء (١٣) (المطلق) كما متغير بنحو ورد وبق في محلها بلة

ولا يلقى جافا أو مبلولا (لم يتنجس ملاق محلها) أى النجاسة اذ لم يبق بالمحل الا الحكم وهو مقدر لا وجود له فلا ينتقل (وان شك في اصابتها) أى النجاسة (الثوب) او خف او حصر او نعل (وجب نضجه) ان ذكر وقدر وقيل يسن (وان ترك النضح وصلى بالمشكوك فيه) (اعاد

كدم البراغيث الا في صلاة ويظهر محل النجس بلا نية بفسله ان عرف والا في جميع المشكوك فيه ككمية بخلاف نوبه فيتحري بطهور منفصل كذلك ولا يلزم عصره مع زوال طعمه لا لون وريح عسرا والغسالة المتغيرة نجسة ولو زال عين النجاسة بتغير المطلق لم يتنجس ملاق محلها وان شك في اصابتها لثوب وجب نضجه وان ترك أعاد الصلاة كالنسل وهو رش باليد بلا نية لا ان شك في نجاسة الصبي أو فيهما وهل الجسد كالثوب أو يجب غسله خلاف اذا اشتبه طهور بمتنجس أو نجس صلى بحد النجس وزيادة إناء وندب غسل إناء ماء ويراق لأطعامه وحوض تمبدا سبعا يؤوغ كلب مطلقا لا غيره عند قصد الاستعمال

الصلاة) التي صلاها بالمشكوك فيه بلا نضح (ك) إعادة تارك (الغسل) للثوب ونحوه الذي تحقق أو ظن ظنا قويا اصابة النجاسة له (وهو) أى النضح (رش باليد بلانية) رشة واحدة ولو لم تم المشكوك فيه وحكمته دفع الشك في النجاسة وسد باب الوسوسة (لا) يجب النضح (ان) تحقق الاصابة (و شك في نجاسة) الشيء (الصبب) اذ الأصل طهارته (أو) شك (فيهما) أى الاصابة ونجاسة للصبب فلا يجب النضح بالأولى (وهل الجسد) الذي شك في اصابة النجاسة له (كالثوب) المشكوك في اصابة النجاسة له في وجوب نضجه وهو ظاهر المذهب (أو يجب غسله) اذ الغسل لا يفسده بخلاف الثوب وهو المذهب عند ابن رشد والمشهور عند ابن عرفة فيه (خلاف) في التشهير (واذا اشتبه) أى التيس ماء (طهور) أى مطهر لغيره (بمتنجس) كما متغير بنجس (أو) اشتبه طهور (نجس) بفتح الجيم كبول آدمى موافق للطهور في أوصافه ولم يوجد طهور غير مشتباه بهما واتسع الوقت توشا الشخص وضوات (صلى) صلوات (بعدد) أو أواني (النجس) أو المتنجس (وزيادة إناء) على عدد النجس أو المتنجس (وندب غسل إناء ماء وراق) أى الماء ندبا ان كان يسيرا كأناء غسل فان كان كثيرا فلا يراق ولا يكره استعماله (لا) يندب غسل إناء (طعام) وتحرم أراقته لاضاعة المال وإهانة الطعام (و) لا يندب غسل (حوض) ولا أراقه مائه الكثير حال كون غسل إناء الماء وأراقته (تمبدا) أى لم تظهر حكمته لطهارة الكلب ولذا لم يطلب بالبولوغ الخنزير الاخشب من الكلب (سبعا) من التسلات ولا يمد منها الماء المولوغ فيه (ب) سبب (ولوغ كلب) أى ادخال لسانه في الماء وتحريكه ولوفا (مطلقا) عن تقييده بكونه من غير مأذون في قتيته (لا) يندب الغسل ولا الأراقه بسبب (غيره) أى الولوغ كادخال رجله أو لسانه بلا تحريك أو سقوط لعابه في الماء ويغسل (عند قصد) التوجه الى (الاستعمال) للماء الذي ولغ الكلب

فيه ويجزى غسله (بلائية) لانه تعبد في الثبر (و) بـ (الانتريب) اى جعل ثراب في احدى الفسلات لعدم نبوته في كل الروايات واضطراب روايته (ولا يتعدد) الفصل سبعا (د) سبب (ولوغ كلب) واحد مرات في اثناء واحد (أو) ولوغ (كلاب) في اثناء واحد قبل غسله لتداخل مسببات الأسباب المتفقة في السبب كنواقض الوضوء وموجبات الحذ والقصاص

(فصل) في فرائض الوضوء وسننه وفوائله (فرائض الوضوء) بضم الواو أى التوضؤ يطلق على الماء قليلا وأما بفتحها فهو الماء و يطلق على التوضؤ قليلا (غسل) اى اتصال الماء مع الدلك (لما) اى الوجه الذى (بين) وتدى (الاذنين) وهذا بيان لحده عرضا فدخل فيه البياض الذى بين الوتد وعظم الصدغ البارز والذى بينه وبين العذار نازلا عن الوتد (و) غسل ما بين (منابت) جمع منبت أى موضع نبات (شعر الرأس المعتاد) نعت للمنابت لاخراج منبت الاصلع والانزع والاغم (و) بين منتهى (الدقن) بفتح الدال المعجمة والقاف محل اجتماع اللحيين أسفل الفم لمن لحيته كمرأة وأمرد (و) بين منتهى (ظاهر اللحية) لمن هى له أى الشعر النبات على جانبي الوجه (فيغسل الوترة) بفتح الواو أى الحاجز بين طافى الأنف (و) يغسل (أسارير) اى تكاميش (جبهته) بتعميمها بالماء على الدلك (و) يغسل (ظاهر شفتيه) اى ما ظهر عند ضمهما ضما طبيعيا خاليا عن التكلف (بتخليل) (شعر تظهر البشرة تحته) عند المقابلة ومفهوم تظهير الخ أن الذى لا تظهر البشرة تحته لا يجب تحليله وهو كذلك على الشهور (لا) يجب ان يغسل (جرحا) بضم الجيم (برى) غائرا بحيث لا يمكن غسله فان أمكن وجب غسله (أو خلق غائرا) كذلك (و) غسل (يديه برفقيه) أى معهما وهو آخر (١٤) عظم الذراع المتصل بالعصا (و) يغسل (بقية معصم ان قطع) المعصم

بَلَاءِيَّةٌ وَلَا تَتَرَبَّبُ وَلَا يَتَمَدَّدُ بُولُوغُ كَلْبٍ أَوْ كِلَابٍ
(فصل) فَرَائِضُ الْوُضُوءِ غَسْلُ مَا بَيْنَ الْأُذُنَيْنِ وَمَنَابِتِ شَعْرِ الرَّأْسِ الْمُعْتَادِ
وَالذَّقْنِ وَظَاهِرِ اللَّحْيَةِ فَيَغْسِلُ الْوَتْرَةَ وَأَسَارِيرَ جَبْهَتِهِ وَظَاهِرَ شَفَتَيْهِ بِتَحْلِيلِ شَعْرِ
تَظْهَرُ الْبَشْرَةُ تَحْتَهُ لَا جُرْحًا يَرَى أَوْ خُلُقًا غَائِرًا وَيَدْيَهُ بِمَرْفَقَيْهِ وَبَقِيَّةِ مَعْصَمِهِ إِنْ
قُطِعَ كَكَفٍّ يَمْنُكِبُ بِتَحْلِيلِ أَصَابِعِهِ لَا أَجَالَهَ خَارِجِهِ وَنَقْضَ غَيْرِهِ وَمَسْحَ مَا عَلَى
الْحُمُجْمَةِ بِمَعْظَمِ صَدُغَيْهِ مَعَ الْمُسْتَرْخِي وَلَا يَنْقُضُ ضَفْرَهُ رَجُلًا أَوْ امْرَأَةً وَيُدْخِلَانِ
يَدَيْهِمَا تَحْتَهُ فِي رَدِّ الْمَسْحِ وَغَسْلِهِ مُجْزِئًا وَغَسْلُ رِجْلَيْهِ بِكَمِيَّتَيْهِ النَّائِثَيْنِ بِمَفْصَلَيْ
السَّاقَيْنِ وَنَدْبِ تَحْلِيلِ أَصَابِعِهِمَا وَلَا يُعِيدُ مَنْ قَلَّمَ ظَفْرَهُ أَوْ حَلَقَ رَأْسَهُ وَفِي لِحْيَتِهِ

تكسر الميم وسكون الفاء
أصله موضع السوار والمراد
به هنا اليد من أطراف
الأصابع إلى المرفق (ك) غسل
(كف) خلقت (بمنكب)
أى مفصل العضد من
الكتف وليس له يد
غيرها فان كان له يد غيرها
وكان لها مرفق او نبتت
في محل الفرض وجب غسلها

قولان

أيضا (بتخليل أصابع) يديه (١) لأنها لشدة افتراقها كأعضاء متعددة (لا) تجب (أجالة)

أى نحو بل (خاتمه) من موضعه ولو كان ضيقا ان كان مأذونا فيه (ونقض) أى أزال (غيره) أى غير المأذون فيه ان كان يمنع وصول الماء للبشرة والافلا وليس ازالة ما يمنع وصول الماء للبشرة خلاصا بالحام الخير المأذون فيه بل هو عام في كل حائل كشمع وزفت ووسخ (ومسح ما على الجمجمة) أى الشعر الذى عليها وهى عظم الرأس المشتمل على الدماغ من جلد أو شعر وحده طولا ومن المنابت المعتادة للشعر إلى نقرة القفا وعرضا ما بين الاذنين فيدخل فيه البياض الذى فوقهما (بعضم صدغيه) الذى نبت عليه الشعر فقط وباقيه من الوجه (مع) مسح الشعر (المسترخى) اى المستطيل النازل عن حد الرأس ولو طال جدا نظرا لاصله (ولا ينقض ضفره) أى لا يجب ولا يتدب (رجل أو امرأة) ان خلا عن الخيط ولو اشتد وينقض في الفسل ان اشتد وان اشتمل على خيط أو خيطين فان اشتد نقض فيهما والا فلا وان ضفر ثلاث خيوط نقض فيهما اشتد أولا (و يدخلان يديهما) اى الرجل والمرأة (تحت) اى الشعر المسترخى (في رد المسح) الذى نص على حكمه بقوله الآتى في السنن ورد مسح رأسه فالفرض يتم بمسحة واحدة على ظاهر الشعر والسنة بواحدة من تحته (وغسله مجز) لاشتاله على المسح وزيادة وان كره كما يشعر به قوله مجز (وغسل رجليه بكعبيه) اى مع غسل العظمين (النائتين) اى البارزين (بمفصل الساقين) ويحافظ على العرقوب والعقب لان الماء يبقو عنهما وفى الحديث ويل للاعقاب من النار (وندب تحليل أصابعهما) أى الرجلين (ولا يعيد) أى لا يغسل محل الظفر ولا بمسح موضع الشعر (من قلم ظفره أو حلق رأسه) بعد وضوءه لان حدثه قد ارتفع يغسل ظفره ومسح شعره (وفى) وجوب غسل موضع (لحيته) التى حلقها أو زالت بعسد وضوءه وعدمه

(قولان) لم يطلع المصنف على أرجحية أحدهما (والدلك) أى إمرار اليد على العضو للنفوس مع سيلان الماء عليه أو بعده قبل جفافه (وهل للزواله) أى عدم التفريق الكثير بين فرائض الوضوء و يسمى فوراً أيضاً (واجبة ان ذكر) أى تذكر الشخص أنه يتوضأ (وقدر) على التوضأ بلا تفريق كثير فلا تجب ان نسي أو عجز (و بنى) للتوضأ على ما فعله وجوباً واستئناساً ويكره ابتداءه أو يحرم ان كان ثلث غسل أعضائه (بنية) أى مع قصد اكمال الوضوء للذهب نيته الاولى بالنسيان فان بنى بغيرها فلا يجزئه (ان نسي) التوضأ كمال وضوئه ثم تذكر فيبنى بناء (مطلقاً) عن التقييد بالقرب (وان عجز) التوضأ عن اكمال وضوئه عجزاً حكماً بأن أعدم ما يكفيه ظناً ضعيفاً أو شكاً فلم يكفه ثم قدر عليه (ما لم يطل) الزمن فان طال بطل الوضوء والطول مقدر (بجفاف أعضاء) مفسولة (بزمن) أى فيه (اعتدلاً) أى الاعضاء والزمن فاعتدال الاعضاء بتوسط صاحبها بين الشبوية والشيخوخة والحرارة والبرودة وسلامته من المرض واعتدال الزمن بتوسطه بين الحرارة والبرودة كفصل الربيع والخريف (أو هي سنة) ان ذكر وقدر فان فرق ناسياً أو عاجزاً عجزاً حقيقياً بنى ولو طال (خلاف) في التشهير فقد شهر ابن رشد السنية وغيره الوجوب (ونية) أى ارادة وقصد (رفع الحدث) أى الوصف للقدر قيامه بأعضاء الوضوء المانع من الصلاة ونحوها وزمنها (عند غسل وجهه) ان بدأ به كما هي السنة والافند أول فرض غيره (أو) نية أداء الوضوء (الفرض) أى المفروض المتوقف عليه صحة الصلاة والطواف (أو) نية (استباحة ممنوع) بالحدث كصلاة وطواف (وان مع) نية (تبرد) أو تدف أو نظافة (أو) وان (أخرج بعض المستباح) فعله بالوضوء بأن (١٥) نوى استباحة الطهر لا العصر مثلاً أو الصلاة

للاطواف فيصبح وضوءه ويباح له ما أخرجه أيضاً (أو) وان (نسي حدثاً) أو احداثاً منها وتذكر غيره (لا) ان (أخرجه) أى التوضأ الحدث فلا يصح وضوءه لتناقضه بأن نوى من البول لامن الريح مثلاً (أو نوى طلاق الطهارة)

قَوْلَانِ وَالِدُكَ وَهَلِ الْمَوْلَاةُ وَاجِبَةٌ أَنْ ذَكَرَ وَقَدَّرَ وَبَنَى بِنِيَّةٍ أَنْ نَسِيَ مُطْلَقًا وَإِنْ عَجَزَ مَا لَمْ يَطْلُ بِجِفَافٍ أَعْضَاءَ بِزَمَنِ اعْتَدَلًا أَوْ سُنَّةً خِلَافَ وَنِيَّةٍ رَفَعَ الْحَدَثَ عِنْدَ وَجْهِهِ أَوْ الْفَرْضِ أَوْ اسْتِبَاحَةٍ مَمْنُوعَةٍ وَإِنْ مَعَ تَبَرُّدٍ أَوْ أَخْرَاجِ بَعْضِ الْمُسْتَبَاحِ أَوْ نَسِيَ حَدَثًا لَا أَخْرَجَهُ أَوْ نَوَى مُطْلَقَ الطَّهَارَةِ أَوْ اسْتِبَاحَةً مَانِدَتْ لَهُ أَوْ قَالَ أَنْ كُنْتُ أَحَدْتُ فَلَهُ أَوْ جَدَّدَ فَتَبَيَّنَ حَدَثُهُ أَوْ تَرَكَ لَمْعَةً فَانْفَسَلَتْ بِنِيَّةِ الْفَضْلِ أَوْ فَرَّقَ النِّيَّةَ عَلَى الْأَعْضَاءِ وَالْأَظْهَرُ فِي الْآخِرِ الصَّحَّةُ وَعَزُوبُهَا بَعْدَهُ وَرَفْضُهَا مُتَّفَقٌ

أى الطهارة المطلقة المتحققة اما في طهارة الحدث أو حكم الحث فلا يصح وضوءه لتردده في نيته وعدم حزمه بطهارة الحدث وأولى نيته الطهارة المتحققة في طهارة حكم الحث وحدها لعدم نية طهارة الحدث (أو) نوى (استباحة ما) أى الفعل الذى (ندبت) الطهارة (له) ولم يتوقف جوازه ولا صحته عليها كقراءة قرآن أو زيارة صالح أو دخول على سلطان أو نوم (أو قال) التوضأ بكلامه القلبى (ان كنت أحدثت) أى نقصت وضوئى بحدث أو غيره (فهذا الوضوء الذى أريده) أى الحدث المشكوك فيه (أو) اعتقد أنه متوضأ (و جدد) وضوءه بنية الفضيلة (فتبين) له بعد الوضوء المجدد (حدثه) قبل التجديد فلا يجزئه هذا الوضوء لعدم نية رفع الحدث (أو ترك) التوضأ (لمعة) من عضو مغسول كالوجه أو مسح كالرأس وقصر نية الفرض على الفسلة أو المسحة الأولى وجدد نية النفل لما بعدها (فانفسلت) اللامعة وانمست بالفسلة والمسحة الثانية التى فعلها (بنية الفضل) أى الفضيلة فلا يجزئه غسلها أو مسحها لان نية الفضيلة لا تكفى عن نية الفريضة (أو فرق النية على الاعضاء) بأن نوى غسل وجهه فقط ثم نوى غسل يده اليمنى فقط ثم نوى غسل اليد اليسرى فقط ثم نوى مسح رأسه فقط ثم نوى غسل رجله اليمنى فقط ثم نوى غسل رجله اليسرى فقط ولم ينو بغير الاخيرة تكميل الوضوء فلا يجزئه بناء على ان الحدث لا يرتفع عن كل عضو بانفراده (والاظهر) عند ابن رشد من الخلاف (في) هذا الفرع (الاخير الصحة) بناء على ان الحدث يرتفع عن كل عضو بانفراده (وعزوبها) أى نسيان النية (بعده) أى بعد الاتيان بها عند الوضوء وتكميل الوضوء مع الدهول عنه واشتغال القلب بغيره (ورفضها) أى ابطال النية بالقلب والرجوع عنها (مفتقر) فلا يبطل الوضوء ولا ينقضه ان وقع بعد فراغه فان وقع في أثناءه أبطله على الراجح وان كان طاهر

الصنف اغتفاره (وقى) أجزاء (تقدمها) أى النية على الأول فرض (ب) زمن (يسر) كنيته عند خروجه من بيته للتوضوء أو الاغتسال في حمام بلد صغير وعدمه (خلاف) في التشهير شهر ابن رشد الاجزاء وشهر المازرى عدمه (وسننه) أى الوضوء (غسل يديه) الى كوعيه (أولاً ثلاثاً) قبل اغتراف الماء بهما (تعبداً) أى لم تظهر لنا حكمته وقال أشهب انه معلل بالتنظيف لحديث اذا استيقظ أحدكم من نومه فليغسل يديه ثلاثاً قبل أن يدخلهما في انائه فإنه لا يدري أين بات يده (بمطلق ونية) بناء على انه تعبد على أنه للتنظيف تحصل بغسلهما بمضاف وبلاية اذ لا يتوقف عليهما (ولو) كانتا (نظيفتين) خلافاً لأشهب في نفيه سنية غسل النظيفتين (أو) ولو (أحدث في أنائه) أى الوضوء فإنه يسن غسلهما (مفترقتين) أولافى الوضوء الذى يستأنفه (ومضمضة) أى ادخال الماء في الفم وخضضته وطرحه (واستنشاق) أى جذب الماء بالنفس الى داخل الأنف (وبالغ مفطر) أى غير صائم في المضمضة بإصال الماء الى أقصى الفم والاستنشاق بإصاله الى أقصى الأنف (وفعلهما) أى المضمضة والاستنشاق (بست) من الغرفات يتمضمض منها ثلاث غرفات متوالية ثم يستنشق ثلاث كذلك (أفضل) من فعلهما بثلاث غرفات يتمضمض ويستنشق بكل واحدة منها (وجازاً) أى المضمضة والاستنشاق مما (أو احداهما بفرقة) واحدة يتمضمض منها ثلاثاً متوالية ثم يستنشق منها ثلاثاً كذلك أو يتمضمض واحدة ويستنشق واحدة وهكذا الخ (واستنثار) أى طرح الماء من الأنف بالنفس واضعاً سببته وإبهامه من يسراه على أعلى أنفه عند دفع الماء بنفسه (ومسح وجهى) أى ظاهر وباطن (كل أذن) ولم يقل وجهى أذنين لثقله بتوالى ثنيتين (وتجديد) الماء (مسحهما) (١٦) أى الأذنين (ورد مسح رأسه) الى الموضع الذى ابتداء منه

وفي تقدمها يسير خلاف . وسننه غسل يديه أولاً ثلاثاً تعبدًا بمطلق ونية ولو نظيفتين أو أحدث في أنائه مفترقتين ومضمضة واستنشاق وبالغ مفطر وفعلهما يست أفضل وجازاً أو احداهما بفرقة واستنثار ومسح وجهى كل أذن وتجديد ما بهما ورد مسح رأسه وترتيب فرائضه فيماد المنكس وحده ان بعد بجفافه والامع نايبه ومن ترك فرضاً أتى به وبالصلاة وسنة فعلها لما يستقبل . وقضائه موضع طاهر وقلة الماء بلا حدة كالنسل وتيمن أعضاءه واناء إن فئسح وبدء بمقدم رأسه وشفع غسله وتثليثه وهل الرجلان كذلك

سواء كان مقدم الرأس أو مؤخره (وترتيب فرائضه) أى الوضوء بغسل الوجه فاليدين لمسح الرأس فغسل الرجلين (فيعاد) استئنا الفرض (المنكس) أى التقدم عن محله (وحده) مرة واحدة للترتيب (ان بعد) ما بين انتهاء وضوئه وإعادة بعداً مقدراً (بجفاف)

العضو الاخير هذا ان نكس ساهيا فان نكس عامدا ابتداء الوضوء ندبا (والا) أى وان لم يعد أعاد المنكس مرة (مع) إعادة (تابعه) في الترتيب الشرعى (ومن ترك فرضاً) من وضوئه أو غسله غير النية أولمة يقينا أو ظناً أو شكاً وكان غير مستكبح وصلى بوضوئه أو غسله الناقص فرضاً ثم تذكره (أتى به) أى الفرض المتروك فوراً وجوباً بنية تكميل وضوئه أو غسله وان طال بطل وضوؤه أو غسله (و) أتى (بالصلاة) التى صلاحها بالناقص لبطلانها وسواء طال ما قبل التذكر أو لم يطل ان نسي أو عجز عجزاً حقيقياً فان تمعد أو عجز عجزاً حكماً فان طال بطل الوضوء أو الغسل وان قرب أتى به وجوباً بما بعده ندباً (و) من ترك (سنة فعلها) أى السنة المتروكة استئنا وحدها طال الزمن أولاً (لما يستقبل) من الصلوات ان أراد الصلاة بذلك الوضوء والا فلا يفعلها ولا يبعد الصلاة التى صلاحها بما ترك منه سنة (وقضائه) أى مندوبات الوضوء (موضع طاهر) بالفعل وشأنه الطهارة فيكره فى المراض ولو قبل حاول النجاسة فيه لانه تعرض لوسوسة شياطينه ولخسته وشرف الوضوء (وقلة الماء بلاحد) أى تحديده فى التقليل بمد أو أكثر فكل شخص يقلل بحسب حال أعضائه من صفرا وكبر وخشونة ونعومة (كالنسل) تشبيه بالوضوء فى ندب الموضع الطاهر وقلة الماء (وتيمن) أى تقديم يمين (أعضاء) على يسراها فى النسل والمسح (و) تيمن (اناء) أى جعله جهة يمينه (ان فتح) الاناء فتحا واسما يمكن الاغتراف منه فان لم يفتح كابر يقى ندب جعله جهة يسراه (و بدء بمقدم رأسه) وهو منبت الشعر المعتاد مما يلي الوجه وكذا بقية الاعضاء ومقدم اليدين والرجلين وروس الاصابع (وشفع غسله) أى الوضوء (وتثليثه) أى النسل فالسلة الثانية فضيلة وكذا الثالثة على المشهور (وهل الرجلان) بكسر الراء (كذلك) فى ندب الشفع

والتثليث (أو المطلوب) فيهما (الانقاء) من الوسخ بلا حد خلاف (وهل تكره) الغسلة (الرابعة) والأولى الزائدة ليشمل غير الرابعة (أو تمنع خلاف) في التشهير عمله الرابعة المحققة بعد ثلاث موعبة وأما المشكوك في كونها رابعة أو ثالثة فالحلاف فيها بالندب والكراهة والرابعة بعد ثلاث لم توجب واجبة اتفاقا (وترتيب سنه) أي الوضوء بعضها مع بعض فيقدم غسل اليدين للكوعين على المضمضة وهكذا (أو) ترتيب سنه (مع فرائضه) أي الوضوء فيقدم غسل اليدين للكوعين والمضمضة والاستنشاق والاستنثار على غسل الوجه (وسواك) أي استنساك يعود أراك أو نحوه قبل الوضوء (وان باصبح) فيكفي ان يوجد عود (ك) سواك له صلاة فرض أو نفل (بعدت منه) أي السواك وكذا لتلاوة قرآن واتقاء من نوم وتغير فم (وتسمية) عند ابتداء الوضوء بأن يقول بسم الله وفي زيادة الرحمن الرحيم قولان مرجحان (وتشرع في غسل وتيمم) ندبا (وأكل وشرب) استئنا (و) تشرع (في ذكاة) وجوبا شرطا في صحتها (و) ندبا في (ركوب دابة) وزيادة سبحان الذي سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين وإنا إلى ربنا لمنقلبون (وسقينة ودخول وضده) أي خروج (لنزل) ويزيد في دخوله اللهم اني أسألك خير المخرج وخير المولج وسورة الاخلاص والفاتحة وآية الكرسي (ومسجد ولبس) لكتوب ونزعه (وغلاق باب) وفتحها (وإطفاء مصباح) وإبقاده (ووطء) غير منهي عنه (وصعود خطيب منبرا) لحطبة جمعة (١٧) أو غيرها (وتعميض ميت) بعد تحقق موته (ولحده) أي إرقاده في قبره

أَوِ الْمَطْلُوبُ الْإِتْقَانُ وَهَلْ تَكْرَهُ الرَّابِعَةَ أَوْ تَمْنَعُ خِلَافَ وَتَرْتِيبُ سُنَّهِ أَوْ مَعَ قَرَأْتُهُ
وَسَوَاكَ وَإِنْ بَاصْبَحَ كَصَلَاةٍ بَعْدَتْ مِنْهُ وَتَسْمِيَةٌ وَتَشْرَعُ فِي غُسْلِهِ وَتَيْمُمِهِ وَأَكْلِهِ
وَشُرْبِهِ وَذَكَاءٍ وَرُكُوبِ دَابَّةٍ وَسَقِينَةٍ وَدُخُولِ وَضْدِهِ لِنَزْلِهِ وَمَسْجِدِهِ وَلُبْسِهِ وَغَلَقِ
بَابٍ وَإِطْفَاءِ مِصْبَاحٍ وَوُطْءِ وَصُعودِ خَطِيبٍ مِنْبَرًا وَتَعْمِيزِ مَيِّتٍ وَلَحْدِهِ وَلَا تُفَدُّ
إِطَالَةُ الْفِرَّةِ وَمَسْحُ الرِّقْبَةِ وَتَرْكُ مَسْحِ الْأَعْضَاءِ وَإِنْ شَكَّ فِي ثَلَاثَةٍ فَفِي كَرَاهَتِهَا
وَنَدْبِهَا قَوْلَانِ قَالَ كَشَّكَهُ فِي صَوْمٍ يَوْمٍ عَرَفَةَ هَلْ هُوَ الْعِيدُ
(فصل) نَدْبٌ لِقَاضِي الْحَاجَةِ جُلُوسٌ وَمَنْعٌ بِرَخْوَةٍ تَجَسُّسٌ وَتَعْيِينَ الْقِيَامِ وَاعْتِمَادُ
عَلَى رِجْلٍ وَاسْتَنْجَاءٌ بِيَدٍ يُسْرِيْنَ وَبَلْهًا قَبْلَ لَقِيٍّ الْأَذَى وَغَسْلُهَا بِكَتْرَابٍ بَعْدَهُ
وَسِتْرٌ إِلَى مَحَلٍّ وَإِعْدَادُ مِزِيلِهِ وَوَتْرُهُ

(٣ - جواهر الاكليل - اول) بالمندبل ونحوه بل هو جائز (وان شك) المتوضئ (في) اتصاف غسلة أراد فعلمنا (بثلاثة) فعملها مندوب او رابعة فتكره او تحرم (ففي كراهتها) أي الغسلة المشكوك فيها خوف الوقوع في المنهي عنه واستظهره في الشامل قال ابن ناجي وهو الحق (وندبها) استصحابا للاصل وهو ليس مستنكحا (قولان) مستويان عند المصنف (قال) أي للمازري من نفسه مخرجا على القولين في الشك في الغسلة (كشكه) أي الشخص (في) ليلة (يوم عرفة هل) اليوم الذي يليها يوم عرفة فينوي صومه أو (هو العيد) فلا ينوي صومه ففي كراهة نية صومه خوف الوقوع في صوم العيد المنوع وندبها استصحابا للاصل قولان (فصل) في آداب قضاء الحاجة (ندب لقاضى) أي من يريد قضاء (الحاجة) بولا كانت أو غائطا (جالوس) بمكان رخو طاهر لانه أستر لمورته مع أمنه من تنجس ثيابه (ومنع) أي كره الجالوس (مكان) (رخو) أي لين كتراب ورم (تنجس) بنجاسة رطبة يخشى ان جلس فيه تنجس ثيابه بها (وندب) له (اعتاد) حال قضاء الحاجة (على رجل) يسرى بالليل عليها ورفع عقب اليمنى لانه أعون على خروج الفضلة (و) ندب (استنجاء) أي ازالة ما على المخرج بماء أو جامد (بيد) أعنى (يسرين) فقله أعنى يسرين مصب الندب (و) ندب (بلها) أي اليد اليسرى (قبل لقي الاذى) بها (و) ندب (غسلها بكتراب بعده) أي بعد لقي الاذى بها جافة فان بلها قبله فلا يندب غسلها بكتراب هذا هو المراد وان خالف ظاهر العبارة (و) ندب (ستر الى محله) أي ادامته حال انعطافه للجلوس لقضاء الحاجة (و) ندب (اعداد) أي احضار (مزيله) أي الاذى قبل جلوسه لقضاء الحاجة (و) ندب (وتره) أي ايتار ما يستعمله من المزيل الجامد ان أبقى الشفع الى سبع فان أتمى

(ولا تندب) بل تكره
(اطالة الفرة) أي الزيادة في
الفصل أو المسح على محل
الفرض لانها من الغلو في
الدين (و) لا يندب (مسح
الرقبة) بالماء بعد مسح
الأذنين بل يكره لانه من
الغلو في الدين (و) لا يندب
(ترك مسح الاعضاء) أي
تنشيفها من أثر الوضوء

بأن فلا يطلب بتاسع (و) ندب (تقديم قبله) في الاستنجاء على دبره إلا من اعتاد قطر بوله إذا مضى الماء دبره (و) سب (نهر بيج فخذيه) أى ابعاد أحدهما عن الآخر حال قضاء الحاجة والاستنجاء (و) ندب (استرخاؤه) قليلا حال الاستنجاء لئلا تنقبض تكاميش دبره على الأذى (و) ندب (نظية رأسه) حال قضاء الحاجة حياة من الله ولائكته (و) ندب (عدم التفاته) لئلا يرى ما يخاف منه فيفزع فيقوم فينجس ثوبه وبدنه ويندب قبل الجالس ليطمئن (و) ندب (ذكر ورد بعده) أى بعد القضاء والاستنجاء والانتقال الى محل طاهر نحو غفرانك أو الحمد لله الذى أذهب عني الأذى وعافاني (و) ندب ذكر ورد (قبله) أى دخول محل القضاء وهو بسم الله اللهم انى أعوذ بك من الخبث والخبائث الرجس النجس الشيطان الرجيم (فان فات) الذكر القبلى بنسيانه حتى دخل محل القضاء (ف) يذكر القبلى ندبا (فيه) أى محل القضاء (ان لم يعد) أى يتخذ قضاء الحاجة كصحراء وموضع خرب (و) ندب (سكوت) حال القضاء والاستنجاء فلا يشمت عاطس ولا يحمد ان عطس ولا يحكى أذا ناولا ولا يرد سلاما (ال ل شئ) (مهم) أى مطلوب وجوبا كاتخاذ أعمى من هلاك أو شدة ضرر (و) ندب (بالفضاء) أى بالصحراء (تستر) أى مباغضة في الستر (و) بعد عن أعين الناس بحيث لا يرى جسمه بنحو شجر (و) ندب (اتقاء حجر) لانه مسكن الجن والهوام كالافاعي والمقارب (و) ندب اتقاء مهب (ريح) لئلا ترد عليه بوله فيتنجس ثوبه وبدنه (و) وجب اتقاء (مورد) لأذية الواردين فيه لمنونه (و) اتقاء (طريق) يمر الناس فيه للماء أو غيره (و) اتقاء (ظل) شأنه الاستظلال به ومثله مجلسهم بشمس في الشتاء (و) ندب اتقاء (صلب) بضم الصاد أى شديد متنجس بنجاسة (١٨) رطبة فان جلس نجست ثيابه وان قام رد عليه بوله

وَتَقْدِيمُ قُبْلِهِ وَتَقْرِيجُ فَخْذَيْهِ وَاسْتِرْخَاؤُهُ وَتَنْظِيَةُ رَأْسِهِ وَعَدَمُ التَّفَاتِهِ وَذِكْرُ وَرْدِ بَعْدِهِ وَقَبْلُهُ فَإِنْ فَاتَ قَفِيهِ إِنْ لَمْ يَمُدَّ وَسَكُوتُ إِلَّا أَلْهَمَهُ وَبِالْفَضَاءِ تَسْتَرْ وَبُعْدُ وَاتِّقَاءُ جُحْرِهِ وَرَبِيعٍ وَمَوْرِيدٍ وَطَرِيقِهِ وَشَطْطٍ وَظِلٍّ وَصُلْبِهِ وَيَكْنِيفُهُ نَحْيٌ ذِكْرُ اللَّهِ وَيُقَدِّمُ يُسْرَاهُ دُخُولًا وَيُخْفَاهُ خُرُوجًا عَكْسَ مَسْجِدِهِ وَالْمَنْزِلُ يُخْفَاهُ بِهِمَا وَجَازَ بِمَنْزِلِهِ وَطَاءَ وَبَوَّلَ مُسْتَقْبِلَ قَبْلِهِ وَمُسْتَدْبِرًا وَإِنْ لَمْ يُلْجَأْ وَأَوَّلَ بِالسَّاتِرِ وَالْإِطْلَاقُ لَافِي الْفَضَاءِ وَيَسْتَرْ قَوْلَانِ تَحْتَمِلُهُمَا وَالْمُخْتَارُ التَّرْكُ لَا الْقَمَرَيْنِ وَبَيْتِ الْقُدْسِ * وَوَجِبَ اسْتِبْرَآءُ بَاسْتِفْرَاغٍ أَخْبَثُهُ مَعَ سَلْتِ ذِكْرِهِ وَنَتَرِ خَفَاً

فيجنبه قائما وجالسا (وبكنيف) أى عند دخوله (نحى) بفتح النون والحاء مشددة أى أبعد واجتنب ندبا (ذكر الله) فيكره فيه غير القرآن ويحرم فيه القرآن قبل خروج الحدث وحاله وبعده (ويقدم يسراه)

(دخولا) لكل دنى ككنيف وحمام (و) يقدم (يمناه) ندبا (خروجا) منه وذلك عكس دخول وندب (دخولا) (مسجد) فيقدم يمناه ندبا في دخوله ويسراه ندبا في خروجه (والمنزلة) يقدم (يمناه) ندبا (بهما) أى في دخوله والخروج منه (وجاز بمنزل وطء) لخليلة (وبول) وغائط حال كونه (مستقبلا) القبلة (ومستديرا) لها وهذان مصب الجواز ان اضطر اليه ولم يمكنه التحول عنه بل (وان لم يلجأ) بضم اللام تحت بأن أمكنه التحول عنه بلا مشقة (وأول) أى فهم كلام المدونة الدال على جواز الوطء والبول في المنزل مع الاستقبال أو الاستدبار بلا اضطرار اليه (بالسائر) بين الشخص وبين القبلة فان كان بلا سائر فلا يجوز (و) أول أيضا (بالاطلاق) عن التقييد بالسائر (لا) يجوز استقبال أو استدبار بوطء أو حاجة (في الفضاء) أى الصحراء بلا سائر (و) (في جواز لوطء والحاجة مع الاستقبال أو الاستدبار في الفضاء) بكسر السين أى مع سائر بين الشخص والقبلة ومنعهما (قولان) سيات عند المصنف (تحتملهما) أى المدونة (والمختار) للخمى منها (الترك) أى للوطء والحاجة مستقبلا ومستديرا في الصحارى نظما للقبلة (لا) يحرم استقبال أو استدبار (القمرين) أى الشمس والقمر في وطء أو حاجة (و) لا استقبال أو استدبار (بيت المقدس) بهما ولو بلا سائر (ووجب استبراء) بعد قضاء الحاجة (باستفراغ) أى إفراغ وتخليص مخرجيه من (أخبثيه) أى البول والغائط (مع سلت ذكر) من أصله بسببته وإبهامه من اليسرى الى كمرته (ونتر) أى نفث ذكر يميننا ومثالا لاخراج البول المنجس (خفا) أى السلت والنتر ندبالان تهويتهما تؤدي لعدم انقطاع البول من الذكر لانه كالضرع كلما سلت ونتر بقوة أعطى البلبل وترخى عروقه وتضعف مثانته فلا

تمسك البول ويصير سلسا وحد السلت والنثر غلبة الظن بانقطاع المادة ولو بجرة (وندب جمع ماء وحجر) في الاستنجاء بأن يزيل عين الخبث بنحو الحجر ثم يغسل المحل بالماء (ثم ماء) وحده (وتعين) أى الماء (في الاستنجاء) من (منى) خرج بلذة معتادة ممن يتيمم لمرض أو عدم ماء (و) تعين الماء في الاستنجاء من (حيض ونفاس) لمرضة أو عادمة للماء أو كان سلساء فارقا يوما والا عفى عنه (و) تعين الماء في الاستنجاء من (بول امرأة) لتعديه مخرجه الى مقعدها غالبا (و) تعين الماء في الاستنجاء من بول أو غائط (منتشر عن مخرج) انتشارا كثيرا بوصوله الى الألية أو عمومها جل الحشفة (و) تعين الماء في الاستنجاء من (منى) خرج بلذة معتادة والا كفى فيه نحو الحجر (يغسل) أى مع وجوب غسل (ذكره كله) على المعتمد (ففى) وجوب (النية) لرفع الحدث عن الذكر بناء على انه تعبد وعدم وجوبها بناء على انه معلل بإزالة النجاسة قولان مستويان عند المصنف (وفى بطلان صلاة تاركها) أى النية مع غسل كل الذكر بناء على انها واجب بشرط وعدمه بناء على انها واجب غير شرط قولان كذلك (أو) بطلان صلاة (تارك) غسل (كله) أى لذكر وغسل بعضه ولو محله فقط بنية أولا وعدمه (قولان) مستويان عند المصنف فقد حذفه من الاولين لدلالة هذا عليه (ولا يستنجى) أى يكره الاستنجاء (من) خروج (ريح) من دبر بصوت أولا وهو ظاهر (وجاز) أى الاستنجاء لانه يشمل الإزالة بالماء وبالجماد والاستنجاء قاصر على الثانى (بيباس) أى جاف من اجزاء الارض أولا كخرقة وصوف (١٩) غير متصل بحيوان والا كره (طاهر منق) أى مزيل لعين الخبث

وَنُدِبَ جَمْعُ مَاءٍ وَحَجَرٌ ثُمَّ مَاءٌ وَتَعَيَّنَ فِي مَنِيِّ وَحَيْضٍ وَنَفَاسٍ وَبَوْلِ امْرَأَةٍ وَمُنْتَشِرٍ
عَنْ مَخْرَجٍ كَثِيرٍ أَوْ مَذَى يَفْسَلُ ذَكَرُ كُلِّهِ فَفِي النِّيَّةِ وَبُطْلَانِ صَلَاةِ تَارِكِهَا أَوْ
تَارِكِ كُلِّهِ قَوْلَانِ وَلَا يَسْتَنْجِي مِنْ رِيحٍ وَجَازَ بِيَّاسٍ طَاهِرٍ مُنْقٍ غَيْرِ مُؤَذٍ وَلَا
مُحْتَرَمٍ لَا مُبْتَلٍ وَنَجَسٍ وَأَمْلَسَ وَمُحَدَّدٍ وَمُحْتَرَمٍ مِنْ مَطْعُومٍ وَمَكْتُوبٍ وَذَهَبٍ
وَفِضَّةٍ وَجِدَارٍ وَعَظْمٍ وَرَوْثٍ فَإِنْ أَتَقَّتْ أَجْزَأَتُ كَالْيَدِ وَدُونَ الثَّلَاثِ
(فصل) نَقِضَ الْوُضُوءُ بِمَحْدَثٍ وَهُوَ الْخَارِجُ الْمُتَعَادُ فِي الصَّحَّةِ لَا حَصَى وَدُودٌ
وَأَوْ يَبْلُغُهُ وَبَسَلَسَ فَارْقٌ أَكْثَرَ كَسَلَسَ مَذَى قَدَرٌ

منق (و) لا (محدد) كسكين ومكسور زجاج محترق مؤذ (و) لا بشيء (محترم) أى له حرمة لطعمه أو شرفه أو حق الغير محترق
لا محترم وبينه بقوله (من مطعوم) لآدمى ولو لدواء أو اصلاح فيشمل الملح (ومكتوب) ولو بخط أعجمى ولو كان مدلوله باطلا
(وذهب وفضة) وجوهر وياقوت من كل نفيس (وجدار) وقف أو ملك غير وكره بملكه (و) كره الاستنجاء (بروت وعظم)
طاهرين لان الاول علف دواب الجن والثاني طعامهم (فان) استنجى بشيء من هذه المذكورات و (أتقت) المحل من
عين الخبث (اجزأت) في الاستجمار المطلوب ولا يعيد الصلاة التى صلاها بدون غسل بالماء وان لم تنق كالنجس والمبتل
والاملس فلا تجزى وشبه في الاجزاء بشرط الاتقاء قوله (كـ) الاستجمار (باليد ودون الثلاث) من نحو الاحجار هذا هو
المشهور وقال أبو الفرج لا يجزى دون الثلاث المنقى (فصل) في نواقض الوضوء وهى ثلاثة أقسام أحداث وأسباب
وغيرها وهو الردة والشك (نقض الوضوء بحدث وهو الخارج) فلا نقض بالداخل كعود وأصبع وحقنة (المعتاد) فلا نقض بغير
المعتاد كدم وقيح وحصى ودود (فى) حال (الصحة) للشخص فلا نقض بالخارج فى حالة المرض كالسلس بشرطه الآتى (لاحصى
ودود) خرجا بلا بلة بل (ولو) خرجا (ببلة) أى مع بول أو غائط غير متفاحش بحيث ينسب الخروج فى العرف للاحصى والدود
لا للبول والغائط والا نقضا (و) نقض الوضوء (بسلس) أى خارج بلا اختيار من بول أو منى أو منى أو ودى أو غائط أو
ريح (فارق أكبر) الزمن أى ارتفع عن الشخص زمانا يزيد على النصف فان لازمه كل الزمن أو أكثره أو نصفه فلا نقض وهذه
طريقة المغاربة وطريقة العراقيين انه لا ينقض مطلقا غير انه يندب الوضوء منه ان لم يلزم كل الزمان (كسلس مذى قدر)

الشخص (على رفعه) بتداو أو تسر أو تزوج أو صوم لا يشق عليه (وندى) أى الوضوء (ان لازم) أى السلس (أكثر) الزمن وأولى ان لازم نصفه لان لازم جميعه وحل الندى من ملازم الأكثر اذا لم يشق (لا) ان (شق) أى صعب الوضوء على الشخص (وفى اعتبار الملازمة) بمداومة أو كثرة أو مساواة أو قلة (فى وقت الصلاة) وهو من زوال الشمس الى طلوعها من اليوم التالى وعدم اعتبار ما بين طلوع الشمس الى زوالها فانه ليس وقت صلاة مفروضة واختاره كثير منهم ابن عرفة (أو مطلقا) عن تقييده بكونه وقت صلاة فيعتبر ما بين طلوع الشمس وزوالها وهو اختيار ابن عبد السلام (تردد) للمتأخرين فى الحكم لعدم نص المتقدمين عليه (من مخرجه) المعتادين فلا نقض بخروج ريح من قبل أو بول من دبر (أو) الخارج من (ثقبه) تحت العدة (فأخرج من ثقبه) تحتها حدث ينقض الوضوء (ان انسدا) أى المخرجان أى لم يخرج الخارج منهما (والا) أى وان لم تكن الثقبه تحت العدة مع انسدادها بأن كانت فوق العدة أو كانت تحتها وخارج الخارج المعتاد منهما ومن أحدهما (ففى كون الخارج منها حدثا ناقضا وكونه ليس حدثا ناقضا) (قولان) مستويان عند المصنف (و) نقض الوضوء (بسببه) أى الحدث (وهو زوال عقل) بجنون أو إغماء أو سكر أو شدة هم قال الامام مالك رضى الله عنه من حصل له هم أذهل عقله فليتوضأ (وان) كان زواله (بنوم ثقيل) بأن لم يشعر بالصوت المرتفع بقربه أو بسقوط شيء من يده وهو لا يشعر وطال بل (ولو قصر) النوم الثقيل (لا) ينتقض الوضوء بنوم (خف) لعدم ستره العقل ان قصر بل ولو طال (وندى) الوضوء (ان طال) النوم الخفيف (ولس) بوضو أصلى أو زائدا حس (٢٠) وتصرف كاخوته (يلتذ صاحبها) أى قاصد اللبس لامسا كان

على رفعه ونُدبَ ان لازم أكثر لا إن شق وفى اعتبار الملازمة فى وقت الصلاة أو مطلقا تردد من مخرجه أو ثقبه تحت العدة إن انسدا وإلا فقولان وبسببه وهو زوال عقله وإن بنوم ثقيل ولو قصر لا خف ونُدبَ إن طال وليس يلتذ صاحبه به عادة ولو لظفر أو شعر أو حائل وأول بالخفيف وبالإطلاق إن قصد لذة أو وجدها لا انتفيا إلا القبلة بفهم مطلقا وإن بكره أو استغفاله لا يوداع أو رحمة ولا لذة بنظره كأنما ظر ولذة بمخرجه على الأصح ومطلق مس ذكره

أو ملبوسا (به) أى اللبس (عادة) أى التذاذا معتادا لغالبا الناس فلا نقض بلبس جسد أو فرج صغيرة لا تشتهى مادة ولو قصد اللذة ووجدها ومحرم فلا ينقض لمسها قصدا بلا وجود لذة فان

وجدت نقض على المعتد ان كان اللبس الذى يلتذ به عادة لبدن بل (ولو لظفر أو شعر) أو سن المتصل متصلة وبمن يلتذ به عادة الامر والذى لم تتم لحينه (أو) كان اللبس فوق (حائل) وظاهر المدونة الاطلاق (وأول) أى اختلف شارحو المدونة فى فهم المراد من الحائل فأوله ابن رشد (بالخفيف) أى الذى يحس اللامس فوقه بطراوة الجسد فان كان كشيئا مانعا ذلك فلا ينقض اللبس فوقه (و) أوله ابن الحاجب (بالاطلاق) للحائل عن تقيده بكونه خفيفا فينقض اللبس من فوق الكفيف ما لم تعظم كثافته ومحل التأويلين ما لم يقبض اللامس على شيء من جسد الملبوس بيده والا تنفق على النقض (ان قصد) اللامس بلبسه (اللذة) سواء حصلت أولا (أو) لم يقصدها به (ووجدها) أى اللذة حين لمسه لا بعده فانها حينئذ من اللذة بالفكر وهى لا تنقض (لا) ان (انتفيا) أى قصد اللذة ووجدانها (الا القبلة بفهم) أى عليه فتنقض نقضا (مطلقا) عن تقييده بقصد اللذة أو وجدانها لانها لا تنفك عن وجدانها غالبا والنادر لاحكامه (وان) حصلت (بكره) أى اكراه (أو استغفال) للمقبل بالفتح بشرط أن لا تكون لوداع أو رحمة (لا) ان كانت (لوداع) للمقبل بالفتح عند ارادة فراق (أو) (لرحمة) أى شفقة عليه عند وقوعه فى شدة (ولا) ينقضه (لذة بنظر) لمرأة مثلا ولو تكرّر النظر (كأنما ظر) أى انتشار ذكر فلا ينقض ولو طال زمنه وعمله اذا لم يمد والا فينقض (ولا) ينقضه (لذة بمحرّم) بقرابة أو رضاع أو صهر سواء قصدها فقط أو وجدها فقط أو قصدها ووجدها (على الاصح) عند ابن الحاجب وقال ابن رشد وللزرى ان قصدها ووجدها أو وجدها فقط هفت وان قصدها ولم يجدها فلا نقض الا اذا كان شأنه ذلك لدناءة خلقه (و) ينقض الوضوء (مطلقا) أى ليس المطلق عن تقييده بالقصد والوجدان أو التعمد والالتذاذ أو كونه من الكمرة أو من غيرها (ذكره) أى اللامس ومس ذكر

غيره يجرى على حكم اللبس من تقييده بالقصد أو الوجدان (المتصل) فس النقطع لا ينقض وبقى شرط كون اللبس بالغاً وروى شرط عدم الحائل وروى بلا حائل كئيف ان كان اللبس ذكرًا محققاً بل (ولو) كان (خنثى مشكلاً) وأشار بلو الى الرد على من يقول بأن مس الخنثى المشكل ذكره لا ينقض (يبطن أو جنب الكف) فالس بظهر الكف لا ينقض (أو) يبطن أو جنب ل (أصبح) ورأس الاصبع كجنبه غير معتبر منه الظفر (وان زائداً حس) ونصرف كاخوته (و) ينتقض الوضوء (برده) أى رجوع عن الاسلام بعد تهرره ولو كان المرتد صبياً لا اعتبار رده وان لم تجر عليه أحكامها الا بعد بلوغه (و) نقض (بشك) أى تردد مستو وأولى الظن لا الوهم (في) حصول (حدث) أى ناقض غير ردة فشمّل السبب أيضاً (بعد طهر علم) أو ظن أى محقق أو مظنون والشك انما هو فى الناقض فقط (الا) الشك (المستنكح) بكسر الكاف أى الآتى كل يوم ولو مرة (و) نقض (بشك) فى (السابق) من (هما) أى الوضوء والحدث سواء كانا محققين أو مظنونين أو مشكوكين أو أحدهما محققاً أو مظنوناً والآخر مشكوكاً أو أحدهما محققاً والآخر مظنوناً فهذه ست صور (لا) ينتقض الوضوء (بمس دبر أو أنثيين) لنفسه ومسهما لغيره يجرى على حكم اللبس (أو) بمس (فرج صغيرة) لانتشيتها عادة ولو قصد اللذة ولم يجدها فان وجدها ففيل ينتقض وضوءه (و) لا (بمس) أوفلس (وأكل لحم جزور) أى ابل (وذبح وحجامة وفصد وفهقهة) (٢١) (صلاة و) لا (بمس امرأة فرجها) أوفلس (وأكل لحم جزور) أى ابل (وذبح وحجامة وفصد وفهقهة) (٢١) (صلاة و) لا (بمس امرأة فرجها) أوفلس (وأكل لحم جزور) أى ابل (وذبح وحجامة وفصد وفهقهة) (٢١) (صلاة و) لا (بمس امرأة فرجها) أوفلس (وأكل لحم جزور)

المتصل ولو خنثى مُشكلاً يبطن أو جنب لِكَفٍ أو اصْبَحَ وان زائداً حَسَّ ويردُّقَ وبشك في حدثٍ بعد طهرٍ عليمٍ إلا المُستَنكحَ وبشك في سابقهما لا بمس دبر أو أنثيين أو فرج صغيرٍ وقى وأكل لحم جزور وذبح وحجامة وفصد وفهقهة بصلاة ومس امرأة فرجها وأولت أيضاً بعدم الانطاف ونذب غسل فم من لحم ولبن وتجدد وضوءه ان صلى به ولو شك في صلاته ثم بان الطهر لم يُبدَ ومنع حدث صلاة وطوافاً ومس مصحف وان بقصيب وحمله وان بملاقاة أو وسادة إلا بأتمّة قصدت وان على كافر لا درهم وتفسير ولوح لعلهم ومعلمهم وان حائضاً وجزء لعلهم وان بلغ وحرز بسائر وان لحائض

(فصل) يجب غسل ظاهر الجسد بماء وان بنوم

الطفت أم لا قبضت عليه
أم لا هذا ظاهر المدونة
(وأولت أيضاً) أى كأولت
بعدم النقض مطلقاً (بعدم
الالطاف) وهو ادخال بعض
يدها في فرجها فان الطفت
نقض (ونذب غسل فم)
ويد (من) أكل (اللحم)
شرب (لبن) قيده ابن عمر
بالحليب لانه الذى فيه
دسومة (و) نذب (تجدد

وضوء) لصلاة ولو نفلاً أو طواف (ولو) أحرم بصلاة فرض أو نفل جازماً أو طائفاً الطهرو (شك في) أثناء (صلاته) فى انتقاض وضوءه قبل احرامه أو بعده وعدمه وجب عليه اتمامها (ثم) ان (بان) أى ظهر له وهو فيها أو بعد تمامها (الطهر لم يدها) وان بان له الحدث أو استمر شا كما أعادها وجوباً بوضوء جديد هذا قول مالك وابن القاسم وقال أشهب وسحنون تبطل صلاته بمجرد شكه فيقطعها (ومنع حدث صلاة) فرضاً أو نفلاً وسجدة تلاوة وصلاة جنازة (وطوافاً) ركناً أو واجباً أو مندوباً (ومس مصحف وان) مسه (بقصيب) أى عود (و) منع حدث (حمله) أى المصحف بيده بل (وان بملاقاة أو وسادة) أى فى كل حال (الا) حمله (بأتمّة) أى معها (قصدت) أى الامتعة وحدها بالجل فيجوز ان حملت على مؤمن بل (وان) حملت (على) شخص (كافر) فان فصد المصحف وحده بالجل أو فصد معها فلا يجوز (لا) يمنع الحدث مس وحمل (درهم) أو دينار فيه شيء من القرآن (و) لا (تفسير) ظاهره ولو كتب فيه آيات كثيرة متوالية ومسها فصد وهو كذلك عند ابن مرزوق (و) لا (لوح لعلهم) بضم اللهم (ومعلم) كذلك حال التعليم فيجوز لهما ان لم يكونا حائضين بل (وان) كان أحدهما (حائضاً) لا جنباً لتمكنه من الغسل (و) لا يمنع الحدث مس أو حمل (جزء) من مصحف (لتعلم) وكذا للعلم على المعلم ان كان المتعلم صبياً بل (وان بلغ) المتعلم أو حاضراً لا جنباً (و) لا يمنع حمل (حرز) من آيات قرآن (بسائر) عليه يصونه منه وصول أذى اليه (وان لحائض) ونفساء وجنب لا لكافر لان استيلاءه عليه اهانته (فصل) فى موجبات الغسل وواجباته وسننه ومندوباته (يجب غسل ظاهر الجسد بـ) سبب خروج (مئى) من رجل أو امرأة (وان) خرج المئى من رجل أو امرأة (بنوم)

أى فى حاله بلذة معتادة أو غير معتادة أو بلالة أولم يشعر بخروجه فى حال نومه ووجدته بعد نيقظه لعدم ضبط النائم حاله (أو) وان خرج فى يقظة أو نوم (بعد ذهاب لذة) معتادة (بلا جاع) بأن نظراً وتفكيراً أو بأمر أو رأى أنه يجامع فالتذو أنظر ثم ذهبت لذته وارنحى ذكره ثم خرج منه بعد نيقظه (و) الحال أنه (لم يغتسل) قبل خروج منيه وكذا ان كان اغتسل قبله لان غسله لم يصادف محله (لا) يجب الغسل بخروج المنى يقظة (بلا لذة) بأن كان سلساً أو لضربة أو طربة أو لدغة عقرب (أو) خروجه بلذة (غير معتادة) كنزوله فى ماء حار أو حاك جرب بغير ذكره فالتذو أمانى (ويتوضأ) وجوباً من خروج منيه بلا لذة أو بلذة غير معتادة (كن جامع) بتغيب حشفته فى فرج ولم يمن (فاغتسل) لجماعه (ثم أمانى) فعليه الوضوء دون الغسل لتقدمه بعد وجوبه والجنابة الواحدة لا يتكرر الغسل لها (و) لو صلى بعد غسله من الجماع بلا منى ثم أمانى (فلا يعيد الصلاة) وكذا من التذو بلا جاع وتوضأ وصلى ثم أمانى فعليه الغسل ولا يعيد الصلاة (و) يجب غسل جميع الجسد بـ (سبب مغيب حشفة) أى رأس ذكر (بالغ) ولو بلا انتشار ولا انزال (لا) يجب الغسل بتغيب حشفة (مراهق) أى مقارب البواغ ولا على موطأاته البالغة مالم تنزل (أو قدرها) أى يجب الغسل بمغيب قدر الحشفة من مقطوعها أو مخلوق بدوتها (فى فرج) أى قبل أو دبر من آدمى بل (وان) كان الفرج (من بهيمة) ان كان من حى بل (و) ان كان من (ميت) آدمى أو غيره بشرط اطلاق ذى الفرج والا فلا غسل ان لم ينزل (وندى) أى الغسل (المراهق) ولا يندب لموطأاته ولو كانت بالغة مالم تنزل والا وجب عليها (كصغيرة وطئها بالغ) لاصبى تشبيهه فى ندى الغسل للصغيرة التى وطئها بالغ (لا) يجب الغسل (٢٢) على المرأة بمنى وصل للفرج) بلا جاع فيه (ولو التذت) بوصوله له مالم

أَوْ بَعْدَ ذَهَابِ لَذَّةٍ بِلَا جَمَاعٍ وَلَمْ يَغْتَسِلْ لَا بِلَا لَذَّةٍ أَوْ غَيْرِ مُعْتَادَةٍ وَيَتَوَضَّأُ كَمَنْ جَامَعَ فَاغْتَسَلَ ثُمَّ أَمْنَى وَلَا يُعِيدُ الصَّلَاةَ وَيَغْتَابِ حَشْفَتَهُ بِالْغُلَى لَا مُرَاهِقَةٍ أَوْ قَدَرَهَا فِي فَرْجِهِ وَإِنْ مِنْ بَهِيمَةٍ وَمَيِّتٍ وَنَذِبَ لُرَاهِقَةٍ كَصَغِيرَةٍ وَطِئَهَا بِالْغُلَى لَا يَمْنَى وَصَلَّ لِلْفَرْجِ وَلَوْ التَذَّتْ وَبَحِيضٌ وَنَفَاسٌ بِدَمٍ وَاسْتَحْسِنَ وَبَشِيرُهُ لَا بِاسْتِحْضَاةٍ وَنَذِبَ لَا نَقْطَاعَهُ وَيَجِبُ غُسْلُ كَافِرٍ بَعْدَ الشَّهَادَةِ بِمَا ذُكِرَ وَصَحَّ قَبْلُهَا وَقَدْ أَجْمَعَ عَلَى الْإِسْلَامِ لَا الْإِسْلَامُ إِلَّا لَمَجْزٍ وَإِنْ شَكَّ أَمَدَنِي أَوْ مَنَى اغْتَسَلَ وَأَعَادَ مِنْ آخِرِ نَوْمَةٍ كَتَحَقُّقِهِ * وَوَاجِبُهُ نِيَّةٌ وَمُؤَالَاةٌ كَالْوُضُوءِ وَإِنْ نَوَتِ الْحَيْضَ وَالْجَنَابَةَ

تنزل (و) يجب الغسل
(ب) سبب خروج (حيض و)
بسبب (نفاس) بوضع ولد
(بدم) معه أو قبله له أو
بعده فلو خرج الولد بلا دم
فلا يجب عليها غسل بل
يندب وعلى هذا اقتصر
اللخمى (واستحسن)
وجوب الغسل بسبب

الولادة بدم (و بغيره) أى الدم أى استحسنته ابن عبد السلام والمصنف فى التوضيح
من روايتين عن مالك (لا) يجب الغسل (ب) سبب (استحاضة) أى دم علة ومرض (وندى لا نقطاعه) أى دم
الاستحاضة للتنظيف وتطبيب النفس (و يجب غسل) أى اغتسال (كافر) أصلى أو مرتد ذكر أو أنثى (بعد) نقطه
بما يدل على (الشهادة) منه لله تعالى بالوحدانية ولسيدنا محمد صلى الله عليه وسلم بالرسالة (بما) أى بسبب موجب
(ذكر) بضم فكسر أى فى قوله بمنى وبغيب حشفة بالغ وببحيض ونفاس فان لم يوجد شئ منها بأن بلغ الكافر بالسن
مثلاً وأسلم فلا يجب عليه الغسل بل يندب هذا قول ابن القاسم وقيل يجب غسله مطلقاً تعبدًا وشهره الفاكهاني (وصح)
أى غسله (قبلها) أى الشهادة (و) الحال أنه (قد أجمع) أى عزم (على الاسلام) وجزم به لان تصديقه بقلبه وعزمه على
الاسلام ايمان صحيح (لا) يصح (الاسلام) من الكافر قبل نقطه بالشهادتين أى الاسلام الظاهرى الذى تنبى عليه الأحكام الشرعية
من ارث مسلم ونكاح مسلمة وغسل وصلاة عليه ودفنه فى مقابر المسلمين اذ النطق بهما شرط فى صحته (الا لمجز) عنه بخرس
ونحوه مع قيام القرينة على تصديقه بقلبه فيحكم له بالاسلام وتجربى عليه أحكامه (وان شك) من وجد بشوبه أو فرجه أو بدنه بللاً (أ)
هو (مذى أو منى) شكاستويا (اغتسل) وجوباً للاحتياط (و) ان لم يدر أى نومة حصل فيها المشكوك فيه وكان صلى صلوات
قبل اطلاعه عليه (أعاد) بعد غسله الصلوات التى صلاحها (من آخر نومة) أى وقت اطلاعه عليه (لتحققه) أى المنى ولم يدر
وقت خروجه منه (و واجبه نية وموالاته ك) نية وموالاته (الوضوء) فى سائر أحكامها من كونها عند أول مفعول وعدم ضرر اخراج بعض
للمستباحات الى آخر الأحكام (وان نوت) امرأة جنب وحائض أو نفساء بغسلها (الحيض) أو النفاس (والجنابة) معاً أى رفع

حادثهما أو الاستباحة منهما (أو) نوت (أحدهما) أى الحيض والجنابة حال كونها (ناسية) أو ذاكرة (لآخر) ولم تخرجه
 حصلا (أو نوى) المقتسل (الجنابة والجمعة) أو العيد أو الاحرام أى أثمر كلهما فى غسل واحد بنيتها حصلا (أو) نوى بفعله الجنابة
 ونوى به (نيابة عن) غسل (الجمعة) أو العيد أو الاحرام مثلا (حصلا) أى الفسلان وسقط طلبهما (وان) نوى الجمعة مثلا
 و (نسى الجنابة) انتفيا لان غسل نحو الجمعة لا يصح مع قيام الجنابة (أو) نوى بفعله الجمعة و (قصد) به (نيابة عن) غسل (ها)
 أى الجنابة (انتفيا) أى فلا يحصل مانواه ولا مانسبه فى الاولى ولا مانواه ولا مانوى النيابة عنه فى الثانية (و) واجبه (تخليل
 شعر) ولو كثيفا على الاشهر (وضفت) أى جمع وتحريك (مضفوره) ليعمه بالماء (لا) يجب (نفضه) أى حل ضفر الشعر
 للمضفور اذا كان مرخيا بحيث يدخله الماء ولم يضفر بثلاثة خيوط بان ضفر بنفسه أو بخيط أو بخيطين فان اشتد أو ضفر بخيوط
 وجب نفضه (و) واجبه (ذلك) أى امرار عضو أو غيره على الغسل (ولو بعد) صب (الماء) وتقاطره عن الجسد مالم يحف الجسد
 (أو) ولو ذلك (بخرقة) بان يمسك طرفيها بيديه ويمرها على نحو ظهره (أو) ذلك بد (استنابة) لحليلته عند عدم القدرة عليه
 بيد أو خرقة (وان تندر ذلك سقط) وجوبه ويكفى التعميم بالماء (وسننه) أى الغسل ولو مندوبا (غسل يديه) الى كوعيه
 مرة ويندب الشفع والتثليث (أولا) أى قبل الاعتراف (٢٣) بهما من ماء يسير راكدا والا فلا تشترط الاولى

فى السنية ومسح (صباح
 أذنيه) ويجب عليه غسل
 باقى أذنيه بان يكفيهما
 على كفه بملاوة ماء حتى
 يعمهما ولا يصب الماء فيهما
 لانه يضربه (ومضمضة)
 مرة (واستنشاق) مرة
 (وندب بدء) بعد غسل
 يديه لكوعيه (بازالة
 الأذى) أى النجاسة عن

أَوْ أَحَدَهُمَا نَاسِيَةً الْآخِرَى أَوْ نَوَى الْجَنَابَةَ وَالْجُمُعَةَ أَوْ نِيَابَةً عَنِ الْجُمُعَةِ حَصَلًا وَإِنْ
 نَسِيَ الْجَنَابَةَ أَوْ قَصَدَ نِيَابَةً عَنْهَا انْتَفِيًا وَتَحْلِيلُ شَعْرٍ وَضَعْتُ مَضْفُورِهِ لَا تَقْضُهُ وَذَلِكَ
 وَلَوْ بَمَدِّ الْمَاءِ أَوْ بِخَرْقَةٍ أَوْ اسْتِنَابَةٍ وَإِنْ تَعَذَّرَ سَقَطَ * وَسُنَنُهُ غَسْلُ يَدَيْهِ أَوَّلًا
 وَصَبُّ أُذُنَيْهِ وَمَضْمُضَةٌ وَاسْتِنْشَاقٌ وَتَثْلِيثُ رَأْسِهِ وَقَلَّةُ الْمَاءِ بِلَا حَدٍّ كَغَسْلِ فَرْجٍ
 وَضُوءِهِ كَامِلَةً مَرَّةً وَأَعْلَاهُ وَمِيَامِينُهُ وَتَثْلِيثُ رَأْسِهِ وَقَلَّةُ الْمَاءِ بِلَا حَدٍّ كَغَسْلِ فَرْجٍ
 جَنْبٍ لِعَوْدِهِ لِلْجَمَاعِ وَوُضُوءُهُ لِنَوْمِهِ لَا تَيَمُّمٌ وَلَمْ يَبْطُلْ إِلَّا بِجَمَاعٍ وَتَمَنَعُ الْجَنَابَةُ
 مَوَاضِعَ الْأَصْفَرِ وَالْقِرَاءَةِ إِلَّا كَاتِبَةً لَتَعُوذٍ وَنَحْوَهُ وَدُخُولَ مَسْجِدٍ وَلَوْ مُجْتَازًا كَكَاْفِرٍ
 وَإِنْ أَذِنَ مُسْلِمٌ وَلَمْ يَتَيَّمْ تَدَقَّقْ وَرَأْيُهَا طَلَعَ

بدنه ان كانت فيه (ثم أعضاء وضوئه كاملة) فلا يؤخر غسل رجليه الى آخر غسله (مرة) فلا يشفع ولا يثلث فلا فضلة فى تكراره
 بل هو مكروه كما نقله عياض عن بعض شيوخه (و) ندب بدء (بأعلاه) أى المقتسل بيمينه وشماله قبل أسفله (و) ندب بدء
 (بميانه أى الأعلى قبل ميامره) (و) ندب (تثليث رأسه) أى المقتسل بثلاثة غرفات يعمه بكل غرفة (و) ندب (قلة) أى تقليل
 (ماء) منقول لغسل عضو (بلا حد) أى تحديد للقليل بصاع أو أقل أو أكثر لاختلاف الاجسام والاحوال (كغسل فرج جنب)
 جامع ولم يقتل فيندب غسله (لعوده لجماع) للتي جامعها أو غيرها لتقوية العضو (و) (كوضوئه) أى الجنب ذكر اكان أو أنثى
 (لنوم) أى عنده لينام طاهرا وقيل لينشط للغسل (لا) يندب للجنب الذى أراد النوم ان يأتى (تيمم) بناء على أن الوضوء
 للنشاط للغسل (ولم يبطل) أى لا ينتقض وضوء الجنب للنوم بشيء من نواقض الوضوء بحيث يطلب بوضوء آخر للنوم (الا
 بجماع) حقيقة أو حكما كخروج منى بلذة معتادة بغير جماع (وتمنع الجنابة موانع) أى ممنوعات الحدث (الاصفر) المتقدمة
 فى قوله ومنع الحدث صلاة وطواف الخ (و) تمنع الجنابة (القراءة) بلا من مصحف ولو بحركة اللسان فقط وأما بالقلب فلا
 إذ لا تعد قراءة شرعا (الا قراءة) (كآية لتعوذ) كآية الكرسي والاخلاص والمعوذتين (ونحوه) أى التعوذ كرقيا واستدلال
 على حكم شرعى (و) تمنع الجنابة (دخول مسجد) ولو مسجد بيت هذا ان أراد الجلوس فيه بل (ولو مجتازا) أى مارا من
 باب لياب (كشخص) (كافر) ذكر أو أنثى فيحرم عليه دخوله ان لم يأذن له فيه مسلم بل (وان أذن) له فيه شخص
 (مسلم) إلا لضرورة كعمارة لم تمكن من مسلم أو كانت من الكافر أيقن (وللعنى تدقق) فى خروجه (ورأى طلع)

لذكر نخل (أو) رائحة (عجين) ومعنى المرأة أصغر رفيق يخرج بلا تدفق (ويجزى) غسل الجنابة (عن الوضوء) فإذا أفاض الماء على يده أو اتمسك فيه ودلكه بنية رفع الحدث الأكبر ولم يستحضر الوضوء ولا رفع الأصغر فله الصلاة به والطواف إن لم يحصل منه ناقض الوضوء بعد غسله والا فلا يفعل شيئاً منها حتى يتوضأ ويجزى الغسل عن الوضوء إن لم يتبين عدم جنابته بل (وإن تبين عدم جنابته) بعد غسله (و) يجزى (غسل) أعضاء (الوضوء) بنية رفع الأصغر (عن غسل محله) أى الوضوء بنية رفع الأكبر (ولو) كان (ناسياً لجنابته) حال وضوئه وتذكرها بعد ولو طال الزمن بين وضوئه وتذكره بشرط عدم الطول بعد التذكر (كغسل لمة) أى محل لم يعمه الغسل في غسل الجنابة نسياناً (منها) أى الطهارة الكبرى وهو من أعضاء الوضوء فتوضأ وغسله بنية الأصغر فيجزى عن غسله بنية الأكبر (وإن) كانت اللمعة التى في أعضاء الوضوء ولم يعمها الغسل حصلت (عن جيرة) مسحها في غسله ثم سقطت أو برأ محلها وغسله في الوضوء بنيتها فيجزى عن غسلها بنية الغسل (فصل) في مسح الخف بدلا عن غسل الرجلين في الوضوء (رخص لرجل) أى ذكر ولو صبيا (وامرأة) أى أنثى ولو صبوية (وإن) كانت (مستحاضة) أى نازلا من قبلها دم لاختلال مزاجها وبالح عليها لدفع توهم منعها من مسح الخف إذ يلزمه جمعها رخصتين (بحضر أو سفر) أى فيهما (مسح) نائب فاعل رخص مضاف لـ (جورب) بفتح الجيم وبسكون الواو ملبوس رجل على هيئة الخف منسوج من قطن أو كتان أو صوف يسمى في عرف أهل مصر شرابا (جلد) أى كسى بجلد (ظاهرة) أى أعلاه الذى يلى السماء (وباطنه) أى أسفله الذى يلى (٢٤) الأرض فليس المراد بظاهرة سطحه المحيط به من خارجه وبباطنه

جميع محيطه من داخله
الماس للرجل اذ تجليد
الباطن بهذا المعنى ليس
بشرط (و) مسح (خف)
ملبوس على الرجلين
مباشرة بل (ولو) كان
ملبوسا (على خف) أو على
جورب (بلا حائل) على
أعلى الجورب أو الخف

أَوْ عَجِينَ وَيَجْزَى عَنِ الْوُضُوءِ وَإِنْ تَبَيَّنَ عَدَمُ جَنَابَتِهِ وَغَسَلَ الْوُضُوءَ عَنْ غَسَلِ مَحَلِّهِ
وَلَوْ نَاسِيًا لْجَنَابَتِهِ كَلِمَةً مِنْهَا وَإِنْ عَنْ جَبِيرَةٍ
(فصل) رُخِّصَ لِرَجُلٍ وَامْرَأَةٍ وَإِنْ مُسْتَحَاضَةً بِحَضَرٍ أَوْ سَفَرٍ مَسْحُ جَوْرَبٍ
جِلْدَ ظَاهِرُهُ وَبَاطِنُهُ وَخَفٍّ وَلَوْ عَلَى خَفٍّ بِلا حَائِلٍ كَطِينٍ إِلَّا الْمِهْمَازَ وَلَا حَدًّا
بِشَرَطِ جِلْدِ ظَاهِرِهِ خَرَزَ وَسَتَرَ مَحَلَّ الْفَرْصِ وَأَمَكَنَ تَتَابُعَ الْمَشْيِ بِهِ بِطَهَارَةِ مَاءٍ
كَمَلَتْ بِلا تَرْقُوهُ وَعَصِيَانٍ يَلْبَسُهُ أَوْ سَفَرَهُ فَلَا يُمَسَّحُ وَاسِعٌ وَمُخْرَقٌ قَدَرُ ثَلَاثِ
الْقَدَمِ وَإِنْ يَشَكُّ بَلَّ دُونَهُ إِنْ التَّصَقَّ كَمُتَّفَتِحٍ صَرَّ أَوْ غَسَلَ

(كطين) ولا يشترط عدم الحائل على أسفلهما لأن مسحه مندوب (الالمهماز) المركب على أعلى الجورب أو الخف رجليه
فيغتفر للمسافر الذى شأنه ركوب الدابة (ولا حد) للزمن الذى يرخص المسح فيه بحيث يتمتع تعديده فلا ينافى نذب نزعه
كل جمعة (بشرط جلد طاهر) ومثل الطاهر النجس العفو عنه وتقدم وخف ونعل من روث دواب وبولها إن دلكا (خرز)
أى خيط فلا يصح المسح على المساوخ بلا شق والمصوق بنحو غراء (وستر محل) الغسل (الفرض) من أطراف الأصابع إلى
الكعبين (وأمكن تتابع المشى فيه أى الجورب) أو الخف ملبوس (بطهارة) فلا يمسح ملبوس بحدث أصغر أو أكبر (ماء)
فلا يصح مسح ملبوس بتيمم (كملت) أى تمت الطهارة المائية حسا بتمام فرائض الوضوء أو الغسل قبل لبسه ومعنى بأن نوى
بها رفع الحدث (بلا) قصد (ترفه) أى تنعم بأن لبس للاقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم أو لاعتياده أو لدفع حر أو برد
(و) بلا (عصيان بلبسه) أى الجورب أو الخف (أو سفره) فلا يمسح عليه العاصى بسفره كآبق وعاقى لوالديه وقاطع طريق
ولكن العتد الترخيص للعاصى بسفره في مسح الخف أو الجورب إذ القاعدة إن كل رخصة في الحضر فهم رخصة في السفر
أيضا ولو كان معصية (فلا يمسح) خف أو جورب (واسع) لا يمكن تتابع المشى به لدى مرواة (ولا مخرق قدر ثلث
القدم) أى فيه خروق قدر الثلث وأولى أكثر ولو التصق الجلد بفضه ببعض ولم يظهر منه شيء من محل الفرض
(وإن شك) في كونه قدر الثلث أو أقل ترك المسح ورجع إلى الغسل إذ هو الأصل فيرجع له عند الشك في محل الرخصة
(بل) يمسح مخرق (دونه) أى الثلث (إن التصق) بعض الخف أو الجورب ببعض ولم يظهر القدم منه (ك) خرق
(منفتح) يظهر منه بعض القدم (صغر) بحيث لا يصل منه شيء من بلل اليد للرجل عند المسح والامنع من صحة المسح (أو غسل)

التطهر (رجليه) أولا ناسيا أو متعمدا بأن نكس (فلبسهما) أى الخفين أو الجوربين (ثم كل) وضوء أو غسله ثم انتقض وضوءه وأراد الوضوء فلا يمسح على الخف لانه لبسه قبل كمال الطهارة (أو) غسل (رجلا) يعنى أو يسرى عقب مسح رأسه (فادخلها) أى الرجل المفصلة في الخف قبل غسل الرجل الأخرى ثم غسل الرجل الأخرى وأدخلها فيه ثم أحدث وأراد الوضوء فلا يمسح على الخف لانه لبس قبل الكمال (حق) أى الا أن (يخلع الملبوس قبل الكمال) وهما الخفان في الصورة الأولى واحداهما في الثانية ويلبسه قبل انتقاض وضوءه فله المسح عليه اذا أحدث بعد ذلك وأراد الوضوء (ولا) يمسح على الخف (محرم) بحج أو عمرة (لم يضطر) لللبسه على هيئته لصيانته بلبسه فهذا محترز قوله ولا عصيان بلبسه فان اضطر لللبسه لمرض أو كان امرأة فله المسح عليه لعدم العصيان حينئذ (وفي) أجزاء المسح على (خف غصب) من مالكة وعدم أجزاءه لصيانته بلبسه (تردد) من التأخرين في الحكم لعدم نض المتقدمين عليه (ولا) يمسح على الخف (لابس له) قصد (بجرد المسح) عليه أى لم يقصد اقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم ولا لدفع حر أو برد (وفيها) أى المدونة (يكراه) للمسح على الخف لمن لبسه لمجرد المسح عليه أو لينام فيه (وكراه غسله) أى الخف لانه غلو في الدين ومفسد للخف ويكفى ان نوى به رفع الحدث (و) كراه (تكراره) أى مسح الخف لانه غلو في الدين (و) كراه (تتبع غضونه) بضم الصاد والفين أى تكامشه اذ شأن المسح التخفيف (وبطل) أى انتهى الترخيص في مسح الخف (بفسل وجب) بموجب ما سبق (و) بخرقه كثيرا (٢٥) قدر ثلث القدم (و) بطل (بنزع) أى خلع (أكثر) قدم

رِجَائِهِ فَلَبَسَهُمَا ثُمَّ كَمَلَ رِجْلًا فَأَدْخَلَهَا حَتَّى يَخْلَعَ الْمَلْبُوسَ قَبْلَ الْكَمَالِ وَلَا يُحْرِمُ لَمْ يُضْطَرَّ وَفِي خَفٍ غُصِبَ تَرَدُّدٌ وَلَا لَابَسٌ لِحُجْرَةِ الْمَسْحِ أَوْ لِيَنَامَ وَفِيهَا يُتَكْرَهُ وَكُرِهَ غَسْلُهُ وَتَكَرُّارُهُ وَتَتَبُّعُ غُضُونِهِ وَبَطْلُ يَفْسَلِهِ وَجَبَ وَبُخْرَقَهُ كَثِيرًا وَبَنَزَعَ أَكْثَرُ رِجْلٍ لِسَاقٍ خَفَهُ لَا الْقَبِيَّ وَإِنْ نَزَعَهُمَا أَوْ أَعْلِيَهُ أَوْ أَحَدَهُمَا بَادَرَ لِلْأَسْفَلِ كَالْوَالَةِ وَإِنْ نَزَعَ رِجْلًا وَمَسَرَّتِ الْآخَرَى وَضَاقَ الْوَقْتُ فَقِي تَيْمُمُهُ أَوْ مَسَحَهُ عَلَيْهِ أَوْ إِنْ كَثُرَتْ قِيَمَتُهُ إِلَّا مُزَّقَ أَقْوَالٌ وَنُدِبَ نَزَعُهُ كُلُّ جُمُعَةٍ وَوَضَعُ يَمْنَاهُ عَلَى أَطْرَافِ أَصَابِعِهِ وَيُسْرَاهُ تَحْتَهَا وَيَمْرُهَا لِكَمْبِيهِ وَهَلْ

(رجل) واخراجها من محلها (لساق خفه) وهو السائر لما فوق الكعبين فصارا كثر قدمها في ساقه وأولى نزع جميعها له (لا) يبطل بنزع (العقب) لساق خفه (وان نزعهما) أى الخفين من الرجلين بعد

انتقاض طهارته ومسحهما في وضوء بطل المسح عليهما

(٤ - جواهر الاكلیل - اول)

فيفسل رجليه فوراً والا بطل وضوءه ان طال مع التذكري وبني بنية ان نسي مطلقاً (أو) نزع لابس خف على خف (أعليه) بعد انتقاض وضوءه ومسحهما في وضوء بطل مسحهما فيمسح الاسفلين (أو) نزع (أحدهما) أى الخفين الملبوسين على الرجلين مباشرة أو على خفين بعد مسحهما بطل مسحهما (وبادر للأسفل) بالفعل ان كان رجلاً والرجل الأخرى بنزع خفها وغسلها وبالمسح ان كان خفا مبادرة (ك) مبادرة (للوالة) في تقديرها بعد جفاف عضو معتدل في زمان ومكان كذلك (وان نزع) التوضي المسح على خف أو غير المتوضي (رجلا) من ملبوسها خفا كان أو جوربا ناويا نزع الأخرى من ملبوسها وغسل رجليه تكميلاً لوضوءه القديم أو في وضوء جديد (وعسرت) الرجل (الأخرى) أى عسر عليه نزع ملبوسها فلم يقدر عليه بنفسه ولا بغيره (وضاق الوقت) الذى هو فيه اختياراً كان أو ضرورياً وخاف خروجه بشاغله بنزع الأخرى (فقى) مشروعية (تيممه) للصلاة تاركاً غسل غير المتعصرة ومسح المتعصرة تقليباً لها على سائر أعضائه ولا يمزق خفها ولو قلت قيمته (أو مسح عليه) أى الخف المتعسر نزع وغسل باقى أعضائه فيجمع بين غسل رجليه ومسح الأخرى للضرورة قياساً على الجبيرة ولا يمزقها وان قلت قيمته حفظاً للمال (أو ان كثرت قيمته) أى الخف في ذاته لا بحسب حال لبسه مسحه كالجبيرة (والا) أى وان لم تكثر قيمته (مزق) واستظهره المصنف في توضيحه (أقوال) ثلاثة (وندب) نزعها لتسل الرجلين (كل) يوم (جمعة) ممن يخاطب بها ولو ندبا فيدخل النساء والعبيد والمسافرون (و) ندب (وضع يمينه) حال مسحه (على أطراف أصابعه) من ظهر رجله اليمنى (ويسراه تحتها) أى الاصابع من باطن رجله اليمنى (و) يمرها لكعبيه (أى اليدين ويميل يسراه على العقب حتى يجاوز الكعبين) وهل

الرجل (اليسرى كذلك) أى مثل اليمنى فى وضع يمينه فوقها ويسرها تحتها حال المسح (أو) اليد (اليسرى فوقها) أى فوق الرجل اليسرى واليد اليمنى تحتها اذ هذا يمكن فى مسحها فى ذلك (تأويلان) أى فهما لشارحيها (و) ندب (مسح أعلاه وأسفله) أى الخف ومصب الندب الجمع بينهما اذ مسح الاعلى واجب بدليل قوله (و بطلت) أى الصلاة (ان ترك) الماسح مسح (أعلاه) ومسح أسفله عمدا أو سهوا أو جهلا أو عجزا نعم له البناء فى النسيان مطلقا وفيما عداه ما لم يطل (لا) تبطل الصلاة ان مسح أعلاه وترك (أسفله) يعيدها (فى الوقت) المختار ﴿فصل﴾ فى التيمم وهو لغة القصد وشرعا طهارة ترابية مشتملة على مسح الوجه واليدين بنية (بتيمم ذو مرض) عاجز عن استعمال الماء بسببه أى المرض أو لفقد الماء (و) ذو (سفر أبيض) أى لم يمنع فشمّل الفرض كسفر حجة الاسلام والندوب كسفر حج التطوع (لفرض ونفل) أى ماسوى الفرض كوتر وفجر وضحي (و) بتيمم شخص (حاضر) أى غير مسافر (صح) من المرض (لجنازة إن تعينت) أى الجنازة على الحاضر الصحيح بأن لم يوجد غيره (و) لـ (فرض) من الخمس (غير جمعة) فلا يتيمم الحاضر الصحيح لها وقيل يتيمم لها وعمل الخلاف اذا وجد الماء وخاف فواتها باستعماله فالشهور تركها ويصلى الظهر بوضوء وأما من فقد الماء وصار فرضه التيمم فإنه يتيمم لها ويصليها بالتيمم اتفاقا (ولا يعيد) أى الحاضر الصحيح ما صلاه بالتيمم لعذر ما يأتى فأولى المريض والمسافر (لا) يتيمم الحاضر الصحيح لـ (سنة) وأولى المستحب ولا لجنازة غير متعينة عليه (ان عدوا) أى المريض والمسافر (٣٦) والحاضر الصحيح (ماء كافيا) للطهارة وضوءا كانت أو غسلا (أو) وجدوا ماء كافيا (خافوا) باستعماله

اليسرى كذلك أو اليسرى فوقها وتأويلان ومسح أعلاه وأسفله وبطلت ان ترك أعلاه لا أسفله ففي الوقت

﴿فصل﴾ يتيمم ذو مرض وسفر أبيض لفرض ونفل وحاضر صح لجنازة ان تعينت وفرض غير جمعة ولا يُميد لاسنة ان عدوا ماء كافيا أو خافوا باستعماله مرضا أو زيادته أو تأخر برؤه أو عطش محترم معه أو بطله تلف مال أو خروج وقت كقدم مفاويل أو آله وهل ان خاف فواته باستعماله خلاف وجاز جنازة وسنة ومس مصحف وقراءة وطواف وركعتاه يتيمم فرض أو نفل ان تأخرت لا فرض آخر وان قصدا

مرضا مستندين فى خوفهم الى تجربة فى النفس أو اخبار عارف بالطب (أو) خاف مريض (زيادته) أى المرض القائم به (أو) خاف المريض (تأخر) زمن (برء) من المرض مستندا لما تقدم (أو) خافوا باستعماله (عطش)

حيوان (محترم) أى محرم قتله آدميا كان أو بهما ومنه كلب الصيد والحراسة (معه) أى صاحب الماء وأولى وبطل خوفه عطش نفسه فى المستقبل (أو) خافوا (بطله) أى الماء (تلف مال) زائد على ما يلزم شراء الماء به (أو) خافوا بطله (خروج وقت) اختياري بأن تيقن أو ظن انه لا يدرك ركعة فيه بعد الطهارة المائية (ك) التيمم لـ (عدم تناول) الماء الموجود المعجوز عن تناوله لمرض أو ربط أو حبس (أو) لعدم (آلة) مباحة لأخذه من نحو برد وخاف خروج الوقت المختار لانه بمنزلة عدم الماء (وهل) يتيمم مريد الصلاة ولو جنباً (ان خاف) أى علم أو ظن (فواته) أى الوقت المختار بأن لا يدرك ركعة فيه (باستعماله) أى الماء فى غسل أو وضوء وصوبه ابن يونس وشهره ابن الحاجب وأقامه اللخمي وعياض من المدونة محافظة على الوقت الذى لا بد له والطهارة المائية لها بدل أو يستعمله ويصلى فى الضرورى (خلاف) فى التشهير محله ان لم يقين اتساع الوقت أو خروجه قبل احرامه بالصلاة والا بطل تيممه وتوضأ أو اغتسل اتفاقا (وجاز جنازة وسنة ومس مصحف وقراءة) من جنب (وطواف) مندوب وأما الفرض والواجب فلا يجوز تبعا لفرض ولا نفل (وركتاه) أى الطواف المندوب بناء على سنيتهما مطلقا وعلى تبعيتهما الطواف فى حكمه وأما على فرضيتهما مطلقا فلا يجوز ان تبعا لفرض ولا نفل (بتيمم) مريض أو مسافر أو حاضر صحيح لـ (فرض أو) بتيمم مريض أو مسافر لـ (نفل) متوقفة صحته على الطهارة كصلاة الضحى (ان تأخرت) أى الجنازة وما عطف عليها عن الفرض أو النفل التيمم له بشرط اتصالها بالفرض أو النفل واتصال بعضها ببعض وان لا تسكّر جدا وعدم خروجه من المسجد ويتفر الفصل البينير (لا) يجوز بتيمم لفرض (فرض آخر) غير التيمم له سواء كان صلاة أو طوافا (و إن قصدا) أى نوى الفرضان

معا بالتيمم (و) ان صلى به فرضين (بطل) الفرض (الثاني) فقط (ولو) كانت الفريضة الثانية (مشاركة) مع الاولى في الوقت كالعصر (لا) تجوز الجنازة وما عطف عليها (بتييمم ل) فعل (مستحب) لانتوقف صحته على الطهارة كقراءة محدث حدثا أصغر وزياارة ولي (ولزم موالاته) أى التيمم في نفسه وموالاته مع ما فعل له وفعله بعد تحقق الوقت فان فرق بين أركانه أو بينه وبين ما فعل له ولو ناسيا أو فعل قبل الوقت بطل اتفاقا للاتفاق على الموالاته هنا وعدم تقييدها بالذكر والقدرة (و) لزم (قبول هبة ماء) ان تيقن عدم النية (لا) يلزم قبول هبة (تمن) يشتري به الماء لقوة النية به (أو قرضه) بالرفع عطف على موالاته والضمير للماء أى ولزم تسلف الماء مطلقا مليا أم لا ولزم تسلف ثمنه ان كان مليا ببلده (و) لزم (أخذه) أى شراؤه (بشمن اعتيد) شراؤه به (لم يحتج له) أى الثمن لتفقتة ونفقة من تلزمه نفقته (وان بذمته) ان رضى قدرته على وفائه (و) لزم (طلبه) أى الماء (لكل صلاة) ان علم وجوده أو ظنه أو شك فيه بل (وان توهمه) أى الماء أى توهم وجوده ومحل الطلب اذا توهمه قبل طلبه بالكلية أما لو تحققه أو ظنه وطلبه فلم يجده ثم توهم وجوده فلا يلزمه طلبه اتفاقا (لا) يلزم طلبه ان (تحقق عدمه) أى الماء في المحل الذى هو به إذ لا فائدة في الطلب وفي صور ما إذا لزمه الطلب فإنه يطلبه (طلبه لا يشق به) أى شأنه عدم المشقة وهو ماعلى أقل من ميلين فان كان شأنه المشقة بأن كان على ميلين فلا يلزمه الطلب ولو لم يشق عليه بالفعل (ك) طلبه من (رقعة) أى جماعة مرافقة له (قليلة) كخمسة كانت حوله أم لا (أو) طلبه ممن (حوله) كمشرة (من) رفقة (كثيرة) كأربعين وانما يلزم الطلب من القليلة مطلقا ومن (٢٧) الكثيرة التى حوله (ان جهل بخلهم به)

بان تيقن أو ظن أو شك أو توهم اعطاءهم ومفهوم جهل بخلهم انه لو تحقق بخلهم فلا يلزمه طلب (ونية استباحة الصلاة) ونحوها مما منعه الحدث كطواف أو أداء فرض التيمم لرفع الحدث لانه لا يرفعه والنية تكون

وَبَطَلَ الثَّانِي لَوْ مُشْتَرَكَةً لَا يَتَيَمَّمُ لِسُتَحَبِّ وَلَزِمَ مُوَالَاتُهُ وَقَبُولُ هِبَةٍ مَاءٍ لَا تَمْنُ أَوْ قَرْضُهُ وَأَخْذُهُ بِشَمْنٍ اعْتِيدَ لَمْ يَحْتَجْ لَهُ وَإِنْ يَذِمُّهُ وَطَلَبُهُ لِكُلِّ صَلَاةٍ وَإِنْ تَوَهَّمَهُ لَا تَحَقَّقُ عَدَمُهُ طَلَبًا لَا يَشُقُّ بِهِ كَرَفَقَةٍ قَلِيلَةٍ أَوْ حَوْلَةٍ مِنْ كَثِيرَةٍ إِنْ جَهِلَ بُخْلُهُمْ بِهِ وَنِيَّةُ اسْتِبَاحَةِ الصَّلَاةِ وَنِيَّةُ أَكْبَرٍ إِنْ كَانَ وَلَوْ تَكَرَّرَتْ وَلَا يَرْفَعُ الْحَدَّثُ وَتَعْمِيمُ وَجْهِهِ وَكَفْيُهُ لِكَوْعِيهِ وَنَزْعُ خَاتَمِهِ وَصَعِيدُهُ طَهَرُ كَثْرَابٍ وَهُوَ الْأَفْضَلُ وَلَوْ نُقِلَ وَتَلَجَّ وَخَضَخَاضٍ وَفِيهَا جَفَّتْ يَدَايُهُ رَوَى بِجَمٍّ وَخَاءٍ وَجِصٍّ لَمْ يُطْبَخْ وَمَعْدِنٌ غَيْرُ تَقْدِيرٍ وَجَوْهَرٌ وَمَنْقُولٌ كَشَبَةٍ وَمَلَحٌ

عند الضرورة الأولى لانها فرض فلا يؤخرها عنها (و) لزم (نية) الاستباحة من حدث (أكبر ان كان) عليه أكبر فان لم ينوّه ولو ناسيا لم يجزه فيعيد أبدا (ولا يرفع) أى التيمم (الحدث) الأكبر ولا الأصغر وهو قول مالك وأكثر أصحابه رضى الله عنهم أجمعين (و) لزم (تعيم وجهه) أى التيمم بالمسح ولو بيد واحدة أو أصبع ومنه اللحية ولو طويلة وما غار من عين والوتره ولا يتتبع النضون لبنائه على التخفيف (و) لزم تعميم (كفيه لكوعيه) أى العظمين الوالين الابهامين مع تحليل أصابعهما على الراجح (و) لزم (نزع) أى تحويل (خاتمه) من محله ولو واسعا مأذونا فيه (و) لزم (صعيد) أى استعماله (طهر) أى اتصف بالطهارة اذ هو معنى الطيب في الآية والصعيد ما صعد على وجه الارض من أجزائها (كتراب وهو الأفضل) من غيره من أجزاء الارض عند اجتماعهما (ولو نقل) أى جعل فوق حائل بينه وبين الارض (وتلج) والتمثيل به لما صعد على وجه الارض لكونه من أجزائها باعتبار صورته والا فهو ماء جامد (وخضخاض) أى طين مختلط بماء كثير حتى صار مائعا (وفيها) أى المدونة اذا عدم التراب ووجد الطين وضع يديه عليه (وجفف يديه) ما استطاع وتيمم (وروى) قولها جفف (بجيم) بأن ينشف يديه عقب رفعهما بالشمس أو الهواء تجفيفا قليلا غير مغل بالموالاته (و) (بخاء) معجمة بان يضعهما عليه برفق (وجص) بكسر الجيم أى حجرا اذا أحرق صار جيرا ومثله الحجر الذى اذا أحرق صار جبسا (لم يطبخ) أى لم يحرق فان أحرق فلا يصح التيمم عليه (ومعدن غير نقد) أى ذهب وفضة فان كان نقدا فلا يصح التيمم عليه (و) غير (جواهر) نفيس فلا يصح التيمم على الياقوت والزمرد والرجان (و) غير (منقول) من موضعه الذى خلق فيه بحيث يصير مالا متنافسا فيه ومثل للمعدن بقوله (كشيب وملح) معدن لا مصنوع من نبات أو تراب هذا أظهر الأقوال فيه وقيل.

ولو مصنوعا نظرا لصورته كالثلج (و) تجوز (ل) شخص (مريض) مرضا مانعا من استعمال الماء (حائط لبن) بكسر الواحدة أى طوب من طين أو تراب غير محروق بشرط ان لا يخلط بغالب كتين أو كثير نجس ويفتقر خلطه بمساويه من تين وبدون الثلث من نجس (أو) حائط (حجر) غير محروق ولا ملبس عليه بجبر أو جيس (لا) يصح التيمم (بخصير) ولو عليه غبار مالم يكن عليه تراب سائر له فيصح التيمم لانه على تراب منقول (و) لا يصح التيمم على (خشب) وحشيش وحلفاء وزرع ولولم يجد غيره وضاق الوقت (و) لزم (فعله) أى التيمم (في الوقت) فلا يصح قبله ولو اتصل به ولو قفلا ووقت الفائتة وقت تذكرها والجنابة عقب تكفيئها (فلايس) أى الظان ظنا قويا عدم تيسر الطهارة المائية اما لعدم وجود الماء أو القدرة على استعماله في الوقت المختار يتيمم ندبا (أول) الوقت (المختار) ليدرك فضيلته (والمتردد) أى الشاك (في لحوقه) أى الماء الموجود أمامه في الوقت المختار (أو) في (وجوده) أى الماء يتيمم ندبا (وسطه) أى المختار (والراجى) أى الجازم أو الغالب على ظنه تيسرها فيه يتيمم ندبا (آخره) أى المختار (وفيها) أى اللدونة (تأخير) أى الراجى (المغرب ل) قرب مغيب (الشفق) بناء على ان مختارها يمتد له والراجع عدم التأخير بناء على تقدير وقتها بفعالها وشروطها (وسن ترتيبه) أى التيمم بتقديم مسح الوجه على مسح اليدين (و) سن مسح اليدين من الكوعين (الى الرافقين) فسقط قول البساطى بأن مسحهما اليهما فرض (و) سن (تجديد ضربة) ثانية (ل) مسح (يديه) فلو اقتصر على الضربة الاولى أجزاء وفاتته السنة (وندب تسمية) بأن يقول بسم الله وفي زيادة الرحمن الرحيم خلاف (و) (٢٨) ندب (بدء) في مسح اليدين (ب) مسح (ظاهر يمينه ب) باطن أصابع

(يسراه) بأن يجعل ظاهر أطراف أصابع يده اليمنى في باطن أصابعه اليسرى ويمررها الى الرفق (ثم) يجعل باطن كفه اليسرى على باطن ذراعه اليمنى من طى مرفقها (ومسح الباطن) من ذراعها اليمنى منتهيا (لآخر)

ولم يرضه حائط لين أو حجر لا يحصى وخشب وفعله في الوقت فلايس أول المختار والمتردد في لحوقه أو وجوده وسطه والراجى آخره وفيها تأخير القرب للشفق وسن ترتيبه والى الرفقين وتجديد ضربته ليدييه وندب تسمية وبدن بظاهر يمينه يسراه الى الرفق ثم مسح الباطن لآخر الأصابع ثم يسراه كذلك * وبطل عبطل الوضوء وبوجود الماء قبل الصلاة لا فيها إلا ناسية ويعد المقصر في الوقت وصحت ان لم يعد كواجدو بقربه أو رجليه لا ان ذهب رجليه وخاف لئلا يصح أو سبع ومريضه عديم مأولا

باطن (الأصابع) من اليمنى (ثم) مسح يسراه كذلك أى كمسح يمينه (و بطل) التيمم أى راج انتهى حكمه (ببطل الوضوء) من حدث أو سبب أو شك أو ردة (و) بطل (بوجود الماء) الكافي للطهارة الواجبة عليه وضوء أو غسلا أو القدرة على استعماله (قبل) (الشروع في) (الصلاة) ان وسع الوقت الذى هو فيه اختياريا أو ضروريا ادراك ركعة بعد استعمال الماء فان ضاق عن ذلك فلا يبطل تيممه (لا) يبطل التيمم ان وجده أو قدر على استعماله بعد الدخول (فيها) أى الصلاة فيجب عليه اتعاضها ولو اتسع وقتها لدخوله فيها بوجه جائز (الا) شخصا (ناسية) أى الماء بامتعته وتيمم وشرع في الصلاة وتذكره فيها فتبطل ان اتسع الوقت لادراك ركعة بعد استعماله والا فلا إن تذكره بعدها (ويعد المقصر) في الطلب صلاته ندبا (في الوقت) المختار (وصحت) الصلاة (ان لم يعد) ها ناسيا أو عامدا على الظاهر وان فرضه في المقدمات في الناسى ومثل للمقصر بقوله (كواجده) أى الماء الذى طلبه طلبا لا يشق عليه وتقدم انه اذا كان على أقل من ميلين (بقربه) فيعيد في الوقت لتقصيره في طلبه اذ لو أمعن النظر لوجده فان وجد ماء غيره فلا يعيد لعدم تقصيره (أو) واجده في (رجله) أى أمتعته بعد صلاته بالتيمم بعد طلبه الذى لا يشق عليه فان لم يطلبه بقر به أو رجليه وصلى بالتيمم ثم وجده بأحدهما فيعيد أبدا وجوبا (لا) يعيد (ان ذهب) أى ضل (رجله) الذى فيه الماء وفتش عليه فلم يجده وخاف خروج الوقت فتيمم وصلى ثم وجد رجلاه في الوقت بمائه لعدم تقصيره (و) كشخص (خائف) يقينا أو ظنا (لئلا) (أو سبع) بذهابه للماء المتيقن أو المظنون وخاف خروج الوقت فتيمم وصلى ثم تبين عدم ماخافه ووجد الماء بعينه فيعيد في الوقت لتقصيره (و) كشخص (مريض) عاجز عن تناول الماء مع القدرة على استعماله (عدم) أى لم يجد شخصا (مناولا) الماء في الوقت وخاف

فواته فتيمة وصلى ثم وجد في الوقت فيعيد فيه ان كان لا يتكرر عليه الداخلون ودخل عليه واحد في أول الوقت ولم يطلب منه مناوئته اه لتقصيره بعدم الطلب ممن دخل عليه أول الوقت (و) كشخص (راج) تيسر المائبة (قدم) تيممه أول المختار أو وسطه وصلى ثم وجد الماء لدى رجاء في الوقت فيعيد فيه لتقصيره لان وجد غيره (و) كشخص (متردد في لوقه) أى الماء المحقق أو اللظنون وعدمه فتيمة وصلى في وسط المختار ثم لحقه فيه فيعيد فيه لتقصيره في السبيل لو وجد الماء (و) كشخص (ناس) الماء الذى في رحله فتيمة وصلى ثم (ذكر) أى تذكر الماء بعينه (بعد) تمام (ها) أى الصلاة فيعيد فيها في الوقت لتقصيره وتقدم انه ان تذكره فيها بطل تيممه وصلاته فيعيدها أبدا وجوبا (كمقتصر) في تيممه (على) مسح يديه (لـ) (كوعيه) تاركا مسحهما لمرقبيه فيعيد في الوقت مراعاة للقول بوجوده (لا) يعيد مقتصر (على ضربة) واحدة مسح بها وجهه ويديه لمرقبيه تاركا للضربة الثانية (وكتيمم على مصاب بول) من آدمى أو من محرم الأكل أو مكروهه أو غير بول من النجاسات (و) (و) أى فهم من قول المدونة التيمم على موضع نجس يعيد في الوقت (بالشكوك) في أصابته له فان تحققت أعاد أبدا (و) أول أيضا (بالحق) أصابته اليه (واقصر) أى الامام رضى الله تعالى عنه (على) ندب الاعادة في (الوقت) مراعاة (لـ) (ليسيل) (القائل بطهارة الارض) التى أصابها بول مثلا (بالجفاف) كمحمد بن الحنفية وحسن البصرى رضى الله عنهما (ومنع) أى كره بهذا فسر ابن رشد قولها يمنع وطء المسافر وتقبيله لعدم ماء يكفيهما أى الاصغر والاكبر (مع عدم ماء) كاف (تقبيل متوضىء وجماع مفلس الاطول) ينشأ عند ضرر بترك (٣٩) تقص للتوضىء وجماع المفلس فيجوز التقص والجماع (وان نسي)

أى من فرضه التيمم (احدى) الصلوات (الخمس) التى فاتته ولم يدرك عينها ولزمه قضاء الخمس صلوات لبراءة ذمته (تيمم خمسا) لكل صلاة تيمم لانه لا يصلى به رمضان (وقدم ذوماء) كاف غسل واحد

وراج قدّم ومتردد في لوقه وناس ذكر بعدها كمقتصر على كوعيه لا على ضربة وكتيمم على مصاب بول وأول بالشكوك وبالحق واقصر على الوقت للقائل بطهارة الأرض بالجفاف ومنع مع عدم ماء تقبيل متوضىء وجماع مفلس الا يطول وان نسي إحدى الخمس تيمم خمسا وقدم ذو ماء مات ومعه جنب الا لحوف عطش ككونه لهما وضمن قيمته وتسقط صلاة وقضاؤها بعد ماء وصميد (فصل) ان خيف غسل جرح كالتيمة مسح ثم جبيرته ثم عصابتة كقصده ومرارة وقرطاس سدغ وعمامة خيف بنزعها وان بفلس

فقط (مات ومعه جنب) حتى فيفسل الميت بمائه لترجع جانبه بالملك وييمم الجنب الحى ويصلى بالتيمم (الا لحوف عطش) للحى المصاحب لدى الماء الميت فيترك الماء للحى آدميا كان أو بهيما محترما حفظا للنفس وييمم الميت (وضمن) أى الحى خيف عطشة (قيمه) أى الماء الذى يملكه الميت بمحل أخذه لورثته أى ورثة الميت (وتسقط صلاة) أى لا يجب أدائها وقتها (وقضاؤها) أى بعد خروج وقتها فلا يقضيها من وجد الماء أو الصعيد بعد خروج وقتها (بعد ماء وصيد) طاهر في الوقت كله بأن كان الشخص مصابا أو على شجرة تحتها سبع أو محبوسا في بطن كنيف وهو محدث ولم يجد ما يتطهر به وهذا قول الامام مالك رضى الله تعالى عنه بناء على أن القدرة على الطهور شرط وجوب وصحة معا (فصل) في مسح الجرح أو الجبيرة أو العصابة (ان خيف) أى علم أو ظن بتجربة أو باخبار عارف بالطب (غسل جرح) أى محل مجروح (ك) (الخوف السابق) في (التيمم) في كون المخوف حدوث مرض أو زيادته أو تأخر برء (مسح) أى الجرح وجوبا ان خيف هلاك أو شديد أذى ونوبا ان خيف مرض خفيف (ثم) ان خيف من مسح الجرح مباشرة مسحت (جبيرته) أى ما يداوى الجرح به ويعمها بالمسح والا فلا يجز به (ثم) ان خيف من مسح جبيرته مسحت (عصابتة) التى تربط فوق الجبيرة (كقصده) أى مسح موضعه ان خيف غسله (ومرارة) جعلت على محل دواء ولو كانت من محرم كخزير فانه يمسح عليها ويصلى بها للضرورة (و) (مسح على قرطاس) أى جلدة أو ورقة كتب فيها شيء والصقت على (صدغ) ليسكن صداعه (و) (مسح على عمامة خيف) ضرر (ب) سبب (نزعها) من الرأس ولم يمكن حلها ومسح ما هي ملفوفة عليه من نحو قلنسوة وان قلدر على مسح بعض رأسه مباشرة مسحه وكل على عمامته وجوبا (وان بفلس)

ولو من زنا لانتفاء التحريم بانتهاه ووقوع التسل وهو غير متلبس بمصيبة (أو) وضعها (بلا طهر) بأن وضعها وهو محدث حدثاً أصغر أو أكبر بخلاف الخف (وان انتشرت) أي زادت على الجرح ونحوه للضرورة في وضعها اليه وشرط المسح على الجرح أو الجبيرة أو العصابة الخ (ان صح جل) أي أكثر (جسده) ان كان جنبوا أكثر أعضاء وضوئه ان كان حدثه أصغر وأراد بالجل ما يشمل النصف بقريضة مقابلته بالأقل (أو) صح (أقله) أي الجسد بالنسبة للغسل أو أعضاء الوضوء بالنسبة للوضوء (ولم يضر غسله) أي الصحيح وهو قيد في صحة الجل أو الأقل ولا يوضح صرح بمفهومه فقال (والا) أي وان كان غسل الجل أو الأقل الصحيح يضر (ففرضه) أي حكمه والرخصة له (التيمم) لانه صار بمنزلة من عمت الجراحات جسده وأعضاء وضوئه (كأن قل) أي الصحيح الذي لا يضر غسله (جدا) وذلك (كيد) واحدة فقرضه التيمم تغليبا للألوم عليه ولان النادر لاحكم له (وان غسل) الجرح والصحيح الذي لا يضر غسله أو غسل الصحيح الذي يضر غسله والجرح أو الصحيح القليل جدا والجرح (أجزأ) لانيانه بالاصل (وان تعذر) أو تعسر (مسها) أي الجراح (وهي بأعضاء تيمم) أي وجهه ويديه كلها أو بعضها (تركها) أي الجراح بلا غسل ولا مسح (وتوضأ) وضوء ناقصا (والا) أي وان لم تكن الجراحات التي تعذر مسها بأعضاء تيمم ففيها أقوال (ثالثها) أي الأقوال (يتيمم ان كثر) أي زاد الجرح على الصحيح لتبعية الأقل للأكثر فان قل الجرح سقط وغسل الصحيح (ورابعها) أي الأقوال (بجمعها) أي الوضوء والتيمم فيغسل الصحيح ويتيمم ويقدم الوضوء لثلاثي فصل بين التيمم وما فعله (وان نزعه) أي الجبيرة أو العصابة بعد مسحها (لدواء) (٣٠) مثلا (أو سقطت) بنفسها ردها ومسحها ان لم يكن بصلاة (وان)

أَوْ بِلَا طَهْرٍ وَانْتَشَرَتْ أَنْ صَحَّ جُلُّ جَسَدِهِ أَوْ أَقْلُهُ وَلَمْ يَضُرْ غَسْلُهُ وَإِلَّا فَقَرَضُوهُ التَّيْمُمُ كَأَنْ قُلَّ جِدًّا كَيْدًا وَإِنْ غَسَلَ أَجْزَأُ وَإِنْ تَعَذَّرَ مَسْحُهَا وَهِيَ بِأَعْيَانِ تَيْمُمِ تَرَكَهَا وَتَوَضَّأَ وَالْأَفْثَالُهَا يَتَيْمُمُ أَنْ كَثُرَ وَرَأَيْبُهَا بِجَمْعِهَا وَإِنْ نَزَعَهَا لِدَوَاءٍ أَوْ سَقَطَتْ وَإِنْ بِصَلَاةٍ قَطَعَ وَرَبَّهَا وَمَسَحَ وَإِنْ صَحَّ غَسَلَ وَمَسَحَ مَتَوَضَّعَ رَأْسُهُ

﴿فصل﴾ الحَيْضُ دَمٌ كَصَفْرَةٍ أَوْ كَدُرَةٍ خَرَجَ بِنَفْسِهِ مِنْ قَبْلِ مَنْ تَحْمِلُ عَادَةً وَإِنْ دُفْعَةً وَأَكْثَرُهُ لِبُتْدَاءِ نِصْفِ شَهْرٍ كَأَقْلِ الطَّهْرِ وَلِمُعْتَادَةِ ثَلَاثَةِ اسْتِظْهَارًا عَلَى أَكْثَرِ عَادَتِهَا مَا لَمْ تَجَاوِزْهُ ثُمَّ هِيَ طَاهِرَةٌ وَلِحَامِلَةٍ بَعْدَ ثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ

كان متلبسا (بصلاة قطعها) لبطلانها وكذا مأموه فلا يستخلف (وردها) أي الجبيرة مثلا (ومسحها) ان قرب أو بعد ونسي فيجري هنا حكم الموالاة (وان صح) أي يرى الجرح وهو على طهارة (غسل) ما حكمه الفصل

النصف

في غسل حنابة أو وضوء ومسح ما حكمه للمسح كصمغ اذن (ومسح) شخص (متوضئ)

ماسح على عمامته (رأسه) مباشرة وبني بنية ان نسي وبني ان تعمد ما لم يطل **فصل** في الحيض والنفاس والاستحاضة (الحيض دم) أي حقيقة الحيض وطبيعته وأشار بقوله (كصفرة أو كدرة) الى انها حيض كالدم (خرج) أي ما ذكر من الدم والصفرة والكدرة (بنفسه) أي لا بسبب ولادة أو علاج (من قبل من تحمل عادة) وهي المراهقة الى الحسنيين ويسئل النساء عن دم من بلغت تسعا الى المراهقة ومن بلغت خمسين الى السبعين (وان دفعة) بضم الدال أي خارجا في زمن يسير ويقال دفعة بفتحها وهذا أقله باعتبار الخارج ولا حد لاكثره باعتباره (وأكثره لمبتدأة) أي حائض أول حيضة لم يتقدمها غيرها (نصف شهر) أي خمسة عشر يوما فان انقطع قبل تمامه واستمرت طاهرا نصف شهر ثم أتاها دم فهو حيض مؤتلف (كأقل الطهر) فهو خمسة عشر يوما للمبتدأة والمعتادة ولا حد لاكثره (و) أكثر الحيض (لمعتادة) أي التي سبق لها حيض ولو مرة وزاد حيضها على المرة السابقة التي لم تبلغ نصف شهر (ثلاثة) من الأيام (استظهارا) أي زائدة (على أكثر عاداتها) فان اعتادت خمسة مثلا وحاضت بعدها ولم ينقطع بتمام خمسة فزيد عليها ثلاثة أيام فان لم ينقطع فهي استحاضة وان كانت عاداتها خمسة عشر يوما فلا تستظهر بشيء ولذا قال المصنف (مالم تجاوزه) أي نصف الشهر فمن اعتادته فلا تستظهر ومن اعتادت أربعة عشر تستظهر بيوم ومعتادة الثلاثة عشر تستظهر بيومين ومعتادة الاثني عشر تستظهر بثلاثة (ثم) بعد الاستظهار أو تمام نصف الشهر (هي طاهر) تصوم وتصلى وتوطأ والدم نازل عليها لانه استحاضة لا حيض (و) أكثر الحيض (لحامل) مبتدأة أو معتادة حاضت على خلاف القالب وتماذى بها الدم زيادة على نصف شهر (بعد ثلاثة أشهر) من ابتداء

حملها الى تمام الشهر الخامس (النصف ونحوه) أى نصف شهر وخمسة أيام مع النصف فأكثره لها عشرون يوما (و) لحامل دخلت (في) سادس (سنة) من الأشهر من مبدأ حملها (فأكثر) من ستة الى وضعها (عشرون يوما ونحوها) أى عشرة أيام مع العشرين فأكثره لها ثلاثون يوما (وهل) حكم الحامل في (ما) أى الحيض الذى أتاها (قبيل الثلاثة) بان أتاها في الشهر الاول أو الثانى (ك) حكمها في (ما) أى الحيض الذى أتاها (بعدها) أى الثلاثة في ان أكثره لها النصف ونحوه (أو) كالمعتادة) غير الحامل في اعتبار عاداتها والاستظهار عليها بثلاثة أيام (قولان) مستويان عند المصنف وهما للامام مالك رضى الله عنه رجع عن أولهما الى ثانيهما (وان تقطع طهر) بدم قبل كمال كله ولو بساعة (لغقت) أى ضمت (أيام الدم فقط) أى دون أيام انقطاعه فتلغىها متى نقصت عن نصف شهر فلا بد في الطهر من خمسة عشر يوما متوالية خالية من الدم ليلا ونهارا اتفاقا (على تفصيلها) أى الحائض المتقدم في المبتدأة والمعتادة والحامل (ثم) بعد التلقيق واستمرار الدم (هى مستحاضة) لا حائض فتغتسل من الحيض وتصلى وتصوم وتوطأ والدم نازل عليها (وتغتسل) الملققة (كلما انقطع) الدم عنها في أيام التلقيق الا أن تظن عود الدم قبل خروج الوقت الذى هى فيه فلا تؤمر بالغسل (وتصوم) ان انقطع مع الفجر أو قبله وتصلى وتوطأ بعد غسلها على المعروف خلافا لصاحب الارشاد القائل لا يجوز وطؤها فيمكن صلاتها وصومها في جميع أيام الحيض بان كان يأتيها ليلا وينقطع قبل الفجر فلا يفوتها صلاة ولا صوم نعم يحرم طلاقها ويجبر على رجعتها (و) الدم (المميز) عن دم الاستحاضة بتغير رائحته أو لونه أو رفته أو ثخنه (بعد طهر ثم) أى كمل خمسة عشر يوما (٣١) (حيض) مانع من الصلاة ونحوها فان لم يتميز

عن الاستحاضة بشئ مما تقدم فهو استحاضة ولو طال زمنه وكذا الدم قبل كمال الطهر فلا يعتبر بتميزه (و) ان تميز الدم عن دم الاستحاضة بشئ مما تقدم وحكم بانه حيض ودام حتى تمت عاداتها وزاد عليه وتغير عن صفة دم الحيض

النَّصْفُ وَنَحْوُهُ فِي سِتَّةٍ فَأَكْثَرَ عِشْرُونَ يَوْمًا وَنَحْوُهَا وَهَلْ مَا قَبْلَ الثَّلَاثَةِ كَمَا بَعْدَهَا أَوْ كَالْمُعْتَادَةِ قَوْلَانِ وَإِنْ تَقَطَّعَ طَهْرُ لَفَقَتْ أَيَّامَ الدَّمِ قَطْعًا عَلَى تَفْصِيلِهَا ثُمَّ هِيَ مُسْتَحَاضَةٌ وَتَغْتَسِلُ كُلَّمَا انْقَطَعَ وَتَصُومُ وَتُصَلِّي وَتُوطَأُ وَالْمُمِيزُ بَعْدَ طَهْرٍ ثُمَّ حَيْضٌ وَلَا تَسْتَظْهِرُ عَلَى الْأَصَحِّ وَالطَّهَرُ بِجَفُوفٍ أَوْ قِصَّةٍ وَهِيَ أَبْلَغُ لِمُعْتَادَتِهَا فَتَنْتَظِرُهَا لِأَخْرِ الْخُتَارِ فِي الْمُبْتَدَأَةِ تَرَدُّدٌ وَلَيْسَ عَلَيْهَا نَظَرُ طَهْرُهَا قَبْلَ الْفَجْرِ بَلْ عَقْدَ النَّوْمِ وَالصَّبْحِ وَمَنْعَ صِحَّةِ صَلَاةٍ وَصَوْمٍ وَوُجُوبِهَا وَطَلَاقًا وَبَدَأَ عِدَّةً وَوُطْءَ فَرَجٍ أَوْ تَحْتِ إِزَارٍ وَلَوْ بَعْدَ تَقَايُ وَتَيَمُّمٍ وَرَفَعَ حَدِيثَهَا

الى صفة دم الاستحاضة (فلا تستظهر) على أيام عاداتها بل تغتسل بمجرد تمام أيام عاداتها (على) القول (الاصح) الذى صححه بعض المتأخرين من قولى مالك وابن الماجشون (والطهر) من الحيض يعرف (بجفوف) أى خلو القبل من الدم والصفرة والكسرة بحيث ان أدخلت فيه قطنة مثلاً وأخرجت لا يرى عليها شئ (أو) (بقصة) ماء أبيض يخرج من القبل عقب تمام الحيض (وهى) أى القصة (أبلغ) أى أقوى في الدلالة على النقاء من الحيض من دلالة الجفوف عليه (لمعتادتها) أى القصة وحدها أو مع الجفوف (فتنتظرها) أى القصة ان سبق الجفوف فتؤخر الغسل ندبا (لآخر) الوقت (الختار) بحيث تصلى في آخره (وفي) علامة طهر المرأة (المبتدأة) أى التى حاضت اول حيضة (تردد) في النقل عن ابن القاسم فنقل الباجى عنه انها لا تظهر الا بالجفوف فتنتظره ولو خرج الوقت وهذا لا ينافي حكمه بألفية القصة لمعتادتها (وليس عليها) أى الحائض (نظر) علامة (طهرها قبل) طلوع (الفجر) لادراك العشائين والصوم بل يكره لانه ليس من عمل السلف (بل) يجب نظره (عند النوم) لتعلم هل تدرك العشائين والصوم أولا (و) عند دخول وقت (الصبح) وكذا غيرها من الصلوات الخمس وجوبا موسعا الى ان يبقى منه ما يسع الغسل والصلاة فيجب وجوبا مضيقا (ومنع) أى الحيض (صحة صلاة وصوم وجوبهما) وجوب قضاء الصوم بأمر جديد فلا يقال وجوب قضائه فرع وجوب أدائه وهو مرفوع عنها (وطلاقا) أى حرمة وان أوقعه لزمه وأجبر على رجعتها ان كان رجعي (و) منع (بدء عدة) أى ابتداءها فلا تحسب أيام الحيض منها بل مبدؤها الطهر الذى يلى الحيض (و) منع (وطء فرج أو) ما (تحت إزار) أى بين سرتها وركبتها (ولو بعد تقاء) من الحيض (و) بعد (تيمم تحل الصلاة به) لانه لا يرفع الحدث فلا بد من الاغتسال بالماء إلا لطول يحصل به ضرر فله وطؤها بعد تيممها (و) منع (رفع حدثها) فلا يصح وضوءها ولا غسلها حال الحيض اذا

نوت رفع حدث الحيض بل (ولو) كان حدثها (جنابة) تقدمت على الحيض أو تأخرت عنه (و) منع (دخول مسجد) الا لحوف على نفس أو مال (فلا تعتكف ولا تطوف) لانهما لا يكونان إلا في المسجد (و) منع (مس مصحف) الا لمعلمة او متعلمة (لا قراءة) بلا مس مصحف (والنفاس) اي حقيقته شرعا (دم خرج للولادة) معها او بعدها لا قبلها فالراجح انه حيض (ولو) كان الدم الخارج للولادة (بين توأمين) اي ولدين ليس بينهما أقل الحمل وهو ستة اشهر إلا خمسة ايام بان كان بينهما ستة اشهر إلا ستة ايام مثلا سواء كان بينهما شهران او اقل فهو نفاس على المشهور (واكثره) أي النفاس (ستون يوما) سواء كانت مبتدأة او معتادة ولا تستظهر على الستين ان زاد الدم عليها ودم التوأمين نفاس واحد ان لم يفصل بينهما اكثر النفاس ستون يوما (فان تخلصهما) أي فصل أكثر النفاس وهو ستون يوما ثاني التوأمين من أولهما (فنفاسان) لكل توأم نفاس مستقل فتستأنف للثاني نفاسا مبتدأ وان تخلصهما أقل من ستين فنفاص واحد (وتقطع) الدم (ه) أي النفاس كتقطع الحيض في التلقيق لأيام الدم والثاء أيام انقطاعه ان لم تكمل نصف شهر والاعتسال والصلاة والصوم كلها تقطع وان انقطع نصف شهر ثم أتاه دم فحيض (ومنه) أي النفاس (ك) منع (الحيض) صحة صلاة وصوم ووجوبهما الح ولا يمنع القراءة بلا مس مصحف وبه ان كانت معلمة أو متعلمة (ووجب وضوء ب) خروج (هاد) ماء أبيض يخرج من قبلها قرب ولادتها لانه معتاد لهن فهو حدث بناء على (٣٣) اعتبار الاعتياد في بعض الاحوال (والاظهر) عند ابن رشد (نفية) أي

ولو جنابة ودخول مسجد فلا تعتكف ولا تطوف ومس مصحف لا قراءة والنفاس دم خرج للولادة ولو بين توأمين وأكثره ستون فان تخلصهما فيفاسان وتقطع ومنعه كالحيض ووجب وضوء بهاد والأظهر نفية

باب

الوقت المختار للظهر من زوال الشمس لآخر القامة بشيئ ظل الزوال وهو أول وقت العصر للصغار واشتركا بقدر احداهما وهل في آخر القامة الأولى أو أول الثانية خلاف والمغرب غروب الشمس بقدر يفعلها بعد شروطها

نفى وجوب الوضوء منه بناء على عدم اعتبار الاعتياد في بعض الاحوال (باب) في بيان اوقات الصلوات الخمس والأذان والاقامة وشروطها وسننها ومنذوباتها ومكروهاتها وأحكام السهو وفعلها في جماعة وقصرها وجمعها وشرط الجمعة والسنن

والعشاء

والنفل وصلاة الجنابة والتغسيل والتكفين والدفن (الوقت) أي الزمن المقدر من الشارع

لايقاع الصلاة فيه (المختار) أي الذي خير الشارع المكلف في ايقاع الصلاة في أي جزء منه من غير تأخير وان كان أوله أفضل (للظهر من زوال الشمس) أي انتقالها من آخر أول أعلى درجات دائرتها المارة عليها لأول ثاني أعلى درجاتها وينتهي آخر مختار الظهر (آخر) ظل (القامة) أي الشيء القائم على الارض المستوية قياما معتدلا بمعنى ان يصير ظل كل قائم مساويا له (بغير ظل) حين (الزوال) أي زائدا عليه فبدأ ظل القامة من حين أخذه في الزيادة وأما ظلها الذي تنهى النقص اليه وهو المعبر عنه بظل الزوال فلا يحسب من ظل القامة المقدر به وقت الظهر (وهو) أي آخر القامة الأولى (أول وقت العصر) المختار وينتهي (للأصفرار) فالعصر دخلت على الظهر في آخر القامة الأولى (واشتركا) في وقت مختار لهما وقال ابن حبيب لا اشتراك بينهما (بقدر) فعل (احداهما) أربع ركعات حضرا وركعتين سفرا (وهل) اشتراكهما (في آخر القامة الأولى) وهو الذي قدمه المصنف إشارة لترجيحه فمن صلى العصر في آخر الأولى ووافق فراغه منها تمام القامة فهي صحيحة جائزة ابتداء وان أخر الظهر إلى أول القامة الثانية ثم (أو) اشتراكهما في (أول) القامة (الثانية) فالظهر دخلت على العصر في أول القامة الثانية فمن أخرها لأول الثانية فلا إثم عليه ومن قدم العصر في آخر الأولى بطلت (خلاف) في التشهير استظهر الاول ابن رشد وشهره ابن عطاء الله وابن راشد وشهر الثاني سند وابن الحاجب (و) الوقت المختار (للمغرب غروب) جميع قرص (الشمس) بحيث لا يراه من كان على رأس جبل عال وهو مضيق (بقدر ب) زمن فعلها بعد زمن تحصيل (شروطها) من طهارة الحدث وطهارة الخبث وستر العورة واستقبال القبلة وزمن أذان وإقامة والمعتبر من طهارة الحدث الغسل ولو كان حدثه أصغر أو متيمما أو يفهم من فحوى كلام المصنف جواز

تأخيرها من محصل شروطها بقدر زمن تحصيلها (و) الوقت المختار (للعشاء) مبدؤه (من غروب حمرة الشفق) أى حمرة هي الشفق وينتهى مختار العشاء (ل) آخر (الثالث الأول) من الليل من غروب الشمس (و) الوقت المختار (للمصبح) مبدؤه (من) طلوع (الفجر الصادق) المنتشر يمينا وشمالا حتى يعم الأفق وينتهى مختار الصباح (للاسفار) أى الضوء (الاعلى) أى الاظهر الذى يظهر فيه المقابل في مكان لا غطاء عليه بالبصر المتوسط (وهى) أى الصباح الصلاة (الوسطى) في قوله تعالى والصلاة الوسطى أى العظمى أو المتوسطة بين ليلتين مشتركتين ونهاريتين كذلك (وان مات) من وجب عليه الصلاة (وسط) بفتح السين أى أثناء (الوقت) المختار (بلا أداء) لها فيه (لم يعص) لعدم تفریطه في كل حال (الأن يظن الموت) فيه ولو ظنا غير قوى (والافضل لئذ) أى منفرد ومن في حكمه كجماعة محصورة لا ترجو حضور غيرها معها (تقديمها) أى الصلاة في أول وقتها المختار بعد تحقق دخوله (مطلقا) عن تقييدها بكونها غير ظهر في شدة حر (و) الافضل لئذ تقديمها منفردا (على) فعلها في (جماعة) يرجوها (آخره) أى الوقت المختار لادراك فضيلة أول الوقت التي لا تمنع من اعادةها مع جماعة آخره ان وجدت (و) الافضل (للجماعة) المنتظرة غيرها (تقديم) كل صلاة (غير الظهر) أول المختار ولو الجمعة في شدة الحر (و) الافضل (تأخيرها) أى الظهر في الشتاء والصيف الذى لم يشتد حره (لربع القامة) بأن يصير ظلها ذراعا غير ظل الزوال لاجتماع الناس لها لانها تصادفهم في أشغالهم (ويزاد) أى التأخير على ربع القامة (٣٣) (لشدة الحر) نخوذراعين (وفيها) أى المدونة (نذب تأخير العشاء قليلا)

لأهل الأرياض أى أطراف
المصر والحرس بضم الحاء
المهمل (وان شك) مريد
الصلاة أو طرأ عليه الشك
فيها (لم تجز) أى لم تكف
في فعل الفرض ان تبين
وقوعها قبل الوقت أو لم
يتبين شيء بل (ولو)
تبين انها (وقعت فيه)

وَالْمِشَاءُ مِنْ غُرُوبِ حُمْرَةِ الشَّفَقِ لِثَلَاثِ الْأَوَّلِ وَالصُّبْحِ مِنَ الْفَجْرِ الصَّادِقِ لِلْإِسْفَارِ
الْأَعْلَى وَهِيَ الْوُسْطَى وَإِنْ مَاتَ وَسَطَ الْوَقْتِ بِلَا أَدَاءٍ لَمْ يَعْصِ إِلَّا أَنْ يَظُنَّ الْمَوْتَ
وَالْأَفْضَلُ لِفَذِّ تَقْدِيمِهَا مُطْلَقًا وَعَلَى جَمَاعَةٍ آخِرُهُ وَلِلْجَمَاعَةِ تَقْدِيمُ غَيْرِ الظُّهْرِ
وَتَأْخِيرُهَا لِرُبْعِ الْقَامَةِ وَيُزَادُ لِشِدَّةِ الْحَرِّ وَفِيهَا نَذْبٌ تَأْخِيرُ الْمِشَاءِ قَلِيلًا وَإِنْ شَكَّ
فِي دُخُولِ الْوَقْتِ لَمْ يُجْزَ وَلَوْ وَقَعَتْ فِيهِ وَالضَّرُورِيُّ بَعْدَ الْمُخْتَارِ لِلطَّلُوعِ فِي الصُّبْحِ
وَلِلْغُرُوبِ فِي الظُّهْرِ وَالْفَجْرِ الصَّادِقِ فِي الْمِشَاءِ وَتَذَرُّكُ فِيهِ الصُّبْحِ بِرَكْعَةٍ لَا أَقْلَ
وَالسَّكُلِ أَدَاءَهُ وَالظُّهْرَانِ وَالْمِشَاءَ أَنْ يَفْضَلَ رَكْعَةٌ عَنِ الْأَوَّلَى لَا الْآخِرَةَ كَحَاضِرٍ
سَافِرٍ وَقَادِمٍ وَأَثِمٍ إِلَّا

(٥ - جواهر الاكلیل - أول) أى الوقت (و) الوقت (الضرورى بعد) أى عقب الوقت (المختار) بلا

فاصل بينهما ويمتد من أول الاسفار الاعلى وينتهى (لطلوع) لطرف الشمس الاعلى (في الصباح و) ينتهى (لغروب في الظهرين)
فلا تختص العصر بقدرها قبل الغروب وهذه رواية عيسى وأصبح عن ابن القاسم والمعتمد رواية يحيى عنه اختصاصها بأربع قبل الغروب
(و) يمتد ضرورى المغرب من فراغ ما يسعها وشروطها وضرورى العشاء من أول الثلث الثانى وينتهى (للفجر الصادق في العشاءين)
فيه تغليب العشاء على المغرب (وتدرك فيه) أى الضرورى (الصباح) أى يدرك أدائها ووجوبها اذا زال العذر المسقط آخر الضرورى
(بركعة) تامة بسجدة فيها (لا) تدرك الصباح ولا غيرها ب(أقل) من ركعة في الضرورى خلافا لاشبه في قوله بادراكها بالركوع وحده
(والسك) أى جميع الصلاة التي صليت منها ركعة في آخر الضرورى وبقيتها بعد خروجه (أداء) حقيقة فمن طرأ عليه عذر مسقط
كحيض وجنون في بقيتها بعد خروج الضرورى سقطت عنه لطرأ ان العذر في وقتها الأدائى ولو اقتدى من فاتته الصلاة به بطلت صلاته
لان صلاة المأموم قضاء وصلاة الامام أداء (و) تدرك (الظهران والعشاء آن بفضل ركعة عن) الصلاة (الاولى) أى الظهر في الفرع الاول
والمغرب في الثانى أى بزوال العذر والباقي من الضرورى ما يسع الاول وركعة من الثانية عند الامام مالك وابن القاسم (لا) بفضلها عن الصلاة
(الاخيرة) من الظهرين أو العشاءين كإمام ابن عبد الحكم وسحنون ومن وافقهما (ك) شخص (حاضر) أى مقيم (سافر) سفر قصر قبيل
الغروب فان بقى له قدر ثلاث ركعات قصر الظهرين وأقل آثم الظهر وقصر العصر (و) كشخص (قادم) من سفر قصر قبل الغروب بقدر
خمس ركعات فيتمها أو بأقل يقصر الظهر ويتم العصر (وأثم) أى عصي من صلى الصلاة كلها في وقتها الضرورى وان كانت أداء (الا) أن

يؤخرها اليه (لعذر) مصور (يكفر) أصلي بل (وان بردة) عن الاسلام بعد تقررره (وصبا) فاذا بلغ الصبي في الضروري وصلى فيه فلا حرمة عليه وتجب ولو صلاها صبيا لانها نافلة ولو نوى بها الفرض (واغناء) أفاق منه في الضروري وصلى فيه فلا أثم عليه (وجنون) كذلك (ونوم) قبل دخول الوقت ولو علم انه لا يفيق فيه فاذا أفاق من نومه وصلى في الضروري فلا حرمة عليه ولا يجوز النوم بعد دخوله قبل الصلاة الا اذا علم تيقظه منه في الاختباري ووكل من يوقظه (وغفلة) عن الصلاة زالت في الضروري فلا أثم بالصلاة فيه (كحيض) ونفاس فاذا ظهرت المرأة من أحدهما في الوقت الضروري وصلت فيه فلا أثم عليها (لاسكر) حرام أفاق منه في الوقت الضروري وصلى فيه فهو آثم لادخاله على نفسه والسكر غير الحرام كالجنون (و) الشخص (المذور) بعذر مما ذكر حال كونه (غير) شخص (كافر يقدر له الطهر) أى زمن يسع الوضوء ان كان حده أصغر أو الفسل ان كان جنبا زيادة على زمن الركعة فان بقي من الضروري عقب زوال العذر ما يسع ذلك وركعة وجبت الصلاة والانفلا (وان ظن) أى من زال عذره المسقط سواء كان مما يقدر له الطهر أولا (اذا كهما) أى الصلاتين المشتركين فيما بقي من الضروري بعد زوال عذره (فركع) ركعة بسجديها من الظهر أو المغرب (فخرج الوقت) بغروب الشمس أو طلوع الفجر ضم للركعة أخرى وسلم من شفع ندبا وان خرج وهو في الثالثة رجع لجلوس الثانية وأعاد التشهد وسلم وان خرج وهو في الرابعة آثمها نافلة (وقضى) وجوبا الصلاة (الأخيرة) لاختصاصها بآخر الوقت وسقطت الأولى بالعذر (وان تطهر) من زال عذره في آخر الضروري وظن ادراكه بركعة (فأحدث) عمدا أو غلبة (٣٤) أو نسيانا قبل كمال الصلاة فتطهر فخرج الوقت فالقضاء واجب

عليه لما أدركه عملا بالتقدير الأول عند ابن القاسم (أو تبين) له (عدم طهورة الماء) الذى تطهر به فتطهر بآخر فخرج الوقت فالقضاء واجب عند سحنون عملا بالتقدير الأول عند ابن القاسم خلافا لما زرى في عدمه بتقدير طهر نان

أَعْذَرُ يَكْفُرُ وَإِنْ بَرِدَتْ وَصَبَا وَإِغْمَاءٌ وَجُنُونٌ وَنَوْمٌ وَغَفْلَةٌ كَحَيْضٍ لَا سُكْرٍ وَالْمَذُورُ وَغَيْرُ كَافِرٍ يَقْدَرُ لَهُ الطَّهَرُ وَإِنْ ظَنَّ إِذَا كَهْمَا فَرَكَعَ فَخَرَجَ الْوَقْتُ قَضَى الْأَخِيرَةَ وَإِنْ تَطَهَّرَ فَأُخِذَتْ أَوْ تَبَيَّنَ عَدَمُ طَهُورِيَةِ الْمَاءِ أَوْ ذَكَرَ مَا يُرْتَبُ فَالْقَضَاءُ وَأَسْقَطَ عَذْرُ حَصَلَ غَيْرُ نَوْمٍ وَنَسْيَانِ الْمَذُورِ وَأَمَرَ صَبِي بِهَا لِسَبْعٍ وَضُرِبَ لِعَشْرِ وَمُنِعَ نَفْلٌ وَقَتَ طُلُوعِ شَمْسٍ وَغُرُوبِهَا وَخُطْبَةِ جُمُعَةٍ وَكَرِهَ بَعْدَ فَجْرِ وَفَرَضَ عَصْرٍ إِلَى أَنْ تَرْتَفِعَ قَيْدَ رُمُحٍ وَتُصَلَّى الْمَغْرِبُ الْأَوَّلُ رَكَعَتَيِ الْفَجْرِ وَالْوُورْدُ

(أو ذكر) أى تذكر عقب تطهره (ما) أى اليسير من الفوائت الذى (يرتب) أى يقدم قضاؤه على الحاضرة قبل وان خرج وقتها فقضاء فخرج الوقت (فالقضاء) للحاضرة واجب عند ابن القاسم عملا بالتقدير الأول (وأسقط عذر) من الاعذار السابقة (حصل) أى حدث في آخر الضروري (غير نوم ونسيان) الفرض (المذكور) أى الذى يحكم بادراكه عند زوال العذر فان حصل العذر والباقي لطلوع الشمس ركعة أسقط الصبح وان حصل والباقي للغروب أو طلوع الفجر ما يسع أولى المشتركين وركعة من ثانيتهما أسقطهما وان كان أقل من هذا أسقط الثانية فقط ولا يقدر الطهر في الاسقاط على الاعتماد خلافا للخمى (وأمر صبي بها) أى الصلاة من الشارع فينبأ عليها بناء على أن الامر بالأمر بشيء أمر بالشىء فالولى مأمور من الشارع بأمر الصبي بالصلاة والصبي مأمور بها من الشارع أيضا ندبا فالمر فوع عنه الايجاب والتحريم فقط (لسبع) أى عند دخوله في السنة السابعة ولا يضرب ان لم يمتثل (وضرب لعشر) ان ظن افادته والافلا يشرع بالضرب ان لم يمتثل بالقول (ومنع نفل وقت طلوع شمس) من ابتداء طلوع طرفها الأعلى الى طلوع طرفها الأسفل (و) وقت (غروبها) أى استتار طرفها الأسفل الى ذهاب طرفها الأعلى (و) وقت (خطبة جمعة) من حال شروعه فيها الى فراغها (وكره بعد) طلوع (فجرو) كره بعد أداء (فرض عصر) ويندب بعد دخول وقتها وقبل صلاتها وتستمر كراهتها بعد الفجر (الى ان ترتفع) الشمس عن الارض (قيد) بكسر القاف أى قدر (رمح) عربى اثنى عشر شبرا (و) بعد فرض العصر الى أن (تصلى المغرب) فان دخل المسجد قبل اقامتها جلس بلا صلاة ولم يستثن المصنف من وقى الكراهة وقى الطلوع والغروب اتكالا على عمله السابق (الا ركعتي الفجر) والشفع والوتر بلا شرط (و) (الا) (الورد) بكسر الواو أى النفل الذى اعتاد صلاته بلبيل

ونام عنه فيصلية (قبل صلاة (الفرض) أي الصبح (لأنهم عنه) غلبة ولم يخف قوات الجماعة ولا تأخير الصبح إلى الاسفار (و) الا (جنازة وسجود تلاوة) بعد صلاة الصبح و (قبل اسفار و) بعد صلاة العصر وقبل (اصفرار) فيكرهان في الاسفار والاصفرار فان صلى على الجنازة في وقت كراهة فلا تعاد اتفاقا وفي وقت منع قال ابن القاسم تعاد ما لم توضع في القبر (وقطع) النفل شخص (محرم) أي أحرم به (بوقت نهى) أي فيه وجوب ان كان وقت تحريم وندبا ان كان وقت كراهة اذ لا يتقرب إلى الله بنهى عنه (وجازت) أي الصلاة (ببرض) بفتح الهم أي بحمل ربوض أي بروك (بقر أو غنم) وشبهه في الجواز قوله (ك) الصلاة بـ (مقبرة) بفتح الهم وسكون القاف وتثليث الموحدة عامرة كانت أو دارسة منبوشة أم لا ان كانت لمسلم يلأ ولو (كانت (لشرك) وأشار بلو إلى الرد على من يقول بعدم الجواز اذ هو محل عذاب وحفرة من حفر النار (ومزيلة) أي محل طرح الزبل (ومحجة) أي وسط طريق (ومجزرة) أي محل تذكية الحيوان (ان أمنت) أي تيقن أو ظن خلو الأربعة التي بعد الكاف (من النجس) بأن صلى في موضع منها منقطع عن النجاسة أو فرش شيئا طاهرا وصلى عليه (والا) أي وان لم تؤمن مس النجس (فلا إعادة) أي واجبة فلا ينافي انه يعيد في الوقت (على) القول (الأحسن) عند بعض أهل المذهب (ان لم تتحقق) أي النجاسة بأن شك فيها وهذا قول الامام مالك رضي الله عنه بناء على ترجيح الاصل على الغالب وقال ابن حبيب يعيد أبدا وجوبا بناء على ترجيح الغالب على الاصل فان تحققت أو ظنت أعيدت أبدا وجوبا اتفاقا (وكرهت) أي الصلاة (بكنيسة) أي معبد كافر عامرة كانت أو دراسة ما لم يدخلها ضرورة أو خوف والا فلا (٣٥) كراهة ولو عامرة (ولم تعد) الصلاة بها

بوقت ان كانت دارسة مطلقا أو عامرة دخلها لضرورة أو طائعا وصلى على طاهر والا أعاد بوقت على الأرجح (و) كرهت (بمعطن أبل) أي محل بروكها بين شريبيها نهلا ثم عللا فان صلى به أعاد

قَبْلَ الْفَرَضِ لِنَائِهِمْ عَنْهُ وَجَنَازَةً وَسُجُودَ تِلَاوَةِ قَبْلِ اسْفَارٍ وَاصْفَرَارٍ وَقَطَعَ مُحَرِّمُ بَوَاقْتِ نَهْيِهِ وَجَازَتْ بِمَرْبُوضٍ بَقَرٍ أَوْ غَنَمٍ كَمَقْبَرَةٍ وَلَوْ لَشْرِكٍ وَمَزْبَلَةٍ وَحَجَّجَتْ وَحَجَزَتْ أَنْ أَمِنَتْ مِنَ النَّجَسِ وَالْأَفْلَاقِ عَادَةً عَلَى الْأَحْسَنِ أَنْ لَمْ تَتَحَقَّقْ وَكَرِهَتْ بِكَنِيسَةٍ وَلَمْ تُعَدَّ وَبِمَعْطِنٍ إِبِلٍ وَلَوْ أَمِينَ فِي الْإِعَادَةِ قَوْلَانِ وَمَنْ تَرَكَ فَرَضًا أُخَرَ لِبَقَاءِ رَكْعَتِهِ بِسَجْدَتَيْهَا مِنَ الضَّرُورِيِّ وَقُتِلَ بِالسَّيْفِ حَدًّا وَلَوْ قَالَ أَنَا أَفْعَلُ وَصَلَّى عَلَيْهِ غَيْرُ فَاذِلٍّ وَلَا يُطْمَسُ قَبْرُهُ لَا فَائِئَةً عَلَى الْأَصَحِّ وَالْجَاهِدُ كَافِرٌ

(ولو أمن) النجاسة أو فرش طاهرا تعبدا (وفي) كيفية (الاعادة قولان) قيل في الوقت مطلقا وقيل يعيد الناس في الوقت والعامد والجاهل أبدا ندبا (ومن ترك فرضا) من الصلوات الخمس كسلا فلا يقر على تركه ويؤمر بفعله والوقت منسوخ ويكرر أمره به ويهدد بالضرب ثم يضرب فان لم يمتثل (آخر) من الامام أو نائبه في الحضر ومن جماعة المسلمين في السفر ويهدد بالقتل (لبقاء) زمن (ركعة بسجديتها من) الوقت (الضروري) وتعتبر الركعة بلا فاتحة ولا طمأنينة ولا اعتدال ويقدر له زمن طهارة مائية بمجرد الفرائض بدون ذلك ومسح بعض الرأس صونا للدم ورجح عدم تقدير زمن الطهر صونا للدم واستظهر (وقتل بالسيف) بضرب عنقه به لا بنخسه به لعله يرجع كاقيل فان لم يطلب والوقت واسع فلا يقتل وكذا ان لم يكرر أمره به (حدا) لا كفر اخلافا لابن حبيب ومن وافقه ان قال لا أفعل بل (واو قال) بعد الحكم بقتله (أنا أفعل) ولم يفعل والا فلا يقتل (وصلى عليه) أي القتل اترك الفرض شخص (غير فاضل) أي منسوب للفضل بامامة أو علم أو شرف وكرهت من الفاضل ردعا لمثله (ولا يطمس قبره) أي يكره اخفاؤه وعدم تسنيمه فيسمن كقبر غيره من المسلمين (لا فائنة) امتنع من قضائها فلا يقتل ان لم يطلب بفعلها في وقتها المتسع طلبا متكررا (على) القول (الاصح) من الخلاف ومن قال لا أتوضأ أولا أغسل من جنابة كن ترك الصلاة بخلاف من ترك إزالة النجاسة أو ستر العورة للخلاف فيهما والحد يدرأ بالشبهة ونص ابن عرفة على أن تارك الصوم كسلا يؤخر لقرب الفجر بقدر النية فان لم ينو قتل ولا يتعرض لتارك الحج ولو على القول بفورية لان شرطه الاستطاعة ورب عنر باطنى لم يطلع عليه فيؤمر ويدين وتارك الزكاة تؤخذ منه كرها وان بقتال فان قتل أحدا اقتص منه وان قتل فهدر (والجاحد) أي المنكر وجوب الصلاة (كافر) أي مرتد عن دين الإسلام يستتاب ثلاثة أيام فان تمت ولم ينتب يقتل بالسيف كفرا فلا يسئل ولا يصلى عليه ولا يدفن في مقابر المسلمين ولا يورث ماله فهو في مصالح المسلمين وكذا قل من جحد حكما شرعيا

مجما عليه معلوما لعامة الناس ﴿فصل﴾ في الأذان والاقامة وما يتعلق بهما وهو لغة مطلق الاعلام بشيء وشرعا اعلام بدخول وقت الصلاة (سن الاذان) أى الاعلام بدخول وقت الصلاة بألفاظ مخصوصة في كل مسجد ولو تلاصقت ويجب في كل بلد كفاية (لجماعة طلبت غيرها) للصلاة معها لا لجماعة محصورة غير طالبة غيرها (في فرض) لافى سنة كعيد (وقتي) أى له وقت معين في جزء مخصوص من الزمان لا يتقدم عليه ولا يتأخر عنه (ولو) كان (جمعة) فاذانها الأول الذى هو عقب الزوال وقبل جالس الخطيب على المنبر سنة لاجماع الصحابة عليه في خلافة عثمان رضى الله تعالى عنه وهو الذى أشار به لكثرة المسلمين ولم يكن قبله في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا في خلافة أنى بكر ولا في خلافة عمر ولا في أول خلافة عثمان رضى الله تعالى عنهم أجمعين (وهو) أى الأذان (مثنى) أى كل جملة ثنى أى تذكر مرتين وبالحق في ثنية الجمل فقال (ولو) كانت الجملة (الصلاة خير من النوم) و يقولها المؤذن ولو كان منفردا بفلاة بحيث لا يسمعه انسان ينشط للصلاة وجعل الصلاة خير من النوم في أذان الصبح بأمر النبي صلى الله عليه وسلم لما أتاه بلال يؤذنه بالصبح فوجده نائما فقال الصلاة خير من النوم مرتين فقال النبي صلى الله عليه وسلم هذا يا بلال اجعله في أذانك اذا أذنت للصبح (مرجع الشهادتين) أى أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن محمدا رسول الله بعد تثنيتهما معا بصوت منخفض ثم يرجعهما (بأرفع) أى أعلى (من صوته) بهما (أولا) بحيث يكون صوته في الترجيع مساويا لصوته في التسيير (محزوم) أى ساكن آخر الجمل ندبا لمد الصوت للاسماع (بلا فصل) بين كلاته ويكره الفصل (ولو) كان (بشارة لكسلاهم) ورده وتشميت عاطس (٣٣٦) (وبنى) المؤذن على ماتقدم له من أذانه ان فصله عمدا أو سهوا (ان لم يطل) الفصل

﴿فصل﴾ سن الأذان للجماعة طلبت غيرها في فرض وقيتي ولو جمعة وهو مثنى ولو الصلاة خير من النوم مرجع الشهادتين بأرفع من صوته أولا محزوم بلا فصل ولو بإشارة لكسلاهم وبنى ان لم يطل غير مقدم على الوقت إلا الصبيح فيسئدس الليل الأخير وصيحه بإسلام وعقل وذكورة وبلوغ وندب متطهر صيت مرتفع قائم إلا لعذر مستقبل إلا لاسماع وحكايته لسايمه لينتهى الشهادتين مثنى

والا ابتداءه (غير مقدم على الوقت) شرط في صحته ففعله في الوقت واجب شرط وتقديمه عليه محرم لانه كذب وتجب اعادته في الوقت ان علموا تقديمه عليه قبل الصلاة فان علموه بعدها فلا

ولو

يعيدونه فان تبين تقدم الاذان والصلاة على الوقت أعادوها وجوبا (الا الصبح ف) يؤذن

لها (أول) (سئدس الليل) الأخير لانها تأتي الناس وهم نائمون فاحتيج لتقديم الأذان على دخول وقتها لينتبهوا ويتأهبوا لها بتجصيل شروطها من وضوء وغسل وظاهرها انه لا يعاد عند طلوع الفجر وبه قال سند واختاره اللقاني وبعض المغاربة والراجح اعادته عند طلوع الفجر ويحرم الأذان للصبح قبل السئدس الأخير ومبدأ الليل معتبر من الغروب (وصحته) أى الأذان مشروطة (باسلام) فلا يصح من كافر ولو بعد عزمه على الاسلام لوقوع بعضه حال كفره ويحكم عليه بالاسلام فان رجع فمرتد ان علم أركان الاسلام قيل أذانه والا فيؤدب ويترك (وعقل) فلا يصح من مجنون وصبي غير مميز ومغمى عليه وسكران (وبلوغ) فلا يصح من صبي غير لم يعتمده فيه ولا في دخول الوقت على بالغ عدل فان اعتمده عليه صبح أذانه (وذكورة) فلا يصح من أنثى ولا خنثى (مشكل) لانه من مناصب الكور كالامامة والقضاء ويحرم أذان الأنثى لان صوتها عورة (ونذب) أن يؤذن شخص (متطهر) من الحديثين (صيت) أى حسن الصوت ومرتفعه (مرتفع) بمكان عال ان أمكن كمنارة وسطح (قائم) فيسكروه أذان الجالس (الا لعذر) كمرض (مستقبل) القبلة فيسكروه استدباره (الاسماع) فيجوز الاستدبار ولو بجميع بدنه وينذب ابتداءه للقبلة (و) ندب (حكايته) أى الأذان (ل) شخص (سامعه) بأن يقول السامع مثل قول المؤذن ومفهوم سامعه أن من لم يسمع لا تندب له حكايته وان علم أنه يؤذن برؤيته أو باخبار غيره له (المنتهى) أى آخر (الشهادتين) وتكره حكاية مزاد عليهما هذا هو المشهور ومقابل المشهور حكايته لآخره وابدال الحيلتين بحوقلتين ان قلت الحديث الوارد اذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول فما وجه المشهور قات المثلية تصدق في لغة العرب بالمثلية في الشكل وبالمثلية في البعض فصاحب المشهور حملها في الحديث على الأدنى تيسيرا وللمقابل حملها على الأكمل فكل محل محل (مثنى) فلا يحكى الترجيع الا اذا لم يسمع الأول ولا يحكى الصلاة خير من

النوم ولا يبدلها بصدق وبررت وقيل يبدلها به ويحكيه سامعه ان لم يكن متنفلا (بل ولو) كان (متنفلا) أى مصليا نفلا
 ويقتصر على منتهى الشهادتين فان حكى ما زاد عليهما بلفظ حتى على الصلاة بطلت وان أبدل الحيعلتين بحوقلتين لم تبطل
 وان حكى الصلاة خير من النوم بطلت أبدالها أم لا (لا) يحكى للصلى الأذان ان كان (مفترضا) أى مصليا فرضا فنكره حكايته
 في الفرض وتندب بعد فراغه (و) ندب (أذان فذ سافر) سفرا لغويا فشمل من خرج من مدينة لمزارعها لنزاهة أو مقبرتها
 لزيارة (لا) يندب الأذان لـ (جماعة) غير مسافرة (لم تطلب غيرها) فيكره لها كفذ غير مسافر (على المختار) للحمى من قولى
 مالك رضى الله عنه لا أحب الأذان للقد الحاضر والجماعات المنفردة وقال مرة أخرى وان أذنوا فحسن واختاره ابن بشير وحمل
 قوله لا أحب على معنى لا يؤمرون به كما يؤمر به الأئمة في مساجد الجماعات على جهة السنية (وجاز أعمى) أى اذانه اذلا تكليف
 الا بفعل اختياري ان كان تابعا فيه أو في دخول الوقت لبصير عدل (و) جاز (تعدد) أى المؤذن أى تأذين متعدد في مسجد
 أو غيره حضرا أو سفرا (و) جاز (ترتيبهم) أى المؤذنين في الأذان بأن يؤذن واحد بعد واحد ان لم يؤد لخروج مختارها والا
 فيمنع (و) جاز (جمعهم) أى المؤذنين في الأذان بأن يؤذنوا دفعة واحدة في محل واحد (كل) منهم يبنى (على أذانه) غير معتد
 بأذان غيره وإلا كره ما لم يؤد الى تقطيع اسم الله تعالى أو رسوله صلى الله عليه وسلم فيحرم (و) جاز (إقامة غير من أذن)
 والافضل إقامة المؤذن (و) جاز (حكايته) أى الأذان (قبله) أى المؤذن بان سمع أوله فيحكيه ثم يسبق المؤذن في ذكر باقيه
 ومعنى الحواز خلاف الاولى إذ المستحب متابعة الحاكم للمؤذن (و) جاز (أجرة عليه) (٣٧) أى أخذها على الأذان

وحده (أو مع صلاة وكره)
 أى الاجر (عليها) أى
 الصلاة وحدها فرضا
 كانت أو نفلا من الصلین
 لامن بيت المال ولا من
 وقف المسجد لانها اعانة
 لإجارة إذ للأئمة حق في
 بيت المال والوقف العام
 (و) كره (سلام عليه)

وَلَوْ مُتَنَفِّلًا لَا مُفْتَرِضًا وَأَذَانُ فَذِّهِ انْ سَافَرَ لَا جَمَاعَةً لَمْ تَطْلُبْ غَيْرَهَا عَلَى الْمُخْتَارِ
 وَجَازَ أَعْمَى وَتَمَدَّدُهُ وَتَرْتِيبُهُمْ إِلَّا الْقُرْبَ وَجَمْعُهُمْ كُلُّ عَلَى أَذَانِهِ وَإِقَامَةُ غَيْرِ
 مَنْ أَذَّنَ وَحَكَايَتُهُ قَبْلَهُ وَأَجْرُهُ عَلَيْهِ أَوْ مَعَ صَلَاةٍ وَكُرْهِ عَلَيْهَا وَسَلَامٌ عَلَيْهِ كَمَلَبٍ
 وَإِقَامَةُ رَاكِبٍ أَوْ مُعِيدٍ لِصَلَاتِهِ كَأَذَانِهِ وَتُسَنُّ إِقَامَةُ مُفْرَدَةٍ وَتُنَى تَكْبِيرُهَا لِفَرْضٍ
 وَإِنْ قَضَاءٌ وَصَحَّتْ وَلَوْ تَرَكْتَ عَمْدًا وَإِنْ أَقَامَتِ الْمَرْأَةُ سِرًّا فَحَسَنٌ وَلِيَقُمْ مَعَهَا أَوْ
 بَعْدَهَا بِقَدْرِ الطَّاقَةِ

﴿ فصل ﴾

أى المؤذن لانه ذرية لرد الفاصل بين جمل أذانه (ك) سلام على (مלב) بحيح أو عمرة لذلك وقاضى حاجة ومجامع لانهما
 في حالة تنافى الذكر (و) كرهت (اقامة) شخص (راكب) لفصلها من الصلاة بنزوله وعقل دابته واصلاح متاعه غالبا (أو) اقامة
 رجل (معيد لصلاته) لتحصيل فضل الجماعة بخلاف معيدها لفسادها (كأذانه) أى العيد للفضل وأولى من لم يرد الاعادة فيها
 (وتسن اقامة مفردة) جملها ولو قد قامت الصلاة على المشهور وروى عن الامام مالك رضى الله تعالى عنه شفع قد قامت
 الصلاة وتبطل بشفعها كلها أو جلها أو نصفها لا أقلها (ونى تكبيرها) أى الاقامة الاول والاخير وصلة تسن (لفرض) وتكره
 لنفل وسنيها للفرض اذا كان أداء بل (وان) كان (قضاء) وتعدد بتعدد ومحل سنيها للأداء اذا لم يخف خروج وقته بها
 والا وجب تركها كسائر السنن محافظة على ادراك الوقت (وصحت) صلاة تاركها ان تركت سهوا بل (ولو تركت عمدا) ولا
 يؤمر باعادة الصلاة في الوقت وان سجد لتركها قبل السلام بطلت (وان أقامت المرأة) المصلية وحدها (سرافحسن) أى
 مندوب وان صلت مقتدية برجل اكتفت بإقامته وسقط عنها طلبها المندوب (وليقيم) بفتح فضم من القيام يريد الصلاة غير
 المقيم وأما هو فيندب له قيامه قبلها ولا تبطل بجالوسه حالها وان خالف المندوب (مهما) أى الاقامة أولها أو اثنائها أو آخرها
 (أو بعدها) أى بعد فراغ الاقامة فلا يجب القيام بحد بل (بقدر الطاقة) خلافا لمن حده بمقارنة حتى على الفلاح ومن حده بالتكبير الاول
 ﴿فصل﴾ في بيان شرطين من شروط صحة الصلاة وهما طهارة المحل والحب وما يناسب الثانى من أحكام الرعاف وشروطها
 ثلاثة أقسام شروط وجوب فقط وشروط صحة فقط وشروط وجوب وصحة معا فشروط الوجوب فقط اثنان البسواغ وعدم
 الاكراه وشروط صحتها فقط خمسة الطهارتان والاستقبال وستر العورة والاسلام وشروطها معا ستة بلوغ الدعوة والـ

ودخول الوقت ووجود الطهور وعدم النوم والغفلة وعدم الحيض والنفاس (شرط) بضم فسكسر (ل) صحة (صلاة) ولو نفلا أو جنازة أو سجدة تلاوة (طهارة حدث) أكبر وأصغر ابتداء ودواما ذكر وقدر أولا (و) طهارة (خبث) ابتداء ودواما لجسد ومحمول ومكان ان ذكر وقدر فسقوط النجاسة عليه وهو يصلى مبطل ان تعلقت به أو استقرت عليه واتسع الوقت ووجد ما يزيلها به أو ثوبا آخر كذا غيرها فيها ولما كان الرعاف من الخبث وله أحكام خاصة به شرع في بيانها بقوله (وان رعف) أى خرج دم من أنف مريد الصلاة سائلا أو قاطرا أو راشحا (قبلها) أى قبل الدخول في الصلاة (ودام) أى استمر خارجا من الأنف وتحقق أو ظن أو شك انقطاعه في الوقت المختار (آخر لآخر) الوقت (الاختياري) باخراج النفاة فان انقطع غسله وصلى (و) ان لم ينقطع (صلى) بالدم في آخر المختار لعجزه عن ازالته ويحرم تقديمها قبل آخره لعدم صحتها بالدم مع تحققه أو ظنه أو شكه في انقطاعه في الوقت وان تحقق أو ظن دوامه لآخر المختار فلا يؤخر الصلاة عن أول وقتها المختار (أو) رعف (فيها) أى الصلاة وهى إحدى الخمس بل (وان) كانت (عيدا) لفطر أو أضحى (أو جنازة وظن) وأولى بتحقيق (دوامه) أى لآخر المختار في صلاة من الخمس ولقراع الامام من العيد والجنازة (أتمها) أى الصلاة التى رعف فيها على حالته التى هو بها لعجزه عن ازالة النجاسة وشرط أتمها بالدم (ان لم يلطخ) الرعاف (فرش) مسجد أى ان لم يخف تلطيخه فان خافه قطع الصلاة ولو ضاق وقتها وخرج منه صيانة له من النجاسة ومفهوم فرش ان خوف تلطيخ ترابه أو حصائه أو بلاطه لا يوجب قطعها وهو كذلك فيتمها فيه (وأوما) الراعف لركوع من قيام ولسجود من جلوس (لخوف تأذيه) بحدوث مرض أو زيادته أو تأخر بره ان ركع وسجد بسبب انعكاس الدماء في حالة الركوع والسجود ويجب الائمة ان ظن هلاكا أو شديد أذى ويندب ان خاف مرضا خفيفا (٣٨) ولا يؤمر بالاعادة ان انقطع رعاؤه بعد صلاته به موميا (أو) لخوف (تلطخ ثوبه)

شُرْطَ لِصَلَاةٍ طَهَارَةٌ حَدَثٍ وَخَبَثٍ وَإِنْ رَعَفَ قَبْلَهَا وَدَامَ آخِرَ لِاخْتِيَارِيٍّ وَصَلَّى أَوْ فِيهَا وَإِنْ عِيدًا أَوْ جَنَازَةً وَظَنَّ دَوَامَهُ لَهُ أَتَمَّهَا أَنْ لَمْ يُلَطِّخْ فَرَشَ مَسْجِدِهِ وَأَوْ مَا يَلُوفُ تَأْذِيهِ أَوْ تَلَطُّخِ ثَوْبِهِ لَا جَسَدِيٍّ وَإِنْ لَمْ يَظَنْ وَرَشَّحَ فَتَلَّهُ بِأَنَامِلٍ يُسْرَاهُ فَإِنْ زَادَ مِنْ دِرْهِمٍ قَطَعَ كَأَن لَطَّخَهُ أَوْ خَشَى تَلَوُّ مَسْجِدِهِ وَالْأَفْلَهُ الْقَطْعُ وَنُدِبَ الْبِنَاءُ فَيَخْرُجُ مُمْسِكًا أَنْفَهُ لِيَتَفَيَّسَلَ أَنْ لَمْ يُجَاوِزْ

ولو بدون درهم ان كان يفسده الغسل حفظا للمال والائمة يركعها وسجودها ولو تلطخ بالفعل بأكثر من درهم لعجزه عن ازلتها والحفاظة على الاركان مقدمة على الحفاظة

على عدم حمل النجاسة لعجزه عن ازلتها (لا) يومى لخوف تلطخ (جسده) بما زاد على درهم فيركع أقرب ر يسجد وازالة النجاسة غير واجبة عليه لعجزه عنها (وان لم يظن) دوامه لآخر المختار بان تيقن أو ظن أو شك انقطاعه فيه (ورشح) الدم وامكن قتله بان لم يكثر وجب تماديه فيها (وقتله) ونذب كونه (بأنامل يسراه) بان يدخل أظفار الابهام في طائفة الانف ويمسح بها الدم من جوانبه ثم يخرجها ويمسحها في أظفار السبابة العليا ثم يدخلها كذلك ويمسحها في أظفار الوسطى وهكذا (فان زاد) الدم الذى في أنامل الوسطى (عن درهم قطع) صلاته وجوبا (كأن لطخه) أى المصلى ما زاد على درهم واتسع الوقت ووجد ما يغسل به الدم (او خشي تلوث) فرش (مسجد) فيقطع ولو ضاق الوقت (والا) أى وان لم يرشح بان سال أو قطر أو رشح ولم يمكن قتله لكثرة والموضوع انه لم يظن دوامه لآخر المختار (فله القطع) للصلاة وغسل الدم وابتدائها بمكان آخر باحرام وله التبادى فيها (ونذب البناء) عند جمهور اصحاب الامام مالك رضى الله تعالى عنه للعمل واختار ابن القمام القطع لان شأن الصلاة اتصال عملها وعدم تخللها بشغل وانصراف عن محلها قال زروق وهو أولى بمن لا يحسن التصرف بالعلم وموضوع الخلاف ان اتسع الوقت والا وجب البناء اتفاقا فاذا فعل المندوب وهو البناء (فيخرج) حال كونه (ممسك أنفه) من أعلاه وفي قوله فيخرج ممسك أنفه ارشاد لأحسن الكيفيات المعينة على تقليل النجاسة اذ كثرتها مانعة من البناء وليست شرطا فيه اذ الغرض التحفظ من النجاسة ولو غير امساكه وجعله ابن هارون شرطا فيه لان داخل الانف من الظاهر في طهارة الخبث فان لم يمسه أو أمسكه من أسفله تلوث داخل أنفه ورده ابن عبد السلام بأن الحل محل ضرورة فيناسبه التخفيف والعفو عن باطن الانف فممسك الانف انما مطلب للتحفظ من النجاسة لالخصوصه فالمدار على التحفظ منها سواء أمسكه أم لم يمسه وصلة يخرج (ليغسل) الدم ويبنى على ما تقدم له من صلاته بعد الغسل ولا يشتغل بشئ غير الغسل وتصحيح صلاته (ان لم يجاوز) حال ذهابه للغسل

الدم (أقرب مكان يمكن) الفصل فيه إلى مكان غيره قريب فإن تجاوز الأقرب للممكن بطلت صلاته ومفهوم ممكن أن ما لا يمكن الفصل فيه لا تضر مجاوزته وهو كذلك لأنه كالعدم وأشار بقوله (قرب) إلى أنه يشترط مع الأقربية بالنسبة لمكان آخر قرر به في نفسه فإذا بعد ولو كان معه أقربية بالنسبة لمكان آخر فإنه يضر ولذا احتاج الصنف إلى قوله قرب بعد قوله أن لم يجاوز أقرب مكان فإن بعد المكان الذي غسل فيه الدم بطلت الصلاة ولو لم يجاوز مكانا قريبا يمكن الفصل فيه (و) أن لم (يستدبر قبلة بلا عنذر) فإن استدبرها غيره بطلت ومفهوم بلا عنذر أن استدبرها للعدو لا يبطلها هذا هو المشهور وقال عبد الوهاب وابن العربي وجاعة يخرج كيفما يمكنه واستبعدوا اشتراط الاستقبال لعدم تمكنه منه غالبا وعلى المشهور يقدم استدبارا لا يلبس فيه نجسا لا يعنى عنه على استقبال مع وطء نجس لا يفتقر لأنه عهد عدم الاستقبال للعدو وللخلاف فيه (و) أن لم (يطأ) بقدمه حال خروجه لتسل الدم شيئا (نجسا) عمدا مختارا فإن وطئه عمدا مختارا بطلت وإن وطئه ناسيا أو عمدا مضطرا فلا يضر فقيده بلا عنذر معتبر في هذا أيضا وهذا التفصيل في غير العنزة ونحوها فيبطل وطؤها من غير تفصيل أن كانت رطبة وإن كانت يابسة فيبطل أن تعمدا مختارا وإن نسي أو اضطر فالبطلان لابن سحنون وهو الظاهر وعدمه لابن عبدوس (و) أن لم (تسكلم) فإن تسكلم (ولو سهوا) وإن قل بطلت هذا هو المشهور وظاهره سواء تسكلم حال انصرافه لتسل الدم أو حال رجوعه لا كمال الصلاة والذي في المواق أن تسكلم سهوا حال رجوعه صحت اتفاقا وإن أدرك بقية صلاة الإمام حملا عنه والافسجد بعد سلامه وإن تسكلم سهوا حال انصرافه فقال سحنون لا تبطل ورجحه ابن يونس وقال ابن حبيب تبطل كتكلمه عمدا وأشار بقوله (وإن كان بجعاجة) إماما كان أو مأموما إلى أنه شرط في البناء من أصله لاقى ندبه وفي قوله (واستخلف الإمام) إماما منه إلى ما قاله ابن حبيب من وجوب البناء وبني عليه أنه إن استخلف بالكلام عمدا أو جهلا بطلت عليه وعليهم وسهوا بطلت عليه دونهم (٣٩) والذي في المجموعة عن ابن القاسم أنه إن

استخلف بالكلام ولو عمدا لا تبطل على المأمومين ونبطل عليه وحده قال الخطاب وهذا هو المذهب فإن ترك الاستخلاف وجب عليهم في الجمعة

أَقْرَبَ مَكَانٍ يُمَكِّنُ قُرْبَ وَيَسْتَدِيرُ قِبْلَةً بِلَا عُدْوٍ يَطْأُ نَجَسًا وَيَتَكَلَّمُ وَلَوْ سَهْوًا وَإِنْ كَانَ بِجَمَاعَةٍ وَاسْتَخْلَفَ الْإِمَامُ وَفِي بِنَاءِ الْفَذِّ خِلَافٌ وَإِذَا بَنَى لَمْ يَمْتَدِّ إِلَّا بِرَكْعَةٍ كَمَلَتْ وَأَتَمَّ مَكَانَهُ إِنْ ظَنَّ فَرَاغَ إِمَامِهِ وَأَمَكَّنَ وَالْأَفْأَقْرَبُ إِلَيْهِ وَالْأَفْأَقْرَبُ بَطَلَتْ وَرَجَعَ إِنْ ظَنَّ بَقَاءَهُ أَوْ شَكَّ وَلَوْ يَتَشَهَّدُ وَفِي الْجُمُعَةِ مُطْلَقًا لِأَوَّلِ الْجَامِعِ

وندى في غيرها (وفي) صحة (بناء الفذ) وبه قال الإمام مالك رضي الله تعالى عنه وهو ظاهر للدونة عند جماعة (وعدمها) أي عدم صحة بناء الفذ وهو لابن حبيب وشهره الباجي (خلاف) دائرين بحجة بنائه وفيها مفسد هل رخصة البناء لحرة الصلاة للمنع من إبطال العمل أو لتحصيل فضل الجماعة فيبنى الفذ على الأول دون الثاني (وإذا بنى) الإمام أو المأموم أو الفذ (لم يعتد) بشيء قبله قبل رعايته (الا) بركعة كملت) بسجديتها بأن ذهب للفصل بعد أن جلس للتشهد أو بعد قيامه معتدلا في ثاية أو أربعة فيرجع جالس إن كان عرف وهو جالس وقائما إن كان عرف وهو قائم ويستأنف القراءة ولو كان أمها قبل رعايته (وأتى) أي أكمل الباني صلاته (مكان) أي في مكانه الذي غسل فيه الدم (أن ظن) وأولى أن علم (فراغ إمامه) من الصلاة حقيقة بالسلام أو حكما بأن علم بقاءه فيها ولو لم يكن أن يرجع يسلم قبل أن يصل إلى أقرب مكان يمكنه الاقتداء به فيه (وأمكن) إتمامها فيه أي في المكان الذي غسل فيه الدم وكانت غير جمعة (والا) أي وإن لم يمكن إتمامها فيه لما منع يمنع من ذلك أن كان نجسا أو ضيقا (ف) المسكان (الأقرب إليه) أي إلى مكان الفصل يجب إتمامها فيه فإن أمها على حسب ما طلب منه وتبين خطأ ظنه بقاء إمامه في الصلاة صحت صلاته ولو سلم قبل إمامه على الرجوع لخروجه عن حكم إمامه بمجرد خروجه لتسل الدم حتى يرجع إليه فلا يسرى إليه سهوه (والا) أي وإن لم يتم صلاته في مكان الفصل الممكن أو في الأقرب إليه إذا لم يمكن (بطلت) صلاته ولو أخطأ ظنه ووجد إمامه في الصلاة لأنه بمجاوزة المكان الممكن أو الأقرب إلى غير الممكن صار كمن تعمدا زيادة في الصلاة (ورجع) أي الباني وجوباً إلى أقرب مكان يمكنه الاقتداء فيه بإمامه لا إلى مكانه الأول لأنها زيادة في الصلاة قاله ابن فرحون (أن ظن بقاءه) أي الإمام في الصلاة (أو شك) في بقاءه وأولى أن علم (ولو) تشهد) بحيث يدرك معه ولو السلام فإن تخلف ظنه ووجده فرغ منها صحت (و) (رجع) في الجمعة وجوباً بشرط أن كان أدرك منها ركعة مع الإمام (مطلقا) عن تقييده بظن بقاء إمامه أو شكه فيه فيرجع ولو علم فراغه (لاول) جزء (من الجامع) الذي

ابتدأها به لا إلى غيره فان منع منه مانع ضم لها ركعة ثانية وسلم متنفلا وابتدأ ظهرا (والا) أي وان لم يرجع لامامه مع ظن البقاء في الأولى وفي الجمعة لأول جزء من الجامع الذي ابتدأها فيه بأن أتمها مكانه أو رجع لجامع آخر أو لرحبة أو طريق الجامع الأول أو تعدى أول جزء من الجامع الذي ابتدأها به بطلت الصلاة التي هو فيها الجمعة كانت أو غيرها (وان لم يتم ركعة في الجمعة) أي منها قبل رعاها وخرج لغسل الدم وظن عدم ادراك الركعة الثانية مع الامام أو تخلف ظنه قطعها (وابتدأ ظهرا باحرام) جديد في أي مكان شاء فلا يبنى الظهر على احرامه الأول بناء على عدم اجزاء نية الجمعة عن نية الظهر (وسلم وانصرف ان رغب بعد سلام امامه) لان سلامه حاملا النجاسة أخف من خروجه لغسل الدم وعوده للاتمام (لا قبله) أي قبل سلام امامه وعقب فراغه من تشهده فينصرف لغسل الدم ويعود للاتمام مالم يسلم الامام قبل انصرافه والاسلم وانصرف (ولا يبنى) أي المصلي على ما فعله من صلاته (بغيره) أي الرعاف من سبق حدث أو ذكره أو سقط نجاسة عليه أو ذكرها أو غير ذلك من مبطلات الصلاة فيستأنف الصلاة ولا يبنى اذ البناء رخصة يقتصر فيها على محل ورودها وهو الرعاف وشبهه في عدم البناء قوله (كظنه) أي الرعاف (فخرج) من هيئته لنفسه (فظهر) له (نفيه) أي الرعاف فقد بطلت صلاته لتفريطه وعدم تيبته وبطلت صلاة مأموه أيضا على الراجح (ومن ذرعه) أي غلبه وسبقه (قضى) طاهر يسير لم يزد شيئا منه لم تبطل صلاته فان كان نجسا وكثيرا أو ازدد شيئا منه عمدا بطلت صلاته ونسيانا لم تبطل ويسجد للنسيان بعد السلام وغلبة فيه قولان والفلس كالقلى (واذا اجتمع بناء) وهو عبارة عما فات المسبوق فعله مع الامام بعد الدخول معه (وقضاء) وهو عبارة عما يأتي به عوضا عما فات قبل دخوله مع الامام وصلة اجتماع (ل) شخص (اراعف) ونحوه كنعاس وغافل ومزحوم فصور اجتماعهما خمس على ما ذكره المؤلف الأولى في رباعية كمشاء (أدرك) الراعف منها مع الامام الركعتين (الوسطيين) (٤٥) وسبقه الامام بالأولى قبل دخوله معه ورعاف في الرابعة فخرج

لغسل الدم ففاته فبطل بناء
والأولى قضاء فيقدم البناء
فيأتي بركعة بالفاتحة فقط
سرا ويجلس عقبها لانها
آخرة امامه ثم يأتي بركعة
بفاتحة وسورة جهرا لانها

والا بطلتا وان لم يتم ركعة في الجمعة ابتدأ ظهرا باحرام وسلم وانصرف إن رَعَفَ بعد سلام امامه لا قبله ولا يبنى بغيره كظنه فخرج فظهر نفيه ومن ذرعه قى لم تبطل صلاته وإذا اجتمع بناء وقضاء لراعف أدرك الوسطيين أو احدهما أو لحاضر أدرك ثانية صلاة مسافر أو خوف يحضر قدم البناء

قضاء الأولى ويتشهد ويسلم هذا مذهب ابن القاسم وقال سحنون يقدم القضاء فيأتي بركعة بفاتحة وسورة جهرا وجلس ولا يجلس ثم يأتي بركعة بفاتحة فقط سرا ويتشهد ويسلم (أو) أدرك معه (احداهما) أي الوسطيين وهذا صادق بصورتين احداها ان يسبق الامام بالأولى والثانية قبل دخوله معه ويصلي معه الثالثة وتفوته الرابعة بنحو رعاف فهذه بناء والاوليان قضاء فعلى مذهب ابن القاسم يصلي بركعة بفاتحة سرا ويجلس لانها ثانيته وآخرة امامه ثم يأتي بركعتين بصورتين جهرا ان كانت العشاء ويتشهد ويسلم وعلى مذهب سحنون يأتي بركعة بسورة جهرا ويتشهد ثم يأتي بركعة بفاتحة وسورة جهرا ولا يتشهد ثم يأتي بركعة بفاتحة فقط ويتشهد ويسلم والثانية أن يسبقه الامام الأولى قبل اقتدائه به ويصلي معه الثانية وتفوته الثالثة والرابعة بكرعاف فهاتان بناء والأولى قضاء فعلى قول ابن القاسم يأتي بركعة بفاتحة فقط سرا ويتشهد لانها ثانيته ثم بركعة كذلك لانها آخرة امامه ثم بركعة بأم القرآن وسورة جهرا ويتشهد ويسلم وعلى قول سحنون يأتي بركعة بأم القرآن وسورة جهرا ويتشهد لانها ثانيته ثم بركعتين بأم القرآن فقط وسرا ويتشهد ويسلم (أو) اجتمع بناء وقضاء (ل) شخص (حاضر) أي مقيم (أدرك ثانية صلاة) امام (مسافر) سبق الحاضر بالركعة الأولى وهي القضاء والركعتان الأخيرتان الساقطتان عن الامام بالقصر بناء فعلى قول ابن القاسم يأتي بركعة بأم القرآن فقط ويجلس لانها ثانيته ثم بركعة كذلك ويتشهد لانها آخرة امامه لو فعلها ثم بركعة بفاتحة وسورة جهرا ان كانت عشاء ويتشهد ويسلم (أو) لحاضر أدرك ثانية صلاة (خوف محضر) وسبق بالأولى وهي القضاء ولم يصل الأخيرتين مع الامام وهما البناء فعلى قول ابن القاسم يأتي بركعة بفاتحة فقط ويتشهد لانها ثانيته وركعة كذلك ويتشهد لانها آخرة امامه وركعة بفاتحة وسورة ويتشهد ويسلم وعلى قول سحنون يأتي بركعة بفاتحة وسورة ويتشهد وركعتين بفاتحة فقط ويتشهد ويسلم وجواب اذا اجتمع بناء وقضاء (قدم البناء) في الخمس صور عند ابن القاسم لان صاحب حكم المأموية عليه ولان القضاء انما يكون بعد اتمام صلاة الامام وقال سحنون يقدم القضاء لسبقه في الفوات ولان

شأنه ان يعقب سلام الامام (وجلس) أى من اجتمع له البناء والقضاء (في آخرة الامام) أى عقبها ان كانت ثانية المأموم كفى الصورة الاولى (بل ولو لم تكن) آخرة الامام (ثانيته) أى المأموم بل ثالثته كما في صورة من أدرك الوسيطيين (فصل) في ستر العورة (هل ستر عورته) أى مريد الصلاة (سائر) كشيء أى صفيق لا يظهر منه اللون بلا تأمل بان كان لا يظهر منه دائما او يظهر منه بعد التأمل (وان) كان (بإعارة) من مالكة بلا طلب (او) كانت (طلب) ان تحقق الطالب أو طن أو شك الاعارة (أو) كان (نجس وحده) أى لم يجد غيره كجلد ميتة أو ثوب متنجس بما لا يفي عنه (كحريز) لم يجد غيره (وهو مقدم) في ستر العورة به على النجس عند اجتماعهما وعدم غيرها عند ابن القاسم وعمله بانه ليس فيه ما ينافي شرط صحة الصلاة بخلاف النجس ومن قال بان النجس مقدم على الحرير وهو الامام أصبغ جعل علة التقديم منع لبس الحرير في الصلاة وفي خارجها والنجس انما يمنع فيها فقط وقوله (شرط) خبر عن قوله ستر الخ (ان ذكر وقدر) فالناسى والعاجز ليس ستر العورة شرطا بالنسبة لهما (وان) كان (بخاوة) وتنازع ستر وشرط (ل) صحة (الصلاة) فتبطل بتركه مع الذكر والقدرة أو واجب غير شرط لها وليس مقيدا بالذكر والقدرة فتصح صلاة تاركه ذا كرا قادرا ويأثم ويعيدها في الوقت كالناسى والعاجز (خلاف) شهر الاول ابن عطاء الله قائلا هو المعروف من المذهب وشهر الثاني ابن العربي ومبنى الخلاف العورة المغلظة وذكر المصنف العورة الشاملة للمغلظة والمخففة بالنسبة للصلاة والرؤية من مثله أو عمره (و) من (أمة) بالنسبة للصلاة الشاملة للمغلظة والمخففة ولو من أجنبي (وان) (٤١) كانت (بشائبة) من حرية

كأى ولد (و) من (حرية) بالنسبة للرؤية (مع امرأة) حرية أو أمة مسلمة أو كافرة ما (بين سريرة وركبة) راجع للرجل والامة والحرية (و) هي من حرية (مع) رجل (أجنبي) مسلم جميع جسدتها (غير الوجه والكفين) ظهرها وبطنها فالوجه

وَجَلَسَ فِي آخِرَةِ الْإِمَامِ وَلَوْ لَمْ تَكُنْ ثَانِيَتَهُ
﴿فصل﴾ هَلْ سَتَرُ عَوْرَتِهِ يَكْتَفِيهِ وَإِنْ بِإِعَارَتِهِ أَوْ طَلَبٍ أَوْ نَجَسٍ وَحْدَهُ
كَحَرِيرٍ وَهُوَ مُقَدَّمٌ شَرَطُ أَنْ ذَكَرَ وَقَدَّرَ وَإِنْ بِخَاوَةٍ لِلصَّلَاةِ خِلَافٌ وَهِيَ مِنْ
رَجُلٍ وَأَمَةٍ وَإِنْ بِشَائِبَةٍ وَحُرَّةٍ مَعَ امْرَأَةٍ مَا بَيْنَ سُرَّتِهِ وَرُكْبَتِهِ وَمَعَ أَجْنَبِيٍّ غَيْرِ
الْوَجْهِ وَالْكَفَّيْنِ وَأَعَادَتْ لِصَدْرِهَا وَأَطْرَافِهَا بِوَقْتٍ كَكَشْفِ أَمَةٍ فَخِذًا لَا رَجُلَ
وَمَعَ مَحْرَمٍ غَيْرِ الْوَجْهِ وَالْأَطْرَافِ وَتَرَى مِنَ الْأَجْنَبِيِّ مَا يَرَاهُ مِنْ مَحْرَمِهِ وَمِنْ
الْمَحْرَمِ كَرَجُلٍ مَعَ مِثْلِهِ وَلَا تَطْلُبُ أَمَةٌ بِنَظْفِيَّةٍ رَأْسَ وَنَدِبَ سِتْرُهَا

(٦ - جواهر الاكليل - أول) والكفان ليساعورة فيجوز لها كشفهما للأجنبي وله نظرها ان لم تخش الفتنة فان خيفت الفتنة فقال ابن مرزوق مشهور المذهب وجوب سترهما وقال عياض لا يجب سترهما ويجب غض البصر عن الرؤية وأما الاجنبى الكافر فجميع جسدتها حتى وجهها وكفيها عورة بالنسبة له (وأعادت) الحرية الصلاة (ل) كشف (صدرها و) كشف (أطرافها) من عنقها ورأسها وذراعها وظهر قدمها (بوقت) للاصفرار في الظهرين وللطولع في غيرهما وتعيد أبدا لكشف ما عدا ذلك ولا تعيد لكشف بطن قدمها وان كان عورة وشبه في الاعادة بوقت فقال (ككشف أمة فخذنا) أو فخذين في الصلاة (لا) كشف (رجل) فخذنا أو فخذين فلا يعيد وان كان عورة ويعيد لكشف أليتيه أو بعضهما بوقت ولكشف سوايته أبدا وتعيد الأمة لكشف اليتيها أو بعضهما أبدا (و) هي من حرية (مع) رجل (محرم) أى يحرم عليه نكاحها بنسب أو رضاع أو صهر جميع جسدتها (غير الوجه والأطراف) من رأس وعنق وذراع (وترى) أى المرأة الاجنبية حرية أو أمة (من) الرجل (الأجنبي ما يراه) أى الرجل (من عمره) أى الوجه والأطراف (و) ترى المرأة المحرم (من) الرجل (المحرم) لها بنسب أو رضاع أو صهر (ك) رؤية (رجل مع) رجل (مثله) أى ما عدا ما بين السرة والركبة ويجوز لها المسه ويحوز له وضع كنهه على كنفها من غير حائل (ولا تطلب أمة) ولو بشائبة الا ان كانت ام ولد (بتغطية رأس) لافى الصلاة ولا في غيرها لا وجوبا ولا ندبا وأما غير الرأس فتطلب بتغطيته إما وجوبا وأما ندبا فما بين سرتها وركبتها يجب عليها ستره وما عداه غير الرأس يندب لها ستره ويدل لندب كشف الرأس بغير الصلاة ما ورد أن عمر رضى الله تعالى عنه كان يضرب الاماء الذى كن يخرجن الى الاسواق مغطيات الرؤوس ويقول لهن تشبهين بالحرائر بالكع (وندى) لغير مصل من رجل أو امرأة (سترها) أو

العورة من كل شخص رجلا كان أو امرأة حرة أو أمة فيكره لكل شخص كشف العورة للفظاة لغير حاجة (بخلاوة) أى فى محل خال من الناس حياء من الله تعالى وملائكته (و) ندب (لأم ولد و) لحرة (صغيرة) مأمورة بالصلاة (ستر) للصلاة (واجب على الحرة) أى البالغة والصغير يندب له ستر للصلاة واجب على البالغ (وأعادت) الصغيرة ندبا (ان راهقت) أى قاربت البلوغ الظهري (للاصفرار) والعشاءين والصبح للطلوع (ككبيرة) حرة أو أم ولد (ان تركا) أى المراهقة والكبيرة وأسقط التاء باعتبار كونهما شخصين (القناع) فى الصلاة أى تغطية الرأس وكثر القناع ترك ستر ما يجب ستره على الحرة البالغة مما زاد على ما بين السرة والركبة فيدخل كشف الصدر والاطراف وشبهه فى الاعادة فى الوقت للاصفرار فقال (كمصل بحرير) لابسا له مع وجود غيره ولبسه أيضا بل (وان انفرد) الحرير بالوجود (أو) مصل (ب) ساتر بدن أو مكان (نجس) عاجزا أو ناسيا فيعيد فى الوقت (ب) ساتر (غير) أى ليس حريرا ولا نجسا (أو) يعيد فيه (ب) سبب (وجود) ماء (مطهر) لثوبه أو بدنه أو مكانه المتنجس ان وسع الوقت التطهير (وان ظن عدم صلاته) التى صلاها (أولا) بالحرير أو النجس بان نسيها (وصلى) ثانيا (ب) ساتر (طاهر) أى غير نجس وغير حرير ثم تذكر صلاته أولا بحرير ونجس فيعيد فى الوقت ولا تكفيه الاعادة الاولى لانها لم تكن بنية الجبر ولا خصوصية للمصلى بحرير أو نجس بهذا الحكم بل كل من صلى صلاة صحيحة تعاد فى الوقت فنسيها وصلى بنية الفرض ثم تذكرها فلا تسقط الاعادة الوقتية عنه وأما من صلى صلاة فاسدة ولزمته اعادتها أبدا فنسى وصلها بنية الفرض فنسقط الاعادة عنه اذ لا يشترط نية الجبر بها (لا) يؤمر بالاعادة فى الوقت شخص (عاجز) عن ستر عورته (صلى عريانا) أى مكشوف العورة (٤٣) اللفظة بجزءه عن سترها ثم وجد ما يسترها به فى الوقت هذا قول ابن القاسم فى

يَخْلَوَةُ وَلَا تُمَّ وَلَدَيْهِ وَصَغِيرَةٍ سَتَرَتْ وَاجِبٌ عَلَى الْحُرِّ وَأَعَادَتْ أَنْ رَاهَقَتْ لِلْإَصْفَرَارِ كَبِيرَةٍ أَنْ تَرَكَ الْقِنَاعَ كَمُصَلٍّ بِحَرِيرٍ وَإِنْ أَنْفَرَدَ أَوْ بَنَجَسَ بِقَبِيرٍ أَوْ بِوُجُودِ مُطَهَّرٍ وَإِنْ ظَنَّ عَدَمَ صَلَاتِهِ وَصَلَّى بِطَاهِرٍ لَا عَاجِزٌ صَلَّى عُرْيَانًا كَفَافَةً وَكُرِهَ مُحَدَّدٌ لَا يَرِيحُ وَانْتِقَابُ امْرَأَةٍ كَكَفِّ كَتَمٍ وَشَعْرٌ لِصَلَاةٍ وَتَلْتَمُّ كَكَشْفٍ مُشْتَرٍ صَدْرًا أَوْ سَاقًا وَصَمَاءٌ بِسِتْرٍ وَالْأَمْنَةُ كَاخْتِبَاءٍ لَاسِتْرٍ مَعَهُ

سماع عيسى بناء على ان التعرى مقدم على الستر بحرير أو نجس وعلى عدم اعادة من صلى عريانا ان وجد ساترا فى الوقت وكلاهما خلاف المشهور والمشهور تقديم الستر

بالحرير والنجس على التعرى واعادة من صلى عريانا ان وجد ساترا فى الوقت قال المازرى وهو للذهب وشبهه فى عدم الاعادة فقال (كفائفة) قضاها بنجس أو حرير ناسيا أو عاجزا فلا يؤمر باعادتها لان الاعادة مقيدة بالوقت والفائفة يخرج وقتها بفراغها (وكره) لباس (محدد) بكسر الدال المهملة مثقلة أى مظهر حد العورة لرقته أو ضيقه أو احاطته ولو بغير صلاة لاخلاله بالمروءة ومخالفته لرى المسلف (لا) يكره محدد (ب) الصادق (ريح) أو بلل (و) كره (انتقاب امرأة) أى تغطية وجهها الى عينيها فى الصلاة وخارجها والرجل أولى مالم يكن عادة قوم (ككف) أى ضم وتشمير (كم وشعر لصلاة) راجع للكف فالنقاب مكروه مطلقا (وتلثم) أى تغطية الشفة السفلى وما تحتها من الوجه ولو لامرأة لصلاة لانه غلو فى الدين (ككشف) رجل (مشتري) أمة (صدرا أو ساقا) أو معصما منها حال تقلبها لانه مظنة اللذة فيقتصر على نظر الوجه والكفين فبالوجه يظهر الجلال وبالكفين يظهر خصب البدن (و) كره (صماء) بفتح الصاد واليم مشددة ممدودا وهى ان يضع طرف حاشية الرداء العليا على أحد كتفيه ويديره على ظهره وكتفه الآخر ويده الاخرى مسدولة من داخله وعلى صدره ويضع طرفه الآخر على كتفه الاول ويده التى على كتفها الطرفان خارجة من تحتها مكشوفة هى وجنبها ويصير الرداء محيطا به من ثلاث جهات امامه وخلفه وأحد جانبيه وكره لانه فى معنى المربوط من جانب اليد الداخلة فى الرداء فلا يتمكن من تمكينها من ركبتيه فى الركوع ولا من مباشرة الارض بها فى السجود ولان أحد جانبيه مكشوف ومحل كراهة الصماء اذا كانت (بستر) أى اذا كان هناك شئ تحتها سائر للعورة كازار وسراويل (والا منعت) أى حرمت الصماء لانكشف العورة من الجانب الذى على كتفه طرفا الرداء (كاختباء) بثوب (لاستر معه) بستر العورة من الجهة العليا من نحو إزار وكيفية الاختباء ان يجلس على ألبتية ويضع قدميه على الارض ويقيم ساقيه وفخذه ويدير الثوب على ظهره وساقيه معتمدا عليه فتصير عورته مكشوفة من اعلى فيمنع فى غير الصلاة بحضرة من يحرم عليه نظر عورته وكذا فى حال جلوسه للتشهد أو لصلاة النفل أو

الفرض وهو عاجز عن القيام فان كان معه ساتر جاز في غير الصلاة ومنع فيها لقبح الهيئة كجلسة الكلب والبدوى الصطلي (وعصى) الرجل (وصحت) صلاته (ان لبس حريرا) خالصا مع قدرته على ستر عورته بظاهر غيره وأعادها بوقت وكذا يعصى بلبسه بغير الصلاة وبالتحاف به وركوبه عليه ونومه عليه وتغطيته به ولو تبعا لامرأته (أو) لبس (ذهبا) ولو خاتما لان حمل الحرير أو الذهب بجيب أو كم (أو سرق أو نظر محرما فيها) أى الصلاة تنازع فيه لبس وسرق ونظر وشمل المحرم عورة الامام وعورة نفس المصلي فلا تبطل صلاة المأموم بتعمد نظرها وقيل تبطل بتعمد نظر عورة النفس أو الامام ولونسى أنه في صلاة (وان لم يجد) يريد الصلاة البالغ (الاسترا لأحد فرجيه) أى قبله ودبره (ف) قيل يستبر به دبره وقيل يستبر به قبله وهو الظاهر لظهوره دائما والدبر انما يظهر في الركوع والسجود (ثالثها) أى الأقوال (يخير) في ستر أيهما شاء قال البساطى محله ان لم يكن وراءه نحو حائط والاستر دبره به وستر قبله بمامعه من الساتر أو امامه نحو الحائط والاستر قبله به وستر دبره بمامعه من الساتر (ومن عجز) عن ستر عورته للمغاطة (صلى عريانا) لان اشتراط الستر في صحة الصلاة مقيد بالقدرة وهو عاجز عنه (فان اجتمعوا) أى العراة العاجزون عن ستر عوراتهم (بظلام) ليل أو غار أوجب (ف) يصلون جماعة (كالمستورين) في تقديم امامهم واصطفافهم خلفه والركوع والسجود والقيام (والا) أى وان لم يجتمعوا بظلام (تفرقوا) للصلاة وجوبا وصاوافرادى والا أعادوا بوقت (فان لم يمكن) تفرقهم لخوف على نفس من كسيع أو خوف على مال من الضياع أو لضيق مكان كسفينة (صاوا) حال كونهم (قياما) أى قائمين راكعين ساجدين صفا واحدا (غاضين) أى كافين أبصارهم عن عورة امامهم وبعضهم ونفسهم وجوبا وقيل (٤٣)

وسطهم) أى بينهم في الصف غير متقدم عليهم فان لم ينضوا أبصارهم فقليل يعيدون أبدا وقيل يعيدون في الوقت (وان علمت) أمة (في صلاة بتق) سابق عليها أو فيها (مكشوفة رأس) مثلاً أو صدر أو عنق

وَعَصَى وَصَحَّتْ أَنْ لَيْسَ حَرِيرًا أَوْ ذَهَبًا أَوْ سَرَقَ أَوْ نَظَرَ مُحَرَّمًا فِيهَا وَإِنْ لَمْ يَجِدْ
الْأَسْتَرَا لِأَحَدٍ فَرَجَّاهُ فَنَالَتْهَا يُخَيَّرُ وَمَنْ عَجَزَ صَلَّى عُرْيَانًا فَإِنْ اجْتَمَعُوا بِظُلَامٍ
فَكَالْمُسْتُورِينَ وَالْأُتَفَرَّقُوا فَإِنْ لَمْ يُمَكِّنْ صَلَّوْا قِيَامًا غَاضِينَ أَمَامَهُمْ وَسَطَّهُمْ وَإِنْ
عَلِمَتْ فِي صَلَاةٍ بِمَقْشُوفَةِ رَأْسٍ أَوْ وَجَدَ عُرْيَانٌ ثَوْبًا اسْتَتَرَ إِنْ قَرَبَ وَالْأُ
أَعَادَ بِوَقْتٍ وَإِنْ كَانَ لِلْعُرَاةِ ثَوْبٌ صَلَّوْا أَفْذَاذًا وَلَا حَذِيرَهُمْ نَذِيرٌ لَهُ إِيَّاهُمْ
﴿فصل﴾ وَمَعَ الْأَمْنِ اسْتِقْبَالُ عَيْنِ الْكَعْبَةِ لِلنَّاسِ بِمَكَّةَ فَإِنْ شَقَّ فَقِي

أوساق أو نحوها ما يجوز لها كشفه ويجب على الحرة ستره (أو وجد عريان) عاجز عن ستر عورته فيها (ثوبا) يستبر به عورته (استترا) أى الامة والعريان وجوبا (ان قرب) الساتر من مكان الامة والعريان بأن كان بينهما ثلاثة صفوف غير مافية المصلي ومافية الساتر (والا) أى وان لم يسترا وكلا صلاتهما بحالهما (أعادا) أى الامة والعريان صلاتهما ندبا (بوقت) الظهران للاصفرار والعشا آن والصبح لا طلوع (وان كان ل) جماعة (عراة ثوب) واحد مشترك بينهما (صاوا) مستترين به وجوبا بشرط حال كونهم (أفذاذا) متعاقبين واحدا بعد واحد ان اتسع الوقت فان ضاق أو تنازعوا في التقدم اقتنعوا ولا يجوز ان يستلمه واحد منهم الا بها (و) ان كان الثوب (لا حذيرهم) أى العراة ولا فضل فيه عنه (ندب له) أى مالك الثوب (اعارته) لهم ولم تجب لانه لا يجب على المكلف كشف عورته لستر عورة غيره فان كان فيه فضل عن ستر عورة ماله ولا يلزم على قسمه اتلاف كذى فلتين أو كان طويلا يكفى كل طرف منه شخصا وجب اعارته ﴿فصل﴾ في استقبال القبلة (و) شرط لصحة صلاة (مع الامن) من نحو عدوك وسبع والقدرة والدكر فشرط الاستقبال ثلاثة (استقبال) أى مقابلة (عين) أى ذات (الكعبة) بجميع البدن يقينا (لمن) يصلى (بمكة) ومافي حكمها ما يمكن فيه استقبال عينها يقينا كالجبال المحيطة بها والادوية والطرق القريبة منها فلا يكفيهم استقبال جهتها ولا الاجتهاد في استقبال العين المعرضين للخطأ فان صاوا صفا مستقيما مقابلها زائدا على عرضها كصف معتدل من أول المسجد الحرام الى آخره من أى جهة من جهاتها الاربع فصلاة الذى لم يقابل بدنه كله أو بعضه الكعبة باطله لانه لم يستقبل عينها وانما استقبل جهتها وهذا واقع في الصلوات الخمس كل يوم والناس غافلون عنه وانما يعتنون باعتدال الصفوف فالواجب عليهم صلاتهم دائرة محيطه بالكعبة بحيث يقابلها كل واحد منهم بجميع بدنه (فان) أمكن من بمكة وما ألحق بها استقبال عينها يقينا (شق) عليه لمرض أو هرم (ففى) جواز

(الاجتهاد) في استقبال عينها لبناء الدين على التيسير ومنعه نظرا الى أن القدرة على اليقين تمنع الاجتهاد (نظر) أي تردد للمتأخرين لعدم نص المتقدمين صوب ابن راشد منع الاجتهاد وأما من لا قدره على استقبال عينها يقينا بوجه كصاحب مرض شديد فيجب عليه الاجتهاد في استقبال عينها اتفاقا وأما من لا قدره على التحول ولا يجد من يحوله وهو متوجه لغير جهتها مع علمها فيصل لغير جهتها لمجزه (والا) أي وان لم يكن بمكة ولا بالحق بها (فلاظهر) عند ابن رشد من الخلاف ان الذي يشترط استقباله في صحة الصلاة (جهتها) أي الكعبة لا عينها (اجتهادا) في استقبال جهتها الآن يكون بالمدينة المنورة بأنوار سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم لو بجامع عمرو بمصر العتيقة فلا يجوز له الاجتهاد المؤدى لخالفه محرابهما ويجب عليه تقليد محرابهما لان محراب المدينة بالوحي ومحراب جامع عمرو بجامع جماعة من الصحابة نحو الثمانين وبحث بأن ذلك لا يكفي في الاجماع ولذا روى أن الليث وابن لميعة كانا يتيامنان فيه ومثل جامع عمرو جامع بنى أمية بالشام وجامع القيروان لاجماع جمع من الصحابة بهما أيضا وشبه في الاجتهاد في استقبال الجهة فقال (كأن قضت) أي هدمت الكعبة ونقل حجرها ونسى محلها حماها الله بفضل من ذلك فالواجب اذ ذاك الاجتهاد في استقبال جهتها اتفاقا لانعدام عينها وجهل محلها سواء كان بمكة أو غيرها (وبطلت) الصلاة (ان) أداء اجتهاده الى جهة (وخالفها) بصلاته لغيرها عمدا ان لم يصادف القبلة في الجهة التي صلى اليها بل (وان صادف) هاهي الجهة التي صلى اليها فيعيدها أبدا لدخوله على الفساد وتعده اياه (وصوب) بفتح الصاد المهملة وسكون الواو أي جهة (سفر قصر) للرباعية (لراكب دابة) ركو بامعتادا (قط) راجع لسفر ومراعاة أي لا حضر ولا سفر غير قصر بأن نقص عن أربعة برد مقصودة دفعة واحدة أو غير مأذون فيه شرعا لمصيانته أو طوره ولالراكب غير دابة كسفينة ولالراكب دابة ركو بغير معتاد بأن كان وجهه لدنبا أو جنبها (وان) كان (بمحمل) بفتح الميم الاولى وكسر (ع) الثانية أي ما ركب فيه من نحو شقذف و يترع حال احرامه وقراته وركوعه

الاجْتِهَادِ نَظَرُهُ وَالْأَفْلاَظُهُ رَجْهَتَهَا اجْتِهَادًا كَأَن تُقِضَتْ وَبَطَلَتْ اِنْ خَالَفَهَا وَاِنْ صَادَفَ وَصَوَّبُ سَفَرٍ قَصْرٍ لِرَاكِبٍ دَابَّةٍ قَطُّ وَاِنْ بِمَحْمِلٍ بَدَلٌ فِي قَلْبٍ وَاِنْ وَتَرًا وَاِنْ مَهْلٍ اِلَّا بِنِدَاءٍ لَهَا لَا سَفِينَةٍ فَيَدُورُ مَعَهَا اِنْ اُمْكَنَ وَهَلْ اِنْ اَوْمَأَ اَوْ مُطْلَقًا تَأْوِيلَانِ وَلَا يُقْلَدُ مُجْتَهِدٌ غَيْرُهُ وَلَا عَرَابًا اِلَّا لِمَصْرٍ

ويغير جلسته لسجوده وبين سجديته وحال التشهد وقوله (بدل) أي عوض عن جهة الكعبة خبر عن قوله صوب (في) صلاة (نفل) لا في فرض ولو كفايا

وان

كجنار وان كان النفل غير سنة بل (وان) كان (وترا) ان عسر ابتداءه لجهة الكعبة بل (وان سهل

الابتداء لها) أي جهة الكعبة وقال ابن حبيب يجب ابتداءه لها ان سهل ويجوز له ان يعمل حال صلاته ما لا يستغنى عنه من امساك عنان الدابة وضربها وتحريك رجله ويومئ بسجوده للارض لا القربوس الدابة ويشترط رفع عمامته عن جبهته حال اياته بها لاطهارة الارض فان انحرف لغير جهة سفره حامدا انحرفا كثيرا بطلت صلاته الا اذا كان الانحراف لجهة الكعبة فلا تبطل (لا) يكون صوب سفر القصر بدلا عن جهة الكعبة لراكب (سفينة) لسهولة استقبال جهة الكعبة فيها واذا ابتداء الصلاة في السفينة لجهة الكعبة فدارت السفينة الى غير جهتها (فيدور معها) أي يدور للقبلة مع دوران السفينة (ان أمكن) دورانه والافصيل حيثما توجهت به ولا فرق في هذا العمل بين الفرض والنفل وهل منع النفل في السفينة لغير القبلة ان أو ما للركوع والسجود مع قدرته عليهما فان ركع وسجد فيجوز حيث توجهت به من غير دوران ولو أمكنه بناء على أن علة المنع الاياه (أو) منعه فيها حيث توجهت به (مطلقا) عن تقييده بالاياه بناء على أن علة عدم استقبال الكعبة الذي هو خلاف الاصل فهي رخصة يقتصر فيها على محل ورودها وهو سفر قصر لراكب دابة فقط (تأويلان) أي اختلاف من شارح المدونة في فهم قولها لا يتنفل في السفينة اياه حيثما توجهت به مثل الدابة فهم أبواب ابراهيم وابن التبان ان العلة في قولها لا يتنفل في السفينة قولها لاياه وفهم أبو محمد أن العلة قولها حيثما توجهت به وعبارتها محتملة لهما (ولا يقلد مجتهد) أي فيه أهلية للاجتهاد في معرفة جهة الكعبة لمعرفة أدلتها وكيفية الاستدلال بها شخصا (غيره) مجتهدا فالاجتهاد واجب والقدرة عليه مانعة من التقليد (و) لا يقلد المجتهد (عربا) منصوبا الى جهة الكعبة (الا) محرابا (المصر) بالتنوين أي بلد عظيم حضر نصب محرابه الى جهة الكعبة جمع من العلماء العارفين وذلك كبغداد ومصر والاسكندرية والحارث التي جعل حال ناصبيها داخل في قبيل الاستثناء والحارث التي قطع العارفين بخطئها

كحار يبرشيد وفراقة مصر العتية ومنية ابن خصب لا تجوز الصلاة اليها لا للجهنم ولا لغيره ومنع تقليد المجتهد ان كان بصيرا بل (وان) كان (أعمى وسأل) أى الأعمى (عن الأدلة) ليستدل بها على جهة القبلة (وقلد) أى الجاهل بالأدلة (غيره) أى المجتهد العارف بالأدلة وبكيفية الاستدلال بها (مكلفا) أى بالغا عقلا عدلا فى الرواية (عارفا) بالأدلة (أو محرابا) ولو لغير مصر لم يقين خطؤه (فان لم يجد) أى غير المجتهد مجتهدا ولا محرابا يقلده (أو تخير مجتهد) بخفاء أدلتها عليه لحبس أو غيم ولم يجد مجتهدا ولا محرابا يقلده أو التباسا عليه مع ظهورها له بأن تارضت عنده (تخير) أى اختار كل من المقلد الذى لم يجد محرابا ولا مجتهدا يقلده والمجتهد المتخير جهة وصلى اليها وبرئت ذمته (ولو صلى) كل منهما (أربعا) لكل جهة صلاة (لحسن) عند ابن عبد الحكم (واختير) عند اللخمي والمناسب وهو المختار لانه قول ابن سلمة مخالفا به قول الجمهور واستحسنه ابن عبد الحكم واللخمي (وان تبين) أى ظهر يقينا أو ظنا لمجتهد أو مقلد أو متخير بقسميه (خطأ) فى القبلة التى هو مستقبلها (بصلاة) أى فيها (قطع) صلاته وجوبا (غير أعمى و) غير (منحرف) عن القبلة انحرفا (يسيرا) وغيرهما هو البصير المنحرف كثيرا بأن شرق أو غرب وأولى المستدبر ومفهوم غير أعمى أن الأعمى لا يقطع صلاته ولو كان انحرفه كثيرا ومفهوم غير منحرف يسيرا أن البصير المنحرف يسيرا لا يقطع وهو كذلك فيهما وإذا كانا لا يقطعان صلاتهما (فيستقبلانها) أى القبلة وبينان على ماصليها إلى غيرها فان لم يستقبلا وإنما إلى الجهة التى تبين خطؤها بطلت صلاة الأعمى المنحرف كثيرا وصحت صلاة المنحرف يسيرا بصيرا كان أو أعمى مع الحرمة عليهما (و) ان تبين خطأ (بعد) فراغها (٤٥) أى الصلاة (أعاد) البصير المنحرف كثيرا (فى الوقت المختار)

وأما الأعمى مطلقا والبصير المنحرف يسيرا فلا تندب لها الاعادة فى الوقت اذا تبين لها الخطأ بعدها وهذا فى قبلة الاجتهاد وأما قبلة القطع كمكة والمدينة على ساكنها

وَأَنْ أَعْمَى وَسَأَلَ عَنْ الْإِدْلَةِ وَقَلَّدَ غَيْرَهُ مُكَلَّفًا عَارِفًا أَوْ مَحْرَابًا فَإِنْ لَمْ يَجِدْ أَوْ تَخَيَّرَ مُجْتَهِدًا تَخَيَّرَ وَلَوْ صَلَّى أَرْبَعًا لَحَسُنَ وَاخْتِيرَ وَإِنْ تَبَيَّنَ خَطَأُ بِصَلَاةٍ قَطَعَ غَيْرُ أَعْمَى وَمُنْحَرِفٍ يَسِيرًا فَيَسْتَقْبِلُهَا وَبَعْدَهَا أَعَادَ فِي الْوَقْتِ الْمُخْتَارِ وَهَلْ يُعِيدُ النَّاسِي أَبَدًا خِلَافَ وَجَازَتْ سُنَّةٌ فِيهَا وَفِي الْحِجْرِ لِأَيِّ جِهَةٍ لَا فَرْضَ فِيمَا دُفِيَ الْوَقْتُ وَأَوَّلَ بِالنَّسِيَانِ وَبِالْإِطْلَاقِ وَبَطَلَ فَرْضُ عَلَى ظَهْرِهَا كَالرَّاكِبِ الْأَلَا لِتَحَارُمٍ أَوْ خَوْفٍ مِنْ كَسْبِهَا وَإِنْ لَنَبْرَهَا وَإِنْ أَمِنَ أَعَادَ الْخَائِفُ

أفضل الصلاة والسلام وجامع عمرو ونحوه فان تبين الخطأ فيها فى الصلاة وجب قطعها مطلقا ولو أعمى منحرفا يسيرا فان لم يقطع فيعيدها أبدا (وهل يعيد الناسي) شرطية الاستقبال أو جهة قبلة الاجتهاد أو التقليد المنحرف كثيرا وتذكر بعد فراغ الصلاة (أبدا) أو فى الوقت (خلاف) شهر الأول ابن الحاجب وحده (وجازت سنة) أى صلاتها (فيها) أى الكعبة (وفى الحجر) أى البناء المقابل لركن الكعبة ومنها ركعتا الطواف الواجب أو الركن وأولى ركعتا الفجر والندوب وهذا مذهب أشهب وابن عبد الحكم قياسا على النفل المطلق وهو ضعيف كفى التوضيح والمعتمد مذهب المدونة وهو منع ذلك كله وأما النفل المطلق والرواتب وركعتا الطواف المندوب فتندب فيها (لأى جهة) أى من الكعبة فقط ولو لجهة بابها حال كونه مفتوحا وأما الحجر فلا تصح الصلاة فيه إلا إلى الكعبة فالشرق أو غرب أو استدبر الكعبة فصلاته باطلة (لا) يجوز فيها ولا فى الحجر (فرض عينى) أو كفائى كالجنزة وإذا صلى الفرض فى أحدهما (فيعاد فى الوقت وأول) أى فهم قول المدونة يعاد الفرض فيهما فى وقته (بالنسيان) من الصلوى فيهما وأما العامد والجاهل فيعيدان أبدا وهذا تأويل ابن يونس (و) أول (بالاطلاق) عن التقييد بالنسيان وهذا للخمي وعليه فيعيد العامد والجاهل فى الوقت كالناسي (و بطل فرض على ظهرها) أى سطح الكعبة فيعاد أبدا (ك) صلاة (الراكب) على دابة أن كان فرضا تشبيهه فى البطلان وإنما بطلت صلاته لتركه كثيرا من أركاتها كالقيام والسجود لغير عذر (الا) صلاته فرضا على الدابة (لالتحام) أى اختلاط بين المسلمين والكافرين فى القتال لاعلاء دين الله تعالى أو بين الدافعين عن أنفسهم أو أموالهم والزاحقين عليهم من المسلمين أو بين الطائعتين للإمام العدل والخارجين عن طاعته (أو) ل(خوف من كسب) أو لص أو قاطع طريق ان نزل عن دابته فيصلى عليها إيماء للقبلة بل (وان) كانت صلاته عليها (لغيرها) أى القبلة حيث لم يمكنه التوجه اليها (وان أمن) أى حصل الامن بان صلى على الدابة لالتحام أو خوف من كسب (أعاد الخائف) من كسب الصلاة

(بوقت) للصفر في الظهرين ان تبين عدم ماخاف منه والافلا يعيد ومفهوم الخائف ان الملتحم لا يعيد وهو كذلك لقوته بنص القرآن العزيز عليه (والا) صلاته فرضا على الدابة (لخصخاض) أى فيه (لا يطبق النزول به) عن دابته لخوف غرقه أو تلوث ثيابه ولو التي لا يفسدها الفصل وخاف خروج الوقت الذي هو فيه فان كان يطبق النزول به لزمه تأديتها على الأرض ولو بالإيماء (أو) الاصلاته على الدابة (لمرض) يطبق النزول معه الى الأرض (و) الحال أنه (يؤديها) أى يصلى الفرض (عليها) أى الدابة (ك) تأديتها على (الأرض) بإيماء وان كان الإيماء بالأرض أتم من الإيماء على الدابة (فلها) أى القبلة يصلى الفرض على الدابة بعد إيقافها له ويومئ بسجوده الى الأرض لالى كور راحلته فان قدر على السجود بالأرض ولو من جلوس فلا تصح على الدابة (وفيها) أى المدونة (كراهة) الصلاة على الدابة في الفرع (الأخير) أى المريض الذى يؤديها على الأرض كالدابة وفي قوله وفيها كراهة الأخير بحث لأنها لم تصرح بكراهتها على الدابة بل قالت لا يعجبني فحملها اللحنى والمأزى على الكراهة وابن رشد وغيره على النع فالمناسب وفيها في الأخير لا يعجبني وهل على الكراهة وهو المختار وأعلى للنعم وهو الاظهر تأويلان (فصل) في فرائض الصلاة وسننها ومنذوباتها ومكروهاتها (فرائض الصلاة) أى أركانها وأجزاءها التى يتوقف عليها وجودها صحيحة خمس عشرة فريضة أولها (تكبيرة الاحرام) على كل مصل فرضا أو نفلا اماما أو فردا أو مأموما فلا يحملها عنه امامه والاحرام لنية الدخول في الحرمه ثم نقل الى ما يدخل به فيها (و) ثانيا (قيام لها) أى لاجل تكبيرة الاحرام في فرض لقادر عليه غير مسبوق فلا يجزى الايمان بها مستندا لما أى لشيء لو أزيل ما استند اليه لسقط أو منحنيا أو جالسا (الالسبوق) بمقابل ركوع الامام من الركعة الأولى أو غيرها وجد الامام راكعا (٤٦) وخاف رفعه منه قبل ركوعه معه فابتدأها حال قيامه وأتمها حال انحطاطه

بوقت والا لخصخاض لا يطبق النزول به أو لمرض ويؤديها عليها كالأرض فلها وفيها كراهة الأخير

(فصل) فرائض الصلاة تكبيرة الاحرام وقيام لها إلا لسبوقه فتأويلان وإنما يجزى الله أكبر فان عجز سقط ونية الصلاة الميمنة ولفظه واسع وإن تخالفا فالعقد والرفض مبطل كسلام أو ظنه فأنتم ينفل إن طالت أو ركع

أو ركوعه بلا فصل كثير (فتأويلان) أى فهمان لشارحيها في اعتداده بالركعة وعدمه سواء نوى بتكبيره العقد أو هو والركوع أو لم ينو به واحدا منهما لا تصرفه للاحرام

لا فيمن نوى به الركوع وحده لبطلان صلاته بترك تكبيرة الاحرام فان ابتداء حال انحطاطه وأتمه فيه والا أو وهو راكع بلا فصل كثير بطلت الركعة اتفاقا وصحت الصلاة في الثلاثة الأولى و بطلت في الرابعة لترك تكبيرة الاحرام فان حصل فصل كثير بطلت في القسمين (وانما يجزى) في تكبيرة الاحرام (الله أكبر) بتقديم لفظ الجلالة ومدمه مدا طبيعيا بلفظ عربي بلا فصل بينهما فلا يجزى أكبر الله والله العظيم أكبر ولا مرادفه بمرية أو عجمية انبعا للاجماع العملى وللتوقيف ولقوله صلى الله عليه وسلم صلا كما رأيتموني أصلى ولم يرد أنه افتتح صلاته بغير هذه الكلمة ولا بها بغير العربية مع معرفته لسائر اللغات (فان عجز) يريد الصلاة عن النطق بالله أكبر لحرس أو عجمة (سقط) التكبير عنه والقيام له ويحرم بالنية كسائر الفرائض المعجوز عنها فان قدر على بعضه أتى به ان كان له معنى صحيح كالله أو أكبر أو بر (و) ثالثها (نية الصلاة الميمنة) بأن يقصد فرض الظهر مثلا والتعيين شرط في الفرض والسنة والرغبة لافي المندوب فيكفي فيه نية النفل والوقت يصرفه لما طلب فيه من ضحي وتحية مسجد وهكذا بقية النوافل مثل الرواتب (ولفظه) أى تلفظ المصلى بما يدل على النية (واسع) أى خلاف الأولى الا لو سوس فيندب له اللفظ لذهاب اللبس عن نفسه (وان تخالفا) أى لفظه ونيته (فالعقد) أى القصد هو المعتبر لا اللفظ ان كان ساهيا فان كان متعمدا فصلاته باطلة لتلاعبه (والرفض) أى نية الخروج من الصلاة وابطالها فيها (مبطل) لها اتفاقا لا بعدها على الأرجح (كسلام) عقب ركعتين مثلا من رباعية أو ثلاثية لظنه اتمامها (أو ظنه) أى السلام مع ظن اتمام ولم يحصل شيء منهما (فأنتم) أى أحرم في صورتين (بنفل) أو فرض بالأولى فشرع في صلاة فتبطل التى سلم منها يقينا أو ظنا (ان طالت) القراءة في الصلاة التى شرع فيها بشروعه فيأزاد على الفاتحة وقيل بفراغ الفاتحة (أو) لم تطل القراءة و (ركع) أى انحنى للركوع ولو لم يطمئن بان كان مسبوقا أو

عاجزا عن القراءة فيتم النفل الذي شرع فيه ان اتسع وقت الفرض الذي بطل أو عقد من النفل ركعة بسجديتها ويقطع الفرض الذي شرع فيه ويندب شفعه ان عقده ركعة ووجب اتعاه النفل الذي عقده ركعة أو مع اتساع الوقت دون الفرض ولو عقده ركعة لان النفل اذا لم يتم يقوت لانه لا يقضى (والا) أى وان لم يطل القراءة ولم يركع فيها شرع فيه (فلا) تبطل الصلاة التي سلم أو ظن السلام منها قبل اتمامها فيرجع للحالة التي فارقها منها ولا يمتد بما فعله من الصلاة التي شرع فيها فيجلس ثم يقوم ويعيد القراءة ويأتى بما بقي عليه ويسجد بعد السلام ان لم يحصل منه نقص والاغلبه أى النقص على الزيادة وسجد قبل السلام (كان لم يظنه) أى المصلى السلام من الصلاة التي هو فيها ونسيها وظن انه في نفل أو فرض آخر وصلى ركعة أو أكثر ثم نذر صلاته الأولى فلا تبطل ويعتد فيها بما فعله بنية النفل أو فرض آخر (أو عزبت) أى ذهبت نيتته من قلبه ونسيها بعد اتيانه بها عند تكبيرة الاحرام لاشتغال قلبه بأمر دينوى أو أخرى وصلى وهو بهذه الحالة ركعة أو أكثر فلا تبطل صلاته ويعتد بما فعله مع الغفلة عنها لمشقة استصحاب النية (أو) لم ينو عدد (الركعات) للصلاة المعينة فهي صحيحة وكل صلاة تتضمن عدد ركعاتها (أو) لم ينو (الأداء) في التي حضر وقتها (أو) لم ينو (ضده) أى القضاء في التي خرج وقتها فلا تبطل والوقت يستلزم الأداء وخروجه يستلزم القضاء ونصح نية الأداء عن نية القضاء وعكسه ان انحلت الصلاة ولم يعتمد بأن اعتقد بقاء الوقت فنوى الأداء واعتقد خروجه فنوى القضاء (و) رابها (نية اقتداء للمأموم) بامامه فان لم ينو واقترى بالامام تاركا الفاتحة ونحوها بطلت صلاته وسعدها للصنف شرطا في الاقتداء بقوله وشرط الاقتداء نية أولا فلا تنافي على أنه يمكن أن الشرطية منصبه على الأولية وان كانت هي ركنا فان الاقتداء هو نية للتابعة فيلزم جعلها شرطا لنفسها والظاهر انها شرط لصحة صلاة المأموم لخروجها عن ماهية الصلاة ففي عدها ركنا تسامح (وجاز له) أى للمأموم (دخول) مع الامام (٤٧) في صلاة (على ما أحرم به الامام)

من اتمام أو قصر أو جمعة أو ظهور ويكفيه ما تبين ان الامام أحرم به منها فهو محمول على احدى صورتين فقط على التحقيق الأولى ان يجد الامام في صلاة

وَالْأَفْلَاكَ كَانَ لَمْ يَطْنُهُ أَوْ عَزَبَتْ أَوْ لَمْ يَنْتَوِ الرُّكْعَاتِ أَوْ الْإِدَاءُ أَوْ ضِدُّهُ وَنِيَّةُ اقْتِدَاءِ الْمَأْمُومِ وَجَازَ لَهُ دُخُولُ كُلِّ مَا أَحْرَمَ بِهِ الْإِمَامُ وَبَطَلَتْ بِسَبْقِهَا إِنْ كَثُرَ وَالْأَفْخَالَفُ وَفَاتِحَةُ بِحَرَكَةِ لِسَانِهِ عَلَى إِمَامٍ وَقَدْ رَوَى لَمْ يُسْمَعْ نَفْسُهُ وَقِيَامُهَا فَيَجِبُ تَعَلُّمُهَا إِنْ أُمِّكُنَّ وَالْأَفْخَالَفُ

عقب الزوال ولا يدري هل هي ظهر أو جمعة وخشى ان عين احدها تبين الاخرى فيحرم بما أحرم به الامام ظهر اكان أو جمعة ويكفيه ما تبين به الثانية ان يجد مسافرا اماما في رابعية ولا يدري هل الامام مسافر ناو القصر فينوي به أو مقيم أو مسافر ناو الاتمام فينوي به تبعا وخشى ان عين احدها يظهر خلافه فله الاحرام بما أحرم به الامام ثم ان تبين له ان الامام مسافر نوى القصر قصر معه وأجزأته وان تبين له انه مقيم أو مسافر ناو الاتمام اتم معه وأجزأته (وبطلت) الصلاة اتفاقا (بسبقها) أى النية من اضافة الصدر لفاعله ومفعوله محذوف أى تكبيرة الاحرام (ان كثر) أى طال الزمن الذي بينهما طولاً معتبرا بالعرف كمتأخر النية عن التكبير (والا) أى وان لم يطل الزمن بينهما وسبقت النية التكبير بيسير عرفا كما لو نوى في محل قريب من المسجد وفي حال حضوره في المسجد كبر ناسيا لها (فخلاف) في تشهير الصحة وعدمها فقال بالبطلان عبد الوهاب وابن الجلاب وابن أبي زيد وقال بالصحة ابن رشد وابن عبد البر (و) خامسها (فاتحة) أى قراءتها (بحركة لسان) فلا يكفي اجزاؤها على القلب (على امام وفد) لاعلى مأموم وتكفى ان اسمع بها نفسه بل (وان لم يسمع) بها (نفسه) فيكفى في أداء الواجب (و) سادسها (قيام لها) أى لاجل قراءة الفاتحة في فرض لقادر عليه وهو امام أو وفد فليس فرضا لنفسه مستقلا فان عجز عنها سقط القيام لها وقيل انه فرض لنفسه فلا يسقط عن العاجز عنها فيقوم بقدرها أو المأموم فلا يجب عليه القيام لها لكن ان جلس وركع من جلوس بطلت صلاته لتركه هوى الركوع من قيام وهو فرض عليه وان جلس وقام للركوع بطلت لاخلاله بهيئة الصلاة نعم ان استند حالها مالو أزيل لسقط واستقل حال هوى الركوع صحت صلاته وان قدر الامام والقد على القيام لبعض الفاتحة وجب عليه على المشهور (فيجب) على كل مكلف (تعلمها) أى حفظ الفاتحة (ان أمكن) المكلف تعلمها بأن قبله ولو في زمان طويل ووجد معلما ولو بأجرة واتسع وقت الصلاة ويجب بذل وسعه فيه ان كان عسر الحفظ في جميع أوقاته الفاضلة عن أوقات ضرورياته (والا) أى وان لم يمكنه تعلمها بعدم قبوله أو بعدم معلم أو

بضيق وقت الصلاة (انتم) أى اقتدى صلى مأموما وجوبا شرطا بمن يحفظها ان وجده فان صلى فذامع وجوده فصلاته باطلة (فان لم يمكننا) أى التعلم والالتزام (فالمختار) للخمى من الخلاف (سقوطهما) أى الفاتحة والقيام لها فلا يجب عليه ابدالها بذكر أو سورة أخرى (وندى فصل) بكوت أو ذكر أو سورة أخرى (بين تكبيره) للإحرام (و) تكبير (ركوعه) ثلاثا يشبه أحدهما بالآخر (وهل تجب الفاتحة في كل ركعة) وهو المشهور والارجح (أو) تجب في (الجل) أى الأكثر ثلاثا من رباعية واثنتين من ثلاثية وتسب في ركعة منهما وقيل تجب في النصف وقيل تجب في ركعة وقيل لا تجب في شيء من الركعات وانما تسن في كل ركعة فيه (خلاف) في تشهير القولين الاولين فقط فأولها للإمام مالك رضى الله تعالى عنه في المدونة وشهره ابن شير وابن الحاجب وغيرهما وثانيهما رجع اليه الإمام مالك رضى الله تعالى عنه وشهره ابن عساكر في الارشاد وقال القرافى هو ظاهر المذهب (وان ترك) امام أوفى (آية منها) أى الفاتحة أو أقل أو أكثر أو تركها كلها من ركعة أو أكثر ولو في جل الركعات وفات تداركها بانحنائه للركوع اعتد بالركعة التى ترك منها الفاتحة و (سجد) قبل سلامه لمراعاة القول بعدم وجوبها في الكل ويجب عليه اعادتها احتياطا لمراعاة القول المشهور الارجح فيجمع بين السجود والاعادة احتياطا للصلاة بعدم ابطال العمل على القول الأول ولبراءة الامة على القول الثانى (و) سابعها (ركوع تقرب راحته) أى باطنا كفى الصلى (فيه) أى الركوع (من ركبتيه) فان انحنى انحناء لم تقرب فيه راحته من ركبتيه فليس ركوعا بل ايماء أو كمال الركوع ان يسوى فيه ظهره ورأسه فلا ينكسه ولا يرفعه والذي فهمه أبو الحسن (٤٨) والامام سند من المدونة ان وضع اليدين على الفخذين في الركوع مستحب

انتم فان لم يمكننا فاختار سقوطهما ونُدى فصل بين تكبيره وركوعه وهل تجب الفاتحة في كل ركعة أو الجل خلاف وإن ترك آية منها سجدة وركوع تقرب راحته فيه من ركبتيه ونُدى تمكينهما منهما ونصبهما ورفعه منه وسجود على جبهته وأعاد لترك أنفه بوقت وسن على أطراف قدميه وركبتيه كيديه على الأصح ورفعه منه وجلس لسلام وعرف بال في اشتراط نية الخروج به خلاف وأجزأ في تسليمه الرد سلام عليكم

وفهم اللخمى والباجى منها وجوبه (وندى تمكينهما) أى الراحتين (منهما) أى الركبتين (و) ندى (نصبهما) أى اقامة الركبتين بلا براز (و) نامنها (رفع منه) أى الركوع (و) ناسمها (سجود على

جبهته) أى مس الارض أو ما اتصل بها من ثابت بجزء يسير من مستدير ما بين الحاجبين وعليك الى الناصية وندى بسط الجبهة كلها على الارض أو ما اتصل بها وكره الانكاء بها عليها بحيث يظهر فيها الاثر فلا يصح السجود على شيء لا يثبت تحت الجبهة ولا تستقر عليه وذلك كالقطن المندوف (وأعاد) الصلاة ندبا (لترك) السجود على (أنفه بوقت) ولو ترك السجود على الانف في سجدة واحدة مراعاة للقول بوجوبه والراجع ندبه (وسن) أى السجود (على أطراف قدميه) بجعل بطون أصابعه وما قرب منها للارض (و) على (ركبتيه) وشبه في السنية فقال (ك) السجود على (يديه) أى بطن كفيه (على الاصح) من الخلاف وكون السجود على أطراف القدمين والركبتين سنة ليس بصريح في المذهب غايته ان ابن القصار قال الذى يقوى في نفسه انه سنة في المذهب وقيل بوجوبه ويرجح قوله صلى الله عليه وسلم أمرت أن أسجد على سبعة أعضاء (و) عاشرها (رفع منه) أى السجود قال المازرى الفصل بين السجدين واجب اتفاقا لان السجدة وان طالت لا يتصور كونها سجدين فلا بد من الفصل حتى يكونا سجدين وفي رفع اليدين عن الارض ووضعهما على الوركين بينهما أى السجدين خلاف قيل بالوجوب وقيل بالسنية والعمد صحة صلاة من لم رفعهما حيث اعتدل (و) حادى عشرتها (جالوس لسلام) فالوسم قائما أو ساجدا أو راكعا بطلت صلاته (و) ثاني عشرتها (سلام عرف ب) لفظ (أل) فان نكر كسلام عليكم أو عرف باضافة كسلامي عليكم بطلت الصلاة وانما يجزى السلام عليكم بتأخير الخبر وميم الجمع ولو كان للصلى فذا تعبدا (وفي اشتراط نية الخروج) من الصلاة (به) أى السلام وعدم الاشتراط (خلاف) في التشهير قال سند المذهب اشتراطها وقال ابن الفاكهاني المشهور عدم اشتراطها وعليه فتندب نية الخروج (وأجزأ) أى كفى (في تسليمه الرد) من المأموم على امامه وعلى من على يساره (سلام عليكم) بالتكبير

(وعليك السلام) بتقديم الخبر وأشعر قوله وأجزأ ان الأفضل كونه كسلام التحليل (و) الثالثة عشرة (طمأنينة) أى تأن في الركوع والسجود والرفع منهما حتى تذهب حركة الأعضاء زمناً يسيراً صحيح فريضتها ابن الحاجب والمشهور من المذهب سنيتها (و) الرابعة عشرة (ترتيب الأداء) أى فرائضها للمؤداة بأن يقدم النية على التكبير وهو على القراءة وهكذا الى السلام وأما ترتيب السنن في نفسها أو مع الفرائض فهو سنة (و) الخامسة عشرة (اعتدال) للبدن في الرفع من الركوع والسجود بأن لا يكون منحنيًا (على الأصح) من الخلاف عند بعض المتأخرين (والأكثر على نفى) وجوب (به) أى الاعتدال وأنه سنة (وسننها) أى الصلاة خمس عشرة سنة السنة الاولى (سورة) أى قراءتها (بعد) أى عقب قراءة (الفاتحة في) الركعة (الاولى والثانية) فلو قدم السورة على الفاتحة لم تحصل السنة وتسن اعادتها بعد الفاتحة ان لم ينحن للركوع والمراد بها ما زاد على الفاتحة من القرآن ولو آية قصيرة كملها متان أو بعض آية له بال ويندب اتمام السورة ويكره الاقتصار على بعضها (و) السنة الثانية (قيام لها) أى قراءة السورة لادائه فلا يقوم بقدرها من عجز عنها (و) الثالثة (جهر أقله) لرجل (أن يسمع نفسه ومن يليه) أى يقرب منه وجهر الرأى إسماعها نفسها فقط (و) الرابعة (سر) أقله لرجل حركة لسان وأعلاه ان يسمع نفسه فقط (بمحلهما) أى الجهر والسراى الجهر سنة فى محله وهى الصبح والجمعة واولتا المغرب والعشاء والسر سنة فى محله وهى الظهر والعصر واخيرة المغرب واخيرة العشاء (و) الخامسة (كل تكبيرة) سنة مستقلة (الا الاحرام) فانه فرض هذا مذهب ابن القاسم ومذهب اشهب والابهرى ان مجموع التكبيرات سوى الاحرام سنة واحدة (٤٩) وينبئ على الاول السجود لترك

تكبيرتين سهواً وبطلان الصلاة بترك السجود للسهو عن ثلاث تكبيرات دون الثانى (و) السادسة (سمع الله لمن حمده) أى كل واحدة عند ابن القاسم ومجموعها عند اشهب (لامام وفذ) حال رفعهما

وَعَلَيْكَ السَّلَامُ وَطَمَأْنِينَةً وَتَرْتِيبُ أَدَاءِ وَاعْتِدَالٌ عَلَى الْأَصَحِّ وَالْأَكْثَرُ عَلَى نَفْيِهِ * وَسُنْنُهَا سُورَةٌ بَعْدَ الْفَاتِحَةِ فِي الْأُولَى وَالثَّانِيَةِ وَقِيَامٌ لَهَا وَجَهْرٌ أَقْلُهُ أَنْ يُسْمِعَ نَفْسَهُ وَمَنْ يَلِيهِ وَسِرٌّ بِمَحَلِّهِمَا وَكُلُّ تَكْبِيرَةٍ إِلَّا الْإِحْرَامَ وَسَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ لِإِمَامٍ وَقَفَّ وَكُلُّ تَشَهُدٍ وَالْجُلُوسُ الْأَوَّلُ وَالزَّائِدُ عَلَى قَدْرِ السَّلَامِ مِنَ الثَّانِي وَعَلَى الْعَلَمَاءِ نَبِيْنَةٌ وَرَدُّ مُقْتَدِي عَلَى إِمَامِهِ ثُمَّ يَسَارُهُ بِهِ أَحَدٌ وَجَهْرٌ بِتَسْلِيمَةِ التَّحْلِيلِ فَقَطَّ وَإِنْ سَلَّمَ عَلَى الْيَسَارِ ثُمَّ تَكَلَّمَ لَمْ تَبْطُلْ

(٧) - جواهر الاكلیل - اول) من الركوع (و) السابعة (كل تشهد) ولو الذى يلى سجدتى السهو وقيل بوجوب تشهد السلام (و) الثامنة (الجلوس الاول) أى الذى لا يسلم عقبه (و) التاسعة (الزائدة على قدر السلام من) الجلوس (الثانى) أى الذى يليه السلام من أول التشهد الى ورسوله والجلوس بقدر الصلاة على الرسول صلى الله عليه وسلم قيل سنة وقيل مندوب والجلوس بقدر الدعاء بعد الصلاة على النبي مندوب والجلوس للدعاء بعد سلام الامام مكروه والجلوس بقدر السلام واجب فحكم الجلوس حكم ما يحصل فيه (و) العاشرة الطمأنينة الزائدة (على الطمأنينة) الفرض فى الركوع والسجود والرفع منهما قال البناني انظر من نص على ان زائد الطمأنينة سنة ونص اللخمي اختلف فى حكم الزائد على أقل ما يقع عليه اسم الطمأنينة فقول فرض موسع وقيل نافلة وهو الاحسن (و) الحادية عشرة (رد مقتد) أدرك مع امامه ركعة أو أكثر السلام (على امامه) مشيراً له بقلبه لا برأسه ولو كان امامه (ثم) رده على مقتد آخر امامه من جهة (يساره وبه) أى اليسار (أحد) من المؤمنين أدرك مع امامه ركعة أو أكثر ولو صبياً أو انصرف الامام أو من على اليسار وهذه السنة الثانية عشرة (و) الثالثة عشرة (جهر بتسليم التحليل) من امام ومأموم (فقط) أى دون تسليم الرد فيندب اسراره وهذا يقتضى أن الفذ لا يسن جهره بتسليم التحليل ويندب الجهر بتكبيرة الاحرام لكل مصل (وإن سلم) أى ابتداءً بالسلام (على اليسار) ناوياً التحليل عمداً أو سهواً اماماً أو مأموماً أو فذاً (ثم تكلم) مثلاً (لم تبطل) صلاته لانه ترك مندوب التيامن بالسلام وكذا ان لم ينو شيئاً وهو امام أو فذ أو مأموم ليس على يساره أحد لجله على نية التحليل لفيلته فان نوى الفضيلة بطلت صلاته لتلاعبه فان كان مأموماً على يساره أحد ونوى الفضيلة أو لم ينو شيئاً فان لم يتكلم أو تكلم سهواً وسلم التحليل عن قرب صحت صلاته ويسجد بعده لعدم تلاعبه وان طال قبل سلام التحليل أو تكلم عمداً بطلت صلاته وهذا التفصيل للخمي جمع به بين قول الزاهى بالبطلان ومطرف بعده فيمن سلم على يساره ابتداءً ولم يقصد تحليلاً ولا فضيلة وتكلم قبل سلامه عن يمينه عمداً أو ساهياً

وصرح ابن عرفة بأنه اذا سلم على يساره أولا ناويا الفضيلة بطلت صلاته بمجرد سلامه ولو كان نوى العود للتحليل واختاره الاجهوري قائلا القواعد تقتضيه (و) الرابعة عشرة (ستره) أى نصبها أمامه لمنع المرور بين يديه لمواظبته صلى الله عليه وسلم على الاستتار بالعزة بفتح العين والتون والزاي أى الرمح الصغير الذى فى طرفه حربة (لامام وفذ) لا لما موم لان امامه ستره له أو لان ستره الامام ستره له (ان خشيا) أى الامام والفذ ولو شكا (مرورا) بين يديه فان لم يخشيا مرورا فلا تسن الستره لهما هذا هو المشهور ففيها ويصلى فى وضع يأمن فيه من مرور شيء بين يديه الى غير ستره قال ابن ناجي ما ذكره هو المشهور وقال مالك رضى الله تعالى عنه فى التنبية يؤمر بها مطلقا واختاره اللخمي وبه قال ابن حبيب وأشار لصفتها بقوله (بطاهر) لانجس (ثابت) لانحو جبل معلق بسقف (غير مشغل) للمصلى عن الخشوع وأشار لقدرها بقوله (فى غلظ رمح) فلا يكفى أرق منه (وطول ذراع) من طرف الوسطى الى الرفق (لادابة) اما لتجاسة فضلتها كالنفل واما لعدم ثبوتها كالشاة واما لهما معا كالفرس فان كانت فضلتها طاهرة ور بطت جاز الاستتار بها (و) لا (حجر واحد) فيكره الاستتار به مع وجود غيره لشبهه بعبادة الصنم فان لم يجد غيره جاز الاستتار به ماثلا عنه يمينا أو شمالا ومفهوم واحد جواز به أكثر من واحد وهو كذلك (و) لا (خط) يخطه فى الأرض من المشرق للمغرب أو من جهة القبلة الى الجهة التى تقابلها وكذا حفرة وماء ونار ولا مشغل ككتاب وحلقة علم أو ذكر ولا بكافر أو مأبون أو من يواجه المصلى فيكره فى الجميع (و) لا لظهر امرأة (أجنبية) أى غير محرم (وفى) جواز الاستتار بالمرأة (المحرم) من نسب أو رضاع أو صهر وكرهه الاستتار بها (قولان) لم يطلع الصنف على راجية أحدها ورجح التأخرون الجواز واختلف (هـ) فى حريم المصلى الذى يمنع المرور فيه فقال ابن عرفة هو ما يشوش المرور فيه على المصلى وذلك نحو عشرين ذراعا وقال ابن العربي مقدار ما يحتاج له فى ركوعه وسجوده وقبيل قنر رميبة بحجر (وأنم) مار) فى جريم المصلى

وَسُتْرَةٌ لِإِمَامٍ وَقَدْ إِنْ خَشِيَ مُرُورًا بِطَاهِرٍ ثَابِتٍ غَيْرِ مُشْغِلٍ فِي غِلْظِ رُمَحٍ وَطُولِ ذِرَاعٍ لَادَابَةٍ وَحَجَرٍ وَاحِدٍ وَخَطَرٍ وَأَجْنِبِيَّةٍ وَفِي الْحَرَمِ قَوْلَانِ وَأَنْتُمْ مَا لَهُ مِنْدُوحَةٌ وَمُصَلٍّ تَعْرِضُ وَإِنْصَاتٌ مُقْتَدِرٌ وَلَوْ سَكَتَ إِمَامُهُ وَنُذِبَتْ إِنْ أَسَرَ كَرَفَعَ يَدَيْهِ مَعَ إِحْرَامِهِ حِينَ شُرُوعِهِ وَتَطْوِيلُ قِرَاءَةِ بَصِيحٍ وَالظُّهْرُ تَلِيهَا وَتَقْصِيرُهَا بِمَغْرِبٍ وَعَصْرٌ

وكذا تناول فيه آخر شيئا ومتكلم مع آخر (له) أى اللار وكذا من ألحق به (مندوحة) أى سعة فى متوسط ترك المرور وما ألحق به سواء صلى المصلى لستره أم لا إلا طائفا فيجوز مروره بين يدي المصلى بلا ستره ويكره مروره بين يدي المصلى الى ستره ويجوز المرور بين يدي المصلى اذا كان لاجل ستره أو فرجة فى صف أو لتسل رعايف ومفهوم له مندوحة أن مالا مندوحة له لا يأنم وهو كذلك (و) أنم (مصل تعرض) أى جل نفسه عرضة للمرور بين يديه بصلاته فى محل خشي المرور فيه بين يديه بلا ستره (و) الخامسة عشرة (انصات) أى ترك قراءة شخص (مقتد) فى محل الجهر ان قرأ امامه بل (ولو) سكت امامه) بين تكبير وفاتحة أو بين فاتحة وسورة أو بينها وبين ركوع أو أسر القراءة أو لم يسمعه لارض أو بعد فتكره فراءته ولو لم يسمعه وقيل يجب انصات المقتدى كما قال الامام أبو حنيفة رضى الله تعالى عنه (ونذبت) أى قراءة مقتد (ان) أسر) امامه القراءة بمحله لا مطلقا (كرفع) للمصلى (يديه) إماما كان أو مأموما أو فذا حذاء منكبيه مبسوطتين ظهورها للسماء وبطنهما للأرض بهيئة راغب (مع احرامه) فقط لا مع هويه للركوع ولا مع رفعه منه ولا اثر قيامه من اثنتين وصلة رفع (حين شروعه) فى التكبير لا قبله ولا بعد فراغه فيكره ونذب كخشفهما وارسالهما بوقلر ولا يدفع بهما امامه هذا أشهر الروايات عن الامام مالك رضى الله تعالى عنه وهى التى عمل بها أكثر أصحابه وان استظهر فى التوضيح رفعهما مع الركوع ورفعهما والقيام من اثنتين للأحاديث الصحيحة ولكن قاعدة اللذهب تقديم العمل لهلالته على النسخ (وتطويل قراءة بصيح) بان يقرأ فيها من طوال الفصل وأوله الحجرات الا لضرورة أو ضيق وقت (والظهر تليها) أى الصبح فى تطويل القراءة بان يقرأ فيها من وسط الفصل وهذا فى الفذ وامام جماعة محصورة طلبت منه التطويل والا فالسنة تقصير القراءة لاحتمال السقيم والضعيف وذى الحاجة كما فى الحديث (ونقصيرها بمغرب وعصر) أى اللندوب تقصير القراءة فى صلاة المغرب والعصر بان يقرأ فيها من قصار وأوله والضحى

(كتوسط بعشاء) فيقرأ فيها من وسط الفصل وأوله عبس (و) ندب تقصير قراءة ركعة (ثانية) عن قراءة ركعة (أولى) في فرض فلو قرأ في الثانية سورة قصيرة عن سورة الأولى ورتل فيها حتى طال زمن الثانية على الأولى فقد أتى بالمندوب وقيل المندوب تقصير زمن الثانية عن زمن الأولى وإن قرأ فيها أطول من الأولى واستظهر (و) تقصير (جلوس أول) أي الذي يليه القيام لا السلام بالاختصار فيه على التشهد وكذا جلوس تشهد سجود السهو (وقول مقتدوفذر بنا ولك الحمد) فالغذ يقول ذلك بعد قوله سمع الله لمن حمده والمقتدى يقول ذلك بعد قول امامه سمع الله لمن حمده (و) ندب (تسبيح ركوع) بأي لفظ كان والأولى سبحان ربي العظيم وبحمده (وسجود) والأولى سبحان ربي الأعلى وبحمده ويندب الدعاء في السجود لا في الركوع (وتأمين فذ) أي قوله آمين عقب ولا الضالين (مطلقا) عن التقييد بكون القراءة سرية (و) تأمين (امام بسر) أي في قراءة سرية لافي قراءة جهرية (و) تأمين (سر) عند قوله والضالين (أو جهر) عند قول امامه ولا الضالين (ان سمعه) أي المأموم قول الامام ولا الضالين وان لم يسمع ما قبله لان لم يسمعه وان سمع ما قبله ولا يتجراه (على الاظهر) من الخلاف عند ابن رشد لثلاث يرفعه في غير محله وربما يصادف آية عذاب قاله في التوضيح (و) ندب (اسرارهم) أي الغد والامام والمأموم (به) أي التأمين لانه دعاء والمطلوب فيه الاسرار (و) ندب (فتوت) أي دعاء (سرا بصبح فقط) فلا يندب في وتر رمضان ولا في غيره لحاجة كفلاء ووباء بل يكره فيها وهذا هو المشهور وقال بسنيته سحنون وقال يحيى بن عمر انه غير مشروع وقال ابن زياد من تركه فسدت صلاته (و) ندب (قبل الركوع) عقب القراءة بلا تكبير (٥١) قبله (و) ندب (لفظه) أي التفتوت

المخصوص الذي قيل كان
سورتين من القرآن
ونسختا (وهو) أي لفظه
الندوب (اللهم انا
نستعينك الخ) أي
ونستغفرك ونؤمن بك
وتتوكل عليك ونخضع
ونخضع لك ونترك من
يكفرك اللهم اياك نعبدوك

كَتَوَسَّطَ بِعِشَاءٍ وَثَانِيَةً عَنْ أَوَّلٍ وَجُلُوسٍ أَوَّلَ وَقَوْلٍ مُقْتَدِرٍ وَقَدَّرَ رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ
وَتَسْبِيحٍ بِرُكُوعٍ وَسُجُودٍ وَتَأْمِينٍ فَذْنَهُ مُطْلَقًا وَإِمَامٍ بِسِرٍّ وَمَأْمُومٍ بِسِرٍّ أَوْ جَهْرٍ
إِنْ سَمِعَهُ عَلَى الْأَظْهَرِ وَإِسْرَارُهُمْ بِهِ وَقَتُّوتٍ سِرًّا بِصَبْحٍ فَقَطَّ وَقَبْلَ الرُّكُوعِ
وَلَفْظُهُ وَهُوَ اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْتَعِينُكَ إِلَى آخِرِهِ وَتَكْبِيرُهُ فِي الشَّرُوعِ إِلَّا فِي قِيَامِهِ مِنْ
اِثْنَتَيْنِ فَلِاسْتِقْلَالِهِ وَالْجُلُوسِ كُلَّهُ بِإِفْضَاءِ الْبُسرَى لِلْأَرْضِ وَالْيَمْنَى عَلَيْهَا وَابْتِهَامِهَا
لِلْأَرْضِ وَوَضْعِ يَدَيْهِ عَلَى رُكْبَتَيْهِ بِرُكُوعِهِ وَوَضْعِهِمَا حَذْوِ أُذُنَيْهِ أَوْ قُرْبَهُمَا بِسُجُودٍ
وُجْهًا رَجُلٍ فِيهِ بَطْنُهُ فَخِذَيْهِ وَبِرُفْقَيْهِ رُكْبَتَيْهِ

نصلى ونسجد واليك نسمى ونخضع ونرجو رحمتك ونخاف عذابك الحمد ان عذابك بالكافرين ملحق وليس في رواية الامام
رضي الله تعالى عنه وثنى عليك الخير كله نشكرك ولا نكفرك ونخضع بالنون مضارع خضع بكسرها بمعنى ذل وخضع ونخضع
أي نزيل ربة الكفر من اعناقنا ونترك من يكفرك أي لانحب دينه ولا نتخذة وليا ونخضع أي نخضع وملحق بضم السين
وسكون اللام وكسر الحاء المهملة أي لاحق وافتحها أي الله ألحقه بهم (و) ندب (تكبيره) أي المصلي مطلقا (في)
حين (الشروع) في الحركة للركن هو يا أو نهوضا ومد التكبير في الحركة من أولها لآخرها وكذا التسميع (الا)
تكبيره (في) حال (قيامه من اثنتين) عقب فراغ التشهد (في) يؤخره ندبا (لاستقلاله) قائما ويؤخر المأموم قيامه
حتى يستقل امامه لانه كمفتتح صلاة والعمل (و) ندب (الجلوس كله) واجبا كان أو سنة أو مندوبا ومحط الندب قوله
(بافضاء) ألية وورك وساق الرجل (البسرى للأرض و) نصب الرجل (اليمنى عليها) أي اليسرى (و) باطن (ابهامها)
أي اليمنى (للأرض) فتصير رجلاه معا من الجانب الأيمن (و) ندب (وضع يديه على ركبتيه بركوع) المناسب تقديمه
في بيان صفة الركوع قال ابن غازي في بعض النسخ حذف ركوع وجعل لفظ وضع عطفًا على افضاء فهو متمم لصفة الجلوس وقوله
على ركبتيه أي على قربيها (و) ندب (وضعهما) أي اليدين (حذو) أي قبالة (أذنيه أو قربيها) متوجهتين الى القبلة
(بسجود) ظاهر المتن كالرسالة ان أو للتخير ونصها تجعل يديك حذو أذنيك أو دون ذلك والذي في كبير الخرشني انها الحسكاة
الخلاف (و) ندب (مجاورة) أي مباحدة (رجل فيه) أي السجود (بطنه) عن (فخذه و) مجاورة (مرفقيه) عن (ركبتيه)
مجاورة لهما عن جنبتيه مجانبهما تجنبها وسطا وندب تفريق ركبتيه وذراعيه عن فخذه ورفع ذراعيه عن الأرض

(و) نذب (الرداء) لكل مصل اماما كان أو مأموماً أو فذا فرضاً أو نفلاً الا المسافر فلا يندب له الرداء وصفة ذلك أن يلقى ثوباً على كتفيه ولا يغطي به رأسه فان غطاه به ورد طرفه على كتفه الآخر صار قناعاً وهو مكروه للرجال لانه من زى النساء الامن ضرورة حر أو برد أو يكون شعار قوم فلا يكره (و) نذب لكل مصل (سدل) أى ارسال (يديه) لجنبه من حين تكبيرة الاحرام وكره قبضهما بفرض بأى هيئة كان (وهل يجوز القبض) لكوع اليسرى بيده اليمنى واضعا لهما تحت صدره وفوق سرته (فى النفل) طول أولاً (أو) يجوز (ان طول) المصلى فيه ويكره ان قصر تأويلان الأول ظاهر للديونة عند غير ابن رشد لجواز الاعتقاد فى النفل بلا عذر والثانى لابن رشد (وهل كراهته) أى القبض (فى الفرض ل) قصد (الاعتقاد) أى الاستناد به وهذا تأويل عبد الوهاب فلو فعله للاقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم أولم يقصد شيئاً فلا يكره ويجوز فى النفل مطلقاً لجواز الاعتقاد فيه بلا عذر (أو) كراهته فيه (خيفة اعتقاد وجوبه) من العوام وهذا تأويل الباجى واستبعد باقتضائه كراهة جميع الندوبات خيفة اعتقاد وجوبها وضعف باقتضائه التسوية بين الفرض والنفل فى الكراهة وقد فرق الامام رضى الله تعالى عنه بينهما فى البدونة فسكره فى الفرض وجوزه فى النفل (أو) كراهته فيه خيفة (اظهار الخشوع) وليس كذلك فى باطن الأمر قال أبو هريرة رضى الله تعالى عنه أعوذ بالله من خشوع النفاق قيل وما هو قال ان يرى الجسد خاشعاً والقلب غير خاشع وهذا تأويل عياض وضعف باقتضائه كراهته فى النفل أيضاً وقد أجازره فيه الامام رضى الله تعالى عنه فى ذلك (تأويلان) لشارحى البدونة وبقى من تأويلات كراهة القبض مخالفتها لعمل الصحابة والتابعين من أهل المدينة الدالة على نسخه وان صح به الحديث (و) نذب (تقديم يديه) فى وضعهما على الأرض على وضع ركبتيه عليهما (٥٣) (فى) هويه لـ (سجوده وتأخيرهما) أى اليدين فى رفعهما عن الأرض

وَالرَّدَاءُ وَسَدْلُ يَدَيْهِ وَهَلْ يَجُوزُ الْقَبْضُ فِي النَّفْلِ أَوْ إِنْ طَوَّلَ وَهَلْ كَرَاهَتُهُ فِي الْفَرْضِ لِلْإِعْتِمَادِ أَوْ خِيفَةَ اعْتِقَادِ وَجُوبِهِ أَوْ إِظْهَارِ خُشُوعٍ تَأْوِيلَاتٌ وَتَقْدِيمُ يَدَيْهِ فِي سَجُودِهِ وَتَأْخِيرُهُمَا عِنْدَ الْقِيَامِ وَعَقْدُهُ يَمْنَاهُ فِي تَشْهِيدَيْهِ الثَّلَاثَ مَاذَا السَّبَابَةُ وَالْإِبْهَامَ وَتَحْرِيكُهَا دَائِماً وَتَيَأَمْنُ بِالسَّلَامِ وَدُعَاؤُهُ بِتَشْهِيدٍ ثَانٍ وَهَلْ لَفْظُ التَّشْهِيدِ وَالصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سُنَّةٌ أَوْ فَضِيلَةٌ خِلَافٌ

عن رفع ركبتيه عنها (عند القيام) منه وهذا أولى الأقوال بالصواب لما فى أبي داود والنسائى من قوله عليه الصلاة والسلام يركن أحدكم كما يركن البعير ولكن يضع يديه

ثم ركبتيه ومعناه أن المصلى لا يقدم ركبتيه عند انحطاطه لسجوده كما يقدمهما البعير عند يركبه ولا يؤخرهما أى ولا الركبتيين فى القيام لعمره غالباً قال مالك فى سماع أشهب لا يطبق هذا الا الشاب القليل اللحم (و) نذب (عقده) أى ضم (يمينه) على اللحمة التى تحت ابهامه (فى) حال (تشهده) وأبدل من يمينه أصابعه (الثلاث) بدل بعض من كل وهى الوسطى والبنصر والخنصر وأطرافها على لحمه الابهام حال كونه (مادا) أصبعه (السبابة) جاعلاً جنبها الاعلى لجهة السماء (و) (مادا) أصبعه (الابهام) بجنبها على أكمة الوسطى السفلى (و) نذب (تحريكها) أى السبابة يميناً وشمالاً تحريكاً (دائماً) للسلام ولو بعد فراغ الدعاء وانتظار سلام الامام وهذا مقتضى التعليل بأنها مقمعة الشيطان لتذكر المصلى به ما يمنعه عن السهو فى صلاته والشغل عنها وخست السبابة به لاتصال عروقها بنياط القلب فاذا تحركت انزعج فتنه لذلك (و) نذب (تيامن بالسلام) عند نطقه بالكاف والميم بحيث يرى من خلفه صفحة وجهه وينطق بما قبلهما قبالة وجهه وهذا فى الامام والقنوا ما المأموم فيتيا من جميعه (و) نذب (دعاء بتشهاد ثان) أى تشهد السلام بما تنسب من الدعاء (وهل لفظ التشهد) الذى علمه عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه للناس على المنبر بحضرة جنح من الصحابة ولم ينسكرك عليه أحد فجرى مجرى الخبر المتواتر ولذا اختاره الامام مالك رضى الله تعالى عنه ولفظه التحيات لله الزاكيات لله الطيبات الصلوات لله السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله (والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) عقب التشهد بأى صيغة والأفضل فيها ما ورد من قوله صلى الله عليه وسلم قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم وبارك على محمد وبارك على آل محمد كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم فى العالمين إنك حميد مجيد (سنة أو فضيلة خلاف)

في التشهير وظاهر المصنف ان الخلاف في خصوص اللفظ الوارد عن عمر رضى الله تعالى عنه وأما أصله بأي لفظ كان فهو سنة وهذا شرح البساطي والخطاب وسالم فجعلوا محل الخلاف بالسنية أو الفضيلة خصوص اللفظ الوارد عن سيدنا عمر وشرح بهرام على ان الخلاف في أصله فقال وهل لفظ التشهد أى بأي صيغة كان سنة أو فضيلة وأما اللفظ الوارد عن عمر رضى الله تعالى عنه فنندوب قطعا فأنت تراه قد جعل الخلاف في أصله قال الرماصي هذا هو الصواب الموافق للنقل وتعقبه البناني بتوقفه على تشهير القول بأن أصله فضيلة ولم يوجد ذلك (ولا بسملة) مشروعة (فيه) أى التشهد فهي بدعة مكروهة ولو تشهد نقل (وجازت) أى البسملة أى لا تسكره وان كانت خلاف الأولى (كتعوذ بنقل) تشبيهه في الجواز (وكرها) أى البسملة والتعوذ (بفرض) لكل مصل سرا وجهه في الفاتحة وغيرها قال ابن عبد البر هذا هو المشهور عن الامام مالك رضى الله تعالى عنه وبه وردت السنة المطهرة وعليه عمل الخلفاء الراشدين رضى الله عنهم أجمعين قال أنس رضى الله تعالى عنه صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان وعلى فكانوا يفتتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين ولم أسمعههم يسمعون فليست من القرآن الا التي في أثناء سورة النمل وقيل باباحتها وقيل بنديها وقيل بوجوبها قال القرافي وغيره الورع البسملة أول الفاتحة للخروج من الخلاف وكان للمازرى يسمي نورا فقليل له في ذلك فقال مذهب مالك رضى الله تعالى عنه على قول واحد من لم يسمي لم تبطل صلاته ومذهب الشافعي رضى الله تعالى عنه على قول واحد من تركها بطلت صلاته انتهى وصلاة متفق عليها خبر من صلاة قال أحدها يبطلانها ومحل كراهة الاتيان بالبسملة اذا لم يقصد الخروج من الخلاف فان قصده فلا كراهة وشبه في الكراهة فقال (كدعاء) عقب احرام و (قبل قراءة) فيكره على المشهور للعمل وأن صح الحديث به وعن مالك رضى الله تعالى عنه ندب قوله قبلها سبحانه اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك وجهت وجهي الآية اللهم باعد بيني وبين خطاياي (٥٣) كما بادت بين المشرق والمغرب

وتنقى من الخطايا كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس واغسلني من خطاياي بالماء والتلجج والبرد قال ابن حبيب يقوله بعد الإقامة وقبل الاحرام قال في البيان

وَلَا بِسْمَلَةٍ فِيهِ وَجَازَتْ كَتَمَوْذٍ بِنَقْلِ وَكُرْهَا بِفَرْضٍ كَدُّهَا قَبْلَ قِرَاءَةٍ وَبَعْدَ فَاتِحَةٍ وَأَتْنَاءِهَا وَأَتْنَاءِ سُورَةٍ وَرُكُوعٍ وَقَبْلَ تَشَهُدٍ وَبَعْدَ سَلَامٍ إِمَامٍ وَتَشَهُدٍ أَوَّلٍ لَا بَيْنَ سَجْدَتَيْهِ وَدَعَا بِمَا أَحَبَّ وَإِنْ لِدُنْيَا وَسَمَى مِنْ أَحَبِّ وَلَوْ قَالَ يَا فُلَانُ فَعَلَّ اللَّهُ بِكَ كَذَا لَمْ تَبْطُلْ وَكُرْهُ سُجُودٍ عَلَى ثَوْبٍ

وذلك حسن (وبعد فاتحة) لاشغاله عن قراءة السورة وهي سنة (وأثناءها) أى الفاتحة بأن يخلطها به لاشتغالها على الدعاء فهو أولى وقيد في الطراز بالفرض فلا يكره في النفل (وأثناء سورة) لمن يقرأها من امام وقد جاز للمأموم سرا ففي المدونة ولا يتعوذ المأموم اذا سمع ذكر النار وان فعل فسر في نفسه وفي الشامل قال مالك رضى الله تعالى عنه ان سمع مأموم ذكره عليه الصلاة والسلام فصلى عليه أو ذكر الجنة فسالها أو النار فاستعاذ منها فلا بأس ويخفيه ولا يكثر كسامع خطبة (و) أثناء (ركوع) لانه انما شرع فيه التسبيح وندب بعد رفع منه واختلف فيه فقال الاجهوري المراد به خصوص اللهم ربنا ولك الحمد لان الحمد له ربه طالب للمزيد منه وفي شرح الجلاب المراد به مطلق دعاء الاول هو الموافق لقول المصنف وقنوت يصبح فقط (و) كره (قبل تشهد) أول أو ثان (وبعد سلام امام) ولو بقي في مكانه (و بعد تشهد أول) أى غير تشهد السلام ومنه الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فتكره في التشهد الاول خلافا لما في عبد الباقي من تأكد هافيه قاله النفراوى والعدوى وغيرها (لا) يكره الدعاء (بين سجديته) بل يندب لانه صلى الله عليه وسلم كان يقول بينهما اللهم اغفر لي واسترني واجبرني وارزقني واعف عني وعافني ويندب في السجود وعقب تشهد السلام (ودعا) المصلي في سجوده وبين سجديته (بما أحب) من جائز شرعا وعادة ويحرم بمتنع شرعا نحو اللهم أعني على قتل فلان عدوانا أو عقلا كالجمع بين الضدين أو عادة كالسلطنة لمن ليس من أهلها ولا يبطل الصلاة هذا اذا كان لتعير دنيا بل (وان) كان (ل) طلب (دنيا) كسعة رزق وزوجة حسنة (وسمى) الداعي اسم (من أحب) أن يدعو له أو عليه (ولو قال) في دعائه (يا فلان فعل الله بك كذا) من خير أو شر (لم تبطل) صلاته ان كان فلان غائبا أو حاضرا ولم يقصد خطابه ولا يبطل (وكره سجود على ثوب) أو بساط لم يفرش في المسجد دائما في الصف الاول والا فلا يكره كان من واقف المسجد أو من ريع الوقف أو من أجنبى وقفه ليفرش في الصف الاول للزوم وقفه وتنفي الكراهة اذا دعت الضرورة

كشدة حر وبرد وخشونة أرض وجرح بجبهته (لا) يكره السجود على (حصير) خشن كحلفاء ويكره على الحصير الناعم كحصير السم مالم تفرش في المسجد دائماً في الصف الاول والا فلا يكره كالسباط بالاولى (وتركه) أى السجود على الحصير الخشن (أحسن) فالسجود عليه خلاف الاولى (و) كره (رفع موم) أى مصل بالإيماء للسجود لعجزه عنه (ما يسجد عليه) بجبهته سواء كان متصلاً بالأرض كالكرسى أولاً كشيء رفعه بيده وسجد عليه بالفعل وهذا اذا انحط له كما هو الواجب في الإيماء فان رفعه لجبهته بدون انحطاط بها فلا يجزئه كما في المجموعة عن أشهب ومحل الاجزاء اذا نوى حين إيمائه الأرض فان كان نوى الإيماء الى ما رفع له دون الأرض فلا يجزئه نقله المواق عن اللخمي ومفهوم موم منع رفع الصحيح ما يسجد عليه اذا لم يكن متصلاً بالأرض وهو الذي تفيد المدونة وتعريف السجود بأنه مس الأرض وما اتصل بها وان كان متصلاً بها فان كان ارتفاعه يسيراً كسبحة ومفتاح وعقظة فالصلاة صحيحة اتفاقاً وان كان ارتفاعه كثيراً ككرسى فالصلاة باطلة على الاعتماد (و) كره (سجود على كور عمامته) أى مجموع لفات عمامته المشدود على جبهته ان كان لفتين من شال رقيق كشاش ولا يبعد الصلاة فان كان أكثر من لفتين واستقرت عليه الجبهة فيعيد في الوقت وان كانت العمامة مشدودة على الرأس وسجد على كورها ولم تمس جبهته الأرض فصلاته باطلة يعيدها أبداً وجوباً وكذا ان كانت على الجبهة ومنعت استقرارها لكثافتها وفشولتها كشال الصوف المنفوش (أو) على (طرف كم) أو غيره من ملبوسه اللينة حر أو برد أو خشونة أرض (فرع) سمع ابن القاسم مالكاً رضي الله تعالى عنهما يكره ان يروح على نفسه في المكتوبة وخففه في النافلة وان يروح في المسجد بالروح (و) كره (نقل حصاء) أو تراب (من ظل) في الصيف أو شمس في الشتاء (له) أى السجود عليها (بمسجد) أى فيه لتحفيره وأولى نقله لغير السجود فان لم يؤد لتحفيره فلا يكره لا لسجود ولا لغيره (و) كره (٥٤) (قراءة بركوع أو سجود) لحديث نهيت أن أقرأ القرآن راكماً أو ساجداً فأما الركوع

فعمموا فيه الرب وأما السجود فادعوا فيه فقمين أن يستجاب لكم لانهما حالاً ذل وانخفاض في الظاهر والمطلوب من القارى التلبس بحالة الرفعة

لا حصير وتركه أحسن ورفع موم ما يسجد عليه وسجود على كور عمامته أو طرف كم ونقل حصاء من ظل له بمسجده وقراءة بركوع أو سجود ودعاء خاص أو بجميعة لقادير والتفات بلا حاجة وتشبيك أصابع وفرقتها وإقامة وتخصير وتغميض بصيرة ورفع رجلاً

والعظمة ظاهراً تعظماً للقرآن ومن تعظيمه تدبره وامتنال أو امره واجتناب نواهيهِ واستحضار عظمة الرب ووضع وخشوع القلب كل ذلك حال القراءة (و) كره (دعاء خاص) أى التزامه والاقتصار عليه لايهامه قصر كرم المولى عليه ولانه ربما صادف غير ما قدر له فلا يجاب فيسئ ظنه بالله تعالى ويأس من رحمته مالم يكن الخاضع عام الغنى والافلا يكره نحو اللهم ارزقني سعادة الدارين واكفني مهمهما وقد كره الامام مالك رضي الله تعالى عنه التحديد في صيغ الدعاء وعدد التسبيحات بالركوع والسجود وفي تعيين لفظها لاختلاف الآثار الواردة في ذلك (أو) دعاء (ب) لفنة (عجمية لقادر) على اللغة العربية والكلام بها مكروه في المسجد فقط لقادر لنهى عمر رضي الله تعالى عنه عن رطانة الأعاجم في المسجد وقال انها خب وخديعة (و) كره (التفات) يمينا أو شمالاً ولو بجميع بدنه بشرط بقاء رجليه للقبلة (بلا حاجة) والافلا يكره كالتصفيح بالحد يمينا وشمالاً ففي الجلاب لا بأس به (و) كره (تشبيك أصابعه) أى المصلي فقط ولا يكره لغيره ولو في المسجد وهو خلاف الاولى لانه تفاؤل باشتباك الاصابع وصوابه على الانسان (و) كره (فرقتها) أى الاصابع في الصلاة ولا تسكره في غيرها ولو في المسجد على الارجح وفي العتبية كرهها مالك رضي الله تعالى عنه في غير الصلاة في المسجد وغيره وابن القاسم في المسجد دون غيره (و) كره (اقعاء) بجلوس لتشهد أو بين سجدتين أو لأحرام وقراءة وركوع لمن صلى جالساً وصفة الاقعاء كما فسره الامام مالك رضي الله تعالى عنه ان يرجع على صدر قدميه وألياته على عقبيه وهذا التفسير أحسن من تفسير أبي عبيدة بأنه جلوس الرجل على أليتيه ناصباً فخذه واضعاً يديه بالأرض كاقعاء الكلب قال أبو الحسن صفة أبي عبيدة هذه ممنوعة لا مكروهة (و) كره (تخصير) بصلاة بأن يضع يده في خصره في قيامه وجلوسه وهو من فعل اليهود (و) كره (تغميض بصيرة) الخوف نظر لحرم أو ما يشغله عنها وكره قيامه منكس الرأس قال عمر رضي الله تعالى عنه للمكسر رأسه ارفع رأسك فانما الخشوع في القلب (و) كره (رفعه) أى المصلي (رجلاً) عن الأرض

الا لئلا يترك قول قيام (ووضع قدم على أخرى) لانه عبث (واقرانها) أى ضم الرجلين معا كالقيد (و) كره (تفكر) فيها (بديوى) لم يشغله عنها فان شغله فلم يدبر ماصلى أعادها بأدعى ظاهر المذهب لان تفكره بمنزلة الفعل الكثير فان شغله عنها شغلا زائدا على المعتاد وعلم ماصلى فتندب أعادته في الوقت ومفهوم دنيوى ان تفكره بأخروى لا يتعلق بالصلاة لا يكره بدليل تجهيز عمر رضى الله تعالى عنه جيشا وهو يصلى ولا يكره المتعلق بها مطلقا وان لم يدبر ماصلى يبنى على الاحرام (و) كره (حمل شيء بكم أو فم) لا يمنعه عن ركعتين واخراج حروف قراءة وظاهره ولو خيرا مخبوزا بروث نجس فلا تبطل الصلاة بحمله ولا يترك المضمضة منه (و) كره (نزوي قبلة) بذهب أو غيره وكذا الكتابة فيها ونزوي مسجد بذهب أو شبهه لا اتقان بنائه وتخصيصه فيندان (و) كره (نعمد) وضع (مصحف فيه) أى المحراب (ليصلى له) أى المصحف (و) كره (عبث) من المصلى (بلحيته أو غيرها) كخاتم يده الا ان يحوله لعدد ركعات لحوف سهوه عنها لانه لاصلاحها فجائز (كبناء مسجد غير مربع) لعدم تساوى الصفوف فيه وكذا مربع قبلته في أحد أركانه لذلك (وفي كره الصلاة به) أى في المسجد غير المربع لذلك وعدمه (قولان) لم يطالع المصنف على راجحية أحدهما (فصل) في القيام وبدله ومراتبهما في الفرض (يجب بفرض) أى في صلاة مفروضة (قيام) استقلالك للاحرام والنافعة وهوى الركوع والسجود في كل حال (الاشقة) فادحة كذا فيدها ابن فرحون لكن محله اذا كان مريضا فيسقط عنه القيام حينئذ أو ما الصحيح فلا يسقط عنه القيام بالمشقة كما قاله ابن عبد السلام وهو الراجح قال ابن ناجي لقد أحسن أشهب حين سئل عن مريض لو تكلف الصوم والصلاة قائما لقدر (٥٥) بمشقة وتعب فأجاب بأن له الفطر والجلوس

في الصلاة ودين الله يسر
(أو) الا (لخوفه) أى
المكلف (به) أى بسبب
القيام (فيها) أى الصلاة
(أو) خوفه (قبل) بالضم
عند حذف المضاف اليه
ونية معناه أى قبل احرام
الصلاة ومفعول خوف

وَوَضَعَ قَدَمَهُ عَلَى أُخْرَىٰ وَاقْرَأَهُمَا وَتَفَكَّرَ بِدُنْيَا وَيَوْمِ وَمَحَلُّ شَيْءٍ بِكُمْ أَوْ فَمٍّ وَتَزَوُّقُ
قَبْلَهُ وَتَمَعُّدُ مُصْحَفٍ فِيهِ لِيُصَلِّيَ لَهُ وَعَبَثٌ بِبَلْحَيْتِهِ أَوْ غَيْرِهَا كِبْنَاءُ مَسْجِدٍ غَيْرِ
مُرَبَّعٍ وَفِي كُرْوِ الصَّلَاةِ بِهِ قَوْلَانِ
(فصل) يجب بفرض قيام إلا لاشقة أو لخوفه به فيها أو قبل ضررا
كالتيهم كخروج ريج ثم استناد لا لجنب وحائض ولهما أعاد بوقت ثم جلوس
كذلك وتربيع كالتنفل وغير جلسته بين سجدة يمين ولو سقط قادر

قوله (ضررا) أى حدوث مرض أو زيادته أو تأخر برء خوفا (ك) الخوف المسوغ (للمتيمم) في كونه جازما أو ظنا
لاشكا أو وهما وكونه مستندا لتجربة في نفسه أو اخبار عارف بالطب (ك) خوف (خروج ريج) أو غيره من الحدث ان
صلى قائما لا جالسا فيصلى من جلوس محافظة على شرطها المستمر الذى لا بدل له لان المحافظة على الشرط الواجب في كل الصلاة
فرضا كانت أو نفلا أولى من المحافظة على ركنها الواجب في بعضها وبهذا يرد على سند القائل لم لا يصلى قائما ويفتقر له
خروج الريج ويصير كالسلس الذى لا يقدر على رفعه فلا يترك الركن لأجله كمر يان يصلى قائما بآدى الصورة اعجزه عن
الستر اه ويرد عليه أيضا بأنه كسلس يقدر على رفعه ورفعها هنا بالجلوس (ثم استناد) هذه ثانيا المراتب وهى القيام مستندا عند
العجز عن القيام مستقلا محافظة على صورة القيام مستقلا ما أمكن لانه الاصل ويستند لكل شيء يجوز الاستناد اليه (لا لجنب)
ذكر أو أنى محرم (وحائض) محرم فيكره الاستناد لها لبعدها عن الصلاة ان وجد غيرها والا فلا يكره (و) ان استند
(ل) أحد (ها) أى الجنب والحائض مع وجود غيرها (أعاد) الصلاة (بوقت) للاصفرار (ثم) ان عجز عن القيام مستندا واجب
(جلوس كذلك) أى كالقيام في تقديم الاستقلال على الاستناد لغير جنب وحائض ولهما أعاد بوقت وظاهر كلام المؤلف من
وجوب الترتيب بين القيام مستندا والجلوس مستقلا هو الذى ذكره ابن شاس وابن الحاجب وذكر ابن ناجي في شرح الرسالة
وزروق وابن رشد في سماع أشهب انه مستحب واختار ابن ناجي خلاف ما لابن رشد أى وجوب الترتيب بينهما الذى ذكره ابن
شاس وابن الحاجب والمصنف وقال انه ظاهر المدونة عندى (وتربيع) ندب المصلى جالسا في محل قيامه المعجوز عنه (كالتنفل) من
جلوس ليميز بين الجلوس البذل عن القيام والجلوس الاصلى (وغير جلسته) بكسر الجيم أى هيئة جلوسه ندبا حال سجوده (بين
سجدة يمينه) وحال تشهد بافضاء اليسرى للأرض واليمين عليها واذا فرغ من التشهد تربيع وهكذا (ولو سقط قادر) على القيام أو

الجالوس مستقلا فخالف الواجب عليه صلى مستندا استنادا تاما فسقط بالفعل أو قدر سقوطه (لزوال عماد) استندله (بطلت) صلاته ان كان استناده تمدا أو جهلا في تكبيرة الاحرام أو في قراءة الفاتحة أو في هوى الركوع بفرض لاساها في بطل الركعة التي استند فيها فقط (والإ) أى وان كان لا يسقط بزوال العماد لحفة استناده اليه (كره) استناده كاستناده استنادا تاما حال قراءة السورة فقط وكاستناد المأموم حال الفاتحة (ثم) ان عجز عن الجالوس بحالتيه (ندب) اضطرار (على) جنب (أيمن ثم) على جنب (أيسر ثم) وجب على (ظهر) ورجلاه للقبلة والا بطلت لعدم استقباله ان قدر على التحول أو وجد من يحوله فان عجز فعلى بطنه ورأسه للقبلة والا بطلت الصلاة ان كان يقدر على التحول أو وجد من يحوله فان قدمه على ظهره مع قدرته عليه بطلت (وأوما) أى أشار للركوع والسجود والجلوس بين السجدين وللشاهد والسلام شخص (عاجز) عن كل شيء من أفعالي الصلاة (الا عن القيام) فهو قادر عليه فيقوم ويومى للركن منه أى من القيام (و) ان قدر عليه (مع الجالوس) وعجز عن الركوع والسجود أو ما للركوع من قيام (أو ما للسجود منه) أى الجالوس فيجلس ويومى للسجدين من الجالوس (وهل يجب فيه) أى الإيماء للركوع والسجود أو لاحدهما (الوسع) أى الانحطاط الى نهاية طاقته فان نقص عنها عمد أو جهلا بطلت صلاته فبساوى إيماء للركوع إيماءه للسجود ويتميزان بالنية أولا يجب فيه الوسع ويجزى ما بعد إيماء وان قدر على أن يدهنه فينحط للسجود أن يدهن انحطاطه للركوع كما أخذ اللخمى والازرى من قولهما يومى للسجود أخفض من الركوع اهـ (و) هل (يجزى) من فرضه الإيماء كمن بجهته قروح لا يستطيع السجود عليها السجود على أنفه (ان سجد على أنفه) وخالف فرضه وهو الإيماء لانه ليس له حديثه اليه (٥٦) قاله ابن يونس أولا يجزى لانه لم يأت بالاصل ولا يبدله في كل من المسألتين

(تأويلان) ذكر البناني ان الذى في المسألة الأولى قولان للخمى لتأويلان على المدونة فالقول الأول أخذه من رواية ابن شعبان من رفع ما يسجد عليه اذا أو ما جهده صحت

يَزَوَّلُ عِمَادَ بَطَلَتْ وَإِلَّا كَرِهَ ثُمَّ نُدِبَ حَتَّى أَيْمَنَ ثُمَّ أَيْسَرَ ثُمَّ ظَهَرَ وَأَوْماً عَاجِزٌ إِلَّا عَنْ تَتَيُّمٍ وَمَعَ الْجُلُوسِ أَوْماً لِلْسُّجُودِ مِنْهُ وَهَلْ يَجِبُ فِيهِ الْوُسْعُ وَيُجْزَى إِنْ سَجَدَ عَلَى أَنْفِهِ تَأْوِيلَانِ وَهَلْ يَوْمَى يَدَيْهِ أَوْ يَضَعُهُمَا عَلَى الْأَرْضِ وَهُوَ الْمُخْتَارُ كَحَسَرِ عِمَامَتِهِ بِسُجُودِ تَأْوِيلَانِ وَإِنْ قَدَرَ عَلَى السَّكْلِ وَإِنْ سَجَدَ لَا يَنْهَضُ أَنْتُمْ رَكْعَةً ثُمَّ جَلَسَ وَإِنْ خَفَ مَعْدُورٌ انْتَقَلَ لِلْأَعْلَى

صلاته والافسدت والقول الثانى أخذه من قولهما يومى القائم للسجود أخفض من إيمائه للركوع فالأولى في السبالة الأولى تردد (وهل) العاجز عن السجود الذى يومى له من قيام لعجزه عن الجالوس أيضاً أو من جالوس قدرته عليه وعجزه عن وضع يديه على الأرض (يومى) وجوبا (بيديه) الى الأرض مع إيمائه برأسه وظهره اليها (أو) ان أو ما له من جالوس وقدر على وضع يديه على الأرض (بضعهما) أى اليدين (على الأرض) بالفعل والواو أظهر من أو فهذا تأويل واحد والثانى عذوف تقديره أو لا يومى بهما اليها ان أو ما له من قيام أو جالوس عجزه عن وضع يديه عليها ولا يضعهما عليها ان أو ما له من جالوس قدره على وضع يديه عليها (وهو) أى التأويل المذكور بحالتيه المختار للخمى من خلاف شارحى المدونة فى فهمها دون ما حذفه بحالتيه (كحسر) أى رفع (عمامته) عن جبهته حال إيمائه بها الى الأرض (بسجود) فان تركه بطلت صلاته الا أن يكون الذى على جبهته شيئا خفيفا من عمامته وقوله (تأويلان) راجع لما قبل الكاف وحقه تردد لانها قولان لتأخيرين فى الصلوات جالساً يضع يديه على الأرض ان قدر عليه ويومى بهما ان لم يقدر وهو قول اللخمى أو لا يفعل بهما شيئا وهو قول أنى عمران وليس هنا خلاف فى فهم المدونة أفاده الحرشى فى كبره والبناني (وان قدر) مريد الصلاة (على السكلى) أى جميع أركان الركعة (و) لكن (ان سجد) على الأرض (لا ينهض) أى لا يقدر على النهوض للقيام (أنهم ركعة) بجميع أركانها من ركوع وسجود الى آخر الأركان (ثم جلس) أى استمر جالساً بقية صلاته واليه مال اللخمى والتونسى وابن يونس وقيل يصلى جملة صلاته قائماً إيماء الا الأخيرة فانه يركع ويسجد فيها (وان خف) فى الصلاة شخص (معدور) بمدر مسوغ للاستناد أو الجالوس أو الاضطجاع الى آخر المراتب (انتقل للأعلى) كاستند قدر على الاستقلال وجالس قدر على القيام وهكذا فى مراتب الصلاة وينتقل وجوبا فى الانتفال الواجب وندبا فى المندوب فان ترك الانتفال الواجب بطلت الصلاة لا المندوب وأشعر قوله انتقل بأن الحفة

حصلت وهو في الصلاة فان خف بعدها لا يعيدها (وان عجز عن) قراءة (فاتحة قائما) جلس لقراءتها عقب احرامه قائما ثم يقوم لهوى الركوع (وان لم يقدر) الكلف على شيء من أركان الصلاة لابهيتها الأصلية ولا بالإيماء بشيء من بدنه (إلا على نية) أى اجراء أركانها من الاحرام الى آخر الاركان على قلبه وليس المراد بالنية مجرد القصد فقال ابن بشير لانص على هذه الصورة في المذهب وأوجب الشافعي القصد الى الصلاة وهو أحوط ومذهب أبي حنيفة اسقاط الصلاة ممن وصل الى هذه الحالة (أو) لم يقدر إلا على نية (مع) قدرته على (إيماء بطرف) بسكون الرأى أى عين (فقال) المازري في شرح التلخين مقتضى المذهب فيما ظهر لي انه يومئ بطرفه وحاجبه ويكون مصليا به مع النية واعترض عليه بانه قصور منه فان ابن بشير ذكرها ونصه وان عجز عن جميع الاركان فلا يخلو من ان يقدر على حركة بعض أعضائه من رأس أو يد أو حاجب أو غير ذلك من أعضائه فلا خلاف انه يصلى ويومئ بما قدر على حركته (و) قال (غيره) أى غير المازري والقائل ابن بشير فيمن لم يقدر الا على نية ونصه عقب ما تقدم عنه فان عجز عن جميع ذلك سوى النية بالقلب فهل يصلى أم لا في هذه الصورة لانص فيها الى آخر ما تقدم عنه (لانص) أى في المذهب على وجوبها بالنية وحدها في الصورة الاولى وبها مع الإيماء بالطرف في الصورة الثانية (ومقتضى المذهب الوجوب) للصلاة بالنية وحدها في الاولى وبها مع إيماء بالطرف في الثانية واعترض بانه يفيدان المازري وغيره تكلم على السائلين وقالا فيهما لانص ومقتضى المذهب الوجوب وليس كذلك اذ ابن بشير تكلم على الاولى وقال فيها لانص ولم يقل فيها مقتضى المذهب الوجوب والمازري تكلم على الثانية وقال مقتضى المذهب الوجوب (٥٧) ولم يقل لا نص وأجيب بان قوله فقال

راجع للثانية وقوله وغيره راجع للاولى وان كلا منهما قال في مسأله لا نص ومقتضى المذهب الوجوب لكن ابن بشير قال في الاولى لا نص صراحة وقال مقتضى

وإن عَجَزَ عَنْ فَاتِحَتِهِ قَائِمًا جَلَسَ وَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ إِلَّا عَلَى نِيَّةٍ أَوْ مَعَ إِيْمَاءٍ بِطَرَفٍ فَقَالَ وَغَيْرُهُ لَا نَصَّ وَمُقْتَضَى الْمَذْهَبِ الْوُجُوبُ إِنْ جَازَ قَدَحٌ حِينَ أَدَّى لِجُلُوسٍ لَا اسْتِقْلَاءَ فَيُعِيدُ أَبَدًا وَصَحَّ عُنْدَهُ أَيْضًا وَلِرِيضٍ سَتَرُ نَجَسٍ بِطَاهِرٍ لِيُصَلِّيَ عَلَيْهِ كَالصَّحِيحِ عَلَى الْأَرْجَحِ وَلِتَنْفَلَّ جُلُوسٌ وَلَوْ فِي أَثْنَائِهَا إِنْ لَمْ يَدْخُلْ عَلَى الْإِتِمَامِ لَا اضْطِجَاعٌ وَإِنْ أَوْلَا

(٨ - جواهر الاكليل - اول) المذهب الوجوب ضمنا لان قوله وأوجب الشافعي القصد الى الصلاة وهو أحوط يفيدان مقتضى المذهب الوجوب فهو مقول له ضمنا والمازري قال في مسأله مقتضى المذهب الوجوب صراحة وهو يقتضى انه لا نص فيها فيكون مقولا له ضمنا فقد ضح ان كلا منهما قال الامرين وان كان بعضهما ضمنا والبعض الآخر صريحا (وجاز قدح عين) لاجراج الماء التكون عليها المانع لها من الابصار بلا وجع فيها فان كان لوجع فيها جاز وان أدى لاستلقاء (أدى) أى قدح العين (لجلوس) في صلاة الفرض ولو بإيماء (لا استلقاء) في الصلاة ويجب عليه القيام وان ذهبت عيناه (فيعيد أبدا) ان صلى مستلقيا فيها عند ابن القاسم وعنده أشهب قال ابن الحاجب وهو الصحيح وأشار اليه المصنف بقوله (وصحح عنده) أى من قدح عينه للبصر قدحا أدى لصلاته مستلقيا وهى رواية ابن وهب ومقتضى الشريعة الثراء (أيضا) أى كما صحح عدم عنده بان نجح الدواء غير محقق (و) جاز (ل) شخص (مريض ستر) موضع (نجس) ستر (طاهر ليصلى) المريض على الساتر الطاهر (كالصحيح) فيجوز له ستر النجس بطاهر ليصلى عليه (على الأرجح) عند ابن يونس من الخلاف قال الاجهوري ما ذكره المصنف هنا من قوله ولريض الخ مستفاد من قوله لا طرف خصره بناء على أن المراد به وجهه الذى يلي الارض المقابل للوجه الذى عليه المصلى (و) جاز (ل) شخص (متنفل جلوس) مع قدرته على القيام في ابتداء الصلاة بل (ولو في أثنائها) بان أوقع بعضها من قيام واستلزم هذا جواز الاستناد به بالاوى والبراد بالجواز خلاف الاولى ان حمل النفل على غير السنن اذ الجلوس فيها مكروه وان أريد به مقابل الفرض فالمراد به مقابل للنوع فيصدق بالكراهة ومحمل جواز الجلوس به (ان لم يدخل على الإتمام) أى الاتيان به من قيام (لا) يجوز (اضطجاع) مع قدرته على أعلى منه وان مستندا ان اضطجع في أثنائه بل (وان) اضطجع (أولا) أى ابتداء من حين احرامه قال ابن الحاجب ولا يمتنع على القعود مضطجعا على الاصح

﴿فصل﴾ في قضاء الفائتة وترتيب الحاضرين والفوائت في أنفسها ويسيرها مع حاضرة (وجب) فورا على الأرجح وعليه يحرم التأخير إلا أوقات الضرورات كالتكسب لقوت ضروري له ولعياله ويترك النفل إلا السنن وركعتي الفجر وقال القورى ان كان يترك النفل لقضاء الغرض فلا يتنفل وان كان للبطالة فتتفله أولى زروق لم أعرف من أين أتى به والفتوى لا تتبع الهوى وفاعل وجب (قضاء) صلاة (فائتة) أى فات وقتها والدة معمورة بها (مطلقا) عن التقيد بكونه في غير وقت منع نفل أو كراهته فيقضى وقت طلوع الشمس ووقت غروبها وخطبة الجمعة وبكونه في حضر أو سفر أو في صحة أو مرض وبكونه محققا أو مظنونا (و) وجب (مع ذكر) أى تذكر لاولى الحاضرتين في حال الشروع في ثانيتهما اتفاقا وكذا بعد الشروع وقبل فراغها كما يفيد كلام ابن عرفة والذي يجب مع ذكر (ترتيب) صلاتين (حاضرتين) مشتركيتين في الوقت وهما الظهران والعشا آن ترتيبا (شرطا) في صحة ثانيتهما فيلزم من عدمه عدمها أى يلزم من عدم الترتيب عدم الصحة ولا يكونان حاضرتين الا اذا وسعهما الوقت فان ضاق عنهما بحيث لايسع الا أخيرتهما اختصت به ودخلنا في قسم ترتيب الحاضرة مع يسير الفوائت وهو واجب غير شرط فان لم يذكر الاولى حال شروعه في الثانية ولا في أثنائها وتذكرها بعد فراغه منها صحت الثانية ونذب اعادتها بوقت بعد الاولى ولو الضرورى (و) وجب ترتيب (الفوائت) سواء كانت يسيرة أو كثيرة (في أنفسها) ترتيبا غير شرط على المعتمد (و) وجب غير شرط ترتيب قضاء (يسيرها) أى الفوائت (مع) صلاة (حاضرة) كالعشاءين مع الصبح فيجب تقديم قضاء يسير الفوائت على الحاضرة ان اتسع وقتها ولم يلزم على القضاء خروج وقتها بل (وان) كان اذا قدم قضاء اليسير على الحاضرة (خرج وقتها) أى الحاضرة (٥٨) وصارت قضاء هذا هو المشهور وبه قال الامام مالك رضى الله تعالى عنه وقال

﴿فصل﴾ وجب قضاء فائتة مطلقا ومع ذكر ترتيب حاضرتين شرطا والفوائت في أنفسها ويسيرها مع حاضرة وإن خرج وقتها وهل أربع أو خمس خلاف فان خالف ولو عمدا أعاد بوقت الضرورة وفي إعادة مأموه خلاف وإن ذكر اليسير في صلاة ولو جمعة قطع فذ وشفع إن ركع وإمام ومأموه لا مؤتم

أشهب ان ضاق وقت الحاضرة يخير في تقديم أيهما شاء وقال ابن وهب يقدم الحاضرة مع ضيق وقتها (وهل) أكبر اليسير (أربع) وهو

مذهب الرسالة وظاهر المدونة عند جماعة (أو خمس) وهو قول مالك رضى الله تعالى عنه وتؤول المدونة فيعيد عليه ايضا وقدمه ابن الحاجب واقتصر عليه الجلاب وعبد الوهاب وصوبه في المقدمات في الجواب (خلاف) أى قولان مشهوران ومفهوم يسيرها تقديم الحاضرة على كثيرها وهو كذلك ندبا ان اتسع وقتها وجوبا ان ضاق (فان خالف) أى من عليه يسير الفوائت بأن قدم الحاضرة على قضاء يسير الفوائت سهوا بل (ولو) خالف (عمدا أعاد) الحاضرة التى قدمها على يسير الفوائت على جهة النذب ولو كانت الحاضرة مغربا صلاها في جماعة أو عشاء بعد وتر (بوقت الضرورة) الذى يدرك فيه ركعة بسجديتها فطلب الاعادة فى المختار بالاولى فيعيد الظهريين للغروب والعشاءين والصبح للطلوع (و) ان كان المخالف اماما لمؤمنين ليس عليهم يسير الفوائت (فى) نذب (إعادة مأموه) لتعدى خلل صلاة امامه لصلاته وعدم نذب اعادته لتمام صلاة الامام بالنسبة للاركان والشروط وانما يعيدها لمخالفة الترتيب وهو الراجح (خلاف) فى التشهير فرجع الاول ابن بزيه قال فى التوضيح وهو أقيس والثانى هو الراجح لانه الذى رجح اليه الامام مالك رضى الله تعالى عنه وأخذ به ابن القاسم وجماعة من أصحاب الامام ورجحه للخمى وأبو عمران وابن يونس واقتصر عليه ابن العاجب وابن عرفة (وان ذكر) أى تذكر (اليسير) من الفوائت سواء كان إماما أو مأموما أو فذا (فى صلاة) حاضرة غير جمعة بل (ولو) كانت (جمعة) وهو امام لا فذ لعدم تأنيها منه ولا مأموه لتماديه (قطع) وجوبا (فذ) ان لم يركع (وشفع) ندبا وقيل وجوبا (ان ركع) ركعة بسجديتها فيضم لها أخرى ويجعلها نافلة ولو كانت الصلاة التى تذكر فيها ثنائية كصبح وقيل يتمها ان عقد ركعة منها لمشارفته على امامها لا مغربا فيقطعها ولو عقد ركعة لشدة كراهة النفل قبلها هذا الذى فى كتاب الصلاة الاول من المدونة وفى كتاب الصلاة الثانى منها انه يشفعها اذا تذكر بعد ان ركع وضعف هذا القول ورجح ابن عرفة امامها مغربا اذا تذكر بعد عقد ركعة (و) قطع (امام) وشفع ان ركع (و) قطع (مأموه) تبعا له فلا يستخلف عليه من يتم به على المشهور وروى أشهب انه يستخلف ولا يقطع مأموه (لا) يقطع شخص (مؤتم)

ذكر يسير الفوائت خلف امامه بل يتأدى معه لحقه واذا أتمها معه (فيعيد)ها ندبا (في الوقت) عقب قضاء يسير الفوائت ان كانت الصلاة غير جمعة بل (ولو) كانت الصلاة التي ذكر المأموم فيها يسير الفوائت (جمعة) فيتمها معه لحقه ويعيدها جمعة ان أمكن والا فيعيدها ظهرا هذا مذهب المدونة وهو العتمد (وكمل فذ) وأولى امام ذكر كل منهما اليسير (بعد شفع) أى ركعتين تامتين (من المغرب) ولا يشفعها لثلا يؤدي الى التنبل قبلها ولان ما قارب الشيء يعطى حكمه (كذكره عقب (ثلاث من غيرها) أى المغرب فيكملها بالركعة الرابعة وجوبا لان ما قارب الشيء يعطى حكمه فان تذكر يسير الفوائت قبل كمال الركعة الثالثة من رباعية رجع لجلوس الثانية وأعاد تشهد وسلم بنية النفل (وان جهل عين) أى ذات صلاة (منسية) أى متروكة خرج وقتها وذمته مشغولة بها سواء نسيها أو فاتته لعذر غير مسقط كنوم فلم يدرأى صلاة هى (مطلقا) عن تقييدها بكونها ليلية أو نهارية (صلى) وجوبا لتهراذمته (خمس) من الصلوات وهى المفروضة فى اليوم والليلة يبدأ بالظهر ويختم بالصبح ليحيط بأوجه الشك فان علمها نهارية صلى الظهر والعصر والصبح و برأت ذمته وان علمها ليلية صلى المغرب والعشاء (وان علم) عينها بأنها ظهر مثلا (دون) عين (يومها) الذى تركت منه (صلاها ناويا) ندبا اليوم الذى علم الله انها (له) لأن تعيين الزمن ليس شرطا فى صحة الصلاة (وان نسي) عين ما عليه من الفوائت وكان (صلاة وثانيتها) ولم يدر هل هاهنا من ليل أو نهار أو منهما ولم يدر أيضا هل الليل سابق النهار أو عكسه (صلى) وجوبا (ستا) من الصلوات بترتيبها المعلوم خاتما بالتى بدأ بها (وندى تقديم ظهر) فى قضاء الست لانها أول صلاة صلاها جبريل عليه السلام بالنبي (٥٩) صلى الله عليه وسلم صبيحة ليلة الاسراء

وقيل يبدأ بالصبح لانها أول صلاة التهار فان علمها من الليل فيصلى المغرب والعشاء فقط وان علمها من النهار صلى الصبح والظهر والعصر فقط وان علم أن احداها من الليل والأخرى من النهار وان الليل سابق

فَيُعِيدُ فِي الْوَقْتِ وَلَوْ جُمُعَةً وَكَمَّلَ فَذَّ بَعْدَ شَفْعٍ مِنَ الْمَغْرِبِ كَثَلَاثٍ مِنْ غَيْرِهَا وَإِنْ جَهِلَ عَيْنَ مَنْسِيَةٍ مُطْلَقًا صَلَّى خَمْسًا وَإِنْ عَلِمَهَا دُونَ يَوْمِهَا صَلَّاهَا نَاوِيًا لَهُ وَإِنْ نَسِيَ صَلَاةً وَثَانِيَتَهَا صَلَّى سِتًّا وَنَدَبَ تَقْدِيمَ ظَهْرٍ وَفِي ثَالِثَتِهَا أَوْ رَابِعَتِهَا أَوْ خَامِسَتِهَا كَذَلِكَ يُنْتَهَى بِالنَّسْيِ وَصَلَّى الْخَمْسَ مَرَّتَيْنِ فِي سَادِسَتِهَا وَحَادِيَةٍ عَشْرَتِهَا وَفِي صَلَاتَيْنِ مِنْ يَوْمَيْنِ مُعَيَّنَتَيْنِ لَا يَدْرَى السَّابِقَةَ صَلَّاهُمَا وَأَعَادَ الْبُتْدَةَ وَمَعَ الشَّكِّ فِي الْقَصْرِ أَعَادَ إِثْرَ كُلِّ حَضْرَةٍ يَوْمَ سَفَرِيَّةٍ

فيصلى العشاء والصبح وان علم سبق النهار فيصلى العصر والمغرب وان شك فى السابق منهما صلى العصر والمغرب والعشاء والصبح (و) فى جهل عين صلاة وعين (ثانيتها أو) جهل عين صلاة وعين (رابعتها أو) جهل عين صلاة وعين (خامستها كذلك) أى الحكم فى جهل عين صلاة وعين ثانيتها من صلاة ست صلوات وندب تقديم الظهر لكنها غير متوالية بل حال كونه (يثنى) كل صلاة فرغ منها (ب) (باقى) (النسي) على تقدير أن أولاه المفروغ منها فان بدأ بالظهر وأتمها قدر انها الأولى وثناها بباقي النسي وهى ثانيتها فى الصورة الأولى وثالثتها فى الثانية ورابعتها فى الثالثة وخامستها فى الرابعة واذا فرغ من هذه قدرها الأولى وثناها بباقيه كذلك وهكذا يفعل حتى يصلى ست صلوات خاتما بالتى ابتدأها بالترتيب (وصلى الخمس مرتين فى) نسيان عين صلاة وعين (سادستها) وهى ماثلتها من اليوم الثانى وهذا صادق بصورتين صلاة الخمس متوالية واعادتها كذلك وصلاة ظهريين فصيرين وهكذا واختار ابن عرفة الأولى لانتقال النية من يوم لآخر مرة فقط وقال المازرى الثانية أولى (و) فى نسيان عين صلاة وعين (حادية عشرتها) وهى ماثلتها من اليوم الثالث كما ماثله أى فى صلاة ست صلوات على الصواب الذى قاله الخطاب والرامي وغيرها خلافا للبساطى والثنائى وغيرها فى صلاة الخمس مرتين (وفى) نسيان ترتيب (صلاتين معينتين من يومين) معينين أو غير معينين (لا يدرى السابقة) منهما بأن لم يعلم عين اليومين أو لم يعلم السابق منهما أو لم يعلم أى الصلاتين لاي اليومين (صلاها) أى الفاتين ناويا كل صلاة لليوم المعلوم لله سبحانه وتعالى (وأعاد) وجوبا (المبتدأة) للترتيب (ومع الشك فى القصر أعاد إثر كل حضرة سفرية) أى ان من نسي ظهرا وعصرا معينتين من يومين لا يدرى السابقة منهما وشك مع ذلك هل كان الترك لها فى السفر أو فى الحضر فالصحيح انه صلى ظهر حضرة ثم هى سفرية ثم عصرا حضرة ثم هى سفرية ثم ظهر

خضرية ثم هي سفريه فان بدا بالمقصورة اعادها تامة وجو باذعلى تقدير انها خضرية لا تكفى عنها السفريه بخلاف العكس (وان) ذكر (ثلاثا) من الصلوات (كذلك) أى المذكور من الصلاتين في التحيين كظهر وعصر ومغرب من ثلاثة أيام معينة أم لا ولم يدر السابقة منها صلى وجوبا (سبعا) من الصلوات لتبرأ ذمته بأن يصليها مرتبة ويصليها كذلك ويعيد التي ابتدأها ومثل هذا يقال في قوله (و) ان ذكر (أربعا) من الفوائت معينات كصبح وظهر وعصر ومغرب من أربعة أيام معينات أم لا لا يعلم ترتيبها صلى (ثلاث عشرة) صلاة بأن يصلى الأربع مرتبة ثلاث مرات ويصلى للبتداء مرة رابعة ليحيط بصور الشك (و) ان ذكر (خمسا) من الفوائت معينات من خمسة أيام معينة أم لا وجه ترتيبها صلى (احدى وعشرين) صلاة بأن يصلى الخمس مرتبة أربع مرات ويعيد للبتداء مرة خامسة ليحيط باحتمالات الشك (وصلى في) جهل عين (ثلاث) من الفوائت متوالية (مرتبة) وهى الصلاة وثانيتها وثالثتها (من يوم) وليلة (لا يعلم) السكف الصلاة (الأولى) ولا الثانية ولا الثالثة منها ولا سبق الليل النهار ولا عكسه ومفعول صلى قوله (سبعا) بأن يصلى الصلوات الخمس مرتبة ويعيد الأولى والثانية ليحيط بأحوال الشك في ترتيبها (و) ان جهل (أربعا) من الفوائت المتوالية من يوم وليلة ولا يدرى سبق الليل النهار ولا عكسه وهى الصلاة وثانيتها وثالثتها ورابعتها صلى (ثمانيا) الخمس مرتبة ويعيد الأولى والثانية والثالثة للترتيب (وان) جهل (خمسا) كذلك أى متوالية لا يدرى السابقة منها صلى (تسعا) ليحيط بأوجه الشك وان علم تقدم الليل صلى خمسا مبتدئا بالمغرب وان علم تقدم النهار صلى خمسا أيضا لكن يبدأ بالصبح ولكنه في هذين القسمين عالم بالعين والترتيب والله أعلم ﴿فصل﴾ في سجود السهو وما يتعلق به (سن لسهو) من امام وفذ ولو حكما (٦٠) كالمسبوق اذا سها في قضائه بعد سلام امامه ان لم يتكرر السهو بل (وان)

وَلَا ثَلَاثًا كَذَلِكَ سَبْعًا وَأَرْبَعًا ثَلَاثَ عَشْرَةَ وَخَمْسًا إِحْدَى وَعِشْرِينَ وَصَلَّى فِي ثَلَاثٍ مُرْتَبَةً مِنْ يَوْمٍ لَا يَعْلَمُ الْأَوَّلَى سَبْعًا وَأَرْبَعًا ثَمَانِيًا وَخَمْسًا تِسْعًا ﴿فصل﴾ سُنُّ لِسَهْوٍ وَإِنْ تَكَرَّرَ يَنْقُصُ سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ أَوْ مَعَ زِيَادَةٍ سَجْدَتَانِ قَبْلَ سَلَامِهِ وَبِالْجَامِعِ فِي الْجُمُعَةِ وَأَعَادَ تَشَهُدَهُ كَتَرَكْ جَهْرٍ وَسُورَةٍ بِفَرَضٍ وَتَشَهُدَيْنِ إِلَّا فَبَعْدَهُ كَمُتِمَّ لِشَكٍّ وَمُقْتَصِرٍ عَلَى شَفْعٍ شَكٍّ أَوْ هُوَ بِهِ

تكرر السهو بزيادة أو نقص أو بهما (بنقص سنة مؤكدة) سواء كان محققا أو مشكوكا (أو) بنقص سنة ولو غير مؤكدة (مع زيادة) سواء كان النقص والزيادة

محققين أو مشكوكين أو أحدهما محققا والآخر مشكوكا (سجدتان قبل سلامه) فلا تجزئ سجدة أو واحدة فان تذكر قبل سلامه سجدة الثانية وان تذكرها بعده سجدها وتشهد وسلم ولا سجود عليه وتمنع الزيادة على اثنتين ولا سجود عليه ان زاد عليهما قبلها أو بعدها ولا يكفى عن السجود اعادة الصلاة فمن ترتب عليه قبل لا يبطل تركه أو بعدى فتركه وأعاد الصلاة فلا يسقط عنه قاله ابن بشير ولا تبطل الصلاة بترك السجود الا اذا كان عن ثلاث سنن فتبطل مراعاة للقول بوجوبه ويسجد به بالجامع أو غيره في غير صلاة الجمعة (و) يسجد به بالجامع (الذى صلى فيه ان سها) (في الجمعة) كسبوق أدرك مع الامام ثانيتها وسها في ركة القضاء عن السورة مثلا وسها عن السجود قبل السلام وسلم وخرج من المسجد وتذكره بالقرب فيرجع للمسجد الذى صلى فيه ويجلس ويكبر مع رفع يديه ويعيد التشهد ويسجد وهذا على ان مجرد الخروج من المسجد لا يسلط ولا وانما هو بالعرف (وأعاد تشهده) بعده استئنا ليقع سلامه عقب تشهد ومثل لنقص سنة مؤكدة بقوله (ترك جهر) بفاتحة ولومرة وأولى مع سورة أو بسورة فقط من ركعتين لانه فيها سنة خفيفة وفي الفاتحة سنة مؤكدة (و) ترك قراءة (سورة) أى مازاد على الفاتحة (ب) صلاة (فرض) لا تنفل اذا الجهر والسورة فيه مندوبان (و) ترك (تشهدين) في أم التشهدات من صور اجتماع البناء والقضاء ومفهوم تشهدين عدم السجود لترك تشهد واحد وسيصرح به الصنف وهو قول مرجح والارجح كما قاله الخطاب السجود له (والا) أى وان لم يكن السهو بنقص فقط أو مع زيادة بأن كان بزيادة (ف) يسجد (بعده) أى السلام (كتم) صلاته (لشك) وقع منه في اتمامها وعدمه بأن شك في رابعة هل صلاها أربعا أو ثلاثا فبنى على الثلاث لتيقنيتها وأتى برابعة فيسجد بعد السلام لاحتمال زيادة الركة التي أزال بها شكه وكذا من شك في ثلاث أو اثنتين من المغرب فبنى على اثنتين وكذا من شك في ركة أو ركعتين من ثنائية فبنى على واحدة (و) كشخص (مقتصر على شفع) لسكونه (شك) أى نردد (أهوبه) أى

الشفع في ثانيته (أو بوتر) فجعل الركعة المشكوك فيها ثانية الشفع فيسجد بعد السلام للزيادة المشكوك لاحتال ان الركعة المشكوك فيها زائدة وقد جعلها من الشفع (أو ترك سر بفرض) كظهر وأبدله بما زاد على أقل الجهر بفتحها وحدها ولو في ركعة وأولى مع سورة أو بسورة وحدها في ركعتين فيسجد بعد السلام لمحض الزيادة فان قيل بل معها نقص سنة السرفقتضاء يسجد قبله وبه قال ابن القاسم في العتبية فلعل المشهور رأى ان النقص حصل بنفس الزيادة فكأنه لا شيء إلا هي (أو استنكحه) أي كثر منه (الشك) في النقص بان يحصل له كل يوم مرة فيسجد بعد سلامه (ولهي) أي أعرض (عنه) وجوبا وبني على التمام اذ لا دواء له مثل الاعراض عنه فان قيل اذا بنى على التمام فلا وجه للسجود بعد السلام لعدم الزيادة قيل انه لترغيم الشيطان وظاهر المصنف ان سجود مستنكح الشك سنة وقال عبد الوهاب انه مستحب ولكنه من العراقيين الذين يطلقون المستحب على ما يشمل السنة فليس تعبيره نضا في مخالفة ظاهر المصنف (كطول) عمدا للتذكير عند الشك في النقص (بمحل) من الصلاة (لم يشرع) الطول (به) كقيام عقب ركوع وجالس بين سجدين (على) القول (الأظهر) عند ابن رشد من الخلاف وأما الطول به سهوا فالسجود له متفق عليه لانه على القاعدة فان طول بمحل يشرع الطول فيه كركوع وسجود وقيام قراءة فلا سجود له الا أن يتفاحش فان طول فيها لم يشرع فيه التطويل عبثا أو لتذكر شيء غير متعلق بالصلاة فالظاهر عدم البطلان والسجود بالأولى ما لم يتفاحش قاله العدوي ويسجد البعدى ان ذكره بالقرب بل (وان) ذكره (بعد شهر) أو أكثر لانه لترغيم الشيطان (باحرام) أي نية وجوبا شرطا (وتشهد) استئنا كتكبير هوى ورفع (وسلام) عقب التشهد وجوبا غير شرط (جهر) استئنا والقبلى ان سجده قبله فلا يحتاج لنية . (٦١) لانسحاب نية الصلاة عليه

(وصل) السجود (ان قدم) أي على السلام ما حقه التأخير عنه (أو آخر) كذلك أي عنه ما حقه التقديم عليه عمدا أو سهوا فيهما لكن تعمد التقديم محرم وتعمد التأخير

أَوْ بَوْتَرٍ أَوْ تَرَكَ رِسَّهَ بِفَرْضٍ أَوْ اسْتَنَكَحَهُ الشَّكُّ وَلَهِيَ عَنْهُ كَطَوِيلٌ بِمَحَلٍّ لَمْ يَشْرَعْ بِهِ عَلَى الْأَظْهَرِ وَإِنْ بَعْدَ شَهْرٍ بِأَحْرَامٍ وَتَشَهُدٍ وَسَلَامٍ جَهْرًا وَصَحَّ أَنْ قُدِّمَ أَوْ أُخِّرَ لَا إِنْ اسْتَنَكَحَهُ السَّهْوُ وَيُصْلِحُ أَوْ شَكَّ هَلْ سَهَا أَوْ سَلَّمَ أَوْ سَجَدَ وَاحِدَةً فِي شَكِّهِ فِيهِ هَلْ سَجَدَ اثْنَتَيْنِ أَوْ زَادَ سُورَةً فِي أُخْرِيَةٍ أَوْ خَرَجَ مِنْ سُورَةٍ لِتَسْبِيحِهَا أَوْ قَاءَ غَلْبَةً أَوْ قَلَسَ وَلَا لِفَرِيضَةٍ وَلَا غَيْرِ مُؤَكَّدَةٍ كَتَشَهُدٍ وَيَسِيرِ

مكروه (لا) يؤمر بالسجود (ان استنكحه السهو) بنقص أو زيادة بأن يأتيه كل يوم مرة (ويصلح) ان أمكنه الاصلاح كسهوه عن سجدة من ركعة تذكرها قبل عقد ركوع التي تليها فيرجع جالسا ويأتي بها ثم يقوم ويسجد القراءة وجوبا ويكمل صلاته ولا يسجد فان لم يمكنه الاصلاح بعقد ركوع التي تليها انقلبت المعقودة أولى فينبى عليها ولا يسجد هذا في الفرض وفي السنة ان أمكنه الاصلاح يصلح كاعتياده السهو عن التشهد الاول وتذكره قبل مفارقة الارض بيديه وركبتيه فيرجع له ويتم صلاته ولا يسجد وان لم يمكنه بان لم يتذكره الا بعد مفارقتها بيديه وركبتيه فات ولا يسجد له (أو شك هل سها) في صلاته بنقص أو زيادة أو لم يسه ثم ظهر له انه لم يسه ولم يطول في تفكره أو طول بمحل يشرع فيه التطويل فلا يسجد وتقدم انه ان طول بمحل لم يشرع التطويل به يسجد (أو) شك هل (سلم) من صلاته أم لا فيسلم ولا يسجد ان قرب ولم ينحرف عن القبلة ولم يفارق مكانه فان طال جدا بطلت وان انحرف استقبال وسلم وسجد وان طال لاجدا أو فارق مكانه بنى باحرام وتشهد وسلم وسجد (أو سجد) سجدة (واحدة في) أي بسبب (شكه فيه) أي سجود سهوه (هل سجد له) سجدين (اثنتين) أو سجدة واحدة فيأتي بالسجدة الثانية ولا يسجد سواء كان قبلها أو بعديا لثلاث يتسلل وان شك هل سجد لسهوه أو لم يسجد فيسجد السجدين ولا يسجد لاحتال زيادتهما (أو زاد) في القراءة على الفائحة (سورة في أخريه) أي أخيرتي الرابعة وأولى في احدهما فلا يسجد على المشهور (أو خرج من سورة) قبل تمامها (لتسببها) فلا يسجد وكره تعمد ذلك الا أن يشرع في سورة قصيرة في نحو الصبح فله ان يترك اتمامها ويقرأ سورة طويلة (أو قاء غلبة أو قلس) غلبة فلا يسجد عليه ولا تبطل ان كان طاهرا سيرا ولم يزد منه شيئا عمدا فان ازدردته تهادى وسجد بعد وفي بطلانها بطلية ازدراده قولان سيان (ولا) يسجد (ل) ترك (فريضة) لعدم جبرها به ويأتي بها ان أمكن والا ألتي ركعتيها تمامها وأتى ببطلانها إلا الفائحة فيسجد لتركها أو يعيد الصلاة للخلاف فيها (ولا) يسجد لترك سنة (غير مؤكدة كتشهد) نحوه لأن عبد السلام وجهه سند المذهب وصرح اللخمي وابن رشد بالسجود لترك التشهد الواحد ففيه طريقان أظهرهما السجود أفاده البناني (ولا) يسجد في (يسير

جهر) أى إسماعه من يليه في محل السر (أو) يسير (سر) أى إسماع نفسه فقط في محل الجهر والغنى لاسجود على من جهر جهرًا خفيًا في السرية بأن أسمع من يليه فقط ولا على من أسر خفيًا في الجهرية بأن أسمع نفسه (و) لا في (إعلان) أو إسرار (بكائه) في محل سر أو جهر وأدخلت الكاف آية ثانية (و) لافي (إعادة سورة فقط) دون فاتحة (لها) أى الجهر والسرأى أعادها لتحصيل سنتها من جهر في محله أو سر في محله عقب قراءتها على خلاف سنتها وأما من أعاد الفاتحة لذلك أى لتحصيل سنتها من جهر في محله أو سر في محله عقب قراءتها على خلاف سنتها فانه يسجد ومثل ذلك ان كررها سهوا ويظهر من كلام المقدمات خلاف بطلان صلاة من كرر الفاتحة عمدا والراجح منه عدم البطلان قاله العدوى (و) لاسجود لترك تكبيرة واحدة من تكبير الخفض أو الرفع ولا لترك تسمية واحدة (وفي) سجوده لـ (إبدالها) أى التكبيرة (بسمع الله لمن حمده) سهوا حال هويه للركوع أو السجود (أو عكسه) أى إبدال تسمية بتكبيرة حال رفعه من ركوعه لانه نقص وزاد وعدم سجوده لانه لم ينقص سنة مؤكدة ولم يزد زيادة أجنبية من الصلاة (تأويلان) محلها اذا أبدل في أحد المجلين كما أفاده بأو فان أبدل فيهما معا فيسجد اتفاقا لنقصه سنتين ومحلها أيضا اذا فات تدارك ما أبدله بتلبسه بالركن الذى يليه فان لم يفت أتى بالذكر للشروع ولا سجود اتفاقا والمفهوم من كلام اللواق ان هذا خلاف في المذهب لا اختلاف من شارحها في فهمها فالاولى قولان (ولا) سجود على امام (لادارة مؤتم) من جهة يساره لجهة يمينه من خلفه وهى مندوبة لادارة النبى صلى الله عليه وسلم ابن عباس رضى الله تعالى عنهما من يساره ليمينه حين اقتدى به ليلا في بيت خالته ميمونة رضى الله تعالى عنها (ولا) سجود (لاصلاح رداء) سقط عن ظهر الصلى (أو) إصلا (٦٣) (سترة سقطت) وهو مندوب ان خف ولم ينحط والا فيكره كراهة شديدة

جهر أو سر وإعلان بكائية وإعادة سورة فقط لهما ولتكبيرة وفي إبدالها يسمع الله لمن حمده أو عكسه تأويلان ولا لإدارة مؤتم وإصلاح رداء أو سترة سقطت أو كتمه صفين لسترة أو فرجة أو دفع ماري أو ذهاب دابته وإن يجنب أو قهقرة وفتح على إمامه إن وقف وسد فيه لتثاؤبه ونفث بثوب لحاجة كتنحج والختار عدم الإبطال به لتبشيرها وتبشير رجل أو امرأة لضرورة

وبطلت بانحطاطه مرتين لانه فعل كثير (أو كشي صفين) وأدخلت الكاف الثالث من صفوف متقاربة بغير الركوع والسجود من مسبوق قام للقضاء وخاف المرور بين يديه فينسحب

مشيه (لسترة) يستتر بها (أو) (الفرجة) في صف أحرم خارجه لعدم رؤيتها قبل الاحرام أو لحوف فوات الركعة ان أخر احرامها اليها (أو) (الدفع مار) أى يريد المرور في حريمه بناء على زيادته عن موضع سجوده أو لقصر يده عنه وهو مندوب (أو) لـ (ذهاب دابته) وهو في الصلاة ولم تبعه فان بعدت واتسع الوقت وأجحف ثمنها به قطع الصلاة وأدركها والا أتم الصلاة وتركها والمال كالدابة ان كان الشئ لشيء من ذلك على الوجه المعتاد لجهة القبلة بل (وان) كان (بجنب) أى لجهة اليمين أو الشمال (أو) (قهقرة) أى رجوع الى خلف وجهه للقبلة فيهما فلا يجوز عدم الاستقبال إلا في مسألة الدابة اذا توقف ردها عليه (و) لا سجود على مؤتم (فتنحج) أى رد (على امامه) فى قراءته (ان وقف) أى تحير امامه فيها وهو مندوب حيثئذ فان لم يقف وانتقل لآية اخرى كره فتحه عليه وهذا فى غير الفاتحة والا وجب مطلقا فان تركه لم تبطل صلاة الامام بمنزلة من عجز عن ركن وهل تبطل صلاة المأموم الذى ترك الفتح أم لا نص (ولا) سجود بـ (سدفيه) أى فمه (لتثاؤبه) وهو مندوب بالمعنى بطنا وظهر او باليسرى ظهرا لا بطنا والقراءة حاله مكروهة وتكفى ان فهمت والأعيدت والابطلت ان كانت الفاتحة (ولا) سجود بـ (نفث) أى بصب (بثوب) أى فيه (لحاجة) أى احتياجه للبصق بكثرة البصاق فيه فان كان بلا صوت ففى سجوده له وعدمه قولان وان كان بصوت فان كان سهوا سجد له على المعتد وان كان عمدا أوجبلا بطلت وشبه فى عدم السجود فقال (كتنحج) لحاجة ولو لم تتعلق بالصلاة فلا سجود لسهوه (و) القول (الختار) للخمى من قولى الامام مالك رضى الله تعالى عنه وأخذ به ابن القاسم واختاره الأبهري (عدم الإبطال به) وقوله الآخر السجود لسهوه والبطلان لعدمه والتنعج كالتنعج وفسر ابن عاشر الحاجة بضرورة الطبع واستدل بقول المازرى التنحج لضرورة الطبع وأنين الوجع مفتقر والحاجة للتنحج لرفع بلغم من صدره وهو واجب فى الفاتحة ومندوب فى غيرها والحاجة التى لاتعلق بالصلاة كاعلامه بانه فى صلاة (و) لاسجود (بتبشير رجل أو امرأة لضرورة) أى حاجة متعلقة

بإصلاحها أم لا بأن تجرد للاعلام بأنه في صلاة مثلاً لقوله صلى الله عليه وسلم من نابه شيء في صلاته فليقل سبحانه الله ومن من صيغ العام فشملت النساء ولذا قال (ولا يصفقن) أي النساء في صلاتهن حاجة وقوله صلى الله عليه وسلم التصفيق للنساء ذم له لا إذن لهن فيه (و) لاسجود بـ (كلام) قليل عمداً (لاصلاحها) أي الصلاة (بعد سلام) من امام عقب ركعتين من غير ثنائية سهواً سواء كان الكلام منه أو من المأموم أو منهما ان لم يفهم الابن وسلم معتقداً الكمال ونشأ شكه من كلام المأمومين لا من نفسه فلا سجود لاجل هذا الكلام وان طلب به لاجل زيادة السلام فان عدم شرط من هذه الأربعة بطلت الصلاة (ورجع امام فقط) أي لا فذولاً مأموم (ل) لاخبار (عدلين) معتبرين في الشهادة فيشترط فيهما الحرية والدكورة أيضاً ومفهوم التثنية عدم رجوعه لواحد وهو كذلك عند الامام وابن القاسم رضي الله تعالى عنهما ولا بد من كون العدلين من مأموميه وهو شرط في الرجوع لهما على مذهب المدونة وابن القاسم وعند اللخمي لا يشترط فيهما ذلك وصدر به ابن الحاجب فاذا أخبراه بالتمام حال شكه فيه رجع لخبرهما به ولا يأتي بما شك فيه (ان لم يتيقن) خلاف ما أخبراه به من التمام بأن يتيقن صدقهما أو ظنه أو شك فيه فان يتيقن كذبهما عمل بيقينه ولا يرجع لهما ولا لأكثر منهما (الاكثر منهم جداً) بحيث يفيد خبرهم العلم الضروري فيرجع لخبرهم مع تيقنه خلافه وأولى مع ظنه أو شكه هذا قول محمد بن مسلمة واستحسنه اللخمي (ولا) سجود (لحمد عاطس) في صلاته (أو) حمد (مبشر) بفتح الشين أخبر بما يسره ولا في استرجاع من مصيبة أخبر بها وهو في الصلاة فاسترجع (ونذب تركه) أي الحمد للعاطس والبشر وهو في صلاته وهل هو مكروه أو خلاف الأولى الظاهر الأول لقول ابن القاسم لا يعجبني لان (٦٣) ماهوفيه أهم بالاشتغال به (ولا) سجود (لجائز) فعله في الصلاة وليس متعلقاً بها (كانصات) أي استناعت من مصل (قل) عرفاً (ل) شخص (مخبر) له أو لغيره فان طال جداً بطلت ولو سهواً وان توسط سهواً سجوداً وعمداً بطلت

وَلَا يُصَفَّقَنَّ وَكَلَامٍ لِإِصْلَاحِهَا بَعْدَ سَلَامٍ وَرَجَعَ إِمَامٌ فَقَطَّ لِمَذْلُومٍ إِنْ لَمْ يَتَيَقَّنْ
الْأَكْثَرُ تَهْتِمَهُمْ جِدًّا وَلَا لِحَمْدِ عَاطِسٍ أَوْ مُبَشِّرٍ وَنَذِبَ تَرْكُهُ وَلَا لِجَائِزٍ كَانِصَاتٍ
قَلَّ لُخْبِيرٍ وَتَرْوِجٍ رِجْلِيهِ وَقَتْلٍ عَقْرَبٍ تَرْيِدُهُ وَإِشَارَةِ إِسْلَامٍ أَوْ حَاجَةٍ لَا عَلَى
مُشَمَّتٍ كَأَنَّ بَيْنَ لَوْجَعٍ وَبُكَاءٍ تَخَشُّعٍ وَالْأَفْكَالِ كَلَامٍ كَسَلَامٍ عَلَى مُفْتَرَضٍ وَلَا
لِتَبَسُّمٍ وَفَرْقَةِ أَصَابِعٍ وَالتَّفَاتِ بِلا حَاجَةٍ وَتَعَمُّدٍ بَلَعِ مَا بَيْنَ أَسْنَانِهِ وَحَكِّ جَسَدِهِ
وَذِكْرٍ قَصَدَ التَّفْهِيمَ بِهِ بِمَحَلِّهِ

(ترويح رجله) أي المصلي بالاعتدال في قيامه على الأخرى بدون رفع المروحة عن الأرض فلا سجود له ولو طال فان رفعها عنها جازان لم يطول والاكره ما لم يتفاحش فيبطلها ولو سهواً (وقتل عقرب تریده) فان لم ترده كره قتلها ولا تبطل الصلاة بانحطاطه لأخذ شيء يقتلها به والذي أفاده الخطاب أن الانحطاط من قيام لأخذ حجر أو قوس من الفعل الكثير المبطل سواء كان قتل عقرب أراده أم لا (أو إشارة) بيد أو رأس (ل) ابتداء (سلام) فتجوز ولا سجود لها نقله الخطاب عن سند والراحح ان الإشارة لردّه واجبة ورده باللفظ عمداً أو جهلاً مبطل وسهواً مقتض للسجود (أو) إشارة لـ (حاجة) وأخرج من قوله جائز قوله (لا) الإشارة للرد (على مشمت) فمكروه وشبه في عدم السجود فقال (كأنين لوجع وبكاء تخشع) أي غلبة خشوع والتشبيه في عدم السجود لافي الجواز اذ الواقع غلبة لا يتعلق الجواز به لاختصاصه بالأفعال الاختيارية (والا) أي وان لم يكن الأنين لوجع ولا البكاء لخشوع (ف) هما (كالكلام) في ان ما كان عن عمد منهما فهو مبطل وما كان عن سهو فمقتض للسجود الا أن يتفاحش فيبطل وهذا في البكاء بصوت واما بلا صوت فلا يضر ولو عمداً الآن يتفاحش وشبه في الجواز فقال (ك) ابتداء (سلام) من غير مصل (على) مصل (مفترض) وأولى على متنفل (ولا) سجود (لتبسم) قليل بلا صوت وكره تعمده فان كثر أبطل عمداً كان أو سهواً لانه من الفعل الكثير وان توسط بالعرف سجداً سهواً وأبطل عمده (و) لاسجود في (فرقة أصابع والتفات بلا حاجة) وتقدم انهما مكروهان ان قلا فان كثيراً أبطلا والاتفات لها جائز (و) لافي (تعمد بلع ما بين أسنانه) ولو مضغه ليسارته قاله عقب قال البناني فيه نظر اذ المضغ فعل كثير بخلاف البلع ولم أجد في أبي الحسن ما ذكره عنه عقب من عدم البطالان اذا مضغ ما بين أسنانه وبلعه (و) لافي (حك جسده) وجاز ان كان الحاجة وقيل وكره لغير حاجة (و) لافي (ذكر) أي قرآن أو غيره كتنسيح (قصد التفهيم به بمحله) كأن يسبح حال

ركوعه أو سجوده أو غيرها لذلك أو استأذن عليه شخص وهو يقرأ ان المتقين في جنات وعيون فيرفح صوته بقوله تعالى ادخلوها بسلام آمنين فاصدا به الأذان في الدخول أو يبتدئها عقب الفاتحة لذلك وهو المراد بمحله (والا) أى وان لم يكن الذكر المقصود به التفهيم في محله ككونه يقرأ الفاتحة أو غيرها فيستأذن عليه فينتقل الآية أخرى لقصد التفهيم (بطلت) صلاته لانه في معنى المكاملة والصلاة كلها محل للتسبيح والتلهيل والحوالة فلا يضر قصد التفهيم بها في أى محل منها وشبهه في البطلان فقال (كفتح) من مصل (على من) أى قارئ (ليس معه في صلاة) بأن كان القارئ غير مصل أو فذا فتبطل صلاة الفاتح (على) القول (الاصح) من الخلاف عند بعض التأخرين ومفهوم ليس معه ان فتحه على من معه فيها لا يبطلها سواء كان امامه أو مأموما آخر واستظهر الأجهوزى ان فتحه على مأموم آخر مبطل واعتمده العدوى (و بطلت بتهمة) أى ضحك بصوت ولو من مأموم سهوا وقطع الفذ والامام ولا يستخلف (وتماذى المأموم) في صلاته الباطلة مع امامه لحق الامام واحتياطا للصلاة لحرمها اذ قد قيل بصحتها ان لم يقدر المأموم حال ضحكته على الترك من ابتدائه لانتهاه به بأن كان كاهل غلبة من أوله لآخره أو نسيانا كذلك فان قدر على تركه بأن ابتداء مختارا أو غلبة أو نسيانا أو أمكنه تركه بعد ذلك فلا يتماذى بل يقطع ويتبدى مع امامه ولم تكن الصلاة التي ضحك فيها جمعة والا قطعها وابتدأها لثلاث نفوته ولم يلزم على تماذيه ضحك غيره من المأمومين والاقطع وخرج منهم واتسع الوقت والاقطع وابتدأ وشبه في التماذى فقال (كتكبيره للركوع بلا نية) تكبيرة (الاحرام) بأن نوى الصلاة المعينة ونسى تكبيرة الاحرام وكبر ناويا تكبيرة سنة الركوع فصلاته صحيحة على مذهب المدونة بناء على قول يحيى بن سعيد الانصارى ومحمد بن شهاب الزهرى كلاهما من شيوخ الامام مالك ان الامام يحمل عن مأمومه تكبيرة الاحرام فيتماذى مع امامه و يتمها معه وجوبا ويجب عليه اعادتها احتياطا بناء على قول ربيعة من (٦٤) شيوخ مالك وعلى قول مالك أيضا ان الامام لا يحملها عنه وذكر المصنف

هذه الصورة هنا جمعا للنظائر وسيبيدها في فصل الجماعة بقوله وان لم ينوه ناسيا له تماذى للمأموم فقط وخست بالمأموم لانه الذى يتماذى مع امامه

وَالَا بَطَلَتْ كَفَتْحَ عَلَى مَنْ لَيْسَ مَعَهُ فِي صَلَاةٍ عَلَى الْأَصَحِّ وَبَطَلَتْ بِقَهْمَةٍ وَتَمَادَى الْمَأْمُومُ إِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى التَّرْكِ كَتَكْبِيرِهِ لِلرُّكُوعِ بِلَا نِيَّةٍ إِحْرَامٍ وَذِكْرٍ فَائْتَهُ وَبَحْدَثٍ وَبَسْجُودِهِ لِفَضِيلَةٍ أَوْ لِكَبِيرَةٍ وَبِمُشْغَلٍ عَنْ فَرَضٍ وَعَنْ سُنَّةٍ يُعِيدُ فِي الْوَقْتِ وَبِزِيَادَةٍ أَرْبَعٍ كَرَكْمَتَيْنِ فِي الثَّنَائِيَّةِ وَبِتَعَمُّدٍ كَسَجْدَةٍ

وجوبا واما الامام والفذ فيقطعان كما يأتى في الجماعة (وذكر) أى تذكر صلاة (فائتة) يقدم قضاؤها على الحاضرة فانه يتماذى مع امامه في الحاضرة على صلاة صحيحة لان الترتيب بين قضاء اليسير والحاضرة واجب غير شرط (و) بطلت (بحدث) أى حصول ناقض فيها غلبة أو نسيانا للفذ أو مأموما أو امام ولا يسرى البطلان اصله مأمومية فيستخلف من يتم بهم فان لم يستخلف وكمل بهم أو عمل عملا بعد حدثه واتبعوه فيه بطلت عليهم أيضا كتعمده الناقض (و) بطلت (بسجوده) قبل سلامه (ب) ترك (فضيلة) ولو كثرت (أو) ترك سنة خفيفة (كتكبيرة) واحدة من تكبيرات الخفض والرفع وأما تكبير العيد الذى بين احرامه وقراءته فيؤمر بالسجود ترك واحدة منه لانها سنة مؤكدة وتبطل بسجوده لترك سنة مؤكدة خارجة عن الصلاة كالاقامة ما لم يقتد بمن يسجد للفضيلة فلا تبطل ويجب سجوده معه (و) بطلت (بمشغل) أى مانع (عن فرض) من حقن أو قرقرة أو غشيان أى ثوران نفس واشراف على تقاير أو حمل شيء بغم لا يقدر معه على الاتيان بالفرض أصلا أو بدون مشقة ودام المشغل فان حصل وزال فلا يعيد قاله البرزلى (و) بطلت (عن سنة) مؤكدة (يعيد) ندبا (في الوقت) الذى هو به اختياريا كان أو ضروريا وأما من ترك سنة غير مؤكدة أو فضيلة فلا شيء عليه (و) بطلت (بزيادة أربع) من الركعات متيقنة سهوا ولو في ثلاثية هذا هو للشهور وقيل تبطل الثلاثية بزيادة مثلها وقيل بزيادة ركعتين وعقد الركعة هنا معتبر برفع الرأس من الركوع فان رفع رأسه من ركوع ثمانية رباعية أو سابعة ثلاثية أو رابعة ثنائية بطلت (كزيادة ركعتين في الثنائية) اصالة كجمعة وصبح لاقصورة فبأربع بناء على ان الجمعة فرض يومها وان المقصورة شرعت أو لأربع أو أربعا على ان الجمعة بدل عن الظهر فلا يبطلها الا بزيادة أربع وان المقصورة شرعت أو لأربع ركعتين فيبطلها بزيادة ركعتين وتبطل بزيادة ركعتين سهوا النفل المحدث كعجرو عيود وكسوف واستسقاء وأما النفل غير المحدود فلا يبطل بزيادة مثله (و بتعمد) بزيادة ركن فعلى (كسجدة) في فرض أو نفل محدود لا قولى

كتكرير فائحة على المذهب وقيل تبطل (أو) بتعمد (نفخ) بضم وان قل ولم يظهر منه حرف هذا هو المشهور وقيل لا يبطلها مطلقا وقيل ان ظهر منه حرف لا بأنف مالم يكثر أو يكون عبثا (أو أكل أو شرب) ولو بأنف ولو مكرها أو وجب عليه لا تقاذ نفسه ووجب القطع له ولو خاف خروج الوقت (أو) بتعمد (قئ) أو قلنس ولو مجرد ماء (أو) بتعمد (كلام) أجنبي لغير اصلاحها ولو بحرف واحد أو صوت ساذج اختيارا ولم يجب بل (وان بكره أو وجب لا تقاذ أعمى) من الهلاك أو شدة الأذى (الا) تعمد الكلام (لاصلاحها) أى الصلاة (ف) لا تبطل الا (بكثيره) وكذا بكثير سهوه (و) بطلت (بسلام وأكل وشرب) سهوا لكثرة المنافي هكذا وقع للإمام مالك رحمه الله في كتاب الصلاة الاول من المدونة (و) وقع له (فيها) أيضا في كتاب الصلاة الثاني (ان أكل أو شرب) سهوا (انجبر) بالسجود (وهل) بين ما في الكتابين (اختلاف) نظرا لحصول المنافي في صورتين وقطع النظر عن اتحاده وتعددته وعن كونه السلام أو غيره مع الحكم في الاول بالابطال وفي الثاني بعدمه (أولا) اختلاف بينهما ويوفق بينهما بأحد وجهين الاول ان حكمه بالبطان في الكتاب الاول (ل) حصول (السلام في) الصورة (الاولى) التي في الكتاب الاول لشدة منافاته لانه جعل علما على الخروج من الصلاة وعدم البطان في الصورة الثانية التي في الكتاب الثاني لعدم حصول السلام فيها الثاني أشاره بقوله (أو) ان البطان في الاولى (للمجمع) بين ثلاثة أشياء منافيات وعدم البطان في الصورة الثانية لاتحاد المنافي (تأويلات) ثلاثة واحد بالخلاف واثان بالوافق فان حصلت الثلاثة أو حصل سلام مع أحدهما اتفق الموفقان على البطان وان حصل واحد منها اتفقا على الصحة وان حصل أكل وشرب اختلفا (٦٥) فيهما (و) بطلت (بانصراف) أى اعراض على صلاته

أَوْ نَفَخَ أَوْ أَكَلَ أَوْ شَرِبَ أَوْ قَاءَ أَوْ كَلَّمَ وَإِنْ يَكْرَهُ أَوْ وَجَبَ لِإِنْقَاضِ أَعْمَى الْأَوْ
لِإِصْلَاحِهَا فَبِكَثْرِهِ وَبِسَلَامٍ وَأَكَلَ وَشَرِبَ وَفِيهَا إِنْ أَكَلَ أَوْ شَرِبَ أَنْجَبَ وَهَلْ
اخْتِلَافٌ أَوْ لَا لِلْسَّلَامِ فِي الْأُولَى أَوْ لِلْجَمْعِ تَأْوِيلَاتٌ وَبِأَنْصِرَافٍ لِحَدَّثِ ثُمَّ تَبَيَّنَ
نَفْيُهُ كَمَا سَلَّمَ شَكٌّ فِي الْإِتِّعَامِ ثُمَّ ظَهَرَ الْكَمَالُ عَلَى الْأَظْهِرِ وَبِسُجُودِ الْمَسْبُوقِ مَعَ
الْإِمَامِ بَدْيًا أَوْ قَبْلًا إِنْ لَمْ يَلْحَقْ رَكْعَةً وَالْأَسْجَدَ وَلَوْ تَرَكَ إِمَامُهُ أَوْ لَمْ يُدْرِكْ
مُوجِبَهُ وَآخِرَ الْبَعْدِيِّ وَلَا سَهْوٍ

(٩) - جواهر الاكلیل - اول) عمدا أوجه لا وال حال انه (شك) حال سلامه (في الاتمام) وعدمه وأرلى اذا كان معتقدا ا عدمه (ثم ظهر) له (الكمال) لصلاته فانها تبطل (على) القول (الظاهر) عند ابن رشد من الخلاف لمخالفته البناء على الأقل المتيقن الواجب عليه وأولى اذا ظهر له النقص أو استمر على شكه وليس المراد بالشك هنا ما قبل الجرم حتى يقتضى ان السلام مع ظن الكمال مبطل وليس كذلك كما أفاده الخطاب عن ابن رشد هذا هو المشهور ومقابله قول ابن حبيب ان ظهر له الكمال لا تبطل (و) بطلت (بسجود المسبوق) عمدا أوجه لا (مع الامام بدى) مطلقا أدرك معه ركعة أم لا (أو) سجوده معه (قبليا ان لم يلحق) معه (ركعة) بسجودتها لادخاله في خلال الصلاة مالم يس منها (والا) أى وان لحق المسبوق مع الامام ركعة (سجد) القبلى مع الامام قبل قيامه لقضاء ما عليه ان سجده الامام قبل سلامه ولو على رأى الامام كشافى يرى تقديم السجود مطلقا فان أخره بعد السلام فهل يفعله معه قبل قيامه للقضاء والا فيبعده وهذا لأبى مهدى وارتضاه ابن ناجى ويسجد المسبوق المتركة ركعة القبلى قبل قيامه لقضاء ما عليه ان سجده امامه وأدرك موجب بل (ولو ترك امامه) السجود القبلى سهوا أو رأيا أو عمدا (أولم يدرك) المسبوق (موجبه) بكسر الجيم أى سبب السجود القبلى مع الامام وان تركه الامام وسجده المسبوق وهو ترك ثلاث سنن بطلت صلاة الامام وصحت صلاة المأموم فتزاد على المسائل المستثناة من قاعدة كل صلاة بطلت على الامام بطلت على مأمومه (وأخر) المسبوق المتركة ركعة وجوبا السجود (البعدى) عن قضاء ما عليه فلا يفعله مع الامام فان فعله معه بطلت صلاته لادخاله فيها مالم يس منها وقوله صح ان قلتم هو في تقديمه على السلام لافي خلافا فمن ترتب عليه السجود البعدى وحصل له نقص في القضاء غلبه على زيادة امامه وسجد لهما قبل السلام (ولا سهو)

أى لاسجودله (على مؤتم حال القدوة) أى الاقتداء بالامام لانه يحمله عنه وأما بعد انقطاعها فعليه السجود (و) بطلت (بترك) سجود (قبلى) أى مطلوب قبل السلام (عن) ترك (ثلاث سنن) كثلاث تكبيرات وكترك السورة (وطال) الزمن أو حصل مناف كحدث وكلام وملابسة نجس واستدبار عمدا ان كان تركه سهوا وان تركه عمدا بطلت وان لم يطل وقوله وصح ان آخر فيما اذا لم يعرض عنه بأن نوى سجوده عقب السلام (لا) تبطل بترك قبلى ترتب عن ترك (أقل) من ثلاث سنن بان كان عن ترك تكبيرتين واذا طال (فلا سجود) عليه هذا مذهب ابن القاسم لارتباطه بالصلاة وتبعيته لها وحق التابع لحوق متبوعه بالقرب وقال ابن حبيب سجده وان طال (وان ذكره) أى القبلى الترتب عن ثلاث سنن (في صلاة و) الحال انه قد (بطلت) الصلاة الاولى بطول الزمن بين خروجه منها وشروعه فى التى ذكر السجود فيها (ف) حكمه (ك) حكم (ذا كرها) أى الصلاة الاولى التى بطلت في صلاة أخرى من قطع الامام والفذ ان لم يركع وشفعه ان ركع وتمادى المأموم لحق امامه واعادته الثانية في الوقت بعد فعل الأولى (والا) أى وان لم تبطل الاولى لعدم الطول بين خروجه منها وشروعه في الثانية (ف) حكمه (ك) حكم (ذا كرها) (بعض) من صلاة كركوع في صلاة أخرى وأقسامه أربعة لأن الاولى اما فرض أو نفل والثانية كذلك (ف) ان كان ترك البعض (من) فرض) وتذكره في فرض أو نفل (ف) ان كان (أطال القراءة) في الصلاة التى شرع فيها بأن شرع في السورة على ما نقله ابن عرفة عن ابن رشد أو فرغ من الفاتحة على مقابلة قبل ذكر البعض (أو) لم يطل القراءة ولكنه (ركع) بلا قراءة كسبوق وأى عجز عن الفاتحة (بطلت) أى الصلاة (٦٦) التروك ركنها لعدم امكان اصلاحها (وأتم) وجوبا (النفل) الذى شرع فيه ان اتسع وقت الاولى لادراك ركعة

على مؤتم حالة القدوة وبترك قبلى عن ثلاث سنن وطال لا أقل فلا سجود وان ذكره في صلاة وبطلت فكذا كرها والا فكيفتض فحين فرض ان أطال القراءة أو ركع بطلت وأتم النفل وقطع غيره ونذبت الإشفاع ان عقد ركعة والا رجع بلا سلام ومن نفل في فرض تمادى كفى نفل ان أطالها أو ركع وهل يتعمد ترك سنة أو لا ولا سجود خلاف وبترك ركن وطال كشرط وتداركه ان لم يسلم

منها عقد ركعة من النفل أم لا أو ضاق وقت الأولى وكان عقد ركعة منه بسجودتها والاقطعها ابتداء الأولى (وقطع غيره) أى النفل وغير النفل هو الفرض الذى شرع فيه لتحصيل

الترتيب بين المشتركين أو بين يسير القوائم والحاضرة ان كان فذا أو اماما وتبعه مأموه في القطع وتمادى ان كان مأموما ولم لحق امامه (ونذب) للقدوة والامام (الإشفاع ان عقد ركعة) بسجودتها واتسع الوقت والاقطع (والا) أى وان لم يطل القراءة ولم يركع فيما شرع فيها قبل ذكر البعض (رجع) وجوبا بالاصلاح صلاته الأولى التى ترك منها الركن (بلا سلام) من التى شرع فيها فان سلم منها بطلت الأولى (و) ان ذكر البعض (من نفل في فرض تمادى) في الفرض الذى شرع فيه أطال القراءة أم لا (ك) ذكر بعض من نفل (في نفل) وان كان أخف من الذى كورمه (ان أطالها) أى القراءة (أو ركع) والارجع لاصلاح الاول بلا سلام ولا يقضى النفل الثانى لعدم تعمد ابطاله (وهل) تبطل الصلاة (بتعمد ترك سنة) مؤكدة متفق عليها داخلية الصلاة ومثلها سنتان خفيفتان داخلتان من فذ وامام (أولا) تبطل كما قال سند وقال ابن رشد عمل الخلاف السنة الواحدة وأما الأكثر فتركه عمدا مبطل اتفاقا (ولاسجود) لانه انما شرع لجبر السهو والفرض انه متعمد نعم يستغفر الله (خلاف) في التشهير الاول لابن كنانة وشهره ابن رشد والغنى والثانى مالك وابن القاسم رحمهما الله وشهره ابن عطاء الله وضعف الاول ابن عبد البر وشنع عليه القرطبي وقال انه ضعيف عند الفقهاء وليس له حظ من النظر والامام يكن بين السنة والفرض فرق (و) بطلت (بترك ركن) سهوا (وطال) الزمن وشبه في البطلان لا بقيد الطول فقال (ك) ترك (شرط) لصحتها من طهارة حدث مطلقا وطهارة خبث وستر عورة واستقبال ان ذكر وقصر في الثلاثة وان سها عن ركن (و) لم يطل (تداركه) أى فعل الصلى الركن (ان لم يسلم) من الاخيرة معتقدا كمال صلاته بان لم يسلم أصلا أو سلم ساهيا عن كونه في صلاة فيأتى بالركن ويتشهد ويسلم ويسجد بعد السلام فان سلم معتقدا الكمال فات تداركه لان السلام ركن حصل بعد ركعة فيها خلل فأشبهه عقدر ركعة بعدها فيبنى ان قرب سلامه ولم يخرج من المسجد بان يجلس وينوى

اكمال صلاته ويكبر تكبيرة احرام رافعا يديه حذو منكبيه ثم يقوم فيأتي بركعة أخرى فان طال أو خرج عن المسجد بطلت الصلاة هذا اذا كان الترك من الركعة الأخيرة (و) ان سها عن ركن من غير الأخيرة تداركه ان (لم يعقد ركوعا) من ركعة أصلية نبي ركعة النقص فان عقده فات التدارك فان كان الترك من الأولى بطلت ونابت عنها العقودة وخرج باصلية عقد ركعة زائدة كخامسة في رابعة ورابعة في ثالثة فلا يمنع عقدها تدارك ركن الأخيرة لانها معدومة شرعا فهي كاللعدوم حسا (وهو) أي عقد الركوع المفوت تدارك الركن (رفع رأس) من الركوع مع الاعتدال والطمأنينة فالرفع بعيرهما ليس عقدا وهذا عند ابن القاسم وقال أشهب مجرد الانحناء لحد الركوع ووافقه ابن القاسم في عشر مسائل أفادها المصنف بقوله (الاترك ركوع) من ركعة سهوا (ف) يفوت تداركه (بالانحناء) لركوع الركعة التي تليها وان لم يطمئن فيه (ك) ترك (سر) بمحله من فرض سهوا ولم يتذكره حتى انحني لركوع نفس الركعة التي ترك منها السرفلا يرجع له وان رجع بطلت صلاته لرجوعه من فرض لسنة (و) تكبير عید) فيفوت تداركه بانحنائه لركوع الركعة التي ترك تكبيرها (و) ترك (سجدة ثلاثة) سهوا فتفوت بانحنائه لركوع الركعة التي قرأ فيها آية السجدة ثم ان كانت الصلاة نفلا أعاد الآية في الركعة الثانية وسجد وان كانت فرضا فلا إعادة (وذكر بعض) أي تذكر بعض أي ركن أو قبل عن ثلاث تركه سهوا من صلاة في صلاة أخرى أحرم بها عقب سلامه من الأولى فيفوت بانحنائه لركوع الثانية (واقامة مغرب) لضلاة راتب (وهو) متلبس (بها) أي للمغرب فلذا جعل الرب فيفوت قطعها بمجرد انحنائه لركوع الركعة الثالثة ويجب عليه اتمامها فراضا يخرج بهيئة الراعي فان أقيمت عليه قبل الانحناء قطعها وأحرم مقتديا بالراتب ولكن الاعتماد فوات قطعها بمجرد رفعه من سجدة الركعة الثانية باعتداله جالسا (٦٧) (و) ان سها عن ركن من الركعة

الأخيرة وسلم معتقدا
الكمال فات تدارك الركن
ويطلب الركعة و (بني)
وجوبا على ما قبلها (ان
قرب) تذكره عقب سلامه
بالعرف (ولم يخرج من
المسجد) ومفهوم الشرط

وَلَمْ يَمُقِدْ رُكُوعًا وَهُوَ رَفَعَ رَأْسَهُ الْأَلْتَرَكِ رُكُوعٍ فَيَا لَانْحِنَاءٍ كَثِيرٍ وَتَكْبِيرٍ
عِيدٍ وَسَجْدَةٍ تَلَاوَةٍ وَذِكْرٍ بَمَضٍ وَإِقَامَةٍ مَتَرَبِّ عَلَيْهِ وَهُوَ بِهَا وَبَنَى أَنْ قُرْبٌ وَلَمْ
يَخْرُجْ مِنَ الْمَسْجِدِ بِأَحْرَامٍ وَلَمْ تَبْطُلْ يَتَرَكِهِ وَجَلَسَ لَهُ عَلَى الْأَظْهَرِ وَأَعَادَ تَارِكَ السَّلَامِ
التَّشَهُدَ وَسَجَدَ إِنْ انْحَرَفَ عَنِ الْقِبْلَةِ وَرَجَعَ تَارِكَ الْجُلُوسِ الْأَوَّلِ إِنْ لَمْ يُفَارِقِ
الْأَرْضَ بِيَدَيْهِ وَرُكْبَتَيْهِ وَلَا سُجُودَ وَالْأَفْلَا تَبْطُلُ إِنْ رَجَعَ وَلَوْ اسْتَقَلَّ

انه ان طال بالعرف أو خرج من المسجد بطلت الصلاة قال ابن المواز الخروج من المسجد طول باتفاق ومثل الطول الحدث وسائر المنايات كالأكل والشرب والكلام وصلة بني (باحرام) أي نية تكميل الصلاة وتكبير للدخول فيها ولو قرب جدا وندب رفع يديه عنده (ولم تبطل) الصلاة (بتركه) أي الاحرام بمعنى التكبير وأمانية الاكمال فلا بد منها ولو قرب جدا اتفقا قاله عبد الباقي قال البناني في الاتفاق نظر بل النية انما يحتاج لها عند من يرى ان السلام مع اعتقاد الكمال يخرج من الصلاة وهو قول مالك وابن القاسم رضي الله تعالى عنهما وأما عند من يرى أنه لا يخرج فلا يحتاج الى نية والحاصل انهما طريقتان الأولى للباقي عن ابن القاسم ومالك وجوب الاحرام ولو قرب البناء جدا والثانية لابن بشير الاتفاق على عدم الاحرام ان قرب البناء جدا والظاهر ما قاله عبد الباقي اذ لا يتأتى تكميل بلانية ولقول المصنف (وجلس) الباقي (له) أي للاحرام ليأتي به من جلوس ان تذكر بعد قيامه اذ هي الحالة التي فارق الصلاة منها (على) القول (الظاهر) عند ابن رشد من الخلاف وقيل يكبر قائما ولا يجلس وقيل يكبر قائما ثم يقوم (وأعاد تارك السلام) سهوا (التشهد) عقب الاحرام ليقع سلامه عقب تشهد (وسجد) للسهو بعد سلامه بلا إعادة تشهد (ان انحرف عن القبلة) انحرفا كثيرا بلا طول أصلا فان انحرف يسيرا اعتدل وسلم ولا شيء عليه فان طال كثيرا بطلت انحرف أم لا فارق مكانه أم لا (ورجع تارك الجلوس الاول) أي جلوس غير السلام سهوا (ان لم يفارق الأرض بيديه وركبتيه) جميعا بأن بقي بها بدو ركبة (ولاسجود) لهذه النهضة (والا) أي وان فارق الأرض بيديه وركبتيه جميعا (فلا) يرجع ويسجد قبل سلامه ان كان فذا أو اماما فان كان مأموما فانه يرجع لتابعة امامه وجوبا (ولا تبطل ان رجع) للجلوس بعد مفارقة الأرض بيديه وركبتيه جميعا ان لم يستقل قائما بل (ولو) رجع عمدا بعد أن (استقل) قائما ولو رجع بعد قراءته بعض الفاتحة فان رجع بعد قراءتها كلها بطلت واذا رجع بعد المفارقة استقل

أو لافانه يمتد برجوعه و يشهد فان قام بلا تشهد عامدا بطلت صلاته وأشار بالوالى الرد على القول ببطلانها برجوعه بعد استقلاله (وتبعه مأموه) في الرجوع وجوبا (وسجد) لزيادة القيام (بعده) أى السلام لان جاوسه وتشهده معتد بهما فليس معه الا زيادة القيام (ك) من قام بعد ركعتين من (نفل) ساهيا ولم يعقد ثالثته أى النفل برفع رأسه من ركوعها ف يرجع للجلوس و يعيد التشهد ويسجد بعد السلام لزيادة القيام (والا) أى وان كان عقد ثالثته برفع رأسه من ركوعها (كامل) أى آتم النفل (أربعا) من الركعات الا النفل المحدود كالفجر والعيد والكسوف والاستسقاء فلا يكمله أربعا لان زيادة مثله تبطله (و) ان صلى النفل أربعا وقام لخامسة ساهيا ف يرجع وجوبا (في الخامسة مطلقا) عن التقييد بعدم عقدها (ويسجد قبله فيهما) أى تكميله أربعا ورجوعه من الخامسة لنقص السلام من اثنتين (وتارك ركوع) سهوا (يرجع) له حال كونه (قائما) لينحط له من قيام بناء على أن الحركة للركن مقصودة فان رجع له محدودا فلا تبطل صلاته مراعاة للقول بأنه يرجع له محدودا بناء على أن الحركة للركن غير مقصودة فان تذكره قائما انحط له من القيام فورا (و ندب) له (أن يقرأ) شيئا غير الفاتحة لان تكرارها في ركعة ممنوع فلا يفعل لتحصيل مندوب وتارك رفع من ركوع يرجع محدودا حتى يصل لحد الركوع ثم رفع بنية الرفع قاله محمد بن المواز بناء على قصد الحركة للركن وقال ابن حبيب يرجع قائما بنية الرفع من الركوع (و) تارك (سجدة) سهوا (يجلس) لينحط لها منه وهذا ما عليه الامام مالك رضى الله تعالى عنه في سماع أشهب وروى عنه الامام أشهب أيضا انه يرجع ساجدا من غير جلوس بأن ينحط لها من قيام بناء على أن الحركة للركن غير مقصودة (لا) يجلس تارك (سجدين) سهوا تذكرها قائما فينحط لهما منه وان تذكرها جالسا قام وانحط لهما من قيام فان (٦٨) سجدهما من جلوس فلا تبطل ويسجد قبل السلام اذا انحطاط لهما من

وَتَبِيحُهُ تَمَامُ مَوْمِهِ وَسَجْدَ بَعْدَهُ كَقَفْلٍ لَمْ يَتَقَدَّ ثَانِيَتُهُ وَالْأَكْمَلُ أَرْبَعًا وَفِي الْخَامِسَةِ مُطْلَقًا وَسَجْدَ قَبْلَهُ فِيهِمَا وَتَارِكَ رُكُوعٍ يَرْجِعُ قَائِمًا وَنُدِبَ أَنْ يَقْرَأَ وَسَجْدَةً يَجْلِسُ لَا سَجْدَتَيْنِ وَلَا يُجْبِرُ رُكُوعُ أَوَّلَهُ بِسُجُودِ ثَانِيَتِهِ وَبَطُلَ بِأَرْبَعِ سَجَدَاتٍ مِنْ أَرْبَعِ رَكَعَاتٍ الْأَوَّلِ وَرَجَعَتِ الثَّانِيَةُ أُولَى بِبُطْلَانِهَا لِغَدَرِ إِمَامٍ وَإِنْ شَكَّ فِي سَجْدَةٍ لَمْ يَذَرِ مَحَلَّهَا سَجْدَهَا وَفِي الْآخِرَةِ بِأَيِّ بِرَكْعَةٍ وَفِي ثَانِيَتِهِ ثَلَاثَ

قيام غير واجب ذكره
الوضح عن عبد الحق
ويجاب عن الاعتراض
بأن الشهور أن الحركة
للكركن مقصودة فلا انحطاط
لها واجب بأن مراعاة
القول بأنها غير مقصودة

صيرتها كالسنة فلذا أجبرت بالسجود (ولا يجبر ركوع أولاه) المنسي سجدها (بسجود ثانيته) المنسي ركوعها وراسته
لانه فله بنية الركعة الثانية فلا يتصرف للأولى وان ركع وسجد سجدة واحدة ونسي ركوع الركعة الثانية وسجد لها سجدة أو سجدين
فلا تجبر سجدة الأولى بسجدة الثانية فان تذكرها جالسا سجدها حالاً قائماً جلوساً لها (و بطل ب) ترك (أربع سجديات) سهوا (من أربع
ركعات) الركعات الثلاثة (الأول) لفوات تدارك سجدة كل ركعة منها بعقد التي تليها والركعة الرابعة لم يفوت تدارك سجدها فيسجد لها
وتصير أولى فينبى عليها ثلاث ركعات ويسجد قبل السلام لنقص السورة من الأولى والزيادة وهذا ان لم يسلم معتقدا السكالم والا
ملت الرابعة أيضا فينبى على الاحرام ان قرب ولم يخرج من المسجد والابطال الصلاة (و) ان ترك ركعتين من الأولى سهوا وعقد الثانية
بطلت الأولى (ورجعت) أى صارت الركعة (الثانية أولى ببطلانها) أى الأولى بسبب ترك ركعتي وفوات تداركها بعقد الثانية وتنازع
رجعت و بطلان (لفذ وامام) ولأموه تبعاً له فينبى على الأولى ويسجد بعد السلام وترجع الثالثة ثانية ببطلان الثانية وترجع الرابعة
ثالثة ببطلان الثالثة (وان شك) الصلى (في) ترك (سجدة) وأولى ان تحقق الترك (لم يذر محلها) الذى تركت منه (سجدها)
مكانه وجوبا أى في الركعة التى هو متلبس بها ان لم يتحقق تمامها وانما وجب الاتيان بها حال التذكر لاحتمال أن يكون
ذلك المحل الذى هو فيه محلها ومتى أمكن وضع الركن في محله تعيين فبالايتين بها في محل تذكرها نيقن سلامة الركعة التى هى متلبس
بها وصار الشك فيما قبلها فلا بد من ازالة الشك عنه والى كيفية العمل الذى يخرج به من سجن الشك الى ساحة اليقين أشار المصنف
فقال (و) ان كان شك (في) السجدة (الآخيرة) وكان عليه أن يأتى بالفاء فان حصل له الشك في تشهد الركعة الأخيرة فانه بعد
أن يسجد بها (بأتى بركعة) بالفاتحة فقط (و) ان كان في (قيام ثالثته) أو ركوعها قبل تمام رفعه منه أو في تشهد الثانية
فيجلس ويسجد لاحتمال انها من الثانية وتداركها ممكن وبطلت الأولى لاحتمال كونها منها وفوات تداركها بعقد الثانية فتحقت له
ركعة بسبب السجدة ويلزمه حينئذ أن يأتى (بثلاث) من الركعات أولاها بفاتحة وسورة ويشهد عقبها لانها ثانيته والآخريتان

بفأخرة فقط ويسجد بعد السلام (و) ان كان في قيام (رابعته) جلس وسجدها لتكميل الثالثة وأتى (بركعتين) لاحتمال كونها من أحد الأولين وبطلت بانعقاد التي تليها فالحقق لبركعتان فقط وتشهد استئنا عقب السجدة وأتى بركعتين فقط وسجد قبل السلام (وان سجد امام سجدة) واحدة في أولى رابعة وترك الثانية سهوا وقام للركعة الثانية (لم يتبع) أى لا يتبعه مأموه في القيام الثانية قبل السجدة فيجلس (وسبح به) أن لاجل افهامه بان يقول له سبحانه الله لعله يتذكر سهوه عن السجدة فان تذكر ورجع لها فذاك وان لم يرجع لها فلا يكلمونه عند سحنون الذي مشى المصنف هنا على مذهبه لانه رأى ان الكلام لاصلاحها يبطلها فان تركوا التسبيح بطلت صلاتهم لتعمدهم ترك السجدة (فاذا) لم يرجع الامام للسجدة التي تركها من الاولى (خيف عقده) أى الامام الركعة الثانية التي قام لها برفع رأسه من ركوعها معتدلا مطمئنا (قاموا) أى المأمومون لعقداهم معه وبطلت الاولى وصارت الثانية أولى للجميع ولا يسجدون السجدة وان سجدها لم تجزهم عند سحنون ولا تبطل صلاتهم (فاذا جلس) الامام عقب الثانية في ظنه (قاموا) أى المأمومون فلا يجلسون معها لانهما صارت أولى (كعوده) أى الامام للتشهد (بثالثة) أى عقب ثالثة في الواقع واعتقاد المأمومين وان ظنها الامام رابعة فلا يقعدون معه (فاذا سلم) الامام عقب تشهده لظنه كمال صلاته بطلت عليه بمجرد سلامه و(أثابركة وأمهم) أى صلى امامهم فيها (أحدهم) ان شاء وان شاءوا أموا أفذاذا وصحت لهم (وسجدوا قبله) أى السلام لنقص السورة من ركعة والتشهد الاول هذا مذهب سحنون وهو ضعيف والمعتمد مذهب ابن القاسم وهو انه ان لم يفهم بالتسبيح فلا يكلمونه لانهم ان كلوه بطلت صلاتهم ولكنهم يسجدونها لانفسهم ويجلسون معه (٦٩) ويسلمون بسلامه وصحت صلاتهم

فهذه مستثناة من قاعدة الكلام لاصلاح الصلاة لا يبطلها (وان زوحم مؤتم عن ركوع) مع امامه حتى رفع الامام رأسه منه معتدلا مطمئنا قبل اتيان المأموم بأدنى الركوع (أو نفس)

وَرَأَيْتُهُ بِرَكْعَتَيْنِ وَتَشَهُدٍ وَإِنْ سَجَدَ إِمَامٌ سَجْدَةً لَمْ يُتَّبَعْ بِهِ وَسُيِّحَ بِهِ فَإِذَا خِيفَ عَقْدُهُ قَامُوا فَإِذَا جَلَسَ قَامُوا كَقُعُودِهِ بِثَالِثَةٍ فَإِذَا سَلَّمَ أَتَوْا بِرَكْعَةٍ وَأَمَّهُمْ أَحَدُهُمْ وَسَجَدُوا قَبْلَهُ وَإِنْ زُجِمَ مُؤْتَمٌّ مَنْ رُكُوعٍ أَوْ نَفْسٍ أَوْ نَحْوَهُ اتَّبَعَهُ فِي فَعْرِ الْأُولَى مَا لَمْ يَرْفَعْ مِنْ سُجُودِهَا أَوْ سَجْدَةٍ فَإِنْ لَمْ يَطْمَعْ فِيهَا قَبْلَ عَقْدِ إِمَامِهِ تَمَادَى وَقَضَى رَكْعَةً وَالْأَوَّلَى سَجْدَةً

أى نام المؤتم نوما خفيفا لا ينقض الوضوء حتى رفع الامام منه كذلك (أو) حصل للمؤتم (نحوه) أى الناس كسبوا كراه وحديث مرض منعه من الركوع مع امامه (اتبعه) أى اتبع المأموم الامام في الركوع والرفع منه وأدركه فيها هو فيه من سجود أو جلوس بين سجدتين وجوباً (في غير) الركعة (الاولى) لثبوت مأمويته بأدراكه مع الامام الركعة الاولى (ما) أى مدة كون الامام (لم يرفع) رأسه (من سجودها) أى لم يتمم الركعة بان لم يرفع من سجودها بأن اعتقد أو ظن انه يدرك الامام ويسجد السجدة الاولى معه أو يدركه في جلوسه بين السجدتين ويسجد السجدة الثانية معه أو يسجد السجدة الاولى مع سجود الامام الثانية ويسجد الثانية برفع الامام منها فان اعتقد ذلك أو ظنه فاتبعه برفع الامام من السجدة الثانية قبل أن يلحقه فيها التى مافعله وانتقل مع الامام فيها هو فيه وقضى ركعة بعد سلام الامام فان اعتقد أو ظن انه ركع لا يدركه في السجود فانه يترك الركوع وينتقل مع الامام فيها هو فيه ويقضيها بعد سلام الامام هذا في غير الاولى وأما الاولى فلكونه لم تنسحب عليه المأومية لا يتبعه في الركوع والرفع منه بل متى رفع الامام من الركوع معتدلا مطمئنا ترك الركوع الذى فاتته معه وينتقل معه فيها هو فيه فيخبر ساجدا ان كان الامام متلبسا به ويقضى ركعة بعد سلام الامام فان خالف وركع ولحقه بطلت ان اعتد بالركعة لانه قضاء في صلب الامام وان ألغاه لم تبطل ويحمله عنه الامام (أو) زوحم عن (سجدة) أو سجدتين من الاولى أو غيرها فلم يسجد حتى قام الامام لما تليها (فان لم يطمع في سجودها) أى لم يتحققه أو يظنه (قبل عقد امامه) الركعة التي تليها برفع رأسه من ركوعها بان تحقق أو ظن انه ان سجدها رفع امامه من ركوع التي تليها قبل لحوقه أو شك في هذا (تمادى) وجوباً على ترك السجدة أو السجدتين وتبع امامه فيها هو فيه فان سجدها ولحق الامام فان أدركه في الركوع وصحت والا بطلت (وقضى ركعة) بعد سلام امامه (والاسجدها) ان تحقق أنه ان سجدها لحق الامام قبل عقد التي تليها فان تخلف اعتقاده

وعقد الامام الركعة دونه بطلت الركعة الاولى لعدم اتيانه بسجودها على الوجه المطلوب والثانية لعدم ادراكه ركوعها مع الامام (و) ان تمادى على ترك السجدة لعدم طمعه فيها قبل عقد امامه ولحق الامام فيها وفيه وقضى ركعة بعد سلامه (ف) (الاسجود عليه) لزيادة ركعة النقص اذا لامام يحملها عنه (ان يتقن) المأموم ترك السجدة فان شك فيه سجد بعد السلام لاحتمال زيادة الركعة التي أتى بها بعد سلام امامه. (وان قام امام خامسة) في رابعة أو رابعة في ثلثة أو ثلثة في ثنائية وسبح له فلم يرجع (فمتيقن انتفاء) أى عدم (موجبها) أى سبب الركعة الزائدة التي قام لها الامام (يجلس) وجوبا ولا يقوم مع الامام وتصح صلاته ان سبج للامام ولم يتبين ان لها موجبا وان لم يفهم بالتسبيح أشار له وان لم يفهم بالإشارة كله والابطلت (والا) أى وان لم يتيقن المأموم انتفاء موجبها بان يتيقن للموجب أو ظنه أو شك فيه بل وان توهمه (اتبعه) في القيام وجوبا ثم ان ظهر لها موجب فظاهروا ظهر عدمه سجد الامام وسجد معه المأموم (فان خالف) المأموم ما وجب عليه من جلوس أو قيام (عمدا) أوجها غير متأول (بطلت) صلاته (فيهما) أى في الجلوس والاتباع ان لم يتبين ان مخالفته موافقة لما في الواقع (لا) تبطل صلاة من خالف ما وجب عليه (سهوا) فيها واذا لم تبطل (فيأتى) المأموم الذي لم يتيقن انتفاء الموجب الذي وجب عليه الاتباع (الجالس) سهوا (بركعة) عقب سلام الامام قضاء عن الركعة التي قام لها الامام (ويعيدها) أى الركعة التي قام لها الامام المأموم الذي يتيقن انتفاء موجبها ووجب عليه الجلوس (اللتبع) سهوا للامام في الركعة التي قام لها ان قال الامام قمت لموجب ولا تجزئه الركعة التي صلاها مع امامه سهوا (وان قال) الامام (قمت لموجب) أى سبب من ترك ركن سهوا من احدى الركعات (٧٥) الأصلية وفاتى تداركه بعقد ركوع التي تليها فتغير اعتقاد التبع والصواب

وَلَا سَجُودَ عَلَيْهِ إِنْ تَيَقَّنَ وَإِنْ قَامَ إِمَامٌ خَلَّاسِيَةً فَمَتَّقْنُ انْتِفَاءَ مُوجِبِهَا بِجَلْسِ
وَالْأَتَّبِعُهُ فَإِنْ خَالَفَ عَمَدًا بَطَلَتْ فِيهِمَا لَا سَهْوًا فَيَأْتِي الْجَالِسُ بِرَكْعَةٍ وَيُعِيدُهَا
الْمُتَّبِعُ وَإِنْ قَالَ قُمْتُ لِمَوْجِبٍ صَحَّتْ لِيْ زِمَةُ اتِّبَاعِهِ وَتَبِعَهُ وَلِإِقْبَالِهِ أَنْ سَبَّحَ
كَمُتَّبِعٍ تَأَوَّلَ وَجُوبُهُ عَلَى الْمُخْتَارِ لَا لِزِمَةِ اتِّبَاعِهِ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ وَلَمْ يَنْقَسِ
وَلَمْ يُجْزَ مَسْبُوقًا عِلْمَ بِخَامِسِيَّتِهَا وَهَلْ كَذَا إِنْ لَمْ يَمْلَمْ أَوْ يُجْزَى الْأَنْ يُجْمَعُ
مَأْمُومُهُ عَلَى نَفْيِ الْمَوْجِبِ قَوْلَانِ وَتَارِكُ سَجْدَةٍ مِنْ كَأُولَاهُ لَا تُجْزَى خَامِسَةً
إِنْ تَعَمَّدَهَا

اسقاط الواو وادخالها على قوله (صحت) الصلاة (لمن) لزمه اتباعه (في الركعة الزائدة التي قام لها لعدم تيقنه انتفاء موجبها (وتبعه) بالفعل (و) (صحت) (المقابل) وهو من لزمه الجلوس لتيقنه انتفاء الموجب وجلس (ان سبج)

لتفهم الامام ان قيامه لزائدة فلم يرجع له ولم يقل الامام قمت لموجب فاستمر الجالس على يقينه بزيادتها (ك) صلاة (فصل) (متبع) في الزائدة التي يتيقن انتفاء موجبها (تأول وجوبه) أى وجوب اتباع الامام في الزائدة لكونه مأموماً له وفي الحديث انما جعل الامام ليؤتم به فهي صحيحة (على) القول (المختار) للخصم لعدله وتأويله وجوب الاتباع وان أخطأ فيه اذا لم يقل الامام قمت لموجب فالولى ان قاله (لا) تصح الصلاة (لمن) أى مأوم (لزمه) أى المأموم (اتباعه في نفس الأمر) لترك ركن من احدى الركعات السابقة فات تداركه وانقلاب الركعات ولكن جزم المأموم بانتفاء الموجب فجلس كما وجب عليه بحسب ظاهر اعتقاده الزيادة ولم يتبع الامام في الركعة التي قام لها ثم تبين له انه قام لموجب فبطلت صلاته عملاً بما تبين فقوله فمتيقن انتفاء موجبها بجلوس أى ونصح صلاته بشرطين أن يسبح وأن لا يتغير يقينه (ولم تجز) أى لا تكفي الركعة الزائدة التي صلاها الامام سهواً مأموماً (مسبوقاً) بركعة مثلاً (علم) للمسبوق (بخامسيتها) أى بكونها خامسة وتبع الامام فيها عن ركعة قضاء لكونه صلاها بنية الزيادة لا للقضاء (وهل) لا تجزى خامسة المسبوق (كذا) أى كعدم اجزائها ان علم خامسيتها (ان لم يعلم) المسبوق خامسيتها حال اتباع الامام فيها مطلقاً أى سواء أجمع مأموماً على نفي موجبها أم لا بدليل قوله (أو تجزى) اذا قال الامام قمت لموجب في كل حال (الآن) يجمع مأموماً على نفي الموجب) فلا تجزى في الجواب (قولان) لم يطلع للصنف على راجحية أحدهما (وتارك سجدة) مثلاً سهواً (من كأولاه) وفاته تداركه بعقد التي تليها واقتربت ركعته ولم ينتبه لهذا واعتقد كمال صلاته وآتى بركعة خامسة (لا تجزى) تلك (الخامسة) عن الركعة الباقية عليه من الصلاة (ان تعمد) زيادتها (لانه) لم يأت بها بنية الجبر فلا بد من اتيانه بركعة يكمل بها صلاته ولم تبطل

صلاته مع تعدد زيادة ركعة نظرا لما في نفس الأمر من بقاء ركعة عليه هذا هو المشهور وقال الهروي المشهور بطلان صلاته نظرا لتلاعبه في نيته حكاهما الخطاب (فصل) في سجدة التلاوة (سجد) أى طلب السجود في أقل ما يتحقق به وهى سجدة واحدة (بشرط) صحة (الصلاة) فرضا كانت أو نفلا وبإضافته للركعة كان عاما لطهارة الحدث والحديث وستر العورة واستقبال القبلة وصوب السفر لراكب الدابة (بلا إحرام) أى تكبير ورفع يدين قبل تكبيرة الحفص وأما النية وتكبير الحفص فلا بد منهما (و) بلا تشهد وبلا (سلام) وفاعل سجد (قارىء) بدون شرط مما يأتي في شروط المستمع (ومستمع) أى قاصد سماع القراءة (فقط) دون سامعها بلا قصد وينحط القائم لها من قيامه وينزل الراكب لسجودها على الأرض إذا لم يكن مسافرا سفر قصر والا فله الإيماء بها للأرض لجهة سفره (ان جلس) المستمع (ليتعلم) من القارىء آيات القرآن وأحكامه ومخارج حروفه وأما ان جلس المستمع لمجد الثواب أو التدبر والانعاظ بالقرآن أو السجود فلا يخاطب به ويسجد المستمع ان سجد القارىء بل (ولو ترك القارىء) السجدة سهوا أو عمدا فسجوده ليس شرطا في سجود المستمع (ان صلح) أى تأهل القارىء (ليؤم) أى ليصلى اماما لكونه ذكرا بالغاً عاقلاً متوضئاً (ولم يجلس لسمع) الناس حسن قراءته أو صوته فان جلس لأجل ذلك فلا يطلب مستمعه بالسجود لأنه وراءه فاسق وصلاته سجد (في إحدى عشرة) آية آخر الاعراف والأصاال في الرد ويؤمرون في النحل وخشوعا في الاسراء وبكيا في مريم وما يشاء في الحج ونفورا في الفرقان والعظيم في النمل ولا يستكبرون في السجدة وأناب في ض وتعبدون في فصلت (لا) في (ثانية الحج) يعنى قوله اركعوا واسجدوا (٧١) (و) لا في آخر (النجم) لا (الانشقاق) (و) لا (القلم) لعدم سجود

(فصل) سَجَدَ يَسْجُدُ الصَّلَاةُ بِلا إِحْرَامٍ وَسَلَامٍ قَارِئٌ وَمُسْتَمِعٌ فَقَطْ إِنْ جَلَسَ لِيَتَعَلَّمَ وَلَوْ تَرَكَ الْقَارِئُ أَنْ صَلَحَ لِيَوْمٍ وَلَمْ يَجْلِسْ لِيَسْمَعْ فِي إِحْدَى عَشْرَةَ لَا ثَانِيَةَ الْحَجِّ وَالنَّجْمِ وَالْإِنْشِقَاقِ وَالْقَلَمِ وَهَلْ سُنَّةٌ أَوْ فَضِيلَةٌ خِلَافُ وَكَبَّرَ لِحَفْظِ وَرَفَعَ وَلَوْ بِغَيْرِ صَلَاةٍ وَصَّ وَأَنَابَ وَفُصِّلَتْ تَعْبِدُونَ وَكُرِّهَ سُجُودُ شُكْرِ أَوْ زَلْزَلَةٍ وَجَهْرٌ بِهَا بِمَسْجِدٍ وَقِرَاءَةٌ بِتَلْحِينٍ كَجَمَاعَةٍ وَجُلُوسٌ لَهَا لَا لَتَعْلِيمٍ وَأَقِيمَ الْقَارِئُ فِي الْمَسْجِدِ يَوْمَ خَمِيسٍ أَوْ غَيْرِهِ وَفِي كُرِّهِ وَقِرَاءَةِ الْجَمَاعَةِ عَلَى الْوَاحِدِ رِوَايَتَانِ

حرصا على اتباعه صلى الله عليه وسلم (وهل) السجود في المواضع المذكورة (سنة) خير مؤكدة (أو فضيلة) مستحب (خلاف) في التشهير شهر السنة ابن عطاء الله وابن الفاكهاني وقال بفضيلة السجود الباجي وابن الكاتب (وكبر لحفص) للسجدة (ورفع) منها ان سجدها بسلامة بل (ولو) سجدها (بغير صلاة) خلافا لمن قال ان من سجدها بغير صلاة لا يكبر لحفص ولا لرفع (وص) محل السجدة فيها (وأنا) خلافا لمن قال ان محلها وحسن مأب (وفصلت) محلها فيها (تعبدون) خلافا لمن قال لا يسأمون (وكره سجود شكر) كالصلاة عند بشارة بمسرة أو دفع مضرة وأجازه ابن حبيب الحديث أبى بكر رضى الله تعالى عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم أتاه أمر فسر به فخر ساجدا لله تعالى وحجة المشهور عدم العمل به (أو) سجود (زلزلة) وتندب الصلاة للزلزلة ونحوها من الآيات المخوفة كالو باء والطاعون أفذاذا وجماعة (و) كره (جهر) أى رفع صوت (بها) أى القراءة المعلومة من السياق (بمسجدو) كره (قراءة بتلحين) أى تطريب صوت لا يخرج عن حد القراءة والاحرم (ك) قراءة (جماعة) معا بصوت واحد فتركه لمخالفة العمل وتأديتها لترك بعضهم شيئا من القراءة لبعض ضيق النفس وسبق الغير لعدم الاصغاء للمأمور به في قوله تعالى وإذا قرأ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا لعلكم ترحمون (و) كره (جلوس) أى استماع قراءة (لها) أى السجدة خاصة (لا لتعليم) ولا لتعلم ولا لقصد ثواب فان كان لذلك فلا يكره (وأقيم) أى أمر بالقيام (القارىء) جهر برفع صوته (في المسجد يوم خميس أو غيره) ان قصد دوامها باقرار أو قرينة حال ولم يشترطه واقف المسجد (وفي كره قراءة الجماعة) للتعليم دفعة واحدة من أما كن متعددة من القرآن (على) العلم (الواحد) للمستمع لهم مخافة خطأ بعضهم وعدم تنبه المعلم له لا اشتغاله بسماع قراءة غيره فيظن المخطيء في قراءته ان العلم متنبه له وان قراءته صحيحة فيحفظها وينسبها لمعلمه وجوازها (روايتان) عن

الامام مالك رضى الله تعالى عنه فكرها أولا ثم رجع الى جوازها (و) كره اجتماع (الدعاء) وذكر صلاة (يوم عرفة) ليلة نصف شعبان وسبعة وعشرين من رجب ورمضان بمسجد أو غيره ان قصد به التشبه بالحج أو أنه سنة في ذلك الوقت والا فيندب (و) كره (مجاوزه) أى تعدى محلها) بلا سجود عنده (لمتطهر) طهارة صغرى (وقت جواز) لها كبعد فرض صبح وقبل اسفار أو فرض عصر وقبل اصرار (والا) أى وان لم يكن متطهرا أو كان الوقت وقت نهى كوقت طلوع أو غروب أو خطبة جمعة (فهل يجاوز) أى يترك (محلها) بلا تلاوة له بلسانه وان استحضره بقلبه كلفظ يسجدون آخر الاعراف والأصاال في الرد ويؤمنون في النحل وخشوعا في الاسراء ويقرأ ما قبله وما بعده (أو) يجاوز (الآية) بتمامها ابن رشد وهو الصواب لثلا غير المعنى (تأويلان) أى اختلاف بين شارحى المدونة في فهمها محلها اذا لم يكن مصليا فرضا والا فيسجد بها وقت النهى قولوا واحدا لأنها تبع له (و) كره (اقتصار عليها) قال فيها أكره له قراءتها خاصة لا قبلها شيء ولا بعدها شيء ثم يسجد بها في صلاة أو غيرها (وأول) أى فهم قولها أكره له قراءتها خاصة (بالكلمة) التى يسجد عندها كيسجدون والأصاال وعلى هذا فلا يكره الاقتصار على الآية والسجود (و) أول (بالآية) أيضا بتمامها نحو قوله تعالى واسجدوا لله الذى خلقكم ان كنتم تعبدون (قال) للمازرى (و) التأويل بالآية (هو الاشبه) بالقواعد من الاول اذ لافرق بين الآية والكلمة (و) كره (تعمد) قراءة آيتها (أى السجدة (فريضة) من الصلوات الخمس ولو صبح يوم الجمعة وفعله صلى الله عليه وسلم محمول على عدم تعمدها ولم يصحبه عمل فدل على نسخها (أو) (بخطبة) (٧٢) سواء كانت خطبة جمعة أو غيرها (لا) يكره تعمدها (فيل مطلقا) أى

سواء كان سرا أو جهرا
في سفر أو حرة (و) وان
قرأها في فرض (من
الصلوات الخمس) (سجدها)
ولو بوقت نهى عنها ولو
تعمد قراءتها (لا) يسجد
ان قرأها في (خطبة)
أى يكره وان سجد فلا

واجتماع لدعاء يوم عرفة ومجاوزتها لم تطهر وقت جواز وإلا فهل يجاوز محلها
أو الآية تأويلان واقتصار عليها وأول بالكلمة والآية قال وهو الأشبه وتعمدتها
يفريضة أو خطبة لا تنقل مطلقا وان قرأها في فرض سجدة لا خطبة وجهر إمام
السريّة والأشبه اتبع ومجاوزها يسير يسجد ويكثر يعيدها بالفرض ما لم ينحن
وبالنقل في ثانيته ففى فعلها قبل الفاتحة قولان * وان قصدتها فركع سهوا اعتد
به ولا سهوا بخلاف تكريرها أو سجود قبلها سهوا قال وأصل

المذهب

تبطل (وجهر) ندبا بقراءة آية السجدة (امام) الصلاة (السرية) ليعلم مأمومية

سبب سجوده فيتعبدونه فيه (والا) أى وان لم يجهر بها وسجد (اتبع) أى اتبع المأموم الامام في سجوده وجوبا غير شرط
عند ابن القاسم لان الاصل عدم سهوه فان لم يتبعه صحت صلاته لانها ليست من الافعال المقتدى به فيها أصالة وترك
الواجب الذى ليس شرطا لا يقتضى البطلان (ومجاوزها) أى متعدى الكلمة التى يسجد عندها في التلاوة (يسير) من
القرآن كآيتين بلا سجود عندها سهوا أو عمدا (يسجد) عند المحل الذى وصل اليه في التلاوة بدون اعادة محلها سواء كان في
صلاة أو غيرها لان ما قارب الشيء يعطى حكمه (و) مجاوزها (بكثير) ككلمات آيات (يسجد) قراءة آيتها أى السجدة
و يسجد عند محلها سواء كان في صلاة أو غيرها (بالفرض) وبالنقل بالأولى (ما لم ينحن) للركوع فان انحنى له فات
فعلها في الركعة التى انحنى لركوعها ولا يعيد قراءة آيتها في ثانية الفرض لكرهه تعمدها فيه (و) يعيدها (بالنقل في ثانيته)
ليسجدها (ففى) اعادة آيتها (فعلها) أى السجدة (قبل) قراءة (الفاتحة) لتقدم سببها أو بعدها لانها غير واجبة والفاتحة
واجبة (قولان) لم يطلع المصنف على أرجحية أحدها (وان قصدتها) أى السجدة بانحطاطه فلما وصل لحد الركوع نسيها (فرقع)
أى نوى بأحوائه الركوع (سهوا) أى ساهيا عن السجدة (اعتد) أى احتسب (به) أى الركوع عند الامام مالك رضى الله
تعالى عنه بناء على ان الحركة للركن لا يشترط قصدتها فيطمئن به ويرفع منه وفاتته السجدة (ولاسهو) أى لا سجود لسهوه عن
الحركة للركوع (بخلاف تكريرها) أى سجدة التلاوة سهوا فانه يسجد بعد السلام فان كررها عمدا بطلت صلاته (أو سجود
قبل) قراءة محلها) أى السجدة لظنه ان الذى قرأ محلها (سهوا) فيسجد بعد السلام (قال) المازرى من نفسه (وأصل)

قاعدة (الذهب نكريها) أى السجدة (ان كرر حزبا) مثلا فيه محل سجدة في وقت واحد ولا تكفيه السجدة الاولى (الا العلم والتعلم في) يسجد (أول مرة) فقط عند الامامين مالك وابن القاسم رضى الله تعالى عنهما واختاره المازرى فالمناسب لاصطلاحه على القول (ونذب لساجد) التلاوة عند قراءة آخر (الاعراف) مثلا وخصها بالذكر لدفع توهم عدم القراءة إذ فيها جمع بين سورتين وهو مكروه في الفرض (قراءة) بعد قيامه من السجدة من الأنفال أو غيرها (قبل ركوعه) ليقع عقب قراءة كما هي سنته (ولا يكفى عنها) أى بدلها (ركوع) سواء كان في صلاة أو غيرها (وان تركها) أى السجدة عمدا (وقصده) أى الركوع بانحطاطه (صح) ركوعه (وكره) تركها (و) ان تركها (سهوا) عنها وركع وتذكرها راکما (اعتد به) أى بركوعه (عند) الامام (مالك) رضى الله تعالى عنه في رواية أشهب (لا) عند الامام (ابن القاسم) فيخير ساجدا ثم يقوم فيقرأ شيئا ثم يركع (في يسجد) بعد السلام (ان) كان (اطمأن به) أى بركوعه الذى تذكر فيه تركها لزيادة الركوع

(فصل) في النفل (ندب نفل) في كل وقت مالم ينه عنه فيه والمراد به ما زاد على الصلوات الخمس والسنن الخمس والرغيبه لذكرها بعده ومعناه لغة مطلق الزيادة واصطلاحا ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم ولم يداوم عليه أى تركه في بعض الاوقات والسنة لغة الطريقة واصطلاحا ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم وواظب عليه وأظهره في جماعة ولم يدل دليل على وجوبه والرغيبه لغة الخبر المرغب فيه واصطلاحا ما رغب الشارع فيه وحده ولم يظهره في جماعة (٧٣) (وتأكد بعد) صلاة (مغرب)

وبعد الذكر الوارد عقبها

(ك) النفل بعد صلاة

(ظهر وقبلها) أى الظهر

(كالا) نفل قبل (عصر)

حال كون النفل في الاوقات

المتقدمة (بلا حد) أى

تحديد يتوقف الندوب

عليه بحيث ينتفى بالزيادة

عليه أو النقص عنه وان

الْمَذْهَبُ تَكْرِيرُهَا إِنْ كَرَّرَ حِزْبًا أَلَّا الْمَلَمَّ وَالتَّمَلُّمَ فَأَوَّلَ مَرَّةٍ وَنُذِبَ لِسَاجِدِ الْأَعْرَافِ قِرَاءَةُ قَبْلَ رُكُوعِهِ وَلَا يَكْفِي عَنْهَا رُكُوعٌ وَإِنْ تَرَكَهَا وَقَصَدَهُ صَبَحٌ وَكُرْهُ وَسَهْوًا اعْتَدَّ بِهِ عِنْدَ مَالِكٍ لَا ابْنَ الْقَاسِمِ فَيَسْجُدُ إِنْ اطمَأَنَّ بِهِ

(فصل) نُدِبَ نَفْلٌ وَتَأَكَّدَ بِمَدِّ مَغْرِبٍ كَظْهِرٍ وَقَبْلَهَا كَمَصْرٍ بِلا حَتِّهِ وَالضَّحَى وَسِرٌّ بِهِ نَهَارًا وَجَهْرٌ لَيْلًا وَتَأَكَّدَ بِبُوتَرٍ وَتَحِيَّةٍ مَسْجِدٍ وَجَازَ تَرَكَ مَا رَءَى وَتَأَدَّتْ بِفَرْضٍ وَبَدَأَ بِهَا بِمَسْجِدِ الْمَدِينَةِ قَبْلَ السَّلَامِ عَلَيْهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَإِيقَاعُ نَفْلٍ بِهِ بِمُصَلَّاهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالْفَرْضُ بِالْصَفِّ الْأَوَّلِ

(١٠ - جواهر الاكلیل - اول) كان الاكمل ماورد من أربع قبل الظهر وأربع بعدها وأربع قبل العصر وست بعد المغرب قال ابن دقيق العيد في تقديم النفل على الفرض وتأخيره عنه معنى لطيف ففى التقديم تأييد النفس بالعبادة وتقريبها للخشوع والخضوع الذى هو روح العبادة لبعدها عنها باشتغالها بأسباب الدنيا فاذا قدم النفل على الفرض أنست النفس بالعبادة وفي تأخير النفل عن الفرض جبر الحل والنقص الذى يقع في الفرض كما ورد في الحديث (و) تأكد (الضحى) وأقله ركعتان وأوسطه ست والمشهور أن أكمله ثمان ركعات بحسب ماورد (و) ندب (سر) أى اسرار (به) أى النفل (نهارا) وفي كراهة الجهر به قولان (و) ندب (جهر) به (ليلا) واسرارها جائز (وتأكد) ندب الجهر (بوتر) وعيد واستسقاء (و) تأكد (تحية مسجد) بركتين لداخله متوضئا وقت جواز نفل يريد جلوسه به وكره جلوسه قبلها ولا يسقطها وان تكرر دخوله كفته الاولى ان قرب رجوعه عرفا والا كررها (وجاز ترك مار) بمسجد تحيته وهذا يقتضى طلبها منه ولكن سقطت عنه للمشقة وصرح المصنف في التوضيح بانه غير مخاطب بها اذ شرطها ارادة الجلوس بالمسجد (وتأدت بفرض) صلاة عقب دخوله ويحصل له ثوابها ان نوى به الفرض والتحية وتتأدى بسنة ورغيبه أيضا لا بصلاة جنازة لكرهاتها فيه (و) ندب (بدء بها) أى التحية (بمسجد المدينة) للنورة بنور ساكنها عليه الصلاة والسلام (و) ندب (ايقاع نفل به) أى مسجد المدينة للنورة (بمصلاه) أى الموضع الذى كان صلى فيه النبي صلى الله عليه وسلم ان عرف قال الامام مالك رضى الله تعالى عنه مصلاه أقرب شىء الى العمود المخلوق وليس بجانبه وقال ابن القاسم بجانبه (و) ندب ايقاع صلاة (الفرض بالصف الاول) الذى يلي الامام بلا فاصل في

مسجد المدينة وغيره (وتحية مسجد مكة الطواف) لمن طلب به ولو ندبا أو أراده ولو مكيا فان لم يطلب به ولم يردده فان كان آفاقيا فكذلك وان كان مكيا فالصلاة ان كان وقت جواز وأراد الجلوس به وهو متوضي* (و) تأكد (تراويح) أى قيام رمضان ووقته كوقت الوتر بعد عشاء صحيحة وشقق للفجر (و) ندب (انفراد بها) بعدا عن الرياء (ان لم تعطل المساجد) عن فعلها فيها (و) ندب للامام (الحتم) للقرآن كله (فيها) أى تراويح الشهر كله ليسمع للمؤمنين جميع القرآن (وسورة) أى قراءتها في جميع تراويح الشهر كله (تجزى*) في حصول ندب قراءة مازاد على أم القرآن في التراويح وهى (ثلاث وعشرون) ركعة بالشفع والوتر وهو الذى جرى به عمل الصحابة والتابعين (ثم جعلت) في زمن عمر بن عبد العزيز رضى الله تعالى عنه (تسعا وثلاثين) بالشفع والوتر كما في بعض النسخ وفي بعضها ستا وثلاثين غير الشفع والوتر واستقر العمل على الاول (وخفف) ندبا (مسبقها) بركعة (ثانيته) التى قام لقضائها عقب سلام الامام (ولحق) الامام في أولى الترويجة التى نلتها (و) ندب (قراءة شفع بسبح) في الركعة الاولى (والكافرون) في الركعة الثانية عقب الفاتحة فيهما (و) ندب قراءة (وتر) وهى ركعة واحدة (باخلاص ومعوذتين) عقب الفاتحة لكل مصل (إلا لمن له حزب) أى قدر معين من القرآن يقرأه في تهجده ليلا (فنه) أى من حزبه يقرأ (فيهما) أى الشفع والوتر (و) ندب (فعله) أى الوتر آخر الليل (لننبه) أى عادته الانتباه والاستيقاظ (آخر الليل) تنازعه فعل ومنته فممن كانت عادته (٧٤) النوم آخر الليل أو استوى انتباهه ونومه فيندب له فعله قبل نومه

وَحَيَّةٌ مَسْجِدَ مَكَّةَ الطَّوَّافُ وَتَرَاوِيحُ وَانْفِرَاؤُهَا إِن لَّمْ تَعُظِّلِ السَّاجِدُ وَالْحَتَمُ فِيهَا وَسُورَةُ تُجْزَى ثَلَاثٌ وَعِشْرُونَ ثُمَّ جُمِلَتْ سِتًّا وَثَلَاثِينَ وَخَفَّفَتْ مَسْبُوقُهَا ثَانِيَتُهُ وَلَحِقَ وَقِرَاءَةُ شَفْعٍ بِسَبِّحَ وَالْكَافِرُونَ وَوَتَرٌ بِإِخْلَاصٍ وَمُعَوَّذَتَيْنِ إِلَّا لِمَنْ لَهُ حِزْبٌ فَمِنْهُ فِيهِمَا وَفَعْلُهُ لِيُنْذِرَ آخِرَ اللَّيْلِ وَلَمْ يُعِدَّهُ مُقَدِّمٌ ثُمَّ صَلَّى وَجَازَ وَعَقِيبَ شَفْعٍ مُنْفَصِلٍ عَنْهُ بِسَلَامٍ إِلَّا لِأَقْتِدَاءِ بِوَأَصْلِهِ وَكَرِهَ وَصَلُّهُ وَوَتَرٌ بِوَاحِدَةٍ وَقِرَاءَةٍ فَإِنْ مِنْ غَيْرِ انْتِهَاءِ الْأَوَّلِ وَنَظَرَ بِمُصْحَفٍ فِي قَرْضٍ أَوْ أَثْنَاءَ نَقْلِ لَا أَوَّلَهُ وَجَمَعَ كَثِيرٌ لِنَقْلِ أَوْ يَمُكِّنُ مُشْتَهَرٍ وَالْأَفْلَاكُ بِمَدِّ صَبْحٍ لِقُرْبِ الطُّلُوعِ لَا بَعْدَ فَجْرِ وَضِيحَةٍ

احتياطاً (ولم بعده) أى الوتر شخص (مقدم) له أول الليل اذا انتبه آخره أى تكره اعادته لقوله صلى الله عليه وسلم لا وتران في ليلة (ثم صلى) أى تندب له صلاة النفل عقب انتباهه (وجاز) أى التنفل بعد الوتر ولو لم يتم عقبه اذا طرأ له نية التنفل بعد الوتر أو فيه

ومأخذ هذا الشرط من قولها ومن أوتر في المسجد فأراد أن يتنفل بعد ذلك تربص قليلاً (و) ندب فعله (عقيب شفع منفصل) عنه ندبا (بسلام الا لاقتداء) امام (واصل) الشفع بالوتر فيتبعه المأموم في وصله واقتداؤه به مكروه كما يفيد كلامها فان لم يتبعه في وصله وسلم عقيب الشفع فلا يبطل لقول أشهب به وينوي المأموم بالركعتين الاولين الشفع وبالاخيرة الوتر (وكره وصله) أى الشفع بالوتر بترك السلام من الشفع لغير مقتد بواصل وان كره اقتداؤه به (و) كره (وتر بركعة واحدة) من غير شفع قبلها على انه للفضيلة وهو للشهور ولو لمريض أو مسافر (و) كره (قراءة) امام (ثان) في التراويح (من غير انتهاء) قراءة الامام (الاول) لان القرض اسماعهم جميعه (و) كره (نظر بمصحف) أى قراءة فيه (في صلاة فرض) سواء كانت في أوله أو في أثنائه (أو) في (انتهاء نفل) لسكرة اشتغاله به (لا) يكره النظر بمصحف في (اوله) أى النفل لانه يشتر فيه ما لا يشتر في القرض (و) كره (جمع كثير ل) صلاة (نفل) الا التراويح (أو) جمع قليل كرجلين وثلاثة (يمكن مشتهر) حذر الرياء (والا) أى وان كان الجمع قليلاً يمكن غير مشتهر (فلا) يكره الا في الاوقات التى صرح العلماء بكراهة الاجتماع فيها كليلة نصف شعبان وأول جمعة رجب وليلة عاشوراء (و) كره (كلام) دينوى (بعد) صلاة (صبح لقرب الطلوع) للشمس اذ المطلوب في هذا الوقت الاستغفار والذكر والدعاء وكذا حال الطلوع وبعده الى ارتفاع الشمس قدر رمح ثم الصلاة لحديث من صلى الصبح في جماعة وجلس في مصلاه يذكر الله حتى تطلع الشمس وصلى ركعتين كان له ثواب حجة وعمره تامتين تامتين كره صلى الله عليه وسلم ثلاثاً كيدا للترغيب في الامتنال (لا) يكره الكلام (بعد) صلاة (فجر) وقبل صلاة صبح (و) كره (ضجعة)

بكسر الضاد المعجمة أى الاضطجاع على شقه الأيمن مستقبلاً ووضعا كفه اليمنى تحت خده (بين) صلاة (صبح وركعتي الفجر) اذا فعلها استئنا لا استراحة من طول قيام الليل (والوتر سنة) وهو (أكد) السنن الخمس (ثم) يليه (عيد) الأضحى والعطر وهما في مرتبة واحدة (ثم كسوف ثم استسقاء) والذي في البيان والجرأهران الوتر أكد من صلاة الجنازة أيضا على القول بسنيتها (ووقته) أى الوتر المختار (بعد عشاء صحيحة و) بعد مغيب (شفق) أحر فلا يصح قبل العشاء ولا بعدها قبل مغيب شفق ليلة جمع المطر وينتهى (ا) طلوع (الفجر) الصادق (وضروريه) أى الوتر من طلوع الفجر (ل) تمام صلاة (الصبح) ويكره تأخيرها للضرورة بلا عذر (ونذب قطعها) أى الصبح (له) أى الوتر اذا تذكره فيها (لفذ) عقد ركعة أم لا فيصل الشفع والوتر ويعيد الفجر (لا) يندب قطع الصبح للوتر لشخص (مؤتم) تذكر الوتر في الصبح خلف امامه (وفي الامام) الذى تذكر الوتر وهو في الصبح (روايتان) عن الامام مالك رضى الله تعالى عنه رواية بنذب قطعه ورواية بجوازها واذا قطع ففي قطع مأمومية والاستخلاف عليهم قولان (وان لم يتسع الوقت) الضرورى (الا لركعتين تركه) أى الوتر محافظة على صلاة الصبح كلها في وقتها هذا مذهب المدونة وقال أصبغ يصلى الوتر ويدرك وقت الصبح بركعة ويقضى الفجر على كل منهما (لا) ان اتسع الوقت (الثلاث) أو أربع فلا يتركه بل يصليه ويصلى الصبح ويقضى الفجر (و) ان اتسع الوقت (لخمس) أوست من الركعات (صلى الشفع) أى فالوتر فالصبح ويقضى الفجر (ولو قدم) (٧٥) أى صلى الشفع أول الليل فيعيده ليصله بالوتر

(و) ان اتسع الوقت (لصبح) من الركعات (زاد الفجر) عقيب الشفع والوتر وقبل الصبح (وهى) أى صلاة الفجر (رغيبة) وهى رتبة دون السنة وفوق النافلة (تفتقر لنية نخصها) أى تميزها عن مطلق النفل (ولا تجزئ) صلاة الفجر في الرغبة (ان تبين

بَيْنَ صَبْحٍ وَرَكْعَتَيْ فَجْرٍ وَالْوَتْرُ سُنَّةٌ أَكَّدَ ثُمَّ عِيدٌ ثُمَّ كُسُوفٌ ثُمَّ اسْتِسْقَاءٌ وَوَقْتُهِ بَعْدَ عِشَاءٍ صَحِيحَةٍ وَشَفَقٍ لِلْفَجْرِ وَضُرُورِيَّةٌ لِلصُّبْحِ وَنُذِبَ قَطْعُهَا لَهُ لِفَذِّ لَا مُؤْتَمٍّ وَفِي الْإِمَامِ رِوَايَتَانِ وَإِنْ لَمْ يَتَّسِعِ الْوَقْتُ إِلَّا لِرَكْعَتَيْنِ تَرَكَهُ لَا لِثَلَاثٍ وَلِخَمْسٍ صَلَّى الشُّفْعَ وَلَوْ قَدَّمَ وَاسْتَبْعَرَ زَادَ الْفَجْرَ وَهِيَ رَغِيْبَةٌ تَفْتَقِرُ لِنِيَّةٍ تَخْصُهَا وَلَا تُجْزِئُ أَنْ تَبَيَّنَ تَقَدُّمُ إِحْرَائِمِهَا لِلْفَجْرِ وَلَوْ بَقِيَ وَنُذِبَ الْإِقْتِصَارُ عَلَى الْفَاتِحَةِ وَإِقَاعُهَا بِمَسْجِدِهِ وَنَابَتْ عَنِ التَّحِيَّةِ وَإِنْ فَعَلَهَا بَيْتُهُ لَمْ يَرْكَعْ وَلَا يُقْضَى غَيْرُ فَرْضٍ إِلَّا هِيَ فَلَزِمَ زَوَالُ وَإِنْ أُقِيمَتِ الصُّبْحُ وَهُوَ بِمَسْجِدِهِ تَرَكَهَا وَخَارِجَهُ رَكْعَتَاهُ إِنْ لَمْ يَخَفْ فَوَاتَ رَكْعَتَهُ وَهَلِ الْأَفْضَلُ كَثْرَةُ السُّجُودِ

تقدم احرامها) أى سبقه (ا) طلوع (الفجر) ان كان لم يتحر طلوع الفجر بل (ولو) كان صلاها (بتحر) أى اجتهاد حتى اعتقد أو ظن طلوع الفجر (ونذب الاقتصار) فيها (على الفاتحة) وروى ابن وهب كان النبى صلى الله عليه وسلم يقرأ فيها بقل يا أيها الكافرون وقل هو الله أحد وهو في صحيح مسلم من حديث أبي هريرة رضى الله تعالى عنه وصحيح أبي داود من حديث ابن مسعود رضى الله تعالى عنه وقد جرب لوجع الاسنان فصيح وما يذكر من قرائتها بألم أو ألم يصبه ألم لأصله وهو بدعة أو قريب منها وفي وسائل الحاجات وأسباب النجاة للفرالى من الاحياء ماجرب لدفع المكاره وقصور كل عدو ولم يجعل لهم اليه سبيلا لقراءة ألم بشرح وألم تركيب في ركعتي الفجر قال وهذا صحيح لاشك فيه (و) نذب (إيقاعها) أى الرغبة (بمسجد ونابت عن التحية) المندوبة عند دخوله لمن دخله بعد الفجر (وان فعلها) أى صلى الرغبة (ببيته) ثم أتى المسجد ووجد الناس منتظرين صلاة الصبح مع الراتب (لم يركع) تحية المسجد لان الوقت ليس وقت جواز للنفل (ولا يقضى غير فرض الاهى) أى الرغبة (ف) تقضى من حل النافلة (الى الزوال) ومن فاتته الرغبة والصبح قال الامام مالك رضى الله تعالى عنه مرة يقدم قضاء الصبح وهو المعتمد وقال أيضا يقدم قضاء الرغبة (وان أقيمت الصبح) لراتب على من لم يصل الرغبة (وهو بمسجد) أو رحبته (تركها) وجو باودخل مع الامام فى الصبح ثم يقضيها وقت حل النافلة (و) ان أقيمت الصبح على من لم يصل الرغبة حال كونه (خارجا) أى المسجد وخارج رحبته (ركعها) ان لم يخف فوات ركعة من الصبح مع الامام بصلاته الفجر فان خاف فوات ركعة دخل معه ندبا وقضاها وقت حل النافلة (وهل الأفضل) فى النفل (كثرة السجود) لحبر عليك بكثرة السجود فانك لن تسجد

لله سجدة الا رفعك الله بها درجة وحط بها عنك خطيئة (أو) الأفضل فيه (طول القيام) خير أفضل الصلاة طول القنوت أى القيام ولانه صلى الله عليه وسلم كان يقوم حتى تورم قدماه ولم يزد على احدى عشرة ركعة في رمضان ولا في غيره (قولان) لم يطلع للصنف على راجحية أحدهما (فصل) في بيان حكم فعل الصلاة في جماعة (الجماعة) أى الصلاة معها (بفرض غير جمعة سنة) مؤكدة وفي مفهوم فرض تفصيل فنه ما الجماعة شرط في سنيتها كالعبدین والكسوف والاستسقاء ومنه ما هي فيه مندوبة كالترابيع ومنه ما هي فيه خلاف الأولى كشفع ووتر وفجر ومنه ما هي فيه مكروهة ان كثرت الجماعة أو اشتهر المسكان ومفهوم غير جمعة انها ليست سنة في الجمعة بل هي واجب شرط في صحتها (ولا تنفاضل) أى لا يتفاوت فضلها فتفاوت يقضى باعادتها لأجله والافلا نزاع في ان الصلاة مع الجمع الكثير المشتمل على العلماء والصلحاء وأهل الخير أفضل منها مع غيرهم لكن لم يرد طلب الاعادة لادراك الأفضل بعد فعلها مع من هو دونه (وانما يحصل فضلها) أى الجماعة الواردة بالحديث وهو صلاة الجماعة أفضل من صلاة أحدكم وحده بخمس وعشرين جزءا وفي رواية صلاة الجماعة تفضل صلاة الفذ بسبع وعشرين درجة وجمع بينهما بأن الجزء أعظم من الدرجة فجموع الخمسة والعشرين جزءا مساو لجموع السبع والعشرين درجة وانما يحصل له هذا الفضل العظيم (ب) ادراك (ركعة) مع الامام بأن يدركه قبل أن يرفع من الركوع وان لم يطمئن الا بعده بأن ينحني قبل رفع الامام من الركوع ونقل ابن عرفة عن ابن يونس وابن رشد ان فضلها يحصل و يدرك بجزء قبل سلام الامام وأما حكمها فلا يثبت الا بركعة لا بأقل منها وحكمها أن لا يقتدى به ولا يعيد في جماعة ويترتب عليه سجود سهو (٧٦) امامه وتسليمه عليه وعلى من على يساره وصحة استخلافه (ونذب لمن لم يحصله) أى فضل الجماعة

أَوْ طَوْلُ الْقِيَامِ قَوْلَانِ
(فصل) الجماعة يفرض غير جمعة سنة ولا تنفاضل وانما يحصل فضلها بركعة ونذبة لمن لم يحصله كمحصل يصجد لامرأة أن يعيد مؤتمنا مأموما ولو مع واحد غير مغرب كمشاء بعد وتر فان أعاد ولم يفقد قطع والا شفع وان أتم ولو سلم أتى برايمعة ان قرب وأعاد مؤتمنا يعيد أبدا أفذاذا

(كصل) اماما (ب) مأموما (صبي) وأولى من صلى فذا ولو حكما كن أدرك دون ركعة (لا) لمن حصله كرجل صلى اماما (امراة) لان صلاتها فرض وصلاة

الصبي نفل ونائب فاعل نذب (أن يعيد) صلاته التي صلاها فذا أو اماما لصبي ولو بوقت ضرورى حال كونه (مفوضا) أمره الله تعالى في جعل أيهما شاء فرضه حال كونه (مأموما) فان أعاد اماما بطلت صلاة للمقتدى به لان صلاة المعيد تشبه النفل ولا يصح فرض خلف شبهة نفل واستثنى عن لم يحصله من صلى فذا أو اماما بصبي في أحد الساجد الثلاثة فلا يعيد في غيرها جماعة وبالغ على اعادته مأموما فقال (ولو مع واحد) وأشار بلوالى القول بأنه لا يعيد مع واحد الا اذا كان اماما راتبا فيعيد معه لانه كجماعة ومفعول يعيد قوله (غير مغرب) اذ الغرب لا تعداد لفضل الجماعة لصيرورتها مع الاولى شفعا فتنتفى حكمة مشروعيها ثلثا من ايتار عند ركعات الصلوات النهارية ولانها تستلزم النفل بثلاث ولا نظير له في الشرع فاذا تحرم الاعادة (كمشاء بعد وتر) أى تمنع اعادتها لانه ان أعاد الوتر خالف قوله صلى الله عليه وسلم لا وتران في ليلة وان لم يعبده خالف قوله عليه الصلاة والسلام اجعلوا آخر صلاتكم من الليل و ترا (فان أعاد) المغرب ناسيا صلاتها فذا أى شرع في اعادتها ثم تذكر أنه صلاها فذا (و) الحال أنه (لم يعقد) ركعة منها (قطع) صلاته وجوبا وخرج واضعا يده على أنفه كهيئة الراعى لئلا يطمعن في حق الامام (والا) أى وان تذكر بعد عقد ركعة برفع رأسه من ركوعها معتدلا مطمئنا (شفع) ندبا مع الامام وسلم قبله وخرج بهيئة الراعى لذلك (وان أتم) المغرب سهوا مع الامام وتذكر أنه صلاها فذا قبل سلامه بل (ولو سلم) منها قبل تذكره (أتى) وجوبا (ب) ركعة (رابعة ان قرب) تذكره من سلامة ولم يخرج من المسجد وسجد بعد سلامه وان تذكر قبل سلامه فيأتى بالرابعة ولا يسجد ومفهوم قرب أنه ان بعد فلا شيء عليه (و) ان أعاد المعيد لفضل الجماعة اماما (أعاد) شخص (مؤتم) رجل (معيد صلاته أبدا) لبطان صلاته خلف المعيد لانه شبيهة بمنفعل والمؤتم مفترض ولا يصح فرض خلف شبهة نفل حال كون المؤتم (افذاذا) في اعادة صلاته التي صلاها خلفه والأولى فذا يطابق الحال صاحبه في افراده لكن نراعى المعنى اذ المقصود به الجنس الصادق بمتعدد أيضا

(وان نبين) أى ظهر للعبد (عدم) الصلاة (الأولى) التى ظن انه صلاها فذا أو اماما بصي فتبين انه لم يصلها رأسا (أو) تبين له (فسادها) أى الأولى التى صلاها فذا لفقد شرط أو ركن (أجزأته) الصلاة الثانية ان نوى الفرض أو التخيير فان نوى النفل فلا تجزئه (ولا يطل الركوع) أى يكره فعل ذلك للإمام (لداخل) اذا لم يخش اضراعه ولا اعتداده بما لا يعتد به ان لم يطل له الركوع وهذا خاص بالامام وأما للصلى وحده اذا حس بدخول شخص معه فله أن يطل له الركوع وهو مقتضى تقرير نت وتلليل اللخمى والقرافى اه وتبعه تلامذته وأقرهم الرماضى والمدوى (والامام الراتب) أى الذى رتبته السلطان أو نائبه أو الواقف أو جماعة المسلمين يجعل معه لصلاة الجماعة مسجدا كان أو غيره فى الصلوات الخمس أو بعضها (كجماعة) فيها هو راتب فيه فضلا وحكما فينبى الامامة اذا صلى وحده ولا يعيد فى أخرى ولا يصلى بعده جماعة فى محله الذى هو مرتب فيه ويعد معه مريد الفضل اتفاقا ويجمع وحده ليلة للطر ونحوه ان أذن وأقيم وانتظر الناس فى وقتهم المعتاد فلم يأت أحد (ولا يبتدأ صلاة) أى يحرم ابتدائها فرضا كانت أو نفلا من فذا أو جماعة بالحل الذى هو مرتب للصلاة به لتأديه للطعن فى الامام وجماعته ولقوله صلى الله عليه وسلم اذا أقيمت الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة وحملت الكراهة فى المدونة وابن الحاجب على التحريم وتصح الصلاة وصلة بابتدأ (بعد) الشروع فى (الاقامة) للراتب (وان أقيمت) الصلاة للراتب (وهو فى صلاة) نافلة أو فريضة هى للقامة أو غيرها بمحل الراتب أو رجبته (قطع) للصلى صلاته التى هو فيها ودخل مع الراتب وجوبا لم يصلها أو صلاها فذا وسواء عقدر كمة بما هو فيها أم لا (ان خشى) أى تحقق أو ظن (فوات ركعة) من صلاة الراتب باتمام (٧٧) ماهو فيها (والا) أى وان لم يخش فوات ركعة باتمام صلاته بأن تحقق أو ظن ادراكه

وَأَنْ نَّبَيِّنَ عَدَمَ الْأُولَى أَوْ فَسَادَهَا أَجْزَأَتْ وَلَا يُطَالُ دُكُوعٌ لِدَاخِلِهِ وَالْإِمَامُ الرَّاتِبُ كَجَمَاعَةٍ وَلَا يُبْتَدَأُ صَلَاةٌ بَعْدَ الْإِقَامَةِ وَإِنْ أُقِيمَتْ وَهُوَ فِي صَلَاةٍ قَطَعَ إِنْ خَشِيَ فَوَاتَ رَكْعَتَهُ وَالْأَتَمُّ النَّافِلَةُ أَوْ فَرِيضَةٌ غَيْرُهَا وَإِلَّا انْصَرَفَ فِي الثَّالِثَةِ عَنْ شَفْعِ كَالأُولَى إِنْ مَقَّعَهَا وَقَطَعَ بِسَلَامٍ أَوْ مُنَافٍ وَإِلَّا أَعَادَ وَإِنْ أُقِيمَتْ بِمَسْجِدٍ عَلَى مُحَصِّلِ الْفَضْلِ وَهُوَ بِهِ خَرَجَ وَلَمْ يُصَلِّهَا وَلَا غَيْرَهَا وَإِلَّا لَزِمَتْهُ كَمَنْ لَمْ يُصَلِّهَا وَبَيَّنَّاهُ يُتِمُّهَا وَيَطْلُتْ

المصر مثلا عقدها ركعة أم لا (والا) أى وان لم تكن التى هو فيها نافلة ولا فريضة غيرها بأن كانت عين المقامة للراتب كاقامة ظهر وهو بها (انصرف) أى خرج من الصلاة التى هو فيها فى الركعة (الثالثة) التى لم يعدها (عن شفع) بأن يرجع للجلوس ويعد التشهد ويسلم ويدخل مع الراتب فان عقدها بالفراغ من سجودها كلها فريضة ولا يجعلها نافلة كإتمامه ركعتين من المغرب فأقيمت عليه فيتمها فريضة ويخرج من محل الراتب لانها لا تعاد للفضل ويتم الصبح ويدخل معه (ك) الركعة (الأولى) من الصلاة التى أقيمت وهو بها فيشفعها بركعة أخرى (ان) كان (عقدها) بأن استقل قائما فى الثانية قبل الاقامة ولم تكن مغربا ولا اقطع ولو عقدها ثلاثا يصير متنبلا وقت النهى قال فى المدونة ان كانت المغرب قطع ودخل مع الامام عقدر كمة أم لا وان صلى ثنتين أو ثلثا أو خرج وان صلى ثلاثا وسلم وخرج ولم يعدها (والقطع بسلام أو) شىء (مناف) لصحة الصلاة غير السلام ككلام ورفض (والا) أى وان لم يسلم بما هو فيه ونوى الاقتداء بالراتب (أعاد) الصلاة التى كان فيها والتى انتقل اليها لانه أحرم بصلاة وهو فى صلاة لكن انما يعيد الأولى اذا كانت فريضة (وان أقيمت) صلاة راتب (بمسجد) أو غيره مهاجرت العادة بصلاة الجماعة فيه (على محصل الفضل) فى الصلاة المقامة بصلاتها فى جماعة (وهو به) أى فى المسجد (خرج) منه وجوبا واضعا يده على أذنيه ثلاثا بطعن فى الامام (ولم يصلها) لامتناع اعادة الجماعة (ولا غيرها) من الصلوات (والا) أى وان لم يحصل الفضل بأن كان صلاها فذا (لزمته) أى المقامة مع الامام ان كانت متعاد لفضل الجماعة وامان لم تكن مما يعاد لفضل الجماعة كغرب وعشاء بطور خرج من المسجد (كمن لم يصلها) وأقيمت عليه وهو به فيأزمه الدخول معه ان كان محصلا لشروطها ولم يكن مرتبا فى محل آخر والاخرج (وان) أقيمت بالمسجد على من أحرم بها (بيته) أى خارج المسجد فـ (يتمها) بنية الفرض وجوبا سواء عقدها ركعة أم لا خشى فوات ركعة من المقامة أم لا (وبطلت) الصلاة

(باقتداء) فيها (بمن) أى امام (بأن) أى بين وظهر فيها أو بعدها (كافرًا) تمييز حول عن الفاعل فتعاد أبدا سواء كانت سرية أو جهرية وسواء طالت مدة صلاته اماما بالناس أم لا (أو) بأن (امرأة) ولو لامرأة في نفل ولم يوجد رجل يؤتم به (أو) بان (خنى مشكلا) أى لم تتضح ذكوريته ولا أنوثته ولو لمثله في نفل ولم يوجد رجل يؤتم به (أو) بان (مجنونا) مطبقا أو بغيره وأم حال جنونه فان أم حال إفاقته فصحيحة قاله ابن عبد الحكم (أو) بان (فاسقا بجارحة) كزان وشارب مغيب لحديث أئمتكم شغلواكم والفاسق لا يصلح لها والمعتد صحة الصلاة خلفه مع كراهتها إذا لم يتعلق فسقه بالصلاة والأفلا كقصده الكبير بالامامة وإخلاله بركن أو شرط أو سنة عمدا (أو) بان (مأموما) بأن ظنه اماما فظهر أنه مأموم (أو) بان (محدثا أنعمد) الحدث في الصلاة أو دخلها وهو محدث أو تذكره في أنثائها وعمل عملائها لا أن تذكره بعد ما علمها أو سبقه أو نذر كره فيها وخرج به مجرد التذكر فلا تبطل عليهم ولو جمعة بشرط الاستخلاف فيما بقي منها ولو السلام (أو علم مؤتمه) بحدثه فيها أو قبلها واقتدى به بعده ولو ناسيا فان لم يقتد به وأعلمه فوراً فلا تبطل صلاته قاله ابن رشد وعلمه به بعدها مغتفر (و) بطلت (ب) باقتداء (ب) عاجز عن ركن) قولى كتنكيره الاحرام أو فعلى كالكروع والسجود والمأموم قادر عليه وإن عاجز عن غيره (أو) عاجز عن (علم) بما يتوقف صحة الصلاة عليه من كيفية غسل ووضوء وصلاة فان علم الكيفية بتلقيها من عالم بها صحت خلفه وإن اعتقد أن جميع أجزائها حسن أو أن الفرض سنة والسنة فرض (الا) أى يساوى المأموم في العجز عن الركن (كالعاعد) أى العاجز عن القيام (بمثله) أى قاعد عاجز عن القيام (ف) اقتداؤه به (٧٨) (جائز) والحواز يستلزم الصحة (أو) باقتداء أمى (بأمرى) أى عاجز عن الفاتحة فصلاتها باطلة (إن وجد)

باقتداء بمن بان كافرًا أو امرأة أو خنثى مشكلا أو مجنونا أو فاسقا بجارحة أو مأموما أو محدثا أنعمد أو علم مؤتمه وبماجز عن ركن أو علمه الا كالعاعد بمثله فجائز أو بأمرى إن وجد قارى أو قارى يكفراءة ابن مسعود أو عبد في جمعة أو صبي في فرض وبغيره تصيح وإن لم تجز وهل يلاحن مطلقا أو في الفاتحة وبغير مميّز بين ضاد وظاء خلاف وأعاد بوقت في كحرورى وكره أقطع وأشل

قبل الدخول في الصلاة رجل (قارى) ومفهوم الشرط صحة صلاتها إن لم يوجد قارى (أو) باقتداء (بقارى) قراءة شاذة مخالفة لرسم المصحف العثماني (كقراءة) عبد

الله (بن مسعود) رضى الله تعالى عنه إذا نوى للصلاة من يوم الجمعة فامضوا إلى ذكر الله وكقراءة لانكرونا كالدين آذوا موسى فبرىء مما قالوا (أو) باقتداء (ب) عبد (في جمعة) وان بشائبة ككتاب لانها لا تجب عليه وان قامت له مقام الظهر اذا صلاها (أو) باقتداء (ب) صبي (في فرض) لانه متنفذ (وبغيره) أى الفرض (تصح) امامته للبالغ بعد وقوعها (وان لم تجز) أى ابتداء على المشهور وقيل تجوز ابتداء في النفل وامامتته لئله جائزة في الصلوات الخمس وغيرها (وهل) تبطل باقتداء (بالاحن) في قراءته (مطلقا) عن تقييده بكونه بفاتحة وبغيره المعنى لانه ليس قرآنا لان أركان القرآن ثلاثة موافقة العربية ورسم المصحف وصحة الاسناد (أو) لا يصح الاقتداء به ان كان لحنه (في الفاتحة) أو ان غير المعنى كضم تاء أنعمت أو يصح مطلقا أى عن التقييد بكونه في غير الفاتحة وبكونه لا يغير وان امتنع ابتداء مع وجود غيره عند اللخمى أقوال (و) هل تبطل صلاة مقتد (بغير مميّز بين ضاد وظاء) معجمتين أو صاد وسين مهملتين أو ذال معجمة وزاى مطلقا عن التقييد بكونه في الفاتحة أو تبطل ان كان في الفاتحة (خلاف) في التشهير محله في غير المعتد قال ابن عاشر كأن المصنف صرح بهذه المسألة للتنصيص على عينها وان كانت داخلية في اللاحن على كل حال (وأعاد) ندبا (بوقت) اختياري (في) اقتداء بامام بدعى مختلف في كفره (كحرورى) منسوب لحروراء قرية من قرى الكوفة خرج بها قوم عن طاعة على ابن أبى طالب رضى الله تعالى عنه فقاموا عليه في تحكيمه أبا موسى وعمر بن العاص رضى الله تعالى عنهم وعلى معاوية في خروجه على على وكفروهما بالذنب فقاتلهم الامام على قتالا شديدا (وكره أقطع وأشل) بدأ ورعلا أى امامتهما ولو لمثلها والمعتد عدم كراهة امامتهما مطلقا كما في الجواهر ونصه المازرى والباجى وجمهور أصحابنا على رواية ابن نافع عن مالك رضى الله تعالى عنه انه

واعرابى

لابأس بامامة الا قطع والا شل مثلهما وغير مثلهما ولو في الجمعة والأعياد وسواء كانا يضعان العضو على الارض أم لا (و) كره (اعرابي) منسوب للاعراب أى سكان البادية سواء كانت لغتهم عربية أو أعجمية (لغيره) أى امامته الحضري سواء كانت بحاضرة أو ببادية ولو كانا بمنزل الاعرابي (وان) كان الاعرابي (أقرأ) أى أحكم قراءة من الحضري لجفافه وغلظته فلا يصلح للشفاعة اللازمة للامامة (و) كره (ذوسلس) أى بول ونحوه يخرج بغير اختياره فلا يستطيع حبسه (و) ذو (فروح) أى جروح يسيل منها دم ونحوه أى امامتهما (لصحيح) أى سليم من السلس والقروح وكذا سائر أصحاب المعفوات فمن تلبس بشئ منها فامامته للسليم منها مكروهة (و) كره (امامة من يكره) أى يكرهه أقل الجماعة غير ذي الفضل منهم فان كرهه الكل أو الجبل أو ذو الفضل منهم وان قل فامامته محرمة لقوله صلى الله عليه وسلم لعن الله من أم قوم ما وهم له كارهون (و) كره (ترتب خصي) أى مقطوع الذكر أو الأنثيين (ومأبون) أى متكسر في كلامه كالنساء أو مشته فعل الفاحشة به لءاء بدبره ولم تفعل به أو من فعلت به وتاب والا فهو أرذل الفاسقين لا تصح امامته على مامشى عليه المصنف (و) ترتب (أغلف) أى غير مختون (و) ترتب (ولد زنا ومجهول حال) أى من لم تعرف عدالته ولا فسقه أو أبوه كلقيط لا غريب لا يتبان الناس على انسابهم (و) ترتب (عبد بفرض) من الخمس أو سنة من الخمس ولو أصلح القوم وأعلمهم ويجوز ترتبه في نفل كترأوى هذا قول ابن القاسم وقال عبد الملك يجوز ترتبه في الفرض كالنفل (و) كره (صلاة بين الاساطين) جمع اسطوانه أى العواميد بأن تكون عن اليمين وعن الشمال لانه معد لوضع النعال فلا يتحلى عن النجاسة الساقطة منها ولانه محل الشياطين (أو أمام) (٧٩) بفتح الهمزة أى قدام (الامام) أو في محاذاته (بلا ضرورة)

وَأَعْرَابِيٌّ لَغَيْرِهِ وَإِنْ أَقْرَأَ وَذُو سَلْسٍ وَقُرُوحٍ لَصَحِيحٍ وَإِمَامَةٌ مَنْ يُكْرَهُ وَتَرْتِبٌ خَصِيٍّ وَمَأْبُونٌ وَأَغْلَفٌ وَوَلَدٌ زِنَاً وَجَهْلٌ حَالُهُ وَعَبْدٌ بِفَرْضٍ وَصَلَاةٌ بَيْنَ الْأَسَاطِينِ أَوْ أَمَامَ الْإِمَامِ بِلَا ضَرُورَةٍ وَاقْتِدَاءٍ مَنْ يَأْسُفُ السَّقِينَةَ عَنِ بَاعِلَاهَا كَأَبِي قُبَيْسٍ وَصَلَاةٌ رَجُلٍ بَيْنَ نِسَاءٍ وَبِالْعَكْسِ وَإِمَامَةٌ بِمَسْجِدٍ بِلَا رِدَاءٍ وَتَنْفُلُهُ بِمَحْرَابِهِ وَإِعَادَةُ جَمَاعَةٍ بَعْدَ الرَّائِبِ وَإِنْ أَذِنَ لَهُ الْجَمْعُ أَنْ يَجْعَلَ غَيْرُهُ قَبْلَهُ إِنْ لَمْ يُؤَخَّرْ كَثِيرًا وَخَرَجُوا إِلَّا بِالسَّاجِدِ الثَّلَاثَةِ فَيُصَلُّونَ بِهَا أَفْذَاذًا إِنْ دَخَلُوهَا وَقَتْلُ كَبَرِغُوثٍ بِمَسْجِدٍ وَفِيهَا يَجُوزُ طَرَحُهَا خَارِجَهُ وَاسْتَشْكَالُ

تمكنهم منها (ك) اقتداء من على جبل (أبي قبيس) اسم جبل بمكة جهته ما بين الحجر الأسود والركن الباني فيكره لمن عليه ان يقتدى بمن في المسجد لعدم تمكنه من ضبط أحوال الامام للبعد الذي بينهما (و) (ك) صلاة رجل بين نساء عن يمينه وعن شماله أو أمامه وخلفه (و) بالعكس أى صلاة امرأة بين رجال عن يمينها وعن شمالها أو أمامها وخلفها وأما صلاتها خلفهم فهو المطلوب (و) كره (امامة لمسجد بلا رداء) على كنفه ولو كئنا مستورين بثوب (و) كره (تنفله) أى الامام (بمحرابه) أى المسجد وكذا جلوسه به على هيئة الصلاة وكان صلى الله عليه وسلم اذا سلم أقبل على الناس بوجهه أى التفت اليهم يمينا أو شمالا ولم يستدبر القبلة لسكراهة ذلك (و) كره (اعادة جماعة بعد) صلاة الامام (الراتب) في المحل الذى جرت العادة بصلاة الجماعة فيه وجزم المصنف بالسكراهة تبعا للرسالة والجلاب وعبر ابن بشير واللخمى وغيرها بالمنع وهو ظاهر قول المدونة ولا تجمع صلاة في مسجد مرتين الا مسجدا ليس له امام راتب (وله) أى الراتب (الجمع ان جمع غيره) في محله (قبله) بغير اذنه (ان لم يؤخر) الراتب الصلاة عن وقته المعتاد تأخيرا (كثيرا) فان اذن لأحد في الصلاة مكانه نيابة عنه أو أخر عن عادته تأخيرا كثيرا يضر بالجماعة فجمعوا قبله كره له الجمع حينئذ (و) (ان دخل جماعة مسجد الراتب فوجدوه قد فرغ من صلاته (خرجوا) ندبا ليجتمعوا خارجا ولا يصلون فيه افذاذا لفوات فضل الجماعة (الا بالمساجد الثلاث) مسجد المدينة على سائر أماكنها أفضل الصلاة والسلام والمسجد الحرام والمسجد الأقصى (فيصلون بها افذاذا ان دخلوها) فوجدوا راتبها قد أتم صلاته فلا يخرجون بل يصلون بها افذاذا لفضل صلاة فذها على صلاة جماعة غيرها (و) كره (قتل كبرغوث) وقملة وبقعة وذبابة (بمسجد) لانه محل رحمة (وفيها) أى المدونة (يجوز طرحها) أى القملة الداخلة بالكاف حية (خارجة) أى المسجد (واستشكل)

بأنه تعذيب لها وبأنها تصير عقربا قل من تلدغه الامات ومفهوم خارجه كراهة طرحها فيه حية وطرح ميتها فيه حرام لنجاستها (وجاز اقتداء بـ) رجل (أعمى) بمرجوحية اذ الاقتداء بالبصير المساوى له في الفضل أولى لانه أبعد عن النجاسة ويرى الإشارة لاصلاح الصلاة وقيل هما سيان (و) جاز اقتداء بامام (مخالف في الفروع) المتعلقة بافعال المكلفين من الايجاب والندب والاباحة والتحريم والكراهة والصحة والفساد والشرطية والسببية والممانعة فيجوز الاقتداء بالمخالف في الفروع ولو أتى بمانع لصحة الصلاة في مذهب المأموم وليس مانعا في مذهبه كترك الدلك والوالة والنية وتسكميل مسح الرأس ومس الذكر والتقبيل على الفم والممس بقصد الازدة أو وجدانها فالمعتبر في شروط الصلاة مذهب الامام لا المأموم وأما شروط الاقتداء فالمعتبر فيها مذهب المأموم لا الامام فلا يصح اقتداء مفترض بمقتل أو معيد أو مؤد بقاض أو عكسه أو مفترض بغير صلاة المأموم وان صح ذلك كله في مذهب الامام وأما أركان الصلاة فهل المعتبر فيها مذهب الامام فتصح الصلاة خلف حنفى يترك الرفع من الركوع والسجود والاعتدال وهذا صرح العدوى في حاشية الحرثي أو المعتبر فيها مذهب المأموم قال ابن القاسم ولعلنا ان رجلا يترك القراءة في الأخيرين لم أصل خلفه كذا نقل عنه في الذخيرة وطريقة القرافي وابن ناجي المعتبر فيها مذهب الامام (وجاز) اقتداء سالم من الكنة بامام (الكن) أى عاجز عن اخراج بعض الحروف من مخرجه لعجمة أو غيرها سواء كان لا ينطق بالحرف أصلا أو ينطق به متغيرا كأن يجعل اللام ثاء مثلثة أو ثاء مشناة أو الراء لا با (و) جاز اقتداء بامام (محدود) أى أقيم عليه حد شرعى لشرب مسكر أو زنا أو قذف ان تاب وحسن حاله (و) جاز اقتداء بامام (عنين) بكسر العين المهملة والنون مشددة (٨٠) أى لا ينتشر ذكره أو صغير الذكر جدا بحيث لا يتأتى به وقاع (و) جاز

وَجَازَ اقْتِدَاءُ بِأَعْمَى وَمُخَالَفٍ فِي الْفُرُوعِ وَالْكَنَ وَخَذْوِدٍ وَهَنْئٍ وَمُجَدِّمٍ إِلَّا أَنْ يَشْتَدَّ فَلْيُنَجِّ وَصَبِيٍّ بِمِثْلِهِ وَعَدَمُ الصَّاقِ مَنْ عَلَى يَمِينِ الْإِمَامِ أَوْ يَسَارِهِ بِمَنْ خَذَوُهُ وَصَلَاةٌ مُتَفَرِّدٌ خَلْفَ صَفٍّ وَلَا يَجْذِبُ أَحَدًا وَهُوَ خَطَاؤُهُ مِنْهُمَا وَاسْرَاعُ لَهَا بِلاَ خَبَبٍ وَقَتْلُ عَقْرَبٍ أَوْ فَأَرٍ بِمَسْجِدِهِ وَاحْضَارُ صَبِيٍّ بِهِ لَا يَمُوتُ وَيَكْفُ إِذَا نُفِيَ وَبَصُقُ بِهِ إِنْ حُصِبَ أَوْ نَحْتُ حَصِيرِهِ ثُمَّ قَدَنِهِ ثُمَّ يَمِينِهِ ثُمَّ أَمَامَهُ وَخُرُوجُ مُتَجَالِّةٍ لِعِيدٍ وَاسْتِسْقَاءٍ وَشَابَةِ

اقتداء بامام (مجهول) بتشديد الدال المعجمة أى مريض بداء الجدام ومثله المبرص في كل حال (الأن يشتد) جذامه بأن يؤدي غيره برأئحته مثلا (فلينج) أى يؤمر بالبعد عن الناس بالسكينة وجوبا فان

امتنع جبر (و) جاز اقتداء (صبي بمثله) في الصلوات الخمس وغيرها (و) جاز (عدم الصاق) لمسجد من على يمين الامام أو يساره بمن خذوه أى خلف ظهر الامام والمراد بالجواز خلاف الأولى لانه تقطيع للصف ووصله مستحب (و) جاز (صلاة) مأوم (منفرد) عن المأمومين (خلف صف) ان لم يمكنه الدخول فيه والا كره ويحصل له فضل الجماعة على كل حال (ولا يجذب) المأموم المنفرد خلف صف (أحدا) من الصف وان جذب أحدا فلا يطعمه (وهو) أى كل من الجذب والاطاعة (خطاؤهما) أى مكروه (و) جاز (اسراع) في المشى (لها) أى الصلاة في جماعة لا ادراك فضلها اسراعا يسيرا (بلا خبب) أى جرى مذهب للخشوع فيسكروه ولو خاف فوات ادراكها ولو جمعة (و) جاز (قتل عقرب) أرادته أم لا (أو فأر بمسجد) لاذيتهما مع التحفظ عن تقديره بقدر الامكان ولو بصلاة ولا تبطل بذلك ولو انحط مرة (و) جاز (احضار صبي به لا يموت ويكف) عن العبث (اذا نفى) عنه فان كان شأنه العبث أو عدم الكف فلا يجوز احضاره به لحديث جنبوا مساجدكم مجانينكم وصبيانكم (و) جاز (بصق به) أى المسجد (ان حسب) أى فرش بالحصباء أى دقيق الحصى في خلال الحصباء ان لم يفرش بحصير (أو تحت حصيره) أى الحصباء ان فرش بحصير ومثله المترب ومفهوم ان حسب ان ان بلط فلا يجوز البصق به ان لم يفرش ولا تحت حصيره ان فرش ومحل الجواز ان كان يسيرا لا يؤدي للتقدير ولم يتأذبه أحد ولا الحرم (ثم) تحت (قدمه) اليسرى عطف على مقدر أى جهة يساره ان لم يكن بها أحد ثم تحت قدمه اليسرى ان كان بجبهة يساره أحد (ثم) بصق (يمينه) ان لم يكن به أحد فان كان به أحد بصق تحت قدمه اليمينية (ثم) ان لم يكن تحت القدم اليمينية بصق (أمامه) وهذا الترتيب في المصلى فلا يطلب من غيره (و) جاز (خروج) امرأة (متجاللة) لأرب للرجال فيها غالبا (ل) صلاة (عيد واستسقاء) وللغرض بالأحرى ولجنازة أهلها (و) جاز خروج (شابة) غير فارهة في الجبال والشباب والا فلا تخرج لثى أصلا

(المسجد) للصلاة الخمس مع الجماعة ولجنازة أهلها وفرايتها بشرط عدم الطيب والزينة وأن لا يخشى منها الفتنة وأن يخرج في ردىء ثيابها وأن لا تراحم الرجال وأن تكون الطريق مأمونة من توقع المفسدة والاحرام (ولا يقضى على زوجها) أى الشابة (به) أى الخروج لما تقدم ان منعها منه (و) جاز (اقتداء ذوى سفن) متقاربة في المرمى (بامام) واحد في بعضها يسمعون أقواله أو أقوال من معه في سفينته من مأوميه أو يرون أفعاله أو أفعال من معه في سفينته من مأوميه ويستحب كون الامام في السفينة المتقدمة الى جهة القبلة ليسهل عليهم الاقتداء به لان الاصل السلامة من طرو ما يفرقهم من ريح أو غيره فان طرأ ما يفرقهم وتعذر عليهم الاقتداء بالامام استخلفوا من يتم بهم وان شاءوا أتوا أفذاذا (و) جاز (فصل مأوم) عن امامه (بنهر صغير) أى غير مانع من سماع أقوال الامام أو مأوميه أو رؤية أفعاله أو أفعال مأوميه (أو طريق) صغير كذلك (و) جاز (علو مأوم) على امامه بغير سطح بل (ولو بسطح) في غير جمعة علوا يضبط معه احوال امامه بسهولة فان كان هناك عسكره وان منع منه حرم (لا) يجوز (عكسه) وهو علو الامام أى يكره على الاعتماد وقيل يمنع وعمله ان لم يقصد به الكبر والا منع اتفاقا (وبطلت) الصلاة (ب) سبب (قصد امام ومأوم به الكبر) ولو يسيرا واستثنى من قوله لاعكسه قوله (الا) أن يكون علو الامام على المأوم (بكثير) أو ذراع أو بقصد تعليم أو ضرورة كضيق مكان أو لم يدخل على ذلك بان صلى رجل بجماعة أو فذا في مكان عال فافتدى به شخص في مكان اسفل من غير دخول على ذلك (وهل يجوز) علو الامام على المأوم بأكثر من كثير (ان كان مع الامام) في المكان العالي (طائفة) من المأومين (كغيرهم) أى للمتقين به في السافل في الشرف والقدر وأولى اذا كان من معه أدنى رتبة من للمتقين به في السافل أو لا يجوز مطلقا (تردد) للمتأخرين في الحكم (٨١) لعدم نص المتقدمين محله اذا لم يكن

المحل العالي معدا للامام والمأومين عموما فان كان كذلك وكسل بعضهم فصل اسفل فلا منع ولا كراهة وكان الاحسن والاسلس في التعبير وهل مطلقا

لَسَجْدٍ وَلَا يُقْضَى عَلَى زَوْجِهَا بِهِ وَاقْتِدَاءَ ذَوِي سَفْنٍ بِإِمَامٍ وَقَصْلُ مَأُومٍ بِنَهْرٍ صَغِيرٍ أَوْ طَرِيقٍ وَعُلُوُّ مَأُومٍ وَلَوْ بِسَطْحٍ لَا عَكْسُهُ وَبَطَلَتْ بِقَصْدِ إِمَامٍ وَمَأُومٍ بِهِ الْكِبَرُ إِلَّا بِكَثِيرٍ وَهَلْ يَجُوزُ أَنْ كَانَ مَعَ الْإِمَامِ طَائِفَةٌ كَغَيْرِهِمْ تَرَدَّدُ وَتُسَمِّعُ وَاقْتِدَاءَ بِهِ أَوْ بِرُؤْيَاهُ وَإِنْ بَدَأَ وَشَرَطَ الْإِقْتِدَاءَ نِيَّتُهُ بِخِلَافِ الْإِمَامِ وَلَوْ بِجَنَازَةٍ إِلَّا مُجْمَعَةً وَجَمْعًا وَخَوْفًا

(١١ - جواهر الاكلیل - اول)

ما ذكر من عدم جواز علو الامام هل ذلك مطلقا اى سواء كان مع الامام طائفة كغيرهم أو صلى وحده أو مع طائفة اشرف من غيرهم أو محله ان كان وحده في المكان المرتفع أو معه فيه اشراف الناس فان كان معه طائفة من عموم الناس أو مثلاً غيرهم فلا منع قرره العدوى (و) جاز (مسمع) اى اتخاذه ونصبه لسمع المأومين فيعلمون فعل الامام (و) جاز (اقتداء) بالامام (ب) سبب سماع صوته (ه) اى السمع والافضل رفع الامام صوته حتى يسمع المأومين ويستثنى عن السمع (أو) اقتداء بامام (ب) سبب (رؤية) للامام أو لمأومه (وان) كان المأوم (بدار) والامام بمسجد أو دار أخرى (وشرط) صحة (اقتداء) نيته (اول صلاته) فلو أحرم فذا ثم نوى الاقتداء بغيره بطلت صلاته لعدم نيته أولا فحط الشرطية قولنا أول صلاته فالمناسب التصريح به وتفريع لا ينتقل منفرد لجماعة عليه كما فعل ابن الحاجب (بخلاف) نية (الامام) الامامة فليست شرطا في صحتها ولا في صحة الاقتداء به (ولو) كان اماما (بجنازة) لان الجماعة ليست شرطا في صحتها (الاجمعة) فيشترط في صحتها نية الامامة لان الجماعة شرط فيها وكل ما كانت الجماعة شرطا فيه فنية لامامة شرط فيه (و) الا (جمعا) بين مغرب وعشاء ليلة المطر فنية الامامة شرط في صحتها اذ الجماعة شرط فيه فلا بد من نية الامامة عند احرامهما ولا بد فيه من نية الجمع أيضا وهي واجب غير شرط فلا تبطل الصلاة بتركه بخلاف نية الامامة فواجب شرط فيهما فان تركت فيهما بطلتا وان تركت في الثانية بطلت فقط واستشكل قولهم فان تركت فيهما بطلتا بان الاولى وقت في وقتها مستوفية أركانها وشرطها ونظر فيه البناء بان لا وجه لبطلان الاولى وانما تبطل الثانية (و) الا (خوفا) أى صلاته بقسم القوم فنية الامامة شرط في صحتها اذ الجماعة شرط فيهما فان نوى الانفراد بطلت عليه وعليهم أفاده عبد الباقي قال العدوى الصواب بطلانها على الطائفة الاولى فقط لانها فارقت الامام في غير محل المفارقة وأما صلاة الامام والطائفة الثانية فصحيحة اه وقد يوجه كلام عبد الباقي بتلاعب الامام واخلاقه بكيفية الصلاة بانتظار الطائفة الثانية فالصواب

كلام عب قال عبد الوهاب اذا صليت صلاة الخوف بطائفتين فلا بد للامام أن ينوي الامامة لان صلاتها على تلك الصفة لا تصلح الاجاعة اه ونقله عنه في التوضيح قاله الخطاب فكلام عبد الباقي هو الصواب (و) الا (مستخلفا) بفتح اللام فشرط صحة الاقتداء به نيته الامامة ليميز بين ما كان عليه من المأمومية وما انتقل اليه من الامامية فان لم ينوها فصلاته صحيحة غاية انه منفرد مالم ينو انه خليفة الامام مع كونه مأموماً فتبطل صلاته لتلاعبه وأما بقية المأمومين فان اقتدوا به في الحالين بطلت والا فلا (كفضل الجماعة) فشرط حصوله للامامية عند الأكثر ولا يشترط كونها أولاً فان شرع في صلاة منفردا فائتم به بالغ فان علم به ونوى الامامة حصل الفضل لهما وان لم يشعر به حتى آتم أو لم ينو الامامة حصل الفضل للمأموم فقط فله الاعادة في جماعة لتحصيل الفضل (واختار) اللحى من نفسه (في) هذا الحكم (الأخير) وهو حصول فضل الجماعة للامام (خلاف) قول الأكثر أى ان نية الامامة ليست شرطاً فيه فان لم ينوها حصل الفضل له أيضاً قال العدوى وهو المعتمد (و) شرط الاقتداء (مساواة) بين امام ومأمومه (في) ذات (الصلاة) فلا تصح ظهر خلف عصر ولا عكسه فان لم تحصل المساواة بطلت ان كانت المخالفة بينهما في الذات بل (وان) كانت المخالفة (بأداء) لاحدى الصلاتين (وقضاء) للأخرى كظهر قضاء خلف ظهر أداء أو عكسه (أو ب) زمان (ك) ظهرين من يومين (ك) ظهر يوم الاثنين خلف ظهر يوم الخميس فلا بد من اتحاد ذات الصلاة وصفتهما وزمنها (الا فلا خلف فرض) فيجوز كضحى خلف صبح بعد شمس وركعتي نفل خلف سفريه أو أخيرتي رباعية أو أربع خلف رباعية بناء على جواز النفل بأربع (ولا ينتقل منفرد لجماعة) بنية الاقتداء في أثناءها لفوات محلها وهو أول الصلاة (كالعكس) أى انتقال من في جماعة للانفراد فان انتقل منفرد لجماعة أو من فيها للانفراد بطلت وأما انتقال منفرد لامامة فجائز كأن يقتدى به أحد فينوي (٨٢) الامامة ومحل امتناع الانتقال عن الجماعة اذا لم يضر الامام بالمأمومين في

وَمُسْتَخْلَفًا كَفَضَلَ الْجَمَاعَةَ وَاخْتَارَ فِي الْأَخِيرِ خِلَافَ الْأَكْثَرِ وَمُسَاوَاةً فِي الصَّلَاةِ
وَأَن بَادَاهُ وَقَضَاهُ أَوْ يَظْهَرُ مِنْ يَوْمَيْنِ الْأَنْفَلَ خَلْفَ فَرَضٍ وَلَا يَنْتَقِلُ مُنْفَرِدًا
لِلْجَمَاعَةِ كَالْعَكْسِ وَفِي مَرِيضٍ اقْتَدَى بِمِثْلِهِ فَصَحَّ قَوْلَانِ وَمُتَابَعَةً فِي إِحْرَامٍ وَسَلَامٍ
فَالْمُسَاوَاةُ وَأَن يَشْكُ فِي الْمَأْمُومِيَّةِ مُبْطِلَةٌ لَا الْمُسَاوَاةُ كَثِيرٌ هُمَا لَكِنْ سَبْقُهُ تَمْنُوعٌ
وَالْأَكْرَهُ وَأَمْرُ الرَّافِعِ يَمُودُوهُ إِنْ عَلِمَ ادْرَاكَهُ قَبْلَ رَفْعِهِ

التطويل والا فله الانتقال
(وفي) لزوم اتباع مأموم
(مريض) مرضاً مانعاً من
القيام (اقتدى بمثله) في
العجز عن القيام (فصح)
المأموم وقدر على القيام
في أثناء الصلاة فيلزمه

اتباعه لكن مع قيام لدخوله معه بوجه جائز وعدم لزوم اتباعه بل يلزمه الانتقال عنه وإتمامها فذا فاقتداء قادر لا بمثله فطراً عجز الامام (قولان) لم يطلع المصنف على راجحيه أحدهما (و) شرط الاقتداء (متابعة) أى اتباع المأموم امامه وتأخره عنه في تكبيره (احرام وسلام) بان يكبر بعد تكبيرة الامام ويسلم بعد سلامه فان سبقه في أحدهما ولو بحرف أو ساواة في الابتداء بطلت ولو ختم بعده فان تأخر عنه ولو بحرف صح ان ختم بعده أو معه وان ختم قبله بطلت وسواء كان المأموم عامداً أو ساهياً الا من سلم ساهياً قبل امامه فيسلم بعده ولا شيء عليه فان لم يسلم بعده وطلأ أو خرج من المسجد بطلت (فالمساواة) من المأموم لامامه في الاحرام والسلام وأولى السبق ان كانت من متحقق المأمومية بل (وان يشك) منهما أو من أحدهما (في المأمومية) والامامية أو الفدية وخبر المساواة قوله (مبطل) لصلاة المأموم ولو ختم بعده فان شك في كونه مأموماً أو إماماً أو فداً أو في كونه مأموماً مع شكه في الامامية والفدية وسواء أوسبقه بطلت عليه ومفهوم في المأمومية انه اذا شك أحدهما في الامامية والفدية فلا تبطل صلاته بسبقه أو مساواته الآخر فيهما أو في أحدهما مالم يثبتين انه مأموم في الواقع (لا تبطل) (المساواة) أى التابعة فوراً والافضل ان لا يكبر أو يسلم الا بعد سكونه (ك) سبق أو مساواة المأموم للامام في (غيرهما) أى الاحرام والسلام كركوع أو سجود أو رفع منهما فلا تبطل بذلك (لكن سبقه) في شيء منهما ممنوع مع الحكم بصحة الصلاة ان أخذ فرضه معه بان ركع أو سجد قبله وانتظره حتى ركع أو سجد ورفع بعده أو معه أو قبله فان لم يأخذ فرضه معه بان ركع أو سجد قبله ورفع قبل ركوعه أو سجوده بطلت ان تعمد ذلك (والا) أى وان لم يسبقه في غيرهما بان ساواة فيه (كره) فالتنديد بان يفعل بعده ويذكره فيه (وأمر الرافع) من ركوع أو سجود قبل رفع امامه منه (بعوده) أى رجوع المأموم للركوع أو السجود الذي رفع منه قبل امامه (ان علم ادراكه قبل رفعه) أى الامام من الركوع أو السجود فان علم عدم ادراكه فيه قبل رفعه فلا يؤثر بعوده له فيثبت بحاله

حق يلحقه الامام (لا) يؤمر المأموم بالعود الى الرفع (ان خفض) لركوع أو سجود قبل خفض امامه فيثبت راسه أو ساجدا حق يلحقه الامام لان خفض ليس مقصودا لذاته بل للركوع أو السجود والتمتع به يؤمر بالرجوع (وندى تقديم سلطان) في الامامة على الحاضرين معه المتأهلين للامامة ولو كانوا فقهه وأفضل منه والمراد به ذو السلطنة والامارة سواء كان الامام الأعظم أو نائبه (ثم) ان لم يكن فيهم سلطان ندى تقديم (رب منزل) وان كان غيره أفقه وأفضل منه (و) ندى تقديم (الاستأجر على المالك) لذات الدار لان مالك المنفعة أدري بأحوالها من مالك ذاتها (وان) كان مالك ذاتها أو منفعتها (عبدا) أى رفيقا ما لم يكن سيده حاضرا والا قدم السيد عليه (كأمرأة) مالكة لذات الدار أو منفعتها فالحق لها في الامامة ولكن لا تباشرها (واستخلفت) ندبا صالحا للامامة والأولى استخلافها الأفضل (ثم) ان لم يكن رب منزل قدم (زائد فقه) أى علم بأحكام الصلاة على من هو دونه فيه (ثم) ان لم يكن زائد فقه قدم زائد (حديث) بكثرة رواية أو حفظ وهو أفضل من زائد الفقه وإنما قدم زائد الفقه عليه لان زائد الفقه أدري بأحكام وأحوال الصلاة (ثم) ندى تقديم زائد (قراءة) بكثرة حفظ أو تمكن من اخراج الحروف من مخارجها (ثم) ندى تقديم زائد (عبادة) من صلاة وصوم وغيرها (ثم) عند التساوى في العبادة فالتقديم (بسن اسلام) أى تقدمه فيه على غيره (ثم بنسب) فيقدم القرشي على غيره ومعلوم النسب على مجهوله (ثم بخلق) بفتح الحاء أى حسن صورة وجمال ظاهر (ثم بخلق) بضم الحاء أى حسن طبيعة وجمال باطن بحلم وكرم ورأفة (ثم بحسن) (لباس) شرعى وهو النظيف الصفيق غير البالى الذى لا ينزل عن الكعب الخالى عن الحرير والذهب والفضة وعن (٨٣) شدة الضيق والاتساع ومحل استحقاق من

ذكر التقدم للامامة على من بعده (ان عدم نقص منع) أى عيب موجب لمنع امامته كجزءه عن ركن أو علم أو كفر أو فسق متعلق بالصلاة (أو) عدم نقص (كره) بضم فسكون أى وصف

لَا إِنْ خَفَضَ وَنَدَبَ تَقْدِيمُ سُلْطَانٍ ثُمَّ رَبِّ مَنْزِلٍ وَالسُّتَا جِرَ عَلَى الْمَالِكِ وَإِنْ عَبْدًا كَأَمْرًا وَاسْتَخْلَفَتْ ثُمَّ زَائِدٌ فَقَدْ ثُمَّ حَدِيثٍ ثُمَّ قِرَاءَةٍ ثُمَّ عِبَادَةٍ ثُمَّ بَسْنٍ أَسْلَامٍ ثُمَّ بِنَسَبٍ ثُمَّ بِخَلْقٍ ثُمَّ بِبَلَّاسٍ أَنْ عَدِمَ نَقَصَ مَنَعَهُ أَوْ كَرِهَ وَاسْتِنَابَةً النَّاقِصِ كَوُفُوفٍ ذَكَرَ عَنْ يَمِينِهِ وَائْتِنِينَ خَلْفَهُ وَصَبَى عَقْلَ الْقُرْبَةِ كَالْبَالِغِ وَنِسَاءَ خَلْفَ الْجَمِيعِ وَرَبُّ الدَّابَّةِ أَوْلَى بِمَقْدَمِهَا وَالْأَوْزَعُ وَالْعَدْلُ وَالْحَرُّ وَالْأَبُّ وَالْعَمُّ

موجب لكرهه امامته كغلب وعرايية وفي مفهوم الشرط تفصيل وهو انه اذا كان الناقص سلطانا أو رب منزل فلا يسقط حقه ويندب له الاستخلاف لكامل وعدم ترك الأمر لغيره ان كان نقصه غير كفر وجنون فان كان أحدهما سقط حقه وان كان الناقص غيرها سقط حقه فلا يستخلف (و) ندى (استنابة الناقص) نقص منع أو كره ان كان سلطانا أو رب منزل وان كان غيرها فلاحق له فهو كالعدم والحق لمن بعده وشبه في الندى فقال (كوقوف ذكر بالغ) مقتد بامام وحده (عن يمينه) أى الامام وندب تأخره عنه قليلا فان اقتدى به آخر ندى لمن على اليمين التأخر حتى يكونا خلف الامام ولا يتقدم الامام (وائتين) فأكثر (خلفه) أى الامام (وصبى عقل القرية) أى عرف ثوابها (كالبالغ) فى الوقوف مع الامام فان كان وحده وقف عن يمينه وان كان مع غيره وقف خلفه (ونساء) أى جنسهن الصادق بواحدة فأكثر يندب وقوفهن (خلف الجميع) أى جميع من تقدم فمع امام وحده خلفه ومع امام معه رجل عن يمينه خلفهما ومع امام معه رجال خلفه خالفهم (ورب الدابة) أى مالكةا الذى أكرها الشخص يركب معه عليها ولم يشترط تقدم أحدهما على الآخر (أولى بـ) ركوبه على (مقدمها) لانه أعلم بطباعها وذكر هذه هنا وان كانت من مسائل الاجارة للدلالة على تقديم الافقه لانه أعلم بمصالح الصلاة ونص الدونة والاولى بمقدم الدابة صاحبها وصاحب الدار اولى بالامامة اذا صلاوا فى منزله الا أن يأذن لاحد اه وانما كان صاحب الدار اولى لانه أعلم بالقبلة وبالمواضع الطاهرة منها وكلاهما دليل على أن الفقيه اولى بالامامة من غيره وهى دلالة حسنة (و) قدم (الاورع) أى الزائد فى الورع وهو التارك لبعض المباحات خوف الوقوع فى الشبهات على الورع وهو التارك للشبهات خوف الوقوع فى المحرمات (و) قدم (العدل) على مجهول الحال (والحر) على العبد (والاب) على ابنه ولو زاد فقها (والعم) على ابن أخيه ولو زائد فقهه أو أكبر سنا من عمه قال الاجهورى مرتبة هذين عقب مرتبة رب المنزل فالمناسب تقديمها هناك اه

(على غيرهم) راجع للادورع ومن بعده (وان تشاح) أى تنازع في التقدم للإمامة جماعة (متساوون) فيما تقدم لحيازة ثوابها أو لأجل المرتب لها من بيت المال (للكبر اقترعوا) فان تشاحوا فيها لكبر فلاحق لهم فيها لفسقهم وتبطل الصلاة خلفهم (وكبر المسبوق) الذى وجد الامام راكعا أو ساجدا استنانا عقب تكبيرة الاحرام تكبيرة لخفضه (لركوع أو سجود بلا تأخير) حتى يرفع الامام من ركوعه أو سجوده أى يحرم تأخير ان وجد الامام راكعا وتحقق أو ظن ادراكه فيه لتأديه للطن في الامام ويكره تأخير التكبير ان وجده ساجدا وقيل يحرم أيضا (لا) يكبر المسبوق الذى وجد الامام جالسا بين السجدين أو للشهد عقب تكبيرة الاحرام (الجلوس) فيجلس بدون تكبير (وقام) للمسبوق عقب سلام امامه لقضاء ما سبقه به امامه (بتكبير ان جلس) مع امامه (في ثانيته) أى ثانية نفسه بأن أدرك مع الامام الركبتين الأخيرتين من رباعية أو ثلاثية لان جلوسه وافق محله ولا يكبر حتى يعتدل قائما لانه كمفتتح صلاة ومفهوم في ثانيته انه ان جلس في أولاه بأن أدرك الأخيرة مطلقا وفي ثالثته كمسبوق بأولى رباعية فيقوم بلا تكبير لانه جلس في غير محلها لواقفة الامام ولمادخل في مفهوم في ثانيته مدرك الشهد الأخير اذ يصدق عليه انه لم يجلس في ثانية نفسه والحكم بالنسبة له انه يقوم بتكبير فعلمه مخالف لحكم مادخل فيه ولذا استثناء المصنف بقوله (المدرك الشهد) الأخير مع الامام أو القيام عقب الركوع الأخير أو السجدة الأولى أو الجلوس بين السجدين أو السجدة الثانية من الركعة الأخيرة فيقوم بتكبير لانه كمفتتح صلاة (وقضى) المسبوق (القول) أى القراءة بأن يجعل ما أدركه مع الامام آخر صلاته وما فاته أولها بالنسبة له فيقضى الاولى (٨٤) والثانية بسورة وجهران كانت الصلاة ليلية (وبنى الفعل) أى ما عدا القراءة بأن يجعل ما أدركه أول صلاته

قَلَىٰ غَيْرِهِمْ وَإِنْ تَشَاحَّ مُتَسَاوُونَ لَا لِكَبِيرِهِ اقْتَرَعُوا وَكَبَّرَ الْمَسْبُوقُ لِرُكُوعِهِ أَوْ سَجُودِهِ بِلَا تَأْخِيرٍ لَا يَجْلُوسُ وَقَامَ بِتَكْبِيرِهِ إِنْ جَلَسَ فِي ثَانِيَتِهِ الْأَمْدَرُكَ الشَّهْدُ وَقَضَى الْقَوْلَ وَبَنَى الْفِعْلَ وَرَكَعَ مِنْ خَشْيَ فَوَاتَ رَكْعَةً دُونَ الصَّفِّ إِنْ ظَنَّ ادْرَاكَهُ قَبْلَ الرَّفْعِ يَدْبُ كَالصَّفِّينِ لِأَخْرِ فُرْجَةٍ قَائِمًا أَوْ رَاكِعًا لَا سَاجِدًا أَوْ جَالِسًا وَإِنْ شَكَّ فِي الْإِدْرَاكِ أَلْتَأَمَّا وَإِنْ كَبَّرَ لِرُكُوعِهِ وَنَوَى بِهَا الْعَقْدَ أَوْ نَوَاهُمَا أَوْ لَمْ يَنْتَوِرْهُمَا أَجْزَأُ وَإِنْ لَمْ يَنْتَوِرْهُ

وما فاته آخرها فيجمع بين التسميع والتحميد ويقنت في صلاة الصبح (وركع) ندبا احتياط الادراك الركعة (من) أى للمسبوق الذى (خشى) أى خاف (فوات ركعة) مع الامام

برفعه من ركوعها قبل وصوله الى الصف وصلة ركع (دون) أى قرب (الصف ان ظن ادراكه) تاسيا أى الصف بمشيئه له في ركوعه (قبل الرفع) أى قبل رفع الامام من الركوع فان تحقق أو ظن عدم الادراك أو شك في الادراك وعدمه فلا يحرم ولا يركع دون الصف فان فعل فقد أساء وأجزأته تلك الركعة الا ان تكون الركعة الأخيرة فبركع دون الصف بلا اساءة لثلاثتونه فضيلة الجماعة واذا ركع دون الصف فـ(يدب) بكسر الدال أى يمشى بسكينة ووقار (كالصفيين). الكاف استقصائية فلا يدخل أكثر من صفيين على الراجح ولكن لا يحسب الصف الذى خرج منه ولا الذى دخل فيه ويدب (لآخر فرجة) ان تعددت فرج الصفوف سواء كانت امام المسبوق أو يمينه أو شماله وانما يدب لها حال كونه (قائما) في الركعة الثانية فليس المراد قائما حال رفعه من ركوع الأولى وان كان ظاهر المصنف كالدونة فانه خلاف المعتدلان الذيب مظنة الطول وهو غير مشروع في رفع الركوع فان دب فيه فلا تبطل مراعاة لظاهرها (أو) يدب حال كونه (راكعا) في أولاه فأو للتنويع فلو قال راكعا أو قائما في ثانيته لكان أحسن هذا هو العتمد وقال أشهب لا يدبر اكما ثلاثتجافى يدها عن ركبتيه و (لا) يدب (ساجدا أو جالسا) اتفاقا للعسر والقبح (وان) أحرم مسبوق والامام راكعا و (شك في الادراك) للركعة وعدمه (ألتأما) أى لم يعتد بها ويتأدى مع الامام ويقضيها بعد سلام الامام وان تحقق الادراك أو ظنه وجب الاعتداد بها لان الظن كاليقين في العمليات (وان كبر) المسبوق (لركوع ونوى به) أى التكبير للركوع (العقد) أى الاحرام للصلاة فقط ولم ينو به سنة الركوع (أو نواها) أى الاحرام والركوع معا به (أول ينوها) أى لم ينو به أحدهما (أجزأ) التكبير الذى حصل منه في الصور الثلاثة في تكبير الاحرام الفرض وهو ظاهر في الاولى والثانية وانما حمل التكبير في الصورة الثالثة على الاحرام لقريئة حاله وتغليبها للأكمل والأقوى (وان لم ينو) أى الاحرام بتكبيره عند الركوع ونوى به تكبير الركوع السنة حال كونه

(ناسيا له) أى الاحرام بطلت صلاته لتركه ركنا منها اذ الاحرام ركن من الصلاة و (تمادى) وجوبا (المأموم فقط) على صلاة باطلة لحق الامام ومراعاة لمن يرى صحتها لمحل الامام تكبيرة الاحرام عن مأمومه ولا فرق بين الجمعة وغيرها وقيل يقطع الجمعة لئلا تفوته ولا فرق بين كون الركعة أولى أو غيرها وقال ابن حبيب ان كانت أولى تمادى والاقطع واستأنف ومفهوم ناسيا قطع متمم ترك ومفهوم فقط ان الامام والفدية قطعان ويستأنفان الصلاة متى تذكر انهما ناسيا تكبيرة الاحرام وكبرانية الركوع خاصة ومفهوم ان كبر الركوع انه ان لم يكبر لا يتادى وهو كذلك وسيصرح به الصنف (وفى) تمادى المأموم المقتصر على (تكبير السجود) الذى وجد الامام به ناسيا تكبيرة الاحرام ان استمر ناسيا حتى عقدة ركعة أخرى وان تذكر قبله قطع فله ابن يونس وابن رشد عن رواية ابن المواز وعدم تماديه وقطعه مطلقا عقدة ركعة أم لا وهذا نقل اللخمي عن ابن المواز (تردد) للتأخرين في النقل عن المتقدمين وان كبر عند السجود ونوى به العقد أو نواها أو لم ينوها جزأ (وان لم يكبر) عند الركوع أو السجود ناسيا تكبيرة الاحرام وتكبيرة الركوع أو السجود واقتصر على النية وتذكر في الركوع أو السجود أو بعده (استأنف) صلاته بتكبيرة احرام ولا يتادى على صلاة باطلة (فصل) في أحكام الاستخلاف (ندب لامام) انعقدت امامته بنية وتكبير (خشى تلف مال) بتماديه يترتب على تلفه هلاك معصوم أو شدة ضرره كثر المال أو قل اتسع الوقت أو ضاق أو لا يترتب على تلفه ما ذكره كثر المال واتسع الوقت والا وجب التمدى ومثل الامام في هذا التفصيل الفذ والمأموم (أو) خشى تلف أو شدة أذى (نفس) معصومة كوقوع صبي أو أعمى في بر أو نار (أو منع الامامة) أى منها (ل) طريان (٨٥) (عجز) عن ركن فعلى كركوع أو سجود أو قولى كفاتحة وسلام

نَاسِيَا لَهُ تَمَادَى الْمُؤْمُومُ فَقَطَّ وَفِي تَكْبِيرِ السُّجُودِ تَرَدُّدٌ وَإِنْ لَمْ يُكَبِّرْ اسْتَأْنَفَ
 (فصل) نَدِبَ لِلْإِمَامِ خَشْيَ تَلَفِ مَالٍ أَوْ نَفْسٍ أَوْ مَنَعَ الْإِمَامَةَ لِمَعْزُورٍ أَوْ
 الصَّلَاةَ بِرُغَافٍ أَوْ سَبَقَ حَدَثٌ أَوْ ذَكَرَ اسْتِخْلَافٌ وَإِنْ يَرُكُّعٌ أَوْ سُجُودٌ
 وَلَا تَبْطُلُ أَنْ رَفَعُوا بِرَفْعِهِ قَبْلَهُ وَلَهُمْ إِنْ لَمْ يَسْتَخْلَفُوا وَلَوْ أَشَاءَ لَهُمْ بِالْإِنْتِظَارِ
 وَاسْتِخْلَافُ الْأَقْرَبِ وَتَرْكُ كَلَامٍ فِي كَحَدَثٍ وَتَأْخُرُ مُؤْتَمَّا فِي

منه غلبة فيها (أو ذكره) أى تذكر الحدث فيها فتبطل صلاة الامام وحده فيهما كرفع القطع ونائب فاعل ندب (استخلاف) ويكره له ترك المأمومين بلا خليفة وهذا لا ينافى وجوب تأخره عن الامامة ان حصل سبب الاستخلاف بقيام أو جلوس بل (وان) حصل (بركوع أو سجود) ويرفع الامام الأول بعد الاستخلاف من الركوع بلا تسميع ومن السجود بلا تكبير لئلا يقتدوا به في الرفع وانما يرفع بهم من الركوع أو السجود والخليفة فيدب راكعا أو ساجدا ليرفع بهم للضرورة هنا (ولا تبطل) صلاة المأمومين (ان رفعوا) من الركوع أو السجود (برفعه) أى الامام الأول (قبله) أى الاستخلاف ان لم يعلموا بحدثه حال رفعهم معه ولكن لا بد من عودهم مع الخليفة للركوع أو السجود ولو أخذوا فريضهم مع الأول قبل حصول العذر فان لم يعودوا فان كانوا أخذوا فريضهم مع الأول قبل عذره لم تبطل صلاتهم ولا بطلت فان اقتدوا به عمدا مع علمهم بحدثه بطلت عليهم بلا خلاف وأما الخليفة فشرط صحة صلاته إعادة الركوع أو السجود الذى حصل فيه العذر لا أول ورفعه منه قبل استخلافه لبطلانه على الامام الأول بحصول العذر فيه وهو نائبه في اكمال الصلاة فلا يبنى عليه بل على ما قبله والا كانت الصلاة ناقصة تركنا (و) ندب (لهم) أى المأمومين الاستخلاف (ان لم يستخلف) الامام الذى حصل له العذر ولهم اتمامها افذاذا ان لم تمكن الجمعة والا وجب عليهم الاستخلاف والا بطلت ومحل استخلافهم ان لم يفعلوا لأنفسهم فعلا قبله فان كانوا فعلا شيئا من أركان الصلاة ثم استخلفوا بطلت ويستخلفون ان لم يشر لهم الأول بانتظاره بل (ولو أشار لهم بالا انتظار) له حتى يرجع اليهم ويكمل بهم وسينص الصنف على ان هذا يبطل للصلاة (و) ندب (استخلاف الأقرب) من الصف الذى يليه ليسهل عليهم الاقتداء به ولانه أدرى باحواله (و) ندب (ترك كلام في كحدث) سبقه أو تذكره فيشير لمن يقدمه ولا يتكلم للسر على نفسه واحترز بقوله كحدث عن استخلافه لعذر لا يبطلها كرفع بناء وعجز عن ركن فترك الكلام فيه واجب (وتأخر مؤتما) وجوبا بالنية بأن ينوى المأمومية (في) طرو

(أو) منع (الصلاة ب) سبب
 (رفع) قطع فيستخلف
 على المأمومين ويقطع
 ولا تبطل عليهم (أو)
 منع الصلاة بسبب (سبق
 حدث) أى خروجه

(العجز) عن ركن (و) ندب له (مسك انفه في) حال (خروجه) ليؤمهم ان به رعاها وليس هذا من باب الكذب بل من باب التجمل واستعمال الحياء وطلب السلامة من تكلم الناس فيه (و) ندب (تقدمه) أى المستخلف بالفتح لموضع الامام الأول (ان قرب) المستخلف بالفتح من موضع الاول كصفين فان بعد من محل الأول فلا يتقدم ويتم بهم وهو في محله والا بطلت بالفعل الكثير ويتقدم بحالته التي هو بها (وان) كان متلبسا (بجلوسه) أو سجوده للضرورة (وان تقدم غيره) أى غير من استخلفه الامام (صحت) صلاتهم ان لم يقصد به الكبر والا بطلت وهذا مبنى على ان المستخلف بالفتح لا تحصل له رتبة الامامة بنفس الاستخلاف بل حتى يقبل ويفعل بهم فعلا وهو مذهب سخنون وقال بعض شيوخ عبد الحق تحصل له بمجرد استخلافه فان تقدم غيره بطلت وشبه في الصحة فقال (كان استخلف) الأول (مجنونا) ونحوه مما لا تصح امامته (ولم يقتدوا به) أى المجنون بأن آتموا افعالا في غير جمعة أو استخلفوا من تصح امامته فأتى بهم فان اقتدوا بالمجنون وعمل بهم عملا بطلت فلا تبطل بمجرد دينتهم الاقتداء به لما علمت أنه لا يكون اماما الا بالعمل على قول سخنون وعلى قول بعض شيوخ عبد الحق تبطل ولو لم يقتدوا به (أو آتموا وحدا) بضم الواو جمع واحد كركبان وراكب وفرسان وفارس أى أفعالا فصلاتهم صحيحة ان لم تكن جمعة (أو) أتم (بعضهم) وحدا و بعض آخر بخليفة (أو) آتموا طائفتين (بامامين) كل طائفة بامام (الا الجمعة) فلا تصح وحدا (وقرأ) الخليفة (من انتهاء) قراءة الامام (الاول) ندبا ان علم ما انتهى اليه الأول بجهر أو أخبره به الاول (وابتدا) الخليفة القراءة وجوبا (بسرية) أو جهرية (ان لم يعلم) انتهاء الاول فلو قال من انتهاء الاول ان علم والا ابتدا لكان أخصرا وأوضح وأكمل (وصحته) أى الاستخلاف مشروطة (بادراك) المستخلف بالفتح مع المستخلف بالكسر قبل العذر (ما) أى جزء من صلاة المستخلف بالكسر (قبل) عقد (الركوع) بالرفع منه معتدلا (٨٦) مطمئنا من الركعة المستخلف فيها بأن أحرم عقب احرام الامام فحصل العذر عقب احرامه أو حال

العجز ومسك انفه في خروجه وتقدمه إن قرب وإن يجلسه وإن تقدم غيره
صحت كأن استخلف مجنونا ولم يقتدوا به أو آتموا وحدا أو بعضهم أو
بامامين الا الجمعة وقرأ من انتهاء الأول وابتدا بسرية إن لم يعلم الأول
وصحته يادراك ما قبل الركوع وإلا فإن صلى لنفسه أو بنى بالأولى

القراءة أو حال هوى
الركوع أو حال
الركوع أو الرفع منه
ينصح استخلافه في جميع
هذه الصور والضابط انه

مضى حصل العذر قبل تمام الرفع من الركوع صح استخلاف من اقتدى به قبله بكثير أو قليل
وان حصل له العذر بعد تمام رفعه من الركوع فلا يصح استخلافه الا من أدرك الركوع معه من تلك الركعة ومن اقتدى به بعد تمام رفعه منه وقبل العذر فلا يصح استخلافه وقولنا من تلك الركعة ليشمل من فاتته ركوع ركعة وأدرك سجودها وقام مع الامام لتاليها فحصل له العذر فيصح استخلافه لادراكه جزءا من الركعة المستخلف فيها قبل عقدها وهو القيام وليخرج من أدرك ركعة فأكثروا وفاته ركوع ركعة العذر لنحو زحمة فلا يصح استخلافه لانه إنما يفعل باقيا لمجرد متابعة الامام ولا يعتد به (والا) أى وان لم يدرك جزءا قبل عقده ركوع ركعة الاستخلاف بأن اقتدى بالامام بعده حال قيامه أو هويته للسجود أو بين السجدين فحصل العذر للامام أو أدرك ما قبل ركوعها وغفل أو نسي أو زوحم عن ركوعها حتى رفع الامام منه معتدلا مطمئنا فحصل له العذر وجواب ان الشرطية للدخلة في النافية محذوف تقديره فلا يصح استخلافه وتبطل عليهم ان اقتدوا به لان تميمه الركعة إنما وجب عليه لموافقة الامام فيلغيه ولا يعتد به من صلته فان لم يتمها أو اعتد به بطلت صلاته (فان صلى لنفسه) الخ مفرع على قوله الآتى وان جاء بعد العذر فكأجنى فحقه التقديم وكان ناسخ المبيضة أخره سهوا ومساقفة على الصواب هكذا وان جاء بعد العذر فكأجنى فان صلى لنفسه أو بنى بالأولى أو الثالثة صحت والا فلا كعود الامام لاتمامها وشرحه على هذا المساق (وان جاء) المستخلف بالفتح أى اقتدى بالامام (بعد) حصول (العذر) للامام (ف) هو (كأجنى) أى غير مأموم والكاف زائدة لانه أجنى حقيقة لانحلال الامامة عن الاول بالعذر فلا يصح استخلافه اتفاقا وتبطل صلاة من اقتدى به وأما هو (فإن صلى لنفسه) صلاة منفرد ولم يبن على صلاة الاول صحت صلاته (أو بنى) على صلاة الامام ظنا منه صحة استخلافه وكان بناؤه (ب) الركعة (الاولى) بحيث لو وجد الامام قرأ بعض الفاتحة آتمها أو أتم الفاتحة قرأ هو السورة أو أتم السورة ركع هو بدون قراءة صحت صلاته لعذره بالتأويل ومراعاة

القول بوجوب الفاتحة في الجل أو النصف أو ركعة (أو) بنى (الثالثة) من رباعية واقتصر على الفاتحة في الثالثة والرابعة كالامام الاول لظنه صحة استخلافه وقضى الاولين بفاتحة وسورة جهرا ان كانت الصلاة عشاء (صحت) صلاته لانه لا مخالفة بينهما وبين المنفرد الا في القراءة وقد عذر في مخالفته بما تقدم من التأويل والمراعاة (والا) أى وان لم يكن بالاولى مطلقا أى سواء كانت أولى ثنائية أو ثلاثية أو رباعية أو الثالثة من الرباعية بان بنى بالثانية مطلقا أى من ثنائية أو ثلاثية أو رباعية أو الثالثة من ثلاثية أو الرابعة من رباعية (فلا) تصح صلاته لاخلاله بهيتها لجالوسه في محل القيام وقيامه في محل الجلوس وشبه في عدم الصحة فقال (كعود الامام) الاصلى بعد زوال عذره المانع من الصلاة كسبق الحدث ورفاع القطع (لاعاما) أى الصلاة اماما لهم كما كان قبل العذر فتبطل عليهم ان اقتدوا به سواء استخلف حال خروجه أم لا فعلا أو قبل عودهم أم لا هذا هو المشهور (و) ان استخلف الامام مسبوقا على مسبوق وغيره وآتم الخليفة صلاة الامام الاول فيشير اليهم جميعا بالجلوس ويقوم الخليفة وحده لقضاء ما سبقه به الامام (وجلس ل) لا تتظار (سلامه) المأموم (المسبوق) فاذا سلم الخليفة قام المسبوق لقضاء ما سبقه به الامام فان لم يجلس بطلت صلاته ولو تأخر سلامه عن سلام الخليفة لقضائه في صلب من صار امامه (كان سبق هو) أى المستخلف بالفتح وحده فالمستخلف عليهم غير المسبوقين ينتظرون سلام الخليفة المسبوق ويسلمون عقبه والا بطلت صلاتهم لنيابته عن الامام في السلام (لا) يجلس مأموم لا تتظار سلام الخليفة (القيم يستخلفه) امام (مسافر) على مقيمين ومسافرين ولما كانت امامة المقيم للمسافر مكروهة كراهة شديدة علل المصنف استخلاف القيم على المسافر (٨٧) بقوله (لتعذر) استخلاف (مسافر)

لعدم صلاحيته للإمامة (أو) (لجهله) أى جهل عينه او كونه خلفه واذا لم ينتظر سلام المقيم (فيسلم) المأموم (المسافر) عند قيام الخليفة المقيم لاعام صلاته عقب اكماله صلاة الاول (و) يقوم

أَوِ الثَّالِثَةُ صَحَّتْ وَإِلَّا فَلَا كَمَوَدِ الْإِمَامِ لِإِتْمَامِهَا وَإِنْ جَاءَ بَعْدَ الْعُدْرِ فَكَأَجَنْبِيٍّ وَجَكَسَ لِسَلَامِهِ الْمَسْبُوقُ كَأَنْ سَبَقَ هُوَ لَا الْقِيمُ يَسْتَخْلِفُهُ مُسَافِرٌ لَتَعْدُرِ مُسَافِرٌ أَوْ جَهْلُهُ فَيَسْلَمُ السَّافِرُ وَيَقُومُ غَيْرُهُ لِلْقَضَاءِ وَإِنْ جَوَلَ مَا صَلَّى أَشَارَ فَأَشَارُوا وَإِلَّا سَبَّحَ بِهِ وَإِنْ قَالَ لِلْمَسْبُوقِ أَسْقَطْتُ رُكُوعًا عَمِلَ عَلَيْهِ مَنْ لَمْ يَعْلَمْ خِلَافَهُ وَسَجَدَ قَبْلَهُ إِنْ لَمْ تَتَمَحْضْ زِيَادَةُ بَعْدَ صَلَاةِ إِمَامِهِ

غيره) وهو المأموم المقيم عقب كمال صلاة الاول (للقضاء) أى لا كمال صلاته بناء والتعبير عنه بالقضاء تسمع فذا لدخوله على عدم السلام مع الاول ولا يصح اقتداؤه بالخليفة فيما يكمل به صلاته لانه لا يصح اقتداء في صلاة بامامين ثانيهما غير خليفة عن أولهما فيما يأتي به لان الأول لم يستخلف على الركعتين الاخيرتين وهذا قول ابن كنانة وهو ضعيف والمعتمد قول ابن القاسم وسحنون والصرين فاطبة ان يجلس المسافر والمقيم لا تتظار سلام الخليفة المقيم فيسلم المسافر عقب سلامه ويقوم المقيم عقبه للاعام (وان جهل) الخليفة (ماصلى) الاول وقد ذهب (أشار) الخليفة مستههما من المأمومين عن عدد ماصلى الاول (فأشاروا) له بعدد ماصلى الاول فان فهم بالإشارة فواضح (والا) أى وان لم يفهم بها (سبح به) أى بسبب تفهيم الخليفة عدد ماصلى الاول فان فهم والا كلموه وتبطل بتقديم الكلام على التسييح أو الإشارة للذين يحصل بهما الافهام والكلام اذا توقف عليه الافهام لا يبطلها خلافا لسحنون (وان قال) الامام الاصلى (المسبوق) الذى استخلفه وللمأمومين (أسقطت ركوعا) أو نحوه مما تبطل به الركعة (عمل عليه) أى قوله أسقطت ركوعا وفاعل عمل (من) أى المأموم الذى (لم يعلم) أو يظن (خلافه) أى قول الامام أسقطت ركوعا بان علم او ظن صحته أو شك فيها ومفهوم من لم يعلم خلافه ان من علم خلافه لا يعمل عليه سواء كان خليفة أولا (وسجد) الخليفة المسبوق في الصور التى عمل فيها بقول الامام (قبله) أى السلام عقب فراغ صلاة امام الاصلى وقبل قيامه للقضاء (ان لم تتمحض زيادة) بأن تتمحض النقص بان أخبر بترك الفاتحة أو السورة أو الجلوس الأول او نحوه ومفهوم ان لم تتمحض زيادة انها ان تتمحض فانه يسجد بعد السلام كما لو أخبره قبل عقد ركوع الثانية انه أسقط ركوعا أو سجودا فالتدراك يمكن ولا نقص معه وقوله (بعد) كمال (صلاة امامه) الاصلى وقبل قيامه لقضاء ما عليه راجع لقوله سجد قبله وقد نهى عليه فيما تقدم لانه موضع سجود امامه الذى كان يفعل فيه وهذا نائبه

﴿فصل﴾ في أحكام صلاة السفر (سن ل) شخص (مسافر) رجل أو امرأة (غير عاص به) أي بسبب السفر فالعاصي به كالأبق والعاق وقاطع الطريق لايسن له القصر بل يمنع وقيل يكره واحتز بقوله غير عاص به عن العاصي فيه كشارب وزان فيسن له القصر اتفاقا (و) غير (لاه) به كالمسافر لمجرد التنزه لايسن له القصر (أربعة برد) بضم الموحدة والراء جمع برید وهو أربعة فراسخ والفرسخ ثلاثة أميال والميل ألفا ذراع على المشهور والصحيح انه ثلاثة آلاف وخمسمائة ذراع وحد الأربعة برد بالزمان مرحلتان أي سير يومين معتدلين مع ليلتيهما يسير الابل الثقلة بالأحمال على العادة من النزول للصلاة والراحة وإصلاح المتاع وقضاء الحاجة (ولو) كان سفرها (ببحر) كلها أو بعضها تقدمت مسافة البحر أو تأخرت هذا رأى عبدالمالك من ضم البحر للبر مطلقا أي عن التقيد بتقدم البحر أو كون البر أربعة برد وتعتبر الأربعة برد (ذهابا) أي مذهوبا فيها أي ليست ملفقة من الذهاب والرجوع (قصدت دفعة) أي لم ينو إقامة أربعة أيام في اثنتائها والا فلا يقصر فيها فليس المراد بكونها دفعة أن يسيرها سيرة واحدة ولا ينزل في أثناء سفرها أصلا لان في هذا مشقة فادحة ودين الله يسر وذكر شرط القصر بقوله (ان عدى) بفتح العين والدال مثقلا أي تعدى وجاوز (البلدي) أي مبتدئ السفر من بلده بساتين مسكونة (البساتين) المتصلة بالبلد ولو حكما باتفاق ساكنيها بأهل البلد في أمر معاشهم من طحن وخبز ونحوهما (المسكونة) ولو في بعض العام كالربيع والصيف والحر يف والمدار على محاذاتها يمينا أو شمالا فلا يشترط مجاوزتها ولا فرق بين قرية الجمعة وغيرها وهو ظاهر قولها ويتم المسافر حتى يبرز عن قريته (وتؤولت) أي حملت المدونة (أيضا على) شرط (مجاورة ثلاثة أميال ب) النسبة لـ (قرية الجمعة) بحمل قولها ويتم المسافر حتى يبرز عن (٨٨) قريته على مجاورة ثلاثة أميال كما تؤولت على مجاورة البساتين مطلقا بلا فرق بين قرية الجمعة وغيرها

﴿فصل﴾ سُنَّ لِسَافِرٍ غَيْرِ عَاصٍ بِهِ وَلَا بِأَرْبَعَةِ بُرْدٍ وَلَوْ بِبَحْرٍ ذَهَابًا قُصِدَتْ دُفْعَةً إِنْ عَدَّى الْبَلَدِيُّ الْبَسَاتِينَ الْمَسْكُونَةَ وَتَوَوَّلَتْ أَيْضًا عَلَى مُجَاوَزَةِ ثَلَاثَةِ أَمْيَالٍ بِقَرِيَةِ الْجُمُعَةِ وَالْعُمُودِيِّ حِلَّتْهُ وَانْفَصَلَ غَيْرُهُمَا قَصْرُ رُبَاعِيَةٍ وَقُتِيَّةٍ أَوْ فَاتَتْهُ فِيهِ وَإِنْ نَوَيْتَ بِأَهْلِهِ إِلَى مَحَلِّ الْبَدْءِ لَا أَقْلَ إِلَّا كَمَكِّيَّ فِي خُرُوجِهِ لِمَرْفَةِ وَرُجُوعِهِ وَلَا رَاجِعٌ لِدُونِهَا

(و) ان عدى (العمودي)- أي البدوي الذي رفع يته على عمود من خشب فلذا نسب اليه (حلته) بكسر الحاء المهملة وشد اللام أي منزلة بيوت قومه ولو

كانت متفرقة حيث جمعهم اسم الحى أي الجدل الذي انتسبوا اليه والدار أي المنزلة التي نزلوا فيها فلا ولو يقصر المسافر منهم حتى يجاوز جميع بيوتهم ولو سار فيها أياما لان ما بينها بمنزلة القضاء والرخاب وأما ان جمعهم اسم الحى فقط دون الدار بان اشتروا في النسب وافترقوا في دارين او اكثر فتعتبر كل حلة على حدثها اذا لم يرتفق بعضهم ببعض (و) ان (انفصل) عن مسكنه (غيرهما) أي البلدي والعمودي كساكن غار في جبل وقرية لا بساتين لها متصلة ونائب فاعل سن (قصر) صلاة (رباعية) نسبة لاربعة عدد ركعاتها لا ثنائية ولا ثلاثية (وقتيية) أي ذات وقت محدود حاضر سافر فيه ولو ضروريا فيقصر الظهرين من وصل محل القصر قبيل الغروب بثلاث ركعات ولو تعمد تأخيرهما اليه وان وصله لركعتين قصر العصر لاختصاص الوقت بها (أو فاتته فيه) أي السفر ولو قضاها وهو مقيم وان فاتته في الحضر تقضى تامة ولو في السفر (وان) كان المسافر (نوتيا) أي خادم سفينة سافر (بأهله) أي زوجته فيقصر (الى محل البدء) أي المحل المعتاد لبدء القصر منه بالنسبة لمن خرج من ذلك البلد الذي وصل هو اليه وهو البساتين في البلد الذي له ذلك أو الحلة في العمودي او محل الانفصال في غيرهما (لا) يقصر من اراد أن يسافر (اقل) من أربعة برد أي يحرم وتبطل ان قصرها في خمسة وثلاثين ميلا وتصح في اربعين فأكثر ولا تعاد اتفاقا وان حرم وتصح فيما بين الخمسة والثلاثين والاربعين ولا تعاد على المعتمد واستثنى من قوله لا اقل فقال (الا كمكي) ومنوى ومزدلفي وعرفي ومحصى فيسن له القصر (في خروجه) من محله (لمرفة) للحج (و) في (رجوعه) لبلده سواء بقي عليه عمل من النسك بغير بلده ام لا على ما رجع اليه الامام مالك رضي الله تعالى عنه فيقصر المنوى في رجوعه من طواف الافاضة يوم العاشر لمنى للمبيت والرمي بها والمزدلفي والعرفي والمحصى في رجوعهم لبلادهم واستثنى القصر في المسافة المذكورة وان كانت اقل من أربعة برد بالسنة (ولا) يقصر (راجع) بعد سفره من محل سواء كان وطنه ام لا (لدونها) أي من دون أربعة برد لان رجوعه سفر مستقل وليس فيه المسافة وصلاته

المقصورة في ذهابه قبل رجوعه صحيحة هذا ان رجع تاركا السفر بل (ولو) رجع للبلد الذي سافر منه (لشيء نسيه) ويعود لسفره ومفهوم لدونها أنه اذا رجع بعدها يقصر في رجوعه وهو كذلك كما فهم من التعليل بأنه سفر مستقل (ولا) يقصر (عادل) في سفره (عن) طريق (قصير) أي دون أربعة برد الى طريق فيه أربعة برد (بلا عذر) لانه لاه بسفره وفي التوضيح هذا مبنى على ان اللاهى بصيد وشبهه لا يقصر وهو الشهور (ولا) يقصر (هائم) أي متجرد عن الاهل والوطن سائح في البلاد أي بلد يتيسر له فيه القوت أقام به ماشاء لانه لم يقصد سفر أربعة برد (ولا) يقصر (طالب رعى) لنحو ابل أو بقراً وغنم يرتع حيث يجد الكلاً لعدم قصدها في كل حال (الا أن يعلم) كل من الهائم والراعى (قطع المسافة) أي أربعة البرد (قبله) أي المحل الذي يقيم فيه الهائم ويجد الراعى الكلاً فيه فيقصر لقصد المسافة حينئذ (ولا) يقصر شخص (منفصل) أي خارج من البلد بنية السفر وأقام بمحل دون مسافة القصر حال كونه (ينتظر رفقة) يسافر معها لا يدري وقت مجيئها (الا أن يجزم بالسير دونها) أي الرفقة أو يجزم بمجيئها قبل تمام أربعة أيام فيقصر في المحل الذي هو مقيم به فلو عزم على عدم السير دونها أو جزم بمجيئها بعد تمام أربعة أيام أو شك في ذلك أتم (وقطعه) أي القصر (دخول بلده) وان لم ينو إقامة أربعة أيام لانه مظنة الإقامة القاطعة (وان) دخله (بريح) غالبية من جهة البحر فردته لبلده (الا) شخصا (متوطناً) أي مقماً إقامة قاطعة القصر (ك) مجاور (مكة) المشرفة من اهل الآفاق (رفض سكنها) وسافر منها للتوطن بغيرها على مسافة قصر (ورجع) لها بعد سير للمسافة (ناويا السفر) منها عقب قضاء حاجته ولم ينو إقامة أربعة أيام بها فيقصر حال إقامته بها ومثل نية (٨٩) السفر خلوا الدهن فالمدار على نيته

وَلَوْ لَيْشَيْءٌ نَسِيَهُ وَلَا عَادِلٌ عَنْ قَصِيرٍ بَلَا عُدْرًا وَلَا هَائِمٌ وَطَالِبٌ رَعَى الْأَنْ يَمْلَمَ
قَطَعَ الْمَسَافَةَ قَبْلَهُ وَلَا مَنَفَصِلٌ يَنْتَظِرُ رُقَّةً إِلَّا أَنْ يَجْزِمَ بِالسَّيْرِ دُونَهَا وَقَطَعَهُ
دُخُولُ بَلَدِهِ وَإِنْ يَرِيحُ إِلَّا مُتَوَطَّنٌ كَمَكَّةَ رَفَضَ سُكْنَاهَا وَرَجَعَ نَاوِيًا السَّفَرَ
وَقَطَعَهُ دُخُولُ وَطَنِهِ أَوْ مَكَانٍ زَوْجَةٍ دَخَلَ بِهَا فَقَطَّ وَإِنْ يَرِيحُ غَالِبَةً وَنِيَّةُ
دُخُولِهِ وَلَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ الْمَسَافَةُ وَنِيَّةُ إِقَامَةٍ أَرْبَعَةَ أَيَّامٍ صَحَاحٌ وَلَوْ بِخِلَافِهِ إِلَّا
الْمَسْكِرَ بِدَارِ الْحَرْبِ أَوْ الْعِلْمُ بِهَا عَادَةً لَا الْإِقَامَةَ

(١٢ - جواهر الاكليل - أول) مكرراً مع قوله وقطعه دخول بلده (أو) دخول (مكان) أي بلد (زوجة دخل بها فقط) أي لا مكان قرابة كأم وأب ولا مكان زوجة لم يدخل بها لانه في حكم الوطن ومظنة الإقامة القاطعة وفهم من قوله دخول ان المرور على الوطن أو مكان الزوجة بلا دخول لا يقطعه وهو كذلك (وان) كان دخوله (بريح غالبية) وقطعه أيضاً (نية دخوله) وطنه أو مكان زوجته الذي في أثناء طريقه (وليس بينه) أي البلد الذي سافر منه (وبينه) أي المحل النوى دخوله (المسافة) أربعة برد ومفهوم ليس بينه وبينه المسافة أنه ان كان بينهما المسافة يقصر فيما بينهما (و) (قطعه أيضاً) نية إقامة أربعة أيام صحاح) مشتملة على عشرين صلاة فمن دخل قبل فجر السبت ناويا الإقامة الى غروب الثلاثاء والخروج قبل مغيب الشفق لم ينقطع قصره لانه وان تمت الأربعة أيام لم يجب عليه عشرين صلاة ومن دخل قبل عصره ولم يصل الظهر ناويا السفر بعد صبح الاربعاء يقصر لانه وان وجب عليه عشرين صلاة ليس معه الا ثلاثة أيام صحاح واعتبر سجنون العشرين فقط هذا اذا كانت نية الإقامة في ابتداء سفره أو في آخره بل (ولو) حدثت (بخلافه) أي أثناء سفره وأشار بلوالى مارجحه ابن يونس من ان نية إقامة المدة المذكورة لا تقطع القصر الا اذا كانت في انتهاء السفر أو ابتداءه وأما اذا كانت في خلافه فلا تقطعه (الا العسكر) ينوي إقامة أربعة أيام فأكثر (بدار الحرب) أي المحل الذي يخاف فيه العدو وسواء كانت دار كفار أو مسلمين فلا ينقطع قصره واما الاسير بدار الحرب فيتم مادام مقيماً بها فان هرب للجيش فيقصر بمجرد انفصاله من البيت الذي كان فيه ولا يشترط مجاوزة بناء البلد ولا بساكنها لانه صار من الجيش وان هرب لغير الجيش فلا يقصر الا اذا جاوز بناء البلد وبساكنها المسكونة كما مر (أو) أي وقطعه أيضاً (العلم بها) أي إقامة الايام الاربعة (عادة) فيتم وان لم ينوها كما علم من أن عادة الحجاج اذا دخلوا مكة أو المدينة على ساكنها الصلاة والسلام فيتمون بها أربعة أيام فأكثر فيتمون سواء نواوا الإقامة بها أم لا (الا الإقامة) المجردة عن نيتها والعلم بها عادة كإقامته لحاجة يظن قضاءها قبل تمام

الإقامة القاطعة (وقطعه)
أيضا (دخول وطنه) المار
عليه بأن كان مقماً بمحل
غير وطنه وسافر منه الى
بلد آخر ووطنه في أثناء
الطريق فلما مر عليه دخله
فتم به ولو لم ينو إقامة
أربعة أيام فليس هذا

الأيام الأربعة فيقصر فيها (وان تأخر سفره) أى بعد وتراخى بطول اقامته فهو كقول الباجي ولو كثرت اقامته (وان نواها) أى الاقامة القاطعة للقصر (بصلاة) أى فيها أحرم بها مقصورة قطعها ان لم يقدر ركة منها وان عقد منها ركة (شفه) بها بأخرى ندبا وسلم (ولم تجز) ان أتمها (حضرية) لعدم نيته (ولاسفريه) لانقطاع قصره بنية الاقامة (و) ان نواها (بعد) تمامها (بها) أى الصلاة (أعادها) تامة (في الوقت) المختار (وان اقتدى) شخص (مقيم) اقامة قاطعة القصر (به) أى القاصر (فكل) منها (على سنته) أى طريقته وهو أتمام المأموم وقصر الامام فلا يخالف كل منهما طريقته لموافقة الآخر (وكره) اقتداء المقيم بالمسافر لمخالفة المأموم امامه نية وفعلا اذا كان المسافر فاضلا أو مسنا في الاسلام كما في سماع ابن القاسم وأشهب وذكرا بن رشد أنه المذهب وقتله الخطاب على وجه يقتضى اعتناؤه (كمكسه) وهو اقتداء المسافر بالمقيم (وتأكد) أى اشتد الكره لازوم مخالفة المسافر سنة القصر التي هي أوكد من سنة الجماعة عند ابن رشد ولا كراهة على قول اللخمي الجماعة أو كد من القصر (وتبعه) أى المأموم المسافر امامه المقيم في الأتمام وجوبا ان أدرك معه ركة ولونوى القصر (ولم يعد) للمسافر صلواته التي صلاحها مع الامام للمقيم تامة هذا ضعيف والراجح اعادة مقصورة بوقت فان لم يدرك المأموم المسافر مع امامه المقيم ركة فان كان نوى الأتمام أتم وأعادها بوقت وان كان نوى القصر قصرها (وان أتم) شخص (مسافر) صلاته الرباعية وقد (نوى) حين احرامه (اتمامها) عمدا أو جهلا أو تأويلا (أعاد) ندبا صلاته مقصورة ان بقي حكم القصر وحضرية ان انتهى قصره (بوقت) ولا يسجد لان أتمامه واجب بسبب نيته (وان) نوى (٩٠) الأتمام (سهوا) عن كونه مسافرا أو عن القصر وأتمها سهوا أو عمدا

وَأَنْ تَأَخَّرَ سَفَرُهُ وَأَنْ نَوَّاهَا بِصَلَاةٍ شَفَعَتْ وَلَمْ تُجْزِ حَضَرِيَّةٌ وَلَا سَفَرِيَّةٌ وَبَعْدَهَا أَعَادَ فِي الْوَقْتِ وَإِنْ اقْتَدَى مُقِيمٌ بِهِ فَكُلٌّ عَلَى سُنَّتِهِ وَكَرِهَ كَمَكْسِهِ وَتَأَكَّدَ وَتَبِعَهُ وَلَمْ يُعِدْ وَإِنْ أَتَمَّ مُسَافِرٌ نَوَى إِتْمَامًا أَعَادَ بِوَقْتٍ وَإِنْ سَهَوَا سَجَدَ وَالْأَصَحُّ إِعَادَتُهُ كَمَا مَوْمِهِ بِوَقْتٍ وَالْأَرْجَحُ الضَّرُورِيُّ أَنْ تَبِعَهُ وَالْأَبْلَغُ كَأَنْ قَصَرَ عَمْدًا وَالسَّاهِي كَأَحْكَامِ السَّهْوِ وَكَأَنْ أَتَمَّ وَمَا مَوْمُهُ بَعْدَ نِيَّةٍ قَصْرٍ عَمْدًا وَسَهَوًا أَوْ جَهْلًا فَفِي الْوَقْتِ وَسَبَّحَ مَا مَوْمُهُ وَلَا يَتَّبِعُهُ وَسَلَّمِ الْمُسَافِرُ بِسَلَامِهِ وَأَتَمَّ غَيْرُهُ بَعْدَهُ أَفْذَاذَا وَأَعَادَ فَقَطَّ بِالْوَقْتِ وَإِنْ ظَنَّهُمْ سَفَرًا

(سجد) بعد السلام نظرا لسهوه في النية في الصورة الثانية وهي أتمامها عمدا ولا يعيدها وهو ضعيف (و) القول (الأصح) إعادته بوقت (كما مومه) تبعا له بوقت ولا يسجد (و) القول (الارجح) عند ابن يونس ان الوقت هنا

فظهر

(الضروري) وقيل الاختياري وصحة صلاته (ان تبعه) في الأتمام بأن نوى المأموم الأتمام كما نواه امامه (والا) أى وان لم يتبعه بأن أحرم بركتين ظانا أن امامه أحرم بهما فتبين ان الامام نوى الأتمام فلم يتبعه عمدا أو جهلا أو تأويلا (بطلت) صلاته لمخالفة امامه نية وفعلا (كان قصر) المسافر صلاته (عمدا) أو جهلا أو تأويلا بعد نية الأتمام ولو سهوا لمخالفة فعلها لنيته (و) القاصر (الساهي) في قصره عن نية الأتمام مطلقا (كاحكام السهو) الحاصل المقيم سلم من اثنتين فان طال أو خرج من المسجد بطلت وان قرب ولم يخرج منه أتمها وسجد لسلامه وأعاد بالوقت (وكان أتم) أى صلى المسافر الرباعية أو بعلا (و) تبعه (مأومه) في الأتمام أو لم يتبعه فيه (بعد نية قصر) ومعمول أتم قوله (عمدا) فتبطل صلاته وصلاة مأومه لمخالفة فعله لنيته (و) ان أتم (سهوا) أو جهلا) وأولى تأويلا وقد نوى القصر (ف) يعيد (في الوقت) والتأويل هنا هو مراعاة من قال بعدم جواز القصر في سفر الامن وتخصيصه بسفر الخوف من الكفار كظاهر الآية وكانت عائشة رضی الله تعالى عنها لا تقصر وتحتج بأنهم المؤمنون فجميع الارض وطنها (و) ان قام الامام للأتمام سهوا أو جهلا بعد نية القصر (سبح مأومه) ان علم بسهوه أو جهله فان رجع سجد لسهووه وصحت صلاته (و) ان عمدا (ف) لا يتبعه (للمأموم) في الأتمام بل يجلس لفراغه مقيما كان المأموم أو مسافرا (وسلم) مأومه (المسافر) بسلامه وأتم غيره) وهو المقيم (بعده) أى سلام الامام حال كونهم (افذاذا) لاثنتين بغيره لامتناع الاقتداء بامامين في صلاة واحدة في غير الاستخلاف (وأعاد) الامام (فقط) أى دون المأمومين اذ لا خلل في صلاتهم لعدم اتباعهم له (بالوقت) ولو الضروري (وان) دخل مصل مع قوم (ظنهم سفرا) بسكون الفاء اسم جمع لسافر كركب وراكب أى مسافرين تأوين القصر

فَنَوَاهُ (فَظْهَرَ خِلَافَهُ) وَانْهَمَ مَقِيمُونَ أَوْ لَمْ يَظْهَرْ لَهُ شَيْءٌ (أَعَادَ) صَلَاتَهُ الَّتِي صَلَّاهَا مَعَهُمْ (أَبَدًا إِنْ كَانَ) الدَّخْلُ (مَسَافِرًا) لِأَنَّهُ إِنْ سَلِمَ مِنْ اثْنَتَيْنِ فَقَدْ خَالَفَ أَمَامَهُ نِيَّةً وَفَعَلًا وَإِنْ أَتَمَّ فَقَدْ خَالَفَهُ نِيَّةً وَخَالَفَ فِعْلَهُ نِيَّةً نَفْسَهُ هَذَا إِنْ ظَهَرَ خِلَافُهُ وَإِنْ لَمْ يَظْهَرْ شَيْءٌ فَوَجْهَ الْبَطْلَانِ أَحْتِمَالُ حَصُولِ الْمَخَالَفَةِ فَقَدْ حَصَلَ شَكٌّ فِي الصَّحَةِ فَوَجِبَ الْبَطْلَانُ وَمَفْهُومُ ظَهْرِ خِلَافِهِ أَنَّهُ إِنْ ظَهَرَ وَفَاقَهُ فَلَا عَادَةَ عَلَيْهِ (كَعَكْسِهِ) وَهُوَ ظَنُّهُمْ مَقِيمِينَ فَتَوَى الْإِتِمَامَ فَظْهَرَ أَنَّهُمْ مَسَافِرُونَ أَوْ لَمْ يَظْهَرْ شَيْءٌ فَيَعِيدُ أَبَدًا إِنْ كَانَ مَسَافِرًا وَهُوَ ظَاهِرٌ أَنَّ قَصْرَ الْمَخَالَفَةِ فِعْلُهُ لِنِيَّتِهِ وَأَمَّا إِنْ أَتَمَّ فَقَتَضَى الْقِيَاسُ الصَّحَةَ كَأَقْتِدَاءِ مَقِيمٍ بِمَسَافِرٍ وَفَرَّقَ بَيْنَ الْمَسَافِرِ لِمَا دَخَلَ عَلَى الْمَوَافَقَةِ وَكَانَتْ خِلَافَ سُنَّتِهِ فَقَدْ عُلِقَ نِيَّتُهُ بِالْإِتِمَامِ عَلَى نِيَّتِهِ مِنَ الْإِمَامِ فَلَمْ يَجْزِمْ النِّيَّةَ وَشَرْطُهَا الْجُزْمُ (وَفِي) صَحَةِ صَلَاةِ الْمَسَافِرِ بِ(تَرْكِ) نِيَّةِ الْقَصْرِ وَالْإِتِمَامِ مَعَ عَمْدٍ أَوْ سَهْوٍ أَمَّا كَانَ أَوْ أَمُومًا أَوْ فَذَا بَأَنَّ نَوَى صَلَاةَ الظُّهْرِ مِثْلًا وَلَمْ يَنْوِ قَصْرًا وَلَا إِتِمَامًا وَعَدَمُهُمَا (تَرَدَّدَ) سِوَا صَلَاةِ سَفَرِيَّةٍ أَوْ حَضَرِيَّةٍ وَاسْتِفِيدَ مِنْ هَذَا أَنَّهُ لَا يَدُ مِنْ نِيَّةِ الْقَصْرِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ لِأَنَّ الشَّرْعَ فِي السَّفَرِ قَالَ الْعَدْوَى يَنْبَغِي أَنْ يَحُلَّ التَّرَدُّدُ فِي أَوَّلِ صَلَاةٍ صَلَّاهَا فِي السَّفَرِ فَإِنْ كَانَ قَدْ سَبَقَ لَهُ نِيَّةُ الْقَصْرِ فَيَتَّفِقُ عَلَى الصَّحَةِ فِيمَا بَعْدَ إِذَا قَصَرَ لَا نَسْحَابَ نِيَّةِ الْقَصْرِ عَلَيْهِ فِيهِ مَوْجُودَةٌ حَكْمًا وَكَذَا يُقَالُ إِذَا نَوَى الْإِتِمَامَ عِنْدَ أَوَّلِ صَلَاةٍ ثُمَّ تَرَكَ نِيَّةَ الْقَصْرِ فِيمَا بَعْدَ وَأَتَمَّ اهـ (وَنَدَبَ) لِلْمَسَافِرِ (تَعْجِيلُ الْأُوبَةِ) أَيْ الرَّجُوعَ لَوْطَنِهِ عَقِبَ قَضَاءِ وَطَرِهِ وَاسْتَصْحَابَ هَدِيَّةٍ بِقَدْرِ حَالِهِ (وَالدُّخُولُ ضَحَى) أَيْ قَبْلَ الْإِصْفَرَارِ وَابْتِدَاءُ دُخُولِهِ الْمَسْجِدَ لِتَأْهَبَ زَوْجَتَهُ لِقُدُومِهِ وَيَكْرَهُ الدُّخُولَ لَيْلًا لَدَى زَوْجَةٍ لَمْ تَعْلَمْ وَقْتُ قُدُومِهِ سِوَا طَالَتْ غَيْبَتُهُ أَمْ لَا وَمِنْ عِلْمِ وَقْتِ قُدُومِهِ لَا يَكْرَهُ دُخُولَهُ لَيْلًا كَمَنْ لَا زَوْجَةَ لَهُ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ وَالنِّسَاءُ مِنْ طَرِيقِ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَطْرُقَ الرَّجُلُ أَهْلَهُ لَيْلًا يَتَخَوَّنُهُمْ أَوْ يَطْلُبُ عَثْرَتَهُمْ (وَرُخْصَ لَهُ) أَيْ الْمَسَافِرُ رَجُلًا (٩١) كَانَ أَوْ امْرَأَةً رَاكِبًا كَانَ أَوْ

مَاشِيًا (جَمَعَ الظَّهْرَيْنِ) لِمَشَقَّةِ فِعْلِ كُلِّ مِنْهُمَا فِي أَوَّلِ مَخْتَارِهِ لِمَشَقَّةِ السَّفَرِ (يَدُ) أَيْ فِيهِ لَا فِي بَحْرِ قَصْرِ الرُّخْصَةِ عَلَى مَوْرَدِهَا إِنْ طَالَ سَفَرُهُ بِأَنَّ كَانَ أَرْبَعَةَ بَرَدٍ بِلَ (وَأَنْ قَصَرَ)

فَظْهَرَ خِلَافُهُ أَعَادَ أَبَدًا إِنْ كَانَ مَسَافِرًا كَعَكْسِهِ وَفِي تَرْكِ نِيَّةِ الْقَصْرِ وَالْإِتِمَامِ تَرَدَّدٌ وَنَدَبٌ تَعْجِيلُ الْأُوبَةِ وَالِدُّخُولُ ضَحَى وَرُخْصَ لَهُ جَمْعُ الظَّهْرَيْنِ يَتَرَى وَإِنْ قَصَرَ وَلَمْ يَجِدْ بِلَا كَرِهٍ وَفِيهَا شَرْطُ الْجِدِّ لِإِدْرَاكِ أَمْرِهِ بِعَمَلٍ زَالَتْ بِهِ وَنَوَى النَّزُولَ بَعْدَ الْغُرُوبِ وَقَبْلَ الْإِصْفَرَارِ أَخَّرَ الْعَصْرَ وَبَعْدَهُ خَيْرٌ فِيهَا وَإِنْ زَالَتْ رَاكِبًا أَخَّرَهُمَا إِنْ نَوَى الْإِصْفَرَارَ أَوْ قَبْلَهُ وَإِلَّا فَفِي وَقْتَيْهِمَا كَمَنْ لَا يَضْطَرُّ نَزُولَهُ

سَفَرُهُ عَنْهَا لَكِنْ بِشَرْطِ عَدَمِ الْعَصِيَانِ وَاللَّهْوِ بِالسَّفَرِ جَدِّ سِيرِهِ بِلَ (وَأَنْ) (لَمْ يَجِدْ) فِي سِيرِهِ (بِلَا كَرِهٍ) نَعَمْ هُوَ خِلَافُ الْأَوَّلِيِّ (وَفِيهَا) أَيْ الْمَدُونَةُ (شَرْطُ الْجِدِّ) أَيْ الْجَهْدُ فِي السَّيْرِ (لَا دِرَاكُ أَمْرٍ) خَشِيَ فَوَاتَهُ كَرَفَقَةً أَوْ مَوْسِمًا وَنَصَهَا أَيْ الْمَدُونَةُ وَلَا يَجْمَعُ الْمَسَافِرُ إِلَّا إِذَا جَدَّ بِهِ السَّيْرُ وَيَخَافُ فَوَاتَ أَمْرٍ فَيَجْمَعُ وَالْمَشْهُورُ جَوَازُ الْجَمْعِ مَطْلَقًا سِوَا جَدِّهِ بِالسَّيْرِ أَوْ سِوَا جَدِّهِ لَا دِرَاكُ أَمْرٍ خَشِيَ فَوَاتَهُ أَمْ لَا (بِعَمَلٍ) بِفَتْحِ الْمِيمِ وَالْهَاءِ أَصْلُهُ الْمَوْرَدُ ثُمَّ ثَقُلَ لِمَكَانِ نَزُولِ الْمَسَافِرِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِهِ مَاءٌ (زَالَتْ) الشَّمْسُ وَهُوَ نَازِلٌ (بِهِ وَنَوَى) (الْإِتِمَامَ) مِنْهُ (وَالنَّزُولَ بَعْدَ الْغُرُوبِ) فَيَصْلِيهِمَا قَبْلَ ارْتِحَالِهِ فَتَكُونُ الظُّهْرُ فِي مَخْتَارِهَا وَالْعَصْرُ فِي ضَرْوَرِهَا الْمَقْدَمِ الْمُخْتَصِّ بِالْمَسَافِرِ وَالْحَاجِّ يَوْمَ عَرَفَةَ وَالْمَرِيضِ فِي بَعْضِ أَحْوَالِهِ (وَأَنْ) نَوَى الْإِرْتِحَالَ وَالنَّزُولَ (قَبْلَ الْإِصْفَرَارِ) صَلَّى الظُّهْرَ قَبْلَ ارْتِحَالِهِ (أَخَّرَ الْعَصْرَ) وَجَوَّابًا لِيَصْلِيَهَا فِي مَخْتَارِهَا فَإِنْ قَدِمَ مَعَ الظُّهْرِ صَحَّتْ وَنَدَبَ إِعَادَتُهَا فِي مَخْتَارِهَا بَعْدَ نَزُولِهِ (وَأَنْ) نَوَى النَّزُولَ (بَعْدَهُ) أَيْ الْإِصْفَرَارَ وَقَبْلَ الْغُرُوبِ صَلَّى الظُّهْرَ قَبْلَ ارْتِحَالِهِ (خَيْرٌ فِيهَا) أَيْ الْعَصْرَ بَيْنَ تَقْدِيمِهَا مَعَ الظُّهْرِ قَبْلَ ارْتِحَالِهِ وَتَأْخِيرِهَا إِلَى الْإِصْفَرَارِ لِأَنَّهُ فِي الضَّرُورِيِّ عَلَيْهِمَا وَلَكِنْ الْأَوَّلِيُّ تَأْخِيرُهَا لِأَنَّ الْإِصْفَرَارَ صَرُورِيٌّ لِكُلِّ مَعْدُورٍ (وَأَنْ زَالَتْ) الشَّمْسُ عَلَيْهِ حَالُ كَوْنِهِ (رَاكِبًا) أَيْ سَائِرًا رَاكِبًا كَانَ أَوْ مَاشِيًا (أَخَّرَهَا) أَيْ الظَّهْرَيْنِ إِنْ شَاءَ وَإِنْ شَاءَ جَمْعُهُمَا جَمْعًا صَوْرِيًّا الظُّهْرَ فِي آخِرِ مَخْتَارِهَا وَالْعَصْرَ فِي أَوَّلِ مَخْتَارِهَا (إِنْ نَوَى الْإِصْفَرَارَ) أَيْ النَّزُولَ فِيهِ (أَوْ) نَوَى النَّزُولَ (قَبْلَهُ) أَيْ الْإِصْفَرَارَ (وَالْإِ) أَيْ وَإِنْ لَمْ يَنْوِ النَّزُولَ فِي الْإِصْفَرَارِ وَلَا قَبْلَهُ بِأَنَّ نَوَى النَّزُولَ بَعْدَ الْغُرُوبِ (فَ) لِيَصْلِيَهَا (فِي وَقْتَيْهِمَا) الْمُخْتَارَيْنِ الظُّهْرَ آخِرَ الْقَامَةِ الْأَوَّلِيِّ وَالْعَصْرَ أَوَّلَ الْقَامَةِ الثَّانِيَةِ وَيُسَمَّى جَمْعًا صَوْرِيًّا لِأَحْقَاقِيَّةِ الْإِتْقَانِ كُلِّ صَلَاةٍ فِي وَقْتِهَا الْمُخْتَارِ وَالْجَمْعُ الْحَقِيقِيُّ هُوَ قَرْنُهُمَا مَعَ كَوْنِ أَحَدِهِمَا فِي غَيْرِ مَخْتَارٍ أَوْ مُؤَخَّرَةٍ عَنْهُ (كَمَنْ) أَيْ مَسَافِرُ زَالَتْ الشَّمْسُ عَلَيْهِ وَهُوَ سَائِرٌ حَالُ كَوْنِهِ (لَا يَضْطَرُّ نَزُولَهُ) أَيْ لَا يَدْرِي هَلْ يَنْزِلُ قَبْلَ الْإِصْفَرَارِ أَوْ فِيهِ أَوْ بَعْدَ الْغُرُوبِ فَيَصْلِي الظُّهْرَ آخِرَ الْقَامَةِ الْأَوَّلِيِّ وَالْعَصْرَ أَوَّلَ الْقَامَةِ

الثانية وان زالت على من لا يضبط نزوله وهو نازل فيصلى الظهر قبل ارتحاله ويؤخر العصر (وكالمبطون) أى المريض ببطنه الذى يشق عليه فعل كل صلاة فى أول وقتها (والشخص) (الصحيح) السالم من المرض والسفر (فعله) أى الجمع الصورى لكن تفوته فضيلة أول الوقت بخلاف المذكور (وهل العشا آن كذلك) أى كالأظهرين فى التفصيل المتقدم بتنزيل الغروب منزلة الزوال والثالث الأول منزلة ما قبل الاصفرار والثالث الثانى الى الفجر منزلة الاصفرار والفجر منزلة الغروب وعليه فيجرب على التفصيل المتقدم فى الظهرين أو ليسا كذلك فلا يجمعهما بل يصلى كل صلاة فى مختارها لان وقتها ليس وقت رحيل فيه (تأويلان) أى فهمان لشارحيها فيمن غربت عليه نازلا وأما من غربت عليه سائرا فهما كذلك بالنسبة له باتفاق ولفظها ولم يذكر مالك رضى الله تعالى عنه المغرب والعشاء فى الجمع عند الارتحال كالظهر والعصر (وقدم) جواز العصر مع الظهر والعشاء مع المغرب شخص (خائف الاعماء) أى استتار العقل بالمرض من أول وقت العصر أو العشاء الى آخره (و) خائف الحمى (النافض) كذلك (و) خائف (الليد) بفتح الميم وسكون التحتية أى الدوخة ان قام كذلك (وان سلم) بكسر اللام أى لم يحصل له المخوف أعاد الثانية فى الوقت فى التوضيح اذا جمع أول الوقت للخوف على عقله ثم لم يذهب عقله فقال عيسى بن دينار يعيد الأخيرة سندير يد فى الوقت (أو قدم) المسافر الذى زالت أو غربت عليه الشمس وهو نازل ثانية الظهرين أو العشاءين مع أولاهما لنية الارتحال والنزول بعد الغروب أو الفجر (ولم يرتحل) فى يومه أو ليله مانع أو غيره أعاد الثانية بوقت (أو ارتحل قبل الزوال) وأدركه الزوال سائرا (ونزل عنده) أى الزوال ونوى الارتحال والنزول بعد الغروب أو الإقامة الى الغروب والارتحال بعده أولم ينوشيا وظن جواز الجمع جهلا (فجمع) الظهرين (٩٧) أو العشاءين جمع تقديم (أعاد الثانية) وهى العصر أو العشاء (فى الوقت)

وَكَمْ يَبْطُونُ وَلِلصَّحِيحِ فِئْلُهُ وَهَلِ الْعِشَاءُ أَنْ كَذَلِكَ تَأْوِيلَانِ وَقَدْ خَافَ الْإِعْمَاءُ وَالنَّافِضُ وَالْمَيِّدُ وَإِنْ سَلِمَ أَوْ قَدَّمَ وَلَمْ يَرْتَحِلْ أَوْ ارْتَحَلَ قَبْلَ الزَّوَالِ وَنَزَلَ عَنْهُ فَجَمَعَ أَعَادَ الثَّانِيَةَ فِي الْوَقْتِ وَفِي جَمْعِ الْعِشَاءِ نَفْطُ بِكُلِّ مَسْجِدٍ لَطَرٍ أَوْ طَيْنٍ مَعَ ظُلْمَةٍ لَا طَيْنٍ أَوْ ظُلْمَةٍ أَذِنَ لِلْمَغْرِبِ كَالْعَادَةِ وَأَخْرَجَ قَلِيلًا ثُمَّ صَلَّيَا وَلَاءَ لَا قَدَرَ أَذَانَ مُنْخَفِضٍ بِمَسْجِدٍ وَإِقَامَةٍ وَلَا تَنْفِلَ بَيْنَهُمَا وَلَمْ يَمْنَعَهُ وَلَا بَعْدَهُمَا وَجَازَ

ولو الضرورى فى المسائل الثلاثة (و) رخص ندبا لمزيد المشقة فى صلاة العشاء فى مختارها مع الجماعة فى المسجد (فى جمع العشاءين) جمع تقديم (فقط) أى لا الظهرين

لعدم مزيد المشقة فى صلاة كل منهما فى مختارها غالبا وصلة جمع (بكل مسجد) خلافا لمن خصه بمسجد منفرد المدينة على ساكنها الصلاة والسلام ولن خصه به وبمسجد مكة ولو غير مسجد الجمعة أو خصا لاهل الاختصاص هكذا الشرع والعمل وليس اجتهدا فلا يقال فيه تقديم وسيلة سنة الجماعة على واجب الوقت ووسيلة السنة سنة على أنها وسيلة غير متعينة لا مكان صلاة الجماعة فى البيوت بعد وقت العشاء وقد ورد قول المؤذن ليلة المطر ألا صالوا فى الرجال وصلة جمع (لمطر) أو برد بفتح الراء واقع أو متوقع بعلامة معتادة قبل مجئ المسجد أو بعده وان جمعا لتوقع المطر ولم يحصل فينبغى إعادة العشاء فى وقتها (أو) (لا طين) كثير يحمل أو وسط الناس على خلع المداس ولولم يعم الطرق فيجوز لمن ليس فى طريقه الجمع تبع المن هو فى طريقه (مع ظلمة) لا خر شهر لانهم لاحتمال زوالها (لا لطين) فقط ولومع شدة ريح على الشهور (أو ظلمة) فقط اتفاقا ولومع ريح شديد (أذن للمغرب ك) أذان (العادة) فى كونه أول الوقت على المنار برفع الصوت (وأخر) المغرب ندبا تأخيرا (قليل) بقدر ثلاث الركعات المختص بالمغرب فتصلى المشترك كان اللتان صارنا لجمعهما كصلاة واحدة فى الوقت المشترك بينهما فاندفع تصويب بعض المتأخرين قول ابن بشر بعدم التأخير بأنه لا معنى له وفيه اخراج المغرب عن مختارها (ثم صليا) أى المغرب والعشاء (ولاء) بكسر الواو معدودا أى بلا فصل بينهما (الاقدر) فعل (أذان) ندبا بصوت (منخفض) للسنة ولا يسقط سنة الأذان عند مغيب الشفق (بمسجد) أى فيه لاعلى المنار ثلاث يشك من صلى المغرب أو أفطر بالأذان الأول (واقامة ولا تنفل) مشروع (بينهما) أى الصلاتين المجموعتين لصيرورتها كصلاة واحدة (ولم) الاولى ولا لان لم للنقى فى الماضى والفقهاء انما يتكلم على الاحكام المستقبلية (يمنعه) أى التنفل بينهما الجمع ان وقع الا ان يكثر حتى يقيب الشفق فيمنعه (ولا) تنفل (بعدها) أى الصلاتين المجموعتين أى يكره فى المسجد لان المقصود من الجمع انصراف الناس فى الضوء والتنفل بعدها قد يفوت هذا الغرض (وجاز) الجمع بين المغرب والعشاء للمطر ونحوه

(د) شخص (منفرد بالمغرب) عن جماعة الجمع ولو صلاها مع جماعة آخرين حال كونه (يجمعهم) أى المنفرد جماعة الجمع متلبسين (ب) صلاة (العشاء) فيدخل معهم لادراك فضل الجماعة ولو بركة ومفهوم منفرد بالمغرب ان من لم يصل المغرب لا يدخل معهم في العشاء لوجوب الترتيب شرطا ولا يصلى المغرب في المسجد لامتناع الصلاة به مع صلاة الامام فيجب عليه الخروج منه واضاعده على أنه فيصلى المغرب ويؤخر العشاء الى مغيب الشفق وبنى ابن بشير وابن شاس وابن عطاء الله وابن الحاجب هذا الجواز على القول بان نية الجمع تجزى عند الثانية وبنوا على مقابله قوله الآتى ولا ان حدث السبب بعد الاولى (وجاز) الجمع (لمتكف بالمسجد) وجاز أيضا لمجاور وغريب تبعاً لهم (كأن انقطع المطر بعد الشروع) في المغرب بنية الجمع ولو قبل عقد ركعة منها فيجوز الجمع لاحتمال عوده ولا إعادة عليهم ان لم يعد (لا) يجوز الجمع المنفرد بالمغرب (ان فرغوا) أى جماعة الجمع من صلاة العشاء اذ من شرط الجمع الجماعة وحينئذ (فيؤخر) العشاء وجوباً (ل) مغيب (الشفق الاب) أحد (المساجد الثلاثة) مسجد رسول الله عليه أفضل الصلاة وآتم السلام ومسجد بيت الله الحرام والمسجد الأقصى فان المنفرد بالمغرب الذى وجدهم فرغوا يصلى العشاء قبل مغيب الشفق بنية الجمع (ولا) يجوز الجمع (ان حدث السبب) من مطر أو سفر (بعد) الشروع (في الاولى) بناء على أن نية الجمع واجبة عند الاولى لسكن ان جمعوا فلا يعدون العشاء مراعاة للقول بأن نية الجمع عند الثانية على انها واجب غير شرط كما مر (ولا) تجمع (المرأوة) الرجل (الضعيف ببيتهما) المجاور للمسجد اذ لا ضرر عليهما في عدم الجمع (ولا) يجمع (منفرد بمسجد) ولنصرف لبيته ويصلى فيه العشاء بعد مغيب الشفق (كجماعة لاجرج) أى لامشقة (٩٣) (عليهم) في فصل كل صلاة في مختارها

كأهل الزوايا والربط والمنقطعين بمدرسة فلا يجمعون الا تبعاً لمن يأتي للصلاة معهم من امام أو غيره ومحل هذا اذا لم يكن لهم منزل ينصرفون اليه والا ندب لهم الجمع استقلاً وأفتى المسناوى

لْمُنْفَرِدِ بِالْمَغْرِبِ يَجِدُهُمْ بِالْعِشَاءِ وَلَمْ تَكْفِ بِمَسْجِدِهِ كَأَنِ انْقَطَعَ الْمَطَرُ بَعْدَ الشَّرُوعِ
لَا إِنِ فَرَّغُوا فَيُؤَخَّرُ لِلشَّفَقِ إِلَّا بِالسَّاجِدِ الثَّلَاثَةِ وَلَا إِنِ حَدَّثَ السَّبَبُ بَعْدَ الْأَوَّلِ
وَلَا الْمَرَأَةُ وَالضَّعِيفُ بِيَتَيْهِمَا وَلَا مُفَرِّدٌ بِمَسْجِدِهِ كَجَمَاعَةٍ لَا حَرَجَ عَلَيْهِمْ
(فصل) شَرْطُ الْجُمُعَةِ وَقُوعُ كُلِّهَا بِالْخُطْبَةِ وَقَتَ الظُّهْرِ لِلْمَغْرُوبِ وَهَلْ
إِنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الْمَصْرِ وَصَحَّ أَوْ لَا رُوِيَ عَلَيْهِمَا بِاسْتِيطَانِ بَلَدٍ أَوْ
أَخْصَاصٍ لَا خِيَمَ

بان أهل المدارس المجاورة للمسجد يندب لهم الجمع في المسجد استقلاً ودليله ما في الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم جمع اماماً وحجرتة ملتصقة بالمسجد ولها خوخة اليه (فصل) في بيان شروط الجمعة وسننها ومنذوباتها ومكروهاتها ومسقطاتها (شرط) صحة صلاة (الجمعة وقوعها) (كلها) أى جميعها (بالخطبة) أى معها والمراد جنسها المتحقق في خطبتين (وقت الظهر) من الزوال (للغروب وهل) محل صحتها ان وقتت مع خطبتيها وقت الظهر (ان أدرك) أى بقى بعد صلاة الجمعة قبل الغروب ما يدرك (فيه ركعة من العصر) فان لم يبق ما يسع ركعة من العصر فلا تصح الجمعة وتتعين صلاة الظهر (وصحح) هذا القول وهو رواية عيسى عن ابن القاسم أى صححه عياض وهو ضعيف (أولاً) يشترط بقاء ركعة للعصر قبل الغروب وهى رواية مطرف وابن الماجشون عن الامام مالك رضى الله تعالى عنهم وهو الراجح في جواب الاستفتاء قولان (رويت) أى المدونة (عليهما) ففى رواية ابن عتاب لها واذا أخر الامام الصلاة حتى دخل وقت العصر فليصل الجمعة ما لم تغب الشمس وان كان لا يدرك العصر إلا بعد الغروب وفى رواية غيره واذا أخر الامام الصلاة حتى دخل وقت العصر فليصل الجمعة ما لم تغب الشمس وان كان لا يدرك بعض العصر الا بعد الغروب قال عياض هذا أصح وأشبه برواية ابن القاسم عن مالك رضى الله تعالى عنها (باستيطان بلد) من اضافة ما كان صفة أى وقوعها في بلد مستوطن بفتح الطاء وهذا شرط صحة والآتى في شروط الوجوب هو استيطان الشخص فاذا استوطن جماعة تنقريهم قرية بلدا وجبت عليهم وشرط صحتها ايقاعها في البلد المستوطن فان أوقعت خارجة فلا تصح (أو) استيطان (أخصاص) بفتح الهمزة وسكون الحاء جمع خص خصم الحاء وشد الصاد المهملة أى بيت من نحو قصب فارسى فتصح الجمعة فيه (لا) تصح الجمعة باستيطان (خيم) بكسر الحاء جمع خيمة بيت من نحو شعر لان الغالب عليها التحويل من محل لأخر فهى كالسفن نعم ان كانت على كفرسخ من المنار وجبت على أهلها الجمعة في الجامع تبعاً لأهل البلد فلا يعدون من

الاثنى عشر الدين تنعقد بهم الجمعة (و) شرط صحتها وقوعها (بجامع) أى فيه من الامام والاثنى عشر (مبنى) بناء معتادا لاهل البلد ولو خصا لاهل الاختصاص فلا تصح في أرض خالية عن البناء ولو حوطت بأحجار ونحوها أو مبنية ببناء أدنى من البناء المعتاد لاهل البلد كمبنى بطوب في لمن عادتهم البناء بالحجر أو الطوب المحروق ويشترط كونه متصلا بالبلد أو قريبا منها بحيث ينعكس عليه دخانها وحده بعضهم بأربعين ذراعا أو بأعلا فلو كان بعيدا عنها فلا تصح فيه (متحد) بكسر الحاء المهملة فإن تعدد فلا تصح في الجميع (والجمعة) الصحيحة (ل) لجامع (العتيق) أى الذى صليت فيه قبل غيره ولو تأخر بناؤه عن غيره ان تقدم أداء الجمعة فيه على أدائها في الجديد في غير الجمعة الاولى أيضا بل (وان تأخر) العتيق (أداء) أى أداء الجمعة في العتيق عن أدائها في الجديد فهي في الجديد باطلة وصحيحة في العتيق ما لم يهر العتيق فان هجر وصليت في الجديد وحده صحت فيه مادام العتيق مهجورا وما لم يحكم حاكم حنفى بصحتها في الجديد تبعاً لحكمه بلزوم نحو عتق معلق على صحتها في الجديد بان قال السيد لرفيقه ان صحت الجمعة في هذا للمسجد فأنت حر وصليت فيه مع صلاتها في العتيق فذهب الرفيق الى الحاكم الحنفى فحكم بلزوم عتقه لصحة الجمعة في غير العتيق في مذهبه فسرى حكمه لصحة الجمعة المعلق عليها عتقه لان الحكم بالمعلق يستلزم الحكم بالمعلق عليه فصحت عندنا أيضا لان حكم الحاكم يرفع الخلاف وسواء كان التعليق من باني المسجد أو غيره ولا فرق بين الجمعة السابقة على الحكم والتأخرة عنه ولا يحكم بصحة الجمعة صراحة لان حكم الحاكم لا يدخل العبادات استقلالاً ويدخلها تبعاً قاله القرافي وهو المعتمد وقال ابن رشد يدخلها استقلالاً وما لم يحتاجوا لصلاتها بالجديد لضيق العتيق وعدم امكان توسعته أو العداوة بينهم بحيث ان اجتمعوا في العتيق يقتتلون ولا يمنعهم منه حاكم فان زالت العداوة أو منعهم حاكم من القتال فلا تصح الا في العتيق فان رجعت العداوة أو ارتفع (٩٤) الحكم صحت في الجديد اذ الحكم يدور مع علته وجودا وعدماً (لا) تصح في

وبجامع مبنى متحده والجمعة للعتيق وان تأخر أداء لا ذى بناء خف وفي اشتراط سقفه وقصد تأييدها به وإقامة الخمس تردد وصحت برحبته وطرق متصلة ان ضاق أو اتصلت الصفوف لا انتفيا كبيت القناديل وسطحه ودار وحانوت وبجماعة تقرى بهم قرية بلا حذر أو لا

جامع ذى (بناء خف) أى قل ونقص عن بناء أهل البلد المعتاد (وفي) اشتراط سقفه وعدم اشتراط تردد والذى دل عليه نقل المواق وابن

رشد انه في دوائمه مع اتفاقهما على انه لا يسمى مسجدا ابتداء إلا اذا كان مسقوفا فاذا هدم وزال والا سقفه فهل يزول عنه المسجدية وهو قول الباجي أولا وهو قول ابن رشد وذكر سالم وت والажهورى انه في الابتداء والدوام والذى رجحه الخطاب عدم اشتراطه ابتداء ودوام (و) في اشتراط (قصد تأييدها به) أى الجامع وعدمه وهو الأرجح تردد ومحل اشتراط قصد تأييدها به على القول به حيث نقلت من مسجد لآخر أما ان أقيمت فيه ابتداء فالشرط أن لا يقصدوا عدمه (و) في اشتراط (إقامة) الصلوات (الخمس به) فان بنى للجمعة خاصة او تعطلت الصلوات الخمس به لغير عذر لا تصح الجمعة فيه وعدم اشتراطهما (تردد) في الحكم للتماخرين لعدم نص المتقدمين (وصحت) أى الجمعة من مأوم لا امام (برحبته) أى ما زيد خارج سور المسجد المحيط به لتوسعته (و) ب(طرق متصلة) بالجامع بلا حائل من بيوت وحوانيت ومحل الصحة في الرحبة والطرق المتصلة (ان ضاق) الجامع (أو) لم يطق (و) اتصلت الصفوف (بالرحبة أو الطرق المتصلة) (لا) تصح الجمعة برحبة ولا طرق متصلة ان (انتفيا) أى الضيق واتصال الصفوف والذى للامام مالك رضى الله تعالى عنه في المدونة وسامع ابن القاسم صحتها ان انتفيا أيضا وهو المعتمد لكن مع الكراهة الشديدة (كبيت القناديل) المعد لاصلاحها فلا تصح الجمعة فيه لحجره ومثله بيت الحصر والبسط ولو ضاق المسجد وباحت فيه سند بانه من المسجد وقصر على بعض مصالحه فهو أخف من الصلاة في حجر النبي صلى الله عليه وسلم فان نساء صليين الجمعة فيها على عهد صلى الله عليه وسلم الى أن من وهى أشد تحجيرا من بيت القناديل وبجوابه خصوصية لمن للتشديد عليهن في لزومها بقوله تعالى وقرن في بيوتكن (وسطحه) أى الجامع فلا تصح الجمعة عليه ولو ضاق الجامع ومفهوم سطحه صحتها بدكة المبلعين وهو كذلك ان لم تحجر (و) لا تصح في (دار وحانوت) متصلين بالجامع ان كانا محجورين والا صحت فيهما (و) ب(حضور) (جماعة) عطف على باستيطان بلد (تقرى) أى تعمر (بهم قرية) بحيث لا يرتفقون في معاشهم بغيرهم ويدفعون عن أنفسهم العدو غالبا (بلا حد) في عدد مخصوص كخمسين (أو لا) بتشديد الواو منونا أى أول جمعة تقام في البلد

فان حضر منهم فيها من لا تتقري بهم قرية فلا تصح ولو اثنى عشر (والا) أى وان لم تكن الجمعة الأولى (فتجوز ب) حضور (اثنى عشر) رجلا احرارا متوطنين غير الامام باقين مع الامام من أول الخطبة بحيث لا تفسد صلاة واحد منهم (لسلامها) فلو فسدت صلاة واحد منهم ولو بعد سلام الامام فسدت على الجميع وفهم الخطاب من ابن عبد السلام خلاف ما فهمه منه المصنف والذي فهمه الخطاب ان الجماعة الذين تتقري بهم القرية شرط وجوب وصحة معا ولكن يكفي في صحة الجمعة سواء كانت الأولى أو غيرها حضور اثنى عشر منهم غير الامام من أول الخطبة للسلام واعتمده الأشياخ ويمكن تنزيل عبارة المصنف على هذا بأن يقال قوله أولاً أى عند توجه خطابهم بها ووجوبها عليهم وقوله والا فتجوز الخ أى والا يعتبر حال الخطاب واعتبر حال فعلها فتجوز باثنى عشر غير الامام باقين من أول الخطبة لسلام الجمعة الأولى وغيرها سواء في الحكم (بامام مقيم) اقامة تقطع حكم السفر ولولم يكن من أهل البلد المتوطنين به ولو سافر عقب الصلاة أو كان خارجا عن البلد بكفر سخ لوجوبها عليه وان لم تنعقد به وأما من كان خارجا عن كفر سخ فلا تصح امامته لعدم وجوبها عليه هذا قول ابن غلاب وابن عمر وهو المعتمد وفي حاشية الطرابلسي على المدونة لا تصح امامة غير للتوطن بقرية الجمعة وضف واستثنى من مفهوم مقيم فقال (الاخليفة) في الامامة والحكم أو نائبه في الامامة والحكم كالوالى لافى الحكم فقط كالقاضى (يمر) وهو مسافر سفر قصر (بقرية جمعة و) الحال أنه (لا تجب عليه) لكونه مسافرا أربعة برد فيندب أن يؤمهم فيها (و) ان مر الخليفة (بغيرها) أى قرية الجمعة لعلم استيفاء أهلها شروط الجمعة وصلى بهم فانها (تفسد عليه وعليهم) ففي المدونة للامام مالك رضى الله تعالى عنه ان جهل الامام المسافر فجمع بأهل قرية لا تجب عليهم الجمعة لصغرهم لم تجزهم ولم تجزه (و بكونه الخاطب) أى شرط صحة الجمعة كون الامام في صلاتها هو الذى خطب (٩٥) فان خطب شخص وصلى آخر

بطلت الجمعة (الا) طريان
(عذر) منعه من الامامة
كجنون وموت ورعاف
مع بعد الماء فيصلى غيره
بهم ولا يعيد الخطبة
(ووجب انتظاره لعذر
قرب) زواله بالعرف كسبق

وَالْأَفْتَجُوزُ بِأَثْنَى عَشَرَ بِاقِينَ لِسَلَامِهَا بِإِمَامٍ مُقِيمٍ أَلَا خَلِيفَةً يَمُرُّ بِقَرْيَةٍ جُمُعَةٍ
وَلَا تَجِبُ عَلَيْهِ وَبَشِيرُهَا تَفْسُدُ عَلَيْهِ وَعَلَيْهِمْ وَيَكُونُ لَهُ الْخَاطِبُ أَلَا لِعُذْرٍ وَوَجِبَ
اِنْتِظَارُهُ لِعُذْرٍ قَرَبَ عَلَى الْأَصَحِّ وَبِخُطْبَتَيْنِ قَبْلَ الصَّلَاةِ عَمَّا تُسَمِّيهِ الْعَرَبُ خُطْبَةً
تَحْضُرُهُمَا الْجَمَاعَةُ وَاسْتَقْبَلَهُ غَيْرُ الصَّفِّ الْأَوَّلِ وَفِي وَجُوبِ قِيَامِهِ لَهُمَا تَرَدُّدٌ
وَلَزِمَتْ الْمُكَلَّفُ الْحَرُّ الذِّكْرُ

حدث أو رعاف بناء مع قرب الماء (على) القول (الاصح) عند المصنف واستظهره في توضيحه وعزاه ابن يونس لسحنون ومقابله لا يجب انتظاره للقريب وهو ظاهر المدونة وعليه فيندب له الاستخلاف فان تركه استخلفوا وجوبا من يصلى بهم فان تقدم أحدهم بلا استخلاف صحت (و بخطبتين قبل الصلاة) في الجامع فلا تصحان برحاب ولا طرق متصا فلو خطب بعد الصلاة أعاد الصلاة عقب الخطبة ان قرب والا استأنفهما لان شرطهما اتصال الصلاة بهما وكونهما عربيتين ولو كان الجماعة عجم لا يعرفون اللغة العربية والجهري بهما ولو كان الجماعة صما (عما تسميه العرب خطبة) تطلق الخطبة عند العرب : ما يقال في المحافل من الكلام المنبه به على أمرهم لدينهم والمرشد لصلحتهم حالية أو ما آية وان لم يكن فيه موعظة فضلا عن تحذير وتبشير وقرآن يتلى فكل من الحمد والصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم والقرآن مندوب ولا يشترط كونها سحما فلو نظمها أو نثرها صحت نعم تندب أعادتها ان لم يصل فان صلى فلا تعاد والدعاء فيها للسلطان بدعة مكروهة (يحضرها) أى الخطبتين (الجماعة) الاثنا عشر من أولها فان لم يحضروا كلهم أو بعضهم فلا يكتفى بهما لانهما كركعتين من الصلاة ولا يشترط في صحتها اصفاؤهم وان وجب عليهم (واستقبله) أى ذات الخاطب لاجهته وجوبا وقيل استئنانا والأول ظاهر المدونة أو صر يحها ونصها وإذا قام الامام بخطب فحينئذ يجب قطع الكلام واستقباله والانصات اليه (غير الصف الاول) وأما أهل الصف الاول فلا يطلب منهم استقباله وقد تبع المصنف في استثنائه الصف الاول ابن الحاجب وعبارة ابن عرفة جعله من لقيته خلاف المذهب والمذهب استقبال ذاته للجميع من يراه ومن لا يراه ومن يسمعه ومن لا يسمعه كما هو ظاهر الحديث (وفي وجوب قيامه لها) على جهة الشرطية وهو قول الأكثر وسنيتة وهو لابن العربي وابن القصار وعبد الوهاب فان خطب جالسا أساء وصحت (تردد) للمتأخرين في الحكم لعدم نص المتقدمين (ولزمت المكلف) أى البالغ الماقل (الحر) لا الرقيق ولو بشائبة حرية ولو أذن له سيده على المشهور (الذكر)

لا المرأة لكن الشارع جعلها بدلا عن الظهر للعبد والمرأة ونحوهما عن لانبج عليه فان صلاها أجزأتها عن الظهر وحصل له الثواب حال كون الحر الذكر المكلف (بلا عذر) من الاعذار الآتية المسقطة لها (المتوطن) ببلدها بل (وان) كان توطنه (بقرية نائية) أى بعيدة عن بلدها (بكفرسخ) ثلاثة أميال وثلاث (من المنار) أى المحل المعتاد للأذان به للجمعة لكن المتوطن ببلدها تنعقد به والخارج عنها بكفرسخ لا تنعقد به (كأن أدرك) أى لحق (المسافر) من بلد الجمعة وهو من أهلها وفاعل أدرك (النداء) أى الأذان الثانى (قبله) أى مجاوزة كالكفرسخ ومثل الأذان الزوال على مالابن بشيروابن عرفة من تعليق الرجوع بالزوال سمع النداء أولا وعلقه الباجى وسند بالأذان وهو ظاهر المصنف فلا يلزمه الرجوع لاسماع النداء أفاده البنائى (أو صلى) المسافر (الظهر) قبل قدومه (ثم قدم) وطنه أو محل زوجته المدخول بها أو محلانوى إقامة أربعة أيام به ووجدهم لم يصلوا الجمعة فتعجب عليه معهم (أو) صلى الصبح الظهر ثم (بلغ) قبل صلاة الجمعة فتعجب عليه معهم وكذلك ان صلى الجمعة ثم بلغ ووجد جمعة أخرى فان فاتته الجمعة أعادها ظهرا لان فعله الأول ولو جمعة نفل فلا يكفى عن الفرض (أو) صلى معذورا بعد مسقط الجمعة الظهر ثم (زال عذره) قبل صلاة الجمعة فتعجب عليه معهم (لا) تعجب الجمعة على المكلف الحر الذكر (بالاقامة) ببلدها القاطعة حكم السفر بلا توطن (الانبعا) لاهل البلد فلا يعد من الاثنى عشر وان صحت امامته لهم ومثله متوطن خارجها بكفرسخ (وندب) لمريد حضورها (تحسين هيئة) كقص شارب وظفروتنف ابط واستحداد وسواك وقد يجب ان كانت رائحته كريهة وتوقفت ازالها عليه (وجميل ثياب) أى لبسه ولو عتيقا (٩٦) (و) ندب (طيب) أى تطيب بطيب (و) ندب (مشى) على قدميه

بَلَا عُدْرَ الْمُتَوَطَّنَ وَإِنْ بِقَرْيَةٍ نَائِيَةٍ بِكَفَرَسَخٍ مِنَ الْمَنَارِ كَانَ أَذْرَكَ الْمُسَافِرُ النَّدَاءَ قَبْلَهُ أَوْ صَلَّى الظُّهْرَ ثُمَّ قَدِيمٌ أَوْ بَلَغَ أَوْ زَالَ عَذْرُهُ لَا بِالْإِقَامَةِ إِلَّا تَبَعًا وَنُدْبَ تَحْسِينِ هَيْئَتِهِ وَجَمِيلِ ثِيَابٍ وَطَيِّبٍ وَمَشْيٍ وَتَهَجِيرٍ وَإِقَامَةِ أَهْلِ السُّوقِ مُطْلَقًا بِوَقْتِهَا وَسَلَامٍ خَطِيبٍ خُرُوجِهِ لَا صُودُوهُ وَجُلُوسِهِ أَوَّلًا وَبَيْنَهُمَا وَتَقْصِيرُهُمَا وَالثَّانِيَةَ أَقْصَرُ وَرَفَعَ صَوْتَهُ وَاسْتَخْلَفَهُ لِمُذَرِّ حَاضِرِهَا وَقِرَاءَةِ فِيهِمَا وَخَتَمَ الثَّانِيَةَ بِبَغْفِرِ اللَّهِ لَنَا وَلَكُمْ وَأَجْزَأُ

في ذهابه فقط تواضعا لسيده الذى هو ذاهب لعبادته واغتناما لتحريمه على النار لقوله صلى الله عليه وسلم من اغبرت قدماء في سبيل الله حرمه الله على النار وشأن الماشى الاغبرار واغبرار قدم

الراكب نادر فالاغبرار لازم للماشى عادة وأما في رجوعه فلا يندب له المشى لا قضاء اذكروا العبادة (و) ندب (تهجير) أى ذهاب لها في الهجرة أى شدة الحرويكه التبكير خشية الرياء ولمخالفة عمل السلف الصالح من النبي والخلفاء بعده وسائر الصحابة والتابعين وذلك في الساعة السادسة للنقمة في الحديث الى الساعات أى الأجزاء وهو قوله صلى الله عليه وسلم من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة ثم راح في الساعة الأولى فكأنما قرب بدنة ومن راح في الساعة الثانية فكأنما قرب بقرة ومن راح في الساعة الثالثة فكأنما قرب كبشا أقرن ومن راح في الساعة الرابعة فكأنما قرب دجاجة ومن راح في الساعة الخامسة فكأنما قرب بيضة فاذا خرج الامام حضرت الملائكة يستمعون الذكر (و) ندب للامام (اقامة أهل السوق) أى أمرهم بالقيام وترك البيع والشراء (مطلقا) عن التقييد بمن تازمهم الجمعة (بوقت) خطبة الجمعة وصلاته (ها) من جلوس الامام على المنبر الى سلامه من الصلاة (و) ندب (سلام خطيب) عن الجماعة الذين في المسجد (لخروجه) على الناس للخطبة أى عنده (لا) يندب سلامه عند انتهاء (صعوده) على المنبر فيكره ولا يجب رده لانه معدوم شرعا فهو كالمعدوم حسا (و) ندب (جلوسه) على المنبر (أولا) أى عقب صعوده الى فراغ الأذان (و) جلوسه (بينهما) أى الخطبتين للفصل بينهما والاستراحة وهذا من السهو لان الجلوس الاول سنة على المشهور والثانى سنة اتفاقا بل قيل بفرضيته (و) ندب (تقصيرها) أى الخطبتين (والثانية أقصر) من الأولى ندبا (و) ندب (رفع صوته) بهما للمبالغة في الاسماع والجهر شرط في صحتها (و) ندب (استخلافه لمذر) حصل له فيها أو بعدها (حاضرها) في الخطبة هذا محل الندب وأصل الاستخلاف مندوب من الامام وواجب من المأمومين ان لم يستخلف الامام (و) ندب (قراءة في أولها) وكان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في خطبته الاولى يأياها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولا سديدا الى قوله تعالى فوزا عظيما (و) ندب (ختم الثانية ببغفر الله لنا ولكم وأجزأ) أى كفى في حصول المندوب

أن يقول في ختمها بدل يغفر الله لنا ولكم (اذكروا الله يذكركم) والاول أفضل (و) ندب (توكؤ) أى استناد حال الخطبة (على كقوس) وادخلت الكاف السيف والعصا (و) ندب (قراءة) سورة (الجمعة) في الركعة الاولى (وان لـ) شخص (مسبوق) بها فيقرأها في قضاها وان لم يقرأها الامام (وهل أذاك) في الركعة الثانية (وأجاز) الامام مالك رضى الله تعالى عنه (ب) الركعة (الثانية) أى فيها (بسبح) اسم ربك الأعلى (أو المنافقون) فيخير بين الثلاثة (و) ندب (حضور مكاتب) للجمعة وان لم يأذن له سيده لانه أحرز نفسه وماله (و) ندب حضور (صبي) ليعتادها وان لم يأذن له وليه ومسافر لاضرر عليه في حضورها (و) ندب حضور (عبد) قن (و) عبد (مدير) أى معلق عققه على موت سيده (أذن) لها (سيدها) في حضور الجمعة (وأخر) ندبا (الظهر) معذور بغير مبيح التخلف عن الجمعة (راج زوال عذره) قبل صلاتها كحبوس ظن الخلاص ومسافر ظن القدوم ومريض ظن العافية (والا) أى وان لم يرجه قبلها بان تحقق أو ظن استمراره الى فواتها (فله التعجيل) للظهر على جهة الاولوية ليدرك فضيلة أول الوقت لكن عقب فراغ الجمعة (وغير المعذور) الذى لزمته الجمعة ولو لم تنعقد به كقيم في بلد الجمعة أربعة أيام أو خارج عن بلدها بكفر سخ من النار (ان صلى الظهر) حال كونه (مدركا) أى محصلا (لركعة) من الجمعة مع الجعاعة على فرض سعيه لها تحقيقا أو ظنا (لم تجزه) ظهره في براءة ذمته من الواجب عليه ويبيدها ظهر ابدأ ان لم يمكنه الجمعة والالزمت وهذا مبني على ان الجمعة فرض يومها والظهر بدل عنها في الفعل فالواجب عليه الجمعة وهو مذهب ابن القاسم وأشهب وعبد الملك وقال ابن نافع غير المعذور ان صلى الظهر مدركا ركعة (٩٧) تجزئه اذ كيف يعيدها أربعا وقد صلاها

أو بعوا وأما من لم تجب عليه فتجزئه صلاة الظهر ولو كان يدرك الركعتين (ولا يجمع الظهر) في جماعة من فاتته الجمعة مع الجماعة أى يكره (الاذوعذر) كثير الوقوع كمرض وحبس وسفر فيسن لهم الجمع ويندب تأخيرهم

اذكروا الله يذكركم وتوكؤ على قوس وقراءة الجمعة وإن لم يسبق وهل أذاك وأجاز بالثانية يسبح أو المنافقون وحضور مكاتب وصبي وعبد ومدبر أذن سيدهما وأخر الظهر راج زوال عذره والا فله التعجيل وغير المعذور ان صلى الظهر مدركا لركعة لم يجزه ولا يجمع الظهر الا ذو هذر واستؤذن إمام ووجبت ان منع وأمنوا والا لم تجز وسن غسل متصلا بالرواح ولو لم تلزمه وأعاد ان تغدى أو نام اختيارا لا لا كل خف وأجاز تخط قبل جلوس الخطيب

(٩٣ - جواهر الاكليل - اول) عن صلاة الجمعة واخفاء جماعتهم فلا يؤذنون ولا يجمعون في مسجد له راتب لئلا يتهموا بالزهد في صلاة الجمعة (واستؤذن) في ابتداء اقامتها ببلد مستوف لشروطها لا جمعة فيه (امام) أى سلطان أو نائبه فان أذن فيها أرب سكت وجبت عليهم (ووجبت) صلاة الجمعة على أهل البلد المستوفين شروطها (ان منع) الامام اقامتها فيه (وأمنوا) أى لم يخافوا من ضرره (والا) أى وان لم يأمنوا وصلوا الجمعة مع منعه (لم تجز) بضم فسكون أى لم تصح ويعيدونها ظهرا لان مخالفتها لا تحل وما لا يحل لا يكفي عن الواجب كذا قال الامام مالك رضى الله تعالى عنه قال البناني الذى حصله أبوزيد القاسى واختاره السنائى انه اذا منع الامام اقامته اجتهدا بأن شروط وجوبها غير متوفرة فيهم وجبت طاعته ولا تحل مخالفتها ولو آمنوا وان خالفوه وصلوها فلا تجزهم ويعيدونها أرباوار منهم جورا فان آمنوا منه وجبت عليهم والا فلا تجوز لهم مخالفتها ولكن ان خالفوه وصلوها فاتها تجزيمهم وعلى هذا يحمل كلام المصنف ويقرأ قوله والا لم تجز بفتح فضم من الجواز أى واذا وقع أجزأهم اه (وسن) لم يد صلاة الجمعة (غسل) صفته كصفة غسل الجنابة (متصل بالرواح) أى الذهاب الى الجامع ولو قبل الزوال يغتفر يسير الفصل لانه للصلاة لليوم ان كان مر يدها تزمه بل (ولو لم تزمه) كعبد ومسافر وامرأة (وأعاد) الغسل غسله استئنا لبطلانه (ان تغدى) أى كل بعده للفصل بينه وبين الرواح للجامع (أو نام اختيارا) لاغلبة فلا يعيده مالم يطل وكذا ان أكل أو نام اختيارا في المسجد أو في حال سعيه اليه في عربة مثلا والذى ينبغي تقييد الاكل بالاختيار أيضا فالغلو على أحدهما لا يعيد (لا) يعاد الغسل (لا كل خف) أى قل خارج المسجد قصره الاغتفار على خفيف الأكل يستأزم ان النوم الخفيف لا يقتدر وكلام ابن حبيب يفيد انه لا فرق بين الاكل والنوم الخفيفين (وأجاز) لداخل المسجد (تخط) للصوف لفرجة وكره لغيرها (قبل جلوس الخطيب) على المنبر الجلسة الأولى ومفهوم قبل عدم جواز بدو هو كذلك ولو لفرجة ويجوز

بعد الخطبة وقبل الصلاة ولولمير فرجة كالمشي بين الصفوف ولو حال الخطبة (و) جاز (احتباء) بيد أو ثوب (فيها) أي الخطبة لجالس لاستماعها (و) جاز (كلام بعدها) أي الخطبة (ل) ابتداء إقامة (الصلاة) وكره حينها وبعدها للاحرام وحرمة بعد احرام الامام أفاده عقب البناني الذي يدل عليه نقل المواق والخطاب جواز الكلام حين الإقامة وفي المدونة ويجوز الكلام بعد فراغه من الخطبة وقبل الصلاة وروى عن عروة بن الزبير رضي الله تعالى عنهما كانت الصلاة تقام ورسول الله صلى الله عليه وسلم يناجي الرجل طويلا قبل أن يكبر وأما الكلام بعد الاحرام فقد نص ابن رشد على كراهته الا أن يشوش على غيره فيحرم (و) جاز (خروج) معذور من المسجد (كحدث) وراعى حال الخطبة لازالة المانع (بلا اذن) من الخطيب هذا عبط الجواز فلا ينافي ان الخروج واجب (و) جاز بمعنى خلاف الاولى لان تركه مندوب (اقبال على ذكر) من تسبيح وتهليل أي فعله حال الخطبة (قل سرا) ومفهوم قل منع الكثير مطلقا ومفهوم سرا منع الجهر باليسير وشبه في مطلق الجواز فقال (كتأمين) أي قول آمين (وتعوذ) أي قول أعوذ بالله من الشيطان الرجيم وأدخلت الكاف الاستغفار والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم (عند) ذكر (السبب) لهما والمراد بالجواز هنا الندب (كحمد فاطس) حال كون التأمين وما بعده (سرا) والمفهوم منه عدم جوازها جهرا وهذا على قول الامام مالك رضي الله تعالى عنه ان التأمين والتعوذ عند السبب لا يفعلان الاسرا والجهر بهما منوع (و) جاز (نهي خطيب) عن منكر رآه حال خطبته نحو لا تتكلم لمن تكلم أولا تتخط لمن تخطى (و) جاز (اجابته) أي الخطيب بانه ترك ما أمر به أو فعل ما نهى (٩٨) عنه لعنر لقوله صلى الله عليه وسلم وهو يخطب لسليك أصليت فقال لا فقال عليه الصلاة

والسلام قم فصل ركعتين فتجوز فيهما (وكره) للخطيب (ترك طهر) أصغر أو أكبر (فيهما) أي الخطبتين فليست الطهارة شرطا في صحتهما نعم هي شرط كمال وان حرم عليه للكت في المسجد ان كان

واحْتِبَاءُ فِيهَا وَكَلَامٌ بِمَدَّهَا لِلصَّلَاةِ وَخُرُوجٌ كَمَا حَدَّثَ بِلا إِذْنٍ وَأَقْبَالَ عَلَى ذِكْرِ قُلِّ سِرًّا كَتَأْمِينَ وَتَعَوَّذَ عِنْدَ ذِكْرِ السَّبَبِ كَحَمْدِ فَاطِمَةَ سِرًّا وَتَقَى خُطْبِيَّةَ أَوْ أَمْرَهُ وَإِجَابَتَهُ وَكَرِهَ تَرْكَ طُهُرٍ فِيهِمَا وَالْعَمَلُ يَوْمَهَا وَبَيْعٌ كَمَبْدٍ بِسُوقٍ وَقَفَا وَتَقَفَلُ إِمَامٌ قَبْلَهَا أَوْ جَالِسٌ عِنْدَ الْأَذَانِ وَحُضُورُ شَابَةٍ وَسَفَرٌ بَعْدَ الْفَجْرِ وَجَازَ قَبْلَهُ وَحَرَّمَ بِالزَّوَالِ كَكَلَامٍ فِي خُطْبَتَيْهِ بَقِيَامِهِ وَيَنْهَى لَوْ لِفَيْرٍ سَامِعٍ إِلَّا أَنْ يُلْفُو قَلَى الْمُخْتَارِ وَكَسَلَامٍ وَرَدَّوْهُ وَنَهَى لِأَخٍ

جنباً (و) كره ترك (العمل يومها) أي الجمعة ان قصد به تعظيم اليوم كسبت اليهود وأحد النصارى فان كان للراحة جاز وحسبه (و) كره (بيع كعب) ومساfer من لا تلازمه الجمعة أي تعامل مع مثله (بسوق وقتها) أي الجمعة من ابتداء الجلسة الاولى الى السلام وأما من تلازمه فيحرم عليه البيع وقتها ولو بغير سوق (و) كره (تنفل امام قبلها) أي الجمعة حيث دخل لرقى المنبر فان دخل قبل وقته أولا تتظار الجاعة ندبت له التحية (أو) تنفل (جالس) في المسجد يقتدى به (عند الاذان) الاول ومفهوم جالس جوازه لداخل وهو كذلك (و) كره (حضور شابة) غير مخشاة الفتنة ويحرم لمخشيتها (و) كره لمن تلازمه (سفر بعد الفجر) يومها وروى عن ابن زياد وابن وهب عن الامام مالك رضي الله تعالى عنه إباحته لعدم خطابه بها (وجاز) السفر (قبله) أي الفجر (وحرمة) سفر من تلازمه (بالزوال) الا أن يعلم ادراكها ببلد بطريقه أو يخشى على نفسه أو ماله بذهاب رفقته وسفره وحده (ككلام) من غير الخطيب وبجيبه (في) حال (خطبته) لا حال جلوسه قبلهما حال كونهما (بقيامه) أي الخطيب (و) في حال جلوسه (بينهما) أي الخطبتين لسمعهما بل (ولو) لغير سامع) لبعدا وصمم ان كان بالجامع أو رحبته لا خارجهما ولو سمع ومثل الكلام الأكل والشرب وتحريك ماله صوت كورق وثوب جديد وسبعة قاله عقب البناني وفيه نظر اذ اراجع حرمة الكلام وقت الخطبة سواء كان في المسجد أو رحبته أو خارجا عنهما بأن كان بالطريق المتصلة به سواء سمع الخطبة أو لم يسمعها (الا أن يلفو) أي يشكلم الخطيب بكلام لاغ خارج عن نظام الخطبة ككسح من لا يجوز مدحه وسب من لا يجوز سببه (على) القول (المختار) للخمى من الخلاف وهو قول مالك وعبد الملك وابن حبيب رضي الله تعالى عنهم ومقابل له لما لك أيضا لا ينهى الكلام حال لغو الامام (وكسلام) فيحرم حال الخطبتين (ورده) فيحرم حالهما ولو بإشارة وهل ابن هارون عن مالك جواز رده بالإشارة وأنكره في التوضيح (ونهي) شخص (لاغ) فيحرم

من غير الخطيب بأن يقول له اسكت لحديث اذا قلت لصاحبك والامام يخطب يوم الجمعة أنصت فقد لغوت رواه الشيخان في صحيحيهما (وحصيه) أى رعى الاغنى بالحسباء زجرا له أى يحرم (واشاره له) بأن يسكت أى يحرم (وابتداء صلاة) نافلة فتحرّم (ب) مجرد (خروجه) أى الامام للخطبة على جالس في المسجد قبل خروجه ويقطع سواء أحرم بهما عامدا أو جاهلا وأناسيا عقد ركعة أولا بل (وان لداخل) المسجد حال خروج الامام للخطبة أو بعده ويقطع ان أحرم بهما عامدا ولو عقدر كمة لان أحرم بهما ناسيا أو جاهلا فلا يقطع ولو لم يعقد ركعة وقيل يجوز النفل للداخل كمنه بذهب الشافعي رضى الله تعالى عنه لحديث سليك القطعاني وتأوله ابن العربي بأنه كان فقيرا ودخل يطلب شيئا فأمره النبي صلى الله عليه وسلم بالصلاة ليتفطن الناس له فيصدقوا عليه على انه لم يصحبه عمل فهو منسوخ (ولا يقطع) التنفل (ان دخل) الخطيب للخطبة وهو مبتليس بها ولو علم دخوله قبل تمامها (وفسخ بيع) وقع ممن تازمه الجمعة ولو مع من لم تازمه (واجارة) كذلك وهو عقد معاوضة على منفعة وأراد بهما يشمل الكراء (وتولية) وهو ترك مبيع لغير بائنه بشئ منه (وشركة) وهو ترك بعض مبيع لغير بائنه بحصة من ثمنه (واقالة) وهو ترك المبيع لبائنه بشئ منه (وشفعة) وهو أخذ شريك في عقار ما باعه شريكه منه بمثل ثمنه (بأذان ثان) أى عند الشروع فيه وهو الذي عقب جالس الخطيب على المنبر الى السلام من الصلاة (فان فات) للمبيع بيد المشتري بتغير قيمته (ف) لا يفسخ وتازمه (القيمة) للمبيع معتبرة (حين القبض) للمبيع من بائنه ومحل حرمة البيع ما لم يحتج لشراء ماء للوضوء والا فيجوز له الشراء (كالبيع الفاسد) أى بسبب وقوعه عند الأذان الثاني وانظر ما فائدة هذا التشبيه بعد تنمى الحكم (٩٩) (لا) يفسخ (نكاح) بأذان ثان وان حرم (وهبة) وهو تملك ذات

وَحَصْنِهِ أَوْ إِشَارَتَهُ لَهُ وَابْتِدَاءَ صَلَاةٍ يَخْرُوجُهُ وَإِنْ لِدَاخِلِهِ وَلَا يَقْطَعُ أَنْ دَخَلَ
وُفْسَخَ بَيْعُهُ وَإِجَارَةُ وَتَوَلِيَّةٌ وَشَرِكَةٌ وَإِقَالَةٌ وَشَفْعَةٌ بِأَذَانٍ ثَانٍ قَدْ قَاتَ قَالِئِمَةً
حِينَ الْقَبْضِ كَالْبَيْعِ الْفَاسِدِ لَا نِكَاحَ وَهَبَةٌ وَصَدَقَةٌ وَعَدْرُ تَرَكَا وَالْجَمَاعَةُ
شِدَّةٌ وَحَلٌّ وَمَطَرٌ أَوْ جَذَامٌ وَمَرَضٌ وَتَمَرِضٌ وَاشْرَافٌ قَرِيبٌ وَنَحْوٌ وَخَوْفٌ عَلَى
مَالٍ أَوْ حَبْسٌ أَوْ ضَرْبٌ وَالْأَظْهَرُ وَالْأَصَحُّ أَوْ حَبْسٌ مُمَسَّرٌ وَعُرَى

بلا عوض لوجه المعطى
بالفتح (وصدقة) وهو
تمليك ذات بلا عوض
لثواب الآخرة (وكتابة)
أى عتق على مال مؤجل
على الرقيق (وخلع) أى

طلاق بعوض (وعذر) إباحة (تركها) أى الجمعة (و) ترك الصلاة مع (الجماعة شدة وحل) بفتح الواو والحاء المهملة جمعه أو حال وهو ما يحمل وسط الناس على خلع اللداس (و) شدة (مطر) وهو ما يحمل وسط الناس على تغطية الرأس (و) شدة (جذام) فالجذام اليسير ليس من أعارها ومحل جعل الجذام الشديد عنرا مسقطا على رأى سحنون غير مسقط على رأى ابن حبيب اذا لم يجد موضعا ينزل فيه عن الناس تصح فيه الجمعة بحيث لا يتضرر به الناس ولو طريقا متصلا والواجب عليه اتفاقا لا مكان الجمع بين حق الله تعالى وحق عباده (ومرض) يشق معه الحضور للجمعة والجماعة ماشيا وراكبا وان لم يشتد ومنه كبر السن الذى يشق الاتيان معه ماشيا وراكبا (وتمرض) لاجنبى ليس له من يقوم به وخشى عليه بتركه وحده الضيعة أو لقريب خاص كولد ووالد وزوج ولو مع وجود من يقوم به ولو لم يخش على الضيعة بتركه (واشراف) أى قرب شخص (قريب) من الموت (و) اشراف (نحوه) أى القريب كصديق ورقيق وأولى موته وكذا شدة مرضه وان لم يشرف فلو نص على شدة مرضه لفهم منه الاشراف بالأولى (وخوف على مال) له بال ولو لغيره وهو الذى يجحف بصاحبه وكذا الخوف على المرض كقذف من سفيه أو الدين كالزامة بقتل شخص أو ضربه ظلما (أو حبس أو ضرب) أى الخوف منهما (والأظهر) عند ابن رشد من الخلاف (والاصح) عند اللخمي من الخلاف فالأولى المختار (أو حبس) مدين (معسر) أى فى الباطن وظاهره الملاء فخاف ان يخرج يحبس فى الدين الذى عليه حتى يثبت عسره فيباح له التخلف عن الجمعة والجماعة فى أحد قولى مالك رضى الله تعالى عنه واختاره اللخمي وابن رشد لانه مظلوم فى الباطن وان حكم عليه بحق وقال سحنون لا يبعد هذا عنرا لان الحكم عليه بالحبس حتى يثبت عسره حكم بحق وأما من ثبت عسره فلا يباح له التخلف اذا عذر له فلا يجوز حبسه نعم ان خاف الحبس ظاهرا داخل فيما مر فان خشى حبسه مع ثبوت عسره لفساد الحال فيباح تخلفه لانه حينئذ ظلم ظاهر او باطنا (وعرى) بضم العين المهملة وسكون الراء الخطاب

عن بهرام والبساطى عدم وجود سائر للعودة زاد الخرشى التى تبطل الصلاة بكشفها (ورجا) بالمد أى ظن (عفو قد) أى قصاص وجب عليه بجنايته على مثله بقتل أو قطع باختفائه وتخلفه عن الجمعة والجماعة وكالقدود حد القذف قبل بلوغ الامام (وأكل كنوم) وبصل وكل ذى رائحة كريهة (كريح عاصفة) أى شديدة (بليل) فتبيح التخلف عن جماعة العشاء لشدة المشقة ومفهوم بليل أنها لا تبيحه نهارا عن الجمعة ولا عن غيرها وكذا البرد والحر ما لم يشتد اجدا والا كانا عذرا مبيحا للتخلف كالرحمة الشديدة (لا) يبيح التخلف عن الجمعة والجماعة ابتداء ب(هرس) بكسر العين المهملة أى عروس هذا هو المشهور وقيل يبيحه لان لها حقا فى اقامته عندها سبعا ان كانت بكرا وثلاثا ان كانت ثيبا (أو عصى) اذا كان يهتدى بنفسه أو له من يقوده ولو بأجرة لا تجحف به والا فيباح له التخلف (أو شهود عديد) مع الامام من أهل القرى الخارجين عن المصر بكفر سخ وفاق يوم الجمعة فلا يبيح التخلف عنها ولا عن الجماعة ان لم يأذن لهم الامام فى التخلف بل (وان أذن) لهم (الامام) فى التخلف عن الجمعة والجماعة اذا لاحق له فيه انما هو لله وحده

﴿فصل﴾ فى صلاة الخوف (رخص لقتال جائز) أى غير محرم بأن كان واجبا كقتال الكفار والمخار بين القاصدين الدم أو الحریم أو مباحا كقتال مريد للمال منهم (أمكن تركه) أى القتال (لبعض) من جماعة الامام لكون البعض الآخر يكفى فى مقاومة العدو (قسمهم) أى جماعة الامام أول المختار ان أيسوا من انكشافه فيه وان ترددوا فيه وسطه وان رجوه آخره (وان) كانوا (وجاه) أى مواجى (القبلة) بأن كان العدو جهتها خلافا لمن قال بعديم قسمهم حينئذ وصلاتهم جماعة واحدة (أو) كان المسلمون راكبين (على دوابهم) (١٠٠) فيصلون بالايام حينئذ للضرورة فهى مستثناة من كون المومى لا يقتدى بموم

وَرَجَا عَفْو قَوْدٍ وَأَكْلُ كَنُومٍ كَرِيحٍ عَاصِفَةٍ بَلِيلٍ لَا هَرَسٍ أَوْ عَصَى أَوْ شُهُودٍ عِيْدِهِ وَإِنْ أَذِنَ الْإِمَامُ

﴿فصل﴾ رُخْصَ لِقِتَالِ جَائِزٍ أَمَكَّنَ تَرْكُهُ لِبَعْضِ قَسْمِهِمْ وَإِنْ وَجَّاهَ الْقِبْلَةَ أَوْ عَلَى دَوَابِّهِمْ قَسْمَيْنِ وَعَلَمَهُمْ وَصَلَّى بِأَذَانٍ وَإِقَامَةٍ بِالْأُولَى فِي الثَّنَائِيَّةِ رَكْعَةً وَإِلَّا فَرَكْعَتَيْنِ ثُمَّ قَامَ سَاكِتًا أَوْ دَاعِيًا أَوْ قَارِئًا فِي الثَّنَائِيَّةِ وَفِي قِيَامِهِ يَنْبَغِيهَا تَرَدُّدٌ وَأَتَمَّتِ الْأُولَى وَانْصَرَفَتْ ثُمَّ صَلَّى بِالثَّنَائِيَّةِ مَا بَقِيَ وَسَلَّمْ فَأَتَمُّوا لِأَنْفُسِهِمْ وَلَوْ صَلَّوْا بِأَمَامَيْنِ أَوْ بَعْضُ فَرَدًّا جَازَ وَإِنْ لَمْ يُمَكِّنْ أُخَرُوا لِأَخْرِ

ومفعول قسمهم الثانى (قسمين وعلمهم) أى الامام صفتها وجوبا ان جهلوا أو خاف تخليطهم لشدة الهول والافندبا (وصلى) الامام (بأذان وإقامة) أى عقبهما (ب) الطائفة (الأولى فى) الصلاة (الثنائية) كصب

الاختيارى

وجمعة ومقصورة (ركعة) والطائفة الأخرى تقابل العدو (والا) أى وان لم تكن الصلاة ثنائية بأن كانت ثلاثية أو رباعية (ف) يصلى بالأولى (ركعتين) ويتشهد بها (ثم قام) الامام والطائفة تأتم به فى القيام فاذا استقل قائما فارقه بالنية حال كونه (ساكتا أو داعيا) بالنصر على العدو (أو قارئا فى) الصلاة (الثنائية) اتفاقا أو على المشهور (وفى قيامه) أى الامام لا تنتظر الطائفة الثانية ساكتا أو داعيا (بغيرها) أى الثنائية من ثلاثية ورباعية وهو قول ابن القاسم ومطرف وابن وهب ومذهب المدونة واستمراره جالسا ساكتا أو داعيا ويشير للطائفة الأولى بالقيام عند تمام تشهد وهو قول ابن وهب أيضا وابن عبد الحكم وابن كنانة وحكاية الاتفاق على القيام فى الثنائية والخلاف فى غيرها طريقة ابن بشر وعياض وهى الاصح لموافقتها المدونة وطريقة ابن بزيمة تحكى الخلاف فى الثنائية والاتفاق على الجلوس فى غيرها (تردد) للمتأخرين فى النقل عن المتقدمين فان بشر وعياض نقل عن المتقدمين الخلاف فى قيامه فى غير الثنائية ونقل ابن بزيمة عنهم الاتفاق على عدمه فى غيرها (وأتمت) الطائفة (الأولى) صلاتها اذا (وانصرفت) لقتال العدو (ثم صلى ب) الطائفة (الثانية) عقب اقتدائها به (مابقى) من الصلاة وهى ركعة فى الثنائية والثلاثية وركعتان فى الرباعية (وسلم) الامام من الصلاة (فأتموا) صلاتهم (لأنفسهم) اذا (فان امهم) بطلت عليهم لانه لا يقتدى بامامين فى صلاة فى غير الاستخلاف (ولو صلاوا) أى القوم المقاتلون قتالا جائزا جماعتين متعاقبتين (بامامين) جاز أى صح مع الكراهة لمخالفة السنة (أو) صلى (بعض) منهم (فذا) وبعض آخر بامام أو صلاوا كلهم اذا (جاز) أى مضى فلا تعاد الصلاة وان كره لمخالفة السنة (وان لم يمكن) ترك القتال لبعض بأن توقف مقاومة العدو على الجميع (أخروا لآخر) الوقت ان رجوا انكشاف العدو فيه وان أيسوا منه فيه صلاوا

صلاة التحام في أوله وان ترددوا أخروا لوسطه كذا في النص زاد المصنف من نفسه (الاختياري) واستظهر ابن هارون الضروري والذى قاله المصنف أقعد قياسا على راجى الماء (و) ان لم ينكشف وبقي من الوقت ما يسع الصلاة (صلاوا ايماء) افذاذا ان لم يمكنهم الركوع والسجود سواء كانوا راكبين أو راجليين لمشفقة الاقتداء في تلك الحالة (كان دهمهم) بفتح الدال والهاء أى هجم عليهم (عدو بها) أى وهم متلبسون بالصلاة فان أمكن بعضهم ترك القتال قطعت طائفة لقتال العدو ويصلى الامام بالطائفة الباقية معه بانيا على ما فعله ركعة في الثانية وركعتين في غيرها على نحو ما تقدم وان لم يمكن بعضهم تركه صلاها أفذاذا على حسب استطاعتهم مشاة وراكبانا بايماء ان لم يقدروا على الركوع والسجود (وحل) في صلاة الالتحام ما حرم في غيرها (للضرورة) منه (مشى) وجرى (وركض) بقدم لدابة (وطعن) في العدو برمح أو غيره (وعدم توجه) للقبلة (وكلام) اجنبى لغير اصلاحها احتيج له في القتال من تحذير واغراء وأمر ونهى (وامساك ملطخ) بدم أو بغيره (وان أمنوا) أى حصل لهم الامن من العدو وهم متلبسون (بها) سواء كانت صلاة قسمة أو التحام (أتمت صلاة أمن) ففى صلاة للمسايفة يتم كل منهم صلاته فذا وفى صلاة القسم ان حصل الامن مع الاولى استمرت معه ودخلت الثانية معه على ما رجح اليه ابن القاسم بعد قوله صلى الثانية بامام آخر ولا تدخل معه لانه لما أحرم بصلاة خوف وأتمها صلاة أمن صار كمن احرم جالسا ثم قدر على القيام بعد ركعة فلا يحرم أحد قائما خلفه وان حصل بعد مفارقتها وقبل دخول الثانية رجع اليه وجوبا من لم يفعل لنفسه شيئا ومن فعل لنفسه شيئا انتظر الامام حتى يلحقه واقضى به في الباقي ولو السلام وان حصل مع الثانية صحت صلاة التى أتمها لنفسه (١٠١) (و) ان حصل الامن (بعد) اتمام (ها)

بصفة صلاة الخوف (بلا اعادة) عليهم وشبهه في نفي الاعادة فقال (كسواد) أى جمع من الناس (ظن) بضم الظاء عند رؤيته (عدوا) فصلا صلاة خوف على وجه القسم أو الالتحام (فظهر نفية) فلا تعاد (وان سها) الامام (مع) الطائفة (الاولى سجدت بعد اكمالها)

الِاخْتِيَارِيَّ وَصَلَوْا اِيْمَاءَ كَانُ دَهَمَهُمْ عَدُوَّيْهَا وَحَلَّ لِلضَّرُورَةِ مَشْيٌ وَرَكَضٌ وَطَعْنٌ وَعَدَمُ تَوَجُّهِ وَكَلَامٌ وَإِمْسَاكُ مُلَطَّخٍ وَإِنْ أَمِنُوا بِهَا أُتِمَّتْ صَلَاةُ أَمْنٍ وَبَعْدَهَا لَا إِعَادَةَ كَسَوَادٍ ظَنَّ بِهِ عَدُوًّا فَظَهَرَ نَفْيُهُ وَإِنْ سَهَا مَعَ الْأُولَى سَجَدَتْ بَعْدَ كُلِّهَا وَإِلَّا سَجَدَتْ الْقَبْلَى مَعَهُ وَالْبَعْدَى بَعْدَ الْقَضَاءِ وَإِنْ صَلَّى فِي ثَلَاثِيَّةٍ أَوْ رُبَاعِيَّةٍ بِكُلِّ رَكْعَةٍ بَطَلَتِ الْأُولَى وَالثَّلَاثَةُ فِي الرَّبَاعِيَّةِ كَغَيْرِهَا مَلَى الْأَرْجَحُ وَصَحَّخَ خِلَافُهُ

﴿فصل﴾ سُنَّ لِمَعْدٍ

صلاتها القبلى قبل السلام والبعدى بعده (والا) أى وان لم يكن المخاطب بالسجود لسهو الامام الاولى بل الثانية (سجدت القبلى معه) قبل قيامها للقضاء (و) سجدت (البعدى بعد القضاء) وبعد سلامها فان سجدت مع الامام قبل القضاء بطلت (وان صلى) الامام (فى) صلاة (ثلاثية) وهى الغرب (أو) فى صلاة (رباعية) كظهر نامة (بكل) من الطوائف الثلاثة أو الاربعة (ركعة بطلت) صلاة الطائفة (الاولى) لمفارقتها الامام فى غير محل المفارقة (و) كذا صلاة الطائفة (الثالثة فى) الصلاة (الرباعية) لهذه العلة ومفهوم الاولى والثالثة فى الرباعية صحة صلاة الثانية مطلقا أى فى ثنائية أو ثلاثية أو رباعية وكذا تصح صلاة الطائفة الثالثة فى الثلاثية لموافقتهم بها سنة صلاة الخوف وكذا صلاة الطائفة الرابعة فى الرباعية كصلاة الامام وشبهه فى البطلان فقال (ك) صلاة (غيرها) أى غير الاولى والثالثة فى الرباعية وغيرها هو الامام والثانية مطلقا أى فى ثنائية أو ثلاثية أو رباعية والثالثة فى الثلاثية والرابعة فى الرباعية (الأرجح) عند ابن يونس من الخلاف بين ابن الماجشون ومطرف وأصبغ وبين سحنون فالامام سحنون يقول تبطل صلاة الجميع الامام وبقي الطوائف بخالفه الكيفية المشروعة للضرورة وأصبغ وابن الماجشون ومطرف هؤلاء الثلاثة يقولون بصحة صلاة الطائفة الثانية مطلقا والثالثة فى الثلاثية والرابعة فى الرباعية كصلاة الامام وأشار بقوله (وصحح خلافه) الى تصحيح ابن الحاجب قول ابن الماجشون ومن معه من قصرهم البطلان على الطائفة الاولى والثالثة فى الرباعية دون ما عداها ودون الامام والى رجحانه أشار المصنف به بالتقديم

﴿فصل﴾ فى صلاة العيد (سن لمعيد) أى فيه أو لأجله أى جنسه الصادق بالفطر والأضحى وليس أحدهما أوكد من الآخر وبأوه بدل عن واو لكونها اثر كسره مشتق من العود لعوده ولا يرد ان سائر الايام كذلك لان علة التسمية لا تستلزمها

لأنها مجرد مناسبة وكان قياس تكبيره بالواو لردّه للأصل وعدلوا عنه الى تكبيره بالياء دفعا لالتباس جمعه بجمع عود وأول عيد صلاحها النبي صلى الله عليه وسلم عيد الفطر في ثانية الهجرة (ركعتان لمأمور الجمعة) أمر بإيجاب لان الشيء اذا أطلق انصرف الى أكماله فلا تسن لعبد ولا امرأة ولا صبي ولا مسافر ولا خارج عن كفرسخ ووقتها (من حل النافلة) أى جوازها (لازوال) هذا بيان للوقت الذى لا كراهة فيه ووقت صحتها بتمام طلوع الشمس كغيرها من النوافل (ولا ينادى) لفعلها بنحو (الصلاة جامعة) أى يكره لعدم ورود ذلك وصرح ابن ناجى وابن عمر وغيرهما بأنه بدعة وما ذكره الحرثى بأنه جائز غير صواب وما ذكره من أن الحديث ورد بذلك فيها فهو مردود بأنه لم يرد في العيد وإنما ورد في الكسوف كما في التوضيح والوقا وغيرهما نعم نقل للوقا أول باب الاذان أن عياضا استحسّن أن يقال عند كل صلاة لا يؤذن لها الصلاة جامعة لكن المصنف لم يعرج عليه اهـ بن (وافتح) صلاة العيد (بسبع تكبيرات) قبل القراءة متبلسة (ب) تكبيرة (الاحرام) ومفهوم سبع بالاحرام عدم الزيادة عليها فان اقتدى مالمكى بشافعى يكبر في الاولى ثمانيا بالاحرام فلا يتبعه في التكبيرة الثامنة وعدم النقص عنها فان اقتدى بحنفى يكبر في الاولى أربعا قبل القراءة وفي الثانية ثلاثا عقبها فلا يتبعه في النقص ولا في التأخير (ثم) افتتح في الركعة الثانية قبل القراءة (خمسة) تكبيرات (غير) تكبيرة (القيام) حال كون التكبير (موالى) بضم الميم أصله مواليا بفتح اللام والياء فأبدلت الياء ألفا لتحركها عقب فتح وحذفت لالتقاء الساكنين فلا يفصل بين افراده (الا ب) بقدر (تكبير المؤتم بلا قول) من الامام حال فصله (١٠٣) بقدر تكبير المؤتم أى يكره سواء كان تسبيحا أو غيره (وتحرّاه) أى

رَكَعَتَانِ لِمَأْمُورِ الْجُمُعَةِ مِنْ حِلِّ النَّافِلَةِ لِلزَّوَالِ وَلَا يُفَادَى الصَّلَاةُ جَامِعَةً
وَافْتَتَحَ بِسَبْعِ تَكْبِيرَاتٍ بِالْإِحْرَامِ ثُمَّ يَخْمُسُ غَيْرِ الْقِيَامِ مُوَالِيًا أَلَّا يَتَكَبَّرَ
الْمُؤْتَمُّ بِلاَ قَوْلٍ وَتَحْرَاهُ مُؤْتَمٌّ لَمْ يَسْمَعْ وَكَبَّرَ نَاسِيَهُ أَنْ لَمْ يَرْكَعْ وَسَجَدَ بَعْدَهُ
وَالْأَوَّلَى تَمَادَى وَسَجَدَ غَيْرُ الْمُؤْتَمِّ قَبْلَهُ وَمُدْرِكُ الْقِرَاءَةِ يُكَبِّرُ فَمُدْرِكُ الثَّانِيَةِ يُكَبِّرُ
خَمْسًا ثُمَّ سَبْعًا بِالْقِيَامِ وَإِنْ فَاتَتْ قَضَى الْأَوَّلَى بِسِتٍّ وَهَلْ بِنَيْرِ الْقِيَامِ تَأْوِيلَانِ وَنُدِبَ
إِحْيَاءُ لَيْلَتَيْهِ وَغُسْلُ

تكبير الامام (مؤتم لم) يسمع) تكبير الامام لبعده أو صم (وكبر ناسيه ان لم يركع) أى لم ينحن للركوع فان انحنى له ورجع للتكبير عامدا بطلت صلاته لرجوعه من فرض لسنة (وسجد) الآتى بالتكبير

الذى أعاد القراءة عقبه (بعده) أى السلام لزيادة القراءة التى قدمها على التكبير فان لم يعد القراءة وبعد عقبه فلا يسجد وصلاته صحيحة إذ لم يفته الا مندوب تقديم التكبير عليها (والا) بان ركع قبل تذكر التكبير للنسي (تمادى) فى ركوعه وجوبا ولا يرجع منه التكبير لقوات تداركه بشروعه فى انحناء الركوع فان رجع بطلت صلاته لرجوعه من فرض لسنة (وسجد غير المؤتم) من امام وفذ (قبله) أى السلام للنقص بترك التكبير كلا أو بعضا ولو تكبيرة واحدة لأنها سنة مؤكدة ومفهوم غير المؤتم ان المؤتم الذى ترك التكبير كله أو بعضه وأتى به امامه وتذكره فى الركوع أو بعده فلا يسجد لان الامام يحمله عنه (ومدرك) أى ومسبوق محرم خلف الامام حال (القراءة) للفتحة أو السورة فى الركعة الاولى أو الثانية (يكبر) أى يأتى بالتكبير استنانا وأولى مدرك بعض التكبير فيتبعه فيما أدركه منه ثم يأتى بما فاتته منه ولا يأتى به فى خلال تكبير الامام (فمدرك) قراءة الركعة (الثانية يكبر خمسا) غير تكبيرة الاحرام بناء على انها آخر صلاته وعلى انها أولها يكبر سبعا بالاحرام (ثم) يكبر فى قضاء الركعة الاولى (سبعا) تكبيرة (القيام) كذا قال ابن القاسم (وان فاتت) الثانية المسبوق بأن اقتدى بالامام عقب رفعه من ركوعها (قضى) الركعة (الأولى بست) من التكبيرات (وهل بنير) تكبيرة (القيام) فيكون سبعا بها أو الست فقط ولا يكبر للقيام فيه (تأويلان) اى فهما للشارحين فى قول أبى سعيد من أدرك الجلوس كبر وجلس ثم يقضى بعد سلام الامام ما بقى من التكبيرات فسرّه ابن القاسم بست ففهمه ابن رشد وسند على الاول لان الست هى التكبير المختص بالعيد ثم تكبيرة يقوم بها لا تختص به لان ذلك حكم سائر الصلوات فاذا اعتدل قائما أتى بتكبير العيد هو ست وفهمه عبدالحق والاعلمى على الثانى عبدالحق هى الست فقط (وندى احياء ليلته) أى العيد بالعبادة من صلاة وقراءة قرآن وذكر لقوله صلى الله عليه وسلم من أحياء ليلة العيد وليلة النصف من شعبان لم يمّت قلبه يوم يموت القلوب (و) ندب (غسل) كغسل الجنابة

و يدخل وقته بأول السدس الأخير من الليل (و) ندب (بعد) صلاة (الصبح) ورجح سند واللعنمى والفاكهاني سنيته ولا يشترط اتصاله بالقدو الى الصلاة لانه لليوم لاهبا (وتطيب وتزين) كذلك بالثياب الجديدة (وان لغير مصلى) ولا ينبغي ترك اظهار الزينة والتطيب في الاعياد مع القدرة عليها تشفالا لانه بدعة ولان الله تعالى جعلها أيام فرح وسرور وزيانة للمسلمين وورد أن الله يحب أن يرى أثر نعمته على عبده ولا ينكر لعب الصبيان فيها وضرب الدف فقد ورد اقراره من رسول الله صلى الله عليه وسلم (ومشى في ذهابه) للمصلى لانه عبد ذاهب لخدمة مولاه فطلب تواضعه رجاء اقباله عليه واحسانه اليه ولا يندب ذلك في رجوعه لفرار العبادة وندب رجوع من طريق أخرى لشهادتهما والتصدق علي فقرائهما واغظة لاهل الدمة فيهما ولذا طلب الخروج للصغراء مع اظهار الزينة (و) ندب (فطر قبله) أى الخروج الى المصلى (في) عيد (الفطر) مبادرة بامتثال أمر الله تعالى الذى أوجب صوم يوم وفطر الذى يليه (و) ندب (تأخير) أى الفطر (في) عيد (النحر) ليفطر على زيادة كبد أضحيتته اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم وألحق من لا يضحى بمن يضحى حفظا للسنة (و) ندب (خروج) لصلاة العيد (بعد) طلوع (الشمس) هذا مصب الندب وأصل الخروج سنة لمن قربت داره والا فيخرج بقدر ما يدرك الصلاة (و) ندب (تكبير فيه) أى الخروج بقوله الله أكبر ثلاثا (حينئذ) أى حين كونه بعد الشمس (لا) يندب التكبير حال خروجه (قبله) أى طلوع الشمس لانه للصلاة فلا يشرع قبل وقتها (ومصح خلافة) أى صحاح ابن عبد السلام من الخلاف التكبير حال خروجه قبل الطلوع لما في البسوط عن الامام مالك رضى الله تعالى عنه من دخول (١٠٣) وقت التكبير بمجرد الفراغ من صلاة

الصبح (و) ندب (جهر به) أى التكبير باسراع من يليه (وهل) ينتهى التكبير (لجهر الامام) للمصلى (أو لقيامه للصلاة) أى احرامه بها قاله الاجهوري وقال العدوي أى دخوله في محل صلاته الخاص به وان لم يدخل في

وبعد الصبح وتطيب وتزين وان اتي مصل ومشي في ذهابه وفطر قبله في الفطر وتأخير في النحر وخروج بعد الشمس وتكبير فيه حينئذ لا قبله وصحح خلافه وجهر به وهل يجي الإمام أو لقيامه للصلاة تأويلان ونحوه اضحيتته بالمصلى وإيقاعها به إلا بمكة ورفع يديه في أولاه فقط وقراءتها بكسبج والشمس وخطبتان كالجُمُعِ وسامعها واستقباله وبعديتهما وأعيدتا ان قدمتا واستفتاح بتكبير وتحللها به بلا حذر وإقامة من لم يؤمر بها أو فاتته وتكبيره

الصلاة بالفعل (تأويلان) أى فهمان لشارحيها الاول لابن بونس والثاني للخمى (و) ندب للامام (نحر أضحيتته بالمصلى) أى المحل للعد لصلاة العيد من الصغراء ليعلم الناس نحره (و) ندب (إيقاعها) أى صلاة العيد (به) أى المصلى وصلاتها بمسجد بلا ضرورة بدعة مكروهة (الابكة) فتندب في مسجد هالمشاهدة الكعبة وهى عبادة لحجر ينزل على هذا البيت في كل يوم مائة وعشرون رحمة ستون للطائفين وأربعون للمصلين وعشرون للناظرين (و) ندب (رفع يديه في أولاه) أى التكبير وهى تكبيرة الاحرام (فقط) فرقمها بغيرها مكروه أو خلاف الاولى (و) ندب (قراءتها) أى صلاة العيد (بكسبج) اسم ربك الأعلى بتامها في الركعة الاولى (والشمس) وضحاها في الركعة الثانية (و) ندب (خطبتان ك) خطبتي (الجمعة) في الجلوس قبلهما وبينهما والقيام والجهر واقتصر ابن عرفة على سنتيهما ونصه خطبة العيد أثر الصلاة سنة ابن حبيب يذكر فيها أحكام زكاة الفطر في عيده والأضحية في عيدها وان أحدث فيها تمادى لبعديتهما (و) ندب (سامعها) أى الانصات حال الخطبتين وان لم يسمع لبعده أو صمم (و) ندب (استقباله) أى ذات الخطيب حال الخطبة فلا يكفي استقبال جهته (و) ندب (بعديتهما) أى كونهما بعد الصلاة والراجح سنية البعدية (وأعيدتا) أى الخطبتان ندبا (ان قدمت) على الصلاة وقرب استئنا على للمعتمد (و) ندب (استفتاح) لهما (بتكبير) و) ندب (تحللها بلا حد) أى تحديد بسبع في الاستفتاح وثلاث في التخليل (و) ندب (إقامة) أى صلاة العيد (من لم يؤمر بها) أى الجمعة وجوبا أو العيد استئنا لعدم استيفائه شروطها كصبي وورق ومسافر وأهل قرية غير الجمعة (أو) يؤمر بها (فاتته) أى صلاة العيد مع الامام لعذر أولا فيندب له صلاتها فذا لاجماعة على الراجح (و) ندب (تكبيره) أى للمصلى ولو صبيا أو امرأة

أو مسافرا أو عبدا وتسمع المرأة نفسها فقط والدكر من بابه (أر) بكسر الهمزة وسكون اللثة أى عقب (خمس عشرة فريضة) حاضرة هذا هو المعتمد وقال ابن بشير أُرست عشرة فريضة من ظهر العاشر لظهر الرابع (و) أر (سجود) سهو (ها) أى الفريضة (البعدي) ان كانت مبتدأة (من ظهر يوم النحر) وهو عاشر ذى الحجة لصبح رابعة (لا) يشرع التكبير أر (نافلة ومقضية فيها) أى الأيام الثلاثة (مطلقا) عن التقييد بكونها فاتئة في الأيام الثلاثة أو في غيرها فيكره عقبهما (وكبر) أى أتى بالتكبير (ناسيه) أو متعمد تركه (ان قرب) بالعرف وعدم الخروج من المسجد (و) كبر (لأنك ان تركه امامه) وندب له تنبيه عليه ولو بالكلام (و) ندب (لفظه) الوارد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (وهو) كافى المدونة (الله أكبر ثلاثة) متواليات (وان قال) المكبر (بعد تكبيرين لا إله إلا الله ثم تكبيرين) مدخلا عليهما واو العطف (ولله الحمد) هذا (حسن) والأول أحسن لانه الوارد وقيل هذا أحسن والاول حسن (وكره تغفل بمصلى) للعبد (قبلها) لثلا يكون ذريعة لاعادة أهل البدع الذين يرون عدم صحة الصلاة خلف غير معصوم (وبعدها) أى العيد لان الخروج للصحراء بمنزلة طلوع الفجر (لا) يكره التغفل (بمسجد فيهما) أى قبلها وبعدها لطلب التحية قبلها وندور حضور أهل البدع صلاة الجماعة في المسجد ﴿فصل﴾ فى صلاة الكسوف والخسوف (سن) عينا للمأمور بالصلاة ولو ندبا سواء كان ذكرا أو أنثى حرا أو رقبا حاضرا أو مسافرا ابن حبيب صلاة الخسوف على الرجال والنساء ومن عقل (٤٠١) القرية من الصبيان والمسافرين والعبيد نقله في النوادر (وان لعمودى)

أى بدوى بنسب للعمود
لرقه بيته عليه والأولى
حذف اللام (ومسافر لم
يجد سيره) لادراك أمر
مهم بأن تراخى سيره
أوجد لغير مهم فان جد
لهم فلا تنس له قرره فت
وعبق والسنهورى
(لكسوف الشمس) أى
ذهاب ضيائها كالأبصار
مالم يقل جدا حتى لا يعرفه إلا أهل الهيئة والحساب قيل الخسوف والكسوف مترادفان على ذهاب الضوء
كل كوع
كلا أو بعضا لشمس أو قمر وقيل الكسوف ذهاب ضوء الشمس والخسوف ذهاب ضوء القمر ونائب فاعل سن (ركعتان) يقرأ
فيهما (سرا) لانه نفل نهاري لا خطبة له (بزيادة قيامين وركوعين) فى الركعتين ففى كل ركعة قيام وركوع زائداً على قيامها وركوعها
الأصليين وحكمهما السنية فان سها عنهما سجد قبل السلام (وركعتان ركعتان) أى فركعتان فهو معطوف بعاطف محذوف ويستمر
على تكرير الركعتين حتى ينجلي أو يغيب أو يطلع الفجر وان كان أصل الندب يحصل بركعتين (لخسوف) أى ذهاب ضوء (قمر)
كله أو بعضه مالم يقل جدا (كالنوافل) فى الكيفية بلا زيادة قيامين وركوعين يقرأ فيهما (جهرا) لانه نفل ليلي (بالجمع) من
الناس للصلاة فيكره الجمع لها كصلاتها فى المسجد بل يصلون أفذاذا فى بيوتهم ووقتها الليل كله (وندى) صلاة كسوف الشمس
(بالمسجد) هذا إن صليت جماعة كما هو للندوب وأما الفذ فيصليها فى بيته (و) ندب (قراءة) سورة (البقرة) عقب الفاتحة فى القيام
الأول من الركعة الأولى (ثم) قراءة (موالياتها) أى السور الطوال التى تلى البقرة (فى) بقية (القيامات) فيقرأ فى القيام الثانى من
الركعة الأولى عقب الفاتحة آل عمران وفى القيام الأول من الركعة الثانية عقب الفاتحة سورة النساء وفى الثانى من الركعة الثانية عقب
الفاتحة سورة المائدة وقراءة الفاتحة فى القيام الثانى من كل ركعة هو المشهور وكفى التوضيح وابن عرفة والحطاب (و) ندب (وعظ) من
الامام للناس (بعدها) أى صلاة كسوف الشمس ينصحهم فيه ويذكّرهم بالمواقب ويأمرهم بالصدقة والصيام ونحو ذلك (وركع) أى
أطال فى كل ركوع (ك) طول (القراءة) التى قبله ندبا وقيل استئنافا فيسجدان تركه سهوا (وسجد) أى أطال السجود ندبا

أى بدوى بنسب للعمود
لرقه بيته عليه والأولى
حذف اللام (ومسافر لم
يجد سيره) لادراك أمر
مهم بأن تراخى سيره
أوجد لغير مهم فان جد
لهم فلا تنس له قرره فت
وعبق والسنهورى
(لكسوف الشمس) أى
ذهاب ضيائها كالأبصار

أو استئنا (ك) اطالة (الركوع) الثاني ولا يطيل الجالس بين السجدين اجماعا (ووقتها) أى صلاة كسوف الشمس (ك) وقت صلاة (العيد) فى أنه من حل النافلة لازوال (وتدرك الركعة) مع الامام الأولى أو الثانية (بالركوع) الثاني معه لانه الفرض كالفاتحة قبله وأما الركوع الأول فسنة كالقيام قبله والفاتحة التى فيه والراجع أن الفاتحة فرض مطلقا ومازاد عليها مندوب هذا الذى يظهر مما نقله الخطاب عن سند وظاهر نقل المواق عن ابن يونس أيضا (ولان تكرار) صلاة كسوف الشمس ان آتت قبل انجلائها والزوال (وان تجأت) الشمس كلها (فى أثناءها) أى الصلاة عقب تمام ركعة بسجديتها (ففى تمامها كالنوافل) بقيام وركوع فقط بلا تطويل وهو قول سحنون لانها شرعت بالكيفية السابقة بسبب وقدر الارتفاع على سنها لكان بلا تطويل وهو قول أصبغ (قولان) لم يطلع المصنف على أرجحية أحدهما فان انجلت قبل تمام ركعة آتت كالنوافل اتفاقا (وقدم) وجوبه على صلاة الكسوف (فرض خيف فواته) كقتال عدو فجأة وجنازة خيف تغيرها (ثم) قدم (كسوف) على صلاة عيد فطر أو أضحي ندبا لثلاث تنجلي الشمس قبل الزوال فتفتت سنة الكسوف ووقت العيد محقق البقاء الى الزوال فيؤخروا كان أو أكد واستشكل اجتماع العيد والكسوف فى يوم لان الكسوف لا يكون الا فى التاسع والعشرين من الشهر وعيد الفطر أول يوم منه وبين الشمس والقمر فيه منزلة تامة ثلاث عشرة درجة وعيد الاضحية عاشره وبينهما عشر منازل نحو مائة وثلاثين درجة وسبب الكسوف حيولة القمر بيننا وبين الشمس فلا يمكن الاحال اجتماعهما بمنزلة واحدة وذلك فى اليوم التاسع والعشرين منه هذا كلام أهل الهيئة ورد ابن العربى عليهم بأن الله يخلق الكسوف فى أى وقت شاء لانه فاعل (١٠٥) مختار فيتصرف بما يريد وفى حاشية الرسالة للخطاب أن الرافعى

قال ان الشمس كسفت يوم موت الحسين وكان يوم عاشوراء وورد أنها كسفت يوم مات ابراهيم ولد النبي صلى الله عليه وسلم وكان موته فى العاشر من الشهر وعلى كل فهو

كأركوع ووقتها كالعبد وتدرك الركعة بالركوع ولا تكرّر وإن انجلت فى أثناءها ففى إتمامها كالنوافل قولان وقدّم فرض خيف فواته ثم كسوف ثم عيد وأخر الاستسقاء ليوم آخر

(فصل) سن الاستسقاء لزّرع أو شرب ينهر أو غيره وإن بسقينة ركعتان جهرًا وكرّر إن تأخر وخرجوا ضحى مشاة بذلة وتخشع مشايخ ومتجالة وصبية لأن لا ينقل منهم وبهيمة وحائض ولا يمنع ذمى وانفرد لا ليوم ثم خطب كالعبد

(١٤ - جواهر الاكلیل - اول) مبطل لكلام أهل الهيئة (ثم) قدم (عيد) على استسقاء لانه أوكد منه (وأخر الاستسقاء) أى صلاته عن العيد ندبا (ليوم آخر) لان يوم العيد يوم تجمل واظهار زينة والاستسقاء يكون فى ثياب المهنة ان لم يضطر له والا فعل مع العيد فى يوم واحد (فصل) فى صلاة الاستسقاء (سن) عينالكرك بالنعولو عبدا (الاستسقاء) أى صلاته وندب لمتجالة وصبي (لزّرع) أى نباته أو حيوانه (أو) لاجل (شرب) لادى أو غيره (ينهر) كنبيل توقف أو تخلف (أو غيره) كطرد كذلك أو عين كذلك (وان بسقينة) ببهر ملح أو عذب لا يصل اليه (ركعتان) بدل كل من الاستسقاء ويقرأ فيهما (جهرًا) ندبا لانها ذات خطبة ولا ترد ظهر عرفة لان الخطبة لتعليم الناسك لالها (وكرر) أى الاستسقاء استئنا (ان تأخر) المطلوب بأن لم يحصل شيء أو حصل دون الكفاية (وخرجوا) الى المصلى (ضحى) لانه وقتها للزوال (مشاة) تواضعا واظهارا للفاقة (ب) ثياب (بذلة) بفتح الموحدة وسكون الدال المعجمة أى مهنة وخسة بالنسبة للإسبا (وتخشع) أى خشوع وخضوع لانه قريب من الاجابة (مشايخ) أى رجال بدل بعض من واخرجوا (ومتجالة) أى عجوز ولو بقى فيها أرب للرجال وكره لشابة غير مخشية ولا تمنع ان خرجت وحرمت على مخشية (وصبية) بكسر فسكون جمع صبي يعقلون القرية (لا) يخرج (من لا يعقل) أى لا يعرف القرية (منهم) أى الصبية (ولا) تخرج (بهيمة) من الانعام أو غيرها (و) لا (حائض) ونفساء فيكره خروجها ولو بعد انقطاع الدم لانه للصلاة (ولا يمنع ذمى) من الخروج للاستسقاء والذمى نسبة الى الذمة أى العهد من الامام بالأمن على نفسه وماله فى نظير التزامه الجزية ونفوذ أحكام الاسلام فيه (وانفرد) الذمى عن المسلمين ندبا يمكن (لا ليوم) أى زمن قال ابن حبيب يخرجون وقت خروج الناس ويعزلون فى ناحية ولا يخرجون قبل الناس ولا بعدهم خشية أن يسبق القدر بالسقى فى وقته فيفتن به ضعفاء الايمان (ثم خطب) الامام عقب فراغه من الصلاة خطبتين (ك) خطبتي (العيد) فى الجالس

قبلهما و بينهما ولا يدعو لاحد من الموحدين بل يقتصر على الدعاء برفع ما بهم (و بدل) بفتح الدال المهملة مثقالا (التكبير) الذي في خطبة العيد (بالاستغفار) فيفتنهما ويخللها به بلاحد (و بالغ) الامام والحاضرون (في الدعاء) برفع ما نزل بهم (آخر) الخطبة (الثانية) أي عقب فراغها حال كونه (مستقبلا) القبلة (ثم حول رداءه يمينه يساره) أي يجعل ماعلى يمينه على يساره وعكسه تفاؤلا بتحويل الله تعالى حالهم من الجذب الى الخصب (بلا تنكيس) للرداء بأن يجعل حاشيته العليا سفلى وعكسه والمذهب ان التحويل عقب الاستقبال وقبل الدعاء (وكذا) أي كالامام في تحويل الرداء (الرجال فقط) أي دون النساء حال كونهم (فعودا) ولا يكرر الامام ولا الرجال التحويل للرداء (ونذب خطبة) أي جنسها الصادق بالخطبتين (بالارض) تواضعا هذا مصب النذب فلا تكرر حينئذ ونكره على النبر لمخالفة السنة (و) نذب (صيام ثلاثة أيام قبله) أي الخروج للمصلى فيخرجون مفطرين للتقوى على الدعاء كالحجاج يوم عرفة (و) نذب (صدقة) قبله أيضا لانها تدفع البلاء وتجلب الرحمة (و) لا يأمر بهما الامام الناس ضعيف والعمد في الصدقة الامر بها وفي الصوم عدم الامر به أفاده البناني (بل) يأمرهم (بتوبة) أي اقلاع عن العصية (و) ب(رد تبة) بفتح اللثاء وكسر الواو أي مظلمة الى أهلها ان كانت موجودة بعينها والارد عوضها (و) جاز تنفل قبلها وبعدها) ولو بالمصلى و فرق الامام مالك رضي الله تعالى عنه بينها وبين العيد بأنه نسك مخصوص بيومه وبمحله شعيرة من شعائر الدين فكان اختصاص (١٠٦) محلها بها في يومها من خصوص حكمها والاستسقاء انما قصد به الاقلاع

وبَدَّلَ التَّكْبِيرَ بِالِاسْتِغْفَارِ وَبَالَغَ فِي الدُّعَاءِ آخِرَ الثَّانِيَةِ مُسْتَقْبِلًا ثُمَّ حَوَّلَ رِداءَهُ يَمِينَهُ يَسَارَهُ بِلَا تَنْكِيْسٍ وَكَذَا الرِّجَالُ فَقُودًا وَنَذِبَ خُطْبَةً بِالْأَرْضِ وَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ قَبْلَهُ وَصَدَقَهُ وَلَا يَأْمُرُ بِهِمَا الْإِمَامُ بَلْ بِتَوْبَةٍ وَرَدَّ تَعَمُّتَهُ وَجَازَ تَنَقُّلَ قَبْلَهَا وَبَمَذَاهَا وَاخْتَارَ إِقَامَةَ غَيْرِ الْمُحْتَاجِ بِمَحَلِّهِ لِحُجَّتِهِ قَالَ وَفِيهِ نَظَرٌ

(فصل) في وجوب غسل الميت بمطهر ولو بزَمْزَمَ والصَّلَاةَ عَلَيْهِ كَدَفْنِهِ وَكَفْنِهِ وَسُنِّيَّتَيْهِمَا خِلَافُ وَتَلَاوُزًا وَغُسْلُ الْجَنَابَةِ تَعْبِدًا بِلَا نِيَّةٍ وَقُدَّمَ الزَّوْجَانِ إِنْ صَحَّ النِّكَاحُ إِلَّا أَنْ يَفُوتَ فَارِسِدُهُ بِالْقَضَاءِ وَإِنْ رَقِيقًا أَذِنَ سَيِّدُهُ أَوْ قَبْلَ بِنَاءِ

عن الخطايا والاستغفار والاقبال على التقوى والاكتثار من فعل الخير ولذا استعجب فيه العتق والصوم والصدقة والتذلل والخضوع والدعاء فكان التنفل به أليق وأحسن (واختار) اللخمى من نفسه (اقامة) أي صلاة

(غير المحتاج) للماء للاستسقاء وهو (بمحله لمحتاج) للماء لزرع أو شرب ولو بعد مكانه لانه تعاون على البر والتقوى (قال) المازرى من نفسه (وفيه نظر) لانه لم يفعل السلف ولو فعلوه لنقل اليها فالوجه كراهة ذلك والذي تفيده السنة الطهارة الدعاء له (فصل) فيما يتعلق بالميت (في وجوب غسل الميت) للمسلم الذي تقدمت له حياة محققة وليس شهيد معركة للوجود كله أو جله (ب) ماء (مطهر) أي رافع للحديث وحكم الخبث (ولو ب) ماء (زمزم) لانه ظهور يرفع الحديث وحكم الخبث وترجى بركته للميت خلافا لابن شعبان في قوله لا يجوز غسل ميت ولا نجاسة به لتشريفه وتكريمه (و) في وجوب (الصلاة عليه) كفاية فيهما (كدفنه) أي مواراته في القبر (وكفنه) أي ادراجه في الكفن فيجبان كفاية اتفاقا (وسنيتيهما) أي غسل الميت والصلاة عليه (خلاف) في التشهير أرجحه الاول (وتلازما) أي الغسل والصلاة فكل من وجب غسله وجبت الصلاة عليه وعكسه وكل من لم يجب غسله لا تجب الصلاة عليه (وغسل) بضم فكسر مثقالا (ك) غسل (الجنابة) في الاجزاء والكمال الا ما اختص بالميت من تكرير الغسل والسدر وغيرها (تعبدا) أي متعبدا به أي مأمورا به من غير اطلاع على علته (بلانية) لانه تعبد في الغير (وقدم الزوجان) أي الحى منهما في تفصيل الميت منهما على قريبه ولو أوصى الميت بخلافه (ان صح النكاح) ابتداء أو انتهاء بفوات فاسده بدخول أو طول ومفهوم الشرط عدم تقديم الزوج أو الزوجة ان فسد ولم يفت بناء على ان المدوم شرعا كالمدوم حسا (الان يفوت فاسده) أي النكاح بدخول أو طول فيقدم الحى منهما في تفصيل الميت منهما لصحة النكاح بفواته (بالقضاء) به عند التنازع فيه مع غيره (وان) كان الحى منهما (رقيقا أذن) له (سيده) في تفصيل زوجه الميت ولا يكفي اذنه له في النكاح (أو) وان مات أحدهما (قبل بناء) منهما

ان لم يكن باحدهما عيب (أو) وان كان (باحدهما عيب) ثبت الخيار للآخر في امضاء النكاح ورده لفواته بالموت ولزوم أحكام الزوجية ان لم تخرج الزوجة من العدة (أو) وان (وضعت) الزوجة جنبها الا حق زوجها الميت (بعد موته) أى الزوج فيقضى لها به لانه حكم ثبت لها بموته فلا يسقطه خروجها من العدة كالميراث (والأحب نفيه) أى غسل الزوج الحى زوجته الميتة (ان تزوج أختها) عقب موتها قاله ابن القاسم وأشهب (أو) مات الزوج فوضعت عقب موته و(تزوجت) الزوجة زوجها (غيره) فالأحب عند ابن يونس أن لا تنسله (لا) تنسل مطلقة (رجعية) ان مات وهى في عدته ولا ينسلها مطلقا ان مات فيها لحرمة استمتاعه بها هذا مذهب المدونة بخلاف المولى أو المظاهر منها فيغسل الحى الميت لبقاء الزوجية (و) لا تنسل زوجة (كتابية) زوجها السلم (الا بحضرة مسلم) عارف بكيفية النسل فيقضى لها به بناء على انه للنظافة وهو ظاهر وعلى انه للتعبد لانه بلانية (واباحة الوطء للموت ب) سبب (رق) ولو مع شائبة حرية كمذبذبة وأم ولد ولو كان المالك عبدا (تبيح النسل من الجانبين) أى للسيد عليها ولها عليه لكن لا يقضى لها على عصبه سيدها اتفاقا فلا بد من اذنهم لها فيه أما السيد فيقضى له على عصبه أمة (ثم) ان لم يكن أحد الزوجين أو أسقط حقه أو غاب قدم (أقرب أوليائه) أى الميت فالذى يليه في القرب فيقدم ابن فابنه وان سفل فأب فأخ فابنه وهكذا يقدم الاصل على فرعه والفرع على اصل أصله ويقدم شقيق على ذى أب في الاخوة وبنينهم والاعمام وبنينهم (ثم) ان لم يكن عاصب أو غاب أو أسقط حقه غسله رجل (١٠٧) (أجنبي ثم) ان لم يوجد غسلته (امرأة محرم)

بنسب أو رضاع أو صهر (وهل تستره) أى المحرم للميت جميعه وجوبا (أو) تستر (عورته) فقط بالنسبة لها من سرته لركبته (تاويلان) أى فهمان لشارحيها والراجح الثانى (ثم) ان لم تكن محرم بل أجنبية فقط (بم) لمرققيه كمدم الماء) الكافي

أَوْ بِأَحَدِهِمَا عَيْبٌ أَوْ وَضَعَتْ بَعْدَ مَوْتِهِ وَالْأَحَبُّ نَفْيُهُ إِنْ تَزَوَّجَ أُخْتَهَا أَوْ تَزَوَّجَتْ غَيْرَهُ لَا رَجْعِيَّةً وَكِتَابِيَّةً إِلَّا بِحَضْرَةِ مُسْلِمٍ وَإِبَاحَةُ الْوَطْءِ لِلْمَوْتِ بِرِقِّ تَبْيِيحِ النُّسْلِ مِنَ الْجَانِبَيْنِ ثُمَّ أَقْرَبُ أَوْ لِيَاثِهِ ثُمَّ أَجْنَبِيٌّ ثُمَّ امْرَأَةٌ مُحْرَمٌ وَهَلْ تَسْتَرُهُ أَوْ عَوْرَتُهُ تَأْوِيلَانِ ثُمَّ يُعْمَمُ لِمَرْقِيَّتِهِ كَمَدِّمِ الْمَاءِ وَتَقْطِيعِ الْجَسَدِ وَتَزْلِيلِهِ وَصَبُّ عَلَى مَجْرُوحٍ أَمْكَنَ مَا كَمَجْدُورٍ إِنْ لَمْ يَخَفْ تَزَلُّمُهُ وَالْمَرْأَةُ أَقْرَبُ امْرَأَةٍ ثُمَّ أَجْنَبِيَّةٌ وَلَوْ شَعَرُهَا وَلَا يُضْفَرُ ثُمَّ مُحْرَمٌ فَوْقَ ثَوْبٍ ثُمَّ يَمُتُّ لِكُوعِهَا وَسُيَّرَ مِنْ سُرَّتِهِ لِرُكْبَتِهِ وَإِنْ زَوَّجَا وَرُكَّتْهَا النَّيَّةُ وَأَرْبَعُ تَكْبِيرَاتٍ

لنسل الميت فيسبب لمرققيه فان وجد الماء قبل الدخول في الصلاة غسل والا فلا (و) كخوف (تقطيع الجسد) أى انفصال بعضه عن بعض بمجرد صب الماء عليه (أو تزييله) أى انسلاخ جلده بذلك فيحرم تفسيله ويجب تيممه لمرققيه في الحالين (وصب على مجروح أمكن) الصب عليه بأن لم يخف تقطعه ولا تزلعه ونائب فاعل صب (ماء) بالمد ويسقط بذلك (كمجدور) أى ميت بالجدوى بعد تقيحه وتفجيره فيصب الماء عليه بلا ذلك (ان لم يخف) تقطعه ولا (تزلعه) والمرأة الميتة التى لا زوج ولا سيد لها تنسلها (أقرب امرأة) لها فتقدم بنتها فبنت ابنها وان سفل فأما فأختها لغير أم فبنت أخيها لغير أم فجدتها فعمتها لغير أم وهكذا وتقدم الشقيقة (ثم) ان لم توجد امرأة قريبة غسلتها امرأة (أجنبية ولف شعرها) أى الميتة على رأسها كالعمامة (ولا يضفر) قال ابن القاسم يفعل بالشعر كيف شاء من لفه وأما الضفر فلا أعرفه ابن حبيب لا بأس انه يضفر قالت أم عطية رضى الله تعالى عنها قد ضفرنا شعر بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث ضفائر ناصيتها وقرنيها (ثم) ان لم تكن أجنبية غسلها رجل (محرم) بنسب أو رضاع أو صهر لافا على يده خرقة غليظة وجاعلا بينه وبينها حائلا معلقا من أعلى الى أسفل يحول بصره عن رؤيتها مدخلا يده من تحته أو (فوق ثوب) ساتر لبدنها مسدول عليها (ثم) ان لم يوجد إلا رجال أجنب (يمت لكوعها) فقط وجاز مس وجهها وكفيها للضرورة (وسر) التماسل الميت (من سرته لركبته) ان كان غير زوج بل (وان) كان (زوجا) وجوبا فيما قبل المبالغة وندبا فيما بعدها هذا قول ابن ناجى وقيل وجوبا في الزوج أيضا وعليه فالمبالغة ظاهرة (وركنها) أى صلاة الجنائزة (النية) بأن ينوى الصلاة على من بين يديه ولا يلزم استحضار فرضيتها ولا كونه ذكرا مثلا فتعاد على من لم تنو عليه (وأربع تكبيرات) كل تكبيرة بمنزلة ركعة في الجملة فلو جاء بجنازة بعد تكبيرة أو أكثر على الاولى فلا يشركها معها فيتم الصلاة على الاولى وينتدئها على الثانية وان شركهما فان سلم عقب أربع تكبيرات

بطلت على الثانية لنقص تكبيرها عن أربع وان كبر عليها أربعا بطلت على الاولى لزيادة تكبيرها على أربع (وان زاد) الامام على أربع تكبيرات سهوا أو تأويلا أو عمدا (لم ينتظر) من المأمومين فيسلمون عقب التكبير وقال أشهب ينتظرونه ليسلموا عقبه (والدعاء) عقب كل تكبيرة من امام ومأموم وفدأله اللهم اغفر له وارحمه وأحسنه دعاء ابن هريرة رضي الله تعالى عنه وهو اللهم انه عبدك وابن عبدك وابن أمتك كان يشهد أن لا إله الا أنت وأن محمدا عبدك ورسولك وأنت أعلم به اللهم ان كان محسنا فزد في احسانه وان كان مسيئا فتجاوز عن سيئاته اللهم لا تحرمنا أجره ولا تفتنا بعده اه ويقول في المرأة اللهم انها امتك و بنت عبدك و بنت امتك الخ ويزيد عقبه بعد الرابعة اللهم اغفر لأسلافنا وافرطانا ومن سبقنا بالايمان اللهم من أحييته منا فأحيه على الايمان ومن توفيته منا فتوفه على الاسلام واغفر للمسلمين والمسلمات ويشئ في الدعاء ان كانا اثنين ويجمع ان كانوا جماعة ويطلب الذكر على المؤنث (ودعا بعد) التكبيرة (الرابعة على المختار) للخمى من الخلاف قال سند سائر أصحابنا لم يثبت الدعاء بعد الرابعة وقال الجزولي أثبتته سحنون بعد الرابعة وخالفه سائر الاصحاب (وان والا) أى التكبير بلا دعاء (أو سلم بعد ثلاث) من التكبيرات عمدا أو نسيانا وطال (أعاد) الصلاة فيهما لفقد ركنها وهو الدعاء في الاولى والتكبيرة في الثانية وان لم يطل بنى بنية وآتم التكبير ولا يبنى بتكبير لثلاث يلزم الزيادة على أربع (وان دفن في) يصلى (على القبر) ولا يخرج وان لم يطل وهذا خاص بالثانية وأما الاولى فلا تعاد فيها على القبر وما ذكره المصنف مذهب الجمهور وهو المشهور كما في الخطاب (١٠٨) (وتسليمة خفية) أى يسرها ندبا (وسمع) بفتحات مثقلا (الامام من يليه)

وإن زاد لم ينتظر والدعاء ودعا بعد الرابعة على المختار وإن والآء أو سلم بعد ثلاث أعاد وإن دفن فعلى القبر وتسليمة خفية وسمع الإمام من يليه وصبر المسبوق للتكبير ودعا ان تركت والآلى وكفن بملبوسه الجممة وقدم كمؤنة الدفن على ديني غير المرتين ولو سرق ثم إن ورجد وعوض ورث ان فقد الدين كأكل السبع الميت وهو على المنفق بقرابة أو رق لا زوجية والفقير من بيت المال والآلى

من المأمومين وظاهر نقل المواق انه يسمع جميع المأمومين وقال الاجهوري أى أهل الصف الاول فقط (وصبر) وجوبا (المسبوق للتكبير) من الامام فيكبر عقبه لان التكبير بمنزلة ركعة في

الجملة فان كبر حال دعائه فان ألتها صحت صلاته وان اعتد بها بطلت لقضائها في صلب الامام والذي المسلمين في سماع أشهب واختاره ابن حبيب أن المسبوق لا يصبر للتكبير فيكبر حال دعاء الامام ويعتد به لان التكبيرة لانفوت بالفراغ منها والشروع في الدعاء عقبها لانه من نوابها وانما نفوت بالتكبيرة التى تليها (ودعا) المسبوق عقب سلام امامه (ان تركت) أى الجنائزة للمسبوق حتى يتم صلاته عليها (والا) أى وان لم تترك الجنائزة للمسبوق بان شرعوا في رفعها بفور سلام الامام (والى) أى تابع المسبوق التكبير بلا دعاء بينه لثلاث نصير صلاته على غائب واستشكل بركنية الدعاء فكيف يترك تخلصا من مكروه وأجيب بان ركنيته لغير المسبوق كالقيام لتكبيرة الاحرام وبقي من أركان صلاة الجنائزة القيام لها (وكفن بملبوسه ل) صلاة (جمعة) ندبا لرجاء بركته ان اتفق الورثة عليه ولا يقضى به ان تنازعوا (وقدم) أى الكفن من مجموع التركة (كمؤنة الدفن) أى أجرة الدفن فيقدمان (على) ما تعلق بذمة الميت من (دين) شخص (غير) الشخص (المرتث) بكسر الهاء أى التوفيق في دينه برهن بخلاف الحق المتعلق بعين التركة فيقدم على الكفن ومؤن الدفن كالرهن والجنائزة وزكاة الحرث والماشية وبالغ في تقديم الكفن على الدين غير المرهون فقال (ولو سرق) أى الكفن قبل الدفن أو بعده فيكفن في آخر قبل الدين الذى في الدمة ولو قسمت التركة (ثم ان وجد) أى الكفن المسروق (و) قد (عوض) بآخر (ورث) أى الكفن الذى وجد بعد سرقته فيقسم بين ورثته (ان فقد) أى عدم (الدين) على الميت والا جعل فيه وشبهه في الارث ان فقد الدين فقال (كأكل السبع الميت) فيورث الكفن ان فقد الدين والا فيجعل فيه (وهو) أى المذكور آتفا من الكفن والمؤن واجب (على المنفق) على الميت (سبب) قرابة (كأبوة وبنوة أو) بسبب ملك (رق لا) على المنفق بسبب (زوجية) ولو فقيرة لانها في نظير الاستمتاع وقد انقطع بالموت وقيل يلزمه مطلقا وقيل ان كانت فقيرة (و) الميت (الفقير) الذى لا منفق له مؤن تجهيزه (من بيت المال) ان وجد وتيسر أخذها منه (والا) أى وان لم يوجد أو لم يتيسر الاخذ منه (ف) مؤن تجهيزه (على)

جماعة (المسلمين) الذين في بلده فرض كفاية (وندب) لمن قامت به علامة موته (تحسين ظنه بالله تعالى) بتغليب رجائه عفوّه ومغفرته ورحمته على خوف عقابه لحديث أنا عند ظن عبيدي في وفي رواية فليظن بي ما شاء وفي رواية ان ظن خيرا فله وان ظن شرا فله ويندب لمن حضره من الأصحاب أن يذكر له ما يقوى رجاءه من سعة عفو الله تعالى وخفى اطفه وأنه رحيم بعباده رءوف ودود يضاعف الحسنات ويعفو عن السيئات (و) ندب لمن حضره (تقبيله) أي توجيه المختصر للقبلة على يمينه فان لم يمكن فعلى يساره فان لم يمكن فعلى ظهره ورجلاه للقبلة فان لم يمكن فعلى بطنه ورأسه لها (عند احداه) أي انفتاح بصره وشخصه للسماء لاقبله ثلاثا يفرعه (على) جنب (أيمن ثم ظهر) على حسب الترتيب المتقدم آنفا (و) ندب (تجنب حائض) ونفساء (وجنب له) أي المختصر وكذا سائر ما تكرهه اللائكة ككلب وتمثال وآلة لهو فلا يترك شيئا منها في المحل الذي فيه المختصر ويندب نبخيره بماله رائحة زكية (و) ندب (تلقينه) أي المختصر (الشهادة) بأن يقال بقربه بصوت هادي سمعه أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا عبده ورسوله فان قالها فلا تعاد إلا اذا تكلم بكلام ديني أو فتعاد لتكون آخر كلامه وان لم يقلها فتعاد بعد سكته وأن يكون اللقن أحب الناس إليه وأن لا يقال له قل ثلاثا يصادف قوله لارد الفتانين فيسيء الظن به وقد انفق هذا الامام أحمد بن حنبل رضى الله تعالى عنه حين قال له ولده عبدالله وهو مغمور قل لا إله إلا الله محمد رسول الله فقال أحمد لا بعد فحزن ولده حزنا شديدا لظنه رده عليه فأفاق الامام أحمد من غمرته وأخبر ولده بأن الشيطان حضره اذ ذاك وقال له نجوت مني يا أحمد ليدخل عليه عجيبة بنفسه فقال له أحمد لا بعد أي لا أنجو منك الا بعد موتي وما دمت حيا فاني (١٠٩) على حذر منك (و) ندب (تغميضه) اذا قضى أي تحقق موته

لاقبله ثلاثا يفرعه (و) ندب (شد لحية) الاسفل والأعلى بعصابة عريضة من تحت ذقنه ويربطها فوق رأسه ثلاثا تدخل الهوام في جوفه (اذا قضى) أي تحقق موته بانقطاع

المُسْلِمِينَ وَنَدِبَ تَحْسِينَ ظَنِّهِ بِاللَّهِ تَعَالَى وَتَقْبِيلَهُ عِنْدَ احْدَادِهِ عَلَى أَيْمَنِ ثُمَّ ظَهَرَ وَتَجَنَّبَ حَائِضٌ وَجُنُبٌ لَهُ وَتَلْقِيْنَهُ الشَّهَادَةَ وَتَغْمِيْضَهُ وَشَدَّ لِحْيَتَهُ إِذَا قَضَى وَتَلْيِيْنَ مَفَاصِلَهُ يَرْفُقُ وَرَفَعَهُ عَنِ الْأَرْضِ وَسَتَرَهُ بِثَوْبٍ وَوَضَعَ تَقِيلَ عَلَى بَطْنِهِ وَاسْرَاعُ تَجْهِيزِهِ وَالْفَرْقَ وَالْفُسْلَ سَدْرَ وَتَجَرَّيدَهُ وَوَضَعَهُ عَلَى مُرْتَفِعٍ وَإِتَارَهُ كَالْكَفَنِ لِسَبْعٍ وَلَمْ يُبَدَّ كَالْوُضوءِ لِنَجَاسَةٍ وَغُسِلَتْ وَعَصْرُ بَطْنِهِ يَرْفُقُ وَصَبَّ الْمَاءُ فِي فُسْلٍ مَخْرُجَتِهِ بِخَيْرَةٍ وَلَهُ الْإِفْضَاءُ إِنْ اضْطُرَّ لَهُ

نفسه (و) ندب (تليين مفاصله) عقب موته بأن يقبض أصابعه ويسطها مرة بعد أخرى ويثنى ذراعه على عضده كذلك وكذا ساقيه على فخذه (يرفق) أي لطف ولين وخفة في التغميض والشد والتليين لتأذى الميت لما يتأذى له الحي (و) ندب (رفعه عن الأرض) على نحو سريره ثلاثا يسرع إليه الفساد وتناه الهوام (و) ندب (ستره بثوب) بعد نزاع ثيابه الا القميص كما فعل به صلى الله عليه وسلم صونا له عن الأعين (و) ندب (وضع) شيء (تقيل على بطنه) قبل تغسيله كسيف أو حجر خوف انتفاخه (و) ندب (اسراع تجهيزه) ودفعه خوف تغيره (الا الفرق) بفتح العين المعجمة وكسر الراء ونحوه كالصق والذي مات فجأة أو تحت هدم أو بمرض السكنة فيجب تأخيرها حتى يتحقق موته لاحتمال حياته (و) ندب (الفصل سدر) أي ورق النبق في الفسلة الثانية وأما الاولى فهي بالماء القراح للتطهير وأما الفسلة الثالثة فبالماء والطيب للتطيب وأفضله الكافور لانه بارد يشد جسد الميت (و) ندب (تجريدته) أي الميت من ثيابه مع ستره من سرته لركبته حال تغسيله ليسهل انقاؤه (و) ندب (وضعه على مرتفع) لانه أعون (و) ندب (إيتاره) أي تغسيله وترا ان أنقاه الشفع كأربع وست للسبع فان اتقى بثان فلا تندب تاسعة (كالكفن) فيندب إيتاره فالثلاثة خير من الاثنين ومن الأربعة الا الواحد فالانثان خير منه (السبع) للمرأة وخمس للرجل والزياة على سبع المرأة وخمس الرجل اسراف (ولم) الاولى لا (بعد) أي غسل الميت أي يكره (كالوضوء) فلا يعادان (ل) خروج (نجاسة) فلا ينتقض غسله ولا وضوءه بحدته لا تقطاع تكليفه بالموت والغسل المأمور به تعبد اقد حصل (وغسلت) أي النجاسة من جسده وكفنه وجوبا أو استئنا على ما مر في ازالتها (و) ندب (عصر بطنه) حال تغسيله خوف خروج شيء منه بعد تسكينه (يرفق) ثلاثا يخرج شيء من امعائه (و) ندب (صب الماء) متواليا (في) حال (غسل مخرجيه بخرقه) كثيفة بلفها الغاسل على يده وجوبا ولا يباشرها بيده ان أمكنه ذلك (وله الافضاء) بيده بدون حائل (ان اضطر له) أي للافضاء بأن كان

بهما نجاسة متوقفت زوالها على ذلك ولم يجد شيئا يجعله على يده فيها ان احتاج أن يباشر بيده فعل اللخمي منعه ابن حبيب وهو أحسن لان الحى اذا لم يستطع ازالتهالة أو غيرها الا بمباشرة غيره ذلك فلا يجوز له أن يوكل من عيس فرجه لازالتهامنه ويجوز له الصلاة على حالته فالميت أولى بذلك اذ لا يكون الميت في ازالتهأعلى من الحى (و) ندب (توضئته) مرة مرة كأفاد ذلك بقوله آفا وغسل كالجنابة (و) ندب (تمهد أسنانه وأنفه بخرقه) مباولة في توضئته (و) ندب (اماله رأسه) برفق (لمضمضة و) ندب (عدم حضور) شخص (غير معين) أى مساعد للغاسل فيكره حضوره (و) ندب (كافور) طيب أبيض لانه بارد يشد الجسم (فى) ماء الفسلة (الأخيرة) لتطيب رائحته فلا يصب عليه ماء قراح بعده لانه يذهب الطيب والقصود بقاؤه (ونشف) أى الميت من ماء الفسل الباقي بيده ندبا قبل تكفينه بثوب طاهر نظيف ثلاثا ليل الكفن فيسرع اليه البلى بحرارة القبر (و) ندب (اغتسال غاسله) بعد فراغه من تفصيل الميت تنشيطا لنفسه واذهابا لفتورها من معاناة جسد الميت ولانه يحملها على بذل جهده فى تنسيه وتنظيفه وعدم مبالاته بما تطاير عليه وما يصيب بدنه من ماء غسله فى الموطأ من حديث أنى هريرة رضى الله تعالى عنه من غسل ميتا فليغتسل واختلف العلماء فيه فقل أمر تعبدى وحمل على الوجوب وقيل معلل وحمل على الندب (و) ندب (بياض الكفن وتجميره) بالجسم أى تطيبه بالخوز وندب كونه قطننا لان النبي صلى الله عليه وسلم كفن فيه ولانه أستر من الكتان (و) ندب (عدم تأخره) أى التكفين (عن الفسل) لطلب الاسراع فى تجهيزه ودفنه (و) ندب (الزيادة على الواحد) فالاثنان أفضل منه وان كانا شفا وهو وتر (ولا يقضى بالزائد) على الكفن الواحد (ان شح) أى بخل (الوارث) أو رب الدين قررره اللقانى وقرر الأجهورى أن المراد (١١٠) الزائد فى الصفة على ما كان يلبسه فى جمعه وأعياده وأما الزائد على الواحد

وتوضئته وتمهد أسنانه وأنفه بخرقه وإماله رأسه برفق لمضمضة وعدم حضور غير معين وكافور فى الأخير ونشف واغتسال غاسله وبياض الكفن وتجميره وعدم تأخرو عن الفسل والزيادة على الواحد ولا يقضى بالزائد ان شح الوارث الا أن يؤصى ففى ثلثه وهل الواجب ثوب يسره أو ستر العورة والباقي سنة خلاف وتوتره والاثنان على الواحد والثلاثة على الأربعة وتقميمه وعذبه فيها وإزرة ولقافتان والسبع للمرأة وحنوط داخل كل لفافة وعلى قطن يُلصق بمنافذهم والكافور فيه وفى مساجد

فيقضى به ولو شح الوارث لان تكفينه فى ثلاث حق واجب لمخاوق واقتصر الحرثى على الاول اذ هو المتبادر من اللقن (الا أن يؤصى) المختصر بتكفينه بزائد على واحد (فى) يقضى بتنفيذ وصيته (فى ثلثه)

وحواسه

اذا لم يكن عليه دين ولم يؤص بزائد على خمسة الرجل وسبعة المرأة

والا بطلت (وهل الواجب) فى كفن الرجل (ثوب يستر) بدن (٤) كله المصنف وهو ظاهر كلامهم وأما المرأة فستر جميع بدنهما حتى وجهها وكفيتها واجب اتفاقا (أو ستر العورة و) ستر (الباقي سنة) فيه (خلاف) فى التشهير قال ابن غازى سلم فى التوضيح ان الاول ظاهر كلامهم ونسب الثانى الى الكتاب المسمى بالقييد والتقسيم ومقتضى كلامه هنا ان الخلاف فى التشهير قال الاجهورى ها قولان لم يشهرا فالمناسب قولان فى المجموع الراجح أولهما (و) ندب (وتره) أى الكفن الا الواحد بدليل ما يليه (و) ندب (الاثنان) أى التكفين فيهما (على الواحد) لانهما أستر منه (والثلاثة) أى التكفين فيها مقدم (على) التكفين (بالأربعة) والخمسة على الستة للوترية (و) ندب (تقميمه) أى لباس الميت قميصا معتادا بأكمام (وتقميمه) بهامة (و) ندب (عذبه فيها) فتر ذراع طرح على وجهه (و) ندب (ازرة) تستره من فوق سرته الى نصف ساقه تحت التقميم (ولقافتان) فوقه فهذه خمسة الرجل ويزاد عليها الحفاظ وهى خرقه تشد على قطن بين فخذه خيفة ما يخرج من المخرجين والثام خرقه تجعل على قطن فوقه وأنه خيفة ما يخرج منهما (والسبع للمرأة) ازرة من تحت ابطنها الى كعبها وقبص وخمار تخمر به رأسها ورببتها وأربع لفائف ويزاد عليها الحفاظ والثام (و) ندب (حنوط) أى طيب يجعل (داخل كل لفافة) وداخل الازرة والتقميم (و) يجعل الحنوط (على قطن يُلصق بمنافذه) أى فمه وأنفه وعينه وأذنيه وقبله وودبره (و) ندب (الكافور فيه) أى الحنوط المندوب كونه كافورا (و) ندب جعل الحنوط (فى مساجده) أى أعضائه التى سجد عليها جبهته وكفيه وركبتيه

وصدر قدميه (وحواسه) أى فمه وأنفه وعينه وأذنيه (ومراقه) أى مارق من بدنه كابطيه ورفقيه وخلف أذنيه وتحت حلقه وركبتيه (وان) كان الميت (محرمًا) بحج أو عمرة ومعتدة من وفاة مبالغة في ندب تحنيطه لا تقطاع تكليفه بموته (ولا بتوليده) أى المحرم والمعتدة لحمة مسهما الطيب (و) ندب (مثنى مشيع) أى موصل لها للقبر تواضعا في الشفاعة لميت وكره ركوبه في ذهابه ولا بأس به في رجوعه (و) ندب (أسراعه) أى المشيع ويكره خيبه لذهابه الخشوع (و) ندب (تقدمه) أى المشيع الماثى على الجنائز لانه شافع (و) ندب (تأخر) مشيع (راكب) على الجنائز لثلاث يضر المشيعين الماشين (و) ندب تأخر (مرأة) مشيعة على الراكب (و) ندب (سترها) أى الميتة حال حملها للصلاة والدفن (بقبة) على النعش مبالغة في سترها (و) ندب (رفع اليدين) حذو للنكبين (بأولى التكبير) فقط ورفعهما في غير أولاه خلاف الأولى وقيل لا يرفعهما لعند الأولى ولا عند غيرها (و) ندب (ابتداء) عقب كل تكبيرة وقبل الدعاء (بمحمد) الله تعالى (وصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) عقب الحمد وفي الطراز لا يكون الحمد والصلاة الا عقب التكبيرة الأولى (و) ندب (اسرار دعاء) ولوليلأ لقوله تعالى ادعوا ربكم تضرعا وخفية (و) ندب (رفع صغير) لدفنه (على أكف) أى كفين حنرا من الرياء والتفاخر واطهار الجزع بعظم الميت (و) ندب (وقوف امام بالوسط) للميت الذكر ويسن أن يبعد عنه بنحو ذراع (ومنكبى المرأة) الميتة حال الصلاة عليها لثلاث يتذكر ما ينافي الصلاة ووقوفه صلى الله عليه وسلم (١١١) وسط امرأة لعصمته من تذكر ما ينافيها

(رأس الميت عن يمينه)
تشريفا للرأس وتفاوتا
بأنه من أهل اليمين
(و) ندب (رفع قبر)
بتراب (كشبر) حال كونه
(مسنا) أى كسنام البعير
(وتؤولت) أى فهمت
المدونة (أيضا) أى كما
فهمت على ندب التسليم
(على كراهته) أى التسليم

وَحَوَاسِهِ وَمَرَاقَهُ وَإِنْ مُحْرِمًا وَمُتَمَتَّةً وَلَا يَتَوَلَّيَاهُ وَمَثْنَى مُشِيعٍ وَأَسْرَاعُهُ وَتَقَدُّمُهُ
وَتَأْخُرُهُ رَاكِبٍ وَمَرَأَةٍ وَسِتْرُهَا بِقُبَّةٍ وَرَفْعُ الْيَدَيْنِ بِأُولَى التَّكْبِيرِ وَابْتِدَاءُ بِحَمْدِهِ
وَصَلَاةٍ حَتَّى نَبِيِّهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَأَسْرَارُ دُعَاءٍ وَرَفْعُ صَغِيرٍ عَلَى أَكْفٍ
وَوُقُوفُ إِمَامٍ بِالْوَسْطِ وَمَنْكَبَتِي الْمَرَأَةِ رَأْسُ الْمَيْتِ عَنْ يَمِينِهِ وَرَفْعُ قَبْرِ كَثِيرٍ
مُسْنَمًا وَتَوَلُّتْ أَيْضًا عَلَى كَرَاهَتِهِ فَيَسْطَحُ وَحَتَّى قَرِيبٍ فِيهِ ثَلَاثًا وَتَهْمِيئَةُ طَعَامٍ
لِأَهْلِهِ وَعَدَمُ عُمُقِهِ وَالْحَدُّ وَضَجُّ فِيهِ عَلَى أَيْمَنٍ مُقْبِلًا وَتَدْوِيرُكَ أَنْ خُولِفَ بِالْحَضَرَةِ
كَتَنَكَيْسَ رَجُلِيهِ وَكَتَرَكِ الْفُسْلِ وَدَفَنٍ مَنْ أَسْلَمَ بِمَقْبَرَةِ الْكُفَّارِ إِنْ لَمْ
يُخَفِّفِ التَّنْبِيْهُ

(فيسطح) أى يسوى وسطه بأطرافه مع رفعه بالتراب كشبر (وحشو قريب) من القبر حال دفن الميت (فيه ثلاثا) بيديه معامن ترابه
فأثلام الأول منها خلقناكم ومع الثاني وفيها نعبدكم ومع الثالث ومنها نخرجكم تارة أخرى (و) ندب (تهيمته) أى اعداد واهداء (طعام لأهله)
أى الميت لسكونهم نزل بهم ما شغلهم عن صنع طعام لأنفسهم ما لم يجتمعوا على البكاء برفع صوت أو قول قبيح فيحرم حينئذ اعداد واهداء
الطعام لهم لانه يعينهم على الحرام (و) ندب (عدم عمقه) أى القبر لان خير الارض أعلاها وشرها أسفلها (و) ندب (الححد) فى الارض
الصلبة التى لا تهبل بأن يحفر من المغرب للمشرق بقدر ما يحرس الميت ويمنع رائحته ثم يحفر تحت الجانب الذى الى جهة القبلة بقدر الميت
و يدفن فيه الميت على جنبه اليمين ووجهه للقبلة ويسد فم اللحد من خلف ظهره بلبن ويرد التراب الذى حفر فى موضعه والزائد يحمل
فوق الارض التى تحتها الميت ويكعب كسنام البعير ومصدر ذلك قوله صلى الله عليه وسلم اللحد لنا والشق لغيرنا (و) ندب (ضجج)
أى ارقاد الميت (فيه) أى القبر لحدا كان أو شقا (على) جنب (أيمن مقبلا) أى مجمعولا وجهه للقبلة وقول بسم الله وعلى
سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم تقبله بأحسن قبول وجعل يده اليمنى أمانه واليسرى على جسده (وتدويرك ان خولف) فى
دفنه ما تقدم بأن جعل ظهره للقبلة أو جعل وجهه للمشرق أو المغرب (بالحضره) للدفن بأن ليسو التراب عليه ومثل المخالفة بقوله
(كتنكيس رجليه) أى جعلهما موضع رأسه بأن دفن على يساره وأدخل بالكاف باقى الصور المتقدمة (وكتنكيس النسل)
أو الصلاة عليه ان لم يخفف تغيره (و) كد (دفن من أسلم بمقبرة الكفار) فيتدارك باخراجه منها ودفنه فى مقبرة المسلمين (ان لم يخفف
التغير) يقينا أو ظنا فان خيف تغيره فلا يخرج ويصلى على قبره فى مسئلة ترك النسل والصلاة أو النسل فقط وتلازمها

أما هو في الطلب لافي الفعل ويترك في مقبرة الكفار في المسئلة الثالثة (و) ندب (سده) أى اللحد أو الشق (بلين) أى طوب
 فى (ثم) سده (بالوح) ان لم يوجد لبن (ثم) سده (بقرمود) أى طين مصنوع على هيئة وجوه الخيل (ثم أجر) أى
 طوب محروق ثم سده بحجر ان لم يوجد أجر (ثم) سده (بقصب) فارسى ان لم يوجد حجر (وسن) أى صب (التراب)
 على الميت اذا لم يوجد شيء مما تقدم (أولى) من دفنه (بالتابوت) أى الخشب الذى حمل عليه الى القبر لانه من زى
 النصارى (وجاز غسل امرأة ابن كسيع) من السنين ودخلت الثامنة بالكاف لابن تسع وان جاز لها نظر عورته للمراهقة فلا
 يلزم من جواز النظر جواز الغسل لما فيه من اللبس باليد (و) جاز غسل (رجل كرضيعة) أى بنت سنتين وشهرين وأدخلت
 الكاف ستة أشهر فيجوز له تفصيل بنت سنتين وثمانية أشهر لابنت ثلاث سنين وان جاز له نظر عورتها الى خمس سنين (و) جاز
 (الماء المسخن) أى تفصيل الميت به (و) جاز (عدم الدلك) في تفصيل الميت والاقتصار على تعميمه بالماء (لكثرة الموتى)
 كثرة توجب المشقة الخارجة عن العادة (و) جاز (تكفين بملبوس) حال حياته نظيف طاهر لم يشهد فيه مشاهد الخير والا كره
 في الأولين وندب في الثالث والجديد أولى (أو) بكفن (مزعفر) أى مصبوغ بزعفران (أو) بكفن (مورس) أى مصبوغ
 بالورس لانهما من الطيب (و) جاز (حمل غير أربعة) صادق بأقل منها الى واحد وأزيد منها بالنهاية فلا مزية لعدد على
 عدد وقيل يندب حمله أربعة وهو لا شهب وابن حبيب (و) جاز (بدء) في حمل النعش (بأى ناحية) شاء الحامل البدء بها من
 مقدمه الايمن أو الأيسر أو مؤخره كذلك (١١٣) (والمعين) للبدء بشيء منها كأشبه القائل يبدأ بمقدم السرير الأيمن

وسدّه يَلْبِسُ ثُمَّ لَوْحٌ ثُمَّ قَرْمُودٌ ثُمَّ أَجْرٌ ثُمَّ قَصَبٌ وَسُنُّ التُّرَابِ أَوَّلَى مِنْ
 التَّابُوتِ وَجَازَ غُسْلُ امْرَأَةِ ابْنِ كَسِيْعٍ وَرَجُلٍ كَرَضِيْعَةٍ وَالْمَاءُ الْمُسَخَّنُ وَعَدَمُ الدَّلَكِ
 لِكَثْرَةِ الْمَوْتَى وَتَكْفِينٌ بِمَلْبُوسٍ أَوْ مَزْعَفَرٍ أَوْ مَوْرَسٍ وَحَمَلٌ غَيْرُ أَرْبَعَةٍ وَبَدَأَ
 بِأَيِّ نَاحِيَةٍ وَالْمَعِينُ مُبْتَدِعٌ وَخُرُوجُ مُتَجَالَّةٍ أَوْ أَنْ لَمْ يُخْشَ مِنْهَا الْفِتْنَةُ فِي كَأْبٍ
 وَزَوْجٍ وَابْنٍ وَأَخٍ وَسَبْقُهَا وَجُلُوسٌ قَبْلَ وَضْعِهَا وَقَبْلُ وَإِنْ مِنْ بَدْوٍ وَبُكْيٌ عِنْدَ
 مَوْتِهِ وَبَعْدَهُ بِلا رَفْعِ صَوْتٍ وَقَوْلٌ قَبِيْحٌ وَجَمْعُ أَمْوَاتٍ يَقْبَرُ لِضَرُورَةٍ وَوَلَى
 الْقَبْلَةَ الْأَفْضَلَ

فيضه الحامل على منكبه
 الأيمن ثم مؤخره الأيمن
 ثم بمقدمه الأيسر ثم
 بمؤخره الأيسر وابن حبيب
 القائل يبدأ بمقدم السرير
 ثم بمؤخر يساره ثم بمؤخر
 يمينه ثم بمقدمه (مبتدع)
 أى مختار لا مراً لأصل
 له في الشريعة من نص

أو اجماع أو قياس فيها لما لك رضى الله تعالى عنه لا بأس بحمل الجنائزة
 من أى جوانب السرير شئت بدأت ولك أن تحمل بعض الجوانب وتدع بعضا وان شئت لم تحمل وقول من قال يبدأ
 باليمين بدعة انتهى سند بدعه مالك رضى الله تعالى عنه لتخصيصه في حكم الشرع ما لأصل له ولا نص فيه ولا اجماع وهذه سمة البدعة
 (و) جاز (خروج متجاللة) لأرب للرجال فيها الجنائزة كل أحد (أو) شابة (ان لم يخش منها الفتنة) للرجال يتعلق نفوسهم بها
 (في) جنازة من عظمت مصيبتها عليها (كأب) وأم (وزوج وابن) وبنت (وأخ) وأخت وكره خروجها لغير من ذكر
 وحرم على مخشية الفتنة لكل أحد (و) جاز لمشيح (سبقها) أى الجنائزة لموضع دفنها للموضع الصلاة عليها بخلاف الأولى (و) جاز
 للمشيحين للجنائزة (جلوس) بموضع دفنها أو الصلاة عليها (قبل وضعها) عن أكتاف الرجال الحاملين لها بالارض للصلاة عليها
 أو دفنها وجاز استمرارهم قائمين حتى توضع (وجاز نقل) أى تحويل للميت من محل لآخر قبل دفنه أو بعده بشرط أن لا ينفجر حين
 نقله وأن لا تنتهك حرمة وأن يكون لمصلحة كالخوف عليه من بحر أو رجاء بركة المحل المنقول اليه أو دفنه بين أهله والاحرم ويجوز مع
 الشروط (وان) كان (من بدو) الى حضور المناسب قلب المبالغة بأن يقال وان من حضروا جيب بأن من بمعنى الى (و) جاز
 بمعنى خلاف الأولى (بكى) مقصورا أى اسالة دمع (عند موته وبعده) حال كونه (بالرفع صوت) فان كان برفع صوت حرم
 ويسمى حينئذ بكاء بالمد (و) بلا (قول قبيح) فان كان بقول قبيح كخطوف وغير مستحق الموت حرم (و) جاز (جمع أموات
 بقبر) واحد (لضرورة) ككثرة الموتى وضيق المكان ذكورا كانوا أو اناثا أو بعضهم ذكورا وبعضهم اناثا كانوا أقارباً وأبعد
 (وولى) أى جعل واليا ومباشرا (القبلة) من قبر الميت (الأفضل) من باقى الاموات المجموعين معه في الدفن في قبر واحد

فيقدم الذكر على الاثني والكبير على الصغير والحر على الرق والعالم على الجاهل (أو بصلاة) عطف على بقبر فيجوز جمعهم بلا ضرورة وهو أفضل من افراد كل واحد بصلاة لرجاء عود بركة بعضهم على بعض (بلى الامام رجل) حر (فطفل) حر (فعبث) كذلك أى رجل فطفل (فخصى) أى مقطوع الذكر أو الاثني (كذلك) أى حر كبير فصغير فعبد كبير فصغير فمحبوب كذلك أى حر كبير فصغير فعبد كبير فصغير (فخنثى) مشكلى (كذلك) أى حر كبير فصغير فعبد كبير فصغير فأثني حره كبيرة فصغيرة فأمة كبيرة فصغيرة (و) (جاز (في الصنف أيضا الصنف) ممتد من اليمين الى الشمال بأن يجعل الحر الكبير أمام الامام والحر الصغير عن يمينه والعبد الكبير عن يساره والعبد الصغير عن يمينه وكذا سائر الاصناف (و) (جاز للرجال خاصة (زيارة القبور بلا حد) أى تحديد يوم من الاسبوع أو وقت من اليوم قال مالك رضى الله تعالى عنه بلغنى أن الارواح بفناء المقابر فلا تخص زيارتها يوم بعينه وإنما خص يوم الجمعة لفضله (وكره حلق شعره) أى الميت (وهو) أى المذكور من حلق الشعر وقلم الظفر (بدعة) فيها لما لك أكره ان يتبع الميت بمجمره أو تقلم أظفاره أو تحلق عاتيه وأرى ذلك بدعة ممن فعله (وضم) أى جمع الشعر المخلوق والظفر المعلوم (معه) أى الميت في كفنه (ان فعل) أى الحلق أو القلم (ولا تنكأ فروجه) أى لا تفجر ولا تعصر (ويؤخذ عفوها) أى يزال ماسال منها بنفسه بعد الغسل ولو دون درهم للظافة (و) كره (قراءة عند موته) سمع ابن القاسم وأشهب ليست القراءة والبخور من العمل (كتمجير) أى تبخير (الدار) (١١٣) لازالة رائحة الموت فزعمه فيكره

لانه خلاف العمل ولان الموت لارائحة فان كان لازالة رائحة كريهة ندب (و) كره قراءة على الميت (بعده) أى الموت (وعلى قبره) أى الميت لانها ليست من عمل السلف الصالح وعلل ذلك ابن

أَوْ بِصَلَاةٍ عَلَى الْإِمَامِ رَجُلٌ فَطِفْلٌ فَبَدَأَ فَخَصَى فَخَنَثَى كَذَلِكَ وَفِي الصَّنْفِ أَيْضًا الصَّنْفُ وَزِيَارَةُ الْقُبُورِ بِلَا حَتَرٍ وَكُرْهٌ حَلْقُ شَعْرِهِ وَقَلْمُ ظَفَرِهِ وَهُوَ بِدْعَةٌ وَضُمُّ مَعَهُ أَنْ فَعَلَ وَلَا تَنْكَأُ قُرُوحَهُ وَيُؤْخَذُ عَفْوُهَا وَقِرَاءَةُ عِنْدَ مَوْتِهِ كَتَجْمِيرِ الدَّارِ وَبَعْدَهُ وَقَلَى قَبْرِهِ وَصِيَاخُ خَلْفَهَا وَقَوْلُ اسْتَغْفِرُوا لَهَا وَأَنْصِرَافُ عَنْهَا بِإِلَاحَةٍ أَوْ بِإِلَاحَةٍ إِذْنٍ أَنْ لَمْ يَطْوُلُوا وَحَمَلُهَا بِإِلَاحَةٍ وَضَوْءُهَا وَإِدْخَالُهَا عِمْسَجِدَ وَالصَّلَاةُ عَلَيْهِ فِيهِ وَتَسْكَرُارُهَا وَتَقْسِيلُ جَنْبِ كَسَقِطٍ وَتَحْنِيطُهُ وَتَسْجِيَتُهُ وَصَلَاةُ عَلَيْهِ وَدَفْنُهُ بِدَارٍ وَلَيْسَ عَمِيًّا بِخِلَافِ

(١٥ - جواهر الاكليل - اول) أى جمرة بانما مكلفون بالتفكير فيما قيل لهم وما ذا لقوا ونحن مكلفون بالتدبر في القرآن قال الأمر الى اسقاط أحد العاملين اه فهذا صريح في الكراهة (و) كره (صياح) أى رفع صوت باسمها والثناء عليها (خلفها) أو أمامها أو يمينها أو شمالها لمخالفته للعمل والمباهاة واطهار الجزع وعظم المصيبة (و) كره (قول استغفروا لها) لانها بدعة ولما سمعه سعيد بن جبير قال لقائله لاغفر الله (و) كره (انصراف عنها بلا صلاة) عليها ولو طولوا أو انصرف لحاجة أو باذن اهلها (أو) انصراف عنها قبل دفنها بعد الصلاة عليها (بلا اذن) من اهلها (ان لم يطولوا) فان أذنوا ولو لم يطولوا أو طولوا ولو لم يأذنوا جاز الانصراف (و) كره (حملها) والمشي معها (بلا وضوء) لتأديه الى عدم الصلاة عليها (و) كره (ادخاله) أى الميت (عمسجد) على القول الصحيح من طهارته صيانة له عما يحتمل خروجه منه وأما على القول بنجاسته فادخاله به محرم (و) كره (الصلاة عليه فيه) أى المسجد ولو كان الميت خارجه لانها وسيلة لادخاله فيه هذا ظاهر المدونة والجلاب وقال مالك رضى الله عنه ان وضعت قرب المسجد للصلاة عليها فلا بأس ان يصلى عليها من بالمسجد بصلاة الامام اذا ضاق خارج المسجد بأهله (و) كره (تسكارها) أى الصلاة على الميت ان صليت أو لا جماعة سواء اعيدت جماعة أو أفذاذا أو صليت أفذاذا واعيدت كذلك وندب اعادتها جماعة (و) كره (تقسيل جنب) الميت من اضافة المصدر لفاعله وشبه في الكراهة (فقال ك) (تقسيل) (سقط) نزل ميتاً أو حياً حياة غير مستقرة ويندب غسل دمه ويجب لفه بخرقه ومواراته (وتحنيطه) أى السقط أى يكره تطييبه (والصلاة عليه) فتكره (ودفنه بدار) هذا مصب الكراهة اذ أصل دفنه واجب (وليس) دفنه بدار (عيباً) موجبا لخيار مشتريها بين ردها والتمسك بها بجميع الثمن اذا ظهر فيها ولم ينهبها منها اذ ليس لقبره حرمة قبر الكبير قيل لما لك رضى الله تعالى عنه ان وجد المشتري فيها سقطاً قال لا ارى السعة عيباً لانه ليس له حرمة الموتى قيل افيجوز الاتفاع بموضعه قال كره ذلك ابن سحنون القياس جواز الاتفاع به (بخلاف)

(الكبير) بدار فيجوز وان بيعت بدون بيانه فللمشتري بها به حرمة اتفاهه بغيره لانه نجس (لا) يكره تعسيل (حائض) للميت لعدم قدرتها على رفع حدثها بخلاف الجنب ولذا لو انقصر عنها صارت كالجنب (و) كره (صلاة فاضل) أى صاحب فضل يعلم أو عمل أو خلافه (على) ميت (بدعى) أى صاحب بدعة فى اعتقاده لم يكفر بها على الصحيح كقدرى وحرورى فى المنتقى أهل كل نقص لا يخرج عن الايمان كأهل الكبائر وأهل البدع المتمسكين بالايمان يكره للامام وأهل الفضل الصلاة عليهم ليكون ذلك ردعا لهم وزجرا لغيرهم عن مثل حالهم ومأخذ هذا ما روى جابر عن سمرة رضى الله تعالى عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى برجل قتل نفسه بشاهق أى بالقاء نفسه من محل عال فلم يصل عليه قال الاجهورى ما لم يؤد الى ترك الصلاة عليهم بالكلية والا فلا نكره صلاة الفاضل عليهم لان فرضها لا يسقطه بدعهم ولا كبائرهم ما تمسكوا بالاسلام (أو مظهر كبيرة) كزنا وشرب مسكر فيها لما لك رضى الله تعالى عنه صلى على قاتل نفسه ويصنع به ما يصنع بموتى المسلمين ويورث واثمه على نفسه ابن يونس لقوله صلى الله عليه وسلم صلا على من قال لا اله الا الله الا انه يكره للامام وأهل الفضل أن يصلوا على البغاة وأهل البدع (وكره) صلاة (الامام) أى الخليفة أو نائبه وأهل الفضل (على من حده القتل) اما (بحد) كمحارب وتارك صلاة وزان محسن (أو قود) أى قصاص كقاتل كفء ان تولاه الامام بل (ولو تولاه) أى القتل (الناس دونه) أى الامام ومفهوم القتل ان من حده الجلد كزان بكر جلد فوات منه لا نكره الصلاة عليه من الامام ولا من أهل الفضل فيها لما لك رضى الله تعالى عنه كل من قتله الامام فى قصاص أو رجم أو حد من الحدود فلا يصل على الامام ويصل على الناس غير الامام وحكى عن ابن عبد الحكم للامام الصلاة على المرجوم لصلاة النبي صلى الله عليه وسلم على ماعز والغامدية وعلل المشهور بانه منتقم فلا يشفع ابن رشد لا بعد فى اتقاه الله تعالى بما شرعه فى الدنيا وشفاعته له فى العاقبة فى الدار الآخرة (وان مات) من حده القتل (قبله) (١١٤) أى اقامة الحد عليه (ف) فى كراهة صلاة الامام وأهل الفضل عليه وهو الراجح وعدمها

(تردد) للمتأخرين فى الحكم لعدم نص المتقدمين (و) كره (تكفين) لرجل أو امرأة (بحرير) وحمل اللخمى وابن شاس وأبو الحسن الكراهة على النع وأبقاها جماعة على

الكبير لا حائض وصلاة فاضل على بدعى أو مظهر كبيرة والامام على من حده القتل بحرية أو قود ولو قولا للناس دونه وان مات قبله فتردد وتكفين بحرير أو نجس وكأخضر وممصفر أمكن غيره وزيادة رجل على خمسة واجتماع نساء لبكى وان سرا وتكبير نعش وفوشة بحرير وإتباعه بنار ونداء به بمسجد أو بابه لا يكحلن بصوت خفى وقيام لها

ظاهرها (وكره) تكفين بكفن (نجس) بهرام ظاهر كلام الجلاب انه ممنوع لقوله ولا يكفن فى وتطين ثوب نجس ونحوه قول الكافى لا يكفن فى ثوب نجس الا ان لا يوجد غيره ولا يمكن ازالة النجاسة عند الاجهورى يقدم الحرير على النجس عند اجتماعهما (وكره) تكفين (بكأخضر) الكاف اسم بمعنى مثل من كل مصبوغ بما لا طيب فيه كمصبوغ بنبيلة (ومصفر) أى مصبوغ بصفر وهو نور القرطم (امكن غيره) أى المذكور من الحرير والنجس والمصبوغ خبر مطيب فان لم يمكن غيره تعين ولا يجتمع وجوب وكراهة (و) كره (زيادة) كفن (رجل على خمسة) وزيادة كفن امرأة على سعة لانه سرف (و) كره (اجتماع نساء لبكى) بالقصر أى ارسال الدموع بلا رفع صوت فالواو فى قوله (وان سرا) للحال لان البكاء برفع الصوت محرم (و) كره (تكبير نعش) للميت الصغير لانه لا يتخلو من البهاة واطهار عظم للصيبة (و) كره فرش (بحرير) ولو لامرأة ابن حبيب يكره اعظام النعش وأن يفرش تحت الميت قطيفة حرير أو خز ولا يكره ذلك للمرأة ولا يفرش الا ثوب طاهر اه وتقدم انهما فى التكفين بالحرير سواء وجوز ابن حبيب للنساء فجرى هنا على اصله (و) كره (اتباعه) أى الميت (بنار) أى حملها معه حال تشييعه للدفن للتشاؤم بانه من أهلها وان كان فيها بخور له بال فكراهة اخرى لاضاعة المال فان كان فى مباحر ذهب اوفضة حرم كالباس الرجال الحاملين لها الحرير مع ان ذلك شأن الفرح المنافى للحزن على الميت والتدبر فى حال الموت وما يتبعه ولكن الاهواء أعمت وأصمت ونص الأمهات وكره أبو هريرة وعائشة رضى الله تعالى عنهما أن يتبع الميت بنار تغاولا فى هذا المقام أبو الحسن اذا لم يكن فيه طيب واما اذا كان فيه طيب فزاد وجها آخر وهو السرف اذا كان له بال (و) كره (نداء به) بان يقال بصوت مرتفع فلان مات فاسموا لجنائزه (مسجد) لكراهة رفع الصوت فيه ولو بالعلم زيادة عن الحاجة (او بابه) أى المسجد لانه ذريعة لرفعه فيه (لا) يكره الاعلام (بكحلن) بكسر الحاء وفتح اللام جمع حلقة بفتح فسكون (بصوت خفى) بل يندب لانه وسيلة لتشيعه (و) كره (قيام لها)

أى الجنائز من جالس مرت عليه أو من سبقها لجل الدفن وكذا استمرار مشيها قائما حتى توضع (و) كره (تطيين قبر) أى تليسه بالطين (أو تبييضه) بالجير لما ورد عنه صلى الله عليه وسلم انه قال اذا طين القبر فلا يسمع صاحبه الأذان ولا الدعاء ولا يعلم زائره (و) كره (بناء عليه) أى القبر اللخمي كره مالك رضى الله تعالى عنه تخصيص القبور لانه من المباهاة وزينة الحياة الدنيا وملك منازل الآخرة وليست بموضع للمباهاة والتمايز بين الميت عمله وروى جابر رضى الله تعالى عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى ان ترعى القبور أو يبنى عليها أو يكتب فيها أو تقصص وروى تخصص وأمر بهدمها وتسويتها (أو تحويره) أى إدارة بناء على القبر ابن رشد البناء على نفس القبر مكروه وأما البناء حواله فائما يكره من ناحية التضييق على الناس ولا بأس به فى الاملاك (وان بوهى به) أى اللذكور من تطيين القبر أو تبييضه أو البناء عليه أو التحوير (حرم) فمحله الكراهة اذا لم يقصد بفعل شيء من هذه المذكورات المباهاة والاحرم (و جاز للتمييز) بين القبور (كحجر) يفرز على القبر علامة عليه (أو خشبة) كذلك (بلا نقش) لاسمة أو تاريخ موه على الحجر أو الخشبة والا كره وان بوهى به حرم ولا ريب فى حرمة نقش القرآن واسم الله تعالى مطلقا لتأديته الى الامتهان وكذا نقشها على الحيطان (ولا يغسل شهيد معترك) أى يحرم أن يغسل (فقط) أى دون سائر الشهداء كالبطون والفريق والحريق والمطعون والنفساء فيجب تغسيلهم والصلاة عليهم فيها لمالك رضى الله تعالى عنه الشهيد فى المعترك لا يغسل ولا يكفن ولا يحنط ولا يصلى عليه ويدفن بتيابه لقوله صلى الله عليه وسلم زملوهم بكملوهم فانهم يبعثون يوم القيامة اللون لون الدم والريح ريح المسك اذا قتل ببلد الكفر بل (ولو ببلد الاسلام) بأن غزا الحريون على المسلمين ودخلوا أرضهم هذا قول ابن القاسم وابن وهب وأشهب وابن بشير وهو ظاهر المدونة وقال ابن شعبان يغسل ونسبه فى الجواهر لابن القاسم سئل أصبغ عن (١١٥) أهل الحرب يغيرون على

بعض نفور الاسلام فيقتلون الرجال فى منازلهم فى غير معترك ولا يجتمع ولا ملاقة فقال قال ابن القاسم فى هؤلاء يغسلون ويصلى عليهم فسألت ابن وهب فقال هم شهداء (أو لم

وَتَطْيِينَ قَبْرِ أَوْ تَبْيِضُهُ وَبِنَاءٍ عَلَيْهِ أَوْ تَحْوِيزُهُ وَإِنْ بُوْهِىَ بِهِ حَرَّمَ وَجَازَ لِلتَّمْيِيزِ كَحَجَرِهِ أَوْ خَشَبَةٍ بَلَا نَقْشٍ وَلَا يُغْسَلُ شَهِيدٌ مُعْتَرِكٌ فَقَطُّ وَلَوْ بِلَيْدِ الْإِسْلَامِ أَوْ لَمْ يُقَاتِلْ وَإِنْ أَجْنَبَ عَلَى الْأَحْسَنِ لَا أَنْ رُفِعَ حَيًّا وَإِنْ أَنْفَذَتْ مَقَاتِلُهُ إِلَّا الْمَغْمُورَ وَدُفِنَ بِتِيَابِهِ إِنْ سَتَرْتَهُ وَإِلَّا زِيدَ بِخُفٍّ وَقَلَنْسُوءَةٍ وَمِنْطَقَةٍ قَلَّ ثَمَنُهَا وَخَاتَمٌ قَلَّ قِسْمُهُ لَا دِرْعٍ وَسِلَاحٍ

يقاتل) المسلم الحريين بان كان غافلا أو نائما قال الحطاب لافرق فيمن قتل فى معركة للشركيين بين قتله من سبيهم أو غير سبيهم وسواء قتله المتركون بأيديهم أو حمل عليه فتردى فى بر أو سقط من شاق أو عن فرسه فاندق عنقه أو رجع عليه سهمه أو سيفه فقتله فانه فى جميع ذلك شهيد قاله فى الطراز ولا يغسل شهيد المعترك ان كان غير جنب بل (وان أجنب) أى كان جنبا (على الاحسن) من الخلاف عند بعض المتأخرين لا تقطع التكليف بالموت ابن يونس عن أصبغ قتل حنظلة رضى الله تعالى عنه يوم أحد وهو جنب فلم يصنع فيه شيء قال أشهب لا يغسل الشهيد ولا يصلى عليه وان كان جنبا وقال ابن الماجشون أيضا قال ابن رشد لان غسل الجنب عبادة متوجهة على الأحياء عند القيام للصلاة وقد ارتفعت عن الميت (لان رفع حيا) أى حمل من موضع القتال حال كونه حيا ثم مات فيغسل ويصلى عليه (وان أنفذت مقاتله) ولم يغمر على المشهور من قول ابن القاسم كافى التوضيح عن ابن بشير وعن ابن عرفة وابن يونس والمازرى ما يوافقهم والذى عليه سحنون انه متى رفع منفوذ للمقاتل أو مغمورا فلا يغسل واستثنى عن رفع حيا فقال (الا للمغور) أى للمغى عليه الذى لم يأكل ولم يشرب ولم يتكلم الى أن مات فلا يغسل وان لم ينفذ مقتله (ودفن بتيابه) الذى مات فيها وجوبا (ان) كانت مباحة والا فلا يطلب دفنه بها ويشترط (سترته) كله فتمنع الزيادة عليها (والا زيد) عليها ما يستتره فان وجد عريانا ترجم جميع جسده مالك رضى الله تعالى عنه ما علمت انه يزداد فى كفته شيء أكثر ما عليه أشهب الآن يكون فى الأيوار به أو سلب ما كان عليه وتندب دفنه (بخف) فلا ينزع عنه (و) بـ (قلنسوة) على رأسه فلا تنزع عنه (و) بـ (منطقة) بكسر الهم وسكون النون ما يحترمه فى وسطه ان (قل ثمنها) أى قيمتها (و) بـ (خاتم قل فسه) أى قيمته فلا ينزع الآن يكون نفيس النقص (لادرع) قتل وهو معه (وسلاح) كسيف ورمح فيها لابن القاسم ينزع منه الدرع والسيف وجميع السلاح فى الجواهر يستحب أن يترك عليه خفاء وقلنسوته ولا ينزع عليه شيء الا السلاح ما كان من درع أو مففر أو بيضة أو سيف أو منطقة أو مهميز وما كان من

الحديد كله (ولا يغسل (دون) أى أقل من (الجل) أى ثلثي الجسد ومفهوم دون أنه يصلى على الجبل أى الثلثين وهو كذلك ابن ناجي اتفاقا (ولا يغسل محكوم) من الشارع (بكفره) أى يحرم على المشهور ان كان بالغابل (وان) كان (صغيرا) بميزا (ارتد) عن دين الاسلام بعد تقرر له لاعتبار رده كاسلامه وان كان لا يجرى عليه أحكامها الا بعد بلوغه الاخرى يختلف في ولد المسلم يرتد قبل أن يحتلم فقال ابن القاسم في الدونة لا تؤكل ذبيحته وان مات فلا يصلى عليه (أو نوى به سايه) أو شتر به (الاسلام) فيها الملك رضى الله تعالى عنه من اشترى صغيرا آدميا أو وقع في سهمه من الغنم مات صغيرا فلا يصلى عليه وان نوى به سيده الاسلام الا أن يجيب الى الاسلام بامر يعرف انه عقله ابن القاسم اذا كان كبيرا عقل الاسلام ويعرف ما أجاب اليه (الا أن يسلم) أى الكتابي المميز بامر يعرف انه عقله فيغسل ويصلى عليه (كان أسلم) الكافر من غير سبي (ونفر) أى هرب (من أبويه) اليها ومات ولو بدار الحرب فيغسل ويصلى عليه ابن بشر ان أسلم بعض أولاد الكفار قبل بلوغه ونفر من أبويه ففى قبول اسلامه قولان (وان اختلطوا) أى المحكوم بكفرهم بمسلمين غير شهداء (غسلاوا) أى المسلمون والكفار جميعا وجوبا لان تسهيل المسلمين واجب وقد توقف على تسهيل الكافرين لاختلاطهم بهم وما توقف الواجب عليه فهو واجب ومؤنة غسلهم وكفنتهم ودفنهم من أموال المسلمين فان لم يكن لهم مال فمن بيت مال المسلمين (وكفنتوا) أى المسلمون والكفار المختلطون وجوبا جميعا لذلك وصلى عليهم جميعا لذلك (وميز المسلم بالنية في الصلاة) بان ينوى المصلى الصلاة على المسلم منهم ودفنوا جميعا في مقابر المسلمين (ولا) يغسل (سقط) بكسر فسكون (لم يستهل) بأن نزل ميتا (١١٦) أو حياة غير مستقرة (ولو تحرك) حركة ضعيفة لا تدل على تحقق الحياة (أو عطس أو بال أو رضع)

وَلَا دُونَ الْجُلِّ وَلَا مَحْكُومٌ يَكْفَرُهُ وَإِنْ صَغِيرًا ارْتَدَّ أَوْ نَوَى بِهِ سَائِيَهُ الْإِسْلَامَ
الْأَنْ يُسَلِّمَ كَأَنْ أُسْلِمَ وَنَفَرَ مِنْ أَبَوَيْهِ وَإِنْ اخْتَلَطُوا غُسِّلُوا وَكُفِنُوا وَمُيزَ الْمُسْلِمُ
بِالنِّيَّةِ فِي الصَّلَاةِ وَلَا سَقَطَ لَمْ يَسْتَهْلْ وَلَوْ تَحَرَّكَ أَوْ عَطَسَ أَوْ بَالَ أَوْ رَضَعَ إِلَّا أَنْ
تَحَقَّقَ الْحَيَاةَ وَغُسِّلَ دَمُهُ وَلَوْ بِمِخْرَقَةٍ وَوُورِيَّ وَلَا يُصَلَّى عَلَى قَبْرِ الْأَنْ يُدْفَنَ
بِفَيْزِهَا وَلَا غَائِبٍ وَلَا تُسَكَّرُ وَالْأَوَّلَى بِالصَّلَاةِ وَرَضَى رَجَى خَيْرُهُ ثُمَّ الْخَلِيفَةُ
لَا قَرَعُهُ إِلَّا مَعَ الْخُطْبَةِ ثُمَّ أَقْرَبُ الْعَصَبَةِ

رضاعا يسيرا لا يدل على استقرار حياته واستثنى من نفى تسهيل السقط فقال (الا أن تتحقق الحياة) علامة من علاماتها كصراخ وكثرة رضاع قال نت الرضاع الكثير يدل على

الحياة اتفاقا فيجب تسهيله والصلاة عليه (وغسل دمه) أى السقط روى على يغسل الدم عن السقط لا كفسل الميت تت وافضل فتوصلها لا يغسل أى الغسل الشرعى كفسل الميت (ولف بمخرقة ووورى) وجوبا فافيهما (ولا يصلى على قبر) قال فيها ومن آتى وقد فرغ الناس من الصلاة على الجنائز فلا يصلى عليها بعد ذلك ولا على القبر وليس العمل على ما جاء في الحديث في ذلك عقب أى تمنع الصلاة على القبر قال البناني لوجه لمنع اذ غابتم انكرار الصلاة وحكمه الكراهة كما قدمه المصنف وتعبير ابن عرفة بالمنع محمول على الكراهة لما ذكرنا (الا ان يدفن بغيرها) أى الصلاة فيصلى على القبر وجوبا ان خيف تغيره والا اخرج وصلى عليه على المعتمد وعمل الصلاة على قبره اذا لم يطل الزمان حتى يظن فناؤه وان لم يبق منه الا عظم الذنب (ولا) يصلى على (غائب) كغيره وكيل سبع وميت فى أرض الكفار وحكم الصلاة على الغائب قيل الكراهة وقيل المنع أى التحريم وصلاته صلى الله عليه وسلم بالمدينة على النجاشي يوم موته بأرض الحبشة من خصوصياته صلى الله عليه وسلم بدليل عدم صلاة أمته عليه صلى الله عليه وسلم وفيها أعظم الرغبة وايضا الأرض رفعت له فصلى عليه وهو مشاهد له قبل دفنه فهي كصلاة امام على ميتة لم يره المؤمنون ولا خلاف في جوازها وورد ابن العربي الجوابين بان كلاما من الخصوصية والرفع يفتقر لدليل وليس بموجود (ولا تسكروا) أى الصلاة على الميت أى يكره تكرارها اذا صليت جماعة مطلقا أو افذا اذا أعيدت كذلك فان أعيدت جماعة فلا يكره فالصور أربع تكره الاعداد في ثلاث وتندب في واحدة (والاولى) أى الأحق (ب) امامة (الصلاة) على الميت (وصى) أوصى الميت بأنه يصلى عليه اماما (رجى خيره) أى بركته وقبول شفاعته ومفهوم رجى خيره انه ان أوصاه لكراهة عاصبه واغاظته فلا تنفذ وصيته ويقدم عاصبه على وصيه (ثم) ان لم يكن وصى فالاولى بامامة الصلاة على الميت (الخليفة لافرعه) أى نائبه (الا) نائبه في الحكم (مع الخطبة) للجمعة والعيد (ثم أقرب العصبه) للميت فيقدم ابن فابنه وان نزل فأب فأخ فابنه كذلك فجذفع فابنه

كذلك (و) ان تعدد العاصب لميت أو أكثر وكانوا في درجة واحدة قدم (أفضل ولي) بزيادة فقه أو حديث أو غيرهما (ولو) كان الأفضل (ولي المرأة) المجموعة مع الرجل في الصلاة عليهما فيقدم ولي المرأة الأفضل على ولي الرجل للفضول اعتبارا بفضل الولي لا بفضل الميت هذا قول مالك رضى الله تعالى عنه وقال ابن الماجشون أولياء الرجل أحق من أولياء المرأة (وصلى النساء) على الجبازة (دفعه) واحدة أفذاذا فإذا فرغن كره لمن ثبت منهن أن تصلى (وصحح) من بعض المتأخرين وهو ابن الحاجب (رتبهن) في الصلاة على الميت واحدة بعد واحدة (والقبر حبس) على الدفن فإن نقل الميت منه أوفى فلا يجوز التصرف فيه بغير الدفن كزرع وبناء (لا يمشی عليه) أى يكره المشى عليه ان كان مسنوا الطريق دونه وظن بقاء شيء محسوس من أجزاء الميت به والاجاز وكذا الجلوس عليه لانه أخف من المشى وما ورد من حرمة الجلوس عليه فهو محمول على الجلوس عليه لقضاء الحاجة وكذا فسر مالك رضى الله تعالى عنه وروى ذلك مفسرا عن النبي صلى الله عليه وسلم وكان على رضى الله تعالى عنه يتوسدها ويجلس عليها (ولا ينبس) أى يحرم أن يحفر القبر (مادام) أى مدة تحقق أوطن بقاء الميت أو شيء من عظامه (به) أى فى القبر (الأن يشع رب) أى مالك (كفن غصبه) فينبس ان امتنع رب الكفن من أخذ قيمته ولم يتغير الميت (أو) يشع رب (قبر) حفر (بملكه) بغير اذنه وأبى من أخذ قيمته وطلب نبشه فينبس (أونسى معه مال) لغيره ولو قل أوله وشع الوارث وله بالان لم يتغير الميت والاجر غير الوارث على أخذ عوضه ولا شيء لوارثه (وان كان) القبر المحفور (بما) أى مكان (يملك فيه الدفن) كأرض محبسة للدفن أو باحالة دفن فيه ميت بغير اذن حافره (بقى) الميت فى القبر (١١٧) (وعليهم) أى ورثته (قيمته) أى أجرة الحفر (وأقله) أى القبر

انخفاض (مامنع) عن الناس (رائحته) أى الميت (وحرسه) من أكل السباع (وبقر) أى شق بطن الميت (عن مال) ابتلعه في حياته ومات وهو فى بطنه سواء كان له أو لغيره (كثر) أى المال بأن كان نصاب

وَأَفْضَلُ وَلِيٍّ وَلَوْ وَلىَّ امْرَأَةٌ وَصَلَّى النِّسَاءُ دَفْعَةً وَصَحَّحَ تَرْتِيهِنَّ وَالْقَبْرُ حُبْسٌ لَا يَمْشَى عَلَيْهِ وَلَا يُنْبَسُ مَا دَامَ بِهِ إِلَّا أَنْ يَشْعَ رَبُّ كَفَنٍ غُصِبَهُ أَوْ قَبْرِ يَمْلِكُهُ أَوْ نَسِيَ مَعَهُ مَالًا وَإِنْ كَانَ يَمْلِكُ فِيهِ الدَّفْنَ بَقِيَ وَعَلَيْهِمْ قِيَمَتُهُ وَأَقْلَهُ مَا مَنَعَ رَائِحَتَهُ وَحَرَسَهُ وَيُقَرَّ عَنْ مَالٍ كَثُرَ وَلَوْ بِشَاهِدٍ وَيَمِينٍ لَا عَنْ جَنِينٍ وَتَوَلَّتْ أَيْضًا طَلَى الْقَبْرِ إِنْ رُجِيَ وَإِنْ قُدِرَ عَلَى إِخْرَاجِهِ مِنْ حَقْلِهِ فَعَلَّ وَالنَّصُّ عَدَمُ جَوَازِ أَكْلِهِ لِمُضْطَرٍ وَصَحَّحَ أَكْلَهُ أَيْضًا وَدُفِنَتْ مُشْرِكَةٌ حَمَلَتْ مِنْ مُسْلِمٍ بِمَقْبَرَتِهِمْ وَلَا يُسْتَقْبَلُ بِهَا قَبْلَتُنَا وَلَا قَبْلَتَهُمْ وَرُمِيَ مَيْتُ الْبَحْرِ بِمُكَفَّنَا

زكاة وهذا مقيد بما اذا قامت عليه بيئة عدلان أو عدل وامرأتان بل (ولو) ثبت (بشاهد ويمين) أجاب أبو عمران عن مقيم شاهد على ميت لم يدفن انه بلغ دنائره بأن يحلف ليبقر بطنه قائلا اختلف في القصاص بشاهد ويمين قال عاب فان تبين بعد البقر كذبه عزز فقط ولا قصاص عليه بسبب بقره وقوله تعالى والجروح قصاص في حال الحياة (لا) تبقر بطن ميتة (عن جنين) حتى رجي لاخراجه لان سلامته مشكوك فلا تنتهك حرمتها له والمال يحقق الخروج (وتوولت) أى فهمت المدونة (أيضا) كما توولت على عدم البقر (على البقر ان رجي) خروجه حيا وكان فى السابع أو التاسع فأكثر سند تبقر من حاصرتها اليسرى لانها أقرب لجهة الجنين (وان قدر على اخراجه) أى جنين الميتة (من محل) خروج (ه) المعتاد بحيلة (فعل) أى أخرج منه قال الامام مالك رضى الله تعالى عنه فى المبسوط ان قدر أن يستخرج الولد من حيث يخرج فى الحياة فعل قال اللخمي هذا لا يمكن اذا لبد لاخراجه من القوة الدافعة وشرطها الحياة لا الحرق العادة (والنص) أى النصوص للعول عليه (عدم جواز أكله) أى الأدمى الميت ولو كافرا (لمضطر) لا كل الميتة ولو مسلما لم يجد غيره اذا انتهك حرمة آدمى لآخر (وصحح أكله) أى الأدمى الميت لمضطر لم يجد غيره أى صحح ابن عبد السلام القول بجوازه (ودفنت) امرأة (مشركة) أى كافرة باشر الك أو غيره (حملت) فى بطنها جنينا (من) رجل (مسلم) بشبهة مطلقا أو نكاح كتابية أو مجوسية أسلم زوجها (بمقبرتهم) أى الكفار لعدم حرمة جنينها حتى يولد صارخا (ولا يستقبل) بميت الكفار (قبلتنا) لانه ليس من أهلها (ولا قبلتهم) لانا لا نرى طلب استقبالها حقه التأخير عن قوله الا ان يضيق فليؤاره (ورمى ميت البحر) أى فى السفينة السائرة فيه (به) أى فى البحر منفلا عنطا (مكفنا) معلى عليه مستقبل القبلة على شقه الايمن قائلا ملقيه بسم الله وعلى سنة رسول الله

على الله عليه وسلم تقبله بأحسن قبول (ان لم يرج البر) أى الوصول اليه (قبل تغيره) والاوجب تأخير دفنه به (ولا يعذب) أى الميت (ببكاء) عليه حرم (مالم يوص به) فان أوصى به عذب كترك الوصية بتركه مع علمه امتثالهم (ولا يترك) ميت (مسلم) لوليه الكافر) فيما يتعلق بتجهيزه اذ لا يؤمن عليه من عدم تغسيله ونكفينه ودفنه في مقبرة الكفار واستقباله قبائهم وغير ذلك (ولا يفضل مسلم أباً) له (كافراً) أى لا يجوز بناء على انه للتعبد وعلى انه للنظافة فيجوز (ولا يدخله) أى المسلم أباء الكافر (قبره) أى المسلم في كل حال (الا) أن يخاف المسلم على أبيه الكافر (أن يضيع) أى يحيف على ظهر الارض وتنا كاه الكلاب مثلاً (فليواره) أى يدفنه وجوباً ولا يستقبل به قبلتنا لانه ليس من أهلها ولا قبلتهم لعدم اعتبار هافلا يقصد جهة مخصوصة (والصلاة) على الميت (أحب) أى أفضل عند الامام مالك رضى الله تعالى عنه (من) صلاة (النفل اذا قام بها الغير) والا تعينت وكونها أحب منه (ان كان) الميت (كجبار) للمصلى عليه وأدخلت الكافر قريبه وصديقه (أو) كان الميت (صالحاً) ترجى بركته قال ابن القاسم سألت مالكا رضى الله تعالى عنه أى شئ أعجب اليك القعود في المسجد أم شهود الجنائز قال القعود في المسجد أعجب الى لان الملائكة تقول اللهم اغفر له اللهم ارحمه اللهم تب عليه الا أن يكون له حق من جوار أو قرابة أو أحد ترجى بركة شهوده فيحضره ابن رشد ذهب سعيد بن المسيب وزيد بن أسلم الى ان صلاة النوافل والجلوس في المسجد أفضل من شهود الجنائز جملة من غير تغسيل فمات حسن بن علي بن أبي طالب رضى الله تعالى عنهما فقام الناس لجنائزته من المسجد الاسعيد بن المسيب فانه لم يقيم من مجلسه فقيل له ألا تشهد هذا الرجل الصالح (١١٨) من البيت الصالح فقال لان أصلى ركعتين أحب الى من ان أشهد هذا الرجل

الصالح والله أعلم (باب) في أحكام الزكاة (تجب زكاة) أى اخراج جزء مخصوص من مال مخصوص ببلغ نصاب لمستحقه إن تم الملك وحال الحول وهذا المعنى الشرعى لها ومعناها لفظة النمو وزيادة الخير ومناسبة

ان لم يرج البر قبل تغيره ولا يعذب ببكاء لم يوص به ولا يترك مسلم لولي الكافر ولا يفضل مسلم أباً كافراً ولا يدخله قبره الا أن يضيع فليواره والصلاة أحب من النفل إذا قام بها الغير ان كان كجبار أو صالحاً

(باب)

تجب زكاة نصاب النعم بملك وحول كمالاً وإن معلوفة وعاملة ونتاجاً لا منها ومن الوحش وضمت الفائدة له وإن قبل حوله بيوم

الشرعى لغوى من جهة نمو الجزء المخصوص عند الله تعالى لحديث ما تصدق عبد صدقة من كسب طيب ولا يقبل الله الا الطيب الاكتفاً بضمها في كسب طيب بغير بيهاه كما يربى أحدكم فلو له أو فصيلة حتى تكون كالجبل ومن جهة تطهير المال وحصول البركة فيه ونموه بالرج والثمار وتطهير صاحبه من الذنوب وحصول البركة له قال الله تعالى خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها واطفأ زكاة الى (نصاب) من اضافة المصدر لمفعوله بعد حذف فاعله ومعنى النصاب لغة الاصل وشرعاً قدر مخصوص اذا بلغه المال وجبت زكاته واطفأ نصاب (الى النعم) لامية والنعم بفتح النون والعين المفعلة الابل والبقر والغنم لكثرة نعم الله تعالى فيها على خلقه بالنمو والولادة واللبن والصوف والوبر والشعر وعموم الانتفاع (ب) سبب (ملك) لنصاب النعم فلا زكاة على مودع ومرتهن ومستعير وملتقط لعدم ملكهم ما بأيديهم (و) (ب) حول (على النصاب وهو غلوك) (كمالاً) بفتح الميم أى الملك والحول فلا زكاة على مالك ملك غير كامل كرقيق ومدى ليس له ما يجعله في الدين ولا على من لم يكمل الحول والنصاب في ملكه (وان معلوفة وعاملة) في حرث أو حمل أو سقى والتقييد بالسائمة في حديث في سائمة الغنم زكاة لانه الغالب على مواشى العرب فهو لبيان الواقع لا مفهوم له (ونتاجاً) بكسر النون أى صغار اقترى على حول أمهاتها ان كانت نصاباً وماتت الامهات كلها أو مكملته بأن مات بعض الامهات وبقي منها مع التناج نصاب أو ملك دون نصاب فولدت ماتم به النصاب (لا) تجب الزكاة في نعم متولدة (منها) أى النعم الانسية (ومن الوحش) بأن ضربت فحول الطيباء في اناث المزمز أو عكسه أو فحول بقر الوحش في اناث البقر الانسية أو عكسه (وضمت الفائدة) أى ما تجدد في ملكه من النعم بشراء أو هبة (له) أى نصاب النعم ان اتحد نوعهما ان حصلت الفائدة قبل تمام حوله بزمان طويل بل (وان) حصلت (قبل) تمام (حوله) أى النصاب (بيوم) أى جزء من الزمن ولو لحظة فمن ملك أو زكى

نصاب يوم اول المحرم وملك نصابا آخر في آخر يوم من الحجة زكاهما معا أول المحرم ان كانا من نوع واحد (لا) نضم فائدة الدم (الأقل) من نصاب سواء كانت العائدة نصابا أو أقل ونضم الاولى للثانية المتممة للنصاب ويستقبل بها حولا من يوم الثانية الا النتائج فيضم لأصله النافص عن النصاب ويذكر في موعهما على حول أصله ان اجتمع منهما نصاب (الابل) يجب (في كل خمس) منها (ضائفة) بن الضأن ضد العز وتأوها للوحدة فشمّل الذكر فيجزى اخراجه هنا كما يجزى في زكاة الغنم ونص الباب الشاة المأخوذة عن الابل سنّها وصفتها كالشاة المأخوذة عن الغنم وسيأتي انه يؤخذ عنها الذكر والانثى واشترط ابن القصار الانثى في البايين الحطاب لم أر من فرق بينهما وشرط كونها ضائفة (ان لم يكن جل) أى اكثر (غنم) اهل (البلد العز) بان كانت كلها أو جلها أو نصفها ضائفاً فان كانت كلها أو جلها معزا فالشاة منه الا ان يتطوع المالك بدفع ضائفة فالمعتبر غنم أهل البلد ان وافقت غنم الزكى بل (وان خالفته) أى خالفت غنم أهل البلد غنم الزكى (والاصح) عند ابن عبد السلام (اجزاء بعير) عن خمس من الابل عوضا عن الشاة ان استوت قيمتهما وقال الباجي وابن العربي لا يجزى عنها والبعر يشمل الذكر والانثى وظاهره ولو كان سنه أقل من سنة وهو ما ارتضاه الاجهوري وقال الحطاب لا بد من بلوغه سنة ومفهوم عن الشاة عدم اجزائه عن شاتين فاكثروا ولو زادت قيمته على قيمتهما اتفاقا (الى خمس وعشرين في) فيها (بنت مخاض) ان كانت له سليمة (فان لم تكن له) بنت مخاض (سليمة) بان لم تكن له اصلا او كانت له معيبة (في) الخمس والعشرين (ابن لبون) ذكر ان كان له سليما والا كلفه الساعى (١١٩) بينت مخاض الى خمس وثلاثين (وفي ست وثلاثين

بنت لبون) الى خمس وأربعين (و) في (ست واربعين حقة) الى ستين (و) في (احدى وستين جذعة) الى خمس وسبعين (و) في (ست وسبعين بنتا لبون) الى تسعين (و) في (احدى وتسعين حقتان) الى مائة وعشرين (و) في (مائة واحدى وعشرين

لَا أَقْلَ الْإِبِلِ فِي كُلِّ خَمْسٍ ضَائِفَةٌ إِنْ لَمْ يَكُنْ جُلٌّ غَنَمِ الْبَلَدِ الْعَزُ وَإِنْ خَالَفَتْهُ وَالْأَصَحُّ اجْزَاءُ بَعِيرٍ إِلَى خَمْسٍ وَعَشْرِينَ فَبِنْتُ مُخَاضٍ فَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ سَلِيمَةً فَإِنْ لَبُونٍ وَفِي سِتِّ ثَلَاثِينَ بِنْتُ لَبُونٍ وَسِتِّ وَأَرْبَعِينَ حَقَّةً وَإِحْدَى وَسِتِّينَ جَذَعَةً وَسِتِّينَ بِنْتًا لَبُونٍ وَإِحْدَى وَسِتِّينَ حَقَّتَانِ وَمِائَةً وَاحِدَى وَعَشْرِينَ إِلَى تِسْعٍ وَعَشْرِينَ حَقَّتَانِ أَوْ ثَلَاثُ بَنَاتِ لَبُونٍ الْخِيَارُ لِلْسَّاعِى وَتَمَيَّنَ أَحَدُهُمَا مُفْرَدًا ثُمَّ فِي كُلِّ عَشْرٍ بَغْيَرُ الْوَاجِبِ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ بِنْتُ لَبُونٍ وَفِي كُلِّ خَمْسِينَ حَقَّةً وَبِنْتُ الْمُخَاضِ الْوُفِيَّةُ سَنَةً ثُمَّ كَذَلِكَ الْبَقَرُ فِي كُلِّ ثَلَاثِينَ تَبِيعُ ذُوسَمَّتَيْنِ وَفِي أَرْبَعِينَ مِئِنَّةً ذَاتُ ثَلَاثٍ وَمِائَةً وَعَشْرُونَ كَمَا أَتَى الْإِبِلِ الْغَنَمُ فِي أَرْبَعِينَ شَاةً جَذَعٌ أَوْ جَذَعَةٌ

الى تسع وعشرين حقتان أو ثلاث بنات لبون الخيار) في أخذها (للساعى) ان وجدا أو فقدا (وتعين أحدهما) ان وجدا (مفردا) عن الآخر (ثم) في تحقق (كل عشر) بعد المائة والتسعة والعشرين (بتغير الواجب) فيجب (في كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة) وعلى هذا القياس روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه بين ان في كل خمس من الابل شاة الى خمس وعشرين ففيها بنت مخاض ثم بين ان في احدى وتسعين الى مائة وعشرين حقتين ثم قال ثم مازاد ففي كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة ففهم الامام مالك رضى الله تعالى عنه أن المراد زيادة عشرة وفهم ابن القاسم ان المراد مطلق الزيادة ولو بواحد ففي مائة وثلاثين بنتا لبون وحقة باتفاق وفي مائة واحدى وعشرين الى تسع وعشرين خلاف فالامام خير الساعى بين حقتين وثلاث بنات لبون وعليه مشى المصنف وقال ابن القاسم يتعين ثلاث بنات لبون (و بنت المخاض) الواجبة في خمسة وعشرين الى خمسة وثلاثين هي (الوفية سنة) من يوم ولادتها ودخلت في السنة الثانية (ثم) بقية الواجبات المتقدمة من بنت اللبون والحقة والجذعة (كذلك) في توفية سنة زائدة على التي قبلها ودخلها في السنة التي تليها فبنت اللبون هي الوفية سنتين ودخلت في الثالثة والحقة هي التي أوفت ثلاث سنين ودخلت في السنة الرابعة والجذعة ما أوفت أربع سنين ودخلت في الخامسة (البقر) يجب في (كل ثلاثين) منها (تبيع) ذكر والأفضل الانثى وهو (ذوسنتين) ودخل في الثالثة (وفي) كل (أربعين مسنة) وهي (ذات ثلاث) من السنين أوفتها ودخلت في الرابعة (ومائة وعشرون) من البقر (كما أتى الابل) في تحيير الساعى بين ثلاث مسنات وأربعة أتبعة كتخيير الساعى في مائتي الابل بين أربع حقائق وخمس بنات لبون (الغنم في كل أربعين) شاة (شاة جذع أو جذعة) أى ذكر

اننى (دو سنة) تامة وقيل ابن عشرة أشهر وقيل ابن ثمانية أشهر وقيل ابن ستة أشهر (ولو) كان (معزاً) مبالغة في جنع أو جذعة لان الخلاف فيهما وأشار بلو لقول ابن حبيب لا يجزى الجذع ولا الجذعة من المعز لأن المعز يستمر هذا الواجب الى مائة وعشرين (وفي مائة واحد وعشرين) شاة (شأتان) الى مائتين (وفي مائتين وشاة ثلاث) من الشياه الى ثلثمائة وسعة وتسعين شاة (وفي أربع مائة أربع) من الشياه (ثم لكل مائة) من الشياه بعد الاربع مائة (شاة) جنع أو جذعة فلا يتغير الواجب بعد الأربع مائة الا بتمام مائه (ولزم) في زكاة الابل والبقر والغنم (الوسط) أى للتوسط بين الخيار والشرار إن وجد الوسط بل (ولو انفرد الخيار) فلذلك ان يأتى بالوسط فلا يلزمه دفعها من الخيار (أو) انفرد (الشرار) كصغار ومرضى ومعيبات فلا تؤخذ من الشرار (الا أن يرى الساعى أخذ المعيبة) لكثرة لحمها عند ارادة ذبحها للمستحقين أو ثمنها عند ارادة بيعها لافترقة ثمنها عليهم (للاصغيرة) التى لم تبلغ السن الواجب فليس له أخذها (وضم تحت لعراب) بكسر العين المهملة ابل ذات سنامين فان اجتمع منهما نصاب زكى (وجاموس لبقر) فان اجتمع منهما نصاب زكى (وضأن لمعز) فان اجتمع منهما نصاب زكى (وخبر الساعى ان وجبت واحدة وتساويا) ووجد السن الواجب في كل منهما (والا) أى وان لم يتساويا كعشرين بخمسة عشر عراباً وكعشرين جاموساً وعشرة من البقر وكثلاثين معزاً وعشرين ضأناً (ف) يؤخذ الواجب (من الأكثر) اذا الحكم له (و) ان وجب (ثنتان) في النصاب الملقى من صنفين (١٢٠) أخذ (من كل) صنف واحدة (ان تساويا) أى الصنفان كسبعين ضأناً

دُو سَنَةٍ وَلَوْ مَعَزًا وَفِي مَائَةٍ وَاحِدَى وَعَشْرِينَ شَاتَانِ وَفِي مَائَتَيْنِ وَشَاةٍ ثَلَاثٌ وَفِي أَرْبَعِمَائَةٍ أَرْبَعٌ ثُمَّ لِكُلِّ مَائَةٍ شَاةٍ وَلِزِمَ الْوَسْطُ وَلَوْ انْفَرَدَ الْخِيَارُ أَوْ الشَّرَارُ إِلَّا أَنْ يَرَى السَّاعِي أَخَذَ الْمَعِيَةَ لَا الصَّغِيرَةَ وَضُمَّ بُحْتُ لِعَرَابٍ وَجَامُوسٌ لِيَقَرَّ وَضَأَنٌ لِيَمْزَرَ وَخَيْرُ السَّاعِي أَنْ وَجِبَتْ وَاحِدَةٌ وَتَسَاوَايَا وَالْأَقْلُ فَمِنْ الْأَكْثَرِ وَثْنَتَانِ مِنْ كُلِّ أَنْ تَسَاوَايَا أَوْ الْأَقْلُ نَصَابٌ غَيْرُ وَقْصٍ وَالْأَقْلُ كَثْرٌ وَثَلَاثٌ وَتَسَاوَايَا فَمِنْهُمَا وَخَيْرٌ فِي الثَّلَاثَةِ وَالْأَقْلُ فَكَذَلِكَ وَاعْتَمِرَ فِي الرَّابِعَةِ فَأَكْثَرَ كُلُّ مَائَةٍ وَفِي أَرْبَعِينَ جَامُوسًا وَعَشْرِينَ بَقَرَةً مِنْهُمَا وَمَنْ هَرَبَ بِإِبْدَالٍ مَا شِئَهُ أَخَذَ بِزَكَاتِهَا وَلَوْ قَبْلَ الْحَوْلِ عَلَى الْأَرْجَحِ وَبَنَى فِي رَاجِعَةٍ بِسَبَبٍ

ومثلها معزاً أو أربعين بخناً ومثلها عراباً وكثلاثين جاموساً ومثلها بقراً (أو) لم يتساويا (والأقل نصاباً غير وقص) وهو ما بين النصابين والمراد بغيره هنا ما أوجب الثانية كمائة وعشرين ضأناً وخمسين معزاً أى انما تؤخذ من الأقل بشرطين كونه نصاباً

بحيث لو انفرد تجب الزكاة فيه وكونه غير وقص أى أوجب الثانية (والا) أى وان لم يوجد الشرطان معا (فالاكثر) يؤخذان منه (و) ان وجب في النصاب الملقى من صنفين (ثلاث وتساويا) أى الصنفان كائة وواحدة ضأناً ومثلها معزاً (ف) اثنتان يؤخذان (منهما) من كل صنف واحدة (وخير في) أخذ (الثالثة) من أيهما شاء (والا) أى وان لم يتساويا (فكذلك) أى في وجوب ثنتين في الملقى منهما في انه ان كان الأقل نصاباً غير وقص أخذ منه واحدة والاثنتان من الأكثر والا أخذ الجميع من الأكثر (و) ان وجب أربع من الغنم فأكثر (اعتبر في) الشاة (الرابعة فأكثر) منها كالحامسة والسادسة (كل مائة) وحدها فيعتبر الحالى وحده والملقى وحده فان كانت أربع مائة منها ثلثمائة ضأن ومائة بعضها ضأن وبعضها معزاً أخرجت ثلاثة من الضأن واعتبرت المائة الملققة على حدها فان تساوى فيها الصنفان خير الساعى والا فمن الأكثر (وفي أربعين جاموساً وعشرين بقرة) تبعا (منهما) من كل صنف تبعا لان في الثلاثين من الجاموس تبعا والعشرة منه تضم للعشرين من البقر فيخرج التبعا الثانى من البقر لانه الأكثر (ومن هرب) من الزكاة أى تحيل على اسقاطها (بإبدال) أى يبيع (ماشية) أى نصاب ابل أو بقر أو غنم ويعلم هروبه باقراره أو بقرينة (أخذ بزكاتها) أى الماشية التى أبدلها معاملة له بنقيض مقصوده لآبزكاة البدل ولو أكثر لعدم تمام حولها ان أبدلها بعد تمام حولها بل (ولو) أبدلها (قبل) تمام (الحول) عليها بقرب كشهري (على الأرجح) عند ابن يونس من الخلاف فان أبدلها قبله يبعد فلا يؤخذ بزكاتها اتفاقاً (وبنى في) ماشية (راجعة) له (ب) سبب (عيب) قديم لم يعلمه المشتري حين شرائه

فردا عليه بعد اقامتها عنده مدة فلا يلغىها البائع ويحسبها من الحول كأنها كانت باقية عنده لم تخرج عن ملكه بناء على ان الرد بالعبث نقض لا يبيع (أو) رجعت له بسبب (فلس) للمشتري قبل قبض ثمنها منه فاختار البائع أخذها أو برأ المشتري من ثمنها بعد اقامتها عنده مدة من الحول فيحسبها منه لانه فسخ للبيع أضافيز كيهما عند تمام حولها من يوم ملكها أو زكاتها أو كأنها لم تخرج عن حوره (كبدل ماشية تجارة) ان كانت نصابا بل (وان) كانت (دون نصاب بعين) نصاب كعشرين دينارا أو مائتي درهم فزكها على حول أصلها وهو اليوم الذي ملك فيه النقد الذي اشتراها به أو زكاه فيه (أو) بنصاب من (نوعها) فزكى البديل على حول البديل سواء جرت الزكاة في عينه أولا ان كان الابدال اختياريا بل (ولو) كان (لاستهلاك) ماشية من شخص فلزمت قيمتها فدفعها المالكها أو صالحه عنها بماشية من نوعها فيبني في زكاة القيمة أو الماشية على حول أصلها على ما مر (كنصاب) ماشية (قنية) أبدله بنصاب عين أو ماشية من نوعها فيبني على حول أصلها وهو المبدلة فيهما ولو لاستهلاك فان لم تكن نصابا فان أبدلها بنصاب عين استقبل به وان أبدلها بنصاب من نوعها بنى (لا) يبني على حول الاصل ويستقبل أن أبدل ماشية التجارة أو القنية (ب) نصاب نعم (مخالفا) أى الماشية المبدلة نوعا كابل بقر أو غنم فيستقبل به حولا من يوم قبضه (أو) ماشية مبيعة (راجعة) لبائعها (ب) سبب (اقالة) فلا يبني في زكاتها على حولها الاصل ويستقبل بها حولا من يوم رجوعها لانها بيع وأولى الرجعة بهيمة أو صدقة (أو) أبدل (عينا بماشية) اشتراها للتجارة أو القنية بعين فيستقبل بها حولا من يوم قبضها ولا يبني على حول ثمنها (وخلطاء الماشية كمالك) واحد (فيما وجب) عليهم في زكاة الماشية المخالطة (من قدر) للمخرج زكاة كثلثة لكل أربعون من الغنم فعليهم شاة واحدة على كل (١٢١) ثلث قيمتها ولولا الخلطة لكان على

كل واحد شاة (وسن)
للاوجب في النصاب الملق
كثنين لكل واحد ست
وثلاثون من الابل فعليهما
جذعة على كل واحد نصف
قيمتها ولولا الخلطة لكان
على كل واحد بنت ابون

أَوْ فَلَسَ كَمُبْدِلٍ مَاشِيَةٍ تِجَارَةً وَأَنْ دُونَ نِصَابٍ بِعَيْنٍ أَوْ نَوْعٍ وَلَوْ لَا سَتِهَا لَكَ
كَنِصَابٍ قَنِيةٍ لَا يَخَالَفُهَا أَوْ رَاجِعَةٍ بِإِقَالَةٍ أَوْ عَيْنًا بِمَاشِيَةٍ وَخُلَطَاءُ الْمَاشِيَةِ كَمَالِكٍ
فِيهَا وَجَبَ مِنْ قَدَرٍ وَيَسَّرَ وَصَنَفَ أَنْ نُؤَيِّتَ وَكُلُّ حُرٍّ مُسْلِمٍ مَلَكٍ نِصَابًا
يَحُولُ وَاجْتَمَعَا بِمَلِكٍ أَوْ مَنَفَعَةٍ فِي الْأَكْثَرِ مِنْ مَاءٍ وَمُرَاحٍ وَمِيبَةٍ وَرَاعٍ بِأَذْنِهِمَا
وَفَحْلٍ يَرْفُقُ وَرَاجِعَ الْمَأْخُودِ مِنْهُ شَرِيكُهُ يَنْسَبُ عَدَدُهُمَا وَلَوْ أَفْقَرُوا قَصُّ الْأَحَدِهَا

(١٢١ - جواهر الاكلیل - اول) (وصنف) للواجب كثنين لأحدهما ثمانون معز ولا آخر أربعون
ضانافا لهما ماشاة من العز على صاحب الثمانين ثلثا قيمتها وعلى الآخر ثلثها ولولا الخلطة لكان على كل واحدة من صنف نعمه (ان نويت)
أى نوى الخلطة كل واحد منهما أو منهم لا الفرار من كثرة الزكاة (وكل) من الخليطين أو الخلطاء (حر) فلا أثر لخلطة رقيق (مسلم)
فلا أثر لخلطة كافر (ملك نصابا) وخط بجميعه أو ببعضه فلا أثر لخلطة من ملك أقل من نصاب ملكه مسحوبا (ب) كمال (حول) من
يوم الملك أو الزكاة للنصابين المخلوطين فلا يشترط تمام الحول من يوم الخط فيكفى الخط في أثنائه ما لم يقرب جدا كشهرا فاذ أقام
نصاب كل منهما عنده ستة أشهر من يوم ملكه أو زكاته وخطاها ومضت ستة أشهر أخرى زكيا زكاة خلطة لان الحول صاحب الملك وان
لم يصاحب الخلطة (واجتمعوا) أى الخليطان (بملك) للذات (أو منفعة) باجارة أو اباحة لعموم الناس كنهرومراح ومبيت بأرض
موات (في الأكثر) وهو ثلاثة أو أكثر (من) خمسة أشياء (مراح) أى محل اجتماع الماشية للقيام (وماء) بالمد
للشرب (ومبيت) ولو تعددان احتاجت له (وراع) لجمعها أو لكل ماشية راع وتعاونوا (بأذنها) أى الخليطين (وفحل)
ينزو على الجميع (ب) قصد (رفق) أى تعاون راجع لاجتماعهما فيما اجتماعا فيه من الخمسة أو أكثرها لا بقصد الفرار من كثرة
الزكاة (وراجع) أى رجع الخليط (المأخوذ من) الماشية التى (ل)ه جميع ما عليهما أو أكثر مما عليه (شريكه) أى خليطه
من قيمة المأخوذ (ب) محتل (نسبة) عدد ماشية المرجوع عليه لمجموع (عديهما) أى الماشيتين فان كانت نصفان رجع بنصف
قيمة المأخوذ وان كانت ثلثا رجع بثلثها وعلى هذا القياس ان لم ينفرد أحدهما بوقص كمشرة من الابل لأحدهما وللآخر
خمس عشرة فعلى الأول خمس قيمة بنت المخاض وعلى الثانى ثلاثة أخماسها بل (ولو انفرد وقص لأحدها) أى الخليطين كتسع
من الابل لأحدها وللآخر خمس ففيهما شاتان على الأول أربعة أسباع قيمتها ونصف سبعها وعلى الثانى سبعها ونصف سبعها بنا

على ان الاوقاص مر كاة وهذا قول الامام مالك المرجوع اليه وهو المشهور ولدا منى عليه المصنف وأشار بالوالى قوله المرجوع عنه وهو ان على كل شاة بناء على ان الاوقاص غير مزكاة وكل من القولين في المدونة والرجوع (في القيمة) أى في قيمة المأخوذ معتبر يوم أخذه بناء على ان الأخذ فى معنى الاستهلاك ومن استهلك شيئا لزمته قيمته يوم استهلاكه (كتأول) أى ظن (الساعى الأخذ) للركاة (من نصاب) مملوك (لها) أى الخليطين كعشرين شاة لكل منهما فعلى كل منهما نصف قيمة الشاة التى أخذها الساعى زكاة بحسب اعتقاده (أو) أخذ الساعى من نصاب (لأحدهما) أى الخليطين وللآخر أقل من نصاب (وزاد) المأخوذ على الواجب فى نصاب أحدهما (للخلطة) كمالو كان لأحدهما مائة شاة وللآخر خمسة وعشرون شاة فأخذ الساعى من ماشيتهما شاتين فعلى صاحب المائة أربعة أخماس قيمتها وعلى الآخر خمسا (لا) يرجع المأخوذ منه على خليطه بشىء من قيمة المأخوذ (غصبا أو) زكاة و (لم يكمل لهما) معا (نصاب) كمالو كان لكل منهما خمس عشرة شاة فأخذ من الثلاثين شاة فمصيبته على المأخوذ منه وحده وهذا من النصب أيضا لكن الاول النصب فيه مقصود والنصب فى هذا ليس مقصودا بل هو جعل محض (وذو ثمانين) شاة مثلا (خالط بنصفيهما) أى بكل أربعين منها (ذوى) بفتح الواو أى صاحبي (ثمانين) لكل منهما أربعون كالخليط الواحد بناء على ان خليط الخليط خليط وهو المشهور فى المائة والستين شاتان على ذى الثمانين نصف قيمتهما وعلى كل من خليطيه ربعهما (أو) خالط ذو الثمانين (بنصف فقط) أى دون النصف الآخر (ذا أربعين) كالخليط الواحد بناء على ان خليط الخليط خليط وهو المشهور فى المائة والعشرين شاة على ذى الثمانين ثلثا قيمتها وعلى ذى الأربعين ثلثها (عليه) أى ذى الثمانين فى الصورة الاولى (١٢٣) (شاة) أى نصف قيمة الشاتين المأخوذتين من المائة والستين لان نسبة

في القيمة كَتَأُولِ السَّاعِي الْأَخْذَ مِنْ نَصَابِ لَهَا أَوْ لِأَحَدِيهَا وَزَادَ لِلْخُلُطَةِ لَا غَصْبًا أَوْ لَمْ يَكْمُلْ لَهَا نَصَابٌ وَذُو ثَمَانِينَ خَالَطَ بِنِصْفَيْهَا ذَوَى ثَمَانِينَ أَوْ بِنِصْفٍ فَقَطْ ذَا أَرْبَعِينَ كَالْخَلِيطِ الْوَاحِدِ عَلَيْهِ شَاةٌ وَعَلَى غَيْرِهِ نِصْفُ بِالْقِيَمَةِ وَخَرَجَ السَّاعِي وَلَوْ يَجْدِبُ طُلُوعَ الثُّرَيَّا بِالْفَجْرِ وَهُوَ شَرَطٌ وَجُوبٌ إِنْ كَانَ وَبَلَغَ وَقَبْلَهُ يَسْتَقْبِلُ الْوَارِثُ وَلَا تُبَدَّلُ إِنْ أَوْصَى بِهَا وَلَا تُجْزَى كَمُرُورِهِ

الثمانين لها نصف (وعلى) كل من (غيره نصف) أى ربع قيمة الشاتين لان نسبة كل أربعين لها ربع وقوله (بالقيمة) راجع للشاة والنصف (وخرج الساعى) لاخذ

الزكاة من الأغنياء ودفعها لمستحقها كل عام وجوبا فلا يلزم رب الماشية سوقها للساعى (ولو ب) عام (جذب) أى قحط وعدم مطر لان الضيق على المساكين والفقراء أشد منه على الأغنياء فيحصل لهم ما يستعينون به وأشار بالوالى قول أشهب لا يخرج سنة الجذب وعلى المعتد من خروجه عام الجذب فيقبل من أرباب الماشية ولو الشرار (طالوع الثريا) أصله ثريوا أبدلت الواو ياء لاجتماعها معها وسبق احداها بالسكون وأدغمت الياء فى الياء مأخوذة من الثروة أى الكثرة نجوم متلاصقة فى برج النور ولها أوقات كثيرة فى حال الطلوع فتارة تطلع عند مغيب الشفق وتارة يكون مع الغروب وتارة عند الثالث الاول الى غير ذلك (بالفجر) أى عند طلوعه وندب خروجه فى هذا الوقت رفقا بالساعى وبأرباب المواشى لاجتماعها على الماء حينئذ فيخفف دوران الساعى ومن احتاج الى سن ليس فى ماشيته وجده عند غيره (وهو) أى مجىء الساعى (شرط وجوب ان كان) ساع (وبلغ) أى أمكن وصوله للماشية فان مات شىء من الماشية أو ضاع بلا تفريط بعد كمال الحول وقبل مجيئه فلا يحسب ويزكى الباقي ان كان نصابا وكذا الموت والضياع بعد مجيئه وعده وقبل أخذه لانه وجوب موسع وقته كوجوب الصلاة بدخول وقتها وسقوطها بما منع فيه (و) لو مات رب الماشية (قبله) أى مجىء الساعى وبعد كمال الحول (يستقبل الوارث) بالماشية التى ورثها حولا ان لم يملك نصابا من نوعها ولا يضم ما ورثه وزكى الجميع لقوله أنفا وضمت الفائدة له (ولا تبدل) أى لا يخرج الزكاة الموصى باخراجها من الثلث قبل صداق زوجته التى تزوجها فى مرضه ودخل بها عند ضيقه (ان أوصى) مالك النعم (ب) اخراجها (ها) أى زكاة النعم ومات قبل مجىء الساعى ونكون فى رتبة الوصية بمال فيقدم عليها مذبحة ثم صداق مريض بنى ثم زكاة أوصى بها (ولا تجزى) أى الزكاة التى تخرج قبل مجىء الساعى وبعد تمام الحول على ان مجيئه شرط وجوب وهو المشهور وكذا على انه شرط صحة كما استظهره ابن عبد السلام والمصنف وحزم به ابن عرفة (كمروءه) أى الساعى بعد تمام

الحول (بها) أى الماشية حال كونها (ناقصة) عن نصاب (ثم رجع) أى الساعى وان كان لا ينبغي له الرجوع (وقد كملت) الماشية نصابا بولادة أو ابدال من نوعها وأولى بغيره أو هبة أو صدقة أو إرث أو شراء فيستقبل بها ربا حولاً من يوم مروره لانه بمنزلة ابتداء حول (فان تخلف) أى لم يجيء الساعى لعذر مع امكان وصوله لولا العذر (وأخرجت) أى الزكاة (أجزاً) أخرجاها (على المختار) للخمى من الخلاف وقال عبد الملك لا يجزى ويجب تأخيرها حتى يأتى الساعى ولو تخلف اعواماً فان تخلف لعذر وأخرجت أجزاء اتفاقاً (والا) أى وان لم يخرجها حين تخلفه وجاء بعد أعوام (عمل) أى الساعى (على) ما وجده حين مجيئه من (الزبد) لعدد الماشية حين مجيئه على عددها حال تخلفه (والنقص) لمددها حال مجيئه عن عددها حال تخلفه والواو بمعنى أو وصلة عمل (للماضى) من الاعوام التى تخلف فيها أى أخذ زكاة ماضى على حساب ما وجد (بتبدئة) أخذ زكاة (العام الأول) فالذى يليه وهكذا الى عام حضوره وأشار لفائدة التبدئة بالعام الأول فقال (الآن ينقص) بكسر القاف مشددة (الاخذ) للزكاة عن العام الأول (النصاب) فيعتبر التنقيص للذى يليه فنسقط زكاته كتخلفه عن مائة وثلاثين شاة أربعة أعوام ثم جاء وهى اثنان وثلاثون فيأخذ للعام الاول والثانى والثالث ثلاث شياه وتسقط زكاة العام الرابع لتنقيص المأخوذ النصاب (أو) ينقص الاخذ (الصفة) للواجب (فيعتبر) التنقيص بالنسبة للأعوام المتأخرة كتخلفه عن ستين جملاً خمس سنين ثم وجدها سبعة وأربعين فيأخذ عن العامين الاولين حقتين وعن الاعوام الاخيرة ثلاث بنات لبون ولو وجدها خمساً وعشرين لاخذ عن الاول بنت مخاض وعن كل عام بعد أربع شياه (كتخلفه عن أقل) من نصاب كثلاثين شاة أربعة أعوام (ف) جاء وقد (كمل) النصاب بولادة أو ابدال أو فائدة كهبة وصدقة وارث كان (١٣٣) وجدها احدى وأربعين وأخبر ربا

بكما لها في العام الثانى فيأخذ له ولثالث شاتين وتسقط زكاة الرابع لنقص النصاب كزكاة الاول لعدم الكمال فيه (وصدق) المالك في تعيين وقت الكمال بغير عيب ولو

بها ناقصة ثم رجع وقد كملت فان تخلف وأخرجت أجزاء على المختار وإلا عمل على الزبد والنقص للماضى بتبدئة العام الأول إلا أن ينقص الأخذ النصاب أو الصفة فيعتبر كتخلفه عن أقل فكمّل وصدق لا أن نقصت هارباً وإن زادت له فليكل ما فيه بتبدئة الأول وهل يصدق قولان وإن سأل فنقصت أو زادت فالوجوه إن لم يصدق أو صدق ونقصت وفي الزبد تردد

متهما (لا) في تعيين وقت النقص فلا يصدق (ان نقصت) الماشية عما كانت عليه حال كونه (هارباً) بهما من الزكاة كهرو به بها وهى ثلثمائة شاة ثلاث سنين ثم رجع بها أربعين فتؤخذ منه تسع شياه عن الاعوام الثلاثة وتسقط زكاة عام رجوعه لنقص النصاب ولا يصدق في تعيين عام النقص الا ببينة ولو أتى نائباً فان شهدت البينة بتعيين وقته زكى لكل عام مافيه كافي الحطاب والمواق ويبدأ بالعام الاول ويعتبر تنقيص الأخذ النصاب أو الصفة للأعوام الماضية ولعام رجوعه أيضاً (وان زادت) الماشية (له) أى الهارب عما كانت عليه قبل هروبه (ف) يزكى (لكل) من الاعوام (ما) وجد (فيه) بشهادة بينة (بتبدئة) العام (الاول) فاذا هرب بها ثلاث سنين وهى في العام الاول أربعون وفي الثانى مائة واحدى وعشرون وفي الثالث أربعمائة أخذ منه شاة عن الاول وشاتين عن الثانى وثلاث شياه عن الثالث لتنقيص الأخذ النصاب فلا يأخذ زكاة ما أفاد آخر الماضى السنين هذا قول الامام مالك رضى الله تعالى عنه قال للخمى وهو قول جميع الاصحاب الا أشهب قال يأخذ للماضى على ما وجد في آخر عام ولا يكون الهارب أحسن حالا من تخلف عنه الساعى فانه لا يتهم مع هذا أخذ منه للماضى على ما وجد فهذا مثله بالاولى (و) ان عين الهارب وقت الزيادة ولا بينة له على هذا (هل يصدق) بلا عيب الا ببينة بكذبه أولاً يصدق وتؤخذ زكاة ما وجد للماضى الاعوام ولعام القدرة أيضاً فيه (قولان) لم يطلع المصنف على أرجحية أحدهما محلها ان لم يأت نائباً والاصدق اتفاقاً قاله ابن عبد السلام (وان سأل) الساعى رب الماشية عن عددها فاخبره بعدد وغاب عنه قبل الاخذ ورجع اليه فعدها (ف) وجدها (نقصت) عما أخبره به (أو زادت) على ما أخبره به (فالوجود) هو المعتبر في الزكاة (ان لم يصدق) الساعى ربا فيها أخبره به حين أخبره (أو صدق) الساعى ربا فيما أخبره به (ونقص) عما أخبره به (وفي الزائد) على ما أخبره به بولادة كما لابن بشير وابن الحاجب أو بفائدة كالأبن عبد السلام بأن أخبره بمائة شاة فوجدها مائة واحدى وعشرين (تردد) م

التأخيرين اعدم نص التقديمين في اعتبار ما وجد أو ما أخبر به ولو صدق قوله ان لم يصدق الخ اسكان أحسن (وأخذ الخوارج)
 عن طاعة الامام العدل بعد القدرة عليهم (ب) زكاة (للماضي) من الاعوام (الا أن يزعموا الأداء) أي دفع الزكاة لمستحقها
 في الماضي فيصدقوا ولا تؤخذ منهم في كل حال (الا) حال (أن يخرجوا) عن طاعة الامام العدل (لنمها) أي الزكاة فلا
 يصدقون في دعواهم دفعها لمستحقها الا ببينة (وفي خمسة أوسق) جمع وري بفتح فـ يكون معناه لغا للجمع وشرعا مجموع...ين
 صاعا (فأكثر) اذ لا وقص في الحب والشمر (وان) زرع (بأرض خراجية) أي عليها مال معلوم ليت المال لوقفها على صالح
 المسلمين لفتحها عنوة كارض الشام والعراق أو لمصلحة أهلها عليه الخطاب الخراج نوعان ماوضع على أرض العنوة وما صالح به
 الكفار على أرضهم فاشتراها مسلم وتحمل بالخراج بعد الشراء فالنصاب ثلثمائة صاع والصاع أربعة أمداد فمئو ألف ومائتا مئو المئو
 مله اليدين المتوسطتين لا مقبوضتين ولا مبسوطتين ووزنه رطل وثلاث بالبعدي فالنصاب (الف وستمائة رطل) بعدي
 والرطل (مائة وثمانية وعشرون درهما مكيا كل) أي كل درهم (خمسون) حبة (وخمسة حبة من مطلق الشعير)
 وبين الخمسة أوسق فقال (من حب) أي القمح والشعير والسلت والبردة والدخن والارز والعلس والفول والحبص واللوبيا
 والعدس والجلبان والبسيلة والترمس والسهمم والزيتون والفرطم وحب الفجل الاحمر (وتمر) والحق به الزبيب فهذه عشرون
 نوعا هي التي تجب فيها الزكاة (فقط) فلا تجب في جوز وبنديق وفسق وتين ووزر كستان ونحوها حال كون المقدار المذكور (منقيا)
 من قشره الذي لا يخزن به كقشر الفول (١٢٤) والحبص وأما الذي يخزن به كقشر العدس فلا يشترط تنقيته منه حال

وأخذ الخوارج بالأرضي ان لم يزعموا الأداء الا أن يخرجوا لنمها وفي خمسة أوسق
 فأكثر وان بأرض خراجية ألف وستمائة رطل مائة وثمانية وعشرون درهما
 مكيا كل خمسون وخمسة حبة من مطلق الشعير من حب وتمر فقط مئو مئو
 الجفاف وإن لم يحف نصف عشره كزيت ماله زيت وتين غير ذي الزيت وما لا
 يحف وقوله أخضر ان سقى بآلة والا فالمشرو ولو اشترى السبع أو أنفق عليه
 وان سقى بهما فعلى حكميهما وهل يغلب الأكثر خلاف

كونه (مقدر الجفاف)
 بالزرز وغلبة الظن اذا
 أخذ الحب فريكا قبل
 يسه من فول وحبص
 وشعير وقمح وبلح وعنب
 بعد طيبه وقبل يسه بأن
 يحزر مقداره وطباو يابسا
 (وان) كان اذا ترك (لم

يحف) كالقول المسقوى وعنب مصر وزيتونها (نصف عشر)
 حب (ه) ان كان شأنه الجفاف سواء ترك حتى يحف أم لا (ك) نصف عشر (زيت ماله زيت) من زيتون وسهمم وقرطم
 وحب فجل احمر ان كان حب كل نصابا وان قل زيتته فان أخرج من حبه أجزاء في غير الزيتون وأما الزيتون فيمتنع الاخراج من
 زيتته ان كان له زيت سواء عصره أو أكله أو باعه ولا يجزى الاخراج من حبه ولا من ثمنه ان بيع ولا من قيمته ان أكل ان أمكن
 معرفة قدر زيتته ولو بالتحري والا أخرج نصف عشر قيمته ان أكل وثمانه ان بيع (و) نصف عشر (ثمن غير ذي الزيت)
 كزيتون مصران بيع والا أخرج نصف عشر قيمته يوم طيبه (و) نصف عشر ثمن (ماليحف) كعنب مصر وورطها ان بيع
 والا فنصف عشر قيمته فلو أخرج زيبا أو تمرافلا يجزى (و) نصف عشر ثمن أو قيمة (فول أخضر) وحبص كذلك بما شأنه
 عدم اليبس كالسقاوي الذي يسقى بالسواقي ان بيع أو أكل وان شاء أخرج عنه حبا يابسا بعد حره فان كان شأنه اليبس تعين
 الاخراج من حبه بعد تقدير جفافه قاله الامام مالك رضي الله تعالى عنه في العتبية واقتصر عليه الحرشي وقواه البناني (ان سقى)
 أي الحب والتمر (بآلة) كسانية وغرب (والا) أي وان لم يسق بآلة بأن سقى بغيرها كنبيل وسيح وعين ومطر (فالعشر)
 زكاته (ولو اشترى السبع) أي ماء الطرم من اجتماع في أرضه (أو أنفق عليه) في اجرائه من أرض مباحة الى أرضه فيزكي
 بالعشر لقلة الثمن والمنفق غالبا (وان سقى بهما) أي الآلة وغيرها (ف) يزكي (على حكميهما) بأن يقسم نصفين نصف لآلة
 ونصف لغيرها فيزكي ماسقى بآلة بنصف العشر وماسقى بآلة بالعشر (وهل) اذا كان أحدهما ثلثين والآخر ثلثا (يغلب
 الأكثر) على الأقل فيزكي الجميع بنصف العشر ان غلبت الآلة أو بالعشر ان غلب غيرها ولا يغلب الأكثر ويزكي كل على
 حكمه فيه (خلاف) أي قولان مشهران وهل المراد بالأكثر الأكثر مدة ولو كان السقى فيها أقل أو الأكثر سقيا وان قلت

مدنه خلاف (وتضم القطاني) السبعة فان اجتمع منهما نصاب زكى وهى الفول والحمص والعدس واللوبيا والبسيلة والجلبان والترمس لانها جنس واحد فى الزكاة ويخرج من كل نوع منها بحسابه ويجزى اخراج الأعلى والمساوى لا الأدنى (كقمح وشعير وسلت) يضم السين المهمة وسكون اللام فتضم لانها جنس واحد فى الزكاة (وان) زرعت الانواع التى تضم (ببلدان) وانما يضم نوع مما تقدم لغيره (ان زرع أحدهما) أى النوعين اللذين أريد ضمهما (قبل) استحقاق (حصاد الآخر) وهو وقت وجوب زكاته وبقي من حب الاول الى استحقاق الثانى الحصاد ما يكمل به مع حب الثانى نصاب لانهما حينئذ كفائتدين جمعهما ملك وحول فان زرع الثانى قبل حصاد الاول والثالث بعد حصاد الاول وقبل حصاد الثانى (فيضم الوسط لهما) أى الاول والثالث على سبيل البدلية ان كان فيه مع كل منهما نصاب بأن يكون فيه ثلاثة أوسق وفى كل منهما وسقان ولم يخرج زكاة الاولين حتى حصد الثالث فيزكى الثلاثة زكاة واحدة فان زكى الاولين قبل حصاد الثالث فلا يضم الوسط له ويزكى وحده ان كان فيه نصاب والا فلا (لا) يضم زرع (أول) زرع (ثالث) زرع بعد حصاد الاول اذا لم يكن فى الوسط مع كل منهما نصاب بأن كان فى كل وسقان ولو كان فى الوسط مع الاول نصاب وليس فيه مع الثالث نصاب أو عكسه بأن كان الاول ثلاثة والثانى وسقين والثالث كذلك أو الاول وسقين والثانى كذلك والثالث ثلاثة أوسق ضم الوسط للاول فى الاولى ولا زكاة فى الثالث والثالث فى الثانية ولا زكاة فى الاول (لا) يضم قمح ولا غيره (للس) بفتح العين واللام حب طويل باليمن يشبه البر (و) لا (لدخن و) لا (لذرة و) لا (لأزر وهى) أى للذكورات من العلس وما عطف (١٢٥) عليه (أجناس) فلا يضم بعضها البعض (والسمسم ويزر الفجل) الاحمر

وَتُضْمُ الْقَطَانِي كَقَمَحٍ وَشَعِيرٍ وَسَلْتٍ وَإِنْ يَبْلُدَانِ أَنْ زُرِعَ أَحَدُهُمَا قَبْلَ حَصَادِ الْآخَرِ فَيُضْمُ الْوَسْطُ لِهَٰمَا لَا أَوَّلٌ لِثَالِثٍ لَا لِعَلَسٍ وَدُخْنٍ وَذُرَّةٍ وَأُزْرٍ وَهِيَ أَجْناسُ السَّمْسِمِ وَيَزْرُ الْفُجْلُ وَالْقُرْطُمُ كَالزَّيْتُونِ لَا الْكَتَّانِ وَحُسْبٍ قَشْرُ الْأُزْرِ وَالْعَلَسِ وَمَا تُصَدَّقُ بِهِ وَاسْتَأْجَرَ قَتًّا لَا أَكْلُ دَابَّةٍ فِي دَرَسِهَا وَالْوُجُوبُ بِإِفْرَاكِ الْحَبِّ وَطَبِيبِ الثَّمَرِ فَلَا شَيْءَ حَتَّى وَارِثٍ قَبْلَهُمَا لَمْ يَمَيِّرْ لَهُ نَصَابٌ وَالزَّكَاةُ عَلَى الْبَائِعِ بَعْدَهُمَا إِلَّا أَنْ يُعْطِيَ فَمَلَى الْمُشْتَرَى وَالنَّقْفَةُ عَلَى الْمُوصَى لَهُ الْمُعِينُ

فى تكميل النصاب (قشر الارز والعلس) والفول والحمص والعدس الذى يخزن به (و) حسب (ماصدق) لئلا يك (به) على الفقراء من الزرع أو التمر أو العنب بعد وجوب الزكاة فيه أو وهبه أو باعه أو أكله (و) حسب ما (استأجر) به من الزرع فى حصاده أو دراسته حال كونه (قتا) أى مقتونا أى محزوما ولا مفهوم له فيحسب الاغار والكيل الذى استأجر به (لا) يحسب (أكل دابة فى) حال (درسها) لاسر الاحتراز منها فزل منزلة الآفات الساهية (والوجوب) للزكاة يتحقق (بإفراك الحب) أى صيرورته فريكا منتفعا به صرح به فى الامهات اللخمى الزكاة تجب عند مالك رضى الله تعالى عنه بالطيب أى باوغه حد الاكل فاذا أزهى النخل أو طاب السكرم وحل بيعة وأفرك الزرع واستغنى عن الماء واسود الزيتون أو قارب الاسوداد وجبت فيه الزكاة فاقتصر فى الزرع على الافراك وذكر اباحة البيع فى غيره أفاده البنائى (وطيب الثمر) بزهر النخل وحلاوة العنب واسوداد الزيتون أو مقارنته (فلا شئ على وارث قبلهما) أى الافراك والطيب (لم يصير له نصاب) مما ورثه الآن يكون له زرع من جنسه وزرع أحدهما قبل حصاد الآخر وبقي من حب الاول ما يكمل الثانى نصابا فيضمها ويزكيها فان ورث نصابا زكاه ومفهوم قبلهما ان من ورث بعدهما يزكى الجملة على ملك الميثان كانت نصابا ويقسم الباقي على الورثة ولا زكاة على من نابه نصاب (والزكاة) واجبة (على البائع بعدهما) أى الافراك والطيب ويجوز اشتراطها على المشتري (الا ان يعدم) أى يفتقر (ف) زكاته (على المشتري) نيابة عن البائع ان بقى البيع بيده أو فوته هو ثم يرجع على البائع بحصته ما أخرجه زكاة من الثمن وهو العشر أو نصفه فان فات بسماوى أو أتلغه أجنبى فلا يزكىه المشتري ويزكىه البائع ان أيسر (و) ان أوصى مالك زرع أو عمر بجزء شائع كثلثه أو قدر مكيل منه كوسق لمعين كزيد أو لغير معين كالمساكين (ف) النقطة أى السقي والخدمة للقدر للموصى به (على الموصى له) بفتح الصاد (المعين) كز:

ان كانت الوصية (بجزء) شائع كنصف الزرع أو الثمر (لا) تكون النفقة على (المساكين) سواء أوصى لهم بجزء أو كيل
 وذكر محرز بجزء بقوله (أو) أوصى لمعين (بكيل) كخمس أوسق من زرع أو تمر (ف) النفقة (على الميت) في المسائل الثلاثة
 (وإنما يخرص) أي يحزر وهو مطلق بأصله (التمر) بفتح المثناة وسكون الميم أي ثمر النخل الذي يؤول إلى كونه تمرًا (والغضب)
 أي قدره رطبًا وجافًا (إذا حل بيعهما) بزهر البلح وحلاوة الغضب ليعلم هل هو نصاب أم لا (و) إذا اختلفت حاجة أهلها
 بكل وبيع وابقاء بعض أي لأن شأنهما ذلك (نخلة نخلة) أي مفصلاً أي يحزر الخارص ثم كل نخلة وحدها لأنه أقرب للصواب
 وأما تجزئة الحائط أثلاثاً أو أرباعاً وتخريص كل جزء منها وهو مجموع نخلات فلا يجوز وكذا تخريصه بثامه دفعة واحدة
 (باسقاط قصصها) أي ما تنقصه الثمرة عادة بسبب جفافها باجتهاد الخارص (لا) باسقاط (سقطها) أي ما يسقطه الريح وما يأكله
 الطير ونحوه لكن إن حصل شيء من ذلك بعد التخريص اعتبر ونظر للباقي فإن كان نصاباً زكيً والا فلا (وكفى) الخارص
 (الواحد) العدل العارف لأنه حاكم (وان اختلفوا) أي الخارصون في قدر الثمر الذي خرصوه في وقت واحد (فالا عرف) منهم
 بالتخريص بعمل بتخريصه ويلقى تخريص ما سواه (والا) أي وإن لم يكن فيهم أعرف (ف) يؤخذ (من كل) قول (جزء)
 فإن كانا اثنين أخذ من كل قول نصفه وثلاثة ثلثه وأربعة ربه وسبعة سبعة وعلى هذا القياس وزكى عن مجموع الأجزاء
 فلو كانوا ثلاثة قال أحدهم عشرة والثاني تسعة والثالث ثمانية زكى تسعة لأنها ثلث مجموع عشرة وتسعة وثمانية الذي هو
 سبعة وعشرون (وان أصابته) (١٣٦) أي الخارص بالفتح (جائحة) أي عاهة كسموم وجراد وفأر وعطش وتلج

وردد قبل جذاه (اعتبرت) فان بقي ما فيه الزكاة زكى والا فلا (وان زادت) أي وجبت الثمرة المخرصة
 جذاه أو كيلها زائدة (على) تخريص (عدل) عارف (ف) قال الإمام مالك رضى الله تعالى عنه (الأحب

الاخراج) إزكاة ما زاد ثقله أصابة الخارص اليوم (وهل) قوله الأحب محمول (على ظاهره) من النذب لتعليقه بقلة (أو) محمول على
 أصابة الخارص ولو كان على الوجوب لم يلتفت إلى أصابته ولا إلى خطئهم وهذا تأويل ابن رشد وعباض (أو) محمول على
 (الوجوب) وهو تأويل الأكثر لأن التخريص حينئذ كحكم ظهر خطؤه فيجب قصه (فيه تأويلان) ابن بشر فإن كان الخارص غير
 عدل أو غير عارف فيجب الإخراج عما زاد اتفاقاً (وأخذ) أي العشر ونصفه (من الحب كيف كان) أي على أي حال كان طيباً كله أو رديئاً كله
 أو متوسطاً أو بعضه كذا أو بعضه كذا نوعاً أو نوعين أو أنواعاً ويخرج من كل بقدره لا من الوسط فإن طاع بدفع الأعلى عن الأدنى أجزأ أن
 اتحد جنسهما والا فلا يجزى كخراج الأدنى من الأعلى وهما من جنس واحد (كالتمر) أو للزبيب حال كونه (نوعاً) واحداً (أو)
 نوعين) فقط فيؤخذ من كل منهما بقدره كيف كان (والا) أي وإن لم يكن نوعاً أو نوعين بأن كان أكثر من نوعين (ف) يؤخذ العشر
 أو نصفه (من أوسطها) أي الأنواع لدفع المشقة بكثرة أصناف التمر (وفي مائتي درهم شرعى) فاكثراً (أو عشرين ديناراً)
 شرعية (فاكثر) فلا وقص في العين (أو مجمع منهما) أي الدراهم والدنانير كعشرة دنانير ومائة درهم أو خمسة دنانير ومائة
 وخمسين درهماً أو تسعة عشر ديناراً وعشرة دراهم حال كون التجميع معتبراً (بالجزء) أي التجزئة والمقابلة بأن يقابل الدينار
 بعشرة دراهم لا بالقيمة التابعة للجودة والسكة والصياغة فلا زكاة في مائة درهم وتسعة دنانير قيمتها مائة درهم لجودتها أو سكتها أو
 صياغتها (ربيع العشر) وهو خمسة دراهم ونصف دينار (وان) كانت (لطفل) أي من دون البلوغ ذكر أو أنثى
 (أو) (لمجنون) مطبق لأن الخطاب بها خطاب وضع بمعنى أن الشارع جعل ملك النصاب سبياً في الزكاة والخطاب بأخراجها

يشلق بولي الصبي أو المجنون (أو) وان (نقصت) زنة الدنانير أو الدراهم عن وزن الدنانير أو الدراهم السريعة كحبة أو حبتين من كل دينار أو درهم وراجت ككاملة في الوزن بأن يشتري بها ما يشتري بالكاملة هذا قول الامام مالك وابن القاسم وسحنون رضي الله تعالى عنهم قال ابن هارون وهو المشهور (أو) كانت متصفة (برداء أصل) أي معدن بأن كان ذهبها أو فضتها دينارا وليس فيها غش وراجت كجيدة الاصل بأن لم تحطها رداؤها عن الذهبية والفضية وان كانت قيمتها أقل من قيمة الجيدة (أو) كانت متلبسة (بإضافة) أي خلط معدن آخر بها من نحو نحاس وهي الغشوشة (وراجت) في المعاوضة بها (ككاملة) أي خالصة من الاضافة بأن يشتري بالمضافة ما يشتري بالخالصة فهو راجع للثلاثة (والا) أي وان لم ترج ناقصة الوزن ككاملته فلا تجب زكاتها حتى تسكمل زنتها وان لم ترج رديئة المعدن كالجيدة بأن حطتها رداؤها عن الذهبية أو الفضية فلا زكاة فيها وان لم ترج المضافة كالحالصة (حسب) النقد (الخالص) الذي فيها على فرض تصفيتها فان بلغ نصابا زكي والا فلا (ان تم الملك) فلا زكاة على حائز نصابا غير مالك له كمودع بالفتح وملتقط بالكسر ولا زكاة على مدين ليس عنده ما يفي بدينه ولا على رقيق لعدم تمام ملكه (و) ان تم (حول غير المعدن) والركاز وأماها فالزكاة بوجود الركاز واخراج المعدن أو تصفيته قاله ابن الحاجب واعترضه ابن عبد السلام بأن في الركاز الخمس وأجاب الموضح بأن فيه الزكاة ان احتاج لكبير عمل أو نفقة في تحصيله ولا يشترط مرور الحول (وتعددت) الزكاة (بتعدده) أي الحول (في) عين (مودعة) عند من يحفظها وقبضها مودعها بالكسر بعد أعوام فيزكيها لكل عام بعد قبضها (و) تعددت بتعدده في عين (متجر فيها بأجر) أي أجرة للتاجر فيها ويربحها خاصة فيزكيها كل عام وهي عند التاجر حيث علم قدرها وهو مدير فان لم يعلم قدرها أخرها لعله (١٢٧) (لا) تعددت الزكاة بتعدد الحول في عين

(بمقصوبة) أقامت عند غاصبها أعواما فيزكيها ربها بعد قبضها منه لعام واحد ولورد غاصبها بربها معها لان ربها لم يقدر على تنميتها فأشبهت الضائعة (و) لا تعددت الزكاة

أَوْ نَقَصَتْ أَوْ بِرَدِّ أَصْلٍ أَوْ إِضَافَةٍ وَرَاجَتْ كَكَامِلَةٍ وَالْأَحْسَبُ الْخَالِصُ إِنْ تَمَّ الْمَلِكُ وَحَوْلُ غَيْرِ الْمَدِينِ وَتَمَدَّدَتْ بِتَمَدُّدِهِ فِي مُودَعَةٍ وَمُتَّجِرٍ فِيهَا بِأَجَرٍ لَا مَقْصُوبَةٍ وَمَدْفُونَةٍ وَضَائِعَةٍ وَمَدْفُوعَةٍ عَلَى أَنْ الرَّبِّحَ لِلْمَاكِلِ بِلَا ضَمَانٍ وَلَا زَكَاةَ فِي عَيْنٍ فَقَطُّ وَرِثَتْ إِنْ لَمْ يَكُنْ يَحْتَمِلُهَا أَوْ لَمْ تَوْقِفْ إِلَّا بَعْدَ حَوْلٍ بَعْدَ قِسْمِهَا أَوْ قَبْضِهَا وَلَا مَوْصًى يَتَفَرَّقُ فِيهَا وَلَا مَالٍ رَقِيقٍ وَمَدِينٍ وَسَكَنَةٍ وَصِيَاغَةٍ وَجُودَةٍ وَحَلًى وَإِنْ تَكَسَّرَ إِنْ لَمْ يَتَهَشَّمْ

بتعدد العام في عين (مدفونة) بصحراء أو عمران ضل صاحبها عنها ثم وجدها بعد أعوام فيزكيها لعام واحد وأما التي دفنها وتركها سنين عالما بمكانها فيزكيها لكل عام اتفاقا (و) لا تعددت بتعدده في عين (ضائعة) من مالها ثم وجدها بعد سنين فيزكيها لعام واحد (و) لا تعددت بتعدده في عين (مدفوعة) قراضا (على ان الرج) كله (للعامل) فيها (بلا ضمان) عليه لما تلف أو خسر منها فيزكيها بربها لعام واحد بعد قبضها ان لم يكن مديرا والا فلا لكل عام مع ما بيده حيث علم بقاءها (ولا زكاة في عين فقط) أي دون الحرث والماشية وقد سبق حكمهما من أن الورث ان مات قبل افرالك الحب وطيب الثمر زكى على ملك الوارث فمن نابه نصابا زكى ومن لا فلا أن يكون له ما يكمل النصاب من جنسه وان مات بعد الافرالك أو الطيب زكى على ملك الميت ونعت عين بجملة (ورثت) ومضى عليها أعوام قبل قسمها (ان لم يعلم بها) الوارث (أو) بمعنى الواو أي (لم توقف) من الحاكم عند أمين فلا يزكيها الوارث (الا بعد حول بعد قسمها) بين الورثة (أو) بعد (قبضها) ولو بوكيل فان علم بها أو وقفت من الحاكم عند أمين زكيت لما مضى من الاعوام من يوم وقفها أو علمها وهذا التفصيل ضعيف والعمدة مذهب المدونة وهو أن العين الورثة فائدة يستقبل الوارث بها حول بعد قبضها ولو علم بها ووقفت وسيصرح به المصنف بقوله واستقبل بفائدة تجددت لاعتن مال (و) لا زكاة في عين (موصى بتفرقتها) على معينين أو غيرهم ومر عليها حول بيد الوصى قبلها ومات الوصى قبل الحول لخروجها عن ملكه بموته فان مات بعده زكيت على ملكه ان كانت نصابا ولو مع ما بيده ولا يزكيها من صارت له الا بعد حول من قبضها لانها فائدة (ولا) زكاة في (مال رقيق) وان بشائبة حرية كمكاتب لعدم تمام ملكه (ولا) زكاة في (مال مدين) ان كان المال عينيا سواء كان الدين عينيا أو عرضا حالا أو مؤجلا وليس له ما يجعله فيه (و) لازكاة في قيمة (سكة وصاغة وجودة) كما لو كان عنده خمسة عشر دينارا ولسكنها أو صياغتها أو وجودتها تساوى النصاب (ولا) زكاة في (حلي) جائز اتخاذه (ولو تكسر ان لم يتهشم) فان تهشم بحيث لا يمكن إصلاحه الا بسبكه وجبت فيه الزكاة لحول بعد تهشمه لانه كما

(و) الحال انه (لم ينو عدم اصلاحه) بأن نوى اصلاحه أو لانية له والمعمد الزكاة في الثانية (أو كان) الحلى الجائز (لرجل) اتخذ لنفسه كحاتم وأنف وأسنان وحلية مصحف وسيف جهاد أول زوجته وأمنته وبنته الموجودة عنده الصالحة للزينة فان اتخذهن مستوجده أو استصلح زكاه (أو) مقتنى لـ (مكرام) لنساء يتزين به ولو لرجل على الأرجح (الا) حليا (محرمات) افتتاؤه كناء نقد وقمقم ومبخره ومكحلة ومروود ففيه الزكاة ولولا امرأة (أو معدا لعاقبة) ففيه الزكاة ولولا امرأة أعدته بعد كبرها لعاقبتها (أو) معدا لـ (صداق) لمن يتزوجها ففيه الزكاة (أو) كان (منوباه التجارة) أى البيع برىح ففيه الزكاة (وان رصع) أى زين (بجوهر) نفيس كياقوت (وزكى الزنة) للذهب أو فضة بعد نزاع الجوهر منه (ان نزاع) أى أمكن نزاع الجوهر منه (بلا ضرر) أى فساد وغرم أجرة (والا) أى وان لم يمكن نزعه أو كان فيه ضرر (تحرى) زنة الذهب أو الفضة وزكاه (وضم الرىح لاصله) ولو كان الرىح أو أصله دون نصاب ومجموعهما نصاب فيزكى مع أصله عند تمام الحول من يوم ملك الأصل أو زكاه (كغلة مكترى للتجارة) فتضم لاصلها في حوله ولو دون نصاب ان تم بها نصابا فمن استفاد مالا أو زكاه في أول المحرم واكترى شيئا بنية إكراهه لغيره بزائد أو كراه لغيره بنصاب فأكثر فحوله أول المحرم لان الزائد على الأصل ربح واحترز بغلة مكترى للتجارة عن غلة مكترى للتجارة وإكراهه فهى فائدة يستقبل بها حولا بعد قبضها (و) لو كان (ربح دين) عليه (لاعوض له) أى الدين (عنده) أى المدين الذى اتجر فى الدين وربح فيه نصابا بأن اقترض مالا واتجر به أو اشترى سلعة بدين في ذمته فربح نصابا فيزكىه بتمام حوله من الاقتراض أو الشراء (و) ضم الرىح (١٢٨) (لـ) مال (منفق بعد) تمام (حوله) أى المنفق (مع) تمام حوله (أصله)

وَلَمْ يَنْوِ عَدَمَ إِصْلَاحِهِ أَوْ كَانَ لِرَجُلٍ أَوْ كَرَاهِ الْأُمُحَرَّمَا أَوْ مُعَدًّا لِمَاقِبَةٍ أَوْ صَدَاقٍ أَوْ مَتَوَيًّا بِهَ التَّجَارَةِ وَإِنْ رُصِّعَ بِجَوْهَرٍ وَزَكَّى الزَّيْنَةَ أَنْ نَزَعَ بِلا ضَرَرٍ وَالْأُتَحَرَّى وَضُمَّ الرِّبْحُ لِأَصْلِهِ كَغَلَّةٍ مُكْتَرَى لِلتَّجَارَةِ وَلَوْ رِبْحَ دَيْنٍ لَا عَوْضَ لَهُ عِنْدَهُ وَلِئِنْفَقَ بَعْدَ حَوْلِهِ مَعَ أَصْلِهِ وَقَتَ الشَّرَاءِ وَاسْتَقْبَلَ بِفَائِدَةٍ تَجَدَّدَتْ لِأَعْنِ مَالٍ كَمَطِيَّةٍ أَوْ غَيْرِ مُزَكَّى كَشَمْنٍ مُقْتَنَى وَتُضَمُّ نَاقِصَةٌ وَإِنْ بَعْدَ تَمَامِ لثَانِيَةٍ أَوْ ثَالِثَةٍ إِلَّا بَعْدَ حَوْلِهَا كَامِلَةٍ فَمَلَى حَوْلُهَا كَالْكَامِلَةِ أَوْ لَا وَإِنْ نَقَصْنَا

أى الرىح (وقت) أى بعد (الشراء) مثاله استفاد عشرة دنانير في أول المحرم ومر عليها الحول واشترى بخمسة منها سلعة وافق الخمسة الأخرى وباع السلعة بخمسة عشر دينارا فيضمها للخمسة التى

انفقها ويزكى العشرين يوم قبضها (واستقبل) أى ابتداء حولا (بفائدة) من ربح يوم قبضها ووصفها بنعت كاشف لحقيقتها فقال (تجددت) للشخص عن غير مال (لاعن مال كعطية) أى هبة أو صدقة وادخلت السكاف الموروث والصدائق والمخالغ به وارث الجناية وسهم النفيسة والمرب من بيت المال أو الوقف (أو) تجددت عن مال (غير مزكى) أى لا تجب الزكاة في عينه أو عوضه كل عام ومثله بقوله (كشمن مقتنى) سواء كان عقارا أو حيوانا أو غيرها (وتضم) فائدة (ناقصة) ان كان نقصها من يوم استفادتها بل (وان) نقصت (بعد تمام) لها نصابا قبل تمام حولها تامة (لـ) فائدة (ثانية) سواء كانت نصابا أو أقل منه ويتم بها مع الأولى نصاب فيستقبل بهما من يوم قبض الثانية (أو) يضمن لفائدة (ثالثة) حيث لم يجتمع من الأولين نصاب ككون الأولى خمسة والثانية كذلك والثالثة عشرة (الا) ان تنقص الأولى (بعد) تمام (حولها كاملة) أى نصابا وبقي منها مع الثانية نصاب (فـ) تزكى الأولى (على حولها) نظرا لتمامها نصابا بالثانية وتزكى الثانية على حولها نظرا لكاملها بالأولى مادام في مجموعهما نصاب مثال ذلك استفاد عشرين دينارا في أول المحرم وحال عليها الحول ثم أنفق عشرة منها ثم استفاد عشرة في أول رجب فاذا جاء المحرم زكى عشرته وإذا جاء رجب زكى عشرته وهذا مبنى على قول أشهب يكفى في وجوب الزكاة في المالى الناقص كل منهما عن النصاب ومجموعهما نصاب اجتماعهما في بعض الحول وقال ابن مسلمة تضم الأولى التى نقصت بعد حولها كاملة للثانية في حولها كالناقصة قبل حولها وهو مبنى على اشتراط اجتماعهما في جميع الحول واستظهره في التوضيح (كـ) الفائدة (الكاملة) نصابا بذاتها (أولا) أى ابتداء واستمرت كاملة حتى تم حولها فلا تضم ما بعدها ولا يضم ما بعدها إليها ولو كان أقل من نصاب (وان نقصنا) أى الفائدتان عن النصاب بعد تقرير حولهما بان صارت المحرمية خمسة مثالا والرجبية

كذلك وانجر قبل تمام الحول عليهما نافذ. ين (وربح فيهما) معا (أو في أحدهما تمام نصاب عند حول) الفائدة (الاولى أو) ربح التمام (قبله) أي حول الاولى (ف) يزكيان (على حوليهما وفض) أي قسم (ربحهما) أي الفائدةين بحسب نسبة كل عدد منهما لمجموعهما ان كان خلطهما وزكى كل قسم من الربح مع أصله على حوله (وان) ربح فيهما أو أحدهما تمام نصاب (بعد شهر) بعد تمام حول الاولى (ف) تزكى الاولى وربحها (منه) أي وقت حصول الربح لانتقال حولها اليه (و) تزكى (الثانية) وربحها (على حولها) وان ربح فيهما أو في أحدهما تمام نصاب (عند) تمام (حول الثانية) فيزكيان مع الربح عند تمام حول الثانية (أو) ربح فيهما أو في أحدهما (وشك فيه) أي وقت الربح (لأيهما) أي الفائدةين هل ربح عند حول الاولى أو قبله أو عند حول الثانية أو بعده أو بينهما (ف) تزكى الفائدةان وربحهما (منه) أي عند تمام حول الثانية (ك) ربحه فيهما أو في أحدهما تمام نصاب (بعده) أي حول الثانية بكشهر فيزكيهما والربح وقت حصول الربح (وان حال حولها) أي الفائدة الكاملة (فانفقها) قبل حول الثانية الناقصة (ثم حال حول الثانية) حال كونها (ناقصة) عن نصاب (فلا زكاة) فيها لعدم اجتماعها مع الاولى في كل الحول مثال ذلك على ما استفاد من الزرقاني بحمله كلام المصنف عليه استفاد عشرين ديناراً وحال حولها وأنفق عشرة منها واستفاد عشرة قبل تمام الحول ثم أنفق العشرة الاولى وحال حول الثانية ناقصة فلا تزكى (و) استقبل (ب) النقد (للتجدد عن سلع التجارة) أي الشراؤها (بلا بيع) لها وللتجدد بالبيع ربح يضم لأصله ومثل للتجدد بلا بيع بقوله (كغلة عبد) مشتري للتجارة وكراء دار مثلاً كذلك (و) نجوم (كتابة) (١٣٩) لرفيق اشتراة للتجارة (و) ثمن (نمرة) شجر (مشتري) للتجارة حدثت بعده أو قبله ولم يؤثر فيستقبل بثمنها ان باعها مفردة أو مع الاصل بعد طيبها فيبعض الثمن على قيمة الاصل والثمرة فاناب الاصل زكاة لحول الاصل وما ناب الثمرة

فَرَبِحَ فِيهِمَا أَوْ فِي أَحَدَاهُمَا تَمَامَ نِصَابٍ عِنْدَ حَوْلِ الْأُولَى أَوْ قَبْلَهُ فَعَلَى حَوْلَيْهِمَا وَفَضْلَ رِبْحِهِمَا وَبَعْدَ شَهْرٍ فَمِنْهُ وَالثَّانِيَةُ عَلَى حَوْلِهَا وَعِنْدَ حَوْلِ الثَّانِيَةِ أَوْ شَكَّ فِيهِ لِأَيِّهِمَا فَمِنْهُ كَبَعْدَهُ وَإِنْ حَالَ حَوْلُهَا فَانْفَقَهَا ثُمَّ حَالَ حَوْلُ الثَّانِيَةِ نَاقِصَةً فَلَا زَكَاةَ وَبِالتَّجَدُّدِ عَنْ سِلْعِ التِّجَارَةِ بِلاَ بَيْعٍ كَسَلَّةٍ حَبْدٍ وَكِتَابَةٍ وَتَمَرَةٍ مُشْتَرَى إِلَّا الْمُؤَبَّرَةَ وَالصَّوْفَ التَّامَّ وَإِنْ اكْتَرَى وَزَرَعَ لِلتِّجَارَةِ زَكَاةً وَهَلْ يُشْتَرَطُ كَوْنُ الْبَذْرِ لَهَا تَرَدُّدٌ لَا إِنْ لَمْ يَكُنْ أَحَدُهُمَا لِلتِّجَارَةِ وَإِنْ وَجِبَتْ زَكَاةٌ فِي عَيْنِهَا

(١٧ - جواهر الاكليل - اول) يستقبل به من يوم قبضه وان باعها مع الاصل قبل طيبها زكى ثمن الجميع لحول الاصل لانها تتبع له وصوف غنم مشتراة ولبنها وسمنها (الا) الثمرة (المؤبرة) حين شراء أصولها للتجارة (و) (الا) الصوف التام أي المستحق للجزء يوم شراء الغنم للتجارة فيزكى ثمنها لحول الثمن الذي اشترى به الاصول هذا ما قيد به المصنف كلام ابن الحاجب واعتمده هنا والصواب خلافه لقول بعض المحققين من شارحي ابن الحاجب ان المؤبرة حين الشراء المنصوص فيها أنها غلة فيستقبل بثمنها وقال ابن عمر قال أهل المذهب يستقبل بثمن الثمرة وان كانت مأبورة يوم الشراء نعم ان كانت قد طابت حينه فقال بعض شارحي ابن الحاجب انها كسلعة (وان اكترى) أرض زراعة للتجارة (وزرع) فيها (للتجارة) وخرج منها أقل من نصاب وباعه بنصاب عين (زكى) الثمن لحول الاصل الذي اكترى به الارض (وهل يشترط) في زكاته لحول الاصل (كون البذر) الذي يداره اشتراة (لها) أي التجارة فلو كان من قوته استقبال بثمن ما حصل من زرعها لأنه كفاؤدة أو لا يشترط كونه لها فيه (تردد) للناسب تأويلان لانهما فهمان لشارحي للدونة الاول لابن يونس وأكثر القرويين وابن شبلون والثاني لابي عمران (لا) يزكى ثمن ما خرج منها لحول الاصل ويستقبل به حوله من يوم قبضه (ان لم يكن أحدهما) أي الاكثر والزرع (للتجارة) بان كانا معا للقنية ومفهومه انه ان كان أحدهما للتجارة والآخر للقنية يزكى الثمن لحول الاصل وهو خلاف منطوق قوله قبله وان اكترى وزرع للتجارة زكى فالناسب لا ان لم يكونا للتجارة بان كانا للقنية أو كان أحدهما للتجارة والآخر للقنية ولم ينو بهما أو أحدهما شيئاً إلا أن يجعل كلامه من باب سلب العموم أي لان انتفى السكون للتجارة عنهما معا فيصدق منطوقه بكونهما معا للقنية أو كون أحدهما لها والآخر للتجارة أو كونهما بأحدهما بلانية هذا ان لم تجب الزكاة في عين الثمرة (وان وجبت زكاة في عينها) أي ذات الثمرة الحاصلة من الأصول المشتراة للتجارة أو من زر

الارض المسكونة والزروعة للتجارة بان كانت نصابا (زكى) عينها باخراج عشرة أو نصفه (ثم) اذا باعها بنصاب عين (زكى الثمن لحول التزكية) لعينها (وانما يزكى دين ان كان أصله) أى الدين (عينها بيده) أى المالك فأقربها فان كان أصله عطية بيد معطيها أو صداقا بيد زوج أو خلعا بيد ملتزمه أو ارشا بيد الجاني فلا يزكى الا بعد تمام حول من قبضه (أو) كان أصله (عرض تجارة) باعه محتكرا به (وقبض عين) أى ذهب أو فضة فان قبضه عرضا فلا يزكىه حتى يبيعه بنصاب (ولو) قبضه (بهبة) لغير الدين وقبضه الموهوب له من الدين فيزكىه واهبه من غيره فان وهبه لنفسه من الدين فلا يزكىه واهبه لانه ابراء لا قبض (أو) قبضه بـ (احالة) لمن له دين على المحيل فيزكىه المحيل بمجرد الحوالة ويزكىه من غيره لخروجه عن ملكه بمجرد اهان (كل) المقبوض نصابا (بنفسه) في مرة أو مرات ان بقي المقبوض أولا بيده الى قبض ماتم النصاب به بل (ولو تلف المم) بفتح اللام فتفتح اللام فوق أى القبض أولا الذى تم نصابا بالمقبوض آخره بعد امكان تزكيته (أو) كل المقبوض نصابا (بفائدة) متجددة عن غير مال أو غير مزكى (جمعهما) أى القبض والفائدة (ملك وحول) مثال ذلك استفاد عشرة دنانير في أول المحرم ويستمرت الى مثله واقضى عشرة دنانير من دين حال حوله فيزكى العشرين وسواء تقدم ملك الفائدة كالمثال أو تأخر بشرط بقاء الاقتضاء الى تمام حول الفائدة (أو) كل المقبوض نصابا (بـ) بخارج (معدن) ذهب أو فضة لانه لا يشترط فيه الحول (على القول) أى المختار للمازرى من الخلاف وهو قول القاضي عياض وانه يزكى دين بالشروط المتقدمة (لسنة) ولو أقام عند الدين سنين مبتدأة (من) يوم ملك (أصله) أى الدين أو تزكيته (١٣٠) ان لم يؤخر قبضه فرارا من الزكاة والازكاه لكل عام بتبدئة العام الاول فان نقص الاخذ

زَكَيْتُمْ ثُمَّ زَكَيْتُمُ الثَّمَنَ لِحَوْلِ التَّزْكِيَةِ وَإِنَّمَا يَزَكِي دَيْنٌ إِنْ كَانَ أَصْلُهُ عَيْنًا بِيَدِهِ
أَوْ عَرْضٌ تِجَارَةً وَقَبِضَ عَيْنًا وَلَوْ بِهَبَةٍ أَوْ إِحَالَةٍ كَمَلَّ بِنَفْسِهِ وَلَوْ تَلَفَ الثَّمَنُ أَوْ
بِفَائِدَةٍ جَمَعَهُمَا مِلْكٌ وَحَوْلٌ أَوْ يَمْدُونِ عَلَى الْقَوْلِ لِسَنَةٍ مِنْ أَصْلِهِ وَلَوْ فَرَّ بِتَأْخِيرِهِ
إِنْ كَانَ عَنْ كَهْبَةٍ أَوْ أَرْضٍ لَا عَنْ مُشْتَرَى لِقَنْيَةٍ وَبَاعَهُ لِأَجَلٍ فَلْيَكُلِّ وَعَنْ إِجَارَةٍ
أَوْ عَرْضٍ مُفَادٍ قَوْلَانِ وَحَوْلُ الثَّمَنِ مِنَ التَّمَامِ لَا إِنْ نَقَصَ بَعْدَ الْوُجُوبِ ثُمَّ زَكَيْتُمُ
الْمَقْبُوضَ وَإِنْ قَلَّ وَإِنْ اقْتَضَى

التقدير أو النصاب اعتبر هذا
مذهب ابن القاسم ومذهب
المدونة تزكيته لعام واحد
قوله (ولو فر) المالك من
الزكاة كل عام (بتأخيره)
عند الدين سنين مع تمكنه
من أخذه منه ليس بمباقة في
قوله لسنة بل هو شرط

مستأنف وجوابه مقدر أى استقبال به حولا بعد قبضه (ان كان) الدين (عن كهبة) واستمر بيد الواهب (أو أورش) ديناراً
أى دية نفس أو جرح استمر بيد الجاني أو الماكلة وأدخلت الكاف الصداق بين الزوج والمخالع به بيد ملتزمه (لا) يزكى الدين لسنة من
أصله ان كان (عن) بيع عرض (مشتري للقنية) بأن اشترى بعيراً مثلاً للقنية (وباعه) بنصاب (لاجل) معلوم وأولى بحال وأخر قبضه
فرار من الزكاة (ف) يزكىه (لشكل) من الاعوام الماضية بعد بيعه قاله ابن رشد وهو ضعيف والمعتمد انه يستقبل به حولا بعد قبضه ولو
ناه بحال وأخر قبضه فرارا فلا حسن حذف ولو فر بتأخيره الى قوله قولان والموافق للمعتمد قوله أنفاً واستقبل بفائدة تجددت الخ
(و) لو كان الدين الذى فر بتأخيره (عن اجارة) لرقيق أو كراء الدابة (أو عن عرض مفاد) بكميرات أو هبة قبضه الموهوب له من
الواهب وباعه بدين ففى الاستقبال به بعد قبضه وتزكيته لماضى الاعوام (قولان) اعتمد المتأخرون الاول فان لم يفر بتأخيره
فيستقبل به اتفاقاً (وحول) المقبوض من الدين الناقص عن النصاب (التم) بفتح التاء كائن (من) وقت قبض (التمام) أى المتمم
لنصاب فان قبض عشرة في أول محرم وعشرة في أول رجب فحولهما أول رجب وقال أشهب حول كل مقبوض من يوم قبضه
(لا) يكون حول المم من التمام (ان نقص) المم عن النصاب (بعد الوجوب) لزكائه لكونه نصاباً ثم قبض ما يكمله نصاباً
فلا يكون حوله من التمام بل يزكى كل مقبوض عند تمام حوله من يوم قبضه فممن اقتضى عشرين ديناراً في أول محرم وزكاه ثم اقتضى
عشرة في أول رجب ثم جاء المحرم ومقبوضه دون نصاب وهو مع مقبوض رجب نصاب زكاه نظراً لتامه بالرجعي وإذا جاء رجب زكاه
نظراً لتامه بالهرمى مادام في مجموعهما نصاب (ثم) بعد تمام مقبوض نصاباً في مرة أو مرات (زكى المقبوض) بعد ذلك ان
كان نصاباً بل (وان قل) عن النصاب ويصير حول كل مقبوض يوم قبضه (وان اقتضى) أى قبض من دينه الذى حال حوله

(دينارا) في أول محرم مثلا (ف) اقتضى دينارا (آخر) في رجب مثلا (فاشترى بكل) من الدينارين (سلعة) في وقت واحد أو بالأول ثم الثاني أو عكسه (باعها) أي سلعة كل واحد منهما (بعشرين) دينارا مثلا (فإن باعهما) أي السلعتين معا في صور الشراء الثلاثة زكى الأربعين يوم قبضها من المشتري (أو) باع (احداها بعد شراء الأخرى) بحيث اجتمعتا في ملكه (زكى الأربعين) جملة إن باعهما معا ومتفرقة إن باع متفرقا فزكى عند بيع الأولى عن أحد وعشرين ثمها مع ربحه وعن الدينار من الأخرى ثم عند بيع الثانية يزكى عن سبعة عشر بمحاو حول الجميع من وقت بيع الأولى (والأى) وإن لم يبيع احداها بعد شراء الأخرى بأن باع الأولى قبل شراء الثانية زكى (احدا وعشرين) دينارا عشرون من التي باعها والدينار الذي لم يشتر به ومستقبل ربح الثانية حولا من يوم زكاة الأولى لأنه ربح مال مزكى فحوله من يوم زكاة أصله (وضم) أجل (اختلاط) أي التباس (أحواله) أي أوقات الاقتضات (آخر) منها ملتبس وقته (ل) اقتضاء (أول) منها علم وقته فيصير حولهما منه وليس المراد بالأول خصوص الأول الحقيقي وبالأخر خصوص الآخر الحقيقي بل المراد بالأول ما تقدم مطلقا أي حقيقيا وأصافيا وبالأخر ما تأخر كذلك فهي (عكس الفوائد) التي نسبت أوقاتها سوى الأخيرة فإنها يضم المنسى وقتها منها الأخيرة المعام وقتها سواء كانت أخيرة حقيقة أم لا وضم للأخيرة في الفوائد لأن زكاتها لما يستقبل فلو ضمت الأخيرة للأولى لم يكن زكاة الأخيرة قبل كمال حولها وأما الدين فزكاته لما مضى فإذا ضم آخره لاوله لم ياتم ذلك (و) ضم (الاقتضاء) المتأخر الناقص عن النصاب (لمثله) المتقدم في كونه اقتضاء وإن لم يمثله في القدر (مطلقا) عن التقييد (١٣١)

(الفائدة) المتقدمة الناقصة
عن النصاب (للمتأخر)
عنها (منه) أي الاقتضاء
للا متقدم منه للنفق قبل
استفادتها أو حولها هذه
قاعدة فرع عليها
لا يباحها فقال (فإن
اقتضى خمسة) من دينه
(بعد حول) من زكاته أو

دِينَارًا فَآخَرَ فَاشْتَرَى بِكُلِّ سِلْعَةٍ بَاعَهَا بِعَشْرِينَ فَإِنْ بَاعَهَا مِمَّا أَوْ أَحَدَاهُمَا بَعْدَ
شِرَاءِ الْآخَرَى زَكَّى الْأَرْبَعِينَ وَالْأَحَدَ عَشْرِينَ وَضُمَّ لِاخْتِلَاطِ أَحْوَالِهِ آخِرُ
لِأَوَّلِ عَكْسُ الْفَوَائِدِ وَالْإِقْتِضَاءُ لِمِثْلِهِ مُطْلَقًا وَالْفَائِدَةُ لِلْمُتَأَخِّرِ مِنْهُ فَإِنْ اقْتَضَى
خَمْسَةَ بَعْدَ حَوْلٍ ثُمَّ اسْتَفَادَ عَشْرَةَ وَأَنْفَقَهَا بَعْدَ حَوْلِهَا ثُمَّ اقْتَضَى عَشْرَةَ زَكَّى
الْعَشْرَتَيْنِ وَالْأَوَّلَى إِنْ اقْتَضَى خَمْسَةَ وَأَمَّا يُزَكَّى عَرْضٌ لَا زَكَاةَ فِي عَيْنِهِ مُلْكٌ
بِمَاوَضَةٍ بِنِيَّةٍ تَجَرُّ أَوْ مَعَ نِيَّةٍ غَلَّةٍ أَوْ قَنِيَّةٍ عَلَى الْمُخْتَارِ وَالْمَرْجِعِ لَا بِلَا نِيَّةٍ أَوْ نِيَّةٍ
قَنِيَّةٍ أَوْ غَلَّةٍ أَوْ هُمَا وَكَانَ كَأَصْلِهِ أَوْ عَيْنًا

ملكها وأنفقها (ثم استفاد عشرة) وحال عليها الحول عنده (وأنفقها بعد حولها) وأولى إن أبقاها (ثم اقتضى عشرة) من دينه
(زكى العشرين) أي الفائدة والعشرة التي اقتضاها بعد هولا يزكى الخمسة الأولى لعدم كمال النصاب منها ومن عشرة الاقتضاء
(و) يزكى الخمسة (الأولى إن اقتضى خمسة) أخرى مع تزكية هذه الخمسة المقتضاة أيضا لتام النصاب من مجموع الاقتضات
الثلاثة والموضوع اتفاق الخمسة التي اقتضاها أو لا قبل حول الفائدة فإن بقيت لحولها ضمها لها (وإنما يزكى عرض) أي عوضه من
فيمته إن كان مدارا وثمانه إن كان محتكرا (لا زكاة في عينه) أي العرض كرقيق وبز ودون نصاب ثم (ملك بمعاوضة) مالية أي
بسببها لاهبة أو أرت أو خلع (بنية تجر) أي معها وحدها (أو مع نية غلة) بأن نوى أن يكرهه إلى أن يجده من يشتره بربح (أو)
مع نية (قنية) بأن نوى استعماله إلى أن يجد مشتر يا به أي الربح (على المختار) للخمى (والمرجع) لابن بونس من الخلاف ابن غازي
قوله على المختار والمرجع راجع لقوله أو قنية كما في التوضيح وأما قوله أو مع نية غلة فالحكم فيه أبيض فقطع به من غير احتياج للاستظهار
عليه بجزوه لمن رجه وهو اللخمى وأما ابن بونس فلم يذكره أصلا له والحاصل أن اختيار اللخمى في السائلين وترجيح ابن بونس
في الثانية فقط لكنه يجزى في الأولى بالأولى فيصح إرجاعه لها (لا) يزكى عوض العرض إن ملك (بلانية) لتجر أو غلة أو قنية (أو)
مع (نية قنية) فقط (أو) نية (غلة) فقط (أو) مع نية (هما) أي القنية والغلة معا (وكان) العرض (كأصله) هذا من عكس التشبيه
والعنى وكان أصله كهو أي في كونه عرضا ملك بمعاوضة مالية سواء نوى به التجارة أو القنية ومفهوم كان كأصله أن العرض للملوك بلا
معاوضة كمطية أو أرت أو بمعاوضة غير مالية كصداق إن اشترى به عرض تجارة و باعه بعين فانه يستقبل بشمنه (أو) كان أصله (عينا

وان قل (عن نصاب اشترى بها عرض تجارة (و يبيع) أى عرض التجارة (يعين) لا إن لم يبيع ولا إن يبيع بعرض الاقرار من الزكاة فيؤخذ بها (وان) أن العين عوضه (لاستهلاك) أى اتلاف للعرض من شخص فأخذ ربه قيمته منه عينا (فكالدين) فى زكاته سنة واحدة ولو أقام عنده سنين (ان رصد به) أى العرض (السوق) أى ارتفاع ثمنه ارتفاعا يبنوا يسمى محسرا (والا) أى وان لم يرصد به السوق بأن يكفى بما تيسر من الربح ويخلفه بغيره ويسمى مديرا كأرباب الحوانيت وجالى السلع الى البلدان (زكى) ان تم حوله (عينه) أى الدراهم والدنانير التى بيده (ودينه) على غيره أى عدده (النقد) أى الذهب أو الفضة (الحال) بتشديد اللام أى غير المؤجل ابتداء أو بعد انتهاء أجله (الرجو) خلاصه لكونه على ملء حسن المعاملة (والا) أى وان لم يكن نقدا بأن كان عرضا مرجوا أو لم يكن حالا بأن كان مؤجلا كذلك (قومه) أى الدين العرض أو المؤجل أى قدر قيمته وقت الزكاة وزكاه مع عينه ودينه النقد الحال المرجو والنقد المؤجل يقوم بعرض وهو يقوم بنقد حال وهذا هو قيمة النقد المؤجل (ولو) كان دينه العرض (طعام سلم) أى طعاما مسلما فيه اذ ليس تقويمه بيعا فيلزم بيع طعام المعاوضة قبل قبضه (كسله) أى المدير فيقومها ان تم الحول وباع منها بنقد وان قل ويزكى قيمتها مع ما تقدم كل عام (ولو بارت) أى كسدت وأقامت عنده سنين بلا بيع فلا تنتقل لقنية ولا احتسار (لا) يجب زكاة الدين (ان لم يرجه) لكونه على معلم أو ظالم لا تناله الاحكام حتى يقبضه فيزكاه لعام واحد كالمغصوب (أو كان) الدين (قرضا) ولو حالا على ملء حتى يقبضه فيزكاه لعام واحد ولو أقام عنده المدين أعواما الا ان يؤخر قبضه فرارا من الزكاة فيزكاه لسكل عام (وتؤولت) أى فهمت المدونة (أيضا) أى كما تؤولت بعدم تقويم القرض (بتقويم القرض) (١٣٣) أى السلف وزكاة قيمته وهو ضعيف لقولها فى محل آخر ومن

حال الحول على مال عنده ولم يزكه حتى أقرضه ثم قبضه بعد سنين زكاه لعامين فقد أسقط عنه الامام مالك رضى الله تعالى عنه زكاته مدة القرض الا سنة قبضه (و) ان ملك نصابا

وَأَنْ قُلْ وَيَبْعَ يَمِينٍ وَأَنْ لَا اسْتِهْلَاكَ فَكَالَّذِينَ إِنْ رَسَدَ بِهِ السُّوقَ وَإِلَّا زَكَّى عَيْنَهُ وَدَيْنَهُ النَّقْدَ الْحَالَ الرَّجْوُ وَإِلَّا قَوْمَهُ وَلَوْ طَعَامَ سَلَمَ كَسَلِهِ وَلَوْ بَارَتْ لَا أَنْ لَمْ يَرْجُهُ أَوْ كَانَ قَرْضًا وَتَوَوَّلَتْ أَيْضًا بِتَقْوِيمِ الْقَرْضِ وَهَلْ حَوْلَهُ لِلْأَصْلِ أَوْ وَسَطٍ مِنْهُ وَمِنْ الْإِدَارَةِ تَأْوِيلَانِ ثُمَّ زِيَادَتُهُ مُلْقَاةٌ بِخِلَافِ حَلْيِ التَّحْرِي وَالْقَمَحِ وَالْمَرْتَجِعِ مِنَ مَفْلَسٍ وَالْمَكَاتِبُ يَفْجِرُ كَغَيْرِهِ وَانْتَقَلَ الْمَدَارُ لِلْإِحْتِسَارِ وَهُمَا لِلْقَنِيةِ بِالنِّيةِ لَا الْعَكْسِ وَلَوْ كَانَ أَوَّلًا لِلتَّجَارَةِ

أو زكاه فى أول محرم واشترى به سلعة للادارة فى أول رجب ف(سهل حوله) أى المدير الذى يزكى عند تمامه (للاصل) وان أى محرم الذى ملك أوزكى فيه رأس المال (أو وسط منه) أى الاصل (ومن) وقت (الادارة كبيع الثانى تأويلان) أى فهما لشرح المدونة واذا قوم المدير سلمه وزكاه (ثم) باعها بزياد عما قومها به (بزيادته ملقاة) أى لا تجب زكاتها لاحتمال كونها لارتفاع سوقها أو رغبة مشتريها فان تحقق خطأ فى تقويمها فلا تلغى وتجب زكاتها (بخلاف) زيادة وزن (حلى التحرى) أى الذى تحرى زنته لترصيله بجواهر وزكاه ثم نزع الجواهر منه ووزنه فزاد وزنه عما تحراه فيزكى الزيادة لتحققها وتبين خطئه فى تحريه (والقمح) كغيره من العروض فى تقويمه وزكاة قيمته ان نقص عن نصاب أو فى غير عام خروجه وفى نسخة والفسخ أى سلعة التجارة التى باعها المدير وفسخ بيعها لفساده أو عيبها كغيرها فى التقويم (و) العرض (المرتجع) أى الذى أخذه بائمه المدير (من) مشتر (مفلس) قبل قبض ثمنه منه كغيره من العروض فى التقويم (و) الرقيق المشتري للتجارة (والمكاتب) أى الذى أعتقه المدير على مال مؤجل (يعجز) عن شئ من المال المكاتب به ولو قل فيصير قنا (كغيره) من العروض فى التقويم لان بطلان كتابته ليس ابتداء ملك له فلا يحتاج فى هذه الثلاثة الى احداث نية التجارة على المشهور من انها حلال بيع فترجع لما كانت عليه قبل بيعها من ادارة أو احتسار (وانتقل) العرض (المدار) أى الذى نوى التاجر فيه بيعه بما تيسر من الربح ولو قل من الادارة (للاحتسار) أى انتظار ارتفاع السوق يبيعه بالنية (وهما) أى المدار والمحتسار (للقنية بالنية) فان باعه بنصاب استقبل به حولا من قبضه (لا العكس) أى لا ينتقل المحتسار للادارة بالنية ولا المقنى للادارة والاحتسار بها لانها سبب ضعف فتنتقل للاصل ولا تنتقل عنه (ولو كان) اشتراه (أولا) أى ابتداء (للتجارة) ثم نوى به القنية فلا ينتقل عنها

لا جارة بالنية (وان اجتمع) لتاجر (ادارة) في عرض (واحتكار) في آخر (وتساويا) أى العرصان قيمة (أو احتكر الاكثر) وأدار الاقل (فكل) من العرضين (على حكمه) في التساوى واحتكار الاكثر (والا) أى وان لم يتساويا ولم يحتكر الاكثر بأن أدار الاكثر واحتكر الاقل (فالجميع لادارة) وانما حكم الاحتكار هذا قول ابن القاسم وعيسى بن دينار وقال ابن الماجشون يتبع الاقل الاكثر مطلقا وقال هو ومطرف كل على حكمه مطلقا (ولا تقوم الاواني) التى تدار فيها السلع ولا الآلات التى تصنع بها وكذا الابل التى تحملها (وفى تقويم الكافر) أى من كان كافرا وأسلم للدير سلمه ان باع منها بقدر وان قل (لحلول من) يوم (اسلامه أو استقباله بالثمن) ان بلغ نصبا حولا من يوم قبضه (قولان) لم يطلع المصنف على أرجحية أحدهما وأما المحتكر اذا أسلم فيستقبل حولا بالثمن من يوم قبضه اتفاقا (والقراض) أى المال المدفوع لمن يتجر فيه بجزء معلوم من الربح (الحاضر) بيد ربه ولو حكما بعامه حاله في غيبته (يزكيه ربه) كل عام (ان أدارا) أى ربه وعامله فيقوم ما بيدهما ويزكى رأس ماله وحصته من الربح (أو) أدار (العامل) وحده فيقوم ما بيده ويزكى رأس ماله وحصته من الربح ويزكيه (من غيره) أى القراض لثلاثين نقص مال القراض وهو ممنوع وحكى ابن شاس وابن بشير انه لا يزكى الا بعد الفاصلة لسنة واحدة (وصبر) ربه بزكاته (ان غاب) القراض عن بلدته ولم يعلم حاله ولو سنين حتى يأتيه أو يعلم حاله ولا يزكيه العامل لاحتمال موت ربه أو فلسه الا أن يأمره ربه بها أو تؤخذ منه كرها فتجزيه وتحسب على ربه وحده (فيزكى) رب المال (لسنة الفصل) أى عن سنة الحضور ولو لم تحصل مفاصلة بين العامل ورب المال (١٣٣) (ما فيها) سواء تساوى ما قبله أو زاد عليه أو نقص عنه (وسقط)

وإن اجتمع إدارة واحتكار وتساويا أو احتكار إلا كثر فكل على حكمه
والأ فالجميع للإدارة ولا تقوم الأواني وفي تقويم الكافر لحلول من أسلامه
أو استقباله بالثمن قولان والقراض الحاضر يزكيه ربه أن أدار أو العامل من
غيره وصبر أن غاب فيزكى سنة الفصل ما فيها وسقط ما زاد قبلها وإن نقص
فلكل ما فيها وأزيد وأنقص قضى بالنقص على ما قبله وإن احتكرا أو العامل
فكالدَيْن وعُجِلَتْ زكاة ما شية القراض مطلقا وحسبت على ربه وهل عبيده
كذلك أو تلقى كالنفقة تأويلان

يبدأ بالاولى فالتى تليها وهكذا الى سنة الحضور قال بعض الشيوخ ما لها واحد فلا فرق بين ابتدائه بسنة الحضور وابتدائه بالاولى البنائى وهو الظاهر فان كان المال أحدا وعشرين دينارا وغاب العامل به خمس سنين وحضر به أحدا وعشرين زكاة لسنتين وسقطت زكاة ثلاث سنين لتقصيص الاخراج النصاب (وان نقص) القراض قبل سنة حضوره عن سنة الحضور (ف) زكى (لكل) من السنين الماضية (ما فيها) ككونه فى الاولى مائة وفى الثانية مائة وخمسين وفى الثالثة مائتين فعلى ظاهر المصنف يزكى مائتين لسنة الحضور ومائة وخمسين للثانية ومائة للاولى وعلى قول ابن رشد وغيره يبدأ بالاولى يزكى مائة للاولى ومائة وخمسين الا اثنين ونصفا للثانية ومائتين الا سبعة ونصفا تقريبا فى سنة الحضور فقد ظهر الفرق بين الابتداءين فى هذا المثال وتوجه بحث من قال وسع المصنف رحمه الله تعالى الدائرة مع سكونه عما نقصته الزكاة كما قال ابن عرفة فزكى لكل عام ما فيه غير نقص زكاة ما قبله وغير نقص ما بعده لأفاد جميع الصور مع حكم الزكاة (وان احتكرا) أى رب المال وعامله (أو) احتكر (العامل) فقط (ف) يزكى القراض (ك) زكاة (الدين) فى كونها بعد القبض لسنة ولو أقام بيد العامل سنين ان كان ما بيد العامل مساويا لما بيد رب المال أو اكثر والا كان تابعا لما بيد ربه وانما يعتبر ان كان يتجر به والا فالعبرة بما بيد العامل فقط (وعجلت زكاة ما شية القراض) المشتراة به أو منه لتعلقها بعينها فلا تؤخر للعلم بحالها او المفاصلة تعجيلا (مطلقا) عن التقيد بحضور رب المال أو ادارة العامل (وحسبت على ربه) أى القراض فلا تجبر بالربح وقال أشهب تلقى عليهما ويجبرها الربح كالحسارة (وهل عبيده) أى زكاة فطر الرقيق المشتري بالقراض أو منه (كذلك) أى المذكور من زكاة ما شية القراض فى كونها تحسب على ربه وحده (أو تلقى) عليهما (كالنفقة) على عبيد القراض فى جبرها بالربح (تأويلان)

أي ممان لشراح المدونة هذا تقرير كلامه وهو غير صحيح لقوله فيها زكاة الفطر عن عبيد القراض على رب المال حالا وأما نفقتهم فممن مال القراض له وهذا صريح لا يقبل التأويل وإنما التأويلان في ماشية القراض الحاضرة هل تزكي منها وتحسب على ربها أو من عند ربها فلو قال بعد قوله مطلقا وأخذت من عينها ان غابت وحسبت على ربها وهل كذا ان حضرت أو من ربها كزكاة فطر رقيقه تأويلان لوافق النقل (وزكي ربح العامل) ان كان نصابا بل (وان قل) عنه وليس له ما يضمه اليه (ان أقام) مال القراض (بيده) أي العامل (حوالا) من يوم أخذه من ربها للتجارة به بناء على انه شريك وعلى انه أجير يكفي حول الاصل (وكانا) أي رب المال وعامله (حريين مساهمين بلادين) عليهما (وحصة) أي رأس مال (ربها) أي القراض (ربحها) أي مع نصيب رب المال من ربحه (نصاب) فان نقصا عنه فيستقبل العامل بما خصه من الربح ولو نصابا بناء على انه أجير الا أن يكون لرب المال مال آخر يتم به النصاب وحال الحول عليهما فيزكي العامل ربحه وان قل قال أشهب من له أحد عشر دينارا وربح فيها خمسة وله مال حال حوله يتم به النصاب فيزك العامل حصته لوجوب الزكاة في المال وبه أخذ سحنون (وفي كونه) أي العامل (شريكا) لرب المال لضمائه حصته من الربح ان تلف واعتق من يعتق عليه بنفس الملك الذي اشتراه بمال القراض وعدم حده يوطء أمة القراض ولحقوق ولدها به وتقويمها عليه واشتراط أهلية الزكاة في زكاة حصته (أو أجيرا) لرب المال على التجارة فيه بجزء من ربحه اذ ليس له شركة في رأس المال وحول نصيبه من الربح حول أصله وتزكية (١٣٤) نصيبه وان قل عنه وسوطها لسقوطها عن رب المال (خلاف)

وَزُكِّيَ رِبْحُ الْعَامِلِ وَإِنْ قَلَّ أَنْ أَقَامَ يَدِيهِ حَوْلًا وَكَانَا حُرَيْنِ مُسْلِمَيْنِ يَلَا
دَيْنَ وَحِصَّةُ رَبِّهِ يَرْجِيهِ نَصَابٌ وَفِي كَوْنِهِ شَرِيكًا أَوْ أَجِيرًا خِلَافٌ وَلَا تَسْقُطُ
زَكَاةُ حَرْثٍ وَمَعْدِنٍ وَمَاشِيَةٍ يَدَيْنِ أَوْ فَقْدِهِ أَوْ أُسْرِهِ وَإِنْ سَاوَى مَا يَدِيهِ إِلَّا زَكَاةَ
فِطْرِهِ عَنْ عِبْدِهِ عَلَيْهِ مِثْلُهُ بِخِلَافِ الْعَيْنِ وَلَوْ دَيْنَ زَكَاةٍ أَوْ مُؤْجَلًا أَوْ كَهْمَرٍ أَوْ
نَفَقَةٍ زَوْجَةٍ مُطْلَقًا أَوْ وَلَدَةٍ إِنْ حُكِمَ بِهَا وَهَلْ إِنْ تَقَدَّمَ يُسَرُّ تَأْوِيلَانِ أَوْ وَالِدٍ
يُحْكَمُ إِنْ تَسَلَّفَ

في التشهير للفروع
البنية على كونه شريكا
أو أجيرا لا لكونه شريكا
أو أجيرا اذ المشهور منهما
كونه أجيرا (ولا تسقط
زكاة حرث) أي محروث
من حب وتمر (ومعدن)
ذهب أو فضة (وماشية)

أي نعم (يدين) على مالهما مستغرق لهما (أو فقد) أي غيبة المالك وانقطاع خبره (أو أسر) للمالك لا
للملح على الحياة (وان ساوى) الدين (ما يديه) أي المالك بان كان عليه خمسة أوسق من قمح وخرج له مثلها أو عليه خمسة
جمال وله مثلها (الا زكاة فطر عن عبد) و(عليه) أي المالك (مثله) أي العبد فتسقط عنه حيث لم يكن له ما يقابله (بخلاف)
زكاة (العين) أي الذهب والفضة ومنها قيمة عرض المدير فيسقطها الدين والفقد والاسر (ولو) كان الدين (دين زكاة) ترتبت
في ذمته (أو) كان الدين الذي عليه (مؤجلا) لانه يؤل للحلول بمضي الزمن أو الموت أو الفلاس (أو) كان (كهمر)
لزوجته ولو مؤجلا هذا قول الامام مالك وابن القاسم وقال ابن حبيب تسقط الزكاة بكل دين إلا مهوور النساء اذ ليس شأنهن
القيام به الا في موت أو فراق وأدخلت الكفاف دين الوالدين والصديق (أو) كان الدين (نفقة زوجة) ترتبت عليه وهو موسر
حال كونه (مطلقا) عن التقييد بالحكم بها لانه في نظير الاستمتاع (أو) نفقة (ولد ان حكم بها) متجمدة عن ماض ومعنى
الحكم الفرض أي ان فرضها وقدرها حاكم فتصير كالدين في الزوم وعدم السقوط بمضي الزمن فلا يقال للماضية سقطت بمضي
زمنها والمستقبل لا يحكم بها اذ الحكم سواء كان على ظاهره أو بمعنى التقدير صيرها كالدين في الزوم وسواء تقدم للولد يسر أم لا باتفاق
فان لم يحكم بها فقال ابن القاسم لا تسقط وقال أشهب تسقط وهل بينهما فاق أو خلاف والى هذا أشار بقوله (وهل) عدم سقوط زكاة العين
عن الاب بنفقة ولده التي لم يحكم بها (ان تقدم) للولد (يسر) سابق على الدم الكائن مدة انفاق أبيه عليه فان لم يتقدم له يسر فتسقطها
كما قاله أشهب فهما متفقان أو يبقى كل على اطلاقه فيبينهما خلاف (تأويلان) المذكور تأويل الوفاق والمخذوف تأويل الخلاف
(أو) كان الدين تجرد من نفقة (والد) أب أو أم فيسقط زكاة العين عن الولد حال كونه (بحكم) أي الزام وقضاء بها (ان)
تسلف (الوالد ما أنفق على نفسه في الماضي ليأخذه قضاء من ولده فان لم يحكم بها أو لم يتسلف بان تحيل في الانفاق على نفسه بسؤال

أو غيره فلا نسقط هذه ركة العين عن ولده (لا) نسقط ركة العين عن مالها (بدين كفارة) وجبت عليه اقتل خطأ أو ظهار أو فطر في رمضان (أو هدى) وجب لتمتع أو قران أو ترك واجب من حج أو عمرة ابن رشد الفرق بين دين الزكاة ودين الكفارة ان الزكاة يطاها الامام يأخذها كرها بخلاف الكفارة قال اللخمي الذي يقتضيه المذهب ان الكفارة مما يجبر الانسان على اخراجه ولا توكل لاماته وهذا هو الاصل في حقوق الله تعالى في الأموال فاذا لافرق بين الكفارة والزكاة فمن لم يؤد زكاته أو وجبت عليه كفارة أو هدى وامتنع من أداء ذلك فانه يجبر على نفاذه (الا أن يكون عنده) أي الدين (معشر) أي ما يزكى بال عشر أو نصفه من حب وغر (زكى) أي أخرت زكاته وأولى ان لم تجب الزكاة فيه لنقصه عن النصاب ومثله الماشية فيجعل ما ذكر في الدين ويزكى العين (أو معدن) أي ما خرج منه فيقابل به الدين ويزكى العين (أو قيمة) نجوم (كتابة) فان كانت عينا قومت بمرض ثم هو بعين فيجعلها في الدين ويزكى العين (أو) قيمة (رقبة) رقيق (مدبر) أي معتق عند مقامه لا تنجزه على موت مالكة فتجعل في الدين وتزكى العين ويقوم على انه فن كان تديره سابقا على الدين أو متأخرا عنه (أو) قيمة (خدمة معتق لاجل) على غررها باحتال موته أو مرضه في الاجل (أو) قيمة (مخدم) أي رقيق لغيره وهبت خدمته له سنين معلومة أو حياته قاله ابن المواز اللخمي جعل الدين في قيمة الخدمة اذا كانت حياته ليس بحس لانها لا يجوز بيعها بنقد ولا بغيره وأظنه قاسه على المدبر وليس مثله لانه في المدبر مراعاة للقول بجواز بيعه في الحياة ولا خلاف انه لا يجوز للمخدم بيع الخدمة حياته فلا يجوز جعلها في الدين (أو) قيمة (رقبته) أي (المخدم لمن) أي شخص (مرجعه) أي رقة المخدم (له) بأن أخدته

لَا بَدِينَ كَفَّارَةً أَوْ هَدْيٍ إِلَّا أَنْ يَكُونَ عِنْدَهُ مَعْشَرٌ زَكَّى أَوْ مَعْدِنٌ أَوْ قِيَمَةٌ كِتَابَةً أَوْ رَقَبَةً مُدَبِّرٌ أَوْ خِدْمَةٌ مُعْتَقٌ لِأَجَلٍ أَوْ مُخْدَمٌ أَوْ رَقَبَتُهُ لِمَنْ مَرَّجُمُهَا لَهُ أَوْ عَدَدُ دِينَ حَلٍّ أَوْ قِيَمَةٌ مَرَجُورٌ أَوْ عَرَضٌ حَلٌّ حَوْلَهُ أَنْ يَبِيعَ وَقَوْمٌ وَقَتَ الْوُجُوبِ عَلَى مُفْلِسٍ لَا آتِيٍّ وَإِنْ رُجِيَ أَوْ دِينَ لَمْ يُرَجَّ وَإِنْ وَهَبَ الدِّينُ أَوْ مَا يُجْمَلُ فِيهِ وَلَمْ يَحُلْ حَوْلَهُ أَوْ مَرَّ لِكَمُوجَرٍ نَفْسُهُ بِسِتِينَ دِينَارًا ثَلَاثَ سِنِينَ حَوْلٌ فَلَا زَكَاةَ وَمَدِينٌ مَائَةٌ لَهُ مَائَةٌ مُحَرَّمَةٌ وَمَائَةٌ رَجِيمَةٌ يَزْكَى الْأَوَّلَى

(أو قيمة) دين مؤجل (مرجو) خلاصه بأن كان على ملء حسن المعاملة أو تناله الاحكام (أو عرض حل) أي كمل (حوله) أي العرض وهو في ملكه ونفذ يشترط هذا الشرط اذا مر على الدين حول وهو على الدين والا فلا فالشرط مساواة الدين لما يجعل فيه زمنا (ان بيع) أي كان العرض مما يباع على المفلس لوفاء دينه كشياب جمعة وكتب فقه لاثياب جسده ودار سكناه التي لا فضل فيها (وقوم) أي اعتبرت قيمته (وقت الوجوب) للزكاة في العين وهو آخر الحول وصلة بيع (على مفلس) لتوفية دينه فالأولى تقديمه بصلته (لا) يجعل في الدين رقيق (آبق) أو بغير شارد (وان رجى) غوده اذ لا يجوز بيعه بوجه (أو دين لم يرج) خلاصه لسر الدين أو ظلمه ولا تناله الاحكام لانه كالعدم (وان وهب الدين) المسقط لزكاة العين للمدين ولم يحل حوله عنده بعد هبته له فلا زكاة عليه في العين التي حال حولها بيده لان هبة الدين منشئة للملكه العين فيستقبل بها حولا من يوم الهبة (أو) وهب الدين (ما) أي شيء (يجعل فيه) أي الدين (ولم يحل حوله) وهو في ملكه فلا زكاة في العين التي بيده (أو) امر للمؤجر نفسه بستين ديناراً لعمل (ثلاث سنين) وقبضها وليس له غيرها وفاعل مر (حول فلا زكاة) عليه الآن ويستقبل بالعشرين التي ملكها بنها الحول حولا اذ هي فائدة تجددت لاعتن مال فاذا تم الحول الثاني وهي عنده ركاها واستقبل بالعشرين التي ملكها بنها حولا فاذا تم الحول الثالث زكاها وباقي الاولى واستقبل بالعشرين التي ملكها بنها حولا فاذا تم وهي بيده زكاها وباقي الاولين قال في البيان هذا الذي يأتي على مذهب مالك رضي الله تعالى عنه (ومدين) لشخص بر حائنة (له) أي المدين (مائة محرمة) ملكها في محرم (ومائة رجبية) ملكها في رجب (يزكى) المائة (الاولى) المحرمة عند تمام حولها ويقابل الدين بالرجبية فلا يزكيها اذا تم حولها وهي بيده على المشهور وقيل يزكى كلا عند حولها ويقابل ٦

بالأحرى (وزكيت عين وقت) أى حبست العين على معينين أو غيرهم (للسامع) أى ليتسلفها المحتاج لقضاء حاجته بها أو برد منها أو مرعاها حول من ملكها أو زكاهها وهى بيد واقفها أو الناظر عاينها ان كانت نصاباً أو أقل ولا واقف ما يتممها ذو وقفها لم يتجزأ عنها عن ملك واقفها فان تسلفها أو حدولم يردّها الا بعد عام فيزكاهم ان ذكر بعد قبضها منه عام واحد ولو أقامت عبد المدين سنين (كثبات) خارج من زرع أى حب وقف ليزرع كل عام في أرض مملوكة أو مستأجرة أو مباحة فان كان الخارج نصاباً ولو بالضم لما يوقف من مال الواقف زكاه الواقف أو الناظر وكذا ثمر الحوائط الموقوفة (وحيوان) أى نعم وقف ليفرق لبنه أو صوفه أو ليحمل عليه أو يركب في سبيل الله ونسله تبع له ولو سكت عنه واقفه (أو) لتفرقة (نسله) أى الحيوان (على مساجد) أو ربط أو قناطر (أو) على آدميين (غير معينين) كالفقراء والمجاهدين وشبهه في الزكوة على ملك الواقف فقال (ك) النبات أو الحيوان الموقوف خارجه أو نسله (عليهم) أى المعينين (ان تولى المالك تفرقة) وسقيه وعلاجه بنفسه أو نائبه بأن كان الحب الموقوف تحت يد واقفه يزرعه ويحمله حتى يثمر فيفرقه على المعينين أو الحيوان الموقوف تحت يده يقوم به حتى يحصل نسله فيفرقه عليهم فيزكاهم جملة ان كانت نصاباً ولو بالضم لماله غير الموقوف (والا) أى وان لم يتول المالك القيام بالنبات أو الحيوان الموقوف وتولاه المعينون الموقوف عليهم وصاروا يزرعون ويقسمون الخارج ويخدمون الحيوان ويقسمون نسله فلا تزكاه جملة على ملك واقفه بل (ان) حصل لكل من المعينين (نصاب) من الخارج أو من النسل زكاه والا فلا مال يمكن له ما يضمنه له ويكمل به النصاب هذا حكم الحيوان الموقوف لتفرقة نسله واما الحيوان الموقوف لتفرقة غلته أو الحمل أو الركوب عليه على معينين أو غيرهم فزكاه جملة على مالك واقفه ان كان نصاباً ولو بالضم لما يوقف (١٣٦) سواء تولى المالك القيام به أو لا (وفي الحاق) الحبس على (ولد فلان)

وَبُكِّيتْ عَيْنٌ وَقِفَتْ لِّلْسَلَفِ كُتُبَاتٍ وَحَيَوَانٍ أَوْ نَسْلِهِ عَلَى مَسَاجِدَ أَوْ غَيْرِ مُعَيَّنِينَ
كَمَلِهِمْ إِنْ تَوَلَّى الْمَالِكُ تَفَرُّقَهُ وَالْأَنْ حَصَلَ لِكُلِّ نَصَابٍ وَفِي الْحَاقِ وَلَدِ فُلَانٍ
بِالْمُعَيَّنِينَ أَوْ غَيْرِهِمْ قَوْلَانِ وَإِنَّمَا يُزَكَّى مَعْدُنُ عَيْنٍ وَحُكْمُهُ لِلْإِمَامِ وَلَوْ بِأَرْضٍ
مُعَيَّنَةٍ أَلَّا تَمْلُوكَهُ لِمَصَالِحِ فَلَّهِ وَضُمَّ عِرْقُهُ وَإِنْ تَرَخِيَ الْعَمَلُ لَا مَعَادِنَ وَلَا
عِرْقُ آخَرُ وَفِي ضَمٍّ فَارْتَدَّتْ حَالٌ حَوَّلَهَا

كزيد (ب) الحبس على
(المعينين) في التفصيل بين
تولى الواقف أو نائبه
القيام به وتوليهم ذلك
نظرا الى تعيين الاب فزكاه
جملة على ملك الواقف
تولاه والا زكاه من نابه

نصاب ولو بالضم للملكه والا فلا (أو) الحاق ولد فلان بغيره (غيرهم) أى غير المعينين نظرا الى أنفسهم وتعلق (فولان) لم يطلع المصنف على أرجحية أحدها (وانما يزكاه معدن عين) أى الخارج منه من ذهب أو فضة لا معدن نحاس أو حديد ويزكاه معدن العين بشرط بلوغه النصاب لا مرور الحول وزكاه ربع عشره (وحكمه) أى التصرف فيه من حيث كونه معدنا لا بقيد كونه عينا (للالام) الاعظم أو نائبه سدا لباب المخرج اذا المعادن قديجدها شرار الناس فان تركت لهم تجاسدوا وتقاتلوا عليها وسفك بعضهم دماء بعض فحسبنا للزراع جعل التصرف للامام أو نائبه يقطع لمن يشاء أو يجعله في مصالح المسلمين (ولو) ظهر (بأرض معين) مسلم أو كافر ذمى المتبطل ولا يحتاج الاقطاع لحيازة كالهبة وقيل لا بد فيه من الحيازة كالهبة اه والاول هو الذى عليه العمل والثانى وجيه لان الامام ليس بواهب حقيقة انما هو نائب عن المسلمين وهم احياء (الا) أرضا (مملوكة) ككافر (مصلح) الامام على ترك القتال وبقاء أرضه له في نظير مال يدفعه كل عام (ف) حكم المعدن الظاهر فيها (له) أى المصلح الى ان يسلم فيصير حكمه للامام لانه صار من المسلمين الذين يجب على الامام حمايتهم وسد باب الشر عنهم (وضم) أى جمع لما خرج من المعدن أو لا (بقية) أى الخارج من باقى (عرقه) أى المعدن وان تلف المضموم اليه ونهى الضم الى تمام النصاب فيزكاه ثم يزكاه ما خرج بعده وان قل عن النصاب ان اتصل العمل بل (وان تراخى العمل) أى انقطع اختيارا أو اضطرارا (لا) تضم (معدن) أى الخارج من أحدها للخارج من آخر ولو في وقت واحد (ولا) يضم (عرق) أى خارجه لخارج عرق (آخر) ولو اتصل العمل ولو ظهر العرق الثانى قبل تمام الاول وفي الخطاب انه يضم في هذه الحالة سواء ترك العمل فيه حتى أتم الاول أو انتقل اليه قبل الاول (وفي) وجوب (ضم فائدة) أى مال له نصابا كانت أو دونه (حال حولها) أى الفائدة وهى في ملكه لما اخرجته من معدن العين دون نصاب وهو المعول عليه وعدم ضمها له لاختلافهما في اشتراط تمام الحول فيها دونه تردد أى قولان الاول لعبد الوهاب

والأحمى والثاني لسحبون قياسا على عدم صم المعدن وفهم ابن يونس المدونة عليه (و) في (تعلق) الخطاب: (بالجواب) لزكاة ماخرج من المعدن (ب) مجرد (إخراج) منه بدون توقف على تصفيته وإنما التوقف عليها الإخراج (أو) معلومة (تصفيته) من ترابه وسبكه (تردد) الأول للباحي واستظهر ونمرته فيما أنفق أو تلف بعد الإخراج وقبل التصفية. فيحسب على الأول دون الثاني (وجاز دفعه بأجرة) معلومة يأخذها الدافع من العامل في نظير أخذه ما يخرج منه بشرط ضبط العمل بمن أو عمل خاص كحفر يوم أو قامة نفيا للجهالة في الإجارة وسمى العوض أجرة لأنه ليس في مقابلة ذات بل في مقابلة أساط الحفر (غير نقد) لئلا يلزم بيع عين بعين غير يد بيد مع الجهل بمقدار أحدهما نظرا للصورة ولذا جاز دفع معدن غير النقد بأجرة نقد (على أن المخرج) من المعدن من ذهب أو فضة (للمدفع له) المعدن وزكاته عليه وأما استأجره على أن المخرج لمن له المعدن والأجرة للعامل فيجوز ولو بنقد لأنه في مقابلة العمل (و) أن تعدد العامل في معدن (اعتبر ملك كل) من العاملين فمن بلغت حصته نصيبا زكى ومن لا فلا (و) في جواز دفع المعدن لمن يعمل فيه (بجزء) معلوم النسبة للإخراج كشكله في مقابلة عمله (كالقراض) أى دفع المال لمن يتجر فيه بثب ربحه مثلا بجامع الضرر في كل ومنعه لأنه أشد غررا من القراض لأن الأصل فيهما المنع ورد دليل خاص بجواز القراض وبقي هذا على منعه (قولان) لم يطلع المصنف على أرجحية أحدهما (وفي ندرته) بفتح النون وسكون المهملة أى قطعة ذهب أو فضة لا تحتاج لتصفية قاله عياض وقال أبو عمران تراب كثير الذهب سهل التصفية (الخمس) أى خمسها سواء وجدها حر أو رقيق مسلم أو كافر بلغت نصيبا أم لا هذا مذهب ابن القاسم وقال ابن نافع فيها الزكاة ربع العشر لاختصاص الخمس بالركاز والندرة معدن لا ركاز لأنه دفن آدمى (كالركاز وهو دفن) بكسر (١٣٧) فسكون أى مدفون كافر (جاهلي)

الجاهلية ما عدا المسلمين
كان لهم كتاب أم لا وقال
أبو الحسن اصطلاحهم أن
الجاهلية أهل الفترة
الذين لا كتاب لهم وأما
أهل الكتاب قبل الإسلام
فلا يقال لهم جاهلية
واراد المصنف به من

وَتَمَاتِ الْوُجُوبِ بِإِخْرَاجِهِ أَوْ تَصْفِيَّتِهِ تَرَدُّدٌ وَجَازَ دَفْعُهُ بِأَجْرَةٍ غَيْرِ نَقْدٍ عَلَى أَنَّ
الْمُخْرَجَ لِلْمَدْفُوعِ لَهُ وَاعْتِبَرَ مَلِكُ كُلِّ وَفِي بَعْضِهِ كَالْقِرَاضِ قَوْلَانِ وَفِي نَدَرَتِهِ الْخُمُسُ
كَالرَّكَازِ وَهُوَ دَفْنُ جَاهِلِيٍّ وَإِنْ يَشَكُّ أَوْ قَلَّ أَوْ عَرَضًا أَوْ وَجَدَهُ عَبْدًا أَوْ كَافِرًا أَلَا
لِكَبِيرِ نَفَقَةٍ أَوْ عَمَلٍ فِي تَخْلِيصِهِ فَقَطَّ فَالزَّكَاةُ وَكَرِهَ حَفْرُ قَبْرِهِ وَالطَّلَبُ فِيهِ وَبَاقِيهِ
لِلْمَالِكِ الْأَرْضِ وَلَوْ جَيْشًا وَلَا فُلْيُوجًا جَدِيدًا وَلَا دَفْنُ الْمُسَالِحِينَ فَلَهُمْ إِلَّا أَنْ يَجِدَهُ
رَبُّ دَارٍ بِهَا فَلَهُ وَدَفْنُ مُسْلِمٍ أَوْ ذِمِّي لِقِطْعَةٍ

(١٨ - جواهر الأكايل - أول) ليس مسلما ولا ذميا بدليل قوله الآتي ودفن مسلم أو ذمي لقطة ولو قال وهو دفن كافر غير ذمي لكان أوضح وأشمل (وان يشك) في كونه دفن جاهلي أو غيره لأن الغالب كونه لجاهلي (أو قل) كل من الندرة والركاز عن نصاب كان عينا (أو عرضا) كمنحاس ومسك ورخام وهذا خاص بالركاز ان وجدته حر مسلم بالغ غير مدين (أو وجدته) أى ما ذكر من الندرة والركاز (عبد أو كافر) أو صبي أو مدين (الالكبير نفقة) حيث لم يعمل بنفسه (أو كبير عمل) بنفسه أو رفيقه (في تخليصه) أى إخراج من الأرض (فقط) راجع للتخليص احتز به عن نفقة سفره فيخمس معها والراجح زكاته معها أيضا (فالزكاة) ربع العشر دون الخمس والاستثناء راجع للندرة والركاز على المعتمد لكن لا يشترط بلوغ نصاب ولا غيره من شروط الزكاة هذا تأويل اللخمي وتأويل ابن يونس المدونة على وجوب الخمس مطلقا ولو توقف إخراج من الأرض على كبير نفقة أو عمل (وكره حفر قبره) أى الجاهلي لاختلاله بالمروءة (والطلب) للمال (فيه) أى قبر الجاهلي في قوة العلة لما قبله ويخمس ما وجد فيه وقال أشهب يجوز نبش قبره وأخذ ما فيه من مال وفيه الخمس (وباقية) أى الركاز الخمس أو المزكى (لمالك الأرض) التي وجد بها باحياء لا بشرى فهو للبائع على الأصوب (ولو) كان المالك لها (جيشا) افتتحها عنوة لأنها صارت وقفا بمجرد الاستيلاء عليها فهي كالمملوكة فان لم يوجد الجيش فلوارثه ان وجدوا فلا للمسلمين (والا) يكن الركاز في أرض مملوكة لأحد كموات أرض الإسلام وأرض الحرب (ف) باقية (لو أجدته والا دفن) أرض (المصالحين ف) هو (لهم) ولو وجدته غيرهم بلا تخميس (الا أن يحده رب دار بها) منهم أو غيره بها (ف) هو (له) أى رب الدار دون باقيهم ان كان منهم فان كان دخيلا فيهم فهو له (ودفن مسلم أو ذمي) علم بعلامة (لقطة) فيعرف سنة مالم يغلب على الظن انقراض مستحقه فيوضع في بيت المال بلا تر:

ولا مفهوم لدون وخصه لدفع توهم انه ركاز (وما لفظه) أى طرحه (البحر كمنبر) مما يملكه آدمى (ف) هو (لواجده بلا تخميس) فان تقدم عليه ملك لآدمى فان كان ذميا فالنظر فيه للإمام وان كان مسلما فان كان ألقاه لعطبه فلقطة وان كان ألقاه للنجاة فهو لواجده (فصل) فيمن تصرف الزكاة له (ومصرفها) أى الزكاة أى عمل صرفها (فقير) أى مالك دون قوت عامه (ومسكين) أى من لم يملك شيئا (وهو أحوج) أى أشد حاجة من الفقير (وصدقا) فى دعواهما الفقر والمسكنة بلا يمين (الاربية) أى شك فى صدقهما بسبب مخالفة ظاهر حالهما لدعواهما فلا يصدقان الا بينة وهل يكفي شاهد ويمين أو لا بد من شاهدين (ان أسلم) كل منهما أى كانا مسلمين لا ان كفرا أو ظن اتفاقهما فى مصيبة (وتحرر) أى كانا حرين لا ذوى شائبة رق (وعدم) أى فقد كل منهما (كفاية بقليل) بأن لم يملكه أولم يكنه فان كفاه قليل عامه فليس مسكينا ولا فقيرا (أو) عدم كفاية (انفاق) عليه من نحو والد بأن عدم الانفاق أولم يكف فيعطى تمام كفايته فمن لزمت نفقته مليا فلا يعطى ولو لم ينفق عليه لقدرته على أخذها منه بالحكم (أو صنعة) بأن كان لاصنعة له أو له صنعة لا تكفيه فيعطى تمام كفايته وصدق ان ادعى كسادها (وعدم بنوة لهاشم) ثانى أجداده صلى الله عليه وسلم اذ هو ابن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم (لا) يشترط عدم بنوة (المطلب) شقيق هاشم والمراد ببنوة هاشم كون الشخص ذكرا أو أنثى ولد الهاشم مباشرة أو بواسطة ذكر أو ذكر فلا يدخل فى بنى هاشم أولاد الاناث من أولاده وعمل عدم اعطاء بنى هاشم اذا كانوا أغنياء أو أعطوا ما يكفيهم من بيت المال فان لم يعطوا شيئا منه أو أعطوا ما لا يكفيهم وأضرهم الفقر فاعطوهم أفضل من اعطاء غيرهم صيانة لهم عن تعاطى الأمور الخسيسة وشبهه فى عدم الاجزاء المستفاد من مفهوم الشرط فقال (كحسب) (١٣٨) لدين (على) مدين (عديم) أى لم يملك ما يوفى به دينه من الزكاة

كان يقول له أسقطته عنك من زكاة مالى واذا قلنا بعدم الاجزاء فيما يحسبه على العدم فهل يسقط ما حسبه على العدم من الدين أم لا استظهر بعضهم عدم سقوط الدين على المدين لانه علق على

وما لَفَظُهُ الْبَحْرُ كَمَنْبَرٍ فَلِوَأَجْدِهِ بِلَا تَخْمِيسٍ
(فصل) وَمَصْرُفُهَا فَقِيرٌ وَمَسْكِينٌ وَهُوَ أَحْوَجُ وَصُدَّقَا الْارْبِيبَةُ إِنْ أَسْلَمَ
وَتَحَرَّرَ وَعَدِيمٌ كِفَايَةً بِقَلِيلٍ أَوْ انْفَاقٍ أَوْ صَنْعَةٍ وَعَدَمُ بِنُوَّةٍ لَهَا شِمٌ لَا الْمُطْلَبُ كَحَسَبٍ
عَلَى عَدِيمٍ وَجَازٌ لَوْلَاهُمْ وَقَادِرٌ عَلَى الْكَسْبِ وَمَالِكٌ نَصَابٌ وَدَفْعٌ أَكْثَرُ مِنْهُ
وَكِفَايَةٌ سَنَةٌ وَفِي جَوَازٍ دَفْعُهَا لِذَيْنِ ثُمَّ أَخَذَهَا تَرَدُّدٌ وَجَابٍ وَمُفَرَّقٌ حُرٌّ عَدْلٌ عَالَمٌ
بِحُكْمِهَا غَيْرُ هَاشِمِيٍّ وَكَافِرٍ

شئ لم يحصل ومفهوم عديم ان حسب ما على من له ما يوفى به دينه مجزى وهو الذى يفهم من الدونة واعترضه أبو الحسن بأن الدين فى هذه الحالة قيمته دونه وسلمه الخطاب (وجاز) اعطاؤها (لمولاهم) أى معتق بنى هاشم عند ابن القاسم ومنعه أصبح محتجا بجبر الصدقة لأجل لنا ولا لموليننا (و) جاز دفعها لصحيح (قادر على الكسب) تارك له ولو اختار على الشهور وقال يحيى بن عمر لا يجوز دفعها له (و) (مالك نصاب) أو أكثر لا يكفيه لسنته لفلاء أو كثرة عيال فيعطى ما يكمل به العام وروى المغيرة عن الإمام مالك رضى الله تعالى عنهما لا تعطى لمالك نصاب (و) جاز (دفع أكثر منه) أى النصاب لمسكين أو فقير لا يزيد على كفاية سنته (و) دفع (كفاية سنة) لفقير أو مسكين لأكثر منها ولو أقل من نصاب (وفى جواز دفعها) أى الزكاة (لشخص) (مدين) للمزكى عديم (ثم أخذها منه) أى المدين فى الدين الذى عليه وعدمه (تردد) للباجى وابن عبد السلام والمصنف فى الحكم اعدم نص المتقدمين الجواز لابن عبد السلام واعتمدوا المنع ففهم من كلام الباجى وإليه ذهب المصنف وقال الخطاب محل الجواز اذا لم يتواطأ عليه والا منع اتفاقا وعطف على فقير فقال (وجاب) للزكاة عن وجبت عليه (ومفرق) لها على مستحقها وكتاب وحاشى وهو جامع من وجبت عليهم للجابى وهم العاملون عليها فى الآية ونمت الجابى والمفرق فقال (حر) فلا يعطى من هارقيق (عدل) أى غير فاسق فى عمله فليس المراد عدل الشهادة (عالم بحكمها) أى الزكاة لئلا يأخذ غير الواجب أو يسقط الواجب أو يدفع لغير مستحق ويمنع مستحقا (غير هاشمى) لحرمتها على الهاشمى لانها وسخ المزكى والهاشمى أشرف الناس وأخذها ولو على العمل لا يخرجها عن ذلك (و) غير (كافر) شروط فى اعطائه منها لافى عمله فيصح عمل الرقيق والهاشمى والكافر عليها ويعطون أجرة مثلهم من بيت المال وشروط العامل أيضا كونه ذكرا بالنافع يعطى

العامل منها ان كان فقيرا ومسكينا بل (وان) كان (غنيا) لانها أجرة عمله (وبدئ بـ) اعطاء العامل منها أجرة مثلا (هـ) و يدفع جميعها له ان كان قدر أجرة مثله (وأخذ) العامل (الفقر) منها (بوصفيه) أى الفقر والعمل ان لم يفته حظ العمل لكن لا يأخذ باعطاء نفسه لانه يقسمها فلا يقسم لنفسه كالتأجير وكذا كل من جمع وصفين يستحق بهما كنفقر وجهادا أو أكثر كغربة ودين ومسكنة (ولا يعطى حارس) زكاة (الفطرة) أجرة حراسته (منها) وكذا حارس زكاة المال ويعطى أجرة حراسته من بيت المال وعدم الاعطاء منها من حيث الحراسة وأما من حيث الفقر فيعطى وعطف على فقير فقال (ومؤلف) قلبه للإيمان وهو شخص (كافر) يعطى منها (ليسلم) وقيل مسلم قريب عهد بالاسلام فيعطى منها لئلا يتمكن اسلامه (وحكمه) أى المؤلف وهو تأليفه باعطائه منها ليسلم (باق) لم ينسخ هذا قول لبعض أهل المذهب والمشهور انقطاع سهم هذا الصنف بعزة الاسلام والأول معنى على ان المقصود من دفعها له ترغيبه في الاسلام لا تقاض مهجته من الخلود في النار والثاني مبنى على ان المقصود من دفعها له ترغيبه في الاسلام لا عاتقه لتناعلى الكفار وهذا الخلاف جار على انه كافر يعطى ليسلم وأما على انه مسلم يعطى للتمكين فحكمه باق باتفاق وعطف على فقير فقال (ورقيق) ذكرنا أو أنى (مؤمن ولو بعب) شديد كرم من (يعتق منها) أى الزكاة بأن يشتري منها ويعتق (لا عقد حرية فيه) احتراز به عن الكاتب والمدير وأم الولد والمعتق لاجل والبعض فلا يكتفى بعتقهم منها ويرد الرقيق لما كان عليه هذا قول الامام مالك الرجوع عنه والرجوع اليه انه لا يجزى عن الزكاة ولا يراد الرقيق لما كان عليه (وولاؤه) أى المعتق منها الذى هو حكمة النسب (للمسلمين) ان شرطه معتقه لهم (١٣٩) أو أطلق بل (وان اشترط له) أى لنفسه

فشرطه باطل وعتقه عن زكاته صحيح وولاؤه لهم فهم مبالغة في كون الولاء لهم ويحتمل كونه شرطا مستأنفا وقوله أو فك أسيرا معطوف عليه وجوابها مقوله لم يجزه وعلى الاحتمال الاول فقوله

وَأَنْ غَنِيًّا وَبُدِيَ بِهِ وَأَخَذَ الْفَقِيرُ يَوْصَفِيهِ وَلَا يُعْطَى حَارِسُ الْفِطْرِ مِنْهَا وَمُؤَلَّفٌ كَافِرٌ لِيُسَلِّمَ وَحُكْمُهُ بَاقٍ وَرَقِيقٌ مُؤْمِنٌ وَلَوْ بِمَيْبِ يُعْتَقُ مِنْهَا لَا عَقْدَ حُرِّيَّةٍ فِيهِ وَوَلَاؤُهُ لِلْمُسْلِمِينَ وَإِنْ اشْتَرَطَهُ لَهُ أَوْ فَكٍّ أَسِيرًا لَمْ يُجْزِهِ وَمَدِينٌ وَلَوْ مَاتَ يَحْبَسُ فِيهِ لَا فِي قَبْرِهِ وَلَا لِأَخِيذِهِ إِلَّا أَنْ يُتُوبَ عَلَى الْأَحْسَنِ إِنْ أُعْطِيَ مَا يَبْدُو مِنْ عَيْنٍ وَفَضْلٍ غَيْرِهَا وَمَجَاهِدٌ وَأَلْتَهُ وَلَوْ غَنِيًّا كَجَسَّاسٍ لَا سُورَ وَمَرْكَبٌ وَغَرِيبٌ مُحْتَاجٌ إِلَّا بِوَسْلَةٍ فِي غَيْرِ مَعْصِيَةٍ

(أو فك) بها (أسيرا) مسلما من الحربين شرط لان مقبرة أى أو ان فك بها أسيرا وجوابها مقوله (لم يجزه) أى والفك ماض كالمعتق وعطف على فقير فقال (و) شخص (مدین ولو مات) ذكرنا أو أنى عاجز عن وفاء ما عليه فيعطى منها ما يوفى به دينه ان كان حراما غير هاشمي (يحبس) أى الدين (فيه) أى الدين أى شأنه ذلك بأن كان لادى فيدخل دين الولد على والده والدين على المعسر وخرج دين الكفارات والزكاة ولم يتدأ به لأخذها وصرفه في مصلحة شرعية ودليلها مقوله (لا في فساد) كشرع مغيب (ولا) ان استدان (لأخذها) أى الزكاة بأن كان عنده ما يكفيه لمامه وتوسع في الاتفاق حتى أفناه في بعض العام واستدان للاتفاق بقية العام ليأخذ من الزكاة ما يوفى به دينه فلا يعطى منها شيئا (الا أن يتوب) من الصرف في الفساد والاستدانة لأخذها فيعطى منها ما يوفى به دينه (على الاحسن) عند ابن عبد السلام والمصنف وانما يعطى الدين منها (ان أعطى) للدين لرب الدين (ما يبدى) أى الدين (من عين و) من (فضل غيرها) أى العين عن حاجته مما يباع على المفلس وبقيت عليه بقية وليس المراد الاعطاء بالفعل بل المراد اعطاؤه ما يبقى عليه على تقدير اعطائه ما يبدى وعطف على فقير فقال (ومجاهد) أى متلبس به أو عازم عليه (وألته) أى الجهاد كسيف يشتري منها (ولو) كان المجاهد (غنيا) أى معه ما يكفيه لجهاده (كجاسوس) يرسل لارض الحرب للاطلاع على عورات العدو واعلامنا بها فيعطى منها ولو كان كافرا (لا) تصرف الزكاة في بناء أو ترميم (سور) أى بناء حول البلد يمنع العدو من دخولها (و) لا في عمل (مركب) أى سفينة يقاثل بها العدو في البحر هذا قول ابن بشر وقال ابن عبد الحكم تعمل المراكب وتبنى الاسوار منها واستظهره في التوضيح المواقف لم أر المنع لغير ابن بشر وعطف على فقير قوله (وغريب محتاج لما يوصله) لبلده ولو غنيا فيها لان كان معه ما يوصله تقرب (في غير معصية) والا فلا يبع

ولو حشى موته الآن يتوب لقدرنه على النجاة بنو بته (ولم يجد مساهما) في عر بته (وهو مليء ببلده) بأن لم يجد مسلفا سواء كان مليئا ببلده أو معدما أو وجده وهو عديم ببلده فإن وجده وهو مليء بها فلا يعطى منها (وصدق) في دعواه الاحتياج لما يوصله ظاهره بلا يمين (وان جلس) أى أقام الغريب في بلد الغربة بعد اعطائه منها ما يوصله ببلده (نزع منه) (النزع) أن يكون فقيرا ببلده وشبهه في النزع أن جلس فقال (كفاز) أعطى منها وجلس عن الفزوفتزع منه (وفي) نزعها من (غارم) أى مدين (يستغنى) بعد أخذها وقبل دفعها في دينه لذهاب وصف الغرم عنه وعدمه لاخذها بوجه جائز (تردد) للخمى وحده فالأولى واختار نزعها من غارم استغنى (ونذب إشار المضطر) أى شديد الاحتياج بالزيادة على غيره لا بالجميع (دون عموم) أى تعميم (الاصناف) النامية التي في الآلة فلا يندب لجعل أئمتنا الواو في آية انما الصدقات الخ بمعنى أو أوان الاختصاص فيها عدم خروجها عنهم (ونذب) للمزكى (الاستنابة) في دفع الزكاة لمستحقها خوف قصد المحمدة (وقد نجب) الاستنابة ان علم ذلك من نفسه (وكرهه) أى النائب (حينئذ) أى حين الاستنابة (تخصيص قريبه) أى المزكى أو النائب ان كان لا تلتزمه نفقته والا منع اعطاؤه وان لم يخصه وهذا في قريب المزكى وأما قريب النائب الاجنبى من المزكى فيسكروه تخصيصه ولو لم تلتزم نفقته النائب (وهل يمنع اعطاء زوجة) من اضافة المصدر لفاعله (زوجا) لها زكاتها لاتفاقها عليها (أو يكره) اعطاؤها اياه (تأويلان) أى فهمان فهمان قول للدونة لاتعطى الزوجة زوجها من زكاتها حملها ابن زرقون ومن وافقه على النزع فلا تجزئها وحملها ابن القصار وجماعة على الكراهة وأما اعطاء الزوج زوجته فيمنع اتفاقا ومحل النزع فيهما ان لم يكن اعطاء أحدهما الآخر ليدفعه في دينه أو ينفقه على غيره والا جاز اتفاقا (وجاز اخراج ذهب عن ورق (١٤٠) وعكسه) أى اخراج ورق عن ذهب بلا أولوية لاحدهما على الآخر (ب) اعتبار (صرف)

ولم يجد مسلفا وهو مليء ببلده وصديق وإن جلس نزعته منه كفاز وفي غارم يستغنى تردد ونذب إشار المضطر دون عموم الاصناف والاستنابة وقد تجب وكرة له حينئذ تخصيص قريبه وهل يمنع إعطاء زوجة أو يكره تأويلان وجاز إخراج ذهب عن ورق وعكسه بصرف وقته مطلقا بقيمة السكة ولو في نوع لا صياغة فيه وفي غيره تردد لا كسر مسكوك إلا لسبكك وجب نيتها وتفرقها بموضع الوجوب

الذهب بالورق الجارى بين الناس في وقته أى اخراج أحدهما عن الآخر حال كون صرف الوقت (مطلقا) عن تقييده بمساواة الصرف الشرعى وهو كون الدينار

بشره دراهم و (ب) اعتبار (قيمة للسكة) في النصاب المزكى ان أراد أن يخرج عنه غير مسكوك أو فمن أوجب عليه دينار مسكوك وصرفه في ذلك الوقت عشرة دراهم مسكوك وجب عليه أن يزيد على وزن العشرة من الفضة غير المسكوك قيمة سكتها عند أهل المعرفة هذا اذا كان غير المسكوك من غير نوع النصاب كما في المثال بل (ولو) كان اخراج غير المسكوك عن المسكوك (في نوع) واحد وعلى هذا ابن الحاجب وابن بشر وابن عبد السلام و خليل (لا) باعتبار قيمة (صياغة فيه) أى النوع الواحد فمن عنده ذهب مصوغ وزنه أر بعون دينار او قيمته خمسون ديناراً لصياغته قالوا يجب عليه زكاة الأربعين لا الخمسين (وفي) الفاء قيمة الصياغة في (غيره) أى النوع الواحد كمن عنده ذهب مصوغ وزنه أر بعون دينار او قيمته خمسون ديناراً لاجل الصياغة وأراد أن يزكيه بدراهم فهل يلغى قيمة الصياغة ويخرج صرف دينار أو يعتبرها ويخرج صرف دينارور بع (تردد) بين أى عمران وابن السكاتب لعدم نص المتقدمين فان قلت قول ابن السكاتب يعارض ما مر للمصنف من أن السكة والصياغة والجودة لازكاة فيها قلت مراده بعدم زكاتها انه لا يكمل النصاب بقيمتها ولا يزداد ربع العشر بها كمن عنده عشرة دنانير وقيمتها عشرون ديناراً لسكتها أو صياغتها أو جودتها فلا زكاة عليه لان المعتبر في النصاب والزيادة عليه الوزن لا القيمة (لا) يجوز (كسر مسكوك) من ذهب أو فضة لانه من افساد مابه التعامل فيضيق على الناس (الا) كسره (السبك) أى صوغه حلياً لمرأة أو سيف أو أنف (و) جب على المزكى (نيتها) عند عزلها من المال أو عند دفعها لمستحقها فشرط صحتها النية لا اعلام أخذها بأنها زكاة في ذلك مكروه لكسر خاطره فان دفع له قدر الواجب بلانية أو بنية هبة أو صدقة تطوع ثم نوى به الزكاة الواجبة لم تجزه والنية الحكيمة كافية فاذا عدمه ما يجب فيه ودفعه مستحقه بلانية ولو سئل عنه لقال أدبت الزكاة المفروضة كفى (و) جب (تفرقها بموضع الوجوب)

وهو موضع الحرث والماشية وموضع المالك في العين (أو قربه) بأن كان بينهما دون مسافة قصر فيجوز نقلها إليه سواء وجد مستحق في موضع الوجوب أولا كان المستحق الذي في القرب أعدم أولا لانه في حكمه (الا ل) مستحق (أعدم) أى أشد عدما للمال من مستحق موضع الوجوب (ف) ينقل (أكثرها له) أى الأعدم وجوبا ويفرق أقلها بموضع الوجوب وجوبا غير شرط فيهما فان نقلت الزكاة كلها للأعدم أو فرقت الزكاة كلها بموضع الوجوب أجزأت وتنقل للأعدم (بأجرة من الفئ) أى بيت المال ان كان وأمكن أخذها منه (والا بيعت واشترى) في بلد الأعدم للنقل إليه (مثلها) نوعا لا قدرا فيشترى بضمن الطعام طعام وبضمن الماشية ماشية ان أمكن والا فرق الثمن كزكاة العين وشبهه في النقل والبيع وشراء المثل فقال (كعدم) وجود (مستحق) بموضع الوجوب فتنتقل الزكاة كلها الى أقرب بلد فيه مستحق بأجرة من الفئ والا بيعت واشترى مثلها (وقدم) للنقل للأعدم أو المستحق قبل تمام الحول من الامام أو جماعة المسلمين أو المذكي (ليصل) لموضع التفرقة (عند) تمام (الحول) في عين وماشية بدون ساع هذا قول ابن المواز وقال الباجي لا ينقل حتى يتم الحول والماشية التي لها ساع لا تزكى الا بعد مجيئه (وان قدم معشرا) أى زكاة ما فيه العشر أو نصفه كحب وتم قبل وجوب الزكاة بأفراك الحب وطيب الثمر ولو يسير لم يجزه (أو) زكى (دينا) فرضا حال حوله (أو عرضا) محتكرا بعد حوله وبيعه (وقبل القبض) للدين القرض أو ثمن عرض الاحتكار لم يجزه (أو نقلت) أى الزكاة (لغيرهم) أى مستحقى موضع الوجوب في الاحتياج وبين البلدين مسافة قصر لم يجزه (أو دفعت باجتهاد) من المذكي أو نائبه (لتغير مستحق) لها كنفي ورق وكافر لظن انه مستحق (وتعذر ردها) لم تجزه فان (١٤١) امكن ردها أخذها ان كانت باقية

بعينها أو عوضها ان فانت بتصرفه أو بغيره وكان غره (الا الامام) يدفعها باجتهاده لمستحق فتبين انه غير مستحق فتجزى لانه حكم لا يتعقب ان تعذر ردها والازعاع اذ موضوع كلامه في تعذر الرد والوصى

أَوْ قُرْبِهِ إِلَّا لَأَعْدَمَ فَأَكْثَرُهَا لَهُ بِأُجْرَتِهِ مِنَ الْفَيْءِ وَإِلَّا بِيَعْتَ وَاشْتَرَيْ مِثْلَهَا كَعَدَمِ
مُسْتَحِقٍّ وَقُدِّمَ لِيَصِلَ عِنْدَ الْحَوْلِ وَإِنْ قُدِّمَ مُعْشَرًا أَوْ دِينَارًا أَوْ عَرْضًا قَبْلَ قَبْضِهِ أَوْ
نُقِلَتْ لِذَوْنِهِمْ أَوْ دُفِعَتْ بِاجْتِهَادٍ لِغَيْرِ مُسْتَحِقٍّ وَقُدِّرَ رَدُّهَا إِلَّا لِلْإِمَامِ أَوْ طَاعَ
يَدْفَعُهَا لِجَائِرٍ فِي صَرَفِهَا أَوْ يَقِيمُ لَمْ يُجْزَ لَا إِنْ أَكْرَهَ أَوْ نُقِلَتْ لِغَيْرِهِمْ أَوْ قُدِّمَتْ
بِكَشْرٍ فِي عَيْنٍ وَمَاشِيَةٍ فَإِنْ ضَاعَ الْقُدِّمُ فَفَنَ الْبَاقِي وَإِنْ تَلَفَ جُزْءٌ نَصَابٍ وَلَمْ
يُمْكِنْ الْأَدَاءَ سَقَطَتْ كَمَزَلِهَا فَضَاعَتْ

ومقدم القاضي كالامام (أو طاع) للمذكي (بدفعها لجائر) أى مشهور بالجور (في صرفها) وصرفها لغير مستحقها لم تجزه فان دفعها الجائر لمستحقها أجزأت (أو) طاع (بدفع) قيمة أى مقوم عن الواجب عليه من عين أو حرث أو ماشية (لم تجز) أى الزكاة المذكي في المسائل السبع وتبع المصنف في عدم الاجزاء في دفع القيمة ابن الحاجب وابن بشر وقد اعترضه في التوضيح بانه خلاف ما في المدونة وضمه المشهور في اعطاء القيمة انه مكروه لا محرم والذي في المدونة ولا يعطى عما لزمه من زكاة العين عرضا أو طعاما ويكره للرجل اشتراء صدقته اه فجعل من شراء الصدقة وانه مكروه لا حرام (لا ان اكراه) على دفعها لجائر أو دفع قيمتها فتجزى (أو نقلت لغيرهم) أى مستحقى موضع الوجوب في الاحتياج وبينهما مسافة قصر فتجزى مع الحرمة (أو قدمت) أى الزكاة قبل الحول (بكشهر) فتجزى مع الكراهة (في) زكاة (عين) ومنها قيمة عرض المدير (و) زكاة (ماشية) لاساعى لها فتجزى مع الكراهة (فان ضاع المقدم) أى المخرج قبل تمام الحول بكشهر أو أكثر قبل وصوله لمستحقه (ف) يخرج الزكاة (عن الباقي) ان كان نصابا الا ان كان التقديم بزمان يسير كثلاثة أيام فيضيع المقدم فقال ابن المواز يجزئه ولا يضمه سند وهو مقتضى المذهب لان ذلك الوقت في حكم وقت الوجوب وحزم ابن رشد بعلم الاجزاء وهو ظاهر المصنف وأما المقدم على الحول للأعدم ليصل له عند الحول فيبصر منه المذكي بمجرد خروجه من يده فان ضاع قبل وصوله لمستحقه فلا يزكى الباقي لأمره بتقدمه (وان تلف) بعد تمام الحول (جزء نصاب) قبل التزكية بلا تفریط (ولم يمكن الأداء منه) أى اخراج الزكاة منه اما لعدم مستحق أو لعدم امكان الوصول الى المال (سقطت) عنه الزكاة فان أمكن الأداء أو فرط في التلف ضمن وشبهه في السقوط فقال (كزلهما) أى الزكاة عن المال بعد تمام الحول ليدفعها للمستحقها (فضاعت) أو تلفت بلا تفریط فلا يزكى الباقي وان عزلها قبل تمام الحول فضاعت فيزكى من الباقي ان كان نصابا

(لا) تسقط الزكاة (ان ضاع أصلها) أى المال المزكى بها بعد تمام حوله في دفعها لمستحقها فرط أم لا (وضمن) مالك النصاب زكاته (ان أخر) اخراجها (بها) عن تمام (الحول) أياما مع تمكنه منه فضاع المال أو تلف فرط أم لا (أو أدخل) مالك الحب والتمر (عشره) ان سقى بلا آلة أو نصفه ان سقى بها يته مع باقى حبه أو ثمره أو وحده حال كونه (مفرطاً) في دفعه لمستحقه لامكانه قبل ادخاله يته فضاع أو تلف فيضمنه (لا) يضمنه ان أدخله (محصناً) بضم ففتح فكسر مثقلاً أى ناوياً تحصينه وحفظه بان لم يمكنه أدائه وأدخله لحفظه وتلف بلا تقريط (والا) أى وان لم يدخله مفرطاً ولا محصناً بان لم يعلم قصده في ادخاله يته وادعى قصد تحصينه (ف) نفى تصديقه في دعواه لان التحصين هو الغالب ولانه لا يعلم الا منه وعدمه لان الاصل بقاء الضمان (تردد) للمتأخرين لعدم نص المتقدمين (وأخذت) أى الزكاة (من تركة الميت) على الوجه الآتى في باب الوصية في قوله ثم زكاة أوصى بها الا أن يتعرف بحولها ويوصى فمن رأس المال الخ فكلامه هنا مجمل وكلامه الآتى في الوصية تفصيل له (و) أخذت من المتنع من أدائها (كرها وان بقتال) ولكن لا يقصد قتله بل تخليص الزكاة منه فان قتل أحدا اقتص منه وان قتله أحد فهدر (وأدب) أى للمتنع من أدائها بعد أخذها منه كرها بخير قتال والا كفى في أدبه فالاولى أو أدب بأو (ودفعت للإمام العدل) في أخذها وصرفها وان جار في غيرها كره دفعها له كما في التوضيح والخطاب ان كانت ماشية أو حرثاً بل (وان) كانت (عينا) فان طلبها العدل فادعى للمالك اخراجها فلا يصدق وأما غير العدل فلا تدفع له ويجب جردها منه والحرب بها ما أمكن وان دفعت له طوعاً لم تجز (١٤٣) (وان غر عبد) رب المال باخباره (بحرية) فدفع له الزكاة ثم ظهر رقه

لا إن ضاع أصلها وضمن ان أخرها عن الحول أو أدخل عشره مفرطاً لا محصناً وإلا فتردد وأخذت من تركة الميت وكرها وإن بقتال وأدب ودفعت للإمام العدل وان عينا وان غر عبد بحرية فيجناية على الأرجح وزكى مسافر ما معه وما غاب ان لم يكن مخرج ولا ضرورة

(فصل) يجب بالسقة صاع أو جزؤه عنه فضل عن قوته وقوت عياله وان يتسلف وهل بأول ليلة العيد أو يفجرو خلاف من أغلب القوت من معشر أو أقط غير علس

(فجناية) في رقبته ان لم توجد معه (على الأرجح) عند ابن يونس من الخلاف فيخير سيده في فدائه بها واسلامه فيها فيباع فيها وقيل تتعلق بدمته فيتبع بها ان اعتق (وزكى) وجوباً بشخص (مسافر) من وطنه ثم حول ماله

قبل عوده له (مامعه) من المال (وما غاب عنه) ان كان مجموعهما نصاباً (ان لم يكن مخرج) لزكاة ما غاب الا بتوكيل (و) الحال (لا ضرورة) الى ما يخرجها عن الغائب ما بيده في نفقته فان احتاج له أخر الاخراج عنه الى عوده لبلده (فصل) في زكاة الفطر (يجب) وجوباً ثابتاً (بالسنة) أى الحديث الصحيح ففى الموطأ عن ابن عمر رضى الله تعالى عنهما فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم صدقة الفطر في رمضان على المسلمين وحمل الفرض على التقدير بعيد وفاعل يجب (صاع) أى ملء اليدين المتوسطين لاقبوضتين ولا مبسوطتين أربع مرات ان قدر عليه (أو جزؤه) أى الصاع ان لم يقدر عليه (عنه) أى المخرج المفهوم من السياق اذ الواجب الاخراج لانه لا تكليف الا بفعل اختياري والاخراج يستلزم مخرجاً (فضل) أى زاد الصاع أو جزؤه (عن قوته وقوت عياله) الذين تازمه نفقتهم في يوم العيد (وان) قدر عليه (يتسلف) رجاء وقاؤه (وهل) تجب زكاة الفطر (بأول) جزء من (ليلة العيد) وهو غروب شمس آخر يوم من رمضان ولا يمتد وقت الخطاب بها بعده (أو ب) طلوع (فجره) أى يوم العيد ولا يمتد أيضاً (خلاف) في التشهير فمن لم يكن من أهلها وقت الغروب على الاول أو وقت طلوع الفجر على الثانى لم تجب عليه ولو صار من أهلها بعد وبين الصاع بقوله (من أغلب القوت) لاهل البلد بين القوت بقوله (من معشر) أى مزكى بالشرأ ونصفه والمراد به هنا خصوص القمح والشعير والملت والذرة والأرز والدخن والتمر والزبيب (أو أقط) أى اللبن المستخرج زبد الجاف (غير علس) فلا تخرج من العلس خلافا لابن حبيب القائل باخراج الزكاة من غير التسعة المتقدمة (الا ان يقتات غيره) أى المذكور كعلس ولحم ولبن وقطنية فتخرج من أغلبه ان تعدد أو ما افرد ان لم يوجد شيء من التسعة والاثني الاخراج منه قاله الخطاب ونعمه

جماعة من الشارحين ورده الرماحي بأن عبارة المدونة واللحمنى وابن رشد وابن عرفة ان غير التسعة اذا كان غالباً يخرج منه وان انفرد بالاقتيات أجزأ الاخراج منه ولو وجد شيء منها وهو ظاهر قول المصنف (الآن يقتات غيره) يجب صاع أو جزؤه فضل عن قوته وقوت عياله يومه (عن كل) شخص (مسلم يموت) أى الزكى أى يقوم بموته وجوبا (بقراءة) بينهما كالأولاد أو زوجية له لأبيه (أو) يموت (رق) أى كونه رقيقا له ان كان رقيقه غير مكاتب كقن ومدبر وأم ولد ومعتق لاجل بل (ولو) كان رقيقه (مكاتباً) أى معتقا على مال مؤجل لانه رقيق مابق عليه شيء ولو درهما فهو وان كانت نفقته على نفسه يقدر ان سيده ترك له شيئا في نظيرها فهي على سيده في الحقيقة (و) لو (أبقارجى) رجوعه ومضوبا كذلك والا فلانزومه (و) لو رقيقا (مبيعا بمواضة) كامة وطنها سيدها وباعها قبل استبرائها (أو) بشرط (خيار) له أو للمشتري أولهما أو لأجنبي فاذا جاء وقت الزكاة قبل نزول الدم ومضى زمن الخيار فزكاة فطرها على بائعها لانهما في ملكه ونفقتهما عليه (و) رقا (مخدما) أى موهوبة خدمته لشخص حياته أو مدة معاومة فزكاة فطرتها على مالك رقبته في كل حال (الا) أن يؤل بعد انتهاء مدة خدمته (لحرية) كان يقول السيد لعبده أخدمتك فلانا حياته أو مدة كذا وبعدها فأنت حر (ف) زكاة فطرتها (على مخدمه) بفتح الدال أى من وهبت خدمته له كنفقته (و) الرق (المشرك) بين مالكيين أو أكثر (و) الرق (البعض) أى المقتن بعضه توزع زكاة فطرتها (بقدر الملك) أى الجزء المملوك منهما (١٤٣) فعلى كل شريك من الصاع بقدر ماله من الرق وعلى مالك البعض من الصاع بقدر ماله من الرق (ولا شيء على العبد) في بعضه الحر وقد جرى المصنف على الراجح وهناك من يقول ان زكاة المشترك على عدد رؤوس الشركاء ولو اختلفت انصباؤهم فيه (و) الرق (المشتري) شراء

الْأَنْ يُقْتَاتَ غَيْرُهُ وَعَنْ كُلِّ مُسْلِمٍ يَمُوتُهُ بِقَرَابَةٍ أَوْ زَوْجِيَّةٍ وَإِنْ لَابَّ وَخَادِمَاهَا أَوْ رِقَّةً وَلَوْ مُسْكَاتِبًا وَآبِقًا رَجِيًّا وَمَبِيْعًا بِمَوَاضِعَةٍ أَوْ خِيَارٍ وَمُخْدَمًا أَلَا لِحُرِّيَّةٍ فَعَلَى مُخْدَمِهِ وَالْمُشْتَرِكِ وَالْمَبْعُوعِ بِقَدْرِ الْمَلِكِ وَلَا شَيْءَ عَلَى الْعَبْدِ وَالْمُشْتَرَى فَاسِدًا عَلَى مُشْتَرِيهِ وَنَدِبَ أَخْرَاجُهَا بَعْدَ الْفَجْرِ قَبْلَ الصَّلَاةِ وَمِنْ قُوَّتِهِ الْأَحْسَنُ وَغَرَبْلَةُ الْقَمَحِ أَلَا النَّكْتُ وَدَفْعُهَا لِرِزْوَالٍ فَقَرَّ وَرِقَّةً يَوْمَهُ وَلِلْإِمَامِ الْعَدْلِ وَعَدَمُ زِيَادَةٍ وَإِخْرَاجُ السَّافِرِ وَجَازَ أَخْرَاجُ أَهْلِهِ عَنْهُ وَدَفْعُ صَاعٍ لِمَسَاكِينٍ وَأَصْعَ لَوَاحِدٍ وَمِنْ قُوَّتِهِ الْأَدُونِ أَلَا لَشَيْخٍ وَأَخْرَاجُهُ قَبْلَهُ بِكَالْيَوْمَيْنِ وَهَلْ مُطْلَقًا أَوْ لِمُفَرَّقٍ تَأْوِيلَانِ

(فاسدا) لا تنفاه ركن أو شرط أو وجود مانع زكاة فطرتها (على مشتريه) ان قبضه لان ضمانه منه حينئذ والافعلى بائعه لانه في ملكه وفي ضمانه (وندى اخراجها) أى زكاة الفطر (بعد) طلوع (الفجر وقبل الصلاة) للعبد تعجيلا لميسرة الفقير (و) ندى اخراجها (من قوته الاحسن) من قوت أهل بلده (و) ندى (غربلة القمح) وشبهه (الالغث) بكسر اللام أى كثير الغلث فتجب غلته ان زاد غلثه على ثلثه (و) ندى (ودفعها لِرِزْوَالٍ فقرو رقي يومه) أى العيد وان وجب على سيده اخراجها عنه (و) ندى دفعها (للالمام العدل) وظاهر المدونة وجوبه وعلل بخوف الحمدة وأورد عليه ندى الاستنابة في زكاة المال مع أن خوف الحمدة فيها أقوى (و) ندى (عدم زيادة) على الصاع لانه تحديد من الشارع فالزيادة عليه بدعة مكروهة (و) ندى (اخراج المسافر) عن نفسه لاحتمال نسيان أهله وعدم اخراجهم عنه والا وجب عليه الاخراج عن نفسه ان تحقق عدم اخراجهم عنه لسكنسيان (وجاز اخراج أهله عنه) أى المسافر ان اعتادوه أو أوصاهم به وينزل الاعتقاد والابضاء منزلة النية والا لم تجز عنه لعدم نيتها (و) جاز (دفع صاع) واحد (لمساكين) (و) جاز دفع (أصغ) لمسكين (واحد) قال أبو الحسن يجوز ان يدفعها الرجل عنه وعن عياله لمسكين واحد (و) جاز اخراجها (من قوته الأدون) من قوت أهل بلده اذا لم يقدر على اقتيات قوت أهل بلده (الا) ان يقتات الادون (لشح) أى بخل على نفسه مع قدرته على اقتيات قوت أهل بلده فلا يجوز الاخراج من قوته الادون اتفاقا (و) جاز (اخراجها) أى المكاتب زكاة فطرتها (قبله) أى الوجوب (بكاليومين) أدخلت الكاف الثالث (وهل) يجوز تقديمها باليومين جوازا (مطلقا) عن التقييد بدفعها لمفرق وهو الذهب (أو) يجوز ان دفعها (لمفرق) فلا يجوز تفريقها قبله باليومين بنفسه ولا تجزئه (تأويلان)

لشارحها الأول للخمى وعليه الأكثر والثاني لابن يونس محلها اذا لم يبق بيد الفقير الى وقت الوجوب والأجزاء اتفاقا (ولا تسقط) زكاة الفطرة عمن وجبت عليه أو نذبت له ولم يخرجها (بعضى زمن) اخراجها (ها) وهو يوم العيد كغيرها من الفرائض وأتم بتأخيرها عنه بلا عذر (وإنما يدفع لحر) لارق (مسلم) لا كافر (فقير) وأولى مسكين ويجوز دفعه للقريب الذى لا تازمه نفقته ولا زوجة دفعها لزوجها الفقير لاعتكافه ولو فقيرة لوجوب نفقتها عليه ولم يجزى دفع الزوجة لزوجها الخلاف المتقدم في زكاة المال لقلة نفع الفطرة بالنسبة لزكاة المال (باب) في الصيام وهو لفظة مطلق الامساك وشرعا امساك عن شهوت البطن والفرج بنية من الفجر للغروب وأورد عليه انه شمل امساك من جومعت نائمة أو فاء عمدا (ثبت رمضان بكال شعبان) ثلاثين يوما ولم يحكم به حاكم وكذا ما قبله ان تولى النعم شهورا كثيرة في الطراز عن الامام مالك رضى الله تعالى عنه يكملون عدة الجميع حتى يظهر خلافه اتباعا للحديث ويقضون ان تبين لهم خلاف ما عملوا عليه (أو برؤية عدلين) الهلال فأولى أكثر منهما فكل من أخبره برؤيتهما الهلال أو سمعهما يخبران غيره بها يجب عليه الصيام (ولو) ادعى الرؤية (بصحو بمصر) أفى في بلد كبير هذا قول الامام مالك رضى الله تعالى عنه وأصحابه وظاهره ولو ادعى رؤيته في الجهة التى طلبه غيرها فيها ولم يره (فان) ثبت رمضان برؤية عدلين و (لم ير) أى هلال شوال لغيرهما (بعد ثلاثين) يوما من رؤية العدلين حال كون السماء (صحوا) أى لا غيم عليها (كذبا) أى العدلان في شهادتهما برؤية هلال رمضان لاستحالة كون الشهر واحدا وثلاثين يوما وصيم اليوم الحادى والثلاثون وجوبا وان ادعى رؤية هلال شوال ليلة الحادى والثلاثين لم تقبل شهادتهما الاتهام فيها بالكذب (١٤٤) لامضاء الشهادة الاولى فان كانت السماء مغيمة فلا يكذبان ويثبت شوال

بكمال رمضان (أو) برؤية جماعة (مستفيضة) هم الذين لا يتواطأون على الكذب عادة كل واحد قال رأيت بنفسى ولا يشترط كونهم كلهم ذكور أحرارا عدولا ولا يشترط بلوغهم عدد التواتر (وعم) أى

وَلَا تَسْقُطُ بِمُحْضٍ زَمَنِهَا وَإِنَّمَا تُدْفَعُ لِحُرِّ مُسْلِمٍ فَقِيرٍ

(باب)

يُثْبِتُ رَمَضَانَ بِكَمَالِ شَعْبَانَ أَوْ بِرُؤْيَا عَدَلَيْنِ وَلَوْ بِصَحْوَةٍ بِمِصْرَ فَإِنْ لَمْ يَرِ بَعْدَ ثَلَاثِينَ صَحْوًا كَذَبًا أَوْ مُسْتَفِيزَةً وَعَمَّ أَنْ تُقَالَ بِهِمَا عَنْهُمَا لَا بِمَنْفَرِدٍ إِلَّا كَأَهْلِهِ وَمَنْ لَا اعْتِنَاءَ لَهُمْ بِأَمْرِهِ وَعَلَى عَدَلٍ أَوْ مَرَجُوٍّ رَفَعُ رُؤْيَا وَالمُخْتَارُ وَغَيْرُهُمَا وَإِنْ أَفْطَرُوا فَالْقَضَاءُ وَالْكَفَّارَةُ إِلَّا بِتَأْوِيلٍ

بكمال رمضان (أو) برؤية جماعة (مستفيضة) هم الذين لا يتواطأون على الكذب عادة كل واحد قال رأيت بنفسى ولا يشترط كونهم كلهم ذكور أحرارا عدولا ولا يشترط بلوغهم عدد التواتر (وعم) أى

شمل وجوب الصوم كل من نقلت اليه رؤية العدلين أو المستفيضة من أهل سائر البلاد قريبا أو بعيدا لاجدا ابن عرفة أجمعوا على علم لحوق حكم رؤية ما بعد كالاندلس من خراسان موافقا في المطالع أو مخالفا (ان نقل ب) أحد (ها) أى العدلين والمستفيضة (عن) رؤية واحد من (هما) أى العدلين والمستفيضة فالصور أربعة مستفيضة عن مثلها أو عن عدلين وعدلان عن مثلها أو عن مستفيضة وشرط صحة نقل الشهادة ان ينقل عن كل واحد أصلى اثنان ليس أحدهما أصليا فلا يكفي نقل واحد عن واحد وسواء ثبتت الشهادة بالنقولة عند حاكم عام أو خاص على المشهور وقال عبد الملك يعم من في ولايته خاصة أو لم يثبت عند حاكم حصل النقل عن العدلين أو المستفيضة (لا) يثبت رمضان (ب) رؤية عدل (منفرد) برؤية هلاله ولو خليفة أو قاضيا أو أعدل أهل زمانه ابن عرفة والذهب لغو رؤية العدل لغيره سخنون ولو كان عمر بن عبد العزيز ابن حارثة اتفاقا (الا كأهله) أى المنفرد بها (ومن لا اعتناء لهم بأمره) أى الهلال سواء كانوا أهله أو غيرهم فيثبت برؤيته في حقهم ان كان عدل شهادة ولو عبدا أو امرأة حيث ثبتت عدالته ووثقت انفس غير المعنيين بخبره (وعلى عدل) رأى الهلال (أو مرجو) قبوله وهو مستور الحال (رفع رؤيته) للحاكم وجوبا باخباره برؤيته الهلال ولو علم المرجو جرحه نفسه (والمختار) للخمى من الخلاف رفع العدل والمرجو (وغيرها) وهو الفاسق المكشوف حاله وهذا قول ابن عبد الحكم لكن للخمى لم يختره وإنما اختار قول أشهب بنده وأجيب بأن على كلامه لمطلق الطلب الصادق بالوجوب بالنسبة للاولين والندب بالنسبة للآخر (وان أفطروا) أى العدل والمرجو والمكشوف المنفردون برؤية الهلال بلارفع للحاكم (فالقضاء والكفارة) واجبان كل واحد منهم لوجوب الصيام عليهم اتفاقا في كل حال (الا) حال فطرهم (بتأويل) أى اعتقادهم عدم وجوب الصوم

عليهم كفبرهم لجهلهم (فتاوي لان) في وجوب الكفارة عليهم وعدمه سببهما الاختلاف في كونه تأويلا قريبا لاستناده لامر موجود وهو عدم الوجوب على غيرهم أو بعيدا لانه ليس بعد العيان بيان والعمد وجوبها فالمناسب لو بتأويل فان رفعوا له فردهم فافطروا فليهم الكفارة اتفاقا وسيأتي في قوله كراء ولم يقبل لان تجاسره على الرفع دل على تحققه برؤية الهلال وأبعد تأويله بخلاف من لم يرفع فعدم رفعه دل على عدم تحققه الرؤية فلا يقال من رفع أولى بقرب التأويل لاستناده لرد الحاكم (لا) يثبت رمضان (ب) حساب (منجم) ولو وقع في القلب صدقه لامر الشارع بتكذيبه فلا يصوم أحد بقوله ولا يعتمدوه في نفسه على ذلك ويحرم نصديقه لقوله صلى الله عليه وسلم من صدق كاهنا أو عرافا أو منجما فقد كفر بما أنزل على محمد صلى الله عليه وسلم وغيره عند المازي إذا أسند ذلك لعادة أجراها الله تعالى لحديث اذا نشأت بحرية ثم تشاءمت فتلك غدقة أى كثيرة المطر (ولا يفطر) شخص (منفرد ب) رؤية هلال (شوال ولو أمن الظهور) أى تحقق عدم ظهور فطره للناس خوفا من تخلف تحققه وظهور أمره فيفسق ويؤدب وحفظ المرض واجب كالنفس ويجب فطره بالنية ولا يخبر به أحد فان أفطر ظاهرا وعظ وشدد عليه فيه ان كان ظاهرا الصلاح والأدب ويحرم فطر المنفرد ظاهرا في كل حال (الا) حال كونه متلبسا (ب) امر (مبيح) للفطر في الظاهر كسفر ومرض وحيض فلا يحرم فطره ظاهرا لأنه على عرضه بلبسته مبيحه (وفي تلفيق) شهادة (شاهد) شهد برؤية الهلال (أوله) أى رمضان ولم يثبت به لانفراده (ل) شهادة شاهد (آخر) شهد برؤية هلال شوال (آخره) أى رمضان فكان الأول شهد آخره بما شهد به الثاني وكان الثاني شهد أوله بما شهد به الأول فان كان بين الرؤيتين ثلاثون يوما وجب الفطر لاتفاقهما على تمام الشهر ولا يجب قضاء اليوم الأول لعدم اتفاقهما على انه من رمضان لاحتمال قصه على رؤية الثاني وان كان بينهما تسعة وعشرون يوما وجب قضاء اليوم الأول الذي لم يصم برؤية المنفرد لاتفاقهما على انه من رمضان ولا يجوز (١٤٥) الفطر لعدم اتفاقهما على تمام الشهر

لاحتلال كماله على رؤية الأول وعدم التلفيق وهو الراجح فان كان بينهما ثلاثون يوما فلا يجوز الفطر ولا يجب قضاء الأول وان كان بينهما تسعة وعشرون

فَتَأْوِيلَانِ بِمَنْجَمِهِمْ وَلَا يُفْطِرُ مُنْفَرِدٌ بِشَوَالٍ وَلَوْ أَمِنَ الظُّهُورَ إِلَّا بِمُبِيحٍ وَفِي تَلْفِيقٍ شَاهِدٍ أَوَّلُهُ لِآخِرِ آخِرُهُ وَلِزُومِهِ بِحُكْمِ الْمُخَالَفَةِ بِشَاهِدٍ تَرُدُّ وَرُؤْيَاهُ نَهَارًا لِلْقَابِلَةِ وَإِنْ ثَبَتَ نَهَارًا أَمْسَكَ وَالْأَكْفَرُ إِنْ انْتَهَكَ وَإِنْ غِيَمَتْ وَلَمْ يُرْ فَصَبِيحَتُهُ يَوْمُ الشُّكِّ وَصِيْمٌ هَادَّةٌ وَقَطُوعًا وَقَضَاءٌ وَكَفَّارَةٌ وَلَنْدَرٌ صَادَفَ لَا احْتِيَاظًا

(١٩٠ - جواهر الاكليل - اول) يوما فكذاك بالأولى (و) في (لزومه) أى صوم المالكي (بحكم) الحاكم (المخالف) مالك رضى الله تعالى عنه في الفروع كشافى حكم بشبوت رمضان (بشاهد) واحد بناء على ان حكم الحاكم يدخل العبادات استقلالاً وعدم لزومه بناء على انه لا يدخلها استقلالاً وهو الراجح (تردد) للمتأخرين لعدم نص المتقدمين في الفرعين حذفه من الاول لدلالة هذا عليه (ورؤيته) أى الملاك (نهارا) ولو قبل الزوال (ل) ليلة (لقابلة) فيستمر مفطرا ان كان آخر شعبان وصائما ان كان في آخر رمضان (وان ثبت) رمضان (نهارا) بوجه بما يفيد ثبوته (أمسك) الكلف وجوبا عن جميع المفطرات ولو تقدم له فطر لحرمة الوقت وقضاء وجوباً ولو صامه بنية لعدم جزمها (والاكفر) أى وجبت عليه الكفارة (ان انتهك) الحرمة أى قدم عليها بتأويل قريب فان لم ينتهكها كمن أفطر متأولاً انه لما يجزئه صومه يجوز له الفطر فلا كفارة عليه (وان غيمت) السماء (ولم ير) الهلال ليلة ثلاثين من شعبان (فصبيحته) أى القيم (يوم الشك) الذى ورد النهى عن صومه واعترضه ابن عبد السلام بان قوله صلى الله عليه وسلم الشهر تسعة وعشرون فلا تصوموا حتى تروا الهلال ولا تفطروا حتى تروه فان غم عليكم فاقدروا له دل على أن صبيحة القيم من شعبان جزماً قال فالوجه ان يوم الشك صبيحة ليلة مصحبة تحدث برؤية الهلال فيها من لا تقبل شهادته كنساء وعبيد وصبيان وفساق كما قال الشافعى رضى الله تعالى عنه (وصيم) أى اذن في صومه لمن اتخذ الصوم (عادة) في الايام كلها أوفى بعضها كالاثنتين والخميس (وتطوعا) بلا عادة قال الامام مالك رضى الله تعالى عنه هنا ما أدركت عليه أهل العلم بالمدينة (و) صيم (قضاء) عن يوم من رمضان السابق ولكن اذا ثبت رمضان الحاضر لم يجزه عن واحد منهما فيلزمه قضاء يوم لرمضان الفائت ويوم لرمضان الحاضر (و) صيم (كفارة) عن يمين أوظهار وعن فدية وجزاء صيد (و) صيم (لندر) معين (صادف) يوم الشك كنذر يوم الخميس أو يوم قدوم زيد واذا ثبت رمضان لا يقضى النذر المعين لفوات وقته (لا) يصام يوم الشك (احتياطاً)

لرمضان فان كان منه اجتزى به والا كان تطوعا أى يكره ذلك وقيل يحرم وهو ظاهر خبر عمار بن ياسر رضى الله تعالى عنه من صام يوم الشك فقد عصى أبا القاسم (وندب امساكه) عن المفطر في يوم الشك بقدر ما جرت العادة بالثبوت فيه (ليتحقق) الحال من صيام أو افطار (لا) يندب الامساك زيادة على ما تقدم (لتزكية شاهدين) به وفيها طول فان كان ذلك قريبا فاستحب الامساك متعين كما قال الخطاب بل هو آكد من الامساك في الفرع السابق (أو زوال) أى لا يندب الامساك لزوال (عذر مباح له) أى لاجل العذر (الفطر مع العلم برمضان ك) شخص (مضطر) لفطر في رمضان من شدة جوع أو عطش فأفطر وكحائض ونفساء طهرت نهارا ومريض صبح نهارا ومريض مات ولدها ومسافر قدم ومجنون أفاق وصبي بلغ نهارا فلا يندب الامساك منهم واحترز بقوله مع العلم برمضان عن الناسي والمفطر يوم الشك ثم ثبت انه من رمضان فيجب عليهما الامساك وأورد على منطوقه المكره على الفطر فانه يجب عليه الامساك بعد زوال الاكراه وأجيب بان فعله قبل زوال العذر لا يتصف باباحة ولا غيرها لارتفاع التكليف عنه فلم يدخل في كلامه اذا علمت ذلك (فلقادم) من سفره نهارا مفطرا (وطء زوجة) أو أمة (طهرت) من حيض أو نفاس نهارا أو كانت صبية أو كتيبة أو مجنونة أو قادمة من سفر مفطرة (و) ندب (كف لسان) عن فضول الكلام واماعن المحرم فيجب في غير رمضان أيضا ويتأكد الواجب والندوب في رمضان (و) ندب (تعجيل فطر) بعد تحقق الغروب وقبل صلاة المغرب وندب كونه على رطب فتمر وكون ماذكروا وان يقول اللهم لك صمت وعلى رزقك أفطرت فافغفر لي ما قدمت وما أخرت ذهب الظما وابتل العروق وثبت الأجر ان شاء الله تعالى (و) ندب (١٤٦) (تأخير سحور) بضم السين المهملة الأكل آخر الليل وفتحها ما يؤكل

آخره والمراد به هنا الاول ويدخل وقته بنصف الليل الأخير فلا كل في النصف الاول ليس سحورا وقد ورد ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يؤخره حتى يبقى بين فراغه منه وبين الفجر قدر قراءة خمسين آية وهو

وَنُدِبَ لِمَسَاكِهِ لِيُتَحَقَّقَ لَا يَلْزَمُ شَاهِدَيْنِ أَوْ زَوَالَ عُدْرٍ مُبَاحٌ لَهُ الْفِطْرُ مَعَ الْعِلْمِ بِرَمَضَانَ كَمُضْطَرٍ فَلِقَادِمٍ وَطَاءُ زَوْجَةٍ طَهَّرَتْ وَكَفَّ لِسَانَ وَتَعَجَّلَ فِطْرَهُ وَتَأَخَّرَ سُحُورُهُ وَصَوْمُهُ بِسَقَرِهِ وَإِنْ عَلِمَ دُخُولَهُ بَعْدَ الْفَجْرِ وَصَوْمُهُ عَرَفَةَ أَنْ لَمْ يَحْجُجْ وَعَشْرُ ذِي الْحِجَّةِ وَعَاشُورَاءُ وَنَاسُوعَاءُ وَالْمُحَرَّمُ وَرَجَبُ وَشَعْبَانُ وَإِمْسَاكُ بَقِيَّةِ الْيَوْمِ لِمَنْ أَسْلَمَ وَقَضَاؤُهُ وَتَعَجُّلُ الْقَضَاءِ وَتَتَابُعُهُ كَكُلِّ صَوْمٍ لَمْ يَلْزَمْ تَتَابُعُهُ وَبَدَأَ بِكَصَوْمِهِ تَمَتُّعٌ إِنْ لَمْ يَضِقْ الْوَقْتُ وَفِدْيَةٌ لِهَرَمٍ وَعَطَشٍ

مندوب لحرف فصل ما يمتنع بين صيام أهل الكتاب أكله السحر وخبر تسحرو ولو بجرعة ماء (و) ندب (صوم) لرمضان صوم (بسر) مبيح للفطر لان لا يشق عليه الصوم لقوله تعالى وأن تصوموا خير لكم ويكره فطره وقصر الصلاة فيه سنة وقوله صلى الله عليه وسلم ليس من البر الصيام في السفر محمول على من يشق عليه الصوم (وان علم دخوله) محلا ينقطع حكم سفره بدخوله (بعد) أى عقب (الفجر) ودفع بالمبالغة توهم وجوب صومه حينئذ لعدم المشقة فيه (و) ندب (صوم) يوم (عرفة) وهو تاسع الحجة (ان لم يحج) ويكره صومه للحاج ويتأكد فطره له للتقوى على الناسك ولانه صلى الله عليه وسلم أفطر في حجة الوداع ونهى عن صوم يوم عرفة بعرفة (و) ندب صوم (عشر ذى الحجة) من تسمية الجزء باسم كله اذ المندوب صومه هو التسعة (و) ندب صوم (عاشوراء) أى عاشر المحرم (وناسوعاء) أى تاسع المحرم بالمد فيهما (و) ندب صوم باقى (المحرم ورجب) قال الخطاب قال الحافظ ابن حجر لم يرد في صيام رجب كله أو بعضه حديث صحيح يصلح للحجة فلو قال المصنف والمحرم (وشعبان) لوافق النصوص (و) ندب (امساك بقية اليوم) من رمضان (ان) كان كافرا و (أسلم) لتظهر عليه علامة الاسلام بسرعة (و) ندب (قضاؤه) أى اليوم الذى أسلم فيه ولم يجب تأليفه للاسلام (و) ندب (تعجيل القضاء) لما فات من رمضان مبادرة للطاعة وإبراء الدمة (و) ندب (تتابعه) أى القضاء (ككل صوم لم يلزم تتابعه) ككفارة يمين وتمتع وصيام جزاء (و) ندب (بدء بكصوم تمتع) وقران ونقص في حج أو عمرة على قضاء ما فات من رمضان اذا اجتمعا على مكلف لجواز تأخير القضاء الى أن يبقى من شعبان بقدره (ان لم يضق الوقت) على قضاء رمضان والاوجب تقديمه (و) ندب (فدية) أى اعطاء مد عن كل يوم لمسكين (لهرم وعطش) أى دائم الهرم والعطش الشديد الذى لا يستطيع الصيام معه في فصل من فصول السنة فيسقط عنه أداء الصوم وقضاؤه وندب له الفدية فان قدر عليه في زمن آخر اليه

وصام فيه وجوبا ولا تندب له الفدية (و) ندب (صوم ثلاثة) من الايام (من كل شهر) غير معينة وكان مالك رضى الله تعالى عنه يصوم أول يوم من الشهر وحادي عشره وحادي عشره (وكره كونه) أى الايام الثلاثة أيام البالي (البیض) المستنبرة بالقمر من غروبها لفجرها وهى الثالثة عشرة وتاليها فرارا من التحديد فيما لم يحدده الشارع فان اتفق صومها بلا قصد لها فلا كراهة (ك) صوم (سنة) من الايام (من شوال) فيكره لمقتدى به متصلة بيوم العيد متتابعة مظهرة معتداسنية وصلها والا فلا يكره اه عبق البناني انظر قوله لمقتدى به مع ماقى الخطاب عن مطرف انما كره مالك رضى الله تعالى عنه صومها لدى الجهل خوفا من اعتقاده وجوبها وحديث أبى أيوب رضى الله تعالى عنه من صام رمضان وأتبعه بست من شوال فكأنما صام الدهر الحسنة بعشرة أمثالها فشر رمضان بعشرة أشهر وستة أيام بشهرين تمام السنة مقيد بعدم اعتقاد وجوبها وسنية اتصالها ومحمول على أن تخصيص السنة بكونها من شوال لمجرد التخفيف والتيسير لسهولة الصيام فيه باعتياده في رمضان ولا شك ان صومها في عشر ذي الحجة افضل من صومها في شوال على غير وجه الكراهة (و) كره لكل صائم فرضا أو نفلا (ذوق ملح) لطعام لينظر اعتداله (و) كره مضغ (علك) أى ما يعلك من تمر وحوى ولبان ولو لم يتحلل منه شيء (ثم يمجه) أى الريق الذى ذاق به الملح أو علك به العلك وجوبا (و) كره (مداواة حفر) بفتح الحاء والفاء أى فساد أصول الاسنان (زمنه) أى نهارا ولا شيء عليه ان لم يتلع منه شيئا والا ففى مطلقا وكفر ان تعمد (الاحوف ضرر) بتأخيرها ليل يحدث مرض أو زيادته فلا تتركه وتجب ان خاف هلاكا أو شديدا أذى (و) كره (نذر) صوم (مكرر) ككل خميس وأولى أسبوع أو شهر أو عام لثقله فيؤدى للوفاء به تتركه أو ترك الوفاء به (و) كره (مقدمة جماع كقبلة) للذة لا لوداع (وفكر ونظر) وظاهر المصنف ولو كانا غير مستدعيين (١٤٧) والذى يدل عليه كلامهم ان النظر والفكر الغير المستدعيين

والفكر الغير المستدعيين لا يكرهان (ان علمت السلامة) من خروج منى أو منى (والاحرم) مقدمة الجماع (و) كره (حجامة) صائم (مريض) ان شك في

وَصَوْمُ ثَلَاثَةٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ وَكَرِهَ كَوْنَهَا بَيْضَ كَسَيَّةٍ مِنْ شَوَالٍ وَذَوْقُ مِلْحٍ وَعَلَيْكَ ثُمَّ يَمْجَعُهُ وَمُدَاوَاةُ حَفْرِ زَمَنَهُ إِلَّا لِحَوْفٍ ضَرَرَهُ وَنَذْرُ يَوْمٍ مُكْرَرٍ وَمُقَدَّمَةٌ جَمَاعَ كَقَبْلَةٍ وَفَكَرَ أَنْ عَلِمْتَ السَّلَامَةَ إِلَّا حَرَمْتُ وَحِجَامَةُ مَرِيضٍ فَقَطْ وَتَطَوُّعٌ قَبْلَ نَذْرٍ أَوْ قَضَاءٍ وَمَنْ لَا يُمَكِّنُهُ رُؤْيَا وَلَا غَيْرُهَا كَأَسِيرٍ كَمَلِ الشُّهُورَ وَإِنْ التَّبَسَّتْ وَطَنٌ شَهْرًا صَامَهُ إِلَّا تَخَيَّرَ وَأَجْزَأُ مَا بَمَدَّهُ بِالْعَدَدِ لَا قَبْلَهُ

السلامة من الاغماء وعدمها وان علمها جازت وان علم عدمها حرمت (فقط) أى لا يصبح فلا تتركه حجامة حال شكه فيها وأولى ان علمها وان علم عدمها حرمت ان لم يخش بتأخيرها هلاكا أو شديدا أذى والا وجب فعلها وان أدت الى الفطر ومثلها الفصادة قاله في الارشاد (و) كره (تطوع) بصوم (قبل) صوم (نذر) غير معين (أو) قبل صوم (قضاء) لفات من رمضان أو قبل صوم كفارة ليمين أو ظهر أو قتل (ومن) علم الشهور و (لا يمكنه رؤية) للهلل (ولا غيرها) أى الرؤية من السؤال عنها (ك) شخص (أسير) أعمى ومحبوس كذلك أى أعمى أوفى عمل لا يراه منه (كمل الشهور) كل شهر ثلاثين يوما كتوالى القيم شهرا وصام رمضان ثلاثين يوما فهذا حكم من عرف الشهور ولم يعرف الناقص والكامل (وان التبست) عليه الشهور ولم يعرف رمضان سواء أمكنته رؤية الهلال أم لا (وطن شهرا) رمضان (صامه والا) أى وان لم يظن شهرا رمضان واستوت عنده الشهور (تخير) أى اختار شهرا وصامه وان شك في كون الشهر رمضان أو شعبان صام شهرين وفي كونه رجب أو شعبان أو رمضان صام ثلاثة أشهر وليس له تأخير الصيام الى الأخير لاحتمال كون الاول والثاني رمضان وقال ابن بشير ان التبست ولم يظن شهرا صام السنة كلها كمن عليه احدى الصلوات الخمس وجهلها وفرق صاحب القول الاول بعظم مشقة صوم العام (وأجزأ) أى كفى في براءة الدمة صوم الشهر الذى ظنه أو اختاره ان تبين ان الشهر الذى صامه (بامده) أى رمضان وكان قضاء عنه ونابت نية الاداء عن نية القضاء لعنره واتحاد العبادة ويصير في الاجزاء تساويهما (بالعدد) فان تبين ان ماصامه شوال وكان هو رمضان كاملا أو ناقصين قضى يومين من يوم العيد وان كان الكامل رمضان فقط قضى يومين وان كان المكس فلا قضاء (لا) يجزىء ان تبين أن ماصامه (قبله) أى رمضان كصعبان ولو تعددت السنون (و) لا يكون شعبان

لقضاء عن رمضان السنة التي قبله لعدم اتحاد ما نواه أداء مع للقضى (أو) أى ولا تجزئ ان (بني على شكك) في كون ما صامه طائفا أو مختارا رمضان أو ما قبله أو ما قبله عند ابن القاسم وقال ابن الماجشون وأشهب وسخنون يجزئ ان بني على شكك لان فرضه الاجتهاد وقد فعل ما وجب عليه ولم يقين خطؤه فهو على الجواز حتى يقين خلافه ورجحه ابن يونس (وفي) الاجزاء عند (مصادفته) رمضان بصومه طائفا أو مختارا وعدمه (تردد) لابن أبي زيد وابن رشد في النقل عن ابن القاسم وما ذكره الخمي الا الاجزاء خاصة وساقه كانه المذهب ولم يفزه اه الخطاب وجزم به في الطراز وعزى مقابله للحسن بن صالح وروده وقال انه فاسد اه فلو اقتصر المصنف على الاجزاء لكان أولى (وصحته) أى الصوم (مطلقا) عن تقييده بكونه فرضا مشروطة (بنية) أى قصد الصوم ولو لم يستحضر كونه قربا لله تعالى (مبيتة) ليلا بين الغروب وطلوع الفجر ولا يضر الأكل والشرب والوطء والنوم بعدها ويطلبها الاغماء والجنون والسكر بعدها فان استمر للفجر فلا يصح الصوم وان زال قبله وجددت النية صح الصوم والافلا (أومع) طلوع (الفجر) ان اتفق ذلك فلا تجزئ قبل الغروب ولا بعد الفجر لانها القصد وقصد الماضي محال وروى ابن عبد الحكم لا تجزئ مع الفجر ورد ابن عرفة الأول بأن النية تتقدم النوى لانها قصده وهو متقدم على المقصود والا كان غير منوى وأجيب بأن هذه أمور جملة أى شرعية وضعية شرعها الشارع ووضعها وقدا كتفى بالمقارنة في الصلاة فان تكبيرة الاحرام ركن منها والنية مقارنة لها وكلام ابن بشر وابن الحاجب والقرافي يفيدان الاصل كونها مقارنه للفجر وخصص تقدمها عليه للمشقة في مقارنتها له (وكفت نية) واحدة (لما) أى صوم (يجب تنابعه) كرمضان وكفارة فطره وقتل وظهار ونذر متتابع كذا صوم شهر معين بناء على انه كعبادة واحدة من حيث (١٤٨) ارتباط بعضه ببعض وعدم جواز تفريقه وان كان لا يبطل جميعه ببطلان بعضه

أَوْ بَقِيَ عَلَى شَكِّهِ فِي مُصَادَفَتِهِ تَرَدَّدَ وَصَحَّتْهُ مُطْلَقًا بِنِيَّةٍ مُبَيَّنَّةٍ أَوْ مَعَ الْفَجْرِ وَكَفَتْ نِيَّةٌ لِمَا يَجِبُ تَتَابُعُهُ لِمَسْرُودٍ وَيَوْمٍ مُعَيَّنٍ وَرُوِيَ عَلَى الْإِكْتِفَاءِ فِيهِمَا لَا إِنْ انْقَطَعَ تَتَابُعُهُ بِكَمْزُضٍ أَوْ سَفَرٍ وَبِنَقَاءٍ وَوَجَبَ أَنْ طَهَّرْتَ قَبْلَ الْفَجْرِ وَإِنْ لَحْظَةً وَمَعَ الْقَضَاءِ أَنْ شَكَّتْ وَبَعَثَتْهُ وَإِنْ جُنَّ وَلَوْ سِنِينَ كَثِيرَةً أَوْ أَغْمَى يَوْمًا أَوْ جَلَّهُ أَوْ أَقْلَهُ

كالخج (لا) تكفى نية واحدة لـ (صوم مسرور) أى متتابع بلا وجوب كصيام الدهر أو عام أو شهر أو أسبوع تطوعا بلانذر (ويوم) مكرر (معين) ككل خميس أو اثنين

ولو عينه بالنذر وكل ما لا يجب تنابعه كقضاء رمضان وكفارة يمين وفدية وهدى وجزاء وصيام رمضان بسفر ولم أمرض فلا بد فيه من تجديد النية كل ليلة (وروي) أى المدونة (على الاكتفاء) بنية واحدة (فيهما) أى المسرود واليوم المعين بالنذر وهي رواية ضعيفة حتى قال الخطاب لم أقف على من رواها بالاكتفاء فيهما ونكفى نية واحدة في واجب التتابع ان استمر تنابعه (لان) انقطع تنابعه بكمزض أو سفر وببقاء ووجب ان طهرت قبل الفجر وان انقطع تنابعه فلا يحتاج الى تجديد نية ومن أقصد صومه عامدا فهل يحتاج لتجديد نية أولا الظاهر الأول قاله الخطاب وأدخلت الكاف الحيض والنفاس والجنون والاغماء والسكر فتقطع النية وتجدد بعد ذلك والمباقي (و) صحته (بقضاء) من حيض ونفاس (ووجب) الصوم (ان طهرت قبل الفجر وان) كان قبله بـ (لحظة) يسيرة جدابلا ان رأت القصة أو الجفوف منع طلوع الفجر ونوت الصوم صح صومها بدليل قوله أو مع الفجر وقوله ونزع ما كولا أو مشروبا أو فرج طلوع الفجر ولو لم تغتسل الا بعده أولم تغتسل أصلا اذ الطهارة ليست شرطا في صحة الصوم (ووجب) امساكها (مع القضاء ان شكك) في حصول طهرها مع الفجر أو بعده احتياطاً قال ابن رشد وهذا بخلاف الصلاة التي شكك هل طهرت في وقتها أو بعده فلا تجب عليها فان قلت الحيض مانع من وجوب الصلاة والصوم والشك فيه موجود فيهما فلم وجب أداء الصوم دون الصلاة قلت سلطان الصلاة ذهب بخروج وقتها بخلاف الصوم فوقته الى الغروب وله حرمة فلذا وجب امساكه كمن شك هل تسحر قبل الفجر أو بعده (و) صحته (بقتل) فلا يصح من مجنون ولا مغمى عليه (وان جن ولو سنين كثيرة) وأفاق فالقضاء واجب عليه بأمر جديد كقضاء الحائض والنفاس فلا يقال وجوب القضاء فرع وجوب الأداء وهو لم يجب عليه سواء كان جنونه طارئا بعد بلوغه عاقلا أو قبله على المشهور وهو للامام وابن القاسم رضي الله تعالى عنهما (أو أغمى) عليه (يوما) من فجره لغروبه (أو جله) أى أكثر اليوم ولو سلم أوله (أو أقله) أى نصف اليوم

فأول منه (و) الحال انه (لم يسلم) من الاغناء (أوله) بان كان مع طلوع الفجر مغمى عليه (فالقضاء) واجب عليه اذ الاغناء والجوم مرض وقد قال الله تعالى وان كنتم مرضى أو على سفر فعدة من أيام أخر ابن عاشر الاولى كنصفه أو أقله ولم يسلم ليسين أن النصف كالأقل وان القيد خاص بهما (لا) يجب عليه القضاء (ان سلم) من الاغناء مع الفجر وجدد النية حينئذ (ولو) أغمى عليه بعده (نصفه) أي اليوم فان لم يجدد النية حين افاقته مع الفجر لم يصح صومه لا تقطاع نيته بالاغناء ولا قضاء على نائم ولو كل الشهر ان يبت النية أول ليلة والسكر كالاغناء ولو بحلال وهو ظاهر لانه لا يزول بالايقاظ فلا يلحق بالنوم (و) صحته (ترك حرام) أي تعيب حشفة بالغ أو قدرها في فرج مطبق وان لم ينزل (و) ترك (اخراج مني) في يقظة بلذة معتادة لافي نوم (و) ترك اخراج (مذي) بلذة معتادة لا بلا لذة أو غير معتادة أو مجرد انعاظ ولو نشأ عن مقدمات الجوع (و) بترك اخراج (قيء) فان أخرجه بالقضاء فان ابتلع منه شيأ ولو غلبة فالكفارة فان خرج منه غلبة فلا قضاء الا أن يرجع شيء منه فبالقضاء فان تعمد ابتلاعه فالكفارة (و) صحته بترك (ايصال) شيء (متحلل) من منفذ عال أو سافل فان وصل لها ولو غلبة فبالقضاء فقط الا من الفهم مع الاتهك فالكفارة أيضا فالمراد بالايسال الوصول (أو غيره) أي المتحلل كدبرهم من منفذ عال فقط (على المختار) عند اللخمى من الخلاف ونص اللخمى اختلف في الحصة والدرهم فذهب ابن الماجشون الى أن الحصة والدرهم حكم الطعام فعليه في السهو والقضاء فقط وفي العمد القضاء والكفارة ولابن القاسم في كتاب ابن حبيب لا قضاء عليه الا أن يكون متعمدا فيقضى لها وانه بصومه فجعله من باب العقوبة والاوّل أشبه لان الحصة تشغل المعدة اشغالا ما وتنقص كلب الجوع (لمعدة بحقنة) أي احتقان (بمائع) في دبر أو قبل امرأة لا احليل (أو حلق) عطف على معدة أي وترك ايسال متحلل أو غيره لحلق لكن بشرط (١٤٩) أن لا يردي غير المتحلل فان رده بعد وصوله الحلق فلا شيء

عليه قاله البسطامي ونبيه جماعة من الشراح البناني وهو غير صواب لنقل المواق عن التلقين ويجب الإمساك عما يصل الى الحلق مما يناع أو لا يناع

وَلَمْ يَسَلِّمْ أَوَّلَهُ فَالْقَضَاءُ لَا أَنْ يَسَلِّمْ وَلَوْ نِصْفَهُ وَيَبْرَكَ رِجَاعِهِ وَإِخْرَاجِ مَسِيئَةٍ وَمَذْيِ وَقْيَةٍ وَإِصَالِ مُتَحَلِّلٍ أَوْ غَيْرِهِ عَلَى الْمُخْتَارِ لِجِدَّةِ بِحَقْنَةٍ بِمَائِعٍ أَوْ حَلْقٍ وَإِنْ مِنْ أَنْفٍ وَأُذُنٍ وَعَيْنٍ وَبُخُورٍ وَقْيَةٍ وَبَلْغَمٍ أَمْسَكَ طَرَحَهُ مُطْلَقًا أَوْ غَالِبٍ مِنْ مَضْمَنَةٍ أَوْ سِوَاكَ وَقَضَى فِي الْفَرْضِ مُطْلَقًا وَإِنْ يَصَبُّ فِي حَلْقِهِ نَائِمًا كَمُجَامَعَةٍ نَائِمَةٍ

اه والمذهب أن المائع الواصل للحلق مفطر ولو لم يجاوزه الى المعدة هذا ان وصل له من الفم بل (وان) وصل له (من أنف وأذن وعين) نهارا فان تحقق عدم وصوله للحلق من هذه المنافذ فلا شيء عليه كما كتبه ليله وهو طه نهارا للحلق أو وضع دواء في أنفه أو أذنه ليل فبهط نهارا فلا شيء عليه في شيء من ذلك (و) بترك ايسال (بخور) أي دخان متصاعد من حرق نحو عود ومثله بخار القدر حال غليانه بالطعام فوصله للحلق مفطر كاللخان الذي يشرب بالعود وشم رائحة البخور ونحوه بلا وصول دخانه للحلق لا ينفطر ودخان الحطب ونحوه لا ينفطر ولو استنشقه لانه لا يتكيف به البناني فيه نظر بل كل دخان يتكيف به فالتفريق غير ظاهر اه ويؤيده ما شاهد به بعض العلماء وهو في سفر من الاسفار من انسان فرغ دخانه فحرق طرف العود الذي كان يشرب به الدخان وشرب دخانه من الطرف الآخر حتى أفناه وانما يميزون بين الجلي والصوري والبلدي حال وجودها وكثيرا ما عند عدمها فيتكيفون بكل دخان ولودخان عنبرة (و) بترك ايسال (قيء) أو قلس (و) بلغم أمكن طرحه أي المذكور بان نزل من الحلق الى الفم فان لم يمكن طرحه بان لم يجاوز الحلق فلا شيء فيه (مطلقا) عن التقييد فلا فرق بين كونه لعة أو امتلاء معدة قليل أو كثير متغيرا أم لا يرجع عمدا أو سهوا لكن المعتمد في البلغم انه لا ينفطر مطلقا ولو وصل الى طرف اللسان لمشقة (أو) أي وبترك وصول شيء (غالب) سبقه للحلقه (من مضمضة) أو استنشاق لوضوء أو حرا أو عطش (أو غالب) من رطوبة (سواك) مجتمعة في فمه بان لم يمكن طرحه (وقضى) من أفطر (في الفرض مطلقا) أي عمدا أو سهوا أو غلبة أو اكراها حراما أو جائزا أو واجبا كان الفرض أصليا أو نذرا وأمسك وجوبا ان كان فرضا معيناً زمنه كرمضان ونذر معين أو تطوعا أفطر فيه ناسيا أو كفارة ظهار أو قتل أو فطر رمضان وخير في الإمساك فما عدا هذه ويجب قضاء الفرض (وان) أفطر (بصب) من شخص مائعا (في حلقه) أي الصائم حال كونه (نائما) وشبه في وجوب القضاء فقال (كمجامعة) امرأة (نائمة) فعليه القضاء وعلى من جامعا الكفارة وكذا يجب الك

على من صب مائتا في حلق نائم وهو صائم (وكأكله شاكا في الفجر) أو في الغروب أي دار شكه بين طلوع الفجر وعدمه وكذا في الغروب فأكل وهو متلبس بالشك فيجب عليه الامساك والقضاء ان لم يتبين انه أكل قبل الفجر أو بعد الغروب (أو) أكل معتقدا بقاء الليل أو غروب الشمس ثم (طرا) له (الشك) في الفجر أو الغروب فالقضاء في الفرض دون النفل (ومن لم ينظر دليله) أي الصوم وجودا وهو طلوع الفجر أو عدمه وهو غروب الشمس (اقتدى) وجوبا (بالمستدل) عليه العدل العارف ويجوز التقليد في الدليل وان قدر على معرفته ولذا قال ومن لم ينظر ولم يقل ومن لم يقدر بخلاف القبلة فلا يقلد المجتهد غيره لكثرة الخطأ فيها لحفاؤها (والاحتاط) في سحوره بالتقديم مع تحقق بقاء الليل وفطره بالتأخير مع تحقق غروب الشمس واستثنى من الفرض فقال (الا) النذر (المعين) الذي فات صومه كله أو بعضه (لمرض أو حيض) أو نفاس أو اغماء أو جنون فلا يقضى لقوات زمنه بالعذر فان زال وبقي بعضه صامه (أو نسيان) فلا يقضى (و) قضى (في النفل) وجوبا (ب) الفطر (العمد) ولو لسفر طرا عليه لان رخصة الفطر في السفر خاصة بمرضان (الحرام) لا بالفطر نسيانا أو اكراها ولا لحيض أو نفاس أو خوف مرض أو زيادته أو شدة جوع أو عطش ويجب القضاء بالعمد الحرام (ولو) أفطر لحلف شخص عليه (بطلاق) لتفطر فلا يجوز فطره وان أفطر لزمه قضاؤه (الا لوجه) كتملق قلب الحالف بمن حلف بطلاقها بحيث يخشى ان لا يتركها ان حنت فيجوز الفطر ولا يجب القضاء ويجب الامساك بقية اليوم وان أفطر عمدا حراما فلا يجب الامساك اذ عليه القضاء ولا حرمة للوقت وشبه في جواز الفطر وعدم القضاء فقال (١٥٠) (كواله) أب أو أم أمره بالفطر شفقة عليه من ادامة الصوم فيجوز فطره ولا

وكأكله شاكا في الفجر أو طرا الشك ومن لم ينظر دليله اقتدى بالمستدل
والاحتاط إلا المعين لمرض أو حيض أو نسيان وفي النفل بالعمد الحرام ولو
بطلاقه بقاء الليل أو غروب الشمس ثم (طرا) له (الشك) في الفجر أو الغروب فالقضاء في الفرض دون النفل (ومن لم ينظر دليله) أي الصوم وجودا وهو طلوع الفجر أو عدمه وهو غروب الشمس (اقتدى) وجوبا (بالمستدل) عليه العدل العارف ويجوز التقليد في الدليل وان قدر على معرفته ولذا قال ومن لم ينظر ولم يقل ومن لم يقدر بخلاف القبلة فلا يقلد المجتهد غيره لكثرة الخطأ فيها لحفاؤها (والاحتاط) في سحوره بالتقديم مع تحقق بقاء الليل وفطره بالتأخير مع تحقق غروب الشمس واستثنى من الفرض فقال (الا) النذر (المعين) الذي فات صومه كله أو بعضه (لمرض أو حيض) أو نفاس أو اغماء أو جنون فلا يقضى لقوات زمنه بالعذر فان زال وبقي بعضه صامه (أو نسيان) فلا يقضى (و) قضى (في النفل) وجوبا (ب) الفطر (العمد) ولو لسفر طرا عليه لان رخصة الفطر في السفر خاصة بمرضان (الحرام) لا بالفطر نسيانا أو اكراها ولا لحيض أو نفاس أو خوف مرض أو زيادته أو شدة جوع أو عطش ويجب القضاء بالعمد الحرام (ولو) أفطر لحلف شخص عليه (بطلاق) لتفطر فلا يجوز فطره وان أفطر لزمه قضاؤه (الا لوجه) كتملق قلب الحالف بمن حلف بطلاقها بحيث يخشى ان لا يتركها ان حنت فيجوز الفطر ولا يجب القضاء ويجب الامساك بقية اليوم وان أفطر عمدا حراما فلا يجب الامساك اذ عليه القضاء ولا حرمة للوقت وشبه في جواز الفطر وعدم القضاء فقال (١٥٠) (كواله) أب أو أم أمره بالفطر شفقة عليه من ادامة الصوم فيجوز فطره ولا

يأثم القضاء ومثله السيد
مع عبده (وشيخ) في
الطريق بابعه على امتثال
أمره وعدم مخالفته (وان
لم يخلف) أي والد والشيخ
على فطر الولد والريد
(وكفر) أي أخرج
المفطر الكفارة الكبرى

وجوبا (ان تعمد) الفطر منتها الحرمة بان علمها واجترأ عليها فلا كفارة على الناسي والمكره
(بلا تأويل قريب) فلا كفارة على متناول تأويل قريب (و) بلا (جهل) لحرمة فعله فلا كفارة على من أفطر جاهلا حرمة
فعله كحديث عهد باسلام وأما جهل وجوبها مع علم حرمتها سببها وهو الافطار عمدا بلا تأويل وبلا جهل فلا يسقطها وأفطر (في)
أداء (رمضان فقط) لافي قضاؤه ولا في كفارته ومفعول تعمد (جماعا) وسواء كان رجلا أو امرأة (أو) تعمد (رفع) أي رفض
(نية) للصوم (نهارا) أو ليلا وطلع الفجر وهو رافع لها (أو) تعمد (اكلا أو) تعمد (شربا بقم فقط) أي لا بغيره
من أذن وأنف وعين ومسام شعر ودبر واحليل وثقبه فلا كفارة بالايقال من هذه اذ الايقال على هذا النحو لا تنشوق اليه
النفوس الباقية على فطرتها وانما شرعت بالكفارة لجزر النفس عما تشاق اليه (وان) وصل من الفم للجوف (بأستياك بجوزاء)
أي قشر شجر الجوز فان تعمد الاستياك بها نهارا وابتلع أثرها ولو غلبة فالكفارة فان استاك بها نهارا ناسيا فان ابتلع أثرها
عامدا كفر والا فلا أفاده عبق (أو) تعمد (منيا) أي اخراجه بتقبيل أو مباشرة بل (وان بادامة فكر) أو نظر وعادته الانزال
منهما ولو في بعض الاحوال فان كان اعتاد عدم الانزال منهما فخالف عادته وأنزل فقولان في لزوم الكفارة وعدمه واختار اللخمى عدم
اللزوم واليه أشار بقوله (الا أن يخالف عادته على المختار) فان لم يدمهما فلا كفارة اتفاقا فقله الا أن يخالف عادته راجع لادامة
الفكر ومثلها ادامة النظر وأما الانزال بالتقبيل والمباشرة ففيه الكفارة وان خالف عادته على التعمد وان لم يستدم (وان أمنى)
في أداء رمضان (بتعمد نظره) واحدة (في) وجوب الكفارة وعدمه (تأويلان) محلهما اذا كانت عادته الانزال بمجرد النظر
والا فلا كفارة اتفاقا وصلة كفر (باطعام) أي تملك (ستين مسكينا) أي محتاجا فشمل الفقير (لكل) من الستين (هـ)
أي ملء يدين متوسطتين لا مقبوضتين ولا مبسوطتين ولا يجزى عن اللد خداء وعشاء وقال أشهب بالاجزاء وتعددت بتعدد الايام

لا يتعدد الفطر في يوم ولو حصل الثاني بعد ارجاعه عن الأول أو كان الثاني من غير جلس الأول (وهو) أى الاطعام (الافضل) من العنى والصيام لسكرة تعدى نفعه (أو صيام شهرين أو عتق رقبة) مؤمنة سليمة من عيوب لا تجزى معها كاملة محررة للكفارة حال كون الصيام والعتق (كالظهار) في شرطيه تتابع الشهرين ونيته وإيمان الرقبة وسلامتها من قطع أصبح إلى آخر ما يأتي في الظهار والتخيير فيها لاجر الرشيد وأما العبد فأنما يكفر بالصوم فإن عجز عنه بقيت ديناً عليه حتى يأذن له سيده في الاطعام (و) كفر (عن أمة) له (وطئها) ولو أطاعته لأنه اكراه الآن تزين له فعلها كفارتها (أو زوجة أكرهها) زوجها على وطئها فعليه كفارتها (نيابة) عن احدهما أى الأمة والزوجة (فلا يصوم) اذ لا يقبل النيابة (ولا يعتق) السيد (عن أمة) له وطئها في نهار رمضان اذ لا ينقصد ولاء لها (وان أعسر) الزوج عن الكفارة من زوجته التى أكرهها على وطئها (كفرت) عن نفسها بأحد الأنواع الثلاثة (ورحمت) على زوجها وكذا ان كفرت عن نفسها مع يسره (ان لم تصم) بأن أطعمت أو أعتقت وحينئذ فترجع (بالأقل) من قيمة (الرقبة) نفس مثل (كيل الطعام) ان أخرجته لأنه مثلى وتعلم أقليته وأكثريته بتقويمه ان كان من عندها فان كانت اشترته فبئس منه فان كان أقل من قيمته وقيمة الرقبة رجعت بمثله وان كانت قيمته أقل منهما رجعت بمثل الطعام وان كانت قيمة الرقبة أقل رجعت بهما فان أعتقت رجعت بأقل القيمتين أى قيمة الرقبة وقيمة الطعام ان كانت الرقبة من عندها والأقل من قيمتها وبئس منها وقيمة الطعام وأما نفس كيل الطعام فلا ينسب لقيمة الرقبة اذ لا يحصل بنسبته لها معرفة قلته أو أكثرته (وفي تكفيره) أى الزوج (عنها) أى الزوجة (ان أكرهها على القبلة) ونحوها من مقدمات الجماع (حتى أنزلا) أى أمنى الزوجان وعدم تكفيره عنها (تأويلان) الأول لابن أبي زيد والثاني لأبي الحسن القاسبي قال (١٥١) عياض وهو ظاهر المدونة لان أنزالها

دليل على اختيارها بوجه وعليها القضاء اتفاقاً (وفي تكفير مكره رجل ليجامع قولان) اعلم أن من أكره غيره على مجامعة شخص آخر فإنه لا كفارة على المكروه بالفتح وكذا لا كفارة على المكروه

وهو الأفضل أو صيام شهرين أو عتق رقبة كالظهار وعن أمة ووطئها أو زوجة أكرهها نيابة فلا يصوم ولا يعتق عن أمته وان أعسر كفرت ورجعت ان لم تصم بالأقل من الرقبة وكيل الطعام وفي تكفيره عنها ان أكرهها على القبلة حتى أنزلا وتأويلان وفي تكفير مكره رجل ليجامع قولان لان أظفر ناسياً أو لم يفتسل إلا بعد الفجر أو تسحر قربه أو قديم ليلاً أو سافر دون القمر أو رأى شوالاً بهراً

بالكسر ان كان المكروه بالفتح رجلاً وان كان امرأة كفر عنها اتفاقاً وانما لم نلزم الكفارة المكروه بالكسر فيما اذا كان المكروه بالفتح رجلاً نظراً لا نفاشه وسقطت عن المكروه بالفتح نظراً لا كراهه في الجملة وهذا على قراءة المصنف مكرهاً بالكسر وحمله على فتح الراء فانه قال وفي تكفير مكره رجل أى رجل مكره بالفتح ليجامع هل يكفر عن نفسه نظراً لا نفاشه أولاً نظراً لكونه مكرهاً في الجملة قولان المعتمد منهما الثاني ثم قال وضبطناه بفتح الراء لانه الذى فيه القولان في الجملة وأما المكروه بالكسر فلا كفارة عليه للمكروه بالفتح اتفاقاً اه وهو تابع للخطاب في ذلك وفيه نظر بل في المكروه بالكسر قولان حكاهما ابن عبد السلام قائلًا والأقرب سقوطها لانه منسب والمكروه بالفتح مباشر (لا) يكفر مفطر في أداء رمضان (ان) تأول وتأويلاً قريباً بأن استند لاهرموجود كمن (أظفر ناسياً) فظن فساد صومه وجوب قضائه اباحة الفطر فلا كفارة عليه (أو) أصابته حنابة أو حيض ليلاً (ولم يفتسل إلا بعد الفجر) فظن فساد صومه وجوب قضائه وانه لا يجب عليه الامساك وتباح له المفطرات فأظفر فلا كفارة عليه (أو تسحر قربه) أى الفجر وظن فساد صومه فأظفر والذى في سماع أبي زيد ابن القاسم تسحر في الفجر قاله التتائي اذ ظن الاباحة من تسحر قربه من التأويل البعيد فلا يسقط الكفارة كما في الخطاب اذ لم يستند لوجوده بغيره به شرعاً وان كان موجوداً حقيقة اه عبق البنائى فيه نظر اذ لم يقل الخطاب الآن العنر هنا أضعف منه في اللتين قبله (أو قدم) من سفره (ليلاً) فظن عدم لزوم الصوم في اليوم الذى يليه وانه يباح له الفطر فافطر مستنداً لهذا التأويل فلا كفارة عليه (أو سافر دون) مسافة (القصر) فظن اباحة الفطر في بيت الصوم فلا كفارة عليه فان بيت الصوم بالحضر وسافر نهاراً دون القصر وظن اباحة الفطر فافطر ففيه الخلاف الآتى فيمن بيت الصوم في الحضر وسافر قصر بعد الفجر بلزوم الكفارة وعدمه بالأحرى أفاده الخطاب (أو رأى شوالاً) أى هلاله (نهاراً) آخر يوم من رمضان فظن انه ليلة الماضية وان اليوم عيد فافطر فلا كفارة عليه

فَقَوْلُهُ (فَظَنُوا الْإِبَاحَةَ) فَافْطَرُوا رَاجِعٌ لِلْأَمْثَلَةِ السَّتَةِ (بِخِلَافِ بَعِيدِ التَّأْوِيلِ) بِإِضَافَةِ مَا كَانَ صِفَةً وَهُوَ مَا لَمْ يَسْتَنْدِ لِمَوْجُودٍ غَالِبًا وَمِثْلُ لَهُ بِقَوْلِهِ (كَ) شَخْصٍ (رَأَى) أَيْ مَبْصُرٍ بَعَيْنُهُ هَلَالَ رَمَضَانَ وَشَهِدَ بِهِ عِنْدَ حَاكِمٍ فَرْدٍ (وَلَمْ يَقْبَلْ) فَظَنَ إِبَاحَةَ الْفِطْرِ فَافْطَرُ مَسْتَنْدًا لِهَذَا التَّأْوِيلِ الْبَعِيدِ فَعَلِيهِ الْكَفَّارَةُ لِبَعْدِ تَأْوِيلِهِ هَذَا مَذْهَبُ ابْنِ الْقَاسِمِ وَهُوَ الشَّهُورُ وَقَالَ أَشْهَبُ لَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ لِقَرَبِ تَأْوِيلِهِ لِاسْتِنَادِهِ لِمَوْجُودٍ وَهُوَ رَدُّ الْحَاكِمِ شَهَادَتِهِ ابْنَ عَبْدِ السَّلَامِ هَذَا أَقْرَبُ مِنْ قَدَمِ لَيْلَا وَمَنْ تَسَحَّرَ قَرَبَ الْفَجْرِ وَقَدْ اسْتَنْدَ لِمَوْجُودٍ أَهْ عَبَقَ وَهَذَا كَلَامُ ظَاهِرِيٍّ وَالتَّحْقِيقُ أَنَّهُ اسْتَنْدَ لِمَعْدُومٍ وَهُوَ أَنَّ الْيَوْمَ لَيْسَ مِنْ رَمَضَانَ مَعَ أَنَّهُ مِنْهُ بَرُوءِيَّةٌ عَيْنُهُ (أَوْ) يَبْتَغِي الْفِطْرَ (لِحُمَى) اعْتَادَهَا فِي يَوْمِ تِلْكَ اللَّيْلَةِ (ثُمَّ حَمَ) فِيهِ فَعَلِيهِ الْكَفَّارَةُ وَأَوَّلَى أَنْ لَمْ يَحْمَ (أَوْ) يَبْتَغِي الْفِطْرَ (لِحَيْضٍ) اعْتَادَتْهُ فِي يَوْمِهَا ثُمَّ حَصَلَ وَأَوَّلَى أَنْ لَمْ يَحْمَلْ فَعَلِيهِ الْكَفَّارَةُ (أَوْ) افْطَرَ لِحِجَامَةٍ فَعَلَهَا لِقَرَبِهِ أَوْ فَعَلَتْ بِهِ هَذَا قَوْلُ ابْنِ حَبِيبٍ وَالْمُعْتَمَدُ قَوْلُ ابْنِ الْقَاسِمِ أَنَّهُ لَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ لِقَرَبِ تَأْوِيلِهِ لِاسْتِنَادِهِ لِمَا مَوْجُودٍ وَهُوَ قَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَفْطَرَ الْحَاجِمَ وَالْمُحْتَجِمَ وَأَنَّ الرَّادِيَهُ انْتِهَاءُ خَطَرِ الْفِطْرِ لِفَعْلِهِمَا لَا يَتَسَبَّبُ عَنْهُ الْفِطْرُ غَالِبًا أَمَّا الْحَاجِمُ فَلِمَصْصِهِ الدَّمُ الَّذِي شَأْنُهُ الْوَصُولُ إِلَى الْخَلْقِ وَأَمَّا الْمُحْتَجِمُ فَلِنُخُوفِ أَغْنَائِهِ (أَوْ) ظَنَ إِبَاحَةَ فِطْرِهِ لِحَيْضَةٍ (بِكُسْرِ الْهَيْنِ) الْمَعْجَمَةُ أَيْ ذَكَرَهُ غَيْرُهُ بِمَا يَكْرَهُ وَهُوَ غَائِبٌ فَعَلِيهِ الْكَفَّارَةُ لِبَعْدِ تَأْوِيلِهِ (وَلَزِمَ مَعَهَا الْقَضَاءُ) مَعَ الْكَفَّارَةِ (أَنَّ كَانَتْ) الْكَفَّارَةُ (لَهُ) أَيْ عَنِ الْكُفْرِ لِأَنَّ كَانَتْ عَنْ غَيْرِهِ كَرُوحَةٍ أَوْ أَمَةٍ (وَالْقَضَاءُ فِي) فِطْرِ صَوْمِ (التَّطَوُّعِ) وَاجِبٌ (بِمَوْجِبِهَا) أَيْ سَبَبٌ فِي وَجُوبِ الْكَفَّارَةِ وَهُوَ الْعَمْدُ بِلَا تَأْوِيلٍ قَرِيبٍ وَجَهْلٍ فَكُلُّ مَا أَوْجَبَ الْكَفَّارَةَ فِي الْمَفْرُوضِ أَوْجَبَ الْقَضَاءُ فِي النَّفْلِ (وَلَا قَضَاءُ فِي غَالِبِ قِيَمَةٍ) مِنْ إِضَافَةِ مَا كَانَ صِفَةً (١٥٣) أَيْ خَرَجَ غَلْبَةً وَلَوْ كَثُرَ أَنْ لَمْ يَزِدْ رَدِّ شَيْئًا مِنْهُ (أَوْ) دَخُولُ (ذُبَابٍ) أَوْ

فَظَنُوا الْإِبَاحَةَ بِخِلَافِ بَعِيدِ التَّأْوِيلِ كَرَاهٍ وَلَمْ يُقْبَلْ أَوْ أَفْطَرَ لِحُمَى ثُمَّ حَمَ أَوْ لِحَيْضَةٍ ثُمَّ حَصَلَ أَوْ حِجَامَةٍ أَوْ غِيَبَةٍ وَلَزِمَ مَعَهَا الْقَضَاءُ أَنْ كَانَتْ لَهُ وَالْقَضَاءُ فِي التَّطَوُّعِ بِمَوْجِبِهَا وَلَا قَضَاءُ فِي غَالِبِ قِيَمَةٍ أَوْ ذُبَابٍ أَوْ غُبَارٍ طَرِيقٍ أَوْ دَقِيقٍ أَوْ كَيْلٍ أَوْ جَبَسٍ لِصَانِعِهِ وَحَقْنَةٍ مِنْ إِحْلِيلٍ أَوْ دُهْنٍ جَائِفَةٍ وَمَتْنِي مُسْتَنْكِحٍ أَوْ مَذْيٍ وَنَزَعٍ مَا كُولٍ أَوْ مَشْرُوبٍ أَوْ فَرْجٍ طُلُوعِ الْفَجْرِ وَجَازَ سِوَاكَ كُلِّ النَّهَارِ وَمُضْمَضَةٌ لِعَطَشٍ وَاصْبَاحٌ

بِعُوضِ حَلْقَةٍ غَلْبَةٍ (أَوْ) غَالِبِ (غُبَارٍ طَرِيقٍ) لِحَلْقَةٍ فَلَا قَضَاءَ فِيهِ لِمَشَقَّةِ (أَوْ) غُبَارٍ (دَقِيقٍ أَوْ كَيْلٍ) لِحَبٍّ وَنَحْوِهِ (أَوْ) غُبَارٍ (جَبَسٍ لِصَانِعِهِ) أَيْ الْمَذْكُورِ مِنَ الدَّقِيقِ وَمَا بَعْدَهُ (وَلَا) قَضَاءُ فِي (حَقْنَةٍ مِنْ إِحْلِيلٍ)

أَيُّ ثَقَبٍ ذَكَرَ وَأَمَّا فَرْجُ الْمَرْأَةِ فَيَجِبُ الْقَضَاءُ بِالْحَقْنَةِ مِنْهُ أَنْ وَصَلَتْ الْمَعْدَةُ أَفَادَهُ عُبَيْدُ بْنُ أَبِي نَجِيٍّ أَبُو عَلِيٍّ فَرَجَهَا بِجَنَابَةِ لَيْسَ مَوْصِلًا لِمَعْدَتِهَا فَلَا يَصِلُ مِنْهُ إِلَيْهَا شَيْءٌ وَفِي الْمَدُونَةِ كَرَاهٍ مَا لَكَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ الْحَقْنَةُ لِلصَّائِمِ فَإِنْ احْتَقَنَ فِي فَرْجِ شَيْءٍ يَصِلُ إِلَى جَوْفِهِ فَلْيَقْتَضِ وَلَا يَكْفُرْ وَفِي الْخَطَابِ عَنِ النَّهَايَةِ الْإِحْلِيلُ يَقَعُ عَلَى ذَكَرِ الرَّجُلِ وَفَرْجِ الْمَرْأَةِ (وَلَا قَضَاءُ فِي) (دُهْنٍ جَائِفَةٍ) أَيْ جَرَحٍ نَافِذٍ لِلْجَوْفِ لِأَنَّهُ لَا يَدْخُلُ مَدْخَلَ الطَّعَامِ وَلَوْ وَصَلَ إِلَيْهِ لَمَاتَ مِنْ سَاعَتِهِ قَالَ ابْنُ يُونُسَ (وَلَا قَضَاءُ فِي خُرُوجِ) (مَتْنِي مُسْتَنْكِحٍ) بِكُسْرِ الْكَافِ نَعْتٌ مَتْنِي أَوْ بَفَتْحِهَا نَعْتٌ مَحْذُوفٌ مُضَافٌ إِلَى شَخْصٍ أَيْ قَاهِرٍ وَخَارِجٍ بِغَيْرِ اخْتِيَارٍ بِمَجْرَدِ نَظَرٍ أَوْ فَكْرٍ فَإِنْ كَانَ غَيْرَ مُسْتَنْكِحٍ فَفِيهِ الْقَضَاءُ وَالْكَفَّارَةُ عَلَى مَا تَقَدَّمَ (أَوْ مَذْيٍ) مُسْتَنْكِحٍ وَالْأَفْغِيهِ الْقَضَاءُ قَطْعٌ عَلَى مَا تَقَدَّمَ (وَلَا قَضَاءُ فِي) (نَزَعٍ مَا كُولٍ أَوْ مَشْرُوبٍ) مِنْ فَمٍ (أَوْ فَرْجٍ) مِنْ فَرْجِ (طُلُوعِ الْفَجْرِ) وَلَوْ أَمْنَى أَوْ أَمْنَى بَعْدَهُ أَيْ حَالَ طُلُوعِهِ لَا بَعْدَهُ لِأَنَّهُ مِنَ النَّهَارِ وَلَا قَبْلَهُ لِأَنَّهُ مِنَ اللَّيْلِ بِخِلَافِ هَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ بِنَاءٍ عَلَى أَنَّ النَّزْعَ لَيْسَ وَطْأً ابْنُ شَاسٍ لَوْ طَلَعَ الْفَجْرُ وَهُوَ يَجَامِعُ فَعَلِيهِ الْقَضَاءُ أَنْ اسْتَدَامَ فَإِنْ نَزَعَ فِي أَثْبَاتِ الْقَضَاءِ وَفِيهِ خِلَافٌ بَيْنَ ابْنِ اللَّاحِشُونَ وَابْنِ الْقَاسِمِ سَبِيهِ هَلْ يَعْدُ النَّزْعُ جَمَاعًا أَمْ لَا اللَّحْمَى قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ لَوْ كَانَ يَطَأُ فَأَقْلَعَ حِينَ رَأَى الْفَجْرَ صَحَّ صَوْمُهُ وَمِثْلُهُ لِابْنِ الْحَاجِبِ وَالتَّوْضِيحُ أَنَّ ابْنَ عَرَفَةَ وَغَيْرَ وَاحِدٍ (وَجَازَ) أَيْ لَمْ يَحْرَمْ عَلَى الصَّائِمِ وَلَمْ يَكْرَهُ (سِوَاكَ) أَيْ اسْتِيَاكَ إِذَا لَا تَكْلِيفَ إِلَّا بِفَعْلِ اخْتِيَارِيٍّ بِمَا لَا يَحْتَلِلُ مِنْهُ شَيْءٌ وَكَرِهَ بِالرُّطْبِ مَا يَحْتَلِلُ مِنْهُ فَإِنْ تَحَلَّلَ مِنْهُ شَيْءٌ وَصَلَ لِحَلْقِهِ عَمْدًا فِيهِ الْقَضَاءُ وَالْكَفَّارَةُ وَالْأَفْغِيهِ الْقَضَاءُ قَطْعٌ (كُلُّ النَّهَارِ) لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَوْلَا أَنْ شَقَّ عَلَى أَمْتِي لِأَمْرَتِهِمْ بِالسَّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ أَيْ أَمْرٍ إِبْجَابٍ وَهَذَا يَحْمِلُ الصَّائِمَ وَغَيْرَهُ (وَلَا جَازَ لِلصَّائِمِ) (مُضْمَضَةٌ لِعَطَشٍ) وَنَحْوُهُ عَمَّا تَطْلُبُ الْمُضْمَضَةُ فِيهِ كَوُضُوءٍ وَغَسْلِ الصَّنْفِ إِذَا تَمَضَّضَ لِعَطَشٍ وَنَحْوُهُ ثُمَّ ابْتَلَعَ رِيْقَهُ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ إِلَّا جِئَ إِذَا ذَهَبَ طَعْمُ الْمَاءِ وَخَلَصَ رِيْقُهُ (وَلَا جَازَ) (اصْبَاحَ)

بجناية) والأولى الاغتسال منها قبل الفجر (و) جاز أى نذب (صوم دهر) ان لم يضعفه عن عمل من اعمال البر (و) جاز صوم (يوم جمعة فقط) لاقبله يوم ولا بعده يوم فان ضم اليه آخر فلا خلاف في نذبه وحمل النهي عنه الوارد في قوله صلى الله عليه وسلم لا يصوم أحدكم يوم الجمعة الا أن يصوم قبله يوما أو بعده على التقية والتحريم فرضه وقد أمننا من هذه العلة بوفاته صلى الله عليه وسلم (و) جاز بمعنى كره (فطر) أى نيته وفعله (بسفر قصر) بأن تكون المسافة أربعة برد (شرع) المكلف (فيه) أى السفر (قبل الفجر) أو معه هذا مصب الشرطية فلا يقال الشروع فيه علم من قوله بسفر فاشترطه فيه من باب تحصيل الحاصل (ولم ينوه) أى الصوم (فيه) أى السفر وبقي من الشروط كون السفر في رمضان لافي نحو كفارة ظهار (والا) أى وان لم تجتمع هذه الشروط بأن لم يكن سفر قصر او لم يشرع فيه أو شرع فيه بعد الفجر أو نوى الصوم فيه (قضى) ذكره مع علمه من قوله وقضى في الفرض مطلقا ليرتب عليه قوله (ولو) كان الصوم الذى أفطر فيه (تعطوا) بيت صومه في الحضر وسافر صادقا عليه ولا شك ان قوله وفطر بسفر المراد به الفطر في رمضان كما يشعر به قوله ولا كفارة وهذا لا يصدق على التطوع فالمناسب ابدال قضي فلا يجوز اذ هو أى عدم الجواز نقيض الجواز للشرط للفطر في السفر ولان القضاء لازم في الفطر الجائز باستيفاء الشروط (ولا كفارة) على من أفطر مع فقد شرط مما تقدم (الا) من فقد الشرط الرابع بـ (أن ينويه) أى صوم رمضان (بسفر) أى فيه ثم يفطر لغير عذر فتلزمه الكفارة ولو تأول وسأل سخنون ابن القاسم عن الفرق بين من بيت الصوم في الحضر ثم أفطر بعد ان سافر بعد الفجر من غير أن ينويه فلا كفارة عليه وبين من نوى (١٥٣) الصوم في السفر ثم أفطر فعليه الكفارة فقال لان الحاضر من أهل

بِجَنَابَةِ وَصَوْمٍ دَهْرٍ وَجُمُعَةٍ فَقَطَّ وَفَطَرَ بِسَفَرٍ قَصَرَ شَرَعَ فِيهِ قَبْلَ الْفَجْرِ وَلَمْ يَنْوِهِ فِيهِ وَالْأَقْصَى لَوْ تَطَوُّعًا وَلَا كَفَّارَةً إِلَّا أَنْ يَنْوِيَهُ بِسَفَرٍ كَفَطَرِهِ بَعْدَ دُخُولِهِ وَبِمَرَضٍ خَافَ زِيَادَتَهُ أَوْ تَمَادِيَهُ وَوَجِبَ أَنْ خَافَ هَلَاكَ أَوْ شَدِيدَ أَذَى كَحَامِلٍ وَمَرْضِعٍ لَمْ يُمَكِّنْهَا اسْتِئْجَارًا أَوْ غَيْرَهُ خَافَتْكَ وَلَدَيْهِمَا وَالْأَجْرَةُ فِي مَالِ الْوَلَدِ ثُمَّ هَلَّ فِي مَالِ الْآبِ أَوْ مَالِهَا تَأْوِيلًا وَالْقَضَاءُ بِالْمَدَدِ

الصوم فسافر فصار من أهل الفطر فسقطت عنه الكفارة والمسافر مخير فيهما فاختر الصوم وترك الرخصة فصار من أهل الصيام فعليه ما عليهم من الكفارة

(٣٠ - جواهر الاكلیل - اول) (كفطره) أى للمسافر الصائم تشبيهه في لزوم الكفارة وان تأول

(بعد) انقضاء سفره و (دخوله) نهار اوطنه أو محل زوجته المدخول بها أو محل نوى إقامة أربعة أيام فيه (و) جاز الفطر (بمرض خاف) أى تحقق أو ظن لتجربة في نفسه أو اخبار عدل عارف بالطب (زيادته) أى المرض بسبب الصوم (أو تماديه) أى المرض بتأخير البرء منه أو حصل له شدة وتعب بالصوم بلا زيادة ولا تماد (ووجب) الفطر على الصائم مرضا كان أو محصيا (ان خاف) أى تحقق أو ظن بما تقدم (هلاكا أو شديدا أذى) بتلف منفعة كبصر بصومه لان حفظ النفس والمنافع واجب وهذا في قوة الاستثناء من قوله وجاز بمرض الخ فكذا قال الآن يخاف الخ وشبهه في الجواز والوجوب فقال (كحامل) جنينا في بطنها (ومرضع لم يمكنها استئجار) لمرضع ترضع ولدها لعدم مال أو لعدم مرضعة أو لعدم قبول الولد غيرها (أو غيره) أى الاستئجار وهو ارضاعها بنفسها (خافتا) أى تحققت أو ظنت الحامل والمرضع ضررا بالصوم (على ولديهما) فيجوز فطرهما ان خافتا ضررا يسيرا ويجب ان خافتا هلاكا أو شديدا أذى وظاهر قوله خافتا انه لا يباح لهما الفطر بمجرد الجهد مع أمن العاقبة وقد صرح اللخمي بجوازه لهما به وحكى ابن الحاجب الاتفاق عليه واستظهره في التوضيح قائلا اذا كانت الشدة مبيحة للفطر من المريض فالحامل والمرضع أولى بذلك فان أمكن المرضع الاستئجار وجب عليها الصوم والاستئجار (والاجرة في مال الولد) الذى ملكه بارث أو اعطاء أو استحقاق في وقف لانها من نفقته (ثم) ان لم يكن للولد مال ووجد مال للوالدين فـ (هل) تكون الاجرة (في مال الاب) لوجوب نفقته عليه (أو) تكون في (مالها) أى الام حيث وجب عليها ارضاعه وهذا بدله (تأويلان) الاول للخمي والثاني لسندوا لولى تردد أو قولان اذ ليس هذا اختلافا في فهم المدونة ومحلهما حيث يجب الارضاع على الام والافنى مال الاب اتفاقا (والقضاء) لما فات من رمضان (بالمدد) فمن أفطر رمضان كله وكان ثلاثين وقضاء في شهر بالهلال وكان تسعة وعشرين صام يوما آخر وان فاته صوم رمضان وهو تسعة

وعشرون يوما وقضاء في شهر فكان ثلاثين يوما فلا يلزمه صوم اليوم الأخير لقوله تعالى فعدة من أيام أخر وقال ابن وهب ان صام بالهلال كفاه ما صامه ولو كان تسعة وعشرين ورمضان ثلاثين والقضاء على التراخي الى أن يبقى الى رمضان الثاني مثل ما أظطره من رمضان الأول (بزم من أبيح صومه) فلا يصوم العيدين ولا أيام التشريق ولا النذر المعين ولا رمضان الحاضر قضاء عن رمضان السابق ولذا أخرجه بقوله (غير رمضان) فلا يقضى المسافر رمضان السابق فيه لتعيينه للأداء وعدم قبوله غيره فان قضاء فيه لم يجز عن واحد منهما اتفاقا وان صام الحاضر رمضان قضاء عن الماضي فقال مالك وأشهب وسحنون وابن المواز وابن حبيب رضى الله تعالى عنهم لا يجزى به عن أحدهما وصححه ابن رشد ثم اختلفوا فقال أشهب لا تلزمه الكفارة الكبرى لانه صامه وصوبه ابن أبي زيد وقال ابن المواز تلزمه الكفارة الكبرى مع الكفارة الصغرى عن كل يوم لفطره فيه عمدا بنية رفع الأداء الا أن يعذر بجهل أو تأويل واقتصر عليه ابن عرفة وقال ابن القاسم في المدونة اذا صام الحاضر رمضان الحاضر قضاء عن الغائب أجزاء عن الحاضر وصوبه في النكث وعليه للماضى مد عن كل يوم مع قضائه وهل يجب الترتيب في القضاء لانص (و) ان ظن ان عليه يوما من رمضان أو غيره وبيت صوم يوم قضاء عنه وجب عليه بالشروع فيه (اتمامه ان ذكر) في أثناءه (قضاءه) قبل هذا اليوم أو سقوطه عنه بوجه من (وفي وجوب قضاء القضاء) على من لزمه قضاء عن رمضان أو عن تطوع أفطر فيه عمدا حراما فشرع في قضائه ثم أفطر فيه عمدا فيجب عليه قضاء ذلك اليوم الذي كان صيامه قضاء عما فات من رمضان أو غيره وشهره ابن غلاب في وجيزه في قضى يومين يوما عن الاصل ويوما عن القضاء الذى أفطر فيه ولو تكرر منه هذا وبه جزم ابن عرفة وابن رشد ونصه في القول الاول ثم ان أفطر بعد ذلك متعمدا في قضاء القضاء كان عليه ثلاثة (١٥٤) أيام وعلم وجوبه في قضى الاول فقط لانه الواجب اصالة (خلاف) أى

بِزَمَنِ أَبِيحِ صَوْمُهُ غَيْرِ رَمَضَانَ وَأَتَمَّامُهُ أَنْ ذَكَرَ قَضَاءَهُ فِي وَجُوبِ قَضَاءِ الْقَضَاءِ خِلَافَهُ وَأَدَّبَ الْفَطْرُ عَمْدًا إِلَّا أَنْ يَأْتِيَ تَائِبًا وَإِطْعَامُ مُدٍّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لِمُقَرَّبٍ فِي قَضَاءِ رَمَضَانَ لِيُثْلِهِ مِنْ كُلِّ يَوْمٍ لِمُسْكِينٍ وَلَا يُقْتَدُّ بِالزَّائِدِ إِنْ أَمَكَنَّ قَضَاؤُهُ بِشَعْبَانَ لَا إِنْ أَتَمَّلَ مَرَضُهُ مَعَ الْقَضَاءِ أَوْ بَعْدَهُ وَمَنْذُورُهُ وَالْأَكْثَرُ إِنْ احْتَمَلَهُ لَقَطُهُ بِلَا نِيَّةٍ

قولان مشهوران وأما من أفطر في القضاء سهوا فلا يجب عليه قضاؤه اتفاقا كما نفيده الذخيرة (و) وجب (أدب) أى تأديب ومعاقبة الشخص (الفطر) في أداء رمضان (عمدا)

اختيارا بلا تأويل قريب ويكون أدبه بما يراه الامام من ضرب أو سجن أو بهما كشهر
مجا وان كان فطره بموجب حد كرنا وشرب مسكر حد وأدب وان كان رجما قدم الادب واستظهر السنوى سقوط الادب بالرجم لانيان القتل على الجميع (الا أن يأتى) للفطر عمدا قبل الاطلاع عليه حال كونه (تائبا) فلا يؤدب (و) وجب (اطعام) أى عليك طعام من غالب قوت أهل البلد قدر (مده) أى النبي (عليه الصلاة والسلام) ل) شخص (مفرط) أى متساهل (في) تأخير (قضاء رمضان) بلا عذر لان كان معذورا كسر يض ومسافر وصلة مفرط (ل) دخول (مثله) أى رمضان الذى يليه ولا يتكرر الاطعام بتكرر اللثل وصلة اطعام (عن كل يوم لمسكين) أى محتاج فشمّل الفقير فلا يجزى تأديبه مدين عن يومين ولو أعطاه كل مد في يومه حيث كان التفريط بعلم واحد فان كان عن عامين جاز كتعدد السبب كفطرو تفريط مرضع مع الكراهة فالمرضع اذا أفطرت تطعم وهو المشهور دون الحامل فلا اطعام عليها اذا أفطرت وبه صرح في الرسالة (و) ان دفع زائدا عن مد لمسكين (ف) لا يستد بالزائد وله نزع ان بقى بيد المسكين وكان بين له عند دفعه انه كفارة تفريط ومحل اطعام المفرط (ان أمكن قضاؤه) أى ما عليه من رمضان (بشعبان) بأن سلم قدره من عذر (لا ان اتصل مرضه) ولو حكما كحمل وارضاع ومثل المرض السفر بشعبان والاعماء والجنون والحيض والنفاس والا كراه والمعتبر والتفريط في العام الاول فان لم يفرط فيه وفطر فيما بعده فلا اطعام عليه ويندب اطعامه (مع القضاء) فكما شرع في قضاء يوم أخرج مده (أو بعده) أى القضاء يحتمل بعد مضى كل يوم ويحتمل بعد فراغ أيام القضاء يخرج جميع الامداد فان أطعم بعد وجوبه بدخول رمضان وقبل القضاء كفى وخالف اللندوب قاله ابن حبيب (و) وجب (منذورة) أى الوفاء به صياما كان أو غيره من النذوبات (و) وجب (الاكثر) احتياطا في براءة الدمة (ان احتمله) أى الاكثر (لفظه) الذى وقع به النذر واحتمل الأقل (بلا نية) لاحدهما والالزمه منويه ومثل للمحتمل فقال

(د) نذر صوم أو اعتكاف أو رباط (شهر) بان قال لله على صوم أو اعتكاف أو رباط شهر (ف) يلزمه (ثلاثين) يوما لان لفظ الشهر يحتملها ويحتمل تسعة وعشرين فلزمته الثلاثون احتياطا (ان لم يبدأ) صومه أو اعتكافه أو رباطه (بالهلال) أول ليلة من الشهر فان بدأ به لزمه تمامه الى هلال الذي يليه كان ثلاثين أو تسعة وعشرين (و) وجب (ابتداء) صوم (سنة) كاملة ولا يجزئ بياقيها (وقضى) صوم (ما لا يصح صومه) بأن كان منها عن صومه كيومي العيد وتالي النحر وأيام الحيض والنفاس وكذا يجب قضاء ما وجب صومه منها كرمضان أو وجب صومه منها بالنذر كما اذا نذر صوم يوم مكرر ككل خميس وبين صورتها بقوله (في) قوله لله على أو على صوم (سنة) وكذا حلفه بها وحنته فيه ويصوم رابع النحر ولا يقضيه على ظاهر المدونة واعتمده ابن عرفة لصحة صومه وان كره وقال التتائي والخطاب لا يصوم الرابع ويقضيه الواقع وهو آيين لكرهاته لغير ناذره بعينه وناذر السنة لم ينذر بعينه لانها مبهمة (الا أن يسميها) كسنة خمسة وعمانين مثلا وهو في أثنائها (أو يقول هذه) وهو في أثنائها (أو) بمعنى الواو كما في بعض النسخ أي والحال انه (ينوي باقيها) أي السنة التي أشار اليها فقط (فهو) أي الباقي اللازم له في الصورتين يبتدئه من حين نذره ويتابعه ويصوم رابع النحر ولا يقضيه (ولا يلزم القضاء) في الصورتين عما فات من السنة قبل النذر أو الحنث ولا يلزمه فيهما قضاء ما لا يصلح صومه تطوعا عما بعد نذره أو حنثه للنهي عنه أو ايجابه ولا ما أفطر فيه لمرض (بخلاف فطره) في نذر السنة المعينة بتسميتها أو اشارة اليها (لسفر) أو اكره أو نسيان فيجب عليه قضاء ما أفطره (و) وجب (صبيحة) أي صوم يوم ليلة (القدوم) أي قدوم شخص من سفره مثلا (١٥٥) وبين المسألة بقوله (في) نذر

صوم (يوم قدومه) أي زيد المسافر مثلا (ان قدم ليلة غير عيد) ونحوه ما لا يصام شرعا تطوعا للنهي عنه كجنون واغفاء أو لوجوبه كرمضان فيلزمه صيام صبيحتها ولزمه بقدومه ليسا لانه زمن

كشهر فثلاثين ان لم يبدأ بالهلال وابتداه سنة وقضى ما لا يصح صومه في سنة الا أن يسميها أو يقول هذه وينوي باقيها فهو ولا يلزم القضاء بخلاف فطره لسفره وصبيحة القدوم في يوم قدومه ان قدّم ليلة غير عيد والا فلا وصيام الجمعة ان نسي اليوم على المختار ورابع النحر لنذره وان تعيينا لا سابقه الا لمتنع لا تتابع سنة أو شهر أو أيام وان نوى برمضان في سفره غيره أو قضاء الخارج أو نواه ونذرا لم يجز عن واحد منهما

تبين نية صوم اليوم الذي يليه (والا) أي وان لم يقدم ليلة غير عيد بان قدم نهرا أو قدم ليلة عيد أو رمضان (فلا) يلزم الناذر شيء (و) وجب (صيام الجمعة) أي الاسبوع بتمامه (ان) نذر صوم يوم معين (ونسي اليوم) المعين الذي نذر صومه (على المختار) لاخمي من ثلاثة أقوال نقلت كلها عن سحنون وآخر أقواله أن يصومها جميعها واستظهر للاحتياط فتبين أن ما اختاره اللخمي قول لسحنون لا من عند نفسه (و) وجب أن يصام (رابع النحر لنذره) بدون تعيين كنذر صوم كل خميس أو شهر الحجة بل (وان) نذر صومه (تعيينا) أي معينا له كلاله على صيام رابع النحر (لا) يجب الوفاء بنذر صوم (سابقه) وهما ثاني يوم العيد وثالثه لحرمة صومهما والنذر انما يجب به المندوب (لا لمتنع) أو قارن أو من لزمه هدى لنقص في حج وعجز عن الدم ولزمه صيام ثلاثة في الحج قبل يوم عرفة فلم يصمها فيصوم أيام التشريق الثلاثة عقب يوم النحر وكذا من فاته صوم يوم أو يومين منها قبل عرفة فيصوم في أيام التشريق ومثل الهدى الدية نقله ابن عرفة عن المدونة ومن نذر صوم سنة مبهمة أو شهر كذلك أو أيام كذلك (فلا) يجب عليه (تتابع) صوم (سنة أو) تتابع صوم (شهر أو) تتابع صوم (أيام) ان لم ينو المتتابع فان نواه لزمه كافي المدونة قاله التتائي فنسبته لها صحيحة فقول الاجهوري ومن تبعه لا يلزم المتتابع ولو نواه على المشهور غير صحيح (وان) سافر في رمضان سافرا يباح له الفطر فيه فصامه (ونوى) صيام (رمضان في سفر) يباح الفطر فيه صوما (غيره) أي أداء رمضان بان نواه تطوعا أو وفاء نذرا أو كفارة لم يجز عن واحد منهما (أو) نوى بصوم رمضان الذي هو فيه (قضاء) رمضان (الخارج) وقته لم يجز عن واحد منهما وعليه للخارج اطعام للتفريط ولا كفارة كبرى لرمضان الحاضر لانه مسافر سفر قصر (أو نواه) أي رمضان الحاضر (ونذرا) أو كفارة أي شركهما في نيته (لم يجزه عن واحد منهما) أما عدم الاجزاء بالنسبة لرمضان في الصورة الاولى والثانية فلم يمتنع لعدم صحة الاشتراك في الاخيرتين وأما عدم الاجزاء بالنسبة لغير رمضان فلتعيين الزمن لرمضان الحاضر فلا يقبل غيره

(وليس امرأة) أى زوجة أو سرية (يحتاج لوطها زوج تطوع) بالصوم أو غيره (بلا إذن) من زوجها ومثل التطوع ما أوجبه على نفسها بنذر أو حنث في عین ولم يقيد المصنف التطوع بالصوم فشمل نافلة الصلاة وأشر قوله يحتاج لها بأنه ليس له أن يفطرها بالاكل وأفهم قوله تطوع أنها لا تستأذن في قضاء رمضان وهو كذلك وليس له جبرها على تأخيرها لشعبان والله أعلم

(باب) في الاعتكاف (الاعتكاف نافلة) وحقيقته لزوم مسلم مميز مسجدا مباحا بصوم ليلة ويوما لعبادة قاصرة بنية كافا عن الجماع ومقدماته (وصحته) أى الاعتكاف مشروطة بكونه (لمسلم مميز) يفهم الخطاب ويحسن رد الجواب فلا يصح من كافر ولا من غير مميز وصحته مشروطة أيضا (بمطلق صوم) سواء قيد بزمن كرمضان أو سبب ككفارة ونذر أولا ولا كتطوع (ولو نذر) أى الاعتكاف فيصح في رمضان وصوم الكفارة والهدى والفدية واجزاء الصيد والتطوع والنذر قاله الامام مالك رضى الله تعالى عنه وابن عبد الحكم (و) صحته (ب) مطلق (مسجد) مباح لمعوم الناس كأن تصلى فيه الجمعة أم لا (الا لمن فرضه الجمعة) وهو الذكر البالغ الحر القيم (و) هى (تجب به) أى في زمن اعتكافه الذى نواه (فالجامع) أى المسجد الذى تصلى فيه الجمعة يجب اعتكافه فيه فى أى جزء منه (ماتصح فيه الجمعة) فلا يصح في رحبته الخارجة عنه ولا في طرقه المتصلة ولا فيها حجر عليه منه (والا) أى وان لم يعتكف في الجامع والحال أن الجمعة تجب في زمن اعتكافه (خرج) من المسجد الذى اعتكف به وجوبا وقت السعى للجمعة (وبطل) اعتكافه بخروجه برجليه معا لا باحداهما ما لم يكن حديث عهد بسلام فيعذر ولا يبطل اعتكافه بخروجه وشبهه في وجوب الخروج والبطان به فقال (١٥٦) (ك) خروجه لـ (مرض) أحد (أبويه) مباشرة فيجب

وليس لمرأة يحتاج لها زوج تطوع بلا إذن

(باب)

الاعتكاف نافلة وصحته لمسلم مميز بمطلق صوم ولو نذرا ومسجدا لا لمن فرضه الجمعة وتجب به فالجامع مما تصح فيه الجمعة والأخرج وبطل كمرض أبويه لا جنازتهما معا وكشهادة وان وجبت ولتؤد بالمسجد أو تنقل عنه وكردة ومبطل صومه وكسكرو ليلا وفي إلحاق الكبار به تأويلان

و يبطل به الاعتكاف ولو كافرين وظاهره ولو كان الاعتكاف مندورا والمرض خفيفا فان لم يخرج فهو عاق وفي بطلان اعتكافه التأويلان الآتيان سمع ابن القاسم يخرج لمرض أحد أبويه وينسدى

اعتكافه ابن رشد لانه لا يفوت وبرها يفوت (لا) يجوز الخروج لحضور (جنازتهما معا) أو بعدهما بعد موت الآخر فان خرج بطل اعتكافه ويخرج لجنازة أحدهما والآخر حى وجوبا خوفا من عقوق الحى ويبطل اعتكافه وشبهه في عدم جواز الخروج وبطلان الاعتكاف به فقال (وك) تحمل أو أداء (شهادة) فلا يجوز الخروج وان خرج بطل اعتكافه (وان وجبت) أى الشهادة على المعتكف أى تعينت عليه بأن لم يوجد غيره أو لم يتم النصاب الا به فلا يخرج (ولتؤد بالمسجد) الذى فيه المعتكف بان يأتبه القاضى لسماها منه في المسجد (أو تنقل عنه) بان يخبر بها عدلين ويقول لهما اشهدا على شهادتى وان لم يوجد شرط تقبل الشهادة وهو موت الشاهد أو مرضه أو بعد غيبته (وكردة) عن الاسلام من المعتكف فيبطل اعتكافه ويجب خروجه من المسجد (وك) شخص معتكف (مبطل) بالتنوين (صومه) بأكل أو شرب عمدا بلا عذر فيفسد اعتكافه ويستأنفه فان أفطر ناسيا لم يبطل اعتكافه ويقضى اليوم متصلا باعتكافه وعمل القضاء اذا كان الصوم فرضا ولو بالنذر أو تطوعا وأفطر فيه ناسيا وانما لزمه القضاء فيما اذا كان الصوم تطوعا وأفطر فيه ناسيا لتقوية بالاعتكاف بشرطيته فيه وان أفطر فيه لمرض أو حيض فلا يقضيه وأما الوطء ومقدماته فعمدها وسهوها سواء في الافساد كإتيان والفرق بينهما وبين الأكل أنها محظورات في الاعتكاف بخلافه ولهذا يأكل في الليل (وكسكرو) أى المعتكف سكر احراما (ليلا) فيبطل اعتكافه ويجب عليه ابتداءه وان أفاق منه قبل الفجر (وفي إلحاق الكبار) غير المفسدة للصوم كقذف وغيبة ونعيمة وغصب وسرفة (به) أى السكر الحرام في ابطال الاعتكاف بجامع كبر الذنب وعدم إلحاقها به في الابطال لزيادة السكر على الكبار بتعطيل الزمن (تأويلان) لشارحى المدونة فيها ان سكر ليلا وصحاقيل الفجر فسد اعتكافه فقال البغداديون لانه كبيرة وقال الغارية لتعطيل عمله ولهما أشار المصنف بالتأويلان

(و) صحته (بعدم وطء) مباح ليلا وغير المباح دخل في الكبائر والذي في النهار دخل في مبطل الصوم (و) صحته بعدم (قبلة شهوة) يفسد الاعتكاف ومفهومه انها ان خلت عن الشهوة لا يفسده ظاهره ولو على الفم وهو الذي يفيد عموم النقل خلافا لمن بحث بأنها على الفم تبطل مطلقا افاده عقب ونظر فيه البنائي وأيد صاحب البحث قائلا انه الظاهر لما تقدم انه يبطله من مقدمات الجماع ما يبطل الوضوء (و) صحته بعدم (لمس) شهوة (ومباشرة) شهوة فان لمس بشهوة أو باثر بها بطل اعتكافه (وان) كان: قبلة الشهوة أو لمسها أو مباشرتها (لخائض) أي منها حال خروجها من المسجد اذا كانت غائبة باعتكافها بل ولو كانت (ناسية) لاعتكافها فقد فسد (وان أذن) سيد أو زوج (العبد) تنقص عبادته خدمة السيد (أو امرأة) يحتاج لها زوجها (في نذر) أي التزام لعبادة مندوبة من اعتكاف أو صيام أو احرام حج أو عمرة في زمن معين فنذرهما (فلا منع) لسيد العبد وزوج المرأة من وفائهما بما نذراه باذنه فان كان النذر مبهم الزمن فله للمنع لانه ليس على الفور (ك) اذن سيد أو زوج لعبد أو زوجة في فعل (غيره) أي النذر أو في وفاء النذر للبهم (ان دخلا) أي العبد والزوجة في النذر في الأولى بأن نذرا ما أذن لهما في نذره فليس له منعهما من وفائه في وقته المعين وفي فعل ما أذن لهما في فعله في الثانية من تطوع أو وفاء نذر مبهم فليس له قطعه عليهما (و) ان اجتمع على امرأة عبادات متضادة الامكنة كعدة واحرام بحج أو عمرة واعتكاف (أتمت ما سبق منه) كأن تطلق أو يتوفى عنها وهي معتكفة أو محرمة فتأدى في اعتكافها أو سفرها للنسك ولا تقيم في منزلها الى تمام عدتها (أو) ما سبق من (عدة) على اعتكاف بأن طلقت أو توفى عنها ثم نذرت اعتكافا فتقيم في منزلها الى تمام عدتها ثم تعتكف ان كان مضمونا أو الباقي منه ان كان معيناً وبقي منه شيء فان فات فلا تقضيه (الا) (١٥٧) أن تحرم (المرأة بحج أو عمرة وشي

بعده طلاق بل (وان) كانت متلبسة (بعده موت) بالغ عليها لشدها عن عدة الطلاق بالاحداد (فينفذ) احرامها مع عصيانها به (ويبطل) أي يسقط وجوب مبيتها في مسكنها فتسافر لتمام

وَبِعَدَمِ وَطْءٍ وَقَبْلَةِ شَهْوَةٍ وَلَمَسٍ وَمُبَاشَرَةٍ وَإِنْ لِحَائِضٍ نَاسِيَةٍ وَإِنْ أُذِنَ لِلْعَبْدِ أَوْ امْرَأَةٍ فِي نَذَرٍ فَلَا مَنَعَ كَغَيْرِهِ إِنْ دَخَلَ وَأَتَمَّتْ مَا سَبَقَ مِنْهُ أَوْ عِدَّةً أَوْ أَنْ تُحْرِمَ وَإِنْ بَعْدَتْ مَوْتٍ فَيَتَعَدُّ وَتَبْطُلُ وَإِنْ مَنَعَ عَبْدُهُ نَذْرًا فَمَلَكِيَّةٌ إِنْ عَقَرَ وَلَا يَمْنَعُ مَكَاتِبُ سِيرَةٍ وَلَزِمَ يَوْمٌ إِنْ نَذَرَ لَيْلَةً لَا بَعْضَ يَوْمٍ وَتَتَابُعُهُ فِي مُطْلَقِهِ وَمَنْوَرُهُ حِينَ دُخُولِهِ كَمُطْلَقِ الْجَوَارِ لَا النَّهَارِ فَقَطْ فَبِالْإِقْطَاعِ وَلَا يَلْزَمُ فِيهِ حِينَئِذٍ صَوْمٌ

النسك الذي أحرمت به وهي على عدتها (وان) نذر عبد اعتكافا بلا اذن سيده وأراد ربه (منع) السيد (عبد) ان يوفى (نذرا فعلي) وفاءه (ان عتق) وكان النذر مضمونا أو معيناً بقي وقته فان فات سقط عنه قاله سحنون (ولا يمنع مكاتب يسيره) أي الاعتكاف وهو ما لا يحصل به عجز عن شيء من نجوم الكتابة ويمنع من كثير يؤدي لجزءه عن شيء منها والبعض في يوم نفسه كالحر (ولزم يوم ان نذر) ان يعتكف (ليلة) وهناك من يقول لا يلزمه شيء لنذره ما لا يصح صومه (لا) يلزمه شيء ان نذر ان يعتكف (بعض يوم) وما ذكر من عدم لزوم شيء اتفق عليه ابن القاسم وسحنون مع اختلافهما فيمن نذر صلاة ركعة أو صوم بعض يوم فابن القاسم يلزمه صلاة ركعتين وصوم يوم وسحنون لا يلزمه شيء والفرق ضعف الاعتكاف وقوة الصلاة والصوم بكونهما من أركان الاسلام (و) لزم (تتابعه) أي الاعتكاف (في) نذر (مطلقه) أي اعتكاف مطلق عن التقييد بتتابع أو عدمه لانه سنته وأولى ان قيده بالتتابع لفظاً أو نية (و) لزم (منويه) أي ما نواه من عدد الأيام أو التتابع (حين دخوله) أي اعتكف المسجد فان نوى حينه عشرة أيام لزمته وان نوى تتابعاً لزمه وكذا ان لم ينو شيئاً وان نوى التفريق فلا يلزمه (ك) نذر (مطلق الجوار) بمسجد أي الذي لم يقيد بنهار ولا ليل فيلزم تتابعه ان نواه أو لم ينو شيئاً ويلزم صومه فيه ويمنع فيه ما يمنع في الاعتكاف ويبطله ما يبطله سواء نذره أو نواه حين دخوله فمن قال لله على أن أجاور المسجد يوماً مثلاً فهو نذر اعتكاف بلفظ جوار فلا فرق في المعنى بين قوله أعتكف مدة كذا أو أجاورها واللفظ لا يبراد لعينه وإنما لمعناه (لا) يلزم الجوار المقيد بـ (النهار) أو الليل (فقط) أو الالطر بنيته حين دخوله (ف) ان نذره (باللفظ) بأن قال لله على أن أجاور المسجد يوم كذا فقط أو ليلة كذا فقط أو الليل والنهار مفطر ألزمه واقتصر على النهار ليرتب عليه قوله (ولا يلزم) فيه (حينئذ) أي حين تقييده بالنهار (صوم) وأما المقيد بـ

أو العطر فلا يتوهم لزوم الصوم فيه حتى يحتاج لذهبه ولا يلزم المجاور حين تقييده بالنهار في حال نذر صوم ولا غيره من لوازم الاعتكاف
 لكن لا يخرج لعبادة مريض ونحوها لانه يناق نذره المجاورة في المسجد نهاره ويخرج لما يخرج له المعتكف لا لغيره وان نوى جوارا
 مقيدا بفطر أكثر من يوم فلا يلزمه بدخوله المسجد ما بعد يوم دخوله (وفي) لزومه اكمال (يوم دخوله) وعدم لزومه
 (تأويلان) أى فهمان لشارحيها فان نوى يوما فقط فلا يلزمه اكمال اتفاقا خلاف ما أفاده الخطاب وبعض الشراح (و) لزوم
 (اتيان ساحل) أى محل رباط وحراسة من عدو (لناذر صوم) أو صلاة (به) أى فى الساحل (مطلقا) عن التقييد بكونه ليس
 بمحل أفضل من الساحل كأحد المساجد الثلاثة (و) لزوم اتيان أحد (المساجد الثلاثة فقط) أى دون الساحل وسائر المساجد
 (لناذر عكوف) أى اعتكاف أو صوم أو صلاة (بها) أى المساجد الثلاثة (والا) أى وان لم يندر العكوف بأحدها بان نذره بساحل
 أو مسجد غيرها أو نذر صوما أو صلاة بمسجد غيرها (ف) يفعل (بموضعه) الذى هو فيه ان بعد ما نذر الفعل فيه فان قرب جدا
 فهل كذلك أو يذهب له ويفعل المنذور به قولان (وكره أكله) أى للمعتكف (خارج المسجد) بفنائنه أو رحبته الخارجة عنه
 والا بطل اعتكافه واما ما كان داخلا في المسجد فلا يكره أكله به فى الدونة ولا يأكل ولا يشرب الا فى المسجد ورحابه وأكره ان
 يخرج منه فى أى كل بين يدي باب (و) كره (اعتكافه غير مكفى) بفتح فسكون وشدة المثناة اسم مفعول كفى أصله بوزن مفعول
 فابدت واوهاء لاجتماعها ساكنة مع ياء وأدغمت فى الياء وأبدلت الضمة كسرة أى ليس معه ما يكفيه من الماء كقول والمشروب ما لم يجد
 كافيا والا فله الخروج لشراء الطعام ونحوه (١٥٨) ولكن يندب له أن يشتري من أقرب الاسواق الى المسجد (و) كره

(دخوله منزله) القريب
 الذى به أهله فان بعد منع
 دخوله (وان) دخله (لفائط)
 أى حاجة الانسان فان لم
 يكن به أهله فلا يكره (و)
 كره (اشتغاله ب) تعلم (علم)
 أو تعليمه ان لم يتعين والا
 فلا يكره اذ حمكة

وفى يوم دخوله تأويلان وإتيان ساحل لناذر صوم به مطلقا والمساجد الثلاثة
 فقط لناذر عكوف بها والا فيموضعه وكره أكله خارج المسجد واعتكافه
 غير مكفى ودخوله منزله وان لفائط واشتغاله يعلم وكتابته وان مصحفا ان
 كثر وفعل غير ذكركر وصلاة وتلاوة كقيادة وجنازة واو لاصقت وصعوده لتأذين
 بمنار أو سطح وترتبه للإمامة وإخراجه للحكومة ان لم يلد به وجاز إقراره
 قرآن وسلامه على

الاعتكاف رياضة النفس وتصفيتها من صفاتها المذمومة وهى لا تحصل بالعلم البنائى تقييد الكراهة بعدم تعيين من
 العلم خلاف ظاهر إطلاقها فى المدونة وغيرها وقد يقال العيني لا ترخيص فى تركه فلا تصح كراهته فالنص وان كان مطلقا ينبغى تقييده
 بنيره (و) كره (كتابته) ان كتب غير مصحف بل (وان) كتب (مصحفا) المواق لم أجد منه وصا (ان كثر) أى الاشتغال بالعلم والكتابة
 فان قل فلا يكره ابن رشد هذا على مذهب ابن القاسم وروايته عن الامام مالك من ان الاعتكاف يختص من أعمال البر بذكر الله
 تعالى وقراءة القرآن والصلاة وأما على مذهب ابن وهب المبيح للمعتكف جميع أعمال البر المختصة بالآخرة فيجوز له مدراسة العلم
 وعبادة المرضى الذين معه فى معتكفه وهكذا (و) كره (فعل غير ذكر) من تسبيح وتهليل ودعاء وتفكير فى آيات الله وما يؤول اليه أمر
 الدنيا والآخرة وهذه عبادة السلف الصالح رضى الله تعالى عنهم (و) غير (صلاة) وفى معناها الطواف (و) غير (تلاوة) للقرآن الحكيم
 وشبه فى الكراهة فقال (كقيادة) أى زيارة لمريض بالمسجد بعيد عنه فان كان فى خارج المسجد منعت وابطلت الاعتكاف وان
 قرب منه وهو بالمسجد جازت (و) صلاة (جنازة) ان بدت بل (ولو لاصقت) الجنازة المعتكف بأن وضعت بقربه (وصعوده
 لتأذين بمنار أو سطح) للمسجد ومفهومه جواز تأذينه بمكانه أو صحن المسجد وهو كذلك ان لم يكن يرصد الأوقات
 والا كره (وترتبه للاقامة) وفى بعض النسخ للإمامة بدل الإقامة وفيه نظر اذ المشهور جوازها قاله ابن ناجي بل نديها (و) كره
 (إخراجه) من المسجد (لحكومة) بينه وبين غيره (ان لم يلد) المعتكف أى لم يقصد الفرار من الحق (به) أى الاعتكاف
 والا فلا يكره إخراجه الا ان يبقى زمن يسير لا يحصل لحصمه ضرر يصبره الى انتهائه فيكره إخراجه لها (وجاز) للمعتكف (إقراره
 قرآن) أى إسماعه لغيره أو سماعه منه لكن لا على وجه التعليم والتعلم والا كره (و) جاز (سلامه) أى المعتكف (على

(من) كان (بقر به) صحيح أو مريض بدون انتقال ولا قيام من مجلسه والاكره (و) جاز (نظيفه) أى المعتكف نهرا وأولى ليل بعدده من النساء وان كره للصائم غير المعتكف نهرا وقيل بكرهته للمعتكف (و) جاز (ان ينكح) بفتح المثناة أى يزوج (وينكح) بضمها أى يزوج من له عليه ولاية بقرابة أو ملك أو إصاء أو توكيل وتنازع ينكح وينكح في قوله (بمجلسه) أى المعتكف من غير تطويل والاكره مادام بالمسجد وفرق بينه وبين المحرم بان الاصل جوازه لهما وخرج المحرم بدليل حاص وبقي المعتكف على الاصل (وأخذه اذا خرج) من المسجد (لكفسل جمعة) أو عيدا أو جنازة ويجب خروجه لها فان تعذر خروجه نيم ومكث ومفعول أخذه (ظفرا أو شاربا) أو ابطا أو عانة ويكره في المسجد ولو جمعه في ثوبه كاستياكه به وتحرم حجامته كبوله به فان اضطر لشيء منها خرج له فان فعله في المسجد فمن أبطل الاعتكاف بكل منهى عنه أبطله هنا ومن خص الابطال بالكبيرة فلا اه سند ولا بأس أن يخرج يده أو رأسه من هو خارج المسجد ليأخذ ذلك منه من قص ظفر وترجيل شعر وحلق رأس (و) جاز (انتظار غسل ثوبه) عند من يغسله له خارج المسجد (أو) انتظار (تجفيفه) ان لم يكن له ثوب غيره ولم يجد نائبا عنه في ذلك والاكره (وندب) للمعتكف (اعداد ثوب) آخر غير الذى هو لابس به اذا أصابته نجاسة من احتلام أو غيره فيها أحب الى ان يعد ثوبا آخر يأخذه اذا أصابته نجاسة اه (و) ندب (مكنه) أى إقامة المعتكف في المسجد (ليلة العيد) وأشهر قوله ليلة العيد انه ان اعتكف العشر الاول أو الوسطى من رمضان مثلا فلا يندب له مبيت الليلة التي تلى اعتكافه وهو كذلك فيخرج عقب غروب الشمس آخر يوم ان شاء (و) ندب (دخوله) أى المعتكف للمسجد الذى أراد الاعتكاف فيه (قبل الغروب) لليلة التي أراد ابتداء اعتكافه منها اذا كان (١٥٩) الاعتكاف منويا ولو يومافقط أوليلة فقط

فان كان منذورا وجب دخوله قبل الغروب أو معه أو عقبه لازوم اعتكافه الليل كله (وصح) الاعتكاف (ان دخل) المسجد (قبل الفجر) من الليلة التي ابتداء اعتكافه

مَنْ بَقُرَّ بِهِ وَتَطَيَّبَهُ وَأَنْ يَنْكِحَ وَيُجَسِّلِسِهِ وَأَخْذُهُ إِذَا خَرَجَ لِكَفْسَلِ جُمُعَةٍ ظُفْرًا أَوْ شَارِبًا وَانتِظَارُ غَسْلِ ثَوْبِهِ أَوْ تَجْفِيفِهِ وَنُدْبُ إِعْدَادِ ثَوْبٍ وَمُكْنَتُهُ لَيْلَةَ الْعِيدِ وَدُخُولُهُ قَبْلَ الْغُرُوبِ وَصَحَّ أَنْ دَخَلَ قَبْلَ الْفَجْرِ وَاعْتِكَافُ عَشْرَةٍ وَبَآخِرِ الْمَسْجِدِ وَبِرَمَضَانَ وَبِالْعَشْرِ الْآخِرِ لِلَّيْلَةِ الْقَدَرِ النَّالِبَةِ بِهِ وَفِي كَوْنِهَا بِالْعَامِ أَوْ بِرَمَضَانَ خِلَافٌ وَانْتَقَلَتْ وَالرَّادُ بِكَسَابَةٍ مَا بَقِيَ

منها سواء كان اعتكافه منويا أو منذورا مع مخالفة للندوب في الاول والواجب في الثانى (و) ندب (اعتكاف عشرة) من الايام لان النبي صلى الله عليه وسلم لم ينقص عنها وهو أول مراتب الكمال ونهايته شهر ويكره ما زاد عليه كما يكره ما نقص عن العشرة (و) ندب كونه أى الاعتكاف (بآخر المسجد) لقلة الناس به وبعدا عن الرياء (و) ندب (برمضان) لكونه سيد الشهور (و) نأكد (بالعشر الاخير) منه رجاء مصادفة (ليلة القدر الغالبة) الوجود (به) أى العشر الاخير ولمواظبته صلى الله عليه وسلم على اعتكافه ليلة القدر فقد ورد أنه صلى الله عليه وسلم اعتكف العشر الاول منه فأتاه جبريل فقال له ان الذى تريد أو تطلب أمامك فاعتكف العشر الأوسط فأتاه جبريل فقال له ان الذى تطلب أمامك فاعتكف العشر الاواخر (وفي كونها) أى ليلة القدر (دائرة بـ) ليلالى (العام) كله (أو) دائرة (بـ) ليلالى (رمضان) خاصة (خلاف) في التشهير وبالاول قال الامام مالك والشافعى وأكبر أهل العلم رضوان الله عليهم أجمعين وصححه ابن رشد في المقدمات وشهر الثابى ابن غلاب (وانتقلت) في ليلالى العام كله على الاول وفي ليلالى رمضان كله على الثانى (والمراد بكسابة ما) أى العدد الذى (يقى) من العشر الاخير لا ماضى منه بدليل الحديث الآخر الذى فيه لتاسعة تبقى ولسابعة تبقى وخامسة تبقى فحمل الامام مالك رضى الله عنه الحديث الذى أطلق فيه التاسعة والسابعة والخامسة على الحديث الآخر الذى قيدها فيه بالتى تبقى اه قال الثعالبي في شرح ابن الحاجب والذى أطبق الناس عليه في زمننا انها ليلة سبع وعشرين وهو حديث أبى بن كعب وهو حديث صحيح خرج به مسلم ونصه عن أبى بن كعب رضى الله تعالى عنه وقد قيل له ان عبد الله بن مسعود رضى الله تعالى عنه قال من قام السنة أصاب ليلة القدر فقال أبى والله الذى لا اله الا هو انها لفي رمضان والله انى لأعلم أى ليلة هى هى الليلة التي أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بقيامها هى ليلة صبيحة سبع وعشرين واما رتها أن تطلع الشمس في صبيحة يومها بيضاء لاشياء ١١

(و) أن نذر اعتكاف أيام غير معينة أو معينة من رمضان أو من غيره وشرع فيه فاعتذر في أثناءه ثم زال عذره (بني) على ما اعتكفه قبل طرو الفطر بناء متصلا (بزوال الغماء أو جنون) أو حيض أو نفاس أو مرض شديد لا يتجاوز معه المسكت في المسجد والمراد بالبناء تكميل ما نذره فان حصلت هذه الاعذار في التطوع فلا يقضى وإن حصلت قبل دخوله أو قارنته بني في النذر المطلق والمعين من رمضان لافي معين من غيره ولا في تطوع وشبه في وجوب البناء فقال (كأن منع) أي المعتكف (من الصوم) دون المسجد (لمرض) خفيف (أو) زوال (حيض) نهرا (أو) دخول يوم (عيد) أو فطر نسيانا فيجب عليه البناء على ما فعله سابقا ولفظ المدونة اذا عجز عن الصوم لمرض خرج فاذا صح بني ثم قال فيها ولا يلبث يوم الفطر في معتكفه اذا لا اعتكاف الا بصيام ويوم الفطر لا يصام فاذا مضى يوم الفطر عاد لمعتكفه فيدني على ماضى اهـ (وخرج) من المسجد وجوبا معتكفا طرا عليه عذر مانع من المسجد والصوم كحيض ومرض شديد أو من المسجد فقط كسلس (وعليه حرمة) أي الاعتكاف فلا يفعل ما لا يفعله المعتكف من جماع أو مقدماته فان زال عذره رجع فورا للبناء (وان أخره) أي الرجوع ولو ناسيا أو مكرها (بطل) اعتكافه واستأنفه وجوبا (الا) تأخير الرجوع (ليلة العيد ويومه) فلا يبطل اعتكافه لعدم صحة صومه لسكل أحد بخلاف يوم الصحة من المرض والطهر من الحيض فتأخير الرجوع فيه يبطل الاعتكاف لصحة صومه من غير المريض والحائض (وان اشترط) المعتكف لنفسه قبل دخوله المعتكف أو حاله (سقوط القضاء) عنه بان قال ان حصل به مانع يوجب (١٦٠) القضاء لا يقضى (لم يفده) شرطه ويلزمه اتمام العمل على مقتضى المشروع ابن عرفة

وَبَنَى بِزَوَالِ إِبْغَاءٍ أَوْ جُنُونٍ كَأَنْ مُنِعَ مِنَ الصَّوْمِ لِمَرَضٍ أَوْ حَيْضٍ أَوْ عَيْدٍ
وَخَرَجَ وَعَلَيْهِ حُرْمَتُهُ وَإِنْ أَخْرَهُ بَطُلَ إِلَّا لَيْلَةَ الْعِيدِ وَيَوْمَهُ وَإِنْ اشْتَرَطَ سَقُوطَ
القَضَاءِ لَمْ يُبَدَّ

﴿ باب ﴾

فُرْضَ الْحَجُّ وَسُنَّتِ الْعُمْرَةُ مَرَّةً وَفِي فَوْرَيْتِهِ وَتَرَاخِيهِ يَخُوفُ الْفَوَاتِ خِلَافُ
وَصَحَّتُهُمَا بِالْإِسْلَامِ فَيَحْرُمُ وَلِيٌّ عَنْ رَضِيعٍ وَجَرَدَ قُرْبَ الْحَرَمِ وَمُطَبِّقٌ لَا مُعْنَى

شرط منافيه لقول الله أعلم
﴿باب﴾ في الحج والعمرة
(فرض الحج) عينا وهو
عبادة مشتملة على احرام
وحضور بعرفة جزأ من
ليلة النحر وطواف بالبيت
وسعى بين الصفا والروة
(وسنت العمرة) عينا أي
العبادة المشتملة على احرام

وطواف وسعى (مرة) منصوب على انه مفعول مطلق للعمرة اذ هي مصدر ينحل الى ان والفعل والمميز
أي أن يعتمر مرة ويقدر نظيره للحج (وفي فوريته) أي كون الحج واجبا على الفور في أول عام من أعوام القدرة فان
أخره عنه أثم ولو لم يخف الفوات رواه ابن القصار والراقيون عن الامام مالك رضى الله تعالى عنه وشهره صاحب الدخيرة
والعمدة وابن بزرة (وتراخيه) أي كون الحج واجبا على التراخي (ل) عام (خوف الفوات) فينتق على فوريته فيه
ويختلف خوف الفوات باختلاف أحوال الناس قوة وضعفا وشبوبة وكهولة وأمن طريق وخوفه ووجود مال وعدمه وقرب
بلد وبعده ولم يرو القول بالتراخي عن الامام مالك رضى الله تعالى عنه (خلاف) في التشهير الخطاب سوى المصنف هنا
بين القولين وفي التوضيح الظاهر قول من شهر الفورية وفي كلام ابن الحاجب ميل اليه لانه ضعف حجة التراخي ولان
الفور مروي عن الامام والتراخي لم يرو عنه (وصحتهما) أي الحج والعمرة مشروطة (بالاسلام) فلا يصحان من كافر
ولو صبيا مرتدا (فيحرم ولي) أي أب أو وصيه أو مقدم قاض أو عاصب (عن) شخص (رضيع) بأن ينوي ادخاله
في الحج أو العمرة وليس المراد أن الولي يحرم بأحداهما نيابة عنه (وجرد) أي الرضيع (قرب الحرم) أي مكة لخوف
المشقة وحصول الضرر بتجريدته والا أحرم عنه من اللبقات فان تحقق الولي أو ظن ضرره بتجريدته قرب مكة أحرم عنه
بلا تجريد واقتدى عنه (و) يحرم ولي أيضا عن مجنون (مطبق) أي متصل جنونه لا يفتق في وقت ما ولا يميز السماء من الارض
أي ينوي ادخاله في الحج أو العمرة ندبا بعد تجريدته قرب مكة فان لم يكن مطبقا بأن كان متقطع الجنون يجن في وقت ويفيق
في آخر انتظرت افاقته ليحرم هو عن نفسه فان أحرم عنه وليه حال جنونه فلا يصح الا اذا خيف فواته الحج (لا) يحرم ولي عن
شخص (مغنى) أي مستور عقله بمرض ولو خيف فواته الحج لانه مظنة الافاقة قريبا واذا أفاق في زمن يدرك الوقوف فيه أحرم لنفسه

ولا دم عليه لتعدية الميقات حلالاته باغمائه (و) يحرم الشخص الصغير (المميز باذنه) أى الولي وجرد قرب الحرم ان لم يقارب البلوغ كابن ثمان فان قاربه فمن الميقات قال في البدونة فان أحرم باذنه فليس له تحليله (والا) أى وان لم يحرم باذنه بأن أحرم بغير اذنه (فله تحليله) من احرامه بالنية والخلق أو التقصير بأن ينوى اخراجه مما أحرم به ويخلق رأسه أو يقصر شعره ان رأى المصلحة فيه فقط وان كانت في ابقائه على احرامه فقط أبقاه عليه وجوبا فيهما (وان) حله وليه فـ (لاقضاء) عليه اذا بلغ ومثله في الاستئذان والتحليل وعدم القضاء السفه أى البالغ الذى لا يحسن التصرف فى المال (بخلاف العبد) أى الرقيق البالغ اذا أحرم بغير اذن سيده وحله منه فعليه قضاؤه ان أذن له سيده فيه أو عتق ويقدمه على حجة الاسلام لوجوبه فورا اتفاقا (وأمره) أى أمر الولي المميز الذى أحرم باذنه (مقدوره) أى ما يقدر عليه من أفعال وأقوال الحج والعمرة ويلقنه التلبية ان قبلها (والا) أى وان لم يكن مقدوره وكان غير مميز أو مطبقا (ناب) الولي (عنه ان قبلها) أى قبل الشيء المطلوب النية (كطواف) وسعى ورمى وفي جعله نائبا عنه فى الطواف والسعى نظر فان حقيقة النيابة فعل النائب دون النوب عنه والطواف والسعى يفعلهما الولي حاملا للمحجور ويقف به بعرفة والمشرع الحرام فحقه التمثيل بالرمى والذبح (لا) ان لم قبلهما (كتلبية وركوع) أى صلاة ركعتي الاحرام والطواف فيسقط والضابط ان كل ما يمكن المميز فعله مستقلا بفعله وما لا يمكن فعله مستقلا بفعله به وليه كطواف وسعى وما لا يمكن فعله مستقلا ولا ان يفعل به فان قبل النيابة كالرمى فعله وليه والاستسقاء كالكتلبية والركوع (وأحضرهم) أى أحضر الولي الرضيع والمطبق والمميز (المواقف) جمع موقف أى محل الوقوف وهى عرفة والمشرع الحرام ومعه وجوبا فى عرفة وتديبا فى غيرها (وزيادة النفقة) التى يحتاجها المحجور عليه صبيا كان أو غيره كائنة (عليه) فى ماله (ان خيف) عليه (١٦١) (ضيعة) أى هلاك أو شدة ضرر بتركه فى البلد بأن لم يكن له

والمميز باذنه والا فله تحليله ولا قضاء بخلاف العبد وأمره مقدوره والا ناب عنه ان قبلها كطواف لا كتلبية وركوع وأحضرهم المواقف وزيادة النفقة عليه ان خيف ضيعة والا قوله كجزاء صيد وفدية بلا ضرورة وشرط وجوبه كوقوعه فرضا حرية وتكليف وقت إحرامه بلا نية نفل ووجب باستطاعة بإمكان الوُصول

(٣١ - جواهر الاكلیل - اول) عليه تلك الزيادة وشبه الوجوب على الولي فقال (كجزاء صيد) قتله المحجور محرما فى غير الحرم فهو على الولي مطلقا أى عن التقيد بعدم خوف ضيعة المحجور فالتشبيه ليس تاما وما جزاء ما قتله فى الحرم سواء كان محرما أولا ففيه تفصيل زيادة النفقة (و) كـ (فدية) تسببت عن تطيب المحجور أو لبسه أو نحوها فيغرمها الولي من ماله مطلقا خاف عليه بتركه ضيعة أو لا وقوله (بالضرورة) ضعيف لأن ظاهر المدونة انها على الولي لضرورة أم لا لأنه هو الذى أدخله فى الاحرام فلو حذفه لكان أولى وقول التتائي ان كانت لضرورة ففي مال الصبي على المشهور تبع فيه البساطى وفى الرد على من نسب هذا القول للجواهر قال الخطاب ان صاحب الجواهر لم يقل بأنه ان كان لضرورة ففي مال الصبي وإنما قال مانعه ولو تطيب الولي الصبي فالفدية على الولي الا اذا قصد المداواة فيكون كاستعمال الصبي اه فلم يجعله فى مال الصبي وإنما جعله كاستعمال الصبي وقد علمت ان الأشهر فى استعماله كونه على الولي فكذلك اذا طيبه الولي ولو لضرورة (وشرط وجوبه) أى الحج (كوقوعه فرضا حرية) فلا يجب ولا يقع فرضا من رقيق ولو بشائبة حرية كمكاتب (وتكليف) أى كونه مكلفا أو ملازما بما فيه كلفة لكونه بالغاعا فلا يجب ولا يقع فرضا من صبي ولا من مجنون وبقي من شرط وجوبه دون وقوعه فرضا الاستطاعة فلا يجب على غيره مستطيع ولكن ان تكلفه وقع فرضا وتنازع حرية وتكليف (وقت احرامه) فمن لم يكن حراما لكفا وقت الاحرام فلا يجب عليه ولا يقع منه فرضا ولو صار حراما مكلفا فى اثناء حجه فلا ينقلب فرضا ولا يرفض ولا يرتد فى احرام آخر وانما يتممه نفلا ويحج حجة الاسلام فى العام القابل وقوله (بلا نية نفل) شرط فى وقوعه فرضا فقط ومنطوقه صادق بنية الفرض والاطلاق وينصرف للفرض ومفهومه انه ان نوى به النفل فلا يقع فرضا وهو كذلك وينعقد نفلا فعليه اتمامه وحج الفرض فى عام آخر (ووجب باستطاعة) فلا يجب على غير المستطيع ولكن ان تكلفه وقع فرضا فليست شرطا فى وقوعه فرضا وصور الاستطاعة بقوله (بإمكان الوصول) لأنما كن المناسك من مكة

فى البلد بأن لم يكن له كافل سوى من سافر به لان سفره حينئذ من مصالحه (والا) أى وان لم يخف عليه ضيعة بتركه فى البلد لوجود كافل سوى من سافر به (فوليه) هو الذى

وعرفة ومنى ومزدلفة امكانا عاديا لاحراقا للعادة كخطوة لانه خلاف ماوقع منه صلى الله عليه وسلم ولكن ان وقع أجزأ عن حجة الاسلام كتكلف غير مستطيعه (بلا مشقة عظمت) أى خرجت عن المعتاد وهى تختلف باختلاف احوال الناس والازمنة والامكنة فليس الشيخ كالشباب ولا المريض كالصحيح ولا الفقير كالغنى ففى الخطاب التشنيع على من اطلق السقوط عن أهل المقرب (و) (بأمن على نفس ومال) من هلاك وشديد أذى وقتل وأسر وقاطع طريق وغاصب وأخذ ظالم واستثنى من مفهوم وأمن على مال فقال (الا لأخذ) شخص (ظالم مائل) بالنسبة لمال المأخوذ منه بحيث لا يحجب به ولو كثر فى نفسه ويحتمل أن المراد قل فى نفسه وان أخذ الكثير مسقط ولو لم يحجب كما للخمى (لا ينكت) أى لا يعود الظالم للأخذ ثانيا وعلم ذلك بالعادة كعشار فان علم انه ينكت أو جهل حاله سقط وجوب الحج بلا خلاف قاله زروق ويدل له ما فى البرزلى عن ابن رشد ونحوه للخطاب ونص عبارته ان علم انه ينكت أو شك فيه فلا يجب الحج بلا خلاف واذا كان يأخذ ما قل ولا ينكت فلا يسقط وجوب الحج (على الاظهر) عند ابن رشد من الخلاف وليس لابن رشد فى هذه المسئلة استظهار على ما قاله ابن غازى والمواق والخطاب (ولو بلا زاد) يأكله فى سفره (وراحلة) يركبها فيه (لدى صنعة) كحلاقة وخياطة وتجارة (تقوم به) أى تكفيه فيه لزاده ولا تضرى به (وقدر على المشى) راجع لقوله وراحلة فهو نشر مرتب للف السابق (ك) شخص (أعمى) قدر على المشى (بقائد) ولو بأجرة لا تجحف به (والا) أى وان لم يمكن الوصول بلا زاد ولا راحلة (اعتبر) فى السقوط (المعجز عنه منهما) فأيهما عجز عنه فلا يجب عليه الحج فأحرى عجزه عنهما معا (وان) كان امكان الوصول بلا مشقة عظمت (ب) اتفاق (ثنى) رقيق (ولد) لأتمته حملت به من (زنا) لانه لاشبهة فيه وأثم الزنا على فاعليه ولكن الذى (١٦٣) دل عليه كلام ابن رشد ان المستحب أن لا يحجج به من يملك غيره ولله در

البساطى حيث قال لو ترك المصنف خشونة هذا اللفظ فى مثل الحج لكان أحسن (أو) باتفاق ثمن (ما) أى شيء (بياع على المفلس) أى المدين الذى حكم بخلع ماله وقسمته

بِلاَ مَشَقَّةٍ عَظُمَتْ وَأَمَّنَ عَلَى نَفْسِهِ وَمَالِهِ إِلَّا لِأَخْذِ ظَالِمٍ مَا قَلَّ لَا يَنْفَكُ عَنْهُ عَلَى الْأَظْهَرِ وَلَوْ يَزِيدُ زَادَ وَرَاحِلَةٍ لِدَى صَنْعَةٍ تَقُومُ بِهِ وَقَدَّرَ عَلَى الشَّيْءِ كَأَعْمَى بِقَائِدٍ وَالْأَعْتَمَرُ الْمَجُورُ عَنْهُ مِنْهُمَا وَإِنْ يَشْتَرِ وَلَوْ زِنَا أَوْ مَا يُبَاعُ عَلَى الْفُلْسِ أَوْ بِاِفْتِقَارِهِ أَوْ تَرْكِ وَلَدِهِ لِلصَّدَقَةِ إِنْ لَمْ يَخْشَ هَلَاكَ أَوْ لَا يَدِينُ أَوْ عَطِيَّةٍ أَوْ سُؤَالٍ مُطْلَقًا وَاعْتَمَرٌ مَا يَرُدُّ بِهِ إِنْ خَشِيَ ضَيَاعًا وَالْبَحْرُ كَالْبَرِّ إِلَّا أَنْ يَغْلِبَ عَطْبُهُ

او

على غرمائه بحسب ديونهم لتوفية بعض الدين الذى عليه (أو ب) اتفاق ما يؤدى

الى (افتقاره) أى صيرورته فقيرا (أو ترك ولده للصدقة) عليه من الناس بناء على فورية الحج (ان لم يخش) يريد الحج بالمال الذى بيده وصيرورته فقيرا أو ترك من لزمته نفقته للصدقة (هلاكا) لنفسه ولبن لزمته نفقته ولاذى شديدا (لا) يجب الحج على من استطاعه (بدين) ولو من ولده حيث لم يكن له ما يوفيه به وحجه حينئذ مكروه أو حرام (أو) أى ولا يجب بقبول (عطية) أى هبة أو صدقة بغير سؤال بدليل ما بعده أى ان أعطى للحج وان لم يحجج فلا يعطى فان أعطى مطلقا وقبل وجب حجه بها فمحل كلام المصنف ان لم يقبلها أو أعطى للحج ولم يكن معطيه ولده والاوجب عليه ذكره التناى والخطاب عن سند وما والده فلا لان ابنه من كسبه ولامنة له عليه فى ذلك قال البنائى الصواب فى شرح كلام المصنف كما فى الخطاب أن يقال اذا أعطى ما لا على جهة الهبة أو الصدقة يمكنه الوصول به الى مكة فلا يلزمه قبوله والحج به لسقوط الحج عنه اه فالمدار على قبولها فان قبلها لزمه والا فلا يلزمه (أو) أى ولا يجب الحج على من استطاعه (سؤال) من الناس فى السفر (مطلقا) عن التقييد بعدم اعتياده فى الحضر وعدم الاعطاء فى السفر فلا يجب على من اعتاده فى الحضر وعلم اعطائه فى السفر ما يكفيه ولكن المذهب وجوبه عليه فى هذه الحالة حيث كانت له راحلة أو قدر على المشى وعليه اقتصر ابن عرفة ونص عبارته وقدره سائل بالحضر على سؤال كفايته بالسفر استطاعة (واعتر) فى الاستطاعة زيادة على ما يوصله لمكة (ما يرد به) أى يرجع به الى أقرب مكان يمكنه التمتع فيه بما لا يزرى به من الخرف (ان خشى ضياعا) ببقائه بمكة فان كان يمكنه التمتع بها بما لا يزرى به فلا يعتبر الا ما يوصله اليها فقط (والبحر كالبر) فى وجوب السفر فيه لمن تعين طريقه (الا أن يطلب عطبه) على السلامة منه وفى المجموعة روى ابن القاسم

كراهته لغير أهل الجزر رأى كراهة حج البحر (أو) إلا ان (يضيع ركن صلاة) كسجود وركوع (للكميد) بفتح الميم أى ودخلة ومثل
 الاخلال بركنهما الاخلال بشرطها كاستقبال قبلة واسترورة أو تأخيرها عن وقتها الاختيارى وفي البحر المؤدى سفره اضياع ركن
 صلاة قال مالك رضى الله تعالى عنه لا يركبه أى ركب حيث لا يصلح ويل لمن ترك الصلاة (والمرأة كالرجل) فى وجوب الحج وسنة
 العمرة مرة وشروطه والصحة والوقوع فرضا (الا فى بعيد مشى) فيكره لها وهى قادرة عليه ولا يكره القريب كحكة وما
 حولها ممن ليس على مسافة قصر (و) الا (فى ركوب بحر) فيكره لها (الا ان تخلص) أى المرأة عن الرجال (بمكان) من
 السفينة بحيث لا تختلط بالرجال عند نومها وقضاء حاجتها (و) الا فى (زيادة محرم أو زوج لها) لقوله صلى الله عليه وسلم لا تنافر
 المرأة يومين الا ومعها زوجها أو ذو محرم وشبهه فى الوجوب المفهوم من قوله الا أن تخلص بمكان أى فيجب عليها فقال (ك) سفرها
 مع (رفقة أمنت ب) سفر (فرض) لحجة اسلام أو نذر أو انتقال من أرض كفر أسلمت بها لارض اسلام اذا لم يكن لها محرم
 ولا زوج هذا مفاد النقل لما أوهمه كلام الصنف من مساواة الرفقة للمأونة الزوج والمحرم ولا بد من كون المرأة مأونة فى نفسها
 (وفى الاكتفاء) فى الرفقة المأونة (بنساء) فقط (أو رجال) فقط فالجموع أخرى (أو) العبرة (بالجموع) من الرجال والنساء
 فأحدهما لا يكفى (تردد) حقه تأويلان فى قول مالك رضى الله تعالى عنه تخرج مع رجال ونساء فقيل المراد بجموعهما وقيل أراد
 فى جماعة من أحدهما قال عياض وأكثر ما نقله أصحابنا اشتراط النساء فظهر من كلامه أنها تأويلات ثلاثة ولونسج للصنف على منواله
 لقول وفى الاكتفاء بنساء أو رجال أو لا بد من الجموع أو لا بد من النساء تأويلات (وصح) الحج فرضا كان أو نفلا (ب) اتفاق المال (الحرام)
 فيسقط به طلب الفرض والنفل (وعصى) أى أثم بانفاق المال الحرام الحطاب (١٦٣) ولا ثواب فيه وغيره مقبول السنائى
 هذا خلاف مذهب أهل

السنة ان السنة لا تحبط
 ثواب الحسنة فيثاب على
 حجه ويأثم بانفاقه (وفضل
 حج) ولو نفلا (على غزو)
 نفل أو فرض كفاية بدليل
 قوله (الاحرف) من الكفار

أَوْ يُضَيِّعَ رُكْنَ صَلَاةٍ لِكَمَيْدٍ وَالْمَرْأَةُ كَالرَّجُلِ إِلَّا فِي بَعِيدٍ مَشَى وَرُكُوبِ
 بَحْرٍ إِلَّا أَنْ تُخْتَصَّ بِمَكَانٍ وَزِيَادَةٍ مَحْرَمٍ أَوْ زَوْجٍ لَهَا كَرُفْقَةٍ أَمِنَتْ بِفَرْضٍ
 وَفِي الْإِكْتِفَاءِ بِنِسَاءٍ أَوْ رِجَالٍ أَوْ بِالْجُمُوعِ تَرَدَّدٌ وَصَحَّ بِالْحَرَامِ وَعَصَى وَفُضِّلَ
 حَجٌّ عَلَى غَزْوٍ إِلَّا يَخُوفٌ وَرُكُوبٌ وَمُقْتَبٌ وَتَطَوُّعٌ وَلِيَّةٌ عَنْهُ يُنْفِرُ كَصَدَقَةٍ وَدُعَاءٍ
 وَاجَارَةُ ضَمَانٍ عَلَى بَلَاغٍ فَالْمُضْمُونَةُ كَثِيرٌ

على المسلمين فيفضل النزول على الحج وهذا المذهب الغزوي على الاعيان لفتح العدو والافلاشك فى تقديمه قولوا واحدا (و) فضل (ركوب)
 على مشى فى سفر الحج وفى الخروج من مكة فى اليوم الثامن الى منى وفى التوجه منها الى غرفة وفى الوقوف بعرفة وفى الرمد منها الى مزدلفة
 وفى الوقوف بالمشعر الحرام وفى الدفع منه الى منى وفى الذهاب لمكة لطواف الافاضة وأما الطواف والسعى فالمشئى فيهما واجب وانما فضل
 الركوب فيما ذكر لفضله صلى الله عليه وسلم وحديث ابن عباس ان للراكب بكل خطوة تحطوها راحلته سبعين حسنة وللماشئ بكل
 خطوة تحطوها سبع مائة حسنة وحديث ان الملائكة تصافح الراكب وتمتنق الماشئ من باب المزاي وهى لا تقتضى الافضلية (و) فضل
 فى الركوب (مقرب) أى على رجل صغير قدر السنام اقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم فقد حج على قتب عليه قطيفة تساوى أربعة دراهم
 أى كساء من شعر وقال اللهم اجعله حجلا رياء فيه ولا سمعة (و) فضل (تطوع وليه) أى عاصب البيت كابنه وأبيه وكذا سائر الأقارب
 والاجانب (عنه) أى الميت (بغيره) أى الحج ومثل لغيره بقوله (كصدقة ودعاء) وهدى وعنى لقبول هذه النيابة والاتفاق على
 وصول نواب الامت فالحج غير مخصوص وهو ما يقبل النيابة لا ما لا يقبلها كصلاة وصوم (و) فضلت (اجارة ضمان) على الحج بأجرة
 معلومة على وجه اللزوم سواء تعلقت بعين الاجير نحو لك كذا دينارا على ان تحج أنت عن فلان أو بذمته نحو لك كذا على الحج عن
 فلان ولو من غيرك وسواء عين العام فيهما أو أطلقه (على بلاغ) وسيعرفه الصنف بأنه اعطاء ما ينقده بدأ وعودا بالعرف
 (ف) لاجارة على الحج بمال معلوم (الضمونة) أى المتعلقة بضمان الاجير (ك) الاجارة للضمونة على (غيره) أى
 الحج فى لزوم العقد وكون فضل المال المستأجر به عن الحج للاجير ونقصه عنه عليه والصفة وهو العقد على الحج بمال معلوم يملكه
 الاجير بمجرد دونه يتصرف فيه بما شاء وفى عدم جواز شرط تعجيل الاجرة ان تعلقت بمعين وتأخر شروعه فيه وجواز تقديمه ان تعلقت

بذمته قاله سند (وتعينت) اجارة الضمان على الوصى (في) صورة (الاطلاق) عن التقييدها وبغيرها من الوصى بأن قال حجوا عني وسكت وشبه في التعيين فقال (كيفية الميت) الوصى فيتين على الاجير احرامه منه في صورة اطلاق الوصى وعدم تعيينه ميقاتا وسواء وقعت الاجارة ببلد الوصى أو غيرها وقال الخطاب يحرم من ميقات بلد الميت ان وقعت الاجارة به والافمن ميقات البلد الذي وقعت الاجارة به (وله) أى أجبر الضمان من الاجرة ان كان العقد متعلقا بعينه (بالحساب ان مات) قبل الاتمام قبل الاحرام أو بعده فيقال بكم يحج مثله في زمن الاجارة من موضع الاستئجار فان قيل بعشرة قيل و بكم يحج مثله في زمنها من موضع موت الاجير فان قيل بمائة ونسبة الثمانية للعشرة أربعة أخماس علم أن الاجير استحق من الاجرة خمسها فبرد من تركته أربعة أخماسها ان كان قبضها والادفع لوارثه خمسها وأما ان كان متعلقا بذمته ومات قبل التمام فيقوم وارثه مقامه فان أبى أخذ من تركة الميت أجرة حجة بلغت ما بلغت قاله المطيبي وسند (ولو) مات (بمكة) فلا يستحق الا بالنسبة لما سار وما بقى خلافا لابن حبيب حيث قال ان مات بمكة يستحق جميع الاجرة (أو صد) أى منع الاجير من التمام بمرض أو عدو ففاته الحج فله بالحساب ويتحلل (و) له أى الاجير على الحج في عام غير معين وصد فيه بنحو مرض ففاته الحج من عامه (البقاء) على عقد الاجارة (ل) مام (قابل) يحج فيه عن الميت ويستحق جميع الاجرة فان كان العام معيناً فان تراضيا على بقائه جاز والا فالقول لمن طلب فسخه لحقة الاجارة على الحج عن الاجارة الحقيقية فلم تنفسخ بفوات العام المعين (و) ان مات الاجير أو صد ولم يبق لقابل استؤجر أجير على الحج (من) موضع (الانتهاء) من الاول الذي مات أو صد ويتبدى الاجير الثاني الحج من حيث استؤجر ولا يبنى على ما سبق من الاول ولو لم يبق الامثل طواف الافاضة في عام غير معين وان مات الاول أو صد (١٦٤) بعد الوقوف بعرفة في العام للمعين فسخت الاجارة فيبقى وردت حصته ولا

وتعينت في الإطلاق كميقات الميت وله بالحساب ان مات ولو بمكة أو صد والبقاء لقابل واستؤجر من الانتهاء ولا يجوز اشتراط كهدى تمتع عليه وصح ان لم يمين العام رتبع الأول وعلى عام مطلق وعلى الجمالة وحج على ما فهم وجب ان وفى دينه ومضى والبلاغ إعطاء ما يُنفقه بدأ وعودا بالعرف وفى هدى وفدية لم يتمم مؤجبهما ورجع عليه بالسرف

يستأجر ثانيا اذ لا يمكن اعادته في عامه فحل الاستئجار حيث أمكن فعل الحج ولو في ناني عام (ولا يجوز) في الضمان (اشتراط كهدى تمتع عليه) أى الاجير للفرر اذ تيسر الاجرة في نظير الحج

والهدى المجهول قيمته فان ضبط صنفيه وسنه ووصفه جاز على حدا اجتماع الاجارة والبيع (وصح) واستمر عقد الاجارة على الحج (ان لم يعين العام) الذى يحج فيه الاجير (و) حيث لم يعين (تعيين) على الاجير العام (الاول) للحج فان لم يحج فيه عمدا أتم ولزمه فيما يليه قاله في البيان ونقله للوضح والخطاب (و) فضل عام معين (على عام مطلق) عن التعيين اذ هو أحوط منه لاحتمال موت الاجير ونفاد المال الذى بيده ولا تركه له (و) فضلت الاجارة بأنواعها (على الجمالة) أى انها أحوط لا ان ثوابها أكثر اذ لا ثواب فيها كلها (وحج) الاجير ضمانا أو بلاغا (على ما فهم) من حال الوصى بنص أو قرينة من ركوب محمل أو عفة أو قتب والمبرة بفهم غير الاجير لاتهمه بتوفير المال لنفسه (وجنى) أى تعدى (ان وفى) أى قضى (دينه) بالاجرة (ومضى) فى الحج ولم يطلع عليه الا بعد الحج فان اطلع عليه قبله نزع المال من رب الدين وألزم أن يحج به على ما فهم أو يستأجر به غيره وتصدق أو تزوجه بها كوفاء دينه (والبلاغ) أى حقيقته شرعا اجارة على الحج أجرتها (اعطاء ما ينفقه) الاجير على نفسه في سفره للحج (بدأ) أى ذهابا من البلد الى مكة ومنى وعرفة (وعودا) أى رجوعا منها للبلد انفاقا (بالعرف) أى المعروف بين الناس بلا اسراف ولا تقتير وظاهر كلامه انه يراعى العرف فيما ينفقه ابتداء وقال الخطاب قوله بالعرف أى بعد الوقوع وأما أولا فينبى أن يبين له النفقة بأن يقول له حج عني وأدفع لك مائة دينار مثلا تنفق منها على نفسك كل يوم عشرة دراهم مثلا فان لم يبين له ذلك انفق على نفسه بالعرف (وفى هدى) معطوف على بدأ وعودا (و) فى (فدية لم تعتمد) الاجير (موجبها) بكسر الجيم أى سبب وجوب الهدى والفدية بأن فعله لم يركا كراه أن يسيان أو مرض وهو محمول على عدم الاعتماد حتى يثبت عليه (ورجع عليه) أى على الاجير (ب) عوض (السرف) الزائد على العرف فيما أنفقه على نفسه من المال الذى دفع له وهو مالا يليق بحاله وان كان

لاتنفا بحال الوصى وأولى من السرف في الانفاق شراؤه هدية لأهله وأصدقائه (واستمر) أجبر البلاغ وجوباً على عمله إلى تمام الحج (ان فرغ) المال الذي أخذه قبل إحرامه أو بعده في عام معين أو غيره ويرجع بما ينفقه على نفسه من ماله على الوصى الذي استأجره لتفريطه بالعدول عن اجارة الضمان لأعلى الوصى الآن يوصى بالبلاغ ففي باقي ثلثه (أو أحرم ومرض) أجبر البلاغ أو صد عن عرفة أو فاته الوقوف بها خطأ عدد بعد إحرامه فيستمر ان لم يعين العام في الثلاثة وان عين انفسخت فيها وسقطت أجرته عن مستأجره (وان ضاعت) النفقة من أجبر البلاغ وعلم به (قبله) أى الاحرام وأمكنه الرجوع (رجع) أجبر البلاغ للبلد الذي استؤجر منه فان استمر فلا نفقة له من موضع علمه الضياع إلى عودته اليه ونفقته على مستأجره من موضع الضياع إلى بلده لانه الذي ورطه فيه ان لم يوصى للميت بالبلاغ والا استمر وله النفقة في بقية ثلثه (والا) بأن ضاعت بعد إحرامه أو قبله ولم يعلم بالبعده أو لم يمكنه الرجوع (فم) يستمر إلى تمام الحج و (نفقته على آجره) أى مستأجره لأعلى الوصى (الأن يوصى بالبلاغ ففي بقية ثلثه) أى الوصى ان لم يقسم متروكه بل (ولو قسم) متروكه بين ورثته فان لم يبق من ثلثه شيء فلي عاقدا اجارة البلاغ لتفريطه بالعدول عن الضمان (وأجزأ) حج الأجير (ان قدم على عام الشرط) سواء كان من الوصى أو الوصى لانه كدين قدم قضاؤه قبل حلول أجله ومفهوم قدم عدم الاجزاء ان أخر عنه وهو كذلك وسيأتى وفسخت ان عين العام وعدم (أو) ان (ترك) الأجير (الزيادة) للنبي صلى الله عليه وسلم المشترطة أو المعتادة فيجزى حجه ومثله العمرة (ورجع) على الأجير (بقسطها) أى مقابلها من الأجرة ان تركها لعذر وقيل يؤمر بالرجوع لها فان تركها مختاراً أمر بالرجوع لها (أو) ان (خالف) الأجير في حجه (افراداً) اشتراطه عليه الوصى أو الوارث (لتبهره) من قران أو تمتع فيجزى فيهما (ان لم يشترطه الميت) (١٦٥) حال ايصاله (والا) بأن اشترطه الميت (فلا) يجزئه غير

واستمر ان فرغ أو أحرم ومرض وإن ضاعت قبله رجع ولا فنفقته على آجره
الأن يوصى بالبلاغ ففي بقية ثلثه ولو قسم متروكه وأجزأ ان قدم على عام الشرط أو
ترك الزيادة ورجع بقسطها أو خالف أفراداً لغيره ان لم يشترطه الميت ولا فلا
كتمتع بقران أو عكسه أو هما بإفراد أو ميقاتاً شرط وفسخت ان عين العام
أو عديم كغيره وقرن أو صرفه لنفسه

عبد السلام والفرق ان للميت هو المستحق وقد تعلق غرضه بالافراد وغيره نائب عنه فلاحق له فيه (ك) مخالفة (تمتع) مشروط وابداله (بقران أو عكسه) أى ابداله قرانا مشروطاً بتمتع (أو) أحد (هما) أى التمتع والقران المشروط فخالفه وابدله (بافراد) فلا يجزى به في الصور الأربعة ولا فرق فيها بين كون الشرط من الوصى أو الوصى فان قيل الافراد أفضل من القران والتمتع فلم لم يجز عن أحدهما فالجواب ان الأجرة متعلقة بما وقعت في مقابلته ولو مفصلاً (أو) خالف الأجير (ميقاتاً شرط) عليه الاحرام منه فأحرم من غيره فلا يجزى به ولو كان الذي أحرم منه ميقات بلد الميت وكذا الاحرام بعد الميقات اشترط وان أحرم قبله أجزأ لمروره عليه وهو محرم فكأنه أحرم منه وسواء كان الشرط من الميت أو غيره وسواء عين العام أم لا (و) حيث لم يعز ما خالف اليه في المسائل السابقة (فسخت) الاجارة فيها وهو الاصل فيما لا يجزى بلاغاً وضماناً (ان عين العام) الذي يحج فيه الأجير ورد المال فان لم يعين رجع وأحرم منه (أو عدم) أى الحج بأن لم يأت به لمرض أو غيره بأن فاته أو أفسده البناء في المراد بفسخ المعين بالقوات ونحوه أن من أراد فله ذلك فان تراضيا على البقاء القابل جاز هذا مختار ابن أبي زيد وغيره وبهذا يوافق ما هنا اطلاقه السابق في قوله وله البقاء لقابل أى في المعين وغيره لكن برضاها في المعين وليس المراد هنا تعيين الفسخ ولو تراضيا على البقاء لانه فسخ دين في دين الذي قاله اللخمي وغيره لان المصنف لم يصرح عليه سابقا وقد حمل الخطاب ما تقدم على الاطلاق وما هنا على تحتم الفسخ فعارض بينهما وشبه في الفسخ فقال (ك) دم الافراد والتمتع المشروط في (غيره) أى العام المعين وهو العام المبهم (وقرن) الأجير بدل الافراد الذي اشترطه الميت أو بدل التمتع الذي اشترطه الميت أو الوصى فتفسخ الاجارة ومثلها مخالفته إلى الافراد وقد شرط عليه القران أو التمتع (أو) أحرم الأجير عن الميت ثم (صرفه) أى الاحرام (لنفسه) فلا يجزى عن الميت ولا عن الأجير فتفسخ وترد الأجرة لانه خلاف شرطه ولان الحج لا ينتقل لعبر من وقع وسواء كان العام مع

أم لا (و) ان اشترط على الأجير قران وافراد فخالف بتمتع (اعاد) الأجير الحج قارنا أو مفردا ولا تفسخ الاجارة (ان تمتع) الأجير بدلا عن القران أو الافراد ويؤخذ من هذا ان من خالف الميقات في غير ميعان لا تفسخ اجارته وتجب اعادته من الميقات المشترط (وهل تفسخ) الاجارة (ان اعتمر) أجير الحج (عن نفسه) من الميقات وحج عن الميت (في) العام (المعين) سواء أحرّم به من مكة أو الميقات لانه باعتباره عن نفسه أولا علم ان سفره ليس للميت (أو) تفسخ في كل حال (الا أن يرجع) الأجير (للميقات فيحرم) منه بالحج (عن الميت فيجزيه) لانه لم ينقص حينئذ في الجواب (تأويلان) محلها في اعتباره عن نفسه في عام معين لا يمكنه فيه الرجوع لبلده والعود منه بحيث يدرك الحج في عامه ويمكنه الرجوع للميقات فقط (ومنع استنابة) شخص (صحيح) مستطيع من اضافة المصدر لفاعله أى توكيله غيره (في فرض) كحجة الاسلام أو حجة مندورة مكنتها بعمل وكيله وان استأجره فسدت وفسخ وان أتم فله أجر مثله لا المسمى (والا) بأن استناب صحيح في نفل أو في عمرة (كره) أى التوكيل وان استأجره صحت قال سند اتفق أرباب المذاهب على أن الصحيح لا تجوز استناده في فرض الحج والمذهب كراهتها في التطوع وان وقفت صحت الاجارة اه وتبعه ابن فرحون والقرافي والتلمساني والتادلي وغيرهم وأطلق غير سند منع النيابة في الحج ونحوه قول التوضيح فائدة من العبادات ما لا يقبل النيابة باجماع كالإيمان بالله تعالى ومنها ما يقبلها باجماع كالسجدة والصدقة ورد الديون والودائع واختلف في الصوم والحج والمذهب انهما لا يقبلان النيابة وفي الجلاب يكره استئجار المريض من يحج عنه فان فعل مضى فاعتمد المصنف في منع استنابة الصحيح في الفرض وكراهتها في النفل قول سند وكراهتها عن المريض كلام الجلاب والمعتمد منع النيابة عن الحي مطلقا قاله (١٦٦) الرماصي ولا فرق في النيابة كونها باجرة أو تطوعا وأما قول شارح العمدة

وأعاد ان تمتع وهل تنفسخ إن اعتمر عن نفسه في الميعن أو إلا أن يرجع للميقات فيحرم عن الميت فيجزيه تأويلان ومُنِعَ استنابة صحيح في فرض والا كره كبدء مستطيع به عن غيره واجارة نفسه ونفذت الوصية به من الثلث وحج عنه حجج ان وسع وقال يحج به لا منه والا فميراث كوجوده بأقل أو تطوع غير وهل الا أن يقول يحج عني بكذا فحجج تأويلان

النيابة في الحج ان كانت بغير أجرة فحسنة لانه فعل خير ومعروف وان كانت بأجرة فالمنصوص عن مالك رضى الله تعالى عنه كراهتها لانه من أكل الدنيا بالدين فالظاهر حمله على النيابة عن الميت الموصى

لا عن الحي فلا يخالف ما قبله افاده البنائي وشبه في الكراهة فقال (كبدء) شخص ضرورة ودفع (مستطيع) الحج (به) أى الحج (عن غيره) فيكره بناء على التراخي ولم يخف فواته والافهو محرم (واجارة نفسه) في عمل لله تعالى حج أو غيره فهو اعم مما قبله لقول مالك رضى الله تعالى عنه ان يؤاجر الرجل نفسه في عمل الابن وقطع الخشب وسوق الابل أحب الى من أن يعمل عملا لله بأجرة (ونفذت الوصية به) أى الحج المكروه لا الممنوع لانه يفسخ وصلة نفذت (من الثلث) ضرورة كان الموصى أو غيره فان لم يوص فلا يلزم وان كان ضروره على الاصح ابن عرفة مقابل الاصح لا عرفه (و) ان أوصى بثلاث ماله للحج (حج عنه) أى الموصى (حجج) واستحسن ابن المواز جعله في حجة واحدة ومحل الأول (ان وسع) الثلث حججا بأن كثر جدا (وقال يحج به لا) يحج عنه حجج ان وسع وقال يحج (منه) فحجة واحدة لا فائدة من التبعض (والا) أى وان لم يسع الثلث حججا أو وسع وقال يحج منه (ف) الزائد على حجة (ميراث) وشبه في ارث الزائد فقال (كوجوده) أى الأجير (بأقل) مما سمي الموصى من مال لمن يحج عنه فالزائد عما أخذه الأجير ميراث (أو تطوع غير) بالحج عن الميت بلا أجرة فيورث ما أوصى به لمن يحج عنه سواء كان ثلثا أو قدرا معيننا (وهل) يرجع الزائد عن حجة ميراثا اذا وجد بأقل مما ساهم وشأنه الصرف في حجة وجميعه اذا تطوع به أحد مطلقا سواء قيد بحجة بأن قال يحج به عني حجة أو أطلق بأن قال يحج به أو حجوا به عني أو يرجع ميراثا في كل حال (الا أن) يطلق بأن لم يقيد بحجة (و) يقول يحج (أحجوا) عني (بكذا) أى بمائة مثلا (ف) يحج عنه (حجج) حتى ينفذ فلا يرجع الزائد ميراثا (تأويلان) في المسألتين ونص المصنف في مناسكه وان سمي قدرا حج به عنه فان وجد من يحج عنه بدونه كان الفاضل ميراثا الا أن يفهم اعطاء الجميع هذا ان سمي حجة وان لم يسم فسكذلك عند ابن القاسم وقال ابن المواز يحج به

حجج (ودفع) المال (المسمى) أى جميعه عددا كان كأربعين أو جزأ كسدس مالى ان كان قدر أجرة الحج بل (وان زاد) المسمى (على أجرة) منه (4) أى المعين وصلة دفع (ل) شخص (معين) بالذات أو بالوصف سواء كان في حجة أو أطلق ونعت معين بجملة (لا يرث) المعين الموصى سواء كان أباً بياً أو من ذوى الأرحام وهذا قيد في المبالغ عليه فقط وأما قدر الأجرة فيدفع له وان كان وارثاً ويعتبر كونه وارثاً وقت تنفيذ الوصية كما يفيد قوله في تاليها والوارث يصير غير وارث وعكسه المعين الموصى به مفهوم لا يرث أن الوارث لا يدفع له المسمى الزائد على أجرته ونعت معين بجملة (فهم اعطاؤه) أى الزائد على أجرته (له) أى المعين فلو لم يفهم اعطاؤه له فليس له إلا أجرة مثله فان امتنع من الحج بها فلا شيء له ويرجع المسمى ميراثاً قاله عب البناني فيه نظراً لأن أقل أحواله أن يكون كما اذا عين غير وارث ولم يسم وقد قال المصنف فيه زيد ان لم يرث بأجرة مثله نالها وما ذكره المصنف هنا قول ابن القاسم في المدونة وقال ابن المواز يكون الجميع للموصى له فهم اعطاؤه أولاً إلا أن يرضى بدونه بعد علمه بالوصية (وان عين) الموصى شخصاً للحج عنه (غير وارث) فان سمي له شيئاً فلا يزداد عليه (و) ان (لم يسم) قدره يدفع له في حجه عنه فان رضى بأجرة مثله أو أقل منها فواضح (الا) زيد ان لم يرث بأجرة مثله ثلثها فان رضى فواضح (ثم) ان لم يرث بها أيضاً مزيدها عليها ثلثها (تر بص) أى انتظر سنة أو بالاجتهاد قولان سواء كان الموصى ضرورة أم لا (ثم) ان استمر عمتها (أو جـ ل) شخص الموصى بالحج عنه (الضرورة) أى الذى لم يحج حجة الاسلام (فقط) أى دون غيره فلا يستأجره من يحج عنه ويورث المال كله ونائب فاعل أو جـ ر (غير عبد وصبي) وهذا شرط في كل أجير للحج عن ضرورة لوجوب الحج عليه فيؤجر له من يجب عليه ان كان الحر البالغ رجلاً عن مثله أو عن امرأة أو امرأة عن مثلها بل (وان) كان (امرأة) (١٦٧) عن رجل لمشاركتها له في

وجوب الحج وان خالفته في محرمات الاحرام والرمل في الطواف والمسمى (و) ان استأجر الوصى من يحج عن ضرورة ودفع المال ثم ظهر رقيقاً أو صبياً (لم يضمن) الأولى لا (وصى دفع)

وَدَفَعَ الْمُسَمَّى وَانْ زَادَ عَلَى أَجْرَتِهِ لِمَعِينٍ لَا يَرِثُ فَهُمْ إِعْطَاؤُهُ لَهُ وَانْ هَيِّنَ غَيْرَ وَارِثٍ وَلَمْ يُسَمَّ زَيْدٌ أَنْ لَمْ يَرْضَ بِأَجْرٍ مِثْلِهِ ثُلُثُهَا ثُمَّ تَرَبَّصَ ثُمَّ أَوْجَرَ لِلصَّرُودِ فَقَطَّ غَيْرَ عَقْدٍ وَصِيٍّ وَانْ امْرَأَةٌ وَلَمْ يَضْمَنْ وَصِيٌّ دَفَعَ لَهَا مُجْتَهِدًا وَانْ لَمْ يُوَجَدْ بِمَا سَمَى مِنْ مَكَانِهِ حِجٌّ مِنَ الْمُمْكِنِ وَلَوْ سَمَى الْأَنْ يَمْتَنِعَ فَمِيرَاثٌ وَلَزِمَهُ الْحِجُّ بِنَفْسِهِ لَا إِشْهَادَ إِلَّا أَنْ يُعْرَفَ وَقَامَ وَارِثُهُ مَقَامَهُ فَيَضُنُّ بِأَخْذِهِ فِي حَبْثٍ وَلَا يَسْقُطُ فَرَضٌ مِنْ

المال الذى سماه الموصى لمن يحج عنه (لها) أى العبد والصبي سواء حجاباه أم لا حال كون الوصى (مجتهداً) أو ظاناً أن العبد حر لبياضه وفصاحته مثلاً وأن الصبي بالغ لطوله وغلظه ويضمن العبد ان يحرى به رقبته وصارت جنابة في رقبته (وان لم يوجد) أجير يحج عن الموصى (بما سمي) أى بالمال الذى سماه لمن يحج به عنه (من مكانه) أى محل موته (حج) عنه (من) المكان (الممكن) الحج منه عنه (بما سماه) ان لم يسم مكاناً بل (ولو سمي) مكاناً للحج عنه ولا يورث المال الذى سماه في كل حال (الآن يمنع) الموصى ان يحج عنه من غير المكان الذى سماه بنص كلامنا نحن كذا نحتاج الى الامن مكان كذا أو بقرينة (ف) المسمى (ميراث) ولا يحج عنه من الممكن (ولزمه) أى أجير التحج (الحج بنفسه) ان نص الموصى على تعيينه كاستأجرتك للحج بنفسك أو قامت قرينة على تعيينه ككونه ممن يرغب فيه لعلمه أو صلاحه فلا يجوز له استئجار غيره ولا يقوم وارثه مقامه (لا) يلزم أجير الحج (الاشهاد) عند احرامه على انه أحرم عن فلان (الا أن يعرف) (الاشهاديين) الناس أو يشترط فيلزم ولا يصدق بدونه ولو أمينا وحلف فلا يستحق الأجرة ولو قبضها ولما قدم ان الأجير يلزمه الحج بنفسه بين انه في المضمونة بذاته وان المضمونة بذمته اذا مات قام وارثه مقامه أو استأجر غيره فان فضل شيء من الأجرة فلوارث الأجير الأول وان نقصت فعليه أى وارث الأجير الأول فقال (وقام وارثه) أى الأجير غير المعين (مقامه) في تميم الحج أو استأجر من يتممه (في) قول الموصى ادفعوا كذا ديناراً لـ (من يأخذه في حجة) فرضى انسان بأخذه فيها ومات قبل تمامها فلا ينفسخ العقد بموته ويقوم وارثه مقامه فيحج بنفسه أو يستأجر من يحج وله الفضل وعليه النقص ويستأنف القائم الاحرام سواء كان وارثاً أو غيره ولا يكمل على ما فعله الأول ويستأنف من الموضع المشترط الاحرام منه أو من ميقات المستأجر حيث اتسع الوقت والافمن موضع يدرك منه (ولا يسقط فرض من) ؟

السنيب الذي (حج عنه) حيا كان أو ميتا ولا نفله أيضا فمفهوم فرض مفهوم موافقة فلو قال ولا يكتب لمن حج عنه غير أجرة النفقة والدعاء لشملهما لانه من الاعمال البدنية التي لا تقبل النيابة كالصلاة والصوم وصحت النيابة فيه مع الكراهة لغير المستطيع لشائبة المال كنيابة امام الصلاة من يصل عنه فلا يسقط فرض الامام بفعل النائب (وله) أي المخرج عنه (أجر النفقة) التي أنفقها الأجير في الحج عنه (و) له أجر حمله على (الدعاء) ولو لنفس الأجير فيحصل له ثواب حمله على الخضوع والتضرع لله سبحانه وتعالى ابن فرحون ثواب الحج للحاج وإنما للمخرج عنه بركة الدعاء وثواب المساعدة (وركنهما) أي الحج والعمرة المشترك بينهما ثلاثة الاحرام والطواف والسعي والحج ركن رابع وهو الوقوف بعرفة وزاد ابن الماجشون الوقوف بالمشرع الحرام ورمى العقبة والمشهور أن الأول مندوب والثاني واجب ينجز بالسم وحكى ابن عبد البر قولاً بركنية طواف القدوم وليس بمعروف بل المذهب انه واجب ينجز بالسم وأفعال الحج ثلاثة أقسام أركان وواجبات وسنن فالأول مالا بد منه ولا يجزى عنه دم ولا غيره وهو ثلاثة أقسام قسم يفوت الحج بفواته ولا يؤمر بشيء وهو الاحرام وقسم يفوت الحج بفواته يؤمر بالتحلل بعمرة والقضاء في قابل وهو الوقوف بعرفة وقسم لا يتحلل من الاحرام الا بفعله ولو وصل الى أقصى المشرق أو المغرب رجع الى مكة لفعله وهو طواف الافاضة والسعي والثاني ما يطلب الاتيان به وان تركه لم يهدى كطواف القدوم والتلبية والقسم الثالث مالا دم ولا ثم في تركه كفصل الاحرام وركوعه وغيرها من السنن (الاحرام) أي الدخول بالنية في حرمة الحج والعمرة (ووقته) بالنسبة لاننشائه (للحج شوال) ويمتد لقرب فجر يوم النحر وبالنسبة للتحلل منه من فجر يوم النحر (آخر) شهر (الحج) والافضل لأهل مكة الاحرام بالحج من أول الحججة (وكره) الاحرام بالحج (قبله) أي شوال وشبهه في الكراهة فقال (ك) الاحرام بالحج قبل وصول (مكانه) والآتي بيانه من ذي الحليفة والجحفة ونحوها فيكره (و) في (١٦٨) كراهة الاحرام بالحج أو العمرة (في رابع) بكسر الواو وحده وبالعين

المعجمة قرية بساحل القانم لانها قبل الجحفة التي هي الميقات لاهل مصر والشام ونحوهم

وعدم كراهته فيها لهاداتها الجحفة (تردد) للمتأخرين في الحكم لعدم نص المتقدمين (وصح) كخروج الاحرام قبل ميقاته الزماني والمكاني وفي رابع وذكر هذا وان علم من الكراهة تبعاً لغيره من أهل المذهب ولدفع توهم حملها على المنع ولقائل ان يقول انه يلوح التناقض بين ما يفهم من آيتي الحج فانه يفهم من قوله تعالى يسألونك عن الأهلة قل هي مواقيت للناس والحج ان سائر الأهلة ميقات للحج وانه يعتقد الاحرام به في أي وقت منها ويفهم من قوله تعالى الحج أشهر معلومات حصر الحج في الاشهر المعلومات لوجوب انحصار المبتدأ في الخبر وان الاحرام به قبلها كالاحرام بالصلاة قبل وقتها فلا ينقدسها وقد روى هذا المعنى للخمى عن الامام والجواب الدافع ان المحصور في الاشهر المعلومات هو الحج الكامل الذي لا كراهة فيه والذي في آية يسألونك عن الأهلة الحج اعم شامل للكامل والمكروه جمعا بين الآيتين (و) وقته بالنسبة (للعمره أبداً) أي في أي وقت من السنة (الا الحرام بحج) مفرداً أو قارناً فيمتنع احرامه بها ولا ينقد ولا يجب قضاؤها ويستمر المنع لتحلله من جميع أفعال الحج (وكره) أي الاحرام بها (بعدها) أي تحلى الحج الأصغر وهو رمى العقبة والأكبر وهو طواف الافاضة ان كان سعى عقب قدومه والا فهو فراغ السعي (وقبل غروب) اليوم (الرابع) فان أحرم بها حينئذ صح احرامه لكن لا يفعل شيئاً منها الا بعد غروب الشمس فان فعل شيئاً منها قبله فلا يعتد به على المذهب فلو تحلل منها قبله ووطئ ففسد ما يجب عليه اتمامها وقضاؤها واذا كان ممنوعاً من ان يعمل عملاً منها حتى تغيب الشمس فيستمر خارج الحرم حتى تغيب الشمس للرابع ولا يدخله لأن دخوله بسببها عمل لها وهو ممنوع من ان يعمل عملاً منها حتى تغيب الشمس للرابع (ومكانه) أي الاحرام (له) أي للحج غير قران (المقيم) بمكة سواء كانت اقامته تقطع حكم السفر أم لا كما هو ظاهر المدونة وخبر مكانه (مكة) أي الأولى للمتوطن والمقيم غير ذي النفس لا المتين فان أحرم من الحل أو الحرم خارجها فقد خالف الأولى ودلام عليه ومثل أهل مكة أهل منى ومزدلفة (ونذب) أي الاحرام بالحج ممن بمكة (بالمسجد) ويحرم في الموضع الذي صلى فيه ركعتي الاحرام ويلبى وهو فيه ولا يؤمر ان يقوم من مصلاه

ولا ان يتقدم أمام البيت ولا الى ماتحت الميزاب (كخروج) الغريب المقيم بمكة (دى النفس) أى الرمن الذى يسع سمره الى ميقاته والاحرام منه والعود بمكة قبل يوم التروية (لميقاته) للاحرام بالحج منه فهو مندوب (و) مكانه (لها) أى العمرة المقيم بمكة كان من أهلها أم لا (و) مكانه لمن ذكر (للقمران) أى الاحرام بالحج والعمرة معا (الحل) أى الارض التى يجوز الاصطيان بها ليجمع فى احرامه بين الحل والحرم ولا يجوز الاحرام باحدهما فى الحرم ولكن ينقذ ان وقع ولا دم (والجمرانة) أى الاحرام بالعمرة منها (أولى) من الاحرام بها من باقى الحل لاعتباره صلى الله عليه وسلم منها فى ذى القعدة حين قسم غنائم حنين (ثم) يلى الجمرانة فى نذب الاحرام بالعمرة منها (التنعيم) ويسمى مساجد عائشة رضى الله عنها لاعتبارها منه مع أخيها عبد الرحمن بن أبى بكر الصديق رضى الله تعالى عنهم بأمره صلى الله عليه وسلم (وان) أحرم المقيم بمكة بعمرة أو قران فيها انقذ احرامه ووجب الخروج للحل قبل طواف العمرة وقبل خروجه لمنى يوم التروية فان (لم يخرج) له وطاف وسعى للعمرة فها فاسدان فيجب عليه ان يخرج له وأعاد وجوبا (طوافه وسعيه بعده) أى بعد الخروج للحل فان قلت لم أمر القارن من الحرم بخروجه للحل ولم يكتف بخروجه لعرفة قلت ليجمع بينهما للعمرة وخروجه لعرفة خاص بالحج وأجزأ من اقتصر عليه لاندراج العمرة فى الحج (وأهدى) أى افتدى شاة فأعلى أو اطعام ستة مساكين لكل مسكين مدان أو صيام ثلاثة أيام وجوبا (ان حلق) رأسه عقب سعى عمرته متحللا منها به لحلقه قبل طواف العمرة وسعيها لفساده قبل خروجه للحل والمعدوم شرعا كالعدوم حسا (والا) أى وان لم يكن مقيما بمكة وما فى حكمها (ف) مكان الاحرام (لها) أى الحج والعمرة (ذو الحليفة) بينها وبين المدينة ثلاثة أميال وهو ميقات أهل المدينة ومن وراءهم (والجحفة) (١٦٩) بضم الجيم وسكون الحاء

المهملة بلد أبحفها السيل بينها وبين مكة ثمان مراحل وهى ميقات أهل مصر والشام والغرب والروم والسودان (ويعلم) ويقال فيها ألمم بالهمز

كَخُرُوجِ ذِي النَّفْسِ لِمِيقَاتِهِ وَلَهَا وَلِلْقَرَانِ الْحِلُّ وَالْحِجْرَانَةُ أُولَى ثُمَّ التَّنْعِيمُ وَإِنْ لَمْ يَخْرُجْ أَعَادَ طَوَافَهُ وَسَمِعَهُ بَعْدَهُ وَأَهْدَى أَنْ حَلَّقَ وَالْأَفْهَمُ ذُو الْحَلِيفَةِ وَالْجُحْفَةُ وَيَلْمُكُمْ وَقَرْنٌ وَذَاتُ عِرْقٍ وَمَسْكَنٌ دُونَهَا وَحَيْثُ حَاذَى وَاحِدًا أَوْ مَرًّا وَلَوْ يَخْرُجُ إِلَّا كَمَصْرِيٍّ يَمُرُّ بِالْحَلِيفَةِ فَهُوَ أُولَى وَإِنْ لَحِظَ رُجَى رَفَعَهُ

(٢٢ - جواهر الاكليل - اول) بدل للثناة ويرمى برام من بدل اللامين جبل من جبال تهامة بينه

وبين مكة مرحلتان ميقات أهل اليمن والهند (وقرن) بفتح القاف وسكون الراء على مرحلتين من مكة ميقات نجد اليمن ونجد الحجاز (وذات عرق) بكسر العين المهملة وسكون الراء قرية على مرحلتين من مكة ميقات أهل العراق وفارس وخراسان والشرق ومن وراءهم (و) مكانه لهما (مسكن) أى محل مسكون (دونها) أى المواقيت السابقة لجهة مكة لالجهة القطر المقابل لها أى أقرب منها لمكة متوسطا بينهما كقديد وعسفان ومر الظهران أى من مسكنه بين الميقات ومكة كأهل البلاد المذكورة فميقاته الذى يحرم فيه بالحج مفردا أو قارنا أو العمرة بلده الذى هو ساكنه (و) مكانه لهما أيضا (حيث حاذى) أى قابل يميناً أو شمالاً (واحدا) من المواقيت السابقة والمعنى ان من أتى من خارج المواقيت مريدا مكة ولم يأت على نفس الميقات ووصل الى مكان محاذ له يميناً أو شمالاً فانه يجب عليه الاحرام منه ولا يلزمه السير الى نفس الميقات للاحرام منه (أمر) مريد الاحرام على ميقات من هذه المواقيت وليس من أهله فيلزمه الاحرام منه وان تعداه وأحرم بعده فعليه هدى ان لم يكن ميقاته أمامه والمعنى أن من أتى خارج ميقات من المواقيت السابقة ومربه وليس من أهله كمصري مر بيلملم أو قرن أو ذات عرق فيجب عليه الاحرام منه هذا اذا حاذاه بمر بل (ولو) حاذاه (ببحر) فى سفينة فيحرم اذا حاذى الميقات فى الموازية عن الامام مالك رضى الله تعالى عنه من أتى بحرا الى جدة فله أن يحرم اذا حاذى الجحفة ان كان من أهل مصر وشبهها اه (الا كمصري) أدخلت الكاف الشامي والمغربى والرومى والسودانى وسائر من شاركهم فى ميقاتهم يمر (بالحليفة) مريدا المرور بالجحفة او محاذاتها (فهو) أى احرامه من الحليفة (أولى) من احرامه من الجحفة لا واجب لان ميقاته أمامه فلا يلزم على عدم احرامه من الحليفة دخول مكة بلا احرام (وان) كان حين مروره بالحليفة متلبسا (ببيض) أو نقاس (رجى رفعه) أى الطهر منه قبل الجحفة أو فيها بحيث يحرم بها عقب صلاة فتقديم الاحرام بالحليفة وان لم يكن عقب صلاة أولى من تأخيرها الى الجحفة وان كان عقب صلاة لان التلبس

بالحج أو العمرة أياما أعظم أجرا من أجر الاجرام عقب صلاة فان لم يرد نحو المصرى المرور بالجحفة أو محاذاتها وجب عليه الاحرام من الحليفة وشبه في النذب فقال (كاحرامه أوله) أى الميقات من جهة الاقطار لانها مبادرة الى الطاعة الا ذا الحليفة فالأفضل الاحرام من مساجدها أو فنائها اقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم (وإزالة شعثه) أى يريد الاحرام بقلم أطفاله وقص شاربه وتنظيفه وخلق عاتته الا شعر رأسه فالمندوب ابقاؤه وتلييبه بنحو صمغ (وترك اللفظ به) أى التللفظ بما يدل عليه بان يقتصر على نية الدخول في حرمت الحج أو العمرة وعن مالك كراهة التللفظ بما يدل على الاحرام وعن ابن وهب نذبه بان يقول ليبيك أو أحرمت بحج أو عمرة (والشخص) (المار به) أى الميقات (ان لم يرد) أى يقصد (مكة) بان كانت حاجته في جهة أخرى وهو ممن يلزمه الاحرام لو أرادها (أو) أرادها وهو غير مخاطب بالحج (كعبد) وصبي (فلا احرام عليه) من الميقات (ولا دم) عليه بمجاوزة الميقات بلا احرام ان استمر كذلك بل (وان) بدا له بعد مجاوزة بلا احرام دخولها أو أذن الولي أو السيد للعبد أو الصبي في الاحرام أو بلغ الصبي أو أعتق العبد (وأحرم) بفرض أو نفل فلا دم لمجاوزته بوجه جائز (الا الضرورة) الذى لم يحج حجة الاسلام (المستطيع) له الذى مر على الميقات غير يريد مكة ولم يحرم منه وبدا له بعد دخولها فأحرم بالحج في أشهره (ف) نى لزومه الدم لانه صار كمن مر به مریدا وعدمه نظرا لحال مروءه (وأويلان) نشارحيها الاول لابن شبلون والثاني لابن أبي زيد (ومريدها) أى مكة (ان تردد) لها من مكان قريب دون المواقيت أى أنها منه ثم عاد منها اليه ثم عاد منه اليها وهكذا (١٧٠) في أيام متقاربة متسببا بفاكهة أو ماشية أو حطب أو نحو ذلك (أوعاد لها)

كأحرامه أوله وإزالة شعثه وترك اللفظ به والمأرب به ان لم يؤذ مسكة أو كبئر فلا إحرام عليه ولا دم وان أحرم الأضرورة المستطيع فتأويلان ومريدها ان تردد أو عاد لها لأمر فكذلك وإلا وجب الإحرام وأساء تاركه ولا دم ان لم يقصد نسكا والأرجح وان شاذفها ولا دم وان علم ما لم يخف فوتا فالدم كراجع بعد إحرامه ولو أفسد لاقات وإنما ينمقد بالنية وان خالفها لفظه ولا دم وان يجمع

من مكان قريب كمسافة قصر بعد ان كان مقيما بها وخرج منها لا يريد العود لها وعاد لها (لأمر) عافه عن السفر أو خرج منها مریدا العود اليها ورجع من مكان قريب لم يقيم فيه كثيرا ولولغير

عائق كفعل ابن عمر رضى الله تعالى عنهما حين خرج من مكة الى قديد قبله فتنه المدينة فرجع مع فدخل مكة بلا احرام (فكذلك) أى مثل المار الذى لم يردا في عدم لزوم الاحرام وعدم الدم (والا) أى وان لم يكن مریدا مترددا من قريب ولم يعد لها لأمر بل عاد لها لنسك (وجب) عليه (الاحرام) لدخول مكة لان دخولها حلالا من خصائصه صلى الله عليه وسلم (وأساء) أى أتم (تاركه ولا دم) عليه بتركه ضرورة أم لا (ان لم يقصد نسكا) ولا دخول مكة فقصده دخولها كقصده النسك ابن عرفة تعديه حلالا لغير دخول ولا حج ولا عمرة عفون ثم قال لأحدهما ممنوع (والا) أى بان قصد مرید مكة نسكا حجا أو عمرة ولم يتردد وتعدي الميقات جاهلا به أو عالما ولم يحرم منه (رجع) وجوبا للميقات وأحرم منه ان لم يشازف مكة بل (وان شازفها) أى قارب مكة بل يرجع وان دخلها كما هو ظاهر المدونة وبه أفتى الناصر خلافا لما يوهمه المصنف قاله الحطاب (ولا دم) عليه ان رجع قبل احرامه لأنه لما رجع اليه وأحرم منه صار كأنه أحرم منه ابتداء ان جهل أن مجاوزته حلالا ممنوعة بل (وان علم) ذلك وأخرج من قوله رجع فقال (ما لم يخف) برجوعه (فوتا) لحجة أو رفقة فان خاف شيئا منها (فالدم) واجب عليه ويسقط عنه الرجوع ويحرم من مكانه ويتمادى لان محظورات الاحرام تباح بالعذر ويلزم الدم وشبهه في وجوب الدم فقال (كراجع) للميقات الذى تعاد بلا احرام منه (بعد احرامه) فالدم تخلد عليه ولا يسقطه عنه رجوعه بعد احرامه ان لم يفسد احرامه بل (ولو أفسد) احرامه بجماع أو انزال فيتماضى عليه كالصحيح الى تمامه ويقضيه وعليه هديان هدى لتعدي الميقات وهدى للأفساد (لا) يتخلد عليه الهدى ان (فات) الحج وتخلل منه بفعل عمرة فيسقط عنه دم التعدي لانه بتخلله صار بمنزلة من لم يحرم أصلا فان بقى على احرامه لقابل فعله الدم (وإنما ينمقد) الاحرام بحج أو عمرة (بالنية) للدخول في عبادة الحج أو العمرة (وان خالفها) أى النية (لفظه) بان نوى الحج وقال نويت العمرة أو عكسه (ولا دم) عليه لهذه المخالفة وينمقد بالنية (وان) كانت (بجماع)

أى معه فينعتقد فاسدا فيتمه ويقضيه ويهدى الخطاب شرط صحة انعقاد الاحرام أن لا ينوى عند الدخول فيه وطأ ولا انزالا فان نوى ذلك مع احرامه لم ينعقد فلا يكون عليه من أفعال الحج والعمرة شيء ولا من لوازم الاحرام بهما شيء اه وأفاد البناني معنى عبارته قال قوله فان نوى ذلك الخ معناه انه أحرم على شرط أن لا يحرم عليه وطء ولا انزال فلا ينعقد احرامه لأن شرطه مناقض لمقتضى عقده حال كون النية (مع قول أو فعل تعلقا به) أى بالنوى من حج أو عمرة كالتلبية والتقليد والاشعار والتوجه والذى في التلقين والمعلم والقبس ان النية كافية في انعقاده وهو ظاهر المدونة وأوصها ففيها من قال انا محرم يوم أكلم فلا تأ فهو يوم يكلمه محرم الخطاب هذا يقتضى انه يصير محرما من غير تجديد احرام وهو قول سحنون وقال مالك وابن القاسم لا يكون محرما حتى ينشئ احراما واستشكل اللخمي قول سحنون وهو حقيق بالاشكال فان الاحرام عبادة تفتقر الى نية ابن عرفة وينعقد بالنية مع ابتداء توجه الماشي أو استواء الراكب على راحلته وينعقد الاحرام بالنية مع القول أو الفعل المتعلق سواء (بين) ما أحرم به من حج أو عمرة أوهما معا (أو أهما) بأن نوى الدخول في عبادة متعلقة بالبيت ولم يلاحظ كونها حجولا وعمرة فينعتقد ولا يفعل شيئا حتى يعين أحدها أوهما (وصرفه) أى الاحرام المبهم (الحج) وجوبا ان كان طاف وانما وجب صرفه لأن الطواف الذى وقع منه يصرف لطواف القدوم وهو واجب فلا يكفي عن طواف العمرة الذى هو فرض وعبارة الذخيرة ولو أحرم مطلقا ولم يعين حتى طاف فالصواب أن يجعل حجبا ويكون هذا طواف القدوم لأنه ليس ركنا في الحج وطواف العمرة ركن وقد وقع قبل تعيينها اه (والقياس) صرفه (لقران) لأنه أحوط لاشتراكه على النسكين (وان) أحرم بنسك معين (ونسى) ما أحرم به أهو حج أو عمرة أو قران (فقران) أى يعمل عمله لانه أجمع ويهدى له لا انه ينوى القران والا نافي قوله (ونوى) وقت عمله (الحج) وجوبا ليتم عمل القران ان كان أحرم بعمرة فقد أردف الحج عليها قبل الطواف وهذا اذا شك في وقت يصح فيه الاردا ف (١٧١) بأن وقع قبل الطواف أو في أثناءه أو بعده وقبل الركوع

مَعَ قَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ تَمَلُّقًا بِهِ بَيِّنَ أَوْ أُبْهِمَ وَصَرَفَهُ لِحَجٍّ وَالْقِيَاسُ لِقِرَانٍ وَإِنْ نَسِيَ قِرَانَ وَنَوَى الْحَجَّ وَبَرَى مِنْهُ فَقَطَّ كَشَكِّهِ أَفْرَدَ أَوْ تَمَتَّعَ وَلَمَّا عُمَرَهُ عَلَيْهِ كَالثَّانِي فِي حَجَّتَيْنِ أَوْ عُمَرَتَيْنِ وَرَفَضَهُ فِي كِبَا حَرَامٍ زَيْدٍ تَرَدَّدَ وَنُدِبَ لِإِفْرَادٍ ثُمَّ قِرَانٌ بِأَنْ يُحْرِمَ بِهِمَا وَقَدَّمَهَا أَوْ يُرَدِّفُهُ بِطَوَافِهَا

من سعيه أحرم بالحج وصار متمتعا كان في أشهر الحج وينبغي أن يهدى احتياطا لحوف تأخير الحلق للعمرة لكونه أحرم بها أولا اه سند اه عب البناني قوله وجوبا فيه نظر والذى يدل عليه كلامهم انه ان أراد البراءة من الحج أحدث نيته ضرورة كان أولا وان ترك نيته برىء من عبادة الاحرام فقط وليس محققا عنده الاعمرة (و) اذا نوى الحج (برىء منه فقط) لامن العمرة فيأتى بها لاحتمال ان احرامه أولا كان بحج (كشكه) أى المحرم في كونه (أفرد) أى أحرم بالحج وحده (أو تمتع) أى أحرم بالعمرة وحدها بدليل ان الشك حصل عقب احرامه والتمتع انا يتحقق بفراغه من العمرة ثم احرامه بالحج في أشهره ولم يوجد الآن فقوله أو تمتع فيه مجاز الأول (ولنا) أى لا نعتقد (عمرة) اردفت (عليه) أى الحج لضعفها وقوته (ك) الاحرام (الثنائي في حجتين أو عمرتين) لأن المقصود من الثاني من كل منهما حصل بالأول ومعنى اللغو عدم الانعقاد وحكم الاقدام عليه السكراهة (و) لنا (رفضه) أى الاحرام بحج أو عمرة بعد الفراغ أو في الاثناء فيجب اتمامه صحيحا بنية متعلقة به كالطواف ولا يلزمه هدى (وفي) جواز احرام شخص (كاحرام زيد) وعدمه (تردد) للمتأخرين في النفل عن المتقدمين نقل سند والقرا في الجواز ونقل غيرها المنع والمعتمد الأول ويشهد له ما في صحيح البخارى من اهلل على وأبى موسى رضى الله تعالى عنهما حين قدومهما من اليمن كاهلال النبي صلى الله عليه وسلم وأقرها على ذلك وأمر صلى الله عليه وسلم عليا بصرف احرامه لحج لسوقه هديا وأمر أباموسى بصرفه لعمرة لانه لم يسق هديا (وندى افراد) أى فضل على قران وتمتع لانه لا هدى فيه وفيها هدى وهو لا يطلب الا للتعص وفضل الافراد وان لم ينو الاعتار بعده وبعض العلماء قيد بأفضليته بنية الاعتار بعده (ثم) يلى الافراد فى الفضل (قران) لمشابهة الافراد فى العمل مصور (بأن يحرم بهما) أى الحج والعمرة معا بنية واحدة بأن يقصدها أو بنيتين (وقدم) نيته (ها) أى العمرة وجوبا ليرد الحج عليها (أو) يحرم بالعمرة وحدها (وردفه) أى الحج عليها قبل طوافها أو (بطوافها) ع

ابن القاسم وان اردوه قبل طوافها فلا يطوف ولا يسعى حتى يرجع من عرفة بعد رمي جمرة العقبة وانما يصح اردافه عليها (ان صحت).
 العمرة فان فسدت فلا يصح اردافه عليها ولا ينقصد احرامه (و) ان اردف الحج على العمرة بطوافها (كراه) فلا وجوب باوصلي
 ركعتيه ولا يسعى عقبه واندرجت عمرته في الحج فيسمى عقب الافاضة (وتندرج) العمرة في الحج فيستغنى بالافاضة والسعي عقبه
 عن طوافها وسعيها وحلقه عن حلقها فلا يبقى لها فعل ظاهر يخصها (وكره) اردافه عليها عقب طوافها و (قبل الركوع) أي
 صلاة ركعتيه ويصح اردافه عليها حينئذ ويصبر قارنا فيصليهما (لا) يصح اردافه عليها (بعده) أي الركوع ولا ينقصد ولا يصبر
 قارنا (وصح) احرام الحج (بعد) تمام (سعى) العمرة قبل حلقها ثم ان كان آتيا قبل أشهر الحج فليس يتمتع والافه متمتع (وحرم)
 على من أحرم بالحج بعد سعى العمرة (الحلق) للعمرة حتى يتحلل من حجه برمي جمرة العقبة (وأهدى) وجوبا (لتأخيرها) أي
 الحلق بسبب احرام الحج (ولو فعله) أي الحلق قبل تحلله من الحج مبالغة في وجوب الهدى وتلزمه فدية أيضا لحلقه وهو محرم بالحج
 (ثم) يلي القرآن في الفضل (تمتع) مصور (بأن) يحرم بعمره ويتممها في أشهر الحج ثم (يحج بعدها) في عامه بافرا دبل (وان
 بقران) فيصير متمتعا قارنا وحينئذ يلزمه هديان هدى لتمتعته وهدي لقارانه ولا يتكرر هدى التمتع ولو كرر العمرة في أشهر الحج
 وحج من عامه وسمى متمتعا لتمتعته بعد تمام عمرته بالنساء والطيب وغيرها (وشرط) وجوب (دمهما) أي القرآن والتمتع
 (عدم اقامة بمكة) وما في حكمها مما لا يقصر المسافر حتى يجاوزه (أوذى طوى) موضع بين الطريق التي يهبط منها الى مقبرة مكة
 والطريق الآخر الذي الى جهة الزاهر ويسميه (١٧٢) أهل مكة بين الحجونين وتعتبر الاقامة بمكة وذى طوى (وقت فعلهما)

ان صَحَّتْ وَكَمَلَهُ وَلَا يَسْعَى وَتَنْدَرِجُ وَكَرِهَ قَبْلَ الرُّكُوعِ لَا بَعْدَهُ وَصَحَّ بَعْدَ
 سَعَى وَحَرَّمَ الْحَلْقُ وَأَهْدَى لِتَأْخِيرِهِ وَلَوْ فَعَلَهُ ثُمَّ تَمَتَّعَ بِأَنْ يَحْجَّ بَعْدَهَا وَإِنْ
 يَفْرَأُ وَشَرَطُ دَمِهَا عَدَمُ إِقَامَةٍ بِمَكَّةَ أَوْ ذِي طَوًى وَقَدْ فَعَلَهَا وَإِنْ بَاتِقِطَاعِ
 بِهَا أَوْ خَرَجَ لِحَاجَةٍ لَا انْقَطَعَ بِغَيْرِهَا أَوْ قَدِيمَ بِهَا يَتَوَى الْإِقَامَةَ وَنُدِبَ لِذِي
 أَهْلِينَ وَهَلْ إِلَّا أَنْ يُقِيمَ بِأَحَدِهَا أَكْثَرَ فَيُعْتَبَرُ تَأْوِيلَانِ وَحَجٌّ مِنْ عَامِهِ وَلِلتَّمَتُّعِ
 عَدَمُ عَوْدِهِ لِبَلَدِهِ أَوْ مِنْهُ وَلَوْ بِالْحِجَازِ لَا أَقْلَ وَفَدْلُ بَعْضِ رُكْنَيْهَا فِي وَقْتِهِ وَفِي
 شَرَطِ كَوْنِهَا

أي الاحرام بالقران والعمرة
 فلو قدم آفاق بعمره في أشهر
 الحج أو قارنا ونيتة السكنى
 بمكة ثم حج من عامه
 فعله هدى التمتع أو
 القرآن لانه لم يكن وقت
 احرام العمرة أو القرآن
 من حاضري المسجد
 الحرام فالقيم بمكة لادم

عليه (وان) كانت اقامته بها (باتقطاع) عن وطنه (بها) أي مكة أي رفض وطنه وسكنها بنية عدم الالتفات
 وهو مراد التوضيح بقوله المجاور بها المنقطع كأهلها (أو) توطنها (خرج) منها (ل) قضاء (حاجة) كنز ورياط وتجارة ناو بالرجوع
 طالت المسافة أو قصرت فلورجع لها بعمره في أشهر الحج أو قارنا وحج من عامه فلا دم عليه (لا) يسقط الدم عن موطنها ان رفض
 سكنها (وانقطع بغيرها) ثم رجع لها بعمره في أشهر الحج أو قارنا وحج من عامه وهو معنى قوله (أو قدم) أي المنقطع بغيرها (بها) أي
 العمرة حال كونه (ينوي الاقامة) بمكة وأولى ان لم ينوها فعليه دم ان قرن أو تمتع (ونذب) أي دم القرآن والتمتع (لذی أهلین) أهل بمكة
 وأهل بغيرها مما ليس في حكمها (وهل) يندب دم التمتع مطلقا أو (الآن يقيم بأحدها) أي الأهلين (أكثر) من اقامته للآخر
 (فيعتبر) ما أقام به أكثر يلقى ما أقام به أقل فيجب ان كانت اقامته بغير مكة أكثر ولا يجب ان كانت الاقامة بمكة أكثر (تأويلان)
 الأول للتونسي والثاني للخمى (و) شرط دم التمتع (حج من عامه) الذي اعتمر فيه فلو حل من عمرته في أشهر الحج ثم لم يحج الا من
 قابل أوقات التمتع الحج أو المقارن وتحلل بعمره فلا دم ولو بقي القارن على احرامه لقابل لم يسقط عنه الدم (و) شرط (ل) دم (التمتع
 عدم عوده لبلده أو مثله) في البعد فان عاد له بعد تحلله من العمرة وقبل احرامه بالحج فلا دم عليه (ولو) كان مثل بلده الذي رجع له
 (بالحجاز) فالبالغة راجعة لبلده فقط واما الرجوع لبلده بأرض الحجاز فمسقط الدم اتفاقا (لا) يسقط الدم (ب) عودته الى (أقل) من بلده
 في البعد (و) شرط للتمتع (فعل بعض ركنها) أي العمرة ولو شوطا من السعي لاحلقها (في وقته) أي الحج ويدخل بظهور
 هلال شوال فان أتم سعيها في آخر يوم من رمضان وحلق رأسه عقب غروب شمسها وحج من عامه فليس متمتعا (وفي شرط كونها)

أى الحج والعمرة (عن) شخص (واحد) فلو كان الحج عن شخص والعمرة عن شخص فلا دم وعده (تردد) من التأخرين في النقل عن المتقدمين أنكر ابن عرفة والمصنف في مناسكه القول باشتراطه وقال ابن الحاجب الأشهر اشتراطه (ودم التمتع يجب) وجوبا موسعا قابلا للسقوط (باحرام الحج) ويتعمم برمي جرة العقبة يوم النحر وسيأتي للمصنف أنه ان مات متمتع فالهدى من رأس ماله ان رمى العقبة ومفهومه انه ان مات قبل رميها فلا يلزم هدى من رأس ماله ولا من ثلثه ومثل رميها فوات وقته أو طواف الافاضة في هنا بيان لا ابتداء وقت وجوبه وما يأتي بيان لتقريره وتخلده في النعمة (وأجزأ) دم التمتع أى تقليده واشعاره (قبله) أى احرام الحج ولو عند احرام العمرة وكان المراد بالاجزاء التقليد والاشعار لا الذبح أو النحر لعدم اجزائه قبل احرام الحج البناءى أطبق من يعتد به من الشراح على هذا التأويل في كلام المصنف محتجين بأنه لم يصرح أحد من أهل العلم بأن نحر الهدى قبل الاحرام بالحج مجزئ وهو غير ظاهر لقول الأبي في شرح مسلم على أحاديث الاشتراك في الهدى على قول الراوى فأمرنا اذا أحللنا أن نهدي ما نصه عياض في الحديث حجة لمن يميز هدى التمتع بعد التحلل من العمرة وقبل الاحرام بالحج وهى احدى الروايتين عندنا والاخرى انه لا يجوز الا بعد الاحرام بالحج لانه بذلك يصير متمتعاً قال المازرى مذهبا أن هدى التمتع انما يجب باحرام الحج وفي وقت جواز نحره ثلاثة أوجه فالصحيح والذي عليه الجمهور أنه يجوز نحره بعد الفراغ من العمرة وقبل الاحرام بالحج والثاني لا يجوز حتى يحرم بالحج والثالث انه يجوز بعد الاحرام بالعمرة اهـ وبه تعلم أنه يتعين ابقاء كلام المصنف على ظاهره وسقوط تعقب شراحه وتأويلهم له من غير داع وعطف على الاحرام فقال (ثم الطواف) بالكعبة (لهما) أى الحج والعمرة حال كونه أشواطاً (سبعاً) سواء كان ركناً للحج أو للعمرة أو واجبا للحج وهو طواف القدوم فان ترك شيئا منها لم يجز ولم ينسب عنه دم وان زاد على السبع ألقى الزائدوا ابتداءه من ركن الحجر الاسود واجب فان ابتداءه من الركن اليماني (١٧٣) مثلاً ألقى ما قبل ركن الحجر وآتم اليه فان لم يتم اليه وسعى عقبه

أعاد طوافه وسعى مادام بمكة والا فعليه دم وانما يطوف حال كونه متلبساً (بالطهرين) من الحدث الأصغر والأكبر (والستر)

عَنْ وَاحِدٍ تَرَدَّدَ وَدَمُ التَّمَتُّعِ يَجِبُ بِإِحْرَامِ الْحَجِّ وَأَجْزَأُ قَبْلَهُ ثُمَّ الطَّوْفُ لَهْمَا سَبْعًا بِالطَّهْرَيْنِ وَالسَّتْرِ وَبَطْلُ يَحْدُثُ بِنَاءً وَجَمَلَ الْبَيْتِ عَنْ يَسَارِهِ وَخُرُوجُ كُلِّ الْبَدَنِ عَنِ الشَّاذِرَوَانِ وَسِتَّةٌ أَذْرُعٍ مِنَ الْحِجْرِ وَنَصَبُ الْمُقْبَلُ قَامَتُهُ دَاخِلَ الْمَسْجِدِ وَلَا

لعمرة فلا يصح مع كشفها (و بطل بحدث بناء) على ماضى من الاشواط بمعنى انه ان أحدث فلا يبنى وسواء أحدث غلبته أو سهوا أو عمدا كان الطواف فرضا أو واجبا أو نفلا ويستأنف الفرض والواجب بعد الطهارة ولو لم يتعمد الحدث والنفل ان تعمد والا فلا يطلب باعادته (و) (ب) جعل البيت عن يساره) ماشيا الى امامه فان رجع القهقري لا يصح وكذا لو جعله عن يمينه أو قبالة وجهه أو وراء ظهره لم يجزه (و) (خروج كل البدن عن الشاذروان) وهو بناء لطيف ملصق بجدار الكعبة مرتفع قدر ثلثي ذراع نقصته فريش من عرض الكعبة لضيق المال الحلال فهو من البيت وشرط صحة الطواف خروج جميع البدن عنه واعتمد المصنف فيما ذكره على كلام أكثر العلماء قال الخطاب وقد أنكر جماعة من العلماء المتأخرين من المالكية والشافعية كون الشاذروان من البيت منهم ابن رشيد بالتصغير في رحلته وأبو العباس القباب في شرح قواعد عياض وابن فرحون وبالجملة فقد كثرت الاضطراب في الشاذروان في أنه من البيت أو ليس منه فالاحتياط الاحتراز في الطواف بجعل البدن خارجا عنه (و) (خروج كل البدن عن) ستة أذرع من الحجر) وهو بناء قصير يصل الى صدر الانسان على صورة نصف دائرة مقابل للركنين الواليتين لباب الكعبة بينه وبين الكعبة نحو ذراعين بجعل سيدنا ابراهيم الخليل عليه الصلاة والسلام ثم ان قريشا دخلت فيه أذرا من الكعبة لضيق المال الحلال ثم ان كلام المصنف هذا موافق لظاهر قول الامام مالك رضى الله تعالى عنه فيها لا يعتد بما طاف داخل الحجر فاذا لا بد من الخروج عن جميعه ولما جاءت به السنة المطهرة من طوافه صلى الله عليه وسلم من ورائه وقال خذوا عنى مناسككم (ونصب المقليل) الحجر الاسود في ابتداء كل شوط (قامته) قبل شروعه في الطواف ليخرج جميع بدنه عن الشاذروان اذ لا يمكنه تقبيل الحجر الا بانحنائه عليه وصيرورة أغلب بدنه على الشاذروان فلو طاف قبل نصب قامته لزم طوافه وأغلب بدنه في الشاذروان ويشترط كون الطواف (داخل للمسجد) فلا يصح خارجه ولا على سطحه (و) كونه (ولاء) بكسر الواو مع

أى متواليا بفصل كثير بين أجزائه بلا عذر ويفتقر الفصل اليسير ولو اختاروا والكثير لعذر بشرط بقاء طهارته (وابتداء) الطواف (ان قطع) ٤ (ل) صلاته على (جنازة) لأنها فعل آخر وقطعه لها ممنوع ان لم تتعين أو يخش تغيرها بتأخيرها الى تمام الطواف فيجب قطعه لها ويبنى كالفريضة (أو) خرج من المسجد لأجل (نفقة) نسيها خارجه فان قطع لها ولم يخرج من المسجد فانه يبنى (أو نسي بعضه) ولو بعض شوط أو تركه جهلا فيبتيديه (ان) كان (فرغ سعيه) وطال الزمن بالعرف أو انتقض وضوءه والابن قال سند ان قيل كيف يبنى بعد فراغ سعيه وهذا تفريق كثير يمنع مثله البناء في الصلاة قلت لما كان السعي مرتبطا بالطواف حتى لا يصح دونه جرى معه مجرى صلاة واحدة كمن ترك سجود الركعة الاولى وقرأ في الثانية البقرة وتذكر سجود الاولى قبل عقود ركوع الثانية فانه يرجع له ولا تعد قراءة البقرة طولا (وقطعه) أى الطائف طوافه وجوبا (ل) إقامة الصلاة (الفريضة) لراتب المسجد الحرام ولزومه الاقتداء به ان لم يكن صلاها أو صلاها منفردا بيته أو المسجد الحرام أو جماعة بغيره (ونذب) له (ك) الشوط الذى أقيمت الفريضة فيه قبل قطعه لها بان يخرج من عند الحجر الأسود لينى من أول الشوط الذى يليه فان لم يكمله فقال ابن حبيب ظاهر المدونة والموازية أنه يبنى من الموضع الذى خرج منه والمستحب ابتداء ذلك الشوط (و) بنى الطائف على ما تقدم من طوافه (ان رعى) حقه أن يقال كأن رعى ليفيد انه اذا قطعه للفريضة يبنى قبل تنفله قاله في الموازية فان تنفل قبل ان يتم طوافه ابتداء وكذا ان جلس بعد صلاته طويلا ذكر أو حديث لترك الموالاة وينبى ان يشترط هنا ان لا يجاوز مكانا ممكننا قرب وان لا يبعد جدا وأن لا يبطأ نجسا لا اشتراط الاستقبال وعدم الكلام لعدم اشتراطهما في الطواف (أو علم) في أثناء طوافه (بنجس) في بدنه أو ثوبه فيطرحه أو يسلها ويبنى على ما تقدم من طوافه ان لم يطل والباطل لعدم موالاته . (و) ان لم يعلم النجس (١٧٤) الا بعد فراغ طوافه فلا يعيده و (أعاد) ندبا (ركعتيه

وَابْتَدَأَ أَنْ قَطَعَ لِحْنَاذِقَهُ أَوْ نَفَقَتَهُ أَوْ نَيْسَى بَعْضَهُ أَنْ فَرَّغَ سَعْيَهُ وَقَطَعَهُ لِلْفَرِيضَةِ وَنَذِبَ كَالِ الشُّوْطِ وَبَنَى أَنْ رَعَفَ أَوْ عَلِمَ بِنَجَسٍ وَأَعَادَ رَكْعَتَيْهِ بِالْقُرْبِ وَعَلَى الْأَقْلِ أَنْ شَكَّ وَجَازَ بِسَقَائِفَ لِرَحْمَتِهِ وَالْأَعَادَ وَلَمْ يَرْجِعْ لَهُ وَلَا دَمَ وَوَجَبَ كَالسَّعْيِ قَبْلَ مَرَقَةٍ أَنْ أَحْرَمَ مِنَ الْحِلِّ وَلَمْ يَرَاهُ قَوْلُهُ يَرُدُّ بِمَحْرَمِهِ

بالقرب) بالعرف فان طال فلا يسدها وانتقاض وضوئه كالطول (و) يبنى (على الأقل ان شك) في عدد الاشواط ويعمل باخبار غيره ولو واحدا

ليس معه في الطواف نقله الخطاب عن الامام مالك رضى الله تعالى عنه ونظر في هذا الكلام البنائى قائلا انه والا لا يرجع اليه الا اذا كان معه في الطواف ابن عرفة وسمع ابن القاسم تخفيف مالك رضى الله تعالى عنهما للشاك قبول خبر رجلين طافا معه (وجاز) الطواف (بسقائف لرحمة) ومن وراء زمزم بالاولى فان ذهبت اثناء كمله بمكانه المعتاد ولا يجوز تجاوزه في بقية أشواطه لانه كان لضرورة وقد زالت (والا) أى وان لم يكن الطواف بالسقائف لرحمة بان كان لحر أو برد أو مطر (أعاد) طوافه وجوبا مادام بمكة بدليل قوله (و) ان خرج منها (لم يرجع له) مما يشق عليه رجوعه منه سواء كان بلده أو غيره (ولا دم) عليه والمذهب وجوبه عليه وقوله وجاز بسقائف لرحمة أى التى كانت في الصدر الاول وأما التى في زمننا فهى خارجة عن المسجد لأنها مزيدة فيه فالطواف فيها طواف خارج المسجد وهو باطل ولو لرحمة سحنون ولا يمكن ان ينتهى الزحام الى السقائف اه الخطاب لم نسمع قط ان الزحام انتهى اليها بل لا يجاوز الناس محل الطواف المعتاد وعلى نهايته اثنان وثلاثون عمودا من النحاس وعمودان من الرخام فما وراء هذه العواميد ليس من محل المعتاد (ووجب) الطواف على من دخل مكة محرما بالحج مفردا أو قارنا وليس حائضا ولا نفساء ولا مجنونا ولا مغمى عليه ولا ناسيا ويسمى طواف القدوم وشبهه في الوجوب فقال (ك) تقديم (السعى) الذى هو ركن الحج فيجب تقديمه (قبل) وقوف (عرفة) فالتشبيه ليس تاما اذ طواف القدوم واجب والسعى ركن فأفاد المصنف وجوب طواف القدوم في نفسه وجوب تقديمه على عرفة (ان أحرم) بالحج وحده أو مع العمرة (من الحل) فان أحرم بالحج وحده من مكة أو غيرها من الحرم لاقامته به فلا يجب عليه طواف القدوم (ولم يراهاق) أى لم يقرب وقت الوقوف بحيث يخشى فوات الوقوف بمرفة ان طاف للقدوم فان رهاق وخشى ذلك فلا يجب عليه طواف القدوم (ولم يردف) الحج على العمرة ولو بعد فراغها (محرم) وأغنى عن هذا قوله أحرم من الحل فان وجدت هذه الشروط وجب

عليه طواف القدوم والسعي عقبه قبل خروجه لعرفة (والا) أى وان لم تتوفر هذه الشروط بأن أحرم به من الحرم أو راحق أو أردفه بحرم فلا قدوم عليه و(سعى) السعى الذى هو ركن الحج (بعد) طواف (الافاضة) ولا دم لترك طواف القدوم لعدم وجوبه عليه لانعدام شرطه ومثل ذلك الناسى والحائض والنفساء والمجنون والمعمى عليه الذين استمر عذرهم الى عرفة (والا) أى وان لم يسع من لم يجب عليه طواف القدوم عقب الافاضة بأن سعى عقب طواف تطوعا أو واجبا بنذره (ف) عليه (دم) لخالفته ماوجب عليه من تأخير سعيه عقب افاضته (ان) كان (قدم) سعيه عقب الطواف الذى طافه قبل عرفة تطوعا أو نذرا (ولم يعد) السعى عقب افاضته حتى رجع لبلده (ثم السعى) أى لهما عقب الطواف أشواط (سبعا) للحج وكذا للعمرة (بين الصفا والمروة منه) أى الصفا (البداء) حال كونه معدودا (مرة) فان بدأ من المروة فلا يحتسب به والا بطل سعيه (والعود) من المروة الى الصفا يعد مرة (أخرى) ولا يتوهم أن أف الصفا للتأنيث لانها ثالثة كألقتى وعصا وألف التأنيث لاتكون الا رابعة فصاعدا ومن شروط السعى موالاته في نفسه ويفتقر التفريق اليسير كسلاته في أثنائه على جنازة أو بيعه أو شرائه شيئا من غير طول فينبى ولا ينبغي شيء من ذلك كإفى المدونة فان كثرت الفرق لم يبين وابتدأه (وصحته) أى السعى في الحج والعمرة مشروطة (بتقديم طواف) عليه فان سعى بلا تقدم طواف فهو باطل سواء كان الطواف فرضا كطواف الافاضة وطواف العمرة أو واجبا كطواف القدوم أو نفلا كما عداها (ونوى فرضيته) أى الطواف ليس نية الفرضية شرطا في صحة السعى وإنما هى شرط لتمامه وعدم اعادته وعدم ترتب دم عليه بدليل قوله (والا) أى وان لم ينو فرضيته بأن طاف قبله طوافا نفلا أو طواف قدوم ناويا فليته لجهله وجوبه (ف) عليه (دم) ان تباعد عن مكة والا أعاده (١٧٥) بنية الفرضية وسعى بعده ولا دم عليه

والمراد بالفرضية فى قوله ونوى فرضيته الوجوب بدليل انه ينجر بالدم ولان الفرض الذى هو ركن إنما هو طواف الافاضة وهو لا يكون الا بعد عرفة كما يأتى

وَالسَّعْيُ بَعْدَ الْإِفَاضَةِ وَالْأَفَاضَةُ إِذَا قَدَّمَ أَنْ قَدَّمَ وَلَمْ يُعِدْ ثُمَّ السَّعْيُ سَبْعًا بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ مِنْهُ الْبَدَأُ مَرَّةً وَالْعُودُ أُخْرَى وَصَحَّتْهُ بِتَقْدِيمِ طَوَافٍ وَنَوَى فَرَضِيَّتَهُ وَالْأَفَاضَةُ قَدَّمَ وَزَجَعَ أَنْ لَمْ يَصِحَّ طَوَافُ عُمْرَتِهِ حَرَمًا وَاقْتَصَرَ لِحَلِّقِهِ وَإِنْ أَحْرَمَ بَعْدَ سَعْيِهِ بِحَجٍّ قَارَنَ كَطَوَافِ الْقُدُومِ أَنْ سَعَى بَعْدَهُ وَاقْتَصَرَ وَالْإِفَاضَةُ إِلَّا أَنْ يَتَطَوَّعَ بَعْدَهُ وَلَا دَمَ حِلًّا إِلَّا مِنْ نِسَاءٍ وَصِيٍّ

(ورجع) المتمتع من أى موضع وصل اليه من الارض (ان لم يصح طواف عمرة) اعتمرها وأتى له عدم الصحة لفعله بشير وضوء أو ترك بعضه ويرجع حال كونه (حرما) بكسر فسكون أى محرما متجردا من المحيط كتجرده عند أول احرامه لانه ليس معه من أركانها الا الاحرام فيحرم عليه ما يحرم على المحرم من ارتكاب شيء ممنوع فان كان قد أصاب النساء فسدت عمرته فيتمها فاسدة ثم يقضيها من الليات الذى كان أحرم منه أولا ويهدى وعليه لكل صيدا أصابه الجزاء فاذا وصل مكة طاف وسعى وحلق أو قصر (واقندى) وجوبا (لحلقة) ان كان قد تحلل به أولا ولا بد من حلقة ثانيا لأن الأول لم يصادف محلا (وان) كان (أحرم) من لم يصح طواف عمرته (بعد سعيه) عقب الطواف الفاسد (بحج) (ف) هو (قارن) لان طوافه الفاسد وسعيه عقبه كالعهد فلم يبق معه غير احرامها والارداف عليه صحيح لصحة العمرة فى نفسها باعتبار احرامها وشبهه فى الرجوع فقط فقال (كطواف القدوم) الفاسد فيرجع له (ان) كان (سعى بعده واقصر) على سعيه عقب القدوم ولم يعده عقب طواف الافاضة فان كان أعاده فلا يرجع فالرجوع فى الحقيقة للسعى لا للقدوم فاذا وصل مكة فيطوف ويسعى فيتم تحلله من الحج وينوى بطوافه الافاضة لان طواف القدوم فات محله بوقوف عرفة ولزمه اعادة السعى بعد طواف الافاضة (و) كطواف (الافاضة) الفاسد والنسى كله أو بعضه فيرجع له فى كل حال (الا أن يتطوع بعده) بطواف صحيح فيجزئه عن طواف الافاضة الفاسد ولا يرجع له من بلده لان تطوع الحج يجزئ عن واجب جنسه كطواف عن مثله (ولا دم) عليه فان كان بمكة أمر باعادة الافاضة كما يفهم من ابن يونس وغيره ويرجع للقدوم الذى سعى بعده واقصر وللإفاضة حال كونه (حالا) بكسر الحاء وشد اللام أى حالا من محرمان الاحرام لان التحلل الاصر حصل برمى حجرة العقبة أو مضى وقتها (الا من) لذة (نساء أو) تعرض (صيد) فيحرمان عليه لانهما لا

الاب التحلل الأكبر وهو طواف الافاضة والسعى (وكره الطيب) اذا رجع لمكة فيكمل ما بقى عليه باحرامه الأول ولا يجدد احراما آخر لبقائه على احرامه الاول ولا يلبي في طريقه لفوات وقت التلبية فالذي لم يصح طواف قدمه يعيد طواف الافاضة ويسعى عقبه والذي لم يصح طواف افاضته يطوف للافاضة فقط ولا يخلق كل واحد منهما رأسه لحلقه بمى ثم بعدا كمال حجه (اعتمر) أى خرج الى الحل وأتى منه بعمره سواء طوى أم لا وهذا ظاهر ابن الحاجب زاد ويهدى (والأكثر) قالوا يعتمر (ان) كان (وطوى) لياتى بطواف وسعى لاخلل فيهما ويهدى ولا يحرم بالعمره قبل اكمال الحج لقوله فيما سبق الا يحرم بحج فلتحلله (و) الركن للحج وحده (حضور جزء عرفة) أى الكون فيها مطمئنا سواء وقف أو جلس أو اضطجع أو ركب علم أنها عرفة أم لا والافضل الوقوف في موقف النبي صلى الله عليه وسلم وهو عند الصخرات الكبار للطروحة قرب جبل الرحمة وهو في وسط عرفة ووقت الحضور قوله (ساعة) أى جزءا من الزمان (من) ساعات (ليلة) يوم (النحر) أى عاشر ذى الحجة وتدخل بغروب التاسع وهذا هو الركن وأما الوقوف نهارا من زوال تاسع ذى الحجة فواجب ينجز بالدم ان تركه عمد الغير عند هذا هو المشهور وقال اللخمي وابن العربي يدخل وقت الوقوف الركن بزوال الشمس من اليوم التاسع والخلاف في البدأ وأما المنتهى فبطاوع الفجر ينتهى الوقوف ويكفى الحضور بعمره ساعة من ليلة النحر اذا استقر واطمأن بل (ولو لم) بعمره من غير طمأنينة (ان نواه) أى نوى المار الوقوف بها بعمره فان لم ينوه به فلا يحصل الركن لخروجه عن سنة الحاج ويشترط أيضا معرفة أن مامر به عرفة ويكفى الحضور بعمره ساعة من ليلة النحر سواء كان الحاضر سالما من الاغناء قبل الزوال (أو) كان متلبسا (باغناء) أى استنار عقل بشدة مرض (قبل الزوال) من تاسع ذى الحجة وأولى بعده واستمر مغمى عليه حتى طلع فجر اليوم العاشر وخرج وقت الوقوف فيسكفيه ولادم عليه لان الاغناء لا يبطل الاحرام وهو منسحب على حضوره اذا وقف به رفقاؤه جزءا من ليلة (١٧٦) النحر ومثل الاغناء هنا الجنون والنوم والسكر بحلال بخلاف

وكَرِهَ الطَّيِّبُ وَاَعْتَمَرَ وَالْأَكْثَرُ أَنْ وَطِئَ وَلِلْحَجِّ حُضُورُ جُزْءٍ عَرَفَةَ سَاعَةً لَيْلَةً
النَّحْرِ وَلَوْ مَرَّ أَنْ نَوَاهُ أَوْ يَأْغُمَاهُ قَبْلَ الزَّوَالِ أَوْ أَخْطَأَ الْجَمُّ بِمَاشِرٍ فَقَطَّ لَا الْجَاهِلُ
كَبَطْنَ عُرْنَةً وَأَجْزَأَ بِمَسْجِدِهَا يَكْرَهُ وَصَلَى وَلَوْ فَاتَ وَالسَّنَةُ غُسْلٌ مُتَّصِلٌ وَلَا دَمٌ
وَنُدِبَ بِالْمَدِينَةِ لِلْحُلِيِّ

السكر بحرام فيمنع
الاجزاء كجبل السار بل
هو أولى (أو أخطأ الجم)
أى جميع أهل الموقف
لا أكثرهم وان كان هذا
معنى الجم لانه وأخطأوا في

رؤية هلال ذى الحجة فوقفوا (بماشر) ذى الحجة في نفس الامر ظنا منهم انه اليوم التاسع وان الليلة
بعده ليلة العاشر بأن غم عليهم ليلة ثلاثين من ذى القعدة فأكموا وعده ووقفوا في تاسع ذى الحجة فتبين بذلك انه العاشر فيجزئهم
ان كان الخطيء الجميع (فقط) فان كان بعضهم فلا يكفئهم ولو كانوا أكثر أهل الموقف ومحل الاجزاء ان كان الخطيء الجميع ان كان
الخطأ بعاشر فقط فان كان بشا من أو حادى عشر فلا يجزئ والفرق ان الدين وقفوا بالعاشر فعلا ما تبدهم الله به على لسان نبيه
صلى الله عليه وسلم من اكمال العدة اذا غيمت بخلاف الثامن فانه باجتهاد أو شهادة باطلة (لا) يجزئ المار بعمره المار (الجاهل)
بأن مامر عليه عرفة لتقصيره وشبه في عدم الاجزاء فقال (ك) وقوف ب (بطن عرنة) بضم العين المهملة وفتح الراء والنون واد بين
العلمين اللذين على طرف الحرم والعامين اللذين على طرف عرفة فليس من الحرم ولا من عرفة فلا يجزئ الوقوف به (وأجزأ)
الوقوف (بمسجدها) أى عرنة بالنون لانه من عرفة بالفاء ونسب الى عرنة لان حائطه القبلى الذى الى جهة الحرم لو سقط لسقط
فيها ويجزئ الوقوف به (بكره) أى كراهة لارتباطه بعرنة (وصلى) الحاج العشاء أو المغرب اذا خشى عدم ادراك ركعة منها
أو من الأخيرة عقب صلاة المغرب قبل أن يذهب لعرفة ان لم يخف فوات الوقوف بعرفة بل (ولو فات) الوقوف بعرفة اذا الصلاة
يترتب على تركها القتل بخلاف الحج فما يترتب على تركه القتل يقدم على ما ليس كذلك (والسنة) لمن أراد الاحرام بحج أو عمرة
(غسل) ذكر ا كان أو أنثى كبيرا أو صغيرا ولو حائضا أو نفسا لانه لاحرام لالاصلاة (متصل) بالاحرام قيد في السنة فلو اغسل أول النهار
وأحرم آخره لم يأت بالسنة قاله في الموازية ويفتقر الفصل اليسير كاصلاح المتناع وشد الرحل (ولادم) في تركه ولو عمد (ونذب) الغسل
(بالمدينة) المنورة بأنوار ساكنها عليه الصلاة والسلام (لاحليفى) أى ان كان بالمدينة وأراد الاحرام بحج أو عمرة من الحليفة سواء
كان احرامه منها واجبا أو مندوبا اقتداء بالنهى عليه الصلاة والسلام فيتجردو يغتسل ويلبس الرداء والازار والنعلين بها اذا وصل

الحليفة صلى ركعتي الاحرام وأحرم اذا استوى على راحلته (و) ندب الغسل (لدخول) شخص (غير حائض) ونساء (مكة) وجعله التثاني سنة (بطوى) والاولى و بطوى لانه مندوب ثان ولا يندب لحائض لانه في الحقيقة للطواف فلا يندب لمن لايطوف (و) ندب الغسل (لوقوف) برفة ولو لحائض ونساء وجعله التثاني سنة (و) السنة الثانية (لبس ازار) من فوق سرته الى نصف ساقه (ورداء) على كنفه يستر به ظهره وجنبه وصدره و بطنه (ونملين) وهما الحدوة والداس وفي الجواهر السنة الثانية التجرد عن المحيط في ازار ورداء ونملين اه وقول الخطاب ومن تبعه لا ينبغي ان يعد التجرد من المحيط في سنان الاحرام لانه واجب يأثم بتركه لغير عذر غير ظاهر لان اصطلاح أهل المذهب مختلف فمنهم من عبر عن الاشياء التي تنجبر بالدم بالواجب ومنهم من عبر عنها بالسنة التي فيها دم ابن عبد السلام قال الاستاذ الطرطوشي أصحابنا يعبرون عن هذه الحاصل بثلاث عبارات فمنهم من قال واجبة ومنهم من قال واجبة وجوب السنن ومنهم من قال سنة مؤكدة (و) السنة لمريد الاحرام بعد ما تقدم (تقليد هدى) من ابل أو بقر لا غنم ساقه تطوعاً أولنقص من نسك ماضٍ لانهذا الاحرام بقران أو تمتع فلا يسن قبله غايته انه يجزى ان وقع كما قال قبل ودم التمتع بحج باحرام الحج واجزأ قبله (ثم اشعاره) أي الهدى ان كان من الابل أو البقر التي لها سنام والتقليد والاشعار ليسا من سنن الاحرام اذ لا يعد من سننه الا ما كان متعلقاً به على كل حال الاعدل وهكذا فعل في الجواهر فجعل السنة الثالثة للاحرام الركعتين والتجليل مستحب (ثم) السنة الثالثة للاحرام (ركعتان) ان كان الوقت يتنفل فيه والاخر اليه الإحائض والمرأق فيحرمان بالركوع (والفرض) أي احدى الصلوات الخمس (يجزى) عن ركعتي الاحرام (١٧٧) في حصول السنة (بحرم) أي ينوى الحج أو العمرة (الراكب اذا استوى) على دابته وهي قائمة ولا يتوقف على سيرها لا قبل قيامها اذ لا يقال استوى عليها الا اذا قامت للسير وفيه تلميح لقوله تعالى اذا استويت عليه (و) يحرم (الماشى اذا

وَلِدُخُولٍ غَيْرِ حَائِضٍ مَكَّةَ بِطَوًى وَلِلْوُقُوفِ وَلِبَسِ إِزَارٍ وَرِدَاءٍ وَنَمْلَيْنِ وَتَقْلِيدِ هَدًى ثُمَّ إِشْعَارُهُ ثُمَّ رَكْعَتَانِ وَالْفَرَضُ مُجْزِئٌ بِحُرْمِ الرَّكْبِ إِذَا اسْتَوَى وَالْمَاشِي إِذَا مَشَى وَتَلْبِيَةٌ وَجُدَّتْ لِتَغْيِيرِ حَالٍ وَخَلْفَ صَلَاةٍ وَهَلْ لِمَكَّةَ أَوْ لِلطَّوَافِ خِلَافٌ وَإِنْ تَرَكْتَ أَوَّلَهُ قَدِمَ أَنْ طَالَ وَتَوَسَّطَ فِي عُلُوِّ صَوْتِهِ وَفِيهَا وَعَاوَدَهَا بَعْدَ سَعْيٍ وَإِنْ بِالْمَسْجِدِ لِرُوحِ مُصَلِّي عَرَفَةَ وَمُحْرَمٌ مَكَّةَ يُلَبِّي بِالْمَسْجِدِ

(٣٣ - جواهر الاكلیل - اول) (مشى) أي شرع في المشى ولا يؤخر حتى يخرج الى البيداء لخبر الموطأ انه صلى الله عليه وسلم صلى في مسجد ذي الحليفة فلما استوت به راحلته أهل و به جرى العمل بعده (و) السنة الرابعة (تلبية) أي مقارنتها للاحرام واتصالها به فان فصلها فاته السنة وان طال لزمه دم وسيقول وان تركت أوله قدم ان طال فلا منافاة بينه وبين ما هنا من السنة وجعل الخطاب اتصالها بالاحرام من غير فصل هو السنة وأما هي في نفسها فواجبة ويجب أيضا أن لا يفصل بينها وبين الاحرام بطويل ثم قال وأما عدها من السنن ففيه تجوز وتبعه الاجهوري وهو خلاف ظاهر كلام المصنف أذاه لذلك ماسبق في التجرد ان السم ينافي السنة وتقدم جوابه (وجدت) أي التلبية (لتغير حال) كقيام وقعود وزول وركوب وصعود وهبوط وملاقاة رفاق وسماع ملب استحبابا وعند ابن شاس سنة (وخلف صلاة) ولو نافلة (وهل) يستمر المحرم بحج مفرداً أو قارناً يلبي (ل) دخول (مكة أو) يستمر يلبي (ل) لمشروع في (الطواف) وابن الحاجب لرؤية البيت (خلاف) الاول مذهب الرسالة وشهره ابن بشير والثاني مذهب المدونة لقولها يقطع التلبية حين يبتدى الطواف (وان تركت) أي التلبية عمدا أو نسيانا (أوله) أي الاحرام (قدم) واجب (ان طال) زمن تركها ولو رجع ولبي فلا يسقط عنه على المشهور (و) ندب (توسط في علو) أي رفع (صوته) أي اللبي بالتلبية فلا يصرها ولا يبالغ في رفعه حتى يعقره (و) ندب توسط (فيها) أي التلبية فلا يكثرها جدا حتى يلهيها ولا يقللها (وعاودها) أي التلبية وجوباً قاله الأجهوري وفيه مخالفة لما مر أنها واجبة في أوله فقط الان يدعى ان معاودتها (بعد) فراغ (سعى) كتجديد احرام وفيه نظر (وان بالمسجد) الاحرام أو مسجد منى ولا يزال يلبي (لروح مصلي) أي مسجد (عرفة) بعد الزوال كما يشعر به لفظ روح فان ذهب له قبل الزوال لبي اليه قال الخطاب فان أحرم برفة بعد الزوال لبي بها ثم قطعها على المشهور كما صرح به القرافي بشرح الجلاب وقال ابن الجلاب يلبي الى رمى جمرة العقبة (ومحرم مكة يلبي بالمسجد) الاحرام سواء كان من أهلها

أو مقابها ولا يكون الحج مفرد (يلبى بالمسجد) الحرام أى يبتدئها فيه (ومعتمر الميقات) أى المحرم بالعمرة منه (و) معتمر (فائت الحج) بحصره أو مرض ولم يتماد عليه وتحلل منه بعمرة يلبيان (للحرم) المحدد بالاعلام الذى يحرم الصيد فيه والمعنى ان من أحرم بحج وفاته الحج قبل وصوله الحرم. وقلنا يتحلل بعمرة يقطع التلبية اذا وصل الحرم قاله الرماضى (و) يلبى للمعتمر (من الجمرة أو) من (التنميم) دخوله (البيوت) لقولها يقطع اذا دخل مكة أو المسجد واقتصر المصنف على البيوت لانه لم ينقل عن المدونة الا ذلك وكأنه سقط من نسخته أو المسجد (و) السنن (للطواف) فرضا أو واجبا أو نفلا (المنى) فيه نظر اذ هو واجب ينجر بالسم ومناقشة المصنف بأن السم لا يأتى فى السنة واستظهار الخطاب هذه للنافذة مدفوعان بتخالف الاصطلاح كما مر (والا) أى وان لم يش في الطواف وطاف راكبا أو محمولا (فدم) واجب (لقادر) على المنى وطاف راكبا أو محمولا (و) لم يده ماشيا فان أعاده ماشيا قبل خروجه من مكة أو بعد رجوعه له من بلده فلا دم وما دام بمكة أو قربا منها فلا بد له من اعادته ولو طال الزمن ولا يكفيه السم (وتقبيل حجر) اسود (بهم) صفة كاشفة اذ التقبيل لا يكون الا به (أوله) أى الطواف ويسن استلام اليماني أوله بيده ويضعها على فيه بلا تقبيل ويندب تقبيل الحجر الأسود واستلام اليماني أول كل شوط غير الشوط الاول وعن ابن عباس يحسب الحجر الأسود يوم القيامة له عينان ونسان يشهد على من استلمه بحق (وفي) كراهة (الصوت) في تقبيل الحجر واباحته (قولان) لم يطلع المصنف على أرجحية أحدهما وكره مالك رضى الله تعالى عنه السجود عليه وتمريغ الوجه عليه (ولازحة) على الحجر (لمس بيد) ان قدر عليه (ثم) ان عجز عن مسها (١٧٨) مسه ب(مود ووضعا) أى العود واليد (على فيه) من غير تقبيل (ثم) ان تعذر

وَمُعْتَمِرُ الْمَيْقَاتِ وَفَائِتُ الْحَجِّ لِلْحَرَمِ وَمِنْ الْجَمْرَانَةِ وَالتَّنْعِيمِ لِلْبَيْتِ وَلِلطَّوْافِ الْمَشْيُ وَالْأَقْدَمُ لِقَادِرٍ لَمْ يُدْءُ وَتَقْبِيلُ حَجَرٍ بِفَمِّ أَوَّلِهِ وَفِي الصَّوْتِ قَوْلَانِ وَلِلزَّحْمَةِ لَمَسٌ يَبْدُ ثُمَّ عَوْدٌ وَوَضْعُ كَفِّ فِيهِ ثُمَّ كَبْرٌ وَالدُّعَاءُ بِلا حَدٍّ وَرَمْلُ رَجُلٍ فِي الثَّلَاثَةِ الْأَوَّلِ وَلَوْ مَرِيضًا وَصَبِيًّا مُحْمِلًا وَلِلزَّحْمَةِ الطَّاقَةُ وَلِلسَّخْرِ تَقْبِيلُ الْحَجَرِ وَرُقْيَتُهُ عَلَيْهِمَا كَأَمْرًا إِنْ خَلَا وَاسْرَاعٌ بَيْنَ الْأَخْضَرَيْنِ فَوْقَ

المس (كبر) أى قال الله أكبر بدون إشارة اليه بيده ولا رفع لها على مذهب المدونة (و) ثالث السنن لا طواف مطلقا (الدعاء) فيه (بلاحد) أى بكره تحديده بشيء معين في الدعاء والمدعوبه (و) رابعها

وهو مختص بمن أحرم من الميقات بحج أو عمرة وهو للحج طواف القدوم والعمرة طوافها (رمل) أى اسراع (رجل في) الرمل الاشواط (الثلاثة الاول) فلا رمل في الاربعة الاخيرة ويسن الرمل في الثلاثة الاول ان كان كبيرا صحيحا بل (ولو) كان الطائف (مریضا أو صبيحا محملا) على دابة أو غيرها فيرمل الحامل وتحرك الدابة كما تحرك في بطن محسر وفي بطن المسيل في السعى (ولازحة) في الطواف السنون فيه الرمل (الطاقة) فلا يكلف فوقها (و) السنة (للسعى) ولا يكون الاركنا لحج أو عمرة (تقبيل الحجر) الاسود عقب فراغه من الطواف وركعتيه (و) السنة الثانية (رقية) أى الرجل (عليهما) أى الصفا والمروة كلما يصل الى أحدهما وفيها يندب أن يصعد أعلاهما بحيث يرى السكبة منه اهـ (ك) رقى (امراة) عليهما فيسن (ان خلا) الموضع من مزاحمة الرجال والوقوف أسفله ابن فرحون السنة القيام عليهما الا لعذر فان جلس في الاعلى فلا شئ عليه فلو عبر بقيامه لكان أولى اذ لا يترى من الرق القيام وقيل القيام مندوب زائد على سنة الرقى (و) السنة الثالثة للرجال فقط (اسراع بين) العمودين (الاخضرين) أولهما في ركن المسجد تحت منارة باب على والثاني بعده في جدار المسجد قبالة رباط العباس والاسراع انما يكون في حال الذهاب من الصفا للمروة لا في العود منها اليه هذا ظاهر كلام سند والمواق البناني ذكر الخطاب عن سند ان ابتداء الاسراع يكون قبل العمود الاول بنحو ستة أذرع لتأخيره عن محله الاصل ذلك المقدار وكونه في حال الذهاب للمروة فقط الخ فيه نظر ولم أر من ذكر هذا القيد وعزوه لظاهر سند غير ظاهر وانما فيه كما نقل الخطاب عنه انه صدر بالبدء من الصفا وسكت عن بيان العمود اليه وظاهره انه مثله والالتبة عليه وكذا وقع في عبارة غيره وقد صرح في شرح المرشد بهما فقال بعد ذكر حكم البدء بالصفا مانعه ثم ينزل من المروة ويقف كما وصفنا من الذكر والدعاء والصلاة على النسي صلى الله عليه وسلم والحسب ويفيده نقل المواق عن أنى اسحاق عن ابن شيبان (فوق) أى أشد من

(الزمل و) السنة الرابعة (دعاء) في السعي بين الصفا والمروة والرفى عليهما (وفي سنة ركعتي الطواف) الركن والواجب والنفل (ووجوبهما) فيها ووجوبهما في الركن والواجب وتنبهما في المنسوب (تردد) للمتأخرين لعدم نص المتقدمين الاول اختاره عبد الوهاب والثاني اختاره الباجي والثالث للابهرى وابن رشد واقتصر عليه ابن بشير في التنبيه قال الخطاب وهو الظاهر (ونديا) أى ركعتا الطواف الصواب وتنبها بناء التأنيث لاسناد الفعل لضميم مؤنث فتزومه التأنيث سواء كان مستترا أو بارزا نعم قال ابن كيسان يجوز ترك التأنيث في فعل المؤنث المجازى سواء كان الفاعل ظاهرا أو ضميرا فيخرج كلام المصنف عليه ومصب النذب قوله بالكافرون الخ (ك) ركعتي (الاحرام بالكافرون) بواو الحكاية (والاخلاص و) نذب صلاة ركعتي الطواف (بالمقام) أى خلف مقام ابراهيم عليه الصلاة والسلام أى الحجر الذي قام عليه حين اذن في الناس بالحج (و) نذب (دعاء) بعد الطواف وركعتيه (بالمزيم) وهو كما في اللوطا ما بين الركن والمقام من اللطاف أبو عمر كان صلى الله عليه وسلم يضع صدره ووجهه بالمزيم (و) نذب (استلام) أى تقبيل (الحجر) الأسود بكل شوط غير الأول (و) نذب لمس الركن (اليمنى) بآخر كل شوط (بعد) الشوط (الاول) بعدم مرور الطائف على الركنين الشاميين المقابلين للحجر بكسر فسكون (و) نذب (افتصار) في صيغة التلبية (على تلبية الرسول صلى الله عليه وسلم) وهى لبيك اللهم لبيك لبيك لا شريك لك لبيك ان الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك ومعنى لبيك اجابة بعد اجابة وأول من لبي اللاتكة عليهم الصلاة والسلام وكذا أول من طاف (و) نذب (دخول مكة نهرا) أى ضحى (و) نذب دخول (البيت) أى الكعبة لزيارتها والتبرك بها ليلا أو نهرا كما في النقل (و) نذب دخول مكة (من كداء) (١٧٩) بفتح الكاف معدودا ممنونا ان

لم يؤد لازدحام وأذية والا
تعين ترك الدخول منه
(لمدى) أى آت من
طريق المدينة كما في
الدونة لا آت من غيرها
وان مدنيا الفاكهاني
للمشهور نذبه لكل محرم
وان لم تكن طريقه
لاستقبال الداخل وجه

الرَّمْلِ ودُعَاةً وَفِي سُنَّةِ رَكْعَتَيْ الطَّوْفِ وَوُجُوبِهِمَا تَرَدُّدٌ وَنَدْبًا كَالْأَحْرَامِ
بِالْكَافِرُونَ وَالْإِخْلَاصِ وَالْمَقَامِ وَدُعَاةً بِالْمُتَزَمِّ وَاسْتِغْلَامُ الْحَجَرِ الْيَمَانِيِّ
بِمَدِّ الْأَوَّلِ وَاقْتِصَارُ عَلَى تَلْبِيَةِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَدُخُولُ مَكَّةَ
نَهَارًا وَالْبَيْتِ وَمِنْ كَدَاءِ لِدَنِيٍّ وَالسَّجْدِ مِنْ بَابِ بَنِي شَيْبَةَ وَخُرُوجُهُ
مِنْ كَدَيْ وَرُكُوعُهُ لِلطَّوْفِ بِمَدِّ الْمَرْبِ قَبْلَ تَنْفُلِهِ وَبِالسَّجْدِ وَرَمْلُ
مُحَرِّمٍ مِنْ كَالْتَنْجِيمِ أَوْ بِالْإِفَاضَةِ لِمَرَاهِقٍ لَا تَطُوعٍ وَوَدَاعٍ وَكَثْرَةُ شُرْبِ
مَاءِ زَمَزَمَ وَتَقْلُهُ

الكعبة ولانه الوضع الذي دعا ابراهيم عليه الصلاة والسلام ربه تعالى فيه بأن يجعل أفئدة من الناس تهوى اليهم فقبل اذن في الناس بالحج ولذا قال يا توكدون يا توفى (و) نذب دخول (المسجد) الحرام (من باب بنى شيبه) للمسمى باب السلام وان لم يكن في طريق الداخل (و) نذب (خروجه) من مكة للسفر (من كدى) بضم الكاف مقصورا وفي فتح ومد موضع الدخول وضم وقصر موضع الخروج اشارة لطيفة الى ان الداخل يفتح باب الرجاء والخارج يضم على ما حصل ويقصر أملة عن تعلقه بشيئه (و) نذب (ركوعه للطواف) بعد فرض العصر حين دخوله مكة في ذلك الوقت وصلة ركوعه (بعد) صلاة (المغرب) ومصب النذب كون ركوعه (قبل تنفله) ولا بن رشد الا ظهر تقديمهما على صلاة المغرب لاتصالهما حينئذ بالطواف ولا يفوتهانه فضيلة أول الوقت لحقتهما (و) نذب لمن طاف بعد الصبح ركوعه للطواف (بعد طلوع الشمس) قبل تنفله وتأخير دخول مكة حتى تطلع الشمس قاله الامام مالك رضي الله تعالى عنه فان دخل قبله طاف حين دخوله وأخرها لطلوع الشمس ولو على القول بوجوبهما مراعاة للقول بسنيتهما (و) نذب صلاة ركعتي الطواف (بالمسجد) الحرام وخلف للمقام (و) نذب (رمل) رجل (محرم) بحج أو عمرة (من كالتنعيم) والحجرانة (أو) رمل (ب) طواف (الافاضة لمرهق) ونحوه ممن لم يطف القدوم لضيق الوقت عن فعله لحشية قواف وقوف عرفة أو نسيانه فان كان غير مرهق وطاف القدوم ورمل فيه أو تركه ولو عمدا فلا رمل بالافاضة (لا) يندب الرمل في طواف تطوع ولا في طواف (وداع) والظاهر كراهته فيهما (و) نذب (كثرة شرب ماء زمزم) قال ابن عباس وليقل اللهم انى أسألك علما نافعا وشفاء من كل داء قال وهو لما شرب له فقد جعله الله تعالى لاسماعيل وأمه هاجر عليهما الصلاة والسلام طعاما وشرابا (و) نذب (تقله) من مكة لغيرهما من الد

وخصوصيته بأفيا فيه بعد نقله (و) نذب (الاسمى شروط الصلاة) المكنة فيه فلا يندب له استقبال القبلة لعدم مكانه فيه ولو انتقض وضوءه أو أصابته جنابة نذب له أن يتطهر ويبنى وليس ذلك مخرجا لما لا الواجبة فيه ليسارته وتصوير الجنابة مع صحة النسك والاتصال بركني الطواف بالاحتلام في نوم خفيف عقب سلامه منهما (و) نذب للامام (خطبة بعد ظهر) اليوم (السابع) من ذى الحجة وهل يفتتحها بالتكبير أو التلبية قولان (بمكة) أى في حرم مكة زادها الله تشريفا وتكريما (واحدة) تبع فيه ابن شاس وابن الحاجب وشهره ابن الحاجب وأقره ابن عبد السلام والمصنف في توضيحه ولا بن حبيب خطبتان كالجمعة ونسبه ابن عرفة للمدونة في كتاب الصلاة الثاني (يخبر) الامام الناس تذكرا للعالم وتعلما للجاهل (فيها بالناسك) التي تفعل في يوم التروية وليلة التاسع الى زواله (و) نذب (خروجه) أى الحاج في اليوم الثامن من مكة (لمنى قدما) أى زمان (يدرك) اذا خرج فيه (بها) أى منى (الظهر) مقصورة في وقتها المختار فالقوى يخرج بعد الزوال والضعيف يخرج قبله بقدر ما يدرك الظهر بها في وقتها المختار اذ لا يجوز تأخيرها عنه وصلاتها في غير منى بدعة (و) نذب (بيانه بها) أى منى ليلة التاسع (و) نذب (سيره) من منى (لمرفة بعد الطلوع) للشمس ولا يجاوز بطن محسر قبله لانه في حكم منى (و) نذب (نزوله بنمرة) واد بين الحرم وعرفة ويسمى أيضا عرنة بالنون وضم العين الهمة لنزوله صلى الله عليه وسلم به ويضرب خيمته بها حتى تزول الشمس فاذا زالت اغتسل ودخل عرفة لجمع الصلاتين في مسجد ابراهيم (و) نذب (خطبتان بعد الزوال) من اليوم التاسع بجامع ثمرة وقال عياض في الاكمال في خطبة عرفة هي سنة في قول المدنيين والمغاربة يعلم الناس فيهما المناسك من جمعهم الظهرين بعرفة ووقوفهم بها الى الغروب للتضرع والدعاء ودفعهم منها عقب الغروب (١٨٥) بدون صلاة المغرب الى مزدلفة ونزلهم بها وجمعهم العشاءين بها ومبيتهم بها

وَاللَّسْمَى شُرُوطُ الصَّلَاةِ وَخُطْبَةُ بَعْدَ ظَهْرِ السَّابِعِ بِمَكَّةَ وَاحِدَةً يُخْبِرُ فِيهَا بِالنَّاسِكِ وَخُرُوجُهُ لِنَى قَدَرًا مَا يُدْرِكُ بِهَا الظُّهْرَ وَيَبَيِّتُهُ بِهَا وَسَيْرُهُ لِمَرْفَعَةٍ بَعْدَ الطَّلُوعِ وَنَزُولُهُ بِنَمْرَةٍ وَخُطْبَتَانِ بَعْدَ الزَّوَالِ ثُمَّ أُذُنَ وَجَمَعَ بَيْنَ الظُّهْرَيْنِ إِثْرَ الزَّوَالِ وَدُعَاءَ وَقَصْرُحٍ لِلْغُرُوبِ وَوُقُوفُهُ بِوُضُوءٍ وَرُكُوبُهُ بِهِ ثُمَّ قِيَامٌ إِلَّا لِعَمَبٍ وَصَلَاتُهُ بِمَزْدَلِفَةَ الْعِشَاءِ وَيَبَيِّتُهُ بِهَا وَإِنْ لَمْ يَنْزِلْ فَالْدَمُ وَجَمَعَ وَقَصَرَ إِلَّا أَهْلَهَا كَمَنَى

وصلاتهم الصبح بها بغلس ووقوفهم بالمشرع الحرام الى الاسفار البين ودفعهم الى منى قبل شروق الشمس واسراعهم ببطن محسر ورميهم العقبة بمجرد وصولهم الى منى وتذكيرهم هداياهم وحلقهم أو

وعرفة

تقصيرهم بنية التحلل والمبادرة لمكة لطواف الافاضة ورجوعهم لمنى للمبيت والرمى (ثم أذن)

ويؤذن المؤذن ان شاء في الخطبة أو بعد فراغها قال ابن القاسم وسئل مالك رضى الله تعالى عنهما عن المؤذن متى يؤذن يوم عرفة بعد فراغ الامام من خطبته أو وهو يخطف قال ذلك واسع ان شاء والامام يخطف وان شاء بعد ما يفرغ من خطبته (وجمع) الامام (بين الظهرين) جمع تقديم بأذان ثان واقامة للمصير هذا مذهب المدونة وهو الاشهر وقيل بأذان واحد وبه قال ابن القاسم وابن الماجشون وابن المواز ويحتمله كلام المصنف لاطلاقه الأذان (إثر الزوال) ومن فاته جمعهما مع الامام جمعهما وحده فان تركه فعليه دم واستغفر بعضهم لزوم الدم في ترك سنة فله ضعف (و) نذب بعد فراغه من الصلاتين (دعاء وتضرع للغروب و) نذب (وقوفه) أى حضوره في عرفة (بوضوء) هذا مصب النذب (و) نذب (ركوبه به) أى في حال وقوفه بعرفة للتقوى على الدعاء والتضرع والافتداء بالرسول الاكرم صلى الله عليه وسلم (ثم) الى الركوب في النذب (قيام) للرجال وكره للنساء (الا لتعب) للدابة أو راكبها أو القائم أو مديم الوضوء فيكون النزول والجلوس وتقض الوضوء أفضل (و) نذب (صلاته بمزدلفة العشاءين) مجموعتين جمع تأخير وقصر العشاء والمذهب انه سنة ان وقف مع الامام فان لم يقف معه بأن لم يقف أصلا أو وقف وحده فلا يجمع لا بمزدلفة ولا بغيرها ويصلى كل صلاة في مختارها (و) نذب (بيانه بها) أى مزدلفة ليلة العيد والنزول بها بقدر حط الرجال سواء حطت بالفعل أم لا واجب (وان لم ينزل بها) بلا عذر حتى طلع الفجر (فالدم) واجب وان تركه لعذر فلا شيء عليه (وجمع) الامام المغرب والعشاء بمزدلفة استئنانا (وقصر) الامام العشاء كذلك وهذا كالتفسير لقوله آتفا وصالته بمزدلفة العشاءين وكل الحاجاج يجمعون ويقصرون بمزدلفة (الا أهلها) فيتمون العشاء ويجمعونها مع المغرب (ك) أهل (منى)

(و) أهل (عرفة) وأهل المحصب فينمون الر باعية في بلادهم وفي حال رجوعهم إليها ان كان الدسك يتم بها فان لم يتم بها قصر حال رجوعه إليها كمسكى ينزل المحصب قبل دخول مكة فيقص فيه (وان عجز) من وقف بعرفة مع الامام والناس عن السير معهم لضعفه أو ضعف دابته (ف) يجمع بينهما (بعد) مغيب (الشفق) الآخر في مزدلفة أو قبلها (ان) كان وقف بعرفة و (نفر) أى سار منها (مع الامام) وتأخر عنه لعذر به (والا) أى وان لم يقف وينفر مع الامام بأن وقف وحده أو تأخر عنه بعرفة (فكل) من المغرب والعشاء يصلية (لوقته) من غير جمع (وان قدمنا) أى العشاء آن (عليه) أى الشفق أو النزول بمزدلفة لم يجمع بها وهو من وقف مع الامام وسار معه (أعادهما) أى العشاءين ندبا ان كان صلاحها بعد الشفق قبل وصوله مزدلفة وان كان قدمهما على الشفق أعاد العشاء وجوبا لبطلانها لصلاتها قبل وقتها والمغرب ندبا ان بقى وقتها ابن حبيب اذا صلى في الزدلفة فلا يصيد وانما الاعادة عنده اذا صلى قبل المزدلفة لقوله صلى الله عليه وسلم أمامك ولا يمكن عادة أن يقدمهما قبل الشفق ويصليهما بالمزدلفة (و) ندب (ارتحالها) أى الحاج من مزدلفة (بعد) صلاة (الصبح) أول وقتها حال كونه (مغسلا) بضم الميم وفتح الفين أى مصليا في وقت الغسل أى الظلام (و) ندب (وقوفه بالمشر الحرام) الذى يحرم الصيد فيه لانه من الحرم وهو ما بين جبل المزدلفة وقزح بضم القاف اسم جبل على يسار الداهب الى منى وقال ابن رشد وقوف المشر الحرام من مناسك الحج وسننه وقال ابن الماجشون من فرائضه والسنية هى التى تفهم من قواعد عياض ولذا جعل البساطى الاستحباب متعلقا بالقيده حال كونه (يكبر ويدعو) فى حال وقوفه بالمشر الحرام (للاسفار) أى الضوء الاعلى (و) ندب (استقباله) أى الواقف بالمشر القبلة (به) أى عند المشر جعله (١٨١) عن يساره (ولا وقوف بعده) أى الاسفار فيفوت الوقوف

وَعَرَفَةَ وَإِنْ عَجَزَ فَبَعْدَ الشَّفَقِ إِنْ نَفَرَ مَعَ الْإِمَامِ وَالْأَفْكَالُ لَوْ قَتِيهِ وَإِنْ قُدِّمَتْ عَلَيْهِ أَعَادَهُمَا وَارْتَحَالَهُ بَعْدَ الصُّبْحِ مُغْلَسًا وَوُقُوفُهُ بِالْمَشْرِ الْحَرَامِ يُكَبَّرُ وَيَدْعُو لِلْإِسْفَارِ وَاسْتِقْبَالُهُ بِهِ وَلَا وَقُوفَ بَعْدَهُ وَلَا قَبْلَ الصُّبْحِ وَاسْرَاحُ بَيْطُنٍ مُحَسَّرٍ وَزَمِيَّةُ الْعَقْبَةِ حِينَ وُصُولِهِ وَإِنْ رَاكِبًا وَالْمَشَى فِي غَيْرِهَا وَحَلَّ بِهَا غَيْرُ نِسَاءٍ وَصَيْتٍ وَكُرِّهِ الطَّيِّبُ وَتَكْبِيرُهُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ وَتَتَابُعُهَا وَقَطْعُهَا وَذَيْحٌ قَبْلَ الزَّوَالِ وَطَلَبٌ بَدَنَتِهِ لَهُ لِيَحْلِقَ ثُمَّ حَلَقَهُ وَلَوْ يَتَوَدَّرُ إِنْ عَمَّ رَأْسَهُ

بدابته والمائى بخطوته ذهابا لعرفة وإيا بالمنى (بيطن محسر) واد بين مزدلفة ومنى قدر رمية حجر قاله النووي (و) ندب (رمية العقبة حين وصوله) منى قبل حط رحله لأنها تحية الحرم فالندب منصب على كونه حينه وان كان رميها واجبا (وان) وصل (راكبا) ويدخل رميها بطاوع الفجر فمن رخص له في التقديم من مزدلفة ووصل منى لئلا فلا يرميها حتى يطلع الفجر (و) ندب (المشى في) حال رمى (غيرها) أى العقبة في يوم العيد فيصدق بغيرها وبها في غيره (وحل) أى جاز (برميها) أى العقبة أو بخروج وقت أدائه وفاعل حل (غير) تمتع ب(نساء) بجماع أو مقدماته أو عقد نكاح (و) غير (صيد) فلا يحلان بها (وكره الطيب) أى استعماله لمن رمى العقبة فلا فدية فيه فهذا التحلل الأصغر (و) ندب (تكبيره مع) رمى (كل حصاة) تكبيرة واحدة وظهرها انه سنة (و) ندب (تتابعها) أى توالى الحصيات بأن يرمى الثانية عقب رمى الاولى وهكذا (و) ندب (لقطعها) أى الحصيات التى ترمى في يوم العيد وما بعده من منى أو من حيث شاء الا جمرة العقبة فيندب لقطعها من مزدلفة قاله ابن القاسم وغيره (و) ندب (ذبح) أو نحر لهدى بمنى (قبل الزوال) هذا مصب الندب (وطلب بدته) الضالة منه (له) أى الزوال أى قرب به بقدر حلقه قبله (ليحلق) رأسه قبله بعد نحرها فكلاهما مندوب قبله مكروه بعده والاصل فى تقديم النحر على الحلق قوله تعالى ولا تحلقوا رؤوسكم حتى يبلغ الهدى محله ودل قوله صلى الله عليه وسلم لمن سأله عن الحلق قبل الذبح اقبل ولا حرج على ان التنبه فى الآية للتنزيه (ثم) ندب (حلقه) يحتمل ان الندب منصب على تقديم الحلق على التقصير ويحتمل انه منصب على تأخير الحلق عن النحر وتقديمه على الافاضة وعلى كل فلا ينافى كون الحلق أو التقصير واجبا وأطلق المصنف العلق على مطلق الازالة بدليل قوله (ولو بنورة) أى شئ مخلوط بجير وزرنيخ يزال به الشعر اذ الحلق انما يكون بالموسى (ان عم) الحلق المذكور سواء كان بموسى أو نورة (و)

فلا يكفي حلق بعضه ولو أكثره (والتقصير عجز) والحلق أفضل الا لمتنع تحلل من عمرته ونوى الحج من عامه فتقصيره أفضل لبقاء شعره للحج ان لم يكن بشعره عقص ولا ضفرو ولا تلبيد ولا فلا يجوز به التقصير ولزمه الحلق في المدونة ومن ضفر أو عقص أو لبد فعليه الحلق (وهو) أي التقصير (سنة) أي طريقة (المرأة) أي بنت تسع فأعلى اللخمي لا يجوز لها حلق لانه مثله الا أن يكون رأسها أذى (تأخذ) أي تقص المرأة من جميع شعرها ابن فرحون لابد أن تعم المرأة الشعر كله طويله وقصيره بالتقصير (قدر الأتمة) أو أزيد أو أنقص منها يسير فليست الأتمة تحديدا لابد منه (و) يأخذ (الرجل) القصير (من قرب أصله) ندبا فان أخذ من أطرافه خطأ كما في الموازية أي خالف اللندوب وأجزأ كما فيها أيضا وفي المدونة (ثم يفيض) أي يطوف للأفاضة بعد الرمي والنحر والحلق ويندب فعله في نوب احرامه وعقب حلقه ولا يؤخره الا بقدر ما يقضى حوائجه ويدخل وقته بفجر يوم العيد ولكن يطلب تأخيرها عن الثلاثة المذكورة فان قدمه فسيأتى (وحل به) أي طواف الأفاضة (ما بقي) أي النساء والصيد والطيب (ان) كان (حلق) أو قصرو كان قدم السعي عقب طواف القدوم وقد تم حجه والا فلا يحل ما بقي الا بسعيه بعد الأفاضة (وان) طاف للأفاضة (وطى) قبله أي الحلق (ف) عليه (دم بخلاف السيد) في الحل قبل الحلق وبعد الأفاضة فلا دم فيه وأولى الطيب وان وطىء بعد الأفاضة وقبل السعي فعليه دم وان اصطاد كذلك فعليه الجزاء وكذا ان وطىء واصطاد قبل الأفاضة (كتأخير الحلق) عمدا أو نسيانا أو جهلا (لبلده) ولو قرأت فعليه دم (أو) تأخير طواف (الأفاضة) وحده أو مع السعي أو السعي وحده (للمحرم) فيفيض في الأولى ويفيض ويسعى في الاخيرتين ويهدي هديا واحدا (١٨٢) الجميع ومفهوم للمحرم انه لو أقاض قبيل غروب آخر يوم من الحجة

والتقصير مجزئ وهو سنة المرأة تأخذ قدر الأتمة والرجل من قرب أصله ثم يفيض وحل به ما بقي إن حلق وإن قرطى قبله فدم بخلاف الصيد كتأخير الحلق لبلده أو الإفاضة للمحرم ورمي كل حصاة أو الجميع لليل وإن لصغير لا يحسن الرمي أو عاجز ويستنيب فيتحرى وقت الرمي ويكبر وأعاد ان صح قبل الفوات بالفروبيد من الرابع وقضاه كثر اليه والليل قضاء وحل مطبق ورمي ولا يرمى في كف غيره وتقدير الحلق أو الإفاضة على الرمي لا إن خالف في غير

وصلى الركعتين بعد غروبه فلا دم عليه (و) كتأخير (رمي كل حصاة) واحدة من العقبة أو غيرها والاولى حذف كل لانه يصير الصورة الاولى عين ما بعدها (أو) تأخير جميع حصيات جمرة واحدة أو جميع حصيات الجمار (الجميع)

عن وقت الأداء وهو النهار (الليل) وهو وقت القضاء فدم واحدة لتأخير حصاة أو أكثر ان كان التأخير لبالن وعاد عاقل قادر بل (وان) كان التأخير (ل) رمي شخص (صغير) يحسن الرمي ولم يرم أو (لا يحسن الرمي) أو عجنون آخر وليهما الرمي عنهما والدم على من أجهم (أو) تأخير رمي (عاجز) بنفسه لكبر أو مرض والدم في ماله (ويستنيب) العاجز من رمي عنه في وقت الأداء وعليه دم وفائدة الاستنابة دفع الأثم عنه وان أخر نائب العاجز لوقت القضاء لزمه دمان واحد للنيابة وواحد للتأخير ان كان لعذر والافدم التأخير على النائب (فيتحرى) العاجز (وقت الرمي) عنه (ويكبر) عند كل حصاة يرميها عنه نائبه (وأعاد) العاجز عن الرمي الرمي وجوبا (ان) صح (قبل الفوات) لوقت الرمي (بالفروب) من اليوم الرابع فان أعاد قبل غروب اليوم الاول فلا دم عليه للنيابة لا نهاجز علة للدم والجزء الآخر عدم حصول الرمي في وقت أدائه (وقضاء) رمي (كل) من الجمرات من غروب شمس كل يوم ينتهي (اليه) أي غروب الرابع ولا قضاء لرمي الرابع لخروج وقت الرمي بضره ووجب الدم (والليل) عقب كل يوم (قضاء) لذلك اليوم ولما قبله (وحمل) عاجز عن المشي للجمرة (مطبق) للرمي على دابة أو آدمي (ورمي) بنفسه وجوبا (ولا يرمى) الحصاة (في كف غيره) ليرميها عنه ولا يجوز عنه ان وقع (و) ك(تقديم الحلق) (١) على جمرة العقبة ففيه فدية لوقوعه قبل التحلل فاذا رمي العقبة أمر الموسى على رأسه لان حلقة الاول وقع قبل محله (لا) يلزمه دم (ان خالف) الترتيب السابق (في غير) الصورتين المتقدمتين وهما تقديم الحلق أو الأفاضة على الرمي كحلقة قبل النحر ونحره قبل الرمي وأفاضته قبل النحر والحلق أو قبلهما معا فلا دم عليه في صورة من هذه الخمس على الاصح لحبر حجة الرداع جعلوا يسألونه فقال رجل لم أشعر فحلقت قبل أن اذبح فقال اذبح ولا حرج (١) (قوله) وكتقديم الحلق) حق العبارة أن تكون هكذا (و) ك(تقديم الحلق أو الأفاضة على الرمي) أي على رمي جمرة العقبة الخ يعلم من المصنف اه

وقال آخر لم أشعر فنحرت فقبل أن أرمى فقال أرم ولا حرج فاستل يومئذ عن شيء فقدم وأخرا الأقال على الله عليه وسلم ففعل ولا حرج وقوله عليه الصلاة والسلام اذبح وارم أى اعتد بفعلك فذبحا فعل ههنا بمعنى اعتد بفعلك اذا فرض أن السائل فعل الأمرين اللذين قدمنا بينهما على أولهما (وعاد) الحاج وجوبا بعد طواف الأفاضة يوم العيد (المبيت بمنى) أى فيها ولا يرجع من منى إلى مكة في غير يوم العيد ولا يلزم مسجد الحيف بمنى للصلاوات فهو أفضل من عوده لمكة في غير يوم العيد (فوق العقبة) بيان لمنى فحدها من جهة العقبة ومن جهة مزدلفة وادى محسر فأسفل العقبة من جهة مكة ليس من منى (ثلاثا) من الليل إلى أن لم يتعجل (وان ترك) المبيت بها وبات أسفل العقبة جهة مكة أو بوادى محسر جهة عرفة أو عن يمين منى أو شمالها (جل ليلة ف) عليه (دم) وأولى ليلة كاملة فأكثر وظاهره ولولضرورة كخوفه على متاعه وهو مقتضى رواية ابن نافع عن الامام مالك رضى الله تعالى عنه فيمن حبسه مرض فبات بمكة أن عليه هديا وان لم يأتهم (أو) للمبيت بها (ليلتين ان تعجل) ويجرى فيه قوله وان ترك جل ليلة فقدم ويجوز التعجيل ان أراد أن يبيت الليلة الثالثة بغير مكة بل (ولو بات) الليلة الثالثة (بمكة) وخالف في ذلك عبد الملك وابن حبيب فقالا من بات الليلة الثالثة بمكة فقد خرج عن سنة التعجيل ولزمه الرجوع إلى منى لرمي اليوم الثالث وهدي لميته بمكة وسواء كان التعجيل آفاقيا (أو مكيا) وهذا في غير الامام وأما هو فيكرهه التعجيل قاله ابن عرفة وشروط التعجيل أن يخرج من منى لجهة مكة أو لجهة عرفة أو لجهة اليمين أو لجهة الشمال (قبل الغروب) للشمس (من) اليوم (الثاني) من أيام الرمي فان غربت وهو بمنى فلا يجوز له التعجيل ولزمه المبيت بمنى ورمى الثالث اذ لم يصدق عليه قوله تعالى فمن تعجل في يومين وبين عمرة التعجيل بقوله (فيسقط عنه رمي) اليوم (الثالث) من أيام الرمي ومبيت ليلته وان كان فديات بغير منى ليلة الحادى عشر وليلة الثانى عشر كما قال (ورخص ل) شخص (راع) (١٨٣) للدواب (بعد) رمي جمره (العقبة)

يوم العيد (أن ينصرف)
عن منى لجهة رعيه (و)
لا يعود لها للمبيت بها ولا
لرمي اليوم الثانى من
أيام النحر إلى أن (يأتى) لمنى
اليوم (الثالث) من أيام
النحر (فيرمى) فيه
(اليومين) اليوم الثانى الذى

وَعَادَ لِلْمَيْبِتِ بِمَنْى فَوْقَ الْعُقْبَةِ ثَلَاثًا وَإِنْ تَرَكَ جُلَّ لَيْلَةً فَدَمُّ أَوْ لَيْلَتَيْنِ إِنْ
تَعَجَّلَ وَلَوْ بَاتَ بِمَكَّةَ أَوْ مَكِّيًّا قَبْلَ الْغُرُوبِ مِنَ الثَّانِي فَيَسْقُطُ عَنْهُ رَمَى
الثَّانِي وَرُخْصَ لِرَاعٍ بَعْدَ الْعُقْبَةِ أَنْ يَنْصَرِفَ وَيَأْتِيَ الثَّالِثَ فَيَرْمِيَهُ لِلْيَوْمَيْنِ
وَتَقْدِيمُ الضَّعْفَةِ فِي الرَّدِّ لِلْمَزْدَلِفَةِ وَتَرْكُ التَّحْصِيبِ لِتَمَيُّزِ مُقْتَدَى بِهِ وَرَمَى كُلِّ يَوْمٍ
الثَّلَاثَ وَخَسَمَ بِالْعُقْبَةِ مِنَ الزَّوَالِ لِلْغُرُوبِ وَصَحَّتْهُ بِحَجَرِهِ كَحَصَى الْخَزَفِ

مضى وهو في رعيه والثالث الذى حضر فيه وانما حمل الثالث على ثالث النحر وهو ثانى أيام الرمي لانه الرخصة فلا يجوز تأخيرها تيان منى إلى ثالث أيام الرمي فان أخره إليه وأتى فيه رمى لليومين قبله ثم رمى له ولزمه هدى لتأخير رمى اليومين إليه وهذا في الرعاة فقط وأما أهل السقاية فيرخص لهم في ترك المبيت بمنى فقط لافي ترك رمى اليوم الأول من أيام الرمي فيبيتون بمكة لنزع الماء من زمزم للحاج ويأتون منى نهار الرمي ويعودون للمبيت بمكة لذلك فليسوا كالرعاة في تأخير الرمي يوما وكلامه في مناسكه يقتضى انهم مساوون ولكنه معترض بأن الرخصة وردت في حقهم في الصحيحين في ترك المبيت بمنى فقط للسقاية لنزع الماء من زمزم ليلا وتفريقه في الحياض نهية لشرب الحاج نهارا (و) رخص ندبا (تقديم الضعفة) أى النساء والرضى والصبيان ونحوهم ممن نالحقه مشقة عظيمة بالبيات بالمزدلفة والسير مع الناس غدوة يوم العيد إلى منى فيرخص لهم بعد النزول بمزدلفة وجمع العشائين بها واقامتهم بعض الليل (في الرد) أى الرجوع (للمزدلفة) اللام بمعنى من وفى الكلام حذف أى إلى منى ليلا ويسقط عنهم الوقوف بالمشر الحرام (و) رخص (ترك التحصيب) أى النزول بالحصب حين وصوله حال الرجوع من منى لمكة عشية ثالث أيام الرمي لصلاة الظهر والعصر والمغرب والعشاء (لتير مقتدى به) ومفهومه عدم الترخيص للمقتدى به من عالم وامام ونحوها وهو كذلك (و) اذا عاذا الحاج من مكة عقب طواف الأفاضة لمبيت منى (رمى) وجوبا (كل يوم) بعد يوم العيد الجمار (الثلاث) كل واحدة بسبع حصيات مبتدئا بالأولى من جهة مزدلفة وهى التى تلى مسجد الحيف ويتبعها برمي الوسطى (وختم ب) رمي جمره (العقبة) وهذا الترتيب شرط في صحة الرمي ومبدأ الرمي (من الزوال للغروب) هذا وقت الأداء (وصحته) أى الرمي مشروطة (بحجر) فلا يصح بذهب وفضة ونحوها من المعادن ولا بطين ولا بفخار ولا بحصى وجبس وقدر الحجر (كحصى الخزف) وهو الرمي بالحصى بالأصابع وذلك فوق الفستق ودون البندق فلا يجزى الصغير الذى

كالقمح أو الحصة ويكره الكبير لخالفته السنة (و) سخته (ب) رمى (لا) وضع أو طرح فلا يجزىء وان يرمى كل حصاة وحدها فان رمى السبع رمية واحدة احتسبها حصاة واحدة وان يكون الرمي بيد لا بضم أو رجل أو قوس ومن مستحباته كونه بالأصابع لا بالقبضة وبصح الرمي بحجر طاهر بل (وان به) حجر (متنجس) مع الكراهة وتندب اعادته بطاهر وصلة رمى (على الجمرة) وهو موضع البناء وما حوله والمطلوب الرمي على ما حوله اذ البناء مجرد علامة على المحل لثلاثين ونجىء الحصاة الرمية في الموضع المخصوص ان لم تصب غيره قبل وصولها اليه بل (وان اصاب غيرها) أى الجمرة ابتداء ثم ذهبت لها (ان ذهبت) لها (بقوة) الرمي (لا) تجزىء ان وقعت (دونها) أى الجمرة ولم تصل لها أو وصلت لها لا بقوة الرمي بأن وقعت على محل عال ثم تدرجت من عليه ووصلت للجمرة (وان أطارت) الحصاة الواقعة دونها حصاة (غيرها) فوصلت الحصاة الطارة (لها) أى الجمرة (ولا) يجزىء (طين ومعدن) كذهب وفضة وورصاص وحديد ونحاس (وفي اجزاء ما وقف) من الحصاة (بالبناء) الذى بالجمرة ولم ينزل أسفلها وعدم اجزائه (تردد) لعدم نص المتقدمين لخطاب الظاهر الاجزاء (و) سخته فيها بعد يوم العيد (ترتبهن) أى الجمرات بأن يبدأ بالأولى التى تلى مسجد منى ويثنى بالوسطى ويختم بالعقبه فان نكس وترك الأولى أو بعضها أو الثانية كذلك ولو ساهيا فلا يجزئه فان ذكرها في يومها اعاده ولا دم عليه (و) ان خرج يومها ورمى لليوم الذى يليه ثم تذكر (أعاد ما حضر) وقته ندبا (بعد) رمى (النسية) من اليوم الذى مضى وجوبا (و) أعاد رمى (ما بعدها) أى النسبة وجوبا أيضا لوجوب الترتيب في رمى ما هو (في يومها فقط) لا ما بعدها في يوم آخر فلا يعيده فاذا نسي في ثانى العيد (١٨٤) الجمرة الأولى ورمى فيه الثانية والثالثة ورمى في ثالث العيد جمراته كلها

ورمى في رابعه جمراته كلها ثم تذكر قبل غروبه الجمرة الاولى من اليوم الثانى فيرميها وما بعدها في يومها وجوبا لوجوب الترتيب ويعيد جمرات اليوم الرابع ندبا ولا يعيد رمى جمرات اليوم الثالث لخروج وقت أدائه

وَرَمَى وَإِنْ يَمْتَنَجَّسَ عَلَى الْجَمْرَةِ وَإِنْ أَصَابَتْ غَيْرَهَا إِنْ ذَهَبَتْ يَقُوفُ لَا دُونَهَا وَإِنْ أَطَارَتْ غَيْرَهَا لَهَا وَلَا طَيْنَ وَمَعْدِنَ فِي إِجْزَاءِ مَا وَقَفَ بِالْبِنَاءِ تَرُدُّ وَيَتَرْتَّبُهُنَّ وَأَعَادَ مَا حَضَرَ بَعْدَ النَّسِيَةِ وَمَا بَعْدَهَا فِي يَوْمِهَا قَطُّ وَنُدِبَ تَتَابُعُهُ فَإِنْ رَمَى بِخَمْسٍ خَمْسَ اعْتَدَّ بِالْخَمْسِ الْأَوَّلِ وَإِنْ لَمْ يَذَرْ مَوْضِعَ حَصَاةٍ اعْتَدَّ بِسِتٍّ مِنَ الْأَوَّلِ وَأَجْزَأُ عَنْهُ وَعَنْ صَبِيٍّ وَلَوْ حَصَاةً حَصَاةً وَرَمَى الْعَقْبَةَ أَوَّلَ يَوْمٍ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَالْأَثَرُ الزَّوَالِ قَبْلَ الظُّهْرِ وَوُقُوفُهُ لِأَثَرِ الْأَوَّلَيْنِ قَدَرُ إِسْرَاعِ الْبَقَرَةِ وَتَيَاسُرُهُ فِي الثَّانِيَةِ

(وندب تتابعه) أى رمى الجمرات فاذا رمى الاولى أردفها بالثانية ولا يفصل بينهما الا بقدر الدعاء للمطلوب وهكذا في الثانية (فان رمى) الجار الثلاث في ثانى العيد أو ما بعده كل جمرة (بخمس خمس) وترك من كل جمرة حصتين ثم تذكر (اعتد) أى احتسب (بالخمس الاول) من الجمرة الأولى وكلها بحصتين ورمى الثانية والثالثة بسبع سبع وسواء كان ذلك عمدا أو سهوا ولا هدى عليه ان ذكر في يومه وعليه الهدى ان ذكر في وقت القضاء ولم يعتد بخمس ما بعد الأولى لانه لم يكمل الأولى فلم يحصل الترتيب فبطل رمى الثانية والثالثة ولكون الفور مندوب بنى على خمس الأولى (وان) رمى الجمرات الثلاث ثم وجد حصاة في جيبه مثلا (لم يدر موضع حصاة) ترك رميها من أى الجمرات الثلاث (اعتد بست) من الحصيات (من) الجمرة (الاولى) فيرمى عليها حصاة ويعيد رمى ما بعدها بسبع سبع فان تحقق تمام سبع الأولى وشك في الثانية اعتد بست منها ورميها بحصاة ورمى الثالثة بسبع وان شك في الثالثة رماها بحصاة فقط (وأجزأ) الرمي المتفرق كرميه (عنه) أى عن نفسه سبع حصيات متواليات على جمرة (و) سبع حصيات أخرى (عن صبي) ونحوه مما يرمى عنه نيابة وهكذا الجمرة الثانية والجمرة الثالثة بل (ولو) كان التفريق في حصيات كل جمرة بأن يرمى (حصاة) عن نفسه و(حصاة) عن غيره أو عكسه الى تمام السبع عن نفسه وعن غيره في كل جمرة وتعبيره بالاجزاء يفيد انه خلاف المندوب وهو كذلك فلا ينافى ندب التتابع (ورمى العقبه أول يوم طلوع الشمس والا) أى وان لم يكن الرمي أول يوم بأن كان ثانيه أو ثالثه أو رابعه ندب (لأثر) بكسر فسكون أى عقب (الزوال قبل) صلاة (الظهر) ندب (وقوفه) أى مكث الرامي ولو جالسا (لأثر) رمى كل واحدة من الجمرتين (الاوليين) للدعاء بدون رفع يديه (قدرا سراعا) قراءة سورة (البقرة) لأثر الثانية فقط وان صدق عليه أنه اثر الاوليين وهذا كالأستدراك على قوله وتتابعها (و) ندب (تياسره في) وقوفه للدعاء عقب رمى الجمرة (الثانية) ابن

الموار ثم يرمى الثانية و ينصرف منها الى الشمال في بطن المسيل فيقف أمامها عملي يسارها (و) ندب (تحصيب) الشخص (الراجع) من منى لمسكة أي نزوله بالحصب وهو ما بين الجبلين ومنتهى المقبرة التي بأعلى مكة (ليصلي) الراجع (فيه) أي الحصب (أربع صلوات) أي الظهر والعصر والمغرب والعشاء اقتداء به صلى الله عليه وسلم وهذا لغير المتعجل أما هو فلا يندب تحصيبه ولو مقتدى به وفي غير يوم الجمعة والتركه ودخل مكة لصلاته في الدخيرة التحصيب مستحب عند الجمهور وليس بنسك (و) ندب لكل من أراد الخروج من مكة مكيا أو آفاقيا قدم بنسك أو تجارة (طواف الوداع ان خرج) أي أراد الخروج (ل) ميقات (كالحجفة) أراد العود أم لا الا قصد التردد لها بنحو حطب فلا يندب له الوداع ولو خرج لمكان بعيد وكذا المتعجل (لا) يندب طواف الوداع لمن أراد الخروج لمكان قريب (كالتنعيم) والجرانة مما دون الميقات لقضاء حاجة الا ان يكون مسكنه أو يريد الإقامة به طويلا فيندب له الوداع أن كان بالغاب (وان) كان (صغيرا) ابن فرحون ولم يذكروا تقبيل الحجر الأسود عقب طواف الوداع وهو حسن ونحوه لسند وفي الواضحة يندب تقبيل الحجر عقب طواف الوداع ونقله الحطاب (وتأدى) أي حصل طواف الوداع (بالإفاضة و) بطواف (العمرة) حيث لم يقم بعدهما إقامة تبطل حكم التوديع ويحصل بهما نوابه ان نواه بهما قياسا على تأدى تحية المسجد بالفرض (ولا يرجع) المودع حال خروجه من المسجد الحرام (القهقري) أي يكره أو خلاف الأولى لعدم وروده والأدب والخشوع في القلب فيقبل الحجر ويجعل ظهره للبيت ويمشي مشيه المعتاد وكذا في مسجد المدينة على ساكنها أفضل الصلاة والسلام (و بطل) طواف الوداع بمعنى انه يطلب بأخر وان صح في نفسه وثبت ثوابه بفضل الله تعالى (بإقامة بعض يوم) له بال وهو ما زاد على (١٨٥) ساعة فلكية (بمكة) فان أقام

خارجها فلا يبطل (لا) يبطل بإقامة مكة (لشغل خفو) ان تركه بالكلية أو بطل حكمه كن آتي به على غير وضوء أو لم يصل ركعتيه حتى انتقص وضوءه أو بطل كونه وداعيا بالإقامة بمكة وخرج منها ولم يبعد (رجع له ان لم يخف

و تحصيب الراجع ليصلي أربع صلوات وطواف الوداع إن خرج لكالحجفة لا كالتنعيم وإن صغيرا وتأدى بالإفاضة والمعمرة ولا يرجع القهقري وبطل بإقامة بعض يوم بمكة لا يشغل خف ورجع له إن لم يخف فوات أصحابه وحبس الكرى والولي لحيض أو نفاس قدره وقيد إن أمن والرفقة في كيومين وكرة رمي يرمى به كأن يقال للإفاضة طواف الزيادة أو زونا قبره صلى الله عليه وسلم ورقى البيت أو عليه أو على منبره عليه الصلاة والسلام ينقل بخلاف الطواف والحجر وإن قصد بطوافه نفسه مع محموله لم يجز عن واحد منهما

(٢٢ - جواهر الاكليل - اول) فوات أصحابه كما قال الامام مالك رضي الله تعالى عنه (وحبس) أي منع من السمر (الكري) أي الشخص الذي أكرى دابة لمرأة (والولي) أي زوج المرأة أو محرما (لحيض أو نفاس) حصل للمرأة قبل طوافها للإفاضة (قدره) أي الحيض والنفاس سواء علم الكرى حملها أم لاحت عند الكراء أو بعده فليس هذا في طواف الوداع الذي الكلام فيه فان مضى قدر حيضها والاستظهار ولم ينقطع دمها فظاهر المدونة انها تطوف لانها مستحاضة (وقيد) أي حبس الكرى والولي لحيض أو نفاس المرأة قدره (ان أمن) الطريق حال رجوعهم بعد طهرها وطوافها للإفاضة فان لم يؤمن فيفسخ الكراء اتفاقا قاله عياض ولا يحبس كرى ولا ولي لأجل طوافها وتمكث وحدها بمكة حتى تطهر وتطوف ان أمكنها المقام بها والارجع لبلدها وهي محرمة وتعود في القابل (و) حبست (الرفقة) مع كرىها ووليها ان كان يزول عندها (في كيومين) لهما مع الأمن كما سبق ومقتضى ما في الدخيرة ان الكاف استقصائية ومقتضى ما في الموازية ادخال ما زاد عليهما (وكره رمي ب) حصي (مري به) منه أو من غيره وشبهه في الكراهة فقال (كأن يقال للإفاضة طواف الزيادة) فسكرة التسمية المذكورة لانها تقتضي التأخير فيه وهو ركن لا تخير فيه ولا ينجر بالدم فكأنه تكلم بكذب (أوزرنا قبره عليه الصلاة والسلام) وانما يقال قصدناه (و) كره (رقى) أي دخول (البيت) الحرام لارقى درجه فقط وسمى دخوله رقبيا لارتفاع بابه (أو عليه) أي على ظهره (أو على منبره بنعل) محقق الطهارة وهو راجع للمسائل الثلاثة ومثله الخف (بخلاف الطواف) بالبيت (و) دخول (الحجر) بنعل محقق الطهارة فلا يكره (وان) طاف حامل شخص طوافا واحدا و (قصد بطوافه نفسه مع محموله) صبي أو مجنون أو مريض (لم يجز عن واحد منهما) لأن الطوف

صلاة وهي لا تكون عن اثنين (وأجزأ السعي عنهما) أي الحامل ومحموله لحفته اذ لا يشترط فيه طهارة وشبهه في الاجزاء فقال (كحمولين) لشخص طاف أو سعى بهما ونوى بطوافه أو سعيه عنهما فيجزى (فيهما) أي الطواف والسعي والفرق بين نيته عن نفسه وعن محمله وبين نيته عن محمله ان المحمولين صار بمنزلة الشيء الواحد (فصل) في محرمات الاحرام والحرم (حرم) (ب) سبب (الاحرام) بحج أو عمره (على المرأة) ولوأمة أو صغيرة وتعلق الحرمة بوليها ومحرمات الاحرام ضربان ضرب غير مفسد وفيه الفدية كاللبس والتطيب وضرب مفسد وفيه الهدى كالجماع ومقدماته وبدأ بالأول فقال حرم على المرأة (لبس) محيط بيدها احاطة خاصة ك(قفاز) شيء يصنع بهيئة الأصابع والكف ولا يحرم عليها ستر يدها بمنديل وخمار ومثل المحيط احاطة خاصة المحيط احاطة عامة كأن تدخل يدها في قميصها (و) حرم على المرأة (ستر وجهه) بأي ساتر وكذا بعضه على أحد القولين الآتين الاما يتوقف عليه ستر رأسها ومقاصيصها الواجب (اللبس) (ستر) عن أعين الرجال فلا يحرم ولو التصق الساتر بوجهها وحينئذ يجب عليها الستران علمت أو ظنت الافتتان بكشف وجهها لصيرورته عورة فلا يقال كيف تترك الواجب وهو كشف وجهها وتفعل المحرم وهو ستره لأجل أمر لا يطلب منها اذ وجهها ليس عورة وقد علمت الجواب بأنه صار عورة بلم أو ظن الافتتان بكشفه وشرط جواز ستر وجه المرأة لقصد الستركونه (بلا غرز) بنحوارة (و) (ب) ربط (لطرفي الساتر على رأسها) (والا) بأن لبست قفازا أو سترت وجهها لغير قصد الستر عن الرجال أو غرزت ماسترته به أو ربطته (ف) عليها (فدية) ان انتفعت به من حر أو برد أو طال (و) حرم بالاحرام (على الرجل) الذكرو لورقيا أو صلبا وتعلق الحرمة بولي (محيط) بضم الميم وكسر الحاء الهملة وسواء كانت احاطته بجميع البدن كالقميص أو (بعضه) كالقميص عريض (١٨٦) السبر لا اللباس رقيق السبر وان كان محيطا للضرورة (وان) كانت

احاطته (ب) سبب (نسج) على صورة المحيط كالشراب للنسج بالابرة على هيئة الرجل والساق أو لصق لبد على صورته أو سلخ جلد حيوان بلا شق (أو) كانت احاطته بسبب (زر) أي

وأجزأ السعي عنهما كحمولين فيهما

(فصل) حرم بالاحرام على المرأة لبس قفاز وستر وجهه إلا لستر بلا غرز وربط إلا فدية وعلى الرجل محيط بمضوء وإن بنسج أو زر أو عقد كخاتم وقباء وإن لم يدخل كماء وستر وجهه أو رأسه بما يعمد سائرًا كطين ولا فدية في سيف وإن بلا عذر واحترام واستنثار لمعلم فقط وجاز

ادخال زر بكسر الزاي في عورته كالذي يجعله العسكري على ساقه

خف

ويزوره (أو) بسبب (عقد) بربط أو تحليل يعود فلا يحرم على الرجل ستر بدنه بمحيط غير محيط كازار مرقع برقاع وبردة ملففة من شقتين وكارتداء أو اثزار بنحو قميص وشبهه في المنع وجوب الفدية فقال (كخاتم) فيحرم لبسه على الرجل ولو فضة زنته درهمان وفيه الفدية ان طال (وقباء) بفتح القاف ممدودا ومقصورا مشتق من القبو وهو الضم والجمع سمي به لانضمام أطرافه وأول من لبسه نبي الله سليمان عليه الصلاة والسلام ان أدخل يديه في كيه بل (وان لم يدخل كيه) في يد بشرط ادخال منكبيه أو أحدهما في محله الخاص المحيط به فان جعل أسفله على كتفيه ولم يدخل رجله في كيه ولا أحدهما فلا يحرم لعدم احاطته حينئذ وفي العبارة قلب والاصل وان لم يدخل يده كما أو للفعول محذوف وكان نصب بنزع الحافض أي يده في كم (و) حرم بالاحرام على الرجل (ستروجه) جميعه وأما بعضه ففيه قولان حملت المدونة عليهما أحدهما وجوب الفدية والثاني عدم وجوبها وفهم من قوله ستروجه ان ستر ما أسدل من لحيته ليس فيه شيء وبه صرح سنده (أو) أي حرم على الرجل ستر (رأس بما يعد ساترا) عرفا أو لفة بقرينة قوله (كطين) لانه يدفع العرفا ولي غيره من عمامة وقلنسوة (ولا فدية) عليه (في) تقليد (سيف) بعنقه (وان) تقلده (بلاعذر) وحرم ووجب نزعها فوراً ان تقلده بلا عذر كما هو ظاهر المدونة والسكين ليست كالسيف قصرا للرخصة على موردتها (و) لافدية في (احترام) بثوبه أو غيره على اللذهب خلافا للثاني وفي الجواهر واقتدى ان احترامه يحل أو خيط لغير عمل فان كان لعمل فلا فدية عليه وقيد في مختصر الوقار الاحترام بكونه بلا عقد واقتصر عليه الخطاب ولم يذكره ابنه شاس ولا ابن العاجب ولا ابن عبد السلام ولا الموضع ولا ابن عرفة (و) لافدية في (استنثار) أي لى طرفي الثزر بين فخذه وغرزه في وسطه بلا عقد فان عقدها فعليه الفدية (لعمل فقط) قيد في الاجترام والاستنثار فان كانا لغير عمل ففيهما الفدية (وجاز) لحرم بحج

أو عمرة (خف) أي لبسه ومثله جرموق وجورب (قطع أسفل من كعب) للرجلين سواء قطعه هو أو اشتراه كذلك وشرط الترخيص في لبس الخف المقطوع أسفل من كعب كون لبسه (لفقد) أي عدم وجود (نعل) بالكلية (أو) ل (غلاوة) غلوا (فاحشا) بأن يزيد ثمنه عن قيمته المعتادة فوق ثلثها فلو لبسه لغير ما ذكر وقد قطع أسفل من كعب فعلية الفدية ولو اضربوه (و) جاز له (اتقاء شمس) عن وجهه (أو ريح بيد) لأنها لا تعد ساترا عرفا وأولى ببناء أو خباء (أو مطر) ومثله البرد عند الامام مالك لا ابن القاسم رضي الله تعالى عنهما (بشيء) (مرتفع) عن رأسه من نحو ثوب وأما الخيمة فيجوز الدخول تحتها بلا عذر (و) جاز (تقليم ظفر انكسر) والجواز مقيد بتأذيه من كسره (و) جاز (ارتداء) وائترار (بقميص) لعدم احاطته (وفي كره) ارتداء (المرابيل) لقبح هيئته وجوازه (روايتان) وبحت ابن غازی في الروایتين بأن كلامه في مناسكه ونحوه للباحی یفیدان الجواز قول لسیر الامام لا رواية عنه وخرج مسلم عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يخطب يقول السراويل لمن لم يجد الازار والخفان لمن لم يجد النعلين وقال مالك رضي الله تعالى عنه في الموطأ في السراويل لم يبلغني هذا ابن عبد السلام وعندى ان مثل هذا من الاحاديث التي نص الامام رضي الله تعالى عنه على انها لم تبلغه اذا قال اهل الصناعة انها صحت فيجب على مقلدي الامام رضي الله تعالى عنه العمل بها كهذا الحديث ويؤيد هذا قول الامام مالك في رواية ربيبه معن بن عيسى قال سمعت مالكا رضي الله تعالى عنه يقول انما أنا بشر أخطئ وأصيب فانظروا في رأيي فما وافق الكتاب والسنة فخذوا به وما لم يوافق الكتاب والسنة من ذلك فانكروه (و) جاز (تظلل ببناء) كحائط وسقف (وخباء) بكسر الخاء المعجمة ممدودا أي خيمة (و) (١٨٧) بد (محارة) في القاموس المحارة

شبه الهودج قال والهودج مركب للنساء فقوله (لافيها) معناه على ما لابن فرحون لا يجوز التظلل بشيء زائد حال كونه فيها أي المحارة وذلك كالساتر غير للسمر وأما ماسمر

خُفٌ قُطِيعٌ أَسْفَلَ مِنْ كَعْبٍ لِفَقْدِ نَعْلٍ أَوْ غُلُوٍّ فَاحْشَا وَاتَّقَا شَمْسَ أَوْ رِيحَ رِيْدٍ أَوْ مَطَرَ يَمْزُقُ قَفْرَ وَتَقْلِيمُ ظَفَرٍ انْكَسَرَ وَارْتِدَاءُ بِقَمِيصٍ وَفِي كُرْوِ السَّرَاوِيلِ رَوَايَتَانِ وَتَظَلُّلٌ بِنِيبَاءٍ وَخَبَاءٍ وَحِمَارَةٍ لَا فِيهَا كُتُوبٌ بِمَصَافِيهِ وَجُوبُ الْفِدْيَةِ خِلَافٌ وَحَمْلٌ لِحَاجَةٍ أَوْ قَفَرٍ بِلَا تَجَرٍّ وَابْتِدَالٌ ثَوْبِهِ أَوْ بَيْعُهُ بِخِلَافٍ غَسْلُهُ إِلَّا لِنَجَسٍ فَبِالْمَاءِ قَطُّ وَبَطْ جُرْحِهِ وَحَكٌّ مَا خَفِيَ بِرَفْقٍ وَفَصْدٌ

فيجوز التظلل فيها وهو عليها ونص ابن فرحون إنما يضر ما غطيت به وأما ما عليها من لبد فلا يضر ويجوز الركوب فيها لأنها كالبيت والخيمة اه وشبه في المنع فقال (كتوب) يرفع (بعضا) أي عليها أو على أعواد فلا يجوز سائرا اتفاقا ولا نازلا عند مالك رضي الله تعالى عنه لأنه لا يثبت بخلاف البناء والخباء الحطاب هذا التعليل يقتضي انه اذا ربط الثوب بأوتاد وحبال حتى صار كالخباء الثابت فلا يستظل به جائز (وفي وجوب الفدية) في التظلل في المحارة أو ثوب بعضا ونديها (خلاف) تعقبه البساطي بأنه لم ير من شهر القولين تفريعا على عدم الجواز ومفاد كلام البساطي ان الخلاف تفريع على الوجوب والاستحباب لا على الوجوب والسقوط كما يقتضيه كلام المصنف (و) جاز لهرم (حمل) لخرجه أو جراه على رأسه (لحاجة) أي احتياج للحمل حيث لم يجد من يستأجره أو وجده ولم يجد اجرة (أو قفر) كأن يحمل لنفسه حزمة حطب مثلا يتمتع بثمنها أو لغيره بأجرة لعيشه (بلا نجر) أشبه ما لم يكن تجره لعيشه كالطائر (و) جاز (ابتدال) جنس (ثوبه) أي المحرم الذي احرم فيه من ازار ورداء ولو تعدد أو نوى بذلك طرح الدواب التي فيه اذ لا يجب عليه شعونة لباسه لان الامام مالكا رضي الله تعالى عنه رأى نزع ثوبه لقملة بمثابة من ارتحل من بيت وأبقى ببقه حتى مات خفف أنفه (أو بيعه) أي ثوب المحرم ولو لأذية قلبه على الشهور عند مالك وابن القاسم رضي الله تعالى عنهما وقال سحنون انه كطرد الصيد من المحرم وفرق بان طرد الصيد اخراج لتغير مأمن والقمل يجوز قتله لغير المحرم قبل البيع وبعده (بخلاف غسله) أي ثوب المحرم لغير نجاسة بل لترفه أو وسخ أو غيرهما على ظاهرها حيث شك في قمله فان تحقق قمله منع غسله لما ذكر فان غسله وقتل شيئا أخرج ما فيه (الا) غسله (لنجس) اصابه (ف) يجوز (بالماء فقط) ولو شك في قمله ولا شيء عليه في قتله حينئذ كما في الموازية وفي الطراز يندب اطعامه ولا يجوز بنحو صابون فان غسله به وقتل شيئا اخرج واجبه (و) جاز (بط جرحه) أي فتحه واخراج ما فيه (و) جاز (حك ما خفي) عليه من جسده كراسه وظهره (برفق) بأن منعه قتل الدواب وكره بشدة وأما ما يراه فله حكمه وان ادماه (و) جاز (فصد)

الحاجة كما في الوطأ والدونة والا كره (ان لم يعصبه) فان عصبه ولو لضرورة اقتدى (و) جاز (شد منطقة) بكسر الميم وفتح الطاء وشدها جعل سيورها في ثقبها أو فيما يقال له ابريم فان عقدها اقتدى وشرط جواز شدها كونه (لنفقتة على جلده) أي المحرم تحت ازاره والمنطقة كما قال ابن حجر ما يشبه نكة السراويل ابن عرفة فيها لأبأس يربط منطقة تحت ازاره وجعل سيورها في ثقبها (و) جاز (إضافة نفقة غيره) لنفقتة التي في منطقة التي شدها على جلده بان يودعه رجل نفقتة بعد شدها لنفقة نفسه فيجعلها معها بلا مواطأة على الاضافة قبل شدها لان المواطأة على الممنوع ممنوعة (والا) أي وان لم يشدها لنفقته بان شدها لمال تجارة أوله ولنفقته أو فوق ازاره أو لنفقة غيره أو تجر غيره (فقدية) في هذه الصور وشبهه في وجوب الفدية أموراً جائزة فقال (كصّب جرحه أو رأسه) لعله بخرقه ولو صغيرة لان العصب مظنة الكبر وفصل ابن المواز في العصب بين الحرق الصفار والكبار كما في اللصق وفرق التونسي بينهما بان العصب والربط أشد من اللصق اذ لا بد فيهما من حصول شيء على الجسم الصحيح بخلاف اللصق ولذا صرح في الدونة بان صغير خرق العصب والربط ككبيرها (أو لصق خرقه) على جرحه أو رأسه (كدرهم) بفتح الدال أو موضع أو جمعت كانت قدره وظاهر التوضيح وابن الحاجب لا شيء عليه في جمعه من مواضع ولا فدية في لصق خرقه أقل من درهم ابن عاشر هذا والله أعلم خاص بجراح الوجه والرأس لانهما اللذان يجب كشفهما كما علل به التونسي (أولها) أي الخرقه (على ذكر) لمنع منى أو مذى أو ودى أو بول من وصوله لثوب بخلاف سئل ذكره فيها عند نومه بلا لف (١٨٨) فلا فدية فيه فان جعله في كيس فالفدية بالأولى (أو) جعل (قطنه) ولو

بلا طيب (بأذنيه) أو احدهما (أو قرطاس بصدغيه) أو بواحد منهما وظاهره ولو أقل من درهم ولعل نكته ذكره كون حكمه غير مقيد بالكبر لعظم نفقه (أو ترك ذى

بلا طيب (بأذنيه) أو احدهما (أو قرطاس بصدغيه) أو بواحد منهما وظاهره ولو أقل من درهم ولعل نكته ذكره كون حكمه غير مقيد بالكبر لعظم نفقه (أو ترك ذى

نفقة) مضافة لنفقته في منطقته المشدودة على جلده حتى (ذهب) بعد فراغ نفقته ولم يردّها له علماً أو بارادته الذهاب وأبقى المنطقة مشدودة على جلده فان لم يعلم بذهابه فلا فدية عليه (أو) ترك (ردّها) أي نفقة الغير (له) وأبقاها على جلده بعد فراغ نفقته وهو حاضر معه فعليه الفدية (و) جاز (لمرأة خز) أي لبسه وهي عزمة وكذا حرير فحكمها في اللباس حكمها حالاً إلا في وجهها وكفيها على ماسبق (وحلى) يشمل الخواتم فلها لبسها وهي عزمة وان سترت بعض أصابعها نقله الخطاب عند قوله كخاتم خلافاً لابن عاشر (وكره شد نفقته) التي في منطقته (بعضده أو فخذة) أو ساقه ولا فدية في ذلك كله (و) كره (كبر رأس على وسادة) لانه مظنة الترفه وصوابه ابدال رأس بوجه كما في بعض النسخ وأجيب بان اسم الرأس يطلق على العضو بتمامه فهي من تسمية الجزء الذي هو الوجه باسم كله ولا يختص السكره بالمحرم لقول الجزولي النوم على الوجه نوم الكفار وأهل النار والسيطان ولا بأس بوضع خد المحرم عليها وعبر عنه ابن شاس بتوسده جائز (و) كره (مصبوع) بعصفر ونحوه مما لا طيب فيه ويشبه لونه لون الصبوغ بالطيب كالزعفران والورس (١) محرم (مقتدى به) من امام وعالم والتقييد بما يشبه لونه لون المصبوع بالطيب لاخراج ما لا يشبه لونه لون الطيب كالاسود والاخضر فيجوز لبسه للمحرم وغيره ولو مقتدى به (و) كره (شم كريمان) من كل طيب مذكر وهو ماله رائحة ذكية ويتعلق أثره بماسه تعلقاً شديداً كالزبد والسك والزعفران (و) كره (مكث بمكان به طيب) مؤنث (و) كذا يكره (استصحابه) أي الطيب اللوث وسيد كر حرمة منه بقوله وتطيب بكورس ولا يكره مكث بمكان به طيب مذكر بحيث لا يشمه ولا يكره استصحابه ولا مسه بغير شم وهذه مفهومة من قوله ثم (و) كره (حجامة بلا عذر) خيفة قتل الدواب فان تحقق نفيها فلا تسكره بلا عذر وتقييد السكره ايضاً بما اذا لم يزل بسببها شعر والا حرمت بلا عذر واقتدى كانت لعذر أم لا (و) كره (غمس رأس) في الماء خيفة قتل الدواب فان فعل أطعم شيئاً من طعام قاله في الدونة وهل الاطعام واجب او مستحب

حمله سد على الاستحباب (أو تجفيفه) أى الرأس بخرقه بعد غمسه في الماء (بشدة) خيفة قتل الدواب ولكن يحركه بيده (و) كره (نظر بمرآة) أى الآلة التي يرى بها الوجه خيفة أن يرى شعنا فيزيله (و) كره (لبس امرأة قباء مطلقا) عن التقييد بكونها محرمة أو حرة مظنة أن يصف عورتها (و) حرم (عليهما) أى المرأة والرجل (دهن اللحية و) شعر (الرأس) أى تسريحهما بالدهن لما فيه من الزينة (وان) كان الرأس (صلعا) أى ذا صلح وهو خلو مقدم الرأس من الشعر (و) حرم عليهما (إبانة) أى إزالة (ظفر) لغير عذر (أو) إزالة (شعر) ولوقل بنتف أو حلق أو نورة أو قرض بأسنان (أو) إزالة (وسخ) إلا ما تحت الظفر (الغسل يديه) من وسخ (بمزيله) أى الوسخ من صابون غير مطيب أو طفل فلا يحرم عليهما (و) إلا (تساقط شعر لوضوء) أو غسل واجبين أو مندوبين ولو كثر (أو ركوب) أى تساقط شعره من ساقه لاجل ذلك بأن حلقه إلا كاف أو السرج (و) حرم عليهما (دهن الجسد) أى ماعدا بطن الكف والرجل بدليل قوله مشبها في المنع (ك) دهن بطن (كف ورجل) وظاهرهما دخل في الجسد ونص عليهما لدفع توهم الترخيص في دهنهما (بمطيب) رجع للجسد وما بعده ومتعلقه محذوف أى وافتدى في دهنهما بمطيب وان لعذر (أو) بغير مطيب (لغير علة) بل للترين في الجسد وبطن الكف والقدم (و) في دهن الجسد بغير مطيب (لها) أى العلة والضرورة من شقوق أو مرض (قولان) بالفدية وعدمها (اختصرت) المدونة (عليهما) أى القولين (و) حرم عليهما (تطيب بكورس) من كل طيب مؤثث وهو ما يظهر ريحه ويتعلق أثره بماسه والورس نبت كالسمسم طيب الرائحة صبغه بين الحمرة والصفرة يبقى نبتة (١٨٩) في الأرض عشرين سنة ومعنى تطيبه به الصاقه بالبدن عضوا أو

أَوْ تَجْفِيفُهُ بِشِدَّةٍ وَنَظَرُهُ بِمِرْآةٍ وَلُبْسُ مَرْأَةٍ قَبَاءَ مُطْلَقًا وَعَلَيْهِمَا دَهْنُ اللَّحْيَةِ وَالرَّأْسِ
وَأِنْ صَلَعًا وَإِبَانَةً ظَفْرٌ أَوْ شَعْرٌ أَوْ وَسَخٌ إِلَّا غَسَلَ يَدَيْهِ بِمُزِيلِهِ وَتَسَاقَطَ شَعْرٌ لَوْضُوءٍ
أَوْ رُكُوبٍ وَدَهْنُ الْجَسَدِ كَكَفِّ وَرَجْلٍ بِمُطَيِّبٍ أَوْ لِفَيْرٍ عُلْقٍ وَلَهَا قَوْلَانِ
اِخْتَصِرَتْ عَلَيْهِمَا وَتَطْيَبُ بِكُورَسٍ وَإِنْ ذَهَبَ رِيحُهُ أَوْ لَضَرُورَةٍ كُحِلَ وَلَوْ فِي
طَعَامِهِ أَوْ لَمْ يَتَلَقَّ إِلَّا قَارُورَةً سُدَّتْ وَمَطْبُوحًا وَبَاقِيًا مِمَّا قَبْلَ إِحْرَامِهِ
وَمُصْبِيًا مِنْ إِقَاءِ رِيحٍ أَوْ غَيْرِهِ أَوْ خُلُوقٍ كَمَبَّةٍ وَخَيْرٌ فِي نَزْعِ يَسِيرِهِ وَإِلَّا
اِفْتَدَى إِنْ تَرَخَى

يحرم استعماله ولا فدية فيه وهو الطيب المؤثث ذاهب الريح وافتدى ان تطيب لغير ضرورة (أو) تطيب (لضرورة كحل) ففيه الفدية بلا ثم (ولو) وضع (في طعام) أو شراب من غير طبع ففيه الفدية (أو) مسه (لم يعلق) أى يتعلق أثره به ففيه الفدية (الا) من مس أو حمل (قارورة) أو خريطة أو خرجاها طيب (سدت) عليه سدا وثيقا محكما بحيث لم يظهر منه ريحه فلا فدية (و) (الاطيبا) (مطبوخا) في طعام بنار أماته الطبخ فلا فدية في أكله فان لم يمتعه ففيه الفدية قاله الخطاب والمراد باماتته استهلاكه في الطعام وذهاب عينه بحيث لا يظهر منه غير ريحه كمسك أولونه كزعفران اه البناني هذا التفصيل للباطى واعتمده الخطاب والمذهب خلافة ابن بشير للمذهب نفي الفدية أى في الطبوخ لانه أطلق في المدونة والموطأ والمختصر الجواز في الطبوخ وابقاه الابهرى على ظاهره وقيد عبد الوهاب بفدية المازج وابن حبيب بفلبته وأن لا يعلق باليد ولا بالقلم منه شيء (و) (الاطيبا يسيرا) (باقيا) أثره أو ريحه في ثوبه أو بدنه (عما) تطيب به (قبل إحرامه) فلا فدية فيه مع الكراهة بناء على ان الدوام ليس كالاتداء الباجى ان تطيب لأحرامه فلا فدية عليه لأنها انما تجب باتلاف الطيب بعد الاحرام وهذا أتلفه قبله وانما يبقى منه بعده الرائحة ثم قال لان الفدية انما تجب باتلاف الطيب أولسه وأما الانتفاع بريحه فلا تجب فيه فدية وان كان ممنوعا اه (و) (الا) مصيبا من القادر ريح أو شخص (غيره) أى الحرم على ثوبه أو بدنه نائما أو يقظان فلا فدية عليه (أو) مصيبا من (خالق) بفتح الحاء المجمة أى طيب (كعبة) فلا فدية عليه ولو كثر لطلب القرب منها (وخير في نزع يسيره) أى الخلق والباقي مما قبل إحرامه فقط واما المصيب من القاء ريح أو غيره فيجب نزع يسيره فوراً ككثيره فان تراخى افتدى فلا بدخلان تحت قوله (والا) يكن الخلق والباقي مما قبل إحرامه يسيرا (افتدى ان تراخى) في نزع خلق الكعبة فقط واما الباقي

الصاقه بالبدن عضوا أو
بعضه أو بالثوب فله عبق
الريح دون العين على
جالس بخانوت عطار فلا
فدية عليه ويكره تماديه
على ذلك قاله في الجواهر
وبالغ على الحرمة بدون
الفدية بقوله (وان ذهب
ريحه) وعلى هذا فلنا شيء

مما قبل احرامه فيفتدى في كثيره وان لم يترأخ في نزعته على المتمد كافي الاجهوري رالحطاب فيخص قوله في نزع يسيره بشيئين ويخص التراخي بأحدهما فان لم يترأخ فلا فدية مع وجوب نزع فورالكثير اه عقب وشبه في وجوب الفدية مع التراخي فقال (كتنظية رأسه) بفعله أو بفعل غيره به حال كونه (نائما) فان تراخي في نزعته بعد انتباهه افتدى وان نزعته عاجلا فلا شيء عليه (ولا تخلق) أي لا تطيب (السكبة أيام الحج) أي يكره لئلا يصيب الطائفين (ويقام) أي يؤمر بالقيام ندبا (المطارون) الذين يبيعون الطيب المؤث (فيها) أي أيام الحج (من السعي وافتدى) أي أخرج الفدية وجوبا نيابة عن المحرم (الملتق الحل) بكسر الحاء وشد اللام أي غير المحرم طيبا مؤثنا على محرم نائم أو نوبا على رأسه (ان لم تلزمه) أي ان لم تلزم المحرم الفدية لنزعته عقب انتباهه (بلا صوم) لانها عبادة بدنية لا تكون عن الغير وانما الذي يلزمه اطعام ستة مساكين أو ذبح شاة فأعلى (وان لم يجد) الملقى ما يفتدى به (فليفتد المحرم) الملقى عليه بصوم أو اطعام أونسك لانها عن نفسه وشبهه في الفدية على الفاعل فان لم يجد فعلى المفعول به فقال (كأن حلق) الحل (رأسه) أي المحرم النائم فعليه الفدية بغير الصوم فان لم يجد فعلى المحرم (ورجع) المحرم المقتدى ان شاء على الفاعل (بالاقل) من قيمة الشاة أو مثل كيل الطعام وذ كر شرط الرجوع فقال (ان لم يفتد) المحرم (بصوم) بأن افتدى باطعام أونسك فان افتدى بصوم فلا رجوع له بشيء (وعلى المحرم) بحج أو عمرة (الملتق) طيبا على محرم نائم ونزعته عقب انتباهه (فديتان) فدية لمسه الطيب وفدية لتطيبه النائم فان تراخي النائم بعد انتباهه في نزعته ففديته على نفسه (على الأرجح) هذا قول القابسي وصوبه ابن بونس وسند وابن عبد السلام (١٩٠) ومقابله لابن أبي زيد (وان حلق حل محرما) أو قلم اظفاره

كَتَنَظِيَّةَ رَأْسِهِ نَائِمًا وَلَا مُتَحَلِّقًا أَيَّامَ الْحَجِّ وَيُقَامُ الْمَطَارُونَ فِيهَا مِنْ السَّمِيِّ
وافتدى الملقى الحل إن لم تلزمه بلا صوم وإن لم يجد فليفتد المحرم كأن حلق
رأسه ورجع بالأقل إن لم يفتد بصوم وعلى المحرم الملقى فديتان على الأرجح
وإن حلق حل محرما بأذن قتل المحرم وإلا فمكته وإن حلق محرم رأس حل
أطعم وهل حفنة أو فدية أو قملات وفي الظفر الواحد لا لإمطة الأذى حفنة
كشعرة أو شعرات أو قملة أو قملات وطرحها كحلق محرم لمسه موضع الحجامة
إلا أن يتحقق نفى القمل وتقريده

أو طيبه (بأذن) من
المحرم في الحلق أو
التقليم أو التطيب (فعلى
المحرم) الفدية ولو أعسر
ولا تلزم الحل حيث كان
الفعل ناشئا عن أذنه
ورضاء أي المحرم (والا)
أي وان لم يأذنه المحرم
بأن كان نائما أو مكرها

بغيره

(ف) الفدية (عليه) أي الحل وقد يقال ان هذا مكرر مع قوله كأن

حلق حل رأسه أعاده هنا للتصريح بفهمه بأذن ودفعه الحطاب ان ما هنا بيان لموضع لزومها للحل ومامر بيان لان حكم الحلق اذا لزمته حكم الملقى طيبا ابن عاشر هذه محاولة لاتم اذ لا مانع من جعل التشبيه تاما حتى يستفاد منه المعنى القاهنا (وان حلق محرم) بحج أو عمرة (رأس حل) أي غير محرم (أطعم) المحرم وجوب با لاحتمال قتله دواب فان تحقق عدمها فلا يطعم (وهل) اطعامه (حفنة) أي ملء يد واحدة من طعام كما في الدونة (أو) اطعامه (فدية) أي صيام ثلاثة أيام أو اطعام ستة مساكين أو نسك بشاة (تأو يلان) في قول الامام يفتدى وقول ابن القاسم يتصدق بشيء من طعام (وفي) قلم (الظفر الواحد لا لإمطة الأذى) ولا لانكساره بأن كان عبثا أو ترفها كما هو ظاهر الحطاب (حفنة) أي ملء يد واحدة من طعام متوسطة لا مقبوضة ولا مبسوطة والقبضة بالضاد ملؤها مقبوضة فهي دون الحفنة والقبضة بالصاد المهملة الاخذ باطراف الأصابع فهي دون القبضة بالضاد المعجمة (ك) ازالة (شعرة) واحدة من جسده ففيها حفنة (أو شعرات) عشرة لغير إمطة الأذى ففيها حفنة من طعام ولا ماطته فيها فدية كازالة الكثير الزائد على عشرة (أو) قتل (قملة) واحدة (أو قملات) عشرة ففيها حفنة من طعام ولولا إمطة الأذى قال في التوضيح لم يعلم قولاً في للذهب بوجوب الفدية في قملة أو قملات (وطرحها) أي القملة أو القملات بالارض فيه حفنة وشبهه في وجوب الحفنة فقال (كحلق) شخص (محرم) بحج أو عمرة (لمسه) في كونه محرما بحج أو عمرة بأذنه (موضع الحجامة) فيلزم الحلق حفنة من طعام (الا أن يتحقق) الحلق (نفى القمل) عن موضع الحلق فلا شيء عليه وعلى المحلق شعره في الحالين الفدية (و) ك(تقريده

بعبه (أى ازالة القراد عنه ان لم يقتله اتفاقا وان قتله على المشهور في كل الحالين يطعم حفنة ولا فرق بين قليله وكثيره (لا شئ) على الحرم في (كطرح علقه) عنه أو عن عبه لانها من دواب الارض وأدخلت الكاف النمل والدود والذباب فلا شئ في طرحها (أو) طرح (برغوث) فلا شئ في طرحه ولا في قتله لانه من دواب الارض (والفدية) واجبة (فما) أى الفعل الذى (يترفه به أو) (فما) (يزيل) به (أذى كقص الشارب) جعله ابن شاس مثالا لما يزال به أذى والتثنائى مثالا لما يترفه به وهو صالح لهما (أو) قص (ظفر) واحد لاماطة أذى فهو مفهوم قوله آنفا لا لاماطة أذى أو متعدد لاماطة أذى أو لا فتحصل من كلامه أن لقم الظفر الواحد ثلاثة أحوال فله من كسرا لا شئ فيه قلعه لا لاماطة أذى فيه حفنة قلعه لا لاماطة أذى فيه فدية (وقتل مل كثر) بأن زاد على اثنى عشر ففيه الفدية ومثل قتله طرحه (وخضب بكحناء) بالمد والصرف لانه يطيب الرأس ويقتل دوابه ويرجل شعره ويزينه فهو مثال صالح للأمرين وأدخلت الكاف الوسمة بفتح الواو وكسر السين وسكونها لغة شجرة كالسكر بريدق ويخلط مع الحناء من الوسامة أى الحسن لانها تحسن الشعر وفيه الفدية ولو نزع مكانه ان عم رأسه بالخضب بل (وان) كان الخضوب (رقعة ان كبرت) بأن كانت قدر الدرهم فان صغرت فلا فدية (ومجرد) صب ماء حار على جسده في (حمام) صا مجردا عن ذلك وازالة الوسخ فيه الفدية (على المختار) ولو رفع جنبه وأسقط من كلامه تقييده بجالوسه فيه حتى يعرق وأما صب الماء البارد فيه فلا فدية فيه ومذهب المدونة أنه لا تجب الفدية على داخله الا اذا تدلكوا نقي الوسخ (واتحدت) الفدية في أربعة مواضع وتعددت في غيرها بتعدد سببها وهذا هو الاصل فيها فتتحد مع تعدد سببها (ان ظن الاباحة) لأسباب الفدية كمن طاف للعمرة وسعى وتحلل وفعل أسبابا للفدية من لبس محيط ونظيب وازلة شعر وغيرها ثم نبين له فساد طوافه أو سعيه فعليه فدية واحدة لتلك الاسباب وكمن رفض احرامه وظن خروجه منه واباحة ممنوعاته برفضه ففعل أسبابها ففدية (١٩١) واحدة وكمن وطىء وهو محرم وظن خروجه منه واباحة

بعبه لا كطرح علقه أو برغوث والفدية فيما يترفه به أو يزيل أذى
كقص الشارب أو ظفر وقتل كثر وخضب بكحناء وإن رقعة إن كبرت
ومجرد حمام على المختار واتحدت إن ظن الاباحة أو تمدد موجبها بفور أو
نوى التكرار أو قدم التوب على السراويل وشرطها في اللبس انتفاع من حر
أو برد لا إن نزع مكانه وفي صلاة قولان ولم يأتهم أن فعل لمذبر وهي نسك

أوقات متباعدة فعليه لكل سبب فدية فقوله ان ظن الاباحة أى في صور مخصوصة وهى المتقدمة (أو تعدد موجبها) بكسر الجيم أى سبب وجوب الفدية كلبس ونظيب وحلق وازالة الوسخ (بفور) واحد ففيها فدية واحدة لصيرورتها كشيء واحد ان لم يخرج للدول قبل فعل الثانى والافتتعدوا الفور هنا على حقيقته وهو اتصال الاسباب وفعلها في وقت واحد كما يفيد ظاهر المدونة وأقره ابن عرفة خلافا لما اقتضاه ابن الحاجب واقتصر عليه التثنائى من أن اليوم فور وان التراخي يوم ويلة لأقل (أو) تراخي ما بين الفعلين (نوى) عند فعل الاول (التكرار) لاسباب الفدية ولو طال ما بين السببين أو اختلفا كاللبس والتظيب اذا لم يخرج للأول قبل الثانى والاتعدت (أو قدم) ما نفعه عام على ما نفعه خاص كأن قدم في لبسه (التوب) الطويل الى أسفل من الركبة (على السراويل) فدية واحدة للعالم نفعه ولا فدية للخاص إلا أن ينتفع بالسراويل زيادة عن انتفاعه بالتوب لطوله طولا له بال أول دفعه حرا أو بردا فتلزم بلبسه فدية أخرى لا انتفاعه ثانيا بغير ما انتفع به أولا (وشرط) وجوب (ها) أى الفدية (في اللبس) المحيط ممنوع لبسه بالاحرام (انتفاع) باللبوس (من) دفع (حرا أو برد) أى شأنا وان لم ينتفع بالفعل فمن لبس ثوبا شافا فلا يقي حرا ولا بردا أو تراخي زمانا ولا فعليه الفدية ففي الجواهر الفدية اذا انتفع باللبس من حر أو برد أو دام عليه كالיום (لا فدية عليه (ان) لبس محيطا و (نزع)ه (مكانه) أى فورا ولم ينتفع به (وفي) الفدية بانتفاعه باللبوس في (صلاة) ولو رباية طول فيها وعدمها (قولان) لم يطلع المصنف على أرجحية أحدهما قال في التوضيح نبأ على أنها تعد طولا أم لا وفي الخطاب عن سند بعد ذكر القولين من رواية ابن القاسم عن مالك رضي الله تعالى عنهما قال فرة نظر الى حصول المنفعة في الصلاة ونظر مرة الى الترفه وهو لا يحصل الا بطول قال الخطاب هذا هو التوجيه الظاهر لا ما ذكره في التوضيح اذ لبس ذلك لطول لما علمت ما تقدم اه والذى تقدم ان الطول كالיום كفى ابن الحاجب وابن شاس وغيرها (ولم يأتهم) الحرم (ان فعل) موجب الفدية (لمذبر) حاصل أو خيف حصوله وظاهر نقل المواق انه لا بد من حصوله (وهى) أى الفدية (نسك)

أى عبادة مضاف أو منون مبدل منه (شاة) بالجر على الأول والرفع على الثانى يشترط فيها حسن وسلامة الأضحية كما تنفذه المدونة (فأعلى) أى أفضل من الشاة وهى البقرة وأعلى من البقرة البدنة قاله الباجى الابن وهو للذهب وارتضى أبو الحسن فى مناسكه أن الشاة أفضل فالبقرة فالبدنة فعلى هذا معنى أعلى أكثر لحاوان كان بعيدا (أو أطعام ستة مساكين) أى لا يملكون قوت عام فشمّل الفقراء (لكل) منهم (مدان) مثنى مدّ من حفا من متوسط لامتقبوض ولا مبسوط فهى ثلاثة أصع (كال كفارة) لليمين فى كونها من غالب قوت البلد لا غالب قوته وكونها عبدة عليه الصلاة والسلام إذ به تؤدى جميع الكفارات سوى كفارة الظهار (أو صيام ثلاثة أيام) ان كانت غير أيام منى بل (ولو) كانت (أيام منى) الثلاثة التى بعد يوم العيد (ولم يختص) النسك ذبحا أو نحرأ أو اطعاما أو صياما (بزمان أو مكان) قال التتائى ومقتضاء اطلاق النسك على الثلاثة ومقتضى المصنف والآية اختصاصه بالشاة فأعلى (الآن ينوى) الفتدى (بالذبح) بكسر الذال أى الذبوح ومثله النحر (الهدى) أو يقلدو يشعرا يقلدو يشعروا ان لم ينو الهدى كما يفيد المواق (ف) يصير حكمه (كحكمه) أى الهدى فى أن محله منى ان وقف به فى عرفة ليلة العيد وساقه فى حج وبقيت أيام النحر والا فحله مكة (ولا يجوز) عن اطعام ستة مساكين لكل مدان (غداء وعشاء) ولا غدا آن ولا عشا آن (ان لم يبلغ) ما ذكر (مدين) لكل مسكين فان بلغهما أجزأ (و) حرم عليهما (الجماع ومقدماته) ولو علمت السلامة (وأفسد) الجماع الاحرام حال كونه (مطلقا) عن التقييد بالعمد أو السهو أو الجهل أو الاكراه وعن التقييد بكونه فى قبل أو دبر فى آدمى أو غيره بعد فعل شىء من أفعال الحج أو قبله ولا بد من كونه من (١٩٢) بالغ وموجبا للفعل لقول ابن الحاجب والجماع والمضى فى الافساد على نحو موجب

شاة فأعلى أو إطعام ستة مساكين لكل مدان كال كفارة أو صيام ثلاثة أيام ولو أيام منى ولم يختص بزمان أو مكان إلا أن ينوى بالذبح الهدى فكحكمه ولا يجوز غداء وعشاء إن لم يبلغ مدين والجماع ومقدماته وأفسد مطلقا كاستدعاء منى وإن ينظر إن وقع قبل الوقوف مطلقا أو بعده إن وقع قبل إفاضة وعقبه يوم النحر أو قبله وإلا فهدى كأنزال ابتداء وإنذاره وقبلته ووقوعه بعد منى فى عمرته وإلا فسدت ووجب إتمام الفسد وإلا

الكفارة فى رمضان التوضيح كأن المصنف يشير الى أن ما يوجب الكفارة فى رمضان يوجب الفساد هنا وقد تقدم ان موجب الكفارة فى الصوم هو الجماع الموجب للفعل وشبه فى

الافساد فقال (كاستدعاء منى) بقبلة أو مباشرة بل (وان) استدعاء فخرج (بنظر) فهو أى ادامته وكذا بادامة فكر فان لم يدم فلا يفسد ويندب الهدى كما فى المواق عن الابهري وقيد الافساد بقوله (ان وقع) الجماع (قبل الوقوف) بعرفة فيفسده (مطلقا) أى فعلا شيئا كطواف القدوم والسعى أم لا (أو) وقع الجماع (بعده) أى الوقوف فيفسد (ان وقع قبل) طواف (الافاضة و) رمى جمرة (عقبه يوم النحر أو قبله) ليلة المزدلفة الخطاب لا بد من هذه اللفظة لئلا يتوهم اختصاص الفساد بيوم النحر (والا) أى وان لم يقع قبلهما يوم النحر أو قبله بأن وقع قبلهما بعد يوم النحر أو بعد أحدهما يوم النحر (فهدى) واجب فى الصور الثلاثة من غير افساد وشبه فى الهدى فقال (كأنزال) لنى (ابتداء) أى بمجرد نظر أو فكر فان خرج بلا لذة أو غير معتادة فلا شىء فيه (وامدائه) فيه الهدى سواء خرج ابتداء أو بادامة نظر أو فكر أو قبلة أو غيرها (وقبلته) بدون منى ومنى فيها هدى اذا كانت على الفم لغير وداع أو رحمة والافلاشى فيها الا أن يخرج بهامنى أو منى فحكمه فان كانت على الجسد فحكمها حكم الملامسة ان خرج بهامنى أو منى أو كثر فهدى والافلاشى فيها ولو قصد اللذة أو وجدها (ووقوعه) أى الجماع من معتمر (بعد) فراغ (سعى فى عمرته) قبل تحلله منها فلا يفسدها لتمام أركانها وفيه هدى (والا) أى وان لم يقع بعد سعى فيها بأن وقع فى السعى أو قبله (فسدت) عمرته (ووجب) على المسكف (إتمام) النسك (المفسد) بضم الميم وفتح السين من عمرة أو حج ادر كوقوفه وان كان الفساد قبله فيتمه بالوقوف ونزول مزدلفة ومبيتها ووقوف المشعر الحرام ورمى جمرة العقبة والافاضة والسعى عقبه ان لم يكن قدمه ومبيت منى ورميها والتحصيب فان فاته وقوفه وجب تحلله منه بفعل عمرة ولا يجوز له النقاء على احرامه الفاسد لعدم قابل فاته تمام على فاسد يمكن التحلل منه وهو لا يجوز (والا) أى وان لم يتمه سواء ظن اباحة

قطعه أم لا (فهو) أى الاحرام الفاسد باق (عليه) ان لم يحرم بالقضاء بل (وان أحرم) غيره فهو لغو ولو قصد به قضاء للفسد فلا يكون ما أحرم به قضاء عنه واتمامه اتمام للمفسد (ولم) الاولى ولا (يقع قضاؤه) أى الفساد (الا فى) سنة (ثالثة) ان لم يطلع عليه إلا بعد فوات وقوف الثانى والا أمر بالتحلل من الفاسد بفعل عمرة ولو فى أشهر الحج ويقضيه فى العام الثانى وعبرة ابن الحاجب فان لم يتمم أحرم للقضاء فى سنة أخرى فهو على ما أقصد ولم يقع قضاؤه الا فى ثالثة (و) وجب (فورية القضاء) لما أقصد من حج أو عمرة بعد التحلل من فاسدهما ان كان ما أقصد فرضا بل (وان) كان (تطوعا) لان تطوع الحج والعمرة من النفل الذى يجب تكميله بالشروع فيه والقضاء من جملة التكميل (و) وجب (قضاء القضاء) من حج أو عمرة ان أقصده فىأتى بحجتين احدهما قضاء عن الحجة الاولى والثانية قضاء عن قضائها الذى أقصد بهدى مع كل حجة هدى (و) وجب (نحر هدى فى) زمن (القضاء) لحج أو عمرة ولا يقدمه زمن اتمام الفسد فيؤخره على المشهور ليجتمع القضاء والهدى والوجوب منصب على الهدى وعلى كون نحره فى القضاء ولكنه غير شرط بدليل قوله وأجزأ ان عجل وظاهر عبارته وجوبه للقضاء وليس كذلك بل للفساد فلو قال ونحر هديه فيه ويكون ضمير هديه للفساد وفيه للقضاء لكان أحسن (واتحد) هدى الفساد ان اتحد موجب الفساد بل (وان تكرر) موجه بوطء (للنساء) أى فيهن (بخلاف صيد) فيتعدد جزاؤه بتعده لانه عوض عنه والعوض يتعدد بتعدد المعوض (و) بخلاف (فدية) فتتعدد بتعدد سببها الا فى الواضع الاربعة للتقدمة فى قوله واتحدت ان ظن الاباحة الخ (وأجزأ) هدى الفساد (ان عجل) مع اتمام الفسد (و) وجب هدايا (ثلاثة ان أقصد) الحج حال كونه (قارنا) أو متمتعا (ثم) بعد أخذه فى اتمامه (فاته) وقوفه أو فاته وقوفه (١٩٣) ثم أقصد (وقضى) قارنا أو متمتعا هدى للفساد

فَهُوَ عَلَيْهِ وَإِنْ أَحْرَمَ وَلَمْ يَقَعْ قَضَاؤُهُ إِلَّا فِي ثَالِثَةٍ وَفَوْرِيَّةُ الْقَضَاءِ وَإِنْ تَطَوَّعًا وَقَضَاءُ الْقَضَاءِ وَنَحْرُ هَدْيٍ فِي الْقَضَاءِ وَاتَّحَدَ وَإِنْ تَكَرَّرَ لِلنِّسَاءِ بِخِلَافِ صَيْدٍ وَفِدْيَةٍ وَأَجْزَأُ إِنْ عَجَلَ وَثَلَاثَةٌ إِنْ أَفْسَدَ قَارِنًا ثُمَّ فَاتَهُ وَقَضَى وَعُمَرَةُ إِنْ وَقَعَ قَبْلَ رَكْعَتَيْ الطَّوَافِ وَاحْتِجَاجُ مُكْرَهَةٍ وَإِنْ نَكَحَتْ غَيْرَهُ وَعَلَيْهَا إِنْ أَعْدَمَ وَرَجَعَتْ عَلَيْهِ كَالْتَقَدَّمَ وَفَارَقَ مَنْ أَفْسَدَ مَعَهُ مِنْ إِحْرَامِهِ لِتَحْلُلِهِ وَلَا يُرَاعَى

وهدى للفوات وهدى للقران أو التمتع الصحيح الذى جعله قضاء وسقط هدى القران أو التمتع وسقط هدى القران أو

(٢٥ - جواهر الاكليل - اول) الذى فسد وفات لا تنال به عمرة فلم يحج القارن باحرامه ولا التمتع من عامه وسيفيد هذا بقوله لا دم قران ومتمتع للفات (وعمرة) عطف على هدى من قوله والا فهدى فلو وصله به لكان أحسن اذ ذكره هنا يوم اتصاله بما قبله وليس بمراد أى حيث قلنا بعدم الفساد فهدى ويجب معه عمرة يأتى بها بعد أيام من (ان وقع) الوطء غير للمفسد للحج (قبل ركعتي الطواف) للافاضة صادق بوقوعه قبل الطواف وبوقوعه بعده وقبل ركعتيه وكذا ان وقع بعد ركعتي الطواف وقبل السعى لمن لم يسع عقب طواف القدوم وعلة وجوب الايتان بعمرة هو أن يأتى بطواف وسعى لا خلل فيهما ولذا لو وقع الوطء بعد ركعتي الطواف لمن قدم السعى عقب طواف القدوم أو بعد السعى لمن لم يقدمه وقبل رمى جمرة العقبة فلا عمرة عليه لسلامة طوافه وسعيه من الخلل وهذا التفصيل هو المشهور ومذهب المدونة (و) وجب على من أكره امرأة على جماعه اياها حرة كانت أو أمة أذن لها فى الاحرام أم لا (احتجاج مكرهه) وأهدى عنها من ماله ان كانت المكروه باقية فى عصمته أو ملكه بل (وان) طلقها (ونكحت غيره) أى المكروه ويجهز الزوج الثانى على اذنه لها فى قضاء الفسد او باع الامة التى اكرهها وبيعها جائز ويجب بيان وجوب قضاء الفسد عليها والا فللمشترى ردّها به (و) يجب الحج والهدى (عليها) أى للمكروه بالتمتع من مالها (ان أعدم) مكرهها بالكسر (ورجعت عليه) بعوض ما أنفقته من مالها فى حجها وهداياها على المكروه بالكسر ان أيسر (ك) الرجوع (المتقدم) فى رجوع من ألقى عليه طيب او على رأسه ساتر وهو نائم ولم يجد الملقى شيئا يقتدى به عنه فافتدى الحرم بغير الصوم ثم أيسر الملقى فترجع عليه بالاقبل مما أنفقه ومن نفقة مثلها فى السفر بلا اسراف وفى الهدى بالاقبل من ثمنه وقيمتيه والمعتبر فى الاقلية يوم الرجوع لا يوم الاخراج (وفارق) وجوبا وقيل ندبا (من) أى المرأة التى (أفسد) الواطء الحجة أو العمرة (معه) أى المرأة الموطوءة وذكر ضمير هاء مراعاة للفظ من وصلة فارق (من) حين (احرامه) بالقضاء حجا أو عمرة (لتحلله) منه بتمام الافاضة وركعتيه والسعى ان لم يسع عقب القدوم وحلقه فى الحج أو العمرة وانما أمر بالمفارقة الى هذه الغاية لئلا يعود الى مثل ما وقع منه (ولا يراء

بفتح العين في احرامه بقضاء المفسد (زمن احرامه) اي لا يلزمه ان يحرم بقضاء المفسد من مثل الزمن الذي كان أحرم فيه بالمفسد فله ان يحرم به في مثله او قبله او بعده فلو أحرم في شوال وأفسده فله ان يحرم بقضائه في ذي القعدة او الحجة (بخلاف ميقات) مكافى احرم منه بالمفسد (ان شرع) اي طلب الاحرام منه شرعا كالحليفة للذنى والجحفة لمصرى فانه يجب الاحرام بالقضاء منه (وان تعداه) اي تعدى الحرم بقضاء المفسد الميقات الذى كان احرم منه بالمفسد واحرم بالقضاء بعده (دم) عليه (دم) ولو تعداه بوجه جائز كاقامته بمكة لقابل وهذا يخص قوله فبا مر ومكانه له أى لمن بمكة مكة (واجزا تمتع) قضاء (عن افراد) مفسد لان التمتع افراد وزيادة (و) أجزأ (عكسه) أيضا وهو افراد قضاء عن تمتع مفسد اذ المفسد انما هو الحج والعمرة قد تمت قبله صحيحة وخالف في ذلك ابن الحاجب تبعاً لابن بشير فقلا بعدم الاجزاء (لا) يجزى (قران) قضاء (عن افراد) مفسد لنقص القران عن الافراد في الفضل (أو) أى ولا يجزى قران قضاء عن (تمتع) مفسد لان القران عمل واحد والتمتع عملان (و) لا يجزى (عكسهما) أى الصورتين السابقتين وهو افراد عن قران و تمتع عن قران فالصور المذكورة ست الاجزاء في اثنتين وعدمه في أربع (ولم ينب) لمن احرم بحج تطوع قبل حجة الفرض وأفسده وقضاه (قضاء) حج (تطوع) مفسد (عن) حج (واجب) عليه اصالة وهى حجة الاسلام (وكره) للزوج المحرم بحج أو عمرة (حملها) أى الزوجة عمرة أم لا (للمحمل) بفتح الهمزة الاولى وكسر الثانية وأما هرمها فأبيها فلا يكره له حملها (ولذلك) أى كره حمل المرأة للمحمل (انخذت السلام) التى ترقى النساء عليها للمحامل في الاسفار (و) كره له (رؤية ذراعيها) والظاهر حرمة مسهما لانه أقوى في مظنة اللذة (١٩٤) من رؤيتهما (لا) يكره له رؤية (شعرها) أى الزوجة (و) لا يكره

للمحرم بحج أو عمرة (الفتوى في أمورهن) ولو للعلقة بفروجهن كحيض ونفاس (وحرمة) سبب (٤) أى الاحرام بحج أو عمرة صحيحا كان أو فاسدا على الرجل والمرأة في الحرم أو خارجه (وبالحرم) أى فيه

ولو لم يحرم وفاعل حرم تعرض الآتى ولما كان للحرم حدود حدها سيدنا ابراهيم صلوات الله تعالى وسلامه وبفضه عليه ثم قريش بعد قلعها ثم سيدنا محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم عام فتح مكة ثم عمر ثم معاوية رضى الله تعالى عنهما ثم عبد الملك بن مروان وفي بعضها خلاف بين العتمد منه محدداتها بالمواضع والاميال فقال وحده (من نحو) أى جهة (الدينية) النورة بأنوار النبى صلى الله عليه وسلم (أربعة اميال او خمسة) من الاميال وعلى كل فهو (ل) مبدأ (التنعيم) من جهة مكة المسمى بمسجد عائشة الآن فما بين الكعبة المشرفة والتنعيم حرم والتنعيم من الحل بدليل ان من بمكة يحرم بالعمرة والقران منه (و) حده (من) نحو (العراق ثمانية) من الاميال (للمقطع) أى ثنية جبل بمكان يقال له المقطع (و) حده من نحو (عرفة تسعة) من الاميال لطرف نمرة من جهة مكة وتسمى عرنة بضم العين وبالتون واد بين الحرم وعرفة بالقاء وحده من جهة الجعرانة تسعة اميال الى شعب عبد الله بن خالد وحده من جهة اليمن سبعة اميال (ومن) نحو (جدة) بضم الجيم قرية بساحل البحر غربى مكة بينهما مرحلتان (عشرة) من الاميال (آخر الحديبية) والمراد لآخرها من جهة الحل فهى من الحرم في الروى عن مالك والشافعى رضى الله تعالى عنهما وبينها وبين مكة مرحلة واحدة (و) أشار لسباع ابن القاسم تحديد الحرم بانه (يقف سيل الحل دونه) أى السيل الجارى من الحل الى الحرم لا يدخله وأما السيل الجارى من الحرم الى الحل فيخرج اليه وفاعل حرم (تعرض) حيوان (برى) أى منسوب للبر احتز به من البحرى فلا يحرم على الحرم التعرض له لقوله تعالى أحل لكم صيد البحر وطعامه (وان تأنس) أى تطبع بطباع الانس وشمل البرى الجراد والضفدع البرى والسلحفاة البرية التى مقرها في البحر وان عاشت في الماء بخلاف البحرى التى مقرها البحر وان عاشت في البر فله عيسى عن ابن القاسم وسواء اكل لحم البرى (أو لم يؤكل) كخنزير وفرد وسواء كان مملكا أو مباحا (أو طهر ماء) أى طيرا بريا يلزم الماء لأكله السمك

الصغير ولذا أضيف للماء (و) حرم على المحرم وفي الحرم تعرضا (بيضة) أي البرى (و) حرم بالأحرام وفي الحرم (حزؤه) أي البرى أي يحرم التعرض لبيضة أيضا وضبط ابن غازي له بالجيم والراء غير محتاج إليه لأنه يغنى عنه قوله وبيضة لأنه إذا حرم التعرض لبيضة فأولى لجروه ولدخوله في عموم قوله برى ولأنه سينص على الجرو في قوله والصغير كغيره (و) أن ملك حل صيدا في الحل باصطياده أو شرائه أو قبول عطيته من صائده الحل في الحل ثم أحرم أو دخل به الحرم (لمرسله) أي يطلق الصيد بمجرد ذلك أن كان (بيده) حقيقة أو حكما بأن كان بقفص (أو) كان مع (رفقته) في قفص أو غيره فإن لم يرسله وتلف فعله جزاؤه (و) زال ملكه) أي من أحرم أو دخل الحرم والصيد بيده أو مع رفقته (عنه) أي في الحال والمآل فلو أرسله أحد فلا يضمنه أو أطلقه للحرم فأخذه حلال في الحل قبل لحوقه بالوحش فهو لمن أخذه فاذا التحل للحرم من أحرامه فليس له أخذه منه (لا) يزول ملك من أحرم بعد اصطياده صيدا أو شرائه أو قبول عطيته من حل في حل ولا يجب عليه إرساله أن كان الصيد (بيته) أي الحرم (وهل) عدم وجوب إرساله وعدم زواله ملكه عنه مطلق عن التقييد بكون أحرامه من غير بيته بل (و) أن أحرم منه) أي بيته كأهل الليقات ومن منزله بين الليقات ومكة أو مقيد بكون أحرامه من غير بيته فإن أحرم من بيته زال ملكه عنه ووجب عليه إرساله فيه (تأويلان) أي فهمان في قول المدونة ومن أحرم وفي بيته صيد فلا شيء عليه فيه ولا يرسله الأول للتونسي وابن يونس والثاني قله ابن يونس عن بعض الأصحاب (فلا يستجد) الحرم أو الآفاق في الحرم (ملكه) أي الصيد بشرائه أو قبول عطية أو أقاله فإن ورثه أو رد عليه بعيب زال ملكه عنه وأرسله إذا كان الصيد حاضرا فإن كان غائبا فيجوز شراؤه وقبول عطيته (ولا يستودعه) أي الحرم الصيد يحتمل أنه مبني للمفعول أي لا يقبله من غيره ودية قال في الطراز ولا يجوز للمحرم أن يأخذ صيدا ودية فإن فعل رده إلى ربه (١٩٥) ويحتمل أنه مبني للفاعل أي لا يجعله

وَبَيْضِهِ وَجُزْؤُهُ وَلَيْزُؤُهُ يَبْدُوهُ أَوْ رُقَّتُهُ وَزَالَ مَلِكُهُ عَنْهُ لَا يَبْتِمُّهُ وَهَلْ وَإِنْ
أَحْرَمَ مِنْهُ تَأْوِيلَانِ فَلَا يَسْتَجِدُّ مَلِكُهُ وَلَا يَسْتَوْدِعُهُ وَرَدَّهُ إِنْ وَجَدَ مُودِعَهُ وَإِلَّا
بُقِيَ فِي صَحْفَةِ شِرَائِهِ قَوْلَانِ إِلَّا الْفَارَةَ وَالْحَيَّةَ وَالْعَقْرَبَ مُطْلَقًا وَغُرَابًا وَحِدَاةً
وَفِي صَغِيرِهَا خِلَافٌ كَمَا دَيَّ سَبْعٌ كَذِبٌ إِنْ كَبُرَ كَطِيرٍ خِيفَ إِلَّا بِقَتْلِهِ وَوَزَغًا
لِحِلِّ يَحْرَمُهُ كَانَ هَمَّ الْجَرَادُ وَاجْتَمَعَتْ وَإِلَّا قَقِيمَتُهُ وَفِي

ودية عند غيره حتى
يتحلل من أحرامه (و)
من أحرم وبيده صيد
ودية من حلال في الحل
(رده) لمودعه وجوبا (ان)
وجد مودعه) بكسر الدال
فان امتنع من قبوله ولم

يجد سحا كما يجبره على قبوله أرسله المودع بالفتح ولا يضمنه (والا) أي وان لم يجد مودعه ولا حلالا يودعه عنده (بق) أي الصيد بيد مودعه بالفتح ولا يرسله لقبوله بوجه جائز فإن مات عنده ضمن جزاءه لا قيمته قاله الأجهوري (وفي صحفة شرائه) أي المحرم الصيد من حل في الحل أو في الحرم من سأكنه الصائده في الحل وزول ملكه عنه ويجب عليه إرساله ولا يجوز له رده لبايعة فأن رده فعله جزاؤه وفي فساد شرائه أي المحرم الصيد من حل في الحل فيجب عليه رده لبايعة أن لم يفت (قولان) الأول لابن حبيب والثاني في الموازية واستثنى من البرى فقال (الالفارة والحية) ناؤها الوحيدة (والعقرب مطلقا) صغيرة أو كبيرة (وغرابا وحداة) فيجوز قتل هذه الخمسة لا بنية ذكاتها فإن نوى ذكاتها فلا يجوز وحينئذ يكون فيها الجزاء (وفي) جواز قتل (صغيرها) أي الغراب والحداة وهو ما يصل لحد الأذى نظرا للفظ غراب وحداة ومنعه نظرا للمنى وهو اتقاء الأذى (خلاف) دأب بين الجواز والمنع وشبه في الجواز فقال (كأدى سبع) كأسد ونمر وفهد وبه فسر حديث اللهم سلط عليه كلبا من كلابك فعدا عليه السبع فقتله وهو عتبة بن أبي لهب (كذب أن كبر) فيجوز قتله فإن صغر كره قتله ولا جزاء فيه وشبه في الجواز أيضا فقال (كطير خيف) منه على نفس أو عضو أو دابة أو مال له بال ولا يندفع ولا يؤمن منه (الا) بقتله فيجوز قتله ولا جزاء فيه (و) (الا) (وزغا) فيجوز قتله (لحل) أي غير محرم (بمحرم) أي فيه لأن شأنه الأذى ويكره للمحرم قتله في الحل والحرم ويطعم شيئا من طعام وشبه في عدم الجزاء المستفاد من الاستثناء فقال (كأن عم الجراد) أي كثر بحيث لا استطاع دفعه فلا جزاء ولا حرمة في قتله لسر الاحتراز منه (واجتهد) المحرم في التحفظ من قتله واوه للحال (والا) أي وان لم يسم أو لم يجتهد وقلته مفرطا (فقيمته) أي الجراد طعاما تلزم قاتله محرما وفي الحرم وظاهر المصنف كالمدينة بلا حكومة وقال ابن القاسم تلزم قيمته طعاما بحكومة فعلى ظاهر المصنف المراد قيمته بنظر أهل المعرفة وعلى ما لابن القاسم أن أخرج بلا حكومة فلا يجزى (وفي) ال

(الواحدة حفنة) أى ملء يد واحدة متوسطة لامقبوضة ولا مبسطة (وان) قتلها (في نوم) أو نسيان وشبهه في وجوب الحفنة فقال (كبدود) وذو نمل وذباب ففى قتلها حفنة (والجزاء) واجب (بقتله) أى الحيوان البرى ان قتله لغير مخصصة بل (وان) قتله (للمخصصة) أى شدة جوع عامة للمحرم وغيره أو خاصة بالمحرم تبيح الميتة وتقدم الميتة عليه (و) يجب الجزاء وينتفى الاثم لأجل (جهل) لعين الصيد أو حكم قتله لحدائثه اسلام (ونسيان) وسواء كان لاتحاد قتل الصيد أو (تكرار) فيتكرر الجزاء بتكرار قتله ولو نوى التكرار أو كان في فور أو ظن الاباحة فليس كالفدية ففيها ومن قتل صيودا فعليه بعددها كفارات وشبهه في لزوم الجزاء فقال (كسهم) رماه حل في حل على صيد في حل والحرم بينهما ف(حرم) السهم (بالحرم) واصاب الصيد في الحل فقتله فميتة وفيه الجزاء عند ابن القاسم وخالفه أشهب (وكلب) أرسله حل في حل على صيد في حل ومرو الكلب بالحرم وقتل الصيد في الحل فميتة وفيه الجزاء ان (تمين طريقه) أى الكلب الى الصيد من الحرم فطريقه بالرفع فاعل ومفهوم تعيين انه ان لم يتعين طريقه من الحرم يؤكل ولا جزاء فيه وهو كذلك في ابن الحاجب ابن غازى سوى اللحمى مسألتي السهم والكلب في الخلاف واختار منهما جواز الأكل وعدم الجزاء (أو قصر) أى فرط المحرم أو من في الحرم (في بطله) أى الحيوان الذى يصاد به من كلب أو باز فان قتل صيداً فعليه جزاؤه ولا يؤكل فإن لم يقصر فلا شيء عليه (أو أرسل) الصائد كلبه أو بازه على صيد في الحل (بقربه) أى الحرم بحيث يلب على الظن انه انما يدركه في الحرم (فقتل) الجارح الصيد (خارجاً) أى الحرم بعد ادخاله فيه فميتة لا يؤكل وفيه الجزاء وأولى ان قتله فيه فان قتله خارجه ولم يدخله فيه فلا جزاء فيه ويؤكل (١٩٦) (و) يلزم الجزاء ب(طرده) أى الصيد (من حرم) الى حل فصاده صائد فيه أو

الواحدة حفنة وإن في نومه كدود والجزاء بقتله وإن لم يخصصه وجهل ونسيان وتكرر كسهم مرة بالحرم وكلب تمين طريقه أو قصر في ربطه أو أرسل بقربه فقتل خارجاً وطرده من حرمه ودمى منه أوله وتمريضه للتلغ وجرحه ولم تتحقق سلامته ولو ينقص وكرد إن أخرج لشك ثم تحقق موته ككل من المشتركين ويأرسال لسبع أو نصب شرك له ويقتل غلاماً أمر بإفلاته فظن القتل وهل إن تسبب

هلك قبل عوده للحرم وقيد ابن يونس هذا بما اذا كان الصيد لا ينجو بنفسه والا فلا جزاء على طرده ولو تلف أو صيد لان طرده حينئذ لا أثر له (و) (في رمي منه) أى الحرم على صيد في الحل فقتله ففيه الجزاء

ولا يؤكل عند ابن القاسم نظراً لابتداء الرمية وقال أشهب وعبد الملك يؤكل ولا جزاء فيه نظر لانتهاها (أو) السيد رمى من الحل (له) أى الحرم على صيد فيه فقتله فلا يؤكل وفيه الجزاء اتفاقاً ومثل الرمي في الحالين ارسال الكلب وعطف على قتله من قوله والجزاء بقتله أيضاً فقال (وتريضه) أى الصيد (للتلف) كتنفيره ليشك الذى لا يقدر على الطيران بدونه والا فلا جزاء كذا وقع التقييد به في المدونة (و) يجب الجزاء في (جرحه) أى الصيد جرحاً لم ينفذ مقتله وغاب مجروحاً (ولم تتحقق سلامته) قيد في تريضه وجرحه فان تحققت سلامته أو غلبت على الظن بلا نقص بل (ولو ينقص) فلا جزاء فيه فهو مباينة في مفهوم ولم تتحقق سلامته (وكرر) الجزاء (إن أخرج) (لشك) أى مطلق تردد في سلامة الصيد في صورتي تريضه للتلف وجرحه كما هو الواجب عليه (ثم) بعد اخراجه (تحقق موته) أى الصيد بعد الاخراج التماساً لأنه أخرج قبل الوجوب أى في الواقع وشبهه في تكرار الجزاء فقال (ككل من المشتركين) في قتل صيد في الحرم سواء كانوا عمرمين أم لا وفى الحل وهم محرمون فعلى كل واحد منهم جزاء كامل ومفهوم المشتركين انه لو نما الأجماعة على قتل صيد وقتله واحد منهم فعليه وحده جزاؤه وهو كذلك ولو اشترك حل ومحرم في قتل صيد في الحل فجزاؤه على المحرم وحده (و) الجزاء (بارسال) من محرم مطلقاً أو من حل في الحرم لـ كلب أو باز (لسبع) أى عليه في ظن الصائد وقتله الكلب أو أنفذ مقتله وتبين انه بقروحى مثلاً (أو نصب شركه) أى السبع الذى يفتس غنمه أو طيره أو نفسه فعطبه فيه حمار وحشى فالجزاء كمن حفر بئراً لسبع فوقع فيها غيره فيضمن دية أو قيمته (و) يجب الجزاء على سيد عمرم (بقتل غلام) أى رقيق السيد الذى (أمر) أى أمر السيد الغلام (بإفلاته) أى الصيد (فظن) الغلام ان (القتل) هو الذى أمر به السيد وعلى العبد جزاء أيضاً ان كان محرماً أو في الحرم ولا ينفعه خطأ ظنه وأولى ان أمره بالقتل (وهل) لزوم الجزاء للسيد بقتل غلامه (ان تسبب

وهو في يد الحرم (محرم)
آخر فلا جزاء فيه على
ممسكه وجزاؤه على قاتله
(والا) أي وان لم يقتله
محرم وقتله حل في الحل
(فعليه) أي الممسك الجزاء
(وغرم الحل) القاتل (له) أي

السَّيِّدُ فِيهِ أَوْلَا تَأْوِيلَانِ وَيَسْتَبَيِّنُ وَلَوْ اتَّفَقَ كَفَرُهُ عَلَيْهِ فَمَاتَ وَالْأَظْهَرُ وَالْأَصَحُّ
خِلَافُهُ كَفُسْطَاطُهُ وَبَشَرُهُ لَكَ وَدِلَالَةُ مُحْرَمِهِ أَوْ حِلُّهُ وَرَمِيهِ عَلَى فَرْعِ أَصْلِهِ بِالْحَرَمِ
أَوْ بِحِلِّهِ وَتَحَامُلُ فَمَاتَ بِهِ إِنْ أَنْفَذَ مَقْتَلَهُ وَكَذَا إِنْ لَمْ يُنْفِذْ عَلَى الْمُخْتَارِ أَوْ أَمْسَكَهُ
إِيرِسَاءَهُ فَقَتَلَهُ مُحْرَمٌ وَلَا فَعْلِيَّةَ وَغَيْرَ الْحِلِّ لَهُ الْأَقْلُّ وَلِلْقَتْلِ شَرِيكَانِ وَمَا صَادَهُ مُحْرَمٌ
أَوْ صِيدَ لَهُ مَيْتَةٌ كَبَيْضِهِ وَفِيهِ الْجَزَاءُ إِنْ عَلِمَ وَأَكَلَ لَا فِي أَكْلِهَا

للمسك (الأقل) من قيمة الصيد وجزائه لتسببه بقتله في وجوب جزائه على ممسكه لارساله (و) ان أمسكه المحرم أو حل في الحرم (للقتل) فقتله محرم مطلقاً أو حل في الحرم فهما (ثريكان) في قتل الصيد فعلى كل واحد جزاء كامل (وما) أى البرى الذى (صاده) شخص (محرم) مطلقاً أو حل في الحرم ومات أو نفذ مقتله باصطياده أو ذكى بعده أو حل في الحل بأمر المحرم أو دلالاته أو إشارته أو مناولته نحو سوط ومات باصطياده أو ذكى بعده أو حل في الحل بدون مدخلية المحرم ثم ذكاه المحرم أو أمر بها (أو صيده) أى لأجل المحرم وخبر ماصاده محرم أو صيده (ميتة) لكل أحد فلا يأكله محرم ولا حلال فان صيده وذكى بعد تحلله كرهأ كله قاله الحطاب ونحوه في الذخيرة وأما ماصاده المحرم فميتة ولو ذكى بعد تحلله بغير ذاته وعليه جزاؤه لانه لما وجب عليه ارساله ولم يرسله سار بمنزلة الذكى حال احرامه (كبيضه) أى الصيد اذا كسره أو شواء محرم مطلقاً أو حل في الحرم أو حل في الحل لمحرم فميتة لا يأكله حل ولا محرم وظاهره نجاسته لها هذا هو المشهور وقال سنداً ما منع المحرم منه فيمن وأما منع غير المحرم منه ففيه نظر موجه ومصور بأن البيض لا يقتدر له ذكاة حتى يكون بفعل المحرم ميتة على غيره فلا يزدفع المحرم فيه على فعل الجوسى فيه والجوسى اذا شوى بيض الصيد أو كسره فلا يحرم بذلك على المسلم بخلاف الصيد فانه يفتقر له ذكاة شرعية والجوسى ليس من أهلها الحطاب وهو بين ووجه المشهور بأنهم جعلوا البيض بمنزلة الجنين لانه ينشأ عنه وباحتمال أن يكون فيه جنين (وفيه) أى ماصاده حلال للمحرم معين أو غيره (الجزاء) على المحرم الآكل منه (ان علم) المحرم بأنه صيد لمحرم هو الآكل أو غيره (وأكل) المحرم منه فالجزاء عليه من حيث أكله عالم بالامن حيث كونه ميتة . وأما ماصاده محرم فعليه جزاؤه سواء أكل منه أو غيره أو لم يأكل منه ولاجزاء على غيره الآكل ولو لم يعرفه ما علم بأنه صيد محرم وأفاد هذا بقوله (لا) جزاء (في أكلها) أى ميتة الصيد فهو راجع لآكل المحرم ماصاده محرم غيره وترتب عليه جزاؤه اذا لا يتقدم وير-

يضاللمحرم الصائد نفسه اذا ترتب عليه الجزاء باصطياده ثم كل منه فلا جزاء عليه بأكله منه اذ لا يتعدد ويرجع أيضا للمفهوم ان علم فلا جزاء عليه بأكله منه ان لم يعلم (وجاز مصيد) شخص (حل) (أجل شخص (حل) أى أكله لمحرم ان كان الحل الصائد والحل الصيد له ليسا ناويين الاحرام بعد ذلك بل (وان) كان الحل الصائد والحل الصيد له أوهما معا (سيحرم) من ذكر بحج أو عمرة ان تمت ذكاته قبل الاحرام والافميته لزوال ملكه عنه باحرامه ووجوب ارساله ودخوله في عموم ما ذبح لمحرم (و) جاز لحلاله ساكن بالحرم (ذبحه بحر) أى فيه (ما) أى بر يا (صيد بحل) أى فيه صاده حل لحل وأما الآفاق الحل اذا اصطاد صيدا في الحل حيا غير منقود ومقتل ودخل به الحرم فانه يزول ملكه عنه بمجرد دخوله به ويجب عليه ارساله وان ذكاه فهو ميتة وعليه جزاؤه ولو أقام قبل ذلك لحرم إقامة قطعت حكم السفر فجواز ذبح الصيد بالحرم رخصة لخصوص أهله الساكنين به والرخصة لا يقاس عليها نعم ألحق بالسكنى طول الإقامة ومفهوم بحل ان ما صيد بحر لا يجوز ذبحه به ولا بحل ويجب ارساله والافه وميتة وفيه الجزاء وكذا ما صاده محرم كاتقدم (وليس الاوز) الانسى الذى لا يطير (والدجاج) الذى لا يطير والا فهو صيد قاله سند (بصيد) فيجوز للمحرم والحلال بالحرم ذبحه كالابل والبقر الانسى والغنم وأما الاوز العراقي فصيد كالبقر الوحشى (بخلاف الحمام) الانسى والوحشى فهو صيد محرم على المحرم مطلقا والحلال في الحرم التعرض له وليبيضه (وحرم) على الرجل والمرأة (به) أى في الحرم (قطع ما ينبت) جنسه (بنفسه) أى من غير عمل من آدمى كالنقل البرى والطرفاء ولوزرعه شخص نظرا لجنسه ولا فرق بين أخضره ويأبسه (الا الإذخر) نبت كالخلفاء طيب الرائحة واحدة اذخرة وجهه اذا خر ففتح الهزمة فيجوز قطعه وهو ما ينبت بنفسه لان النبي صلى الله عليه وسلم استثناه لما قال له عمه العباس رضى الله تعالى عنه الا الإذخر لصاغتنا وقبورنا فقال صلى الله عليه وسلم لا تنبت بنفسه نبت يتداوى به مسهل قاسه أهل المذهب على الإذخر في جواز (١٩٨) قطعه وهو ما ينبت بنفسه ورأوه من قياس الأولى بالحكم لكثرة الاحتياج اليه

وَجَازَ مَصِيدُ حَلِّ لِحْلٍ وَإِنْ سَيَحْرَمُ وَذَبَحَهُ بِحَرَمٍ مَا صِيدَ بِحَلِّهِ وَلَيْسَ الْإِوْزُ وَالْذُّجَاجُ بِصَيْدٍ يَخْلَافُ الْحَمَامَ وَحَرَّمَ بِهِ قَطْعُ مَا يَنْبُتُ بِنَفْسِهِ إِلَّا الْإِذْخَرَ وَالسَّنَاكَ يُسْتَنْبَتُ وَإِنْ لَمْ يُعَالَجْ وَلَا جَزَاءُ كَصَيْدِ الدِّيْنَةِ بَيْنَ الْحِرَارِ وَشَجَرِهَا بِرَيْدٍ أَوْ فِي بَرِيدٍ وَالْجَزَاءُ بِحُكْمِ عَدْلَيْنِ فَقِيهَيْنِ بِذَلِكَ مِثْلُهُ

في الأدوية وفي القاموس
السناضوء البرق ونبت
مسهل للصفراء والبلغم
والسوداء ويمداه وشبه
في الجواز للفاد بالاستثناء
فقال (كا) أى الذى

(يستنبت) جنسه كخنس وقل وسلق وكرات وحنطة و بطيخ وقنا ونخل وعنب فيجوز قطعه ان
استنبت بل (وان لم يعالج) بأن نبت بنفسه اعتبارا بأصله بمثابة ما توحش من الانسى (ولا جزاء) على قاطع ما حرم قطعه لانه قدر
زائد على التحريم يحتاج لدليل ولادليل فليس فيه الا الاستغفار وشبهه في الحرمة وعدم الجزاء فقال (كصيد) حرم (الدينة) (الشرقة المنورة) بأنوار خاتم الأنبياء وسيد المرسلين صلوات الله وسلامه عليه وعليهم أجمعين فيحرم ولا جزاء فيه كالعين القموس
وحرما بالنسبة للصيد ما (بين الحرار) المحيطة بها جمع حرة أى أرض ذات حجارة سود نخرة كأنها أحرقت بنار فالمدينة داخله في
حرم الصيد والجمع لما فوق الواحد اذ ليس ثم الا حرتان أو باعتبار ان لكل حرة طرفين وهما المراد بلبانيتها (و) كقطع (شجرها)
أى للدينة (بريدا) طولا من طرف بيوتها (في بريد) أى مع بريد آخر من كل جهة من طرف البيوت أيضا فمسافة حرم المدينة
بريد من كل ناحية منها من طرف دورها فى معنى مع على حد قوله تعالى ادخلوا فى أمم أى مع أمم فالمدينة بالنسبة للشجر ليست من
الحرم والمراد بالشجر ما ينبت بنفسه ويستثنى ما استثنى من شجر حرم مكة ولم يذكره المصنف انكالا على القياس بالاولى وفى
الا كمال قال ابن حبيب تحريم النبي صلى الله عليه وسلم ما بين لابتى المدينة انما ذلك فى الصيد خاصة وأما فى قطع الشجر فبريد فى بريد
من دور المدينة كلها أخبرنى بذلك مطرف عن مالك رضى الله تعالى عنه وهو قول عمر بن عبد العزيز وابن وهب (والجزاء)
سواء كان مثلا من النعم أو طعاما أو صياما مشروط (بحكم) رجلين (عدلين) عدالة شهادة فتضمن الحرية والبلوغ والعلم
بالمحكوم به ولو كان الصيد محرما كخنزير وتعتبر قيمته طعاما على تقدير جواز بيعه فان أخرج الجزاء بلا حكم أعاد بعد الحكم ولا
نسفى فيه الفتوى ولا الإشارة لان الحكم انشاء فلا بد فيه من اللفظ بأن يقولوا حكمنا بالجزاء (فقيهين) أى علمين (بذلك)
أى حكم جزاء الصيد لا بجميع أبواب الفقه وخبر الجزاء (مثله) أى مقارب الصيد فى القدر والصورة ان وجد والا كفى مقاربه

في القديريين النمل فقال (من النعم) أي الأبل والبقر والغنم (أو اطعام بقيمة الصيد) نفسه حيا كبيرا ولا يقوم بدراهم م
 يشترى بها طعام لكن ان وقع أجزاً ولا يقوم مثله من النعم بل يقوم نفس الصيد ونعتبر قيمته (يوم التلف) لا يوم تقويم
 الحكمين ولا يوم التعدي ويعتبر كل من الاطعام والتقويم (بمحله) أي التلف ان كان له قيمة فيه ووجد به مساكين (والا)
 أي وان لم يكن له قيمة بمحله أو لم يوجد فيه مساكين (ف) يقوم أو يطعم (بقربه) أي محل التلف (ولا يجزى) الاطعام (بغيره)
 أي محل التلف أو قربه مع الامكان سند جملة ذلك انه ان أخرج الجزاء هديا اختص بالحرم أو صياما فحيث شاء أو طعاما
 اختص بمحل التقويم (ولا) يجزى (زائد على مد) من الطعام المقوم به الصيد أي دفعه (لمساكين) وله نزعه ان بقي وبين ولا
 يجزى ناقص عن المد الا أن يكمل واستثنى من قوله ولا يجزى بغيره فقال (الا ان يساوى سعره) أي الطعام في محل الاطعام
 سعره في محل التلف (فتأويلان) بالاجزاء وعدمه (أو) صام أياما بعدد الامداد (لكل مد صوم يوم) وان جاوز ذلك شهرين
 وثلاثة كما في المدونة (وكمل) اليوم أو المد (لكسره) أي المد وجوبا في الصوم ونديا في المد قاله الباجي (فالنعماء) جزاؤها (بدنة)
 لمقاربتها لها في القدر والصورة (والفيل) جزاؤه بدنة (بذات سنمين) لقربها منه ابن الحاجب لانص في الفيل ابن ميسر بدنة
 خراسانية ذات سنمين وقال القديريون القيمة (وحمار الوحش وبقرة) جزاء كل واحد منهما (بقرة) بناء الوحدة لا التأنيث
 فنشمل الذكر ايضا وجمعها بقر وبقرات وبقر بضمين وهو مخير بينهما وبين الاطعام والصيام كما تقدم (والضبع) والثعلب
 في كل (شاة) أي واحدة من غنم ظاهره ولو خيف منهما ولا يندفعان الا بقتلها (١٩٩) فما الفرق بينهما وبين الطير

مِنَ النَّعْمِ أَوْ إِطْعَامُ بِقِيَمَةِ الصَّيْدِ يَوْمَ التَّلْفِ بِمَحَلِّهِ وَإِلَّا فَيَقْرُبُهُ وَلَا يُجْزَى بِغَيْرِهِ
 وَلَا زَائِدٌ عَلَى مُدِّهِ لِمَسَاكِينٍ إِلَّا أَنْ يُسَاوِيَ سَعْرَهُ فَتَأْوِيلَانِ أَوْ لِكُلِّ مُدٍّ صَوْمٌ يَوْمٌ
 وَكَمَلْ لِكُسْرِهِ فَالنِّعْمَةُ بَدَنَةٌ وَالْفِيلُ بِذَاتِ سَنَمَيْنِ وَحِمَارُ الْوَحْشِ وَبَقَرَةٌ وَبَقْرَةٌ
 وَالضَّبْعُ وَالثَّعْلَبُ شَاةٌ كَحَمَامٍ مَكَّةً وَالْحَرَمَ وَبِمَا مِثْلُهَا مِنْ حُلَلٍ وَضَبَّةٍ
 وَأَرْنبٍ وَبِرْبُوعٍ وَجَمِيعِ الطَّيْرِ الْقِيَمَةُ طَعَامًا وَالصَّيْدُ وَالرَّيْضُ وَالْجَمِيلُ كَثِيرٌ
 وَقَوْمٌ لِرَبِّهِ بِذَلِكَ مَعَهَا

كان طارئا عليها من الحل (والحرم) عطف عام على خاص إلحاقا لغيرها من الحرم بها عند مالك وأصبغ وعبد الملك
 رضى الله تعالى عنهم وهو المشهور ومذهب المدونة وقال ابن القاسم فيه حكومة كحما الحل الذي صاده محرم (وبماهما) أي
 الصيد في الحرم ومنه مكة وتجب الشاة في حمام ويمام الحرم (بلا حكم) كالاستثناء من قوله والجزاء بحكم عدلين فكأنه قال
 الا حمام مكة فشاة بلا حكم لخروجه عن الاجتهاد لتقرره بالدليل وقد خالف حمام مكة والحرم وبماهما سائر الصيد فانه ليس
 فيه مثل وانه لا يحتاج لحكم وانه لا اطعام فيه فان عجز عن الشاة صام عشرة أيام وكان فيه شاة لانه يألف الناس فشدد فيه كالا يتسارع
 الناس الى قتله (و) في الحمام (للحل) أي المصيد فيه وان ولد بالحرم فالادم بمعنى في كقوله تعالى ونضع الموازين القسط ليوم القيامة
 (و) في (ضب وأرنب وبربوع وجميع الطير) المصيد في حل الحرم أو حرم مطلقا ولو بمكة غير حمام الحرم ويامه (القيمة) معتبرة يوم
 الاتلاف (طعاما) أو عدلها صياما فان الذي عليه أهل المذهب ان الصيد الذي لا مثله لغيره يخبر فيه بين الاطعام والصيام وماله
 مثل يخبر فيه بين النمل والاطعام والصيام (والصغير) من الصيد فيما وجب من مثل أو طعام أو صيام بدلا عن الامداد
 (والمرىض) منه (والجميل) في صورته والأثنى والمعلم (كغيره) من كبير وسليم وقبيح وذكر وما ليس بمعلم فتساوى
 المذكورات مقابلاتها في الواجب كالدليات القراني الفراهة والجمال لا يستد بها في تقويم للصيد لان تحريمه لا كله وانما يؤكل
 اللحم فالعيب عيباً لا يؤثر في اللحم كالتسليم فيقوم ذات الصيد بقطع النظر عن ذكوره وانوثته ولا تقوم الاثنى على انها ذكر
 ولا الذكر على انه أثنى (و) لو كان الصيد الموصوف بشيء مما ذكر مملوكا لشخص بان كان معلما منفعة شرعية أو صنفا
 أو جميلا أو مريضا قوم لحق الله تعالى غير معتبر وصفه و(قوم لربه ب) اعتبار (ذلك) الوصف القائم به من التعلم أو
 الصغر أو الجلال أو المرض أو ضدها (معها) أي القيمة الواجبة لحق الله تعالى أي مع اخراجها فيعطى ربه

على انه معلم مثلاً ويخرج قيمته أى جزاء للفقراء على انه غير معلم فتلزمه قيمتان قيمة مجردة عن المنفعة وقيمة مع اعتبارها (واجتهدا) أى الحكمان وجوبا (وان روى فيه) أى الصيد شئ عن الصحابة رضى الله تعالى عنهم بخصوصه كبدنة في نعمة وذات سنمين في فيل وصلة اجتهدا (فيه) أى الجزاء الذى يحكم به ان لم يرو فيه شئ عن الصحابة بل وان روى فيه شئ عنهم ففيه لف ونشر غير مرتب ولو حذف أحدهما كان أحسن وكان من المتنازع ومعنى اجتهادها في الروى فيه شئ اجتهادها في السمن والهزال والسمن فصب الرواية النوع ومصب الاجتهاد الصفات كالسمن والسمن بأن يريان في هذه النعمة ناقة سنها سبع سنين لكبرها الرماحى قوله واجتهدا الخ وكان يريان في هذه النعمة ناقة سنها خمس سنين لصغرهما وفي هذه النعمة ناقة سنها سبع سنين لكبرها الرماحى قوله واجتهدا الخ أمر للحكمين بالاجتهاد ان كانا من أهله لان هذا الكلام للإمام مالك رضى الله تعالى عنه وزمانه زمن اجتهاد قال فيها ولا يكتفيان في الجزاء بما روى وليتدنا الاجتهاد ولا يخرجنا باجتهادها عن آثار من مضى اه الأثرى ان عمر رضى الله تعالى عنه قضى في الأرنب بعناق وفي البربوع بجفرة وهى دون العناق وخالفه مالك رضى الله تعالى عنه محتجا بأن الله تعالى قال هديا بالغ الكعبة فلا يصح ان يخرج ما ليس بهدى لصغره وهذا معنى قوله وان روى فيه ونحوه قول ابن العاجب فيحكم عليه باجتهادها لا بما روى ابن عبد السلام أى عن السلف وأما ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم فلا يصح العدول عنه كما قضى في الضبع بكبش وهنا أمران أحدهما الحكم لا بد منه حتى في الروى فيه شئ عن النبي صلى الله عليه وسلم أو الذى اتفق السلف عليه لان الله تعالى قال يحكم به ثانیهما اذا حكم الا بدمن الاجتهاد في محله فقد قال الباجى في قول مالك رضى الله تعالى عنه في الموطن ألم أزل أسمع في النعمة اذا قتلها المحرم بدنة يريدان ذلك شائع قديم تكرر حكم الأئمة وفتوى العلماء به ومع ذلك فلا يجوز اخراجها الا بعد الحكم بها وتكرر الاجتهاد في ذلك وحيث كان الاجتهاد مشروطا بعدم الخروج ما روى عن السلف لم يبق متعلق بالصفات (٣٠٠) من السن والسمن والهزال يؤيده مخالفة مالك عمر رضى الله تعالى عنهما

وَاجْتَهَدَا وَإِنْ رُويَ فِيهِ فِيهِ وَلَهُ أَنْ يَنْتَقِلَ إِلَّا أَنْ يَنْتَزِمَ فَتَأْوِيلَانِ وَإِنْ اخْتَلَفَا
ابْتَدِئُوا وَالْأُولَى كَوْنُهُمَا بِمَجْلِسٍ وَتَقْضَى إِنْ تَبَيَّنَ الْخَطَأُ وَفِي الْجَنِينِ وَالْبَيْضِ عَشْرُ
دِيَّةٍ أَوْ لَوْ تَحَرَّكَ وَدِيَّتُهَا إِنْ اسْتَهْلَ وَغَيْرُ الْفِدْيَةِ وَالصَّيْدِ مُرْتَبٌ هَدْيٌ وَنُدْبٌ
لِأَبْلِ قَبْرَتُهُمْ صِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ إِحْرَامِهِ وَصَامَ أَيَّامٌ مَتَى يَنْقُصُ بِحَجٍّ

في العناق والجفرة (وله)
أى للحكوم عليه بجزاء
صيد (ان ينتقل) عما حكما
عليه به بأن يريد حكما
آخر منهما أو من غيرها
لا علمت ان الحكم لا بد

منه فليس الرادان له الانتقال من غير حكم (الا ان يلتزم) ما حكما عليه به (فتأويلان) في جواز الانتقال عنه وعدمه ان
الاعتماد منهما الأول وعلمهما اذا عرف ما حكما عليه به والتزمه لا ان التزمه من غير معرفة (وان اختلفا) أى الحكمين في قدر ما حكما
عليه به أو نوعه أو أصل الحكم (ابتدى) أى الحكم منهما أو من غيرها (والأولى كونهما) أى الحكمين حين الحكم
(بمجلس) واحد ليطلع كل منهما على رأى الآخر (وتقضى) أى حكمهما (ان تبين الخطأ) تبينا واضحا كحكم بشاة فيما
فيه بقرة أو بدنة أو بعير فيما فيه شاة أو اطعام (وفي) التسبب في اسقاط (الجنين) ميتا وأمه حية من محرم مطلقا أو حل في الحرم
(و) في كل واحدة من (الببيض) لغير إوز ودجاج اذا كسرهما محرم مطلقا أو حل في الحرم (عشر دية) أى جزاء (الام) للجنين
والبيض ان لم يتحرك الجنين أو الفرخ بل (ولو تحرك) الجنين أو الفرخ عقب انفصاله حركة ضعيفة لا تدل على انه استقرار
حياته (و) في الجنين والببيض (ديتها) أى جزاء الام (ان) مات بعد ان (استهل) صار خا عقب انفصاله عن أمه حية أو عن
بيضة ولما كانت دماء الحج ثلاثة فدية وجزاء وهدى وقدم الكلام على الفدية والجزاء شرع في الكلام على الهدى فقال (وغير
الفدية) الواجبة فيما يترقه به أو يزيل به أذى (و) غير جزاء (الصيد) وهو أى غير الفدية وغير جزاء الصيد ما يجب لقران أو تمتع
أو ترك واجب في حج أو عمرة (مرتب) مرتبتين لاثالث لهما لا ينتقل عن أولاهما الا بعد عجزه عن هدايته ثم صيام عشرة أيام ويقال له
(هدى ونذب) مع القدرة على أنواع النعم (ابل) وهو أفضل الهدايا (بقرة) بلى الابل في الفضل فضاء فمعر أولهما مقدم ندبا
(ثم) ان عجز عن الدم (صيام ثلاثة أيام) أول وقتها (من احرامه) بالحج الى يوم العيد (و) ان فاته صومها فيما بينهما (صام أيام
منى) الثلاثة التى تلى يوم العيد ولكن لا يجوز تأخير الصوم اليها الا لعذر (بنقص بحج) فمراده ان كون النقص قبل الوقوف بعرفة
شرط في أمرين أحدهما كون صوم الثلاثة من احرامه الى يوم النحر والثانى كونه ان فاته ذلك صام أيام منى وما بين قول ابن العاجب

فان كان عن نقص متقدم على الوقوف كالتمنع والقران والفساد والعوان ونعدي الميفات صام ثلاثة أيام في الحج من حين يحرم به الى يوم النحر فان أخرها إليه فأيام التشريق ثم قال وان كان عن نقص بعد الوقوف كترك مزدلفة أو رمى أو حلق أو مميت أو وطئ قبل الافاضة أو الحاق صام متى شاء وكذلك صيام وهدى العمرة وأما اعتماد ابن الحاجب قوله في المدونة وأما يصوم ثلاثة أيام في الحج للتمتع والقران ومن تعدى ميقاته أو أفسد حجه أو فاته الحج وأما من لزمه ذلك لترك جرة أو ترك النزول بالمزدلفة فليصم متى شاء وكذلك الذي وطئ أهله بعد رمى جرة العقبة وقبل الافاضة لأنه إنما يصوم إذا اعتذر بعد أيام منى (ان تقدم) النقص (على الوقوف) بعرفة كتمتع وقران وتعدي ميقات وترك طواف قدوم (وسبعة) من الأيام أى على العاجز عن الصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة (إذا رجع من منى) لم يقل لمكة مع انه المراد ثلاثتهم شموله لرجوعه لها يوم النحر لطواف الافاضة وانه يصوم أيام منى الثلاثة من جملة السبعة مع انه لا يصومها ان كان قد صام الثلاثة قبل أيام منى والمراد بالرجوع من منى الفراغ من الرمي ليشمل أهل منى ومن أقام بها (ولم يجز) أى لا تكفى السبعة (ان قدمت) أى السبعة أو شئ منها (على وقوفه) وكذا التقدم منها على رجوعه من منى لقوله تعالى إذا رجعتم ويندب تأخير صوم السبعة الى أن يرجع الى وطنه ليخرج من الخلاف في معنى قوله تعالى إذا رجعتم هل المعنى لا هل قاله غير مالك أو لمكة قاله مالك رضى الله تعالى عنه وشبه في عدم الاجزاء فقال (كصوم أيسر قبله) أى قبل شروعه فيه أو بعده وقبل كال يوم فلا يجزئه ويازمه الرجوع للدم ويجب عليه تكميل اليوم الذى أسرفه (أو وجد) من عليه الهدى (مسلفاً للمال) يهدى به ويقضيه من مال له (ببلده) لأنه صار موسراً حكماً (وندى الرجوع) من الصوم (له) أى الدم ان أسير به (بعد) صوم (يومين) بأن أسير في ليلة الثالث (و) ندب (وقوفه) أى المهدى (به) أى الهدى (لواقف) كلها فالندب منصب على المجموع فلا (٢٠١) ينافي ان ايقافه بعرفة جزءاً من ليلة النحر شرط وهذا فيما

إِنْ تَقَدَّمَ عَلَى الْوُقُوفِ سَبْعَةٌ إِذَا رَجَعَ مِنْ مَنًى وَلَمْ يُجْزِ أَنْ قُدِّمَتْ عَلَى وَقُوفِهِ
كَصَوْمِهِ أَيْسَرَ قَبْلَهُ أَوْ وَجَدَ مُسَلِّفًا لِمَالِهِ يَبْلَدُهُ وَنُدِبَ الرَّجُوعُ لَهُ بَعْدَ يَوْمَيْنِ
وَوُقُوفُهُ بِهِ الْمَوَاقِفَ وَالنَّحْرُ بِمَنًى إِنْ كَانَ فِي حَجٍّ وَوَقَّفَ بِهِ هُوَ أَوْ نَائِبُهُ كَهَوِّ
بِأَيَّامِهَا وَإِلَّا فَمَكَّةُ وَأَجْزَأُ أَنْ أُخْرِجَ لِحِلٍّ كَانَ وَقَّفَ بِهِ فَضَّلَ مُقْلَدًا وَنَحْرَ وَفِي
الْمُعْرُوقِ بِمَكَّةَ بَعْدَ سَعْيِهَا ثُمَّ حَلَقَ

(و) ندب (النحر) للهدى

(٢٠٦ - جواهر الاكلیل - اول) (بمنى) مع استيفاء الشروط الثلاثة الآتية ويشترط كونه نهاراً فلا يجزئ ليلاً والفدية لا تختص بمكان وذكر شروط نحره بمنى فقال (ان كان) الهدى سيق (فى) احرام (حج) فرض أو مندور أو تطوع (وقوف به) أى الهدى (هو) أى المهدى فصل به ليصح العطف على الضمير المستتر في وقف على حد قوله تعالى اسكن أنت وزوجك (أو نائبه) أى المهدى (كهو) أى كوقوفه الركنى في كونه بعرفة جزءاً من ليلة العيد فاحتز بقوله أو نائبه عن وقوف التجار بنهمهم بعرفة جزءاً من ليلة العيد فانه لا يكفى لانهم لم يتوبوا عنه الا أن يشترى به منهم بعرفة ويتركه عندهم حتى يأتوا به منى ونحر (بأيامها) أى منى هذا ظاهر سياقه وقال الأجهورى المعتمد بأيام النحر فقط اذ اليوم الرابع ليس وقتاً للنحر ولا ذبيح فتنجز في التعبير ولو قال بأيام النحر لكان أولى (والا) أى وان لم توجد هذه الشروط الثلاثة بأن اتفقت كلها بأن ساقه في عمرة أو جزاء صيد أو لنقص في حج سبق أو عمرة كذلك أوفات أيام النحر (فمكة) محل وجوبها ولا يجزئ بمنى ولا بغيرها لقوله تعالى هديا بالغ الكعبة ولما كان شرط كل هدى الجمع فيه بين الحل والحرم وكان ما يذكر بمنى مجموعاً فيه بين الحل والحرم اذ شرطه وقوفه بعرفة وهى من الحل بين الصنف ان هذا شرط في اللزك بمكة الذى من صورده ما فاته الوقوف بعرفة فقال (وأجزأ) كل هدى يذكى بمكة (ان أخرج لحل) من أى جهة ولو بشرائه منه واستصحابه لمكة وسواء كان المخرج له حالاً أو محرماً وسواء أخرجه هو أو نائبه (كأن وقف) رب الهدى (به) أى الهدى بعرفة جزءاً من ليلة العيد (فضل) الهدى من ربه بعد وقوفه به حال كونه (مقلداً ونحر) أى الهدى أى نحره من وجده بمنى في أيام النحر ثم وجده ربه منحوراً فقد أجزأ عنه (و) الهدى للسوق (فى) احرام (العمرة) لنقص فيها كتعدي ميقات وترك نلبية أو اصابة صيد أو فى حج سبق أو فى عمرة سابقة يذكى (بمكة بعد سعيها) أى العمرة فلا تجزئ تذكيته قبله تزيلاً له منزلة الوقوف فى هدى الحج فانه لا يذكى الا بعده (ثم حلق) للمعتمر رأسه أو قصر وحل

عمرته ولا يجوز ان يؤخر نحره أى عن الحلق فأتى بتم الرتبة ليفيد ان الحلق في العمرة بعد تذكية الهدى كالحج لقوله تعالى ولا تحلقوا رءوسكم حتى يبلغ الهدى محله (وان) أحرم شخص بعمرة وساق هديا تطوعا وقلده وأشعره ثم (أردف) حجاج عليها (لخوف فوات) للحج ان أخر احرامه حتى يتمها لقرب وقت الوقوف فصار قارنا (أو) أردفت امرأة محرمة بعمرة الحج عليها ومعها هدى تطوع (لحيض) أو نفاس نزل بها فمنعها من اتمام عمرتها وخافت فوات الحج ان أخرت احرامها الى اتمامها بعد طهرها لقرب وقت وقوفه فسارت قارنة (أجزاء) الهدى (التطوع) أى الذى لم يسق لشيء وجب أو يجب في الصورتين (لقرانه) أى المردف من الشخصين ويستحب للمردفة لحيض أن تستمر بعد فراغها من القران كما فعلت عائشة رضى الله تعالى عنها بأمره عليه الصلاة والسلام ومفهوم لخوف فوات مفهوم موافقة فمن أحرم بعمرة وساق هدى تطوع ثم أردف الحج عليها بغير عناء أجزاء هدى التطوع لقرانه وشبه في الاجزاء فقال (كأن) أحرم بعمرة و (ساقه) أى الهدى لا بقيد كونه تطوعا (في) احرام (ها) أى العمرة وأتمها في أشهر الحج وتحلل منها ولم يذك الهدى الذى ساقه فيها (ثم حج من عامه) وصار متمتعاً فيجزئ الهدى الذى ساقه في العمرة لتمتعته سواء ساقه له أولا (وتوالت) أى فهمت الدونة (أيضا) أى كاتوالت باجزائه مطلقا سبق للتمتع أم لا (بماذا سبق) الهدى في العمرة (للمتمتع) أى ليجعله هديا عن تمتعه الا انه لما ساقه وقلده وأشعره قبل احرامه بالحج سماه تطوعا لذلك فهو تطوع حكما فلذا أجزأه عن تمتعه (والندوب) فيما ينحر بمنى الثابت بالسنة عند جمره العقبة ومنى كلها منحر ولا يجزئ النحر بعد جمره العقبة بما يلي مكة لانه ليس من منى وفيما ينحر (بمكة للرؤة) لما في اللوطا وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال بمنى هذا المنحر وكل منى منحر وفي العمرة عند الرؤة هذا المنحر وكل فجاج مكة وطرقها (٢٠٢) منحر والمراد القرية نفسها فلا يجوز النحر في طوى بل يدخل دور مكة

كما قال ابن القاسم (وكره نحر غيره) أى استنابة غيره في نحر هديه ان كان النائب مسلما والا لم يجزه وعليه بدله (كالأضحية) فذكره الاستنابة على ذكاتها

وإن أردفَ لخوفِ فَوَاتٍ أَوْ لِحَيْضٍ أجزأُ التطوعُ لِقَرَانِهِ كَأَن ساقَهُ فيها ثُمَّ حَجَّ مِنْ عامِهِ وتَوَلَّتْ أيضًا عَمَّا إذا سَبَقَ لِلتَّمَتُّعِ وَالْمَنْدُوبِ بِمَكَّةَ الرُّؤُةَ وَكَرِهَ نَحْرُ غَيْرِهِ كَالأَضْحِيَّةِ وَإِنْ مَاتَ مُتَمَتِّعٌ فَالْهَدْيُ مِنْ رَأْسِ مَالِهِ إِنْ دَمِيَ الْعَقْبَةُ وَسُنُّ الْجَمِيعِ وَعَيْبُهُ كَالضَّحِيَّةِ وَالْمُتَعَبِّرِ حِينَ وَجُوبِهِ وَتَقْلِيدِهِ فَلَا يُجْزِي مُقْلَدٌ بِعَيْبٍ وَلَوْ سَلِمَ بِخِلَافِ عَكْسِهِ إِنْ تَطَوَّعَ وَأَرَشَهُ وَتَمَنَّهُ فِي هَدْيٍ إِنْ بَلَغَ وَالْأَ

فالسنة توليها بنفسه تواضعا في العبادة واقتداء بسيد المرسلين صلوات الله وسلامه عليه وعليهم أجمعين تصدق

(وان مات متمتع) عن غير هدى أو عن هدى غير مقلد (فالهدى) لتمتعته واجب على وارثه اخراجه (من رأس ماله) الذى مات عنه ولو استغرقه أو لم يوص (ان) مات للتمتع بعد ان (رمى العقبة) يوم العيد وفات وقت أداء رميها بغروب يوم العيد أو طاف للافاضة قبل رميها ثم مات يوم العيد قبل رميها فالهدى من رأس ماله لحصول معظم الاركان مع حصول أحد التحالين فقد أشرف على الفراغ (وسن الجميع) أى جميع دماء الحج من هدى وجزاء وفدية (وعيبه) المانع من اجزائه أو كاله (ك) سن وعيب (الضحية و) الوقت (المتعب) فيه السن والسلامة من الصوب المانعة من الاجزاء أو الكمال (حين وجوبه) أى تعيين النعم وتعيظه عن غيره للاهداء به ان كان لا يقلد كالنعم (و) حين (تقليده) ان كان مما يقلد كبذنة وبقرة فليس المراد بوجوبه كونه واجبا وكلامه في مناسكه يفيد ان التعيين كاف فيما يقلد أيضا و فرع على قوله وللمتبر الخ فقال (فلا يجزئ) هدى واجب لقران أو تمتع أو تعبهما (مقلد) حال كونه متلبسا (بعيب) مانع من الاجزاء كشدة عرج أو صغير لم يبلغ سن الاجزاء ان استمر معيبا أو صغيرا الى حين تذكيته بل (ولو سلم) أى برىء من العيب أو بلغ السن المجزئ وقبل تذكيته ويجب انفاذا مقلد صغيرا أو معيبا لوجوبه بالتقليد وان لم يجز (بخلاف عكسه) وهو مقلد سلبا تسيب فيجزئ ان لم يتعد عليه ولم يفرط فيه والاضمنه قاله سند (ان تطوع) به أورد عليه ان العتد اجزاؤه في الواجب أيضا واجب بأن الكاتب حذف واو قبل ان وأبدل فاءه بواو وفي قوله وأرشه والصواب وان تطوع به فأرشه الخ فهو كلام مستأنف لا شرط في قوله بخلاف عكسه وبأن قوله ان تطوع به قدمه الكاتب عن محله ومحل عقبة قوله تصدق به (وأرشه) أى عوض عيب هدى التطوع ولو منع الاجزاء (وتمنه) اذا استحق الذى يرجع به المشتري على بائع الهدى يجعل (في هدى) آخر يهدى به عوضا عن العيب أو المستحق (ان بلغ) الارش أو الثمن ثمن هدى (والا) أى وان لم يبلغ الارش

أو الثمن ثمن هدى آخر (تصدق به) أى الارش أو الثمن وجوبا (و) أرشه ومنه الماخوذ (في) عيب أو عين الهدى (الفرض) الاصلى أو المنذور المضمون (يستعين به في) هدى (غير) ان كان العيب مانعا من الاجزاء والا فيجعله في هدى ان بلغ والا تصدق به (وسن) في البدن (اشعار) أى شق (سنمها) بضم السين والنون جمع سنم بفتح السين ابن عرفة الاشعار شق يسيل دما (من) الجنب (الايسر) الحطاب الظاهر ان من بمعنى في كقوله تعالى من يوم الجمعة وقوله تعالى أرونى ماذا خلقوا من الارض وقول ابن غازى انها للبيان بعيد (للقبة) اللام بمعنى من والمعنى انه يشق في السنام من جانبه الأيسر مبتدئا من ناحية الرقبة الى جهة المؤخر فلا يبدأ من المؤخر الى المقدم ولا من المقدم الى جهة ركبتى البعير ولا بد في النذب أن يسيل منه الدم ولو شق قدر أنملة أخذنا زمامها بيده اليسرى (مسميا) ندبا أى قائلا بسم الله والله أكبر اللخمى قال مالك رضى الله تعالى عنه عرضا وابن حبيب طولا ابن عرفة لم أجد لغويا الا فسر الطول بضد العرض ولا العرض الا بضد الطول وقال البيضاوى في مختصره الكلامى الطول البعض المفروض أولا وقيل أطول الامتدادين المتقاطعين في السطح والاخذ من رأس الانسان لقدمه ومن ظهر ذات الاربع لأسفلها والعرض المفروض ثانيا والامتداد الأقصر والأخذ من يمين الانسان ليساره ومن رأس الخيوان لدنبه ابن عرفة فلعل المرض عند مالك رضى الله تعالى عنه كنقل البيضاوى وهو الطول عند ابن حبيب فيتفقان (و)س (تقليد) أى جعل قلادة في رقبة الهدى والاولى تقديمه في الذكر على الاشعار لان السنة تقديمه عليه في الفعل خوفا من نفاها بالاشعار لا يلامها فلا يتمكن من تقليدها (وندب) في المقلد به (نملان) ويكفى واحد (نبات الارض) فلا يجعل من شعر ونحوه مخافة أن يتعلق بنصن فيخنقها ونبات الارض يسهل قطعه وحكمة التقليد والاشعار اعلام المساكين انه هدى فيتبعونه وواجده ضالا فيرده ولم يكتف بالتقليد لانه بسدد الزوال (٣٠٣) (و) ندب (تجليلها) أى البدن فقط قاله التتائى والحطاب

بان يجعل عليها شيئا من الثياب وأفضلها الأبيض (و) ندب (شقها) أى الجلال عن الأسمعة ليظهر الاشعار وتمسك بالسنام فلا تسقط (ان لم ترتفع)

تُصَدَّقُ بِهِ فِي الْفَرَضِ يَسْتَعِينُ بِهِ فِي قَيْرٍ وَسُنَّ إِشْعَارُ سُنْمِهَا مِنَ الْإَيْسَرِ لِلرَّقَبَةِ مُسَمِّيَةً وَتَقْلِيدٌ وَنُدْبٌ نَمْلَانِ يَنْبَاتُ الْأَرْضِ وَتَجْلِيلُهَا وَشَقُّهَا إِنْ لَمْ تَرْتَفِعْ وَقُلْدَتِ الْبَقَرِ فَقَطُّ إِلَّا بِأَسْمَعَةٍ لَا الْفَسَمَ وَلَمْ يُؤْكَلْ مِنْ نَذَرٍ مَسَاكِينَ عَيْنٍ مُطْلَقًا عَكْسُ الْجَمِيعِ فَلَهُ إِطْعَامُ الْفَنَى وَالْقَرِيبِ وَكَرِهَ لِذِمَّتِهِ إِلَّا نَذْرًا لَمْ يُعَيَّنْ وَالْفِدْيَةُ وَالْجَزَاءُ بَعْدَ الْحِلِّ

قيمتها بان كانت درهين فان ارتفعت بان زادت عليها استحب عدم شقها لانه نقص على المساكين (وقلدت البقر فقط) أى بدون اشعار في كل حال (الا) حال كونها (بأسمعة) فتشعر أيضا وفيها تقلد البقر ولا تشعر الا أن يكون لها أسمة فتشعر (لا) تقلد ولا تشعر (الغنم) واشعارها حرام لانه تنذيب في غير ماورد فيه النص بالترخيص وتقليدها مكروه (ولم يؤكل) أى يحرم على الله هدى ان يأكل (من نذر) أى منذور ل (مساكين عين) لهم باللفظ كهذا نذر للمساكين أو بالنية كهذا نذر ناويا للمساكين فيمنع الاكل منه (مطلقا) بلغ محله وهو منى بشرطها أو مكة عند انتفاها أو لم يبلغه (عكس) أى خلاف حكم (الجميع) أى جميع الهدايا منطوعا بها أو واجبة لنقص بحج أو عمرة أو تعدى ميقات أو ترك وقوف بعرفة نهارا أو نزول بمزدلفة ليلا أو مبيت بمنى أو رمى جبار أو طواف قدوم أو تأخير حلق وهدى نذر غير معين لم يجعله للمساكين فله الاكل كل منها مطلقا بلقت محلها أم لا ويزود قال الله تعالى فكلوا منها وأطعموا القانع والمعتر فسر ابن عباس رضى الله تعالى عنها القانع بالسائل والمعتر بمن يعرض بالسؤال ولا يسأل واذا جاز له الاكل في الجميع (فله اطعام الفنى والقريب) وان لم يمتنع نفقته وله التصديق بالكل والبعض بلا حد (وكره) له الاطعام منها (لدى) أو التصديق عليه بشيء منها واستثنى من الجميع ما يؤكل في حال دون آخر ونحوه نوعان ما يؤكل منه قبل الحل لا بعده وعكسه وأشار لأولها بقوله (الا نذرا) للمساكين (لم يعين) كلاله على هدى للمساكين أو لله على هدى أو بدنة ناويا للمساكين فان لم يجعله لهم بلفظ ولا نية فيجوز له الاكل منه مطلقا قبل الحل وبعده كما تقدم (و) الا (الفدية) التى جعلت هديا والا فيمنع الاكل منها مطلقا (و) الا (الجزاء) لصيد فلا يؤكل من هذه الثلاثة (بعد) بلوغ (الحل) وهى منى مع الشروط ومكة مع عدمها وامتنع الاكل من نذر المساكين غير المعين لو صوله لهم ومن الفدية لانها بدل الترفه وازالة الأذى ومن الجزاء لانه عوض الصيد ومفهوم بعد الحل جواز

الأكل منها إذا عطيت قبل محلها لوجوب بدلها عليه وبغته إلى المحل فلا يلزم إلا كل مما وجب عليه وأشار إثنينهما بقوله (و) إلا (هدى تطوع) لم يجب بشيء ولم يجعله للمساكين بلفظ ولا نية فلا يأكل منه (إن عطيت قبل محله) لأنه ليس عليه عوضه إلا أن يمكنه تذكيته ويتركها حتى مات فيضمنه لأنه مأمور بها ومنع أكله منه قبله لانتهاكه على تعطييه وقيل المنع بعيد (فتلقى) أي تطرح (قلادته) بدمه بعد نحره علامة كونه هدياً فيؤكل ولا يباع (ويخلى للناس) أي يترك لهم سواء في ذلك مسلمهم وكافرهم غنيهم وفقيرهم كما هو ظاهر عبارته ونحوها قولها ويخلى بين الناس وبينه وصرح به ابن عبد السلام والوضح خلاف ما ذكره سند من أن هدى التطوع مختص بالفقير ونقله الخطاط (كرسوله) أي رب الهدى الذي أرسله بهدى تطوع فمطب منه قبل محله فيذكيه ويلقى قلادته بدمه ويخلى للناس فلا يأكل منه (وضمن) رب الهدى (في غير) مسئلة (الرسول) سبب (أمره) أي رب الهدى شخصاً (بأخذ شيء) من هدى ممنوع أكله منه (كأكله) أي به (من) هدى (ممنوع) أكله منه ومفعول ضمن قوله (بدله) أي الهدى هدياً كاملاً لا قدر أكله أو ما أخذه مأموره فقط ثم حكم البديل حكم المبدل في منع الأكل وضمان البديل إن أكل منه (وهل) على ربه البديل كاملاً في كل ممنوع كالاربعة السابقة وغيرها وشهره صاحب الكافي أو (لا نذر مساكين عين فقد أكله) لما ان عرف وزنه وقيمته إن لم يعرف لأنه شبيه بالقاصب وشهره ابن الحاجب (خلاف) في التشهير والثاني هو العتمد لأنه قول ابن القاسم فيها (والخطام) بكسر الحاء أي الزمام للهدايا (والجلال) جمع جل (كالهم) في النع (٢٠٤) والاباحة (وان سرق) أي الهدى الواجب كجزاء صيد وفدية ونذر

مضمون لمساكين وما وجب لقران ونحوه (بعد ذبحه) أو نحره (أجزاء) فلا بدل عليه لأنه بلغ محله ووقع التعدي على محض حق المساكين (لا) يجزئه أن سرق (قبله) أي الذبح (وحمل الولد) الحاصل بعد

وهدى تطوع إن عطيت قبل محله فتلقى قلادته يذمه ويخلى للناس كرسوله وضمن في غير الرسول بأمره بأخذ شيء كأكله من ممنوع بدله وهل إلا نذر مساكين عين فقد أكله خلاف الخطام والجلال كاللحم وإن سرق بعد ذبحه أجزاء لا قبله وحمل الولد على غير ثم عليها وإلا فإن لم يمكن تركه يشتد فكالتطوع ولا يشرب من اللبن وإن فضل وغرم إن أضر بشر به الأم أو الولد موجب فمليه ونديب عدم ركوها بلا عذر ولا يلزم النزول بعد الراحة ونحوها قائمة أو معقولة وأجزاء إن ذبح غيره عنه مقلداً

التقليد والاشعار للهدى وجوباً إلى مكة وحمله (على غير) أي غير أمه ولو بأجرة أفضل من حمله عليها وأما المولود قبل التقليد فيندب ذبحه ولا يجب حمله (ثم) حمل (عليها) أي الأم إن لم يوجد غيرها ولها قوة على حمله (والا) أي وإن لم يمكن حمله على أمه لضعفها ولم يمكن حمله على غيرها بأجرة من مال صاحبه (فإن لم يمكن تركه) عند ثقة (ليشتد) ثم يرسل إلى محله (فك) هدى التطوع الذي عطيت قبل محله وقد علمت ما تقدم أن هدى التطوع الذي عطيت قبل محله أنه ينحرو ويخلى للناس (ولا يشرب) المهدى بعد التقليد والاشعار للهدى يمنع الأكل منه (من اللبن وإن فضل) عن رى فصليها أي يكره أن فضل عن رى فصليها ولم يضر شربه الأم أو الولد لأنه نوع من الرجوع في الصدقة فإن أخر أحدها منع وأما الجائز أكله فيجوز شرب لبنه (ولا شيء) عليه في الشرب الممنوع أو المكروه إن لم يحصل ضرر فإن حصل (غرم إن أضر بشر به الأم أو الولد) ومفعول غرم قوله (موجب) بفتح الجيم أي مسبب (فعله) فيغرم الأرض (ونديب عدم ركوها) أي البدنة وعدم الحمل عليها (بلا عذر) فيكرهه فإن كان لعذر فلا يكره وإن ركوها لعذر (فلا يلزم النزول بعد الراحة) وإن ركوها لعذر وتلفت ضمنها وإن ركوها لعذر وتلفت لم يضمنها إلا أن تعدي في هيئة ركوها (و) نديب (نحرها) أي البدن حال كونها (قائمة) على قواعدها الأربع مقيدة أو مقرونة بالدين بقيد بلا عقل (أو) قائمة (معقولة) أي مثنية ذراعها اليسرى إلى عضدها فتبقى قائمة على ثلاث قوائم وظاهره التخيير ونحوه لابن الحاجب واعترضه ابن عرفة بأن النص نحرها قائمة مقيدة إلا أن يخاف ضعفه عنها وعدم صبرها فيعقلها فأو للتبويب (وأجزاء) الهدى للقلد أو المشعر (إن ذبح) شخص مسلم (غيره) أي الهدى (عنه مقلداً) بضم الليم وفتح القاف واللام مثقلاً

أنا به أم لا ان نوى الذابح عن ربه بل (ولونوى) الذابح الهدى (عن نفسه ان غلط) الذابح في هديه غيره وظنه هديه فان نعد لم يجز عن المالك أنا به أم لا ولا عن الذابح أيضا ولو به أخذ قيمته منه بخلاف الضحية فتجزى عن ربه ولو ذبحها النائب من نفسه عمدا بشرط إنباء ربهاله فتخالف الهدى في هذين الأمرين (ولا يشترك) أى لا يجوز الاشتراك (في هدى) تطوع أو واجب وأهل البيت والاجانب سواء كافيها أى للدونة فهو مخالف في هذا أيضا للضحية وان اشتركا في هدى لم يجز عن واحد منهما (وان) ضل أو سرق هدى وأبدل ثم (وجد) الهدى الضال أو للسروق (بعد نحر بدله نحر) الهدى الذى وجد بعد ضلاله أو سرقته (ان) كان (قلد) لتعينه هديا بتقليده (و) ان وجد (قبل نحره) أى البدل (نحرا) أى الاصل والبدل (معا ان) كانا (قلدا) لتعينهما لاهدى بتقليدهما (والا) أى وان لم يقلدا (بيع واحد) منهما وله نحرهما ان شاء وان شاء نحر أحدهما وأبقى الآخر وان شاء نحر غيرهما وأبقاهما وان قلدا أحدهما تعين نحره لتعينه لاهدى بتقليده (فصل) في موانع الحج والعمرة الطارئة بعد الاحرام ويقال للممنوع محصر والحصر ثلاثة أقسام حصر عن البيت وعرفة معا وحصر عن البيت فقط وحصر عن عرفة فقط وبدأ بالاول فقال (وان منعه) أى المحرم بحج أو عمرة (عدو) أى كافر (أو فتنة) بين المسلمين (أو حبس لابق) بل ظلما كحبس مدين ثابت العصر ومفهومه ان من حبس بحق لا يتحلل لقدرته على تخليص نفسه بدفع الحق والخروج لتكميل حجه أو عمرته وتنازع منع وحبس (بحج) أى فيه عن البيت وعرفة معا (أو عمرة) أى فيها عن البيت وجواب ان منعه عدو الخ قوله (فله التحلل) بل هو أفضل في حقه من بقاءه على احرامه وأفاد شرط التحلل فقال (ان لم يعلم) حين أنشأ احرامه (به) أى للمانع من عدو أو فتنة أو حبس ظلما ومفهومه أنه ان علم به حين انشاء الاحرام فليس له التحلل (٢٠٥) الا ان يظن انه لا يمنعه فتمنع فله التحلل كما وقع للنبي صلى الله عليه وسلم أنه أحرم عالما بالعدو بمكة ظانا أنه لا يمنعه فتمنع فلما منعه تحلل وعطف على لم يعلم فقال (وأيس) الممنوع حين المنع (من زواله) أى المنع (قبل

ولو نوى عن نفسه ان غلط ولا يشترك في هدي وإن وجد بعد نحر بدله نحر
 إن قلد وقبل نحره نحرًا مما إن قلدا وإلا بيع واحد
 (فصل) وإن منعه عدو أو فتنة أو حبس لا يحق بحج أو عمره فله
 التحلل إن لم يعلم به وأيس من زواله قبل فوته ولا دم بنحر هديه وحلقه
 ولا دم إن أخره ولا يلزمه طريق مخوف وكره إبقاء إحرامه

فونه) أى الحج وظاهر كلام المدونة أنه يتحلل اذا أيس من زواله قبل فواته ولو بقى من الوقت ما لوزال المانع أدرك الحج وهذا ظاهر أول كلامها والذى اختار ما بن يونس وسند ما فى آخر كلامها وهو انه لا يتحلل حتى يبقى زمن يخشى فيه فوات الحج وقالان كلامها الثانى يفسر الاول الخطاب اذا علم ان هذا هو الراجح فينبغى حمل كلام المصنف عليه بمعنى وأيس من زواله الخ انه لم يبق بينه وبين ليلة النحر زمان يمكنه السير فيه الى عرفه فلوزال المانع والله أعلم (و) ان تحلل (ف) (لادم) عليه لفوات الحج بحصر العدو على المشهور وأوجه عليه أشهب لقوله تعالى فان أحصرتم فما استيسر من الهدى وتأوله ابن القاسم على المحصر بمرض وردده اللخمي نزول الآية في قضية الحديدية وكان حصرها بعدو وبقوله تعالى فاذا أمنتهم هو انما يكون من عدو وأجاب التونسي وابن يونس بأن الهدى فيها لم يكن لأجل المحصر وانما كان بعضهم ساقه تطوعا فأمرؤا بتدكيته ورد قول أشهب بقوله تعالى ولا تلحقوا دروسكم حتى يبلغ الهدى محله والمحصر بعدو يحلق ابن كان وهو رد قوى ظاهر والتحلل يكون (بنحر هديه) ان كان معه هدى (وحلقه) رأسه ولا بد من نية التحلل بل هى كافية فنى الشامل وكفت نية التحلل على المشهور فلو نحر هديه وحلق رأسه ولم يتو التحلل لم يتحلل فالباء فى قوله بنحر هديه الخ بمعنى مع فيفيد كلامه ان التحلل بالنية مع الأمرين على سبيل الاكلىة لا الشرطية وبهذا صرح فى الطراز أيضا (ولادم) على المحصر عنهما (ان أخره) أى التحلل أو الحلق لبلده لانه لما وقع فى غير زمانه ومكانه لم يكن نسكا بل تحلل فقط (ولا يلزمه) أى المحصر (طريق مخوف) على نفس أو مال كثير أو يسير يمكن أخذه وهو يدرك الحج لولا المخوف ومفهوم مخوف انه يلزمه ساوك طريق مأمون وان بعد ان اتسع الوقت لادراك الحج ولم تعظم مشقتها والا لم يلزمه أيضا (وكره) لمن يتحلل بعمرة وهو من تمكن من البيت وفاته الوقوف بأمر غير ما تقدم من العدو والفتنة الخ (إبقاء احرامه) بالحج لعام قابل بلا تحلل بعمرة حتى يتم حجه فيه

(ان قارب مكة ودخلها) لانه لا يامن على نفسه من مقاربة نساء وصيد فتحلله أسلم ابن غزوى زاد أو دخلها وان كان أخرى ثلاث يتوهم تحريم ابقائه ان دخلها (ولا يتحلل) من حصر عن عرفة وتمكن من البيت بعمره (ان) بقى محرما حتى (دخل وقته) أى الحج من العام الثانى ليسارة الباقي من الزمان أى من يكره تحلله (والا) أى وان خالف وتحلل بعد دخول وقته بعمره وأحرم بالحج (ف) ثلاثة أقوال لابن القاسم فى المدونة أحدها يعصى تحلله ولا يصير متمتعا لان المتمتع من تمتع بالعمره الى الحج وهذا تمتع من حج الى حج لان عمرته كلا عمره لعدم انشائه احرامها وهذا على أن الدوام ليس كالأبتداء ثانيها لا يمضى تحلله وهو باق على احرامه بالحج بناء على ان الدوام كالأبتداء (ثالثها) أى الاقوال (بمضى) تحلله (وهو متمتع) فعليه دم المتمتع (ولا يسقط عنه) أى الممنوع من البيت وعرفة معا الذى يتحلل بالنية والهدى والحلق وكذا الممنوع من عرفة فقط وتمكن من البيت الذى يتحلل بعمره (الفرض) المتعلق بذمته من حجة اسلام أو نذر مضمون ولا تسقط عنه عمره الاسلام أيضا عند الأئمة الاربعة رضى الله تعالى عنهم وأما التطوع من حج أو عمره فلا يلزمه قضاءه ومثله النذر المعلن من حج أو عمره لفوات وقته وسميت عمرته صلى الله عليه وسلم التى بعد عمره الصد عمره القضاء لانه قاضى قرىشا فيها لانها قضاء عن عمره الحصر الماضية ولوقلنا به لاحظظور علينا لانا نقول دل فعله صلى الله عليه وسلم على جواز القضاء لاعلى وجوبه لان الدين صدوا معه صلى الله عليه وسلم كانوا ألفا وأربعمائة ولم يعتمر معه الا نفر يسير ولم ينقل انه أمر الباقيين بالقضاء ولو وجب لبيته لهم وأمرهم به (و) من جازله التحلل بالنية والنحر والحلق لصدع عن البيت (٣٠٦) وعرفة معا (لم يفسد) حجه (بوطء) قبل تحلله (ان لم ينو البقاء) على احرامه لعلم

قَابِلُ بَأْنِ نَوَى التَّحَلُّلِ فَإِنْ
نَوَى الْبَقَاءَ عَلَى أَحْرَامِهِ لَعَلَّ
قَابِلُ فَسَدِ حَجِّهِ (وَأَنْ وَقَفَ)
بِعِرْفَةِ لَيْلَةِ النَّحْرِ (وَحَصَرَ
عَنِ الْبَيْتِ) بِمَرَضٍ أَوْ عَدُوٍّ
أَوْ فِتْنَةٍ أَوْ حَبْسٍ بِحَقِّ
(فَحَجَّهَتْهُ) أَيْ أَمِنَ مِنْ
فَوَاتِهِ لَدِرَاكَةِ الرُّكْنِ الَّذِي

قَابِلُ بَأْنِ نَوَى التَّحَلُّلِ فَإِنْ
نَوَى الْبَقَاءَ عَلَى أَحْرَامِهِ لَعَلَّ
قَابِلُ فَسَدِ حَجِّهِ (وَأَنْ وَقَفَ)
بِعِرْفَةِ لَيْلَةِ النَّحْرِ (وَحَصَرَ
عَنِ الْبَيْتِ) بِمَرَضٍ أَوْ عَدُوٍّ
أَوْ فِتْنَةٍ أَوْ حَبْسٍ بِحَقِّ
(فَحَجَّهَتْهُ) أَيْ أَمِنَ مِنْ
فَوَاتِهِ لَدِرَاكَةِ الرُّكْنِ الَّذِي

يدرك به فليس مراده حقيقة التام بقرب عرفة قوله وحصر عن البيت وقوله (ولا يحل) من احرامه التحلل الأكبر الذى تحل ان به النساء والصيد والطيب (الاب) طواف (الافاضة) فيبقى محرما ولو أخره سنين (وعليه) أى المحصر عن البيت بعد وقوفه بعرفة (ل) ترك (الرعى) للجمرات المحصر عنه (و) لترك (مبيت منى) نزول (مزدلفة هدى) واحد وشبهه فى اتحاد الهدى فقال (كنسيان الجميع) مما تقدم وكذا لا يتعدان تعدد ترك الجميع عند ابن القاسم الآن هذا آثم (وان) تمكن من البيت (حصر) بما سبق من أحد الأمور الثلاثة (عن الافاضة) أى عرفة وسماها افاضة لقوله تعالى فاذا أفضتم من عرفات قاله التتائى أى فلما كانت عرفة مبدأ الافاضة من جهة ان الافاضة بعدها سميت عرفة افاضة مجازا من اطلاق اسم للسبب على السبب لان طواف الافاضة تسبب عن الدفع من عرفة (أو فاته الوقوف) بعرفة جزأ من ليلة العيد (غير) أى غير عدو وفتنة وحبس لا بحق (كرض أو خطأ عدد) ولو لجميع أهل الموسم بعاشر أو خفاء هلال لعبر الجم بعاشر (أو حبس بحق) ومنه حبس مدين لم يثبت عسره (لم يحل) فى ذلك كله ان شاء التحلل (الا بفعل عمره بلا احرام) ولا بد من نية التحلل بها وكان حقه ان يأتى هنا بقوله فيما مر وكره ابقاء احرامه ان قارب مكة أو دخلها فان هذا محله (ولا يكفى قدومه) وسميه عقبه الذى فعله يوم دخول مكة عن طواف العمره وسميها الطلوع بين التحلل بعد الفوات (وحبس) المحصر بمرض أو حبس بحق (هدية معه ان لم يخف عليه) أى الهدى العطب وأما المحصر بعد وفان أمكنه إرساله أرسله والا ذكاه بأى محل كان فان خاف عليه العطب أرسله ان أمكن والا ذكاه بموضعه (ولم يجزه) أى هذا الهدى الذى قلده وأشعره قبل الفوات سواء حبسه معه أو أرسله عن هدى ترتب (عن فوات) للحج لان هذا واجب بالتقليد والاشعار لغير الفوات فيلزمه هدى الفوات مع حجة القضاء (وخرج) وحرمان فاته الحج وتمكن من البيت ولزمه هدى الفوات وأراد التحلل بعمره (لالحل) ليجمع فى عمره التحلل بين الحل والحرم

ويُلبى منه من غير انشاء احرام بالصفة السابقة (ان) كان (أحرم) بالحج الذي فات (بحرم) أى فيه لإقامته به (أو) كان (أردف) الحج في الحرم على عمرة أحرم بها في الحل ويقضى الحج الذي فات في عام قابل ويهدى للقوات (وأخردم القوات) أى الذى وجب عليه لأجله (ل) عام (القضاء) ليقترن الجابر النسكى والجابر المالى وفهم منه وجوب قضاء الفائت فرضا كان أو تطوعا لعموم قوله تعالى وأتموا الحج والعمرة لله وجاءت السنة المظهرة أن لاقضاء للنفل في حصر العتد وبقى ماعده على عموم الآية (وأجزأ) هدى القوات (ان قدم) مع عمرة التحلل في عام القوات مع الإثم (وان أفسد) الحج وتماذى عليه لإتمامه (ثم فات) الحج المفسد بقوات وقوفه تحلل بعمرة وجوبا وقضاء (أو) اجتمع القوات والافساد (بالعكس) لترتيب التقدم بأن فاته الحج ثم أفسده قبل شروعه في عمرة التحلل بل (وان) أفسده (بعمرة التحلل) أى فيها (تحلل) وجوبا في الصورتين فلا يجوز له البقاء على احرامه لانه تباد على فاسد والمراد ببقى على تحلله بالعمرة الصحيحة والتي فسدت بوطئه فيها ويتم طوافها وسعيها وكفت في التحلل (وقضاء) أى الحج الذى فسد وفات (دونها) أى عمرة التحلل فلا يقضيها لانها تحلل في الحقيقة لا عمرة (وعليه هديان) هدى للفساد وهدى للقوات (لا) يلزمه (دم قران) دم (متعة للفائت) أى للقران أو التمتع الذى فات لانه آل أمره الى عمرة قاله اللخمي (ولا يفيد لمرض) حاصل أو مترقب (أو غيره) أى المرض من اللوانع كحيض أو حصر عدو أو فتنة وفاعل لا يفيد (نية التحلل) من الاحرام (ب) مجرد (حصوله) أى المانع يعنى اذا نوى حين احرامه انه ان حصل له مانع من إتمامه يصير متحللا من غير تجديد تحلل بعد حصول المانع بالوجه السابق لم تنفعه نيتة ولا بد من تحلله بعد المانع بما سبق لانه شرط مخالف لسنة الاحرام (ولا يجوز) أى يحرم (دفع مال) قليل أو كثير (لحاصر) طلبه لأجل تخلية (٢٠٧) الطريق (ان كفر) أى كان الحاصر كافرا كتابيا أو

إِنْ أَحْرَمَ بِحَرَمِهِ أَوْ أَرْدَفَ وَآخَرَ دَمَ الْقَوَاتِ لِلْقَضَاءِ وَأَجْزَأُ إِنْ قُدِّمَ وَإِنْ أَفْسَدَ ثُمَّ فَاتَ أَوْ بِالْعَكْسِ وَإِنْ بِعُمَرَةِ التَّحَلُّلِ تَحَلَّلَ وَقَضَاهُ دُونَهَا وَعَلَيْهِ هَدْيَانِ لَا دَمُ قِرَانٍ وَمُتَمَّةٍ لِلْفَائِتِ وَلَا يُفِيدُ لِمَرَضٍ أَوْ غَيْرِهِ نِيَّةُ التَّحَلُّلِ بِمُحْصُولِهِ وَلَا يَجُوزُ دَفْعُ مَالٍ لِلْحَاصِرِ إِنْ كَفَرَ وَفِي جَوَازِ الْقِتَالِ مُطْلَقًا تَرَدُّدُ وَلَوْلَى مَنَعُ سَفِيهِ كَزَوْجٍ فِي تَطَوُّعٍ وَإِنْ لَمْ يَأْذَنْ فَلَهُ التَّحَلُّلُ وَعَلَيْهَا الْقَضَاءُ كَمَبْدٍ وَإِنْ لَمْ يَقْبَلْ وَلَهُ مُبَاشَرَتُهَا

نظر اذ أخفهما الرجوع لانه لا يوهن الدين ودفع المال رضا بالذل وتقوية للكافر وتسليط له على أموال المسلمين وقد رجع النبي صلى الله عليه وسلم ولم يدفع مالا وقال الله تعالى لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة (وفي جواز القتال) للحاصر غير البادى (مطلقا) كافرا كان أو مسلما بمكة أو بغيرها من الحرم ولو أهل مكة اذا بغوا على أهل العدل ولم يمكن ردهم الا بقتالهم لأن قتال البغاة حق لله تعالى وحفظ حقه في حرمه أولى من أن يضاع ومنعه وهو نقل ابن الحاجب وابن شاس (تردد) للمتأخرين في النقل عن المتقدمين ابن عرفة قتال الحاصر البادى به جهاد ولو مسلما وفي قتاله غير بادى فلا سندوا ابن الحاجب مع ابن شاس عن المذهب فالجواز الذى نقله سند عن المذهب ان كان الحاصر بغير مكة وان كان بها فلا يظهر نقل ابن شاس لحديث انما احلت لى ساعة من نهار أى احل القتال فيها لا الصيد والساعة ما بين طلوع الشمس وصلاة العصر كما في ابن حجر (ولولى) أى الأب أو وصيه (منع سفيه) أى بالغ عاقل غير محسن للتصرف في المال من حج ولو فرضا (كزوج) له منع زوجته (في تطوع) من حج أو عمرة لافي فرض ولو على انه على التراخي كادائها الصلاة أول وقتها وقضاء رمضان اذا كانت رشيدة والا فله منعهما في الفرض ايضا (وان) احرم السفيه أو الزوجة (لم ياذن) الولي للسفيه في الاحرام أو الزوج للزوجة فيه (فله) أى الولي أو الزوج (التحلل) أى التحليل لهما بما احرم به بالنية والحلق للسفيه والتقصير للزوجة (و) ان حلل الزوج زوجته (عليها القضاء) لما حللها منه ان أذن لها أو تأييم بخلاف السفيه والصغير اذا حللها وليهما فلا قضاء عليهما كما قدمه أول الباب (كمبد) ولو بشائبة أو مكانبا ان أضرا احرامه بشحو كتابته ان احرم بغير اذن سيده فله تحليله وعليه القضاء ان أذن له أو عتق (وآثم) أى عصي (من لم يقبل) مأمر به من التحلل من سفيه وزوجة وعبد (وله) أى الزوج (مباشرتها) أى الزوجة ان امتنعت من التحلل وافساده عليها والإثم عليها دونه لتعديها على حقه

محوسبا لانه ذلة ووهن للإسلام واستظهر ابن عرفة جواز دفعه له قائلا وهن الرجوع بصدده أشد من وهن اعطائه فجعله من باب تقديم أخف الضررين وفيه

(ك) احرامها بغير اذن زوجها بـ (فريضة قبل الميقات) الزماني أو المكاني ببعد واحتاج اليها ولم يحرم والأفليس له تحللها (والا) بأن اذن الولي للسفيه والسيد للعبد والزوجة في التطوع (فلا) منع له (ان دخل) كل واحد منهم في الاحرام (و) من باع رقيقا محرما بحج أو عمرة ولم يبينه للمشتري فـ (المشتري ان لم يعلم) حين شرائه باحرامه (رده) لانه عيب كتمه البائع وهذا حيث لم يقرب من الاحلال والأفليس له رده (لا) يجوز للمشتري (تحليله) من الاحرام المتقدم على شرائه (وان اذن) السيد رقيقه في الاحرام أو أحرم (فأفسد) العبد ما أحرم به بنحو جماع (لم يلزمه) أي السيد (اذن) ثان (للقضاء) عند اشبه خلافا لاصبح قائلا لانه من آثار اذنه (على الاصح) وظاهر الموازية ان الفوات كالافساد (ومالزمه) أي العبد المأذون له في الاحرام (عن خطأ) صدر منه كأن فاته الحج خطأ عددا أو هلال أو طريق أو في قتل صيد (أو) عن (ضرورة) كلبس أو تطيب لتداو (فان اذن له السيد في الاخراج) لما لزمه من هدى أو فدية فعل من مال سيده أو من ماله (والا) أي وان لم يأذن له سيده في الاخراج (صام بلا منع) من السيد أي ليس له منعه من الصيام وان أضربه في عمله (وإن تعمّد) الرقيق موجب الهدى أو الفدية (فله منعه) من الاخراج والصوم (ان أضرم) الصوم (به) أي السيد (في عمله) أي ان أضرم بخدمة السيد ﴿باب﴾ (الدكاة) وهي شرعا السبب لباحة أكل لحم الحيوان الغير المحرم واقسامها أربعة ذبيح ونحر وعقر وما يموت به نحو الجراد فالذبيح (قطع) جنس خرج عنه الخنق والنهنش وبإضافته لشخص (مميز) مخرج قطع غير المميز لصغر أوعته أو جنون أو غماء أو نوم أو سكر وقوله (يُنَاكِح) بضم المثناة وفتح الكاف أي يجوز للمسلم وطء الاثني (٢٠٨) المتدنية بدينه بنكاح أو ملك مخرج قطع مميز مجوسى أو مرتد وحينئذ

كَفَرِيضَةٍ قَبْلَ الْمَيَقَاتِ وَالْأَفْلَاسِ وَلَا فَلَإِنْ دَخَلَ وَالْمُشْتَرَى إِنْ لَمْ يَمْلَمْ رَدُّهُ لَا تَحْلِيلُهُ وَإِنْ أَذِنَ فَأَفْسَدَ لَمْ يَلْزَمْهُ إِذْنٌ لِلْقَضَاءِ عَلَى الْأَصَحِّ وَمَا لَزِمَهُ عَنْ خَطَاةٍ أَوْ ضَرُورَةٍ فَإِنْ أَذِنَ لَهُ السَّيِّدُ فِي الْإِخْرَاجِ وَالْأَصَحُّ بِلَا مَنَعٍ وَإِنْ تَعَمَّدَ فَلَهُ مَنَعُهُ إِنْ أَضْرَبَهُ فِي عَمَلِهِ

﴿باب﴾

الذِّكَاةُ قَطْعُ مُمَيِّزٍ يُنَاكِحُ تَمَامَ الْحُلُقُومِ وَالْوَدَجَيْنِ مِنَ الْقَدَمِ بِلَا رَفْعٍ قَبْلَ التَّمَامِ وَفِي النَّحْرِ طَمَنٌ بِلَبَّةٍ وَشَهْرٌ أَيْضًا

فالتعريف صادق على المميز المسلم والكتابي حرا كان أو رقبا ذكرا كان أو أنثى ومفعول قطع قوله (تمام) أي جميع (الحلقوم) أي القصة التي يجرى فيها النفس فلا يجوز قطع ما فوق الحلقوم من الاحم الذي وصل الحلقوم

الاكتفاء

بالرأس وقطعه بعض الحلقوم فالعقب في الدكاة ان ينحاز الى الرأس دائرة من

الحلقوم ولو رقيقة فان انحاز كله الى البدن فلا يؤكل وهو مغلصم بضم الميم وفتح العين هذا قول الامام مالك وابن القاسم رضى الله تعالى عنهما وهو المذهب وقال ابن وهب يؤكل (و) قطع جميع (الودجين) أي العرقين اللذين في جانبي العنق يتصل بهما أكثر عروق البدن ويتصلان بالدماغ فقطع أحدهما أو بعضهما غير مجزئ (من القدم) فقطع ما ذكر من القفا ومن أحد جانبي العنق عبر مجزئ على انه قطع للنخاع وهو مقتل قبل الذبيح ولا يجزئ ما يضاف قطعهما من جهة الرقبة الى خارج سحنون لو قطع الحلقوم ولم تساعده السكين في مرها على الودجين لكونها غير حادة فأدخلها بين الرقبة والودجين وجعل حدها اليهما وقطع الودجين بها من داخل الى خارج فانها لا تؤكل لخالفه كيفية الذبيح المروية عن الشارع صاوات الله وسلامه عليه (بلا رفع) للسكين عن الحلقوم والودجين (قبل التام) فان رفع قبل انفاذ القتل بحيث لو تركت لعاشت ثم ذبح فانها تؤكل سواء عاذ عن قرب أو بعد رفع اضطرار أو اختيارا اعد الاول أو غيره لان الثانية ذكاة مستقلة وان كانت لو تركت لانعش لانفاذ مقتلها فان عاذ عن قرب أكلت سواء رفع اضطرار أو اختيارا وما يأتي من ان منفوذ المقتل لا يعمل فيه الذكاة فهو في منفوذه بغير ذكاة أو بها مع البعدوان عاذ عن بعد فلا تؤكل رفع اضطرارا أو اختيارا يعتبر القرب بالعرف كالقرب فيمن سلم قبل اكمال الصلاة ساهيا كما يفيد كلام ابن سراج (و) الذكاة (في النحر طمن) من مميز (بنبة) بفتح اللام وشدا الموحدة أي ترقوة ابن رشد لانه محل تصل الآلة منه للقلب فيموت بسرعة ولو لم يقطع شيئا من الحلقوم والودجين (وشهر) تشهيرا لا يساوى تشهيرا اشتراط قطع جميع الحلقوم والودجين المتقدم (أيضا) أي كما شهر قولنا

عام الحلقة والودجين (الاكتفاء) في الذبيح (ب) قطع (نصف الحلقة) جميع (الودجين) فالودجين عطف على نصف لاعب الحلقة والمواد الاكتفاء بنصف الحلقة مع قطع جميع الودجين ابن حبيب ان قطع الودجين ونصف الحلقة أكلت وان قطع منه أقل فلا تؤكل وفي العتبة عن ابن القاسم في الدجاجة أو العصفور اذا أجهز على وذبيه ونصف حلقه أو ثلثه فلا بأس بأكله وقال سحنون لا يحل حتى يجهز على جميع الحلقة والوداج ابن عبد السلام وابن القاسم وابن حبيب متفقان على اغتفار بقاء النصف وسحنون لم يفتقر بقاء شيء منه البتة ويصح ذبح ونحر مميز توطأ أثناء ان لم يكن سامرياً ولا مجوسياً تنصر بل (وان) كان يهودياً (سامرياً) وهم قوم من بني يعقوب عليه الصلاة والسلام أنكروا نبوة ماعدا موسى وهارون ويوشع بن نون من أنبياء بني اسرائيل ويزعمون ان بيدهم تورا فيها أمور بدلها أحبار اليهود ولا يرون لبيت المقدس حرمة كاليهود ويحرمون الخروج من جبال نابلس وينكرون الميعاد الجسائي قاله التتائي ومبايقته على السامري فقط تفيد أن الصابئي لا تصح تذكينه حتى ينتصر فان قلت السامري أخذ ببعض اليهودية والصابئي ببعض النصرانية فما وجه الفرق بينهما قلت هو أن مخالفة الصابئي للنصرانية أشد من مخالفة السامري لليهودية ذكره أبو اسحاق التونسي فلذا اشترط في الصابئي تنصره (أو) كان (مجوسياً) وهم قوم يعبدون النار وقالوا ان للعالم إلهين نور وظلمة فالنور إله الخير والظلمة إله الشر واعتقدوا تأثير النجوم وانها فعالة (تنصر) أي انتقل المجوسي الى دين النصرانية يعني أو تهود فيصح ذبحه ونحره لانه صار كتابياً توطأ أثناء (وذبح) الكتابي اصاله أو انتقالاً (لنفسه) شرط أول احتز به عن ذبحه لمسلم ففيه قولان ومفعول ذبح قوله (مستحله) أي الذي يعتقد حله له شرط ثان احتز به عن ذبحه ما يعتقد حرمة عليه كذبي الطفر وبقي شرط ثالث وهو أن لا يذبحه لمعبود غير الله تعالى ويعلم هذا الشرط من قوله الآتي وذبح لصنم فيصح ذبحه ونحره بهذه الشروط الثلاثة ان كان يعتقد حرمة الميته بل (وان أكل) أي استحل السكتاني في اعتقاده أن يأكل (الميته) بلا ذبح ولا نحر فيصح ذبحه ونحره (ان لم ينب) على مذبحه أو منحوره بأن ذبحه (٢٠٩) أو نحره بحضرة مسلم عارف

كيفية الذكاة الشرعية لا يتهم بموافقة على خلاف شريعة الاسلام وهذا صرح الباجي وصاحب الدخيرة وقال ابن

الإِكْتِفَاءُ بِنِصْفِ الْحَلْقُومِ وَالْوَدَجَيْنِ وَإِنْ سَامِرِيًّا أَوْ مَجُوسِيًّا تَقَصَّرَ وَذَبَحَ لِنَفْسِهِ مُسْتَحْلَهُ وَإِنْ أَكَلَ الْمَيْتَةَ إِنْ لَمْ يَنْبَ لَا صَيِّبَ ارْتَدَّ وَذَبَحَ لِصَنَمٍ

(٢٧ - جواهر الاكليل - أول) رشد القياس أن لا يؤكل على ما قاله الباجي في تعليل حرمة ما حرم على أهل الكتاب من أن الذكاة لا بد فيها من النية واذا استحل الميتة فكيف ينوي الذكاة وان ادعى انه نواها فكيف يصدق اه ومثله لابن عرفة (لا) يصح ذبح ولا نحر (صبي) مميز (ارتد) عن دين الاسلام بعد تقرر له بولادة المسلمين أو بنطقه بالشهادتين طائفاً لا اعتبار رده وان لم يقتل الا بعد بلوغه وأولى البالغ المرتد (و) لا يجوز أكل (ذبح) بكسر الدال المعجمة أي مذبح (١) لمعبود غير الله تبارك وتعالى (صنم) أي حجر مصور بصورة آدمي أو ملك أو صليب أو المسيح لانه ما أهل به لغير الله بان قال باسم الصنم مثلاً بدل باسم الله فان ذكر اسم الله تعالى عليه أضافوا كل تغليبا لاسم الله تعالى لانه يعلو ولا يعلى عليه قال الرماضي ما ذكره من الشروط أن لا يذكر اسم غير الله عليه فيه نظر فقد أجاز مالك رضي الله تعالى عنه في المدونة أكل ما ذكر عليه اسم المسيح مع الكراهة ابن عرفة وفيما ذكروا عليه اسم المسيح الكراهة والاباحة لابن حارث عن رواية ابن القاسم مع رواية أشهب وقوله قائلنا أباح الله تعالى لنا ذبائحهم وعلم ما يفعلون اه وسيقول المصنف فيما يكره وذبح لصليب أو عيسى وليس تحريم المذبح للصنم لكونه ذكر عليه اسمه بل لكونه لم تقصد ذكاته قاله التونسي وقال ابن عطية في قوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه ذبائح أهل الكتاب عند جمهور العلماء في حكم ما ذكر اسم الله عليه من حيث لهم دين وشرع والحاصل أن ذكر اسم غير الله لا يوجب التحريم عند مالك رضي الله تعالى عنه وانما هو مكروه فقط وعليه درج المصنف في قوله وذبح لصليب أو عيسى ابن رشد كره مالك رضي الله تعالى عنه في المدونة أكل ما ذبحوه لأعيادهم وكنائسهم لانه رآه مضاهياً لقول الله عز وجل أو فسقا أهل لغير الله به ولم يحرمه اذ لم ير الآية متناولة له وانما رآها مضاهية لانه عند انما مضاهياً ذبحوه لأنهم ما لا يأكلونه ووجه قول أشهب ان ما ذبحوه لكنائسهم لما كانوا يأكلونه وجب أن يكون حلالاً لنا لان الله تبارك وتعالى قال وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم وانما تأول قول الله عز وجل أو فسقا أهل لغير الله به فيما ذبحوه لأنهم ما يتقربون به اليها ولا يأكلونه فهذا حرام علينا بدليل الآيتين جميعاً اه فتبين ان ذبح أهل الكتاب ان قصدوا به التثنية

لأنهم فلا يؤكل لأنهم لا يأكلونه فهو ليس من طعامهم ولم يقصدوا بذكاته إباحته وهذا هو المراد هنا وأما ما يأتي من المكروه في ذبح الصليب الخ فالمراد به ماذبحوه لأنفسهم وسموا عليه اسم آلهتهم فهذا يؤكل بكره لأنه من طعامهم ولما كان في مفهوم مستحله تفصيل بينه بقوله (أو) ماذبحوه أو نحره الكتاني من كل حيوان (غير حله) أي اليهودي في زعمه (أن ثبت) تحريمه عليه المنسوخ (بشرعنا) وهو قوله تعالى وعلى الدين هادوا حرمانا كل ذي ظفر فيحرم علينا أن نأكل ماذبحوه من ذلك فصريح المصنف أن شرعنا أخبر عن شرعهم بأنه حرم عليهم كل ذي ظفر وهي الأبل وحمر الوحش والنعام والأوز لا الدجاج وكل ما ليس مشقوق الظلف ولا منفرج القوائم بخلاف مشقوقها كالبحر والنعم والظباء كما في ابن عرفة في قوله تعالى وعلى الذين هادوا حرمانا كل ذي ظفر أي حرمانا عليهم في شريعة نبيهم (والأ) أي وإن لم يثبت تحريمه عليهم بشرعنا أي لم ينجر شرعنا بأنه حرم عليهم وإنما هم الذين أخبروا أن شرعهم حرم عليهم ذلك كاطريقة وهي فاسدة الرثة أي ماتهقتها بظفر الحيوان (كره) لنا أكله وشراؤه فاخبار شرعنا له تأثير في حقنا في حرمة مذاقه علينا (كجزائه) أي يكره للإمام أن يقيم الكافر جزاء الجزاء الذابح واللحم (و) كره لمسلم (بيع) للكافر شيئا (واجارة) للكافر شيئا (المبيدة) ونحوه مما يظهر به دينه (و) كره (شراء ذبحة) أي الكافر لنفسه مستحله لأكله لقوله تعالى وطعام الذين أتوا الكتاب حل لكم (و) كره لمسلم (تسلف ثمن خمر) من كافر ومفهوم من كافر أنها لو كانت لمسلم فباعها فيحرم تسافه لأنه لا يملكها إذ يجب عليه رد ثمنها وارقاها (و) كره لمسلم (بيع) لكافر شيئا (به) أي ثمن الخمر (لا) يكره للمسلم (أخذه) أي ثمن الخمر (قضاء) عن دين عليه للمسلم أو عن جزية واختلف في المال المكتسب من حرام كربا ومعاملة فاسدة إذا مات مكتسبه عنه فهل يحل للوارث وهو المعتمد أم لا وأما عين الحرام المعلوم مستحقه كالمنسوب والمسروق فلا يحل له وسيأتي في الفصص ووارثه إن علم كره وقولهم الحرام لا يتعلق بدمتين (٣١٠) ليس مذهبا (و) كره لمسلم أكل (شحم يهودي) من بقر أو غنم

أَوْ غَيْرِ حَلٍّ لَهُ إِنْ ثَبَتَ بِشَرْعِنَا وَإِلَّا كَرِهَ كَيْجَزَارَتِهِ وَبَيْعِهِ وَإِجَارَتِهِ لِمَيْلِهِ وَشِرَاءِ ذَبْحِهِ وَتَسْلُفِ ثَمَنِ خَمْرٍ وَبَيْعِهِ بِهِ لَا أَخْذِيهِ قَضَاءً وَشَحْمِهِ يَهُودِيٍّ وَذَبْحِهِ لِصَلِيبٍ أَوْ عَيْسَى وَقَبُولِ مُتَصَدِّقٍ بِهِ لِذَلِكَ وَذِكَاةِ خَنْثَى وَخَمْصَى وَفَاسِقٍ وَفِي ذَبْحِهِ كِتَابَانِيٍّ مُسْلِمٍ قَوْلَانٍ وَجَرَحَ مُسْلِمٌ مُحْمِيزٌ وَحَشِيًّا وَإِنْ تَأَنَسَّ عَجَزَ عَنْهُ إِلَّا بِمُسْرَرٍ

بشراء أو هبة لقوله تعالى ومن البقر والغنم حرمانا عليهم شحومهما ولم يحرم علينا مع ثبوت تحريمه بكتابنا أيضا لأنه جزء مذكي والمذكي حلال لهم

فقد ذبح مستحله لكن حرمة شحمه عليه كره لنا أكله وهو الشحم الخالص الذي هو شحم رقيق يشوى لا الكرش والإعاء لاما اختلط بعظم أو لحم ولا الحوايا وهي الإعاء التي يكون منها اللبن (و) كره (ذبح) أي مذبح (الصليب) أي للتقرب له (أو) لأجل التقرب إلى (عيسى) عليه الصلاة والسلام فاللام للتعليل فيها فلا ينافي ذكر اسم الله تعالى فلذا كره أكلها بخلاف لام الاستحقاق في الصنم المفيدة للاختصاص فانها منافية للذكر اسم الله تعالى فلذا منع أكلها كاتقدم (و) كره لنا (قبول متصدق به لذلك) المذكور من الصليب أو عيسى وكذا لأموالهم لأن قبوله تعظيم لشركهم وكذا قبول ما يهودونه في أعيادهم للمسلمين (و) كره (ذكاة) أي ذبح أو نحر شخص (خنثى) مشكل (وخصى) وأولى محبوب (وفاسق) سواء ذبح لنفسه أو غيره (وفي) صحة مع كراهة أو إباحة (ذبح) ونحر شخص (كتاني) يهودي أو نصراني (ل) شحم (مسلم) مملكته المسلم كله أو بعضه وباقيه للكتاني ووكله على ذبحة أو نحره وعدمها مع الحرمة (قولان) لم يطلع المصنف على أرجحية أحدهما ابن عرفة وفي حل ذبحة الكتاني لمسلم ملكه بأذنه وحرمتها ثالثا تكره اه (و) الذكاة في العقر (جرح) بفتح الجيم أي ادماء شخص (مسلم مميز) ذكر أو أنثى بالغ أو صبي حر أو رق فخرج بالقييد بمسلم الكافر ويعتبر ادماء ولو في أذن سواء شق الجلد أم لا وأما شق الجلد بلا ادماء فلا يعتبر ومتعلق الجرح حيوان وحشي والمراد مسلم حال الإرسال فلا يؤكل بجرح كافر لقوله تعالى وما علمتم من الجوارح مكاين تلعنوهن مما علمكم الله فكلوا مما أمسكن عليكم وافترق صيد الكتاني عن ذبحه ونحره لأن في الصيد نوع تعبد ووقوف مع الاسناد إلى المؤمنين في الآية ولا يعارضه وطعام الذين أتوا الكتاب حل لكم كما استدلل به أشهب وابن وهب على عدم اشتراط الاسلام لتخصيصها بالآية الأخرى جمعا بين الدليلين المذكورين والمراد بجرح الكافر ما مات بجرحه أو نفذ مقتله به فان جرح صيدا ولم ينفذ مقتله فيؤكل بذبحه كافي التثاني ومفهوم جرح قوله (وحشيان) كان (تأنس) ثم نوحش و (عجز عنه) ولم يقدر عليه (الا بمسر) أي معه ومفهومه أن المقدور عليه بلا مشقة

لا يؤكل بعقره وهو كذلك ففيها لملك رضى الله تعالى عنه من رمى صيداً فأنخنه حتى صار لا يقدر أن يفترمه رماه آخر فقتله فلا يؤكل (لا) جرح (نعم) أى حيوان انسى ولو غير نعم كالوز ودجاج وحمام بيت (شرد) وتوحش فلا يؤكل بعقره نظراً لأصله (أو) حيوان نعم أو وحش (تردى) أى سقط (بكوة) أى طاقه في نحو حائط ولا معنى لها هنا لأن التردى السقوط من عال إلى سافل ولذا قال ابن غازى أو تردى بكوة أى في هوة فالكاف للتمثيل والهوة بضم الهاء وتشديد الواو قال الجوهري الهوة الوهدة العميقة وجمعها هوى بالضم ويشترط كون الجرح (بسلاح محدد) أى شيء له حد ولو كحجر حاد فليس المراد خصوص الحديد غير أنه مندوب كما يأتي واحتراز به عن غير المحدد كالعصى والشرك والشبكة إذا قتل الحيوان أو أنفذ مقتله فان عطله ولم ينغذ مقتله ذبح وأنحر بتسمية ونية القراني والحطاب ظاهر مذهبنا حرمة الرمي بالبندق وكل ماشأ أنه أن لا يخرج وهو ظاهر لأنه كاصطياد ما كونه لا بنية الذكاة والمراد البندق المستعمل من الطين المحرق وأما الصيد بالبندق من الرصاص فلم يوجد فيه نص للتقدمين (و) بـ (حيوان علم) ولو من نوع مالا يقبل التعليم كأسد ونمر وغرس وأولى ما يقبله من كلب وباز وسنور وذئب ولو كان طبع العلم بالفعل الغدر كدب فإنه لا يمكك إلا لنفسه قال فيها والعلم هو الذى إذا أرسل أطاع وإذا زجر أنزجر وعصيان العلم مرة لا يخرج عنه عن كونه معلماً كما لا يكون غير المعلم معلماً بطاعته مرة بل الاعتبار العرف في ذلك (بارسال من يده) مع نية وتسمية تعبد افلا وجد مع جارحه صيداً لم يعلم به أو انبعت قبل رؤيته به الصيد ولو أشلاه عليه أنشاء وهو بقر به أو رآه ولم يرسله أو أرسله ولم يكن بيده لا يؤكل في واحدة من هذه الأبد كذا إذا كان غير منفوذ مقتل فالمراد باليد حقيقتها ويدخامه كيد (ب) شرط (لا) أى عدم (ظهور ترك) من الحيوان للمعلم للصيد قبل قتله أى يشترط في جواز أكل مصيده إذا قتله أو أنفذ مقتله انبعاثه إليه من حين إرساله إليه إلى حين أخذه (ولو تعدد مصيدة) ونوى الصائد الجميع فلو صاد شيئاً لم ينوه الصائد فلا يؤكل (أو أكل) الجارح بعض الصيد (٣١١) ولو أكثره (أو لم ير) أى لم يعلم الصيد حال كونه

لا نَمَّ شَرَدَ أَوْ تَرَدَّى بِكُوءٍ بِسِلَاحٍ مُّحَدَّدٍ وَحَيَّوَانٍ عُلِّمَ بِإِرْسَالٍ مِنْ يَدِهِ بِلَا ظُهُورِ تَرْكِ لَوْ تَعَدَّدَ مَصِيدُهُ أَوْ أَكَلَ كُلَّ أُولَمَ يُرِيغَارٍ أَوْ غِيضَةٍ أُولَمَ يَظُنُّ نَوَّهَهُ مِنَ الْمُبَاحِ أَوْ ظَهَرَ خِلَافُهُ لَا إِنْ ظَنَّهُ حَرَامًا أَوْ أَخَذَ غَيْرَ مُرْسَلٍ عَلَيْهِ أُولَمَ يَتَحَقَّقُ الْمُبِيحُ فِي شَرِكَةٍ غَيْرِ كَاهٍ أَوْ ضُرِبَ بِمَسْمُومٍ أَوْ كَلَبٍ مَجْجُوسٍ أَوْ بَهَيْشٍ مَا قَدَّرَ عَلَى خَلَاصِهِ مِنْهُ

(بغار) أى بيت في الجبل
(أو غيضة) أى شجر ملتف بعضه على بعض وأولى أن علم ولم يبصر بشرط أن لا يكون لها

منفذ آخر والا فلا يؤكل لاحتمال أخذه غير ما نواه (أولم يظن) المرسل (نوعه) أى الصيد أظني أو بقر أو حمار وحشى مع علمه بأنه (من المباح أو) أرسله على معين ظنه ظنياً ثم (ظهر خلافه) وأنه نوع آخر مباح كبقرة فيؤكل (لا) يؤكل (ان ظنه) أى ظن المرسل الوحشى حين إرساله العلم (حراماً) كخنزير فإذا هو حلال ميت أو منفوذ للقتل وأولى أن يتيقن ذلك وكذا ان شك فيه أو توهم لعدم النية أو جزئها (أو أخذ) الجارح حيواناً وحشياً (غير مرسل عليه) إلا ان يرسله على معين ونوى ويسمى عليه وعلى ما يأتي به معه ما لم يره فيؤكل كافي للدونة لأنه تابع للمعين الذى نواه فلا يمارض قول المصنف الآتى أو قصد ما وجد فالمسائل ثلاثة الاولى ان يأخذ الجارح ما لم يرسل عليه ولم يقصد فلا يؤكل الثانية ان يقصد ما يجده ولم يرشثاً فلا يؤكل الثالثة ان يرسله على معين وما معه ان كان فيؤكل وهذه غير قوله ولو تعدد مصيده لأنه في نية الجميع مع رؤيته (أولم يتحقق) للذكي صائداً أو ذابحاً أو ناحراً السبب (المبيح) لأكل مذكاه (في) أى بسبب (شركة) سبب (غير) أى غير المبيح أى أشرك المبيح غير المبيح في قتل الحيوان أو انفاذ مقتله فلا يؤكل مذكاه لدوران أمره بين الحل والحرم والقاعدة تغليب جانب الحرم ثم مثل لذلك بقوله (ك) اجتماع ذكاة مع غمر (ماء) في صيد واما الوقفت بهيمة في ماء ورفعت رأسها منه وذبحت أو نحررت ثم ماتت في الماء أكلت قاله التتائي (أو) شركة سم بسبب (ضرب ب) سهم (مسموم) ولم ينغذ السهم مقتله ولم تترك ذكاته بعد اصابتة حتى مات فلا يؤكل لاحتمال موته من السم (أو) شركة (كلب مجوسى) أى أرسله مجوسى سواء كان ملكه أو ملك مسلم كلباً أرسله مسلم سواء كان ملكه أو ملك مجوسى في قتل أو انفاذ مقتل صيد فلا يؤكل ومثل المجوسى الكتابي فالعبرة في عدم الأكل مشاركة ما أرسله كافر سواء كان كلباً أو سهماً ملكاً أو لمسلم مجوسياً كان أو كتابياً (أو) لم يتحقق المبيح وهو الذكاة (ب) سبب (نهشه) أى الجارح (ما) أى صيدا (فدر) الصائد (على خلاصه) أى الصيد (منه) أى من الجارح وترك

الجارح ينشه وهو يذبحه أو ينحره ولم يتحقق انه ذبحه أو نحره وهو يحقق الحياة غير منفوذ القتل فلا يؤكل في المدونة ولو قُدر على خلاصه منها فذكاه وهو في أفواها تنشه فلا يؤكل اذ لعله من نهشها مات الان يوقن انه ذكاه وهو مجتمع الحياة قبل ان تنفذ هي مفته فيجوز أكله وبش ما صنع (أو أغرى) أى حض وقوى الصائد الجارح بعد اتباعه للصيد بنفسه من غير ارسال من يده (في الوسط) أى أثناء ذهابه للصيد ولو بالقرب منه (أو تراخى) الصائد (في اتباعه) أى الجارح أو السهم بعد ارساله أو رميه ثم وجد الصيد ميتا فلا يؤكل لاحتمال انه لو وجد لادر كهيا غير منفوذ مقتل فذبحه أو نحره فيجب اتباعه بسرعة في كل حال (الان يتحقق) الصائد حين الارسال (انه لا يلحق) الصيد حيا غير منفوذ مقتل ولو حذ في اتباعه فيؤكل وكذا لو تحقق لحوقه وتراخى في اتباعه ثم تبين انه لو اتبعه لا يلحقه فالعبرة في الأكل بتبين عدم لحاقه (أو حمل الآلة) للذبح والنحر (مع غير) وهو يعلم انه يسبق ذلك الغير الى الصيد وسبق الى الصيد ووجده حيا غير منفوذ مقتل ولو كانت الآلة معه لذبحه أو نحره ومات الصيد خفيف أنفه قبل ان يان من معه الآلة فلا يؤكل (أو وضعها (بخرج) ونحوه مما يستدعى طولا في اخراجها منه ومات الصيد ولو كانت الآلة بيده لادر ذكاه فلا يؤكل (أو بات) الصيد ثم وجده من الغد ميتا وقوله أو بات ليس بقيد والمراد انه خفي عليه ليلة أو بعض ليلة ولو وجده منفوذ القتل ولو وجد في اتباعه الان يعان انفاذ مقتله قبل خفائه عليه فيؤكل (أو صدم) أى لطم الجارح الصيد بلا جرح فلا يؤكل (أو عض) الجارح الصيد (بلا جرح) أى ادماء فلا يؤكل (أو) أرسل الصائد الجارح على غير مرئي ولا بمكان محصور (قصد) الصائد (ما) أى الصيد الذى (وجده) الجارح فلا يؤكل للشك في المبيع (أو) أرسل جارحا أول فمك الصيد ثم (أرسل) جارحا (ثانيا بعد مسك أول وقتل) الثانى وحده الصيد وقتله جميعا فلا يؤكل لصيرورة الصيد مقدورا عليه بلا عصر بمسكه الأول (٢١٢) ولذا لو أرسل ثانيا قبل مسك أول وقتله الثانى أو الأول وقتله جميعا فانه

أَوْ أَغْرَى فِي الْوَسَطِ أَوْ تَرَخَى فِي اتِّبَاعِهِ إِلَّا أَنْ يَتَحَقَّقَ أَنَّهُ لَا يَلْحَقُهُ أَوْ حَمَلَ الْآلَةَ مَعَ غَيْرِهِ أَوْ يُخْرِجُهُ أَوْ بَاتَ أَوْ صَدَّمَ أَوْ قَصَّ بِلا جُرْحٍ أَوْ قَصَدَ مَا وَجَدَ أَوْ أَرْسَلَ ثَانِيًا بَعْدَ مَسْكَ أَوَّلٍ وَقَتْلَ أَوْ اضْطَرَبَ فَأَرْسَلَ وَلَمْ يَرُ الْآلَةَ أَنْ يَتَوَيَّ الْمُضْطَرَبُ وَغَيْرُهُ فَتَأْوِيلَانِ وَوَجَبَ نَيْتُهُمَا وَتَسْمِيَةُ إِنْ ذَكَرَ وَنَحَرَ إِبِلَ وَذَبَحَ غَيْرَهُ إِنْ قَدَّرَ وَجَازًا لِلضَّرُورَةِ

يؤكل في الصور الثلاث (أو اضطرب) الجارح على صيد رآه (فأرسل) الصائد الجارح على ما اضطرب الجارح عليه (ولم ير) الصائد الصيد الذى اضطرب

الجارح عليه وليس المكان محصورا كغار أو غيضة فلا يؤكل ما قتله أو أنفذ مقتله قال الامام مالك رضي الله تعالى عنه في التسمية لأحب أكله لانه قد يقصد صيدا أو يضطرب على صيد أو يأخذ غيره الان ييقن انه أخذ ما اضطرب عليه برؤية غيره له (الا ان ينوى) الصائد (الاضطرب) بفتح الراء أى عليه (وغیره) أى المضطرب عليه (ف) في الأكل وعدمه (تأويلان) أحدهما يؤكل فتزاد هذه على قولهم لابد من رؤية الصيد الا في غار وغيضة بأن يقال والا فيها اضطرب عليه الحيوان المعلم ونوى الصائد المضطرب عليه وغيره فيؤكل بناء على ان الغالب كالحق اذ الغالب انه إنما أخذ ما اضطرب عليه (ووجب) شرطا في صحة الذكاة باقسامها (نيتها) وان لم يلاحظ كونها سببا لحل كل لحم الحيوان فلو تركت التنية عمدا أو جهلا بالحكم أو نسيانا أو ارسل جارحا غير قاصد صيدا فأصاب صيدا أو ضرب حيوانا بسيف أو سكين فذبحه أو نحره فلا يؤكل (و) وجب شرطا في صحة الذكاة (تسمية) لله سبحانه وتعالى بأى اسم من أسمائه تعالى عند الذبح والنحر والارسال في المقر وفعل ما عوت به نحو الجراد لا خصوص بسم الله ابن حبيب ان قال بسم الله فقط أو الله أكبر فقط أو لا حول ولا قوة إلا بالله أو لا إله إلا الله أو سبحان الله من غير تسمية أجزأ ولكن ما مضى عليه الناس أحسن وهو بسم الله والله أكبر ولا يزد الرحمن الرحيم ولا الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فتكره (ان ذكر) أى تذكر التسمية وقدر عليها فلا تجب على ناس ولا مكروه على تركها ولا اخرس ولا عاجز عن العربية فالذكر شرط في التسمية فقط (و) وجب شرطا (نحر ابل) لان ذبحه لا يمكن لاتصاف رأسه ببذنه قاله الباجي ومثل الابل الزرافة كما نقل ذلك أبو الحسن عن عبد الوهاب (و) وجب شرطا (ذبح غيره) أى الابل من بقرو غنم وطيور ولو نعمة لانها لالبة لها وعمل وجوب نحر الابل وذبح غيرها (ان قدر) المذكور على نحر الابل وذبح غيرها فلا يؤكل الابل ونحر الغنم اختيارا ولو ساهيا لا تؤكل (وجازا) أى الذبح فيها بنحر والنحر فيها بذبح (للضرورة) كوقوع في مهواة أو عدم آلة ذبح أو نحر أو جهل صفة لانسيانها أو جهل حكمها اه عب

البناني فيه نظر بل الظاهر ان لافرق بين جهل الصفة ونسيانها وانما الذي ذكر ابن رشد انه ايسر بعذر هو عكس الامر بن نسيان أي مع علمه الصفة كما يفيد ما في التوضيح ونصه نص مالك رضي الله تعالى عنه على انه لو نحر ما يذبح أو بالعكس ناسيا لا يعذر واستثنى من قوله وذبح غيرها فقال (الا البقر فيسذب) فيه (الذبح) لقول الله تعالى ان الله يأمركم ان تذبحوا بقرة مع دليل آخر دل على عدم الوجوب في هذا الأمر ففي صحيح البخاري في كتاب الذبائح ما يفيد ان البقر تذبح وتنحر وفي ابن عبد السلام ان النبي صلى الله عليه وسلم نحر عن أزواجه البقر وروى ذبح عن أزواجه البقر ومنه الجاموس وبقر الوحش حيث قدر عليه وشبه في الذب فقال (كالخديد) فيندب في جميع أنواع الذكاة حتى العقر (واحداه) أي سنه لخبر وليحد أحدكم شفرته لسرعة قطعه فيكون اسهل على المذكي فتخرج روحه بسرعة فيرتاج (وقيام ابل) مقرونة اليدين يقال فان عجز عنها كذلك عقل يدها اليسرى كما تقدم في الهدى (و) ندب (ضجع) أي ارقاد (ذبح) بكسر الهمزة والميم أي مذبوح من بقرو غنم وطير (على) شقه (الأيسر) لانه أعون للذبائح (و) ندب (توجهه) أي ما يذبح أو ينحر للقبلة (و) ندب (ايضاح) أي اظهار (المحل) للذبح أو النحر من الصوف وغيره حتى تتبين الجلد (و) ندب (فري) أي قطع (ودجى صيد انفذ مقتله) وأدرك حيا لراحته (وفي جواز الذبح بالعظم) أي الطفر كما في بعض النسخ (والسن) متصلين أو منفصلين (أو) جوازه بهما (ان انفصلا) أي العظم والسن فان انفصلا فلا يجوز بهما (أو) جوازه (بالعظم) أي الطفر انصل أو انفصل لا بالسن انصل أو انفصل أي يكره به على النقول (ومنع) الذبح بهما (أي العظم والسن) انصلا أو انفصلا فلا يؤكل ما ذبح بأحدهما وفي المواق ما يقتضي كراهته (خلاف) محله اذا وجدت آلة معها غير الحديد فان وجد الحديد نعين وان لم يوجد آلة غيرها نعين الذبح بأحدهما (وحرم) اصطياد ما كؤل لانية الذكاة (٢١٣)

إِلَّا الْبَقَرَ فَيَنْدَبُ الذَّبْحُ كَالْحَدِيدِ وَاحِدًا وَوَقِيَامُ إِبِلٍ وَضَجْعُ ذَبْحٍ عَلَى أَيْسَرٍ وَتَوَجُّهُهُ وَإِضَاحُ الْحَلِّ وَفَرَى وَدَجَى صَيْدٍ أَنْفَذَ مَقْتَلَهُ وَفِي جَوَازِ الذَّبْحِ بِالْعَظْمِ وَالسِّنِّ أَوْ إِنْ انفَصَلَا أَوْ بِالْعَظْمِ وَمَنْعُهُمَا خِلَافٌ وَحَرَّمَ اصْطِيَادُ مَا كُولٍ لَابْنِيَّةِ الذَّكَاءِ إِلَّا بِكَخْنَزِيرٍ فَيَجُوزُ كَذَكَاءٍ مَا لَا يُؤْكَلُ إِنْ أَيْسَ مِنْهُ وَكَرِهَ ذَبْحُ بِدَوْرٍ حُفْرَةٍ وَسَلَخُ أَوْ قَطْعُ قَبْلَ الْمَوْتِ كَقَوْلِ مُضَحٍّ لِلشَّهْمِ مِنْكَ وَإِلَيْكَ وَتَعَمُّدُ إِبَانَةِ رَأْسٍ

بأن اصطياده بنية قتله أو الفرجة عليه أو حبسه بقصص ولو للذكر الله تعالى كدرة وقمرى ويلحق بجواز اصطياده لاجل الذكاة جواز اصطياده بنية فنيته لمنفعة شرعية

كالتنبه على ما يقع في البيت من الفساد فلو قال لا لغرض شرعى بدل لانية الذكاة لاناد ذلك (الا) الاصطياد المتعلق (بكخنزير) من كل محرم (فيجوز) اصطياده بنية قتله ولا يحد من العتب وأما بنية الفرجة عليه فلا يجوز وادخلت الكاف الفواسق التي أذن الشارع في قتلها ولو قال الا الفواسق وحذف الخنزير لكان أحسن لانه لم يدخل في المأكول بخلاف الفواسق (كذكاة مالا يؤكل) من الحيوان كخيل وابل وحمار فتجوز تذكيته بل تستحب اراحته له واستعملها بمعنى الفري لاجتماعها الشرعى اذ الغرض انه غير مأكول (ان ايس من) استمرار الحياة له (هـ) حقيقة لمرض أو عى أو حكما كتمه بمضمية لاعلف فيها ولا يرجى أخذ أحد له فينحره ولا ينتفع بأحده الا ان يخاف على من يأكله ممن يمرض عليه بعد نحره فلا ينحره تقدما لدفع الضرر عن الآدمى (وكره ذبح) لحيوانات متعددة في وقت واحد (بدور حفرة) لعدم استقبال بعضها ولنظر بعضها بعضها ولما الهام فهو تعذيب لها فيها بلغ ما لكا رضى الله تعالى عنه أن الجزارين يجتمعون على الحفرة يدورون بها فيذبحون حولها فتهام عن ذلك وأمرهم بتوجيهها للقبلة (و) كره (سلخ) لجلد الحيوان عن لحمه قبل موته لانه تعذيب له (أو قطع) لشيء من الحيوان بعد ذبحه أو نحره (وقبل الموت) لخبر النهى منه وان ترك حتى تبرد أي تموت الا السمك فيجوز القاءه في النار قبل موته عند ابن القاسم وشبه في الكراهة فقال (كقول) شخص (مضح) عند تذكية أضحيتة (اللهم) أي يا الله هذا (من) فضل (ك) ونعمتك لامن حولي وقوتي (واليك) التقرب به لالى غيرك ممن سواك ولا رياء ولا سمعة اذا قاله على انه سنة فان قصد به مجرد الدعاء فلا يكره وعلى هذا حمل ماورد عن الامام على بن أبى طالب رضى الله تعالى عنه قاله ابن رشد وبه يقيد كلام المصنف ولا وجه لابقائه على اطلاقه وجعله مخالفا (و) كره (تعمد ابانة) أي فصل (رأس)

عن بدن حال الذبح لانه قطع قبل الموت وظاهره ان مجرد تعمد ما مكروه وان لم تحصل وهو خلاف ما في المدونة ولو قال وبأبنة الرأس عمدا سلم من هذا ووافقها والكراهة والأكل على هذا سواء قصدها من أول التذكية أو في أنائها أو بعد تمامها قبل الموت لانه تعذيب (وتؤولت) أي حملت المدونة (أيضا) أي كما تؤولت على الكراهة والأكل مطلقا وهو الذي قدمه المصنف (على عدم الأكل) للحيوان الذي أبيت رأسه عن جسده حال ذبحه (ان قصده) أي الدابح الإبانة وذكر ضميرها لانها بمعنى الفصل (أولا) أي ابتداء وأبانه بالفعل ومفهوم تعمد انه لا كراهة في النسيان والجهل فيها لما لك رضى الله تعالى عنه ومن ذبح قترامت يده الى ان أبان الرأس أكلت اذا لم يتعمد ذلك قال ابن القاسم ولو تعمد هذا وبدأ في قطعه بالودجين والحلقوم أكلت لنخعه اياها بعد تمام الذبح في الأمهات سأل سحنون ابن القاسم عما اذا تعمد قطع رأسها ابتداء وهو مفهوم قول مالك رضى الله تعالى عنه اذا لم يتعمد فهل تؤكل في قول مالك رضى الله تعالى عنه أم لا فقال لم أسمع من مالك رضى الله تعالى عنه فيه شيئا وأرى انه ان أضجعها وسمى الله وأجهز على الحلقوم والودجين أن تؤكل (ودون نصف) كيد أو رجل أو جناح (ابن) أي فصل من صيد بجراح أو شهم ولو حكما بأن بقي معلقا بجلد أو يسير لحم ولا يعود لهيئته ولم ينفذ به مقتل فان بقي معلقا به وعلم أنه يعود لهيئته أكل الصيد كله بادماؤه وان لم ينفذ به مقتله وخبر دون نصف (ميتة) فلا يؤكل ويؤكل ما سواه بذلك ان كانت فيه حياة وبدونها لم تكن فيه فان نفذ به مقتل أكل الجميع فلو قطع الجراح أو السهم الصيد نصفين أكلا لا فإذ مقتله بقطع نخاعه واستثنى من دون النصف فقال (الا الرأس) وحده أو مع غيره أو نصف الرأس كذلك فيؤكل الجميع لنفوذ المقتل بقطع النخاع والودجين (وملك الصيد) الذي لم يسبق (٢١٤) عليه ملك لشخص (البادر) لوضع يده عليه وان رآه غيره قبله وحكم وضع

يُؤُولَتُ أَيضًا عَلَى عَدَمِ الْأَكْلِ إِنْ قَصَدَهُ أَوَّلًا وَدُونَ نِصْفِ أَيْنِ مَيْتَةٍ إِلَّا الرَّأْسَ وَمَلَكَ الصَّيْدَ الْبَادِرُ وَإِنْ تَفَازَعَ قَادِرُونَ قَبْلَهُمْ وَإِنْ نَدَّ وَلَوْ مِنْ مُشْتَرٍ فَلِلثَّانِي لَا إِنْ تَأَنَسَ وَلَمْ يَتَوَحَّشْ وَاشْتَرَكَ طَارِدٌ مَعَ ذِي حِبَالَةٍ قَصَدَهَا وَلَوْ لَا هُمَا لَمْ يَقْعْ بِحَسَبِ فَعْلَيْهِمَا وَإِنْ لَمْ يَقْصِدْ وَأَيْسَ مِنْهُ فَلِرَبِّهَا وَكَلَى تَحْقِيقٍ بِفَيْرِهَا فَلَهُ كَالدَّارِ إِلَّا أَنْ لَا يَطْرُدَهُ لَهَا فَلِرَبِّهَا

يده عليه ما لو فعل به ما هو بمنزلة وضع يده عليه بأن سد حجرة عليه وذهب ليأتي بما يحفر به فجاء آخر وفتحها وأخذه فهو لمن سد عليه الحجرة وكذا الواقع في حباله بفير طرد

أحد أو في قفة مرخاة في بحر أو شبكة (وان تنازع) أي تدافع على الصيد أشخاص (قادرين) عليه (ف) هو مشترك وضمن (بينهم) بالسوية على عدد دروسهم سدا لباب الفتنة والقتال قاله سحنون فليس المراد التنازع بالقول فقط لانه لا في قوله وان ندالح الأولى التعبير بتدافع (وان ند) بفتح النون والبدال المهمة مشددة أي هرب الصيد من صائده بغير اختياره بل (ولو من) شخص (مشتري) الصيد من صائده أو غيره فاصطاده آخر (ف) الصيد (لل) صائد (الثاني) ان لم يتأنس عند الاول (لا) يكون الصيد للثاني (ان) كان (تأنس) عند الأول ثم ند منه (ولم يتوحدش) الصيد بعد ندوده فهو الاول وعليه للثاني أجرة تحصيله (واشترك) في الصيد شخص (طارد) الصيد (مع) شخص (ذو حباله) بكسر الحاء المهمة والباء الموحدة شبكة أوفخ أو شرك أو حفرة في الأرض للصيد (قصدها) أي الطارد الحباله بطرده الصيد اليها لابقاعه فيها (ولولاها) أي الطارد والحباله (لم يقع) الصيد في الحباله أي لولا وجودها معا لم يقع الصيد في الحباله واشتراكهما (بحسب) بفتح الحاء والسين أي بقدر أجرة (فعليهما) أي نصب الحباله وطرده الطارد التي يقولها أهل المعرفة فان كانت أجرة الطارد درهمين وأجرة الحباله درهمين للطارد الثلثان ولذي الحباله الثلث (وان لم يقصد) الطارد ابقاعه في الحباله أو قصده (وأيس منه) بأن أعياء وانقطع عنه وهرب حيث شاء فوقع في الحباله (فلربها) أي الحباله الصيد ولا شيء عليه للطارد ويبعد مع اليأس قصده الحباله (و) ان كان الطارد (على تحقيق) من امساك الصيد (بغيرها) أي الحباله (فله) أي الطارد الصيد خاصة دون ذي الحباله وشبه في اختصاص الطارد فقال (كالدار) لانسان طرد آخر صيدا اليها فدخلها فهو لطارده ولو قصدها وسواء أمكنه أخذه بدونها أم لا ولا شيء عليه لربها فيما خفف به على نفسه من التعب خلا فلا ينرشد لانها لم تنب للصيد ولم يقصد بانها تحصيله بها (الا ان لا يطرده) أي الطارد الصيد (لها) أي الدار (فلربها) أي الدار الصيد الا أن يتحقق

الطارد أخذه بغيرها فهو له (وضمن) أى غرم قيمة الصيد مجروحاً على النصوص شخص (مار) به غير منفود مقتل (أمكنته) أى المار (ذكاته) أى الصيد بوجود آلتها وعلمه بصفقتها وهو ممن تصح ذكاته (وترك) ذكاته ومات الصيد قبل ان يدركه ربه لتفويته على ربه لتزيله منزله ولو كان المار صبياً لانه من خطاب الوضع وظاهره أنه يضمن ولو أكله ربه معقدانه مذكى وهو كذلك لأكله ميتة لا قيمة لها بخلاف أكل المنصوب منه ماله المنصوب ضيافة فلا يضمنه الغاصب لأكله متمولاً كما سيذكره المصنف في النصب قاله الاجهوري بحثوا بحث بعض شيوخ أحمد أن المار لا يضمن الصيد إذا أكله ربه أخذاً عمافى النصب وشبه في الضمان فقال (كترك تخليص) شئ (مستهلك) أى ممرض للهلاك (من نفس أو مال) وسواء قدر على تخليصه (بيده) أى قدرته ولو بلسانه أو جاهه أو ماله فيضمن في النفس العاقلة الحرة دية خطأ ولو ترك التخليص عمداً في الارشاد ما يحتمل ضمان دية عمد في الترك عمداً والافدية خطأ ويضمن قيمة العبد والمال في ماله وإذا خلص بماله ضمنه رب اللئاع وإذا عدم أتبع به (أو) بترك (شهادته) بعد طلبها منه وعلمه أن تركها يؤدي لضياع الحق (أو) بامساك وثيقة (بغف عن دم أو بدم أو بمال وهذا صادق بما إذا كان شاهداً لا يشهد إلا بها وبما إذا نسي الشاهد ما شهد به وكان قد يتذكره برؤيته أو كان لا يشهد بما فيها الأعلى خط شاهداً (أو) تقطيعها) أى الوثيقة فضاع الحق فيضمنه وهذا حيث لم تسجل والافلا يضمن إلا ما يصره على إخراجها منه (وفي) ضمان مال فوته بسبب (قتل شاهدي حق) ولو خطأ وعدمه لانه قد لا يقصد بقتلها إبطال الحق بل للمداوة فهو أعمأ تعدي على السبب لأعلى الشهادة (تردد) في الحكم لتأخيرين لعدم نص للتقدمين فمحله حيث لم يقصد بقتلها إبطال الحق والاضمنه اتفاقاً ويعلم كون القتولين شاهدي حق بإقرار القاتل به وبشهادة اثنين بأنهما شاهدا حق (٣١٥) ومن نظائر هذه المسائل من حل

قيد عبد أو فتح على غير
عاقل أو أخفى غريمين
غريمه فيضمن قاله الشاذلي
(و) ضمن بسبب
(ترك مواساة وجبت)
عليه لئيره ولو (بخط)
مستغنى عنه حالا ومآلاً

وَضَمَنَ مَارٌ أَمَكَّنَتْهُ ذَكَاتُهُ وَتَرَكَ كَتَرَكَ تَخْلِيصَ مُسْتَهْلَكٍ مِنْ نَفْسٍ أَوْ مَالٍ
يَبْدُو أَوْ شَهَادَتِهِ أَوْ بِأَمْسَاكِ وَثِيقَةٍ أَوْ تَقْطِيعِهَا وَفِي قَتْلِ شَاهِدَيْنِ حَقٍّ تَرَدَّدَ وَتَرَكَ
مُوَاسَاةً وَجَبَتْ بِخَيْطٍ لِجَانِفَةٍ وَفَضْلٍ طَعَامٍ أَوْ شَرَابٍ لِمُضْطَرٍّ وَعُمْدٍ وَخَشَبٍ
فَيَقَعُ الْجِدَارُ وَلَهُ الثَّمَنُ إِنْ وَجِدَ وَأَكَلَ الذِّكْيَ وَإِنْ أَيْسَ مِنْ حَيَاتِهِ يَتَحَرَّكَ
قَوًى مُطْلَقًا وَسَيَّلَ دَمَهُ إِنْ صَحَّتْ إِلَّا الْمَوْفُودَةُ

أو احتاج له لثوب أو جائفة دابة لا يموت هو بموتها (الجائفة) أى لحياطة جرح واصل للجوف من آدمى أجنبي إن خاطبه به سلم فلم يدفعه له ومات فإن احتاج له ربه لحياطة جائفة نفسه أو دابته التي يموت بموتها فلا يجب عليه دفعه لغيره ومثل الخطأ الأبرة وكل جرح يخشى منه الموت كالجائفة (وقضل) أى فاضل عما يمسك الصحة لاعتاده في الأكل والشرب من (طعام أو شراب) شخص (مضطر) خيف موته بالجوع أو العطش فترك دفعه له ومات فيضمن دية خطأ إن تأول في منعه والاقتص منه كأيان في باب الجنائيات (و) ضمن بترك مواساة وجبت بدفع (عمد) بضم العين والهم جمع عمود (وخشب) وجبس ونحوه لاسناد كجدار مائل (فيقع) بالنصب لمطفه على اسم خالص وهو ترك فاعل يقع (الجدار) فيضمن ما بين قيمته مائلاً وقيمته مهدوماً وما أنلفه الجدار من مال ونفس بالشروط الآتية للمصنف في ضمان المالك وهي ميل الجدار وإنذاره رب العمد عند حاكم (و) لكن (له) أى الواسي بخطط أو فضل طعام أو شراب أو عمد أو خشب (الضمن) أى القيمة لما واسي به وتعتبر وقت المواساة (ان وجد) الثمن مع المضطر حال اضطراره والافلا يتبعه به ولو لم يلبه ببلده وأراد بالثمن ما يشمل أجره العمد والخشب (وأكل) أى جاز أكل الحيوان البرى (الذكى) ذكاة شرعية بأى نوع من أنواعها إن كان صحيحاً مرجو طول الحياة بل (وان أيس من) استمرار (حياته) بحيث لو لم يذك لمات بسبب ضربة أو نزدية من شائق ولم ينفذ منه مقتله أو شدة مرضه أو صلة أكل (بتحرك قوى) كخطب يبدأ ورجل بشدة (مطلقاً) سواء سال معه دم أم لا كان التحرك حال ذبحه أو بعده أو قبله متصلاً به صحيحاً كان الحيوان أو مريضاً أو ما التحرك غير القوى كحركة الارتعاش ومد يد أو رجل أو قبضها فلا عبرة به وعطف على تحركه أو بمعنى مع فقال (وسيل دم) بلا خشب ولا حركة إن اتفق ذلك كخنوقه لا تيش ولم ينفذ مقتله فتؤكل لقوله آنفاً وان أيس من حياته (ان صحت) البهيمة الذكاة أى لم يضرها المرض فإن كانت مريضة فسيل دمها وحده لقوله وكذا مع حركة ضعيقة وأما شعبه من مريضة فدليل الحياة (الا) البهيمة (الموفودة) أى الضروبة

بمحو حجر أو خشبة (وما) أى الذى ذكر (معها) فى آيه سورة المائدة متقدمة عليها كالمنخفة بنحو جبل أو متأخر عنها كالترديه من نحو شاق جبل أو فى بر أو حفرة والنطيحة التى نطحها بهيمة أخرى وما أكل السبع بعضها (المنفوعة) جنس (المقاتل) فلا تؤكل بالذكاة لأنها ميتة حكما والد ذكاة لا تبسح الميتة فان كانت غير منفوعة مقتل أكلت بالذكاة وان أيس منها والاستثناء فى قوله الا ماذا كيتم يحتمل الاتصال ويحمل على غير منفوذ القتل وبه قال مالك رضى الله تعالى عنه والاقطاع ويحمل على تذكية غيرها ان نفذ مقتاتها وعليه اقتصر ابن الحاجب وبين المقاتل بقوله (بقطع نخاع) مخ أبيض سالك فى فقار بفتح الفاء جمع فقررة العنق والظهر متى انقطع أيس من الحياة (ونثر) أى خروج (دماغ) أى مخ حوته الجمجمة فشدخ الرأس دون نثر دماغ ليس مقتلا (و) نثر (حشوة) أى ما حواه البطن من كبده وطحال وورثة وامعاء وكلاو قلب ومصارين أى زوالها عن مواضعها بحيث لا يقدر على ردها اليه على وجه يعيش معه الحيوان (وفرى) أى قطع (ودج) أى إبانة بعضه من بعض (وثقب) أى خرق (مصران) بضم الميم جمع مصير وجمع الجمع مصارين (وفى شق الودج) بلا قطع بعضه من بعض (قولان) ولم يعدوا جرح القلب معها وقد كان وقع فيه كلام وانفصل البحث فيه على انه مقتل وانه داخل فى العنق فى فرى الوداج وقطع الحلقوم لان ذلك فى كلامهم عبارة عن قطع محل الذكاة وقد علم ان عملها أيضا المنحر وما كان المنحر مقتلا الا لوصول آلة النحر منه الى القلب فذلك والدج سواء واكتفوا فى العبارة بالدج عن ذكر المنحر وهما سواء (وفيهما) أى (٢١٦) المدونة (أكل ما) أى حيوان برى (دق عنقه أو ما علم انه لا يعيش) بسبب ما اصابه

من خنق أو وقد أنورد أو نطح أو أكل سبع بعضه (ان لم ينخها) أى يقطع نخاعها قبل تذكيته (وذكاة الجنين) الذى وجد ميتا فى بطن حيوان مباح بعد تذكيته حاصلة (بذكاة أمه) فيؤكل لانه مذكى لجبر ذكاة الجنين ذكاة أمه ولكن

وما ممها المنفوعة المقاتل يقطع نخاعه ونثر دماغه وحشوة وفري ودج وثقب مصران وفى شق الودج قولان وفيها أكل ما دق عنقه أو ما علم أنه لا يعيش إن لم ينخها وذكاة الجنين بذكاة أمه إن تم بشعر وإن خرج حيا ذكى إلا أن يبادر فيفوت وذكى المزلق إن حيا مثله واقتقر نحو الجراد لها بما يموت به ولو لم يجعل كقطع جناح

﴿ باب ﴾

المباح طعام طاهر والبحري وإن ميتا وطير ولو جلالة

شرط الفقهاء كون ذكاة أم الجنين ذكاة له (ان تم) خلقه الذى خلقه الله عليه ولو ناقص يدا أو رجل مثلا وذا قاله الباجى (بشعر) أى مع نبات شعر جسده ولو بعضه لا شعر عينيه أو رأسه أو حاجبيه فان لم ينبت شعره فلا يؤكل ولا بد من علم استقرار حياته لوقت تذكية أمه والا فلا يؤكل ومن علامات استمرار حياته غالبا تمام خلقه ونبات شعره فان علم موته بنحو ضرورة قبل تذكيته فلا يؤكل ولو تم خلقه ونبت شعره (وان خرج) الجنين الذى تم خلقه ونبت شعره من بطن أمه بعد ذكاتها حال كونه (حيا ذكى) أى ذبح أو نحر وما لم يتم خلقه ولا ينبت شعره لا يؤكل ولو خرج حيا (الا ان يبادر) أى يسارع صاحبه الى تذكيته (فيفوت) أى يموت قبلها بلا تفریط فيؤكل بذكاة أمه (وذكى) الجنين (المزلق) أى الذى القته أمه فى حياتها قبل تمام مدة حملها لعارض كعطش ثم كثرة شرب (ان حيا) ان عاش (مثله) بأن تم خلقه ونبت شعره واحتز بحيا مثله ما لا يحيا مثله فلا يؤكل ولو ذكى (واقتقر) على المشهور (نحو الجراد) من كل برى مباح لانفسه سائلة (لها) أى الذكاة بنية وتسمية (بما) أى فعل (يموت به) كقطع رأس والقاء فى نار أو فى ماء حار بل (ولو لم يعجل) أى الفعل الموت بحسب شأنه ولكن لا بد من تعجيل الموت به بالفعل فان تراخى الموت وبعده فهو كالعدم ويذكى مرة أخرى (كقطع جناح) أو رجل أو القاء فى ماء بارد هذا مثال لما لا يعجل والله سبحانه وتعالى اعلم ﴿باب﴾ فى المباح والمكروه والمحرم من الاطعمة والأشربة (المباح) تناوله فى الاختيار اكلا أو شربا (طعام طاهر) تقدم بيانه أول الكتاب (و) المباح من الحيوان (البحري) أى المنسوب للبحر لخلقه وحياته فيه ان أخذ منه حيا بل (وان) أخذ منه حال كونه (ميتا) عب لوز أدهنا وأدميه وكتبه وخزيره وأسقط ما يذكره فى الأخيرين من الكراهة لو افاق الراجح من اباحة جميع ما ذكر (وطير) ان لم يكن جلالة بل (ولو) كان (جلالة)

وهي لغة البقرة التي تتبع النجاسات ابن عبد السلام والفقيه يستعملونها في كل حيوان يستعملها ان لم يكن ذا مخلب بل (و) لو كان (ذا مخلب) وهو لاطائر والسبع كالفطر للانسان كالبلز والرخم والغراب والحدأة ورجيعه نجس (و) المباح (نعم) إبل وبقرة وغنم ولو جلالة ولو تغير لحمها من ذلك على المشهور عند الاخمين واتفاقا عند ابن رشد (ووحش لم يفترس) كغزال وبقرة وحش وحمرة وضب بخلاف المفترس لأدمى أو غيره فيكره (كبربوع) دابة قدر بنت عرس رجلاها أطول من يديها عكس الزرافة تمثيل لغير المفترس (وخلد) مثلث الحاء المعجمة مع فتح الالام وسكونها فأر أعمى بالصحرى والاحنة لا يصل للنجاسة أعطى من الحس ما أغناه عن الابصار وفأر البيوت يكره اكله على المشهور ان تحقق أو ظن وصوله للنجاسة فان شك فيه فلا يكره ورجيع المكروه نجس ورجيع المباح طاهر وأما بنت عرس فقال الشيخ عبد الرحمن الاجهوري يحرم اكلها لانه يورث العمى (ووبر) بفتح الواو فسكون الموحدة قاله الجوهري وقال ابن عبد السلام بفتحها دابة من دواب الحجاز فوق البربوع ودون السنور طحلاء اللون حسنة العينين شديدة الحياء لا ذنب لها توجد في البيوت جمعها وبر بضم فسكون كأسد وأسد ووبر بكسر الواو وطحلاء بالطاء المهملة أى لونها بين البياض والغبرة (وأرنب) فوق الهر ودون الثعلب في أذنيه طول ورجلاه أطول من يديه وهو اسم جنس غير صفة فهو منصرف فان استعمل صفة لرجل بمعنى ذليل صرف ايضا لعروض وصفينه (وقنفذ) أكبر من الفأر كله شوك إلا رأسه وبطنه ويديه ورجليه (وضربوب) بضم الضاد المعجمة وسكون الراء وموحدتين بينهما واو ساكنة كالقنفذ في الشوك الا أنه قريب من خلقه الشاة (وحية) ذكيت بقطع حلقومها وودجها من المقدم فيباح أكلها ان (أمن سمها) مثلث السين المهملة وفتحها أفصح واحتيج لأكلها رواه ابن القاسم فيها وله في غيرها وان لم يحتج له وهو ظاهر المصنف ويصير أمن سمها بالنسبة لمستعملها فيجوز أكلها بسمها لمن ينفعه ذلك لمرضه وما مر من أن ذكاتها من المقدم فهو لأبي

(٢١٧)

الحسن على المدونة وهو مخالف لقول القرافي صفة ذبحها ان يمك ذنبها ورأسها بغير عنق وتثنى على مسبار مضروب في لوح وتضرب

وَذَا مِغْلَبٍ وَنَمٍّ وَوَحْشٍ لَمْ يَفْتَرَسْ كَسِيرُ بُوْعٍ وَخُلْدٍ وَوَبْرٍ وَأَرْنَبٍ وَقُلْفُذٍ
وَسَرْبُوبٍ وَحِيَّةٍ أَمِنْ سُمِّهَا وَخَشَاشُ أَرْضٍ وَعَصِيرٌ وَقَفَّاعٌ وَسُويَا وَعَقِيدٌ أَمِنْ
سُكْرِهِ وَالضَّرُورَةُ مَا يَسُدُّ

(٢٨ - جواهر الاكليل - أول)

بألة حادة رزينة في حد الرقيق من رقبتها وذنبها من التليظ الذي هو وسطها ضربة واحدة تقطع جميع ذلك في فور واحد اذ متى بقى جزء يسير متصل فسدت وصرى منه السم الى وسطها فتقتل آكلها بمران سمها من رأسها وذنبها الى وسطها بسبب غضبها هذا معنى قول مالك رضى الله تعالى عنه في موضع ذكاتها (و) المباح (خشاش أرض) كمقرب وخنفساء وبنات وردان وجندب وغل ودود وسوس والسحلية وشحمة الارض (وعصير) أى ماء العنب المصور أول عصره (وقفّاع) كزمان شراب يتخذ من قمح وتمر وقيل ماء جعل فيه زبيب ونحوه حتى انحل اليه (وسوييا) شراب يتخذ من الأزر صفة ذلك انه يطبخ الارز طبخا شديدا حتى يذوب في الماء ويصفى بنحو منخل ويحل بالسكر (وعقيد) ماء عنب يغلى على النار حتى ينعقد ويذهب اسكاره الذى حصل في ابتداء غليانه ولا يحد غليانه بذهاب ثلثه مثلا وإنما المعتبر زوال اسكاره ولذا قال (أمن سكره) أى المذكور من الثلاثة ولو قال سكرها كان أحسن وعلى كل حال فهو راجع لما عدا العصير اذ لا يتصور فيه اسكار الا باضافة شيء اليه (و) المباح أى المأذون فيه فلا ينافي انه واجب (للضرورة) أى خوف هلاك النفس علما أو ظنا (ما) أى كل شيء (يسد) أى يحفظ الحياة ولا يشترط وصوله الى حال يشرف معه على الموت فان الاكل فيه لا يفيد ومقتضى قوله يسد انه لا يجوز له الشبع وهى رواية عبد الوهاب عن مالك رضى الله تعالى عنه والمعمد جواز الشبع والتزود الى أن يجد غيرها ونص الموطأ قال مالك رضى الله تعالى عنه من أحسن ما سمعت في الرجل يضطر الى الميتة انه يأكل منها حتى يشبع ويتزود منها فان وجد عنها غنى طرحتها وأجيب بحمل يسد على سد الجوع لا الرق وتناول كلامه المتلبس بمعية وهو مختار ابن يونس والقرافي وابن زرقون ووجه قوله تعالى ولا تقتلوا أنفسكم ان الله كان بكم رحيما والفرق بينه وبين القصر والفطر ان منعه يقضى الى القتل وهو ليس عقوبة جنايته بخلافهما ومقابله لان حبيب محتجا بقوله تعالى فمن اضطر غير باع ولا عاد الآية وله سبيل الى أن لا يقتل نفسه وذلك بان يتوب ثم يتناول لحم الميتة بعد توبته وهذا ظاهر القرآن غير باع ولا عاد غير متجانب لأم والمشهور أن يقول غير باع الخ أى في نفس الضرورة بان يتجانب

ويعمل في الباطن لشهوته ويتمسك في الظاهر بالضرورة فكانه قيل اضطرارا صادقا بقي ان ماد كرم من الاباحة هو ما عليه الاكثر وقيل يحرم ولكن لا اثم عليه اه تنأى المشد الى اكل المضطر للميتة هل هو من باب الاباحة او من باب المعفو عنه قال البساطي اختلف في تناول المضطر للميتة هل هو مباح أولا والاو قول جمهور العلماء وهو ظاهر الآية والاحاديث والثاني هو التحقيق لان النجاسة صفة ذاتية للميتة فلا تنفك عنها وهي لا تنفك عن التحريم لكن هذا التحريم لا اثم فيه لاحياء النفس به اه عب وبن واذا أبيحت له للضرورة ساغ له الأكل بعد ذلك منها وان لم يضطر حتى يجد غيرها مما يحل له ولو محرما على غيره حال كون ما يسد (غير) ميتة (آدمي) مسلم أو كافر هذا هو المشهور الذي صدر به في الجنائز والنص عدم جواز أكله للمضطر وصحح أكله وهل حرمة تعبدية أو معللة بإيدائه لما قيل انه اذا جاف صار مما (و) غير (خمر) في العتبية سئل مالك رضى الله تعالى عنه عن الخمر اذا اضطر اليها أي شربها قال لا ولن تزيده إلا شرا ابن رشد تعليل مالك رضى الله تعالى عنه بانها لا تزيده إلا شرا يدل على انه لو كان له في شربها منفعة لجاز له أن يشربها وانه لا فرق عنده بين الميتة والخمر في اباحتها للمضطر (الا لفصة) بطعام أو غيره فيجوز ازالتها بالخمر (وقدم) المضطر وجوبا (الميت) غير الآدمي المجتمع مع خنزير حى أو مذبوح أو معقور لان لحم الخنزير حرام لذاته والميتة لو صفها وما حرم لذاته أشد مما حرم لوصفه وهذا قاصر على ميتة المباح وصلة قدم (على خنزير) حى أو ميت (و) قدم الميتة على (صيد الحرم) أى صيدها وهو محرم حيا الباجى من وجد صيدا وميتة وهو محرم يأكل الميتة ولا يذكى الصيد لانه بذكائه يصير ميتة (لا) يقدم محرم مضطر ميتة على (لحمه) أى صيد الحرم الذى مات باصطياده أو صيده قبل اضطراره بل يقدم لحمه على الميتة (و) لا تقدم الميتة على (طعام غير) بل يقدم عليها ندبا ولكن محل تقديم طعام الغير على الميتة (ان لم يخف القطع) ليده فيما في سرقة القطع كتمر الجرين وغنم المراح والضرب فيما لا قطع في سرقة كما في المواق فلو قال كالضرب والأذى فيما لا قطع فيه لشمك ذلك فان خاف القطع أو الضرب قدم الميتة وما سبأ في السرقة من أن من سرق لجوع لا يقطع محمول على من ثبت ان سرقة لجوع وما دل عليه (٢١٨) المفهوم هنا محمول على ما اذا لم يثبت (و) اذا امتنع من له فضل طعام أو

غَيْرِ آدَمِيٍّ وَخَمْرٍ إِلَّا لِفَصَّةٍ وَقَدَّمَ الْمَيِّتَ عَلَى خَنْزِيرٍ وَصَيْدٍ أُحْرِمَ لِأَحْيَاهُ وَطَعَامٍ غَيْرِ
إِنْ لَمْ يَخَفِ الْقَطْعَ وَقَاتَلَ عَلَيْهِ وَالْحَرَمَ النَّجْسُ وَخَنْزِيرٌ وَبَقْلٌ وَفَرَسٌ وَحِمَارٌ وَلَوْ وَحْشِيًّا
دَجَنَ وَالْكَرُوهَ سَبَّحَ وَضَبَّعَ وَثَمَلَبَ وَذُبَّ وَهَرَّ وَإِنْ وَحْشِيًّا وَفِيلٌ وَكَلْبٌ مَاءٌ وَخَنْزِيرٌ

شراب من دفعه للمضطر
اليه (قائل) المضطر ولو
كافرا جواز اصحاب الطعام
(عليه) أى الطعام بسد
أن يعلمه باضطراره وانه

ان لم يعطه مختارا قاتله فان قتل المضطر صاحب الطعام فهو وان قتل رب الطعام المضطر اقتصر منه ان كان المقتول وشراب مكافئ له فان كان كافرا مثلا ورب الطعام مسلم فلا يقتل به وعمل مقاتلته عليه اذا لم يكن معه ميتة يستغنى بها عنه ويرشد له ما تقدم انه اذا خاف الضرر بأخذه قدم الميتة (و) الطعام والشراب (الحرم) في الاختيار (النجس) اصالة أو عروضاً من جامد أو مائع (وخنزير وبغل وفرس وحمار) انسى اصالة بل (ولو) كان (وحشياً دجن) بفتح الدال المهملة والجيم أى تأنس فان توحش صار مباحا نظرا لرجوعه لأصله والانسى اذا توحش لا يباح اتفاقا نظرا لأصله أى من القائلين بحرمته قبل توحشه اذ فيه قبل توحشه خلاف ابن الحاجب في البغال والحمير التحريم والكراهة وثالثها في الخيل الجواز وفي الحمار الوحشى يدجن ويحمل عليه قولان لابن القاسم ومالك رضى الله تعالى عنهما ويرجع أولهما وهو الجواز بانه لو كان تأنسه ناقلا للزم في الحمار الانسى اذا توحش أن ينتقل الى الاباحة ولا خلاف ان ذلك لا ينتقله وحصل الخطاب في الكلاب قولين التحريم والكراهة وصحح ابن عبد البر التحريم الخطاب ولم أر في المذهب من نقل اباحة الكلاب والله أعلم لكن نقل قبله عن الجواهر القول بالاباحة واعترضه (والمكروه سبيع وضبيع) الباجى في كراهة ومنع أكل السباع ثالثها حرمة عاديها كالأسد والنمر والذئب والكلب وكراهة غيره كالذئب والثعلب والهر مطلقا ودخل في السبيع كل ما يعدو ويفترس وعطف عليه ما يفترس ولا يعدو والعداء خاص بالآدمي والاقتراس عام فيه وفي غيره (وثعلب وذئب وهر) ان كان إنسيا بل (وان) كان (وحشياً وقيل) فقد ذكر ابن الحاجب فيه قولين الاباحة والتحريم وصحح في التوضيح الاباحة فيه وفي كل ما قيل انه ممسوخ كالقرد والضئب ولذا قال البساطي تشهير الكراهة في الفيل في عهد المصنف (و) المكروه (كلب ماء وخنزير) عب هذا ضعيف والمذهب انهما من المباح ابن غازي لعل عبارة المصنف وقيل وكلب ماء وخنزير به بالقول ويكون اشارة لتضعيفه ويفوت المصنف على هذه النسخة النص على حكم الفيل واضافة كلب ماء أخرجت الكلب الانسى وفيه قولان قيل مكروه أيضا على المذهب وقيل حرام

ولم ير القول بإباحته الشيخ داود شيخ التناثي يؤدب من نسب الإباحة لما لك رضى الله تعالى عنه (و) من السكر وشرب (شراب خليطين) خلطا عند التبد أو الشرب كتمر وزبيب أو بسر مع رطب أو تمر وحظنة مع شعير أو أحدهما مع نين ومحل الكراهة حيث يمكن الاسكار ولم يحصل بالفعل فإن حصل حرم وإن لم يمكن لقصر الرمن فلا كراهة (و) كره (نبذ) لتمر ونحوه (بكبداء) بضم الدال وشد الموحدة واللد ويجوز قصره وهو القرع مطلقا وقيل خاص بالمستدير أى يكره أن جعل فيه ماء ويلقى فيه تمر أو زبيب أو نين ويترك حتى يتحلل في الماء ودخل بالكاف الختم أى الفخار المطلى بالزجاج والنقير من جذع نخلة والمقير أى المطلى بالقار أى الزفت وعلة الكراهة في الجميع خوف تعجيل الاسكار (وفي كره) أكل (القرء الطين ومنعه) أى الأكل (قولان) لم يطالع المصنف على أرجحية أحدهما وعلل منع أكل القرء بأنه قد يرخ وبأنه ليس من بهيمة الانعام وكرهته بعموم قوله تعالى قل لأجد فيها أوحى الى الآية وعال منع أكل الطين بأذنته (باب) في الضحية والعقيقة (سن) عينا (ل) شخص (حر) ولو أنى أو مسافرا فلا تسن لرفيق ولو بشاة (غير حاج) فلا تسن لحاج لأنه لا يخاطب بسلامة العيد فسكنا الضحية ودخل في غير الحاج المعتمر ففسن في حقه حال كون غير الحاج (بمنى) فأولى أن كان بغيرها ومن فاته الحج دخل في غير الحاج اه ونائب فاعل سن (ضحية) ويقال أضحية بضم الهمزة واضطحة وأضحى فان تركها أهل بلد قوتوا عليها لانها من شعائر الاسلام ويضحى الشخص عن نفسه وعن والديه الفقير بن وولده الذى تلزمه نفقته لاعتنا زوجته ولا عن رفيقه وفي لزومها الشخص عن والده وولده الذى تلزمه نفقته اشكال لانها قرينة كالصوم فكان القياس أن لا تؤدى عن ذكر وجوابه ان الصوم (٢١٩) قرينة بدنية لا تقبل النيابة والضحية قرينة مالية تقبلها (لا تجحف) أى التضحية به بأن لا يحتاج لثمنها في الأمور الضرورية في عامه فان احتاج له فيه فلا تسن له (وان) كان (يتما) أى صغيرا مات أبوه ويخاطب وليه بفعلها عنه من مال البيت

وشراب خليطين ونبذ بكبداء وفي كره القرء والطين ومنعه قولان

(باب)

سُنَّ الْحُرِّ غَيْرِ حَاجٍ عِيَّ ضَحِيَّةٌ لَا تُجْحَفُ وَإِنْ يَتِيمًا بِجَذَعِ ضَأْنٍ وَثْنِيٍّ
مَعَزٍ وَبَقَرٍ وَلِبَلٍ ذِي سَنَةٍ وَثَلَاثٍ وَخَمْسٍ بِلَا شَرِكٍ إِلَّا فِي الْأَجْرِ وَإِنْ أَكْثَرَ مِنْ
سَبْعَةٍ إِنْ سَكَنَ مَعَهُ وَقُرْبَ لَهُ وَأَنْفَقَ عَلَيْهِ وَإِنْ تَبَرَّعًا وَإِنْ سَجَاءَ وَمُقَدَّمَةً لِشَحْمِ
وَمَكْسُورَةٍ قَرْنٍ لَا إِنْ أَدْمَى كَبِينٍ مَرَضٍ

ولو عرض تجارة ويقبل قوله انه ضحى عنه (يجذع ضأن وثنى معز وبقر وابل ذى سنة) بيان لجذع الضأن وثنى المعز أى صاحب سنة لكن بشرط في المعز دخوله في الثانية دخولا بينا (و) ذى (ثلاث) بيان لثنى البقر (و) ذى (خمس) بيان لثنى الابل (بلا شرك) أى اشتراك في ذات الثنى فلا تصح التضحية بمشترك في ذاته بشراء أو أراث أو اعطاء (الا في الأجر) أى الثواب فيجوز التشريك فيه قبل التضحية بشروطه الآتية وفائدة التشريك فيه سقوط طلبها عن المشترك بالفتح ولو غنيا وإن اتنى شيء من الشروط فلا يجزىء عن واحد منهما ولا يعتبر التشريك بعد التضحية ويجوز الاشتراك في الأجران كان للمشارك سبعة بل (وان) كان للمشارك في أجرها (أكثر من سبعة) ويجوز التشريك في الأجر (ان) كان المشترك بالفتح (سكن معه) أى المشترك بالكسر في بيت واحد ولو حكما بأن يعلق عليهما باب واحد (و) ان (قرب) المشترك بالفتح (له) أى المشترك بالكسر نسبيا ولو حكما كزوجة وأم ولد فله ادخالهما معه في الأجر ابن عرفة روى عياض للزوجة وأم الولد حكم القريب (و) ان (أنفق) المشترك بالكسر (عليه) أى المشترك بالفتح وجوبا كأبويه الفقيرين وولده الذى لا مال له الصغير أو العاجز عن الكسب بل (وان) أنفق عليه (تبرعا) كأخيه وعمه وجده وأبويه وأولاده الذين لهم مال ان كان جذع الغنم وثنى المعز ذا قرنين بل (وان جماء) أى مخلوقة بلا قرن من نوع ماله قرن فتجزىء اجماعا نقله ابن زرقون وغيره وأما ان كانت مستأصلة القرنين عروضا ففيها قولان (ومقدمة) أى عاجزة عن القيام (لشحم) أى لكثرتة (ومكسورة قرن) من طرفه أو أصله واحد أو أكثر لانه ليس نقصا في خلقه ولا لحم ان برىء ولم يدم (لا) تجزىء مكسورته (ان أدمى) أى سال دمه لانه مرض والمراد به عدم برئه لا خصوص السيلان فلو قال ان لم يبرأ لكان أحسن وشبه في عدم الاجزاء فقال (كبين مرض) أى مرض بين أى ظاهر فهو

من إضافة ما كان صفة وهو الذي لا تنصرف معه كتصرف السائمة وعلية منع الاجزاء انه يفسد اللحم ويضر بأكله (و) بين (جرب و) بين (بشم) أى نخمة من أكل غير معتاد أو كثير (و) بين (جنون) أى فقد الهام الخطاب الأولى ودائم جنون لان الجنون غير الدائم لا يضر قاله فى التوضيح وأخذه من بين غير واضح (و) بين (هزال) وهو معنى قوله صلى الله عليه وسلم والعجفاء التى لا تنقى قال أهل اللغة أى لامخ فى عظامها الشدة هزالها وقال ابن حبيب هى التى لاشحم فيها (و) بين (عرج) وهو الذى يمنعها من مسامرة أمتالها (و) بين (عور) أى ذهاب بصر إحدى العينين ولو كانت صورة العين باقية ومثله ذهاب أكثر بصر العين (وفالت) أى ناقص (جزء) عطف على بين فالمعنى لا يجزىء فانت جزء كيدأ ورجل يقطع أو خلقة كان الجزء أصليا أو زائدا (غير خصية) بضم الحاء وكسرها أى بيضة واعتقر نقص الخصية لعوده بمنفعة على اللحم (و) كبهيمة (سمعاء) أى صغيرة الأذنين (جدا) بحيث تصير كأنها بالأذنين فلا تجزىء (وذى أم وحشية) أى منسوبة للوحش لكونها منه وأب من النعم بأن ضرب فحل انسى فى أنى وحشية فانتجت فلا يجزىء تتاجها اتفاقا لان الحيوان غير الناطق إنما يلحق بأمه ومأمه أنسية وأبوه وحشى لا يجزىء على الاصح كما فى الشامل فلا مفهوم لقوله أم (و) بترأ) أى لاذن لها خلقة أو طروا من جنس ماله ذنب لا تجزىء (وبكء) أى فاقدة الصوت من غير أمر عادى فلا تجزىء فان كان لأمر عادى كالناقة اذا مضى لها من حملها أشهر تبكم ولا تصوت ولو قطعت فلا يمنع الاجزاء (وبخراء) أى منقنة رائحة فيها فلا تجزىء لانه يغير اللحم الا ما كان أصليا كعض الابل (وياسة ضرع) أى جميعه وأما ينس بعضه فلا يمنع الاجزاء (ومشقوقة اذن) (٣٢٠) أكثر من ثلثها أو أثلثها فلا يمنع (ومكسورة سن) اثنين فأكثر

وجرب وبشم وجنون وهزال وعرج وعور وفانت جزء غير خصية وسمعاء جدا وذى أم وحشية وبترأ وبكء وبخراء وبياسة ضرع ومشقوقة اذن ومكسورة سن لغير إنفار أو كبر وذاهبة ثلث ذنب لا اذن من ذبح الإمام لآخر الثالث وهل هو الباسى أو إمام الصلاة قولان ولا يرأى قدره فى غير الأول وأعاد سابقه إلا المتحرى أقرب إمام كان لم يبرزها وتوانى بلا عذر قدره وبه انتظر للزوال والنهار شرط ونذير إبرازها وجيد وسالم وغير خرقاء

وأما كسر الواحد فصحيح فى الشامل الاجزاء معه وكذا يمنع الاجزاء قلها (لغير انفار أو كبر) وأما لهما فلا يمنع الاجزاء كفى الشامل (وذاهبة ثلث ذنب) فلا تجزىء لانه لحم وعظم (لا) ثلث (اذن) فلا يمنع الاجزاء لانه جلد

وابتداء وقتها فى اليوم الأول لغير الامام (من) تمام (ذبح الامام) وللإمام من فراغ خطبته بعد صلاة العيد (لآخر) وشرقاء اليوم (الثالث) ليوم العيد وتفوت بغروبه (وهل) الامام المقتدى به فى الذبح (هو) امام الطاعة وهو (العباسى) فيأثم تحرى أهل بلاده كلها تذكيره (أو امام الصلاة) أى العيد المستخلف عليها سواء استخلف على غيرها أيضا أم لا (قولان) لم يطلع المصنف على أرجحية أحدهما وقد تبع المصنف فى التعبير بالعباسى الاخمى وابن الحاجب وهما عبرا به لانهما كانا فى زمان ولاية بنى العباس بخلاف المصنف فكان الصواب التعبير بامام الطاعة (ولا يراعى قدره) أى ذبح الامام (فى غير) اليوم (الاول) ولو أراد الامام الذبح فى غير الاول لكونه لم يذبح فى الاول (وأعاد) استنانا (سابقه) بالذبح فى اليوم الاول وكذا مساويه (الا المتحرى أقرب امام) لكونه لا امام له ثم تبين له سبقه فتجزئه على المشهور وشبهه فى الاجزاء فقال (كان لم يبرزها) أى الامام ضحيته للصلى وأتم خطبته ورجع لبيته لذبح أضحيته فيه مرتكبا للمكروه (وتوانى) الامام فى ذبح أضحيته (بلا عذر) وأخر غيره تضحيته (قدره) أى ذبح الامام وضحي ثم تبين انه سبق الامام فانها تجزئه (و) إن توانى الامام فى التضحية (به) أى بسبب عذر كاشتغال بقتال عدو (انتظر ل) قرب (الزوال) بحيث يبقى إليه ما يسع الذبح فان ذبح الامام قبل ذلك ذبحوا بعده والاذبحوا قبل الزوال ثلاث فواتهم وقت الفضيلة فى أول يوم (والنهار) من طلوع الفجر لغروب الشمس فى غير اليوم الاول (شرط) فى صبيحة التضحية فلا تصح ليلا والكلال على تقدير مضاف أى وذبح النهار شرط الخ (ونذب إبرازها) أى الضحية للمصلى وذلك للإمام وغيره ويكره غدمه للإمام فقط (و) نذب (جيد) أى حسن الصورة من أعلى النعم وأكله من مال طيب (و) نذب (سالم) من عيوب يجزىء معها (و) نذب (غير خرقاء) وهى التى فى

أذنها خرق مستدير أو المقطوع بعض أذنها (و) ندب غير (شرقاء) وهى مشقوقة الأذن (و) ندب غير (مقابلة) بضم الميم وفتح اللوحدة أى التى قطع من أذنها من جهة وجهها وترك معلقا (و) ندب غير (مدابرة) بضم الميم وفتح اللوحدة أى التى قطع من أذنها من خلفها وترك معلقا (و) ندب نعم (سمين) وندب تسمينه على المشهور وكرهه ابن شعبان لانه من سنة اليهود أفاده عب قال البناتى الذى فى اللواق والخطاب وابن عبد السلام عن عياض الجمهور على جواز تسمينها اهـ (و) ندب (ذكر وأقرن) أى ذو قرنين (و) ندب (أبيض) روى دم عفراء أفضل عند الله من دم سوداوين والعفراء البيضاء وبها فسر الأملح فى خبر الصحيحين ضحى بكبشين أقرنين أملحين ابن العربى الأملح النقى البياض (و) ندب (فحل ان لم يكن الحصى أسمن) فان كان أسمن فهو أفضل من الفحل السمين وأولى من غير السمين (و) ندب (ضأن مطلقا) فحله ثم خصيه ثم أنثاه على معز (ثم) يليه فى الفضل (معز) كذلك على بقر (ثم هل) يليه فى الفضل (بقر) كذلك على ابل (وهو الأظهر أو) يلي المعز فى الفضل (ابل) كذلك على بقر (خلاف) فى التشهير ابن غازى صوب ابن رشد فى المقدمات تقديم البقر على الابل واليه أشار بالأظهر ووجه عكسه بان الابل أغلى ثمنا وأكثر لحما ولما كان هذا التوجيه يوهم تقديمها على الغنم ايضا قال أى صاحب هذا التوجيه الا أن تفضيل الغنم خرج بدليل السنة اثباتا لفداء الذبيح عليه السلام بذبيح عظيم وصرح ابن عرفة بمشهورية الاول (و) ندب (ترك خلق) لشعر من جميع البدن (و) ترك (قلم) لظفر (المضغ) أى مرید تضحية (٢٢١) (عشر ذى الحجة) ظرف لترك وغايته الى أن

يضحى أو يضحى عنه لحبر اذا دخل العشر أى عشر ذى الحجة وأراد أحدكم أن يضحى فلا يمس من شعره ولا بشره شيئا (و) ندب أن تقدم (ضحية) على صدقة) بضمها قال فى المدونة ولا يدع أحد الاضحية ليتصدق بضمها

وَشَرَقَاءَ وَمُقَابِلَةً وَمُدَابِرَةً وَسَمِينَ وَذَكَرًا وَأَقْرَنًا وَأَبْيَضًا وَفَحْلًا إِنْ لَمْ يَكُنْ الْحَصَى أَسْمَنَ وَضَانَ ثُمَّ مَمْرٌ مُطْلَقًا ثُمَّ هَلْ بَقَرٌ وَهُوَ الْأَظْهَرُ أَوْ إِبِلٌ خِلَافَ وَتَرَكَ خَلْقَ وَقَلَمَ الْمَضْحِ عَشْرَ ذِي الْحِجَّةِ وَضَحِيَّةً عَلَى صَدَقَةٍ وَعَتَقَ وَذَبَحَهَا بِيَدِهِ وَلِلْوَارِثِ إِنْفَازُهَا وَجَمْعُ أَكْلٍ وَصَدَقَةٍ وَإِعْطَاءُ بِلَا حَدٍّ وَالْيَوْمُ الْأَوَّلُ وَفِي أَفْضَلِيَّةِ أَوَّلِ الثَّلَاثِ عَلَى آخِرِ الثَّلَاثِ تَرَدُّدٌ وَذَبْحٌ وَلَدَّ خَرَجَ قَبْلَ الذَّبْحِ وَبَعْدَهُ جَزْءٌ وَكَرِهَ جَزْءٌ سَوْفَهَا قَبْلَهُ إِنْ لَمْ يَنْبُتْ لِلذَّبْحِ وَلَمْ يَنْفَوْ

ولا أحب تركها لمن قدر عليها (و) على (عتق) لان احياء السنن أفضل من التطوع (و) ندب (ذبحها) أى الضحية (بيده) أى المضحى ان أطافه ولو امرأة أو صبيا ونكره الاستنابة مع القدرة على الباشرة (و) ندب (للوارث انفاذاها) أى التضحية بها ان كان عينها للتضحية بها قبل موته بغير نذر والا وجب على الوارث انفاذاها بناء على وجوبها به (و) ندب (جمع أكل وصدقة واعطاء) من لحم الضحية (بلا حد) أى تحديد بثلت أو غيره والاوى ابدال اعطاء باهداء (و) فضل (اليوم الاول) أى التضحية فيه كله من ذبيح الامام الى غروبه على التضحية فى اليوم الثانى انفاذا فيما قبل زوال الاول وعلى المشهور فيما بعده ثم اول الثانى من فجره الى زواله أفضل من أول الثالث (وفى أفضلية أول الثالث) من فجره الى زواله (على آخر الثانى) من زواله لغروبه أو العكس أى أفضلية آخر الثانى على أول الثالث (تردد) هذا التردد اشارة لاختلاف القابسى مع اللحمى وابن رشد فى فهم الخلاف هل هو فيما بين أول الثالث وآخر الثانى كما هو بين أول الثانى وآخر الاول أم لا فهو من تردد المتأخرين فى فهم كلام المتقدمين وذلك انه قال فى التوضيح بعد ذكر الخلاف فى أفضلية أول الثانى على آخر الاول وهو لما لك رضى الله تعالى عنه فى الواضحة أو العكس وهو لابن المواز وان الثانى هو المعروف مانسه ورأى القابسى واللحمى ان هذا الخلاف جار أيضا فيما بين آخر الثانى وأول الثالث وقال ابن رشد لا يختلف فى رجحان أول اليوم الثالث على آخر الثانى (و) ندب (ذبح ولد خرج) من الضحية (قبل الذبيح) وحكم لحمه وجلده حكمها (و) الولد الخارج (بعده) أى ذبح الضحية ميتا (جزء) حكمه حكم أمه ان حل بهام خلقه ونبات شعره وان خرج عقب ذبحها حيا حياة مستمرة وجب ذبحه وأنحره لاستقلاله بحكم نفسه (وكره جز صوفها) أى الضحية (قبله) أى الذبيح لانه ينقص جمالها (ان لم ينبت) مثله أو قريب منه (للذبح ولم ينوه) أى

الجزر (حين أخذها) أى الضحية من بائعها أو من ميراث أو من عطية (و) كرهه (بيعه) أى الصوف الذى يكره جزءه وأما المجوز بعد الذبح فلا يجوز بيعه ولو نواه حين أخذها هذا الذى ارتضاه ابن عرفة (و) كرهه (شرب لبن) لأضحيت نواه حين أخذها أم لا كان لها ولد أم لا أضرب بالأم أو الولد أم لا (و) كرهه (اطعام كافر) من لحم الضحية كثنائى أو مجوسى لأنها قربة وهو ليس من أهلها (وهل) محل الكراهة (ان بحث) المضحى (له) أى الكافر فى بيته فإن أكل منها فى بيت المضحى لكونه ضيفه أو خادمه مثلاً فلا يكره (أو) يكره اطعامه منه (ولو) كان الكافر (فى عياله) أى المضحى كطَّر وضيف وأجير وقريب أو دخل عليهم وعم يأكلون واكل معهم فى ذلك (تردد) البنائى اختلف الشراح فى فهم هذا التردد وذلك انه روى عن الامام مالك رضى الله تعالى عنه الاباحة ثم رجح عنها الى الكراهة ابن القاسم الأول أحب الى ابن رشد اختلاف قولى مالك رضى الله تعالى عنه اذا لم يكن فى عياله أما ان كان فيهم أو غشيم وهم يأكلون فلا بأس به دون خلاف وقال ابن حبيب لا خلاف بين قولى مالك رضى الله تعالى عنه بل يكره البعث اليهم اذا لم يكونوا فى عياله ويجوز اطعامهم اذا كانوا فى عياله هذا حاصل ما فى البيان ونقله الحطاب بلفظه وما فى التوضيح من ان الذى اختاره ابن القاسم هو الكراهة مخالفاً فى العتبية من ان الذى اختاره هو الاباحة للرجوع عنها كما تقدم (و) كرهه (التغالى فيها) أى الضحية بكثرة ثمنها على غالب شراء أهل البلد لتأديبه الى اللباهة (و) كرهه (فعلها) أى التضحية (عن ميت) لم يشترطها والا وجب فعلها عنه وشبهه فى الكراهة فقال (كعتيرة) شاة كانت تذبح فى رجب لأهلهم فى الجاهلية وأول الاسلام ثم نسخت بالضحية وفى الكرماني فى العشر الاول ولم يقل لأهلهم وفى نت ذبيحة لأول رجب والفرع كالتيرة فى الكراهة لخبر البخارى لافرع ولا عتيرة الكرماني الفرع (٣٣٣) بالفاء والراء للهملة المفتوحين أول تنج ينتج لهم كانوا يذبحونه لطواغيتهم

حين أخذها ويبيعه وشرب لبن وإطعام كافر وهل إن بيع له أو ولو فى عياله تردد والغالى فيها وفعلها عن ميت كعتيرة وإبدالها بدون وإن اختلاط قبل الذبح وجاز أخذ العوض إن اختلطت بعده على الأحسن وصح إنابة بلفظ إن أسلم ولو لم يصل أو نوى عن نفسه أو بمادة كقريبه وإلا فتردد لأن غلط

رجاء البركة فى أموالهم يأكلون منه ويطعمون ابن رشد اختلف فى قول النبى صلى الله عليه وسلم لافرع ولا عتيرة فقيل انه نهى عنهما وقيل نسخ لوجوبهما ففعل المصنف

ترجح عنده النهى وحمله على التنزيه لانه المحقق فمدها فى المكروهات ويؤيد كونه نهيًا رواية النسائى والاسماعيلى بلفظ نهى فلا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الفرع والعتيرة (و) كرهه اذا لم يعينها (ابدالها بدون) منها أو مساو على الراجح ومفهوم بدون أن ابدالها بخبر منها لا يكره وفى توضيحه ينبغى كونه مستحباً الحطاب الا أن يقال لا يستحب رعيًا للقول بتعيينها بشرائها ويمتنع الابدال اذا أوجبها بالنذر كما يمنع البيع (وان) كان الابدال (لاختلاط) للضحية بغيرها فبكره ترك الافضل لغيره وأخذ البدون لنفسه وصلة ابدال (قبل الذبح) فعنى الابدال فى حال الاختلاط الأخذ (وجاز) لما لك ضحية (أخذ العوض) عنها من غير جنسها كنفق وعرض (ان اختلطت) الضحية بغيرها بان استناب رجلان رجلاً على الذبح عنهما فذبح واختلطتا (بعده) أى الذبح ولم يعرف كل ضحيته فيجوز أخذ العوض (على الأحسن) عند ابن عسجد السلام فعلا له بقوله لان مثل هذا لا تقصده المعاوضة ولانها شركة ضرورية فأشبهت شركة الورثة فى لحم ضحية مورثهم (وصح انابة) على تذكية الضحية (بلفظ) كأنبتك أو وكلتك على تذكيتهما ويقبل الآخر وتكره لغير ضرورة كالهدي والفدية والعقيقة (ان أسلم) النائب (ولو لم يصل) بناء على عدم كفر نارك الصلاة وتكره استنابته وتستحب إعادة التضحية فإن كان كافراً لم تجز التضحية اتفاقاً فى الجوسى وعلى المشهور فى الكتابى ويضمن ان غر باسلامه ويماقب وان كان مجوسياً فلا تؤكل وان كان كتابياً جرى فيه القولان المتقدمان (أو نوى) النائب تضحيته (عن نفسه) عمداً وأولى غلطاً وتجزى عن ربه أو عطف على بلفظ قال (أو بمادة كقريب) بأضافة عادة لكاف التى بمعنى مثل والمراد بمثل القريب الصديق اللطيف (والا) أى وان لم يكن قريباً عادته التصرف للمضحى بان كان قريباً لا إعادة له أو أجنبياً له عادة (فتردد) فى صحة كونها ضحية عن مالكها وعدمها واما أجنبى لا إعادة له فلا تجزى قطعاً فلا يدخل فى التردد (لان غلط) الذابح بان ذبح أضحية غيره معتقداً انها ضحيته من غير وكالة من ربه له على ذبحها فمراده بالغلط الخطأ فى الفعل كما عبر به ابن عمرز لا المتعلق

باللسان لصحتها فيما يظهر (فلا تجزى عن واحد منهما) اما بالنسبة للمالك فلمعذمة النية واما بالنسبة للذابح فلمعذمة ملكها قبل الذبح فان ذبحها غير مالكتها عن نفسه عمدا فقال ابن عمر عن ابن حبيب عن أبي بصير عن أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم (ومنع البيع) للوضعية أو شيء منها من لحم أو جلد أو صوف أو غيرها كودك ولدا لم يقل بيعها ثلاثتهم قصره على بيع جملتها ومنع أيضا إعطاء شيء منها لأجزاء في مقابلة جزائه (وان) لم تجز كس ذبحها يوم التاسع يظنه العاشر أو (ذبحها) يوم العيد (قبل) ذبح (الإمام أو تعيبت حالة الذبح) بأن أضجمها فاضطربت فانكسرت رجلها أو أصابت السكين عينها ففقدتها وذبحها فيها في حرم بيع شيء منها مع كونها لم تجز (أو) تعيبت (قبله) أي الذبح وذبحها ضحية (أو ذبح معييا) بعيب مانع من الأجزاء (جهلا) بالعيب أو بمنعه الأجزاء بأن اعتقد انه لا يمنعه فتبين انه يمنعه (و) منعت (الإجارة) لها قبل ذبحها ولجلدها أو غيره بعده (و) منع (البذل) لها بعد ذبحها وكذا بدل شيء منها كجلدها بشيء آخر ولو كانا للمبدل (المتصدق عليه) بالضحية كلها أو بعضها أو موهوب له كذلك فيجوز له بيع مملكته من لحمها وجلدها وأجزاءه وبدله والهبة كالصدقة والهبة كافي للتوضيح والخطاب وقد عبر ابن عرفة بالعطية الشاملة لها فالوقوع لا يلغى لكان أحسن (وفسخت) أي العقود المذكورة من بيع وإجارة وإبدال ان اطلع عليها قبل فوات البيع والبذل (و) ان لم يطلع عليها الا بعد فوات البيع أو المبيع أو المبدل (تصدق) المضحي وجوبا (بالعوض) أي نفس الثمن في البيع والبذل في الإبدال ان كان قائما وعوضه ان فات (في الفوت) للمبيع أو المبدل من الضحية (ان لم يتول) مفعوله محذوف أي البيع أو الإبدال (غير) بالتثنية أي غير المضحي (بلا إذن) من المضحي في البيع والإبدال بأن تولاه (٢٢٣) المضحي أو غيره باذنه (وصرف) بصيغة المصدر أي للثمن والواو بمعنى مع (فيما) أي شيء (لا يلزمه) المضحي أي مع صرف الثمن فيما لا يلزم المضحي بأن كان الثمن باقيا بعينه أو صرفه الغير فيما يلزم المضحي فهذه الصور وهي منطوق الصنف يلزم

فَلَا تُجْزَى عَنْ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مُنْعَ الْبَيْعِ وَإِنْ ذَبَحَ قَبْلَ الْإِمَامِ أَوْ تَعَيَّبَتْ حَالَةَ الذَّبْحِ أَوْ قَبْلَهُ أَوْ ذَبَحَ مَعِيًّا جَهْلًا وَالْإِجَارَةَ وَالْبَذْلَ إِلَّا لَتَصَدَّقَ عَلَيْهِ وَفُسِّخَتْ وَتُصَدَّقَ بِالْعَوْضِ فِي الْفَوْتِ إِنْ لَمْ يَقُولْ غَيْرُ بِلَا إِذْنٍ وَصَرَفَ فِيهَا لَا يَلْزُمُهُ كَارِشٌ عَيْبٍ لَا يَمْنَعُ الْأَجْزَاءُ وَإِنَّمَا تَجِبُ بِالْفَذْرِ وَالذَّبْحِ فَلَا تُجْزَى إِنْ تَعَيَّبَتْ قَبْلَهُ وَصَنَعَ بِهَا مَا شَاءَ كَحَبْسِهَا حَتَّى فَاتَ الْوَقْتُ إِلَّا أَنْ هَذَا آثِمٌ وَلِلْوَارِثِ الْقَسَمُ

المضحي التصديق فيها بنفس الثمن ان كان باقيا وبعوضه ان فات ومفهومة صورة واحدة وهي تولي غيره بلا اذنه مع صرف الثمن فيما لا يلزم المضحي وفي هذه لا يلزم المضحي التصديق بشيء ولا يلزم المتولى التصديق ببذله (كارش عيب لا يمنع الأجزاء) بحذف لا وهو الذي في أكثر النسخ وعليه بهرام والبساطي فلا يلزم المضحي التصديق به لان عليه بدلها (وانما تجب الضحية وجوبا يلغى العيب الطاريء بعده (بالنذر والذبح) أي معه هذا هو المشهور قال في المقدمات لا تجب الاضحية الا بالذبح وهو المشهور في المذهب اه وهذا باعتبار الوجوب الذي يلغى طرو العيب بعده قاله ابن رشد وابن عبد السلام فاذا نذرهما أو أصابها عيب قبل تذكيتهما فلا تجزى قال ابن عبد السلام لان تعيين المكلف والزامه لا يسقط عنه ما طلب الشارع منه فعليه يوم الاضحية من تذكية نعم سليم من العيب بخلاف طروه في الهدى بعد تقليده وأشعاره (فلا تجزى) الضحية في حصول سنة الضحية (ان تعيبت) عيبا يمنع الأجزاء ككسر رجلها أو فقه عينها (قبله) أي الذبح سواء كانت مندورة أم لا (وصنع بها) أي التي تعيبت قبل تذكيتهما (ما شاء) من بيع وغيره ان لم تكن مندورة وشبهه في انه يصنع بها ما شاء فقال (كحبسها) أي تأخير تذكية الضحية (حتى فات الوقت) للتضحية بغروب شمس اليوم الثالث فيصنع بها ما يشاء ان لم تكن مندورة فان كانت مندورة فنقل ابن عرفة عن ابن الجلاب وجوب تذكيتهما وفيدته أيضا ما تقدم من أن نذرهما يمنع بيعها وابدائها واستدرك على التشبيه لرفع إيهامه مساواة المشبه المشبه به في عدم الآثم فقال (الا ان هذا) أي الذي حبسها اختيارا حتى فات الوقت (آثم) واستشكل بأن ترك السنة ليس أثمًا وأجيب بأن المراد بالآثم فوات ثواب السنة والكرامة الشديدة وبأن التآثم في كلامهم ليس خاصا بترك الواجب بل يستعملونه كثيرا في ترك السنة وربما أبطلوا الصلاة بتركها وربما لم يبطلوها به ويأمررون بالاستغفار منه كالاقامة (وللوارث القسم) لضحية مورثه الذي مات بعد تذكيتهما وقبلها أو أنفذها الوارث بالقرعة لانه تمييز حق لا بالتراضي لان قسمة التراضي يسع رواءه مطرف وابن الماجشونون عن الامام وعيسى

عن ابن القسّم وظاهره قسمها على حسب الميراث وهو سماع عيسى وصو به اللّخمى وقيل على قدر الأكل قاله كرا والأثنى والزوجة سواء وللورثة قسمها ان لم تذبح بل (ولو ذبحت) قبل موت المورث أو بعده (لا يجوز) (بيع) الضحية أو بعضها (بعده) أى بعد الذبح (في دين) على المورث واستشكل بأنه لا ميراث الا بعد قضاء الدين وأجيب بأنهما كانت من قوته المأذون فيه مع انها قريبة وتعينت بذبحها لم يقض منها دينه اهـ ولما فرغ من بيان أحكام الضحية شرع في بيان أحكام العقيدة فقال (ونذبح) أو نحر ذات (واحدة) من النعم ذكرنا وأثنى (تجزئ ضحية) سنا وسلامة وقال ابن شعبان لا تكون الامن النعم لانه الوارد في الأحاديث وصلة ذبح (في سابع) يوم من يوم (الولادة) عقيقة عن المولود من مال الأب لامن مال المولود فالحاطب بها الاب لا غيره الا الوصى فيخاطب بها من مال اليتيم اذا لم يجحف به ولا السيد فيندب له ان يأذن لعبده في عقه عن ولده ولا يعق عنه بغير اذن سيده وشرطها ان تذبح (نهارا) من طلوع فجر اليوم السابع لتروبه ونذب كونه بعد طلوع الشمس وفي الرسالة وابن عرفة ضحوة (والأثنى) أى لا يحسب (يومها) أى الولادة (ان سبق) أى اليوم بمعنى وقت الولادة (بالفجر) بأن طلع الفجر قبل الولادة ولو برز من يسير جدا فان ولد مع طلوع الفجر حسب يومها (و) نذب حلق رأس المولود في اليوم السابع (والصدق بزنة شعره) ذهاباً وفضة عق عنه أم لا قبل العق وان لم يخلق تحرى وتصدق به ونذب ان يسبق الى جوف المولود حلالة فعليه صلى الله عليه وسلم بعد الله بن أبى طلحة من تخنيكه بتمرة مضغها عليه الصلاة والسلام صبيحة ولادته ودعائه له وتسميته (وجاز كسر عظامها) أى العقيقة وقيل يندب لان فيه مخالفة للجاهلية في امتناعهم من (٢٢٤) كسر عظامها مخافة ما يصيب المولود وتقطعها من المغايل فجاء الاسلام

ولو ذبحت لا يبيع بعمده في دين وندب ذبح واحدة تجزئ ضحية في سابع
الولادة نهاراً والأثنى يومها ان سبق بالفجر والتصدق بزنة شعره وجاز كسر
عظامها وكره حملها وليمة ولطخه بدما وخثانه يومها

(باب)

اليمين تحقيق مالم يجب يذكر اسم الله أو صفته كإله وهاله وأيم الله وحق الله

بخلاف ذلك (وكره عملها) أى العقيقة كلها أو بعضها (وليمة) لاجتماع الناس عليها بل تطبخ ويأكل منها أهل البيت والجيران والاعنياء والفقراء ويطعم الناس منها وهم في بيوتهم (و) كره (لطخه) أى المولود

(بدما) أى العقيقة وان خلق رأسه بخلق بدلا من الدم الذى كانت تفعله الجاهلية فلا بأس به (و) كره (والمعزير خثانه) أى المولود (يومها) أى العقيقة وأخرى يوم ولادته مالك رضى الله تعالى عنه لانه من فعل اليهود لامن عمل الناس ويندب زمن أمره بالصلاة والله أعلم (باب) في اليمين (اليمين) أى حقيقتها شرعا (تحقيق) أى تقرير وتقوية (ما) أى شئ (لم يجب) وقوعه عقلا ولاعادة بأن كان ممكنا فيهما كدخول الدار ولو وجب شرعا كصلاة الظهر أو امتنع شرعا كشرب مسكر أو ممتنع فيهما كجمع الضدين ويبحث في هذا مجرد اليمين وصلة تحقيق (بذكر اسم الله) وإضافة اسم الله استغرافية أى كل اسم من أسمائه تعالى سواء وضع لجرد الذات كالله أو لها وصفة من صفاته تعالى كالرحمن والحي والخالق (أو) بذكر اسم (صفته) النفسية كوجود الله تعالى أو السلبية كوحدايته تعالى والذى لابن عاشر عن ابن عرفة ان الصفات السلبية لا تنعقد بها اليمين ويدل عليه كلام ابن رشد في سماع عيسى قال ابن القاسم فى الذى يحلف بقوله لعمر الله وأيم الله أخاف أن يكون يمينا وقال أصبح هو يمين ابن رشد قال أخاف أن يكون يمينا لاختلاف العلماء فى القدم والبقاء فمنهم من أوجبها صفتين له تعالى ومنهم من نفى ذلك وقال انه باق لنفسه وقديم لنفسه لا معنى لوجود قائم به وان معنى القديم الذى لأول لوجوده ومعنى الباقي المستمر الوجود فكان ابن القاسم ذهب الى القول الثانى وقال أخاف الخ نظرا للقول الأول وذهب اصبح الى الأول فقال انه يمين أفاده البناني ومثل المصنف لليمين فقال (كباله) والله وتالله ومثله الاسم المجرد من حرف القسم كالله لافلت أو لأفعلن (وهاله) بحذف حرف القسم أى الواو وإقامة حرف التنبيه مقامه (وأيم الله) بفتح الهمز وكسره ومعناها البركة القديمة فان أريد بها الحادث لم تسكن يمينا وان لم يرد واحد منهما ففى كلام الأئمة ما يفيد انها يمين (وحق الله) ان أريد عظمته أو استحقاقه الالهية أو حكمه أو تكليفه أو لم يرد شئ فان أريد به الحقوق التى

له على عباده من العبادات التي أمرهم بها لم تكن يميناً (والعزيز) من عز يعز بفتح العين في المضارع أي الذي لا يغلبيه شيء. وقال ابن عباس رضي الله تعالى عنهما الذي لا يوجد له مثل أو بكسرهما أي الذي لا يكاد يوجد غيره كما قال الفراء (وعظمته وجلاله) إذا أريد بهما المعنى القديم وهو وصفه تعالى القديم الباقي فإن أريد بعظمته وجلاله اللذان خلقهما في بعض مخلوقاته فليستنا بيمينين (وارادته) تعالى ولطفه وغضبه ورضاه ورحمته وميثاقه عند الأكثر كما في ابن عرفة (وكفالاته) أي الزامه تعالى ويرجع لكلامه القديم وهو من صفات المعاني (وكلامه والقرآن والمصحف) أن نوى للمعنى القديم الذي ليس بحرف ولا صوت ولم ينوشنا فإن نوى بالكلام والقرآن المنزل المؤلف من الحروف ونوى بالمصحف الأوراق والكتابة فليست يميناً (وان قال) شخص بالله لافعلت أو لأفعلن فقيل له انعدت يمينك ولزمك الترك أو الفعل لابر فقال لم تنعد لاني (أردت) بقولي بالله (وثقت) أو اعتصمت (بالله ثم ابتدأت) واستأنفت قولي (لأفعلن) أولاً ففعلت ولم أجعله محلوفاً عليه (دين) أي وكل لدينه وقبل قوله بلا يمين في الفتوى والقضاء (لا يسبق لسانه) إلى اليمين فتلزمه اليمين لعدم احتياجها إلى نية والمراد يسبق لسانه غلبته وجر يانه لا انتقاله من لفظ لآخر فإن هذا يميز به كسبته في الطلاق كما يأتي المصنف (وكهزة الله) أن أراد بها صفته تعالى القديمة الباقية التي هي منعتة وقوته (وأمانته) أي تكليفه الراجع لكلامه القديم (وعهده) أي كلامه القديم الذي عاهد به خلقه (وعلى عهد الله الان بر يد) بعزة الله وما بعده للمعنى (المخلوق) لله تعالى في العباد المراد من قوله تعالى سبحانه ربك رب العزة ومن قوله تعالى اناعرضا الأمانة الآية ومن قوله تعالى وعهدنا إلى إبراهيم وإسماعيل الآية فلا تنعد به يمينين ويكون الحلف (٢٢٥) بهما غير مشروع (وكأحلف وأقسم وأشهد ان نوى) أي قدر (بالله) عقبها وأولى ان نطق به أو بصفته لقصد انشاء اليمين حينئذ (وأعزم) وكذا عزمتم (ان قال بالله) لان نواه لان معنى أعزم أقصد وأهتتم وتقبيده بالله يفيد استعماله في القسم (وفي)

والعزيز وعظمته وجلاله وإرادته وكفالاته وكلامه والقرآن والمصحف وإن قال أردت وثقت بالله ثم ابتدأت لأفعلن دني لا يسبق لسانه وكهزة الله وأمانته وعهده وعلى عهد الله إلا أن يريد المخلوق كأحلف وأقسم وأشهد إن نوى بالله وأعزم أن قال بالله وفي أعاهد الله قولان لا يملك على عهد أو أعطيك عهداً وهزمت عليك بالله وحاش لله ومآذ الله والله راع أو كفيلاً والنسي والكعبة وكلخلق والإماتة

(٢٩ - جواهر الاكليل - اول) انعدت اليمين بقوله (أعاهد الله) لافعلت أو لأفعلن كذا وعدم انقاده به (قولان) لم يطلع المصنف على أرجحية أحدهما وجه الاول بأنه لما علق به ما قصد حصوله أو عدمه دل على قصد الحلف به والثاني بأن العهد من العبد ليس من صفاته تعالى (لا) تنعد اليمين (ب) قوله (لك على عهد) لافعلت كذا أو لأفعلنه (أو) قوله (أعطيك عهداً) على ترك كذا أو فعله (و) لا تنعد بقوله (عزمت) أو أعزم (عليك بالله) لا تفعل أو لتفعلن (و) لا تنعد اليمين بقوله (حاشا الله) ما فعلت أو لأفعلن لان معناه تنزيهاً مناله تعالى (و) لا تنعد بقوله (معاذ الله) لافعلت أو لأفعلن كذا بالبدال المهملة من العود أي الرجوع مناله لانه ليس من صفاته تعالى أو المعجزة أي التحصن منا والاعتصام به سبحانه وتعالى لذلك (و) لا تنعد بقوله (اللهم راع) أي حافظ (أو كفيلاً) أي ضامن لافعلت أو لأفعلن ان رفع الاسم الكريم لانه حينئذ اخبار ومثل الله كفيلاً علم الله وفي البيان اذا قال يعلم الله استحبه له الكفارة احتياطاً لتنزيله منزلة علم الله بكسر العين وسكون اللام سخنون ان أراد الحلف وجبت الكفارة لان حروف القسم قد تحذف (و) لا تنعد بقوله (والنبي) لافعلت أو لأفعلن (و) لا بقوله (و) (الكعبة) ما فعلت أو لأفعلن والحجر والبيت والمقام ومكة والصلاة والصوم والزكاة والعرش والكرسي من كل مخلوق معظم شرعاً وفي حرمة الحلف به وهو قول الأكثر وشهره في الشامل وكرامته وشهره الفكاهي قولان محلها اذا كان صادقا والاحرم اتفاقا بل ربما كان بالنبي كفراً لانه استهزاء قاله الخطاب وأما الحلف باليس بمعظم شرعاً كحياة أبي ورأس أبي وترية أبي فلا شك في تحريمه وفي الحديث ان الله نهاكم أن تحلفوا بأبائكم فمن كان حالفاً فليحلف بالله أولي صمت قاله صلى الله عليه وسلم حين سمع عمر يحلف بأبيه في سفر فحلف به بعد ذلك حتى توفي رضي الله تعالى عنه (و) لا تنعد بصفة فعلية (كالخلق) والرزق والاحياء (والامانة) وأما القائل والخالق والرازق والمهي والميت فهذا حالف باسم الله تعالى

فعليه الكفارة وان دلت هذه الاسماء على صفات أفعاله (أو) أى ولا تنعقدان قال (هو) أى الحالف وعبر عنه بضمير الغائب دفعا لشناعة اسناد الخبر الآتى لضمير المتكلم (يهودى) أو نصرانى أو مجوسى أو مرتد أو على غير ملة الاسلام أو عليه غضب الله أو لعنة الله ان فعل كذا أو ان لم يفعله ثم حنث فليس يمين ولا يرتد ولو كذب فى كلامه لقصدته انشاء اليمين لا الاخبار عن نفسه بذلك ولذا ان لم يكن فى يمين فانه مرتد ولو جاهلا أو هازلا (و) لا كفارة فى يمين (غموس) متعلقة بماض وفسرها بقوله (بأن شك) الحالف فما أراد الحلف عليه هل هو كما أراد أن يحلف عليه أولا (أو ظن) الحالف ان المخاوف عليه كما أراد أن يحلف عليه ظنا غير قوى وأولى ان تعمد الكذب (وحلف) على شك أو ظنه الضعيف أو تعمد الكذب واستمر على ذلك (بلا تبين صدق) بان تبين ان الأمر على خلاف ما حلف عليه أو بقى على شك أو ظنه فان تبين صدقه فليست غموسا وكذا ان جزم أو ظن ظنا قويا وسيقول واعتمد البات على ظن قوى وكذا ان قال فى يمينه فى ظنى فان تعلق بحال أو استقبل كفرت على العتد وسميت غموسا لانها تنعكس صاحبها فى النار وقيل فى الأنم وهو الاظهر عند المصنف لانه سبب حاصل أى موجود بخلاف التمس فى النار فانه ليس محققا اذ فاعل الذنب تحت المشيئة ولا تنحتم عليه النار (وليستغفر) القائل هو يهودى وما بعده (الله) أى يثب وجوبا بأن يندم ويعزم على عدم العود لمثله (وان قصد) الحالف (بكالعزى) من كل معبود من دون الله كاللوات والأنبياء كالمسيح والعزير (التعظيم) للمخاوف به منهم من حيث كونه معبودا أو منسوباً اليه فعل كالإزلام (كفر) لانه تعظيم خاص بالله سبحانه وتعالى وان لم يقصد تعظيما فحرام اتفاقا فى الاصنام وعلى خلاف فى الانبياء وكل معظم شرعا والازلام واحدها لم كحمل خشبة السهم بلانصل كانوا اذا قصدوا أمرا كتبوا على واحد أمرى ربى وعلى آخر نهائى ربى وعلى آخر غفل وخطبها بحيث لا يتميز بعضها من بعض وأخرجوا واحدا فان خرج الذى عليه أمرى ربى فعلوا (٢٣٦) وان خرج الذى عليه نهائى ربى كفوا وان خرج الذى عليه غفل أعادوا

أَوْ هُوَ يَهُودِيٌّ وَغَمُوسِيٌّ بَأَنْ شَكَّ أَوْ ظَنَّ وَحَلَفَ بِلَا تَبَيَّنَ صِدْقِي وَلَيْسَتْغْفِرَ اللَّهُ
وَأَنْ قَصَدَ بِكَالْعَزَى التَّعْظِيمَ فَكَفَرَتْ وَلَا تَقْوَى مَا يَمْتَقِدُهُ فَظَهَرَ نَفْيُهُ وَلَمْ يُفِدْ فِي
غَيْرِ اللَّهِ كَالِاسْتِثْنَاءِ بِأَنْ شَاءَ اللَّهُ إِنْ قَصَدَهُ كَالَا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ أَوْ يُرِيدَ أَوْ يَقْضَى
عَلَى الْأَظْهَرِ وَأَفَادَ بِكَالَا فِي الْجَمِيعِ إِنْ اتَّصَلَ

الضرب (ولا) كفارة فى يمين (لئو) وفسرها بقوله يحلف (على ما يعتقد) أى يجزم به حال حلفه (فظهر) بعد حلفه (نفية) أى مخالفته لاعتقاده فلا

كفارة عليه ان كان المخاوف عليه ماضيا اتفاقا أو حالا على العتد فان تعلق بمستقبل فعليه كفارة اتفاقا لغموس والغوان لا تعلقا بماض فلا كفارة فيهما اتفاقا وان تعلقا بمستقبل كفرتا اتفاقا وان تعلقا بحال كفرت الغموس دون اللغو (ولم يفد) لئو اليمين (فى) الحلف بـ (غير الله) تعالى والنذر للبهيم واليمين والكفارة من عتق وطلاق وحج وصوم وصلاة وصدقة ونحوها مما يوجب الحنث فيه غير الكفارة فاذا حلف بشيء من هذه على شيء يعتقد ظهر خلافه فانه ياتزمه ما حلف به ابن رشد من حلف بطلاق لقد دفع ثمن سلمته لبائعا فبان انه انما دفعه لاخيه فقال ما كنت ظننت انى دفعته الا لبائع قال مالك رضى الله تعالى عنه يحنث اه بخلاف اليمين بالله فيفيد اللغو فيها لانها اليمين الشرعية التى قال الله تعالى فيها لا يؤخذكم الله باللغو فى أيمانكم وهى الحلف بالله واما الطلاق والعتق والمشيى والصدقة فليست أيمانا شرعية وانما هى التزامات ولذا لا تدخل عليها حروف القسم وكان الحلف بها ممنوعا وشبه فى الافادة فى اليمين بالله وعدمها فى غيرها فقال (كلا استثناء بان شاء الله) فان قال والله أو على نذر لا أقفل كذا أو لا فعله ان شاء الله وقصدته الى آخر شروطه ثم حنث فلا كفارة عليه (ان قصدته) أى الاستثناء أى حل اليمين فان سبقه لسانه اليه أو قصد التبرك فلا يفيد فى اليمين بالله أيضا وان قال عليه الطلاق ان فعل أو لم يفعل كذا ان شاء الله وحنث لزمه الطلاق وان قصدته (كالا أن يشاء الله أو يريد أو يقضى) فيفيد فى اليمين بالله ولا يفيد فى غيرها (على الأظهر) عند ابن رشد من الخلاف فى الا ان يريد أو يقضى ولا يرجع لقوله الا ان يشاء الله اذ لا خلاف فيه خلاف ما يوهمه لفظه من رجوعه للثلاثة (وأفاد) الاستثناء (بكالا) وخلا وعدا وحاشا وليس ولا يكون وما فى معناه من شرط وصفة كما لابن رشد وغاية وبدل بعض نحو والله لا أكلم زيدا اليوم كذا أو ان ضربنى أو ابن عمرو أو الى وقت كذا أولا أكلم الرجل ابن عمرو (فى الجميع) أى جميع الأيمان بالله أو بعتق أو طلاق فمن قال لزوجته أنت طالق ثلاثا ان دخلت الدار الا واحدة ففقه الاستثناء بالاشروطه الآتية فى قوله (ان اتصل) الاستثناء بان شاء الله

أو بالا أو إحدى أخواتها والمعتبر اتصاله بالمقسم عليه حيث تعلق الاستثناء به وأما أن تعلق بالمقسم به أي بعده كقافي الطلاق ولا يكون هذا إلا بالأو أو إحدى أخواتها فهل لا بد من اتصاله بالمقسم به نحو عليه الطلاق ثلاثا إلا واحدة لا يفعل كذا أو ليفعله أو يكتفى باتصاله بالمقسم عليه نحو عليه الطلاق ثلاثا لا يفعل كذا أو ليفعله إلا واحدة خلاف فإن انفصل لم ينفذ كان مشيئة أو غيرها (الا) أن يكون الفصل (لعارض) لا يمكن رفعه كسعال أو عطاس أو انقطاع نفس قاله ابن الموارز لارد السلام وحمد عاطس وتشميته فيضمر (ونوى الاستثناء) أي النطق به لأن جرى على لسانه بلا قصد بل سهوا فلا يفيد مشيئة أو غيرها (وقصد) به حل اليمين من أول النطق أو في أثناء اليمين أو بعد فراغه بلا فصل ولو بتدبير كقول شخص للحالف قل الآن يشاء الله فيقولها عقب فراغه من المحلوف عليه بلا فصل امتثالا لا أمر فينفعه ذلك لأن قصد التبرك بأن شاء الله وليس ما هنا بتكرار مع قوله أو لأن قصده لا نه هنا كقيد في عدم الافادة في غير الله وهذا قيد في الافادة (ونطق به) أي الاستثناء جهرا بل (وان سراج محركة لسان) ان لم يحلف في حق وجب عليه أو شرط في نكاح أو عقد بيع والام ينفعه عند سحون وأصبح وابن الموارز لأنها حينئذ على نية الحلف عنده ولاء وهو لا يرضى باستثنائه خلافا لابن القاسم في العتبية واستثنى بمادل عليه الكلام السابق وهو انه لا يكفي في الخروج من عهدة اليمين النية أو التي لم يسحبها لفظ استثناء فقال (الا أن يزل في يمينه أولا) أي ابتداء قبل شروعه في اليمين فتكفي فيه النية حينئذ ولو مع قيام البيئة على حتمه ولما كان المخصص استثناء يشترط فيه النطق كما مر وعاشاة لا يشترط فيها النطق بل النية فيها كافية أخرجهما من شرط النطق بقوله إلا أن يزل الحالف شيئا بنيت في يمينه أي يخرج منه ثم يصدرها على ما سواه فينفعه ذلك العزل بالنية من غير لفظ ومثل ذلك فقال (ك) مزل (الزوجة) أولا (في) الحلف (الحلال) أو كل حلال (على حرام) لافعلت أولا فعلن كذا ثم فعله في الأول أو عزم على عدم فعله في الثاني فلا يلزمه شيء في الزوجة على الصحيح لأن اللفظ عام أريد به خاص بخلاف الاستثناء فإنه أخرج لما دخل في اليمين أو لافهو عام (٢٣٧) مخصوص (وهي المحاشاة) أي المسماة بها عند الفقهاء

فهو من العام الذي أريد به خاص لأنه أطلق لفظ الحلال وأراد به ما عدا الزوجة فلم يرد عمومها لتناولا ولا حكما فهو كلي استعمل في جزئي بخلاف مسألة

إِلَّا لِمَارِضٍ وَنَوَى الْإِسْتِثْنَاءَ وَقَصَدَ وَنَطَقَ بِهِ وَإِنْ سَرَّ بِمَحْرَكَةِ لِسَانٍ إِلَّا أَنْ يَتَزَلَّ فِي يَمِينِهِ أَوْ لَا كَالزَّوْجَةِ فِي الْحَلَالِ عَلَى حَرَامٍ وَهِيَ الْحَاشَاءُ وَفِي النَّذْرِ الْمُبْهَمِ وَالْيَمِينِ وَالْكَفَّارَةِ وَالْمُعْتَقِدَةِ عَلَى بَرٍّ بَأَنْ فَعَلْتُ وَلَا فَعَلْتُ أَوْ حَنْتُ بِلَا فَعَلْتُ أَوْ إِنْ لَمْ أَفْعَلْ إِنْ لَمْ يُؤْجَلْ

الاستثناء فانهما من العام المخصوص وهو الذي عمومه مراد تناولا لاحكام القرينة التخصيص بالاستثناء فالقوم في قولنا قام القوم الا زيدا متناول لكل فرد من افراده حتى زيد والحكم بالقيام متعلق بماعده فلا يقال في الاستثناء اخبار عن زيد بأنه قام أو بأنه لم يقم (وفي النذر) أي التزام النذوب (المبهم) أي الذي لم يبين الناذر فيه نوع العبادة الذي يوفي نذره منه ككله على نذر أو ان فعلت أو ان لم أفعل كذا فله على نذر أو فعل نذر (و) في التزام (اليمين) ككله على يمين أو ان فعلت أو ان لم أفعل كذا فله على يمين أو فعل يمين (و) في التزام (الكفارة) ككله على أو فعل كفارة (و) في اليمين (المنعقدة على بر) أي عدم فعل وترك المصورة (بأن فعلت) أي لافعلت فان في صيغة البر نافية لشرطية (ولا فعلت) أي لأفعل اذ المراد من الفعل الماضي في صيغة البر معنى المستقبل اذ لا يمكن فعله في الزمن بعد مضيه حتى يحلف على عدمه بيان ذلك أن يقول الحالف ان فعلت كذا في هذا اليوم مثلا أي لأفعل أو والله لافعلت أي لأفعله في هذا اليوم ثم يفعل المحلوف عليه في ذلك اليوم وهاتان الصفتان معناهما واحد اذ كل منهما فيه حرف نفى فان قاعدة اليمين المنعقدة على بر ان تكون على نفى الفعل أي يكون الفعل المحلوف عليه غير مطلوب من الحالف وسميت يمين بر لان الحالف بها على بر حتى يفعل المحلوف عليه اذ الاصل براءة الدمة (و) اليمين المنعقدة على (حنت) أي فعل المصورة (بلا فعلن أو ان لم أفعل) كما هي قاعدة اليمين المنعقدة على حنت أن تكون على اثبات الفعل أي يكون الفعل المحلوف عليه مطلوبا من الحالف وسميت يمين حنت لان الحالف بها على حنت حتى يفعل المحلوف عليه فيبراذ الحالف بها على غير البراءة الاصلية فكان على حنت فقوله (ان لم يؤجل) شرط في كون الصيغتين صيغتي حنت والمعنى ان الحالف انما يكون على حنت اذا لم يضرب ليمينه أجلا ما ان يضرب له أجلا فلا يكون على حنت بل تكون يمينه على بر الى ذلك الاجل والتأجيل بأن يقول ان لم أفعل كذا في هذا اليوم مثلا بأن جعل اليوم ظرفا للفعل أو ان لم أفعله بعد هذا اليوم بأن جعل وقوع الفعل بعده وحينئذ تتفق الصورتان على جواز وطء المحلوف بها في حلفه بطلاق أو عتق في الاجل الذي جعله ظرفا أو جعل حصوله

بعده فاذا مضى الأجل ولم يفعل حنث وقوله (اطعام) مبتدأ وفي النذر المبهمة خبر عنه اذ المعنى ان الاطعام وما بعده من أنواع الكفارة التي ذكرها المؤلف تجب في النذر المبهمة وما بعده وانما عبر باطعام ولم يعبر بالتعميل وان كان هو المراد وذلك لان معنى اطعام كونه يقدم لهم ماياً كليون وهذا ليس بمراد وانما المراد التعميل فأن اطعام على التعميل محافظة على مادة الآية فكانت نكتة العدول المحافظة على مادة الآية والتبرك بها وعدل عنه في الظاهر الى تعليك تفننا (عشرة مساكين) أي لا يملكون قوت عامهم فشحوا الفقراء احراراً مسلمين لا تلزمه نفقتهم فتدفع لزوجها وولدها الفقيرين (لكل) منهم (مد) نبوي ملء حفان متوسط لا مقبوض ولا مبسوط مما يخرج في زكاة الفطر (ونذب بغير المدينة) النورة بأنوار سيد المرسلين وخاتم النبيين صلى الله وسلم عليه وعليهم أجمعين (زيادة ثلثة) أي المد عند أشهب (أو نصفه) عند ابن وهب فأول للخلاف لا لالتنويع وعند مالك رضى الله تعالى عنه بالاجتهاد (أو رطلان) بغداديان (خبزاً) تمييزاً لرطلين (بأدم) يكفى الرطلين عادة وظاهره أي آدم فيشمل اللحم والبن والزيت والبقول والقطنية والتمر وشبه الاجزاء فقال (كشيعهم) مرتين كافي الحطاب ويكفى شعبهم مرتين ولودون الامداد (أو كسوتهم) أي العشرة مساكين جديداً أو ليسا لم تذهب قوته (للرجل ثوب) سائر جميع جسده كافي الحطاب فلا تكفى عمامة وحدها ولا ازار وحده فقول المدونة يجزى في صلاته محمول على الاجزاء الكامل (وللمرأة درع) أي قميص ليس بشرط فيكفى ما يستر بدنهما كله قميصاً وغيره (وخمار) هو ما تستر به رأسها وعنقها ان كان مازك من وسط كسوة أهله بل (ولو) كان (غير وسط) كسوة (أهله) لاطلاق الكسوة في الآية عن تقييدها بكونها من وسط كسوة أهل بخلاف الاطعام (و) الشخص (الرضيع) كالصغير فيهما أي اطعام والكسوة بشرط أكله الطعام وان لم يستغن به عن (٢٢٨) اللبن على الاصح كما في الشامل فيعطى كسوة كبيراً ومداً أو رطلين خبزاً وان لم

ياأكله الا في مرات ولا يكفى اشباعه ابن الحاجب وفي جعل الصغير كالصغير فيما يطاه قولان لتوضيح القول بأنه كالصغير لمالك رضى الله تعالى عنه في العتبية وابن القاسم والقول باعتبار نفس الصغير لأشهب وكون طعام الرضيع كالصغير مذهب المدونة ففي

إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ لِكُلِّ مَدٍّ وَنُذِبَ بِشَيْرِ الْمَدِينَةِ زِيَادَةُ ثَلَاثِهِ أَوْ نِصْفِهِ أَوْ رِطْلَانِ خُبْزًا بِأَدَمٍ كَشْبِهِمْ أَوْ كَسْوَتِهِمْ لِلرَّجُلِ ثَوْبٌ وَلِلْمَرْأَةِ دِرْعٌ وَخِمَارٌ وَلَوْ غَيْرَ وَسَطِ أَهْلِهِ وَالرَّضِيعُ كَالْكَبِيرِ فِيهِمَا أَوْ عَتَقَ رَقَبَةً كَالظَّهَارِ ثُمَّ صَوْمٌ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَا يُجْزَى مُلْفَقَةٌ وَمُكْرَرٌ لِلسَّكِينِ وَنَاقِصٌ كَعَشْرِينَ لِكُلِّ نِصْفٍ إِلَّا أَنْ يُكْمَلَ وَهَلْ إِنْ بَقِيَ تَأْوِيلَانِ

والقول باعتبار نفس الصغير لأشهب وكون طعام الرضيع كالصغير مذهب المدونة ففي كتاب الظهار منها يطعم الرضيع من الكفارة اذا كان قد أكل الطعام ويعطى ما يعطى الكبير اه (أو عتق رقبة التي ك) الرقة التي تعتق في كفارة (الظهار) في شروطها الآية في باب من كونها مؤمنة سليمة من العيوب كالعمى والصمم والجنون والبكم والهرم والعرج الشديدين والجذام والبرص محررة للعتق لا من يعتق عليه (ثم) اذا عجز حين الاخراج عن الانواع الثلاثة (صوم ثلاثة أيام) ونذب تابعها (ولا تجزى) كفارة (ملفقة) من نوعين كعتق نصف رقبة واطعام خمسة أو كسوتهم واما من صنفى نوع فتجزى كتمليك خمسة امداد خمسة عشرة اوطال خمسة وكذا ملفقة من اصناف الطعام الثلاثة الامداد والارطال والاشباع وهذا في كفارة واحدة كما هو منطوق المصنف فان كان عليه ثلاث كفارات فاطعم عشرة وكسا عشرة واعتق رقبة ونوى ان كل نوع منها كفارة

بين فانه يجزى كافي التوضيح (و) لا يجزى (مكرر) من طعام أو كسوة (للسكين) كاطعام خمسة كل واحد مدني أو أربعة اوطال أو كسوة كل واحد ثوبين قاله الأئمة الثلاثة رضى الله تعالى عنهم لتصريح الآية بالعدد وأجاز أبو حنيفة رضى الله تعالى عنه اعطاءها واحداً قائلاً لأن المقصود سد الخلة بفتح الحاء (و) لا يجزى طعام (ناقص) عن المد أو الرطلين (كعشرين) مسكيناً (لكل نصف) من مد أو رطل في كل حال (الآن يكمل) المكفر في المسائل الثلاث فيكمل في التلقيق على نوع ملغيا غيره وفي التكرار باعطاء من يكمل العشرة وفي الناقص بالتكميل على النصف أو الرطل لعشرة من العشرين ولا يصح التكميل في العتق اذ شرطه عتق الرقة كلها في صيغة واحدة فلا يجزى عتق نصفها في وقت ثم عتق نصفها الآخر في وقت آخر (وهل) شرط اجزاء تكميل الناقص (ان بقي) النصف أو الرطل المكمل عليه بيد المسكين فان ذهب من يده فلا يجزى التكميل أو لا يشترط بقاء المكمل عليه بيده (تأويلان) وأما التكميل في التلقيق والتكرار فلا يشترط فيه البقاء اتفاقاً عياض الراجح عدم اشتراط البقاء بيده لوقت التكميل

كما يفيد اجزاء الفداء والعشاء (وله) أى الكفر (نزع) أى النوع الذى لم يرد التكميل عليه في التلفيق والزائد على مد أو رطلين في التكرار وما دفعه لزائد على عشرة في النقص (ان) بقى ما أريد نزع يبد السكين فان ذهب منه فلا يفرم عوضه وكان المكفر (بين) وقت الدفع انه كفارة يمين ويكون النزع في مسألة الناقص (بالقرعة) قطعاً للنزاع ولا يحتاج لها في المكرر لأخذه من الجميع ولا في التلفيق في أخذ ما لم يرد البناء عليه إذ له الخيار فيما يبنى عليه (وجاز) التكرار لمساكين عن عليه كفارتان (ل) يمين (ثانية) في دفعها لمساكين الكفارة الاولى (ان) كان (أخرج) الكفارة الاولى قبل الحنث في الثانية (والا) أى وان لم يخرج الاولى أو أخرجها بعد حنثه في الثانية (كره) دفع الثانية لمساكين الاولى لثلاث تخطط النية في الكفارتين هذا اذا كانت الكفارتان ليمين بل (وان) اختلف موجبها (يمين وظهار وأجزاء) الكفارة أى أخرجها (قبل حنثه) أى الحالف في اليمين فان قلت كيف يمكن أخرجها في الحنث قبله وأخرى بها عزم على الضد وهو حنث قلت يصور بأخرجها مع تردده في الحنث وعدمه ثم يجزم به بعد الإخراج قاله الأجهورى وإطلاق التكفير على الطلاق البالغ الغاية مجاز بمعنى أن لا تعود عليه اليمين في العصمة الجديدة وصورة ذلك أن يقول ان دخل الدار فزوجته طالق ثلاثاً ثم طلقها ثلاثاً أو تمها ثم عادت اليه بعد زوج قبل دخول الدار ثم دخلها وهي في عصمته فلا شيء عليه بخلاف ما اذا طلقها دون الغاية وعادت اليه ولو بعد زوج فتعود عليه اليمين فان دخل الدار حنث اهـ ومحل اجزاء الكفارة قبل الحنث ان لم تكن اليمين بصيغة حنث مقيدة بأجل والا فلا تجزئ الكفارة إلا بعد الاجل كما في المدونة ونصها ومن قال والله لأفعلن كذا فان ضرب أجلاً فلا يكفر حتى يفضى الأجل (ووجب) الكفارة (به) أى الحنث على الفور وظاهر المصنف ان موجبها الحنث وظاهر قوله وأجزاء قبل حنثه ان موجبها اليمين فليحرر النقل في ذلك قاله عب وأجاب البناني بما حاصله ان كونها (٢٢٩) لا تجب الا بالحنث طوعاً متفق عليه

كما في التوضيح واجزاؤها قبله انا هو لتقدم سببها وهو اليمين كما في التوضيح والواق والتتاني كالعفو عن القصاص قبل الموت لتقدم سببه وهو الجرح

وَلَهُ نَزَعُهُ إِنْ بَيَّنَّ بِالْقُرْعَةِ وَجَازَ لثَانِيَةٍ إِنْ أَخْرَجَ وَإِلَّا كَرِهَ وَإِنْ كَيْمَيْنِ وَظَهَارٍ وَأَجْزَأَتْ قَبْلَ حَنْثِهِ وَوَجِبَتْ بِهِ إِنْ لَمْ يُكْرَهَ يَبْرٍ وَفِي عَلَى أَشَدُّ مَا أَخَذَ أَحَدٌ عَلَى أَحَدٍ بَتُّ مَنْ يَمْلِكُ وَعِثْقُهُ وَصَدَقَةٌ ثَلَاثُ مِائَةٍ وَمِشْيٌ بِحِجٍّ وَكَفَّارَةٌ وَزَيْدٌ فِي الْإِيمَانِ تَلَزُمُنِي صَوْمُ سَنَةٍ إِنْ اعْتِيدَ حَلْفٌ بِهِ وَفِي لُزُومٍ شَهْرِيٌّ ظَهَارٍ

ولها نظائر ووجوبها بالحنث (ان لم يكره) الحالف على الحنث (ب) يمين (بر) بان كانت يمينه على حنث وحنث طائعا أو مكرها أو على بر وحنث طائعا فتجب في هذه الصور الثلاثة وهي منطوق كلام المصنف ومفهومه انه ان أكره على الحنث في صيغة بر فلا تجب عليه الكفارة لعدم حنثه في البر بالا كراه وجه الفرق بين عدم الحنث بالا كراه في يمين البر وبين الحنث بالا كراه في يمين الحنث ان حنثه فيها بالترك والبر حنثه فيها بالفعل وأسباب الترك كثيرة فضيق فيه وأسباب الفعل قليلة ضعيفة فوسع فيه ثم شرع في شيء من الالتزام فقال (و) الا لازم (في) قول شخص (على أشد) أى أصعب وأغلظ (ما) أى يمين (أخذها) (أحد على أحد) لأفعلت كذا وفعله مختارا أو لأفعلنه وتركه (بت) أى قطع عصمة (من) أى زوجة (يملكها) الحالف بالطلاق الثلاث (وعتقه) من يملك رقبته حين اليمين فيهما فلا شيء عليه في التي يتزوجها أو الذي يملكه بعد اليمين وقبل الحنث (وصدقة ثلاث) مال (هـ) حين يمينه (ومشى بحج) لاعمرة فيلزمه من كل نوع من الايمان أو عيها فلذا أوجبنا عليه المشي في حج لاعمرة والطلاق الثلاث دون الواحدة (وكفارة) اليمين ابن عرفة ما لم يخرج الطلاق والعنق فان أخرجها ولو بالنية لزمه كفارة يمين ويصدق في أخرجها ولو في القضاء (وزيد) بكسر الزاى على ما تقدم من البت والعنق الخ (فى) قوله (الايمان تلزمنى) أو ايمان المسلمين تلزمنى ان فعلت كذا وفعله أو ان لم أفعل كذا ولم يفعله ولا نية له ونائب فاعل زيد (صوم سنة ان اعتيد حلف به) أى صوم السنة كأهل المغرب ابن غازى قوله اعتمد مبنيا للمجهول يقتضى ان المعتبر عادة بلاد الحالف كما اختاره ابن عبد السلام لاعادة الحالف فقط كما قال ابن بشر وأتباعه وقد يتوهم من صنيع المصنف ان هذا الشرط هو قول ان اعتيد حلف به راجع لزيادة صوم سنة فقط وان ما قبل هذه الزيادة ليس مقيدا بالعرف مع انه مقيد به فان لم يجز عرف بحلف بعتق كافى بعض بلاد المغرب وكالحلف بمشئ وصدقة فانه لم يجز به عرف مصر فلا يلزم الحالف غير ما جرى به العرف واعتيد الحلف به وكل هذا ان لم تكن له نية والاعمال عليها ولو في القضاء لما أتى في قوله وخصصت نية الحالف الخ (وفى لزوم) صوم (شهرى ظهار) لان ما حلف به يشبه المنكر

من القول ويلزم اذا أن يعتزل الزوجة وأن لا يكفر حتى يعزم على وطئها وهو رأى الباجي وعدم لزومه لانه انما لزم في الظاهر لانه
 أتى بمنكر من القول وزور وهو هنا لم ينطق بذلك وهو رأى ابن زرقون وابن راشد وابن عات (تردد) لهؤلاء المتأخرين لعدم
 من المتقدمين وليس للمالك رضى الله تعالى عنه في إيمان المسلمين كلام وانما الخلاف للمتأخرين فقال الأبهري يلزمه الاستغفار
 فقط وقيل كفارة يمين وقيل ثلاث كفارات ما لم ينوبه طلاقا وإلا لزمه وقيل بت من مالك وعقته وصدة بثلاث ماله ومثنى بحج
 وكفارة يمين وصوم سنة كما قال المصنف كذا في البدر والمواق (وتحريم الحلال) كقوله ان فعل كذا فالحلال عليه حرام (في) كل شيء أحله
 الله تعالى من طعام أو شراب أو لباس وقد ذم الله تعالى على ذلك بقوله يا أيها الذين آمنوا لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم (غير الزوجة والأمة
 انو) أي لا يحرم به شيء عليه لان المحرم والمحل هو الله تعالى ولأن ما أباحه الله تعالى لعبده ولم يجعل له فيه تصرفا تحريمه لغو بخلاف ما جعل
 له فيه التصرف كالزوجة والأمة فلا يكون تحريمه لغو بل طلاقا ثلاثا في المدخول بها وغيرها لأن بنو أقل وعقته في الأمة ما لم يحاشهما
 فان حاشهما بأن أخرجهما قبل يمينه لم تحرم عليه (وتكررت) الكفارة (ان قصد) الحالف (تكرر الحنث) يمين واحدة
 كقوله والله لا يكلم فلانا ونوى انه كلما كلمه يحنث فتكرر الكفارة بتكرر كلامه وكقوله أنت طالق ان خرجت الا باذني
 فخرجت مرة بغير اذنه وطلقت واحدة وراجعها وخرجت ثانيا بغير اذنه طلقت أيضا واحدة فان راجعها وخرجت بلا اذنه
 طلقت أيضا ان كان نوى كلما خرجت بغير اذني الى تمام العصمة المعلق فيها والا فلا تلزمه غير الاولى قاله ابن المواز (أو كان
 العرف) أي كانت دلالة يمينه على تعدد الكفارة مستفادة من العرف لامن اللفظ ولا من النية أي ان العرف في مثله يقتضي
 أن لا يريد قصر الحنث على مرة (ك) حلفه على (عدم ترك) شيء متكرر (ك) الوتر (والفجر والضحي) حين عتابه على تركه
 فكلما يتركه مرة تلزمه كفارة (٢٣٠) (أو) كرر اليمين باسم الله أو صفته أو بغيرها ما فيه كفارة يمين (ونوى)

تَرَدُّدٌ وَتَحْرِيمُ الْحَلَالِ فِي غَيْرِ الزَّوْجَةِ وَالْأَمَةِ لَنَوَى وَتَكَرَّرَتْ إِنْ قَصَدَ تَكَرَّرَ
 الْحَنْثُ أَوْ كَانَ الْعُرْفُ كَمَدَمَ تَرَكَ الْوَتْرَ أَوْ نَوَى كَفَارَاتٍ أَوْ قَالَ لَا وَلَا أَوْ حَلَفَ
 أَنْ لَا يَحْنُثَ أَوْ بِالْقُرْآنِ وَالْمُصْحَفِ وَالْكِتَابِ أَوْ دَلَّ لَفْظُهُ بِجَمْعٍ أَوْ بِكَلِمَا أَوْ
 مَهْمَا لَا مَتَى مَا وَوَاللَّهِ ثُمَّ وَاللَّهِ وَإِنْ قَصَدَهُ

كفارات) بعدد الايمان
 التي كررها وحنث فتلزمه
 كفارات بعددها (أو قال)
 الحالف والله (لا) باع
 سلته من فلان فقال آخر
 وأنا فقال مكررا القسم

والله (ولا) أنت ثم باعه لهما فعليه كفارتان قاله ابن المواز عن مالك وابن القاسم رضى الله تعالى عنهم
 فلو قال والله لا أبيعها من فلان ولا من فلان فباعها لهما فكفارة واحدة والفرق أن السؤال لما وقع وسطا وتعدد المحلوف
 به كانتا يمينين بخلاف الثانية وكلام المصنف يوهم شمولها وكذا ان سأله الثاني ولم يكرر اليمين فكفارة واحدة فالمدار
 على تكرار القسم واختلاف القسم عليه ففيها من قال والله لا أكل فلانا ولا أدخل دار فلان ولا أضرب فلانا وفعل ذلك
 كله فعليه كفارة واحدة وكأنه قال والله لا أقرب شيئا من هذه الاشياء ولو قال والله لا أكل فلانا والله لا أدخل دار فلان
 والله لا أضرب فلانا فعليه ههنا لكل صنف فعله كفارة لان هذه ثلاثة أيمان بالله على أشياء مختلفة (أو) حلف لافعلت أو
 لا فعلن كذا و(حلف أن لا يحنث) وحنث فعليه كفارتان (أو) حلف (بالقرآن والمصحف والكتاب) لا فعلت أو
 لأفعلن كذا وحنث فعليه ثلاث كفارات ان لم ينو التأكيد وهذا ضعيف والمعتمد ان عليه كفارة واحدة لاتحاد مدلول
 الثلاثة (أو دل لفظه) أي الحالف على تكرار الكفارة (ب) سبب (جمع) للمحلوف به كقوله ان فعلت أو ان لم أفعل كذا
 فعلى إيمان أو كفارات وحنث فتلزمه ثلاث كفارات ولا ينفعه قوله نويت بها واحدة لان الجمع نص في التعدد فلا يقبل التخصيص
 بالواحد (أو) دل لفظه على التكرار (ب) سبب اتيانه في اليمين بصيغة موضوعة للتكرار كقوله (كلما أو مهما) فعلت كذا أو ان لم أفعله
 فعلى كفارة أو يمين فعليه بكل فعل كفارة (لا) تتكرر الكفارة ان علق باداة لم توضع له كان واذا ومتى (ومتى ما) وحنث فتتدخل يمينه
 بالفعل الاول وتلزمه كفارة واحدة ما لم ينو بهامنى كلما ان قيل ما وجه اقتصاره على متى مامع انه ان نوى تكرار الكفارة تكررت
 سواء كانت الاداة ان أو اذا أو متى ما أو متى قيل وجهه ان متى ما قريبة من كلما فاذا قصدت متى ما معنى كلما تكررت وليس غيرها كذلك
 وهذا غير نية التكرار (و) لا تتعدد الكفارة ان قال (واقه) لأفعل كذا أو لأفعلنه (ثم) قال ولو بمجلس آخر (واقه) لأفعله أو لأفعلنه
 وحنث فعليه كفارة واحدة ان قصدت أكيد اليمين بل (وان) لم يقصده (وقصده) أي تكرير اليمين وانشاء يمين ثانية دون نية تعدد

الكفارة لان قصد انشاءها لا يستلزم قصد تعدد الكفارة اذ قد يقصده تأكيد الأولى بخلاف قصد تعدد الكفارة فيستلزم قصد الانشاء (و) حلف بـ (القرآن والتوراة والإنجيل) لافعلت أو لأفعلن كذا وحنث فعليه كفارة واحدة عند سحنون ابن رشد لانها كلها أسماء لكلام الله تعالى وهو صفة واحدة من صفات ذاته تعالى (و) لا تعدد الكفارة ان كان متعلق اليمين الثانية جزء متعلق اليمين الأولى كحلفه بالله (لا كلمه غدا وبعده) أى الغد (ثم) حلفه ثانيا لا كلمه (غدا) ثم كلمه غدا فكفارة واحدة سواء كلمه في اليومين أو في الاول دون الثانى أو عكسه وأما عكس كلام المصنف وهو حلفه لا كلمه غدا ثم حلفه لا كلمه غدا ولا بعد غدا فان كلمه غدا فكفارته ان ثم ان كلمه بعد غدا فلا شيء عليه ولو كلمه ابتداء بعد غدا فكفارة واحدة نقله الثنائى عن ابن عرفة ولزم كفارته ان في غدا في هذه لوقوعه ثانيا مع غيره فكأنه غير الاول ومسألة المصنف وقع فيها الغد ثانيا واحدة فكأنه كالتأكيد للأول (وخصصت نية الحالف) أى قصرت لفظه العام على بعض افراده وهو لفظ يستغرق الصالح له بالاحصر أى يشمل جميع ما يصلح له دفعة وخرج بقوله بلا حصر أسماء العدد فانها تستغرق ما يصلح له دفعة مع حصره فهي نص في معناها فلا تقبل التخصيص بالنية ونحوها فاذا حلف ان له عنده عشرة وقال نويت تسعة مثلا فلا تقبل نيته وتقبل التخصيص بالاستثناء نحو عشرة لالتسعة مثلا وطال ثلثا الا ان اثنين ففى تخصيص العام بالنية قصره على بعض افراده زمانا أو مكانا أو صفة كالأكل زيدانا أو فى الليل أو فى المسجد أو حال كونه جاهلا والعام صيغ كثيرة منها الموصولات وأسماء الشروط والاستفهام والجمع المحلى بال والنكرة فى سياق النفي والمفرد المضاف للمعرفة (وقيدت) أى صرفت نية الحالف لفظه المطلق الى بعض افراده التى يحتملها على البدلية والمراد به هنا ما يشمل معناه الحقيقى وهو ما دل على الماهية بلا قيد وجودها فى فرد مبهم وهو اسم الجنس كاسد والنكرة وهو ما دل عليها بقيد وجودها فى فرد مبهم كرجل فاللفظ فى المطلق والنكرة واحد والفرق بينهما بالاعتبار فان اعتبرت دلالة على الماهية (٣٣١) بلا قيد سمي مطلقا واسم جنس وان اعتبرت مع قيد الوحدة الشائعة سمي نكرة وعند القرافى وابن الحاجب والأمدى المطلق والنكرة واحد وعلى الفرق بينهما المناطقة

وَالْقُرْآنَ وَالتَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ وَلَا كَلِمَةً غَدًا وَبَعْدَهُ ثُمَّ غَدًا وَخَصَّصَتْ نِيَّةَ الْحَالِفِ وَقَيَّدَتْ إِنْ نَافَتْ وَسَاوَتْ فِي اللَّهِ وَغَيْرِهَا كَطَّلَاقٍ كَكُونِهَا مَعَهُ فِي لَا يَتَزَوَّجُ حَيَاتِهَا كَأَنْ خَالَفَتْ ظَاهِرَ لَفْظِهِ كَسَمَنْ ضَانٍ فِي لَا آكُلُ سَمْنًا أَوْ لَا كَلِمَةً وَكَتَوَكَّلْتُ عَلَيْهِ فِي

والاصوليون والفقهاء حيث اختلفوا فيمن قال لامرأته ان كان حملك ذكرا فانت طالق فكان ذكرين فقبل لا تطلق نظرا للتسكير المشعر بالوحدة وقيل تطلق حمل على الجنس (ان نافت وساووت) قال عبا ان نافت راجع لخصصت من المناطقة أى خالفت نيته ظاهرة لفظه وأصله نافيت تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا ثم حذف لتقاء الساكنين أى شرط التخصيص كونه منافيا للعام فمن حلف لا يأكل سمنا ونوى سمن ضأن فان نيته لا تخصص لانها ليست منافية للعام خلافا لابن يونس وان نوى اخراج سمن غير الضأن لىأكله نافت نيته العام فخصصته وعلى هذا التفصيل القرافى والمقرئ وابن رشد وغيرهم فان قلت الحالف فى الحالتين قصده عدم كل سمن الضأن وأكل غيره فلم افرقت نية سمن الضأن من نية اخراج سمن غيره قلت أشار العز بن عبد السلام للفرق بما حاصله ان نية اخراج سمن غير الضأن نية منافية ونية سمن الضأن غير منافية وشرط التخصيص المناطقة عب وساووت راجع لقوله وقيدت أى من شرط النية المقيدة للمطلق أن تكون مساوية بأن يكون لفظ الحالف يحتمل ما نواه وغيره على السواء فتقبل نيته فى تقييد المطلق كأحد عبيدى حرور يد فيروزا مثلا وفى تعيين أحد محامل اللفظ المشترك كعائشة طالق وله زوجتان كلتاها اسمها عائشة وقال أردت بنت فلان وتنازع خصصت وقيدت (فى) اليمين (لله وغيرها) ومثل اليمين بغير الله بقوله (كطلاق) وعنى ومثل لتخصيص العام بالنية المساوية فقال (ك) نية (كونها) أى الزوجة المحلوف لها (معه) أى فى عصمته (فى) حلفه بالله أو بطلاق (لا يتزوج حياتها) أى حياة الزوجة المحلوف لها ثم بان من وتزوج غيرها وقال نويت حياتها معنى فتقبل نيته فى الفتيا والقضاء مع بينة أو اقرار وشبهه فى قبول التخصيص فقال (كأن خالفت) نية الحالف أى المعنى الذى نواه بالعام (ظاهر لفظه) أى العام أى المعنى الذى وضع العام له (ك) نية (سمن ضأن فى) حلفه بالله أو بالطلاق (لا آكل سمنًا) فتقبل نيته ولا بحث بسمن غير الضأن عند المتقدمين كابن المواز وابن يونس (أولاً كلمه) أى المحلوف على ترك كلامه وقال نويت شهرا مثلاً فظاهر يعينه العموم وادعى ما يخصصها فيصدق فى الفتوى مطلقا طلاق أو عتق معين والقضاء الا فى طلاق وعتق معين (وكتوكيله) أى الحالف على البيع أو الضرب (فى) حلفه بالله أو الطلاق

أو العتق أو غيرها (لا يبيعه) أى النسيء، الخوف عليه أو لا يشتره (ولا يضر به) أى العبد مثلاً وكل من باعه أو اشتراه أو ضربه وقال نويت لأبشر ذلك بنفسى فتقبل نيته في الغتباء طلاقاً عن التقييد بكون اليمين بغير الطلاق والعتق المعين وفي القضاء (الارافعة) أى رفع غير الحالف الحالف للقاضي (و بنية) شهدت على الحالف بحلفه وحث فيه أى معها ان أنكر الحالف (أو اقرار) بالحلف وادعى انه نوى المباينة بنفسه فلا تقبل نيته المخالفة لظاهر لفظه (في) حلفه بـ (طلاق وعتق) معين (فقط) وأما العتق غير المعين فتقبل فيه نيته المذكورة مع الرفع (أو استحلف مطلقاً) عن التقييد بكونه بأمر الله تعالى أو غيره أو في القضاء أو كون الطلاق منجزاً وكذا العتق (في وثيقة) أى توثق في (حق) ولو بغير كتابة عطف على معنى الارافعة أى الا ان رفع أو استحلف في حق فلا تقبل نيته مطلقاً لانها على نية الخوف له وظاهره ولو عند غير حاكم (لا) تقبل (ارادة) أى نية زوجة أو أمة (ميتة) أو مطلقة أو معتقة (أو) ارادة (كذب) أى اخبار بخلاف ما علمه التكلم (في) قوله ان فعلت أو ان لم أفعل كذا فقلانة (طالق أو حرة أو حرام) وفعل الحالف عليه أو أجله بزمان انقضى بلا فعل فيه وقال أردت قلانة الميتة في الطلاق والعتق أو المطلقة في الاول والمعتقة في الثاني وكذبها في حرام فلا تقبل نيته ان رفع للقاضي في الطلاق والعتق المعين بنية أو اقرار بل (وان) كان (بفتوى) حيث لا قرينة تصدقه في دعواه ارادة ما ذكره ولا يعمل بها ككونها حبة حين يمينه ثم ماتت وادعى انها الحالف بها (ثم) ان عدمت النية خصص العام وقيد المطلق (بساط) بكسر الموحدة وهو مقام اليمين سواء كان سبباً فيها أو لا فيخصص العام مثلاً اذا قيل لشخص لحم البقر داء كارد فلا تأكله يؤذيك فحلف لا آكل لمحاول يقصد نعمياً ولا تخصيصاً فيخصص اللحم في (يمينه) بلحم البقر بقرينة السياق فلا يبحث بلحم غيره (ثم) بعد البساط يخصص العام ويقيد المطلق (عرف) أى اصطلاح (قولى) أى عادة عامة الناس في استعمال اللفظ العام أو المطلق فيحمل العام أو اللطاف على المعنى الذى جرى (٢٣٢) عرفهم باستعماله فيه لانه مقصود الحالف غالباً ولان كل متكلم بلفظة

لا يبيعه أو لا يضر به إلا لرافعة ويثبت أو اقرار في طلاق وعتق فقط أو استحلف مطلقاً في وثيقة حق لا ارادة ميتة أو كذب في طالق أو حرة أو حرام وإن بفتوى ثم بساط يمينه ثم عرف قولى ثم مقصد لغوى ثم شرعى وحث إن لم تكن له نية ولا بساط

يجب حمل كلامه على المعنى الذى يستعمل أهل تلك اللغة فيه ذلك اللفظ قاله ابن عبد السلام واحتج بالقول عن العرف الفعلي فلا

يعتبر في هذا الباب لان اللفظ لم يتجاوز معناه الى فعلهم عندهم كحلفه لا آكل خبزاً وهو اسم لسكل مخبوز في عرفهم فاذا نفوت كان أهل بلده لا يصنعون الخبز الا من القمح فلا يخص عرفهم الخبز في اليمين بغير القمح فيحث بأكله من كل مخبوز قاله القرافى وغيره وتبعهم المصنف هنا وفي التوضيح ونقل فيه عن ابن عبد السلام ان ظاهر مسائل الفقهاء اعتبار العرف وان كان فعلياً ونقل عن الباجي انه صرح بأن العرف الفعلي يعتبر مخصصاً ومقيداً وبه يرد ما زعمه القرافى (ثم) ان عدم ما ذكر يخصص العام ويقيد المطلق (مقصد) بفتح اليم والصاد كافى المصباح أى مقصود (لغوى) أى المعنى الذى استعملت العرب اللفظ فيه كحلفه لا ركب دابة وليس لأهل بلده عرف باطلاقها على شيء خاص فتحمل على معناها اللغوى وهو كل مادب أى مشى فيحث بركوب الأدمى والطير والتمساح وبكل مادب فان تعدد المعنى اللغوى للفظ كالمشرك حمل على أظهر معانيه فالمراد بالتخصيص والتقييد هنا مطلق الحمل لالمعنيين السابقان لا تنفأهما هنا (ثم) ان عدم ما ذكر يخصص العام ويقيد المطلق مقصد (شرعى) ابن فرحون ان كان الحالف صاحب شرع أو الحلف على شيء شرعى كحلفه لأاكم رجلاً فلا يبحث بكلام صبي وصنيع المصنف من تقديم المقصد اللغوى على الشرعى ضعيف والمعتمد تقديم المقصد الشرعى على المقصد اللغوى كما يأتى فى قوله وسافر القصر فى لاسافرن بل وعلى المقصد العرفى كافى سماع سحنون الذى نقله المواق وجزم به الشيخ ميارة ووجه بأنه ناسخ له واستشكل ما هنا بأنه لا يتصور وجود معنى بدون معنى لغوى اذ الشرعى فرد للغوى غالباً أو مساو له كالظلم فانه تجاوز الحد لشرعاً وأوجب بأن العرب وهو لفظ غير علم استعملته العرب فيما وضعه له فى غير لغتهم على القول بوقوعه فى القرآن له مدلول شرعى وليس له مدلول لغوى لان المراد بالشرعى ما استعمله الشارع لا ما وضعه أهل الشرع فاذا حلف لأأزن بالقسط اس حنت بوزن الميزان اذ هو معنى القسط اس شرعاً وان لم يكن معناه لغة ولم يفرغ من مقتضيات البر والحنث من النية وما بعدها شرعى ففروع تنبنى على تلك الاصول وهى فى نفسها أصول أيضاً وقاعدته غالباً الاتيان بالباء للحنث وباللهم فقل (وحنث) لحالف فى يمينه (ان لم تسكن له نية) تخصص لفظه العام أو تقييد لفظه المطلق (ولا) ليمينه (بساط) أى قرينة مخصصة

أو مقيدة (ب) سبب (فوت) أي انتفاء (ما) أي الفعل الذي (حلف عليه) لغير مانع بل (ولو) فات (لما منع شرعى) كحيفض في حلفه ليطلبها الليلة فوجدتها حائضا فيحنت عند الامام مالك وأصبح رضى الله تعالى عنهما (أو) فات لما منع عادى ك(سرقة) حمام في حلفه ليدبحنه (لا) ان فات المحلوف عليه لما منع عقلى (بكموت حمام) في حلفه ليدبحنه ان أقت أو بادر فان فرط حتى حصل فيحنت وهذا كله في المانع المتأخر عن اليمين وأما ان تقدم فان كان شرعيا حنت والا فلا فأقسام المانع ثلاثة قسم يحنت به مطلقا تقدم أو تأخر وهو الشرعى وقسم لا يحنت به مطلقا وهو العقلى والعادى المتقدمان على اليمين وقسم فيه تفصيل وهو العقلى والعادى المتأخران عن اليمين فالعادى يحنت به مطلقا وقت أم لا فرط أم لا والعقلى يحنت به ان لم يؤقت وفرط لا ان وقت أو بادر (و) حنت (بزمه على ضده) أي المحلوف عليه في يمين الحنت لافي يمين البر وقد تبع المصنف القرافى حيث قال في مدارك البر والحنث السادس العزم على عدم الفعل وهى على حنت اه وقد خالفه من نقل كلام المدونة وأبقاء على ظاهره من عدم الحنت بمجرد العزم على الضد واذا لم يحنت بالعزم على الضد في الطلاق فأولى اليمين بالله وفي نقل البنائى ما يفيد هذا البنائى نعم المذهب عدم الحنت بالعزم لما نقله اللواق هنا عن ابن رشد ونصه لو حلف بالطلاق والشئ والصدقة ليتزوجن عليها ابن رشد ان أراد اذا حلف بجميع ذلك ان يحنت نفسه في الطلاق فقط فيطلق واحدة ليرتجع ويطلب كان له ذلك فان بر بالتزويج قبل الموت سقط عنه الشئ والصدقة وان لم يتزوج حتى مات فالصدقة في ثلثه لأن حنثه انما وجب بموته اه ولما في آخر مسألة من سماع أبى زيد من كتاب الظهار حيث قال فيمن قال ان لم أتزوج عليك فأنت على كظهر أمى ثم أراد أن يكفر ليحل اليمين فابتدأ الكفارة فلما صام أياما أراد أن يبر بالتزوج عليها قال اذا تزوج عليها سقطت عنه الكفارة هذا كلام السماع ومثله كلام ابن رشد وهو صريح في انه لا يحنت بالعزم اذ لو حنت به ما سقطت عنه الكفارة بالتزويج (و) اذا حلف لا يفعل كذا وفعله (٣٣٣) ناسيا حنت (بالنسيان) أى

بفعله ناسيا (ان أطلق)
بيمينه أى لم يقيدها بعدم
النسيان فان قيدها بعدم
النسيان بأن قال ان لم أنس
فلا يحنت بالنسيان ومثل
النسيان الخطأ والجهل

بِفَوْتٍ مَا حَلَفَ عَلَيْهِ وَلَوْ لِمَانَعٍ شَرَعِيٍّ أَوْ سَرَقَ لَا يَكْمُوتُ حَمَامٌ فِي لَيْذٍ بَحْنَةٍ
وَبِمَزْمِهِ عَلَى ضِدِّهِ وَبِالنَّسْيَانِ إِنْ أَطْلَقَ وَبِالْبَعْضِ عَكْسُ الْبَرِّ وَيَسْوِيقُ أَوْ لَبَنٍ
فِي لَا آكُلُ لَا مَاءَ وَلَا يَنْسَحِرُ فِي لَا أَنْعَشِي وَذَوَاقٍ لَمْ يَصِلْ جَوْفُهُ وَيَوْجُودٍ
أَكْثَرَ فِي لَيْسَ مَعِيَ غَيْرُهُ لِيَتَسَلَّفَ لَا أَقْلَ وَيَدَوَامٍ رُكُوبِهِ

(٣٠ - جواهر الاكلیل - اول)

مثال الخطأ حلفه لأدخل دار فلان فدخلها معتقدا انها غيرها فيحنت ومثال الجهل أن يعتقد من حلف ليدخل الدار وقت كذا انه لا يلزمه الدخول فيه فلا يدخلها حتى يمضى الوقت (و) ان حلف على ترك ذى اجزاء حنت (ب) فعل (البعض) منه كحلفه لا آكل هذا الرغيف فأكل لقمة منه وأراد بالبعض جزء المحلوف عليه ولو جزء شرط ففيها اذا قال لأمتي ان دخلت هذه الدارين فأنت حرة فدخلت احدها عتقت وفيها أيضا ما يناقض هذا أى الحنث بجزء الشرط كما اذا قال لأمتي أو زوجتي ان دخلت هذه الدار فأنت حرة فدخلت احدها لم تعتق واحدة منهما اه وحمل هذا على كراهة اجتماعها فيها لما يحصل بينهما من الشر وروى عيسى عن ابن القاسم عتقهما معا وهو أحد قولى مالك رضى الله تعالى عنه والقول الآخر تعتق الداخلة وحدها وبه قال أشهب (عكس) أى خلاف (البر) فلا يحصل بفعل بعض المحلوف على فعله كحلفه لا آكل هذا الرغيف فلا يبر بأكل بعضه (و) حنت (ب) شرب (سويق أولبن في) حلفه لا آكل ان قصد التضيق على نفسه بتجويعها لأنهما يشبعان فان قصد خصوص الأكل فلا يحنت (لا) يحنت بشرب (ماء) ولو ماء زمزم في حلفه لا آكل لأنه ليس أكل لا شرعا ولا عرفا (ولا) يحنت (بتسحر) أى أكل آخر الليل (في) حلفه (لا أنعشى) مالم يقصد التضيق بترك الأكل في ليلته فيحنت به (و) لا يحنت (ب) نوق) لطعام أو ماء بلسانه و (لم يصل) المذوق (جوفه) في حلفه لا آكل ولا أشرب (و) حنت (ب) سبب (وجود) عدد من الدراهم مثلا (أكثر) من عدد ذكره في يمينه (في) حلفه بالانقوف فيه كطلاق وعتق على انه (ليس معي غيره) أى العدد الذى ذكره في يمينه (ل) شخص (متسلف) أو وسائل أو مقتضى لحقه فان كان حلفه بما يفيد فيه اللغو كاسم الله تعالى واليمين والكفارة لم يحنت ولو حلف مع تمكنه من اليقين قريبا (لا) يحنت بوجود عدد (أقل) من العدد الذى ذكره في يمينه ولو فيها لا يفيد فيه اللغو لتخصيص البساط غيره بالأكثر (و) حنت (بدوام) أى ادامة (ركوبه) دابة

(و) ادامة (لبسه) ثوبا وادامة سكنه دارا مع امكان تركه (في) حلفه (لأركب) هذه الدابة (و) لا (ألبس) هذا الثوب ولا أسكن هذه الدار وهو راكب أو لابس أو ساكن بناء على ان الدوام كالاتداء ويبر به في الحنث أى في يمينه لأركب أو لألبس أو لأسكن (لا) يحنث بدوام مكثه في دار مثلا (في) حلفه على عدم (كدخوله) أى الحالف هذه الدار وهو فيها فان حلف حال دخولها على عدمه واستمر عليه حنث والسفينة كالادابة اذا حلف لا يركبها وكالدار اذا حلف لا يدخلها (و) حنث بانتقاعه (بدابة عبده) أى المحالوف عليه (في) حلفه لا ينتفع بـ (دابته) أى المحالوف عليه سواء كان هو الحالف أو غيره فضمير عبده يحتمل رجوعه للحالف وله حينئذ صورتان حلفه لأركب دابتي أو لا يركبها فلان فيركب هو أو فلان دابة عبد الحالف فيحنث فيهما لان سيده انتزع ماله ويحتمل رجوعه للمحالوف عليه أى حلف لأركب دابة زيد فركب دابة عبده فيحنث لان ما بيده لسيده ولأن اللنة كالتحقة بركوب دابة المحالوف عليه تلحقه بركوب دابة عبد المحالوف عليه والحنث يقع بأقل الأشياء ومفهوم عبده انه لا يحنث بركوب دابة ولد المحالوف عليه ولو كان للوالد اعتصارها ولكن المذهب الحنث بدابة ولد المحالوف عليه ان كان للوالد اعتصارها (و) لا يبر من حلف ليضربن عبده مئلا مائة سوط (بجمع الاسواط) لاثانة وضرب بهامرة واحدة (في) حلفه (لأضربنه كذا) أى مائة مثلا ولا يحتسب بالضربة الحاصلة منها ان لم تؤلم كالإلام المنفرد والاحسبت واحدة (و) حنث (ب) أكل (لحم الحوت) والطير لان اسم اللحم يشملها قال الله تعالى لنا كوا منه لحما طريا وقال تعالى ولحم طير مما يشتهون الا لنية أو بساط (و) حنث بأكل (بيضة) أى الحوت كدبس وتمساح (و) حنث بأكل (عسل الرطب في) حلفه على عدم (٢٣٤) أكل (مطلقا) أى اللحم والبيض والعسل المطلقة عن تقييدها بكونها لنعم

وَلُبْسِهِ فِي لَا أُرْكَبُ وَأَلْبَسُ لَا فِي كَدُخُولٍ وَبِدَابَّةٍ عَبْدِي فِي دَابَّتِي وَبِجَمْعِ
الْأَسْوَاطِ فِي لِأَضْرِبَنَّهُ كَذَا وَلِلْحَمِ الْحُوتِ وَيَبْضُهُ وَعَسَلِ الرُّطْبِ فِي مُطْلَقِهَا
وَبِكَمِّكَ وَخَشَكِنَانَ وَهَرِيْسَةٍ وَإِطْرِيَّةٍ فِي خَبْزٍ لَا عَكْسِهِ وَبِضْآنٍ وَمَعَزٍ
وِدِيكَةٍ وَدَجَاجَةٍ فِي غَنَمٍ وَدَجَاجٍ لَا بِأَحَدِهِمَا فِي آخَرَ وَبِسْمَنِ اسْتَهْلَكَ فِي
سَوِيْقٍ وَبِزَعْفَرَانٍ فِي طَعَامٍ لَا يَكْخُلُ طَبِيخٌ وَبِاسْتِرْخَاءٍ لَهَا فِي لَا قَبْلَتِكَ
أَوْ قَبْلَتِي وَبِغَرَارٍ غَرِيْمَةٍ فِي لَا فَارَقْتُكَ أَوْ فَارَقْتَنِي إِلَّا بِحَقِّي وَلَوْ لَمْ يُفَرِّطْ وَإِنْ أَحَالَهُ

ودجاج ونحل وقصب بلفظ
أونية أو بساط فان قيدت
بشيء من هذه فلا يحنث
بما تقدم (و) حنث (ب) أكل
(كلكم وخشكنان) اسم
أعجمي معناه كلكم محشو
بسكر (وهريسة) طعام
متخذ من قمح ولحم فيطبخان

حق بمترجا (وأطرية) طعام كالحيوط من دقيق قيل هي التي تسمى في زماننا بالشعرية وقيل بالرشطة (في) حلفه على عدم أكل وان
(خبز) وما ذكره المصنف من الحنث بلحم الحوت وما بعده لا يجري على عرفنا الآن والجاري عليه عدم حنثه بما ذكر من لحم الحوت وما
بعده (لا) يحنث في (عكسه) وهو حلفه على عدم كل شيء من هذه الأشياء الخاصة بأكل الخبز (و) حنث (ب) أكل لحم (ضأن و)
لحم (معز و) لحم (ديكة) بكسر الدال المهملة وفتح المثناة جمع ديك ذكر الدجاج (و) لحم (دجاجة) أنثى (في) حلفه على عدم أكل لحم (غنم)
راجع لضأن ومعز (و) حلفه على عدم أكل لحم (دجاج) راجع لديكة ودجاجة (لا) يحنث (ب) أكل لحم (أحدها) أى الضأن والمعز
أو الديكة والدجاجة (في) حلفه على عدم أكل (آخر و) حنث (ب) أكل (سمن استهلك في سويق) في حلفه لا آكل سمن في اللدونة
لان القيام وان حلف لا يأكل سمنافاً كل سويقاً لت بسمن حنث وجد طعمه أو ريحه أم لا (و) حنث (ب) أكل (زعفران) استهلك
(في طعام) في حلفه لا آكل زعفراناً (لا) يحنث (ب) أكل (كجخل طبخ) في طعام في حلفه لا آكل خلا ومثله الليمون فان قال هذا الخل
حنث بأكله مستهلك في طعام (و) حنث الزوج أو السيد (باسترخاء لها) أى تمكين لها (في) حلفه (لا قبلتك) وقبلته على فقه فقط فان
قبلته على غيره لم يحنث فان قبلها هو حنث سواء قبلها على غيرها أو غيره الا لنية الفهم (أو قبلتني) فانه يحنث بتقبيلها اياه مطلقا قبلته على الفهم
أو غيره لانه حلف على فعلها وقد وجد (و) حنث (بفرار) أى هروب (غريمه) أى مدين الحالف قبل قبضه منه (في) حلفه (لا فارقتك
أو) (لا فارقتني الا ب) دفع (حقى) أو قبضه أو استيفائه منك ان فرط الحالف حتى فرغ غريمه بل (ولو لم يفرط) الحالف ويحنث
بفراره ان لم يحله بل (وان أحاله) أى أحال الغريم الحالف بحقه على مدين للغريم بمثل حق الحالف فيحنث بمجرد قبول الحوالة
ولو لم تحصل مفارقة لانها بمنزلة اظهاره ولو قبض حقه من المحال عليه بحضرة الجبل لان معنى يمينه الا بأخذ حقى منك لكن هذا خلاف

عرف أهل مصر الآن وأما لو كانت صورة حلفه لا فارقتك أو لا فارقتني ولي عليك حق أو يني ويبنك معاملة فانه يبر بالحوالة (و) حنت (ب) أكل (الشحم في) حلفه على عدم أكل (اللحم) لانه جزء اللحم وكالفرع له (لا) يحنت (بالعكس) بأن حلف لا آكل شحما فأكل لحما لان اللحم ليس جزء الشحم بل أصله ولان الله تعالى حرم على بني اسرائيل شحما ولم يحرم لحما (و) حنت ان لم تكن له نية (ب) أكل (فرع) مستأخر عن اليمين (في) حلفه على عدم أكل أصله ان أتى في يمينه بمن واسم الإشارة كحلفه (لا آكل من كهذا الطلع) أول أطوار تمر النخل فيحنت بكل فرع نشأ منه كبسره ورطبه وثمره وعجونه وعسله وأدخلت الكاف القمح واللبن ونحوها من كل أصل فان قال لا آكل من هذا القمح فيحنت بكل ما تفرع عنه من دقيقه وسويقه وخبزه وكمكه وان قال من هذا اللبن حنت بزبدته وسمنه وجبنه وأقطه ونحوها من كل فرع نشأ عنه فان قال من طلع هذه النخلة أولبن هذه الشاة حنت بكل فرع لها متقدم أو متأخر (أو) حلفه لا آكل ك (هذا الطلع) باسقاط من والاتبان باسم الإشارة فيحنت بكل فرع له كانيانه ون واسم الإشارة معا قال ابن بشير وتبعه ابن الحاجب والمصنف ومذهب ابن القاسم انه لا يحنت بالفرع الا بالاتبان بهما معا والعجب من المصنف حيث اعترض في توضيحه على ابن الحاجب بمذهب ابن القاسم وتبعه هنا لا يحنت بالفرع في حلفه لا آكل الطلع باسقاط من واسم الإشارة مع التفریق (أو) حلفه لا آكل (طلعا) بحذفهما مع التنكير واما حنته بنفس المحلوف عليه فظاهر واستثنى خمس مسائل يحنت فيها بما تولد من المحلوف عليه مع حذف من واسم الإشارة لقربها من أصلها قريبا قويا فقال (الانبيذ ييب) فيحنت بشربه في لا آكل الزبيب أو زيبا (ومرقة لحم) فيحنت بشربها في لا آكل اللحم أو لحما (أو شحمه) في لا آكل اللحم أو لحما فيحنت به وأعاد هذا الجمع النظائر (و) الا (خبز قح) في لا آكل القمح أو قحما (٢٣٥) (و) الا (عصير عنب) في لا آكل العنب أو عنباً وهذه تفهم من

نبيذ الزبيب بالأولى لان عصير العنب أقرب اليه من قرب النبيذ الى زيبه (و) حنت (ب) أكل (ما) أي القمح الذي (أنبتت) به (الحنطة) المحلوف على عدم

وبالشحم في اللحم لا المكس ويفرعه في لا آكل من كهذا الطلع أو هذا الطلع أو طلما إلا نبيذ زبيب ومرقة لحم أو شحمه وخبز قمح وعصير عنب وبما أنبتت الحنطة إن نوى الن لا لرداءة أو لسوء صنعة طعام وبالحمائم في البيت أو دار جادو أو يئت شمره كحبس أكره عليه يحق لا يحسب عليه

أكلها سواء أتى بمن واسم الإشارة معاً أو أسقطهما معاً أو أتى بأحدهما وأسقط الآخر عرف أو نكر وكذا ما اشترى بشئها (ان نوى) يمينه ان يقطع (الن) عنه بذلك من المحلوف عليه بأن قال له لولا أنا أطعمك ما عشت (لا) يحنت بما أنبتت الحنطة أو اشترى بشئها في حلفه على عدم أكلها (رداءة) فيها (أو لسوء صنعة طعام) فجود له فأكله فلا يحنت (و) حنت (ب) دخول (الحمام في) حلفه على عدم دخول (البيت) أولاً أدخل على فلان بيتاً فدخل عليه الحمام لحبر اتقوا بيتاً يقال له الحمام ومثله الوكالة والحانوت وهذا اذا لم يجر العرف بتخصيص البيت بموضع السكنى بالزوجات وهو عرف مصر الآن (أو) بدخول الحالف على المحلوف عايه في (دار جاره) في حلفه لأدخل عليه بيتاً ونص الامهات قال سحنون قلت لابن القاسم أرأيت لو أن رجلاً حلف لا يدخل على فلان بيتاً فدخل الحالف على جاره له بيتة فاذا فلان المحلوف عليه في بيت جاره ذلك أيجنت أم لا قال نعم يحنت اه والجار فرض مسألة اذ يحنت باجتماعه معه في ظل جدار أو شجرة ان كان يمينه بفضا له أو لسوء عشرته قاله ابن القاسم ابن حبيب وبوقوفه معه في صحراء ان كانت تلك نيته (أو) بدخول أو سكنى (بيت شعر) في حلفه لأدخل أو سكن بيتاً بدوياً كان الحالف أو حضرياً كما في المدونة أو حلفه لأدخل على فلان بيتاً فدخل عليه بيت شعر فيحنت لقول الله تعالى بيوتاً تستخفونها الآية الا لنية أو بساط يخصه ببيت البناء كسماحه بانهدام بيت على قوم فقتلهم فحلف لا يدخل بيتاً فلا يحنت ببيت الشعر وشبهه في الحنت فقال (ك) دخوله على المحلوف عليه في (حبس) أي موضع معد للسجن (أكره) أي الحالف (على) دخول (ه) بحق (عليه امتنع من توفيته فيحنت به في حلفه لأدخل على فلان بيتاً لان أكره الشرع طوع وكذا ان حلف لا يدخل بيتاً فأكره على دخول حبس بحق (لا) يحنت (ب) دخول (مسجد) عام في حلفه لأدخل على فلان بيتاً أو لا أدخل بيتاً فدخل عليه المسجد فلا يحنت لانه لما كان مطلوباً بدخوله شرعاً صار كأنه غير مراد للحالف

(و) حنث (بدخوله) أى الحالف (عليه) أى المحلوف عليه حال كونه (ميتاً في) حلقه على عدم دخوله عليه في (بيت يملكه) داتا أو منفعة لأن له فيه حقاً يجرى مجرى الملك وهو تجهيزه به فإن دفن به لم يحنث بدخوله بعدد فنه (لا) يحنث الحالف لادخل على فلان (بدخول محلوف عليه) على الحالف ولو استمر الحالف جالساً معه لأنه لا يعد دخوله منه خلافاً لابن يونس عن بعض أصحابه قال ينبغي أن لا يجلس بعد دخول المحلوف عليه فإن جلس وتراخى حنث وصار كابتداء دخوله هو عليه قياساً على قول ابن القاسم فيمن حلف لا يأذن لزوجه في الخروج فخرجت بغير إذنه وعلم به ولم يمنعها فجعل علمه وتركها إذا من الحطاب وفيه نظر لأنه قد تقدم أنه لا يحنث باستمراره في الدار إذا حلف لادخلها وكذلك هنا إذا حلف على الدخول (أن لم ينو) الحالف قطع (الجامعة) أى الاجتماع مع المحلوف عليه في محل والا حنث بمجرد دخول المحلوف عليه على الحالف وإن لم يجلس عقب دخوله عليه (و) حنث (بتكفينه) أى إدراج الحالف المحلوف عليه في كفنه (في) حلقه (لأنه حياته) أى المحلوف عليه أو ما عاش أو أبدأو مثل تكفينه تفسيلاً ولا يحنث ببقية مؤن تجهيزه كصلاته عليه كاهو ظاهر كلامهم البناني فيه نظر قال السنائى الظاهر حنثها وإن جميعها من توابع الحياة (و) حنث (بأكل من تركته) أى المحلوف عليه (قبل قسمها) بين مستحقها (في) حلقه (لأنه أكل طعامه) أى المحلوف عليه (أن) كان المحلوف عليه (أوصى) بعموم غير معين يحتاج في إخراجه لبيع تركته المحلوف عليه (أو كان) المحلوف عليه (مديناً) لوجوب وقفها للدين والوصية فإن كان أوصى بمعين كعبد معين أو شائع كربع أو ثلث عملاً يحتاج لبيع أو أكل الحالف بعد وفاء الدين وقبل قسم باقيها فلا يحنث (و) حنث (بكتاب) (٢٣٦) كتبه الحالف أو أملاه أو أمر بكتبه ثم قرأ عليه (أن وصل) الكتاب

وَيَدْخُولُهُ عَلَيْهِ مَيْتًا فِي بَيْتٍ يَمْلِكُهُ لَا يَدْخُولُ مَحْلُوفٍ عَلَيْهِ إِنْ لَمْ يَنْوِ الْجَامِعَةَ
وَيَتَكْفِينَهُ فِي لَنْفَعِهِ حَيَاتِهِ وَيَأْكُلُ مِنْ تَرَكَتِهِ قَبْلَ قَسَمِهَا فِي لَا أَكَلْتُ طَعَامَهُ
إِنْ أَوْصَى أَوْ كَانَ مَدِينًا وَبِكِتَابٍ إِنْ وَصَلَ أَوْ دَسُولٍ فِي لَا كَلَّمَهُ وَلَمْ يَنْوِ فِي
الْكِتَابِ فِي الْمَتَّقِ وَالطَّلَاقِ وَالْإِشَارَةِ لَهُ وَبِكَلَامِهِ وَلَوْ لَمْ يَسْمَعْهُ لَا قِرَاءَتِهِ يَقْلِبُهُ
أَوْ قِرَاءَتِهِ أَحَدٌ عَلَيْهِ بِلَا إِذْنٍ وَلَا بِسَلَامَةٍ عَلَيْهِ بِصَلَاةٍ وَلَا كِتَابِ الْمَحْلُوفِ عَلَيْهِ
لَوْ قَرَأَ عَلَى الْأَصُوبِ وَالْمُخْتَارِ وَبِسَلَامَةٍ عَلَيْهِ مُعْتَقِدًا أَنَّهُ غَيْرُهُ

المحلوف عليه بأذن الحالف ولو حكما كلمه بذهابه للمحلوف عليه وسكوته فإن لم يصل للمحلوف عليه فلا يحنث ولو كتبه عازماً على إرساله له بخلاف الطلاق فيقع بمجرد كتابة صيغته عازماً عليه لاستقلال

الزوج به بخلاف السكالة وحيث وصل بأذنه ولو حكما حنث ولو لم يفتح المحلوف عليه أو لم يقرأه نقله اللخمي ونقل أو ابن رشد أنه لا بد من قراءته (أو) بإرسال (رسول) بكلام المحلوف عليه (في) حلقه (لا كلمه) وبلغ الرسول الكلام للمحلوف عليه والا لم يحنث (ولم ينو) أى لا تقبل نية الحالف المشافهة بقوله لا كلمه (في) صورة إرسال (الكتاب) للمحلوف عليه (في) حلقه على عدم كلامه به (العتق) لرفيق معين (و) حلقه به (الطلاق) مع رفقه للقاضي ببينة أو إقرار لخالفه نيته ظاهر لفظه من شمول كلامه للمشافهة والكتابة ويؤيد هذا أن الترض من حلقه على عدم كلامه بجانبته والكتابة تنافيا (و) حنث الحالف على ترك الكلام (بالإشارة) له أى المحلوف عليه مع اعتقاده كونه المحلوف عليه أو غيره فظهر أنه هو سواء فهم المشار إليه الإشارة أم لا ولا حنث بالإشارة لاعمى حلف لا كلمه والذي في الحطاب أن الرجوع عدم الحنث بالإشارة أذهب قول ابن القاسم واستظهره ابن رشد (و) حنث (بكلامه) أى المحلوف عليه أن كان يسمعه عادة وسمعه بل (ولو لم يسمعه) أى لم يسمع المحلوف عليه كلام الحالف لما نفع كنوم أو وصم فإن كان لا يسمعه عادة لبعده فلا يحنث (لا) يحنث من حلف لا يقرأ أو لا يقرأ كتاباً أو هذا الكتاب به (قراءته) أى الحالف (بقلمه) فليس لأنه تعلق بمن حلف لا كلمه إذ تلك الحنث فيها بمجرد وصول الكتاب (ولا) يحنث الحالف لا كلمه يدا (بسلامه) أى الحالف (عليه) أى المحلوف عليه (بصلاة) أن طلب بالسلام عليه لكونه على يساره والاحنث (ولا) يحنث الحالف لا كلمه فلانا بوصول (كتاب) أى مكتوب (المحلوف عليه) أى الحالف أن لم يقرأه بل (ولو قرأ) الحالف كتاب المحلوف عليه (على الأصوب) عند ابن المواز (والمختار) اللخمي وهو قول أشهب وقال ابن القاسم يحنث (و) حنث (بسلامه) أى الحالف لا كلمه فلانا (عليه) أى المحلوف عليه حال كون الحالف (معتقداً) أى جازماً (أنه) أى السلم عليه بالفتح (غيره) أى

غير المحلوف عليه فتبين انه هو وأولى طائفا أو شاكا أو متوها انه غيره فتبين انه هو وليس هذا من القول لانه الاعتقاد حال اليمين وهذا حال فعل غير المحلوف عليه فتبين الخطأ وتقدم انه مقتض للحنث كالنسيان والفرق بين هذا والسلام عليه في صلاة مع طاب كل منهما ان هذا طلب لخصوص التحية وذلك لا لخصوصها بل للصلاة فالمحلوف عليه غير مقصود بخصوصه بالتحية (أو) سلامه عليه حال كونه (في جماعة) فيحنث في كل حال (الا أن يحاشيه) أي يخرج من الجماعة الذين أراد السلام عليهم بلفظ أو نية قبل السلام عليهم أو في أثناءه فان أتم السلام قبل محاشاته فلا بد من محاشاته باللفظ ولا تكفي النية (و) حنث الحالف لا كلمه (بفتح عليه) أي ارشاد من الحالف للمحلوف عليه ليهتدى الى الصواب في القراءة اذا وقف وانتقل من آية لأخرى لانه في معنى مخاطبته بقل أو اقرأ كذا (و) حنث بخروجها من الدار بعد اذنه لها فيه (بلا علم) بها بـ (اذنه في) حلفه (لا تخرجي) من الدار (الا باذني) ثم أذن لها فيه ولم تعلم باذنه وخرجت فيحنث لان معنى الا باذني الا بسبب اذني وقد خرجت بغير سببه ولذا لو حلف لا تخرجي الا اذا أذنت وخرجت بعد اذنه وقبل علمها به فلا يحنث لوجود اذنه قبل خروجها وفي قوله لا تخرجي حذف نون الرفع لغير جازم ولا ناسب على لغة شاذة لان كونه جواب قسم يتعين كونه خبرا (و) لا يبر (بعدم) أي ترك (علمه) أي اعلم الحالف المحلوف له بالأمر (في) حلفه (لا علمه) أي المحلوف له بكذا فان أعلمه به بر ان أعلمه به نفسه بل (وان رسول) من الحالف للمحلوف عليه ويره بالكتاب أخرى (وهل) يحنث بترك اعلامه في كل حال (الا ان يعلم) الحالف (انه) أي المحلوف له (علم) بالخبر من غيره فلا يحنث لتزيل علم الحالف بعلمه من غيره منزلة اعلامه هو أو يحنث بتركه مطلقا ولو علم به من غيره في ذلك (تأويلان) الأول للخمى والثاني لأبي عمران (أو) ترك (علم) أي اعلام (وال) أي متول (٣٣٧) الحكم بين الناس (ثان) عقب عزل أو موت

وال أول (في حلفه) طائفا
(ل) وال (أول) ليعلمه
بكذا ان علمه فعزل الأول أو
مات وعلم الحالف بالأمر فلا
يبر في يمينه حتى يعلم والى
الثاني الذي تولى في محل
الأول بذلك الأمر اذا كان

أَوْ فِي جَمَاعَةٍ إِلَّا أَنْ يُحَاشِيَهُ وَيَفْتَحَ عَلَيْهِ وَيَلَا عِلْمَهُ إِذْنُهُ فِي لَا تَخْرُجِي إِلَّا بِإِذْنِي
وَبِعَدَمِ عِلْمِهِ فِي لَا أَعْلَمْتُهُ وَإِنْ يَرْسُولُ وَهَلْ إِلَّا أَنْ يَعْلَمَ أَنَّهُ عِلْمٌ تَأْوِيلَانِ أَوْ عِلْمٌ
وَالِثَانِ فِي حَلْفِهِ لِأَوَّلٍ فِي نَظَرٍ وَبَرَاهُونٍ فِي لَا تَوْبَ لِي وَبِالْهَبَةِ وَالصَّدَقَةِ فِي لَا أَعَارُهُ
وَبِالْمَكْسِ وَنُؤْيٍ إِلَّا فِي صَدَقَةٍ عَنْ هَبَةٍ وَبِقَاءٍ وَلَوْ لَيْلًا فِي لَا سَكَنْتُ لَا فِي لَا تَقْلَنَ
وَلَا يَحْزَنُ وَانْتَقَلَ فِي لَا سَا كَنَّهُ

حلفه (في نظر) أي مصلحة عامة للمسلمين فلو كانت المصلحة خاصة بالوالى الأول بر باعلامه بعد عزله (و) حنث (ب) ملك ثوب (مرهون) في حق (في) حلفه لمن طلب منه اعارة ثوب (لا ثوب لي) لانه باق على ملكه (و) حنث (بالهبة) لغير ثوب (والصدقة) والنحلة والاعمار والتحبيس والاسكان أي بكل منها (في) حلفه (لا أعاره) أي المحلوف عليه شيئا (و) بالعكس أي يحنث بالاعارة في حلفه لا وهبه شيئا أولا أتصدق عليه به لان معنى يمينه انه لا ينفعه (ونوى) أي قبلت نية الحالف ثوبا غير المرهون (الافى صدقة) تصدق بها الحالف على المحلوف عليه عوضا (عن هبة) حلف لا وهبها للمحلوف عليه وادعى انه نوى لخصوص الهبة فلا تقبل نيته (و) حنث (ببقاء) في الدار التي حلف لا يسكنها بعد يمينه مدة زائدة على ما يمكنه الانتقال فيه نهارا بل (ولوليل) في حلفه (لا سكنت) هذه الدار فان بقي بها وهو لا يمكنه الانتقال لعدم من ينقل له متاعه أو خوف ظالم أو سارق أو أقام بها يومين أو ثلاثة وهو ينقل متاعه لسكنه وعدم إمكان نقله في يوم واحد عادة لم يحنث لانه كالمقصود باليمين وليس غلو الكراء وعدم مناسبة السكن لحاله عذر اقينتقل ولولبيت شعر واذا انتقل منها فلا يعود لها أبدا لعدم يمينه السكنى فيها أبدا بخلاف حلفه لا تنقل من هذه الدار فله العود اليها بعد نصف شهر ونذب كماله هذا من ذهب للدونة وقال أشهب لا يحنث حتى يقيم فيها بعد يمينه يوما وليلة (لا) يحنث بالبقاء بعد اليمين (في) حلفه (لا تنقلن) من هذه الدار ويؤمر بالانتقال ليرفي يمينه وهو على حنث فلا يبطأ المحلوف بطلاقها حتى ينتقل فان قيد بزمن حنث بمضيئه قبل انتقاله وهو على بر اليه (ولا) يحنث من حلف على ترك سكنى دار (بخزن) فيها اذا لم يسكنى اذا انفراد وانما عد ابن القاسم بقاء المتاع سكنى اذا كان تبعاً لسكنى الأهل وفي نقل المواق ان معنى كلام المصنف ان من حلف لا سكن هذه الدار وخرج منها ثم خزن فيها فلا يحنث واما لو كان فيها شيء مخزون وأبقاه فانه يحنث (وانتقل) الحالف (في) حلفه (لا سا كنه) أي لا سا كن الحالف للمحلوف

عليه بدار أو حارة أو قرية صغيرة لير في يمينه ويبر أيضا بانتقال المحلوف عليه (عما) أي الوجه الذي (كانا) أي الخالف والمحلوف ساكنين (عليه) انتقالا يزول معه اسم الساكنة عرفا حيث لانية ولا بساط فان كانت يمينه لاساكنة بهذه البلدة أو ببلدة فالظاهر انتقاله لآخرى على فرسخ (أو ضربا) أي وضع الخالف والمحلوف عليه بينهما (جدارا) أي شرعا في بناء أثر اليمين فيكون ضربه أسرع من الانتقال ولا يشترط كونه وثيقا بطوب أو حجر بل (ولو) كان الجدار (جريدا) في حلقه لاساكنة بدون تعيين الدار بل ولو عينها بقوله لاساكنة (بهذه الدار) ابن غازی عطفه بأو تنديها على انهما اذا كانا ساكنين في دار فالخالف مخير في الانتقال وضرب الجدار وهو قول ابن القاسم فيها وأما مالك رضي الله تعالى عنه فكره الجدار فيها وشرط كفاية ضرب الجدار أن يكون لكل محل مرفق ومدخل على حدة ومحل كفايته أيضا اذا كان الحلف لأجل ما يحصل بين العيال فان كان لكرهته جواره فلا بد من الانتقال ولا يحث في لاساكنة بسفره معه إلا أن ينوي التنحي (و) حث في لاساكنة (بالزيارة) من أحدهما للآخر (ان قصد) الخالف بلا ساكنة (التنحي) أي البعد عن المحلوف عليه لدانته لأنها مواصل وقرب (لا) ان لم يقصد التنحي عنه لدانته بل كانت يمينه (لدخول) شيء بين (عيال) لها فلا يحث بها وكذا ان كان لانية فالمحلوف عليه مفهوم الشرط بشرطين أفادهما بقوله (ان لم يكثرها) أي الزائر منها الزيادة (نهارا وبيت بلامرض) فمنطوقه صورتان وهما انتفاء كثارها نهارا مع انتفاء الليالي ومع البياض بمرض ولا حث فيهما فلو وجد أحدهما هو الا كثار نهارا أو الليالي بلامرض حث وبالأولى لو وجد معا وهو الا كثار نهارا مع الليالي بلامرض فهذه صور الحث (وسافر القصر) أي المسافة التي تقصر فيها الصلاة شرعا وهي أربعة برذليين (في) حلقه (لأسافرن) ويبر به وان لم يقصر الصلاة فيه (٢٣٨) قصد المسافة دفعة أو لمصيانه به مثلا (ومكث) الخالف بعد سفره

القصر (نصف شهر) سواء أقام في بلد خارج عن أربعة البرد أو استمر مسافرا من بلد لبلد خارجها أي خارجا عن أربعة برد حتى أتم نصف شهر (ونذب كاله)

عَمَّا كَانَا عَلَيْهِ أَوْ ضَرَبَ جِدَارًا وَلَوْ جَرِيدًا يَهْدِي الدَّارَ وَالزَّيَاةَ إِنْ قَصَدَ التَّنَحِّيَ لَا لِدُخُولِ عِيَالٍ إِنْ لَمْ يُكْثَرِهَا نَهَارًا وَبَيْتٌ بِلَا مَرَضٍ وَسَافِرَ الْقَصْرِ فِي الْأَسَافِرِ وَمَكَّثَ نِصْفَ شَهْرٍ وَنَذِبَ كَالَهُ كَأَنَّهُ تَقَلَّنَ وَلَوْ بِإِقْبَاءِ رَحْلِهِ لَا يَكْمَسُ مَارٍ وَهَلْ إِنْ نَوَى عَدَمَ عَوْدِهِ تَرَدُّدًا وَبِاسْتِحْقَاقٍ بَعْضِهِ أَوْ عَيْبِهِ بَعْدَ الْأَجَلِ وَبَيْعِهِ قَائِدًا فَاتَّ قَبْلَهُ

ان

أي الشهر وهو خارج عنها (ك) الخالف لـ (أ) تتقلن من هذه البلدة

في لزوم سفر القصر وعدم الرجوع نصف شهر بخلاف من حلف لينتقلن من هذه الدار أو الحارة فيكفيه الانتقال لآخرى ومكثه نصف شهر و بالغ على الحث بالبقاء في لاسكنة وعدم البر بعدم الانتقال في لا تتقلن فقال (ولو) كان بقاؤه بعد حلقه لاسكنة أو عدم انتقاله بعد حلقه لا تتقلن (بإبقاء رحله) أي متاع الخالف الذي يحمله على الرجوع له أو طلبه أو تركه والحث في الأولى بثلاثة قيود أن لا يكون في نقله فساد فان كان فيه فساد كثمر شجر بدار لم يطب فلا يحث بابقائه على انه لا يسمى رحلا حقيقة وأن يكون حلقه لقطع منه ونحوه فإن كان لا يدخل بينه وبين جيرانه من مشاركة ونحوها فلا يحث قاله اللخمي وأن يبقية بمحل السكنى مما دخل في عقد اجارته بالشرط وأما ما لا يدخل الا بشرط كالصهاريج فلا يحث بابقائه ماخزين بها (لا) يحث (ب) بابقاء شيء نافعه لا يحمله على الرجوع له أو طلبه لو تركه (كمسار) وخشبة (وهل) عدم حنثه (ان نوى عدم عوده له) فان نوى عوده له حث وهذه طريقة ابن رشد أو عدم حنثه مطلق نوى عوده له أم لا وهذه طريقة ابن يونس (تردد) للمتأخرين في النقل عن المتقدمين (و) من حلف ليقضين فلانا حقه الى أجل كذا فقصاه اياه فاستحق المقتضى كله أو بعضه من يده أو ظهر فيه عيب حث (بإستحقاق بعضه) ولو وفي البعض الباقي بالدين وأولى بإستحقاق جميعه (أو) ظهور (عيبه) القديم الموجب للرد وقام المحلوف له بحقه كما صرح به في المدونة فان ظهر انه مستحق بالفتح (بعد) مضى (الأجل) المحلوف على الدفع فيه فقد حث الخالف وان لم يعلم بذلك وقد يستشكل الحث بذلك مع ان غرض الدين أن لا يماطل وقد فعل وأجاب اللخمي بأن الحث على مراعاة اللفظ (و) حث من حلف ليقضين فلانا حقه الى أجل كذا (ببيع فاسد) متفق على فساده باعه له وقاصعه بشمنه من حقه (فات) المبيع في يد صاحب الحق (قبله) أي الاجل المحلوف اليه وقيمته أقل من الدين ولم يكمل الخالف للمحلوف له بقية حقه حتى مضى الأجل فان أكمل الحق قبل الأجل أو وقت

القيمة بالدين فلا حث فقوله (ان لم تف) يصح ضبطه بمنزلة فوقية أى القيمة بالدين وضبطه بمنزلة تحية أى البائع والمراد بالحث عدم البرهان فأت المبيع وقيمتها كالدين بر وان فات وقيمتها أقل ووفاء تمامه قبل الاجل بر أيضا وشبهه في عدم البر ان لم تف والبرهان وقت فقال (كان لم يفت) المبيع قبل الاجل وفات بعده فان لم تف القيمة لم يبر وان وفته بر (على المختار) للخمى من الخلاف وأما ان لم يفت المبيع قبل الاجل ولا بعده فالحث اتفاقا لانه لم يدخل في ملك المشتري (و) حث الحالف ليقضين فلا ناحقه الى أجل كذا (به) أى الدين (له) أى المدين وقبله لبراءة ذمته به وسقوط الحق عنه فتعذر قضاؤه المحالوف عليه ولا يبر بدفعه له بعد قبوله وقبل الاجل فان لم يقبله ووفاه في الاجل بر والا فلا أفاده عب وفي التوضيح فهل يحث بنفس قبول الهبة وان لم يحل الاجل واليه ذهب أصبغ وابن حبيب أولا بحث حتى يحل الاجل ولم يقضه الدين ولو قضاها ياه بعد القبول وقبل حلول الاجل بر وهو ظاهر قول مالك وأشهب رضى الله تعالى عنهما اه وفي كبير التثاني عن ابن ناجي انه المشهور فالصواب حمل المتن عليه وهو الموافق لقوله بعده الإبدفمه على ما هو الظاهر من رجوعه لهذه أيضا أفاده البناني (أودفع قريب) للحالف غير وكيل قضاء وتفويض الدين للحالف نيابة (عنه) أى عن الحالف بغير إذنه ان كان المدفوع من مال الدافع بل (وان) كان (من ماله) أى الحالف فلا يبر به الا ان يعلم قبل الاجل بدفعه عنه ويرضى به فيبر به سواء دفع من ماله أو من مال الحالف كدفع قريبه وهو وكيل قضاء أو تفويض (أو شهادة بينة) له على رب الدين (بالقضاء) أو تذكر الطالب انه كان قبضه أو أبرأه منه فلا يبر الحالف في ذلك كله (الإبدفمه) أى الحالف الحق بنفسه أو بأذنه قبل مضي الاجل أو علمه بدفع غيره عنه ورضاه قبل الاجل وقوله (ثم أخذه) أى الحالف (٢٣٩) المدفوع من المدفوع اليه من تسمة الحكم لانه لا يخرج من عهدة

اليمين الاب (لا ان جن) أى من حلف ليقضين فلا ناحقه الى أجل كذا أو أغمى عليه أو أسر أو حبس ولم يمكنه الدفع (و) الحال انه (دفع الحاكم) الحق عنه لربه قبل مضي الاجل من

إِنْ لَمْ تَفْ كَأَنْ لَمْ يَفْتِ عَلَى الْمُخْتَارِ وَيَهْبِيَهُ لَهُ أَوْ دَفَعَ قَرِيبَ عَنْهُ وَإِنْ مِنْ مَالِهِ أَوْ شَهَادَةً بَيْنَتَهُ بِالْقَضَاءِ إِلَّا بِدَفْعِهِ ثُمَّ أَخَذَهُ لَا إِنْ جُنَّ وَدَفَعَ الْحَاكِمُ وَإِنْ لَمْ يَدْفَعْ فَقَوْلَانِ وَبَعْدَهُمْ قَضَاءٌ فِي غَدَةٍ فِي لَأَقْضِيَنَّكَ غَدًا يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَلَيْسَ هُوَ لَا إِنْ قَضَى قَبْلَهُ بِخِلَافٍ لَا كُنْهُ وَلَا إِنْ بَاعَهُ بِهِ عَرْضًا وَبَرَّ إِنْ غَابَ بِقَضَاءٍ وَرَكِيلٍ تَقَاضٍ أَوْ مُفَوَّضٍ وَهَلْ ثُمَّ وَرَكِيلٌ ضَمِيمَةٌ أَوْ إِنْ عُذِمَ الْحَاكِمُ وَعَلَيْهِ الْأَكْثَرُ تَأْوِيلَانِ وَبَرَى فِي الْحَاكِمِ

ماله فلا بحث أو من مال الحاكم حيث لاولى ابن جن والالم يبر بدفع الحاكم (وان لم يدفع) الحاكم الحق عن المجنون قبل الاجل ودفعه بعده (فقولان) بالحث وعدمه لا صبح وابن حبيب عن مالك رضى الله تعالى عنهم (و) حث (بعدم قضاء في غدق) حلفه (لأقضيئك) حثك (غدا يوم الجمعة) (الحال) (ليس هو) أى الغد يوم الجمعة بل يوم الخميس لتعلق الحث بلفظ غدا لا بتسميته يوم الجمعة وهو يقع بأدى سبب (لا) بحث (ان قضى قبله) أى اليوم الذى حلف على القضاء فيه لان قصده ان لا يعد الا قصد مطلقه بالتأخير له الى غدا مثلا فيحث بقضائه قبله قاله اللخمى (بخلاف) حلفه على طعام (لا كنه) غدا فأكله قبله فانه يحث لان الطعام قد يقصد به اليوم والقصد في القضاء عدم المطلق ولذا لو كان الحالف مريضا لم يحث بأكله قبل غدا لالة بساط يمينه على قصد عدم تأخيرته فتقديم أكله عليه فيه المقصود وزيادة (ولا) بحث (ان باعه) أى الحالف المحالوف له (به) أى الدين الذى حلف ليقضينه في أجل كذا (عرضا) والدين عين وقصد بحلفه مطلق التوفية لادفع خصوص العين وكانت قيمة العرض قدر العين قاله ابن القاسم فان كانت أقل لم يبر ولو باعه له بجميع الدين وان جاز العين احتياطا لبر (وبر) الحالف ليقضين فلا ناحقه عند أجل كذا (ان غاب) المحالوف له واجتهد الحالف في طلبه ليقضيه حقه فلم يجده فيبر (بقضاء) أى دفع الحق لـ (وكيل) المحالوف له على (تقاضى) أى قبض الدين عن هو عليه (أو) قضاء وكيل (مفوض) أى تفويض من المحالوف له في جميع أموره (وهل ثم) عند عدم وكيل التقاضى والوكيل المفوض يبر بقضاء (وكيل ضيعة) أى عقار أو نفقة للعيال من لحم وخضار وغيرها سواء وجد حاكم شرعى أو لم يوجد (أو) محل بره بقضاء وكيل الضيعة (ان عدم) أى لم يوجد (الحاكم) الشرعى فان وجد فلا يبر بقضاء وكيل الضيعة (وعليه) أى التقييد بعدم الحاكم (الاكثر) من شراح للدونة في الجواب (تأويلان) الأول لابن رشد والثاني لابن لبابة (وبرى) الحالف من الدين (في) دفعه الى (الحاكم) عند عدم وكيل التقاضى

ووكيل التفويض (ان لم يتحقق) الحالف (جوره) أى الحاكم بأن علم عدله أوجهه وان كان جائراً في نفس الامر (والا) أى وان تحقق جوره (بر) في يمينه ولم يبر بالدفع اليه وشبهه في البردون البراءة فقال (ك) الدفع لـ (جماعة المسلمين) حيث لاحاكم أوجار أو نمنر الوصول اليه ولم يوجد وكيل (يشهدهم) أى يشهد الحالف جماعة المسلمين على احضاره الدين وعلى عدده ويخبرهم باجتهاده في طلب المحلوف له وعدم وجوده لسفره أو تغيبه ويدفعه لعدل منهم أو يبقيه عنده حتى يحضر المحلوف له ولا يحنت بمطله به اذا حضر قاله سحنون وأراد بالجماعة ما زاد على واحد ان كانوا عدولا والافالجم على حقيقته وأشعر قوله جماعة ان الواحد لا يكفى والذي في الخطاب عن البخمي انه لودفع الحق لرجل من المسلمين فأوقفه على يده فانه يبر اذا لم يكن لرب الحق وكيل ولا سلطان (و) (يوسع له) أى الحالف (يوم وليلة) من الشهر التالى للشهر الذى حلف فيه (في) حلفه ليقضينه حقه في (رأس) أى أول (الشهر) الفلانى كرجب فله ليلية ويوم من الشهر الذى أضاف الرأس اليه كرجب (أو عند رأسه) أى أول الشهر (أو اذا استهل) الشهر الفلانى وكذا في رأس العام أو عند رأسه أو اذا استهل ومثل ما ذكره المصنف لأقضيته حقه عند انسلاخ رمضان أو اذا انسلخ رمضان فله ليلية ويوم من شوال في الصيغتين المذكورتين لجرى ان العرف بذلك وان كان الانسلاخ لغة الفراغ قال الله تعالى فاذا انسلخ الأشهر الحرم (أو) ان قال لأقضيته حقه (الى رمضان أو لاستهلاله) أى رمضان أو الى رؤية هلاله ولم يذكر لفظ انسلخ عقب الى فله (شعبان) فقط وليس له ليلية ويوم من رمضان لان صيغته تتحمل الى فراغ رمضان والى ابتدائه فحمل على الثانى احتياطاً لابر وخوفاً من الحنث بأدى سبب وعدم دخول (٣٤٠) للغياب الى فيما قبله ومثله الى استهلاله فان ذكر لفظ انسلخ عقب الى أو اللام كقوله

إِنْ لَمْ يَتَحَقَّقْ جَوْرُهُ وَإِلَّا بَرَّ كَجَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ يَشْهَدُهُمْ وَلَهُ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ فِي رَأْسِ الشَّهْرِ أَوْ عِنْدَ رَأْسِهِ أَوْ إِذَا اسْتَهْلَ أَوْ إِلَى دَمَاضٍ أَوْ لِسْتِهْلَالِهِ شَعْبَانَ وَبِجَمَلِ تَوْبِ قَبَاءٍ أَوْ عِمَامَةٍ فِي لَا أَلْبَسَهُ لَا إِنْ كَرِهَهُ لِيُضِيقَهُ وَلَا وَضَعَهُ عَلَى فَرْجِهِ وَيَدْخُلُهُ مِنْ بَابٍ غَيْرٍ فِي لَا أَدْخَلُهُ إِنْ لَمْ يَسْكُرْهُ ضَيْقُهُ وَيَقْيَامُهُ عَلَى ظَهْرِهِ وَبِمَكْتَرِي فِي لَا أَدْخُلُ لِفُلَانٍ يَنْقَاً وَبِأَكْلٍ مِنْ وَلَدِهِ دَفَعَ لَهُ مُحْلُوفٌ عَلَيْهِ وَإِنْ لَمْ يَتَلَمَّ إِنْ كَانَتْ نَفَقَتُهُ عَلَيْهِ وَبِالْكَلَامِ أَبَدًا

الى انسلخ رمضان أو لا انسلخه فلا يحنت الا بفراغه (و) حنث (ب) جعل ثوب قباء) بفتح القاف مقصوراً وممدوداً أى مفرجاً من أمام (أو عمامة) أو سراويل (في) حلفه (لا ألبسه) أى الثوب ولبسه

على حال منها أو اتزربه أو لفه على رأسه أو جعله على منكبيه أو جلس عليه (لا) يحنت على بجملة قباء أو عمامة (ان كرهه لضيقه) أو لسوء صنعته اذا كان الثوب المحلوف عليه مما يلبس بان كان قبصاً أو قباء أو ما أشبههما فان كان لا يلبس بوجه بأن كان شقة ففصلها ولبسها حنث ولا تقبل نيته انه كره ضيقها قاله أبو عمران (ولا) يحنت ان (وضعه) أى الثوب الذى حلف لا يلبسه (على فرجه) بليل أو نهار علم به أو لم يعلم ان لم يلقه عليه والحنث ولا يعارضه قول المدونة ولو جعله في الليل على فرجه ولم يعلم به لم يحنت حتى ياتزربه اه لان قولها ولم يعلم به وصف طردى لا مفهوم له والمعتبر هو اللبس (و) حنث (بدخوله) أى الدار التى حلف لا يدخلها (من باب غير) عن حاله الذى كان عليه (في) حلفه (لا أدخله) أى الدار من ذلك الباب ناوياً تجنبها أو دلت قرينة عليه (ان لم يكره ضيقه) أى الباب أو اطلاعه على ما لا يجب الاطلاع عليه فان كره ضيقه ونحوه وغير عما أراد كراهته فلا يحنت بالدخول منه (و) حنث (بقيامه على ظهره) أى البيت الذى حلف لا يدخله (و) حنث (ب) دخول بيت (مكترى في) حلفه (لا أدخل لفلان بيتاً) للمسكه منفعتة ونسبته اليه ولذا لو حلف لادخل منزل فلان فأكره فلان لتسيرة ثم دخله الحالف فلا يحنت ومثل المكترى للمعار (و) حنث الحالف لا يأكل طعام فلان (بأكل) شئ (من) يد (ولد) للحالف ان لا يأكل طعام فلان (دفع) الطعام الذى أكله الحالف (له) أى لولد شخص (عالم على) ترك أكل طعام (به) ان علم الحالف بدفع الطعام للولد بل (وان لم يعلم) الحالف بأن الطعام الذى أكله الطعام المحلوف عليه (ان كانت نفقته) أى ولد الحالف واجبة (عليه) أى الحالف ليسرّه وفقر ولده مع صباه أو عجزه عن الاكتساب ان كان المدفوع للولد يسيراً والا لم يحنت اذ ليس للأب رد الكثير المعطى لولده بخلاف اليسير فانه لما كان للأب برده فكأنه باق على ملك المحلوف عليه واليسير ما ينتفع به في الحال فقط وعبد كونه لكن يحنت بأكله ما دفع له ولو كثر اذ له رده (و) حنث الحالف لا يكرم فلاناً الا أياماً والشهور أو السنين (بالكلام أبداً) أى في

جميع ما يستقبل من الزمان (في) حلفه (لا كلمه الأيام أو الشهور) أو السنين لحمل أُل على الاستغراق حيث لانية للحالف (و) (لزم ثلاثة في) حلفه على تركه (كأيام) وشهور و سنين منسكرا لانه أقل الجمع ولا يحسب منها يوم الحلف ان سبق بالفجر لسكن لا يكاحه فيه فان كلمه فيه حنت (وهل كذلك) في لزوم تركه ثلاثة (في) حلفه (لأهجرنه) حملا على المهجر الجائر (أو) يلزمه (شهر) حملا على العرف (قولان) لم يطلع المصنف على أرجحية أحدهما الأول للعتبية والواضحة والثاني لابن القاسم في الموازية (و) لزم الحالف (سنة) من يوم حلف (في حين) أو الحين (وزمان وعصر ودهر) فان فعل المخاوف على تركه قبل تمامها حنت وان تمت ولم يفعل المخاوف على فعله حنت فان عرف الزمان وما بعده لزمه الابدر عيا للعرف وحت أي لا يبر (بما) أي عقد نكاح فاسد (يفسخ) قبل البناء و بعده (أو) بتزوجه (ب) امرأة (غير نسائه) أي أدنى منهن عرفا ككتابية و دنية (في) حلفه (لاتزوجن) ولم يقيد بأجل فان قيد بأجل وعقد فيه ما يفسخ أبدا أو على من لا تشبه نساء ومضى حنت حقيقة ولا يبر الا بعقد صحيح ووطء مباح على مشبهة نسائه خلافا لظاهر المصنف من بره بمجرد العقد الصحيح على لانية له (و) حنت (بضمان الوجه في) حلفه (لا أنكفل) بمال لانه يؤول لغرم المال عند عجزه عن احضار المضمون وقرينة تقييده بالمال قوله (ان لم يشترط) الحالف في ضمان الوجه (عدم الغرم) للمال المضمون فيه اذا عجز عن احضار المضمون فان اشترطه فلا يحنت لانه يصير ضمان طلب وهو لا يحنت به اذا حلف لا يتكفل بمال أو وجه لانه لا يؤول لغرم المال واما ان أطلق في يمينه فيحنت بأنواع الضمان كلها وان قيد بالوجه حنت بالمال لانه أشد مما سمى (و) من حلف لا يضمن لزيد حنت (به) (٢٤١) أي الضمان (ل) شخص (و) كيل

لزيد المخوف على عدم الضمان له (في) حلفه (لا ضمن له) أي زيد (ان كان) الوكيل الذي ضمن له الحالف (من ناحيته) أي من ناحية زيد بقراءة أو صداقة أو شركة أو اجارة لخدمة أو رق (وهل) محل حنت

فِي لَا كَلِمَةُ الْأَيَّامِ أَوْ الشُّهُورِ وَثَلَاثَةً فِي كَأَيَّامِهِ وَهَلْ كَذَلِكَ فِي لَأَهْجُرْتُهُ أَوْ شَهْرٍ قَوْلَانِ وَسَنَةً فِي حِينٍ وَزَمَانٍ وَعَصْرٍ وَدَهْرٍ بِمَا يُفْسَخُ أَوْ يَفْتَرِ نِسَائِهِ فِي لَأَنْزَوِجَنَّ وَبِضْمَانِ الْوَجْهِ فِي لَا أَنْكُفُلُ إِنْ لَمْ يَشْتَرِطْ عَدَمَ الْغُرْمِ وَبِهِ لَوْ كِيلُ فِي لَا أَضْمَنُ لَهُ إِنْ كَانَ مِنْ نَاحِيَّتِهِ وَهَلْ إِنْ عَلِمَ تَأْوِيلَانِ وَبِقَوْلِهِ مَا ظَنَنْتُهُ قَالَهُ لِفَتْرِي فِي لَيْسَرْتُهُ وَبِإِذْهَبِي الْآنَ إِنَّمَا لَا كَلِمَتُكَ حَتَّى تَفْعَلِي وَلَيْسَ قَوْلُهُ لَا أَبَالِي بَدَأَ لِقَوْلِهِ آخِرًا لَا كَلِمَتُكَ حَتَّى تَبْدَأَنِي وَبِالْإِقَالَةِ فِي لَا تَرُكَنَّ مِنْ حَقِّهِ شَيْئًا إِنْ لَمْ تَقَفْ

(٣١ - جواهر الاكليل - أول) الحالف (ان علم) الحالف بأن الوكيل من ناحية المخاوف

عليه فان لم يعلم ذلك لم يحنت أو يحنت مطلقا (تأويلان) أي فهما ان لشارح قولها ومن حلف ان لا يتكفل لفلان بكفالة فتكفل لو كيله ولم يعلم فان لم يكن الوكيل من سبب فلان وناحيته لم يحنت الحالف اه (و) من أعلم زيد أمثلا بشئ و حلفه ليكتمنه أو لا يخبر به أحدا ثم أعلم به عمر أمثلا فحكاه عمر و لزيد الحالف ليكتمنه فقال زيد لعمر و ما ظننته قاله لغيري حنت زيد (بقوله ما ظننته قاله) أي الخبر أو أسر (لغيري) أو لاحد غيري أو لاحد ولم يقل غيري (لخبر) بضم الميم وسكون الحاء المعجمة وكسر اللوحدة (في) حلفه لخبره الأول (ليسرته) أي ليكتمن الخبر الذي أخبره به ولا يخبر به أحد انز يلا لقوله ما ظننته قاله الخ منزلة قوله قاله لي ولو لم يقصده لدلالته عرفا عليه واما لو قال ما ظننه يقول هذا ونحوه مما لا يدل عرفا على انه أسر له فلا يحنت (و) حنت (ب) قوله لزوجه مثلا (اذهي) أو افعل (الآن) ظرف اذهبي (اثر) بكسر فسكون أي عقب حلفه (لا كلمتك حتى تفعل) كذا لان قوله اذهبي كلام قبل الفعل (وليس قوله) أي المخوف على ترك كلامه (لا أبالي) أي لأهتم (بدأ) يعتد به في حل اليمين (لقول) أي كلام شخص (آخر) حلف (لا كلمتك حتى تبدأني) فان كلمه عقب قوله لا أبالي حنت لانه كلمه قبل ان يبدئه بالكلام احتياطا لبر في العتبية عن ابن القاسم فيمن حلف لآخر بالطلاق لا كلمتك حتى تبدأني فقال الآخر ان الله لا أبالي فليس ذلك تبدأه اه (و) حنت يائع سلعة لشخص بضمن لم يقبضه وسأله المشتري ان يسقط عنه بعضه فحالف لا يترك منه شيئا فاستقاله فأقاله فيحنت (بالاقالة) أي قبول رد سلعته اليه بضمنها (في) حلفه (لا تترك من حقه شيئا ان لم تف) قيمة السلعة بضمنها بأن نقصت عنه لانها بيع فقدم أخذ ببعض الثمن واسقط الباقي وهو قد حلف على عدم الاسقاط فان وفقت قيمتها بضمنها لم يحنت أولم تف القيمة به و أتم المشتري الثمن لم يحنت أيضا لعدم تركه شيئا

من حقه فيهما (لا) يحنت الحالف في الصورة المذكورة (ان آخر الثمن) أى أجله بعد حوله (على المختار) عند اللخمى لانه يخفف على المشتري ويعدده حسن معاملة ولا يعدده وضعية لشيء من الثمن الأقفسي والاجل انما يكون له حصه من الثمن اذا وقع ابتداء حين العقد واما بعد تقرير الثمن فلا (ولا) يحنت (ان دفن مالا) أو وضعه بالدفن ثم طلبه (فلم يجده) لنسيانه المسكان الذى دفنه أو وضعه فيه فاتهم زوجته مثلا بأخذه وحلف لقد أخذته (ثم) طلبه ثانياً (وجده مكانه) فلا يحنت (في) حلفه بطلاقها أو غيره لقد (أخذته) جازماً بأخذها اياه لأن بساط يمينه دل على ان مراده ان كان ذهب فانت أخذته وأولى ان وجده في غير مكانه الذى دفنه فيه وأما ان وجده عند غيرها فان كانت يمينه بالله فلعو والا حنت (و) حنت من حلف لا يخرج زوجته الا باذنه فخرجت بغير اذنه وتركها علماً بخروجها (بتركها) أى الزوجة بلا اذنه حال كونه (علماً) بخروجها (في) حلفه (لا خرجت) من البيت (الاباذنى) اذ ليس علمه بخروجها وتركها اذنا احتياطاً للبر فاحرى ان لم يعلم أو علم ومنه فاعلم تطاوعه (لا) يحنت من حلف لا يأذن لزوجته في خروجها الا لزيارة والديها مثلا (ان أذن) لها في الخروج (لأمر) معين كزيارة والديها (فزادت) على الأمر المعين الذى أذن لها فيه بأن ذهبت لغيره قبله أو بعده أو اقتصرت على غير ما أذن لها فيه (بلاعلم) من الزوج حال الزيادة أو الاقتصار به فان علمها حالها حنت تزويلاً لعلمه منزلة اذنه في الحنت لوقوعه بأدنى سبب وأما علمه بها بعد فعلها فلا يوجب حنته فهذه مسألة مستقلة ليست متممة ما قبلها (و) حنت (بعوده) أى الحالف (ل) سكنها (ها) أى الدار التى حلف لا يسكنها (بعد) أى بعد خروجه منها وخروجها عن ملكه وهى (بملك) شخص (آخر) (٢٤٣) أى غير الحالف (في) حلفه (لا سكنت هذه الدار) وهى فى ملكه فباعها

لا إن آخر الثمن على المختار ولا إن دفن مالا فلم يجده ثم وجدته مسكانه في أخذته ويتركها علماً في لا خرجت إلا بإذنى لا إن أذن لأمر فزادت بلا علمه وبعوده لها بعد بملك آخر في لا سكنت هذه الدار أو دار فلان هذه إن لم يفو مادامت له لا دار فلان ولا إن خربت وصارت طريقاً إن لم يأمر به وفي لا باع منه أو له بالوكيل إن كان من ناحيته وإن قال حين البيع أنا حلفت فقال هو لي ثم صح أنه ابتاع له حنت ولزم البيع وأجزأ

وسكنها فى ملك المشتري فيحنت ان لم ينو مادامت فى ملكى قيل وفى ذكر العود نظر اذ لا يتقيد حنته بتقديم سكنه ثم عوده وأجيب بأن العود بمعنى الدخول كقوله تعالى لتعودون فى ملتنا أى

لتدخلن أى وبدخوله على وجه السكنى (أو) حلفه لا سكنت (دار فلان هذه) فباعها فلان وسكنها الحالف وهى تأخير فى ملك المشتري فيحنت (ان لم ينو مادامت) الدار ملكاً (له) أى فلان المحلوف عليه فان نوى مادامت له لم يحنت (لا) يحنت بسكنى الدار فى ملك آخر فى حلفه لا سكنت (دار فلان) من غير اشارة اليها فباعها فلان وسكنها الحالف فى ملك مشتريها ان لم ينو عنها والا حنت (ولا) يحنت من حلف لا يدخل هذه الدار (ان) دخلها بعدان (خربت وصارت طريقاً) ومثل صيرورتها طريقاً بناؤها مسجداً فان بنيت بيتاً بعد خرابها وصيرورتها طريقاً بدخولها كما فى المدونة (ان لم يأمر) الحالف (به) أى التخريب وتصييرها طريقاً لا يدخلها ولا يحنت فان أمر به حنت معاملة له بنقيض قصده والا فاسم الدار زال عنها (و) حنت (في) حلفه (لا باع) أى اشترى (منه) أى زيد مثلاً (أو) حلفه لا باع (له) أى زيد فيحنت (با) لشراء أو البيع (لوكيل) للمحلوف عليه (ان كان) الوكيل (من ناحيته) أى المحلوف عليه كقريبه وصديقه وظاهره كالمدونة علم الحالف انه من ناحيته أم لا وفى الموازية انما يحنت اذا علم انه من ناحيته وهل هو خلاف أو وفاق تأويلان محلهما حيث لم يعلم الحالف الوكالة والا حنت ان لم يقل الحالف حين البيع أنا حلفت لا أبيع لفلان وأخاف انك وكيله الخ بل (وان قال) الحالف (حين البيع) لوكيل المحلوف عليه (أنا حلفت) أن لا أبيع لفلان وأخشى أن تكون وكيله فى الشراء له (فقال) الوكيل (هولى) لافلان المحلوف عليه (ثم صح) أى ثبت بينية (انه) أى الوكيل (ابتاع) أى اشترى أو باع (له) أى فلان المحلوف عليه بوكالته عنه لا بقول الوكيل لتكذيبه نفسه (حنت ولزم البيع) الحالف فليس له فسخه ما لم يقل ان ثبت شراؤك لفلان فلا يبيع بينى وبينك فان كان قال له ذلك وثبت شراؤه لفلان فللبائع رد البيع ولا يحنت على الممتد (و) من حلف لغيره لا قضيتك حقاك لاجل كذا الآن تؤخرنى ومات المحلوف له وأخروا ربه الحالف (أجزأ

تأخير الوارث) الرشيد فلا يبحث بعدم دفع الحق في الأجل الذي حلف عليه (في) حلفه بطلاق أو غيره لأفضيك دينك إلى أجل كذا (الآن تؤخرني) ثلث المحالوف له قبل الأجل وأخر وارثه الحالف لانه حق ورثته عن المحالوف له (لا) يجرىء اذن الوارث (في دخول دار) حلف لا يدخلها إلا بإذن زيد وهو غير مال كعقوبات زيد فلا يكفى إذن وارثه ابن يونس لان الإذن ليس حقا يورث فان دخل مستندا لاذن الوارث حنث فان كانت الدار لزيد كفى إذن وارثه لا تنقله بالإرث (و) أجزأ (تأخير وصي) على يقيم أو سفيه أو عجنون حال كون التأخير (بالنظر) أي للصحة للمحجور عليه كخوف من جحد الحالف أو خصامه فان أخر الوصي الحالف بلا نظر بر الحالف أيضا وأجزأ وان حرم على الوصي وينبغي أخذ الدين حالا فتقيد الصنف تأخير الوصي بالنظر لجواز ابتداء الاجزائه فلذا قيل لو حنثه لوافق النقل وقيد اجزاء تأخير الوارث والوصي بقوله (و) الحال (لادين) محيط بتركه الميث بأن لم يكن عليه دين أو كان عليه دين غير محيط فان كان عليه دين محيط فالحق للترميم كما فاده بقوله (و) أجزأ (تأخير غريم) للمحالوف له بعدموته أو في حياته (ان أحاط) الدين بماله (وأبرأ) التريم ذمة الدين المحلوف له من القدر الذي أخر الحالف به حتى يكون كأنه قبضه من الحالف (وفي بره) أي الحالف (في) حلفه بصيغة حنث نحو (لأطأنها) أي حليلته من زوجة أو أمة (فوطئها) وطأ حراما لكونها (حائضا) مثلا حملا للفظه على معناه لمة وعدم بره حملا على مدلوله شرعا قولان فان قيد بزمن ولم يطأ فيه لحبضها مثلا حنث (وفي) بره في حلفه لزوجته مثلا على قطعة لحم (لتأكلنها فخطفتها مرة) وبلغتها (فشق جوفها) أي المرة عاجلا وأخرجت منه القطعة قبل تحلل شيء منها فيه (وأكلت) أي أكلت المرأة المحلوف عليها القطعة وهو قول ابن الماجشون وحنثه وهو قول ابن القاسم قولان ان توانت المرأة في أخذها منه بأن كان بين يمينه وخطف المرأة قدر (٢٤٣) ماتت أو لم تأخذها لنفسها

فان لم تتوان لم يحنث اتفاقا (أو) لم تخطفها المرة وأخرتها حتى فسدت وأكلتها (بعد فسادها) فهل يبر به أم لا (قولان) في كل من المسائل الثلاثة واستثنى من القولين في الأخيرة

تَأْخِيرُ الْوَارِثِ فِي إِلاَّ أَنْ تُؤَخَّرَنِي لَافِي دُخُولِ دَارٍ وَتَأْخِيرُ وَصِيٍّ بِالنَّظَرِ وَلَا دَيْنَ وَتَأْخِيرُ غَرِيمٍ إِنْ أَحَاطَ وَأَبْرَأَ فِي يَوْمٍ فِي لَأَطَأَنَّهَا فَوَطَّئَهَا حَائِضًا وَفِي لَتَأْكُلْنَهَا فَخَطَفْتَهَا مَرَّةً فَشَقَّ جَوْفَهَا وَأَكَلَتْ أَوْ بَعْدَ فَسَادِهَا قَوْلَانِ إِلاَّ أَنْ تَعَوَّاتِي وَفِيهَا الْحِنْثُ بِأَحَدِهِمَا فِي لَا كَسَوْنَهَا وَنَيْتُهُ الْجَمْعُ وَاسْتَشْكِلَ

﴿ فصل ﴾ النَّذْرُ التَّزَامُ مُسْلِمٌ كُتِبَ لَوْ غَضِبَانِ وَإِنْ قَالَ إِلاَّ أَنْ يَبْدُوَ أَوْ أَرَى خَيْرًا مِنْهُ

فقط فقال (الا أن تتواني) المرأة في أكل اللحمه حتى فسدت فيحنث اتفاقا ولا يرجع للأولى لعدم تأتى رجوعه لها ولا للثانية لتقيد القولين فيها بتوانيها (وفيها) أي المدونة فيمن طلبت منه امرأته أن يكسوها ثوبين فحلف أن لا يكسوها إياها ونوى أن لا يجمع بينهما وكساها أحدها (الحنث) بكسوتها (بأحدها) أي الثوبين (في) حلفه (لا كسونها) أي المرأة إياها (و) الحال (نيتة الجمع) أي لا يكسوها الثوبين مجتمعين ولا متفرقين (واستشكل) تحنيته بكسوة أحدها بأنه مخالف لنيته وقولهم يحنث بالبعض ان لم ينو الجميع والأفلا يحنث بالبعض وأجاب المصنف بحمل ذلك على عین طلاق أو عتق معين وعليه بينه ورفع فان استغنى فينبغي الاتفاق على عدم حنثه ﴿ فصل ﴾ في النذر (النذر) أي حقيقته شرعا (التزام مسلم) لا كافر (كلف) لاصبي ومفعول التزام محذوف أي قرينة بدليل قوله الآتي وانما يلزم به ما ندب ولحدث من نذر أن يعصى الله فلا يعصه ويلزم المسلم المكلف الوفاء بما نذره ان لم يكن غضبان بل (ولو) كان الناذر (غضبان) خلافا لمن قال عليه كفارة يمين ومثل نذر الغضبان في الوجوب نذر الباج وهو الذي يقصد به منع النفس من فعل شيء ومعاقبته والزامها كالله على نذر ان كلمت فلانا ولا يلزم الناذر نذره (وان قال) الناذر على كذا (الا أن يبدولى) أن لا يفعل أو الآن يشاء الله فالمشيئة لا تنفذ في النذر غير المبهم سواء كانت شرطا نحو إن شاء الله أو استثناء نحو إلا أن يشاء الله وذلك نص المدونة خلافا لما في الجلاب من قوله تنفعه المشيئة وأما المبهم فكاليامين في المشيئة بالله ولو قال على نذر كذا ان شئت فظاهر كلام التثاني انه لا ينفعه أيضا (أو) الآن (أرى خيرا منه) أي النذر خلافا للقاضي اسماعيل في قوله ينفعه كما ينفعه في الطلاق اذا قال لزوجته انت طالق ان شئت ولعل الفرق بين النذر والطلاق انه عهد التعليل في الطلاق وفي بعض التقارير انه يتوقف على مشيئته البنا في حواصل ما لهم في الطلاق ان التقيد بمشيئة الله تعالى لا ينفع فيه سواء كان شرطا نحو

إن شاء أو استثناء نحو الآن يشاء الله أن التقييد فيه بمشيئة الغير نافع فيه شرطاً كان نحو إن شاء فلان أو استثناء نحو إلا أن يشاء فلان وإن التقييد بمشيئة نفسه غير نافع فيه إن كان استثناء وينفعه إن كان شرطاً نحو إن شئت على ما هو للنصوص في المدونة كما قاله الخطاب في الطلاق ولم أر نصاً مصرحاً بذلك في باب النذر (بخلاف) على كذا (إن شاء فلان فبمشيئته) أي فلان من أمضاء أو رد فان مات فلان قبل أن يشاء أو لم تعلم مشيئته برد أو أمضاء فلا شيء على الناذر (وإنما يلزم به) أي النذر (ماندب) أي طلب فعله طلباً غير جازم ابن عاشر يعني بما لا يصح أن يقع الأقربة وأما ما يصح وقوعه نارة قرينة وتارة غيرها فلا يلزم بالنذر ككنكاح وهبة وذكره الشريف التلمساني اه فشمّل الرغبة والسنة أيضاً بدليل التمثيل بقوله (كله على) ضحية أو ركعتان قبل الظهر ولولم يلفظ بالنذر على الصحيح (أو على ضحية) بدون قه ومن اللندوب الذي لا يقع الأقرب بصوم يوم معين وعتق رقيق كذلك ولا يرد أن القرية تشمل الواجب وهو لا يجب بالنذر لقصر السياق إياها على ما سواه أذني شمولها إياه تحصيل الحاصل وهو محال ويرد على كلام المصنف صوم رابع النحر والاحرام بالحج قبل زمانه أو مكانه أذهما مكروهاً ويلزمان بنذرهما ويجاب بأن الصوم والاحرام مندوبان لهما مكروهاً لو قتما فوجبا بالنذر باعتبار ندميهما لهما والقيت كراهتهما لو قتما احتياطاً للنذر قال ابن عرفة ويحرم نذر المحرم وفي كون نذر المكروه والمباح كذلك أي كنذر المحرم في التحريم أو نذر المكروه مثله في الكراهة ونذر المباح مثله في الإباحة قولان الأكثر مظهر الموطأ والمقدمات (وندب) النذر (المطلق) أي غير المكرر والمعلق بأن أوجبه على نفسه شكراً لله تعالى على ما حصل كمن نجاه أمة من كربة أو شفى مريضه أو رزقه مالا أو علماً أو ولد صالحاً فنذر صوماً أو صدقة أو حجاً أو عتقاً (وكره) النذر (المكرر) متعلقه كنذر صوم كل خميس لثقل الوفاء به فيؤديه متكرراً وخوف تفريطه في وفائه فيأثم (وفي كره) أي كراهة النذر (المعلق) على شيء محبوب آت ليس للعبد فيه مدخل (٣٤٤) كان شفى الله تعالى مريضاً أو رزقني كذا أو نجاني من كذا فعلى الصدقة

بدينار لأن فيه شائبة
المعاوضة وتوهم أنه يجب
الخبر ويرد الشر ولما
نهى رسول الله صلى الله
عليه وسلم عنه وقال أنه
لا يأتي بخير وإنما يستخرج

به من البخل كما في صحيح مسلم وغيره وفيهما أيضاً أن النذر لا يقرب من ابن آدم شيئاً لم يكن قدرة الله تعالى ولكن النذر يوافق القدر فيخرج بذلك من البخل ما لم يكن البخل يرد أن يخرج اه وإباحته (تردد) الكراهة للباحي وابن شاس والإباحة لابن رشد وأطلقه المصنف وعمله كما لابن رشد حيث علقه على محبوب آت ليس من فعله كان شفى الله مريضاً أو نجاني من كذا أما ما كان من فعله مثل أن يقول إن فعلت كذا فعلى كذا فقد وافق ابن رشد على كراهته لأنها بمن وهى خير الله تعالى أو صفاته مكروهة ما لم يكن نذراً منها فلا كراهة فيه لأنه واليمين بالله سواء في اللغو والاستثناء وفي جميع وجوهه ولا كراهة فيه (ولزم البدنة) أي الواحدة من الأبل ذكراً أو أنثى لا إطلاقاً عليهما فتأوها للوحدة لا للتأنيث (بنذرها) بلفظ بدنة (فان عجز) عنها (فبقرة ثم) إذا عجز عن البقرة لزمه (سبع شياه) ويشترط في البدنة والبقرة والشياه سن الضحية وسلامتها إن لم يمين حين نذره صغيرة أو معيبة (لا غير) بالضم عند حذف المضاف إليه ونية معناه يحتمل لا غير السبع مع القدرة على أكثر منها ويحتمل لا غير السبع مع العجز عنها من أقل منها فان عجز عن النعم فإنه لا يلزمه شيء لا صيام ولا غيره بل يصبر لوجود الأصل أو بدله أو بدله فلو قدر على دون السبعة من النعم فإنه لا يلزمه إخراج شيء من ذلك وهو ظاهر كلام المؤلف والمواق وفي كلام بعضهم أنه يلزمه إخراج ما دون السبعة من النعم ثم يكمل ما بقي متى أيسر لأنه ليس عليه أن يأتي بها كلها في وقت واحد (و) (لزم) (صيام) نذر فعله (بشر) بفتح المثناة وسكون الفين أي بلد إسلام بساحل البحر يخشى هجوم العدو منه ولو كان الناذر بموضع أفضل منه كمكة كافي المدونة ومثل الصوم الصلاة كافي ابن عرفة وقال التتائي لا يلزم الاتيان للصلاة من مكة ويمكن حل ما لابن عرفة على من ليس بمكة والمدنية كمكة (و) (لزم) الخالف بما في سبيل الله تعالى إن فعلت كذا أو لأفعلته وحث فيلزمه (ثلثة) أي المأل والمعتبر ماله الموجود (حين يمينه) لا ما زاد بعدها بهبة أو نعاء أو ولادة فلو حلف وماله ألف وحث وهو ألفان لزمه ثلث الألف وبالعكس أي حلف وماله ألفان وحث وهو ألف لزمه ثلث الألف رفقا به وأفاد هذا بقوله (الا أن ينقص)

قدر المال يوم حنثه عن قدره يوم يمينه (ف) يارمه ثابث (مابق) بعد اخراج ما عليه من دين ولو مؤجلاً أو مهر زوجته (ب) قوله (مالي في سبيل الله) أو للفقراء والساكنين أو هدى للكعبة من كل ما فيه قرينة غير يمين أو كان يميناً كمالى صدقة للفقراء ان فعلت كذا أو ان لم أفعله وحنث (وهو) أى سبيل الله (الجهاد) في سبيل الله فيعطى لمن في موضعه ابن رشد لا يعطى منه مقعد ولا أعمى ولا امرأة ولا صبي ولو قاتل ولا مريض مأبوس منه (والرباط) أى الحراسة (بجمل خيف) هجوم العدو منه (وأنفق) مخرج ثلث ماله في سبيل الله (عليه) أى الثلث الذى لزمه بقوله مالي في سبيل الله (من غيره) لانه فينفق عليه من الثلثين الباقيين له وأما لو قال ثلث مالي في سبيل الله تعالى فانه ينفق عليه منه اتفاقاً واثنتين من عموم أحوال لزوم الثلث بمالي في سبيل الله فقال (الا لتصدق به) أى ماله المتقدم في قوله مالي في سبيل الله (على معين) بشخصه كزيد أو وصفه كبني زيد (ف) يارمه (الجميع) حين حلف الآن ينقص فالباقي ويترك له ما يترك للفلس (وكرر) ناذر الصدقة بجميع ماله أو ثلثه أو الحالف بذلك اخراج الثلث لكل يمين فيخرج ثلثه لليمين الأولى ثم ثلث الباقي لثانية وهكذا هذا (ان) كان (أخرج) الثلث الأول لليمين الأولى بعد ازومه وقبل انشاء الثاني نذر ان كان أو يميناً ومعلوم ان النذر يلزم بلفظه واليمين بالحلف فيه (والا) أى وان لم يخرج الأول حتى أنشأ الثاني نذر أو يميناً وفيها صورتان لانه إيمان يخرج بعد انشائها وقبل الحنث فيها أو بعده (فقولان) في الصور الثلاثة بال تكرار والا كتفاء بثلث واحد لجميع الايمان المنعقدة تقههما ابن رشد (و) لزم الناذر (ماسمى) من ماله اذا كان شائعاً كرهه وتسعة أعشاره بل (وان) كان للمسمى (معينا) كعبدى أو دارى سواء أبقى لنفسه شيئاً أو (آتى) ذلك المعين (على الجميع) البنانى المراد بالمعين في كلامه مقابل الجزء الشائع كما يؤخذ من ابن غازى فقوله وما سمي يشمل ثلاث (٢٤٥) صور الجزء الشائع كنصف وثلث

والعدد كمائة وألف والمعين بالذات كالعبد والشوب والثانى والثالث يمكن اتينهما على الجميع فلذا بالغ عليهما ويترك له في هذا وفي قوله قبل فالجميع قدر ما عليه من دين وما يصرفه في حج فرض

فَمَا بَقِيَ بِمَالِي فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَهُوَ الْجِهَادُ وَالرِّبَاطُ بِمَحَلِّ خَيْفٍ وَأَنْفَقَ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِهِ إِلَّا لِمُتَصَدِّقٍ بِهِ عَلَى مُعَيَّنٍ فَالْجَمِيعُ وَكَرَّرَ أَنْ أَخْرَجَ إِلَّا فَقَوْلَانِ وَمَا سَمَى وَإِنْ مُعَيَّنًا آتَى عَلَى الْجَمِيعِ وَبَشَتْ فَرَسٍ وَسِلَاحٍ لِحَلِّهِ إِنْ وَصَلَ وَإِنْ لَمْ يَصِلْ يَبِيعْ وَعَوْضَ كَهْدِي وَلَوْ مَمْبِيًّا عَلَى الْأَصَحِّ وَلَهُ فِيهِ إِذَا بَيْعَ الْإِبْدَالُ بِالْأَفْضَلِ وَإِنْ كَانَ كَثُوبٌ يَبِيعُ وَكُرَّةٌ بَمَنْهُ وَأَهْدَى بِهِ وَهَلْ اخْتَلَفَ هَلْ يَقُومُهُ أَوْ لَا أَوْ لَا

بلا سرف وكفارة وزكاة ونذر سابق وما يترك للفلس (و) لزم (بش فرس وسلاح) نذرهما في سبيل الله أو حلف بهما فحنث (الحله) أى الجهاد وليس له ابقاؤه لنفسه واخراج قيمته (ان وصل) أى أمكن وصوله (وان لم يصل) أى لم يمكن وصوله لعارض (بيع وعوض) بشمنه فى محله من نوعه من كراع وهو الخيل أو سلاح بما فيه انكاء العدو وشبهه فى البعث ان وصل والبيع والتعويض ان لم يصل فقال (كهدي) كقوله هذه البدنة هدى لمكة فيارمه بشمالي أو لمكة ان كانت تصل وإلا بيعت وأرسل ثمنها منى أو مكة فيشتري به بدنة بدلها ويلزم بش الهدى المعين ان كان سليماً بل (ولو) كان (معيباً) عيباً مانعاً من الاجزاء كما لو قال على هدى هذه البدنة وهى عوراء أو عرجاء (على الأصح) وهو قول أشهب الخطاب انظر من صححه وأشار بالوالى قول ابن المواز انه يباع المعين المعيب ويشتري بشمنه سليم (وله) أى الناذر (فيه) أى الهدى سليماً أو معيباً (اذا بيع) لتعذر وصوله (الابدال ب) النوع (الأفضل) كابدال كبش ببقرة أو بدنة (وان كان) المذكور هديه معينا من جنس ما لا يهدى (كثوب) وعبد وفرس (بيع) واشترى بشمنه هدى (وكره بمنه) لايهام تغيير سنة الهدى اذ هو محصور فى النعم (وأهدى به) يعنى انه اذا ارتكب المكروه وأرسل ما هو كالنوب فانه يباع هناك ويشتري به هدى ينحر بمحل الهدى هذا ظاهر ما فى المدونة فى النذر وظاهر ما فى كتاب حجها وموضع آخر من نذورها جواز تقويمه على نفسه واخراج قيمته وهو مذهب العتبية والى كون ما فى حجها مع ما فى العتبية وما فيها هنا أى فى كتاب النذر متخالفين أو متوافقين أشار بقوله (وهل اختلف) أى حمل ما فيه ما على الخلاف وكأن قائله قال له وفى أى شىء اختلف فقال (هل يقومه) أى يجوز له ان يقوم على نفسه ما أمر ببيعه وبعث ثمنه لهدى به كما فى المدونة فى موضع العتبية وبيع قيمته لهدى بها (أولا) يقومه على نفسه فيارمه ببيع وبعث ثمنه كافيها هنا لان تقويمه على نفسه رجوع فى الصدقة وهو لا يجوز وقابل قوله اختلف بقوله (أولا) أى أولاً يحمل

ما فيهما على الخلاف بل بينهما وفاق فكانه قيل له اذا قيل بالتوفيق فترك التقويم الواقع فيها هنا على أى وجه يحمل فقال على أحد وجهين اما ان يقال يترك (ندبا) لاجو بافلاينا في ما في العتبية من الجواز (أو) يقال (التقويم) الجوز في العتبية (إذا كان) الالتزام (بيمين) حنث فيها لانه لم يقصد قرينة فلم يدخل في حديث العائذ في صدقته كالكلب يعود في قيئه والمنع في المدونة على من التزم بنذر فهو متصدق قاصد القرينة فدخل في الحديث (تأويلات) ثلاثة واحتد بالاختلاف واثنان بالتوفيق (فان عجز) أى لم يبلغ الثمن المبعوث لحل الجهاد والهدى ثمن مثله (عوض) المبيع بـ (الادنى) منه كبقرة بدل يدنة أو شاة بدل احداها ان أمكن (ثم) ان عجز عن الادنى دفع ثمن آلة الجهاد لمن يزور به من موضعه ودفع ثمن الهدى الذى لا يصل (لخزنة الكعبة) وهم أمناؤها ويقال لهم حجابة وسدنة وهم بنو شيبه (يصرف فيها) أى مصالح الكعبة (ان احتاجت) الكعبة للصرف في مصالحها (والا تصدق به) حيث شاء وفي المدونة يبعثه لخزنة الكعبة يتفق عليها (وأعظم) أى استعظم ومنع الامام (مالك) رضى الله تعالى عنه (أن يشرك) بفتح اللثناة تحت والراء (معهم) أى خزنة الكعبة (غيرهم) في خدمة الكعبة (لأنها) أى خدمة الكعبة (ولاية) لهم (منه) عليه الصلاة والسلام) ونسب للصنف ذلك للامام لانه أى الامام فهم أن التشريك نوع من الاتزاع الوارد في خبره لىكم يا بنى عبد الدار خالدة نالدة لا ينتزعها منكم الاظالم وعطف على البدنة من قوله ولزم البدنة فقال (و) لزم (للمشى لمسجد مكة) من حلف به وحش أو نذر في حج أو عمرة بل (ولو) حلف به أو نذره (لصلاة) فيه فرض أو نفل قال اللخمي هذا قول مالك رضى الله تعالى عنه لان مذهبه ان التضعيف الوارد في (٣٤٦) المسجد الحرام في الفرض والنفل والقول بأنه في الفرض فقط خارج

المذهب (وخرج) الى الحل (من) نذر للمشى لمكة وهو (بها) أى مكة سواء كان بالمسجد الحرام أو خارجه (وأى بعمرة) من طرف الحل ماشيا ولا يلزمه للمشى حال خروجه وشبه في وجوب المشى فقال (ك) ناذر المشى لمكة

نَدَبًا أَوْ التَّقْوِيمُ إِذَا كَانَ يَمِينٍ تَأْوِيلَاتُ فَإِنْ عَجَزَ عَوْضَ الْأَدْنَى ثُمَّ خَزَنَةَ الْكَعْبَةِ يُصْرَفُ فِيهَا إِنْ احتَاجَتْ وَإِلَّا تُصَدَّقُ بِهِ وَأَعْظَمَ مَا لَكَ أَنْ يَشْرَكَ مَعَهُمْ غَيْرُهُمْ لِأَنَّهَا وَلَايَةٌ مِنْهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَالشَّيْءُ لِيَسْجِدَ مَكَّةَ وَلَوْ لِصَلَاةٍ وَخَرَجَ مِنْ بَيْتِهَا وَأَتَى بِعُمُرَةٍ كَمَكَّةَ أَوْ الْبَيْتِ أَوْ جَزْئِهِ لِغَيْرِهِ إِنْ لَمْ يَنْوُ تَسْكَناً مِنْ حَيْثُ نَوَى وَإِلَّا حَلَفَ أَوْ مِثْلِهِ إِنْ حَنَثَ بِهِ وَتَمَيَّنَ مَحَلَّ اعْتِيدَ وَرَكَبَ فِي الْمَنْهَلِ وَلِحَاجَةٍ كَطَرِيقِ قُرْبَى اعْتِيدَتْ وَبَحْرًا اضْطُرَّ لَهُ لَا اعْتِيدَ عَلَى الْأَرْضِ حَجَّ

أو البيت الحرام أى الكعبة (أو جزئه) المتصل به كبابه وركنه وملتزمه وشاذروانه وحجره (لاغير) أى لا ملتزم تمام المشى لغير ما ذكر مما ليس متصلاً بالبيت سواء كان بالمسجد الحرام كرمزم والمقام والنبوة والشراب أو خارجاً عنه كالصفا والروة أو خارجاً عن الحرم كرفقلا يلزمه المشى (ان لم ينو) للترزم (نسكا) أى حجا أو عمرة فان نواه لم يزمه المشى ويمشى من لزمه المشى (من حيث) أى من المكان الذى (نوى) الملتزم المشى منه سواء كان موضع التزامه أو غيره (والا) أى وان لم ينو المشى من مكان معين فيمشى من حيث جرى العرف بالمشى منه فان لم يجر العرف بالمشى من محل فيمشى من حيث (حلف) أو نذر (أو) من (مثله) أى موضع الحلف في البعد لافى الصعوبة والسهولة (ان حنث) الحالف (به) أى في المثل ومفهوم هذا الشرط انه ان مشى من مثله ولم يحنث به لا يجزئه وكلام اللخمي يفيد انه يجزئه وكذا نقل ابن عرفة (وتعين) لا ابتداء مشى ملتزم المشى ان لم يكن له نية وفاعل تعين (محل اعتيد) المشى منه للحالفين (وركب) أى جاز ركوب ملتزم المشى لقضاء حاجة (في) حال اقامته في (المنهل) أى مكان النزول كان به ماء أم لا (و) ركب (لحاجة) بغير المنهل قبل نزوله نسيها فعاد اليها وشبه في الجواز فقال (ك) مشى في (طريق قربي اعتيدت) للحالفين سواء اعتيدت لغيرهم أيضاً أم لا فان اعتيدت البعدى للحالفين والقربى لغيرهم تعينت البعدى (و) ركب (بحراً اضطر له) بأن كان في جزيرة ولا يمكنه الوصول الى مكة الا بركوبه (لا اعتيد) ركوبه بظاهره ولو للحالفين فلا يجوز للحالف ركوبه (على الاربع) عند ابن يونس من الخلاف وظاهر كلامه هنا وفي التوضيح ان ابن يونس منع ركوب البحر المعتاد مطلقاً اعتيد للحج أو التجار أو الحلف وانه اختار هذا من خلاف وليس كذلك وبالوقوف على كلامه يتبين لك الدرك على المصنف في نسبة

اطلاق المنع لابن يونس وتعبيره عن ترجيحه بالاسم وحاصل المقام ان أبا بكر بن عبد الرحمن أجاز ركوب البحر المعتاد للحجاج مطلقا
 الحالفين وغيرهم وان أبا عمران منع ركوب المعتاد مطلقا وان ابن يونس قيد الجواز بكونه معتادا للحالفين فان اعتيد لغيرهم فقط
 فلا يجوز اه فاذا نظرت الى كلام ابن يونس والى مانسبه اليه المصنف عرفت الحق وتبين لك الدرك والواخذة على المصنف والله أعلم
 ويمشى من لزمه المشى (لتام) طواف (الافاضة) ان كان سعى عقب طواف القدوم (و) لتام (سعيها) أى السعى عقب
 الافاضة ان لم يسع عقب القدوم (و) اذا لزم أحدا المشى لمكة بنذره أو حنثه فركب بعض الطريق (رجع) وجوباً الى الموضع
 الذى ابتدأ الركوب منه فلا يلزمه الرجوع الى بلده (وأهدى) وجوباً لتفريق المشى ويؤخر هديه لعام رجوعه ليجتمع بين الجابر المالى
 والنسكى ووجوب رجوعه وهديه (ان) كان (ركب كثيراً) فان ركب قليلاً فيهدى ولا يرجع والكثرة والثقله معتبرة (بحسب) جميع
 (المسافة) التى لزمه مشياً صعبه وسهولة والنظر فى ذلك لأهل المعرفة (أو) ركب (المناسك) وهى من مكة الى رجوعه الى منى يوم العيد
 (والافاضة) أى الرجوع من منى لمكة لطواف الافاضة والواو بمعنى مع فان ركب أحدهما فقط وجب الرجوع فى ركوب المناسك لافى
 ركوب الافاضة هذا قول الامام مالك رضى الله تعالى عنه وقال ابن يونس لا رجوع على من ركب المناسك والافاضة لانه بوضوئه الى مكة
 برّ والىها كانت يمينه وفاعل رجع وأهدى (نحو المصرى) ممن على شهر من مكة وأولى نحو المدنى وسياً فى حكم البعيد جد فى قوله وكافر
 بقى من انه يلزمه هدى بالرجوع فاشتمل كلامه على الأقسام الثلاثة القريب والمتوسط والبعيد ومن وجب عليه الرجوع والهدى
 يرجع ويهدى زمناً (قابلاً) سواء كان فى عامه بالنسبة للعمرة ولمن قرب أوفى عام آخر بالنسبة لمن بعد (فيمنى ما) أى المكان
 الذى (ركب) ملتزم المشى ان علمه والا فيمنى جميع المسافة ويحرم فى (٢٤٧) حال رجوعه (فى مثل) النسك (المعين)
 أى الذى عينه فى التزامه

لَتَامِ الْإِفَاضَةَ وَسَعَى رَجَعَ وَأَهْدَى إِنْ رَكِبَ كَثِيرًا بِحَسَبِ الْمَسَافَةِ أَوْ الْمَنَاسِكَ
 وَالْإِفَاضَةَ تَحْوِ الْمَصْرِي قَابِلًا فَيَمْشِي مَا رَكِبَ فِي مِثْلِ الْمُعَيَّنِ وَإِلَّا فَلَهُ الْمُخَالَفَةُ
 إِنْ ظَنَّ أَوَّلًا الْقُدْرَةَ وَإِلَّا مَشَى مَقْدُورُهُ وَرَكِبَ وَأَهْدَى فَقَطَّ كَانَ قَلًّا وَلَوْ
 قَادِرًا كَالْإِفَاضَةِ فَقَطَّ وَكَمَامٍ عُيِّنَ وَلِيَقْضِيَهُ أَوْ لَمْ يَقْدِرْ وَكَافِرٍ يَفْقَى
 وَكَانَ فَرَقَهُ

بلفظ أو نية من حج أو
 عمرة فلا يرجع بعمرة
 ان كان عين حجا اتفاقا
 لنقص أركانها عن أركانها
 ولا يحج ان كان عين
 عمرة على مذهب المدونة

خلاف لابن حبيب (والا) أى وان لم يعين حين التزامه حجا ولا عمرة وصرفه فى أحدهما وركب كثيراً (فله المخالفة) لما
 أحرم به أولا فى زمان رجوعه بأن يحرم بخلاف ما أحرم به أولا خلافا لسخنون فى منعه جعل الثانى فى عمرة ان كان الأول حجا
 وذكر شرط الرجوع فقال (ان ظن) وبالأولى ان علم ملتزم المشى (أولا) أى حين خروجه الأول (القدرة) على مشى جميع
 المسافة فخاب ظنه (والا) أى وان لم يظن حين خروجه القدرة على مشى جميع المسافة بأن علم أن ظن العجز (مشى مقدوره) ولو
 نصف ميل (وركب) معجوزه (وأهدى فقط) أى بلا رجوع لمشى ماركبه فى زمن قابل وشبهه فى الهدى بلا رجوع فقال (كان
 قل) ركوبه بحسب المسافة وان كان له بال فى نفسه فيهدى ولا يرجع (ولو) ركب القليل حال كونه (قادر) على مشيه وشبهه
 فى الإهداء بلا رجوع فقال (ك) ركوب (الافاضة) أى رجوعه من منى لمكة لطواف الافاضة فليس المراد ركوبه فى طواف
 الافاضة (فقط) أى دون المناسك من مكة الى رجوعه الى منى فان ركب فيها فعليه الرجوع ويندبه الهدى كما تقدم
 (وكمام عين) للحج فيه ماشيا وخرج فيه وأدرك الحج أو فاته لعذر كمرض وركب فيه كثيراً أو مشى فيه جميع المسافة وفاته
 الحج لعذر أو لم يخرج فيه لعذر فعليه الهدى بلا رجوع (وليقتضيه) أى الحج الذى لم يخرج له لعذر أو خرج له ولو ماشيا وفاته لعذر
 عن فريقيه ولو راكبا لان العام المعين لالمشى فيه قد فات وحل لزوم الرجوع ثانياً انما هو لمن ظن القدرة على مشى أما كن ركوبه فى العام
 الثانى والا فلا يرجع بل يقعد ويهدى واليه أشار بقوله عاطفا على ما لا رجوع فيه وفيه الهدى (أو) ظن فى العام الثانى انه ان خرج
 (لم يقدر) على مشى ماركبه أول مرة فلا يخرج ويهدى وذكر قسم نحو المصرى وهو من بعدت بلده من مكة جدا مشبهاله فى
 الإهداء فقط فقال (وكافر يلقى) نسبة لافريقية بكسر الهمزة فان التزم المشى لمكة وركب كثيراً بحسب مسافته فعليه الهدى بلا
 رجوع وأولى من هو أبعد منه (وكان فرقه) أى المشى فى الزمان تفريقا غير معتاد ومشى جميع المسافة لعذر بل

(ولو بلا عذر) فلا رجوع عليه ويهدى وأشار للتفريق بالركوب فقال (وفي لزوم) مشى (الجميع) عند رجوعه لبطلان مشيه (بمشى عقبه) أى ستة أميال (وركوب) عقبه (أخرى) لحصول الراحة التامة له بمعادلة ركوبه لمشيه فكأنه لم يشأ أصلا وعدم لزوم مشى الجميع بل يمشى أما كن ركوبه فقط (تأويلان) منشؤها قول المدونة وليس عليه في رجوعه ثانية وإن كان قويا أن يمشى الطريق كله اه وفي الموازية عن مالك أن كان ماركب متناصفا مثل أن يمشى عقبه ويركب أخرى فلا يجزئه إلا أن يمشى الطريق كله اه فجعله أبو الحسن تقييدا للمدونة حملها كلامها على من ركب دون النصف وحمل المصنف في التوضيح وابن عرفة ما في الموازية على من لم يتحقق مواضع مشيه من ركوبه فهما تأويلان كلاهما بالوفاء (والهدى) حيث قيل به وجب معه رجوع أم لا (واجب إلا فيمن شهد) أى ركب (المناسك) كلها أو بعضها أو الإفاضة أو هما (فندب ولو مشى) في رجوعه (الجميع) مبالغة في الوجوب والندب لأنه ترتب في ذمته فلا يسقط عنه بمشى غير واجب (ولو أفسد) من وجب عليه المشى ما أحرم به ابتداء من حج أو عمرة بوطء عامدا أو ناسيا (أثم) وجوبا فاسدا ولو راكبا لأن إتمامه ليس من النذر في شيء وإنما هو لإتمام الحج للفساد (ومشى في قضائه من الميقات) الشرعى أن كان أحرم منه قبل الفساد فإن كان أحرم قبل الميقات مشى من موضع إحرامه ولا يلزمه مشى فيما قبله إذ لم يتسلط الفساد إلا على ما بعد إحرامه وعليه هديان هدى للفساد وهدى لتفريق المشى في عامين لأن مشيه في الأول بعد الفساد ملغى ومشيه قبله معتبر (وان فاته) أى الحج من لزمه المشى بنذر أو حنث في حلفه به (جعله) أى المشى (في عمرة) أى تحلل منه بفعله ومشى فيها التام سعيها ليخلص من نذر المشى بذلك لأنه لما فاتته وجعله في عمرة فكأنه جعله فيها ابتداء وقد أدى ما عليه بذلك ثم يقضى الحج (٢٤٨) الذى فاتته على حكم الفوات (وركب) أى جازله الركوب (في قضائه)

ولو بلا عذر وفي لزوم الجميع يمشى عقبه وركوب أخرى تأويلان والهدى واجب إلا فيمن شهد المناسك فندب ولو مشى الجميع ولو أفسد أثم ومشى في قضائه من الميقات وإن فاتته جملة في عمرته وركب في قضائه وإن حج نأويا نذره وفرضه مفردا أو قارنا أجزأ عن النذر وهل إن لم يندب حجبا تأويلان وظل الصرور وجملة في عمرته ثم يحج من مكة على الفور وعجل الإحرام في أنا محرم أو أحرم إن قيد بيوم كذا

فهذا فيمن نذر مشيا مبهما وجعله في حج وفاته كما في المدونة وأما من نذر حجبا ماشيا وفاته وتحلل منه بفعل عمرة فانه إذا قضاه بركب الأفي بقية المناسك وهى مازاد على السعى بين الصفا والمروة

فيمشى فيها ليخلص من نذر المشى بذلك (وان حج) ملتزم المشى لمكة مطلقا وجعله في حج أو ملتزم الحج ماشيا وهو ضرورة فيهما حال كونه (نأويا نذره وفرضه) مع حال كونه (مفردا) بكسر الراء (أو) حال كونه (قارنا) الحج والعمرة في إحرام واحد ونوى بالحج الذى في ضمن قرانه فرضه ونذره معا ونوى به فرضه فقط وبالعمرة نذره (أجزأ عن النذر) فقط وعليه قضاء الفرض (وهل) محل أجزائه عن النذر (ان لم يندب حجبا) أى لم يعينه في التزامه بأن التزم مشيا مطلقا وجعله في حج وهو ضرورة فإن كان التزم الحج ماشيا فلا يجزئه عن النذر أيضا للتشريك أو يجزئه عن النذر ولو نذر حجبا ماشيا في الجواب (تأويلان) الأول لابن يونس والثاني لبعض الأصحاب (وعلى) ملتزم المشى مبهما (الضرورة) أى الذى لم يحج حجة الاسلام (جعله) أى المشى الذى التزمه (في عمرة) يوفى بها ما التزمه (ثم يحج) بعد تمامها (من مكة) حجة الاسلام على القول بوجوبها (على الفور) ويكون متمتعا كان كانت العمرة أو بعضها في أشهر الحج البناني عبارة المصنف تقتضى الوجوب وهو خلاف قولها وان جعل مشيه في عمرة فله إذا حل منها أن يحج الفريضة من مكة اه لأنه يفيد التخيير أبو الحسن يقوم منها أى يفهم من المدونة أن الحج على التراخي اذ قولها فله الحج يقتضى التراخي اه فاذا لا يليق بالمصنف ترك النص وكأنه غفل عنه اه ولا يمكن حمل كلامها على غير الضرورة لقولها يحج الفريضة ولا فريضة على غير الضرورة (و) من نذر الإحرام أو حلف به وحنث فان صرح أو نوى فوراً أو تراخيا عمل عليه والا (عجل) أى أنشأ (الإحرام) يحج أو عمرة (في) قوله ان فعلت أو ان لم أفعل كذا (ف) أنا محرم) يحج أو عمرة (أو) فانا (أحرم ان قيد) الملتزم إحرامه (بيوم كذا) كأول يوم من رجب أو مكان كذا كمصر وحنث بفعل المحلوف عليه فى البر أو تركه فى الحنث فيجب عليه إنشاء الإحرام فى اليوم أو المكان الذى قيد به هذا قول الامام مالك

كالعمرة

رضي الله تعالى عنه وقال سبحانه رحمه الله تعالى يصير محرما بمجرد حنثه أو نذر في اليوم أو المكان الذي قيده ولا يحتاج لإنشاء احرام في أنا محرم بصيغة اسم الفاعل وأما إذا أحرم بصيغة المضارع فاتفق فيه ابن القاسم وسحنون على أنه يستأنف الاحرام وشبهه في وجوب تعجيل الاحرام فقال (ك) - ناذر الاحرام بـ (العمره) أو الخالف به وحنث حال كونه (مطلقا) بكسر اللام أى غير مقيد الاحرام بها بزمان ولا مكان كالله على أنا محرم أو أحرم بعمره أو أن فعلت أو أن لم أفعل كذا فانا محرم أو أحرم بها فيجب عليه إنشاء الاحرام بها (ان لم يعلم) بفتح الباء والدال ملتزم الاحرام بالعمره المطلقة (صحابه) بفتح الصاد أى رفقة يسافر معهم فان عدم صحابه فلا يجب عليه تعجيل الاحرام بها وأما العمره المقيدة بالزمان فيجب تعجيل الاحرام بها ولو عدم صحابه كالحج المقيد به مالم يخف على نفسه ضررا من الاحرام وعطف بلا على العمره فقال (لا) ملتزم (الحج) المطلق قبل أشهره فلا يلزمه تعجيل الاحرام به قبلها (و) لا ملتزم (للمشي) لمكة المطلق عن التقيد بزمن وعن التقيد بحج أو عمره فلا يؤمر بالتعجيل في صورتين (ف) يلزمه الاحرام فيها (لأشهره) أى الحج أى عند استهلالها (ان وصل) أى ان كان اذا خرج من بلده في أشهر الحج يصل الى مكة ويدرك الحج في عامه لكن في التزام الحج يحرم به من مكانه وفي التزام المشي المطلق يحرم به من الليقات فان أحرم به قبله أجزأ (والا) أى وان كان لا يصل لمكة ان استمر في بلده الى أشهر الحج ويقوته الحج في عامه (ف) يحرم (من حيث) أى من الزمان الذي (يصل) فيه لمكة ويدرك الحج في عامه فاستعمل حيث في الزمان على مذهب الأخفش ومذهب الجمهور انها ظرف مكان دائما (على الأظهر) عند ابن رشد من الخلاف ابن غازى لم أقف عليه لابن رشد بل لابن يونس ومثله لابن عبد السلام (ولا يلزم) الوفاء (في) قوله (مالى في الكعبة أو بابها) ان كان أراد صرفه في بنائها ان نقضت أو لم يرد شيئا فان أراد كسوتها وطيبها ونحوها لزمه ثلث ماله للحجبة يصرفونه بها ان احتاجت قاله في المدونة ومثل الباب (٢٤٩) الحطيم وهو ما بين الباب والمقام

ولابن حبيب ما بين ركن الاسود الى الباب الى المقام وكما لا يلزمه نذر ما ذكر لا يلزمه شيء بدله وروى ابن وهب عليه كفارة يمين (أو)

كَأَعْمَرَةٍ مُطْلَقًا إِنْ لَمْ يَمْدَمْ صَحَابَةَ لَا الْحَجَّ وَالْمَشْيَ فَلِأَشْهُرِهِ إِنْ وَصَلَ وَإِلَّا فَمَنْ حَيْثُ يَصِلُ عَلَى الْأَظْهَرِ وَلَا يَلْزَمُ فِي مَالِي فِي الْكَعْبَةِ أَوْ بِابِهَا أَوْ كُلُّ مَا أَكْتَسَبَهُ أَوْ هَدَى لِنَفْسِهِ مَكَّةَ أَوْ مَالَ غَيْرِ إِنْ لَمْ يُرِدْ إِنْ مَلَكَهُ أَوْ عَلَى نَحْرٍ فَلَا يَلْزَمُ وَلَوْ قَرِيبًا إِنْ لَمْ يَلْفِظْ بِالْهَدَى أَوْ يَنْوُو أَوْ يَذْكُرْ مَقَامَ إِبْرَاهِيمَ

(٣٣ - جواهر الاكليل - أول) قال ان فعلت أو ان لم أفعل كذا (كل ما اكتسبه) في الكعبة أو بابها ولم يقيد بزمان أو مكان وحنث فلا يلزمه شيء فان قيد باحدهما لزمه كل ما يكتسبه بعد حلفه ابن رشد هذا القياس (أو) نذر (هدى) بلفظه أو بدنه بلفظها (لغير مكة) فلا يلزمه شيء فيها لما يشتهل من عينه له ولا ذكاته بموضعه قاله ابن عرفة فان جعله لمكة فكالفدية وان جعله لغيرها كقبر النبي صلى الله عليه وسلم فان كان مما يهدى وعبر عنه بغير أو خروف أو جزور نحره أو ذبحه بموضعه وفرقه على الفقهاء وان شاء أبقاه وأخرج مثل ما فيه من اللحم ومنع بشه ولو للنبي صلى الله عليه وسلم ولو قصد به الفقراء الملازمين له لقول المدونة سوق الهدايا لغير مكة ضلال وان كان مما لا يهدى كثوب ودرهم وطعام فان قصد به الملازمين للقبر الشريف أرسله اليهم ولو أغنياء وان قصد النبي صلى الله عليه وسلم أى الثواب له تصدق به بموضعه وان لم يقصد فينظر لمعادتهم ولا يلزم به ستر ولا شمع ولا زيت يوقد على القبر الشريف ولو نذر ابن عرفة ونذر شيء لميت صالح معظم في نفس الناذر لا أعرف فيه نصا وأرى ان قصد مجرد كون الثواب للميت تصدق به بموضع الناذر وان قصد الفقراء الملازمين لقبره أو زاويته تعين لهم ان أمكن وصوله لهم (أو) نذر (مال غير) كعبده وداره وبعيره صدقة أو هديا فلا شيء عليه لخبر لا نذر في معصية ولا فيما لا يملك ابن آدم (ان لم يردان ملكه) فان أراد ذلك وملكه لزمه التصديق بجميعه عبر بلفظ جميع مال الغير أم لا فليس كندره جميع مال نفسه لأن ناذر مال غيره أبقى مال نفسه (أو) قال لله (على نحر فلان) أو علقه على فعل أو ترك وحنث فلا يلزمه شيء في النذر ولا في اليمين ان كان فلان أجنبيا بل (ولو) كان (قريبا) للملتزم لأنه التزم معصية (ان لم يلفظ) ناذر نحر فلان الأجنبى أو القريب (بالهدى) فان لفظ به بأن قال على هدى فلان أو نحره هديا فعليه هدى (أو) لم (ينوه) أى الملتزم نحر فلان الهدى فان نواه فعليه هدى (أو) لم (يذكر مقام إبراهيم) خليل الله صلى الله عليه وسلم أو ينوه أو يذكر مكانا من الأمكنة التي فيها الهدى وهى منى ومكة والمراد بمقام إبراهيم قضيته مع ولده الذى

أمر بدبحه ثم قدى لامقامه لبناء البيت المتخذ مصلًى فإنه لا يلزم بذكره أو بنية شيء (والأحب) أى الأفضل (حينئذ) أى حين يلفظ بالهدى أو ينويه أو يذكر مقام إبراهيم أو ينويه وشبهه في الاحمية فقال (كنذر الهدى) المطاق وخبر الأحب (بدنة ثم) يليها (بقرة) والأحب الذى هو النذب منصب على الترتيب وأما الهدى فواجب بقيده فإن عجز عن البقرة فشاة واحدة لاسبع شياه لان هذا نذر هديا مطلقا أو ما يفيد من نحر فلان ومن أفراده الشاة الواحدة وما سبق نذر بدنة بلفظها فإذا عجز عنها لزمه ما يقار به من البقرة أو السبع شياه وشبهه في صفة الهدى لافى حكمه فقال (كنذر الحفاء) بالمدأى المشى لمكة بلا نعل إذ الأول واجب بقيده والاستحباب فى ترتيبه وأما فى نذر الحفاء فالهدى مستحب فقط ويلزمه الحج ان شاء منتعلا وان شاء حافيا (أو) نذر (حمل فلان) على عنقه الى بيت الله (ان نوى التعب) لنفسه بحمله فلا يلزمه ذلك ويجب عليه ان يحج هو ماشيا ويهدى ندبا وقيل وجوبا (والا) أى وان لم ينو التعب بأن نوى بحمله احجاجه معه أو لانية له على ما لابن يونس (ركب وحج به) أى فلان ان رضى فان أبى فلا شيء له وحج هو وحده (بلاهدى) عليه فيهما أى لافى نية التعب ولا فى عدمها (ولغا) بفتح اللين المعجمة أى بطل قول الشخص لله على (أو) (على المسير) الى مكة ان فعلت أو ان لم أفعل كذا (والذهب والركوب) والاتيان والانطلاق (لمكة) الا ان ينوى اتيانها حاجا أو معتمرا فأتياها راكبا الا ان ينوى ماشيا ان قلت من نذر المشى اليها لزمه والمسير والذهب مساويان له فما الفرق قلت الفرق ان العرف انما جرى بلفظ المشى وانه الوارد فى السنة ولم يرد غيره فيها (و) لغا (مطلق المشى) أى المشى المطلق الذى لم يقيد بمكة ولا الكعبة بلفظ ولا نية كقوله لله على المشى (٢٥٠) (و) لغا قوله على (مشى لمسجد) غير المساجد الثلاثة ان كان جلوس فيه أو قراءة

والأحب حينئذ كنذر الهدى بدنة ثم بقرة كنذر الحفاء أو حمل فلان إن نوى التعب ولا ركب وحج به بلا هدى ولغا على السير والذهب والركوب لمكة ومطلق المشى ومشى لمسجد وإن لا عتكاف إلا القريب جدا فقولان تحتملها ومشى للمدينة أو إيلياء إن لم يتنو صلاة بمسجديهما أو يسميهما فيركب وهل إن كان يبعثها أو لا لكونه بأفضل خلاف والمدينة أفضل ثم مكة

﴿ باب ﴾

الجهاد فى أهم جهته

بل (وان) كان (لاعتكاف) أو صلاة فيه لجبر لا تشد الرجال الا الى ثلاثة مساجد مسجدى هذا والمسجد الحرام والمسجد الأقصى ولا صارضه خبر من نذر ان يطيع الله فليطمعه لأنه عام فيخص بهذا (الا) المسجد (القريب جدا) من النادر بأن كان على ثلاثة أميال وقيل

مالا يحتاج فيه لاعمال المطى وشد الرحل (فقولان تحتملها) المدونة فى نذر الصلاة والاعتكاف أحدهما لزوم كل اتيان ماشيا الثانى عدم لزوم الاتيان ويلزمه فعل ما نذر به موضعه كذا نذرهما بمسجد بعيد (و) لغا (مشى) وأولى ذهاب ومسير (للمدينة) على ساكنها أفضل الصلاة والسلام (أو) لمسجد (إيلياء) فلا يلزمه ذهابه لهما لا ماشيا ولا راكبا وهو معرب بيت المقدس (ان لم ينو صلاة) فان نواها لزمه اتيانها ولو نواها صوما أو اعتكافا (بمسجديهما) أى المدينة وإيلياء (أو يسميهما) أى المسجدين لا البلدين فان نوى صلاة فيهما أو سماهما لزمه اتيانهما (فيركب) ان شاء ولا يلزمه المشى لأنه لما سماهما فكأنه قال لله على ان أصلى فيهما وظاهره ولو نفلا (وهل) لزوم اتيان أحد المساجد الثلاثة ان كان بخيرها بلو (ان كان) الملتزم (ببعضها) فاضلا أو مفضولا (أو) يلزمه فى كل حال (الا لكونه بأفضل) مما التزم المشى اليه فلا يلزمه اتيان المفضل (خلاف) فى التشهير ابن بشر ظاهر المذهب لزوم اتيانه لأحد الثلاثة وان كان موضعه أفضل مما التزم المشى اليه (والمدينة) المنورة بأنواره صلى الله عليه وسلم (أفضل) من مكة المشرفة وبدل له مارواه الدار قطنى والطبرانى من حديث رافع بن خديج المدينة خير من مكة نقله فى الجامع الصغير وقال ابن وهب وابن حبيب مكة أفضل ابن عرفة ومسجده صلى الله عليه وسلم والمسجد الحرام أفضل من مسجد إيلياء (ثم) يلى المدينة فى الفضل (مكة) المشرفة ثم يلى مكة فى الفضل بيت المقدس فهو أفضل ولومن المساجد المنسوبة له صلى الله عليه وسلم كمسجد قباء ومسجد الفتح ومسجد العيد ومسجد ذى الحليفة والله أعلم ﴿ باب ﴾ فى الجهاد (الجهاد) أى قتال مسلم كافرا غير ذى عهد لإعلاء كلمة الله تعالى أو حضوره له أو دخوله أرضه ويكون (فى أهم جهة) فان استوت الجهات فى الخوف فالنظر

للامام في الجهة التي يذهب اليها ان لم يكن في المسلمين كفاية لجميع الجهات والاوجب جهادا لجميع (كل سنة) ان لم يخف محاربا بل (وان خاف) المجاهد (محاربا) أى مسلحا قاطع طريق وهذا مبالغة في قوله الا أن يفرض كفاية أى لا يسقط فرضية الجهاد خوف محارب أو لص في طريق الجهاد ويحتمل ان معناه اذا كان المحارب في جهة والعدو في جهة وخيف من المحارب عند الاشتغال بقتال العدو لأن فساد الكفر لا يعمله فساد وقد نسج المصنف هنا على منوال الشيخ عبدالغفار القزويني الشافعي اذ قال في كتابه الحاوي في الفتاوى الجهاد في أهم جهة وان خاف من المتلصصين كل سنة مرة كزيارة الكعبة فرض كفاية وفي المدونة جهاد المحاربين جهادا بين عبد السلام قتالهم أفضل من قتال الكفار ابن ناجي المشهور ليس أفضل وشبه في الفرضية كل سنة فقال (كزيارة الكعبة) أى اقامة موسم الحج وأفرد هذا عن نظائره الآتية لمشاركتة الجهاد في وجوبه كل سنة وتنبيهها على انه لا يسقطها خوف المحارب بين ولا يشكل على ما مر من قوله وأمن على نفس ومال لانه شرط في العيني وما هنا في فرض الكفاية أى يخاطب كل الناس بقتال المحارب واقامة الموسم لأهل قطر فقط وخبر الجهاد (فرض كفاية) السنوي ظاهر كلامهم انه فرض كفاية ولو مع الأمن لما فيه من اعلاء كلمة الله تعالى واذلال الكفر ان كان مع وال عدل بل (ولو مع وال) أى أمير جيش (جائر) ارتكابا لأخف الضرر بين لأن الغزو معه اعادته على جواره وتركه معه خذلان للإسلام ونصرة الدين واجبة وكذا مع ظالم في أحكامه أو فاسق بجارحة لا مع غادر ينقض العهد وصلة فرض (على كل حر ذكركم كفاية) شمل الكافر بناء على خطابه بفروع الشريعة حتى الجهاد وقيل الالجهاد ولا يلزم من هذا انه يجب عليه أن يجاهد نفسه لأن الكلام في ذمى فيجب جهاده الحربى ولا يتوقف على اسلامه كأداء دين ورد دبعة وشبه في فرضية الكفاية لا بقيد كل سنة فقال (كالقيام بعلوم الشرع) ممن هو أهل له غير ما يجب علينا وهو ما يحتاجه الشخص في نفسه ومعاملته والمراد بالقيام بها حفظها واقرؤها وقراءتها وتحقيقها وتهذيبها ودخل في ذلك النساء كما (٢٥١) في شرح التنقيح فيجب على المتأهلة

منهن القيام بعلوم الشرع كما كانت عائشة رضى الله تعالى عنها (و) القيام (ب) الفتوى (أى الاخبار بالحكم الشرعى على غير

كُلُّ سَنَةٍ وَإِنْ خَافَ مُحَارِبًا كَزِيَارَةِ الْكَعْبَةِ فَرَضُ كِفَايَةٍ وَلَوْ مَعَ وَالٍ جَائِرٍ عَلَى كُلِّ حَرٍّ ذَكَرٍ مُكَلَّفٍ قَادِرٍ كَالْقِيَامِ بِمُلُومِ الشَّرْعِ وَالْفَتْوَى وَدَفْعِ الضَّرَرِ عَنِ الْمُسْلِمِينَ وَالْقَضَاءَ وَالشَّهَادَةَ وَالْإِمَامَةَ وَالْأَمْرَ بِالْعُرْفِ وَالْحَرِّفِ الْمُهْمَةَ وَرَدَّ السَّلَامَ

وجه الانزام (و) القيام (ب) دفع الضرر عن المسلمين) ويلحق بالمسلمين من في حكمهم كأهل الذمة والدفع باطعام جائع وسرعة حيث لم تف الصدقات ولا بيت المال بذلك وواجب على كل من قدر على دفع مضرة ان يدفع جهده ما لم يخف مضرة (و) القيام (ب) القضاء أى الحكم بالوجه الشرعى على وجه الانزام (و) القيام (ب) الشهادة) تحملا وأداء ان احتيج له ان وجد أكثر من نصاب والا تعين على النصاب (و) القيام (ب) الامامة) بالصلاة حيث كانت اقامتها بالبلد فرض كفاية وكذا الامامة العظمى وشرطه كونه واحدا إلا أن يبعد القطر جدا بحيث لا يمكن ارسال نائب عنه فيجوز تعدده (و) القيام (ب) الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بشرط معرفة كل وأن لا يؤدي الى ما هو أعظم منه مفسدة وأن يظن الافادة والأولان شرطان للجواز أيضا فيحرم عند عدمهما والثالث شرط للجوب فقط فان لم يظن الافادة فلا يجب ويجوز ان لم يؤذ في بدنه أو عرضه والا فلا يجوز بشرط المنكر الاجماع على تحريره أو ضعف مدرك القائل بحله فيجب نهى الخنق عن شرب النبيذ وان قال بحله أبو حنيفة رضى الله تعالى عنه لضعف مدركه ولا يشترط اذن الامام ولا عدالة الأمر أو الناهى على المشهور لخبر الأمر بالمعروف وان لم تأت به وانتهى عن المنكر وان لم تجتنبه وأما قوله تعالى أتاأمرون الناس بالبر ونفسون أنفسكم الآية فخرج مخرج الزجر عن نسيان النفس لانه لا يأمر وشرطه ظهور المنكر بلا تجسس ولا استراق سمع ليتوصل بذلك للمنكر ولا يبحث عما أخفى يبدأ وحائوت أودارفاته حرام وأقوى مراتبه اليدهم اللسان برفق ولين ثم قلبه وهو أضعفها ثم لا يضرمه من ضل ثم المراد بالأمر والنهي النفساني فالأمر بالمعروف هو اقتضاء فعله بأى لفظ كان أمرا اصطلاحيا ونهيا فنحو لا تفعل أمر بالسك عن الفعل فهو داخل في الأمر بالمعروف (و) القيام (ب) الحرف) جمع حرفة أى الصنائع (المهنة) التي لا يستقيم صلاح معاش الناس الا بها كخياطة وحيكة وبناء وبيع (و) القيام (ب) رد السلام) ولو على قارىء قرآن على العتمة بدليل سنية السلام عليه أو مصل لسكر بإشارة ولعله ان كان المسلم بصيرامع الضوء ولا يطلب برده بعد فراغ الصلاة وظاهر كلامهم ولو بقى المسلم على أكل لاعلى ملب ومؤذن ومقيم وسامع خطبة وقاضى حاجة وواطىء حال تلبس كل وبعد فراغه في الثلاثة الاخيرة واما الثلاثة الاول فيجب الرد عليهم ان استمر المسلم حاضرا الى

فراغهم ويسقط فرض الرد عن جماعة قصدوا بالسلام برء أحدهم والأولى رد جميعهم وهل لغير الراد ثواب أم لا ثالثها ان نواه وتركه لرد غيره وفي شرح التنقيح ان ثواب فرض الكفاية يحصل لغير فاعله من حيث سقوط الطلب عنه وثواب نفس الفعل لفاعله فقط (و) القيام (بتجهيز الميت) المسلم بالتفصيل والتكفين والدفن وغيرها والكافر يترك للكفار الا ان يخاف ضيعته فيؤاخرى فقط (و) القيام (بفك الأسير) ان كان بمال المسلمين فان كان بماله أو بالفى فليس فرض كفاية وان احتاج فسه لقتال فرض كفاية عليهم القرافي يكفى في فرض الكفاية ظن الفعل (وتعين) أى صار الجهاد فرض عين (بفتح) أى هجوم (العدو) أى الكافر الحربى على قوم بقتة ولهم قدرة على دفعه أو على قريب من دارهم فيلزم كل قادر على القتال الخروج له وقتاله ان توقف دفعه على الرجال الاحرار بل (وان على امرأة) ورقيق وصبي مطبق للقتال الجزولى ويسهم حينئذ للرفيق والمرأة والصبي لانه صاروا جبا عليهم (و) تعين الجهاد (على من بقرهم ان عجزوا) أى من فجأهم العدو عن دفعه فيتعين على من بقرهم اعانتهم (و) تعين الجهاد (بتعيين الامام) ولو لصبي مطبق للقتال أو امرأة أو عبد وتعين الامام الجاؤه اليه وجبره عليه كما يلزم بما فيه صلاح حاله لا بمعنى عقابه على تركه فلا يقال ان توجه الوجوب للصبي خرق للاجماع اه عدوى (وسقط) الجهاد (بمرض) شديد مانع بعد التعيين بفتح عدو أو تعيين امام (وصبا) مانع من اطاقته ولو عينه (وجنون وعمى وعرج) وفي تعلق السقوط بالصبي والأعمى والأعرج والمجنون الذين بلغوا كذلك يجوز لانه لم يجب عليهم حتى يسقط عنهم فاستعمل سقط في حقيقة في الأول ومجازه فيما بعده بمعنى عدم لزومه البناء فاعل سقط عائد على فرض الكفاية وأما فرض العين فلا يسقط بالانوثه ولا بالرق ولا بالصبا وان سقط بغيرها وقد تقدم وان على امرأة والله أعلم (وأنوثه وعجز عن محتاجه) (٢٥٢) من سلاح ومركوب ونفقة ذهابا وإيابا فيعتبر ما يرد به وان لم يخش ضياع الشدة

الاقامة في بلاد العدو (ورق)

ولوفيه شائبة حرية ان لم يعين (ودين حل) وهو قادر على وفائه والا خرج بغير إذن ربه وشبهه في السقوط فقال (ك) منع (والدين) أو أحدهما وسكت الآخر

وَتَجْهِيْزِ الْمَيِّتِ وَفَكِّ الْأَسِيرِ وَتَعْيِيْنِ رِبْعَةِ الْمَدُوِّ وَإِنْ عَلَى امْرَأَةٍ وَعَلَى مَنْ يَبْقُرُهُمْ
إِنْ عَجَزُوا وَتَعْيِيْنِ الْإِمَامِ وَسَقَطَ بِمَرَضٍ وَصَبًا وَجُنُونٍ وَعَمَى وَعَرَجٍ وَأُنُوْثَةٍ
وَعَجَزَةٍ عَنْ مُّحْتَاجٍ لَهُ وَرَقٍ وَدَبْنٍ حَلٍّ كَوَالِدَيْنِ فِي فَرَضٍ كِفَايَةٍ يَبْحَثُ أَوْ خَطَرَ
لَا جَنَّةَ وَالْكَافِرُ كَثِيْرُهُ فِي غَيْرِهِ وَدُعَاؤُهُ لِلْإِسْلَامِ ثُمَّ جَزِيَّةٌ بِمَحَلٍّ يُؤْمَنُ وَالْأَ
قُوْتُلُوا وَقُتِلُوا إِلَّا الْمَرْأَةَ إِلَّا فِي مُقَاتَلَتِهَا وَالصَّبِيَّ

والمعتوه

أو مات أو أجاز (في) كل (فرض كفاية) جهادا كان أو علما كفايا أو غيرها

فلا يخرج له الا باذنها ان كان في بلده من يفيد ولا يخرج بغير اذنها ان كان فيه أهلية النظر والاجتهاد ولا طاعة لهما في منعه لان تحصيل درجات المهتدين فرض كفاية واعتراض القرافي بأن طاعة الأبوين فرض عين فلا تسقط لأجل فرض الكفاية وفي التوضيح وابن غازي وسفر العلم الذي هو فرض عين ليس لهما منعه فان كان فرض كفاية فليترك في طاعتها (ببحر أو) بر (خطر) أى لا والدين المنع من ركوب البحار والبرارى الخطرة للتجارة وحيث لا خطر لا يجوز لهما المنع فهذه مسألة أخرى لاتعلق لها بالجهاد (لا) يسقط فرض الكفاية بمنع (جد) ولو الأقرب (و) الشخص (الكافر) أبا أو أما (كغيره) أى الوالد المسلم (في) ترك كل فرض كفاية (غيره) أى الجهاد لافي ترك الجهاد لاتهامه بقصده بمنع ولده منه توهين الاسلام وفي المواق تقييد كلام المصنف بعلامه ان منعهما لكرهه اعانة المسلمين فان كان لشفتقتهما عليه سقط عنه (ودعوا) أى الكفار قبل القتال (للاسلام) اجمالا من عبر تفصيل الشرائع الا ان يسألوا عنها فتبين لهم قاله ابن شاس بلقتهم الدعوة أم لا على أحد قولى الامام مالك رضى الله تعالى عنه وتكرر الدعوة ثلاثة أيام متوالية وقيل ثلاث مرات في يوم ويقالون في أول اليوم الرابع بالدعوة والمراد بالاسلام ما يخرج به من الكفر كالشهادتين لمن لم يقر بضمونهما وعموم رسالة السيدنا محمد صلى الله عليه وسلم لمنكر عمومهما فتدعى كل فرقة للخروج عما كفرت به (ثم) ان امتنعوا من الاسلام دعوا الى أداء (جزية بمحل يؤمن) على المسلمين من غدر الكفار فيه راجع لدعائهم للاسلام ولدعائهم للجزية (والا) أى وان لم يجيبوا للجزية أو أجابوا لها لكن بمحل لاتنالهم فيه أحكامنا ولم يرتحلوا الى بلادنا أو خيف من دعائهم الى الاسلام أو الجزية أن يعاجلونا بالقتال (قوتلوا) أى أخذنى قتالهم (و) اذا قدر عليهم (قتلوا) أى جاز قتلهم (الا) سمة فلا يجوز قتلهم (المرأة) فلا تقتل في حال (الا في مقاتلتها) فتقتل ان قتلت بسلاح أو حجارة أسرت أم لا (و) (الا) الصبي

الطيق للقتال فكل المرأة ابن عرفه يقتل كل مقاتل حين قتاله ابن سحنون ولو كان شيخا كبيرا وسمع يحيى ابن القاسم وكذا المرأة والصبي المواق فلو قال المصنف الا للمرأة والصبي الا في قتالهما لأجاد (و) الا (العتوه) أى ضعيف العقل سحنون والمجنون والمحتل العقل وشبههم وشبه في منع القتل فقال (كشيخ فان) أى لا بغية فيه للقتال ولا لتدبير (وزمن) أى مقعد أو أشل أو مفلوج أو نحوهم (وأعمى) وأعرج (وراهب منعزل) عن الكفار (بدير أو صومعة) لاعتزالهم أهل دينهم عن محاربة المسلمين لالفضل تبتلهم بل هم أبعد عن الله لشدة كفرهم ويستأنس بأن الحكمة في ذلك ان الاصل منع اتلاف النفوس وانما أبيع منه ما يقتضى دفع الفسدة ومن لا يقاتل لاهو أهله في العادة ليس في احداث الفسدة كالمقاتلين فرجع الحكم فيهم الى الاصل وهو المنع (بلا رأى) قيد في منع قتل الشيخ ومن بعده ولدا فاصله بالكاف عما قبله ومفهوم بدير الخ ان الراهب المنعزل بكنيسة يقتل كننز بدير أو صومعة وله رأى (وترك لهم) أى من لا يقاتلون (الكفاية فقط) من مال الكفار لظن يسرهم فان لم يكن للكفار مال وجب على المسلمين مواساتهم قال في المدونة ويترك لهم من أموالهم ما يعيشون به ولا تؤخذ كلها فيموتون (واستغفر) أى تاب (قاتلهم) أى الشيخ ومن بعده قبل صبر ورتهم غنيمة ولادية عليه ولا كفارة وكل من لا يقتل يسي وشبه في الاستغفار فقال (ك) قاتل (من لم تبلغه دعوة) ولو متمسكا بكتاب نبيه وحكى المازرى عن بعض البغداديين ان ثبت ان القتل كان متمسكا بكتابه مؤمنا بنبيه ولم يعلم بعثة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ففيه الدية اه (وان) قتل من يؤسرو هو من عدا الراهب والراهبة بعدان (حيزوا) وصاروا مغانا (ف) على قاتلهم (قيمتهم) يجعلها الامام في الغنيمة (والراهب والراهبة) المنعزلان بدير أو صومعة بلا رأى (٢٥٣) (حران) فلا يؤسران ولا يسترقان عند الامام مالك رضى الله تعالى

عنه وقال سحنون تسترق الراهبة وتظاهر كلام المصنف ولو ترهب ببلد الاسلام وذهب لارض الحرب وهو كذلك فيستصحب له ذلك الحكم حتى يثبت خلافه وعلى قاتلها ديتهما اذا

وَالْمَتَوَّه كَشَيْخٍ فَإِنْ وَزَمَ وَأَعْمَى وَرَاهِبٍ مُنْعَزِلٍ بِدَيْرٍ أَوْ صَوْمَعَةٍ بِلا رَأْيٍ وَتَرَكْ لَهُمُ الْكِفَايَةَ فَقَطَّ وَاسْتَغْفَرَ قَاتِلُهُمْ كَمَنْ لَمْ تَبْلُغْهُ دَعْوَةٌ وَإِنْ حِيزُوا فَقِيَمَتْهُمْ وَالرَّاهِبُ وَالرَّاهِبَةُ حُرَّانِ يَقْطَعُ مَاءُ وَآلَةٍ وَبِنَارٍ إِنْ لَمْ يُمَكِّنْ غَيْرُهَا وَلَمْ يَكُنْ فِيهِمْ مُسْلِمٌ وَإِنْ يَسْفَنُ وَبِالْحِصْنِ يَنْفِرُ تَحْرِيقٌ وَتَقْرِيقٌ مَعَ ذُرِّيَّةٍ وَإِنْ تَرَسُّوا بِذُرِّيَّةٍ تُرْكُوا إِلَّا بِالْخَوْفِ وَيُحْسِنُ لَمْ يُقْصَدِ التَّرْسُ أَنْ لَمْ يُخَفَّ عَلَى أَكْثَرِ الْمُسْلِمِينَ

قتلا بعدان صار في الغنيمة وما تقدم من أنه لادية في قتل من نهى عن قتله انما هو قبل أن يصير في الغنم وصلة فقاتلوا (بقطع ماء) عنهم ليموتوا عطشا أو عليهم ليموتوا غرقا (و) (بآلة) لقتل كسيف ورمح ونبل ولو كان فيهم نساء وصبيان ولو خيف على الدرية كما فعل صلى الله عليه وسلم بأهل الطائف (و) قاتلوا (بنار) ترسل عليهم لتحرقهم (ان) خيف منهم على المسلمين اتفاقا (لم يمكن غيرها) أى النار لتحصنهم بما لا يفيد فيه غيرها فان أمكن غيرها فلا يجوز قتالهم به عند ابن القاسم وسحنون (ولم يكن فيهم مسلم) فان كان فيهم مسلم فلا يقاتلون بها اتفاقا برا أو بحرا ولو خيف منهم على المسلمين خلافا للخمى اه وبالح على جواز قتالهم بالنار بالشرطين المذكورين فقال (وان) كنا واياهم أو أحد الفر يقين منا أو منهم (يسفن) ونص ابن رشد وقع في المذهب اختلاف كثير فيما يجوز به قتل العدو وما لا يجوز وتلخيصه ان الحصون اذا لم يكن فيها الا المقاتلة فأجاز في المدونة ان يرموا بالنار ومنع من ذلك سحنون وقدرى ذلك عن مالك من رواية محمد بن معاوية الحضرمي ولا خلاف فيما سوى ذلك من تقريقهم بالماء ورميهم بالمجانيق وما أشبه ذلك وأما ان كان فيها المقاتلة والنساء والصبيان ففيه أربعة أقوال أحدها أنه يجوز أن يرموا بالنار ويفرقوا بالماء ويرموا بالمجانيق (و) قاتلوا (بالحصن) أتى به معرقا تنفيها على خروجه من حيز المبالغة وعلى احترام الدرية فيه ولذا قال (بغير تحريق وتقريق) أمكن غيرهما أم لا وهذا كالتخصيص لظاهر قوله بقطع ماء بناء على ان المراد عليهم حال كونهم (مع ذرية) أو نساء وأولى مع مسلم فيتركون ان لم يخف على المسلمين وظاهر المصنف انهم يرمون بالمتجنيق ولو مع ذرية أو نساء أو مسلم وهو كذلك (وان ترسو بذرية) لهم أو نساءهم أى جعلوها ترسا يتوقون به (تركوا) بلا قتال لحق الفاتمين في كل حال (الاحوف) منهم على المسلمين فيقاتلون (و) ان ترسوا (بمسلم) قاتلوا (لم يقصد الترس) بالرمى وان خفنا على أنفسنا لان دم المسلم لا يباح بالخوف على النفس (ان لم يخف على أكثر المسلمين) شرط للأخيرة ولقوله وبنار ولقوله

وبالحصن الخ فان خيف على أكثر المسلمين جاز قتالهم وسقطت حرمة الترس سواء كان ذريتهم أو مسلما (وحرّم نبل) اسم جمع لا واحده من لفظه معناه السهام العربية مؤنث كذا في المصباح (سم) بضم السين وشد اللام ونائب فاعله ضمير النبل فالمناسب سمت أى جعل فيها السم القاتل أى حرم علينا رميهم بها والذي في النوادر كره مالك رضى الله تعالى عنه ان يسم النبل والرماح ونحوه لان يونس فحمل المصنف الكراهة على الحرمة وقيدها بعضهم بما اذا لم يكن عند العدو نبل مسموم والافيجوز حينئذ (و) حرم علينا (استعانة بمشرك) أى كافر والسين والتاء للطلب فان خرج من تلقاء نفسه فلا يمنع على الاعتماد وقال أصبغ يمنع أشد المنع ودليل الاول غزو صفوان بن أمية مع النبي صلى الله عليه وسلم حينئذ والطائف قبل اسلامه ولعل وجهه ان صفوان كان من المؤلفة قلوبهم فيحتمل أنه أجاز له التألف للخروج من تلقاء نفسه ويدل لأصبغ ظاهر خبر مسلم ارجع فلن أستعين بمشرك قاله ليهودى خرج من غير طلب وأجاب غيره بأن النهي كان في وقت خاص وهو بدليل غزو صفوان في حنين والطائف (الاحدمة) منه لنا كحفر أو هدم أو رمى بمنجنيق أو صنعة فلا تحرم الاستعانة به (و) حرم (ارسال مصحف) ولو طلبه الطاغية لتدبره خشية إهانتهم (لهم) أو اصابة نجاسة وأراد به ما يقابل الكتاب الذى فيه كآية بدليل ذكره بعد فلا يقال مفهوم مصحف ان مادونه ولو الجلل لا يحرم ارساله وهو يعارض مفهوم قوله الآتى فيما يجوز وبث كتاب فيه كآية قال الامام مالك رضى الله تعالى عنه ان طلبك كافر أن تعلمه قرآنا فلا تفعل لانه نجس ولا يجوز تعليمه الفقه (و) حرم (سفر به) أى المصحف (لارضهم) أى بلاد الكفار تنازع فيه ارسال وسفرو لومع جيش كثير (ك) سفر به (مرأة) لارضهم مسلمة حرة أو أمة أو كاتبة زوجة لمسلم فيحرم (الافى جيش آمن) بمد الهمة وكسر الهمزة فيجوز السفر بالمرأة خاصة ولدا فصل بالكاف لانها تنبى على نفسه والمصحف قد يسقط ولا يشعر به وقد كان صلى الله عليه وسلم يقرع بين نسائه في سفر الغزى ولان جيشه آمن (و) حرم (٢٥٤) (فرار) من عدو على مسلم وان لم يتعين الجهاد عليه أو كان مندوبا (ان بلغ المسلمون)

الذين معهم سلاح (النصف) من عدد الكفار كائنة من مائتين ولو فر الامير فالمعتبر عند ابن القاسم والجمهور العدول القوة والجلد خلافا لابن الماجشون وتختص

وَحَرَّمَ نَبْلُ سُمٍّْ وَاسْتِعَانَةُ بِمُشْرِكٍ إِلَّا لِحِدْمَةٍ وَارْسَالُ مُصْحَفٍ لَهُمْ وَسَفَرٌ بِهِ لَارْضِهِمْ كَمَرَأَةٍ إِلَّا فِي جَيْشٍ آمِنٍ وَفَرَادٍ إِنْ بَلَغَ الْمُسْلِمُونَ النِّصْفَ وَلَمْ يَبْلُغُوا اثْنَيْ عَشَرَ أَلْفًا إِلَّا تَحَرُّفًا وَتَحِيْزًا إِنْ خِيفَ وَالْمَثَلَةُ وَحُلُّ رَأْسٍ لِبَلَدٍ أَوْ وَالِ وَخِيَانَةُ أَسِيرٍ اثْنَيْنِ طَائِعًا وَلَوْ عَلَى نَفْسِهِ

الحرمة بمن فر أو لافان لم يكن معهم سلاح أو لم يبلغوا النصف فلا يحرم (ولم يبلغوا) أى المسلمون (اثني عشر ألفا) عطف على مفهوم ان بلغ المسلمون النصف وقيده به أى فان لم يبلغوا النصف ولم يبلغوا اثني عشر ألفا جاز الفرار أو الحال انهم لم يبلغوا اثني عشر ألفا فان بلغوها حرم ولو كثر الكفار جدا ما لم تختلف كلمتهم والاجاز لخبر لن يظلب اثنا عشر ألفا من قلة الا ان تختلف كلمتهم وما لم يكن العدو بمحل مدده ولا مدد للمسلمين والاجاز (الاتحرفا) بفتح المثناة والحاء الهملة وضم الراء مشددة بأن يظهر الهزيمة ليتبعه العدو فيرجع عليه فيقتله وهو من مكاييد الحرب (و) (الا تحييزا) الى أمير الجيش أو الى فئة فيتقوى بهم وشرط جوازهما كون المتحرف والمنحيز غير أمير الجيش والامام وأما ما فليس لهما التحرف ولا التحيز لحصول الخلل والفسدة به والذي من خصائصه عليه الصلاة والسلام وجوب مصاربة العدو الكثير من غير اشتراط ما هنا (ان خيف) العدو أى خاف منه المتحيزان بقتله خوفا يبين ان كان انحيازهم الى فئة خرجوا معهم أموالا وكان خرجوا من بلد الأمير وهو مقيم في بلده فلا يكون فئة لهم يحازون اليه قاله الحطاب (و) حرم (المثلة) أى التمثيل بالكفار بقطع أطرافهم وقلع أعينهم بعد القدرة عليهم ولم يعملوا بمسلم فيجوز حال القتال قبل القدرة عليهم أو بعد تسليمهم بمسلم قاله الباجي في أسير كافر عندنا وقدموا بأسير مسلم عندهم (و) حرم (حمل رأس) من عدو من بلد قتله (بلد) آخر (أو) (لوال) أى أمير جيش في بلد القتال ويجوز حملها في بلد القتال لغير وال واستظهر جواز حملها لبلد آخر لمصلحة شرعية كاطمئنان القلوب بالجزم بموته وقد حمل رأس كعب بن الأشرف من خيبر الى المدينة (و) حرم (خيانة) مسلم (أسير) في بلد العدو (اثمن) أى ائتمنه كافر صراحة نحو أمناك على أموالنا وذريتنا ونسائنا أو ضمننا كاعطائه شيئا يصنعه حال كون الأسير (طائعا) في ائتمانه على أموالهم وذريتهم ونسائهم بل (ولو) ائتمن (على نفسه) بهدمنه أن لا يهرب ولا يخونهم فيما تقدم أو بغير عهد بيمين فيها أو بغيرها ومفهوم ائتمن انه ان لم يؤتمن نجوز خيانتته ومفهوم طائعا انه ان ائتمن مكرها تجوز خيانتته

في جميع ما تقدم ولو حلفوه بمينا على عدمها فان قلت كيف يتصور طوعه وهو اسير قلت يتصور فيمن أحبوه وظنوا فيه الامانة وأطلقوه يذهب حيث شاء في بلادهم فأعجبته لكثرة زينة الدنيا مثلا (و) حرم (الغلول) أصله الماء الجاري بين الشجر ثم نقل لأخذ شيء من الغنيمة قبل حوزها لادخال الغلال ما يأخذه بين متاعه ليخفيه عن غيره (وأدب) أي الغال (ان ظهر) أي اطلع (عليه) لا يمنعه سهمه من الغنيمة ومفهوم ان ظهر عليه انه إن جاء تابعا فلا يؤدب ان كان قبل القسمة وتفرق الجيش والأدب ابن رشد ومن تاب بعد القسم واقتراق الجيش أدب عند جميعهم واما الأخذ منها بعد حوزها فسرقه وستأني في قوله وحد زان وسارق ان حيز الغنم (وجاز أخذ محتاج) من المجاهدين الذين يسهم لهم ظاهره ولو لم يبلغ الضرورة المبيحة للميتة فان كان لا يسهم له ففي جواز أخذه وعدمه قولان ومفعول أخذ المضاف لفاعله قوله (نملا وحزانا وابرة وطعاما وان) كان للأخذ (نملا) بفتح النون والعين اسم جمع لا واحد له من لفظه أي ابلا أو بقرا أو غنما يذكيه ويأكل لحمه ويرد جلده للغنيمة ان لم يحتج له قال ابن عرفة في البدونة ولونهاهم الامام ثم اضطروا اليه جاز لهم أكله أبو الحسن لأن الامام اذ ذاك عاص فلا يلتفت اليه (وعلفا) لدابته وشبهه في جواز الأخذ فقال (كثوب وسلاح ودابة ليرد) أي الثوب والسلاح والدابة للغنيمة بعد استغنائه عنها فهو راجع لما بعد الكفاف فلذا فصله بها (ورد) الأخذ للغنيمة (الفضل) أي الفاضل عن حاجته من جميع ما أخذه من الغنيمة لحاجته اليه (ان كثر) أي زادت قيمته عن درهم (فان تعذر) رد ما وجب رده سواء كان مما قبل الكفاف أو مما بعدها لسفر الامام وتفرق الجيش (تصدق به) كله بلا تخميس كما يؤخذ من التوضيح على المشهور وقال ابن المواز يتصدق منه حتى يبقى اليسير فله ابقاؤه (٣٥٥) لنفسه واستبعده ابن عبد السلام بأن اليسير

يقتصر منفردا لا يجتمع مع غيره (و) ان أخذ شخصان مما يسهم لهما محتاجان صنفى طعام كقمح وشعير وفضل عن كل منهما كثير مما أخذه واحتياج كل منهما لفضل بيد الآخر فتبادلا بتفاضل

وَالْغُلُولُ وَأَدَبٌ إِنْ ظَهَرَ عَلَيْهِ وَجَازَ أَخْذُ مُحْتَاجٍ نَمَلًا وَحِزَامًا وَإِبْرَةً وَطَعَامًا وَإِنْ نَمَلًا وَعَلَفًا كَثُوبٌ وَسِلَاحٌ وَدَابَّةٌ لِيُرَدَّ وَرَدَّ الْفَضْلُ إِنْ كَثُرَ فَإِنْ تَعَذَّرَ تَصَدَّقَ بِهِ وَمَضَتْ الْمُبَادَلَةُ بَيْنَهُمْ وَبَيَّلَدِيهِمْ إِقَامَةُ الْحَدِّ وَتَخْرِيْبٌ وَقَطْعٌ نُحْلٌ وَحَرْقٌ إِنْ أَنْكَى أَوْ لَمْ تُرْجَ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ مَمْدُوبٌ كَمَكْسِيهِ وَوَطْءٌ أَسِيرٍ زَوْجَةً أَوْ أُمَّةً سَلِمَةً وَذَبْحُ حَيَّوَانٍ وَعَرَقَبَتُهُ وَأَجْهَزٌ عَلَيْهِ وَفِي النَّحْلِ إِنْ كَثُرَتْ وَلَمْ يُقْصَدْ عَسَلُهَا رَوَايَتَانِ

كساع بصاعين من جنس واحد (مضت المبادلة) قل القسمة الواقعة (بينهم) أي المجاهدين وتجاوز ابتداء على المذهب لان كلا منهما كأنه رد ما فضل عنه للغنيمة وأخذه الآخر منها فلا مبادلة في الحقيقة فان تبادلا بعد القسم بتفاضل ففسخ وكذا ان تبادلا به مع عدم احتياج كل لفاضل الآخر لوجوب رده للغنيمة (و) جاز أي اذن للامام (ببيلدهم) أي الكفار (اقامة الحد) الشرعي لزنا أو سرقة أو قتل أو حراة على من فعل موجبه لانه واجب عليه ان يقيمه ببيلدهم ولا يؤخره حتى يرجع لببلده ويشعر به تقديم الجار والمجرور المفيد للاختصاص فكأنه قال لا يقيمه الا ببيلدهم (و) جاز (تخريب) لبيارهم (وقطع نخل وحرق) لزرعهم (ان أنكى) أي ما ذكر أي كان فيه نكابة للكفار ورجيت للمسلمين (أو) لم ينك (و) لم ترج لهم فالجواز في هاتين الصورتين فان أنكى ولم ترج تعين التخريب أو القطع أو الحرق وان لم ينك ورجيت وجب الابقاء فلا تدخل هاتان الصورتان في كلامه (والظاهر) عند ابن رشد (انه) أي للذكور من التخريب والقطع (مندوب) ان لم يرج لنكابتهم وشبهه في الندب عند ابن رشد فقال (كمكسه) وهو الابقاء مندوب ان رجي للمسلمين (و) جاز (وطء) مسلم (أسير) في بلد العدو (زوجة أو أمة) له مسيبتين معه ان أيقن أنهما (سلمتا) من وطء سائيهما لأن سييهم المسلمة لا يهدم نكاحها ان كانت زوجة ولا يبطل ملكها ان كانت أمة وقوله وهدم السبي النكاح في سبي المسلمين نساء الكافرين واراد بالجواز عدم حرمة اذهومكروه لقول الامام مالك رضي الله تعالى عنه أكره ذلك لما أخاف من بقاء ذريته بأرض الحرب (و) جاز (ذبح حيوان) مأكول أو غيره عجز عن الانتفاع به أي قطع حلقومه وودجيه (وعرقبته) الواو بمعنى أو أي أوقف عرقوبه وظاهره وان كان لا نكابة فيه ويرجي للمسلمين (وأجهز عليه) أي الحيوان والواو بمعنى أو أي فعل به ما يسجل موته ولو غير الدكاة الشرعية (وفي) جواز انلاف (النحل) بحاء مهملة بحرق ونحوه (ان كثرت) لنكابتهم به (و) الحال انه (لم يقصد) بانلافها (عسلها) أي أخذه وكرهته (روايتان)

ومفهوم ان كثرت انها ان كانت قليلة ولم يقصد غسلها كره اتلافها ومفهوم لم يقصد غسلها انه ان قصد غسلها فلا يكره اتلافها قلت
أوكثرت (وحرقت) أي المذبح والمقرن والمجهر عليه وجوبا (ان أكلوا) أي استحل الكفار دينهم ان يأكلوا (اليتة) ولو ظنا لثلا
ينتفعوا به وشبه في الحرق فقال (كتناع) لهم أو لمسلم (عجز عن حمله) لبلد الاسلام وعن الانتفاع به فيحرق لثلا ينتفعوا به
(و) جاز (جعل) بفتح الجيم أي اتخذ ووضع (الديوان) أي الدفتر والمعنى انه يجوز للإمام أن يجعل ديوانا أي دفترًا يجمع فيه
أسماء الجنود وعطاءهم (و) جاز (جعل) بضم الجيم أي قدر من المال أي أعطاه (من) شخص (قاعد) أي متخلف عن الجهاد
(من يخرج) للجهاد نائبا (عنه) أي القاعد في الخروج له (ان كانا) أي القاعد والخارج (بديوان) واحد وقد كره مالك لمن في
السبيل اجارة فرسه لمن يربط عليه أو يزوجه عليه فهذا اذا أجر نفسه أشد كراهة وكان مالكا رحمه الله تعالى أشار الى ان الأصل منع هذه
الاجارة للجهل وأجيزت اذا كانا بديوان واحد لأن على كل واحد منهما ما على الآخر فليس اجارة حقيقية اهـ (و) جاز راجحة (رفع صوت
مرابط) وحارس بحر (بالتكبير) في حرسهم لانه شعارهم ليلا ونهارا وكذا رفعه بتكبير العبد والتلبية والسرفى غير هذه أفضل لقوله
صلى الله عليه وسلم لرافعي أصواتهم بالدعاء الذي ندعون بين أكنافكم (وكره التطريب) أي التفتي بالتكبير (وقتل عين) أي
جاسوس على المسلمين يطلع الحربيين على عورات المسلمين وينقل أخبارهم اليهم وهو رسول الشر والناموس رسول الخير ان يؤمن
بل (وان) كان الجاسوس ذميا عندنا أو حربيا (أمن) بضم الهمزة وكسر الميم مشددة لأنه لا يتضمن كونه عينا ولا يستلزمه
ولا يجوز عقده عليه ويتعين قتله الآن يسلم ونقل عن سحنون ان رأى الامام استرقاقه فهو له واستشكل بأنه لا يدفع شره
(والمسلم) العين (كالزندق) أي (٢٥٦) الذي أظهر الاسلام وأخفى الكفر في تعيين قتله وان أظهر التوبة بعد

الاطلاع عليه وقبول
توبته ان أظهرها قبل
الاطلاع عليه (و) جاز
(قبول الامام هديتهم) ان
كان لهم منعة وقوة لان
ضعفوا وأشرف الامام على
أخذهم فقصدا التوهين
بها (وهي) أي الهدية (له)

وَحَرَّقَ أَنْ أَكَلُوا الْمَيْتَةَ كَمَتَاعٍ عَجَزَ عَنْ حَمْلِهِ وَجَعَلَ الدِّيَّانَ وَجَعْلًا مِنْ قَاعِدٍ
لَنْ يَخْرُجَ عَنْهُ أَنْ كَانَ بِدِيَّانٍ وَرَفَعَ صَوْتَهُ مُرَابِطًا بِالتَّكْبِيرِ وَكَرِهَ التَّطْرِيبَ
وَقَتْلَ عَيْنٍ وَإِنْ أَمَّنَ وَالْمُسْلِمُ كَالزَّنْدِيقِ وَقَبُولُ الْإِمَامِ هَدِيَّتَهُمْ وَهِيَ لَهُ إِنْ
كَانَتْ مِنْ بَعْضِ الْكُفَرَاءَةِ وَفِي أَنْ كَانَتْ مِنَ الطَّاعِيَةِ إِنْ لَمْ يَدْخُلْ بِلَدَهُ
وَقَتْلُ رُومٍ وَتَرْكُ وَاحْتِجَاجٍ عَلَيْهِمْ يَقْرَأْنِ وَيَبْنِي كِتَابَ فِيهِ كَلَايَةُ وَإِقْدَامُ
الرَّجُلِ عَلَى كَثِيرٍ إِنْ لَمْ يَكُنْ لِيُظْهِرَ شَجَاعَةً عَلَى الظَّاهِرِ وَانْتِقَالَ مِنْ مَوْتٍ

آخر
أي الامام خاصة (ان كانت) الهدية (من بعض) من الحربيين للامام (لكفرابة) بينه وبينهم
أو مكافأة له أو لرجاء بدلها ونحوها وسواء دخل بلد العدو أم لا فان كانت من بعض الامام لالقربة ففيه للمسلمين بلا تخميس ان كانت
قبل دخول بلدهم والافقيمة (و) هي (فيه) أي لصالح جميع المسلمين (ان كانت) الهدية (من الطاغية) أي ملكهم للامام لأنه
الحدث عنه قبل ولقوله (ان لم يدخل) الامام (بلده) أي العدو كانت لقربة أم لا فان دخل بلده فغنيمة كانت لقربة أم لا والظاهر
عدم مراعاة كون هدية الطاغية لكفرابة كون الغالب فيها الخوف من الملك وجيشه فلذا لم تكن له (و) جاز (قتل روم وترك)
كفارا أي أذن فيه فيصدق بوجوبه وفي نسخة نوب بدل روم ويراد بهم الحبشة وان كان النوب في الاصل غيرهم وهي صواب كافي
الخطاب وقصد المصنف بها الاشارة الى أن حديثي اتركوا الحبشة حيثما تركوكم واتركوا الترك ما تركوكم ليس معمولا بهما على ظاهرهما
من وجوب الترك وحرمة القتال وانما المراد بالتهى فيهما الارشاد فقط فلا ينافي الجواز فلذا انض عليه أو ان قتال غيرهم في ذلك الزمان أولى
أو لم نصح عنده تلك الآثار (و) جاز (احتجاج عليهم) أي الكفار (بقرآن) ان أمن سبهم له ولمن أنزل عليه والاحرم والبراد
بالاحتجاج تلاوته عليهم لهم يرجعون لا المجادلة التي يقول الخصم بالحجة فيها لأنهم غير قائلين به حال تلاوته عليهم (و) جاز (بعت
كتاب) للعدو (فيه كالاية) والآيتين والثلاثة وعبر ابن عبد السلام بالآيات فيشمل أكثر من ثلاث آيات والجواز مقيد بأمن السب
والامتنان (و) جاز (إقدام الرجل) من المسلمين (على) قتال عدد (كثير) من الكافرين (ان لم يكن) اقدامه (ليظهر)
به (شجاعة) بأن كان يقصد اعلاء كلمة الله تعالى (على الظاهر) عند ابن رشد من الخلاف فشرط جواز اقدام قصد
الاعلاء ولو علم ذهاب نفسه (و) جاز لمن نيقن الموت وتعارضت عليه أسبابه (انتقال من) سبب (موت) كحرق مركب هو

بها (ل) سبب (آخر) كطرح نفسه في بحر مع عدم معرفة غوم (ووجب) الانتقال (ان رجا) به ولو شكا (حياة) مستمرة (أو طولها) أى الحياة ولو يحصل له ما هو أشد من الموت المسجل لان حفظ النفس واجب ما أمكن فيجوز قطع من أكلت الأكلة بعض كفه خوفاً أكلها جميعه ما لم يخف الموت من قطعه وشبهه في الوجوب فقال (كالنظر) من الامام بالمصلحة للمسلمين (في الاسرى) الصالحين للقتال من الكفار قبل قسم الغنيمة (بقتل) لمن يجوز قتله (أو من) بفتح الميم وشد النون أى عتق وتخليه سبيل لمن قلت قيمته وتحسب من الخمس (أو فداء) بمال من الكفار أكثر من قيمته أو بأسير مسلم عندهم وتحسب قيمته من الخمس ويجعل الفداء في بيت المال وقال سحنون انما يفدى بأسرى المسلمين (أو) ضرب (جزية) على من يصح ضربها عليه وتحسب قيمته من الخمس (أو استرقاق) فيمن يجوز استرقاقه وهو من جملة الغنيمة وهذه الوجوه الخمسة بالنسبة للرجال المقاتلين واما الثراري والنساء فليس فيهم الا الاسترقاق والمفاداة (ولا يمنعه) أى استرقاق الاسيرة الكافرة (محل ب) جنين (مسلم) بأن تزوجها حال كونها كتابية مسلم بأرض الحرب وسيت حاملها منه أو أسلم زوجها الكافر وسيت حاملها وقد أحبلها قبل اسلامه أو بعده فالجنين مسلم في الصور الثلاثة تبعاً لأبيه وترق في جميعها (ورق) أى الحمل (ان حملت) أمه (به بكفر) من أبيه ثم أسلم كما في الصورة الوسطى لأن حملت به حال اسلام أبيه كما في الطرفين (و) وجب (الوفاء بها) أى الشرط الذى (فتح لنا) الحصن أو البلد (ب) سبب اشتراط (هـ) بعضهم أى المهاربين كافتح على ان تؤمنوني على فلان رأس الحصن فالرأس مع القائل أماناً لانه لا يطلب الأمان لغيره الامع طلبه لنفسه وكذا على أهلى (و) وجب الوفاء (بأمان الامام) وفاء (مطلقاً) أى عن التقييد ببلد السلطان (٢٥٧) المؤمن فيكون مؤمناً في بلاد جميع

سلاطين المسلمين هذا قول مالك رضى الله تعالى عنه وقال ابن الماجشون يختص ببلاد المؤمن وشبهه في وجوب الوفاء فقال (ك) المسلم (المبارز) لكافر على شروط فيجب وفاؤه بالشروط (مع قرنه) بكسر القاف أى مثله في

لَاخِرَ وَوَجَبَ إِنْ رَجَا حَيَاةً أَوْ طَوْلَهَا كَالنَّظَرِ فِي الْأَسْرَى يَقْتُلُ أَوْ مَنِّ أَوْ فِدَاءً أَوْ جِزْيَةً أَوْ اسْتِزْقَاقٍ وَلَا يَمْنَعُهُ حَمْلُ يَمْسُلُهُمْ وَرُقٌ إِنْ حَمَلَتْ بِهِ يَكْفُرُ وَالْوَفَاءُ بِمَا فَتَحَ لَنَا بِهِ بَعْضُهُمْ وَيَأْمَانُ الْإِمَامُ مُطْلَقًا كَالْبَارِزِ مَعَ قَرْنِهِ وَإِنْ أُعِينَ بِإِذْنِهِ قُتِلَ مَعَهُ وَلَنْ خَرَجَ فِي جَمَاعَةٍ لِيُثْلَحَ إِذَا فَرَّغَ مِنْ قَرْنِهِ الْإِعَانَةُ وَأَجْبَرُوا عَلَى حُكْمِهِ مَنْ نَزَلُوا عَلَى حُكْمِهِ إِنْ كَانَ مَدْلًا وَعَرَفَ الْمَصْلَحَةَ وَإِلَّا نَظَرَ الْإِمَامُ

(٣٣ - جواهر الاكلیل - أول) القوة وتجوز باذن الامام العدل فقديروى عن الامام مالك رضى الله تعالى عنه ان دعا العدو للمبارزة فأكره أن يبارزه أحد الا باذن الامام العدل واجتهاده في المشرق القرن بكسر القاف جمعه اقران وهو الذى يقارنك في بطش أو شدة أو قتال أو علم فاما الذى فى السن فقرن بالفتح وقرين وجمعه قرناء (وان أعين) الكافر المبارز لمسلم من واحد أو جماعة (بأذنه) أى الكافر المبارز (قتل) أى الممان (معه) أى معينه وبغير اذنه قتل المعين وحده وترك الممان مع قرنه على ما دخلا عليه من الشروط (ولن) أى المسلم الذى (خرج) للمبارزة حال كونه (في جماعة) مسلمين (لثلاثها) من الحريين من غير تعيين شخص لآخر ويرز عند مناشبة القتال كل واحد من المسلمين لكل واحد من الكافرين (فإذا فرغ) أحد المسلمين (من قرنه) بقتله فتجوز له (الاعانة) لمسلم آخر على قرنه نظرا لخروج الجماعة للجماعة فكانت كل جماعة بمنزلة قرن واحد ولقضية على وحمة وعبيدة بن الحرث بن عبد المطلب رضى الله تعالى عنهم بارزوا يوم بدر الوليد بن عتبة وعتبة بن ربيعة وشيبة بن ربيعة فقتل على الوليد بن عتبة وقتل حمزة عتبة بن ربيعة وأما شيبة بن ربيعة فضرع عبيدة ففقط رجله ففكر عليه على وحمة فاستنقذه من شيبة وقتلاه قاله قت وسالم (وأجبروا) أى الكفار المتحصنون بمحصن ومدينة أو القادمون أرض الاسلام بنحو تجارة اذا نزلوا بأمان على حكم شخص معين وحكم فيهم بحكم فأبوه فيجبرون (على) تنفيذ (حكم من) أى الذى (نزلوا على حكمه) فيهم اذا أنزلهم الامام على حكم أحد غيره وان كان لا يجوز له اجداء وازال بنى قريظة كان على حكم النبي صلى الله عليه وسلم ثم حكم فيهم سعد بن معاذ رضى الله تعالى عنه خصوصية لتطبيب قلوب الانصار الأوس لأنهم كانوا مواليهم (ان كان) من نزلوا على حكمه (عدلاً) في الشهادة على انها شرط في كل حاكم عاماً كان أو خاصاً (وعرف) من نزلوا على حكمه (المصلحة) للمسلمين (والا) أى وان لم يكن عدلاً طارفاً المصلحة بان كان فاسقاً أو جاهلاً المصلحة صح حكمه و (نظر الامام) فيه فان رآه صواباً أمضاه والارده وشبهه في نظر الامام فقال

(كتائب غير) أى الامام من اضافة المصدر لفاعله ومفعوله قوله (اقلها) أى عددا كثيرا لا ينحصر الابدس وان لم يكن أحد الأقاليم السبعة (والا) أى وان لم يؤمن غير الامام اقلها بان أمن عددا محصورا (فهل يجوز) تأمينه ابتداء ويمضى ولا نظر للامام فيه (وعليه الأكثر) من شارحها (أو) لا يجوز ابتداء ولكن (يمضى) ان أمضاه الامام ظاهر كلامه انهما فيمن سوى الامام ولو مستوفيا لشروط التأمين بان كان حرا مسلما عاقلا بالغا ذكرا وليس كذلك لأن تأمينه لازم على المشهور وهو قول ابن القاسم وقال ابن الماجشون بنظر فيه الامام وجواز التأمين أو مضيئه اذا كان (من مؤمن) بفتح الهمزة وشذ الليث مكسورة (بميز) أى عاقل الأمان ان كان بالناذ كرا حرام طيعا للامام بل (ولو) كان (صغيرا أو امرأة أو رقاً أو خارجا على الامام) العدل وكان مسلما وغير خائف من الحربين (لا) ان كان (ذميا) لأن كفره يحمله على سوء نظره للمسلمين (أو) لا ان كان (خائفا منهم) أى الحربين في جواب الاستفهام (تأويلان) فهو راجع لما قبله لا فلو قدمه عليه لكان أحسن (وسقط القتل) عن الحربى بتأمينه من الامام أو غيره وأمضاه الامام قبل الفتح بل (ولو بعد الفتح) هذا قول ابن القاسم وابن اللواز وقال سحنون لا يجوز لمؤمنه قتله ويجوز لغيره فالخلاف في سقوط القتل بالتأمين بعد الفتح انما هو بالنسبة لغير المؤمن واما هو فليس له قتله اتفاقا كذا في التوضيح والخطاب ومقتضى نقل المواق عن ابن بشر ان الخلاف في تأمين غير الامام بالنسبة للقتل وكذا غير القتل ان كان التأمين قبل الفتح لا بعده فيسقط القتل فقط لا الفداء أو الجزية أو الاسترقاق فيرى الامام رأيه فيه ثم الأمان يكون (بلفظ أو إشارة مفهومة) أى شأنها الافهام بان يفهم العدو الأمان منها وان قصد (٢٥٨) المسلمون بهاضره كفتحنا المصحب وحلفنا ان قتلهم فظنوا تأمينا ومعنى كونه

تأمينا انه يصمم دمه وماله لكن بخير الامام بين امضائه ورده لأمانه وبهذا يجمع بين ما في التوضيح من اشتراط قصده وما في المواق من عدم اشتراطه بحمل ما في التوضيح على التأمين المنعقد الذى لا يرد وما في المواق على ما يخبر فيه

كُتَابِيْنَ غَيْرِهِ اِقْلِيْمًا وَاَلَا فَهَلْ يَجُوزُ وَعَلَيْهِ الْاَكْثَرُ اَوْ يُعْضَى مِنْ مُؤْمِنٍ مُّيَمَّنٍ
وَلَوْ صَغِيرًا اَوْ امْرَأَةً اَوْ رِقًّا اَوْ خَارِجًا عَلَى الْاِمَامِ لَا ذِمِّيًّا اَوْ خَائِفًا مِنْهُمْ تَأْوِيلَانِ
وَسَقَطَ الْقَتْلُ وَلَوْ بَعْدَ الْفَتْحِ بِلَفْظٍ اَوْ اِشَارَةٍ مُّفْهِمَةٍ اِنْ لَمْ يَضُرَّ وَاِنْ ظَنَّهُ حَرْبِيًّا
فَجَاءَ اَوْ نَهَى النَّاسَ عَنْهُ فَصَوَّأَوْا اَوْ نَسَوْا اَوْ جَهِلُوا اَوْ جَهِلَ اِسْلَامُهُ لَا اِمْضَاءَ اَمَضَى
اَوْ رُدَّ لِحَالِهِ وَاِنْ اُخْذَ مُّقْبِلًا بِأَرْضِهِمْ وَقَالَ جِئْتُ اَطْلُبُ الْاَمَانَ اَوْ بِأَرْضِنَا وَقَالَ
ظَنَنْتُمْ اَنْكُمْ لَا تَعْرِضُونَ لِتَاجِرٍ اَوْ يَنْتَهِمَا رُدَّ لِمَا مِثْلِهِ وَاِنْ قَامَتْ قَرِيْنَةٌ فَمَلِكُهَا وَاِنْ
رُدَّ يَرْجِعُ فَفَلَى اَمَانِهِ

الامام اه وشرط جواز التأمين من الامام أو غيره أو مضيئه (ان لم يضر) التأمين المسلمين بان كان فيه مصلحة حتى لهم فى الجواهر وشرط الأمان أن لا يكون على المسلمين ضرر افلا أمن جاسوسا أو طليعة أو من فيه مضرة لم ينقد ولا تشرط المصلحة بل عدم المضرة ثم قال فلو فقد الشرط بان كان عينا أو جاسوسا أو طليعة أو من فيه مضرة لم ينقد (وان ظنه) أى التأمين (حربى) من غير اشارة منا ولم قصده كقولنا لرئيس مركب العدو أرح قلبك فظنه تأمينا (فجاء) الحربى اليه متمددا على ظنه (أنهى) الامام (الناس عنه) أى التأمين (فصووا) أى خالفوا نهى الامام وأمنوا (أنسوا) نهى الامام وأمنوا (أو جهلوا) وجوب امتثاله وحرمة مخالفته وأمنوا (أو) أمن ذمى حربيا (جهل) الحربى (اسلامه) أى اعتقد اسلام الذى آمنه (لا) ان علم الحربى انه ذمى وجهل أى اعتقد (امضاه) أى تأمين الذمى فلا يمضى وجواب ان ظنه حربى وما عطف عليه (أمضى) أى التأمين أى امضاه الامام ان رآه مصلحة للمسلمين (أورد) أى الحربى (لحله) أى التأمين الذى كان به جاله وان لم يأمن فيه على نفسه ولا يجوز قتله ولا استرقاقه (وان أخذ) الحربى حال كونه (مقبلا) أى حاله اقباله اليه وصلة أخذ (بأرضهم) أى الكفار (وقال جئت) لكم (أطلب الأمان) منكم (أو) أخذ (بأرضنا) ومعه سلع ودخلها بلا تأمين (وقال) أى الحربى المأخوذ بأرضنا جئت لأتجرو (ظننت انكم لا تعرضون لتاجر أو) أخذ (بينهما) أى أرضى للمسلمين والكافرين وقال جئت أطلب الأمان (ردلأمنه) أى محل يأمن فيه على نفسه وماله فى المسائل الثلاثة (وان قامت قرينة) على وجود سلع بلا سلاح معه (فعلينا) أى القرينة يعمل فى المسائل الثلاثة (وان رد) أى الحربى المؤمن قصد توجهه لبلده وقبل وصوله اليه (يرجع) وكذا ان رجع مختارا على ظاهر كلام ابن يونس (فهو) على أمانه السابق

(حتى يصل) ببلده أو لما منه وله نزوله بالمكان الذي كان به وليس للأمام الزامه الذهاب ولما فرغ من متعلقات الامان شرع في متعلقات الاستئذان وهو كما قال ابن عرفة تأمين حربي ينزل لأمر ينصرف باتقضائه فقال (وإن مات) الحربي المستأمن في غير معركة ولا أسر (عندنا قتله) وديته ان قتل (فيه) لبيت المال (ان لم يكن معه وارث) له ببلدنا فان كان معه وارث له عندهم بقول أساقفتهم ولو زوجة أو بنتا فعالة وديته لذلك للوارث سواء دخل على التجهيز أم لا (ولم يدخل) بلدنا (على التجهيز) أي شراء أمتعة بأن دخل على الإقامة أو كانت معتادة لهم أو جعل مادخل عليه ولأعادة لهم أو طالت إقامته بالعرف بعدد دخوله على التجهيز أو اعتياده تنزيلا له منزلة الدخول على الإقامة ففي هذه الصور الخمسة ماله وديته فيه وان لم يمت وأراد الرجوع إلى بلده فلا يمكن منه ثلاثا بخبر بعورات المسلمين فان حارب بعد خروجه من عندنا وأسرفا شار له بقوله (و) ان نقض العهد وحارب المسلمين قتلوه فماله (لقاتله إن أسر) حيا (ثم قتل) وعمل كونه لقاتله ان كان من غير الجيش وغير المستند له والافي خمس كسائر الفنيمة (والا) أي وان دخل على التجهيز بنص أو إعادة ولم تطل إقامته فيهما (أرسل) ماله الذي عندنا (مع ديته) أي الحربي القتل ظلما في غير معركة (لوارثه) في دينه وشبه في الارسال للوارث فقال (كوديعته) أي مال الحربي المتروك عندنا سواء كان وديعة عرفية أم لا وقد مات ببلده وليس له وارث عندنا فيرسل لوارثه ببلده (وهل) ترسل وديته لوارثه ان مات ببلدنا أو قتل ظلما بل (وان قتل) أي الحربي (في معركة) بينه وبين المسلمين بلا أسر (أو) ان قتل في معركة فهي (فيه) لبيت المال فلا ترسل لوارثه ولا تخمس (قولان) لم يطلع الصنف على أرجحية أحدهما الأول لابن اللواز والثاني لابن القاسم حكاهما (٢٥٩) ابن يونس (و) ان نهب حربي

حَتَّى يَصِلَ وَإِنْ مَاتَ عِنْدَنَا فَمَالُهُ قِيَمُهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ وَارِثٌ وَلَمْ يَدْخُلْ عَلَى التَّجْهِيزِ وَلِقَاتِلِهِ إِنْ أُسِرَ ثُمَّ قُتِلَ وَالْأُزْزِلَ مَعَ دِيَّتِهِ لَوَارِثِهِ كَوَدِيْعَتِهِ وَهَلْ وَإِنْ قُتِلَ فِي مَعْرَكَةٍ أَوْ قِيَمَ قَوْلَانِ وَكَرِهَ لِغَيْرِ الْمَالِكِ اشْتَرَاهُ رِسَالَهُ وَقَاتَتْ بِهِ وَبِهِتَتْهُمْ لَهَا وَانْتَزَعَ مَا سُرِقَ ثُمَّ هَيَّاهُ لِبَلَدِنَا عَلَى الْأَظْهَرِ لَا أَحْرَارٌ مُسْلِمُونَ قَدِمُوا بِهِمْ وَمَلَكَ بِإِسْلَامِهِ غَيْرَ الْحُرِّ الْمُسْلِمِ وَفَدَيْتُ أُمَّ الْوَلَدِ وَعُتِقَ الْمُدْبِرُ مِنْ ثَلَاثِ سَيِّدِي وَمُعْتَقٌ لِأَجَلٍ بَعْدَهُ وَلَا يَتَّبِعُونَ

سلمان مسلم أو ذمى وذهب بها لارضه ثم رجع بها لبلدنا بامان (كره لغير) المسلم أو الذمى (المالك) للسلع التي قدم بها الحربي بامان (اشترأ سلعة) أي المالك لانه اغراء لهم على أموال المسلمين والذميين وتقوية لهم

عليهم ولانه يفوتها على مالها (و) ان اشتراها غير مالها (فانت) السلعة على مالها (به) أي شراء غيره فليس له أخذها من مشتريها جبرا بالثمن ولا بغيره (و) فانت أيضا (بهيبتهم) أي الحربيين بأرضنا بعد دخولها بامان (لها) أي سلعة المسلم أو الذمى سواء وهبها لمسلم أو ذمى اما لان التأمين يحقق ملكهم أولا نه به صارت له حرمة ليست له في دار الحرب (وانتزع) من الحربي المستأمن أو الذي ضربت عليه الجزية (ما) أي الشيء الذي (سرق) من مسلم أو ذمى في زمن المهاد أو غضب ولورقيقا وذهب به لارض الحرب (ثم عید) أي رجع (به لبلدنا) فينتزع (على الاظهر) من الخلاف عند ابن رشد سواء عاد به سارقه أو غيره وتقطع يد السارق ان عاد به كقتل من قتل مسلما أو ذميا حال تأمينه ثم هرب إلى أرضه ثم رجع اليها ولا يسقط ذلك عنه تأمينه (لا) ينزع من المستأمنين (احرار مسلمون) أمروهم ثم (قدموا بهم) بامان ذكورا كانوا أو إناثا ولا يمنعون من وطء الاناث والرجوع بهم إلى بلادهم عند ابن القاسم في أحد قوليه وقال غيره انهم ينزعون منهم بقيمتهم وهو الذي عليه أصحاب مالك رضي الله تعالى عنهم وبه العمل ورجحه جماعة (وملك) الحربي سواء قدم بلادنا بامان حال كفره أم لا (باسلامه) بأرضنا أو بأرضهم ثم قدم بلادنا (غير الحر المسلم) من رقيق ولو مسلما وذمى وأمتة لآخر مسلم ولا مسروق ولا حبس محقق كونه حبسا كفرسه في سبيل الله لانه قد يكتب الرجل ذلك ليعمنه من الناس وعدمه قولان (وفديت أم الولد) لحر مسلم أسرها حربي ثم قدم بها واسلم فيجب على سيدها فداءها منه بقيمتها القربى بامان الحرية اذ لم يبق فيها الا الاستمتاع ويسير الخدمة و يدفعها حالة ان كان مليا وينبع بها في ذمته ان كان معدما وتقوم قنا (و) ان أسلم حربي ويده مدبر لمسلم بقي بيده إلى موت سيده فان مات (عتق المدبر من ثلث) مال (سيده) ان حمله فان حمل بعضه رقبته لمن أسلم عليه (و) ان أسلم حربي ويده (معتق لاجل) لمسلم بقي بيده إلى غاية الاجل وعتق (بعده) أي الاجل (ولا يتبعون) أي المدبر الذي عتق جميعه أو بعضه والمعتق لأجا.

الذي عتق بعد الأجل أى لا يتبعهم من أسلم عليهم (بشيء) من قيمتهم لأنه ليس له الأخذ منهم الى موت السيد أو تمام الأجل كالكهم الاصل (و) ان مات سيد الدبر وعليه دين يستغرق الدبر كله أو بعضه رق مقابل الدين الذي أسلم عليه وعتق ثلث باقيه لتقدم حقه على حق أرباب الديون فيما تستغرقه ديونهم فهو أولى به (لا خيار للوارث) للسيد في ارق من الدبر بين اسلامه لمن أسلم عليه وفدائه منه بقيمته فكذا وارثه (وحدزان) من الجيش بحرية أو ذات مغنم قل الجيش أو كثر (و) قطع (سارق) نصابا فوفقه لضعف الشبهة هنا وقيل ان سرق فوق حقه نصابا وصوب هذا القول البنائي قال لا يحد الزاني بذات المغنم للشبهة ولا يقطع السارق حتى يسرق نصابا فوق حقه (ان حيز للمغنم) أى الغنيمة في مكان بالفعل بحيث يكون معينا بين أيدي المجاهدين قبل قسمه فان سرق منه قبل جوزه فلا يقطع فهو راجع للسارق فقط وأما الزاني فيحد مطلقا على ما مشى عليه المصنف كما سيذكره في باب الزنا (ووقفت) أى حبست (الارض) غير اللوات وهى الارض الصالحة للزراعة أى صارت وقفاً على مصالح المسلمين بمجرد الاستيلاء عليها بلا صيغة من الامام وأما اللوات فلا مام تمليكها لمن يشاء ومثل الارض الصالحة للزراعة الدورى الحكم وقيل الدورى للغنائم وقيل بخبر الامام في وقفها وقسمها وعلى الأول لا يؤخذ لها كراء بخلاف أرض الزراعة قال القرافى بعد ذكر الخلاف في كراء دور مكة المشهور ومنع كراءها لفتحها عنوة وما يقع من القضاء في اثبات الاملاك وعقود الاجارات والاخذ بالشفعة ونحو ذلك فهو على القول بأن لا مام قسمها كسائر الغنائم أو على القول بأنه مخير في ذلك والقاعدة المتفق عليها ان مسائل الخلاف ان اصل ببعض أقوالها قضاء حاكم نعين ذلك القول وارفع الخلاف فاذا قضى حاكم بثبوت ذلك في أرض العنوة ثبت الملك وارفع الخلاف وتعين ما حكم به وهذا يطرد في مكة ومصر وغيرها (كعصر والشأم والعراق) وأما ما يقع بمصر من شراء بعض سلاطينها وكبرائها بلادا من بيت المال ويحملونها وقفاً على ما يبنونه من المساجد مثلاً فانما يحكمون فيها من يرى ذلك لأهل مذهبنا (٣٦٠) (وخمسة) أى قسم (غيرها) أى الارض خمسة أقسام متساوية من سائر أموال الحربيين مثليات أو مقومات يجعل خمس منها في بيت المال والأخماس الأربعة للغنائم (ان أوجب) أى قوتل (عليه) بخيل وركاب أى إبل وبعير

بشيء ولا خيار للوارث وحد زان وسارق إن حيز المغنم ووُقت الأرض كعصر والشأم والعراق وخمس غيرها إن أوجب عليه فخر أجها والخمس والجزية لأله عليه الصلاة والسلام ثم للمصالح وبدى بمن فيهم المال وتقل للأحوج الأ كثر وتقل منه السلب

عن الخليل بالكراع وأما ما تجلجى عنه أهله دون قتال فعندنا لا يخمس ويصرف في مصالح المسلمين كما كان النبي صلى الله عليه وسلم يفعل فيما يؤخذ من بني النضير (فخر أجها) أى أجرة الارض الموقوفة التي استأجرها المسلمون أو أهل الذمة من الامام أو جزء الخارج منها ان ساقى عليها مسلماً أو ذمياً (والخمس) من الغنيمة أو ركاز (والجزية) العنوية والصلحية والنفى وعشور أهل الذمة والمستأمنين وخراج أهل الصلح ومما صلح عليه الحربيين ومال من لا وارث له ومال جهل مالكة محلها بيت مال المسلمين والناسر عليها الامام يصرفها باجتهاده في مصالحهم العامة كالمساجد والجهاد والرباط والقناطر والاسوار والحصون والمراكب والخاصة كتجهيز ميت وفداء أسير وقضاء دين معسر وتزويج عازب ونفقة فقير وندب بدوّه بالصرف (لأله) أى النبي (عليه الصلاة والسلام) الدين تحرم عليهم الصدقة وهم بنو هاشم (ثم للمصالح) جمع مصلحة ومنها نفس الامام وعباله بالمعروف حتى قال عبد الوهاب يبدأ بنفسه وعباله ولو استغرق جميعه ولكن بالمعروف (وبدى) وجوباً من المصالح التي بعد آله صلى الله عليه وسلم فالبدء هنا اضافي والمتقدم حقيقى (عن) أى مصالح من جمع (فيهم المال) كبناء مساجدهم وعمارة ثغورهم وأرزاق قضاتهم ومؤذنيهم وقضاء ديونهم وعقل جنائياتهم ويعطون كفاية سنة (وتقل) وجوباً (للاحوج) ممن جبي المال فيهم (الا كثر) وابقى الأقل لمن جبي فيهم المال وفيها للمالك رضى الله تعالى عنه يبدأ فى النفى للفقراء فما بقى كان بين الناس بالسوية الآن يرى الامام حبسه لنوائب الاسلام ابن القاسم عريهم ومولاهم سواء لان مال الكارضى الله تعالى عنه حدث أن عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه خطب فقال انى عملت عملاً وعمل صاحبى عملاً وان بقيت لقبال لألحقن أسفل الناس باعلامهم ما من أحد إلا له فى هذا المال حق أعطيه أو منعه ولو كان راعياً أو راعية بعدن فأعجب مالكا هذا الحديث وقد أطال ابن عرفة فى هذا المقام فليراجعه من أحب (وتقل) أى زاد الامام (منه) أى خمس الغنيمة (السلب) وهو ما يسلب من القتل ويسمى نقلاً كلياً أو ما النفل الجزئى فنسب معين كفرس أو ثوب أو سلاح يعطيه الامام لبعض المجاهدين من

الحبس أيضا وشرط جواز التنفيل كونه (لمصلحة) للمسلمين كشجاعة النفل وتدييره ابن عرفة النفل ما يعطيه الامام من خمس الغنيمة وهو جزئي وكلّي فالاول ما ثبت باعطائه بالفعل والثاني ما ثبت بقوله من قتل قتيلا فله سلبه (ولم يجوز) للامام نص المدونة يكره فابقاه بعضهم على ظاهره وحمله غيره على المنع (ان لم ينقض القتال) صادق بانثائه وقبله وفاعل لم يجوز (من قتل قتيلا فله سلبه) أى هذا اللفظ لافساد نياتهم بالقتال للمال ولتأديته الى تحاملهم على القتال وقد قال عمر رضى الله تعالى عنه لا تقدموا حجاجم المسلمين الى الحصون فلمسلم استبقه أحب الى من حصن أفتحه (ومضى ان لم يبطله) الامام أى قوله من قتل الخ (قبل حوز الغنم) بان لم يبطله أصلا أو ابطله بعده فان أبطله قبله أى أظهر الرجوع عنه فباعتباره ابطله فيما يقتل بعده لافيا قتل قبله ولا يعتبر ابطله بعده فيستحق من فعل شيئا من الأسباب مارتبه عليه الامام ولو كان من أصل الغنيمة حيث نص عليه فان نص على انه من الحبس أو أطلق فنه في المواق قال سحنون كل شيء يبذله الامام قبل القتال فلا ينبغي عندنا الا انه ان نزل وقال ذلك أمضينا وان أعطاهم ذلك من أصل الغنيمة لا اختلاف فيه ولما لم يكن كل قاتل يستحق السلب بين المصنف من يستحقه فقال (وللمسلم فقط) أى لا للدمى ابن يونس الا ان ينفذه الامام (سلب اعتيد) وجوده مع المقتول حال الحرب كسلاحه وثيابه ودابته المركوبة له (لاسوار وصليب) من عين (وعين) ذهب أو فضة وتاج من عين أو جواهر (ودابة) جنيب أمامه لازينة وهذه مفهومة اعتيد هذا ان سمع المسلم قول الامام من قتل الخ بل (وان لم يسمع) قول الامام لم يعد أو صمم اذا سمعه غيره من الجيش وان لم يسمعه أحد فلفو وسواء اتحد القتل (أو تعدد ان لم يقل) الامام (قتيلا) واحدا وصوابه ان لم عين قاتلا (والا) بان عين قاتلا بان قال ان قتل يازيد قتيلا فلك سلبه (٣٦١) (فالاول) من المقتولين له سلبه دون غيره حيث تعدد

مقتوله بثلاثة قيود أن لا يأتي الامام بما يدل على الشمول فان أتى به بان قال من قتلته يازيد فلك سلبه فله سلب جميع مقتوليه وأن يعلم الاول من مقتوليه فان جهل فله نصف كل

لِمَصَاحَةِ وَلَمْ يَجْزُ إِن لَمْ يَنْقُضِ الْقِتَالُ مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا فَلَهُ السَّبُّ وَمَضَى إِنْ لَمْ يُبْطَلْهُ قَبْلَ الْغَنَمِ وَلِلْمُسْلِمِ فَقَطَّ سَلْبُ اعْتِيدَ لَاسِوَارٍ وَصَلِيبٍ وَعَيْنٍ وَدَابَّةٍ وَإِنْ لَمْ يَسْمَعْ أَوْ تَمَدَّدَ إِنْ لَمْ يَكُنْ قَتِيلًا وَالْأَوَّلُ وَلَمْ يَكُنْ لِكَمَرٍ أَوْ إِنْ لَمْ تُقَاتَلْ كَالْإِمَامِ إِنْ لَمْ يَقُلْ مِنْكُمْ أَوْ يَخْصُ نَفْسُهُ وَلَهُ الْبَغْلَةُ إِنْ قَالَ عَلَى بَغْلٍ لَا إِنْ كَانَتْ يَبِيدُ غُلَامِهِ وَقَسَمَ الْأَرْبَعَةَ الْحَرْبُ مُسْلِمٍ عَاقِلٍ بِالْغَرِّ حَاضِرٍ كَتَاوَجِرٍ وَأَجِيرٍ إِنْ قَاتَلَا أَوْ خَرَجَا بِنِيَّةٍ غَزْوٍ لَا يَضِدُّهُمْ

(ولم يكن) السلب (لكمرة) أى من قتل امرأة فلا يستحق سلبها (ان لم تقاتل) بسلاح كالرجال ولم تقتل أحدًا فإن قاتلت بسلاح أو قتل أحدًا فسلبها قاتلها وأدخلت الكاف الصبي والشيخ الغاني والزمن والأعمى والراهب المنعزل بدير أو صومعة بلا رأى وشبهه في استحقاق السلب فقال (كالاامام) اذا قتل قتيلا فيستحق سلبه المعتاد (ان لم يقل) الامام من قتل قتيلا (منكم) بناء على دخول المتكلم في كلامه العام ان كان خبرا لا أمرا (أو) ان لم (يخص) الامام (نفسه) فان قال منكم أو خص نفسه فلا شيء له لاخراج نفسه في الاول ومحباتها في الثاني (وله البغلة) التي ركبها الحربي أو أمسكها له غلامه ليقاتل عليها (ان قال) الامام من قتل قتيلا (على بغل) فهو له والحجارة ان قال على حمار والناقة ان قال على جمل أو بعير لاطلاق البغل والحمار والجل والبعير على الأثني وهذا عرف قديم والعرف الآن قصرهما على الذكر وقد تقرر ان الاحكام المبينة على العرف لا يفتى بها بعد تناسيه وتجدد غيره وإنما يفتى بما يقتضيه العرف المتجدد في كل بلد وزمن (لا) يستحق القاتل دابة مقتوله (ان كانت) الدابة ممسوكة (بيد غلامه) أى الحربي لغير القتال عليها فلا حق لقاتله فيها الا اذا كانت ممسوكة ليقاتل عليها كامر (وقسم) الامام الاخماس (الاربعة) الباقية بعد الحبس العدود لمصالح المسلمين (لحر مسلم عاقل بالغ حاضر) القتال وشبهه في الاسهام فقال (كتاجر) تجارة متعلقة بالجيش أم لا (وأجير) لمنفعة عامة كتسوية الطرق ورفع الاحبل أو خاصة بيمين كخدمة شخص (ان قاتلا) أى الاجير والتاجر فلا يكفي شهودهما صف القتال على مذهب المدونة (أو) لم يقاتلا (خرجوا) أى التاجر والاجير من أرض الاسلام لأرض الحرب (بنية غزو) لتكثيرها سواد المسلمين (لا) يسهم ل(ضدهم) أى الحر المسلم العاقل البالغ الحاضر الذكر وضدهم هو العبد والكافر والمجنون والصبي والغائب عن القتال

والمرأة ان لم يقاتلوا بل (ولو قاتلوا) الا أن يتعين عليهم القتال بفتح العدو فيسهم لهم (الا الصبي ففي) اسهامه (ان أجيز) أي اذن الامام له في الخروج للجهاد (وقاتل) الكفار بالقتال وعدمه (بخلاف) البناني أما القول بأنه لا يسهم له فهو ظاهر المدونة وشهره ابن عبد السلام وأما القول بأنه يسهم له إن أجيز وقاتل فلم أر من شهره نعم شهر الفاكهاني انه يسهم له ان حضر صف القتال وهو قول ثالث لم يصرح عليه المصنف لكن يلزم من شهره تشهير ما حكا المصنف (ولا يرضخ لهم) أي لا يعطى لمن لا يسهم له شيء من المال وشبهه في عدم الاسهام وعدم الرضخ فقال (كيت قبل اللقاء) أي القتال فلا يسهم ولا يرضخ له (وأعمى وأعرج) الا أن يقاتلا راكبين أو راجلين (وأشل) كذلك (و) ك(متخلف) ببلد الاسلام (لحاجة ان لم يتعلق بالجيش) بان لم يعد عليهم منها نفع ولو تعلق بالمسلمين فان عاد عليه أو على أمير الجيش منها نفع أسهم له فالأول كإقامة سوق وحضر واصلح طريق لقسمه صلى الله عليه وسلم اطلحة وسعيد بن زيد وهما بالشأم قل أن يصلوا إلى بلد العدو لمصلحة متعلقة بالجيش والثاني كقسمه صلى الله عليه وسلم لعثمان وقد خلفه على ابنته لتجهيزها ودفنها (و) ك(ضال) أي تائه عن الجيش (ببلدنا) ولم يرجع له حتى غنموا فلا يسهم له لانه لم يحصل منه منفعة للجيش من تكثير سواد المسلمين ان ضل بغير ربح بل (وان) رد (ربح) والمعتمد انه يسهم للضال ببلدنا والمراد بربح (بخلاف) ضال بـ (بلدهم) أي الحر بين فيسهم له (و) بخلاف (مريض شهيد) أي حضرا ابتداء القتال صحيحا ثم مرض واستمر يقاتل ولم يمنعه مرضه عن القتال فيسهم له فان لم يشهده فلا يسهم له الا أن يكون ذارأي كقعد أو أعرج أو أعمى له رأى وشبهه في الاسهام فقال (كفرس رهيص) أي مريض في باطن حافره من مشيه (٣٦٣) على حجر أو شبهه لانه بصفة الصحيح فيهرب العدو وان لم يصلح لكر عليه ولا فرار منه (أو مريض) الفرس أو الفارس أو الراجل (بعدان) قاتل حتى (أشرف على الغنيمة) هذا مستفاد الاسهام له مما قبله بالأولى وذكره ليرتب عليه قوله (والا) أي وان لم يمرض بعد الاشراف عليها بان خرج

وَلَوْ قَاتَلُوا إِلَّا الصَّبِيَّ فَفِيهِ إِنْ أُجِيزَ وَقَاتَلَ خِلَافٌ وَلَا يُرَضِّخُ لَهُمْ كَمَيِّتٌ قَبْلَ
الَلِّقَاءِ وَأَعْمَى وَأَعْرَجٌ وَأَشْلٌ وَمُتَخَلِّفٌ لِحَاجَةٍ إِنْ لَمْ تَتَّعَلَّقْ بِالْجَيْشِ وَضَالٌّ بِبَلَدِنَا وَإِنْ
يَرْبِحُ بِخِلَافٍ بَلَدِهِمْ وَمَرِيضٌ شَهِيدٌ كَفَرَسٍ رَهِيصٍ أَوْ مَرِيضٌ بَعْدَ أَنْ أَشْرَفَ
عَلَى الْغَنِيمَةِ وَالْأَفْقُولَانِ وَالْفَرَسِ مِثْلًا فَارِسُهُ وَإِنْ يَسْقِينَهُ أَوْ يَرْدُونَا وَهَجِينَا
وَصَغِيرًا يُقَدِّرُ بِهَا عَلَى الْكُرِّ وَالْفَرِّ وَمَرِيضٌ رُجِيٍّ وَمُحْبَسٌ وَمَغْصُوبٌ مِنَ الْغَنِيمَةِ
أَوْ مِنْ غَيْرِ الْجَيْشِ وَمَنْهُ لِرَبِّهِ

من بلده مريضاً أو مريض قبل دخول أرض العدو أو بعده وقبل القتال ولو ييسر واستمر مريضاً في الثلاث لكنه قاتل فيها لا حتى انقضى القتال (فقولان) في الصور الثلاث في الاسهام له نظرا لقتاله وعدمه نظرا لمرضه فكان حضوره كعدمه هذا على ما يفيد الخطاب (و) يسهم (للفرس) ذكره كما كان أو أثنى (مثلا) بكسر فسكون مثنى مثل سقطت نونه لاضافته سهم (فارسه) اما العظم مؤنثه أولقوة منفعة وجعله السهمين للفرس يفيد انه يستحقهما ولو كان راكبه عبداً أو يكونان لسيده وللفرس مثلاً فارسه ان كان يرب بل (وان) كان الفرس أو القتال (بسقينة) لأن المقصود من حمل الخيل في الجهاد ارباب العدو لقوله تعالى ترهبون به عدو الله وعدوكم (أو) كان الفرس (بردوناً) بكسر الموحدة وسكون الراء وفتح الدال المعجمة أي عظيم الحلقة غليظ الأعضاء ان أجازاه الامام كافي المدونة والعراب ضمير رقيقة الأعضاء (وهجيناً) من الخيل أي أبوه عربي وأمه نبطية أي رديئة (وصغيراً يقدر بها) أي البرذون والهجين والصغير (على الكر) على العدو (والفر) منه وقت القتال عليها (و) يسهم لفرس (مريض رجى) برؤه وفيه منفعة بدليل قوله لا أعجف والمراد انه شهد القتال من ابتداءه مريضاً أو مرض عند ابتداءه أو في أثنائه وأما ان مرض قبله واستمر كذلك الى انقضائه ففيه قولان كما مر أفاده عب البتاني فيه نظر اذ لا يشترط فيه شهود القتال بل الفرس اذا رجي برؤه يسهم له عند مالك خلافاً لأشهب وابن نافع رضى الله تعالى عنهم (و) يسهم لفرس (محبس) أي موقوف للجهاد عليه وسهما للمقاتل عليه لا لخبسه ولا في مصاحفه كلفه (و) يسهم لفرس (منصوب) وسهما للمقاتل عليه ان غصب (من الغنيمة) وقوتل عليه في غنيمة أخرى وعليه أجرته للجيش الاول (أو) غصبه (من غير الجيش) فسهما للمقاتل عليه وعليه أجرته لربه (و) سهما للفرس المنصوب أو الحارب (منه) أي الجيش (لربه) حيث لم يكن له غيره ولا أجر له على راكبه فان كان مع ربه غيره فسهما للمقاتل عليه وعليه أجرته لربه

والكثير فرسه سهماء للمقاتل عليه (لا) يسهم لفرس (أعجب) أى شديد الهزال (أو) فرس (كبير) فى السن جدا إذا كان (لا ينتفع به) أى الإعجب والكبير وإنما أفرد لان العطف بأو وذكره لان الفرس يذكر ويؤنث (و بفل) و حمار (و بعير) وفيل (و) فرس (ثان) لمن معه فرسان وأولى أكثر (و) الفرس (المشترك) بين اثنين أو أكثر سهماء (للمقاتل) عليه وحده (ودفع) للمقاتل عليه (أجر) حصة (شريكه و) المسلم القاتل عن الجيش واحدا كان أو متعددا (المستند للجيش) فى دخوله أرض العدو (كهو) أى الجيش فى القسم فىقسم الجيش عليه ماغنموه فى غيخته ويقسم على الجيش ماغنمه فى غيبتهم لانه انما توصل له بسببه وقوته (والا) أى وان لم يستند للجيش الغائب عنه ولم يتقو به بأن دخل أرض الحرب وحده (فله) ماغنمه يختص به دون الجيش وشبه فى الاختصاص فقال (كتناصص) أى داخل أرض الحرب خفية وأخذ من أموالهم شيئا فيختص به عن الجيش (وخمس) أى قسم (مسلم) ماغنمه من الحرب بين خمسة أقسام متساوية ووضع أحدها فى بيت المال واختص بالاربعة الباقية ان كان حرا بل (ولو) كان المسلم (عبد اعلى الأصح) ابن عاشر لم أر من صححه ولعله المصنف (لا) يخمس (ذمى) استند للجيش أم لا ماأخذه فيختص به (و) لا يخمس (من عمل) من الجيش (سرجا أو سهما) من الغنيمة فيختص به لفظ التهذيب من تحت سرجا أو يرى سهما أو صنع مشجبا ببلد العدو فهو له ولا يخمس اذا كان يسيرا أبو الحسن ليس فى الأمهات اذا كان يسيرا وانما فيها لا يخمس قال سحنون معناه اذا كان يسيرا والشجب آله من أعود ثلاثة مقرونة من أعلاها مفرجة من أسفلها تنشر عليها الثياب وتعلق فيها القرب (والشان) أى السنة التى فعلها رسول الله صلى الله عليه وسلم وعمل السلف بها (٣٦٣) (القسم) لغنائم الكفار (ببلدهم) أى الحرب بين تعجلا لسيرة

لَا أُعْجَبَ أَوْ كَبِيرٌ لَا يُنْتَفَعُ بِهِ وَبِئْسَ وَثَانٍ وَالشُّرَكَاءُ لِلْمُقَاتِلِ وَدَفَعَ أَجْرَ شَرِيكِهِ وَالْمُسْتَنْدُ لِلْجَيْشِ كَهْوٌ وَإِلَّا فَلَهُ كَمَا تَصَيَّرَ وَخَمْسَ مُسْلِمٍ وَلَوْ عَبْدًا عَلَى الْأَصَحِّ لِذِمِّيٍّ وَمَنْ عَمِلَ سَرَجًا أَوْ سَهْمًا وَالشَّانُ الْقِسْمُ بِلَدِّهِمْ وَهَلْ يَبِيعُ لِيَقْسِمَ قَوْلَانِ وَأَفْرَدَ كُلُّ صَنْفٍ إِنْ أُمِكنَ عَلَى الْأَرْجَحِ وَأَخَذَ مَعَيْنٌ وَإِنْ ذِمِّيًّا مَا عُرِفَ لَهُ قَبْلَهُ عَجَانًا وَخَافَ أَنَّهُ مِلْكُهُ وَمُحِلٌّ لَهُ إِنْ كَانَ خَيْرًا وَالْأَبْيَعُ لَهُ وَلَمْ يَخْمَسْ قِسْمُهُ إِلَّا لِتَأْوُلِ

الغنائم ونكايه للعدو فيكره تأخيرها لبلد الاسلام لانه عليه الصلاة والسلام لم يرجع من غزوة فيها مقيم الا خمسة وقسمه قبل ان يرجع كبنى المصطلق وحنين وخير ثم لم يزل

المسلمون بعده على ذلك (وهل) ينبغى أن (يبيع) الامام أو أمير الجيش الغنيمة (ليقسم) فمنها خمسة أقسام ويجعل أحدها فى بيت المال ويقسم الأربعة أخماس على الجيش بالسوية للرجل سهم وللفرس سهمان أو يخير فيه وفى قسم الاعيان فى الجواب (قولان) فهم جاربان فى الجنس أيضا وهو الذى يفيد نقل المواقف فى المنتقى قال ابن الموزان رأى ان يقسمها خمسة أقسام وان رأى ان يبيع الجميع ثم يقسم الأثمان فكذلك (وأفرد كل صنف) من الغنيمة وجوبا وقسم أخماسا (ان أمكن) قسمه شرعا وحسا بأن اتسع الصنف وجاز تفريق بعضه عن بعض فان لم يمكن قسمه حسا لضعفه أو شرعا لحرمة تفرقه كجارية وولدها دون ائثار وحلى فى قسمه إضاعة مال ضم لغيره (على الأرجح) اعترضه المواقف ونصه لم يرجع ابن يونس هنا شيئا وانما يرجع هذا الباجى فالذى اختاره هذا هو اللخمى لا ابن يونس مع انه قال فى التوضيح أيضا قال اللخمى وابن يونس فما وقع للصنف هنا وفى التوضيح وهم أو تصحيف (وأخذ) شخص (معين) أى معروف بعينه أن كان مسلما بل (وان) كان (ذميا) لعصمة ماله (ما) أى الشيء الذى (عرف) انه (له) أى المصوم ولو ذميا (قبـله) أى القسم فىأخذه (عجانا) أى بغير عوض ونص عبارة ابن الحاجب وإذا ثبت ان فى الغنيمة مال مسلم أو ذمى قبل القسم فان علم ربه بعينه حاضر أو غائب عجانا وان لم يعلم بعينه قسم (وحلف) المعين (انه ملكه) لم ينتقل عنه بناقل شرعى الى حين ارادة أخذه (و) ان كان المعين غائبا عن محل قسم الغنيمة (حمل له ان كان) حملة (خيرا) له من يبيع بحمل القسم لخصه به وعليه أجرة حملة (والا) أى وان لم يكن حملة خيرا من يبيع بأن كان يبيعه خيرا أو استويا (يبع له) وحمل له ثمنه (و) ان قسم الامام ما عرف لمعين مسلم أو ذمى غائب عن الجيش (لم يعض قسمه) فله به أخذه بما وقع فى سهمه بلا عوض فى كل حال (الا) قسمه (لتأول) أى تقليد لقول بعض العلماء كالأوزاعى ان الحربى يملك مال المسلم المستولى عليه قهرا فيمضى

قسمه (على الأحسن) فليس له به أخذه إلا بضمنه ان يبيع أو قيمته ان لم يبيع (لأن لم يتعين) ربه أى لم يعرف بعينه ولا ناحيته كصحف وكتاب حديث وفقه فيقسم على المشهور تغليباً للحق الغامض (بخلاف اللقطة وبيعت خدمة معتق) بفتح المثناة (لأجل و) خدمة (مدبر) وجاء في الغنيمة وعرف المسلم غير معين ثم ان قدم بهما المشتري فليسدها فداؤها وسيد كره المصنف بقوله وله فداء معتق لأجل ومدبر الخ فهو كالمفرع على ما هنا وفهم من قوله خدمة ان رقبته لا تباع وهو كذلك فلو بيعت رقبته ثم ظهر ربه فله فداؤه واستشكل ابن عبد السلام بيع خدمة المدبر قال وظاهر كلام ابن الحاجب بيع جميع خدمة الدبر وليس بصواب لانها محددة بحياة سيده وهى مجهولة الغاية وانما ينبغي ان يؤجر زمنًا محدودًا بما تظن حياة سيده اليه بدون زيادة على الغاية المذكورة في باب الاجارة بقوله وعبد خمسة عشر عامًا ثم ما زاد من خدمته على ذلك بأن عاش المدبر وسيده بعد تلك المدة فكذلك اللقطة لتفرق الجيش وعدم تعيين مستحقها فيوضع خراجها في بيت المال اهـ (و) بيعت (كتابة) لمكاتب فان أدى نجومها لمشتريها عتق وولاؤه للمسلمين لعدم علم عين سيده وان عجز رق لمشتريها وان علم سيده بعد عتقه عاد وولاؤه له (لا) تباع خدمة (أم ولد) لمسلم لم تصرف عينه وجدت في الغنيمة قبل قسمها اذ ليس لسيدها فيها الا الاستمتاع ويسير الخدمة والاستمتاع لا يقبل المعاوضة ويسير الخدمة لقوفينجز عتقها قاله سالم وتبعه عاب قال البناني لم أره لغيره وهو يفوتها على سيدها ان ظهر فالظاهر تخليه سبيلها على حالها اهـ (وله) أى المسلم أو الذمى الذى عرف بعينه (بعده) أى يبيع ما عرف له أو قسمه تأولوا أو جهلاً بأنه لمسلم أو ذمى أو علماً بأنه لمسلم أو ذمى غير معين (أخذه) أى المبيع أو المقسوم بمن هو بيده جبر عليه (بضمنه) الذى يبيع به و بقيته يوم قسمه ان قسم بلا بيع قاله ابن رشد خليل وهو مقتضى كلامهم وأما المبيع أو المقسوم مع معرفة ربه بعينه (٣٦٤) جهلاً أو تعمدًا للبطل فله أخذه مجاناً (و) له أخذه (ب) العوض (الاول)

الذى يبيع أو قومه به في حال القسم (ان تعدد) العقد عليه فان أراد أخذه بغير الاول سقط حقه (وأجبر) أى السيد (في أم الولد) له اذا بيعت أو قسمت جهلاً بأنها أم ولد لمسلم فيجبر (على) فدائها عن هي بيده (ب) الثمن (الذى بيعت به وان كان أضعاف قيمتها ان كان ملياً) (واتبع) أى

عَلَى الْأَحْسَنِ لَا إِنْ لَمْ يَقْمَيْنِ بِخِلَافِ الْأَقْطَةِ وَبِيعَتْ خِدْمَةُ مُعْتَقٍ لِأَجَلٍ وَمُدَبِّرٍ وَكِتَابَةٌ لَا أُمَّ وَلَدٍ وَلَهُ بَعْدُ أَخْذُهُ بِشَفْعِهِ وَبِالْأَوَّلِ إِنْ تَعَدَّدَ وَأُجْبِرَ فِي أُمِّ الْوَلَدِ عَلَى الثَّمَنِ وَاتَّبَعَ بِهِ إِنْ أَعْدَمَ إِلَّا أَنْ تَمُوتَ هِيَ أَوْ سَيِّدُهَا وَلَهُ فِدَاؤُهُ مُعْتَقٍ لِأَجَلٍ وَمُدَبِّرٍ لِحَالِهِمَا وَتَرَكَهُمَا مُسْلِمًا لِحُدْمَتِهِمَا فَإِنْ مَاتَ السَّيِّدُ الْمُدَبِّرُ قَبْلَ الْإِسْتِيفَاءِ فَخَرُّهُ إِنْ حَمَلَهُ الثَّلَاثُ وَاتَّبَعَ بِمَا يَقَى كَمُسْلِمٍ أَوْ ذِمِّيٍّ قُسِمَا وَلَمْ يُعْذَرَ فِي سُكُوتِهِمَا بِأَمْرٍ وَإِنْ حَمَلَ بَعْضُهُ رَقًّا بَاقِيَهُ وَلَا خِيَارَ لِلْوَارِثِ

فدائها عن هي بيده (ب) الثمن (الذى بيعت به وان كان أضعاف قيمتها ان كان ملياً) (واتبع) أى

السيد (به ان أعدم) أى لم يوجد له مال وأما لو بيعت أو قسمت بعد معرفة انها أم ولد لمسلم فبأخذها مجاناً في كل حال (الا أن تموت هي) أى أم الولد قبل علم سيدها فيسقط عن سيدها اذ القصد تخليصها وقد تعلق بموتها (أو) يموت (سيدها) قبله فلا شيء على تركته ولا عليها لانها قد صارت حرة بموته وليس فداؤها ديناً عليه وانما هو تخليص لها وقد تخلصت بموته (وله) أى السيد (فداء) رق (معتق لأجل و) فداء رق (مدبر) بيعت رقبتهما جهلاً بحالهما وهذه يستغنى عنها بقوله سابقاً وله بعده أخذه بضمنه لكن ذكرها ثانياً ليرتب عليها قوله مسلماً لخدمتهما واذا فديا رجعا (لحالهما) الأول وهو العتق لأجل في المعتق له والتدبير في المدبر (و) له (تركهما) أى المعتق لأجل والمدبر حال كونه (مسلماً لخدمتهما) لمن هما بيده الى الأجل في المعتق لأجل والى موت السيد في المدبر تملك كاعتد ابن القاسم وعليه فان استوفى ثمنه من خدمتهما قبل تمام الأجل وموت السيد فلا يرجع لسيدته فيملك خدمته اليه وان كثرت وان انقضت الأجل قبل استيفائه فلا يتبع للمعتق لأجل بشيء بعده وهو الراجح (فان مات السيد المدبر) بكسر الواو (قبل الاستيفاء) للثمن من خدمة المدبر (ف) هو (حران حمل) قيمته (أى المدبر) (الثالث) تركته سيده (واتبع) المدبر (بما بقى) من ثمنه وشبهه في الاتباع فقال (ك) شخص (مسلم أو ذمى قسماً) في الغنيمة جهلاً بحالهما (ولم يعذرا) أى للمسلم والذمى (في سكوتهما) حال قسمهما عن بيان حالهما وصلة يعذرا (بأمر) كصغر وبله وعجمة فيتبعان بما وقعا به في القسم مع الحكم بحريتهما اتفاقاً فان عذرا فيه بأمر فلا يتبعان بشيء (وان حمل) الثالث (بعضه) أى المدبر عتق البعض الذى حملة الثالث من المدبر و (رق باقيه) أى المدبر الزائد على الثالث لمن هو بيده (ولا خيار للوارث) للسيد بين اسلامه

وفدائه بما بقى عليه لترك سيده فداءه وان لم يحمل الثلث شيئا منه رق جميعه لمن هو بيده ولا خيار للوارث (بخلاف) حصول (الجناية) من المدبر على نفس أو مال وأسلمه سيده في ارشها ومات وثله يحمل بعضه فيخير وارثه فيما رق منه بين اسلامه رقا للمجنى عليه وفدائه بما بقى عليه من ارشها لأن سيده أسلم خدمته فخير وارثه لأن الأمر إلى خلاف ما أسلم السيد (وان أدى المكاتب) الذي بيعت رقبته جهلا بحاله (عنه) لمن اشتراه (ف) يرجع مكاتبه (على حاله) واما ان بيعت كتابته فأداهافيخرج حرا وأمالو يبيع مع العلم بأنه مكاتب فلا يتبع بشيء (والا) أى وان لم يؤد المكاتب ثمنه وعجز (ف) هو (فن) أى رق خالص من شائبة الحرية سواء (أسلم) أى أسلمه سيده لمن هو بيده (أو فدى) أى فداءه سيده بما اشترى به من الغنيمة ولم يثبت لسيدة الخيار ابتداء في اسلامه وفدائه لحراره نفسه بالكتابة (وعلى الآخذ) لشيء من الغنم رقيقا أو غيره (ان علم) الآخذ بعد أخذه انه جار (بملك) مالك مسلم أو ذمى (معين) فعليه (ترك) تصرف (فيما أخذه منها) بوجه مسوغ لاخذه كهدم تعين به عند أمير الجيش فيترك التصرف فيه (ليخبره) أى الآخذ العين في أخذه بضمنه أو تركه له (وان تصرف) الآخذ في ذلك الشيء (مضى) تصرفه فليس للمالك أخذه وشبه في منع التصرف للتخيير ومضيه ان وقع فقال (كالمشتري) ملك مسلم أو ذمى معين (من حربى) في بلاد الحرب فلا يتصرف فيه حتى يخبره فان تصرف فيه مضى تصرفه وصلة تصرف (باستيلا) وأحرى بعتق ناجز ومثل الاستيلا بالكتابة والتدبير والعق لأجل ومفهوم باستيلا انه ان تصرف الآخذ من الغنيمة يبيع فلا يعضى ولر به أخذه بضمنه وانما يعضى تصرف الآخذ من الغنيمة باستيلا ونحو (ان لم يأخذه) أى الآخذ من الغنيمة المتاع المعروف لعين مسلم أو ذمى (على) نية (رده) (٣٦٥) أى المتاع (لربه) بأن اشتراه بنية تملكه لنفسه فهو راجع للمشتري

من الغنيمة فقط الذى قبل الكاف لا للمشتري من حربى الذى بعدها على خلاف قاعدة الأغلبية والفرق بينهما قوة تسلط المالك فى الاول بدليل أخذه قبل قسمه مجانا بخلاف

بِخِلَافِ الْجَنَائَةِ وَإِنْ أَدَّى الْمَكَاتِبُ ثَمَنَهُ فَفَسَلَ حَالُهُ وَإِلَّا فَقِنَّ أُسْلِمَ أَوْ فُدىَ وَعَلَى الْآخِذِ إِنْ عَلِمَ بِمِلْكِ مُعَيَّنٍ تَرَكَ تَصَرُّفَ لِيُخَيَّرَهُ وَإِنْ تَصَرَّفَ مَضَى كَالْمُشْتَرَى مِنْ حَرْبِيٍّ بِاسْتِيلَادٍ إِنْ لَمْ يَأْخُذْهُ عَلَى رَدِّهِ وَإِلَّا فَقَوْلَانِ وَفِي الْمُؤَجَّلِ تَرَدُّدٌ وَإِسْلَامٌ أَوْ ذِمٌّ أَخْذُ مَا وَهَبَهُ بِدَارِهِمْ مَجَانًّا وَبِعُوضٍ بِهِ إِنْ لَمْ يُبْعَ فَيَمَضِى وَلِلْمَالِكِ الثَّمَنُ أَوْ الزَّائِدُ وَالْأَحْسَنُ فِي الْفَدَى مِنْ لَيْسَ أَخْذُهُ بِالْفِدَاءِ وَإِنْ أُسْلِمَ لِمَاوِضٍ مُدَبَّرٌ وَنَحْوُهُ اسْتَوْفِيَتْ خِدْمَتُهُ ثُمَّ هَلْ يُبْعَ

(٣٤ - جواهر الاكلیل - أول)
(ف) أى مضى تصرفه وعدمه (قولان) أرجحهما عدمه (وفى) امضاء العتق (المؤجل) من الآخذ من الغنيمة وعدمه (تردد) للخمى وابن بشير الراجح منه الاول (ولسلم أو ذمى) أخذ ما وهبوه (أى الحر يبيون لمسلم أو ذمى) (بدراهم) أى الحربيين أو بدارنا قبل تأمينهم اذا قدم به الوهوب له (لجنا) تنازع فيه أخذوه وب (و) ما وهبوه أو باعوه لمسلم أو ذمى بدراهم (بعوض) مثلى أو مقوم بأخذه ماله (به) أى مثل العوض مقوما كان أو مثليا (ان لم يبع) أى المأخوذ من الحربيين ببلدهم بعوض أو بلاعوض أى لم يبعه أخذه لغير ماله فان بيع لغيره (فيمضى) يبعه فليس للمالك أخذه (و) المالك (أى المسلم أو الذمى) (الثمن) الذى يبيع به ان كانت الهبة مجانا (أو الزائد) على الثمن الذى أخذه من الحربى ان أخذه منه بعوض فان يبيع بأقص ما أخذه من الحربى أو بمساو له فلا رجوع للمالك على أخذه بشيء (والأحسن) عند ابن عبد السلام (فى) المال (الفدى) بفتح الميم وكسر الدال وشد الياء (من) يد (لى) بكسر اللام وشد الصاد أى سارق أو محارب أو غاصب ونحوهم من كل أخذ مالا بغير رضا صاحبه (أخذه) أى الفدى من فاديه (ب) مثل (الفداء) ان لم يمكن خلاصه بدونه ولم يفده ليملكه والآخذ منه مجانا أو بما يتوقف خلاصه عليه ان فداءه بأكثر منه (وان أسلم) أى أسلم السيد (لمعاوض) على عبد بدار الحرب ونائب فاعل أسلم (مدبر ونحوه) أى المدبر فى كونه ذات شائبة حرية كعتق لأجل ليستوفى منه معاوضا به عليه (استوفيت خدمته) أى المدبر ونحوه والمفهوم من لفظه ان المعاوض يملك جميع خدمته الى موت السيد أو أجل العتق وان زادت على الثمن الذى معاوض به عليه وهو قول ابن القاسم فلا يرجع الزائد للسيد (ثم) ان مات سيد المدبر أو حل أجل العتق قبل استيفاء الثمن من الخدمة تحرر المدبر ان حمله ثلث مال سيده وعتق المعتق لأجل واختلف (هل يبيع) العبد الذى كان

مدبراً أو معتقلاً لأجل (ان عتق) المدبر بموت سيده وحمل قيمته ثلث مال سيده والمتق لأجل بحلول أجل عتقه وصلة يتبع (بالتن) كله بناء على أنه أخذته ملكاً فلا يحاسب المعاوض بما استوفاه لانه غلة وهو قول سحنون (أو) يتبع (بما بقي) من ثمنه بعد حاسبة مستلمه بما استوفاه من خدمته وهو قول محمد بن المواز بناء على أنه أخذه تقاضياً في الجواب (قولان) لم يطلع المصنف على أرجحية أحدهما ومقتضى ابن الحاجب ترجيح الأول لتصديره به وحكاية الثاني بقيل ومقتضى نقل المواق ترجيح الثاني (وعبدالحر بن يسلم) بضم فسكون (حر إن فر) أى هرب من دار الحرب اليينا قبل اسلام سيده وان قدم اليينا بما ل فهو له ولا يخمس (أو) لم يفر اليينا بعد اسلامه و(بقي) بأرض الحرب (حتى غنم) أى غنمه المسلمون وسيده كافر فهو حر أيضاً (لا) يكون العبد الذى أسلم حراً (ان خرج) من دار الحرب اليينا فاراً مسلماً (بعد اسلام سيده) بمدة فهو رقيق لسيده (أو) خرج العبد اليينا مسلماً (بمجرد اسلامه) أى السيد فلا يكون حراً و(فى كونه الضمير) على السيد ركاكة ظاهرة فالصواب ان الضمير للعبد وان المراد انه لا يتحرر بمجرد اسلامه من غير فرار ولا غنيمة خلافاً لاشبه وسحنون وذلك ان ابن القاسم قال لا يزول ملك سيده عنه بمجرد اسلامه بل حتى يفر أو ينم ويظهر أثر الخلاف فيما اذا اعتقه سيده بمجرد اسلامه أو باعه لمسلم فعلى المشهور الذى هو قول ابن القاسم ولاؤه لسيده لان عتقه صادق محلاً وصح بيعة وعلى مقابله ولاؤه للمسلمين ولم يصح بيعه ودليل المشهور عتق أبى بكر الصديق بالارضى الله تعالى عنهما بعد شرائه من مواليه مسلماً وهم يعذبونه فى اسلامه وكان ولاؤه له رضى الله تعالى عنهما (وهدم) أى أسقط ونقض (السبي) منا لروحين كافرين (النكاح) بينهما سواء سبياً معاً أو مرتين وعليها الاستبراء بحبيضة لاعداء لانها صارت أمة تحل لسايبها بحبيضة (الا ان تسبى) أى زوجة الحربى (٣٦٦) (وتسلم بعد) الاسلام منه (هـ) أى زوجها الحربى أو المستأن من فلا يهدم سببنا

إِنْ عَتَقَ بِالثَّمَنِ أَوْ بِمَا بَقِيَ قَوْلَانِ وَعَبْدُ الْحَرْبِ يُسْلِمُ حُرّاً إِنْ فَرَ أَوْ بَقِيَ حَتَّى غَنِمَ لَا إِنْ خَرَجَ بَعْدَ إِسْلَامِهِ سَيِّدُهُ أَوْ بِمَجْرَدِ إِسْلَامِهِ وَهَدَمَ السَّبْيُ النِّكَاحَ إِلَّا أَنْ تُسَبَّى وَتُسْلِمَ بَعْدَهُ وَوَلَدُهُ وَمَالُهُ فِيهِ مُطْلَقٌ لَا وَلَدٌ صَغِيرٌ لِكِتَابِيَّةٍ سُبَيْتٍ أَوْ مُسْلِمَةٍ وَهَلْ كِبَارُ الْمُسْلِمَةِ فِيهِ أَوْ إِنْ قَاتَلُوا تَأْوِيلَانِ وَوَلَدُ الْأُمَةِ لِمَالِكِهَا

(فصل) عَقْدُ الْجِزْيَةِ إِذْنُ الْإِمَامِ لِكَافِرٍ صَحَّ سَبَاؤُهُ مُكَلَّفِ حُرٍّ

نكاحهما ويقران عليه لانها أمة مسلمة تحت مسلم (ولده) أى الحربى الذى أسلم و(فر اليينا أو) بقى فى بلده حتى غزاها المسلمون فغنموا ولده الذى حملت به أمة قبل

اسلامه بدليل قوله سابقاً ورق إن حملت به بكفر (وماله) أى الحربى الذى أسلم كذلك أى وفر اليينا أو بقى فى داره حتى غزاها المسلمون و(غنموا ماله) (فى) أى غنيمة للجيش الذى دخل بلده فالأولى غنيمة (مطلقاً) أى كان الولد صغيراً أو كبيراً جاء الحربى الذى أسلم اليينا وترك ولده ببلده أم لم يحج به (لا) يكون فيثاً (ولد صغير) ولد بدار الحرب (لكتابية) أو مجوسية فالأولى ذمية حرة (سبيت) أى سبها حربى من بلد الاسلام الى بلده ووطئها فولدت منه (أو) ولد صغيراً (مسلمة) حرة سببت ووطئها سايبها فأتت منه بولد ثم غنم المسلمون الحربى والحرة الكتابية أو المسلمة وأولادها الصغار فهم احرار تبعاً لأهمهم ومفهوم صغيران الكبير لكتابية فى (وهل كبار) الحرة (المسلمة فى) وان لم يقاتلوا (أو) فى (ان قاتلوا) المسلمين مع الحربيين فان لم يقاتلوا فهم احرار فى الجواب (تأويلان) فى قولها واما الكبار اذا بلغوا وقاتلوا فهم فى فحملها ابن أبى زيد على ظاهرها ورأى ابن شبلون ان الشرط لا مفهوم له وان المقصود كونهم بحال يمكنهم فيه القتال (ولد الأمة) التى سبها حربى من مسلم أو ذمى وأولادها ثم غنمها المسلمون مع ولدها (لما لكها) صفراً كانوا أو كباراً لان الولد يتبع أمه فى الرق والحرية (فصل) فى الجزية وأحكامها ابن عرفة الجزية الغنوية مالزم الكافر من مال لأمنه باستقراره تحت حكم الاسلام وصونه اه (عقد الجزية) الرماضى صوابه الذمة كفى الجواهر لان الجزية اصطلاحاً هى المال المأخوذ منهم فلا معنى لاضافة العقد اليه (إذن الامام لكافر) ولو قرشياً فتؤخذ منهم على الراجح وهذه طريقة ولابن رشد طريقة أخرى لا تؤخذ منهم اجماعاً ما لم يمسكهم من رسول الله صلى الله عليه وسلم أولان قرشياً كلهم أسلموا فان وجد كافر فترد المازرى وان ثبتت الردة فلا يختلف فى عدم أخذها منهم (صح سبأؤه) بالمد أى أمره (مكلف) فلا تؤخذ من صغير فان بلغ أخذت منه عند بلوغه ولا ينتظر به الحول من يومه (حر) فلا جزية على الرق وتؤخذ منه عند حرته ولا ينتظر به

الحول من يومه (قادر) ولو على بعضها فالذى لا يقدر على شئ منها لا تطلب منه (مخالط) لأهل دينه ولوراهب كنيسة أوشيخا فانيا أوزمنا أو أعمى ولا رأى لهم فيجوز استرقاقهم وضرب الجزية عليهم ولا يجوز قتلهم إلا راهب الكنيسة وخرج غير المخالط كراهب دير أو صومعة بل رأى ومن له رأى ينظر فيه الإمام بما فيه المصلحة من قتل أو ضرب جزية أو استرقاق ابن رشد وإن رأى الإمام مخالفة ما وصفناه من وجوه الاجتهاد كان له ذلك (لم يعتقه) أى الكافر الموصوف بما تقدم (مسلم) بأرض الاسلام بأن لم يجبر عليه ملك المسلم ولا دمي أو اعتقه مسلم بدار الحرب أو دمي ولو ببلد الاسلام فإن اعتقه مسلم ببلد الاسلام فلا تضرب عليه وصلة اذن في (سكنى غير مكة والمدينة) المنورة بانوار ساكنها عليه أفضل الصلاة والسلام وما في حكمها من أرض الحجاز (واليمن) وهى جزيرة العرب التى قال فيها النبي صلى الله عليه وسلم لا يبقين دينان في جزيرة العرب أبو عبيدة ما بين حفيرا إلى موسى الاشعري وهو آخر العراق وأول الشام إلى أقصى اليمن طولا وفي العرض ما بين تبريز وهى آخر اليمن إلى منقطع السماوة وهو آخر حد الشام من جهة اليمن وهى آخر بلاد سبلا وكان يخرج المسافرين سبلا لهذه البلاد وهى مسيرة شهر وعشرين يوما لكثرة القرى بينهما (ولهم) أى الكفار عنوين أو صليحين (الاجتياز) أى المرور بجزيرة العرب ولهم إقامة ثلاثة أيام إن احتاجوا لها لدخولهم أيام عمر رضى الله تعالى عنه بجلبهم طعاما من الشام إلى المدينة على ساكنها أفضل الصلاة والسلام وضرب بهم لهم ثلاثة أيام يستوفون عنه (بمال العنوى) أى على الكافر الذى فتحت بلده بالعنوة أى القهر والقتال (أربعة دنانير) شرعية إن كان من أهل الذهب (أو أربعون درهما) شرعية إن كان من أهل الفضة (فى) كل (سنة) قرية (والظاهر) عند ابن رشد أخذها (آخرها) أى السنة إن كان يحصل له اليسار فيه (٢٦٧) فإن كان انما يحصل له اليسار أولها

أخذت فيه (وقص الفقير)

من الأربعة دنانير أو الأربعين درهما وأخذ منه (بوسعه) ولو درهما وسقط عنه ما ليس في وسعه (ولا يزداد) على الأربعة دنانير أو الأربعين درهما لكثرة اليسار الدمي

قَادِرٌ مُخَالِطٌ لَمْ يَمْتَقِهُ مُسْلِمٌ سَكَنَى غَيْرَ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ وَالْيَمَنَ وَلَهُمُ الْاجْتِيازُ بِمَالِ الْعَنْوَى أَرْبَعَةُ دَنَانِيرَ أَوْ أَرْبَعُونَ دِرْهَمًا فِي سَنَةٍ وَالظَّاهِرُ آخِرُهَا وَتُقَصَّرُ الْفَقِيرُ بِوُسْعِهِ وَلَا يَزَادُ وَالصَّلْحَى مَا شَرِطَ وَإِنْ أَطْلِقَ فَكَالْأَوَّلِ وَالظَّاهِرُ إِنْ بَذَلَ الْأَوَّلَ حَرَمَ قِتَالُهُ مَعَ الْإِهَانَةِ عِنْدَ أَخْذِهَا وَسَقَطَتَا بِالإِسْلَامِ كَأَرْزَاقِ الْمُسْلِمِينَ وَاضَافَةَ الْمُجْتَازِ ثَلَاثًا لِلظَّاهِرِ وَالْعَنْوَى حُرٌّ وَإِنْ مَاتَ أَوْ أَسْلَمَ فَلِلْأَرْضِ فَقَطُّ لِلْمُسْلِمِينَ

(والصلحى) أى على الكافر الذى منع نفسه وبلده من استيلاء المسلمين عليهم ما وصلحهم (ما شرط) فى عقد الصلح بينه وبين الإمام سواء كان قدر الجزية العنوية أو أقل أو أكثر (وإن أطلق) أى لم يبين قدر المال المصالح عليه (ف) الصلحى (كالاول) أى العنوى فى أن على كل واحد أربعة دنانير أو أربعين درهما (والظاهر) عند ابن رشد من الخلاف (أن يذل) أى دفع الصلحى للإمام القدر (الاول) أى أربعة دنانير أو أربعين درهما بعد وقوع الصلح مطلقا وجب قبوله منه و (حرم) رده عليه و (قتاله) ابن رشد نص ابن حبيب فى الواضحة وغيره أن الجزية الصلحية لا حد لها إلا ما صالح عليه الإمام من قليل أو كثير (مع الإهانة) لهم (عند أخذها) منهم باللفظة والشدة لأعلى وجه التملق والرفق لقوله تعالى حتى يعطوا الجزية عن يد أى استعلاء منكم عليهم أو نقدا يدا بيد ولا يرسلون بها وهم صاغرون ماشون كارهون مصفوعون على القفا (وسقطتا) أى الجزيتان العنوية والصلحية (بالاسلام) وبالموت والترهب الطارىء عند ابن القاسم ولو متجمدة عن سنين ولو ظهر منه التحيل على إسقاطها ترغيبا له فى الاسلام وشبهه فى السقوط فقال (كأرزاق المسلمين) التى قدرها سيدنا عمر رضى الله تعالى عنه عليهم مع الجزية فى كل شهر على من بالشام والحيرة بكسر الحاء مدينة قرب الكوفة على كل نفس مديان مثنى مدى مكيال لأهل الشام يسع خمسة عشر مكوكا والمكوك صاع ونصف (واضافة) أى تضييف (المجتاز) أى المار عليهم من المسلمين (ثلاثا) من الأيام وحذف التاء مع أن المعلوم مذكر لجواز حذفها مع حذفه ولكن الأولى اثباتها حينئذ (للظلم) من الولاية لأهل الدمة على السقوط الأرزاق والضيافة عنهم (والعنوى) الذى عقده الإمام الدمة بالجزية (حر) لأن إقراره فى الأرض لعمارتها من البن الذى قال الله تعالى فيه فلما منا بعدد ولان الاعتاق فلهم هبة أموالهم ومصدقتهما والوصية بجميع أموالهم (وإن مات أو أسلم) العنوى (فالأرض فقط للمسلمين) ومفهوم قوله فقط أن ماله ليس للمسلمين

سواء اكتسبه قبل الفتح أو بعده هذا هو المشهور عند ابن الحاجب وهو قول ابن القاسم وقال ابن المواز ما اكتسبه قبل الفتح للمسلمين وما اكتسبه بعده لوارثه في دينه فان لم يكن للعنوى وارث في دينه فماله للمسلمين (و) الحكم (في) أرض ومال أهل (الصلح ان أجملت) الجزية على البلد بما حوت من أرض ورقاب من غير تفصيل ما يخص الرقاب ولا ما يخص الأرض (فلهم) أي الكفار المصالحين (أرضهم) يتصرفون فيها كيف شاءوا (و) لهم (الوصية بمالهم) كله لأنه لاهل دينه حيث لا وارث له (و) ان مات أحدهم (ورثوها) أي ورثته أو أهل دينه الأرض حيث لا وارث له وكذا ماله فلا شيء منهما للمسلمين (وان فرقت) الجزية (على الرقاب) كملئ كل رأس كذا وأجملت على الأرض وكذا ان فرقت على الأرض وأجملت على الرقاب أو فرقت عليهما (فهي) أي الأرض (لهم) يتصرفون فيها ويرثونها وكذا مالهم في كل حال (الا أن يموت) أحدهم (بلا وارث) له في دينهم (فالمسلمين) أرضه وماله (ووصيتهم في الثلث) وما بقي للمسلمين (وان فرقت) الجزية (عليها) أي الأرض كملئ كل فدان كذا وأجملت على الرقاب أو سكت عنها (أو) فرقت (عليهما) أي الرقاب والأرض ككمل رأس كذا وكل فدان كذا (فلهم) أي المصالحين (بيعهما) أي الأرض (وخراجها على البائع) والمراد بخراجها المضروب عليها (وللعنوى) أي الذي فتحت بلده بقتال (احداث كنيسة) ببلاد العنوة التي أقر على سكانها (ان شرط) الاحداث أي أذن له الامام فيه حين ضرب الجزية عليه (والا) أي وان لم يأذن له الامام فيه حينه بان منعه منه أو سكت (فلا) يجوز له (٣٦٨) احداث كنيسة هذا مذهب ابن القاسم في المدونة ونصها في كتاب الجمل والاجارة

وفي الصلح إن أجملت فلهم أرضهم والوصية بمالهم وورثوها وإن فرقت على الرقاب فهي لهم إلا أن يموت بلا وارث فالمسلمين ووصيتهم في الثلث وإن فرقت عليها أو عليهما فلهم بيعها وخراجها على البائع وللعنوى احداث كنيسة إن شرط والا فلا كرم المنهديم والصلحى الاحداث وبيع عرصتها أو حائط لا يلد الإسلام إلا لفسدة أعظم ومنع ركوب الخيل والبغال والسرورج وجادة الطريق وألزم بلبس يميزه وعزر ترك الزنار وظهور السكر ومعتقدو بسط لسانه واريقت الخمر وكسر الناقوس وينتقض بقتال

قال ابن القاسم ليس لهم أن يحدوا كنائس في بلاد العنوة لأنها في ليست لهم ولا نورث عنهم ولو أسلموا لم يكن لهم فيها شيء وما اختطه المسلمون عند فتحهم وسكنوا معهم فيه كالفسطاط والبصرة والكوفة وافر يقية

وشبهها من مدائن الشام فليس لهم احداث ذلك فيها إلا أن يكون لهم عهد فيوفي به (والصلحى) أي المنسوب للصلح ومنع لفتح بلاده (الاحداث) لكنيسة ببلد لم يسكنها المسلمون معه شرطه أولا (و) للصلحى (بيع عرصتها) أي أرض كنيسته (أو حائط) لكنيسته وأما العنوى فليس له بيع عرصتها لأنها وقفت بفتحها (لا) يجوز للصلحى (واللعنوى احداث كنيسة) (ببند الاسلام) التي قلوا اليها أو التي انفرد باختطاطها المسلمون في كل حال (الا ل) خوف ترتب (مفسدة أعظم) من الاحداث فيمكنون منه ارتكابا لأخف الضررين (ومنع) الدمي (ركوب الخيل) ولو غير نفيسة (والبغال) النفيسة (و) منع ركوب (السرورج) ولو على الخيل ومن الركوب المعتاد وإنما يركبون على براذع صغيرة عرضا أي جاعلا رجله لجانب واحد (و) منع (جادة) أي وسط (الطريق) إذا لم يكن خاليا (وألزم بلبس يميزه) عن هيئة المسلمين (وعزر ترك) شد (الزنار) أي ما يشد به وسطه علامة على ذله ونحوه كالبرنيطة والطرطور (و) عزز ل (ظهور) أي اظهار (السكر) في مجلس غير خاص بهم فيشمل الاسواق وحاراتهم التي يدخلها المسلمون ولوبيع (و) اظهار (معتقده) في المسيح أو غيره مما لا ضرر فيه على المسلمين لأمافيه ضرر عليهم كتغيير معتقدتهم فينقض عهده باظهاره (و بسط لسانه) على مسلم أو بحضرة لا تتهاكه حرمة وعدم احترامه المسلم وان لم يكن سبا ولا شتا (وأريقت الخمر) ان أظهرها وحملها من بلد آخر والاضمنها من أراقها لتعديده وظاهره ان كل مسلم له ذلك فليس مختصا بالحاكم ويؤدب من أظهر خنزيرا أو صليبا في أعيادهم (وكسر الناقوس) آله يضر بون بها لاجتماعهم لصلاتهم ونكون من خشب أو نحاس أو حديد (وينتقض) عقد الدمة (بقتال) أي اظهار الخروج عن الدمة على وجه المحاربة لإدفعه

عن نفسه من يريد قتله (ومنع جزية وتمرد على الأحكام) الشرعية باظهاره عدم المبالاة بها (و بنصب حرة مسلمة) على الزنا بها وزنى بها بالفعل ولا بد من ثبوته بأربعة شهداء وقيل يكفي اثنان لأنها شهادة على نقض العهد وهما الابن القاسم والراجح الأول لانه الذى رجع اليه ولان النقص انما جاء من جهة الزنا تت ولها صداق مثلها من ماله وولدها منه على دينها لانه لا أب له (وغرورها) أى الحرية المسلمة أى اخبارها بأنه مسلم وتزوجها ووطئها فان تزوجها عاتلة به ووطئها فليس نقضا ويفرق بينهما (وتطلعه على عورات المسلمين) أى وأطلع الحريين عليها بكتابتها وارسالها لهم بأن كتب لهم بأن الموضع الفلانى للمسلمين لاحرس به لياً توامنه (وسب نبي) مجمع على نبوته عندنا وان انكرها اليهود كداود وسليمان بخلاف ما اختلف فيه عندنا كالخضر (بما لم يكفر به) أى بما لم يفر على كفره به فان سب بما أقر على كفره به كالم يرسل اليهم أو عيسى إله فلا ينقض عهده لهذا لاقراره عليه بعقد الذمة نعم يؤدب لظهاره (قالوا) أى أهل المذهب مثال مالم يكفر به (كلبس نبي) تبرأ منه (أولم يرسل أو لم ينزل عليه) صلى الله عليه وسلم (قرآن أو تقوله) أى قال القرآن من عند نفسه (أو عيسى) صلى الله عليه وسلم (خلق محمدا) صلى الله عليه وسلم لم يستحي هذا القاتل من الكذب فانه يزعم ان اليهود قتلوا عيسى قبل ولادة محمد بقرون عديدة (أو مسكين محمد) صلى الله عليه وسلم (يخبركم انه) صلى الله عليه وسلم (في الجنة ماله لم ينفع نفسه) صلى الله عليه وسلم (حين أكلته الكلاب) أى عضت ساقه صلى الله عليه وسلم (وقتل) الساب بما لم يكفر به وجوبا وغاصب وغار المسلمة (ان لم يسلم) واما المطلاع على عورات المسلمين فيرى فيه الامام رأيه بقتل أو استرقاق فاذا أسلم سقط عنه ذلك بنص الكتاب العزيز (٣٦٩) (وان خرج) الذمى من دار الاسلام (لدار الحرب) ناقضا العهد

وَمَنْ جَزَيْتَهُ وَتَمَرَّدَ عَلَى الْأَحْكَامِ وَبَنَصَبَ حُرَّةً مُسْلِمَةً وَغُرَّوْرَهَا وَتَطَلَّعَ عَلَى عَوْرَاتِ الْمُسْلِمِينَ وَسَبَّ نَبِيًّا بِمَا لَمْ يَكْفُرْ بِهِ قَالُوا كَلَيْسَ بِنَبِيٍِّّ أَوْ لَمْ يُرْسَلْ أَوْ لَمْ يَنْزِلْ عَلَيْهِ قُرْآنٌ أَوْ تَقَوْلُهُ أَوْ عِيسَى خَلَقَ مُحَمَّدًا أَوْ مَسْكِينًا مُحَمَّدٌ يُخَيِّرُكُمْ أَنَّهُ فِي الْجَنَّةِ مَالُهُ لَمْ يَنْفَعْ نَفْسَهُ حِينَ أَكَلَتْهُ الْكِلَابُ وَقُتِلَ إِنْ لَمْ يُسَلِّمْ وَإِنْ خَرَجَ لِدَارِ الْحَرْبِ وَأَخَذَ اسْتَرْقَ إِنْ لَمْ يُظْلَمْ وَالْأَفْلَاكُ حَارِبَتُهُ وَإِنْ ارْتَدَّ جَمَاعَةٌ وَحَارَبُوا فَكَالْمُرْتَدِّينَ وَلِلْإِمَامِ الْمُهَادَنَةُ لِصَلَاحَةٍ إِنْ خَلَا عَنْ كَشْرَطٍ بَقَاءَ مُسْلِمٍ وَإِنْ يَمَالٍ إِلَّا لِحُوفٍ وَلَا حَدٍّ

قرينة عليه (كحاربه) أى قطع الذمى الطريق في أرض الاسلام لأخذ مال أو منع سلوك غيره مظهر الخروج عن الذمة فلا يسترق ويحكم فيه بحكم الاسلام في الحارب من قتل أو صلب أو قطع من خلاف أو نفى ولا يعارضه ما تقدم من نقض عهده بقتاله المسلمين لان ذلك فيمن أظهره وهذا فيمن تلصص (وان ارتد) عن دين الاسلام (جماعة) بعد تقرر اسلامهم (وحاربوا) بعد ارتدادهم المسلمين ثم أسروا (فكالمرتدين) من المسلمين الاصليين فيحكم فيهم بحكم المرتدين المسلمين لا بحكم الكفار الناقضين للعهد فيستتاب كبارهم ثلاثة أيام فان تابوا والاقتلوا وما لهم فيء ويجبر صغارهم على الاسلام من غير استتابة (و) تجوز (للإمام) أو نائبه فقط (المهادنة) أى صلح الحربي على ترك قتاله مدة (لمصلحة) مستوية فيها وفي عدمها فان كانت المصلحة فيها فقط تعينت وفي عدمها امتنعت (ان خلا) أى المهادنة وذكر نظرا لعنوان الصلح أو العقد (عن) شرط فاسد (كشرط بقاء) أسير (مسلم) بأيديهم أو حكم بين مسلم وكافر بحكمهم فلا تجوز هذا ان كانت غير مال بل (وان يمال) يدفعه الكفار للإمام لقوله تعالى فلا تهنوا وتدعوا الى السلم وأتم الاعلون المازرى لايهادن الامام الحربي باعطائه مالا لانه عكس مصلحة شرع أخذ الجزية منهم الا لضرورة التخلص منهم خوف استيلائهم على المسلمين وقد شاور النبي صلى الله عليه وسلم لما أحاط القبائل بالمدينة سعد بن معاذ وسعد بن عباد في أن يبذل للمشركين ثلث الثمار لما خاف أن تكون الانصار ملت القتال فقالا ان كان هذا من الله سمعنا وأطعنا وان كان رأيا فلما أكلوا منها في الجاهلية ثمرة الاشرار وأقرى فكيف وقد أعزنا الله تعالى بالاسلام فلما رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم عزمهم على القتال تركه فلو لم يكن الاعطاء جائزا عند الضرورة لما شاور فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم (الا لخوف) عن هو أشد ضررا من الشرط الفاسد كاستيلائهم على المسلمين (ولا حد) لمدة المهادنة

بمخروجه (وأخذ) أى أسره المسلمون (استرق) أى جازا استرقاقه (ان لم يظلم) الذمى (والا) أى وان خرج لظلم لحقه وأخذ (فلا) يسترق ويرد لجزيته ويصدق في قوله انه خرج لظلم ان دلت

والرأى فيها للامام بحسب اجتهاده (ونذب ان لاتزيد) مدتها (على أربعة أشهر) لاحتال حدوث قوة للمسلمين (وان استشعر) الامام
 أى ظن ظنا قويا (خياتهم) أى الحريين بظهور اماراتها في مدة المهادنة (نبذه) أى نقض الامام الصلح (وأنذرهم) أى اعلهمهم
 بنقضه عهدهم وانه يقاثلهم فان تحقق خياتهم نبذه بلا انذار (ووجب) على الامام (الوفاء) لهم بما عاهدتهم عليه ان كان غير رد رهائهم
 بل (وان) كان عهدنا لهم متلبسا (برد رهائن) كفار عندنا باقين على كفرهم بل (ولو أسلموا) هذا قول مالك وابن القاسم رضى الله
 بهما عنهما وقال ابن رشد قال ابن حبيب لا يرد عليهم ولو شرطوه وشبه في الوفاء بالرد فقال (كن أسلم) منهم عندنا وليس رهنا فيرد اليهم
 ان لم يكن رسولا بل (وان) كان (رسولا) منهم اليها وهذا كله (ان كان) من أسلم من الرهائن أو الرسل أو غيرهم (ذكرنا) فان كان
 أنى فلا ترد اليهم ولو شرطوا ردها صريحا لقوله تعالى فان علمتموهن مؤمنات فلا ترجعهن الى الكفار (وفدى) المأسور عندهم
 (بالفداء) أى مال يبت المال (ثم) ان لم يمكن فداؤه بالفداء فدى (بمال المسلمين) الذين يمكن الاخذ منهم من أهل قطره لامن (بعد ثم)
 ان لم يمكن فداؤه بمال المسلمين فدى (بماله) أى الأسير (ورجع) الفادى السلام أو المشتري المعين واحدا أو متعددا بغير علم الامام على
 للفدى السلام أو الدمي الحر أو العبد وفداء هذا كجنايته فيخير سيده في اسلامه فيه وفدائه (بمثل التلى وقيمة غيره) أى المثل وهو
 المقوم ومثل ما قاله للباحى وابن بشير وقال ابن عبد السلام الاظهر الرجوع بالمثل مطلقا لانه فرض وصلة رجوع (على اللى) بأخذه منه
 الآن (و) على (العدم) باتباع ذمته (٢٧٠) ومحل رجوع الفادى المعين (ان لم يقصد) بفدائه (صدقة) بأن قصد الرجوع

وَنُذِبَ أَنْ لَا تَزِيدَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَإِنْ اسْتَشْعَرَ خِيَانَتَهُمْ نَبَذَهُ وَأَنْذَرَهُمْ وَوَجَبَ
 الْوَفَاءُ وَإِنْ يَرَدُّ رَهَائِنَ وَلَوْ أَسْلَمُوا كَمَنْ أَسْلَمَ وَإِنْ رَسُولًا إِنْ كَانَ ذَكَرًا
 وَفَدَى بِالْفَيْءِ ثُمَّ بِمَالِ الْمُسْلِمِينَ ثُمَّ بِمَالِهِ وَذَجَعَ بِمِثْلِ الْمِثْلِي وَقِيمَةً غَيْرَهُ عَلَى
 السَّلَامِ وَالْمُعْتَمِدِ إِنْ لَمْ يَقْضِ صَدَقَةً وَلَمْ يُمَكِّنِ الْخِلَاصَ يَدُونَهُ إِلَّا مَحْرَمًا أَوْ
 زَوْجًا إِنْ عَرَفَهُ أَوْ عَتَقَ عَلَيْهِ إِلَّا أَنْ يَأْمُرَهُ بِهِ وَيُلْزِمَهُ وَقَدْ كَانَ عَلَى غَيْرِهِ وَلَوْ فِي
 غَيْرِ مَا يَبْدُو عَلَى الْمَدَدِ إِنْ جَبَلُوا قَدْرَهُمْ وَالْقَوْلُ لِلْأَسِيرِ فِي الْفِدَاءِ أَوْ بَعْضُهُ وَلَوْ لَمْ
 يَكُنْ يَبْدُو وَجَازَ بِالْأَسْرَى الْمُقَاتِلَةِ وَالْحَمْرِ وَالْحَنْزِيرِ عَلَى الْأَحْسَنِ وَلَا يُرْجَعُ بِهِ

أولم يقصد شيئا (ولم يمكن
 الخلاص بدونه) أى القدر
 الذى فداء به فان أمكن
 بدون شيء فلا يرجع عليه
 وان أمكن بأقل مما فداه به
 ف يرجع عليه بقدر ما يمكن
 خلاصه به فقط (الا) أن
 يكون للفدى (محرم)
 بفتح اليم والراء لفادى

من النسب (أو زوجا) له فلا رجوع للفادى عليه (ان) كان (عرفه) أى عرف الفادى الفدى بالحرمية أو الزوجية
 (أو) لم يعرفه بالحرمية أو الزوجية (وعتق) الفدى (عليه) أى الفادى على تقدير ملكه كأصله وفرضه وحاشيته القرية لانه لشدة الاتصال
 يحتمل على قصد التبرع فلا يرجع عليه في كل حال (الآن يأمره) أى الفدى (به) أى الفداء (ويُلْزِمُهُ) الفدى الفداء قال ابن الحاجب فلا
 رجوع الا ان يأمره ملتزما وقرره في التوضيح ونسبه لنقل الباجى عن سحنون (وقدم) أى الفادى في رجوعه بالفداء (على غيره) من
 غرماء المفدى لان الفداء يتعلق برقبته وذمته وبالمال الذى بيده والدين بذمته فقط ويقدم فيها بيده بل (ولو في غير ما بيده) كماله الذى بيده
 وعلى غرمائه ويقسم الفداء (على العدد) لرؤوس المفديين (ان جهلوا) أى الحرييون (فقدرهم) أى المفديين رفعة وخسة وغنى وفقرا
 فان علموا قدرهم قسم على قدر ما يفدى به كل واحد بحسب عادتهم كثلثة يفدى احدهم عادة بعشرة وآخر بعشرين وآخر بخمسة
 فعلى الأول سبعا الفداء وعلى الثانى أربعة أسباعه وعلى الثالث سبعة (والقول للأسير) المفدى (في) انكار اصل (الفداء) بأن قال خلصتني
 بلا مال (أو) انكار (بعضه) أى الفداء بأن قال فديتني بعشرة والفادى بأكثر منها ان كان المفدى بيد الفادى بل (ولو لم يكن) المفدى
 (بيده) أى الفادى (وجاز) فداء أسير المسلمين (ب) الكفار (الأسرى) فى أيدينا (المقاتلة) أى التى شأنها القتال اذا لم يرضوا الا بذلك
 لان قتالهم مترقب وخلاص المسلم محقق وقيدده اللخمي بما اذا لم يخش منهم والامنع (والحر والحنزير على الأحسن) عند ابن عبد السلام
 وهو قول أشهب وعبد الملك وسحنون ومنعه ابن القاسم وصفة ما يفعل في ذلك ان يأمر الامام أهل الذمة بدفع ذلك الى العدو
 ويحاسبهم بقيمة ذلك من الجزية فان أبوا لم يجهروا عليه ويفهم الجواز بالطعام بالأولى (ولا يرجع) فادى مسلم (به) أى بموضع الحر

والخنزير الذى فدى به الأسير سواء كان عنده أو اشتراه (على) مفدى (مسلم) ولا على كافر أيضا لوجوب اراقة الخمر وتسريح الخنزير أو قتله عليه (وفى) جواز فداء المسلم الأسير بـ (الخيول وآلة الحرب) وعدمه (قولان) لابن القاسم وأشهب ابن رشد ظاهر قول أشهب جوازه وإن كثر وهو خلاف ما ذهب إليه ابن حبيب أنه إنما يجوز ما لم تكن الخيول والسلاح أمرا كثيرا تكون لهم به القدرة الظاهرة والروى عن ابن القاسم أن المفاداة بالخنزير أخف منها بالخيول وهو كما قال إذ لا ضرورة على المسلمين بالمفاداة بالخنزير بخلاف الخيل اهـ (باب) فى بيان أحكام المسابقة التى يستعان بها على الجهاد (المسابقة) جائزة (يجعل) أى مال يجعل بين المتسابقين ليأخذه السابق أو من حضر (فى الخيل) من الجانبين (والابل) كذلك (وبينهما) أى الخيل من جانب والابل من جانب القرافى المسابقة مستثناة من ثلاث قواعد منع القمار وتعذيب الحيوان لغير أكله وحصول العوض والعوض لشخص واحد (و) المسابقة جائزة فى رمى (السهمان صح بيعه) أى الجمل فلا تصح بما فيه غرر ولا بمجهول ولا بخرأ وخنزير (وعين) فى المسابقة بدواب أو سهام (المبدأ) أى الوضع الذى يبدأ منه (والغاية) أى المكان الذى ينتهى إليه (و) عين (الركب) أى ما يركب عليه من خيل أو ابل فى الجواهر من شروط المسابقة معرفة أعيان ما يتسابق عليه (و) عين (الرمى) وإن جهل رميه (و) عين (عدد الاصابة) للغرض فى

على مُسْلِمٍ وَفِي الْخَيْلِ وَالْأَلَةِ الْحَرْبِ قَوْلَانِ

(باب)

الْمُسَابَقَةُ يُجْعَلُ فِي الْخَيْلِ وَالْأَبْلِ وَبَيْنَهُمَا وَالسَّهْمِ إِنْ صَحَّ بَيْعُهُ وَتُعَيَّنَ الْمَبْدَأُ وَالْغَايَةُ وَالرَّكْبُ وَالرَّامِي وَعَدَدُ الْإِصَابَةِ وَنَوْعُهَا مِنْ خَرْقٍ أَوْ غَيْرِهِ وَأَخْرَجُهُ مُتَبَرِّعٌ أَوْ أَحَدُهُمَا فَإِنْ سَبَقَ غَيْرُهُ أَخَذَهُ وَإِنْ سَبَقَ هُوَ فَلَمْ يَنْحَظْ حَضَرَ لَا إِنْ أَخْرَجَا لِأَخْذِهِ السَّابِقُ وَلَوْ بِمُحَلَّلٍ يُمَكِّنُ سَبْقَهُ وَلَا يُشْتَرِطُ تَعْيِينُ السَّهْمِ وَالْوَتْرِ وَلَهُ مَا شَاءَ وَلَا مَعْرِفَةُ الْجَرِيِّ وَالرَّكَّابِ وَلَمْ يُحْمَلْ صَبِيٌّ وَلَا اسْتَوَاهُ الْجَمْلُ أَوْ مَوْضِعُ الْإِصَابَةِ أَوْ تَسَاوَاهُمَا وَإِنْ عَرَضَ لِلْسَّهْمِ عَارِضٌ أَوْ انْكَسَرَ أَوْ لَفَرَسٌ ضَرَبَ وَجْهَهُ أَوْ

خرج الجمل (أخذه) أى السابق الجمل (وإن سبق هو) أى خرج الجمل (ف) هو (لن حضر) المسابقة صح العقد فان شرط مغرجه رجوعه إليه إن سبق بطل (لا) تجوز المسابقة (إن أخرجها) أى المتسابقان جعليين مستويين أو متفاوتين (ليأخذه) أى المخرج بالفتح كله (السابق) منهما بالدابة أو السهم لخروجه عن مورد الرخصة فرجع إلى أصل المنع فان وقع فسبح ورد كل جمل لمخرجه (ولو) كانا (بمحلل) بضم الميم أى مع شخص لم يخرج شيئا (يمكن سبقه) أى المحلل المخرجين لقوة دابته على أن من سبق منهم أخذ الجميع فلا تجوز لاحتمال سبق أحد المخرجين وأخذه الجهلين (ولا يشترط) فى مسابقة السهم (تعيين السهم) الذى يرمى به برؤية أو وصف (و) لاتعيين (الوتر) برقة أو طول أو ضدها (وله) أى كل واحد من المتسابقين بالسهم (ما شاء) المسابقة به من السهام والأوتار والقسي (ولا) يشترط فى المسابقة بالخيول والابل (معرفة) كل واحد حال (الجري) لفرض مسابقه بل يشترط جهل كل منهما حال الأخرى والا كان قمارا ممنوعا على أصله (و) لا يشترط معرفة (الراكب) ولم يحمل صبي) أى نكراه المسابقة بين صبيين وبين صبي وبالغ (ولا) يشترط (استواء) أى تساوى فردى (الجمل) فيجوز قول المتبرع إن سبق فلان فله كذا وإن سبق فلان الآخر فله كذا أقل من الأول وأكثر (أو) أى ولا يشترط استواء (موضع الاصابة) فيجوز اشتراط أخذها إصابة موضع من الفرض والآخر خلافه (أو تساويهما) أى المتسابقين فى المسافة ولا فى عدد الاصابة (وإن عرض للسهم) فى طريقه (عارض) فطل سيرة للفرض (أو انكسر) السهم أو القوس (أو) عرض (لفرسى ضرب وجهه أو) لصاحبه

(نزع سوط) فقل جرى فرسه (لم يكن مسبوفاً) بذلك لعنره (بخلاف تضييع السوط أو حرن الفرس) أو نفوره أو سقوطه من عليه أو قطع الاجام (وجاز) التسابق (فيما عدا) أى المذكور من الأمور الأربعة وهى بين الخيل وبين الابل وبين الخيل والابل والسهام كالسفن والطير لا يصلح الخبر بسرعة والجرى بالأقدام ورعى الحجارة والصراع مما ينتفع به في نكابة العدو ونفع المسلمين حال كونه (مجاناً) بلا جعل لقصد الانتفاع لالمغالبة كفعل الفساق قاله في الجواهر ونصها تجوز المسابقة فيه للنفع به وأما لطلب المغالبة ففما من فعل أهل الفسوق وتجوز المسابقة على الأقدام وفي رمى الحجارة ويجوز الصراع كل ذلك اذا قصد به الانتفاع والارتياض للحرب اهـ (و) جاز (الافتخار) أى ذكر للفاخرة بالاتساق الى أب أو قبيلة (عند الرمي) بالسهم لانه أغرى لغيره كقوله صلى الله عليه وسلم يوم حنين انا ابن العواتك من سليم والعواتك جمع عاتكة وهن جداته صلى الله عليه وسلم ونزل فيه عن بغلته وقال انا النبي لا كذب انا ابن عبد المطلب ويجوز التبخر في المشى في الحرب لفعل أبي دجانة فقال له النبي صلى الله عليه وسلم انهم اشية يبغضها الله الا في مثل هذا الموضع (و) يجوز (الرجز) في المسابقة والحرب خبر مسلم عن سلمة بن الأكوع خرجت في آثار القوم أرميهم بالنبل وأرتجز وأقول أنا ابن الأكوع اليوم يوم الرضع (و) تجوز (التسمية) للنفس كأننا فلان بن فلان (و) يجوز (الصياح) عند الرمي لما فيه من التشجيع وراحة النفس من التعب (والأحب) أى الأولى من ذلك كله (ذكر الله تعالى) بالتكبير وغيره عند المسابقة والمجاهدة (لاحديث) أى تكلم (الرامي) بغير ما تقدم فلا يجوز ان كان فحشا والا فيكره (ولزم العقد) بين المتسابقين اذا وقع بجعل فليس لأحدهما حله الا (٢٧٣) برضا الآخر حال كونه (ك) عقد (الاجارة) في شرط تكليف العاقد

نَزَعَ سَوَطُهُ لَمْ يَكُنْ مَسْبُوقًا بِخِلَافِ تَضْيِيعِ السَّوْطِ أَوْ حَرَنِ الْفَرَسِ وَجَازَ فِيمَا عَدَاهُ مَجَانًا وَالِافْتِخَارُ عِنْدَ الرَّمِيِّ وَالرَّجْزُ وَالتَّسْوِيَةُ وَالصِّيَاحُ وَالْأَحَبُّ ذِكْرُ اللَّهِ تَعَالَى لَا حَدِيثُ الرَّامِي وَلِزِمَ الْعَقْدُ كَالِاجَارَةِ

(باب)

خُصَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِوُجُوبِ الضَّحَى وَالْأَضْحَى وَالتَّهَجُّدِ وَالْوُتْرِ بِحَضْرِهِ وَالسَّوَاكِ وَتَخْيِيرِ نِسَائِهِ فِيهِ وَطَلَاقِ مَرْغُوبَتِهِ

ورشده (باب) في أحكام النكاح وتوابعه وابتدأه بخصائص النبي صلى الله عليه وسلم للثبوت به عظم قدره عليه الصلاة والسلام ولثلاثاً يتأسي به صلى الله عليه وسلم فذكرها مندوب أو واجب واستظهر الثاني

واجابة

وهو ثلاثة أقسام واجب ومحرم ومباح والأول قسمان واجب عليه صلى الله عليه وسلم تشريفاً

له وتكثيراً لثوابه فان ثواب الواجب يزيد على ثواب التطوع بسبعين درجة كما في حديث ابن خزيمة والبيهقي في شعب الإيمان وان ضعفه ابن حجر وحديث البخاري القدسي وما تقرب الى عبد بشئ أحب الى مما افترضت عليه والى هذا أشار بقوله (خص النبي) محمد (صلى الله عليه وسلم) عن غيره من أمته ويحتمل ومن الأنبياء عليهم الصلاة والسلام وعلى هذا فالمراد انه خص بمجموعها فلا ينافي انهم شاركوه في بعضها (بوجوب) صلاة (الضحى) عليه صلى الله عليه وسلم وأقلها ركعتان لخبر كتب على ركعتي الضحى وهما لكم سنة وروى انه صلاها أربع ركعات وفي حديث أم هانئ بنت أبي طالب رضي الله تعالى عنها انه صلاها في بيتها ثمان ركعات ولم يرو أنه صلاها اثنتي عشرة ركعة ولكنه رغب فيها بقوله من صلاها اثنتي عشرة ركعة بنى الله له بيتاً في الجنة كما في البدور السافرة والواهب الدانية (و) بوجوب (الاضحى) أى الضحية حيث لم يكن حاجا والا فهو مخاطب بالهدى كغيره (و) بوجوب (التهجيد) أى نفل الليل لقوله تعالى ومن الليل فتهجد به نافلة لك أى زيادة على الفرائض الخمس وهو صلاة بعد نوم على المختار (و) بوجوب (الوتر) بحضرة راجع لجميع ما تقدم ودليل عدم وجوب الوتر عليه بسفر فعليه على الرحلة (و) بوجوب (السواك) لكل صلاة حضراً وسفراً (و) بوجوب (تخير نسائه) صلى الله عليه وسلم (فيه) أى المقام معه صلى الله عليه وسلم طلباً للآخرة ومفارقته عليه الصلاة والسلام طلباً للدنيا (و) خص النبي صلى الله عليه وسلم بوجوب (طلاق مرغوبته) علينا أى طلاقنا الزوجة التي رغبنا في نكاحها نبينا صلى الله عليه وسلم لو وقع لكنه لم يقع منه صلى الله عليه وسلم انه رغب في تزوج زوجة أحد من أصحابه وأما تزوجه صلى الله عليه وسلم زوجة غيره بعد طلاقها بأمر الله تعالى فقد وقع في زينب لقوله تعالى فلما قضى زيد منها وطراً زوجناكمها وأما كانت رغبته في بقائها

زوجة زيد نحاشيا من قول المنافقين تزوج زوجة ابنة وقد منع الناس منه لتبنيه زيدا والذي أخفاه انما هو امر الله تعالى له بزوجه بعد زيد فأخفاه خشية تطرق اللسن اليه بأنه تزوج زوجة ابنة فكان لهذا الموجب يقول له أمسك عليك زوجك خشية وجوب تزوجه عليه اذا طلقها زيد وقوله تعالى واذ تقول للذي أنعم الله عليه وأنعمت عليه أمسك عليك زوجك معناه لا يجب عليك زواجها اذا طلقها لا محبة مع قوله ذلك وقال له ذلك حين شكوى زيد له منها وانق الله وتخفى في نفسك ما أمرت به من تزوجه بعد طلاق زيد لاجبها ما الله مبدية أى مظهره بعد ذلك بوجوب تزوجه اياها وتخشى الناس أن يقولوا تزوج زوجة ابنة والله أحق أن نخشاه لما أراد من ابطال ما كان في الجاهلية من حرمة تزوج زوجة من تبناه الواحد منهم هكذا للسيد في شرح المواقف وكذا في شرح المقاصد (و) خص بوجوب (اجابة للصلى) أى يجب على الصلى اجابته صلى الله عليه وسلم اذا دعاه وهو فيها وظاهر كلامهم من عدم ابطال الصلاة باجابته انه لا فرق بين اجابته بنحو نعم يا رسول الله أو بنحو ما فعلت الشيء للفلاى جوابا لقوله عليه الصلاة والسلام له هل فعلته وهذا في حياته صلى الله عليه وسلم كالموقع لأبى وانظر ان وقعت بعدها فهل كذلك لبقاء خصوصية الحياة له صلى الله عليه وسلم والظاهر البطلان لان الكلام في حياته الأصلية اه عب (و) مما خص بوجوبه صلى الله عليه وسلم (المشاوره) لدوى الأحلام من أصحابه صلى الله عليه وسلم في الآراء في الحروب تطييبا لقلوبهم وتأليفهم للاستفيد منهم علما فالخصوصية له عليه الصلاة والسلام من حيث كونه كامل العقل والمعرفة وتجب عليه المشاورة وهذا فيما ليس فيه حكم بين الناس واما ما فيه الأحكام فلا يشاور فيه لان العلم بها انما يلتمس منه صلى الله عليه وسلم (و) خص بوجوب (قضاء دين الميت المعسر) السلم من ماله صلى الله عليه وسلم الخاص به وأما من بيت المال فيشاركه فيه جميع الولاة اذا عجز عن وفائه وتدينه في غير معصية أو تاب (و) خص بوجوب (اثبات عمله) أى عدم تركه بالسكينة لدلالته على نسخه لانه يفعله في كل وقت فلا ينافى ما ورد انه صلى الله (٣٧٣) عليه وسلم كان يصلى الضحى حتى تقول لا يدعها ويدعها حتى تقول لا يصليها وكذا

وإِجَابَةُ الْمُصَلَّى وَالْمُشَاوَرَةِ وَقَضَاءُ دَيْنِ الْمَيِّتِ الْمُعْسِرِ وَإِثْبَاتِ عَمَلِهِ وَمُصَابَرَةِ الْعَدُوِّ الْكَثِيرِ وَتَنْمِيمِ النُّكْرِ وَحُرْمَةِ الصَّدَقَتَيْنِ عَلَيْهِ وَطَى آلِهِ وَأَسْكَتَهُ كَثُومَهُ أَوْ مُتَكَيِّئًا وَإِنْ سَاكَ كَارِهِتِهِ وَتَبَدَّلَ أَزْوَاجَهُ وَنَكَاحَ الْكِتَابِيَّةَ وَالْأُمَةَ وَمَدْخُولِيَّتَهُ لِنَبِيِّهِ

(٣٥ - جواهر الاكلیل - أول) فيصوم (و) خص بوجوب (مصاربة العدو الكثير) الزائد على الضعف ولو أهل الارض لانه تعالى وعده بالعصاة في قوله تعالى والله يصمك من الناس أى من قتلهم لك فلا ينافى شج وجهه وكسر ربايعته (و) خص بوجوب (تغيير المنكر) عليه صلى الله عليه وسلم لان سكوته صلى الله عليه وسلم تشريع له (و) خص (بحرمة الصدقتين) الواجبة كالكفاة والكفارة والنذر والتطوع (عليه) صلى الله عليه وسلم صيانة لمنصبه الشريف عن أوساخ المتصدقين وكون يدهم هى العليا ويده السفلى وقد أبدله الله تعالى الفء المأخوذ بالقهر والغلبة بالبال على عز آخذه وذل المأخوذ منه (وعلى آله) صلى الله عليه وسلم أى بنى هاشم فقط (و) خص بحرمة (أكله كثوم) أو بصل وسائر ماله رائحة كريهة اذا كان نيا فان طبخ حتى ذهب رائحته فلا يحرم عليه (أو) أكله حال كونه (متكئا) أى متر بعا أو مائلا على جنبه (و) خص بحرمة (امساك كارهته) صلى الله عليه وسلم لتغيرتها من زواجه الفيرة الجبلية التى لا قدرة لها على تركها لالذاته صلى الله عليه وسلم لخبر العائدة القائلة أعوذ بالله منك فقال صلى الله عليه وسلم لها لقد استعذت بما عاذ الحق بأهلك رواء البخارى (و) خص بحرمة (تبدل) أى تبديل (أزواجه) اللاتى خبرهن فاخترته لقوله تعالى لا يحل لك النساء من بعد ولا ان تبدل بهن من أزواج الآية (و) خص بحرمة (نكاح) الحرة (الكتابية والأمة) المسلمة وتسريه بكتابية مباح (و) خص بحرمة (مدخولته) صلى الله عليه وسلم التى مات عنها (لغيره) أى عليه اجماعا وكذا التى مات عنها قبل دخوله بها فلا مفهوم لمدخولته بالنسبة للموت وأما مطلقته قبل البناء فتحل لغيره بعد موته لهم عمر رضى الله تعالى عنه برجم المستعينة اذ تزوجت بعد وفاته صلى الله عليه وسلم الأنثى ابن قيس وتركها لما أخبر بمفارقته قبل البناء ولا تحرم مطلقته صلى الله عليه وسلم بعد بناءه وقبل مسه كالتى وجد بياضا بكشها وتحرم سريته وأم ولده ابن العربى زوجه صلى الله عليه وسلم سبع عشرة عقدا على خمس وبنى بنتى عشرة ومات عن تسع وقد نظم ت أسماء اللاتى مات عنهن بقوله

توفي رسول الله عن تسع نسوة اليهن تعزى الكرمات وتنسب
فمائسة ميمونة وصفية وحفصة تتلوهن هند وزينب
جويرية مع رسالة ثم سودة ثلاث وست نظمن مهذب

(و) خص بحرمة (نزع لامته) أى آله حربه كقلنسوة من نحاس أو حديد ودرع (حتى يقاتل) فيه مساحمة والأولى حتى يلاق
العدو أو يحكم الله بينه وبين محاربه (و) خص بحرمة (المن) أى اعطائه شيئاً (ليستكثر) أى يطلب أكثر منه لقوله تعالى
ولا تأن تستكثر (و) خص بحرمة (خاتنة الأعين) أى اظهار خلاف ما في ضميره فشبه بالخيانة في الاخفاء (و) خص بحرمة
(الحكم بينه وبين محاربه) صلى الله عليه وسلم لانه تقدم بين يديه وقد قال الله تعالى لا تقدموا بين يدي الله ورسوله (و) خص بحرمة
(رفع الصوت عليه) صلى الله عليه وسلم لقوله تعالى لا ترفعوا أصواتكم فوق صوت النبي ولا تجهروا له بالقول كجهر بعضكم لبعض
(و) خص بحرمة (ندائه) صلى الله عليه وسلم (من وراء) أى خلف (الحجرة) أى المحل المحتجب فيه عن أعين الناس لانه انما
كان محتجب في شغله المهم فحرم ازعاجه وقطعه عليه لأنه سوء أدب (و) خص بحرمة ندائه (باسمه) صلى الله عليه وسلم في حياته
وبعد موته عند قبره أم لا غير مقرن بالصلاة عليه والاجاز (و) خص صلى الله عليه وسلم (بإباحة الوصال) في الصيام بأن يصوم
اياما بلا فطر بينها ليلا وهو مكروه لغيره على المشهور لقوله صلى الله عليه وسلم أنا أبيت عند ربي يطعمني ويسقيني
(و) خص بإباحة (دخول مكة بلا احرام) (٢٧٤) من غير عذر (و) خص بإباحة دخولها (بقتال) ثم نسخ كافي المحيح

وَنَزَعَ لَأَمَتِهِ حَتَّى يُقَاتِلَ وَالْمَنُّ لَيْسَتْ كَثِيرٌ وَخَاتِنَةُ الْأَعْيُنِ وَالْحُكْمُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ
مُحَارِبِهِ وَرَفَعَ الصَّوْتِ عَلَيْهِ وَنَدَائِهِ مِنْ دَرَاءِ الْحُجْرَةِ وَبِاسْمِهِ وَإِبَاحَةَ الْوِصَالِ
وَدُخُولِ مَكَّةَ بِلا إِحْرَامٍ وَيُقْتَالُ وَصَفَى الْغَنَمَ وَالْخُمْسَ وَيُزَوِّجُ مِنْ نَفْسِهِ وَمَنْ
شَاءَ وَيَلْقِظُ الْمُبْتَةَ وَزَائِلَهُ عَلَى أَرْبَعٍ وَبِلا مَهْرٍ وَوَلِيٍّ وَشَهُودٍ وَبِإِحْرَامٍ وَبِلا قَسَمٍ
وَيَحْكُمُ لِنَفْسِهِ وَوَلَدِهِ وَيَحْمِي لَهُ وَلَا يُورِثُ

﴿ بَاب ﴾

نُدْبُ لِحُتَاجِ ذِي أَهْبَةٍ نِكَاحُ

(و) خص بإباحة (صفى)
أى مختار (الغنم) لنفسه
قبل قسمه (و) خص
بإباحة (الخمس) من الغنم
صوابه خمس الخمس كما في
كلام ابن عربي ونصه من
خواصه صلى الله عليه وسلم
صفو الغنم والاستبداد
بخمس الخمس (و) خص

بأنه (يزوج من نفسه) ويتولى الطرفين ولولم ترض المرأة ولولها ولكن اذا كرهت بعد ذلك الاقامة حرم
عليه امساكها في عصمته (و) يزوج (من شاء) من الرجال والنساء بغير اذن (و) يزوج من نفسه ومن شاء (بلفظ المبة) بلا ذكر
صداق (و) خص بجواز ان يزوج نفسه (زائد على أربع) من النسوة وكذا سائر الأنبياء (و) خص بأن يزوج نفسه ومن شاء (بلامهرو)
بلا (ولي) للمرأة (و) بلا (شهود و باحرام) بحج أو عمره منه أو من الزوجين (و) بلا (وجوب) (قسم) عليه بين زوجته وخص بإباحة مكثه
في المسجد جنباً وعدم انتقاض وضوئه بنومه ولا بامسه (و) يحكم لنفسه (و) على خصمه لعصمته عليه الصلاة والسلام من الجور (و) يحكم
ل(ولده) صلى الله عليه وسلم على خصمه لذلك ويشهد على خصمه وخصم ولده لذلك (و) يحمي (أى يمنع النبي غيره من رعى الكلا في الموات
(له) أى لنفسه صلى الله عليه وسلم ويحمي الموات ولا ينقض ما حماه (ولا يورث) النبي صلى الله عليه وسلم وكذا سائر الأنبياء
عليهم الصلاة والسلام لخبر الصحيحين إنا معاشر الأنبياء لا نورث ما تركناه صدقة برفع صدقة على انه خير ما ﴿ بَاب ﴾ في
النكاح (نذب لـ) رجل (محتاج) أى راغب تائق له رجا النسل أم لا أو غير راغب ورجا النسل لانه محتاج له حكماً ووجب ان
خشى العنت قال في الشامل يتعين لخوف عنت وعدم امكان نكاح من لم يكفه الصوم وامان لم يحتاج له وخشى ان لا يقوم بما وجب
عليه فيه فهو مكروه له (ذى) أى صاحب (أهبة) أى قدرة على صداق ونفقة ووطء فان كان عاجزاً عن شئ منها فلا يندب له بل
يحرم عليه ونائب فاعل نذب (نكاح) ابن حجر النكاح لغة الضم والتداخل وأكثراً استعماله في الوطء ويسمى به العقد مجازاً
لكونه سبباً له ثم قال وشرعاً حقيقة في العقد مجاز في الوطء لكثرة وروده في الكتاب والسنة في العقد حتى قيل لم يرد في القرآن إلا له ولا يرد

مثل قوله تعالى حتى تنكح زوجا غيره لان شرم الوطء في التحليل انما ثبت بالسنة والعقد لا بد منه فمعنى قوله تعالى حتى تنكح حتى تزوج أى يعقد عليها ومفهومة ان هذا كاف بمجردة لكن بينت السنة انه لا عبرة بمفهوم الغاية وانه لا بد بعد العقد من ذوق العسيلة (بكر) بكسر الموحدة أى امرأة لم تزوج والأولى وبكر لأنه مندوب ثان لقوله صلى الله عليه وسلم لجابر رضى الله تعالى عنه هلا تزوجت بكرا تلاعبها وتلاعبك وتضاحكها وتضاحكك (و) ندب لمن يريد أن يتزوج امرأة (نظر وجهها) ليختبر جمالها (و) (نظر كفيها) ليعلم خصب بدننها و يوقع النظر على كفيها ظاهرهما وباطنهما الى كوعيهما بلا قصد تلذذ (فقط) أى لا غير الوجه والكفين فيحرم نظره لأنه عورة ومحل ندب النظر لوجهها وكفيها ان كان (يعلم) منها ان كانت رشيدة والأمن وليها والا كره لثلاث طرق الفساق لنظرو وجوه النساء وكفوفهن و يقولون نحن خطاب وأشعر قوله نظرا لانه لا يجوز مسهما وان لم يكونا عورة لما فى المس من زيادة المباشرة (وحل لهما) أى لكل من الزوجين نظر جميع جسد صاحبه (حتى نظر الفرج) وما فى الجامع الصغير اذا جامع أحدكم زوجته أو جاريتها فلا ينظر الى فرجها لان ذلك يورث العمى قال ابن الجوزى انه موضوع وقال الذهبي في الميزان عن ابن أبي حاتم انه موضوع لأصله وقال ابن حبان هذا موضوع وأقره غيره قال زروق جوازه متفق عليه لكن كرهوه الطب لانه يؤذى البصر ويورث قلة الحياء فى الولد (كالمالك) التام فيحل لكل من المالك والمالكة نظر جسد الآخر حتى الفرج وخرج بقولنا التام المبعضة والمشركة والعقبة لأجل والمكانبة والمتروجة (و) حل لهما (تمتع بغير) وطء (دبر) فيجوز التمتع بظاهره ووجهه انه كسائر جسدها وجميعه مباح اذ لم يرد ما يخص بعضه عن بعض بخلاف باطنه (و) ندب (خطبة) بضم الحاء أى كلام مشتمل على حمد الله تعالى وصلاة وسلام على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وآية من القرآن وحديث متعلقين بالنكاح والانتقال بأما بعد لالتماس (٢٧٥) النكاح (بخطبة) بكسر الحاء أى عند التماس النكاح

بَكَرَ وَنَظَرَ وَجْهَهَا وَكَفَيْهَا فَقَطَّ يَعْلَمُ وَحَلَّ لَهَا حَتَّى نَظَرَ الْفَرْجَ كَالْمَلِكِ وَتَمَتَّعَ
بِفَيْرٍ دُبُرٍ وَخُطْبَةٍ مَخْطُوبَةٍ وَعَقْدٌ وَقَلِيلُهَا وَإِعْلَانُهُ وَتَهْنِئَتُهُ وَالِدَعَاءُ لَهُ وَإِشْهَادُ
عَدْلَيْنِ غَيْرِ الْوَلِيِّ بِمَقْدِيهِ وَفُسْخَ إِنْ دَخَلَ بِلَاهُ وَلَا حَدَّ إِنْ فَشَا وَلَوْ عَلِمَ
وَحَرَّمَ خُطْبَةُ رَاكِنَةٍ لَغَيْرِ فَاسْقٍ وَلَوْ لَمْ يُقَدَّرْ صَدَاقٌ وَفُسْخَ إِنْ لَمْ يَبَيَّنْ

أربع خطب فالفصل بين الإيجاب والقبول بخطبة الزوج مقتفر وكذا بسكوت أو كلام قدرها (و) ندب (تقليلها) أى الخطبة (و) ندب (إعلانه) أى اظهار عقد النكاح لقوله صلى الله عليه وسلم اعلنوا هذا النكاح واجعلوه فى المساجد واضربوا عليه بالدف أخرج الترمذى وأما الخطبة بالكسر فيندب إخفاؤها كالغتان قاله الخطاب (و) ندب (تهنئته) أى العروس ذكر اكان أو أنثى أى ادخال السرور عليه عقب العقد والبناء نحو سرنا ما فعلت (و) ندب (الدعاء له) أى العروس كبارك الله لكما وجمع بينكما فى خير (و) ندب للولى والزوج (اشهاد عدلين) فان لم يوجد كفى من لم يعرف بالكذب واستحسن الاكثار من الشهود حينئذ (غير الولى) أى من له ولاية عقد نكاح المرأة فلا تعتبر شهادته ولو تولى غيره العقد لاثمame بالستر عليها ودفع اللعة عن نفسه (بعقده) أى عند عقد النكاح فالندب منصب على كون الاشهاد عند عقده وأما كونه قبل البناء فواجب شرط فى دوامه (وفسخ) النكاح (ان دخلا) أى الزوجان خلوة بناء (بلاه) أى الاشهاد والفسخ يكون بطلقة بائنة لأنها جبرية (و) ان ثبت الوطء باقرار أو بينة ف(لاحد) عليهما (ان فشأ) أى شاع واشتهر الدخول كالابن رشد والنكاح كالابن عبدالسلام وابن عرفة (ولو علم) كل منهما وجوب الاشهاد قبله نظرا للفشو ومفهوم الشرط الحد عند عدمه وظاهره ولوجهها وجوب الشهادة وأشار بلوقول ابن القاسم الفشوم العلم لا يسقط الحد (وحرّم خطبة) بكسر الحاء أى التماس نكاح امرأة (راكنة) أى ماثلة وراضية لحاطب سابق (لغير فاسق) عدل أو مستور حال (ولو لم يقدر) بضم المثناة تحت وفتح القاف والذال (صدّاق) من السابق وأشار بلوقول ابن نافع لانحرّم خطبة الراكنة قبل تقدير الصداق (وفسخ) عقد الثانى على راكمة للأول بطلاق وجوبا لحق الله تعالى وان لم يطلبه الاول وظاهره وان لم يعلم الثانى بخطبة الأول (ان لم يبين) الثانى حيث استمر الركون أو رجعت الخطبة الثانى فان رجعت لغيرها فلا يفسخ وعمله اذا لم يحكم بعدم فسخ نكاح الثانى حاكمه براء والا فلا يفسخ

(و) حرم (صریح خطبة) بكسر الحاء أى الخامس نكاح امرأة (معتدة) من طلاق غيره ولورجها أو مونه لامن طلاقه هو اذله تزوجها في عدتها منه اذا لم يكن بالثلاث (و) حرم (مواعدها) أى المعتدة بان بعدها وتعد بالتزوج (ك) صريح خطبة ومواعدة (وليها) أى المعتدة اذا كان مجبرا وكذا غيره لكن حكى ابن رشد الاجماع على ان مواعدة غير المجبر مكروهة وتبعه في التوضيح والشامل (ك) خطبة ومواعدة (مستبرأة من زنا) ولو منه لان المتخلف من مائه لا ينسب اليه فهو كفيره (وتأبد تحريمها) أى المعتدة من موت أو طلاق غيره باثنا ومثلها المستبرأة من غيره (بوطء) بنكاح بان عقد عليها ووطئها فيها بل (وان بشبهة ولو بعدها) لنكاح بان وطئها فيها بلا عقد لظنه انها زوجته (و) تأبد (بعقدته) أى الوطء (فيها) أى العدة من وفاة أو طلاق غيره البائن وكذا في استبرائها من زنا أو غصب أو ملك أو شبهته فيتأبد تحريمها في هذه الخمسة بالمقدمات المستندة لعقد نكاح دون المستندة لشبهته فمن قبل معتدة من غيره معتقدا انها زوجته فلا يتأبد تحريمها عليه ويتأبد التحريم بالمقدمة المستندة للملك الواقعة في عدة نكاح أو شبهته من غيره دون المستندة لشبهة نكاح أو ملك (أو) كان وطوء (ملك) أو شبهته لمعتدة من نكاح غيره أو شبهته فيتأبد التحريم في هذه الاربع أيضا بالوطء وشبهه في التأبد فقال (كسكسه) أى وطئها بنكاح أو شبهته وهى مستبرأة من ملك أو شبهته فيتأبد تحريمها في هذه الأربعة أيضا (لا) يتأبد التحريم (بعقد) على معتدة من نكاح أو شبهته أو مستبرأة من ملك أو شبهته أو زنا أو غصب ابن الحاجب فان لم توطأ ففي التأبد قولان ابن عبد السلام الاظهر عدمه فاعتمد المصنف هنا (أو) بوطء (بزنا) أو غصب لمعتدة من نكاح أو شبهته أو مستبرأة من ملك أو شبهته أو من زنا أو غصب فلا يتأبد التحريم في هذه الصور (أو) وطء (ملك) أو شبهته في استبراء (عن ملك) أو شبهته (٢٧٦) أو عن زنا أو غصب فلا يتأبد التحريم في شيء من ذلك (أو) وطء (مبتوتة) وطئها

في عدتها منه مستندا في وطئها لمعتدة عليها (قبل زوج) غيره فلا يتأبد تحريمها عليه لان الماء ماؤه ولان منعه منها ليس لعدتها وانما هو لبثها وعلم تزوجها غيره ولذا لو تزوجها غيره

وَصَرِيحُ خُطْبَةٍ مُعْتَدَةٍ وَمُوَاعِدَتِهَا كَوَلِيَّهَا كَمُسْتَبْرَأَةٍ مِنْ زِنَا وَتَأْبُدُ تَحْرِيمُهَا بِوُطْءِ
وَأِنْ شَبَّهَتْهُ وَلَوْ بَعْدَهَا وَعَقْدَتُهُ فِيهَا أَوْ بِمَلِكٍ كَمَكْسِيهِ لَا يَعْقِدُ أَوْ بِزِنَا أَوْ
بِمَلِكٍ عَنْ مَلِكٍ أَوْ مَبْتُوتَةٍ قَبْلَ زَوْجٍ كَالْمَحْرَمِ وَجَازَ تَعْرِيسُ كَيْفِكَ رَاغِبٌ
وَالْإِهْدَاءُ وَتَقْوِيضُ الْوَلِيِّ الْمَقْدَرِ لِغَاضِلٍ وَذِكْرُ السَّائِرِ وَكَرِهَ عِدَّةٌ مِنْ أَحَدِهِمَا
وَتَزَوُّجُ زَانِيَةٍ أَوْ مُصْرَحٍ لَهَا بَعْدَهَا وَنُدِبَ فِرَاقُهَا وَهَرَضُ رَاكِئَةٍ لِنُفْرِ عَلَيْهِ

وركنه

وطئها بعد بئانه بها أو مات عنها مطلقا وتزوجها الاول في عدة الثاني ووطئها ولو بعدها

تأبد تحريمها عليه وهذه مفهومة قبل زوج وشبهه في عدم التأبد فقال (ك) وطء (المحرم) بفتح فسكون أى الذى لا تدوم محرميته كآخت الزوجة اذا عقد عليها ووطئها فيفسخ نكاحها ولا يتأبد تحريمها عليه فان طلق زوجته أو ماتت فله تزوجها (وجاز تعريض) بالضاد المعجمة بالخطبة في العدة لمتوفى عنها أو مطلقة غيره باثنا لارجعيا فيحرم التعريض لها اجماعا وجوازه في غيرها لمن يميز بين التصريح والتعريض وأما غيره فلا يجوز له قال في التوضيح التعريض ضد التصريح مأخوذ من عرض الشيء بالضم وهو جانبه وضابطه أن يذكر في كلامه ما يصلح للدلالة على المقصود وغيره الآن اشعاره بالمقصود أنهم ويسمى تلويحا والفرق بينه وبين الكناية ان التعريض ما ذكرناه والكناية هى التعبير عن الشيء بلازمه كقولنا في طول القامة والكرم طويل النجاد وكثير الرماح (كيفيك راغب) (الاهداء) للمعتدة من وفاة أو طلاق غيره البائن لا الانفاق عليها فيحرم كالمواعدة فان أهدى لها أو أنفق عليها ثم تزوجت غيره فلا يرجع عليها بشيء (و) ندب (نفويض الولي) والزوج (العقد لغاضل) لرجاء بركته والاقتداء بالسلف الصالح (و) جاز (ذكر للساوى) أى العيوب التى للزوج أو الزوجة من المستشار اذا عرفها غيره والاوجب لأنه نصح للمستشير (وكره عدة) أى وعد بالنكاح في العدة (من أحدهما) للآخر من غير ان يعده الآخر لانه ربما لا يحصل ماوعده فيكون من خلف الوعد (و) كره (تزوج) امرأة (زانية) أى متجاهرة بالزنا من غير ثبوت عليها لان من ثبت عليها تحد فتطهر (أو) تزوج امرأة (مصرح لها) أى بالخطبة في عدتها فيكره للمصرح تزوجها (بعدها) أى العدة فيعدم متعلق بتزوج المقدر لا بمصرح (وندب فراقها) أى المذكورة من الزانية والمصرح لها بالخطبة في عدتها اذا تزوجها بعد العدة (و) ندب (عرض) امرأة (راكنة) قبل خطبتها (ل) خاطب (غير) أى مفار لخطاب الثاني وهو عدل أو مستور مطلقا أو فاسق والثاني مثله وصلة عرض (عليه)

أى الغير الذى كان ركن اليها وركنت اليه (وركنه) أى النكاح عام لا ركن الأربعة أى التى يتوقف وجوده عليها وان لم تكن داخلة فى ماهيته (ولى) للمرأة بشرطه الآتية فلا ينقد نكاح بدونه (وصداق) بشرطه الآتية أيضا فلا ينقد نكاح بإسقاطه ولا يشترط ذكره عند العقد لصحة نكاح التفويض والتحكيم (وهل) أى زوج وزوجة معا ومن خاليان من الموانع الشرعية كالاحرام والمرض (وصيغة بأنكحت) أى هذا اللفظ من الولى (وزوجت) الواو بمعنى أوفأ أحد اللفظين كاف ولو بدون ذكر صداق (وبصداق وهبت) الباء بمعنى مع داخلة على مضاف مقدر أى ذكر والجار والمجرور حال من وهبت المقصود لفظه المعطوف على أنكحت أى و بلفظ وهبت مع ذكر صداق حقيقة بأن قال وهبتك بر بع دينار مثلا أو حكما بأن قال وهبتك تفويضا فان اقتصر على وهبت ولم يذكر صداقا لحقيقة ولا حكما لم ينقد (وهل كل لفظ يقتضى البقاء) لملك الزوج عصمة الزوجة (مدة الحياة) لها (كبت) وتصدقت ومنعت وأعطيت وملكك وأحللت وأبحت وقصد به النكاح مع تسمية الصداق حقيقة أو حكما (كذلك) أى كأنكحت وزوجت ذكر صداق أولا ووهبت مع تسمية صداق فى انعقاد النكاح بكل أو ليس كذلك فلا ينقد النكاح به فى الجواب (تردد) للتأخرين فى النقل عن التقديمين الراجع منه عدم الانعقاد كما نقله الحطاب عن الشامل (وكقبلت) من الزوج والكاف للتمثيل مدخلة لما شبه قبلت كرضيت وفدت وأتممت فلا يشترط زيادة نكاحها كفى الجواهر (و) ينقد النكاح (ب) قول الزوج ابتداء للولى (زوجنى فيفعل) الولى بأن يقول زوجتك ودل اتيانه بالفاء على اشتراط الفور بين الإيجاب والقبول ويستغنى عن الفرقين اليسير ونص ابن جزى فى قوانينه والنكاح عقد لازم لا يجوز فيه الخيار خلافا لآى نوروىلهم فيه الفور فى الطرفين فان تأخر القبول يسيرا جاز ومنعه الشافعى وأبو نور رضى الله تعالى عنهما ولو كان الفصل يسيرا وأجازه أبو حنيفة رضى الله (٢٧٧) تعالى عنه ولو كان الفصل طويلا (ولزم) النكاح بتمام صيغته ان استمر رضاهما به بل (وان لم يرض) أحدهما أو هما به بعد تمامها بأن ذكرها بقصد المزل أو بلا قصد لأن هزل النكاح جدد

وَرُكْنُهُ وَلِيٌّ وَصَدَاقٌ وَحَلٌّ وَصِيغَةٌ بِأَنْكَحْتُ وَزَوَّجْتُ وَبَصَدَّقْتُ وَهَبْتُ وَهَلَّ كُلُّ لَفْظٍ يَقْتَضِي الْبَقَاءَ مُدَّةَ الْحَيَاةِ كَقَبْلْتُ وَكَقَبَلْتُ وَيَزَوَّجُنِي فَيَفْعَلُ وَلَزِمَ وَإِنْ لَمْ يَرْضَ وَجَبَ الْمَالُكُ أَمَةً وَعَبْدًا بِإِضْرَارٍ لَا مَكْسُ وَلَا مَالِكٌ بَعْضُ وَلَهُ الْيُولَايَةُ وَالرَّدُّ وَالْخُتَارُ وَلَا أَنْتَى بِشَائِبَةٍ وَمُكَاتِبٍ بِخِلَافٍ مُدَبَّرٍ وَمُعْتَقٍ لِأَجَلٍ إِنْ لَمْ يَمْرُضِ السَّيِّدُ وَيَقْرُبِ الْأَجَلَ ثُمَّ أَبٌ وَجَبَرَ الْجَنُونَةَ

كالطلاق والعق والرجعة فما قاله القابسى والخمى واقتصر عليه أبو الحسن من عدم اللزوم اذا علم المزل خلاف المشهور (وجبر المالك) الحر المسلم والعبد المأذون له فى التجارة ذكر اكان أو أنتى (أمة وعبدا) على النكاح (بلا اضرار) فلا يجبرها مع الاضرار كتزويج رقيقة بعد أسود غير صالح أو عبده بمن لاخير فيها أو تزويج أحدهما بذى عاهة كجناب وبرص وجنون (لا عكسه) أى لا يجبر الرقيق مالكة على التزويج ولو تضرر الرقيق من عدم التزويج ولو قصد المالك بمنعه منه اضرازا لاحق للرقيق فى الوطء نعم يندب للمالك تزويجه الا أن يخشى الزنا فيجبر على تزويجه أو يبيعه لغيره لا ضرر ولا ضرار ذكره ابن عبد السلام والموضح (ولا) يجبر (مالك بعض) والبعض الآخر حر ورق لآخر (وله) أى مالك البعض (الولاية) على الأمة التى بعضها رق له وبعضها الآخر حر فلا تزوج الا باذنه (و) له (الرد) لنكاح العبد المبعوض الذى عقده بلا اذنه لا دخاله عيبا فى البعض الذى ملكه منه ويتختم رد نكاح المبعوضة بلا اذنه ولو عقد لها أحد الشريكين أو الشركاء (والختار) للخمى من نفسه فالمناسب واختار (ولا) يجبر السيد (أنتى بشائبة) من حرية غير التبعض السابق كأم ولد ويتختم رد نكاحها بتزويجها لها جبرا كتزويجها بغير اذنه على الذهب (و) لا يجبر مالك (مكاتب) لانه أحرز نفسه (بخلاف مدبر) فلما ملكه جبره على النكاح (ومعتق لأجل) فلما ملكه جبره عليه (ان لم يمرض السيد) مرضا مخوفا شرط فى جبر المدبر (و) ان لم (يقرب الأجل) شرط فى جبر المعتق لأجل ويعتبر القرب بالعرف (ثم) يجبر (أب) رشيد والسفيه ان كان ذا عقل ودين فله جبر ابنته والا نظر وليه فى تعيين الزوج وتزوج ابنته فان عقد قبل نظر وليه نظر وليه فيه فان رآه حسنا أمضاه والا رده وللأب الرشيد الجبر ولو لم يصبح منظر أو أعمى أو أقل حالا ومالا أو بر بع دينار وصداق مثلها ألف دينار ولا كلام لها ولا لغيرها رواه ابن حبيب عن الامام مالك رضى الله تعالى عنه (وجبر) الأب الرشيد بنته (الجنونة) المطبقة ولو ولدت

الأولاد التي تفتق تنتظر افاقتها ان كانت بالغاً ثيباً فان لم يكن لها أب ولا وصي فالقاضي (و) جبر الأب الرشيد بنته (البكر) التي لم تنزل بكارتها ان لم تكن عانساً بل (ولو) كانت (عانساً) أي مقيمة عند أبيها بعد بلوغها مدة طويلة عرفت فيها مصالح نفسها وهل سنها ثلاثون أو ثلاث وثلاثون أو خمس وثلاثون أو أربعون أو خمس وأربعون أو منها إلى الستين أقوال ويجبرها الكل واحد (الا لخصي) أي مقطوع الذكر فقط أو الأنثيين فقط حيث كان لا يمتنع فلا يجبرها له (على الأصح) عند الباجي قال وهو الاظهر عندى لتحقق ضررها به (و) جبر أب (الثيب ان صغرت) عن البلوغ ولو ثبت بنكاح صحيح فان بلغت بعد تأمها صغيرة فلا يجبرها (أو) بلغت وثبت (بعارض) كوثبة أو عود (أو بحرام) من زنا أو غصب ولو ولدت منه فيقدم أبوها على ابنها منه (وهل) يجبرها (ان لم تكرر الزنا) فان كثرته حتى اشتهرت به وحده في فلا يجبرها أو يجبرها مطلقاً (تأويلان) ظاهر المدونة جبرها مطلقاً (لا) ان ثبت بالغة (ب) بنكاح (فاسد) مختلف فيه أو مجمع على فساد مدراً الحد دخل فيه الزوج وأزال بكارتها ثم زالت عصمته بفسخ أو طلاق أو موت فلا يجبرها تنزيلاً له منزلة النكاح الصحيح للحقوق الولدية ودرته الحد وعندها بيته الذي كانت تسكنه ان كانت رشيدة بل (وان) كانت (سفيهة) اذ لا يلزم من ولاية المال ولاية البضع وأما ما لا يدرك الحد فكالحرام فله جبرها فيه قاله الثنائي (و) لا يجبر (بكر) (رشدت) أي رشدتها أبوها بقوله لها بحضرة عدلين رشدتك ورفعت الحجر عنك أو نحو ذلك بعد ثبوت رشدها عنده بالتجربة المتكررة وهي بالغة فتصرفها في المال ماض ولا تنزوج الا اذا رضيت بالقول (أو) أي ولا يجبر بكرة (أقامت) مع (٢٧٨) زوجها (بينها) الساكنة معه فيه (سنة) من حين دخولها ثم تأمّت بموت أو طلاق (وأنكرت)

والبكر ولو عانساً إلا لخصي على الأصح والثيب إن صغرت أو بعارض أو بحرام وهل إن لم تكرر الزنا وتأويلان لا يفسد وإن سفيهة وبكرًا رشدت أو أقامت بينتها سنة وأنكرت وجبر وصي أمره أبه أو عمن له الزوج والأ فخلال وهو في الثيب ولي وصح إن مت فقد زوجت ابنتي بمرض وهل إن قيل بقرب موته وتأويلان ثم لا جبر قال بالبعث إلا يقيمة خيف فسادها وبلغت شهراً

مس زوجها لها ولو افاقتها على عدمه فان علم عدم خلونه بها وعدم وصوله اليها فلا يرتفع اجباره عنها ولو أقامت معقوداً عليها سنين (وجبر وصي) من يجبرها الاب (أمره أب

٤) أي الجبر للدلول عليه بجبر صريحاً كأجبرها أو ضمناً كزوجها صغيرة أو كبيرة (أو عين له) الأب للوصي (الزوج) وكان غير فاسق وفرض لها مهر مثلها فان عين فاسقاً أو شربياً فلا عبرة به اذ ليس للأب جبرها عليه (والا) أي وان لم يأمره بجبرها لم يمتنع له الزوج بأن قال له زوجها عن أحبيت (ف) غي جبره وعدمه (خلاف) قال سخنون والقاضي وابن القصار لا يجبر ونحوه لابن عرفة (وهو) أي الوصي (في الثيب) بنكاح صحيح أو مدراً الحد البالغة للوصي على تزويجها (ولي) من أوليائها يزوجه برضاها في مرتبة أبيها (وصح) النكاح في قول الأب (ان مت فقد زوجت ابنتي) لفلان وكان قوله (بمرض) مخوف أم لا طال مرضه أم لا اذا مات به اجماعاً لانه من وصايا المسلمين للصنف لولا الاجماع لكان القياس بطلانه لان المرض قد يطول فيتأخر القبول عن الايجاب سنة ونحوها ومفهوم مرض انه لو كان بصحة لم يصح وعليه ابن القاسم وأصبغ وابن اللواز وصو به ابن رشد (وهل) صحته (ان قبل) الزوج النكاح (بقرب موته) أي عقب موت الأب أو يصح وان قبل مع بعد في الجواب (تأويلان) لعل القول الثاني مقيد بعدم علم الزوج بذلك حتى طال وقبل حين علمه به فان تراخى قبوله بعد علمه فينبغي الاتفاق على عدم صحته (ثم) بعد السيد والأب ووصيه (لا جبر) لاحتمال الأولياء (فالبالغ) تزوج باذن أو يقبل قولها في بلوغها قاله البرزلي فيمن غاب أبوها غيبة اقطاع ولا يرجي قدومه أو على كشهريين يزوجه القاضي ويأتي للمصنف وزوج الحاكم في كافر يقية ويأتي له أيضاً باب الحجر وصدق أي الشخص في دعوى البلوغ ان لم يرب أي يشك في صدق فان ارتب فيه فلا يصدق وبهذا يقيد كلام البرزلي واستثنى من مفهوم البالغ فقال (الا يقيمة) أي صغيرة مات أبوها ولا وصي لها فتزوج اذا (خيف فسادها) بفقر أو زنا (و بلغت) اليقيمة (عشر) من السنين تامة ومنه المدة انها لا تنزوج الا اذا بلغت لكن العمل بما في المتن وهو مقدم على المشهور ولا يقتصر عليه المصنف قال ابن عبد السلام العمل عليه عندنا بشرط بلوغها عشر سنين

وشور

تفصيل يأتي في قوله وان أجاز مجبر الخ (ولم يجز) القدوم على العقد في قوله وصح بها في دنية وما بعده وتقدم ان المشهور جواز وشبهه في الصحة فقال (ك) عقد (أحد المتقين) لأمة بلا إذن من الآخر فيصح ومثل المتقين كل وليين متساويين كوصيين وأبوين غير مجبرين ألحقتهما القافة بهما وأخوين شقيقين أو لأب أو أماً عقد أحد المجبرين كشر يكن في أمة أو وصيين على يتيمة فيتمين فسحوا ولو أجازهم الآخر (ورضاء البكر) غير المجبرة بالزوج والصداق (صمت) لامتناعها غالباً من الاعراب بالقول لحياؤها ومعرتها بميلها للرجال (كتمقويضها) أي البكر الغير المجبرة العقد لوليها فصمتها رضا به فاذا قيل لها نشهد عليك انك فوضت العقد عليك لوليك فلان أو هل تفوضين العقد له فسكتت فهو رضا غابت عن المجلس أو حضرت (وندى اعلامها) أي البكر (به) بأن صمتها رضا بأن يقال لها خطبك فلان بصداق كذا حاله كذا وموجله كذا فان صمتت قيل لها صمتك رضا وسنة فذلك وان لم ترضى فتسكت (و) ان استؤذنت البكر في ذلك فصمتت فعقد عليها فانكرت وادعت عدم الرضا وانما جهلت كون صمتها رضا فلا يقبل منها دعوى جهله) أي كون صمتها رضا لشهرته بين الناس فتتهم بالكذب في دعوى جهله وتحيلها على فسح النكاح لعرض عرض لها بعد الرضا (في تأويل الأكثر) المدونة وظاهره ولو عرفت بالبله وقلة العرفه وقيل إن عرفت بالبله قبل منها دعوى جهله (وان منعت) البكر حين استئذنها بنطق أو غيره مما يدل عليه (أو نفرت) أي غضبت وكرهت ذلك (لم تزوج) لعدم رضاها فان زوجت والحالة هذه فيفسح ولو دخل وطال ولو أجازته لعدم اعتبار رضاها بعد منعها (لا يمنع تزويجها) (إن ضحكك أو بكت) عند استئذنها لدلالة ضحكها على رضاها بما استؤذنت فيه صريحاً وبكائها عليه ضمن الاحتمال انه على فقد أيها وانه لو كان حياً لم يحتج لاستئذنها فان دلت قرينة على ان ضحكها استهزاء وبكائها (٢٨٠) منع فلا تزوج وينبغي اطالة الجلوس معها حتى يتضح أمرها (والثيب تعرب)

ولم يجز كأحد المتقين ورضاه البكر صمت كتمقويضها ونديب اعلامها به ولا يقبل معها دعوى جهله في تأويل الأكثر وإن منعت أو نفرت لم تزوج لأن ضحكك أو بكت والثيب تعرب كيكبر رشدت أو عضيات أو زوجت بمرض أو بريق أو يمين أو يتيمة أو افتيت عليها وصح إن قرب رضاها بالبلد ولم يقر به حال العقد وإن أجاز مجبر في ابن وأخ وجد فوض له أموره ببيته جار

أي تبين مرادها بصريح اللفظ من تعيين الزوج والصداق وتفويض العقد لوليها ان غابت عن مجلس العقد فان حضرته كفي صمتها في هذا قاله ابن القاسم نقله للواق عن التيطلي

وعبر بتعرب تبركا بحديث البكر تستأمر واذنها صامتاً والثيب تعرب عن نفسها بلسانها وشبهه في الاعراب فقال (كبكر رشدت) أي رشدتها أبوها أو وصيها بعد باوغها فلا يزوجه الا بعد رضاها بالقول (أو) بكر (عضلت) أي منعها أبوها من النكاح لالمصلحة لاضرارها فرفضت شأنها للاحكام فان أراد تزويجها لامتناع أيها منه فلا بد من نطقها فان أراد أبوها تزويجها فلا يحتاج لاذنها (أو زوجت) أي أراد وليها غير الأب ووصيه تزويجها (ب) صدق (عرض) أي غير ذهب وقضة وهي من قوم لا يزوجون به فيشترط اعرابها بالقول (أو) بكر زوجت (ب) زوج (رق) وان بشائفة حرية كسكانب ومبعض ومدبر ومعتق لاجل فيشترط نطقها بالقول ولو مجبرة (أو) زوجت (ب) ذى (عييب) موجب لخيارها كجنون وجذام ولو مجبرة (أو يتيمة) خيف فسادها مهملة فشرط تزويجها اذنها بالقول (أو) بكر غير مجبرة (افتيت) أي تعدى (عليها) وعقد لها بغير اذنها ثم استؤذنت فلا بد من اذنها بالقول (وصح) عقد المفتات عليها (ان قرب رضاها) به قال سحنون يقتفر الفصل باليومين والخمسة كثيرة وحقوم القرب بثلاثة أيام وجرى به العمل وكان العقد (بالبلد) الذي به المفتات عليها فان كانا ببلدين لم يصح ولو تقاربا (ولم يقر به) الولي بالافتيات حال العقد بأن سكت حينه أو ادعى اذنها فيه وخالفته فان أقر به حاله لم يصح ويمسح انفاقاً قاله ابن رشد وبقي من الشروط ان لا ترد قبل رضاها وان لا يفتات على الزوج أيضاً (وان) عقد نكاح مجبرة ابن مجبرها أو أخوه أو أبوه بلاذنه وقد ثبت بيينة ان المجبر فوض للعاقدة أموره (أجاز مجبر) أب أو وصى أو مالك العقد على مجبرته بلاذنه (في) حال صدوره من (ابن) للمجبر (وأخ) له (وجد فوض) المجبر بنص أو عادة (له) أي المذكور من الأب والأخ والجد (أموره) أي المجبر وثبت تفويضه له (بيينة) شهدت بأنه قال له فوضت اليك جميع أموري أو أقمته مقامى في جميع أموري أو نحو ذلك ولكن لم يصرح له بالنكاح أو التزوج اذ لو صرح له بأحدهما لم يحتج لأجازه بعده وجواب ان أجاز مجبر (جاز) أي مضى النكاح

ونفذ فلا يفسخ (وهل) محل جوازه باجازته (ان قرب) ما بين الاجازة أو العقد مطلقا لان عائشة رضى الله تعالى عنها زوجت بنت أخيها عبد الرحمن وهو غائب بالشام ثم كلم فيه فأما ابن القاسم أظن انها وكلت على العقد (تأويلان) الأول مقيد بالقرب والثاني غير مقيد به (وفسخ تزويج حاكم أو غيره) أى الحاكم من الأولياء كالأخ وجد من اضافة المصدر لفعله ومفعوله (ابنته) أى المحبر غير اذنه ونفويضه ولو أجازته وصلة تزويج (في) غيبته القريبة التى على مسافة (كعشر) من الأيام ذهابا فقط وان أجازته الأب وولدت الأولاد ان دامت نفقتها ولم تبين اضراره بغيبته والا كتب له الحاكم اما أن تزوجها والا زوجناها عليك فان لم يفعل زوجها الحاكم ولا يفسخ قاله الرجاءى والا اذا عدت النفقة وخيف عليها الضيعة فيزوجها الحاكم ولا يفسخ قاله سالم قياسا على قوله (زوج الحاكم) مجبرة أب غاب عنها غيبة انقطاع (في كفر بيقية) وطالت اقامته بها بحيث لا يرجى قدومه بسرعة ولو دامت نفقتها ولم يخف عليها ضيعة هذا ظاهر المدونة وهو الراجح قاله الخطاب وقال مالك رضى الله تعالى عنه في كتاب محمد لا يزوجه الحاكم الا اذا عدت النفقة وخيف عليها الضيعة واعتمده الرامضى (وظهر) بضم فسكس مثقلا كون مبدء المسافة الى إفريقية (من مصر) العتيقة لأن ابن القاسم كان بها حين التمثيل بإفريقية حال اقراره بجامع عمرو بن العاصى وبينهما ثلاثة أشهر (وتؤولت) أى فهمت المدونة (أيضا) أى كما تؤولت بما تقدم (ب) شرط (الاستيطان) بنحو إفريقية بالفعل فلا تنكح مظنته وآخر المصنف هذا التأويل لان ابن رشد ضعفه وقال لوجه له وشبه في تزويج الحاكم فقال (كفية) الولي (الأقرب) غير المحبر (الثلاث) من الأيام فيزوج الحاكم لقيامه مقام الغائب غالبا وظاهر المصنف تزويج الحاكم بمجرد طلبها وان لم يثبت عضد الغائب تنزىلا لغيبته منزلة عضله (وان أسر) أى الولي محبرا كان أولا (أو فقد) كذلك (ف) الولي (الابعد) يزوجه ولو جرت عليها النفقة ولم يخف عليها ضيعة لا الحاكم قال المتيطى وبه القضاء وقال ابن رشد الاتفاق على ان الأسير والمفقود كذى الغيبة البعيدة فلا يزوجه بنتهما (٢٨١) الحاكم ولا ينتقل للأبعد لكن

يرد على المصنف ان المتيطى لم يقل ذلك الا في المفقود ولم ينسكهم على الأسير ونصه وأما ان كان الأب مفقودا قد انقطع خبره ولا تعلم حياته ولا موته فيجوز انكاح

وَهَلْ إِنْ قَرَّبَ تَأْوِيلَانِ وَفُسَخَ تَزْوِيجُ حَاكِمٍ أَوْ غَيْرِهِ ابْنَتُهُ فِي كَعَشْرِ وَزَوْجِ الْحَاكِمِ فِي كَافْرِ بَيْقِيَّةٍ وَظَهَرَ مِنْ مِصْرٍ وَتَوَوَّلَتْ أَيْضًا بِالْأَسْتِطَانِ كَفَيْتَةِ الْأَقْرَبِ الثَّلَاثِ وَإِنْ أُسِرَ أَوْ فَقِدَ فَلَا بُدَّ كَذَى رَقٍّ وَصَغِيرٍ وَعَقَةٍ وَأَنْوَتُهُ لَا فَسَقٍ وَسَلَبِ الْكَمَالِ وَوَكَلَتْ مَالِكَةً وَوَصِيَّةً وَمُعْتَقَةً وَإِنْ أَجْنَبِيًّا كَعَبْدٍ أَوْ صِىٍّ وَمُكَاتَبٍ فِي أَمَةٍ طَلَبَ فَضْلًا وَإِنْ كَرِهَ سَيِّدُهُ وَمَنَعَ إِحْرَامٍ مِنْ أَحَدِ الثَّلَاثَةِ

(٣٣٦ - جواهر الاكلیل - أول) الأولياء وبه القضاء وقال عبد الملك ليس لهم ذلك الا بعد أربع سنين من يوم فقدته وقال أصبغ في المدونة لا تزوجه بحال اه وقياس الأسير على المفقود لا يصح لعلم حياة الأسير وعدم صحة القياس مع النص أفاده البناني وشبه في تزويج الأبعد فقال (ك) ولي (ذى رق) أى رفيق (و) (ذى) (صغير) أى صغير (و) (ذى) (عته) أى ضعيف العقل وناقص التمييز (و) (ذى) (أنوثة) أى أثنى وغرض المصنف ان الأقرب اذا كان متصفا بوصف من هذه الاوصاف انتقلت الولاية للأبعد عنه وفي هذا الكلام مع ما يأتى ايماء الى شروط الولي وهى ثمانية الكورة والحرية والعقل والبلوغ وعدم الاحرام وعدم الكفر للمسلمة وعدم السفه مع عدم الرأى وعدم الفسق وبحث فيه بأن الاثنى لا تنتقل ولايتها للأبعد بل توكل كما يأتى له وأجاب الخطاب بأن مراد المصنف رحمه الله تعالى ذكر شروط الولي بنى الولاية عمن اتصف بضدها فهو مشبه بما تقدم في سقوط الولاية لاقى الانتقال فقد لا يكون هناك غيره (لا) يزوجه الابعد فى ذى (فسق وسلب) الفسق (الكمال) عن تولية العقد وصيره مكروها فيقدم عليه عدل فى درجته (وكلت مالكة) أمة (ووصية) على بقيمة حرة (ومعتقة) لأمة ومفعول وكلت ذكر مستوفيا لباقي شروط الولي على تزويج الامه واليتيمة والعتيقة لان لمن حقا في ولاية النكاح لكن منعهن الانوثة من مباشرتها فتوكل ذكر مستوفيا لشروط الولاية (وان) كان (أجنبيا) منها وشبه فى التوكيل فقال (كعبد أوصى) بضم المهملة وكسر الصاد على بقيمة فيوكل من يعقد عليها لعدم أهليته (ومكاتب) فيوكل (في) تزويج (أمة) له اذا (طلب) المكاتب (فضلا) أى اذا ادعى ما يجبره على تزويجها وعلى صداق مثلها معا كأن يكون صداق مثلها عشرة وقيمتها غير متزوجة خمسين ومتزوجة أربعين وأراد أن يزوجه بخمسة وعشرين فله ذلك ان أحب سيده بل (وان كره سيده) ذلك لاحترازه نفسه وماله مع عدم تنذيره فيه وان تولى العبد الوصى أو المكاتب العقد بنفسه ففسخ ولو أجازته طاصب المحجورة أوسيد للمكاتب (ومنع احرام) بحجج أو حمرة (من أحد الثلاثة) أى الزوجة

ووليها الزوج عقد النكاح وفسخ قبل البناء وبعده ولولدت الاولاد ولا يتأبد التحريم ولا يوكلون ولا يجيزون ويستمر النزع في الحجب لتمام الافاضة ان قدم سعيه والا فلتام سعيه كالعمره وشبهه في المنع فقال (ككفر) فيمنع عقد النكاح (لسلمة) فلا ولاية لكافر سواء كان ذميا أو حربيا أو مرتدا على مسلمة لقوله تعالى ولن يحمل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا فان وقع فسخ أبدا (وعكسه) أي فلا يكون المسلم وليا للكافرة لقوله تعالى مالكم من ولايتهم من شيء واستثنى من قوله وعكسه فقال (الا) ولاية مسلم (لأمة) لكافرة فلا تمنع فيزوجها مسلما لكافر فقط (و) كافرة (معتقة) لمسلم ببلد الاسلام (من غير نساء) أهل (الجزية) بأن أعتقها مسلم ببلد الاسلام فله تزويجها لمسلم أو كافر ان كانت كتابية فان كانت من نساء أهل الجزية بأن أعتقها مسلم ببلد أو أعتقها كافر ولو ببلد الاسلام ثم أسلم فلا يزوجه الا أن تسلم (وزوج الكافر) كافرة له ولاية نكاحها (لمسلم) مع اجتماع أركان النكاح وشروطه في الاسلام غير اسلام وليها وقيد بقوله لمسلم لئلا يتوهم منعه فتزويجها لكافر أخرى (وان عقد مسلم لكافر) على كافرة قريبة أو معتقة له أو أجنبية منه (ترك) عقده ولا يفسخ وقد ظلم المسلم نفسه لاعتائه اياهم على نكاح فاسد فان عقد مسلم فسخ أبدا ولو لأخت العاقد المعتقدته وأمه كما تقدم (وعقد السفية ذوالرأى) أي الدين والعقل على وليته اذ سفهه لا يمنع كونه وليا ولو مجبرا ولا تنافي بين السفه والرأى اذ لا يلزم من الرأى العمل بمقتضاه وصلة عقد (بأذن وليه) لكن ليس اذنه شرط في صحة عقده فان عقد بغير اذنه صحيح ونظر وليه فان رآه صوابا أمضاه وإلا رده فان لم ينظر مضى ومن لا ولي له عقده ماض بلا نزاع (وصح توكيل زوج) في العقد له على أنثى (الجميع) أي جميع من اتصف بما عمن مباشرة العقد ففى سماع عيسى لا بأس أن يوكل الرجل نصرانيا أو عبدا أو امرأة على عقد نكاحه اه ولكنهم استثنوا الاحرام والعته (٣٨٢) وعدم التمييز فلا يصح أن يوكل الرجل في عقد نكاحه واحدا منهم (لا) يصح توكيل

رجل حر (ولي) لامرأة على عقدها (الا) شخصا (كهو) أي ولي للمرأة في الاتصاف بالذكورة والبلوغ والعقل والحرية وعدم الاحرام وعدم الكفر (وعليه) أي ولي المرأة غير المجبر أو المجبر الذي تبين عضله

كَكْفَرُ لِسُلَيْمَةٍ وَعَكْسِيهِ إِلَّا لِأَمَةٍ وَمُعْتَقَةٍ مِنْ غَيْرِ نِسَاءِ الْجِزْيَةِ وَزَوْجَ الْكَافِرِ لِسُلَيْمٍ وَإِنْ عَقَدَ مُسْلِمٌ لِكَافِرٍ تَرَكَ وَعَقَدَ السَّفِيهُ ذُو الرَّأْيِ بِإِذْنِ وَلِيِّهِ وَصَحَّ تَوَكُّيلُ زَوْجِ الْجَمِيعِ لَا وَلِيَ إِلَّا كَهْوٌ وَعَلَيْهِ الْإِجَابَةُ لِكُفٍّ وَكُفُّوْهَا أَوَّلَى قِيَامُهَا الْحَاكِمُ ثُمَّ زَوْجٌ وَلَا يَمْضِي أَبٌ بِبَكْرٍ مُتَكَرِّرٍ حَتَّى يُتَحَقَّقَ وَإِنْ وَكَّلْتَهُ يَمْنَحُ أَحَبَّ عَيْنٍ وَإِلَّا فَلَهَا الْإِجَازَةُ وَلَوْ بَعْدَ لَا الْمَكْسُ وَلِابْنٍ عَمٍّ وَنَحْوِهِ تَزْوِجُهَا مِنْ نَفْسِهِ إِنْ عَمِنَ بِتَزْوِجَتِكَ بِكَذَا وَتَرْضَى

(الاجابة لـ) خاطب (كف) رضيت به وان لم يرض الولي به فان رضى به دونها فليس له جبرها ان لم يكن مجبرا (و) ان وتولى رضيت بكفء ووليها بكفء آخر فـ (كفؤها أولى) أي مقدم ان لم تكن مجبرة أو مجبرة وتبين ضررها (فيأمره الحاكم) أن يزوجه من رضيت به (ثم) ان امتنع سأل عن وجه امتناعه فان رآه صوابا زجرها وردّها اليه والا عد عاضلا برأول خاطب كفء (زوج) الحاكم المرأة لخاطبها الذي رضيت به (ولا يعضل) أي لا يعد عاضلا (أب بكر) مجبر له (برد) بالتنوين (متكرر) لخاطب أو خاطبين لما جبل عليه من الحنان والشفقة ولأنه أدري بمصالحها منها فيحمل على علمه من حالها وأحوالها ما لا يوافق فلا يحكم بعضله بالرد المتكرر (حتى يتحقق) عضله باقرار أو قرينة ظاهرة فان تحقق ولو بردمرة أمره الحاكم بتزويجها فان امتنع زوجها الحاكم ولا يسأل عن وجه امتناعه اذ لا معنى له بعد تحقق العضل ومفهوم بكر ان من لا يجبر يعد عاضلا برأول كفء كالوصى المجبر فليس كالأب في هذا فان زوجها الحاكم قبل تحقق عضله فسخ أبدا (وان وكنه عن أحب) الوكيل أو وكالة مفوضة وأحب الوكيل رجلا (عين) الوكيل الرجل الذي أحبه لموكلته لاختلاف اغراض النساء في أعيان وصفات الرجال (والا) أي وان لم يعينه وعقد لها عليه (فلها الاجازة) أي الامضاء لعقد وكيلها ان قرب ما بين عقده وعلمها به بل (ولو بعد) ما بينهما (لا) يرد الزوج النكاح في (العكس) للصورة المتقدمة وهو توكيل الرجل رجلا وامرأة على تزويجه من أحبها الوكيل فزوجه بلا تعيين فقد لزمه النكاح اتفاقا ان كانت الزوجة لائقة بحاله وانما كان النكاح لازماله اتفاقا لا مكان تخلصه منه بالطلاق بخلاف المرأة (ولابن عم) لامرأة وكنهه على تزويجها (ونحوه) أي ابن العم في جواز تزويج وليته كعتق وحاكم وصى وكافل وولي اسلام (ان عين) ابن العم أو نحوه نفسه لموكلته ورضيت به (تزوجها من نفسه) تزويجا مصورا (بتزوجتك بكذا) من المهر ولا يحتاج لقبول بعدها (وترضى) الزوجة بالمهر الذي سماه لها ويشهد

عديين على تزويجها لنفسه ورضاها (وتولى) ابن العم ونحوه (الطرفين) أى الإيجاب والقبول ذكره وان استفيد مما قبله للرد على من قال ليس له تولى الطرفين (وان) أقرت امرأة بإذنها لوليها فى العقد عليها (أنكرت العقد) أى حصوله وأرادت عزل الوكيل عنه وادعى حصوله (صدق الوكيل) فى دعواه حصول العقد بلايين (ان ادعاه) أى العقد (الزوج) فان لم يدعه الزوج صدقت فى نفيه (وان تنازع الأولياء المتساوون) فى الدرجة كالأبناء والإخوة الأشقاء أو لأب والاعمام كذلك (فى) تولى (العقد) مع اتفاقهم على عين الزوج (أو) تنازعوا فى تعيين (الزوج) ولم تعين الزوجة واحدا أو عينت غير كفاء (نظر الحاكم) فىمن يتولى العقد منهم فى الأولى وفىمن يزوجه منها فى الثانية فىأمرهم بتزويجها منه ولا يزوجه الحاكم فان عينت كفاء أو عين لها فرضيت به تعين بلا رفع للحاكم (وإن أذنت) غير مجبرة (لوليين) معا أو مرتين أو أذن مجبر لاثنيين بعقدان على مجبرته (فعقدا) فى وقتين وعلم الأول والثانى بدليل قوله (ف) هى (للأول) الذى تقدم العقد له وبدليل قوله الآتى وفسخ بطلاق ان عقدا بزمن وقوله الآتى أو جهل الزمن وعمل كونها للأول (ان لم يتلذذ) الزوج (الثانى بلا علم) منه بأنه ثان بأن لم يتلذذ أصلا أو تلذذا علما بأنه ثان وشهدت عليه بينة باقراره قبله بعلمه فهى للأول فى هاتين الصورتين ويفسخ نكاح الثانى بطلاق ولا يحسد دخوله علما بالأول (ولو تأخر تفويضه) أى الثانى أى الاذن للولى الذى عقده أى اذا تلذذ الثانى بلا علم بالأول كانت له ولو كان الإذن للولى الذى عقد له متأخرا عن الإذن لعقد الأول (ان لم تكن) المرأة حال عقدها أو تلذذ الثانى بها (فى عدة وفاة) للزوج الاول بأن عقدها وتلذذ بها فى حياة الاول أو عقدها عليها فى حياة الاول وتلذذ بها بعد تمام عدته فان عقدها فى عدة الاول وتلذذ فيها أو بعدها أو عقد عليها فى حياة الاول وتلذذ بها فى عدته ففسخ نكاح الثانى وردت لتكميل عدة الاول (٢٨٣) ان بقى منها شىء ورثته وتأبد تحريرها

على الثانى ان تلذذ بها فى عدة الاول أو وطئها بعدها وقد عقد فيها (ولو تقدم العقد) من الثانى على عدة الاول بأن كان فى حياته فلا تكون للثانى (على الأظهر) عند ابن رشد الخطاب

وتَوَلَّى الطَّرَفَيْنِ وَإِنْ أَنْكَرَتِ الْمُقَدَّةُ صُدِّقَ الْوَكِيلُ إِنْ ادَّعَاهُ الزَّوْجُ وَإِنْ تَنَازَعَ الْأَوْلِيَاءُ الْمُتَسَاوُونَ فِي الْمَقْدِ أَوْ الزَّوْجَ نَظَرَ الْحَاكِمُ وَإِنْ أَذِنَتْ لَوَاحِدَيْنِ فَمَقْدَا فَلِلْأَوَّلِ إِنْ لَمْ يَتَلَذَّذِ الثَّانِي بِهَا عِلْمُهُ وَلَوْ تَأَخَّرَ تَقْوِيضُهُ إِنْ لَمْ تَسْكُنْ فِي عِدَّةٍ وَفَاقَهُ وَلَوْ تَقَدَّمَ الْمُقَدَّةُ عَلَى الْأَظْهَرِ وَفُسِّخَ بِطَلَاقٍ إِنْ عَقَّدَا بِزَمَنِ أَوْ لِيَتَنَفَّرَ بِعِلْمِهِ أَنَّهُ ثَانٍ لَا إِنْ أَقَرَّ أَوْ جَهِلَ الزَّمَنُ وَإِنْ مَاتَ وَجَهِلَ الْأَحَقُّ فَفِي الْإِرْثِ قَوْلَانِ وَعَلَى الْإِرْثِ فَالْصَّدَاقُ وَالْأَقْرَبُ إِنْ مَاتَ الرَّجُلَانِ فَلَا إِرْثَ وَلَا صَدَاقَ وَأَعْدَلِيَّةٌ مُتَنَاقِضَتَيْنِ مُلْغَاةٌ وَلَوْ صَدَّقَتْهَا الْمَرْأَةُ

اللائق بقاعدة المصنف الإشارة لابن رشد هنا بصيغة فعل لأنه من نفسه لا من خلاف (وفسخ) عقد كل منهما (بلا طلاق) للاتفاق على فسادهما (ان عقدا بزمن) واحد تحقيقا أو ظنا أو شكاً أو وهما سواء دخلا معا أو أحدهما أولم يدخل واحد منهما (أو) عقدا بزمنين وفسخ عقد الثانى (ل) شهادة (بينة) عليه (بعلمه) قبل تلذذه (انه ثان) بلا طلاق ولا يحسد وتستبرى منه ثم ترد للأول (لا) ترد للأول (ان أقر) الثانى بعد تلذذه بعلمه أنه ثان قبله ويفسخ نكاح الثانى بطلاق وتكمل عليه المهر لاثتاهما بالكذب (أو جهل الزمن) الذى عقدا فيه أى لم يعلم المتقدم ولا المتأخر مع تحقق وقوعهما فى زمنين فيفسخان بطلاق ان لم يدخل أحدهما والا فهو أحق بها ونكاحه ثابت هذا مذهب مالك فى المدونة نقله الخطاب عن اللخمي والجرجاني والمواق عن ابن رشد (وان ماتت) ذات الأوليين (وجهل الأحق) بها من الزوجين (ففى) ثبوت (الإرث) لهما معا فلهما معا ميراث زوج واحد مقسوما بينهما نفسيين لتحقيق الزوجية وعدم تحقق مستحقها لا يضر وعدم ارثهما بالكلية بناء على ان الشك فى عين المستحق كالشك فى سبب الإرث (قولان) الاول لان محرزاً وأكثر المتأخرين والثانى للتونسي محلها فى جهل السابق ودعوى كل منهما انه الاول (وعلى) القول بثبوت (الإرث فالصداق) واجب على كل واحد منهما كاملاً لا قراره بوجوبه عليه (والا) أى وان نقل بالارث بل بعدمه (فزائده) أى الصداق على الميراث أى على كل واحد منهما ما زاد من الصداق على ارثه أن لو كان يرث فمن لم يزد صداقه على ارثه فلا شىء عليه ولا يأخذ ما زاد على صداقه من الارث أن لو كان يرث (وإن مات الرجلان فلا إرث ولا صداق وأعدلية) أى زيادة عدالة احدى بينتين (متناقضتين) فى شهادتهما بأن شهدت أحدهما بسبق عقد يرد والاخرى بسبق عقد عمرو وإحدهما عدل من الاخرى فزيادة عدالتها (ملغاة) أى غير مقتضية لتقدمها على الاخرى ان لم تصدقها المرأة بل (ولو صدقتها المرأة)

وكذبت الأخرى لان زيادة العدالة بمنزلة شاهد واحد وهو لا يفيد النكاح (وفسخ) نكاح (موصى) بكنمه من الزوج والزوجة والولى والشهود وسائر الحاضرين عن كل أحد بل (وان) أوصى الزوج (بكنم شهود) فقط عن كل أحد أو (من امرأة) للزوج (أو) من أهل (منزل) فقط أبدا (أو) فى (أيام) ثلاثة فقط ومحل الفسخ (ان لم يدخل) الزوج بالزوجة (ويطل) بأن انتفيا معا أو دخل ولم يطل أو طال ولم يدخل ومفهومه انه ان دخل وطال فلا يفسخ وهل الطول هنا كالطول للتقدم فى نكاح النتيجة أو بما يحصل فيه الفشو وفي البيان الشهور انه يفسخ بعد البناء الا ان يطول بعده فلا يفسخ وهكذا نقل ابن حبيب وأصحابه وأما قول ابن الحاجب يفسخ بعد البناء وان طال على المشهور فقال فى التوضيح لم أر من قال يفسخ بعد البناء والطول والذى للمالك رضى الله تعالى عنه فى المدونة والبسطة يفسخ وان دخلا ولم يقل وان طال (وعوقبا) أى أدب الزوجان ان لم يعذرا بجهل ودخلا والافسخ ولا يعاقبان قاله ابن ناجي (و) عوقب (الشهود) على نكاح السران لم يعذروا بجهل وحصل دخول والا فلا (و) فسخ النكاح (قبل الدخول وجوبا) ان عقد (على) شرط (ان لا تأتيه) أى الزوجة الزوج أو لا يأتيها (الانهارا) أو ليلا أو بعض ذلك وثبت بالدخول لدخولها على دوام النكاح وتبعيض الزمن لا أثر له بعد الدخول لانفاؤه ونبه بقوله وجوبا على ان قول الامام رضى الله تعالى عنه لا خبر فيه محمول على الوجوب (أو) عقد النكاح (ب) شرط (خيار) يوما أو أكثر (لأحدهما) أى الزوجين أولهما معا (أو) بخيار لـ (خير) أى غيرها فيفسخ قبل البناء وجوبا ويثبت بالدخول بالمسمى ان كان وإلا فبصدائق المثل وهذا فى غير خيار المجلس أما هو فيجوز اتفاقا كفى التوضيح وصرح ابن رشد بجوازه أيضا (أو) عقد النكاح بصدائق مؤجل كله أو بعضه (على) شرط (ان لم يأت) (٢٨٤) الزوج (بالصدائق) كله أو بعضه الذى عقد النكاح عليه (لكذا)

وَفُسِّخَ مُوصَى وَإِنْ يَكْتُمُ شُهُودٌ مِنْ امْرَأَةٍ أَوْ مَنْزِلٍ أَوْ أَيَّامٍ إِنْ لَمْ يَدْخُلْ وَيُطْلَ
وَعُوقِبَا وَالشُّهُودُ وَقَبْلَ الدُّخُولِ وَجُوبًا عَلَى أَنْ لَا تَأْتِيَهُ الْأَنْهَارُ أَوْ بِخِيَارٍ لِأَحَدِهِمَا
أَوْ غَيْرِ أَوْ عَلَى إِنْ لَمْ يَأْتِ بِالصَّدَاقِ لِكَذَا فَلَا نِكَاحَ وَجَاءَ بِهِ وَمَا فَسَدَ لِمُصَدِّقِهِ
أَوْ عَلَى شَرْطٍ يُنَاقِضُ كَأَنْ لَا يَقْسِمَ لَهَا أَوْ يُؤْثِرَ عَلَيْهَا وَالْغَنَى وَمُطْلَقًا كَالنِّكَاحِ
لِأَجَلٍ أَوْ إِنْ مَضَى شَهْرٌ فَأَنَا أَتَزَوَّجُكَ وَهُوَ طَلَّاقٌ إِنْ اخْتَلَفَ فِيهِ كَمُحْرَمٍ وَرَشْمَارٍ
وَالْتَحْرِيمُ بِمَقْدَرِهِ وَوَطْنِهِ

أى أجل مسمى (فلا نكاح) بين الزوجين (و) الحال انه قد جاء به أى الصداق فى أثناء الأجل أو عند انتهائه فلا يصير مجيئه به صحيحا ويفسخ قبل البناء فان أتى به بعد الأجل أو لم يأت به أصلا فيفسخ قبل البناء وبعده (و) فسخ قبل الدخول وجوبا (ما) أى نكاح (فسد ل) فساد (صدائقه) لكونه لا يملك شرعا كخمر وخنزير وميتة أولا يصح بيعه ككلب وآبق وشارد ويثبت بعده بصدائق المثل (أو) عقد (على شرط يناقض) مقتضى العقد (ك) شرط (ان لا يقسم لها) فى المبيت مع زوجته السابقة عليها (أو) شرط ان (يؤثر) أى يفضل زوجته السابقة (عليها) فى قسمة البيت بأن يجعل لها الليلة والسابقة ليلتين فيفسخ قبل الدخول ويثبت بعده بصدائق المثل ويلغى الشرط (وفسخ) النكاح (مطلقا) عن تقييده بما قبل الدخول فيفسخ بعده أيضا (كالنكاح لأجل) مسمى وظاهره كالمدة وغيرها ولو بعد الأجل جدا بحيث لا يعيش أحدهما اليه والفرق بينه وبين الطلاق لأجل بعيدان المانع للقران للعقد أشد تأثيرا فيه من الواقع بعده قاله ابن عرفة (أو) أى وفسخ ان عقد بقول الزوج (ان مضى شهر فانا أتزوجك) ورضيت الزوجة ووليها وقصدا انبرام العقد بهذا اللفظ ولا يأتى تنفان غيره فيفسخ لانه نكاح متعة تقدم فيه الاجل على العائنة فلو كان هذا وعدا فلا يضر (وهو) أى الفسخ (طلاق ان اختلف فى) صحته (هـ) أى النكاح المفسوخ وعدمها فى الذهب أو خارجه خلافا معتبرا عند الأئمة ولو قال الزوج فسخته بلا طلاق ومن وقت المفاخرة تكون المدة فان عقد عليها شخص قبل الفسخ فهو باطل لانها ذات زوج ومثل للمختلف فيه بقوله (ك) عقد (محرم) بحج أو عمرة كان وليا أو زوجا أو زوجة (و) (صرح) (شمار) أى بضع بضع بلا مهر من الجانبين كزوجتك بنتى على ان تزوجنى بنتك ففيه خلاف بالصحة وعدمها بعد وقوعه وانفقوا على منعه ابتداء (والتحريم) بالمصاهرة فى المختلف فيه حاصل تارة (بعده) أى المختلف فيه فيما يحرم بالعقد كالام بالعقد على بنتها وهو محرم بنسك فيفسخ نكاحه قبل الدخول بها فيحرم عليه نكاح أمها وتحرم المفسوخ نكاحها على أصول الزوج وفروعه (و) تارة (وطه) أى المختلف فيما يحرم بالوطء كمقدماته كبنت فتحرم بوطء أمها فاذا تزوج امرأة

وفيه

بأنه أصلا فيفسخ قبل البناء وبعده (و) فسخ قبل الدخول وجوبا (ما) أى نكاح (فسد ل) فساد (صدائقه) لكونه لا يملك شرعا كخمر وخنزير وميتة أولا يصح بيعه ككلب وآبق وشارد ويثبت بعده بصدائق المثل (أو) عقد (على شرط يناقض) مقتضى العقد (ك) شرط (ان لا يقسم لها) فى المبيت مع زوجته السابقة عليها (أو) شرط ان (يؤثر) أى يفضل زوجته السابقة (عليها) فى قسمة البيت بأن يجعل لها الليلة والسابقة ليلتين فيفسخ قبل الدخول ويثبت بعده بصدائق المثل ويلغى الشرط (وفسخ) النكاح (مطلقا) عن تقييده بما قبل الدخول فيفسخ بعده أيضا (كالنكاح لأجل) مسمى وظاهره كالمدة وغيرها ولو بعد الأجل جدا بحيث لا يعيش أحدهما اليه والفرق بينه وبين الطلاق لأجل بعيدان المانع للقران للعقد أشد تأثيرا فيه من الواقع بعده قاله ابن عرفة (أو) أى وفسخ ان عقد بقول الزوج (ان مضى شهر فانا أتزوجك) ورضيت الزوجة ووليها وقصدا انبرام العقد بهذا اللفظ ولا يأتى تنفان غيره فيفسخ لانه نكاح متعة تقدم فيه الاجل على العائنة فلو كان هذا وعدا فلا يضر (وهو) أى الفسخ (طلاق ان اختلف فى) صحته (هـ) أى النكاح المفسوخ وعدمها فى الذهب أو خارجه خلافا معتبرا عند الأئمة ولو قال الزوج فسخته بلا طلاق ومن وقت المفاخرة تكون المدة فان عقد عليها شخص قبل الفسخ فهو باطل لانها ذات زوج ومثل للمختلف فيه بقوله (ك) عقد (محرم) بحج أو عمرة كان وليا أو زوجا أو زوجة (و) (صرح) (شمار) أى بضع بضع بلا مهر من الجانبين كزوجتك بنتى على ان تزوجنى بنتك ففيه خلاف بالصحة وعدمها بعد وقوعه وانفقوا على منعه ابتداء (والتحريم) بالمصاهرة فى المختلف فيه حاصل تارة (بعده) أى المختلف فيه فيما يحرم بالعقد كالام بالعقد على بنتها وهو محرم بنسك فيفسخ نكاحه قبل الدخول بها فيحرم عليه نكاح أمها وتحرم المفسوخ نكاحها على أصول الزوج وفروعه (و) تارة (وطه) أى المختلف فيما يحرم بالوطء كمقدماته كبنت فتحرم بوطء أمها فاذا تزوج امرأة

وهو محرم بنسك و بنى بها وفسخ حرم عليه نكاح بنتها وان فسخ قبله فلا تحرم عليه بنتها والحاصل ان المختلف فيه كالصحيح (وفيه) أى المختلف فيه (الارث) لاحد الزوجين من الآخر الذى مات قبل فسخه فان مات بعده فلا رث لانه طلاق بائن (الا نكاح) الشخص (المريض) زوجا كان أو زوجة فلا رث فيه وان كان مختلفا فيه (و) (الا نكاح العبد) بنته أو أمته مثلا (و) (إلا إنكاح المرأة) نفسها أو أمتها أو محجورتها مثلا فلا رث فيهما وان كانا من المختلف فيه الذى فسخه طلاق (لا) إن (اتفق على فساد) أى النكاح فى المذهب وخارجه (فلا طلاق) فى فسخه (ولا ارث) فيه إن مات أحد الزوجين قبل فسخه (كخامسة) مثال للمتفق على فساده وكراهة على من يحرم جمعها معها (وحرم وطؤه) أى المجمع على فساد (فقط) أى لاعتقده فلا ينافى تحريم مقدماته أيضا من بالغ لا حد عليه لجبله مثلا (وما) أى النكاح الفاسد سواء كان مختلفا فيه أو متفقا عليه لاعتقده أوله ولصداقه (فسخ بعده) أى الوطء (فيه الصداق) (المسمى والا) أى وان لم يكن مسمى أصلا كصریح الشغار أو كان حرام كخمر (فيه) (صداق المثل) أى للزوج والزوجة (وسقط) الصداق (بالفسخ) للنكاح الفاسد سواء كان مجمعا على فساد أو مختلفا فيه (قبله) أى الوطء فليس فسخ المختلف فيه كطلاق الصحيح قبله فى تطهير الصداق (النكاح الدرهمين) مثلا أى ما فسد لوقوع صداقه أقل من الصداق الشرعى وامتنع الزوج من إتمامه (فيه) (نصفهما) أى الدرهمين بفسخه قبله كدعوى الزوج قبل الدخول رضا عا حرم ما بلاينة وكذبته الزوجة فيه ففسخ وعليه النصف أو قذف زوجته برؤيتها تزنى قبله فيلاعنها وينفسخ النكاح وعليه النصف لاثمهما فيهما (٢٨٥) بالكذب لاسقاط نصف الصداق (كطلاقه)

أى النكاح المستحق للفسخ فاذا طلق فيه الزوج بعد البناء مختارا ففيه المسمى ان كان والا فصداق المثل وان طلق قبله فلا شيء فيه وقيد ابن رشد كون طلاقه قبله لا شيء فيه بالفاسد لصداقه أو لاعتقده وله

وفيه الإرث إلا نكاح المريض ونكاح العبد والمرأة لا اتفق على فساد أو طلاق ولا إرث كخامسة وحرم وطؤه فقط وما فسخ بمسده فالمسمى والا فصداق المثل وسقط بالفسخ قبله إلا نكاح الدرهمين فنصفهما كطلاقه وتماض التلذذ بها ولو لى صغير ففسخ عقده فلا مهر ولا عدة وإن زوج بشروطه أو أجيزت وبلغ وكراهة فله التظليق وفى نصف الصداق قولان عمل بهما والقول لها إن المقد وهو كبير وليس رد نكاح عبده بطلاقه فقط بائنه إن لم ييممه

تأثير فى الصداق كنكاح محل فان لم يؤثر فيه كحرم فلها نصفه بالطلاق قبله وجميعه بالموت (وتعاض التلذذ بها) أى التى تلذذ الزوج بها بغير الوطء ثم فسخ نكاحه فيعطى شيئا فى نظير تلذذه بها باجتهاد الحاكم والناس ولو فى المتفق على فساد (ولو لى صغير) حر عقد لنفسه على زوجة بغير إذنه (فسخ عقده) وله امضاؤه ان استوت المصلحة فيهما فان تعينت فى أحدها تعين وفسخه طلاق لصحته قاله الخطاب واذا فسخ نكاح الصغير (فلا مهر) عليه ولو كانت بكر لانها سلطته أو وليها على نفسها (ولا عدة) على زوجة الصغير لفسخ نكاحه ولو وطئها وان مات عنها قبل فسخه فمابها عدة وفاة وان لم يطأها (وان زوج) أى زوج الصغير وليه (بشروط) تلزم البالغ كان تزوج أو تسرى عليها طلقها أو عتقت الامة (أو) زوج الصغير نفسه بها (أجيزت) أى أجاز وليه عقده بشروطه (و بلغ) الصغير وخرج من الحجر قبل دخوله بالزوجة ولم يدخل بها بعده علما بها (وكراهة) الشروط ولم تسقطها الزوجة فيما لها اسقاطه ككون أمرها أو أمر الطارئة بيدها (فله التظليق) وتسقط عنه الشروط ولا تعود عليه إن تزوجها بعد ذلك ولو بقى من العصمة الاولى شيء وهذه فائدة التظليق (و) إذا طلقها (فى) لزوم (نصف الصداق) وعدم اللزوم (قولان عمل بهما) أى القولين (و) لو قال الزوج بعد بلوغه ان العقد على الشروط وانصافى وخالفته الزوجة أو وليها فقال ابن القاسم (القول لها ان العقد هو كبير) ييمينها وعلى الصبي أو وليه اثبات ان العقد هو صغير لا تنافهما على انعقاده وهى تدعى اللزوم وهو أو وليه يدعى عدمه ويريد حله (والسيد) أى المالك ذكر كان أو أنثى (رد نكاح عبده) الذكر القن ومن فيه شائبة ككاتب ومدبر ومعتق لأجل ومبعض الذى عقد بلا إذنه وله إجازته ولو طال بعد العلم ان لم يمتنع منها قبل والإفله الاجازة ان قرب كما يأتى (بطلقة فقط) لأز يدعى للشهور فلا وقع لطلقتين فلا يلزم العبد الا واحدة (بائنة) لانها جبرية ولان الطلاق الرجعى انما يكون فى نكاح لازم حل وطؤه وهذا البس لازما وطؤه ممنوع وعمل رد السيد نكاح عبده بلاذنه (ان لم يبعه)

فان باعه فليس له رد نكاحه لخروجه عن ملكه وليس للشترى رده أيضا لسبق النكاح للملكه (إلا أن يرد) أى العبد لبايعه (به) أى التزويج فله رده ان كان باعه غير عالم به وإفلا على ظاهر المدونة (أو يعتقه) أى السيد فان أعتقه فلا يرد نكاحه لسقوط حقه بعته (ولها) أى زوجة العبد المردود نكاحه (ربيع دينار) من مال العبد فان لم يكن له مال اتبعته في ذمته (ان) كان (دخل) العبد بزوجه وهو بالغ والا فلا شئ لها (واتبع عبد) فن (ومكاتب) بعد عتقهما (بما بقي) من المسمى بعد ربيع دينار (ان غرا) أى العبد والمكاتب الزوجة بأنهما حران (ان لم يبطله) أى ما بقي عن العبد والمكاتب (سيد) قبل عتقه (أو سلطان) نيابة عن السيد الغائب لانه يذب عن مال الغائب (وله) أى السيد (الاجازة) لنكاح عبده بلا إذنه بعدم تناهيه منها (ان قرب) كيومين ومفهوم الشرط ان بعد ثلاثة أيام فليس له الاجازة وهو كذلك في نص عياض (و) ان (لم يرد) أى بقصد السيد بامتناعه (الفسخ) لنكاح العبد بلا إذنه (أو) لم (يشك) السيد (في قصده) هل قصد به الفسخ أو مجرد الامتناع فان شك فيه فامتناعه ففسخ لاجازة له بعده (ولوى) أى أب أو وصى (سفيه) أى ذكر بالغ عاقل لا يحسن التصرف في المال (فسخ عقده) النكاح بلا إذن وليه بطلقة بائنة ولا شئ للزوجة من المهران ففسخه قبل الدخول ولها بفسخه بعد ربيع دينار فقط ولا يتبع بما بقي إن فك حجره لان حجر الولي عليه لحق نفسه وهو باق لم يزل والحجر على العبد لحق سيده وقد زال عنه بعته وان لم يطلع عليه على عقده حتى خرج من حجره لزمه النكاح فليس له فسخه وللولى الفسخ (ولومات) زوجة السفیه التي تزوجها بلا إذن وليه إذ قد يكون صداقها أكثر من ميراثه منها ويرثها ان مات (٢٨٦) قبل الفسخ فان أمضى الولي ثم إن رد ردها لورثتها (وتعين) الفسخ

من قبل الشارع (بموته) أى السفيه قبل فسخ وليه لان في امضائه ترتب الصداق والميراث ولا مصلحة في ذلك لامن وليه لزوال ولايته عليه بمجرد موته فلا ترثه ولا ينكحها المهر بل يسقط بمجرد موته (ولمكاتب) أى

إِلَّا أَنْ يُرَدَّ بِهِ أَوْ يُعْتَقَ وَلَهَا رُبْعُ دِينَارٍ إِنْ دَخَلَ وَاتَّبَعَ عَبْدٌ وَمُكَاتَبٌ بِمَا بَقِيَ إِنْ غَرَا إِنْ لَمْ يُبْطَلْهُ سَيِّدٌ أَوْ سُلْطَانٌ وَلَهُ الْإِجَازَةُ إِنْ قَرَّبَ وَلَمْ يُرَدِّ الْفَسْخُ أَوْ يُشَكَّ فِي قَصْدِهِ وَلَوْ لِي سَفِيهِ فَفَسْخُ عَقْدِهِ وَلَوْ مَاتَ وَتَمَيَّنَ بِمَوْتِهِ وَلِمُكَاتِبٍ وَمَأْذُونٍ تَسَرَّى وَإِنْ بِلَا إِذْنٍ وَنَفَقَةُ الْعَبْدِ فِي غَيْرِ خَرَاجٍ وَكَسْبِ الْأَلْمَهْرِ كَالْمَهْرِ وَلَا يَضُمَّهُ سَيِّدٌ بِإِذْنِ التَّزْوِيجِ وَجَبَرَ أَبٌ وَوَصَّى وَحَاكَمَ تَحْتُونًا احْتِاجَ وَصْفِيرًا وَفِي السَّفِيهِ خِلَافٌ وَصَدَاقُهُمْ إِنْ أَعْدَمُوا عَلَى الْأَبِ وَإِنْ مَاتَ

أو أسروا

معتق على مال مؤجل (و) لقن (مأذون) له في التجارة بمال نفسه (تسر) من مالها ان

كان بإذن سيدها بل (وان بلا إذن) من سيدها بأن منعها أو سكت (ونفقة) زوجة (العبد) التقن أو من فيه شائبة حرية كدبر ومعتق لاجل لامكاتب ومأذون أى انفاق العبد على زوجته (في غير خراج) أى مال ملكه العبد في نظير عمله بنفسه كأجرة حياطته وحيا كنه وبنائه وتجارته ونحوها (و) (غير) (كسب) أى ربح تجارة العبد في المال الذي بيده لانهما لسيده وانما يكون انفاقه على زوجته في هبة أو صدقة أو نحو ذلك (العرف) بأن نفقة زوجة العبد على سيده أو في خراجه أو كسبه فيعمل به فان لم يجر العرف بذلك ولم يجد ما ينفقه على زوجته طلقت عليه (كالمهر) لزوجة العبد في كونه من غير خراج العبد وكسبه مالم يجر العرف بأنه على السيد أو من خراجه وكسبه (ولا يضمنه) أى اللذكور من نفقة ومهر (سيد بإذن التزويج) ولو باشر العقد بنفسه أو جبره على التزويج (وجبر أب ووصى) أمره الأب به (و) جبر (حا كمجنونا) مطبقا فان كان يفيق في وقت انتظرت افاقته وكان جنونه قبل رشده فان جن بعد رشده جبره الحاكم فقط لأبوه ولا وصيه اذ لا ولاية لها حينئذ (احتاج) المجنون للنكاح بأن تعين طريقا لصياغته من الزنا والضياع وان كان لا يجد له اعدم تكليفه (وصفيرا) في تزويجه غبطة ومصلحة كتزويجه شريفة أو بنت عمه أو غنية (وفي) جبر (السفيه) ان لم يترتب على تزويجه مفسدة ولم يحتاج له وعدم جبره للزوم طلاقه والصداق أو نصفه من غير فائدة (خلاف) جبره لابن القاسم مع ابن حبيب وصرح البابجي بأنه المشهور وعنده مذهب المدونة وصححه صاحب النكت وهو الصحيح (وصداقهم) أى المجنون والصغير والسفيه (ان) كانوا (اعدموا) أى معدمين حين جبرهم (على الأب) وان لم يشترط عليه فان كانا معدمين فمن أصغ لاشئ منه على الأب اه وفي الحالة التي يقضى به على الأب يؤخذ من ماله ان كان حيا بل (وان مات) الأب لانه قد لزم ذمته فلا ينتقل عنها بموته ومفهوم الأب انه لا يكون على الحاكم والوصى

ويؤخذ من مال الأب سواء استمر وامعدين (أو أيسروا بعد) أي بعد جبرهم (ولو شرط) الأب حال عقده (ضده) أي كون
 الصداق عليهم (والا) أي وإن لم يكونوا معدمين حين جبرهم الأب بأن كانوا أملياء ولو بيعه (فعلهم) الصداق وإن أعدموا بعد
 دون الأب إن شرطه عليهم أو سكت (الا لشرط) بأنه على الأب فيلزمه كالحاكم والوصي (وإن تطارحه) أي المهرزوج (رشيد
 وأب) أي أراد كل منهما الزام الآخر به إذا باشر الأب عقد ابنه الرشيد بإذنه ولم يبين الأب أنه على أيهما فقال الرشيد إنما أردت أنه
 على الأب وقال الأب إنما أردت أنه على الزوج الرشيد (فسخ) النكاح (ولامهر) على واحد منهما إن لم يبين الرشيد بالزوجة (وهل)
 عمل الفسخ وسقوط المهر (إن حلفا) أي الأب والرشيد كل على طبق دعواه ونفي دعوى الآخر (والا) أي وإن لم يحلفا بأن نكلا معا
 أو نكل أحدهما فلا يفسخ النكاح و (لزم) الصداق (الناكل) منهما ولا شيء منه على الحالف وإن نكلا معا فلي كل منهما
 نصفه أو الفسخ وعدم المهر مطلق عن التقييد بحلفهما (تردد) محله إن تطارحا قبل الدخول فإن كان بعده حلف الأب وبرى
 (و) إن عقد شخص النكاح لابنه الرشيد بحضرته أو لأجنبي كذلك أو لامرأة كذلك غير مجبرة وأنكر العقود له الأمر به والرضا به
 (حلف) ابن بالغ (رشيد وأجنبي وامرأة أنكروا) أي الرشيد والأجنبي والمرأة عقب فراغ العقد (الرضا) به (والأمر) بالعقد
 والتوكيل عليه حال كونهم (حضورا) للعقد ساكتين ولم يبادروا بانكاره بمجرد علمهم به بأن سكتوا يسيرا فيحلف بالعقود له أنه لم
 يسكت راضيا به فإن حلف سقط العقد والمهر وإن نكل لزمه النكاح وعمل حلفهم (إن لم ينكروا) حال العقد الرضا به (بمجرد
 علمهم) إن العقد عليهم فإن أنكروا بمجرد ذلك فلا يمين عليهم لأن العاقد لم يدع الوكالة حال عقده ولم يحصل من العقود له ما يدل على
 الرضا به (وإن طال) الزمن طولاً (كثيراً) بعد علمهم به بأن (٢٨٧) أنكروا بعد تهنيتهم والدعاء لهم (لزم) النكاح
 للعقود له وغرم نصف الصداق.

أَوْ أَيْسَرُوا بَعْدُ وَلَوْ شَرَطَ ضَدُّهُ وَالْأَفْعَلِيهِمْ إِلَّا لَشَرَطَ وَإِنْ تَطَارَحَهُ رَشِيدٌ وَأَبٌ
 فُسِخَ وَلَا مَهْرَ وَهَلْ إِنْ حَلَفَا وَالْأَفْعَلِيهِمْ لَزِمَ النَّكَاحَ كُلُّ تَرَدُّدٍ وَحَلَفَ رَشِيدٌ وَأَجْنَبِيٌّ
 وَامْرَأَةٌ أَنْكَرُوا الرِّضَا وَالْأَمْرَ حُضُورًا إِنْ لَمْ يُنْكَرُوا بِمَجْرَدِ عِلْمِهِمْ وَإِنْ طَالَ
 كَثِيرًا لَزِمَ وَرَجَعَ لِأَبٍ وَذِي قَدَرٍ زَوْجٌ غَيْرُهُ وَضَامِنٌ لِابْنَتِهِ النِّصْفُ بِالطَّلَاقِ
 وَالْجَمِيعُ بِالْفَسَادِ وَلَا يَرْجِعُ أَحَدٌ مِنْهُمْ إِلَّا أَنْ يُصَرَّحَ بِالْحَمَالَةِ أَوْ يَكُونَ بَعْدَ
 الْعَقْدِ وَلَهَا الْإِمْتِنَاعُ إِنْ تَعَذَّرَ أَخْذُهُ حَتَّى يَقْدَرَ وَتَأْخُذَ الْحَالُ وَلَهُ التَّرْكُ وَبَطْلُ

ولكن لا يمكن منها إلا بعقد
 جديد لا قراراً نهضير راض
 وانه لا عصمة له عليها (و) إن
 زوج الابن ابنة البالغ الرشيد
 أو السفية أو الصغير وضمن
 صداقه أو زوج ذو قدر
 غيره وضمن له الصداق أو

أب بنته وضمن لها الصداق فطلقت الزوجة قبل الدخول (رجع لأب) ضمن صداق ابنه (و) رجع لـ (ذو قدر) أي شرف (زوج
 غيره) وضمن المهر عنه (و) رجع لأب (ضامن لابنته) صداقها عن زوجها له وفاعل رجع (النصف) من الصداق الذي سقط عن
 الزوج (بالطلاق) قبل البناء لانهم إنما التزموا على أنه صداق وقد تشطر بالطلاق قبل البناء هذا على أنها تملك بالعقد النصف واما على
 أنها تملك الجميع فالقياس رجوع النصف للزوج قاله ابن رشد وتبعه ابن عبد السلام (و) رجع (الجميع) أي المهر كله للأب وذو القدر أو
 الضامن إذا فسخ النكاح قبل الدخول (ب) سبب (الفساد) لعدم استحقاق الزوجة شيئا منه حيثئذ ومثل الفساد مخالفته به قبل البناء (ولا
 يرجع أحدهم) أي الأب وذو القدر والضامن لابنته على الزوج المطلق قبل البناء بالنصف الذي أخذته الزوجة في كل حال (الا إن يصرح)
 المتحمل قبل العقد أو حاله أو بعده (بالحمالة) أي الضمان للزوج في المهر بأن يقول على حمالة المهر عن فلان (أو يكون) أي ضمان من ذكر
 الصداق (بعد العقد) للنكاح اعلى إن الصداق على الزوج فيرجع للزوج بالجميع إن دخل والنصف إن طلق قبله فإن كان
 حال العقد أو قبله فلا يرجع عليه بشيء إلا بشرط أو عرف أو قرينة بالرجوع ويعمل بها أيضا في عدمه (ولها) أي الزوجة التي التزم
 صداقها عن زوجها غيره (الامتناع) من دخول الزوج عليها والوطء بعده (إن تعذر أخذه) أي الصداق من التزيمه (حق
 يقرر) وفي نسخة بالدال المهمة أي يمين لها قدر الصداق في نكاح التفويض (و) حتى (تأخذ الحال) أصالة دون ما حل بعد
 الاجل (وله) أي الزوج إن منعت نفسها لاجل دفعه الصداق لها واتباعه الحامل به (الترك) للنكاح بأن يطلقها ولا شيء عليه فلا
 يلزمه دفعه ولو كان مليئا لانه لم يدخل على غرم شيء وهذا إذا كان الحامل لا يرجع به على الزوج فإن كان يرجع به عليه لتصريحه
 بالحمالة أو الضمان أو الدفع بعد العقد فإن طلق غرم لها نصف الصداق وإن دخل غرم لها الجميعه (وبطل) الحمل أي التزيم عطيته المهر

وصح النكاح (ان ضمن) الحامل بلفظ الحمل (في مرضه) الذي مات منه (عن) زوج (وارث) للحامل ابنه كان أو غيره لأنها وصية أو عطية لو ارث في المرض (لا) يبطل حمل الصداق في مرض الموت عن (زوج ابنته) أى الحامل غير الوارث له أجنبيا كان أو قريبا لافها زاد على الثلث فيبطل اتفاقا الآن يحيزه الوارث الرشيد فان لم يحزمه خير الزوج بين دفعه من ماله وترك النكاح ولا شئ عليه (والكفاءة) المطلوبة في النكاح (الدين) أى المائلة أو المقاربة في التدين بشرائع الاسلام لافي مجرد أصل الاسلام لقول المدونة ولها ولاولى تركها وليس لها ولا لوليا ترك الكفاءة في الأصل والرضا بكافر (والحال) أى المائلة أو المقاربة في السلامة من العيوب الموجبة للخيار لا الحسب والنسب بدليل قوله الآتى والمولى وغير الشريف والاقل جاها كفاء (ولها ولولى) معا (تركها) أى الكفاءة في الدين والرضا فاسق وفي الحال والرضا بعيب بموجب الخيار يصبح النكاح ان أمن عليهما من الفاسق وإلارده الامام وان رضيت لحق الله تعالى لوجوب حفظ النفس واستظهار ابن رحال منع تزويجها من الفاسق ابتداء وان رضيت به وثالث الاقوال لزوم فسخه لفساده وعليه فيتعين إعادة ضمير تركها للكفاءة في الحال فقط (وليس لولى رضى) بتزويج وليته غير كفاء وزوجها اياها (فطلقها) طلاقا بائنا أو رجعيا وانقضت عدته ثم أراد أن يزوجه ورضيت به فليس لوليا الذى زوجها له أولا (امتناع) من تزويجها لانيا (بلا) عيب (حادث) في الزوج بعد التزويج الأول مقتضى للامتناع لسقوط حقه في الكفاءة حيث رضى به أولا فان امتنع منه عد عاضلا ومفهوم بلا حادث ان له الامتناع لحادث وهو كذلك (والأثم) للزوجة (التكلم في) رد (تزوج الأب) ابنتها (للموسرة) أى الغنية (المرغوب فيها) لما لها وجمالها ونسبها وحسبها (من) رجل (فقير) ففى المدونة أنت امرأة مطلقة الى مالك رضى الله تعالى عنه فقالت له ان لى ابنة فى حجرى (٣٨٨) موسرة مرغوب فيها فأراد أبوها أن يزوجه من ابن أخ له فقير وفى الامهات

إِنْ ضَمِنَ فِي مَرَضِهِ عَنْ وَارِثٍ لَا زَوْجَ ابْنَتِهِ وَالْكَفَاءَةُ الدِّينَ وَالْحَالُ وَلَهَا وَلِلْوَلِيِّ تَرَكَهَا وَلَيْسَ لِوَلِيِّ رَضَى فَطَلَّقَ امْتِنَاعٌ بِحَادِثٍ وَلِلْأُمِّ التَّكْلُمُ فِي تَزْوِيجِ الْأَبِ الْمَوْسِرَةِ الرَّغُوبَ فِيهَا مِنْ فَقِيرٍ وَرَوَيْتُ بِالْفَقِيرِ ابْنَ الْقَاسِمِ إِلَّا لِضُرَرٍ كَيِّنٍ وَهَلْ وَفَاقُ تَأْوِيلَانِ وَالْمَوْلَى وَغَيْرُ الشَّرِيفِ وَالْأَقْلُ جَاهًا كُفً وَفِي الْمَبْدِ تَأْوِيلَانِ وَحَرَّمَ أَصُولُهُ وَفُصُولُهُ وَلَوْ خَلَقْتُ مِنْ مَالِهِ وَزَوْجَهُمَا وَفُصُولُ أَوَّلِ أَصُولِهِ وَأَوَّلُ فَصْلٍ مِنْ كُلِّ أَصْلٍ

معدم لا مال له فترى لى في ذلك تكلمنا قال نعم انى لا رى لك تكلمنا (ورويت) أى للمدونة ايضا (بالنفى) اى نعم لا ارى لك تكلمنا فصدر الامام بنعم على الروايتين فأورد على رواية النفى انه تناقض فأجيب

وأصول

بأن معنى نعم اجيبك عن سؤالك فلا ينافية النفى عقبه (ابن القاسم) لا ارى

لها تكلمنا وأراه ماضيا (الا لضرر بين) أى ظاهر فلها التكلم (وهل) قول ابن القاسم (وفاق) لقول الامام بحمل رواية الانبات على ثبوت الضرر ورواية النفى على عدمه أو خلاف بحمل كلام الامام على ظاهره وهو اطلاق الكلام على رواية الانبات واطلاق عدمه على رواية النفى فيه (تأويلان) التوفيق لآنى عمران وابن محرز عن بعض المتأخرين والخلاف لابن حبيب (١) (و) الرجل (الاقل جاها كفاء) للحررة اصالة والشريفة نسبا وذات الجاه الزائد (وفى) كفاءة (العبد) للحررة وعدمها (تأويلان) في قول المدونة قيل لابن القاسم ان رضيت بعبد وهى ثيب من العرب وأبى أبوها وأوليا تزويجها منه فقال لم أسمع من مالك رضى الله تعالى عنه فيه شيئا الا ما أخبرتك من نكاح الموالى فى العرب وأعظم الامام اعظما ما شديدا للتفرقة بين عربية ومولى وقال المخيرة وسحنون ليس العبد كفاء للحررة ويفسخ النكاح فقال اللخمى قول المخيرة وسحنون ليس العبد كفاء للحررة خلاف قول ابن القاسم وقال ابن سعدون وغيره هو وفاق (وحررم) على الذكر (اصوله) الاناث وان علقن لقوله تعالى حرمت عليكم أمهاتكم (وفصوله) الاناث وان سفلن لقوله تعالى وبناتكم ان كانت خلقت من مائه المستند للملك أو نكاح أو شبهته بل (ولو خلقت) الفصول (من مائه) المجرد عن عقد وشبهته فمن زنى بامرأة فحملت من مائه بينت ففى محرمة عليه وعلى اصوله وفروعه (و) حررم (زوجتهما) أى الأصول الذكور على الفروع الذكور وزوجة الفروع الذكور على الأصول الذكور وكذا يحرم زوج الأصول الاناث على الفروع الاناث وزوج الفروع الاناث على الأصول الاناث (و) حررم على الشخص (فصول اول اصوله) الذى هو أبوه وامه وفصولها الاخوة والاخوات مطلقا أى اشقاء أو لاب وأولادهم وان نزلوا (وأول فصل من كل أصل) فالأصل الذى يلى الأصل الاول الجدة الاقرب والجدة القربى وابن الاول عم أو خال وبنته عمه أو خالة وابن الجدة المذكورة وبناتها كذلك واما فصل فصلهما كبنت العمه وبنات الخالة فحللوا

(١) لعله سقط من الناسخ قول اللخمى والمولى وغير الشريف فليبدأ مل اه

(و) حرم بالعقد وان لم يدخل (اصول زوجته) أى امهاتها وان علين من لها عليها ولادة مباشرة أو بواسطة من جهة أيها أو أمها من نسب أو رضاع لقوله تعالى وأمهات نسائكم (و) حرم على الزوج (بتلذذ) أى الزوج بزوجه في حياتها بل (ولن) تلذذ بها (بعد موتها) هذا ان تلذذ الزوج بزوجه بوطء بل (وإن ينظر) فيحرم عليه (فصولها) أى الزوجة أى بنتها وان سفلن وان لم يكن في حجره وقوله تعالى الاذنى في حجبكم خرج مخرج الغالب فلا مفهوم له فلا تحرم فصول الزوجة بمجرد العقد بخلاف أصولها وشبه في التحريم فقال (ك) التلذذ بأمة (بالمالك) ولو بعد موتها ولو بالنظر لباطن جسدها فيحرم أصولها وفصولها ويحرمها على أصول سيدتها وفصوله وعقد المالك لا يحرم والفرق بينه وبين عقد النكاح ان عقد النكاح لا يراد الا للوطء فقام عقده مقام الوطء واما عقد المالك فيكون لغير الوطء كالخدمة ولذا يجوز فيمن لا يحل ووطؤها كالعمة والحالة (وحرم العقد وان فسد) أى العقد كحرم وشغار وانكاح عبد ومراة فعقده ينشر المصاهرة كما ينشرها الصحيح اتفاقا (ان لم يجمع عليه) أى الفساد (والا) أى وان اجمع على فساده (فوطؤه) يحرم وكذا مقدماته (ان درأ) أى دفع الفاسد (الحل) عن الواطء كنكاح معتدة أو ذات محرم أو رضاع غير عالم فان كان عالما حتى ذات المحرم والرضاع وفي حده في نكاح المعتدة قولان ومفهوم الشرط أنه ان لم يدرك الحد فلا ينشر ووطؤه الحرمة الزنا (وفي) نشر الحرمة بوطء (الزنا) وعدمه فللزنا تزوج بنتها أو أمها ولأبيه وابنه تزوجها (خلاف) أى قولان مشهوران (وان حاول) أى اراد الزوج (تلذذا بزوته) فتلذذ بابنتها) منه أو من غيره بغير ووطء في ظلام مثلا طائفا منها بزوجه (ف) أى تأييد حرمة زوجته عليه فيجب عليه فراقها وعدمه (تردد) للأشياخ فذهب ابن شعبان في جماعة الى انه يفارقها بنشره الحرمة وظاهر اطلاقهم وجوبا ونزلت بآب التبان ففارق زوجته وذهب (٢٨٩) القابسي وأبو الطيب الى انه يفارقها استحبابا واما الوطء ففيه

الخلاف والمشهور التحريم والواطء بآب الزوجة لا ينشر الحرمة عند الأمة الثلاثة وعند أحد ينشر (وان قال أب) عند قصد ابنه بنكاح امرأة كنت (نكحتها) أى عقدت عليها

وَأَصُولُ زَوْجَتِهِ وَيَتَلَذَّذُ وَإِنْ بَعْدَ مَوْتِهَا وَإِنْ يَنْظُرَ فُصُولُهَا كَالْمَلِكِ وَحَرَّمَ السَّقْدُ وَإِنْ فَسَدَ إِنْ لَمْ يُجْمَعْ عَلَيْهِ وَالْأَلْفُ فَوَطَّؤُهُ إِنْ دَرَأَ الْحَدَّ فِي الزَّانَا خِلَافٌ وَإِنْ حَاوَلَ تَلَذُّذًا بِزَوْجَتِهِ فَتَلَذَّذَ بِابْنَتِهَا فَتَرَدَّدُ وَإِنْ قَالَ أَبٌ نَكَحْتُهَا أَوْ وَطَّئْتُ الْأُمَّةَ عِنْدَ قَصْدِ الْإِبْنِ ذَلِكَ وَأَنْكَرَ نَدِبَ التَّنْزُّهِ وَفِي وَجُوبِهِ أَنْ فَشَا تَأْوِيلَانِ وَجَمْعُ خَمْسٍ وَلِلْمَبْدِ الرَّابِعَةِ أَوْ اثْنَتَيْنِ لَوْ قُدِّرَتْ آيَةُ ذَكَرًا حَرَّمَ كَوَاطِنُهُمَا بِاللَّيْلِ وَنُسِخَ نِكَاحُ ثَانِيَةٍ سَدَقَتْ وَالْأَلْفُ حَلْفٌ لِلْمَهْرِ بِلا طَلَاقٍ

(٣٧ - جواهر الاكليل - اول) (أو) قال أب كنت (وطئت الأمة) التي أراد ابنه وطأها بالملك أو تلذذت بها بغير الوطء (عند قصد الابن ذلك) أى نكاح المرأة أو التلذذ بالأمة بالملك (وأنكر) الابن ما قاله الاب (نذب) للابن (التنزه) عن نكاح المرأة والتلذذ بالأمة ولا يجب لعدم تحققه صدق أبيه (وفي وجوبه) أى التنزه (ان فشا) قول الاب بتكرره فيها ويفسخ عقد الابن ان وقع وعدم وجوبه ولكن يتأكد نذبه (تأويلان) الاول ليعاوض والثاني لآب عمران (و) حرم على الحر والعبد (جمع خمس) من الزوجات في عصمته وان كانت كل واحدة بعقد (و) تجوز (للعبد) الزوجة (الرابعة) وسواى العبد الحر في النكاح لانه من العبادات والطلاق من الحدود فلم يساوه فيه (أو) جمع (اثنتين) من الزوجات (لو قدرت) أى فرضت (أمة) بتشديد الهمزة تحت أى كل واحدة منهما (ذكر احرار) ووطؤه الأخرى فتخرج المرأة وأمتها فيباح الجمع بينهما لانه اذا قدرت المالك ذكرًا جاز وطء أمة بالملك والمرأة بنت زوجها أو أمه لانه اذا قدرت المرأة ذكرًا فلا يتمتع ووطؤها م زوجها أو بنته لزوال الزوجية وصبرورتها أو بنت رجل أجنبي فضايط امتناع الجمع حرمة الوطء بتقدير الكورة لاحداهما من الجانبين لامن جانب واحد كافي هذه الصور الثلاث وشبه في حرمة الجمع فقال (كوطئهما) أى الثنتين اللتين لو قدرت أيهما ذكرًا احرار وطء الأخرى (بالمالك) فيحرم لمعوم قوله تعالى وأن تجمعوا بين الاختين وأشعر قوله كوطئهما محل جمعهما بالملك للخدمة أو احداها لها والاخرى للوطء (وفسخ نكاح) زوجة (ثانية صدقت) الثانية على انها ثانية أو ثبت انها ثانية بيينة بالأولى (والا) أى وان لم تصدق الثانية على انها ثانية بأن ادعت انها الاولى أو قالت لا علم عندي ولم يثبت كونها ثانية بيينة فسوخ نكاحها بطلاق (و) (حلف) الزوج على انها الثانية (ل) اسقاط نصف (المهر) عنه ان لم يدخل بها فان كان دخل بها فلا يحلف وتكمل عليه المهر بالدخول ويفارقها ويبقى على الاولى بدعواه بدون تجديد عقد ويقبل قوله انها الاولى عند أشهب ومحمد بن المواز واقتصر عليه ابن الحاجب (بلا طلاق) لا لاجماع على فساده وأخره لنشر

فيه قوله (كأن وابتها) تزوجهما (بعقد) واحذفه فسخ بلا طلاق قبل البناء بعده (وتأبد تحريمهما) أى الأم وابتها على من تزوجهما (ان دخل) الزوج بهما جاهلا بأنهما أم وبتها أو علما بهذا ودرىء الحد بجعله التحريم تقرب عهده بالكفر والاجرى على الخلاف في وطء الزنا وعليه صداق كل منهما وعلى كل منهما الاستبراء كعتبتها (ولارث) لواحدة منهما ان مات ولو قبل الفسخ للاجماع على فساده (وان ترتبتا) أى الام وبتها في العقد عليهما بأن عقد على البنت ثم عقد على أمها أو بالعكس شرط حذف جوابه أى فكذلك في الفسخ بلا طلاق وتأيد حرمتها ان دخل بهما ولزوم الصداق وعدم الميراث ولا يصح جعله مبالغة فيها قبله لانه جمعهما بعقد وهذا بعقدين فلو قال كأن ترتبتا لكان أحسن (وان لم يدخل) الزوج (بواحدة) من الأم وبتها المجموعتين في عقد واحد فسخ النكاح فيهما بلا طلاق (حلت الأم) للزوج بعقد جديد وإذا حلت الأم فالبنت أولى لان العقد الصحيح على الأم لا يحرم البنت فالفساد أولى وسكت عن دخوله بواحدة وقد جمعهما بعقد فيفسخ نكاحهما وتأبد تحريم من لم يدخل بها وتحل التي دخل بها أما أو بنتا بعقد جديد بعد استبرائهما (وان) عقد عليهما مرتبتين (ومات ولم) يدخل بواحدة (تعلم السابقة) منهما (فالارث) بينهما لثبوت سببه ولا يضر جهل مستحقه (ولكل) منهما (نصف صداقها) لان الموت كله وكل منهما تدعيه فيقسم بينهما وشبه في الارث والصداق في الجملة فقال (كأن) زوج خمس نسوة في خمسة عقود متعاقبة أو أربعة بعقد والخامسة بعقد (لم تعلم) الزوجة (الخامسة) ومات الزوج قبل الدخول أو بعده لكن ان لم يدخل بواحدة فلهن أربعة أصدقة يقسمهن على قدر أصدقتهن فلكل أربعة أخماس صداقها وان دخل بالجميع فخمسة أصدقة وأربع فأربعة أصدقة ولن يدخل بها نصف صداقها لأنها تدعى أنها غير الخامسة وانما احدى الأربع ويدعى الوارث انها الخامسة فلا صداق لها فيقسم بينهما صداقها (و) من تزوج امرأة وأراد وطء من يحرم جمعها معها (٢٩٠) بملك أو نكاح (حلت) التي جازله (الأخت) ونحوها التي أراد وطأها

كأَمْ وَابْنَتَهَا بِعَقْدٍ وَتَأَبَّدَ تَحْرِيمُهُمَا أَنْ دَخَلَ وَلَا إِرْثَ وَإِنْ تَرْتَبَتَا وَإِنْ لَمْ يَدْخُلْ
بِوَاحِدَةٍ حَلَّتِ الْأُمُّ وَإِنْ مَاتَ وَلَمْ تُعْلَمْ السَّابِقَةُ فَلِلْإِثْرِ وَلِكُلِّ نِصْفُ صَدَاقِهَا
كَأَنَّ لَمْ تُعْلَمْ الْخَامِسَةُ وَحَلَّتِ الْأُخْتُ بَيْنُونَةُ السَّابِقَةِ أَوْ زَوَالِ مَلِكٍ بِعَقْدٍ
وَإِنْ لِأَجَلٍ أَوْ كِتَابَةٍ أَوْ لِنِكَاحٍ بِحِلِّ الْمُبْتُونَةِ أَوْ أَسْرٍ أَوْ إِبَاقٍ لِإِيَّاسٍ أَوْ بَيْعٍ
دَلَسَ فِيهِ لَا فَاسِدَ لَمْ يَفْتَوْ وَحَيْضٌ وَعِدَّةٌ شُبْهَةٌ وَرِدَّةٌ

بنكاح أو ملك (بينونة)
المرأة (السابقة) في نكاحه
بطلاق بائن أو انقضاء عدة
طلاق رجعي فيلزم الزوج
الترتب إلى انتهاء عدته
(أو زوال ملك) عن
السابقة (بعتق) لها

ناجز بل (وان لاجل) فتحل به الثانية ويؤخذ منه منع وطء المعتقة لاجل لانه يشبه نكاح المتعة (أو كتابة) واحرام عطف على بينونة أو زوال لاعلى عتق لان الكتابة لا يزول بها الملك فان عجز فلا تحرم الأخرى كرجوع مبيعة بعب أو شراء اذ يكفي حصول التحريم ابتداء فلا يضر زواله بعجز وتحرم عليه الراجعة المذكورة مادام يطأ من يحرم جمعها معها (أو إنكاح) أى تزوج السابقة بعد استبرائها من مائه لغيره (يحل) أى يجوز وطؤه (المبتونة) لبانها بأن يكون عقدا صحيحا لازما وفساد مضى بالدخول أو غير لازم وأجيز كنكاح عبد أو صبي أو سفيه بغير إذن أو معيب بموجب خيار واعترض قوله يحل المبتونة باقتضائه ان العقد الصحيح غير كاف هنا وانه لا بد من دخول الزوج لانه الذى يحل المبتونة ولم يعترض على من نص عليه ويحجب بأن مراده مجرد العقد فقط ولا بردان وصفه بقوله يحل المبتونة يبعد هذا أو يمنعه لأن معناه يحل وطؤه لكونه لازما وان لم يطأ فيه أو شأنه انه يحل المبتونة لو وطئ فيه (أو أسرى) السابقة (أو ابقى) السابقة ابقى (إيأس) من رجوعها ان كان وطؤها بملك فيحل له ان يطأ بملك أو نكاح من يحرم جمعها معها ولم يقيد الاسرى بالايأس لانه مظنته فان كان وطء السابقة بنكاح واسرت أو أبقا ابقى إياس فلا يحل له وطء من يحرم جمعها معها الا ان طلق السابقة طلاقا بائنا (أو بيع دلس) أى كتم البائع العيب الذى علمه (فيه) أى المبيع فيحل به وطء من يحرم جمعها مع السابقة وأولى الذى لم يدلس فيه الا ما فيه مواضعة أو عهدة ثلاث أو خيار فلا تحل الثانية الا برؤية السابقة الدم ومغنى الثلاث و نبرام البيع لان الملك في جميعها للبائع والضمان منه (لا) تحل كالأخت بنكاح أو بيع (فاسد) السابقة (لم يفت) بدخول في المروجة فاسدا ولا بحوالة سوق في المبيعة فاسدا فلا تحل الثانية فإن فات حلت (و) لا تحل الثانية بحرمة وطء السابقة (بحيض) ونفاس واحرام واعتسكاف (وعدة) أى استبراء وطء (شبهة) ابن عبد السلام تقييده العدة بالشبهة حسن لانها لو كانت من نكاح صحيح لكان النكاح وحده محرما والعدة من نوابه (و) لا تحل الثانية بحرمة السابقة (بردة) ان كانت أمة مملوكة فان كانت زوجة

حرة أو أمة حلت الثانية لبيتونة السابقة بها على المشهور (و) لا تحل الثانية بحرمة وطء السابقة بـ (احرام) منها بحج أو عمرة زوجة كانت أو أمة (و) لا (ظهار) ومثله الحلف على ترك وطئها (واستبراء) من نحو زنا ومواضعة من مائه أو في رابعة (و) بيع (خيار و) بيع (عهدة) أى ضمان (ثلاث) من كل حادث فلا تحل محرمة الجمع حتى ترى السابقة الدم ويثبت بيعها وتم الثلاث بلا حادث (و) لا (إخdam سنة) أو سنتين أو ثلاث (و) لا (هبة لمن يعتصرها منه) أى يأخذ الواهب الهبة منه قهراً بلا عوض كوله ورفيقه ان كان رجوعه في هبة باعتصار بل (وان) كان (بييع) لنفسه ما وهبه لمجوره اليتيم الموصى عليه (بـخلاف صدقة عليه) أى نحو الولد (ان حيزت) الصدقة عن التصديق ولو حكماً كعتقها أو هبتها من التصديق عليه بفتح الدال (و) بخلاف (إخdam) أى هبته خدمة السابقة (سنتين) كثيرة كأربعة فإنه يحل محرمة الجمع ومثله إخdamها حياة المثلث (ووقف) المالك عن وطء أمتيه اللتين يحرم جمعهما (ان وطئهما) أى الأمتين (ليحرم) واحدة منهما (فان أبى الثانية) وطأ لنفسه وحرم الأولى (استبرأها) أى الثانية من مائه وان كان حملها منه لاحقابه ومفهوم الثانية انه ان أبى الأولى فلا يستبرأها الا اذا وطئها بعد وطء الثانية فان وطئها بنكاح فلا يستبرأ الأولى ولو وطئها بعد الثانية ويفسخ نكاح الثانية (وان عقد) رجل النكاح على إحدى محرمتي الجمع (فاشترى) محرمة الجمع معها (فالأولى) أى الزوجة هى التى يحل له وطؤها وتحرم عليه التى اشتراها عليها (فان وطئ) التى اشتراها أو تلذذ بها بدون وطء وقف عنهما ليحرم أحدهما فان أبى الثانية استبرأها (أو عقد) النكاح على الأخت مثلاً (بعد تلذذه باختها) سبب (ملك) للأخت السابقة (ف) حكمه (ك) حكم (الأول) من إيقافه عنهما حتى يحرم أحدهما (٢٩١) واستبراء الثانية ان أبىها (و) حرمت (البيتونة) أى

الطالقة ثلاثاً من حرأوانتنتين

من عبد (حتى يزوج) أى يدخل زوج (بالغ) حين الإيلاج ولو كان صبياحين العقد ولا تشترط حريرة وعلم شرط اسلامه من قوله الآتى لازم فلا تحل كتابية بنتها مسلم بإيلاج

واحرام وظهار واستبراء وخيار وعهدة ثلاث وإخdam سنة وهبة لمن يعتصرها منه وأن يبييع بخلاف صدقة عليه إن حيزت وإخdam سنين ووقف إن وطئها ليحرم فإن أبى الثانية استبرأها وإن عقد فاشترى فالأولى فإن وطئ أو عقد بعد تلذذ باختها يملكه فكالأول والبيتونة حتى يوليح بالغ قدر الحشفة بلا متعة ولا نكرة فيه بانتشار في نكاح لازم وعلم خلوقه وزوجة فقط ولو خصباً كثر ويح غير مشبهة ليمين لا يفاسده إن لم يثبت بعده بوطء ثان وفي الأول

زوج كثنائى على المشهور من فساد أنكحتهم ومفعول يزوج قوله (قدر الحشفة) من لاحشفة له خلقة أو لقطعها والحشفة بمن هى له إيلاجاً (بلا منع) فلا تحل بإيلاج ممنوع كفى دبر أو مسجد أو في حيض أو نفاس أو صوم أو أحرام أو في غير مطيعة على ظاهر الدونة والموازية عند الباجى وغيره واختاره ابن رشد أو كل وطء نهى الله عنه قاله ابن عرفة وقال ابن الماجشون الوطء في الحيض والصيام والأحرام يحلها وقيل محل القولين في غير صيام التطوع والقضاء والنذر غير المعين والوطء في هذه يحلها اتفاقاً واختاره الأحنفى (و) الحال (لأنكره فيه) أى الإيلاج من أحد الزوجين بان تصادق عليه أو سكنا فان نفياء أو أحدهما فلا تحل (بانتشار) للذكر ولو بعد الإيلاج إذا تحصل العسيلة الأبى ولا يشترط كونه تاماً وإنما يشترط كونه في الفرج بلا حائل كشيف (في نكاح) فلا تحل بوطء مالك لقوله تعالى حتى تنكح زوجاً غيره (لازم) ابتداء أو بعد الاجازة لنكاح مجبور بلا إذن والرضا عيب وحصل وطء بعد ذلك فيحل (و) بشرط (علم) أى ثبوت (خالوة) بينها وبين محلها بأمرأتين لا بتصادقهما لاثامهماما بالتحليل على رجوعها لباتها (و) علم (زوجة) بالوطء فان وطئت نائمة أو مجنونة أو مغمى عليها فلا تحل به (فقط) أى دون المحلل فلا يشترط علمه به قتل بوطء مجنون أو مغمى عليه أو نائم مع الشروط المتقدمة ان لم يكن الموجح خصباً بل (ولو) كان الموجح (خصباً) أى مقطوع الاثنين قائم الذكر وأولج فيها بعد علمها ورضاها بخصائه وشبهه في التحليل فقال (كثروبيح) ذى قدر لدنية مبتوتة من شخص (غير مشبهة) نساء ذى القدر الذى تزوجها (ل) حل (يمين) حلفها ليتزوجن وأولج فيها مع الشروط المتقدمة وطلقها أو مات عنها فقد حلت لباتها وان لم تنحل يمين ذى القدر بتزوجها (لا) تحل (ب) وطء مستند لنكاح (فاسد ان لم يثبت) النكاح (بعده) أى البناء فان ثبت بعده حلت لباتها (بوطء ثان) زائد على الوطء الذى فات به فسخ النكاح (وفي) حلها بالوطء (الأول) الذى

أفادت فسخ الفاسد وصح النكاح به ان طلقها الثاني أومات عقبه بناء على ان النزاع وطء وعدمه بناء على انه ليس بوطء (تردد) للباحي قائله أرفيه نصا وعندى انه يحتمل الوجهين الاحلال وعدمه وأفاد قوله حتى يزوج الخ انها لا تحل بمجرد العقد وهو مذهب الجمهور ومذهب سعيد بن جبير وسعيد بن السيب حلها به بشرط عدم قصد التحليل ثم تواتر رجوع الثاني لمذهب الجمهور ونقل بعض الخنفية رجوع الاول له أيضا فلا تحل الفتوى ولا العمل بمذهبهما ومثل للفاسد الذي لا يثبت بعده فقال (ك) نكاح زوج (محلل) أى قاصد لتحليل المبتوتة لباتها فقط بل (وان) نوى تحليلها (مع نية امساكها) أى المبتوتة لنفسه (مع الاعجاب) أى ان أعجبه فيفرق بينهما قبل الدخول وبعده بطلقة بائنة ولا تحل لباتها ولها السمي بالبناء يعاقب المحلل والزوجة والشهود والولى ان علموا ما لم يحكم بصحته شافعى والافلا يفسخ وتحل به لرفع الخلاف به (ونية) الزوج (الطلق) تحليلها له بوطء الزوج الثاني (ونيتها) أى المطلقة ذلك (لغو) أى ملغاة وغير مضررة في التحليل حيث لم ينوئها الثاني لان الطلاق بيده فان نواه فقد دخل على نكاح متعة ولذا فسخ مطلقا أى غير مقيد بعدم البناء (وقبل دعوى) مرأة مبتوتة (طارئة) من بلاد بعيد يسر عليها جلب البيئة منه الى بلد قدومها فتقبل دعواها (التزويج) في البلاد التى قدمت منه و بناء الزوج بها ووطؤه اياها وانه مات عنها أو طلقها وتمت عدتها فتحل لباتها وهذا كالمستثنى من قولهم لا بد في الاحلال من شاهد بن على التزويج وامرأتين على الخلوة وذلك لمشقة اثباتها وشبهه في القبول فقال (ك) دعوى امرأة (حاضرة) أى مقيمة بالبلاد مبتوتة انها تزوجت ووطئت بلا منع ومات زوجها أو طلقها وتمت عدتها فتقبل وتحل لباتها ان (أمنت) أى كانت مأمونة في دينها بحجربة بالصدق والتدين فتصدق (ان بعد) أى طال الزمن بين شتا ودعواها المذكورة بحيث يمكن موت شهودها واندراس العلم (وفي) قبول دعوى (غيرها) أى المأمونة (٢٩٣) انها تزوجت مع طول الزمن كذلك وعدمه (قولان) لابن عبد الحكم وابن المواز

تَرَدُّدُ كَمَحْطَلٍ وَإِنْ مَعَ نِيَّةٍ إِمْسَاكِهَا مَعَ الْإِعْجَابِ وَنِيَّةُ الْمُطَلِّقِ وَنِيَّتُهَا أَنْ تَقْبَلَ دَعْوَى طَارِئَةٍ التَّزْوِيجَ كَحَاضِرَةٍ أُمِنَتْ إِنْ بَعْدَ وَفَى غَيْرِهَا قَوْلَانِ وَمِلْكُهُ أَوْ يُولَدُهُ وَفُسْخُ وَإِنْ طَرَأَ بِطَلَّاقٍ كَمَرَأَةٍ فِي ذَوْجِهَا وَلَوْ يَدْفَعُ مَالٍ لِيُعْتَقَ عَنْهَا لَا إِنْ رَدَّ سَيِّدُ شِرَاءٍ مَنْ لَمْ يَأْذَنْ لَهَا أَوْ قَصَدَا بِالْبَيْعِ الْفُسْخَ كَيْسَبَّهَا لِلْعَبْدِ لِيُسْتَرْقَهَا فَأَخَذَ جَبْرُ الْعَبْدِ عَلَى الْمَيْمَةِ وَمَلَكَ أَبٌ جَارِيَةً ابْنَهُ يَتَلَذَّذُ بِالْقِيَمَةِ

لم يطلع المصنف على أرجحية أحدهما (و) حرم على المالك ذكرها كان أو أتى (ملكه) أى تزوجه فيحرم على الذكور زوج أمته وعلى الأتلى زوج عبدها لئلا فاحكام الملك

أحكام الزوجية (أو) ملك (لولد) أى من الزوج عليه ولادة ذكر كان الولد أو أتى مباشرة أو نازلا بواسطة ذكر وحرمت أو أتى وان سفل فيحرم على الذكور زوج أمه ولده وأمة ولد ولده وعلى الأتلى عبد ولدها وعبد ولدها لقوة شبهة الوالد في مال ولده (وفسخ وان طرأ) ملكه أو ملك ولده على الزوج وفسخه (بلاطلاق) للاجماع على فساد وشبهه في الفسخ فقال (كراهة) طرأ لها أو لولدها ملك (في زوجها) فيفسخ نكاحها بلاطلاق هذا اذا كان طرأ وملكها على زوجها بشراء بل (ولو يدفع مال) من الزوجة لسيد زوجها (ليعتق) سيد زوجها زوجها (عنها) فأعتقه عنها فيفسخ نكاحها لدخوله في ملكها تقديرا اذ يقدر انها اشترته وأعتقه (لا) يفسخ النكاح (ان) اشترت أمة زوجها بلا اذن سيدها و (رد سيد شراء من لم يأذن لها) فيه لان شرائها على هذا الوجه كالا شراء ومفهوم لم يأذن ان المأذون لها في شرائه ولو في عموم الاذن في التجارة أوفى ضمن الكتابة يفسخ فيه النكاح (أو) أى ولا يفسخ النكاح بشراء الامة زوجها من سيده ان (قصدا) أى السيد والزوجة الامة أو الحرة التى اشترت زوجها من سيده (بالبيع) أى بيع زوجها لها (الفسخ) لنكاح الزوج فلا يفسخ معاملتهما بنقيض قصدها وشبهه في عدم الفسخ فقال (كهيبتها) أى الزوجة المملوكة للسيد من اضافة المصدر لمفعوله أى وهبها سيدها (ل) زوجها (العبد) المملوك له أيضا (لينزعها) أى السيد من زوجها العبد أى قصد بالهبة ففسخ النكاح ليتوصل به الى انتزاعها منه ولم يقبل العبد الهبة بل ردها فانها ترد ولاتم كرد البيع ولا يفسخ النكاح لقصد السيد الاضرار فلو قبل العبد الهبة لفسخ نكاحه ولو اراده السيد بها وانما تفرق ارادة السيد وعدمها اذا لم يقبل العبد الهبة وبه يتم قوله (فأخذ) من التفرقة المذكورة (جبر العبد على) قبول (الهبة) من السيد فلاخذ من مفهوم لينزعها أى فان لم يقصد السيد بالهبة انتزاعها منه فسخ النكاح ولو لم يقبل العبد الهبة فيؤخذ من هذا جبره على قبولها (وملك أب) أى أمل ذكر وان عبدا (جارية ابنه) أى فرعه (ب) سبب (تألفه) أى الأب بها بوطء أو مقدمته (بالقيمة)

معتبرة يوم التلذذ يدفعها الأب لابنه وينبعه بها ان اعدم وتباع فيها ان لم تحمّل وعليه النقص وله الزيادة والابن التمسك بها للخدمة أو التجبر في عدم الأب فان حملت فلا تباع وتبقى أم ولد للأب ويستبرئها من مائه الاول ان لم يستبرئها قبله والا فلا (وحرمت) الجارية أبدا (عليهما) أي الاب وابنه (ان وطئها) أي الأب وابنه سواء تقدم وطئ الابن على وطئ الاب أو تأخر (وعتقت) جارية الابن التي وطئها الأب وابنه ان حملت من وطئ أحدها (على مولدها) منهما عتقا ناجزا لان كل أم ولد حرم وطؤها بنجز عتقها فان أولدها الابن عتقت عليه وولائها له وغرم الاب له قيمتها على انها قن هكذا في نص المدونة عن ابن يونس وفي نص ابن عرفة عنها انه يفرمها على انها أم ولد ونص ابن عرفة وفيها ان وطئ أم ولد ابنه غرم قيمتها أم ولد ابنه وعتقت عليه وولائها لابنه (و) جاز (العبد) ولو مكاتباً (تزوج ابنة سيده) أو سيده برضا السيد ورضا البنت بناء على انها غير مجبرة وعلى انه غير كفء (بثقل) أي بكراهة لانه ليس من مكارم الاخلاق وسبب للتنافر والتقاطع لان النفس الشديدة تأنف من ذلك والكراهة متعلقة بالزوجة ولدها دون العبد فلا منافاة بين ما افادته اللام من الجواز وبين قوله بثقل اهـ (و) لعبد تزوج (ملك غيره) أي العبدان كانت مسلمة سواء خشي العنت أم لا وجد طولاً لحره أم لا لان الامة من نسائه ولانه لنقصه بالرقية لا عار عليه في رقية ولده وليس هذا بأحط له من رقية نفسه وشبهه في الجواز فقال (ك) تزوج (حر لا يولد له) أمة غيره وعدم النسل امام من جهته كخصي أو مجبوب أو شيخ فان أوعق من جهة الزوجة كعقيمة أو آيسة فيجوز له ان يتزوج أمة غيره لا تنفاه خوف ارقاق ولده المانع من تزوج أمة غيره وعطف على الشبه في الجواز مشبه آخر فيه فقال (وك) تزوج (أمة الجدة) أي الاصل ذكر اكان أو أنثى فشمّل الجدة فيجوز للحر بشرط حرية المالك ان يتزوج أمة جده لا تنفاه رقية الولد ولم يذكر المصنف حرية الاصل لعله من كون العلة انتفاء الرقية الذي لا يتحقق الا بحرية الاصل اذ لو كان رقاً لكان ولد أمته رقاً لسيده (والا) أي وان لم يكن الحر لا يولد له ولم تكن الامة (٢٩٣) ملكاً لمن يعتق ولدها عليه كأجنبي وأصل رقيق (ف) يجوز تزوجه الامة (ان خاف) الحر الذي يولد له (زنا) فيها أو في غيرها (و) ان (عدم) أي لم يجد الحر (ما) أي مالا (يتزوج به) (حره) من نقد وعرض

وَحَرَمَتْ عَلَيْهِمَا أَنْ يَطَّاهَا وَعَتَقَتْ عَلَى مَوْلَاهَا وَلِمَبْدِ تَزْوُجُ ابْنَةَ سَيِّدٍ يَثْقُلُ
وَمَلِكٍ غَيْرِهِ كَحُرٍّ لَا يُولَدُ لَهُ وَكَأَمَةِ الْجَدِّ وَالْأَفَانُ خَافَ زَنًا وَعَدِمَ مَا يَتَزَوَّجُ
بِهِ حُرَّةً غَيْرَ مُغَالِيَةٍ وَلَوْ كِتَابِيَّةً أَوْ تَحْتَهُ حُرَّةً وَلِمَبْدِ بِلَا شَرِكٍ وَمُكَاتِبٍ وَغَدِينٍ
نَظَرَ شَعْرَ السَّيِّدَةِ كَخَصِيٍّ وَغَدِيٍّ لَزَوْجٍ وَرَوَى جَوَازَهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَخَيْرَتْ
الْحُرَّةَ مَعَ الْحُرِّ فِي نَفْسِهَا بِطَلْقَةٍ بَارِئَةٍ

ودين على ملىء ونعت حره بقوله (غير مغالية) في مهرها أي غير طالبة منه ما يخرج به عن العادة الى السرف فالمغالية لا تمنع نكاح الامة فان لم يجد غيرها تجوز الامة على الاصح ووجود المغالية كعدمها وان خشي زنا في أمة بعينها فيتزوجها بلا شرط خلافا لما في الموازية ومفهوم عدم ما يتزوج به حره غير مغالية انه ان وجد ما يتزوج به حره غير مغالية حرم عليه تزوج الامة ووجب عليه تزوج الحرة ان كانت مسلمة بل (ولو) كانت (كتابية) لان ولدها حر مسلم (أو) كان (تحتة) أي في عصمة خائف الزنا الذي لم يجد طولاً لحره غير مغالية يعف بها نفسه (حره) لم تعفها اذ ليس وجودها حينئذ طولاً (و) يجوز (لعبد) غير مكاتب (بلا شرك) لسيده فيه (ومكاتب) أي معتق على مال مؤجل بلا شرك أيضاً (وغدين) بفتح الواو وسكون العين للعجمة أي قبيحي المنظر (نظر شعر السيدة) المالك لها وبقية أطرافها التي ينظرها محرمانها والحلوة بها ومنعه ابن عبد الحكم فلا يخالو بها في بيت وخص المصنف الشعر تبعاً لغير واحد وعبرة ابن رشد ويجوز للعبد أن يرى من سيده ما يراه المحرم منها لقوله تعالى أو ما ملكت أيمانهن الآن يكون عبداً له منظر فيكره ان ينظر ما عدا وجهها اهـ وشبهه في الجواز فقال (ك) نظر (خصي وغد) مملوك (لزوج) فيجوز له نظر شعر زوجة سيده ومفهوم وغد أن خصي الزوج الجميل لا يجوز له ذلك وهو كذلك (وروى) عن الامام مالك رضي الله تعالى عنه (جوازه) أي نظر الخصي الوغد شعر الحرة ان كان ملكاً لها أو لزوجها بل (وان لم يكن) ملكاً (لها) بأن كان ملكاً لغيرها ولفظ الرواية لا بأس لعبد الخصي ان يدخل على النساء ويرى شعورهن ان لم يكن له منظر (وخبرت) الزوجة (الحره مع) الزوج (الحر) تزوجه فتجد معه زوجة أمة لم تعلمها حال عقده عليها فتخير الحرة (في نفسها) لان عليها معرفة في معادلتها أمة ومفهوم مع الحر انها لا تخبر في نفسها مع العبد لان الامة من نسائه فكان الحرة علمت بها ودخلت عليها وتختار نفسها (بطلقة) فقط فان أوقفت أكثر منها فلا يلزم الزوج الا واحدة وقال ابن اللوزان أوقعت ثلاثاً لزمته وأنساء (بائنة) نفت كاشف اذ كل طلاق جبري بأن الاعلى مول

او معسر بنفقة وشبه في التخيير فقال (كتر زوج) الحرب (أمة عليها) أي الحرة فتخير في نفسها بطلقة بائنة (أو) تزوج الحر بأمة (ثانية) على الحرة التي رضى بتزوجه أمة عليها أو قبلها فتخير الحرة أيضا (أو علمها) أي الحرة (ب) زوجة أمة (واحدة) وتزوجته عليها (فألفت) أي وجدت مع الحر الذي تزوجته (أكثر) من زوجة أمة واحدة فتخير في نفسها كذلك (و) ان زوج المالك أمته لحر أو عبد وأراد تبويتها عن مالكها (لا تبوأ) أي لا تفرد ببيت (أمة) متزوجة جبراً على مالكها (بلا شرط) من خاطبها على سيدها بقبوها (أو) جريان (عرف) به لانه يعطل أو ينقص خدمتها سيدها فيقضى له ببقائها في بيته وبأنتها زوجها متى شاء لدخوله على ذلك فان شرط أو اعتيد جبر السيد عليه وليسيداً من خدمتها مالا يعطل حق زوجها (والسيد السفر بمن) أي الأمة المتزوجة التي (لم تبوأ) ويقضى لزوجها بسفره معها (و) للسيد (ان يضع) أي يسقط عن زوج أمته (من صداقها) لأنه ملكه سواء بوئت أم لا بنى بها أم لا (ان لم يمنع) أي الوضع من صداقها (دينها) المحيط بما لها الذي ليس له اسقاطه لتدانيها إياه بإذنه (الاربع دينار) فليس له وضعه قبل البناء لحق الله تعالى في شرطه في صحة النكاح وله وضعه بعده لصحة النكاح به وصيرورته حقاً للسيد وهذا اذا كان ينتزع مالها والا كدبرة وقد مرض السيد ومعتقة لأجل قرب فلا وضع له (و) للسيد (منعها) أي الأمة من دخول زوجها بها ومن وطئها بعده ان كان دخل بها (حق يقبضه) أي المهر من زوجها (و) له (أخذه) أي المهر كله لنفسه هذا قول ابن القاسم وقال غيره الا ربع دينار لحق الله تعالى وجعله ابن الحاجب للنصوص وعزاء بعضهم للدونة ووجه القول الأول وتدافعه لمن قال الا ربع دينار لحق الله ان الضرا سقاطه للزوج لا أخذه السيد ولا السيد أخذه (وان قتلها) أي قتل السيد أمته ولو قبل البناء لانه لا ينهم بقتلها لأجل الصداق اذ الغالب نقسه عن (٢٩٤) قيمتها (أو باعها) أي السيد لن يذهب بها (يمكن بعيد)

كثُرَ وَيَجِرُ أَمَةٌ عَلَيْهَا أَوْ ثَانِيَةٌ أَوْ عِلْمٌ بِوَاحِدَةٍ فَأَلْفَتْ أَكْثَرَ وَلَا تُبَوِّأُ أَمَةٌ بِلاَ شَرْطٍ أَوْ عُرْفٍ وَلِلَّسَيِّدِ السَّفَرُ بِمَنْ لَمْ تُبَوِّأْ وَأَنْ يَضَعَ مِنْ صَدَاقِهَا إِنْ لَمْ يَقْبُضْهُ دَيْنُهَا إِلَّا رُبْعَ دِينَارٍ وَمَنْعُهَا حَتَّى يَقْبُضَهُ وَأَخْذُهُ وَإِنْ قَتَلَهَا أَوْ بَاعَهَا بِمَكَانٍ يَمِيدُ إِلَّا لِظَالِمٍ وَفِيهَا بَلْزَمُهُ تَجْهِيزُهَا بِهِ وَهَلْ خِلَافٌ عَلَيْهِ الْأَكْثَرُ أَوِ الْأَوَّلُ لَمْ تُبَوِّأْ أَوْ جَهَّزَهَا مِنْ عِنْدِهِ تَأْوِيلَانِ وَسَقَطَ بَيْتُهَا قَبْلَ الْبِنَاءِ مَنَعُ تَسْلِيمِهَا لِسُقُوطِ تَصَرُّفِ الْبَائِعِ وَالْوَفَاءُ بِالتَّزْوِيجِ إِذَا أَعْتَقَ عَلَيْهِ وَصَدَّاقُهَا وَهَلْ وَلَوْ يَبِيعُ سُلْطَانٌ

يشق على زوجها الوصول اليه في كل حال (الا) ان يبيعها قبل البناء (لظالم) يمنع زوجها من وصوله اليها فلا يستحق البائع الصداق ويجب عليه رده للزوج ان كان قبضه منه ومتى تمكن الزوج من وصوله

لفلس

لها وجب عليه دفعه لبائعها فان باعها بعد البناء لظالم فله أخذه لتقررره على الزوج

بالبناء وما سبق كله في كتاب النكاح من الدونة وهو يفيد انه لا يلزم السيد تجهيزها به (وفيها) أي الدونة في كتاب الرهون (بازمه) أي السيد (تجهيزها) أي الأمة (به) أي الصداق الذي يأخذه من زوجها (وهل) مافي الكتابين (خلاف وعليه) أي كونهما مختلفين (الأكثر) من شارحها (أو) وفاق وعليه الاقل منهم واختلف الموقوفون فمنهم من قال (الاول) أي الذي في نكاحها من اخذه صداقها في أمة مقيمة في بيت سيدها (لم تبوأ) أي لم تفرد مع زوجها بيت والثاني الذي في رهونها من لزوم تجهيزها به فيمن بوئت (أو) أي ومنهم من قال الأول في أمة (جهزها) سيدها (من عنده) بمنزلة ما تجهز به من مقبوض صداقها عادة والثاني فيمن لم يجهزها من عنده الجهاز المعتاد في الجواب (تأويلان) ووفق أيضاً بأن الاول فيمن زوجت بعد سيدها والثاني فيمن زوجت بغيره (وسقط بيعها) أي الأمة المتزوجة لغير زوجها (قبل البناء) وقبل قبض صداقها وفاعل سقط (منع تسليمها) أي الأمة لزوجها الى دفع صداقها لبائعها اما عدم منع مشريها تسليمها لزوجها فلان صداقها ليس له لانه من مالها وهو لبائعها الا أن يشترطه المشتري واما البائع في (للسقوط تصريف البائع) فيها لخروجها عن ملكه يبيعها وان كان المهر له وليس لها منع نفسها أيضاً اذ الصداق لبائعها (و) ان أعتق السيد أمته على شرط ان تزوجه أو أعتقت السيدة عبداً على شرط ان تزوجه اسقط عن العبد والأمة أي لا يلزمه (الوفاء بالتزويج) بسيدته التي اشترطته عليه قبل عتقه فرضى به أو بسيدتها كذلك (اذا أعتق عليه) أي التزويج اذ طوع الرقيق كره (و) سقط نصف (صداقها) أي الأمة عن زوجها يبيعها قبل البناء بها وان كان قبضه السيد رده لان الفسخ من قبله قاله في الدونة (وهل) يسقط الصداق عن الزوج (ولو يبيع سلطان) الأمة لزوجها قبل بناءها

(لفلس) للسيد (أولا) يسقط بيعها لزوجها لفلس لأن تحريم الأمة على زوجها وفسخ نكاحها لم تعتمد السيد ولم يحصل بفعله (ولكن لا يرجع) الزوج المشتري زوجته من السلطان لفلس سيدها (به) أى الصداق على البائع ان كان دفعه له مقاصاله به (من الثمن) الذى اشترى به زوجته ولا يحاصص به غرماء فيه ويتبع به ذمة السيد بمنزلة دين تجدد على السيد بعد تفليسه فالتفلى أنما هو الرجوع به فى الثمن بحيث يكون أحق به من الغرماء أو يكون فيه أسوة الغرماء يحاصصهم فيه بدينه لأن فسخ النكاح بعد البيع كأنه دين طرأ أفاده المواق وابن عاشر فهو استدراك على قوله ولو يبيع سلطان لفلس فلعل مخرج البيضة آخره عن محله فعلى سقوطه عنه بيعها له من السلطان لفلس السيد اتباع ذمة سيدها به لاحصيه من الثمن وأما على عدم سقوطه عنه بذلك المثار إليه بقوله أولا فإنه يدفعه مع الثمن ان لم يكن دفعه ولا يتبع به ذمة السيد بحال فيه (تأويلان) لكلام العتبية (و) ان بيعت الأمة لزوجها (بصده) أى البناء فصداقها (كالمها) فى جواز اتزاعه سيدها (وبطل) النكاح (فى الأمة) التى حرم تزوجها لفقد شرطه (ان جمعها) أى الأمة (مع حرة) فى عقد فيبطل العقد فى الأمة (فقط) دون الحرة فيصح العقد عليها وقولهم العقد على حلال وحرام باطل فيهما فى الحرام بكل حال كبيع خل وخمر وشاة وخنزير ونكاح الأمة جائز بشرطه (بخلاف) جمع (الخمس) من الزوجات بعقد واحد فيبطل فى جميعهن ويفسخ ولو ولدن أولاداً (و) بخلاف جمع (المرأة ومهرها) أى من يحرم جمعها معها كأختها فى عقد فيفسخ فيهما ولو طال بعد بناء وللمبنى بها صداقها (وتزوجها) أى الأمة (العزل) أى عدم أنزاله فيها عند جماعها (ان أذنت) الأمة لزوجها فيه هى (وسيدها) لحقها فى كمال التناذرها وحق سيدها فى ولدها وشبهه فى الجواز فقال (ك) منزله عن (الحرة ان أذنت) الحرة له فيه فلا يشترط اذن وليها فيه اذلاحقه فى ولدها وأشعر كلامه بجواز عزل المالك عن أمته بغير اذنتها وهو كذلك ولو أم ولد اذلاحق لها (٣٩٥) فى الوطء (و) حرم (الكافرة) أى وطؤها بملك أو نكاح

لِفَلَسٍ أَوْ لَا وَلَكِنْ لَا يَرْجِعُ بِهِ مِنَ الثَّمَنِ تَأْوِيلَانِ وَبَعْدَهُ كَمَا لَهَا وَبَطَلَ فِي الْأَمَةِ
إِنْ جَمَعَهَا مَعَ حُرَّةٍ فَقَطَّ بِخِلَافِ الْخَمْسِ وَالرَّأَةِ وَمَحْرَمِهَا وَلِزَوْجِهَا الْعَزْلُ إِذَا أُذِنَتْ
وَسَيِّدُهَا بِالْحُرَّةِ إِذَا أُذِنَتْ وَالْكَافِرَةُ إِلَّا الْحُرَّةُ الْكِتَابِيَّةُ بِكُرِّهِ وَتَأْكُذِّهِ بِدَارِ
الْحَرْبِ وَلَوْ يَهُودِيَّةٌ تَنَصَّرَتْ وَبِالْمَكْسِ وَأَمَّتْهُمُ بِالْمَلِكِ وَقَرَّرَ عَلَيْهَا أَنْ أَسْلَمَ وَأَنْكِحَتْهُمْ
فَارْسَدَةُ وَقَلَى الْأَمَةُ وَالْجُوسِيَّةُ إِنْ هَتَقَتْ وَأَسْلَمَتْ وَلَمْ يَبْعُدْ كَالشَّهْرِ وَهَلْ إِنْ قِيلَ
أَوْ مُطْلَقًا تَأْوِيلَانِ وَلَا نَفَقَةَ

بدليل قوله وأمتهم بالملك
(الا الحرة الكتابية)
فيجوز تزوجها (بكره) أى
كرهه عند الامام مالك
رضى الله تعالى عنه لمسلم حر
أو عبد وأجازة ابن القاسم
بلا كراهة لقوله تعالى

والحصنات من الدين أو تواتر الكتاب من قبلكم أى الحرائر (وتأكد) أى اشتد الكره فى تزوجها (بدار الحرب) أى الكفر على كره
تزوجها ببلد الاسلام لتقويها بأهل دينها فيخشى تربيتها ولدها على دينها وعدم مبالاتها باطلاع أبيه على ذلك هذا اذا كانت الكتابية
على دينها الأصل بل (ولو) كانت (يهودية تنصرت) أى ارتدت عن دين اليهودية الى دين النصرانية سواء أظهرت ذلك أو أخفته
(وبالعكس) أى نصرانية تهودت (و) (الا) (أمتهم) أى الأمة الكتابية فيجوز وطؤها (بالملك) وظاهره بلا كراهة ومفهوم
بالملك، نعه بالنكاح وهو كذلك فلا تحل لمسلم ولو عبدا اذ هو أى زوج الأمة الكتابية يؤدى لارقاق ولدها المسلم للكافر الذى ملكها
أو يملكها لجواز بيعها لكافر على دينها (وقرر) أى أبى وأديم الزوج الكافر (على) نكاحها (أى الحرة الكتابية) (ان أسلم)
الزوج وهو متزوج بها وان كان فاسدا ترغيبه فى الاسلام (وأنكحتهم) أى الكفار (فاسدة) ظاهره ولو استوفت شروط
صححة النكاح وهو الذى فى التوضيح تبعاً لابن رشد فيما فهمه من قول ابن شاس وابن الحاجب للشهور ان أنكحتهم فاسدة
(و) قرر الذى أسلم وهو متزوج أمة كتابية أو مجوسية أو حرة مجوسية (ان عتقت) الأمة الكتابية (وأسلمت) المجوسية (ولم يبعد)
عتقها أو اسلامها من اسلامه ومثل لنفى البعد بقوله (كالشهر) فهو مثال للقرب فكأنه قال وقرب كالشهر (وهل) اقراره عليها
بشرطه (ان غفل) عن ايقافها هذه المدة فلم توقف حتى أسلمت بان شراح صدرها له فان وقفت وقت إسلامه وطلب منها الاسلام فأبته
ثم أسلمت بعده بكشهر فلا يقر عليها (أو يقر) عليها ان أسلمت بعده بكشهر (مطلقاً) عن التقييد بالعتلة عنها فيه (تأويلان)
ففى التهذيب وان أسلم ذمى أو مجوسى وتهمته مجوسية عرض عليها الاسلام فان أبته وقت الفرقة بينهما وان أسلمت تعينت زوجة مالم
يبعد ما بين اسلامها وعلى تأويل ابن أبى زمنين انها زوجة ان أسلمت بعده بشهر ولو عرض عليها الاسلام قبله وأبته (ولا نفقة)

عن الزوج فيما بين اسلاميهما لان المانع منها بتأخيرها الاسلام ومحل عدم النفقة لها اذ لم تكن حاملا والافلها نفقة الحمل (أو أسلمت) الزوجة المدخول بها أولا (ثم أسلم) زوجها (في زمن) عدتها أي استبرائها من مائه فيقر عليها فان أسلم بعد تمام عدتها فقد بانت فلا يقر عليها وأفاد قوله في عدتها انها مدخول بها وسيأتي مفهومه ويقر عليها ان أسلم في عدتها ان لم يطلقها حال كفره بل (ولو طلقها) حاله بعد اسلامه أو قبله ولم يفارقها اذ هو لقول فسادا نكحتهم فلو أسلم بعد عدتها عقد عليها بصحة كاملة أفاده في المدونة (ولا نفقة) لاني أسلمت قبل زوجها ثم أسلم في عدتها في أحد قولي ابن القاسم لانها التي منعت من نفسها باسلامها واختاره اللخمي وابن أبي زمين ولذا قال (على المختار والاحسن) وقال ابن القاسم ايضا لها النفقة وبه أفتى أصبغ لانه أحق بها مادامت في عدتها وان كانت حاملا فهي لها اتفاقا (و) ان أسلمت الزوجة الكافرة (قبل البناء) بهامن الكافر (بانت) من زوجها (مكاتها) ابن يونس وابن الحاجب اتفاقا وتلاهما قرب اسلامه أو بعد (أو أسلما) أي الزوجان الكافران معا قبل البناء أو بعده فيقران على نكاحهما وكذا ان أسلما متعاقبين واطلعا على اسلامهما في وقت واحد لانه وقت ثبوت اسلامهما فلا عبرة بالتعاقب قبله (الا الحرم) لزوجها الكافر من نسب أو رضاع أو صهر فلا يقر على نكاحها (و) الا ان تزوجها في عدتها من زوج غيره وأسلما معا أو أحدهما (قبل انقضاء العدة) قبل البناء أو بعده فلا يقر عليها وان وطئها فيها بعد الاسلام تأبد تحررها (و) الا ان تزوجها الى أجل وأسلما معا أو أحدهما قبل انقضاء (الأجل وتعاديا) أي الزوجان على الزوجية (له) أي الاجل فلا يقران على نكاحهما بالغ على اقرارهما على النكاح في الصور الثلاث وهي ما اذا تقدم اسلامه وتقدم اسلامها واسلامهما معا فقال (ولو) كان (طلقها) وهو كافر (ثلاثا) ثم أسلم ثم أسلمت بعده بالقرب أو أسلمت ثم أسلم في عدتها أو أسلما معا حقيقة أو حكما بأن جاءا مسلمين وأعاد البالغة لقوله ثلاثا ولقوله (وعقد) النكاح (٢٩٦) بعد اسلامه على مطلقته ثلاثا (ان) كان (أبائها) أي فارقها وأخرجها من

أَوْ أُسْلِمَتْ ثُمَّ أُسْلِمَ فِي عِدَّتِهَا وَلَوْ طَلَّقَهَا وَلَا نَفَقَةَ عَلَى الْمُخْتَارِ وَالْأَحْسَنَ وَقَبْلَ الْبِنَاءِ بَأْتَتْ مَكَاتَهَا أَوْ أُسْلِمَ إِلَّا الْحَرَمَ وَقَبْلَ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ وَالْأَجَلَ وَتَمَادِيًا لَهُ وَلَوْ طَلَّقَهَا ثَلَاثًا وَعَقَدَ إِنَّ أَبَاهَا بِهَا مُحَلَّلٌ وَفُسِخَ لِإِسْلَامِ أَحَدِيهَا بِإِلَاقِ لَارِدَتِهِ فَبَائِنَةٌ وَلَوْ لِدَيْنٍ زَوْجَتِهِ وَفِي زُومِ الثَّلَاثِ لِدَرَمِيٍّ طَلَّقَهَا وَتَرَافَعَا الْيَنَاءُ أَوْ إِنْ كَانَ صَحِيحًا فِي الْإِسْلَامِ أَوْ بِالْفِرَاقِ مُجْمَلًا أَوْ لَا تَأْوِيلَاتٍ وَمَضَى صَدَاقُهُمْ الْفَاسِدُ أَوْ الْإِسْقَاطُ إِنْ قُبِضَ وَدَخَلَ

حوزه (بلا) شرط (محلل) أي زوج غيره للغو طلاقه ثلاثا لكفره حاله ومفهوم ان أبائها انه ان طلقها ثلاثا ولم يبينها فانه يقر عليها بلا عقد وهو كذلك كما تقدم (وفسخ) النكاح (لاسلام

أحدهما) أي الزوجين الكافرين في غير ما تقدم بان أسلم واستمرت على كفرها مجوسية مطلقا أوامة كناية (والا) لم تعتق أو أسلمت أو اعتقت بعده ببعده أو أسلمت ثم أسلم بعد تمام عدتها فيفسخ (بلا طلاق) لفساد انكحتهم وأخرج من قوله بلا طلاق فقال (لاردته) أي أحد الزوجين عن دين الاسلام بعد تقرر له (فد) أي طلاقه (بائنة) على الشهور وعلى غير الشهور ففسخ بلا طلاق وفرق على المشهور بين اسلام أحد الزوجين وبين رده بانها طرأت على نكاح صحيح فكانت طلاقا والاسلام صرا على فاسد فكان فسخا وبأن المسلم من أهل الطلاق والكافر ليس من أهله وشرط كون ردها طلاقا عدم قصد فسخ النكاح بها والافلا يفسخ اقتصر على هذا فتعذره أو قصدا بالبيع الفسخ والحطاب هنا والشامل اذ قال في الردة لو قصدت بردها ففسخ نكاحها فلا يفسخ (ولو) ارتد الزوج المسلم (لدين زوجته) اليهودية أو النصرانية فتطلق منه طلاقا بائنا ولا يحال بينهما وقال أصبغ لا تطلق منه ولا يحال بينهما لان سبب الحيولة بين السلمة والمرتد استيلاء كافر على مسلمة (وفي لزوم) الطلاق (الثلاث لدمي طلقها) أي زوجته ثلاثا أو الثلاث ولم يبينها أي يخرجها من حوزة (وترافعا اليها) راضيين بحكمنا فلا تحل له الا بعد زوج بشروطه سواء كان نكاحهما صحيحا في الاسلام باستيفاء شروطه وانتفاء موانعه أم لا (أو) نلزمه الثلاث (ان كان) نكاحهما (صحيحا في الاسلام) فان لم يكن صحيحا فيه بانتفاء شرط أو وجود مانع فلا نلزمه الثلاث (أو) نلزمه (بالفراق مجمل) من غير تعيين عدد (اولا) نلزمه شيء (تأويلات) في قول للمدونة واذا طلق الدمى امرأته ثلاثا ولم يفارقها فرفقت امرها الى الامام فلا يتعرض لهما ولا يحكم بينهما الا ان يرضيا بحكم الاسلام فهو غير ان شاء حكم وترك وان حكم حكم بينهما بحكم الاسلام وأحب الى أن لا يحكم بينهما وطلاق الشرك ليس بطلاق (و) ان تزوج كافر بكافرة بخمر أو خنزير مثلاث أسلما (مضى صداقهم الفاسد أو) عقداه بشرط عدم الصداق ثم أسلما مضى (الاسقاط) أيضا (ان) كان (قبض) أي قبضته الزوجة أو وليها قبل اسلامهما (و) كان (دخل)

الزوج بالزوجة كذلك في صورة الفاسد أو في صورة الاسقاط فيقران على نكاحهما في الصور الثلاث أما في الأولى فلان كلا منهما قبض معاوض عليه في وقت يجوز له فيه ذلك بزعمه وأما في الأخيرتين فلان الزوجة مكنت من نفسها في وقت يجوز لها فيه ذلك بزعمها (والا) أي وإن لم يقبض الفاسد ولم يدخل أو لم يدخل وقبضت الفاسد أولم يقبض ودخل ولم يدخل في الاسقاط (فسك) نكاح (التفويض) في تخيير الزوج بين أن يسمى لها صداق مثلها فيقر عليها ويلزمها وإن يفسخ عن نفسه ولا شيء عليه في الأولى والثانية والرابعة ولزمه مهر مثلها في الثالثة وهي دخوله بلا قبض الفاسد هذا قول ابن القاسم في الدونة وفيها أيضا غيره أن قبضته مضى ولا شيء لها غيره بنى أو لم يبن (وهل) محل مضى صداقهم الفاسد أو الاسقاط (ان استحلوه) في دينهم أو يمضى مطلقا استحلوه أولا (تأويلان) البساطي عندي أن قولها وهم يستحلونه قيد في الاسقاط لا في النحر والخزير وإنما تكلم فيها على نكاح النصارى وهم يتفرقون بالنحر فضلا عن التعامل به ولا يخفى حالهم على الأئمة ونصها وإن نكح نصراني نصرانية بخمر أو خنزير أو غير مهر أو شرطا ذلك وهم يستحلونه ثم أسلم بعد البناء ثبت النكاح (واختار المسلم) أي الذي أسلم وهو متزوج أكثر من أربع نسوة فيختار (اربعها) منهن إن شاء وإن شاء اختار أقل من أربع وإن شاء لا يختار شيئا منهن وشرط المختارة إسلامها معه أو بعده بالقرب أو قبله ولم تنقض عدتها أو كونها كتائية حرة أو أمة اعتقت بعده بالقرب سواء أفرد كل واحدة بمقدار وجمعهم بمقدار واحد إن كانت المختارات أوائل في العقد بل (وان) كن (أواخر) فيه بنى بن أو ببعضهن أولا لما اشترى أن غيلان الثقفي رضى الله عنه أسلم على عشر وأسلمن معه فأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يمسك أربعها ويفارق سائرهن ففعل (و) اختار للمسلم (أحدى) كـ (أختين) من محرمتي الجمع أن أسلم عليهما (مطلقا) عن التقييد بكونهما بعقدين مع اختيار أو لاها وعدم الدخول بهما أو أحدهما (و) اختار المسلم (أما) أي أو (أبنتها) أسلم عليهما بمقدار أو عقدين مقدما عقد الأم (٢٩٧) أو مؤخرا (لم ينسهما) أي الكافر الأم وأبنتها لأن العقد الفاسد لا أثر له ولا للتأبد تحريم الأم مطلقا (وان) كان (مسهما) أي الأم وأبنتها بوطء أو مقدمته ثم أسلم (حرمنا) عليه أبدا لانه وطء شبهة وهو ينشر الحرمة

وَالْأَفْكَانُ تَفْوِيزٌ وَهَلْ إِنْ اسْتَحَلُّوهُ تَأْوِيلَانِ وَاخْتَارَ الْمُسْلِمُ أَرْبَعًا وَإِنْ أَوَّخَرَ
وَاحِدَتَيْنِ مُطْلَقًا وَأَمَّا وَابْنَتَهَا لَمْ يَمَسَّهَا وَإِنْ مَسَّهَا حَرَمَتَا وَإِحْدَاهُمَا تَمَيَّنَتْ
وَلَا يَتَزَوَّجُ أَبْنَاهُ أَوْ أَبُوهُ مِنْ فَارَقَهَا وَاخْتَارَ بِطَلَاقٍ أَوْ ظَهَارٍ أَوْ إِيلَاءٍ أَوْ وَطْءٍ
وَالْفَيْرَ إِنْ فَسَخَ نِكَاحَهَا أَوْ ظَهَرَ أَنَّهَا أَخَوَاتُ مَالٍ يَتَزَوَّجُنَّ وَلَا شَيْءَ لِفَيْرِهِنَّ
إِنْ لَمْ يَدْخُلْ بِهِ كَاخْتِيَارٍ وَوَاحِدَةً مِنْ أَرْبَعٍ رَضِيعَاتُ تَزَوَّجُهُنَّ وَأَرْضَعْنَهُنَّ أُمَّرَأَةً وَعَلَيْهِ

(٣٨ - جواهر الاكلیل - أول) (و) ان مس الكافر (أحدها) أي الأم وأبنتها ثم أسلم (تعيينت) المسوسة للبقاء وتأبد تحريم الأخرى لكن اتفاقا ان مس البنت وعلى للشهور ان مس الأم (و) ان فارق من أسلم على أكثر من أربع أو على محرمتي الجمع أو أم وأبنتها فارق بعضهن أو جميعهن (لا يتزوج ابنته أو أبوه) والمراد فرعه وأصله الذكر (من فارقها) من أسلم أي كل من فارقها اختيارا أو وجوبا بعد العقد وقبل المس حرمت على أصله وفرعه (واختار) أي حكم عليه بأنه اختار الزوجة التي طلقها أو ظاهر أو آلى منها (ب) سبب إيقاع (طلاق) منه عليها لانه لا يوقع الا على زوجة إذا العصمة من أركانها (أو) اختار (ظهار) أي تشبيهه لزوجه بمؤبد التحريم (أو) اختار (إيلاء) أي حلف على ترك وطء زوجته أكثر من أربعة أشهر وهو حر أو من شهرين وهو عبد ولزمه الطلاق أو الظهار أو الإيلاء وفائدة الحكم عليه بأنه مختار انه ليس له اختيار سوى التي طلقها أو ظهار أو آلى منها (أو وطء) أو مقدمته فاذا وطئ بعد إسلامه واحدة من زوجاته مسلمة أو كتائية عدم مختارها وظاهره سواء نوى به الاختيار أم لا (و) اختار (الغير) ان فسخ نكاحها) فليس الفسخ اختيارا فله اختيار غير التي فسخ نكاحها لانه يكون في الجمع على فساده (أو ظهرا نهن) أي المختارات (أخوات) أو هن من محرمات الجمع فله اختيار غيرهن (مالم يتزوجن) أي ما سوى المختارات فان تزوجن غيرهن فتن عليه (و) ان اختار للمسلم أربعها من الأكثر وفارق باقيهن (فلا شيء) من الصداق (لغيرهن) أي غير المختارات (ان لم يدخل) الزوج (به) أي الغير فان كان دخل فلها صداقها وشبهه في سقوط صداق غير المختارة فقال (كاختياره) أي الزوج سواء كان كافرا أو مسلما أو مسلما أصليا (واحدة من أربع رضيعات تزوجهن) بعد عقده عليهن (أرضعن امرأة) تحل لبناتها فصرن أخوات من الرضاع فله اختيار واحدة منهن ولا شيء لغيرها من الصداق فان لم يختار واحدة منهن وطلقهن فلكل ثمن مهرها ذ هو الخارج من قسمة واحد عليهن فان أرضعن من تحرر عليه بناتها حر من كلهن عليه فلا يختار منهن شيئا ولا شيء لمن من الصداق (وعليه) أي من أسلم على

أكثر من أربع زوجات (أربع صدقات) بفتح فضم جمع صدقات تقسم عدتها على عدة جميعهن (إن مات ولم يختر) شيئا منهن
 إذ ليس في عصمته شرطا إلا أربع زوجات غير معينات تكمل لمن يموتها أربعة أصدقة فتقسم عدة الأصدقة على عدتهن فإن كن عشرة
 فلكل خمس صدقات (و) إن مات من أسلم على أكثر من أربع زوجات قبل اختياره وبعد إسلام بعضهن في (الإرث) للسلمات
 منهن (إن تخلف) عن الإسلام (أربع) زوجات (كتابيات) حرار (عن الإسلام) لاحتمال أنه لو طالت حياته يختارهن دون
 السلمات ففي سبب إرث السلمات شك والأصل عدمه (أو) مات مسلم له زوجتان مسلمة وكتابية أحدهما مطلقة طلاقا بائناصاله
 أو بانقضاء عدة الرجعي و (التبست) الزوجة (الطلقة) بالحق لم تطلق (من) زوجتين (مسلمة وكتابية) فلا إرث للمسلمة للشك
 في زوجيتها (لا) ينتفى إرث الزوجة (إن طلق إحدى زوجتيه) السلماتين طلاقا ليس بتأولا خلا (وجهلت) للطلقة من
 الزوجتين (ودخل) الزوج (بأحدهما) أي الزوجتين وعلمت (ولم تنقض العدة) قبل موته (فد) الزوجة (للدخول بها) المألومة
 (الصدقات) كاملا إذ لا منازع لها فيه (و) لها أيضا (ثلاثة أرباع الميراث) لأنها تدعيه كاملا وتقول إن المطلقة غير للدخول بها فلا
 إرث لها وتنازعها غير للدخول بها في نصفه بدعواها إن المطلقة هي للدخول بها وإن الميراث بينهما نصفين فيقسم النصف للثنازع
 فيه بينها فيصير للدخول بها ثلاثة أرباع الميراث (وتغيرها) أي غير للدخول بها (ربعه) أي الميراث (وثلاثة أرباع الصدقات)
 لأن الوارث ينازعها في نصفه بدعواه (٢٩٨) أنها المطلقة وهي تدعيه كله بدعواها إن المطلقة هي للدخول بها فيقسم نصفه

بينها وبين الوارث فيصير
 لها ثلاثة أرباعه وللوارث
 ربه بمحلف كل على
 ثبوت ما ادعاه ونفى ما ادعاه
 الآخر (وهل يمنع) النكاح
 (مرض أحدهما) أي
 الزوجين (الخوف) الموت
 منه عادة وإن لم يشرف
 عليه واحتاج لمن يخدمه
 أن لم يأذن له ووارثه بل

أَرْبَعُ صَدَقَاتٍ إِنْ مَاتَ وَلَمْ يَخْتَرْ وَلَا ارْثَ إِنْ تَخَلَّفَ أَرْبَعُ كِتَابِيَّاتٍ عَنِ الْإِسْلَامِ
 أَوْ التَّبَسُّتِ الْمُطَلَّقَةُ مِنْ مُسْلِمَةٍ وَكِتَابِيَّةٍ لَا إِنْ طَلَّقَ إِحْدَى زَوْجَتَيْهِ وَجَهَلَتْ
 وَدَخَلَ بِأَحَدَاهُمَا وَلَمْ تَنْقُضِ الْعِدَّةَ فَلِلْمُدْخُولِ بِهَا الصَّدَاقُ وَثَلَاثَةُ أَرْبَاعِ الْمِيرَاثِ
 وَلِغَيْرِهَا رُبْعُهُ وَثَلَاثَةُ أَرْبَاعِ الصَّدَاقِ وَهَلْ يَمْنَعُ مَرَضُ أَحَدِهِمَا الْخَوْفُ وَإِنْ
 أَذِنَ الْوَارِثُ أَوْ إِنْ لَمْ يَحْتَجْ خِلَافُ وَالْمَرِيضَةُ بِالْمُدْخُولِ الْمُسَمَّى وَهَلِ الْرِيضُ مِنْ
 ثُلَاثَةِ الْأَقْلُ مِنْهُ وَمِنْ صَدَاقِ الثَّلْثِ وَعُجِّلَ بِالْفَسْخِ إِلَّا أَنْ يَصِحَّ الرِّيضُ مِنْهَا
 وَمُنْعَ نِكَاحِهِ النَّصْرَانِيَّةَ وَالْأَمَةَ عَلَى الْأَصَحِّ وَالْمُخْتَارُ خِلَافُهُ
 ﴿فَصْلٌ﴾ الْخِيَارُ إِنْ لَمْ يَسْبِقِ الْعِلْمُ أَوْ لَمْ يَرْضَ أَوْ

(وإن أذن الوارث) الرشيد له في النكاح لاحتمال موت الوارث قبل المريض وصيرورة وارثه غيره وهذا هو
 المشهور للنهي عن ادخال وارث محقق (أو) المنع (أن لم يحتج) المريض لمن يخدمه فإن احتاج فلا يمنع وإن لم يأذن الوارث وشهره في الجواهر
 فيه (خلاف) والحق بالمريض في منع النكاح كل محجور عليه من حاضر صف القتال ومقرب لقطع خشى موته منه ومحجوس لقتل
 (وللمريضة) المتزوجة فيه (بالدخول) بها الصدقات (المسمى) ساوى صدقاتها لم لا ومثل الدخول موت أحدهما قبله للاختلاف فيه وفساده
 لعقده بدون تأثير خلل في صداقه (وعلى المريض) للتزوج في مرضه بتسمية الذي مات قبل الفسخ دخل أم لا (من ثلث) مال (الأقل منه)
 أي المسمى المتقدم (ومن صدقات الثلث) فعليه أقل الأمور الثلاثة ثلثه والمسمى وصدقات الثلث فإن كان دخل ثم مات فلها المسمى ولو زاد على
 صدقات مثلها من ثلثه مبدأ (وعجل بالفسخ) لنكاح الزوجين وأحدهما مريض وقت الاطلاع عليه قبل البناء وبعده ولو كانت
 حائضا في كل حال (إلا أن يصح للرئيس منهما) صحة بينة فلا يفسخ هذه رواية ابن القاسم عن الإمام مالك رضي الله تعالى عنه
 التي رجح البهاوقال قبلها يفسخ ولو صح الرئيس منهما ثم أمر بمحوه فهذه إحدى المحوات الأربع (ومنع نكاحه) أي المريض الحرة
 (النصرانية) أو اليهودية لاحتمال إسلامها قبل موته ففيه ادخال وارث احتمالا (و) منع نكاحه (الامة) المسلمة لاحتمال عتقها
 قبل موته ففيه ادخال وارث (على الأصح) عند بعض البغداديين وعليه الأكثر (والختار) للخمى (خلافه) وهو جواز
 نكاح المريض كتابية حرة أو أمة مسلمة ﴿فصل﴾ في بيان أسباب الخيار وأحكامه (الخيار) في إبقاء عقد النكاح وفسخه
 لأحد الزوجين أولهما معا (أن لم يسبق العلم) بسببه عقد النكاح (أولم يرض) مر يد الرد بالعيب بعد علمه به بعد العقد (أو) لم

(يتلذذ) بصاحبه بعد علمه به بعد العقد فشرط الخيار انتفاء الأمور الثلاثة فان وجد احدها فلا خيار لدلائها على الرضا (و) اذا اراد احدها وكلاهما الرد فادعى الردود مستقلا للخيار من سبق علم قبل العقد أو تلذذاً وتمسكين وأنكره الراد ولا يئنه للمدعى (حلف) الراد (على نفيه) أى مستقلا الخيار وثبت له الخيار وان نكل حلف المدعى وسقط الخيار فان نكل أيضاً ثبت الخيار اذا القاعدة ان النكول بعد النكول تصديق للناكل الأول ويثبت الخيار لكل منهما (برص) ولا يوجب الخيار الا بشرط السلامة منه (وعذبة) مصدر عذبت اذا حدث وهو حدث الفائط عند الجماع ولا رد بالرجع عنده قولاً واحداً الجزولى وفى الرد بالبول فى النوم قولان (وجذام) محقق ولو قل قبل العقد أو بعده يعرف الجذام والبرص بالرؤية الا الذى بالعمرة فلا يرى وعن بعض الموثقين يرى الرجال ما بعورته والنساء ما بعورتها (لا) خيار لاحد الزوجين بـ (جذام الأب) أى اصل للأخز كراوأنى ولو مباشر الولادة وان ثبت به الخيار لمشتري الرقيق لبناء النكاح على الكرامة والبيع على المشاحة (وبخصائه) أى قطع الذكر مطلقاً أو الاثنين ان كان لا يئنى والا فلا رده قاله فى الجواهر لتام لذتها بامنائها وكقطع الذكر قطع حشفته على الراجع (وجبه) أى قطع ذكره وانثييه معا أو خلقه بدونهما (وعنته) أى صغر الذكراً جداً بحيث لا يتأتى به جماع (واعتراضه) أى عدم انتشار الذكر (وبقرنها) أى بروز شئ فى الفرج كقرن شاة من عظم أو لحم (ورقتها) أى انسداد مسلك الذكر بعظم أو لحم (وبخبرها) أى تنفرجها (وعفلها) أى بروز شئ فى القبل يشبه ادرة الرجل يرشح غالباً وقيل حدوث رغبة فيه عند الجماع (وافضاؤها) أى اختلاط مسلك البول بمسلك الجماع وصيرورتها مسلكاً واحداً وشرط ثبوت الخيار بما ذكر وجوده (قبل) تمام (العقد) فشمحل الحادث حينه وأما الحادث بعده بالمرأة فمصابة نزلت بالزوج (ولها) أى الزوجة (فقط) أى دون الزوج (الرد بالجذام البين) أى المحقق وان قل (والبرص المضر) أى الفاحش لا اليسير ونعت الجذام والبرص (بالحادئين) بالرجل (بعده) أى (٣٩٩) العقد (لا) رد لها (بكاعتراض) حدث بعد وطئه بانتشار

يَتَلَذَّذُ وَحَلَفَ عَلَى نَفْيِهِ بَرَصٍ وَعَذِيبَةٍ وَجُذَامٍ لَا جُذَامَ الْأَبِ وَبِخَصَائِهِ وَجَبَّهِ
وَعُنْتِهِ وَاعْتَرَضَهُ وَبَقَرْنَاهَا وَرَقَّتْهَا وَبَخَّرَهَا وَعَفَلَهَا وَافْضَأَهَا قَبْلَ الْعَقْدِ وَلَهَا فَقَطُّ
الرُّدُّ بِالْجُذَامِ الْبَيْنِ وَالْبَرَصِ الْمُضِرِّ الْحَادِثَيْنِ بَعْدَهُ لَا بِكَاعْتِرَاضٍ وَبِجُنُونِهِمَا
وَأَنْ مَرَّةً فِي الشَّهْرِ قَبْلَ الدُّخُولِ وَبَعْدَهُ أَجْلاً فِيهِ فِي بَرَصٍ وَجُذَامٍ دُجِي بَرُؤُهُمَا
سَنَةً وَيَنْتَبِهَا إِنْ شَرَطَ السَّلَامَةُ وَلَوْ يَوْصَفُ لَوْ لِيَّ عِنْدَ الْخَطْبَةِ وَفِي الرُّدِّ إِنْ شَرَطَ الصَّحَّةَ

كان يحصل (مرة فى الشهر) و يزول فى باقيه القديم قبل العقد بل وان حدث بالزوج بعده و (قبل الدخول) (أو بعده) أى الدخول فلها الخيار والجنون الحادث بها بعد العقد قبل الدخول أو بعده مصيبة نزلت بالزوج واذا قيل بالخيار فى القديم والحادث بالنسبة للرجل وفى القديم فقط بالنسبة للمرأة (أجلا فيه) أى الجنون (وفى برص وجذام) محققين قديمين بهما وحادثين به لهما اذ لا خيار له والتأجيل فرع الخيار ومحل التأجيل فيها ان (رجى برؤها) أى الجنون والجذام والبرص هذا الذى يجب اعتماده يفيد ابن عرفة وظاهر المدونة من تأجيل الجنون وان لم يرج برؤه لا يعول عليه وصلة أجلا (سنة) للحر ونصفها للعبد قاله ابن رشد من يوم الحكم بعد الصحة من داء غير المؤجل فيه (و) الخيار يثبت لأحد الزوجين (بغيرها) أى العيوب السابقة بما بعد عيبا عرفا سواد وقراع واستحاضة وصفر وكبر (ان شرط) أحدها (السلامة) من ذلك سواء عين ما شرط السلامة منه أو قال من جميع العيوب فلا يحمل هذا على العيوب السابقة التى يرد بها وان لم يشترط السلامة منها والفرق بينهما ان السابقة تعافى النفوس وتنقص الاستمتاع المقصود من النكاح ومنها ما يسرى فى الولد كالجذام والجنون وغيرها ليس كذلك وشأنه الظهور وعدم الخفاء فغير المشروط مقصر فى عدم استعماله ومفهوم الشرط عدم الرد بها ان لم تشترط السلامة منها وهو كذلك والقول لها فى عدم اشتراطها ان ادعاء الزوج ويثبت الخيار بالشرط اذا كان صريحا بل (ولو) كان (بوصف لولى) للزوجة بأنها يبيضاء ذات شعر سليمة العينين (عند الخطبة) بكسر الخاء المعجمة أى التماس النكاح من الزوج أو وكيله وان لم يسأله عند الخمى وعليه اقتصر فى التوضيح فيوجد سوادا واقراعا أو عورافلا الزوج ردها ولا شئ عليه وابقاؤها وعليه جميع صداقها ان علمه قبل الدخول وان لم يعلمه الا بعده رجى بزائد المسمى على صداق مثلها (وفى) ثبوت الخيار للزوج بين (الرد) للزوجة ولا شئ عليه من صداقها والابقاء وعليه جميعه (ان شرط) أى كتب الموثق فى وثيقة عقد النكاح (الصحة) للزوجة فى عقلها وبدنها بأن كتب تزوج فلان بن فلان بنت فلان فلان الصحيحة

حدث بعد وطئه بانتشار
ولو مرة واما قبله
فسيدكر أن لها الرد به بعد
سنة للحر ونصفها للعبد
(وبجنون) (أحد) (هما)
أى الزوجين وأولى هما
معا المستمر بل (وان)

في عقلها وبدينها صدق قدره كذا فتوجد بخلاف ذلك لجله على انه كتبها شرطها بين الزوج والولي وعدمه لجله على انه زادها من عنده لجرى العادة بها ونازع الزوج الولي بأنه شرطها وانكره الولي ولا يثبت لأحدهما (تردد) للباجي وابن أبي زيد وكلام المتيطي يدل على ان الراجح عدم الرد لأنه ظاهر المدونة وبه الفتوى فالأولى الاقتصار عليه الخطاب فان كتب الموثق سليمة البدن فتوجد بخلافه فانفقاً على انه شرط لعدم تليفه عادة وان شرط الزوج الصحة فله الرد اتفاقاً وعطف على يبرص فقال (لا) يثبت الخيار (بخلف) أى تخلف (الظن) أى للظنون (كالقرع) أى عدم نبات شعر الرأس من علته وهى من نساء ذوات شعر فظنها مثلهن (والسواد) وهى (من) نساء (بيض) فظنها مثلهن (وتن) بفتح النون وسكون التناء أى خبث رائحة الفم وهى البخراء والأنف وهى الخشاء من نساء سالمات منه فلا خيار له (و) لا خيار (ب) (الثبوت) فيمن ظنها بكراً (الا أن يقول) الزوج أن زوجها بشرط كونها (عذراء) أى لم تزل بكارنها بمزيل فيجدها ثيباً فله الرد ولا شيء عليه من صداقها وله امساكها وعليه جميع صداقها (وفى) الخيار بشرط (بكر) فيجدها ثيباً وعدمه (تردد) لابن العطار مع بعض الموثقين وأبى بكر بن عبد الرحمن وصوبه بعض الموثقين ان ثبت تغير نكاح كوثبة وتكرر حيض نقلها بن عرفة عن المتيطي وابن فتحون فان ثبت بنكاح فله الخيار قطعاً وعطف على الا أن يقول عذراء فقال (والا تزوج الحر الأمة) ولو بشأبة حرية يظنها حرة فيجدها أمة فله الخيار (و) (الحر) (الحرية) وان دنيته (العبد) ولو بشأبة حرية تظنه حراً فتبين انه عبد فلها الخيار (بخلاف العبد مع الأمة) يظن أحدهما حرية الآخر حال عقد النكاح ثم تبين رقيته فلا خيار له اذا الأمة من نسائه وهو من رجالها (و) بخلاف (السلم مع النصرانية) أو اليهودية يظنها مسلمة أو تظنه نصرانياً أو يهودياً حال العقد ثم تبين كتابية أو يتبين مسلماً (٣٠٠) فلا خيار له ولا لها لأنها من نسائه وهو من رجالها فى كل حال (الا أن

يقرأ) كل منهما الآخر
فتقر الأمة العبد بأنها حرة
أو العبد الأمة بأنه حراً
أو الكتابية السلم بأنها مسلمة
أو السلم الكتابية بأنه
الكتابي ولا يحكم
بردته بهذا فللمغفور

تَرَدُّدٌ لَا يَخْلُفُ الظَّنَّ كَالْقَرَعِ وَالسَّوَادِ مِنْ بَيْضٍ وَتَنْتَنُ الْفَمِ وَالثِّيُوبَةُ إِلَّا أَنْ يَقُولَ عَذْرَاءُ وَفِي بَكْرٍ تَرَدُّدٌ وَالْأَزْوَاجُ الْحُرُّ الْأَمَةُ وَالْحُرَّةُ الْمَبْدُ بِخِلَافِ الْمَبْدُ مَعَ الْأَمَةِ وَالسُّلَمِ مَعَ النَّصْرَانِيَّةِ إِلَّا أَنْ يَغْرَأَ وَأَجَلَ الْمُعْتَرِضُ سَفَةً بَعْدَ الصَّحَّةِ مِنْ يَوْمِ الْحُكْمِ وَإِنْ مَرِضَ وَالْمَبْدُ نِصْفَهَا وَالظَّاهِرُ لَا نَفَقَةَ لَهَا فِيهَا وَصُدِّقَ إِنْ ادَّعَى فِيهَا الْوَطْءَ يَمِينِهِ فَإِنْ نَكَلَ حَلَفَتْ وَالْأُ بَقِيَّتْ وَإِنْ لَمْ يَدَّعِهِ طَلَّقَهَا وَالْأُ

فهل

الخيار (وأجل) الزوج (المعترض) أى الحر الذى ثبت لزوجه الخيار فيه بأن لم يطأها سواء

سبق اعتراضه العقد أو تأخر عنه واختارت فراقه فيؤجل (سنة) للتداوى وابتدأوها (بعد) حصول (الصحة) للمعترض من مرض غير الاعتراض ان كان (من يوم الحكم) بتأجيله فان تراضيا على التأجيل فمن يومه ان رشت بعدا الاخمى لتمر عليه الفصول الأربعة اذ التداوى قد يفيد فى فصل دون غيره ولا يزداد عليها ان لم يمرض فيها بل (وان مرض) فيها كلها بعدا ابتداءها سواء قدر على التداوى فيها أم لا قاله ابن القاسم وقال أصبغ ان استغرق المرض السنة ومنعه من التداوى فيها تسأ نفه سنة أخرى وقال ابن رشد ان مرض فيها مرضاً شديداً منعه من التداوى زيد عليها بقدره (و) (أجل) (العبد) (المعترض) كذلك أى الذى ثبت لزوجه الخيار فيه لعدم وطئه واختارت فراقه (نصفها) أى السنة هذا مذهب المدونة ومالك وأكثراً أصحابه رضى الله تعالى عنهم وبه الحكم وقيل سنة كالحر واستظهر ومال إليه غير واحد ونسب لمالك أيضاً الاخمى وهذا أبين لأن السنة جعلت ليختبر فى الفصول الأربعة فقد ينفع الدواء فى فصل دون فصل وهذا يستوى فيه الحر والعبد (والظاهر) عند ابن رشد من الخلاف انه (لا نفقة لها) أى زوجة المعترض (فيها) أى السنة التى أجل بها للتداوى هذا وهم منه رحمه الله تعالى اذ لا يصح قياس المعترض على المجنون لان المجنون يعزل عنها والمعترض مرسل عليها (وصدق) (المعترض) (ان ادعى فيها الوطء) بعد اقراره باعتراضه وتأجيله سنة فصديق (بيمينه) فان ادعى الوطء بعدها فلا يصدق وان ادعى بعدها الوطء فيها فظاهر كلام المصنف انه لا يصدق لتقدمه فيها على الوطء وعلل باتهامه باسقاط حقها من الفراق وفى ابن هارون ما يفيد تصديقه فيها بيمينه (فان نكل) عن اليمين على وطئه فيها (حلقت) الزوجة انه لم يطأ فيها وافرقت بينهما (والا) أى وان لم تخلف الزوجة على انه لم يطأ فيها (بقيت) حال كونها زوجة ولا كلام لها التصديقه على وطئها فيها بنكولها (وان لم يدعه) أى لم يدع الزوج الوطء فى السنة المؤجل بها بأن أقر بعدمه أو سكوت (طلقها) ان شاءته الزوجة (والا) أى وان امتنع من طلاقها

(فهل يطلق الحاكم أو يأمرها) أى الحاكم (به) أى طلاقها نفسها بأن تقول أنت طالق أو طلقتك أو طلقت نفسك أو أنا طالق منك وهو بأن لكونه قبل الوطء (ثم يحكم به) الحاكم بوقوع الطلاق ليرتفع الخلاف فيه على أن أمر الحاكم بطلاقها نفسها ليس حكما فيه (قولان) لم يطلع المصنف على أرجحية أحدهما (ولها) أى زوجة المعارض بمدرضاها بالمقام معه بعد تمام الأجل وتخيرها (فراقه) أى للمعارض بطلاقها منه (بعد الرضا) منها بإقامتها معه لأجل آخر ومفهوم لأجل أنها لو رضيت بالإقامة معه أبدا أو أطلقت فليس لها فراقه بعده (بلا) ضرب (أجل) ثان وبلا رفع لحاكم (و) لها (الصداق) كله (بعدها) أى السنة لأنها مكنته من نفسها واطال مقامه معها وتلذذ بها وأخلق شورتها قاله الامام مالك رضى الله تعالى عنه وشبهه في استحقاق كل الصداق فقال (كدخول) الزوج (المتين) أى صغير الله كرم جدا ثم طلاقه باختياره فعليه الصداق كاملا (و) دخول الزوج (المحبوب) أى مقطوع الدكر ثم طلاقه مختارا فعليه الصداق كاملا بالأولى من المعارض لدخولها على التلذذ بدون وطء وقد حصل ودخول المعارض على الوطء ولم يحصل (وفي تعجيل الطلاق) على المعارض قبل تمام السنة (ان قطع ذكره) أى المعارض (فيها) أى السنة ان طلبته زوجته ادلا فائدة في تأخيرها الى تمامها وعليه نصف صداقها وعدم تعجيله فيؤخر الى تمامها لعلها ترضى بالإقامة معه (قولان) لابن القاسم ومالك رضى الله تعالى عنهما وقيل تبقى زوجته أبدا وهى مصيبة نزلت بها (وأجلت) الزوجة (الرقاء) أى المسدود مسلك جماعها (ل) استعمال (الدواء بالاجتهاد) باجتهاد العارفين وأجلها بعضهم بشهرين وكلفة التداوى عليها وعليه تقفتم لتكفنه من استمتاعه بغير الوطء من استرساله عليها (ولا تجبر عليه) أى التداوى ان امتنعت منه (ان كان) الرق (خلقة) (٣٠١) لشدة تألمها به فان كان طارئا كبنات

بعض السودان فان كان لا يحصل به عيب فيها جبر عليه الآبى منهما والا جبرت ان طلبه الزوج ولا يجبر ان طلبته أفاده اللخمى (و) ان ادعت زوجة على زوجها انه محبوب أو خصى أو عنيى وأنكر (جس) أى مس

فَهَلْ يُطَاقُ الْحَاكِمُ أَوْ يَأْمُرُهَا بِهِ ثُمَّ يَحْكُمُ بِهِ قَوْلَانِ وَلَهَا فِرَاقُهُ بَعْدَ الرِّضَا بِلَا أَجَلٍ وَالصَّدَاقُ بَعْدَهَا كَدُخُولِ الْمُتَيْنِ وَالْمُحْبُوبِ وَفِي تَعْجِيلِ الطَّلَاقِ إِنْ قُطِعَ ذَكَرُهُ فِيهَا قَوْلَانِ وَأُجِلَّتِ الرَّقَاءُ لِلدَّوَاءِ بِالْإِجْتِهَادِ وَلَا يُجْبَرُ عَلَيْهِ أَنْ كَانَ خِلْقَةً وَجَسٌّ عَلَى ثَوْبٍ مُنْكَرٍ الْجَبِّ وَنَحْوِهِ وَصَدَّقَ فِي الْإِعْتِرَاضِ كَالرَّأْفَةِ فِي دَائِهَا أَوْ وَجُودِهِ حَالِ الْعَقْدِ أَوْ بَكَارَتِهَا وَحَلَفَتْ هِيَ أَوْ أَبُوهَا إِنْ كَانَتْ سَفِيهَةً وَلَا يَنْظُرُهَا النَّسَاءُ وَإِنْ أَتَى بِامْرَأَتَيْنِ تَشْهَدَانِ لَهُ قِيلَتَا وَإِنْ عَلِمَ الْأَبُ يُشْوِيَتَهَا بِلَا وَطْءٍ وَكَتَمَ فَلِلزَّوْجِ الرَّدُّ عَلَى الْأَمْسَحِ

بظاهر اليد (على ثوب منكر الحب ونحوه) من خصاء وعنة ولا ينظره الشهود (و) ان ادعت الزوجة انه معترض وأنكره (صدق) الزوج بيمين (في) نفى (الاعتراض) وهذا علم بالأولى من قوله وصدق ان ادعى فيها الوطء بيمينه وصرح به ليرتب عليه ما بعده وللنص على عين المسئلة وشبهه في التصديق فقال (كالمرأة) فتصدق (في) نفى (داء) فرج (ها) من افشاء ونحوه أو جذام أو برص بيمينها فلا ينظره النساء وأما داء غير الفرج مما ينظره النساء فيقبل فيه امرأتان وما يجوز للرجال نظره كالوجه والكفين لا بد فيه من رجلين (أو) نفى (وجوده حال العقد) بأن قالت حدث بعده فلا خيار بسببه وقال الزوج كان موجودا حاله ففيه الخيار فالقول قولها بيمينها ان تنازعا بعد البناء فان كان قبله فالقول له قاله ابن رشد مقيدا به اطلاق المدونة وفرضته في جذام ونحوه ويمكن فرضه في عيب الفرج بأن اعتمد الزوج على اخبار المرأتين بوجوده قبله وادعت حدوثه بعده فالقول قوله قبل البناء وقولها بعده (أو) وجود (بكرتها) عند قوله لم أجدها بكرا وقد شرط كونها عنراء البنائى سواء ادعت أنها الآن بكر أو أنها كانت بكرا وأزالها الزوج فتصدق فيها أفاده نقل الخطاب (وحلفت) الزوجة انه وجدها بكرا ان كانت غير مجبرة (هى) فصل به لعطف (أو أبوها) على ضمير الرفع المستتر في حلفت (ان كانت) الزوجة (سفيهة) أى مجبرة فاشمل الصغيرة والمجنونة وهذا راجع للمسائل الثلاث التى بعد الكاف (ولا ينظرها) أى العيوب التى بفرجها (النساء) جبرا عليها وهذا كالتأكيده لقوله كالمرأة فى دأها فان رضيت فلهن النظر (وان أتى) الزوج (بامرأتين) مكنتهما من نظرها (تشهدان له) ببعب فى فرجها (قبلتا) فليس نظرها فرجها جرحه فى عدالتهما لان محل منه اذا لم ترض المرأة ومراعاة لقول سحنون بجوازه جبرا عليها (وان علم الأب) كغيره من أوليائها (يشويناها بلا وطء) بأن كان بوثبة أو تكرر حيض أو نحوها (وكتم) الأب ثيويتها عن الزوج حال العقد (فللزواج الرد) للزوجة (على الاصح) الذى هو

قول أصبغ وصوبه ابن القصار وقال أشهب لا رد له ولا يعارض هذا قوله سابقا ولا رد بالثيو به فيمن ظن بها بكرة لتقييده بعدم علم الأب بها وهل كلام المصنف هنا على إطلاقه أم مقيد بشرط الزوج البكارة وهو الظاهر من نقل المواقف هذا مخصص لقوله بالثيو به كاتقدم وقرره بالثاني الخطاب فعمل من كلامه هنا وفيما مر أنه ان وجدها ثيبا فله خمسة أحوال الأول ان لا يكون هناك شرط فلا رد مطلقا واليه أشار بقوله والثيو به الثاني شرطه انها عذراء فله رد مطلقا وأشار له بقوله الا ان يقول عذراء الثالث شرطه بكارتها فيجدها ثيبا بل انكح ولم يعلمها الأب ففيها تردد أشار له بقوله وفي بكرة تردد الرابع شرطه بكارتها فيجدها ثيبا بغير نكاح وعلمها الأب وكنتم فله رد مطلقا على الأصح وهو الذي هنا الخامس شرطه بكارتها فيجدها ثيبا بنكاح وسواء علمها الأب أو لا فله ردها وهذا مفهوم بلا وطء (ومع الرد) من أحد الزوجين الآخر يعيب بما تقدم سواء توقف على شرط السلامة أم لا (قبل البناء فلا صداق) للزوجة لانها ان كانت معيبة فقد غرت الزوج ولست عليه وان كانت سليمة فقد اختارت فراقه مع بقاء سلعتها وشبهه في عدم الصداق فقال (ك) رد أحد الزوجين الآخر (بـ) (غرور) من أحدهما للآخر ولو رقيقا بأخبار (بحرية) تبين عدمها قبل البناء فلا صداق للزوجة لانها ان كانت الفارة فظاهر والا فهي للفارقة مع بقاء سلعتها (و) مع الرد من أحدهما الآخر (بعده) أي البناء أو الخلو بما يتصور وطؤه كأبرص من غير منكرة في الوطء (فج) الرد بسبب (عيبه) أي الزوج يلزمه الصداق (المسمى) لتدليسه مع استيفائه سلعتها ولا صداق على من لا يتصور وطؤه كعجوب وعنين ولا يعارض هذا قوله سابقا كدخول العنين لانه فيمن طلق باختياره (ومع) الرد بسبب عيبها (الذي) ترد به بلا شرط كافتائها وبرصها بعده (رجع) الزوج (بجميعه) أي الصداق الذي دفعه لها ولو كليلها وكلام المصنف في الحرة بقرينة قوله على ولي لم يغيب كائن وأخ الخ لافي الأمانة الأولى لها من قرابتها مع سيدها فقوله (لا قيمة الولد) في غير عمله اذ عمله عقب قوله وعلى فارغ غير ولي تولى العقد فيقول عقبه ولا يرجع (٣٠٣) عليه ان غره بحرية بقيمة الولد والمعنى ان الزوج اذا غر ما جنبى بحرية أمة تولى عقدها بإذن سيدها ولم يجبرانه غير ولي وولدت وغرم الزوج قيمة ولدها لسيدها الحرته والمسمى فله الرجوع على الفار بالمسمى لا بقيمة الولد لانه تسبب في غرمة

وَمَعَ الرَّدِّ قَبْلَ الْبِنَاءِ فَلَا صَدَاقَ كَغُرُورٍ بِحُرِّيَّةٍ وَبَعْدَهُ فَمَسَّ عَيْبُهُ الْمَسْمَى وَمَعَهَا رَجَعَ بِجَمِيعِهِ لَا قِيَمَةَ الْوَلَدِ عَلَى وَلِيِّ لَمْ يَغِيبْ كَائِنْ وَأَخْرَجَ وَلَا شَيْءَ عَلَيْهَا وَعَلَيْهِ وَعَلَيْهَا إِنْ زَوَّجَهَا بِحُضُورِهَا كَأَتَمِّينَ ثُمَّ الْوَلِيُّ عَلَيْهَا إِنْ أَخَذَهُ مِنْهُ لَا الْمَكْسُ وَعَلَيْهَا فِي كَائِنْ الْمَمِّ إِلَّا رُبْعَ دِينَارٍ فَإِنْ عَلِمَ فَكَالْقَرِيبِ وَحَلْفُهُ إِنْ ادَّعَى عِلْمَهُ كَأَتَمِّينَ عَلَى الْخُتَارِ فَإِنْ نَكَحَ حَلْفَ أَنْتَ غَرُّهُ وَرَجَعَ

الصداق وهو وان تسبب في الوطء ايضا لكونه قد لا ينشأ عنه ولد وصاله يرجع (على ولي) للزوجة (لم يغيب) الولي عنها عليه بأن يكون مخالطا لها ومطلعا على عيبها ومثل للولي الذي لم يغيب بقوله (كائن وأخ) وأب وعم واما العيب الذي لا يظهر الا بالبناء كالمديطة فلا يرجع فيه على الولي الذي لم يغيب (ولا شيء عليها) أي الزوجة من الصداق الذي أخذته من الزوج اذا لم تحضر محل العقد لانها لو حضرت لبينت العيب فلا يرجع الولي عليها ولا الزوج ايضا (و) يرجع الزوج ان شاء (عليه) أي الولي القريب بجميع الصداق (و) ان شاء رجع (عليها) ان زوجها بحضورها أي الزوجة محل العقد حال كونها (كأتمين) عيبا لانها غاران (ثم) ان رجع الزوج على الولي يرجع (الولي عليها) بما زاد على ربع دينار (ان اخذه) أي الصداق الزوج (منه) أي من الولي اذ لا حاجة لها حينئذ حيث كانت حاضرة مجلس العقد ساكتة (لا) يثبت (العكس) وهو رجوعها على ولينها ان اخذه الزوج منها لانها باشرت اتلافه أو بقي بيدها مع انتفاء حجبها (و) يرجع الزوج ان شاء (عليها) أي الزوجة فقط بالصداق (في) تزويجها بولاية (كائن المم) من كل ولي قريب أو بعيد خفي عليه عيبها (الا ربع دينار) لحق الله تعالى في منع عرو البضع عن الصداق (فان علم) الولي البعيد بعيبها وكنتمه عن الزوج (فك) الولي (القريب) الذي لم يغيب في الرجوع عليه فقط ان غابت عن محل العقد وتخبر الزوج بين رجوعه عليه أو عليها ان زوجها بحضورها كأتمين (وحلفه) أي حلف الزوج الولي البعيد (ان ادعى علمه) أي علم الولي البعيد بعيبها وكنتمه وحقق الزوج دعواه وشبهه في تحليفه فقال (كأتهامه) أي اتهام الزوج الولي بعلمه عيبها وكنتمه فله تحليفه (على المختار) ابن غازي كذا في النسخ التي رأيناها والصواب اسقاط قوله على المختار اذ ليس للخمى في هذا اختيار الرماصي في بعض النسخ ورجع عليه على المختار وفي بعضها كاتهامه على المختار وكلاهما يصح اذ ليس للخمى هنا اختيار (فان نكح) الولي عن حلفه (حلف) الزوج (انه غره) أي ان الولي غره وانه علم العيب وكنتمه ان كان الزوج حقق دعواه فان كان اتهامه فلا يحلف (ورجع) أي

الزوج (عليه) أى على الولي بجميع الصداق الذى دفعه والزوجة (فان نكل) أى الزوج هذا ظاهره وصوابه فان حلف أى الولي البعيد (رجع) الزوج بما زاد على ربع دينار (على الزوجة على المختار) اذ هذا هو الذى فيه اختيار اللخمى ثم هو ضعيف والمذهب ان الولي البعيد اذا حلف انه لم ير الزوج فلا يرجع على الزوجة لاقراره ان الولي هو الذى غره ابن غازى قوله فان نكل رجع على الزوجة على المختار هذا لم يذكره اللخمى هكذا نعم اختيار اللخمى ان يرجع الزوج عليها ان وجد الولي القريب عديماً وحلف له الولي البعيد انه لم يعلم وهو قول ابن حبيب في الفرعين وعبر عن اختياره بقوله وهو أصوب في السؤالين فتأمل في تبصرته تجده والمراد بالسؤالين قول ابن حبيب يرجع الزوج على الزوجة اذا وجد الولي القريب عديماً أو حلف له الولي البعيد انه لم يعلم (و) رجع الزوج (على) رجل (غار) للزوج باخباره بسلامتها من عيب أو بحرية أمة (غيرولى) خاص (تولى العقد) من جهة المرأة ويرجع عليه بجميع الصداق الذى أخذته الزوجة ولا يرجع عليه بقيمة الولد ان غره بحرية أمة كما تقدم في كل حال (الا أن يخبر) الغار (انه غيرولى) خاص للمرأة وانما يقصد لها بولاية الاسلام العامة والتوكيل لهما فلا يرجع عليه ولا عليها (لا) يرجع الزوج على الغار (ان لم يتوله) أى لم يتول الغار العقد ويؤدب اذا غر بالقول الآن يقول أنا ضمن لك كذا ف يرجع عليه بما زاد على صداق مثلها اذا لم يجدها على ماضى وليا كان أو غيره نقله الحطاب عن التوضيح عند قوله ولو بوصف الولي (وولد) الزوج (الفرور) أى المخبر بحرية أمة منها أو من سيدها حال عقدها عليها (الحرف فقط) أى لا الرقيق وقوله (حر) خبر عن ولد وحرته تبعاً لأبيه باجماع الصحابة رضى الله تعالى عنهم فهو مخصص لقاعدة كل ذات رحم فولدها بمنزلة ابنتها الحرة والرقية (وعليه) أى الفرور ان ردها بعد وطئها (الاقل من المسمى و) من (صداق المثل) أى المماثل للأمة (و) على الفرور الحر الذى أولد الأمة قبل علمه برقيتها (قيمة الولد) لمباشرته انلافة على سيدها (٣٠٣) ان غره غير سيدها بغير علمه فان غره سيدها أو غيره

عليه فان نكل رجع على الزوجة على المختار وعلى غار غير ولي تولى العقد إلا أن يخبر أنه غير ولي لا إن لم يتوله وولد الفرور الحر فقط حره وعليه الأقل من المسمى وصداق المثل وقيمة الولد دون ما له يوم الحكم إلا لكجده ولا ولاء له وعلى الفرور في أم الولد والمذبذبة وسقطت بموته والأقل من قيمته أو ديتته إن قتل أو من فرته أو ما نقصها إن ألقته ميتاً كجرحه ولمدمه تؤخذ

السيد من رقية الولد وهو لا يتحقق الا يوم الحكم واستثنى من قوله وقيمة الولد فقال (الا) ان تكون الأمة (لكجده) أى الفرور الحر وأدخلت الكاف باقى من يعتق ولدها عليه كأبيه وأمه وابنه فلا قيمة على الابن الكفا (ولا ولاء له) أى كالجدة على الولد لتخلقه على الحرية ولم يعتق بملكه (و) ان غر الحر بحرية أم وولد أو ولدها فليد قيمة ولدها (على الفرور) أى التردد (في) ولد (أم الولد) بين موت سيده قبله فيتمحرر بموته وموته قبل سيده على الرق (و) (في) ولد الأمة (المذبذبة) التى غر حر بحريتها أو ولدها قبل علمه رقيتها فليد قيمة ولدها على الفرور بين موته قبل سيده رقيتها وموت سيده قبله وحمل الثلث فيعتق جميعه وحمل الثلث بعضها فيعتق منه ما حملة الثلث ويرق بباقيه هذا مذهب المدونة وقال ابن المواز يفرم قيمة ولد المذبذبة على انه قن (وسقطت) قيمة الولد الفرور (بموته) أى الولد قبل الحكم بها عليه في جميع ما تقدم وهذا من ثمرات اعتبارها يوم الحكم (و) على الفرور (الاقل من قيمته) أى الولد يوم قتله (أو ديتته ان قتل) أى الولد وأخذ الفرور ديتته من قاتله فان كانت القيمة أقل فلا يلزمه غيرها لانها بمنزلة عينه لو كان حيا وزأدا لديرث وان كانت الدية أقل فلا يلزمه غيرها لانها هى التى أخذها الفرور من القاتل فهي بمنزلة عين الولد فان اقتص الاب من القاتل أو عجز عن أخذ الدية منه فلا شئ عليه لانه كونه قبل الحكم (أو) الاقل من (غرته) التى أخذها الفرور من الجاني على أمه (أو ما نقص) قيمته (بها) أى الأمة ابن غازى لم أعرف اعتبار ما نقصها لاحد من أهل المذهب وانما قال في المدونة ولو ضرب رجل بطنها قبل الاستحقاق أو بده فألقت جنينا ميتا فلا لب عليه غرة عبد أو وليدة لانه حر ثم المستحق على الاب أقل من ذلك أو من عشر قيمة أمه يوم ضربت ولعل حرصه على الاختصار حملة على تميره عن عشر قيمتها بما نقصها وفيه بعد وليس بكثير اختصار (ان ألقته ميتا) وهى حية فان ألقته حيا ففيه الاقل من قيمته وديتته (كجرحه) أى ولد الفرور جرحا برى على شين وأخذ الأب ارشه من جرحه فعليه للسيد قيمته ناقصا يوم الحكم والاقل مما نقصته قيمته ناقصا عن قيمته سالما ومن الارش (ولعلمه) أى الفرور لعسره أو موته ولا تركه له (تؤخذ) القبة

(من الابن) المورس عن نفسه لانها في معنى فداؤه فهو أولى بدفعه (و) ان تعدد ولد المورس المورس وهم مبسرون (لا يؤخذ من) كل (ولد الا قسطه) أي نصيبه أي قيمة نفسه فقط التي لزمته لعدم أبيه فلا يؤدي عن أخيه المورس (و) ان غرا الحر بخرية مكاتبه وأولدها ثم تبينت مكاتبه غرم لسيدها قيمة ولدها قناو (وقفت قيمة ولد المكاتبه) عند عدل (فان أدت) المكاتبه المال الذي كوتبت به لسيدها وخرجت حرة هي وولدها (رجعت) قيمة الولد الموقوفة عند عدل (لاذب) لكشف الغيب انها كانت حرة وقت العقد عليها وان عجزت عنها أو عن بعضها أخذها السيد لتبين رقيتها (وقبل قول الزوج) الحرد كرا كان أو أثنى (انه غر) بضم الغين وشدا الراء (بحرية) لا آخر بيمين (ولو طلقها) باختياره قبل اطلاقه على عيبها الموجب لخياريه وقبل بناءه بها وغرم لها نصف الصداق (أو مانا) أي الزوجان (ثم اطلع) أي اطلع الزوج بعد الطلاق أو الورثة بعد الموت (على موجب خيار) أي سبب في ثبوته (ف) الاطلاع عليه بعد الطلاق أو بعد الموت (كالعلم) فلا يرجع الزوج عليها بنصف الصداق الذي غرمه لها وليس للورثة فسخ النكاح واسقاط الارث وتكميل المهر به (والولي) لمرأة خطبت منه (كنتم العمى) عن خاطبها (ونحوه) أي العمى من العيوب التي لا يرد بها الا بشرط السلامة منها كالسواد والقرع لان النكاح مبني على المكارمة بخلاف البيع ولذا وجب فيه تبين ما يكره (وعليه) أي الولي وجوبا (كنتم الخنا) عن مخطوبته أي عن خطبت منه أي يكتم الفحش فيها من رنا وسرقة ونحوهما ففي البيان يجب ستر الفواحش على نفسه وعلى غيره لحجب من أصاب من هذه القاذورات شيئا فليستر بستر الله فانه من يبدلنا صفحته تقم عليه الحد وظاهره ولو اشترط الزوج السلامة منه والذي ينبغي حينئذ كتمه لاستروم منع الخطاب (٣٠٤) من تزويجها بأن يقال له هي لاتصح لك لان الدين النصيحة (والاصح منع)

مِنَ الْإِبْنِ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْ وَلَدٍ مِنَ الْأَوْلَادِ إِلَّا قِسْطُهُ وَوُقِفَتْ قِيمَةُ وَلَدِ الْمَكْتَبَةِ فَإِنْ ادَّعَتْ دَجَعَتْ إِلَى الْأَبِ وَقِيلَ قَوْلُ الزَّوْجِ إِنَّهُ غُرٌّ وَلَوْ طَلَّقَهَا أَوْ مَاتَا ثُمَّ أُطْلِعَ عَلَى مُوجِبِ خِيَارِ فَكَالْعَدَمِ وَالْوَلِيُّ كَتَمَ الْعَمَى وَنَحْوُهُ وَعَلَيْهِ كَتَمَ الْخَنَاءَ وَالْأَصْحَ مَقْعُ الْأَجْذَمِ مِنْ وَطءِ إِمَائِهِ وَالْعَرَبِيُّ رَدُّ الْمَوْلَى الْمُتَنَسِّبِ لَا الْعَرَبِيَّ إِلَّا الْقُرَشِيُّ نَسَرَّ وَجْهَهُ عَلَى أَنَّهُ قُرَشِيٌّ

﴿ فصل ﴾ وَلَئِنْ كَمَلُ عَتَقَهَا فِرَاقُ الْعَبْدِ فَقَطَّ بِطَلْقَةٍ بَائِنَةٍ أَوْ اثْنَتَيْنِ وَسَقَطَ صَدَاقُهَا قَبْلَ الْبِنَاءِ وَالْفِرَاقُ إِنْ قَبِضَهُ السَّيِّدُ وَكَانَ عَدِيمًا

الرجل (الأجذم) الخطاب
الموافق لاصطلاحه والظاهر
منع الأجذم (من وطء
امائه) لانه يضرهن وأراد
بلمنع الحيولة بينه وبينهن
وكذا الإبرص كما في
الطارز (والعربية رد)
الزوج (المولى) أي المعتق
بالفتح (المتنسب) للعرب

و بعده
حال خطبته ثم تبين عتقها لانه بانسابة كأنه شرط كونه حرا أصليا فقد غرها وما مر من قوله والمولى كفؤ لم يقع فيه انتساب فلا مخالفة بينهما (لا) رد (العربي) الذي تزوجه على انه من قبيلة معينة فوجدته من غيرها مثلها أو دونها البنائي ان لم يكن لها شرط صريح والاردته به (الا) المرأة (القرشية) أي التي من نسل قريش (تزوجها) أي العربي (على انه قرشي) فتجده عربيا غير قرشي فلها رده لان قرشا بالنسبة للعرب كالعرب بالنسبة لله والى ﴿فصل﴾ في خيار الامة بكمل عتقها تحت عبد (ولن) أي الأمة التي (كل) أي تم عتقها أي تنجز عتقها ما بأداء ما كوتبت به أو بموت سيدها وهي أم ولد أو مدبرة حملها ثلثة أو بانقضاء أجل عتقها أو نحو ذلك (فراق) زوجها (العبد) ولو بشأبة حرة ويحال بينهما حتى تختار بلا حكم ان كانت بالغة قرشيدة أو سفينة وبادرت باختيار نفسها (فقط) أي لا الحراذلة خيارها نقص العبد وقال العراقيون علة خيارها جبرها على النكاح فلها الخيار في الحرا أيضا وتفارقه (بطلقة) بأن تقول طلقت نفسي أو اخترت نفسي (بائنة) بيان لحكمها بعد وقوعها وليس من صيغتها والا كان بنا وسأوى قوله (أو اثنتين) وأول الحكاية الخلاف فالاول قول أكثر الرواة والثاني قول المدونة واليه يرجع الامام مالك رضي الله تعالى عنه فلو قال وهل بطلقة أو اثنتين لكان أبين قاله تت (وسقط) عن الزوج العبد (صداقها) كله باختيارها فراقه (قبل البناء) لان الفراق جاء من قبلها مع بقاء سلعها (و) سقط (الفراق) وتعين بقاؤها زوجة (ان) أعتقت قبل البناء وقد قبضه السيد قبل عتقها وأنفق (وكان) السيد (عديما) يوم عتقها واستمر عديمه الى وقت الحكم لانها ان اختارت الفراق رجع زوجها على سيدها بصداقها ولا مال له الا هي فبرد عتقها لدين صداقها فترجع رقيقة فيسقط خيارها فقد أدى ثبوته لنفيه وكل ما أدى ثبوته لنفيه منتف ومفهوم عديما انه ان كان مليا يوم عتقها أو بقي صداقها بيده فلها الخيار وهو كذلك ولو أعدم السيد بعد ذلك ويتبعه الزوج به في ذمته

لطريان الدين بعد العتق فلا يبطله (و) ان أعتقت (بعده) أى البناء فهو (لها) أى الصداق لاستحقاقها اياه بالبناء فهو من مالها ومال الرقيق يتبعه في العتق (كألو) تم عتقها وفرض زوجها لها صداقها (رضيت) الأمة (و) الحال (هى مفوضة) أى معقود نكاحها بلا ذكر مهر وصلة رضيت (بها) أى الصداق الذى (فرضه) الزوج (بعد عتقها لها) وقبل بناءه بها فهو لها ولو اشترطه السيد لانه لم يكن مالها حين عتقها وشرطه انما يتعلق بمالها حينه وهذا تجدد لها بعده (الآن يأخذها) أى الصداق (السيد) من الزوج قبل عتقها فهو له لانه كاشترطه وانتراعه (أو يشترط) السيد أخذ (ه) حين عتقها بعد البناء فهو له لانها ملكته بالبناء بها فصار من مالها قبل عتقها (و) ان كل عتق الأمة وهى تحت عبد أو أقامت معه مدة ثم اختارت فراقه فادعى ان اقامتها معه بعد كمال عتقها رضى به وأنكرت ذلك (صدقت) بلا يمين (ان لم تمكنه) فى (انها مرضيت) بالبقاء معه فلا يعدسكوته رضى به وهى على خيارها قبل تمام سنة بل (وان بعد) تمام (سنة) من يوم عتقها ومفهوم الشرط سقوط خيارها ان مكنته وسيصرح به (الآن تسقطه) أى خيارها بأن قالت أسقطت خيارى أو اخترت اللقائم معه فلا خيار لها بعد (أو) الان (تمكنته) طائفة من استمتاعها بها بعد كمال عتقها فيسقط خيارها ولو لم يستمتع بها ان علمت الحكم بل (ولو جهلت الحكم) بأن لها الخيار أو بأن تمكينها طائفة يسقطه وظاهره وان لم يشتر الحكم عندهم وشهره ابن شاس وابن الحاجب والقرافى (لا) يسقط خيارها ان مكنته طائفة وقد جهلت (العتق) ابن عبد السلام ينبئ عقاب الزوج ان وطئها علما بعتقها والحكم كوطء مخبرة وملكه وذات شرط قبل اختيارها وان ادعى علمها بالعتق وأنكرت فالقول لها بلا يمين قاله ابن شاس (ولها) أى من كمل (٣٠٥) عتقها قبل البناء ان وطئها غير عالمة به

(الاكثر من) شيئين
(السمى) لرضاء به على انها
أمة فعلى انها حرة أولى
(وصداق المثل) على انها
حرة ان كان العقد صحيحا
أو فاسدا لدانته لالصداق
فلها مهر مثلها اتفاقا قاله
الخمى وعطف على تسقطه
قوله (أو) (الآن) (يبينها)

وَبَعْدَهُ لَهَا كَمَا لَوْ رَضِيَتْ وَهِيَ مُفَوَّضَةٌ بِمَا فَرَضَهُ بَعْدَ عَتَقِهَا لَهَا إِلَّا أَنْ يَأْخُذَهُ
السَّيِّدُ أَوْ يَشْتَرِطَهُ وَصَدَّقَتْ إِنْ لَمْ تُمْكِنْهُ أَنَّهَا رَضِيَتْ وَإِنْ بَعْدَ سَفَقَةٍ إِلَّا أَنْ
تُسْقِطَهُ أَوْ تُمْكِنْهُ وَلَوْ جَهَلَتْ الْحُكْمَ لَا الْعِتْقَ وَلَهَا الْأَكْثَرُ مِنَ الْمُسَمَّى
وَصَدَاقِ الْمِثْلِ أَوْ يُبَيِّنُهَا لَا بِرَجْمٍ أَوْ عَتَقَ قَبْلَ الْإِخْتِيَارِ إِلَّا لِتَأْخِيرِ الْحَيْضِ وَإِنْ
تَزَوَّجَتْ قَبْلَ عَلَيْهَا وَدَخُولِهَا فَاتَتْ بِدُخُولِ الثَّانِي وَلَهَا إِنْ أَوْقَفَهَا تَأْخِيرُهُ تَنْظَرُ فِيهِ
(فصل) الصَّدَاقُ كَالْثَمَنِ كَمَبْدٍ يَخْتَارُهُ هِيَ لَاهُوَ وَضْمَانُهُ

(٣٩ - جواهر الاكلیل - أول) قبل اختيارها فلا خيار لها لفوات محله وهى للعصمة بالطلاق البائن
ولها نصف الصداق ان أبانها قبل البناء (لا) يسقط خيارها (ب) طلاق (رجعى) بعد كمال عتقها أو قبله لعدم تفويتها للعصمة وتمكينه
من رجعتها فلها ايقاع طلقة بائنة فتكون مبتوتة (أو) الان (عتق) زوجها العبد بعد كمال عتقها (قبل الاختيار) منها لفرافقه فقد
سقط خيارها لزوال سببه وهو ورق زوجها (الا) عتقه قبل اختيارها (لتأخير) منها الطلاق (لحيض) بهانمها منه فلا يسقط خيارها
لوجوب تأخيرها شرعا (وان) عتق العبد بعد عتق الأمة ولم تعلم به واختارت فراقه (تزوجت) غيره (قبل علمها) بعتقه (و) قبل
(دخول) العبد (بها فأتت) على العبد (بدخول) أى تلذذ الزوج (الثانى) بها ولو بدون وطء وللمتد فواتها بتلذذ الثانى ولو بعد
دخول الأول (ولها) أى من كل عتقها وهى تحت عبد (ان أوقفها) العبد بمحضرة الحاكم بعد كمال عتقها لتختار البقاء أو الفراق (تأخير)
باجتهاد الحاكم ولا نفقة لها فيه وان عتق العبد فيه سقط خيارها (تنظر) المرأة (فيه) أى التأخير الاحسن من الامرين فتختاره (فصل)
في بيان أحكام الصداق (الصداق) أى المال المتلزم للمخطوبة بملك عصمتها بفتح الصداق أفصح من كسرها ما خوذ من الصداق لدلالته على
صدق الزوجين في موافقة الشرع ويسمى مهر او طولا بفتح الطاء ونحوه بكسر النون وسكون الحاء المهملة وقوله (كالثمن) خبر عن الصداق
وكونه كالثمن في شرط الطهارة والاتفاغ الشرعى به وعلمه والقدرة عليه وعدم النهي ومثل لما يجوز صداقا قال (كعبد) من عبيد
مثلا للناظرين أو مصوفين (تختاره) أى العبد (هى) أى الزوجة فيجوز في النكاح لدخول العاقرين على اختيار
الاحسن لانه شأن من يختار لنفسه من مال غيره فلا غرر فيه (لا) يجوز في الصداق عبد يختاره (هو) أى الزوج للزوجة
(وضمانه) أى الصداق الثابت تلفه بلا تعد ولا تفریط من الزوجة بمجرد العقد الصحيح وبالقبض في النكاح الفاسد وكون ضمان

الصدّاق من الزوجة ان لم يطلقها الزوج قبل البناء والافسيان (وتلفه) أى الصدّاق يدعوى من هو يده من غير ثبوت كبيع الخيار فيما يصدق فيه البائع والمشتري يصدق فيه الزوج والزوجة فلا يصدق الزوج فيما يغاب عليه وكذا الزوجة فلم يحل قوله وضمانه على صورة الثبوت وتلفه على صورة عدمه فتغابرا وان كان الضمان مسببا من التلف (واستحقاقه) أى الصدّاق المعين بعد العقد يوجب رجوعها عليه بقيمته ولا يفسخ النكاح بخلاف البيع فيفسخ وأما المثل مطلقا والمقوم الموصوف فترجع بمثله ان استحق (وتعييبه) أى اطلاع الزوجة على عيب قديم في الصدّاق يوجب خيارها في التمسك به ورده على الزوج ورجوعها عليه بقيمة المقوم المعين ومثل المثل والمقوم الموصوف ابن يونس وتعتبر القيمة يوم عقد النكاح عبدالحق لم يحلوا النكاح كالبيع في الفسخ اذا استحققت السلعة أو ردت بعيب ولم تفت لان عقد النكاح قد تقررت به الوارثة وانتشرت به الحرمة على الآباء والأبناء فلم ينبغ فسخه والبيع لا ضرر في فسخه في قيام المبيع فافترقا (أو) استحقاق أو تعيب (بعضه) فان كان مقوما معينة فلها الخيار في التمسك بالباقي والسالم من العيب والرجوع بقيمة ما استحق أو ظهر عيبه ولو كان الاكثر وفي رد الباقي أو السالم والرجوع بقيمة الجميع وخبرضانه وما عطف عليه (كالبيع) بتسامح في بعضها كاتيين عما تقرر (وان وقع) النكاح (بقلة خل) معينة حاضرة مطينة (فاذا هي خمر فثله) أى الحل يلزم الزوج ولا يفسخ النكاح ويفسخ البيع ان وقع على عيبه ثم ذكر أن بيع مسائل كالمستثناة من قوله كالثمن اذا لم يصح كون شيء منها ثمنا فقال (وجاز) النكاح (بشورة) بفتح الشين المعجمة وسكون الواو أى متاع بيت معروف بعادة لخصرية أو بدوية وأما ضمها فالجمال بفتح الجيم (أو) (بمدد) محصور كثلثة (من كابل) وقر وغنم (أورقيق) ولو غير موصوف ونص عليه لتوهم المنع فيه لكثرة غرره فالواحد من كابل أولى بالجواز (و) جاز النكاح (بصدّاق مثل) أى نظير للزوجة (ولها) أى الزوجة في المسائل الأربع (الوسط) أى المتوسط (٣٠٦) بين الاعلى والأدنى من شورة مثلها وعدد من كابل أورقيق في سن

وتلفه واستحقاقه وتعييبه أو بعضه كالبيع وإن وقع بقلة خل فاذا هي خمر فميثله وجاز بشورة أو عدي من كابل أو رقيق وصدّاق مثل ولها الوسط حالا وفي شرط ذكر جنس الرقيق قولان والإناث منه إن أطلق ولا عهدة وإلى الدخول إن علم أو اليسرة إن كان مليا وكل هبة العبد لفلان أو يعتق أباه عنها أو عن نفسه

ينكح به الناس ومن صدّاق مثل يرغب به مثله في مثلها ويكون الوسط من ذلك كله (حالا) أى غير مؤجل (وفي شرط ذكر جنس الرقيق) الواقع صدّاقا من كونه

حبشيا أو زنجيا أو روميا قليلا للفر قاله سحنون فان لم يذ كر فسد النكاح فيفسخ قبل البناء ويمضى ووجب بعده صدّاق المثل وعدم شرط ذكره وهو لان المواز لها الصنف الغالب بالبلد فان استوى صنفان فلها النصف من كل منهما وهكذا (قولان) مستويان عند المصنف البنائي يؤخذ من ابن عرفة ان الثاني هو المشهور وهو ظاهر الدونة (و) ان تزوجها بعدد من رقيق ولم يقيد به بآناث ولا ذكر فللزوجة (الاناث منه) أى الرقيق الذى سماه صدّاقا (ان أطلق) به الزوج عن التقييد بالذكورة والانوثة لان للنساذ غرضا في الاختلاء بهن وخدمتهن (ولا عهدة) أى ضمان الزوجة على الزوج في الرقيق الواقع صدّاقا ثلاثة أيام من كل حادث ولائحة من جنون وجذام و برص ان لم تشترطها عليه والاعمل بها ككسائي في باب خيار العيب وأما عهدة الاسلام وهو ضمان الصدّاق من عيب أو استحقاق فثابتة وان لم تشترط (و) جاز النكاح بصدّاق معلوم مؤجل كله أو بعضه (الى الدخول) بالزوجة (ان علم) وقته بعادتهم كأيام النبل عند بعض أهل قرى مصر والربيع عند أرباب المواشى وجزالما عند أربابها فان لم يعلم وقته كأهل الأمصار فلا يجوز لجعل الاجل و يفسخ قبل البناء ويمضى بعده صدّاق المثل (أو) الى (اليسرة) أى يسر الدنانير والدرهم للزوج فيجوز (ان كان) الزوج (مليا) بغير الدنانير والدرهم كقمار وعروض فلا تنافى في كلام المصنف فان لم يكن مليا فلا يجوز تأجيله بميسرته لزيادة الفر وان وقع فسخ قبل البناء ويمضى بعده صدّاق المثل (و) جاز (على هبة العبد) مثلا الذى فى ملكه (لفلان) كريد أبيها أو ابنها أو أخوها أو أجنبي منها أو التصديق به عليه ولا مهر لها سواء لانه يقدر انها ملكته ثم وهبته أو تصدقت به على فلان فليس فيه دخول على الصدّاق فان ملقها قبل البناء رجع فى نصف العبد وان فات بيد الوهب له تبعه بنصف قيمته ولا يتبع المرأة بشيء (أو) على ان (يعتق) الزوج (أباه) مثلا أو ابنها أو أخاها أو أمها ممن يعتق عليها (عنها) أى الزوجة والولاء لها (أو عن نفسه) أى الزوج وله ولاؤه البساطى عتقه عن نفسه فى نظير ملك عصمتها يستلزم تملكها اياه قبله فلذا صح وقوعه صدّاقا فليس فيه

دخول على اسقاطه وان كان الولاء له فروعى أمران تقدير دخوله في ملكها فصح كونه صداقا وتقدير ملكه اياه بعد ملكها فتق وكان الولاء له ثم قال فان قلت اذا استلزم العتق التملك فقد استلزم عتقه عليها بمجرد فلا يجد اعتاق الزوج محلا فلاولاء له قلت الامور العقلية تقع معا فتعنه وتعليكه لها وعتقه عليها وقعت معا والأحسن ان تقدير دخوله في ملكها لا يستلزم عتقه عليها انما يستلزم له ملكها له بالفعل فلم يؤد اعتاق الزوج الى عدمه اه فان طلقها قبل البناء غرمت له نصف قيمته (ووجب) على الزوج المكلف وولى غيره (تسليمه) أى المهر معجلا بلا تأخير ويكون تسليمه للزوجة الرشيدة ولو لى غيرها (ان تعين) الصداق كعتق أو حيوان أو عرض معين سواء أطاقت الزوجة أم لا بلع الزوج أم لا ولا يجوز تأخيره لانه غرر اذا لا يدري هل يستمر بحاله أو يتغير وهذا يقتضى ان تعجيله حق لله تعالى وان العقد يفسد بتأخيره مطلقا والذى يفيد التيطى وابن شاس فسادا ان شرط التأخير والافتعجيله حق لها فلها اسقاطه اذا لم يحظر فيه لدخوله في ضمانها بالعقد (والا) أى وان لم يكن الصداق معيناً وتنازعاً في التبدل بأن طلب الزوج الدخول قبل حال المهر وطلبت الزوجة قبضه قبل الدخول (فلها منع نفسها) من دخول زوجها حتى يسلمها الصداق وكراه الامام مالك رضى الله تعالى عنه لها تمكينه من نفسها قبل قبضها منه ربيع دينار لحق الله تعالى ان كانت سليمة من العيوب الموجبة لخيار الزوج بل (وان) كانت (معيبة) بسبب لا قيام له به لرضاه به أو حدوثه بعد العقد وصلة منع (من الدخول) أى اختلاء الزوج بها (و) ان كانت مكنته منه فلها منعه من (الوطء بعده) أى الدخول (و) لها منع نفسها من (السفر) مع الزوج ان طلبه منها ولو دخل بها ووطئها وغاية المنع من المذكورات (الى تسليم ماحل) من المهر بالاصالة أو بانقضاء أجله لانها بائنة والبائع له منع سلته حتى يقبض ثمنها (لا) تمنع نفسها من الزوج (بعد الوطء) أو التمكين منه وان لم يطاء فليس لها منع نفسها (٣٠٧) بعد ووطئها في كل حال (الا أن يستحق) أى الصداق فلها الامتناع ولو

وَوَجَبَ تَسْلِيمُهُ إِنْ تَعَيَّنَ وَإِلَّا فَلَهَا مَنَعُ نَفْسِهَا وَإِنْ مَعِيَّةً مِنَ الدَّخُولِ وَالْوَطْءِ بَعْدَهُ وَالسَّفَرِ إِلَى تَسْلِيمِ مَا حَلَّ لَا بَعْدَ الْوَطْءِ إِلَّا أَنْ يُسْتَحَقَّ وَلَوْ لَمْ يَكْفُرْهَا حَتَّى الْأَظْهَرِ وَمَنْ بَادَرَ أَجْبَرَ لَهُ الْآخِرُ إِنْ بَلَغَ الزَّوْجُ وَأَمَكَنَ وَطْئُهَا وَتَمَهَّلُ سَنَةً إِنْ اشْتَرَطَتْ لِتَغْرِيقِهِ أَوْ صَفَرٍ وَالْأَبْطَلُ لَا أَكْثَرَ وَالْمَرَضُ وَالصَّفَرُ الْمَانِعَيْنِ مِنَ الْجَمَاعِ وَقَدَّرَ مَا يُهَيِّئُ مِثْلَهَا أَمْرًا إِلَّا أَنْ يَخْلِفَ لِيَدْخُلَنَّ اللَّيْلَةَ لَا لِحَيْضٍ وَإِنْ لَمْ يَجِدْهُ أَجَلَ لِإِثْبَاتِ عُسْرِهِ

بعد الوطء حتى تقبض
عوضه لان من حجتها
مكنته حتى يتم لى فلم يتم
(ولو لم يضرها) الزوج (على
الأظهر) عند ابن رشد
من الخلاف ابن غازى كذا
قال ابن رشد انه اظهر

الاقوال وهو المعتمد (ومن بادر) من الزوجين يتمكين صاحبه مما في جهته صداقا كان أو دخولا وطلب من الآخر تمكينه مما في جهته فامتنع (أجبره) الزوج (الآخر) على تمكينه مما في جهته صداقا كان أو دخولا بشرطين افادها بقوله (ان بلغ الزوج) الحلم لا مجرد اطاقه الوطء لعدم كمال لذتها به (وأمكن وطئها) أى الزوجة وليس له سن معين لاختلافه باختلاف أحوال البنات من وفور الجسم ونحافته فلا يشترط بلوغها الحلم لكمال اللذة بها بدونها متى أمكن وطئها فبلوغ الزوج شرط في الجبر سواء كان طالبا أو مطلقا أو امكان وطئها شرط فيه طالبة كانت أو مطلوبة (وتمهل) أى الزوجة أى يجبر الزوج الذى بادر بتسليم الصداق وطلب الدخول وهو بالغ وهى مطيقة على امهالها (سنة ان اشترطت) أى السنة في العقد سواء كان الشرط من الزوجة أو من أهلها (لتغربة) أى ارادة الزوج الانتقال بها البلد غير بلدها (أو) ل(صفر) يمكن وطئها معه (والا) أى وان لم تشتط السنة في العقد وكرت بعده أو اشترطت فيه لغربة وصفر (بطل) الشرط فلا يجبر الزوج على التوفية به (لا أكثر) من سنة فيبطل جميع ما اشترط لا الزائد عن السنة فقط والعقد صحيح قطعا (و) تمهل (للمرض) بها قبل البناء (والصفر) بها (المانعين من الجماع) لا نقضاً لها وان زاد على سنة وان لم يشترط فيهما (و) تمهل (قدر ما) أى الزمن الذى (يهيئ) أى يجهز ويحضر (مثلها) أى الزوجة (أمرها) بشراء وعمل ما تحتاج اليه من متاع البيت ونحوه وذلك يختلف باختلاف الناس من غنى وفقير وكذا تمهل هو قدر ما يهيئ مثله أمره ولا نفقة لها في زمن التهيئة منها أو منه وتمهل قدر ما يهيئ فيه مثلها أمرها في كل حال (الا أن يخلف) الزوج (ليدخلن الليلة) فيقضى له به ارتكابا لا خيف الضررين فهذا مستثنى من الأمهال بقدر التهيئة وكلام المصنف مقيد بما اذا لم يخلف على دخوله الليلة ليطاءها وهى حائض فان كان كذلك فلا يمكن من دخوله عليها لحشته بالمانع الشرعى وهذا غير قوله (لا) تمهل (لحيض) بها لاستمتاعه بها بغير الوطء (وان) دعت زوجها للدخول بها وطلبت حال الصداق ف(لم يجده) وادعى العدم ولم تصدقه ولم يثبت عدمه بينة وليس له مال ظاهر (أجل) أى أمهاله الحاكم (لإثبات عسره)

أى فقره فيؤجل (ثلاثة أسابيع) ابن عرفة ليس هذا التحديد بلانما هو استحسان لاتفاق قضاة قرطبة وغيرهم عليه وهو
مؤكد لاجتهاد الحاكم (ثم) اذا ثبت عسره أو صدقته فيه (تلاوم بالنظر) أى زيدله في الاجل باجتهاد الحاكم (وعمل) عند
الموثقين في التلاوم (بسنه وشهر) فيؤجل أولا ستة أشهر ثم أربعة ثم شهرين ثم يتلاوم له ثلاثين يوما فان أتى بشئ من الاعجزه (وفي)
وجوب (التلاوم لمن) ثبت عسره و (لا يرجى) يساره لان الغيب قد يكشف عن العجائب وهذا تأويل الأكثر (وصحح) أى
صوبه للتيطى و عياض (وعدمه) أى التلاوم لمن لا يرجى فيطلق عليه ناجزا وتؤولت المدونة عليه (تأويلان) كما علمت (ثم) بعد
انقضاء الاجل وظهور العجز (طلق عليه) بأن يطلق الحاكم أو الزوجة ثم يحكم الحاكم بلزومه (ووجب) على الزوج المطلق لعجزه
عن المهر (نصفه) أى الصداق يدفعه ان أسير لقوله تعالى واذا طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف
ما فرضتم (لا) يلزم الزوج نصف المهر ان طلق عليه قبل البناء (في) أى بسبب (عيب) موجب للخيار سواء كان به أو بها وهذا
مكرر مع قوله في الخيار مع الرد قبل البناء فلا صداق ونكته التفرقة بين العجز عن المهر والعيب وحكمة التفرقة اتهامه باخفاء
المال (وتقرر) أى ثبت كل الصداق على الزوج (بوطن) من بالغ في مطيعة ان جاز بل (وان حرم) كفى حيض أو صوم أو دبر
لاستيفائه سلعها و مراده الوطء ولو حكما كدخول العنين والمجبوب ولو بدون انقضاء اقاله ابن ناجي (و) تقرر (ب) موت واحد من الزوجين
أو موتهما ولو كان الزوج غير بالغ وهى غير مطيعة (و) تقرر بسبب (اقامة سنة) من الزوجة بيت زوجها بعد بناءها بلا وطء مع بلوغه
رطقتها لتزويجها أى اقامة السنة منزلة (٣٠٨) الوطء (و) ان اختلى الزوج بزوجته في خلوة الاهتداء و ادعت انه وطئها فيها

وأنكره (صدقت) الزوجة
في دعواها الوطء (في خلوة
الاهتداء) من الهدء أى
السكون لان كل واحد
منها اهتدى للآخر وسكن
له واطمان له وعرفت عندهم
بإرخاء السور وصدق في
خلوة الاهتداء ان لم يكن
بهما مانع شرعى بل (وان)

ثَلَاثَةَ أَسَابِيحَ ثُمَّ تُلَوِّمُ بِالْفَظْرِ وَعَمَلِ سَنَةِ وَشَهْرٍ وَفِي التَّلَوِّمِ لِمَنْ لَا يُرْجَى وَصَحَّحَ
وَعَدَمَهُ تَأْوِيلَانِ ثُمَّ طَلَّقَ عَلَيْهِ وَوَجِبَ نِصْفُهُ لَا فِي عَيْبٍ وَتَقَرَّرَ بِوُطْءٍ وَإِنْ حَرَّمَ
وَمَوْتٍ وَاحِدٍ وَأَقَامَتْ سَنَةً وَصُدِّقَتْ فِي خَلْوَةِ الْإِهْتِدَاءِ وَإِنْ بَيَّنَّ شَرْعِيٌّ وَفِي
نَفْيِهِ وَإِنْ سَفِيهَةٌ وَأُمَةٌ وَالزَّائِرُ مِنْهُمَا وَإِنْ أَقَرَّ بِهِ فَقَطُّ أَخَذَ أَنْ كَانَتْ سَفِيهَةً وَهَلْ
إِنْ أَدَامَ الْإِقْرَارَ الرَّشِيدُ كَذَلِكَ أَوْ إِنْ كَذَّبَتْ نَفْسُهَا تَأْوِيلَانِ وَفَسَدَ أَنْ نَقَصَ عَنْ
رُبْعٍ دِينَارٍ أَوْ ثَلَاثَةِ دَرَاهِمٍ خَالِصَةٍ أَوْ مُقَوِّمٍ بِهِمَا

كانت متلبسة (بمانع شرعى) كحيض وصوم واحرام لان العادة ان الرجل اذا خلا بزوجته أول خلوة لا يفارقها قبل وصوله وآتاه
اليها (و) ان اختلى الزوج بزوجته خلوة اهتداء وتصادقا على نفى الوطء فيها صدقت (في نفيه) ان كانت حرة رشيدة بل (وان) كانت
(سفيهة) أى بالغة لتحسن التصرف في المال (وأمة) أو صغيرة بلا يمين على احداهن ووافقها الزوج على نفيه فان خلفها فيه فهو قوله الآتى
وان أقر به فقط الخ (و) صدق الشخص (الزائر منهما) أى الزوجين في شأن الوطء في الخلوة ثيبا كانت أو بكرا اثباتا ونفيا فان
زارته صدقت في دعوى وطئه ولا يعتبر نفيه لان الشأن نشاطه له في بيته وان زارها صدق في نفيه ولا تعتبر دعواها ثبوتها لان الشأن عدم نشاطه
له في بيتها يمين فيهما (وان أقر) الزوج (به) أى الوطء (فقط) أى لا لزوجة بل أنكرته (أخذ) أى الزوج باقراره سواء كانت
خلوة اهتداء أو زيارة أو لم تثبت خلوة بينهما فيلزمه المهر كله (ان كانت) الزوجة (سفيهة) حرة أو أمة أو صغيرة مطيعة (وهل
ان أدام) الزوج (الاقرار) بالوطء واستمر عليه تكون الزوجة (الرشيدة) أى البالغة الحرة التى تحسن التصرف في المال
(كذلك) أى المذكور من السفيهة في أخذ الزوج باقراره فيلزمه جميع مهرها سواء كذبت أو سكنت لاحتمال وطئها نائمة أو غائبة
العقل بنحو اغواء ولذا لم يشترط في أسده باقراره عدم تكذيبها كشرطه في اقراره لغيرها فان رجوعه عن اقراره فان كانت سكنت أخذ
باقراره أيضا وان كانت كذبت فلا يؤخذ به ففى مفهوم ان أدام الاقرار تفصيل (أو) انما يؤخذ به (ان كذبت) الرشيدة
(نفسها) في نفيها الوطء ورجعت لاثباته قبل رجوع الزوج عنه في الجواب (تأويلان) وأمان كذبت نفسها بعد رجوعه عن
اقراره فليس لها الا النصف كاستمرارها على تكذيبه (وفسد) النكاح (ان نقص) صداقه (عن ربع دينار) شرعى وزنه
اثنان وسبعون حبة من وسط الشعير (أو) عن (ثلاثة دراهم) شرعية وزن كل درهم خمسون وخمسة حبة من الشعير (خالصة)
من خلطها بشير الفضة وكذا ربع الدينار ولم يصرح به فيه لان الغالب خلوصه (أو) عن عرض (مقوم) (ب) أحد (هما)

أى ربع الدينار أو ثلاثة دراهم فإن ساوت قيمته أحدها يوم العقد صح النكاح به وإن نقصت عن الآخر أو أكثر لهر لاحده لقوله تعالى أو آتيتهم إحداهن فقطارا الآية (وآتمه) أى كل الزوج ماذكر ربع دينار أو ثلاثة دراهم أو مقوما بأحدها (إن) كان (دخل) بالزوجة قبل الاطلاع على نقص صداقها عما ذكر ولا يفسخ النكاح (والا) أى وإن لم يدخل خير بين آتمه وعدمه فإن آتمه فلا يفسخ (فإن لم يتمه ففسخ) النكاح بإطلاق لأنه مختلف فيه ولزمه نصف ما ساءه كما قدمه بقوله وسقط بالفسخ قبله الا نكاح الدرهمين فنصفهما وهذا مخالف لسائر ما يحكم بفسخه قبل البناء من أنه لا يصح إلا بتجديد عقد ولا يخفى أن هذا المفهوم مناقض لمنطوق قوله وفسدان نقص الخ اذ مقتضاه فساد قطعا ابتداء وجواب المناقضة أن آخره مقيد لأوله أى عمل فساد قبل البناء بنقصه مقيد بعدم آتمه فإن آتمه فلا فساد (أو) تزوجها (بما) أى بالشيء الذى (لا يملك) بضم اللام أى لا يجوز ولا يصح تملكه شرعا (كخمر) وخنزير ولو لدمية تزوجها مسلم لأنها لا تملكها شرعا لحطابها بفروع الشريعة على الصحيح وإن لم تمنعها منها فلو قبضتها واستهلكتها فلها بالدخول مهر مثلها عند ابن القاسم ولا شيء عليها فقبضته واستهلكته وقال أشهب لمار ربع دينار وهو أحسن لقبضها حقها مستحقة له وهذا حق الله تعالى (وحر) ضد الرق ومثل ما لا يملك ما لا يباع كجمل ضحية وميتة مدبوغ وكلب صيد أو حراسة (أو) وقع العقد (ب) شرط (اسقاطه) أى الصداق فيفسخ قبل البناء وفيه بعده صداق المثل وإن وهبت له الصداق أو ما يصدقها به قبل البناء جبر على دفع أقله ما لم تقبضه ثم تهبه له (أو) تزوجها بماليس مالا (ك) اسقاط (قصاص) ثبت له عليها أو غيرها بجناية عليه فيفسخ قبل البناء ويثبت بعده صداق المثل ولا رجوع له فى القصاص بنى بها أم لا ويرجع بالدية وأدخلت الكاف قراءة له لقرآن بعد العقد تسمعه أو يهدى ثوبها لها أو لنحو أمها وأمالوا ستأجرته قبل العقد على القراءة ربع دينار أو ثلاثة دراهم وقرأ وترتب له ذلك فى ذمتها فتزوجها به فالعقد صحيح (أو) تزوجها بما فيه غرر شديد كرقيق (أبق) أو بغير شارد أو جنين أو ثمرة لم يبد صلاحها على التبقية (أو دار فلان) أورقيقه يشتره منه (٣٠٩) ويسلمه لها فلا يصح النكاح للقرر الشديد اذ قد لا يرضى فلان

وَأَتَمَّهُ إِنْ دَخَلَ وَالْأُفَانْ لَمْ يُتَمَّهُ فُسِخَ أَوْ بِمَا لَا يُمْلِكُ كَخَمَرٍ وَخَرٍّ أَوْ بِاسْقَاطِهِ
أَوْ كَقِصَاصٍ أَوْ آتَى أَوْ دَارِ فُلَانٍ أَوْ سَمَسَرَتِهَا أَوْ بَقَعُهُ لِأَجْلِ مَجْهُولٍ أَوْ لَمْ
يُقَيِّدِ الْأَجَلَ أَوْ زَادَ عَلَى خَمْسِينَ سَنَةً أَوْ يَمْعِينَ كَيْعِيدَ كَخَرَّاسَانَ مِنَ الْأَنْدَلُسِ وَجَازَ
كَمَصْرٍ مِنَ الْمَدِينَةِ لَا بِشَرْطِ الدُّخُولِ قَبْلَهُ إِلَّا الْقَرِيبُ جَدًّا وَضَمْنَتُهُ مَبْدَأُ الْقَبْضِ إِنْ فَاتَ

الشديد اذ قد لا يرضى فلان
يبيع شيته ولو باضعاف
قيمتيه (أو) تزوجها
(ب) سمسرتها أى الدار فى
بيعها إن كانت لها أو شرأها
إن كانت لغيرها فلا يصح
النكاح للقرر اذ قد يمسر

عليها ولا تباع (أو) تزوجها بصداق معلوم مؤجل (بعضه) وأولى كله (لأجل مجهول) كوت أحد الزوجين أو أفتراقهما فيفسخ قبل البناء باتفاق الإمام مالك وأصحابه رضى الله تعالى عنهم أجمعين ولو رضى بعد ذلك باسقاط المؤجل بالمجهول أو رضى الزوج بتججيله ويثبت بعده بالأكثر من المسمى الحال أو المؤجل بمعلوم وصداق مثلها (أو) تزوجها بصداق مؤجل كله أو بعضه و (لم يقيد الأجل) كتنى شئت ولم يجز العرف بشيء فإن جرى بزمان معين يدفع فيه الصداق فلا يفسد وإن لم يزد كزمنه عند العقد (أو) تزوجها بصداق مؤجل كله أو بعضه (زاد) أجله (على خمسين سنة) صوابه اسقاط زاد وأن يقول أو بخمسين سنة فيفسخ قبل الدخول ويثبت بعده صداق المثل هذا الذى يرجع إليه ابن القاسم وقيل أنه يرجع إلى أربابين ويحجب عن المصنف بأن مراده زاد على الدخول فى خمسين بأن حصل تمامها (أو) تزوجها (ب) صداق (معين) عقار أو غيره غائب عن بلد العقد (بعيد) جدا (كخراسان) اسم بلد بأقصى المشرق (من الأندلس) بأقصى المغرب وسواء كان على وصف أو رؤية سابقة فهو فاسد للقرر اذ لا يدرك هل يدرك على صفته أولا (وجاز) النكاح بمعين غائب غيبة متوسطة (كخمر) بمنع الصرف إذا المراد البلد المعينة (من المدينة) المنورة بأنوار سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم إن وقع العقد مطلقا أو بشرط الدخول بعد قبضه (لا) يصح أن وقع (بشرط الدخول قبله) أى قبض الصداق المعين الغائب غيبة متوسطة (الا) المعين الغائب (القريب) قريبا (جدا) كيومين فيصح النكاح به ولو بشرط الدخول قبله وهذا إن وصف أو سبقت رؤيته والافلا خلاف فى فساد ففسخ قبل الدخول ويمضى بعده صداق المثل (وضمنته) أى الزوجة أى ضمن الصداق فى هذه الأنكحة الفاسدة (بعد القبض) فيفسخ النكاح قبل البناء وترد الصداق إن لم يفت وعوضه من قيمة أو مثل (إن فات) الصداق بيدها بحالة سوق فأعلى وإن بنى بها ردت الصداق الممنوع أو عوضه ورجعت بصداق مثلها ومضى النكاح وهذا فى الفاسد لصداقه أو عقده وأثر خلا فى الصداق وأما الفاسد لعقده ولم يؤثر خلا فى الصداق كنكاح

وانكاحها نفسها بلاولى فزمان صداقه منها بمجرده عقده كالصحيح ان هلك يبيته أو كان لا يناب عليه والا فمن الذى بيده (أو) تزوجها (ب) شئ (منصوب) من مالكة (علماء) اى الزوجان قبل العقد وأخاه لدخولهما على اسقاط الصداق فيفسخ قبل البناء ويضى بعده بصداق المثل (لا) يفسخ النكاح ان تزوجها بمنصوب علمه (أحدها) دون الآخر سواء كان العالم الزوج او الزوجة لانه ليس فيه دخول على اسقاط المهر واذا أخذ المنصوب فترجع على الزوج بقيمته أو مثله (او) وقع النكاح (باجتماعه مع) عقد (بيع) أو فرض أو راض أو شركة أو جمالة أو صرف أو مساقاة في عقد واحد فهو فاسد فيفسخ قبل البناء ويثبت بعده بصداق المثل وعلل الفساد بالجهل بما يحض البضع وبتناقى أحكامهما فان النكاح مبنى على الكرامة وغيره مبنى على الشاحه وسواء سمي للنكاح ما يخصه أم لا فان فات البيع فقط قبل البناء نحو التسوق أو غيرها ففيه القيمة فان بنى ثبت النكاح بصداق المثل والبيع بقيمة المبيع وان لم يحصل فيه مفوت لتبعيته للنكاح المقصود ويلتزم به فيقال بيع فاسد يضى بالقيمة بلامفوت (كدار دفعها هو) للزوجة في نظير عصمتها ومائة دينار مثلا من مالها فبعض الدار مقابل للصحة وعقده نكاح وبعضها في مقابلة المائة وعقدها بيع فقد اجتمع النكاح والبيع في عقد واحد ففسدا (أو) دفعها (أبوها) اى الزوجة أو هى للزوج في مقابلة مائة من ماله للدار والعصمة فبعض المائة للعصمة وعقده نكاح وبعضها للدار وعقده بيع فقد اجتمعا في عقد واحد (وجاز) اجتماع النكاح مع البيع (من الأب) اى أب الزوجة او منها للزوج (في) نكاح (التفويض) كان يقول بتك دارى بمائة وزوجتك ابنتى تفويضهم الجواز ابن رشد من قول ابن القاسم لو قال تزوج بنتى ولك هذه الدار فجائز فليست هذه صورة المصنف لأن هذه جائزة ولو لم يصدقها الزوج الا هذه الدار (و) جاز (جمع امرأتين) أو ثلاث أو اربع في عقد واحد (سمى) الزوج المهر (٣٩٥) (لها) معا سواء تساوى المهران أولا (أو) سمي (لاحداهما) دون الأخرى أولم

أَوْ بِمَنْصُوبٍ عَلَيْهِ لَا أَحَدُهُمَا أَوْ بِاجْتِمَاعِهِ مَعَ بَيْعٍ كَدَارٍ دَفَعَهَا هُوَ أَوْ أَبُوهُ وَجَارٍ
مِنَ الْأَبِ فِي التَّفْوِيزِ وَجَمْعُ امْرَأَتَيْنِ سَمِيَ لَهَا أَوْ لِأَحَدَاهُمَا وَهَلْ وَانْ شَرَطَ
تَزْوِجَ الْأُخْرَى أَوْ إِنْ سَمِيَ صَدَاقَ الْمِثْلِ قَوْلَانِ وَلَا يُجِبُ جَمْعُهُمَا وَالْأَكْثَرُ
عَلَى التَّأْوِيلِ بِالْمَنْعِ وَالْفَسْخِ قَبْلَهُ وَصَدَاقُ الْمِثْلِ بَعْدُ لَا الْكَرَاهَةَ أَوْ تَضَمَّنَ اثْبَاتَهُ
رَفْعَهُ كَدَفْعِ الْعَبْدِ فِي صَدَاقِهِ وَبَعْدَ الْبِنَاءِ تَمْلِكُهُ أَوْ يَدَارِ مَضْمُونَةٍ أَوْ بِأَلْفٍ

يسم مهر لكل منهما
(وهل) جواز جمعها مطلق
عن التقييد بتسمية صداق
المثل لكل منهما أو
لاحداهما والأخرى تفويضا
أو بكونهما معاتفو يضافان
لم يشترط في تزوج احداهما

تزوج الأخرى بل (وان شرط) الزوج في تزوج احداهما (زوج الأخرى) حيث سمي لكل واحدة دون صداق مثله وان
أوسمى لاحداهما دونه وللأخرى صداق مثله أو نكحها تفويضا فهذه الصور الثلاث محل الخلاف (أو) جوازه مع الشرط المذكور حيث
حصلت التسمية لكل واحدة منهما أو لاحداهما فقط (ان سمي) الزوج (صداق المثل) لكل واحدة منهما أو لاحداهما والأخرى تفويضا
أو أن نكحها معاتفو يضافان سمي لكل أقل منه أو لواحدة أقل منه والأخرى صداق مثله أو تفويضا فلا يجوز في الجواب (قولان)
الأول لابن سعدون والثاني لغيره كالابن عبد السلام والتوضيح (و) في الدونة (لا يجب) اى ابن القاسم (جمعها) أى الزوجتين
في مهر واحد لا يعلم ما يخص كل واحدة منه وسواء كان في عقد واحد أو عقدين وسواء كانتا حرتين أو أمتين لملك واحد أو لملكين
أو احدهما حرة والأخرى أمة (والأكثر) من شراح الدونة (على التأويل) لقوله لا يعجبى (بالمنع) اى التحريم (والفسخ)
للكراهة (قبله) أى البناء (وصداق المثل بعده) أى البناء لأنه يؤدي للجهل بقدر صداق كل واحدة (لا) على تأويله
بـ (الكراهة) التنزيهية التى أوله بها الأقل وعلى هذا فلا يفسخ قبله ويقسم السمي على صداق مثليهما. (أو) تزوجها بصداق
(تضمن اثباته رفعه) اى فسخ النكاح (كدفع العبد في صداقه) اى جعله صداقا فإذا ثبت هذا النكاح وملكت الزوجة تزوجها
انفسخ النكاح اذ من موانعه الملك فيفسخ قبل البناء ولا شئ لها (و) بعد البناء تملكه اى تملك الزوجة العبد وينفسخ النكاح أيضا
لان فساده لعقده لاصداقه اذ لو كان فساده لصادقه لم يفسخ بعد الدخول ووجب فيه صداق المثل ولها أن تزوجه بعد خروجه عن
ملكها بعق أو غيره و بعد استبرائها من مائه الفاسد ان كان وطئها (أو) تزوجها (بدار) مثلا (مضمونة) أى غير معينة وهى
في ملك غيره ولو وصفها أو في ملكه ولم يصفها فيفسخ قبل البناء ويثبت بعده بمهر مثله (أو) تزوجها (بألف) من الدنانير مثلا

على انه لازوجة له (وان كانت له زوجة) غيرها حال العقد (ف) الصداق (ألفان) فيفسخ قبل البناء للشك في قدر الصداق حال العقد ويثبت بعده بصداق المثل لانه نكاح برر (بخلاف) تزوجها (ب) ألف من الدنانير مثلاً بشرط أن لا يخرجها من بلدها أولاً يتزوج أو لا يتسرى عليها (ان) خالف الشرط و (أخرجها من بلدها أو تزوج) أو تسرى (عليها ف) الصداق (ألفان) فالنكاح صحيح لعدم الشك في قدر المهر حال عقده وانما الشك في الزيادة بعده وعدمها والاصل - دمه او علم التوفية بالشرط (ولا يلزم) الزوج (انشرط) أي التوفية به ومنه من تزوج ماشطة أو قابلة بشرط خروجها لصنعها فلا يلزمه الوفاء به وانما تستحب التوفية بالشرط فيهما (وكره) أي القدوم على الشرط المذكور الذي لا يقتضيه العقد ولا ينافيه التحجير وكره عدم الوفاء به بعد وقوعه (ولا تلزم الزوج) (الألف الثانية) التي علقها الزوج على مخالفة الشرط (ان خالف) الزوج الشرط بأن أخرجها أو تزوج أو تسرى عليها وشبه في عدم الزوم فقال (ك) قوله لمن في عصمته (ان أخرجتك) من بلدك أو بيتك أو تزوجت أو تسريت عليك (فلك) على (ألف) فان أخرجها فلا تلزم الألف (أو) ان سمى لها ألفين حال خطبتها أو (أسقطت) الرشيدة عن خاطبها (ألفاً) منهما (قبل العقد) للنكاح (على) شرط (ذلك) أي عدم اخراجها من بلدها أو بيتها أو تزوجها أو تسريه عليها وخالف ذلك باخراجها أو تزوجها أو تسريه عليها فلا ترجع عليه بالألف التي أسقطتها عنه (الا أن تسقط) عن زوجها (ما) أي شيئاً من صداقها الذي (تقرر) لها على زوجها بمقدار النكاح عليه بأن عقد عليها بألفين مثلاً فأسقطت عنه ألفاً منهما (بعد العقد) على شرط ان لا يخرجها ولا يتزوج أو لا يتسرى عليها فان خالف بأن أخرجها (٣١١) أو تزوج أو تسرى عليها فلها الرجوع عليه بما أسقطته عنه

وَأَنْ كَانَتْ لَهُ زَوْجَةٌ فَأَلْفَانِ بِخِلَافِ أَلْفٍ وَأَنْ أَخْرَجَهَا مِنْ بَلَدِهَا أَوْ تَزَوَّجَ عَلَيْهَا فَأَلْفَانِ وَلَا يَلْزَمُ الشَّرْطُ وَكَرِهَ وَلَا الْأَلْفُ الثَّانِيَةُ إِنْ خَالَفَ كَانَ أَخْرَجْتُكَ فَلَكَ أَلْفٌ أَوْ أَسْقَطْتَ أَلْفًا قَبْلَ الْعَقْدِ عَلَى ذَلِكَ إِلَّا أَنْ تَسْقُطَ مَا تَقَرَّرَ بَعْدَ الْعَقْدِ بِمَا يَمِينُ مِنْهُ أَوْ كَزَوْجَتِي أَخْتَكِ بِمِائَةِ عَلَى أَنْ أَزَوِّجَكَ أَخْتِي بِمِائَةٍ وَهُوَ وَجْهُ الشَّغَارِ وَأَنْ لَمْ يُسَمَّ فَصَرِيحُهُ وَفُسِّخَ فِيهِ وَأَنْ فِي وَاحِدَةٍ وَعَلَى حُرْبَةٍ وَلَدِ الْأُمَةِ أَبَدًا وَلَهَا فِي الْوَجْهِ مِائَةٌ وَخَمْرٌ أَوْ مِائَةٌ وَمِائَةٌ لِمَوْتٍ أَوْ فِرَاقٍ الْأَكْثَرُ مِنَ الْمُسَمَّى وَصَدَاقِ الْمِثْلِ وَلَوْ زَادَ

ان كان الاسقاط (بلا يمين) بعتق أو طلاق لا بما فيه كفارة يمين لسهولة (منه) أي الزوج على ان لا يخرجها ولا يتزوج أو لا يتسرى عليها فان أسقطت يمين بذلك وخالف فلا رجوع لها عليه لانه في

مقابلة حلفه وقد حنث في يمينه فيلزمه موجبها من عتق أو طلاق وان كان حلفه بالله مثلاً مما فيه كفارة وحنث بالمخالفة فلها الرجوع عليه لسهولة (أو كزواجي أختك) ونحوها مما لا جبر له عليها وأولى من له خبرها كبنتك وأمتك (بمائة) مثلاً من نحو الدنانير (على) شرط (أن أزوجك أختي) مثلاً أو ابنتي أو أمتي (بمائة) مثلاً من نحو الدراهم (وهو) أي هذا النكاح (وجه الشغار) أي المسمى بهذا الاسم وهو فاسد يفسخ قبل البناء ويمضي بعده بالأكثر من المسمى وصداق المثل (وان لم يسم) لواحدة منهما صداق وشرط في تزوج احدها تزوج الأخرى وجعل تزويج كل منهما مهر للأخرى كزواجي بنتك على أن أزوجك بنتي (ف) هذا النكاح (صريحه) أي الشغار أي المسمى بهذا الاسم وهو فاسد (وفسخ) النكاح قبل الدخول وبعده أبداً (فيه) أي الصريح الذي لا صداق فيه ولها بعد البناء صداق مثلها ان كان عدم المهر في المراتين بل (وان في واحدة) كزواجي بنتك بمائة على أن أزوجك بنتي وهذا يسمى مركب الشغار فالمسمى لها يفسخ نكاحها قبل البناء ويمضي بعده بالأكثر من المسمى وصداق المثل والتي لم يسم لها يفسخ نكاحها أبداً ولها بعد البناء صداق مثلها (و) فسخ النكاح ان وقع (على) شرط (حرية ولد الأمة) للزوجة فيفسخ (أبداً) أي قبل الدخول وبعده ولو طال لان بعض المهر في مقابلة حرية ولها فأشبهه بعه قبل وجوده وهو ممنوع للفرار (ولها) أي الزوجة (في الوجه) أي وجه الشغار الأكثر من المسمى وصداق المثل ان كان الزوج دخل بها ولا يفسخ النكاح (و) لها في تزوجها (بمائة) من نحو الدنانير (و) نحو (خمر أو) (بمائة) حالة من نحو الدنانير (ومائة) مؤجلة بمجهول (لموت أو فراق الأكثر من المسمى) الحال (و) من (صداق المثل) ولا ينظر لنحو الحر ولا للوجل بمجهول ان لم يزد صداق المثل على المجموع بل (ولو زاد) صداق المثل

(على الجميع) أى المائة الحالة والمائة المؤجلة بمجهول بأن كان مائتين وخمسين مثلاً فتأخذه حالاً وقال ابن القاسم لا تزداد على المائتين فتأخذها حالتين ولا تعطى الزائد لاتها رضىت بالمائة لأجل مجهول فتأخذها حالة أحسن لها فلو كان صداق مثلها مائتين أو مائة وخمسين أخذته لانه أكثر من المسمى الحال وهو المائة الحالة (وقدر) أى صداق المثل أى اعتبر قدره الذى يقابل بالمسمى (بالتأجيل) بالأجل (المعلوم) لبعضه (ان كان فيه) أى المسمى مؤجل بأجل معلوم فان كان سمي لها مائة حالة ومائة مؤجلة بأجل معلوم ومائة مجهولة الأجل قيل ما صداق مثلها على ان فيه مائة مؤجلة بذلك الأجل المعلوم فان قيل مائتان فقد ساوى المسمى صداق مثلها فتأخذ مائة حالة ومائة الى الأجل المعلوم وكذا ان قيل مائة وخمسون وان قيل ثلثمائة أخذت مائتين حالتين ومائة الى الأجل المعلوم ولما قدم ان لها في وجه الشغار الأكثر من المسمى وصداق مثلها وظاهره كان من الجانبين أو من احدها وهو ظاهر المدونة أيضاً ولكن تأولها ابن لبابة بحملها على الأول فقط أشار له بقوله (وتؤولت) أى فسرت المدونة (أيضاً) أى كافسرت بحملها على ظاهرها من عموم التسمية لهما واحداً فقط وهذا تأويل ابن أبى زيد وتأولها ابن لبابة (فيما اذا سمي) الزوج الصداق (لاحداً) ولم يسم للأخرى صداقاً وشرط في تزوج احدهما تزوج الأخرى وهو مركب الشغار (ودخل) الزوج (بالمسمى لها) وصله تؤولت (بصداق المثل) سواء زاد على المسمى أولاً (وفي منعه) أى النكاح أو الصداق (بمنافع) لدار أو دابة أو ورق في عقد اجارة لا في عقد جعل فيمنع انفاقاً لان المجموع له لا الترك متى شاء فهو نكاح بخيار والنكاح بخيار ممنوع (و) في منعه (بتعليمها) أى الزوجة (قرآناً) محدوداً بحفظ (و) في منعه (باحجاجها) أى السفر معها للحج فيفسخ في هذه الصور وهى النكاح بمنافع والنكاح بتعليمها قرآناً والنكاح باحجاجها والفسخ قبل البناء ويمضى بعده (٣١٢) ولها صداق مثلها (ويرجع) الزوج على الزوجة (بقيمة) أى أجرة مثل (عمله)

على الجميع وقدّر بالتأجيل المعلوم ان كان فيه وتؤولت أيضاً فيما إذا سمي لإحداهما ودخل بالمسمى لها بصداق المثل وفي منعه بمنافع وتعليمها قرآناً واحجاجها ويرجع بقيمة عمله للفسخ وكراهته كالمغلاة فيه والأجل قولان وإن أمره بألف عتيها أولاً فزوجه بالقيين فإن دخل فلى الزوج ألف وغرم الوكيل ألفاً إن تمدى باقرار أو يئنه والألف تحلف هى إن حلف الزوج وفي تحليف الزوج له إن نكل وغرم الألف

من منافع وتعليم قرآن واحجاج من ابتدائه (الفسخ) أى للاجارة قبل البناء أو بعده واما النكاح فلا يفسخ بعده هذا والمشهور انه لا يفسخ قبله أيضاً ويمضى بالمنافع وان منع ابتداء للاختلاف فيه

فالمناسب ابدال قوله ويرجع بقيمة عمله للفسخ بقوله ويمضى بها بعد وقوعه قبل البناء بعده للاختلاف فيه قال الثانية

ابن الحاجب وفي كونه بمنافع كخدمته مدة معينة أو تعليمه قرآناً منعه مال كرضى الله تعالى عنه وكره ابن القاسم وأجازه أصبغ وان وقع مضى على المشهور (وكراهته) أى النكاح بمنافع عطف على منعه وشبه في الكراهة فقال (كالمغلاة فيه) أى الصداق فتكره وهى تختلف باختلاف أحوال الناس فربما امرأه يكون المهر بالنسبة لها كثيراً وان كان قليلاً في نفسه وكذا الرجال فالرخص والغلوفيه باعتبار حال الزوجين والمغلاة ليست على بابها لانه لا يطلبه الزوج بل الزوجة ووليها (والأجل) في الصداق مشبه بما قبله في الكراهة فيكره تأجيله الى أجل معلوم لثلا يكون ذريعة للناس الى النكاح بلا صداق ويظهرون انه مؤجل (قولان) في النكاح بمنافع (وإن أمره) أى امر الزوج وكيله ان يزوجه (بألف) مثلاً من نحو الدنانير سواء (عينها) أى الزوجة بأن قال له وكلتك على أن تزوجني فلانة بألف (أولاً) أو لم يبين الزوج الزوجة لو وكيله بأن قال له زوجني امرأة بألف (فزوجه بالقيين) مثلاً ولم يعلم أحد الزوجين بتعدى الوكيل قبل العقد ولا حاله (فان) كان (دخل) الزوج بالزوجة قبل علم كل منهما بتعديه (فعلى الزوج ألف وغرم الوكيل للزوجة (ألفاً ان تعدى) أى ثبت تعدى الوكيل (باقرار) منه (أو بينة) حضرت توكيل الزوج له بألف (والا) أى وان لم يثبت تعدى الوكيل باقرار ولا بينة (فتحلف هى) أى الزوجة ان عقد النكاح بالقيين (ان حلف الزوج) انه لم يوكل الا بألف فهو المبدأ باليمين لرد دعوى الوكيل انه وكله بالقيين ثم يحلف الوكيل انه أمره بالقيين فان نكل حلفت ان العقد بالقيين وغرمت الوكيل الألف الثانية فان حلف الوكيل بعد حلف الزوج سقطت الألف الثانية وهذا ان حقت عليه الدعوى والاغرمته الألف الثانية بمجرد نكوله بعد حلف الزوج (وفي تحليف الزوج له) أى الوكيل (ان نكل) الزوج (وغرم) الزوج لها بنكوله (الألف

(الثانية) فان حلف استقرار العزم على الزوج وان نكل الوكيل غرم للزوجة الألف الثانية ألقى غرمها للزوجة حين نكل وهذا قول أبسبح وعدم تحليفه أى عدم تحليف الزوج الوكيل وهو قول محمد بن الموارث قال قول أبسبح غلط لان الوكيل لو نكل لا يحكم عليه الا بعد بين الزوج والزوج قد نكل عن اليمين فكيف يحلف الوكيل (قولان) منشؤها هل يمين الزوج لتصحيح قوله فقط أولا ولا بطل قول وكيله فتحليفه الوكيل اذا نكل على الأول وعدمه على الثانى وذكر مفهوم ان دخل فقال (وان لم يدخل) الزوج بالزوجة ولم يعلم أحدها بالتعدى حال العقد (ورضى أحدها) أى الزوجين بقول الآخر (لزم) النكاح الزوج (الآخر) فان رضى الزوج بألفين لزم الزوجة وان رضيت بألف لزم الزوج سواء ثبت تعدى الوكيل باقراره أو بيينة أولا لانه لم يحصل بتعديه تفويت (لا يلزم النكاح الزوج (ان التزم الوكيل) الألف الثانية ولو رضيت الزوجة لتضرره بزيادة النفقة ولحقق المنة الا ان يلتزم الوكيل (الألف) لدفع العار عن نفسه بفسخ عقد تولاه أو لدفع العداوة بينه وبين أهل الزوجة ولا ضرر على الزوج بزيادة النفقة فيأمره النكاح (و) ان لم يدخل ولم يرض أحدهما بقول الآخر (ف) (لكل) من الزوجين (تحليف الآخر) فلها تحليفه ما أمر الا بألف وله تحليفها ما رضيت إلا بألفين (فيا) أى الحال الذى يفيد اقراره أى من توجهت عليه اليمين من الزوجين وهو التحليف والرشد فلا يحلف صبي ولا سفيه ولا رقيق وقيل الحال الذى يفيد اقراره فيه عدم البيينة وان قوله (ان لم تقم بيينة) للزوج انه ما أمر إلا بألف ولا للزوجة انها ما رضيت إلا بألفين بيان لقوله فيما يفيد (٣١٣) اقراره وهذا هو الذى يفيد التوضيح (ولا

ترد) اليمين المتوجهة على أحدهما ان نكل عنها ويلزمه النكاح بما قاله الآخر بمجرد نكله (ان اتهمه) أى اتهم الطالب المطلوب فان حقق دعواه عليه ونكل المطلوب فترد على الطالب فان حلف قضى له وان نكل أيضا

الْثَانِيَةَ قَوْلَانِ وَإِنْ لَمْ يَدْخُلْ وَرَضِيَ أَحَدُهُمَا لَزِمَ الْآخَرَ لَا إِنْ التَزَمَ الْوَكَيلُ الْأَلْفَ وَلِكُلِّهِ تَحْلِيفُ الْآخَرِ فِيمَا يُفِيدُ إِقْرَارَهُ إِنْ لَمْ يَقُمْ بَيِّنَةٌ وَلَا تُرَدُّ إِنْ أَتَاهُمَا وَرُجِّعَ بُدْءُهُ حَلْفُ الزَّوْجِ مَا أَمَرَهُ إِلَّا بِأَلْفٍ ثُمَّ لِلْمَرْأَةِ الْفَسْخُ إِنْ قَامَتْ بَيِّنَةٌ عَلَى التَّزْوِيجِ بِأَلْفَيْنِ وَالْأَخْلَافُ فِي الصَّدَاقِ وَإِنْ عَلِمَتْ بِالْعَمْدَى فَأَلْفٌ وَبِالْمَكْسِ أَلْفَانِ وَإِنْ عَلِمَ كُلُّهُ وَعَلِمَ يَعْلمُ الْآخَرِ أَوْ لَمْ يَعْلمْ فَأَلْفَانِ وَإِنْ عَلِمَ يَعْلمُهَا فَقَطْ فَأَلْفٌ وَبِالْمَكْسِ أَلْفَانِ وَلَمْ يَلْزَمْ تَزْوِيجُ آذَنَةٍ غَيْرِ مُجْبَرَةٍ بِدُونِ صَدَاقِ الْمِثْلِ

(ع - جواهر الاكليل - أول) فكحلف الاول (ورجى) ابن يونس من عند نفسه (بداءة حلف الزوج) على انه (ما أمره) أى ما أمر وكيله ان يزوجه (الا بألف ثم) بعد حلفه (للمرأة الفسخ) للنكاح أو الرضا به بألف (ان قامت) أى شهدت لها (بينة على التزويج) من الوكيل (بألفين) وان نكل الزوج لزمه النكاح بألفين (والا) أى وان لم يكن لها بينة على التزويج بألفين كالا بينة له على انه لم يأمر الا بألف أو أقام كل منهما بينة على دعواه (ف) بالحكم هنا (ك) بالحكم (في الاختلاف في) قدر (الصدقات) من حلف كل منهما وبداءة المرأة لانها بالعمة فتحلف ان العقد بألفين ثم للزوج الرضا بهما أو الحلف ما أمره الا بألف فان حلف ولم ترض ففسخ النكاح ونكلوا كحلفهما في الفسخ ويقضى للحالف على الناكل (وان علمت) الزوجة قبل العقد أو البناء (بالتعدى) من الوكيل في عقده بألفين ومكنت من العقد والبناء (ف) (الصدقات) (ألف) ويثبت النكاح لرضاها به (و بالعكس) أى علم الزوج بتعدى وكيله وعقده بألفين ودخل بها فالصدقات (ألفان) لرضا بهما (وان علم كل) من الزوجين بتعدى الوكيل في عقده بألفين (وعلم) كل منهما (يعلم الآخر) بالتعدى (أو لم يعلم) أحدهما علم الآخر (ف) (الصدقات) (ألفان) تغليباً لعلمه على علمها (وان علم) الزوج (يعلمها) بالتعدى (فقط) أى ولم تعلم الزوجة بعلمه به (ف) (الصدقات) (ألف وبالعكس) أى علمت بعلم الزوج بالتعدى ولم يعلم بعلمها به (ف) (الصدقات) (ألفان) ابن عرفة ومن بنى منهما من فردا بعلم العدا لزمه دعوى صاحبه (و) ان أذنت امرأه غير مجبرة لولائها في تزويجها ولم تسم له قدر مهرها فزوجها بدون مهر مثلها (لم يلزم تزويج) امرأة (آذنة) أى التى أذنت في تزويجها ولم تسم قدر الصداق (غير مجبرة) أى على الزوج وصلة التزويج (بدون صداق المثل) سواء علم الزوج بتعدى الوكيل أولا وذكر غير مجبرة لزيادة الايضاح اذ هو لازم لاسكونها آذنة وان انفقاقا

السر على قدر من الصداق وعقدا على أكثر منه في العلانية ثم تنازع فقال الزوج انما يزني ما اتفقنا عليه في السر وقال الولي والزوجة لزمك ما عقدنا عليه في العلانية (وعمل بصداق السر) القليل (اذا أعلننا) أى أظهر الزوجان أو الزوج والولي صداقا (غيره) زائدا عليه تفاخرا وتباهيا (وحلفت) أى حلفت الزوجة الزوج (ان ادعت) الزوجة على الزوج (الرجوع عنه) أى صداق السر القليل الى صداق العلانية الكثير فان حلف عمل بصداق السر وان نكل حلفت على الرجوع وعمل بصداق العلانية فان نكلت عمل بصداق السر وتحلفه في كل حال (الا بينة) تشهد (ان) الصداق (المعلن) أى المظهر عند العقد (لا أصل) أى صحة (له) وانما ذكر للابته والفخر فلا تحلفه ويعمل بصداق السر (وان تزوج بثلاثين) دينار امثلا (عشرة نقدا وعشرة الى أجل) معلوم غير بعيد جدا (وسكتا) أى الزوجان أو الزوج والولي (عن عشرة) أى لم يذكر كونها حالة أو مؤجلة (سقطت) العشرة للسكوت عنها من المهر لان تفصيله ببعض نسخ اجماله الكثير (و) كتابة الموثق في وثيقة النكاح (نقدتها) بفتح تاء أى نقد الزوج الزوجة (كذا) من صداقها كعشرة (مقتض لقبضه) أى ذلك القدر من الزوج فهو شاهد للزوج في دعواه النقدها أو لوليها فان كتب الموثق نقده بسكون الكاف فلا يقتضى القبض لان التبادر منه حاله للقابل لمؤجله وهذا كله قبل البناء واما بعده فالقول له كأي (و) جاز نكاح التفويض والتحكيم (وفسرهما بقوله) (عقد) النكاح (بلا ذكر مهر) لانه لما جمع مفسرهما بالقدر المشترك بينهما وهو عدم ذكر المهر ولكل منهما فصل يميزه عن الآخر فيمتاز التفويض بأنه لم يصرف قدر مهره لحكم أحد والتحكيم بصرفه لحكم أحد فحقيقة نكاح التفويض عقد بلا ذكر مهر ولا اسقاطه ولا صرفه لحكم أحد الباجي هو جائز اتفاقا وصفته أن يصرح بالتفويض أو يسكتان للمهر قاله أشهب وابن حبيب ونقله ابن عرفة ونكاح التحكيم عقد نكاح (٣١٤) بلا ذكر مهر ولا اسقاطه مع صرفه لحكم أحد وأجازاه الامام مالك

وَعَمِلَ بِصَدَاقِ السَّرِّ إِذَا أَعْلَنَّا فَيْرَهُ وَحَلَفْتَهُ إِنْ أَدَعَتْ الرُّجُوعَ عَنْهُ إِلَّا بَيِّنَةً أَنْ
الْمُعْلَنَ لَا أَصْلَ لَهُ وَأَنْ تَزَوَّجَ بِثَلَاثِينَ عَشْرَةً قَدًّا وَعَشْرَةً إِلَى أَجَلٍ وَسَكَنًا
عَنْ عَشْرَةٍ سَقَطَتْ وَقَدَّمَا كَذَا مُقْتَضٍ لِقَبْضِهِ وَجَازَ نِكَاحُ التَّفْوِيزِ وَالتَّحْكِيمِ
عَقْدٌ بِلَا ذِكْرِ مَهْرٍ بِلَا وَهْبٍ وَفُسْخٍ إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا قَبْلَهُ وَصَحَّ أَنَّهُ زِنَا
وَاسْتَحَقَّتْهُ بِالْوَطْءِ لَا بِمَوْتٍ أَوْ طَلَاقٍ إِلَّا أَنْ يَفْرُضَ وَتَرْضَى وَلَا تُصَدِّقُ فِيهِ
بَعْدَهُمَا وَلَهَا طَلَبُ التَّقْدِيرِ وَلِزِمَ فِيهِ وَتَحْكِيمُ الرَّجُلِ إِنْ فَرَضَ الْمِثْلَ وَلَا يُلْزَمُهُ

ورجع اليه ابن القاسم
رضي الله تعالى عنهما (بلا
وهبت) أى بأنكحت
وزوجت لا بوهبت بلا
ذكر مهر لاحقيقة ولا حكما
فهو فاسد يفسخ قبل
البناء ويثبت بعده بمهر
المثل فان عقد بوهبت مع
ذكر مهر حقيقة أو حكما

وهل

كالنفويض صح لانه ليس من اسقاط المهر (وفسخ) أى النكاح (ان وهبت) أى المرأة

(نفسها) أى وهبها وليها للزوج ولم يقصد بها اسقاط المهر ولا عقد النكاح بل تملك ذات المرأة للرجل فهو فاسد فيفسخ (قبله)
أى البناء ويمضى بعده بصداق مثلها فهذه غير التي قبلها لأن تلك قصد الولي بها هبة الصداق وقصد به هبة نفس المرأة لا اسقاط المهر ولا
النكاح ابن حبيب والحكم فيها أيضا الفسخ قبل البناء ويثبت بعده بصداق المثل واعترضه الباجي فقال يفسخ قبل البناء بعده وهو زنا
يجب الحد به ولا يلحق الولد به واليه أشار بقوله (وصحح انه) أى العقد هبة نفس المرأة (زنا) موجب الحد والتفريق بينهما أبدا
ولا يلحق به الولد وفي المدونة لابن وهب هبة المرأة لنفسها الرجل لا تحل لانه خاص به صلى الله عليه وسلم فان أصابها فرق بينهما وعوقبا
ولها المهر بجهاتهما ربيعة يفرق بينهما وتعاضاه (واستحقته) أى الزوجة مهر المثل في نكاح التفويض (بالوطء) من زوجها
البالغ وهى مطيقه ولو حراما كفى حيض أو دبر (لا) تستحق الزوجة مهر مثلها في نكاح التفويض (بموت) للزوج أو لها قبل
البناء وان ورث الحى منهما الميت (أو طلاق) قبل البناء في كل حال (الآن يفرض) أى يقدر الزوج صداقا دون صداق مثلها
(وترضى) الزوجة الرشيدة بما فرضه الزوج ثم يموت فستحقه كله أو يطلقها قبل البناء فلها نصفه وان فرض لها دون المثل ثم طلقها أو
مات قبل البناء فادعت انها كانت رضية به قبل موته وطلaque فانها تهم (ولا تصدق) أى الزوجة (فيه) أى الرضا بما فرضه (بعده)
أحد (هما) أى الموت والطلاق (ولها) أى الزوجة (طلب التقدير) أى بيان قدر المهر في نكاح التفويض والتحكيم قبل البناء
ويكره لها تمكينه من نفسها قبله (ولزمها) أى الزوجة الرضا بما فرض لها (فيه) أى نكاح التفويض (و) في (تحكيم
الرجل) أى الزوج (ان فرض) الزوج فيهما لها (المثل) أى مهر مثلها (ولا يلزمه) فله تطبيقها ولا شيء عليه وله فرض أقل

منه فلا يلزمها وليس الراد لا يلزمه ما فرضه لانه لزمه بمجرد فرضه فان كان للثلل لزمها أيضا وان كان دونه فلا يلزمها (وهل تحكيمها) أي الزوجة في تقدير المهر (وتحكيم الغير) أي غير الزوجة فيه سواء كان وليا أو أجنبيا (كذلك) أي كتحكيم الزوج في أنه ان فرض للثلل لزمها ولا يلزمه فرضه ابتداء (أو ان فرض) الحكم (للثل لزمهما) أي الزوجين الرضا به (و) ان فرض صداقا (أقل) من للثل (لزمه) أي الزوج (فقط) أي دون الزوجة فلا يلزمها وتخير في الرضا به وعدمه (و) ان فرض (أكثر) منه (فالعكس) أي يلزمها فقط ويخبر فيه الزوج (أولا بدمن رضى الزوج والحكم) سواء كان الزوجة أو غيرها فيلزمها ما رضى به ولو أقل من للثل (وهو الأظهر) عند ابن رشد من الخلاف في الجواب (تأويلات) ثلاثة الأول لابن القاسم وأصغ وابن عبد الحكم والثاني للقاسبي والثالث لأبي محمد وابن رشد وغيرهما (و) جاز في نكاح التفويض (الرضى بدونه) أي صداقا للثل (ل) امرأة (للمرشد) أي التي رشدها مجبرها بعد بلوغها وتجر بها بحسن تصرفها في المال بشهادة عدلين على رفع حجر عنها وإطلاق التصرف لها (و) جاز الرضى بدونه (للأب) في مجبرته والسيد في أمته قبل الدخول بل (ولو بعد الدخول) بها في المسألتين (و) جاز الرضى بدونه (للوصى) في مجبرته بشرط كون رضاه (قبله) أي الدخول حيث كان صلاحها كرجاء حسن عشرة زوجها لها (لا) يجوز الرضا بدونه للبكر (المهمل) التي مات أبوها ولم يوص عليها ولم يقدم القاضي عليها مقدما يتصرف لها (وان) تزوج صحيح امرأة مسلمة حرة تفويضاً (فرض) لها صداقا (في مرضه) الذي مات فيه قبل وطئها (ف) الذي فرضه (وصية لوارث) وكل وصية لوارث باطلة لأنها ترثه بالنكاح الصحيح ولا تستحق صداقا بموته قبل بنائه بها فهي محض عطية لوارث فان أجازها باقي الورثة فعطية (٣١٥) منهم وترثه على كل حال (وفي) عقده وهو صحيح تمويضا

على المرأة (الدمية) أي
الكتابية الحرة (والأمة)
المسلمة وفرض لها صداقا
في مرضه ومات منه قبل
البناء (قولان) أحدهما
لا شيء لكل منهما لانه
انما فرض للوطء ولم
يحصل فلم يفرضه على انه

وَهَلْ تَحْكِمُهَا وَتَحْكِمُ الْغَيْرَ كَذَلِكَ أَوْ إِنْ فَرَضَ الْمِثْلَ لَزِمَهَا وَأَقْلُ لَزِمَهُ قَطُّ
وَأَكْثَرُ فَالْعَكْسُ أَوْ لَا بَدُّ مِنْ رِضَا الزَّوْجِ وَالْحَكْمُ وَهُوَ الْأَظْهَرُ تَأْوِيلَاتُ
الرِّضَا بِدُونِهِ لِلْمُرْشِدَةِ وَالْأَبِ وَلَوْ بَعْدَ الدَّخُولِ وَلِلْوَصِيِّ قَبْلَهُ لَا الْأَهْمَلَةَ
وَأَنْ فَرَضَ فِي مَرَضِهِ قَوْصِيَّةً لَوَارِثٍ فِي الدَّمِيَّةِ وَالْأَمَةِ قَوْلَانٍ وَرَدَّتْ زَائِدَةُ
الْمِثْلِ إِنْ قَطَّ وَلَزِمَ إِنْ صَحَّ لِأَنَّ أَبْرَأَتَ قَبْلَ الْفَرَضِ أَوْ أَسْقَطَتْ شَرْطًا قَبْلَ
وُجُوبِهِ وَمَهْرُ الْمِثْلِ مَا يَرْغَبُ بِهِ مِثْلُهُ فِيهَا بِاعْتِبَارِ دِينِهِ وَجَمَالِهِ وَحَسَبِهِ وَمَالِ
وَبَدَلِهِ وَأَخْتِ شَقِيْقَةٍ أَوْ لَابٍ

وصية بل على أنه صداق وهي لا تستحقه بموته ثانيهما لها ما فرضه ولو زاد على مهر مثلها لانتها غير وارثة من الثلث نقله اللواق
عن الأحمى وأبو الحسن عن ابن يونس والسنف في التوضيح (و) ان عقد في صحته تفويضاً على حرة ولو كتابية أو على أمة
مسلمة وفرض لكل أن يدمن مهر مثلها في مرضه (ردت زائد المثل) فقط لزوماً إلا أن يجيزه باقي الورثة (ان وطئ) ومات ولها
بهر مثلها من رأس ماله (ولزم) الزائد على مهر المثل (ان صح) من مرضه الذي سمي فيه صحة يئنة ثم مات ولو جدموتها فيستحقه
وارثها (لا) يلزم الرشيدة إبراؤها الزوج من الصداق في نكاح التفويض (ان أبرأت) الرشيدة زوجها من جميع صداقها أو بعضه
(قبل الفرض) ثم فرض لها لانها أسقطت حقا قبل وجوبه وأشعر كلامه بأنه قبل البناء لأنه بعده ليس إبراء قبل الفرض اذ البناء
وجب لها مهر مثلها (أو أسقطت) الرشيدة عن زوجها (شرطاً) شرطه لها في عقد النكاح لها اسقاطه كأن تزوج عليها أو
أخرجها من بلدها أو يتبها فأمرها بيدها فأسقطته (قبل وجوبه) لها بنزوجه عليها أو إخراجها وبعده وجود سببه وهو عقده عليها
فلا يلزمها اسقاطه فان تزوج عليها أو أخرجها فأمرها بيدها (ومهر المثل ما) أي القدر من المال الذي (يرغب) أي يرضى
(ب) دفعه (مثلة) أي الزوج في الغنى والفقر والتوسط بينهما والقرابة والاجنبية والحسب والنسب (في) تزوجه مثلها أي
الزوجة (باعتبار) أي النظر إلى (دين) كإسلام ويهودية ونصرانية ومحافظة على امتثال الأمور واجتناب المنهيات وعدمها
(وجمال) ظاهري وباطني كحسن خلق وعدمه (وحسب) أي ما يحسب في الفاخرة من صفات الأصول كعلم وكرم وشجاعة ومروءة
وهذا في المسلمة وأما الكتابية فيعتبر فيها المال والجمال لا الدين والحسب حيث كان أصولها كفاراً وكذا الأمة المسلمة (ومال)
لها (وبلد) لها من مصر وريف وبدو (و) مهر (أخت شقيقة أولاب) موافقة لها في الصفات المتقدمة لأخت لأم من نسب آخر

(لا) باعتبار مهر (الامو) لامهر (العمة) أى أخت أبيها من أمه وأما شقيقته وأختها من أبيه فيعتبر مهرها (و) اعتبر في تقدير مهر المثل (في) النكاح (الفاسد يوم الوطء) لا يوم العقد لأنه معدوم شرعا وهو كالمعدوم حسا (و) ان وطئ غير حليلته مرارا يظنها حليلته لزمه مهر مثلها يوم وطئها (اتحد) أى انفر دولا يتعدد (المهر) بعدد الوطء في مرة واحدة (ان اتحدت الشبهة) بالنوع بأن ظنها في كل مرة زوجته أو أمته ولو تعددت بالشخص بان وطئها مرة ظانا انها زوجته هند ووطئها أخرى يظنها زوجته عدد ووطئها أخرى يظنها زوجته عائشة فعليه مهر واحد وكذا ان أشبهت عليه مرارا بأمائه ولو كثرت ومثله بقوله (كالغالب ب) ووطء امرأة غير حليلة له (غير عالمة) بأنه غير حليلها لغلطها ايضا ووطئها أكثر من مرة وفي كل مرة يظنها زوجته أو أمته فعليه مهر واحد واستظهر ابن عرفة تعدده بتعدد الزوجات قياسا على مسائل الفدية ومفهوم الشرط تعدده بتعدد نوع الشبهة بأن ظنها مرة زوجته ومرة أمته فشبها النكاح نوع وشبهه الملك نوع آخر (والا) أى وان لم يتحد نوع الشبهة كأن يطأها مرة يظنها زوجته ومرة أخرى يظنها أمته (تعدد) المهر عليه بعدد الظن وبما فيه التعدد ووطئها يظنها زوجته فاطمة ثم طلق فاطمة طلاقا بائنا ثم تزوجها ثم وطئ موطوءته الأولى يظنها زوجته فاطمة ايضا كما استظهره ابن عرفة وهو جار على ايجاب اختلاف سبب الفدية تعددها حسب ما في الحجج وشبه في التعدد فقال (كالزنا بها) أى غير العالمة بالحرارة ولو ظنها أمه بأن كانت نائمة أو معتقدة في كل مرة انه تزوجها في تعدد عليه المهر بعدد وطئها ودل قوله كالزنا أنه لا غلط عنده بل محض تعدد ولذا كان تشبيها وتسميته زنا باعتبار حال الرجل لا باعتبار حالها (او) الزنا (ب) الحرمة (المكرهه) بفتح الراء على وطئها في تعدد مهرها على واطئها ولو كان مكرها بالفتح لأن انتشاره دليل اختياره وطوعه باطنا فلا يحد ويحد على قول الأكثر فان أعدم واطئها وكان مكرها بالفتح أخذته من مكرها ولا يرجع به على واطئها ان أيسر ومفهوم المكره أن الزنا بطائفة عالمة لا يوجب لها مهر او هو كذلك (وجاز) في تنادى كاح (شرط ان لا يضر) (٣١٦) الزوج (بها) أى لا يحصل منه اضرار لها (في عشرة) أى معاشرة (او كسوة

ونحوها) من كل ما يقتضيه العقد ولا ينافيه كنفقة وسكنى فان كان لا يقتضيه حرم ان نافاه والا كره وقد أشار للمكروه بقوله ولا يلزم الشرط وكره وللحرام بقوله أو على شرط يناقض

لَا أُمٌّ وَالْعَمَّةُ فِي الْفَاسِدِ يَوْمُ الْوُطْءِ وَاتَّحَدَ الْمَهْرُ إِنْ اتَّحَدَتِ الشُّبْهَةُ كَالْغَالِبِ بِغَيْرِ عَالِمَةٍ وَلَا تَعَدُّ كَالزَّانِيَةِ أَوْ بِالْكُرْهَةِ وَجَازَ شَرْطُ أَنْ لَا يَضُرَّ بِهَا فِي عَشْرَةِ أَوْ كَسَوْمَةٍ وَنَحْوِهِمَا وَلَوْ شَرَطَ أَنْ لَا يَطْأُ أُمَّ وَلَدٍ أَوْ سُرِّيَّةً لَزِمَ فِي السَّاقِطَةِ مِنْهُمَا عَلَى الْأَصَحِّ لَا فِي أُمٍّ وَلَدَةٍ سَابِقَةٍ فِي لَا أَسْرَى وَلَهَا الْخِيَارُ بِبَعْضِ شُرُوطٍ وَلَوْ لَمْ يَقُلْ إِنْ فَعَلَ شَيْئًا مِنْهَا وَهَلْ تَمَلَّكَ بِالْمَقْدَرِ النِّصْفَ فَرِيَادَتُهُ كِتَابَتُهُ وَغَلَّتْ وَتَقْصَانُهُ لَهَا

ويجوز شرطه عليها أيضا ان لا تضربه في ذلك (ولو شرط) الزوج لزوجته (ان لا يطأ) معها (أم ولد) له (أو سرية) وعليهما وان فعل ذلك كانت طالقا او امرها بيدها او كانت الموطوءة حرة (لزم) الشرط الزوج (في) أم الولد والسرية (السابقة منهما) على الشرط (على الأصح) وأولى في اللاحقة (لا) يلزمه شيء (في) ووطء (أم ولد سابقة في) حلفه لزوجته (لأتسرى) وفيه انه لا مفهوم لأم ولد اذا السرية كذلك فيلزم في اللاحقة منهما لا في السابقة منهما على قول سحنون الذى مثنى عليه المصنف وهو ضعيف والمذهب قول ابن القاسم انه يلزم في السابقة منهما واللاحقة لأن التسرى الوطء فحكم شرطه عدمه حكم شرطه عدم الوطء واما ان شرط أنه لا يتخذ عليها أم ولد أو سرية فلا يلزم السابقة منهما لأن الاتحاد التجديد والاحداث (و) ان شرط على الزوج انه لا يتزوج ولا يتسرى على زوجته ولا يخرجها وان خالف فأمرها بيدها وفعل بعض ذلك فـ (لها الخيار) في فراقه وعدمه (ب) سبب مخالفته في (بعض شروط) بان تزوج أو تسرى عليها أو أخرجها ان قال حال الاشتراط ان فعل شيئا منها فأمرها بيدها بل (ولو لم يقل ان فعل شيئا منها) أى الأشياء التى اشترط عليه عدم فعلها فلها الخيار بفعله بعضها في صورتين احدها معطفا بالواو ثم يقول ان فعلت شيئا منها فأمرك بيدك والثانية كذلك الا انه لم يقل ان فعلت شيئا منها بأن قال متى تسريت وتزوجت عليك وأخرجتك فأمرك بيدك ومثل هذا كتابة الموثق انه شرط على نفسه شروطا معينة وشرط لها الخيار بمخالفتها فلها الخيار بمخالفته في بعضها وهذا موافق لقوله في الميكن وبالبعض ولكنه ضعيف والمذهب انه لا خيار لها في الشروط المعطوفة بالواو ولم يقل ان فعلت شيئا منها الا بفعله جميعها وعلى هذا القرأى في شرح التنقيح (وهل تملك) الزوجة (بالعقد النصف) من المهر ولا تملك النصف الآخر الا بالدخول أو الموت فان طلقها قبل البناء وبشطر المهر (فز يادته كنتاج) أى أولاد للصدائق (وغلة) للصدائق (ونقصانه) أى الصدائق نحو سرقة (لها) أى الزوجين راجع

للزيادة (وعليهما) أى الزوجين راجع للنقص البنائى الذى دل عليه كلامهم انه انما محله اذا طلقها قبل البناء ولذا قال ابن عاشر الصواب وضع هذه المسائل بعد قوله وتشطر الخ كصنيع ابن الحاجب وأما ان فسخ قبله فالزيادة للزوج والنقص عليه وان دخل بها أو مات أحدهما فالزيادة لها والنقص عليها (أولا) تملك الزوجة بالعقد النصف أى لا تملك شيئا وبه قرر التناى لانه الذى شهره ابن شاس فزيادته له ونقصه عليه فاذا طلقها قبل البناء وقد تلف فيدفع لها نصف قيمته وان زاد فهو له أو تملك الجميع فلهما وعليها فيه (خلاف) ذكر ابن الحاجب وابن عرفة وغيرهما الخلاف فى انها هل تملك بالعقد النصف أو الجميع وفرعوا عليهما هل الغلة بينهما أولها وشهر ابن شاس أنها لا تملك بالعقد شيئا ولم يفرع عليه ان الغلة للزوج (و) ان وهبت أو أعتقت الزوجة الصداق ثم طلقت قبل البناء فهبتها واعتاقها ماضيان (ف) عليها نصف قيمة (الصداق) (للهوب) منها (والعتق) معتبرة (يومهما) أى الهبة والاعتاق لانه يوم التغويت والاخدام كالهبة (و) ان باعت الزوجة الصداق وطلقت قبل البناء فعليها (نصف الثمن) الذى باعت به الصداق (فى البيع) بغير محاباة والا فله الرجوع عليها بنصف المحاباة ومضى البيع فيهما وان لم يفت البيع (ولا يرد العتق) للصداق من الزوجة (الا أن يرد الزوج) قبل طلاقها أو بعده ان لم يعلمه الا بعده واستمر عسرهما الى الطلاق على المعروف عند اللخمى (لعسرهما) أى الزوجة معتبرا (يوم العتق) فلا يعتبر عسرهما قبله (ثم ان طلقها) قبل بنائها بها وتشطر الصداق بينهما (عتق النصف) الذى ثبت لها بالطلاق قبل البناء لئوال حجر الزوج عليها به أى أمرت بعتقه (بلا قضاء) عليها بان امتنعت منه (وتشطر) أى انقسم الصداق شطرين أى نصفين نصف للزوج ونصف للزوجة وتعين (٣١٧) تشطيره بعد نهيته للتكميل ببناء أو موت (و) تشطر

(مزيد) أى ما زاده الزوج لها (بعد العقد) على انه من الصداق ومفهوم بعده ان للزيد قبله أو حينه صداق والمزيد لولى بعده له ولا يشطر (و) تشطرت (هدية اشترطت لها أو لولها) أو لتغيرهما وصلة اشترطت (قبله) أى العقد

وَعَلَيْهِمَا أَوْ لَا خِلَافَ وَعَلَيْهَا نِصْفُ قِيَمَةِ الْوَهْوبِ وَالْمُعْتَقِ يَوْمَهُمَا وَنِصْفُ الثَّمَنِ فِي الْبَيْعِ وَلَا يُرَدُّ الْعَتَقُ إِلَّا أَنْ يَرُدَّهُ الزَّوْجُ لِمُسْرَاهَا يَوْمَ الْعَتَقِ ثُمَّ إِنْ طَلَّقَهَا عَتَقَ النِّصْفَ بِلَا قَضَاءٍ وَتَشَطَّرَ وَمَزِيدٌ بَعْدَ الْعَقْدِ وَهَدِيَّةٌ اشْتَرَطَتْ لَهَا أَوْ لَوَلِيِّهَا قَبْلَهُ وَلَهَا أَخْذُهُ مِنْهُ بِالطَّلَاقِ قَبْلَ الْمَسِيحِ وَضَمَانُهُ إِنْ هَلَكَ بَيِّنَةٌ أَوْ كَانَ جِمًّا لَا يُغَابُ عَلَيْهِ مِنْهُمَا وَإِلَّا فَمِنْ الَّذِي فِي يَدِهِ وَتَعَيَّنَ مَا اشْتَرَتْهُ مِنَ الزَّوْجِ وَهَلْ مُطْلَقًا وَعَلَيْهِ الْأَكْثَرُ أَوْ إِنْ قَصَدَتْ التَّخْفِيفَ تَأْوِيلًا وَمَا اشْتَرَتْهُ مِنْ جِهَازِهَا وَإِنْ مِنْ غَيْرِهِ وَسَقَطَ الزَّيْدُ فَقَطُّ بِالْمَوْتِ وَفِي تَشَطُّرِ هَدِيَّةٍ بَعْدَ

وحاله وكذا الهدية قبله أحواله بلا شرط صريح لانها مشترطة حكما نقله للواق (ولها) أى الزوجة (أخذه) أى للمشرط أى أخذ نفسه (منه) أى الزوج أو غيره من أخذه منه وتنازع تشطروا أخذه فى قوله (بالطلاق قبل المسيس) أى الوطء أو ما يقوم مقامه كإقامتها سنة بيته بعد دخوله بها (وضمانه) أى الصداق (ان هلك) أى تلف (بيينة) شهدت بهلاكه كان ما يغاب عليه أم لا (أو) لم تشهد بيينة بهلاكه (و) كان ما لا يغاب عليه أى لا يمكن اخفاؤه أو كان ما يغاب عليه ولم تشهد بيينة بتلفه وهو يد أمين وخبر ضمانه (منهما) أى الزوجين ان طلقها قبل البناء فلا رجوع لأحدهما على الآخر فان بنى بها أو مات أحدهما أو فسخ الفاسد قبله فضمانه ممن هو له ولو كان بيد غيره (والا) أى وان لم تشهد بهلاكه بيينة وهو ما يغاب عليه وليس بيد أمين (ف) ضمانه (من) الشخص (الذى) هو (فى يده) أى حوزة سواء كان الزوج أو الزوجة فان طلقها قبل البناء وتلف بيد ما غرمت له عوضه كله وان تكمل لها ببناء أو موت وهو يبد غرم لها عوضه كله (وتعين) أى للتشطر بالطلاق قبل البناء (ما) أى عرض (اشترته) الزوجة (من الزوج) سواء كان صالحا لجهازها أم لا بدليل قوله (وهل) يتعين ما اشترته منه للتشطر (مطلقا) عن التقييد بقصد التخفيف (وعليه الأكثر) من شارحها (أو) يتعين ما اشترته منه (ان قصدت) الزوجة بشرائه منه والتخفيف عليه بأخذ العرض بدل العين المسببة قصدا لعزها عليه فى الجواب (تأويلان) فيما اشترته منه صلح لجهازها أم لا (و) تعين (ما اشترته) من غير الزوج (من جهاز) مثل (ها) ان اشترته بالصداق بل (وان) اشترته (من غيره) أى بغير الصداق الذى قبضته من الزوج بأن اشترته بمالها (وسقط) عن الزوج المال (المزيد) على الصداق بعد العقد (فقط) أى دون الزيد قبله أحواله وصلة سقط (بسبب) (الموت) أو الفلاس للزوج قبل بنائه بها وقضه أشهد عليه أم لا لأنها عطية لم تحز الى حصول المانع (وفى تشطر) أى تنصف (هدية) أهداها الزوج لها تطوعا (بعد

العقد وقبضتها (و) طلقها (قبل البناء) والنكاح صحيح فيرجع الزوج عليها بنصفها ان لم تنف وتنف نصف قيمتها أو مثلها ان فاتت ان شاء فان طلقها بعده فلا شيء له منها ولو لم تنف (أو لا شيء له) أى الزوج من الهدية بعد العقد ان فاتت في ملك الزوجة بل (وان لم تنف) الهدية في ملك الزوجة وهو الراجح لاقتصار ابن رشد عليه (الا أن يفسخ) النكاح (قبل البناء) من الزوج بها (فيأخذ) الزوج (القائم) أى الذى لم ينف في ملكها (منها) أى الهدية ولا يرجع عليها بعوض الفاتت منها (لا) يأخذ الزوج شيئا من الهدية (ان فسخ) النكاح (بعده) أى البناء ولو لم ينف في ملك الزوجة (روايتان) فيما قبل الا أن يفسخ (وفي القضاء) على الزوج (بما يهدى) الزوجة بعد العقد وقبل البناء (عرفا) ولم يشترط لأن العرف كالشرط وعدمه لبناء النكاح على الكرامة (قولان) في الواق الاحسن في هذه روايتان وفي التي قبلها قولان (وصحح القضاء) على الزوج (بالوليمة) أى العام العرس وهو قول الامام رضى الله تعالى عنه وقيل الصواب القضاء بها لقوله عليه الصلاة والسلام لعبد الرحمن بن عوف أولم ولو بشاة والأصل في الأمر الوجوب والراجح ندبها وهو مذهب ابى القاسم لمحله الأمر في الحديث على النذب عليه فلا يقضى بها (دون أجرة الماشطة) وضارب الدف والحمام والجلوة المتعارفة عندهم ومن وثيقة العقد فلا يقضى عليه بشيء منها الا لشرط أو عرف (و) ان أصدقها ثمرة وأنفقت عليها وطلقها قبل البناء وتشطر الصداق (فترجع) الزوجة (عليه بنصف نفقة الثمرة) التي أصدقها الزوج اياها وأنفقت عليها من مالها بين العقد والطلاق (و) نصف نفقة (العبد) الذي أصدقها الزوج اياه وأنفقت عليه من مالها (و) ان كان الصداق رقيقا واستأجرت من علمه صنعة شرعية (٣١٨) كخياطة وطلقت قبل البناء (في) رجوعها على الزوج بنصف (أجرة

المعْدِ وَقَبْلَ الْبِنَاءِ أَوْ لَا شَيْءَ لَهُ وَإِنْ لَمْ تَنْفُ إِلَّا أَنْ يُفْسَخَ قَبْلَ الْبِنَاءِ فَيَأْخُذُ الْقَائِمُ مِنْهَا لَا أَنْ يُفْسَخَ بَعْدَهُ رَوَاتَانِ فِي الْقَضَاءِ بِمَا يُهْدَى عُرْفًا قَوْلَانِ وَصَحَّحَ الْقَضَاءُ بِالْوَلِيمَةِ دُونَ أُجْرَةِ الْمَاشِطَةِ وَتَرْجِعُ عَلَيْهِ بِنِصْفِ نَفَقَةِ الثَّمَرَةِ وَالْمَعْبُودِ فِي أُجْرَةِ تَعْلِيمِ صَفْعَةٍ قَوْلَانِ وَعَلَى الْوَلِيِّ أَوْ الرَّشِيدَةِ مَوْنَةُ الْحَمَلِ لِبَلَدِ الْبِنَاءِ الْمُشْتَرَطِ إِلَّا لَشَرْطِهِ وَلِزِمَهَا التَّجْهِيزُ عَلَى الْمَادَةِ بِمَا قَبِضَتْهُ إِنْ سَبَقَ الْبِنَاءُ وَقُضِيَ لَهُ إِنْ دَعَاها لِقَبْضِ مَا حَلَّ إِلَّا أَنْ يُسَمَّى شَيْئًا فَيَلْزَمُ وَلَا تُنْفَقُ مِنْهُ وَلَا تُقْضَى دَيْنًا إِلَّا الْحَاجَةُ وَكَالِدَيْنَارٍ وَلَوْ طُولِبَ بِصَدَاقِهَا لَوْتَهَا فَطَالَبَتْهُمُ بَابُ رَازِجِهَا زَهَا لَمْ يَلْزَمْهُمْ عَلَى

تعلم صنعة) ارتفع ثمنه بها وعدم رجوعها (قولان) موضوعهما اذا كانت شرعية وارتفع ثمنه بها لا ان كانت غير شرعية ولا ان لم يرتفع ثمنه بها (وعلى الولي) لصغيرة أو سفية أو مجنونة (أو) الزوجة (الرشيده) أى البالغة العاقلة المحسنة للتصرف

في مالها (مؤنة الحمل) للجهاز أى ما تجهز به الزوجة (لبلد البناء المشترط الا لشرط) من الولي أو الرشيدة ان مؤنة الحمل على المقول الزوج فيعمل به والعرف كالشرط (ولزمها) أى الزوجة الرشيدة (التجهيز على العادة) في جهاز مثلها لمثلها (بما قبضته) من زوجها من صداقها (ان سبق) القبض (البناء) فان تأخر القبض عن البناء فلا يلزمها التجهيز به لانه رضى بعدم التجهيز به بدخوله قبله الا لشرط أو عرف (وقضى له) أى الزوج (ان دعاها لقبض ما حل) من صداقها قبل بنائه بها لتجهيز به بالجهاز المعتاد لمثلها وما امتنعت من قبضه وأرادت بناءه بها قبله ليسقط عنها التجهيز به فيقضى عليها بقبضه لتجهيز به واستثنى من قوله على العادة بما قبضته فقال (الا أن يسمى) الزوج (شيئا) أزيد بما قبضته أو يجري به عرف (فيلزم) المسمى أو المتعارف (ولا تنفق) الزوجة شيئا (منه) أى الصداق الحال الذي قبضته قبل البناء بها (ولا تقضى) منه (دينا) عليها (الا المحتاجة) للانفاق منه لعدم وجدانها غيره فتنفق منه بالمعروف ولا تستغرقه فان طلقها قبل البناء وهى معسرة اتبع ذمتها (و) الا (كالدinar) من صداق كثير تقضيه عن دينها (ولو) تزوج مرأة بشرط تجهيزها بأكثر من مهرها وماتت قبله و (طولب) بضم الطاء وكسر اللام أى طالبه ورثة زوجته (بصداقها) أى بميراثهم منه (لموتها) وقد شرط تجهيزها بأكثر منه أو جرى العرف به (فطالبهم) أى طالب الزوج الورثة (بأبراز) أى احضار (جهازها) الزائد على الصداق المشترط أو المعتاد أو بأبراز قيمته ليأخذ ميراثه منه أو بأبراز ميراثه منه فقط وهو ربه أو نصفه (لم يلزمهم) أى لا يلزم الورثة إبراز الجهاز للشروط أو للعرف لأن الأب يقول هب ان الآباء يجيزون بناتهم بأكثر من الصداق في حياتهن رفعا لتدبرهن وتكبيرن لثأنهن وحرصا على حظوتهن عند أزواجهن فعمد موت البنت يفتى ذلك كله واختار ذلك المازرى ولذا قال المصنف (على

المقول) وقد خالف في ذلك القحطى قائلا بلزوم إبرازهم جهازها للشروط أو للعروف (ولأياها) أى الزوجة المجيرة (بيع رفيق ساقه الزوج لها) أى للزوجة وصلة بيع (للتجهيز) بشمنه (وفى) جواز (بيعه) أى الأب المجير (الأصل) أى القمار المسوق في صداقها للتجهيز بالصلحة ومنعه إذا منعه الزوج (قولان) إذا لم يجز العرف بالبيع ولا بعدهم والاعمل به وعلى المنع فيأتى الزوج بما يناسبهما من الجهاز (وقبل دعوى الأب) وكذا وصيه ولو أمّا (فقط) أى دون غيره من أهلها ان لم يكن وصيا (في عارته) أى الأب (لها) أى بنته حية أو ميتة شيئا من حلى ونحوه بثلاثة شروط أحدها كون دعواه (في السنة) معتبرة من يوم البناء ثانيها كونها محجورة ثالثها أن يبقى بعد العارية ما يفي بجهازها المشتراط أو المعتاد فان لم يكن في الباقي وفاء به فقال ابن حبيب يحلف ويأخذه ويطالب باحضار ما يوفى بالصدق وتابعه على ذلك ابن المواز وفي قوله (ييمين) تليق من قولين لأن القائل بقبول قوله في السنة فقط قال بقبول قوله بلا يمين ومن اشترط اليمين قال بقبول قوله في السنة وثلاثة أشهر عقبها أفاده الخطاب وبقبل دعوى الأب الاعارة بالشروط المتقدمة ان وافقته البنت بل (وان خالفته الابنة) في دعواه الاعارة (لا) تقبل دعواه الاعارة لها (ان بعد) أى تأخر طلبه عن السنة (و) الحال انه (لم يشهد) الأب قبل البناء على ان هذا الشيء عارية فان كان أشهد على ذلك قبل قوله بعدها ولومع بعد (فان صدقته) الرشيدة في دعواه بعد السنة ولم يشهد (ففى ثلثها) فان زاد عليه فلزوجها رد اقرارها بما زاد على ثلثها (واختصت) البنت عن بقية ورثة أبيها (به) أى الجهاز الزائد على صداقها لا بقدره فقط اذ لا تنارع فيه الورثة (ان أورد) أى وضع الجهاز (ببيتها) الذى بنى الزوج بهافيه لانه من أعظم الحيازة وان لم يشهد على ذلك (أو) لم يورد ببيتها (٣١٩) واستمرت تحت يد أبيها الى موته وقد (أشهد) بأن الجهاز الذى تحت

يده (لها) أى البنت المحجورة له لصغر أو سفه أو جنون (أو اشتراه الأب) أى الجهاز (لها) أى البنت المحجورة (ووضعه عند كأمها) وخالتها وعمتها مع اشهاد انه لها وأقرار الورثة بذلك (وان وهبت) أى الزوجة

المَقُولُ وَلِأَيِّهَا بَيْعُ رَفِيقٍ سَاقَهُ الزَّوْجُ لَهَا لِلتَّجْهِيزِ وَفِي بَيْعِهِ الْأَصْلُ قَوْلَانِ وَقِيلَ دَعْوَى الْأَبِ قَطْعٌ فِي إِعَارَتِهِ لَهَا فِي السَّنَةِ يَمِينٍ وَإِنْ خَالَفَتْهُ الْإِبْنَةُ لَا إِنْ بَعْدَ وَلَمْ يُشْهَدْ فَنُصْدَقَتْهُ فَنُفِي ثُلُثُهَا وَاخْتَصَّتْ بِهِ إِنْ أُوْرِدَ بَيْتُهَا أَوْ أَشْهَدَ لَهَا أَوْ اشْتَرَاهُ الْأَبُ لَهَا وَوَضَعَهُ عِنْدَ كَأْمِهَا وَإِنْ وَهَبَتْ لَهُ الصَّدَاقَ أَوْ مَا يُصْدَرُهَا بِهِ قَبْلَ الْبِنَاءِ جُبِرَ عَلَى دَفْعِ أَقْلِهِ وَبَعْدَهُ أَوْ بَمَضَاهُ فَالْمَوْهُوبُ كَالْمَدَمِ إِلَّا أَنْ تَهَبَهُ عَلَى دَوَامِ الْعِشْرَةِ كَمَطِيئَتِهِ لِذَلِكَ فَفُسِّخَ وَإِنْ أَعْطَتْهُ سَفِيهَةً مَا يُنْكَحُهَا بِهِ ثَبَتَ النِّكَاحُ وَيُعْطِيهَا مِنْ مَالِهِ مِثْلَهُ وَإِنْ وَهَبَتْهُ

الرشيدة (له) أى زوجها بعد العقد وقبل البناء (الصدق) الذى ساء لها قبل قبضه منه (أو) وهبت من خالص مالها قبل العقد أو بعده (ما يصدقها) أى يجعله صداقاً لها يتزوجها (به) وكانت الهبة (قبل البناء جبر) الزوج (على دفع أقله) أى الصداق وعمل جبره في الصورتين على دفع أقله حيث أراد البناء فان طلق فلا شيء عليه ويستمر الصداق ملكاً له في الأولى ويلغز بها فيقال زوج طلق قبل البناء في نكاح تسمية صحيح ولا عيب بأحدهما ولا يلزمه نصف الصداق (و) (ان وهبت رشيدة صداقها الزوجها) بعده) أى البناء (أو) وهبت له قبله (بعضه) الزائد على ربع دينار وأبقت لنفسها منه ربع دينار (فالْمَوْهُوب) وهو الجميع في الأولى والبعض في الثانية (كالعدم) أى لا تؤثر هبته خلافاً في النكاح لتقرر في الأولى بالدخول في مقابلة الصداق وصيرورة الباقي صداقاً في الثانية فان كان أقل من ربع دينار وجب تكميله وان طلقها قبل البناء وجب نصف الأقل من ربع دينار (الآن تهبة) أى الرشيدة جميع صداقها أو بعضه (على) غرض (دوام العشرة) أى معاشرتها وطلقها قبل حصول غرضها فبرده لها لعدم حصول غرضها الذى وهبت لأجله وشبه في الرد فقال (كمطيئته) أى أعطاه الرشيدة زوجها مالا (لذلك) أى دوام العشرة (ففسخ) النكاح جبراً على الزوج فلها الرجوع عليه بما أعطته له وأحرى ان طلقها وظاهره ولو كان فسخه لعيب بها تعامله اذا فارقها بالقرب فان بعد كسنتين بحيث ان غرضها حصل فلا ترجع عليه بشيء أفاده أصبغ (وان أعطته) أى الزوج زوجة (سفيهة) أى بالغة لا تحسن التصرف في المال (ما ينكحها به) قدر مهر مثلها أو أكثر (ثبت النكاح) ويرد لها ما أعطته (ويعطيها من ماله مثله) وجوبا ويجبر عليه ان امتنع منه فان أعطته أقل من مهر مثلها رده لها وأعطاه من ماله مهر مثلها لعدم اعتبار رضاها بدونه لسفهيها (وان وهبت) أى الزوجة الرشيدة صداقها لانها التى تعتبر هبتها فأنكل على ظهور المعنى وان خالف السابق اذهب في اعطاء السفية وصلة

وهبت (ل) شخص (أجنبي) أى غير زوجها ولولولها (وقبضه) أى الأجنبي (ثم طلقها) الزوج زوجته الواهبة قبل بنائه بها (اتبعها) أى الزوج بنصف الصداق وهبتها ماضية وليس للزوج رد هبتها لخروجها من حجره بطلاقها هذا مذهب ابن القاسم في المدونة (و) ان وهبت الزوجة صداقها لأجنبي ودفعته له ثم طلقت قبل البناء وغرمت للزوج عوض نصفه (لم) الأولى لا (ترجع عليه) أى الموهوب له بنصف الصداق الذى غرمته للزوج في كل حال (إلا أن تبين أن) المال (الموهوب صداق) أو يعلم الموهوب له ذلك فإذا بينت أو علمه رجعت عليه بنصفه فقط فلا ترجع عليه بالنصف الذى ملكته ولو بينت أنه صداق (وان) وهبت الزوجة صداقها لأجنبي (لم يقبضه) الموهوب له لأجبي حتى طلقت قبل البناء (أجبرت) على امضاء الهبة موسرة كانت يوم الهبة أو الطلاق أو معسرة للمكسها التصرف في الصداق يوم الهبة وإنما فصل بقوله (هى) لإرادة عطف قوله (والمطلق) على ضمير الرفع المستتر أى وأجبر الزوج المطلق قبل بنائه بالواهبة على امضاء الهبة في النصف الذى رجع له بالطلاق قبل البناء (ان أيسرت) الزوجة بنصف الصداق الذى للزوج قاله أبو الحسن فلا يشترط يسرها بجميع الصداق (يوم الطلاق) أيسرت يوم الهبة أيضاً لم لا فهذا شرط في حجره فقط ويشترط فيه أيضاً عدم تبينها أنه صداق فان أعسرت يوم الطلاق فلا يجبر على دفع النصف الذى استحقه بالطلاق قبل البناء ولا يتبعها الموهوب له به (وان خالته) أى الرشيدة زوجها قبل بنائه بها (على كعبد أو عشرة ولم تقل) هذا الخالغ به (من صداق) وطلقها على ذلك (فلا نصف لها) من صداقها وتدفع ما خالته به من مالها (ولو قبضته) من زوجها (ردت) أى ردت الصداق للزوج (لا) لا يلتفى النصف بل لها النصف (ان قالت طلقنى) (٣٣٠) على عشرة ولم تقل من صداق وتدفع منه ما وقع عليه الطلاق والفرق

لأَجَنِيِّ وَقَبَضَهُ ثُمَّ طَلَّقَهَا أَتَبَعَهَا وَلَمْ تَرْجِعْ عَلَيْهِ إِلَّا أَنْ تُبَيَّنَ أَنَّ الْمَوْهُوبَ صَدَاقٌ وَإِنْ لَمْ يَقْبِضْهُ أُجْبِرَتْ هِيَ وَالْمُطَلَّقُ أَنْ أَيْسَرَتْ يَوْمَ الطَّلَاقِ وَإِنْ خَالَتُهُ عَلَى كَعْبِدٍ أَوْ عَشْرَةٍ وَلَمْ تَقُلْ مِنْ صَدَاقٍ فَلَا نِصْفَ لَهَا وَلَوْ قَبَضَتْهُ رَدَّتْهُ لَا إِنْ قَالَتْ طَلَّقْتَنِي عَلَى عَشْرَةٍ أَوْ لَمْ تَقُلْ مِنْ صَدَاقٍ فَيَنْصَفُ مَا بَقِيَ وَتَقَرَّرَ بِالْوَطءِ وَيَرْجِعُ أَنْ أَصْدَقَهَا مَنْ يَمْلِكُ يَمْتَقِ عَلَيْهِ وَهَلْ إِنْ رُشِدَتْ وَصُوبَ أَوْ مُطْلَقًا أَنْ لَمْ يَمْلِكِ الْوَلِيُّ تَأْوِيلَانِ وَإِنْ عَلِمَ دُونَهَا لَمْ يَمْتَقِ عَلَيْهَا وَفِي عَتَقِهِ عَلَيْهِ قَوْلَانِ وَإِنْ جَنَى الْعَبْدُ فِي يَدِهِ فَلَا كَلَامَ لَهُ

ان الخالغ يقتضى خلع مالها عليه وزادتها عشرة من مالها بخلاف الطلاق (أو لم تقل من صداق) صوابه أو قالت من صداق عقب قولها خالغنى على عشرة وأولى عقب قولها طلقنى عليها (ف) لها (نصف سابق) بعد اسقاط العشرة من

وان

جميع الصداق (وتقرر) جميع الصداق على الزوج (بالوطء) فان خالته على

عشرة بعده ولم تقل من صداق فلها جميع الصداق وتدفع العشرة فقط (و) ان زوج رجل امرأة وأصدقها من يعتق عليها ثم طلقها قبل بنائه بها (يرجع) على زوجته بنصف قيمة الصداق (ان أصدقها من يعلم بعتقه عليها) بمجرد دخوله في ملكها لكونه أصلاً أو فرعاً أو حاشية قريبة لها أى وهى عالة به أيضاً وأولى ان لم يعلم وهى عالة أو لم يعلمها معا فان علم دونها فلا يرجع عليها (وهل) العتق عليها (ان رشدت) أى كانت بالغة محسنة للتصرف في المال وهى نيب غير مجبرة (وصوب) أى تقييد العتق عليها برشدها أى صوبه ابن يونس وعياض وأبو الحسن (أو) يعتق (مطلقاً) عن التقييد برشدها وهو قول ابن حبيب وقيد ابن رشد بعدم علم الولي به فان علم به فلا يعتق عليها واليه أشار بقوله (ان لم يعلم الولي) أى الأب أو الوصى عتقه عليها والأفلا يعتق عليها في الجواب (تأويلان) في فهم قول ابن القاسم في المدونة وان تزوجها بمن يعتق عليها عتق عليها بالعقد فان طلقها قبل البناء رجع عليها بنصف قيمته كانت موسرة أو معسرة ولا ينبع العبد بشيء ولا يرد عتقه كعسر أعتق بعلم غريمه فلم ينسكروا للزوج حين أصدقها إياه قد علم انه يعتق عليها فلذلك لم أرده على العبد بشيء (وان علم) الولي بعق الصداق عليها (دونها) أى الزوجة (لم يعتق عليها) ولو علمت فالمناسب حذف دونها (وفي عتقه) أى الصداق (عليه) أى الولي وعدمه (قولان) فعلى عتقه عليه يرجع الزوج والزوجة عليه بقيمته لان الغرض انه طلقها قبل البناء وعلى عدمه هل يكون بين الزوجين أو يكون كله للزوج وعليه لها نصف قيمته والقولان متفقان على عدم عتقه عليها وحملها ان كانت بكر أو سفية فان كانت ثيباً رشيدة عتق عليها ولو علم ولها (وان) أصدقها عبداً و (جنى العبد) على نفس أو طرف أو مال وهو (في يده) أى حوز الزوج قبل تسليمه للزوجة وهذا نص على المتوهم فأحرى اذا جنى وهو في يدها بعد تسليمه لها (فلا كلام له) أى الزوج في فداء العبد وإسلامه والسكلام في هذا للزوجة

(وان أسلمته) أى الزوجة العبد الجاني للمجنى عليه فى جنائته تم طلقت قبل البناء (فلاشئ له) أى الزوج من العبد بما سوى كماله كفى كل خال (الا أن تجانى) الزوجة المجنى عليه فى اسلام العبد الذى تزيد قيمته على ارش جنائته (فله) أى الزوج (دفع نصف الارش) أى دية الجنابة للمجنى عليه (والشركة فيه) أى العبد بنصفه لمستحق الارش وله إجازة اسلامها ان لم يفت العبد فان فات غرمت لزوج نصف الهابة عند ابن المواز (وان فدته) أى الزوجة (بأرشها) أى الجنابة (فأقل لم يأخذ) الزوج نصف (ه) أى الجاني من الزوجة (الاب) نصف (ذلك) الفداء ان كان قدر قيمة العبد أو أقل منها بل (وان زاد) الفداء (على قيمته) أى الجاني (و) ان فدته (بأكثر) من أرشها (فكالحابة) فى اسلامه فيخير الزوج بين الاجارة وعدم رجوعه عليها بشئ وودفعه لها نصف الارش ومشاركته بالنصف (ورجعت للمرأة) ان شاءت (ب) جميع (ما أنفقت على عبد) أو أمة أو بهيم (أو ثمرة) جعلت صداقا فى نكاح لا يلزم فيه مهر كنكاح تفويض طلقت فيه قبل البناء وكنكاح فاسد ففسخ قبله (وجاز عفو أبى البكر) المجبرة كشيء صغيرة لا غير الأب ولو وصيا مجبرا (عن نصف الصداق) أى مسامحة الزوج منه (قبل الدخول و بعد الطلاق) لقوله تعالى الا أن يعفوا الذى بيده عقدة النكاح لا قبل الطلاق هذا قول الامام مالك رضى الله تعالى عنه وقال (ابن القاسم و) يجوز عفو أبى البكر عن نصف الصداق قبل الدخول و (قبله) أى الطلاق (لمصلحة وهل هو) أى قول ابن القاسم (وفاق) لقول الامام أو خلاف فى الجواب (تأويلان) فى قول المدونة لا يجوز عفو الأب قبل الطلاق ابن القاسم الالوجه كسر الزوج فيخفف عنه وينظره فيجوز ذلك إذا رضيت وقال أبو الحسن ظاهر قول مالك رضى الله تعالى عنه وان كان نظرا و بهذا يتجه كون قول ابن القاسم خلافا (٣٣١)

عفو بعدد وبه صرح فى الجلاب واقتصر عليه القرافي ولا فرق بين الرشيدة وغيرها ففى سماع محمد ان الصغيرة إذا دخل الزوج بها وافترضها ثم طلقها قبل بلوغها فإنه لا يجوز العفو عن شئ من صداقها لامن الأب ولا من غيره وقبضه أى الصداق ولما (عجبر) شمل الأب ووصيه

وَأَنْ أَسْلَمْتَهُ فَلَا شَيْءَ لَهُ إِلَّا أَنْ تُحَايِيَ فَلَهُ دَفْعُ نِصْفِ الْأَرْضِ وَالشَّرْكَهَ فِيهِ وَإِنْ فَدَتْهُ بِأَرَشِهَا فَأَقْلَّ لَمْ يَأْخُذْهُ إِلَّا بِذَلِكَ وَإِنْ زَادَ عَلَى قِيَمَتِهِ وَبِأَكْثَرِ فَكَالْحَابَةِ وَرَجَعَتِ الْمَرْأَةُ بِمَا أَنْفَقَتْ عَلَى عَبْدٍ أَوْ ثَمَرَةٍ وَجَازَ عَفْوُ أَبِي الْبَكْرِ عَنْ نِصْفِ الصَّدَاقِ قَبْلَ الدَّخُولِ وَبَعْدَ الطَّلَاقِ ابْنُ الْقَاسِمِ وَقَبْلَهُ لِمَصْلَحَةٍ وَهَلْ هُوَ وَفَاقُ تَأْوِيلَانِ وَقَبْضُهُ مُجْبِرٌ وَوَصِيٌّ وَصَدَقًا وَلَوْ لَمْ تَقُمْ يَبْنَةً وَحَلَفًا وَرَجَعَ إِنْ طَلَّقَهَا فِي مَالِهَا إِنْ أَيْسَرَتْ يَوْمَ الدَّفْعِ وَإِنَّمَا يُبْرِئُهُ شِرَاهُ جِهَازٍ تَشْهَدُ بَيِّنَةٌ بِدَفْعِهِ لَهَا أَوْ إِحْضَارُهُ يَتِّتَ الْبِنَاءَ أَوْ تَوْجِيهِهِ إِلَيْهِ وَالْأُفْرَاءُ وَإِنْ قُبِضَ اتَّبَعَتْهُ

(٤٩ - جواهر الاكلیل - اول) الذى أمره بالجبر (و) شخص (وصى) من الأب على التصرف فى مال البنت البناتى بالذهب ان ولى النكاح ليس له قبض الصداق الا القاضى ومقدمه (و) ان قبض الأب المجبر أو وليه الصداق وغاب عليه وادعى تلفه أو ضياعه بلا تعد ولا تفريط منه (صداق) أى الأب والوصى فى دعواهما قبضه وتلفه أو ضياعه بلا تعد ولا تفريط وبرى الزوج ان شهدت له بينة بدفعه للمجبر أو الوصى بل (ولو لم تقم) أى تشهد (بينة) للزوج بدفعه لاحدهما ابن الحاج ان ادعى الأب أو الوصى القبض والتلف ولا بينة على القبض ففى رجوع الزوجة على الزوج قولان اهـ وعلمهما قبل البناء واما بعده فقال ابن رشد لا خلاف فى براءة الزوج باقرار الأب أو الوصى بقبضه ان ادعى تلفه اهـ (وحلفا) أى المجبر والوصى على التلف والضياع بلا تفريط (ورجع) الزوج عليها بنصفه (ان طلقها) قبل البناء وهو ما يغاب عليه ولم تقم بينة على هلاكه (فى مالها ان أيسرت يوم الدفع) أى دفع الزوج الصداق لمن له قبضه من تقدم ولو أيسرت يوم القيام وهى مصيبة نزلت بها فان أيسرت يوم الدفع لم يرجع الزوج عليها بشئ ومصيبته منه ولو أيسرت بعد ذلك (وانما يبرئه) أى المجبر أو الوصى من الصداق الذى قبضه من الزوج قبل البناء (شراء جهاز) صالح لثمنها (تشهد بينة بدفعه لها) أى الزوجة (أو) بـ (احضاره) أى الجهاز (بيت البناء أو توجيئه اليه) أى بيت البناء وان لم يصحبوه اليه ولا تسمع دعوى الزوج أنه لم يصل اليه (والا) أى وان لم يكن للزوجة مجبر ولا وصى ولا مقدم قاض (فالمرأة) الرشيدة تقبض صداقها فان قبضته وغابت عليه وادعت تلفه أو ضياعه صدقت بيمين فلا يلزمها تجهيز بنيره (وان قبض) الصداق من ليس له قبضه من غير توكيلها له وتلفه انه فقد تعدى فى قبضه وتعدى الزوج فى دفعه فان شاءت (اتبعته) أى القابض الذى ليس له قبض الصداق.

وقبضه من غير توكيل منها (أو) اتبعت (الزوج) فان أخذه من الزوج رجع به على القابض وان أخذه من القابض فلا يرجع على الزوج (ولو قال الأب) وكذا غيره ممن له قبض الصداق (بعد الاشهاد) على نفسه (بالقبض) للصداق من الزوج ومفعول قال (لم أقبضه) أى الصداق من الزوج وانما أشهدت على نفسي بقبضه لحسن ظني فيه ولتسريفة بين الناس فلا ينفعه هذا القول و (حلف الزوج) لقد أقبضته إياه اذا كان التنازع (في) زمن قريب من الاشهاد (كالعشرة الأيام) وأدخلت الكاف خمسة زائدة على العشرة فان حلف برى وان نكل حلف المشهود واستحق المهر من الزوج وان نكل فلا (فصل) في بيان أحكام تنازع الزوجين وما يناسبه (اذا تنازعا) أى التنازعان اللازمان للتنازع أو الزوجان باعتبار دعوى أحدهما ثبوت الزوجية وصلة تنازعا (في) ثبوت (الزوجية) أى كون أحدهما زوجا للآخر ونفيه بأن ادعاها أحدها وأنكرها الآخر وجواب اذا تنازعا فيها (ثبتت) الزوجية بينهما (ب) شهادة (بينة) لمدعيها ان شهدت على معانة المقديل (ولو) شهدت (بالسمع) الفاشى بأن قالت لم نزل نسمع من الثقات وغيرهم ان فلانا تزوج فلانة بصداق قدره كذا نقده كذا ومؤجله كذا عقده عليها ولها فلان (بالدف والدخان) أى طعام الوليمة يحتمل ان مراده مع معانة بينة السماع لهما ويحتمل مع معاهاهما قال السنائى مراد المصنف على الاحتمال الأول التنبيه على ان شهادة السماع كافية كشهادة القطع وان شهود السماع شهدوا الدف والدخان أو سمعوا هو وأظهر في كلام المصنف وهو مقصوده لانه عمل الخلاف الا أن شهادة السماع كافية في النكاح ولولم يكن هناك دف ولادخان لكن نقل المصنف هنا كلام للتبليغ كما هو ولو حذف قوله بالدف والدخان لانتفى الابهام (والا) تكن بينة لمدعيها على منكرها (فلا يمين) (٣٣٣) على منكرها منهما لان كل دعوى لا تثبت الا بديلين فلا يمين بمجرد ادعاء واحد

أَوْ الزَّوْجَ وَلَوْ قَالَ الْآبُ بَعْدَ الْإِشْهَادِ بِالْقَبْضِ لَمْ أَقْبِضْهُ حَلَفَ الزَّوْجُ فِي كَالْعَشْرَةِ الْأَيَّامِ

(فصل) إذا تنازعا في الزوجية ثبتت بينة ولو بالسمع بالدف والدخان والأب فلا يمين ولو أقام المدعى شاهدا وحلفت معه وورثت وأمر الزوج باعتزالها لشاهد ثان زعم قربه فان لم يأت به فلا يمين على الزوجين وأمرت بانتظاره لبينة قريبة ثم لم تسمع بينته أن عجزه قاضي مدعى حجة وظاهرها القبول إن أقر على نفسه بالعجز وليس لذي ثلاث تزويج خامسة

ثمرة توجهها لعدم انقلابها اذا نكل عنها اذا لا يقضى بنكول المدعى عليه مع حلف للمدعى (ولو أقام) الشخص (المدعى) للزوجية منها (شاهدا) لها (و) ان أقامت المرأة شاهدا على ميت بزوجيته لها (حلفت) للمرأة (معه)

أى الشاهد الذى أقامته على زوجيتها للميت (وورثت) الميت عند ابن القاسم لان دعواها آلت الى مال (و) من ادعى على متزوجة بشيره انه تزوجها قبله وانها باقية على نكاحه وشهد له شاهد بهذا على سبيل القطع وزعم ان له شاهدا ثانيا غائبا (أمر الزوج) الحائز لها أمر إيجاب (باعتزالها) أى ترك استمتاعه بالزوجة المتنازع فيها (ل) اتيان المدعى (ب) شاهد ثان) يشهد له بأنها زوجته على القطع (زعم) المدعى (قربه) أى الشاهد بحيث لا ضرر على الزوج الحائز لها في اعتزالها لمجيئته ونفقتها في مدة اعتزالها على من يقضى لها فان ثبتت لمقيم البينة فعليه نفقتها في مدة اعتزالها واستبرائها ويفسخ نكاح الحائز وترد الى عصمة مقيم البينة ولا يستمتع بها الا بعد استبرائها ان كان وطئها الحائز (فان لم يأت) المدعى (به) أى الشاهد الثانى (فلا يمين على) واحد من (الزوجين) لرد شهادة الشاهد الاول (و) ان ادعى رجل على امرأة خلية انها زوجته وأنكرت (أمرت) المرأة (بانتظاره) أى المدعى وعدم التزوج بغيره (ل) حضور (بينة قريبة) غيبتها بحيث لا ضرر على المرأة في انتظارها (ثم) اذا انتظرت ومضى الأجل وعجز عن اتيان بينته جاز للحاكم تعجيله و (لم تسمع بينته) التى يأتى بها بعد التعجيل (ان) كان (عجزه قاض) حال كونه (مدعى حجة) أى بينة وذكر مفهوم قوله مدعى حجة فقال (وظاهرها) أى المدونة (القبول) لبينة المدعى التى أقامها بعد تعجيله (ان) كان (أقر) المدعى (على نفسه بالعجز) عن اقامتها حين تعجيله فكانه قال فان أقر على نفسه بالعجز قبلت بينته على ظاهرها بناء على ان التعجيل الحكم بعجزه أو برد دعواه بعد تبين لده واما على ان التعجيل هو الحكم بعدم تمام بينته بعد ذلك فلا تقبل بينته بعد ولو أقر بعجزه وهذا هو الراجح كما يأتى في باب القضاء (وليس ل) زوج (ذى) أى صاحب (لثلاث) من الزوجات لى عصمته ادعى نكاح رامة وأنكرته ولا بينة له (تزوج) امرأة (خامسة) بالنسبة لى ادعاها فى كل

حال (الا بعد طلاقها) أى التى ادعاها الرجل وأولى طلاق أحد الثلاث ويصح طلاقها مع عدم ثبوت زوجيتها وهو انما يقع على عصمة مملوكة قبله تحقيقاً أو تعليقاً لدعواه انها فى عصمته وانما ظلمته فى انكارها قال ابن رشد ويلزم على هذا ان المرأة ادعت زوجية رجل فانكرها انها لا يمكن من تزويج غيره لاعترافها انها ذات زوج وفهم من كلامه انه لا يكفي فى حل الخامسة رجوعه عن دعواه وتكذيبه نفسه (و) ان ادعت امرأة زوجية رجل فانكرها فثبتت بشاهدين (فليس انكار الزوج) زوجيتها (طلاقاً) لان الانكار على اعتقاده انها ليست زوجته فله الاستمتاع بها وعليه نفقتها وليس عليه تجديد عقد الا ان يكون نوى بانكاره طلاقها فيلزمه للملكة عصمتها (ولو ادعاها) أى زوجية امرأة (رجلان) بأن قال كل واحد منهما هى زوجته (فأنكرتهما) أو صدقتهما (أو) أنكرت (أحدهما) وصدقت الآخر أو سكنت ولم تجب بشيء (وأقام) أى أشهد (كل) واحد منهما (البينة) على زوجيتها ولم يعلم الأول منهما واستوت البينتان (فسخاً) أى النكاحان المشهود بهما بطلاق لاحتال صدقهما (ك) نكاحى ذات (الولين) الذين جهل زمنهما (وفى التورث) لكل من الزوجين من الآخر (ب) سبب (اقرار الزوجين) معاً بالزوجية (غير الطارئین) بأن كانا ببلدين تصادقا على زوجيتهما ومات أحدهما لمؤاخاة المكلف الرشيد باقراره بالمال أو عدمه خلاف عمله ثلاثة أمور تقررهما معاً فى صحتهما ولا ولد معها استلحقه وأشهر جعله الخلاف فى التورث بعدم ثبوت النكاح وهو كذلك اذ لا يثبت بتقارر ببلدين (و) فى التورث بسبب (الاقرار بوارث) غير زوج وغير ولد ولو أنشئ وغير معتق كأخ أو ابن عم (و) الحال (ليس ثم وارث) للقر (ثابت) نسبه للمقر يحوز جميع ماله أو باقيه (٣٢٣) بأن لم يكن له وارث أصلاً أو له وارث

يحوز بعضه وعدمه

(خلاف) فان كان ثم وارث

يحوز جميع المال أو باقيه

كان أو أخ فلا تورث

باقراره باتفاق (بخلاف)

اقرار الزوجين (الطارئين)

على بلدة بتزوجهما فيثبت

به الارث بينهما لثبوت

النكاح به (و) بخلاف

الأ بعد طلاقها وليس انكار الزوج طلاقاً ولو ادعاها رجلان فأنكرتهما
أو أحدهما وأقام كل البينة فسخاً كالولين وفى التورث باقرار الزوجين
غير الطارئین والاقرار بوارث وليس ثم وارث ثابت خلاف بخلاف
الطارئين وإقرار أبوى غير البالغين وقوله تزوجتك فقالت بلى أو قالت
طلقتى أو خالعتى أو قال اختلعت منى أو أنا منك مظاهراً أو حراماً أو
بائن فى جواب طلقنى لا إن لم يجب أو أنت على كظهر أمى أو أقر
فأنكرت ثم قالت نعم فأنكر وفى قدر المهر أو صفته أو جنسه حلفاً وفسخ

(اقرار أبوى) الزوجين (غير البالغين) بزواجهما فيثبت به سواء كانا حيين أو ميتين أو أحدهما حياً والآخر ميتاً فيثبت الحى الميت به

(و) بخلاف (قوله) أى الزوج الطارئ للزوجة الطارئة (تزوجتك فقالت) للمرأة محبة له (بلى) أو نعم فانه اقرار لغة وعرفاً فيثبت

به نكاحهما وتوارثهما فان كانا ببلدين فلا يثبت النكاح وفى التوارث الخلاف (أو قالت) للمرأة للرجل فى جواب قوله لها تزوجتك

طلقتى أو خالعتى بصيغة الأمر أو (طلقتى أو خالعتى) بصيغة الماضى فهذا اقرار منها يثبت به نكاح الطارئین وتوارثهما ولا يثبت

به نكاح البليدين وفى توارثهما الخلاف (أو قال) الرجل (اختلعت) بكسر التاء (منى أو أنا منك مظاهراً أو حراماً أو بائن فى جواب)

قوله له وهما طارئان (طلقتى) فيثبت النكاح والتوارث فان كانا ببلدين فلا يثبت النكاح وفى التوارث الخلاف (لا) يثبت

النكاح (ان) قال تزوجتك أو قالت طلقنى أو خالعتى (لم يجب) أى البادى منهما زوجاً كان أو زوجة بأن قال لها تزوجتك فلم تجبه

أو قالت له طلقنى فلم يجبه فليس اقراراً بالنكاح (أو) قوله (أنت على كظهر أمى) فى جواب قولها تزوجتك أولاً فى جوابه فليس اقراراً

به والفرق بينه وبين أنامتك مظاهراً ان هذا لا يستعمل الا فى زوجة بخلاف أنت على الخ فيستعمل فيمن ليست زوجة (أو أقر) رجل

بزوجة امرأة (فأنكرت) المرأة زوجيته (ثم قالت نعم) أنا تزوجتك (فأنكر) الرجل زوجيتها فلا يثبت زوجيتهما بذلك ولو

طارئين لعدم اتحاد زمن اقرارهما (و) ان تنازعا قبل البناء والموت والطلاق (فى قدر المهر) بأن قالت ثلاثين وقال عشرين (أو) تنازعا

فى (صفته) بأن قال بشرة دنانير بزيادة وقالت محمدية مثلاً (أو) تنازعا فى (جنسه) بأن قالت بشرة دنانير بزيادة وقال بعدد

حبشى مثلاً ولا يثبت لأحدهما أولهما بينتان متساويتان (حلفاً) أى الزوجان الرشيدان وتبدأ الزوجة لانها كبايع ويقومولى غير

الرشيد مقامه (وفسخ) أى النكاح بطلاق بحكم ظاهراً وابطاناً ان حلفاً أو نكلاً فان حلف أحدهما ونكلاً الآخر قضى للعالم ولا

يمسح ان كان اختلافهما في القدر أو الصفة فان كان في الجنس فيفسخ حلفا أو نكلا أو حلف أحدها ونكل الآخر وسواء أشبه أو لم يشبه أو أشبه أحدهما فقط (والرجوع) مبتدأ خبره (للاشبه) أى موافق المعتاد بين أهل بلدها ان كان تنازعهما في القدر أو الصفة لافي الجنس (وانفساخ النكاح بتمام التحالف) أو التناكل أى بدون احتياج الى حكم به (وغيره) أى الانفساخ كالتبديع باليمين (كالبيع) أى كاختلاف المتبايعين في قدر الثمن أو صفته الذى سيقول فيه وبدى البائع فتبدا للراة هنا لانها كالبائع (الا) تنازعهما في شيء مما ذكر (بعد بناء أو طلاق أو) تنازع أحدهما مع ورثة الآخر بعد (موت) له أو لها أولهما وتنازع في ذلك وارثه مع وارثها (فقوله) أى الزوج ومثله وارثه (يمين) لانه كفوات السلعة في البيع فان نكل حلفت وقضى بقولها فان نكلت أيضا قضى بقوله اذا كان تنازعهما في القدر أو الصفة وان لم يشبه لترجح قوله بتمكينها له نفسها ولا نه غارم وبالع على قبول قول الزوج أو ورثته بعد الطلاق أو الموت فقال (ولو ادعى) الزوج أو وارثه انه نكحها (نفوضا) وادعت هى أو وارثها انه نكحها بصداق مسمى فالقول له يمين حيث كان ذلك (عند معتاده) أى التفويض اعتادوه وحده أو مع التسمية وغلب عليها أو ساواها فان غلبت التسمية أو اعتيدت وحدها فالقول لها يمينها ووارث كل مثله وصلة قوله (في) تنازعهما في (القدر والصفة) وفيه ان قوله ولو ادعى نفوضا ان ما قبل المبالغة يجب صدقه عليها وهن ليس كذلك اذ التنازع في القدر والصفة لا يصدق على التنازع في التفويض والتسمية الا ان يدعى انه يؤول الى ذلك فلا حسن انه شرط حذف جوابه أى فكذلك فى أن القول قوله (ورداً للمثل) أى صدق مثلاً في تنازعهما بعد بناء أو طلاق أو موت (في جنسه) أى الصداق ان حلفا أو نكلا فان حلف أحدهما فقط قضى له (مالم يكن ذلك) للمثل (فوق قيمة ما ادعت) الزوجة فلا تزداد (٣٣٤) على ما ادعت (أو دون دعواه) أى الزوج فيعطى ما ادعاه بلا نقص

(و) اذ ادعت لصدق المثل في تنازعهما في جنسه أو حلف في تنازعهما في قدره وصفته بعد بناء أو موت أو طلاق أو تفويض أو تسمية (ثبت النكاح) حسا في البناء وحكما في الموت والطلاق أى ثبت احكامه وغييره

وَالرُّجُوعُ لِلْأَشْبَةِ وَانْفِسَاخُ النِّكَاحِ بِتَمَامِ التَّحَالِفِ وَغَيْرِهِ كَالْبَيْعِ إِلَّا بَعْدَ بِنَاءٍ أَوْ طَلَاقٍ أَوْ مَوْتٍ فَقَوْلُهُ يَمِينٌ وَلَوْ ادَّعَى تَفْوِيضًا عِنْدَ مُعْتَادِهِ فِي الْقَدْرِ وَالصِّفَةِ وَرَدَّ الْمِثْلَ فِي جَنْسِهِ مَالٌ بِكُنْ ذَلِكَ فَوْقَ قِيَمَةِ مَا ادَّعَتْ أَوْ دُونَ دَعْوَاهُ وَثَبَتَ النِّكَاحُ وَلَا كَلَامٌ لِسَفِيهِةٍ وَلَوْ أَقَامَتْ بَيِّنَةً عَلَى صَدَاقَيْنِ فِي عَقْدَيْنِ لَزِمَا وَقَدَّرَ طَلَاقٌ بَيْنَهُمَا وَكَلَفَتْ بَيَانَ أَنَّهُ بَعْدَ الْبِنَاءِ وَإِنْ قَالَ أَصْدَقْتُكَ أَبَاكَ فَقَالَتْ أُمِّي حَاتِمًا وَعَتَقَ الْأَبُ وَإِنْ حَلَفَتْ دُونَهُ عَتَقَا وَلَاؤُهُمَا لَهَا وَفِي قَبْضٍ مَا حَلَّ فَقَبِلَ الْبِنَاءُ قَوْلَهَا وَبَعْدَهُ

قوله

(ولا كلام) في التنازع في الزوجية أو قدر أو صفة أو جنس المهر (ل) امرأة (سفيهة) أى بالغة لاتحسن التصرف في المال وأولى صغيرة وكذا سفيه صغير وانما الكلام لاولى ان كان والا فالخام ثم ان كان والا فجماعة المسلمين (ولو) ادعت امرأة على رجل انه تزوجها بتسمية ودخل بها ثم ابانها ثم تزوجها بتسمية فانكر (واقامت) أى أشهدت الزوجة (بينة) أى جنس بينة الصادق بالواحد والمتعدد وهو المراد (على صداقين) على زوج واحد تزوجها بهما مرتين (في عقدين) وأعذر الحاكم للزوج في البينتين فلم يدفعهما (لزما) أى الصداقان الزوجان اثبتت ان ابانها من الأول كانت تعد البناء والا فنصف كل منهما (وقدر طلاق) من الزوج للزوجة بآئن (بينهما) أى العقدین (وكلفت) أى الزمت الزوجة (بيان) أى اقامة بينة (انه) أى الطلاق (بعد البناء) بالعقد الأول ليكمل لها الصداق الأول لأن الطلاق المقدر يشطره والذمة لا تلزم الا بمحقق والمحقق بتقديره قبله النصف فتبين انه بعده ليتحقق النصف الآخر (وان قال) الزوج الذى ملك ابوى زوجته الرقيةين (أصدتك أباك) بكسر الكاف فيهما (فقال) الزوجة اصدتنى (أسمى حلفا) أى الزوجان أى حلف كل منهما على بقاء دعوى الآخر وتحقيق دعواه وفسخ ان حلفا أو نكلا وتنازعا قبل البناء (وعتق الأب) لاقارره بحريته ولاؤهما وان نكلت وحلف فكذلك لكن يثبت النكاح (وان حلفت دونه) أى امتنع من الحلف (عتقا) أى أم وأبو الزوجة اما الأب فلا قرار الزوج بحريته وأما الأم فلحلفها ونكوله (ولاؤهما) أى أبوى الزوجة (لها) وثبت النكاح بما حلفت عليه قبل البناء أو بعده فان فسخ أو طلق قبله رجع عليها بقيمة امها في الفسخ ونسفها في الطلاق وان حلف بعده دونها ثبت النكاح وعتق الأب (و) ان تنازعا (في قبض ما حل) من الصداق بأن ادعى الزوج انها قبضته وانكرته (ف) يقبل (قبل البناء قولها) أى الزوجة (و) يقبل (بعده)

أى البناء (قوله) أى الزوج (يمين فيهما) أى الزوج بعده والزوجة قبله لكن بأربعة فيود في قبول قوله بعده أحدها قوله قال (عبد الوهاب) البغدادى القاضى يقبل قول الزوج أنها قبضت ماحل اذ تنازع فيه بعد البناء في كل حال (الآن يكون) الصداق مكتوبا (بكتاب) وهو بيدها غير مضموم عليه فيقبل قولها بيمين وثانها قوله (و) قال (اسماعيل) البغدادى القاضى يقبل قول الزوج بعد البناء مقيد (بأن لا يتأخر) دفع حال الصداق للزوجة (عن البناء عرفا) بأن جرى عرفهم بتقديمه عليه ولم يجر بشئ منهما فان جرى عرفهم بتأخيرها عنه فقولها بيمين لأن العرف كشاهدو بقيدان ان لا يكون بيدها من عليه وان تكون دعواه بعد البناء انه دفعه لها قبله فان كان بيدها من عليه فالقول قولها بيمين أو ادعى دفعه بعده فالقول لها كسائر الديون لأنه أقر بدين في ذمته فلا يبرأ منه إلا بينة على دفعه (و) ان تنازع قبل البناء أو بعده (في متاع البيت) الكائن فيه (فالمرأة المعتاد للنساء فقط) كحلى وملبوس امرأة (يمين) ان لم يكن في حوز الرجل المختص به ولم تكرر فقيرة فان كان في حوزة المختص به كمندوقه وخزائنه المحجور عليها بائنا أو كانت فقيرة وادعت ما زاد على صداق مثلها فلا يقبل قولها فيما زاد على صداقها نقلا لخطاب عن ابن فرحون (والا) أى وان لم يكن المتنازع فيه معتادا للنساء فقط بان كان معتادا للرجال فقط أو معتادا لهما ولو محررا على الرجال كخاتم ذهب جرى العرف باتخاذ الرجال (فله) أى الزوج المتنازع فيه (يمين) الا ان يكون في حوزها الخاص بها أو الرجل معروفا بالفقرو يدعى مالا يملكه عادة (ولها) أى الزوجة (الغزل) المتنازع فيه قبل الطلاق أو بعده بيمينها (الا ان ثبت) باقرارها أو بينة (ان الكتان) مثلا (له) أى الزوج (فـ) بيمينها (شريكان) في الغزل هو بقيمة نحو كتانه وهى بقيمة غزلها (وان نسجت) المرأة بيدها (٣٢٥) شقة وصنعت النسيج فقط دون

الغزل وادعت ان غزلها لها

وادعى الزوج ان غزلها له

فالقول قوله (و) (كلفت)

أى ألزمت الزوجة (بيان

ان الغزل لها) فان شهدت

بينة بأن له لقضى لها بالشفقة

بتأملها والاقضى بها للزوج

ودفع لها أجرة نسجها

قَوْلُهُ يَمِينَيْنِ فِيهِمَا عَبْدُ الْوَهَّابِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ بِكِتَابٍ وَاسْمَاعِيلُ بَأَنْ لَا يَتَأَخَّرَ
عَنِ الْبِنَاءِ عُرْفًا وَفِي مَتَاعِ الْبَيْتِ فَلِلْمَرْأَةِ الْمُتَعَادُ لِلنِّسَاءِ فَقَطَّ يَمِينَيْنِ وَإِلَّا فَلَهُ
يَمِينَيْنِ وَلَهَا الْغَزْلُ إِلَّا أَنْ يَثْبُتَ أَنَّ الْكَتَانَ لَهُ فَشَرِيكَانِ وَإِنْ نَسَجَتْ كَلَفَتْ بَيَانَ
أَنَّ الْغَزْلَ لَهَا وَإِنْ أَقَامَ الرَّجُلُ بَيِّنَةً عَلَى شِرَاءِ مَا نَهَى حَلَفَ وَقَضَى لَهُ بِهِ كَالْمَكْسِ
وَفِي حَافِئِهَا تَأْوِيلَانِ
(فصل في الوليمة مندوبة بعد البناء يوما يجب إجابة من عمن وإن
صائما إن لم يحضر من يتأذى به ومنكر كفر من حرير

(وان أقام) أى أشهد (الرجل بينة على شراء ما) أى متاع البيت الذى هو معتاد (لها) كحلى النساء (حلف) الرجل انه اشتراه لنفسه
وانها لم تعطه ثمنه (وقضى له به) وشبه في مطلق القضاء فقال (كالمكس) أى ان أقامت للمرأة بينة على شراء ماله قضى لها
به (وفي حلفها) أى المرأة مع البينة الشاهدة لها بالشراء وعدمه لعدم جريان العادة بشراء المرأة للرجل (تأويلان) منشؤها
انه ذكر في المدونة اليمين في الرجل وسكت عنها في المرأة فقال بعضهم سكت عنها اكتفاء بذكرها في الرجل اذ لا فرق بينهما وقال
بعضهم لم يندكرها فيها لأنها لا تنازعها لأن الرجال قوامون على النساء دون العكس (فصل الوليمة) هى طعام العرس (مندوبة) ولو في
السفر قال ابن سهل الصواب القضاء بها على الزوج لقوله صلى الله عليه وسلم أولم ولو بشاة مع العمل به عند الخاصة والعامة وتحصل بأى
شئ أطمعه ولو بمدین شعيرا لما فى الصحيح أولم صلى الله عليه وسلم على بعض نسائه بمدین من شعير وعلى بعض بنجر ونمر وعلى زينب
بشاة وتندب (بعد البناء) فان قدمت عليه حصل مندوب وفات آخر فالأولى وبعد البناء ليفيد انه مندوب ثان قال عياض واستحبها
بعض شيوخنا قبل البناء (يوما) أى قطعة من الزمن يحصل الاجتماع فيها لأكلة واحدة ويكره تكرارها الآن يكون المدعو ثانيا غير
المدعو أولا (تجب إجابة من عين) لحضورها بشخصه صريحا أو ضمنا ولو بكتاب أو رسول ثقة ولو بصيا فيله ادع فلانا أو أهل محل
كذا وهم محصورون فتجب على من بلغه منهم لانهم معينون ضمنا ان كان المعين مفطرا بل (وان) كان (صائما) وشرط وجوب
الاجابة الجزم بالحضور لان شئت وذكر للصنف لوجوب الاجابة خمسة شروط أولها قوله (ان لم يحضر) مجلس الوليمة (من يتأذى)
المعين (ب) حضور (ه) تأذيا شرعيا بأن كان من السفلة الذين لا يؤمن معهم على الدين وترى مجالستهم ومخاطبتهم ورؤيتهم وثانها
قوله (و) (ان لم يحضر شئ) (منكر) أى محرم شرعا (كفر من حرير) وآنية ذهب أوفضة نعم رخص بعضهم في حضور وليمة

النكر اذا حيف سطوة صاحبها لسلطانه وثالثها قوله (و) ان لم يحضر (صور) مجسدة لحيوان عاقل أو غيره كامل الأعضاء التي لا يعيش بدونها ولما نزل (على كجدار) لأمينية في وسطه لأنها لا تظلم لها كالنقش (لا) يجوز التخلف عن اجابة دعوة الوليمة (مع لعب مباح) خفيف كدف وكبر يلعب به رجال أو نساء ان كان المعين ليس ذاهية بل (ولو) كان (في ذي هيئة على الأصح) واحتراز عن غير المباح كشي على جبل وجعل خشبة على جبهة انسان وصعود آخر عليها فانه يبيح التخلف قاله في سماع أشهب لكن قال ابن رشد هذا في الوليمة من ناحية ما رخص فيه من اللهو ورابعها قوله (و) ان لم يكن هناك (كثرة زحام) فان كانت فقد أُرخص مالك رضى الله تعالى عنه في التخلف لأجلها وخامسها قوله (و) لم يكن (اغلاق باب) لبيت الوليمة (دونه) أي عند وصول المعين له فان علم انه يتلحق عند حضوره ولولا المشاورة عليه فيباح التخلف فان أغلق لا لحضوره بل لمنع الطفيلية ونحوهم فلا يباح التخلف لأنه لضرورة (وفي وجوباً كل) الشخص (المفطر) من طعام الوليمة قدر ايسر به قلب صاحبها وعدمه وعليه اقتصر في الرسالة قال وأنت في الأكل بالخيار (تردد) المتأخرين لعدم نص المتقدمين الباجي لانص لاصحابنا جلياً (ولا يدخل) أي يحرم ان يدخل بيت الوليمة انسان (غير مدعو) لحضورها بكل وجه (الا) دخوله (بأذن) من صاحب الوليمة في الدخول فيجوز دخوله مع حرمة مجيئه (وكره شر اللوز والسكر) في الوليمة أو عند المقدان أحضره به لانه لم يأخذ أحد شيئاً مما حصل في بدغره والاحرم (لا) يكره (الزهر) بكسر الزين المعجمة أي الطار المتشئ بجمل من جهة واحدة أي الطبل به في الوليمة ويرادفه الدف ان كان طبل الزهر بالمرأة بل (ولو لرجل) هذا قول ابن القاسم وهو المشهور وقال أصبغ إنما يجوز للنساء (٣٣٦) (وفي) جواز (الكبر) يفتح الكاف والوحدة الطبل الكبير للدور المتشئ بجمله

من الجهتين (و) جواز (الزهر) كمنبر أي الطبل المربع المتشئ من الجهتين هذا قول ابن حبيب قياساً لهما على الزهر بالومئهما وهو قول أصبغ وفسره بعضهم بالكراهة (ثالثها) أي الاقوال (يجوز في الكبر) ويمنع في الزهر وهو قول ابن القاسم وقال

وَصُورٌ عَلَى كَجِدَارٍ لَا مَعَ لَيْبٍ مُبَاحٍ وَلَوْ فِي ذِي هَيْئَةٍ عَلَى الْأَصَحِّ وَكَثْرَةُ زَحَامٍ وَإِغْلَاقُ بَابِ دُونِهِ وَفِي وَجُوبٍ أَكْبَلِ الْفُطَيْرِ تَرَدُّدٌ وَلَا يَدْخُلُ غَيْرُ مَدْعُوٍّ إِلَّا بِأَذْنٍ وَكَرِهَ بَنُو الْأَوَّلِ وَالشُّكْرُ لَا الْغَرَبَالُ وَلَوْ لِرَجُلٍ وَفِي الْكَبْرِ وَالْمِزْهَرِ ثَالِثُهَا يَجُوزُ فِي الْكَبْرِ إِنْ كُنَّا نَافَةً وَتَجُوزُ الزَّمَارَةُ وَالْبُوقُ

(فصل) إِنَّمَا يَجِبُ الْقِسْمُ لِلزَّوْجَاتِ فِي الْمَيْتِ وَإِنْ امْتَنَعَ الْوَطءُ شَرْعاً أَوْ طَبْعاً كَمَحْرَمَةٍ وَمُظَاهَرَةٍ مِنْهَا وَتَقَاءُ لَا فِي الْوَطءِ إِلَّا لِإِضْرَارٍ كَكَفِّهِ لِتَتَوَقَّرَ لَذَنَّهُ لِأُخْرَى وَعَلَى وَلِيِّ الْمَجْنُونِ إِطَافَتُهُ وَعَلَى الْمَرِيضِ إِلَّا أَنْ لَا يَسْتَطِيعَ

من الجهتين (و) جواز (الزهر) كمنبر أي الطبل المربع المتشئ من الجهتين هذا قول ابن حبيب قياساً لهما على الزهر بالومئهما وهو قول أصبغ وفسره بعضهم بالكراهة (ثالثها) أي الاقوال (يجوز في الكبر) ويمنع في الزهر وهو قول ابن القاسم وقال

(ابن كنانة) علم منقول من وعاء السهام (وتجوز الزمارة والبوق) أي النفير جواز امتسوى الطرفين ان كان

استعمالها يسيراً لا يباهى كل اللهو ويمنع الكثير هذا هو المشهور (فصل) في بيان القسم بين الزوجات والنشوز وما يناسبهما (انما يجب القسم) على زوج بالغ عاقل حاضر عبد أو حر ذى آله أو خصى أو محبوب صحيح أو مريض يمكنه الانتقال (للزوجات) الطيبات سواء كن مسلمات أو كاتبات أو مختلفات حرائر أو أماء أو مختلفات وصلة القسم (في المبيت) عند كل واحدة ليلة واليوم الذي يليها ويجوز بأكثر ان رضياه ولما كان القصد من المبيت عند الزوجة الأناث وازدواج الوحشة وجب القسم فيه ان لم تمتنع الوطء بل (وان امتنع الوطء شراً) أو عادة (أو طبعاً) الاول (كحرمة) بحج أو عمرة وحائض ونفساء (ومظاهر) ومولى (منها) الثاني (كرتقاء) والثالث كمجذمة ومجنونة (لا) يجب القسم بين الزوجات (في الوطء) فيترك فيه لطبيعته في كل حال (الال) قصد (إضرار) لاحدى الزوجات بعدم الوطء سواء تضررت بالفعل أم لا (ككفها) أي الزوج عن وطء احدى زوجتيه مع ميل طبعه اليه وهو عندها (لتتوفر لذته) لزوجته (الأخرى) فيجب عليه ترك الكف لأنه إضرار ولا حرج عليه ان ينشط للجماع في يوم هذه دون الأخرى إلا أن يفعله ضرراً أو يكف عن هذه لذته في الأخرى فلا يحل (و) (يجب) (على ولي) الزوج البالغ (المجنون) الذي له زوجتان أو أكثر (إطافته) على زوجتيه أو زوجاته بان يدخله على احدهما عقب غروب الشمس ويبقيه عندها الى غروب شمس اليوم الذي يليها فيخرجه من عندها ويدخله على أخرى كذلك وهكذا كما يجب عليه نفقتهن وكسوتهن (و) يجب القسم في المبيت بين الزوجات (على) الزوج (المريض) الذي يستطيع الانتقال من محل احدها الى محل الأخرى في كل حال (الآن لا يستطيع) الطواف عليهن

فبعد

لشدة مرضه (ف) لا يجب عليه القسم ويقوم (عند من شاء) الإقامة عندها من زوجتيه أو زوجاته (وقات) البيت أى لا يقضى (ان ظلم) الزوج احدى زوجاته (فيه) بأن بات عند احدها من ليلتين أو أكثر لغير عذر أو عند غيرهن كذلك لان القصد من المبيت دفع الضرر وتحسين المرأة وازهاب الوحشة وهذا يفوت بفوات زمنه فلا يجعل لمن فانت ليلتها ليلة عوضا عنها لانه حينئذ يظلم صاحبة تلك الليلة التى جعلها عوضا وشبهه فى الفوات فقال (كخدمة) رفيق (معتق بعضه بأبق) شهرامثلاثم بجى' لمالك بعضه فلا يحاسبه بخدمة ما أبقى فيه ان لم يستعمل والا ف يرجع على من استعمله بأجرة ما يخصه من عمله (ونذب الابتداء) فى قسم المبيت بين الزوجات (بالليل) لانه وقت الإيواء للزوجة (و) نذب (المبيت عند) الزوجة (الواحدة) سواء كان له اماء أم لا لأن تركها وحدها ضرر وربما يتعين عليه زمن الخوف من سارق أو محارب (و) الزوجة (الامة) السلمة (كالحرّة) فى وجوب القسم فى المبيت والتسوية بينها وبين غيرها فيه (و) من له زوجة أو أكثر وتزوج أخرى (قضى) على الزوج (ل) لزوجة (البكر) ولو أمة تزوجها على زوجة حرة (يسبع) من الليالى متواليه يبيتها عندها (و) قضى (ل) زوجة (الثيب) التى تزوجها على غيرها ولو أمة على حرة (ثلاث) من الليالى متواليات يبيتها عندها ويخير بعد تمام السبع أو الثلاث فى البتة فى القسم بمن شاء واستحب ابن المواز الفرعة كمن قدم بها من سفر (و) ان طلبت الزوجة القديمة ان يقضيها ويبيت عندها سبعا أو ثلاثا قضاء عن السبع أو الثلاث التى باتها عند الجديدة ف (لا قضاء) لها أى لاحق لها فيه فلا تجاب له (و) ان طلبت الثيب الجديدة اقامته عندها سبعا ليل كالبكر ف (لا تجاب لسبع) ولو قال لا كثر أو زائد لشمّل البكر (٣٣٧) التى طلبت أكثر من سبع (ولا بدخل) أى يحرم أن يدخل الزوج

فَمَيْتَ مَنْ شَاءَ وَفَاتَ إِنْ ظَلَمَ فِيهِ كَخِدْمَةٍ مُعْتَقٍ بَمَضْنِهِ بِأَبْقَى وَنُذِبَ الْإِبْتِدَاءُ بِاللَّيْلِ وَالْمَبِيتُ عِنْدَ الْوَاحِدَةِ وَالْأَمَةُ كَالْحُرَّةِ وَقَضَى لِلْبِكْرِ سَبْعَ وَالثَّيْبِ ثَلَاثَ وَلَا قَضَاءُ وَلَا تُجَابُ لِسَبْعٍ وَلَا يَدْخُلُ عَلَى ضَرَّتِهَا فِي يَوْمِهَا إِلَّا لِحَاجَةٍ وَجَازَ الْأَثَرُ عَلَيْهَا بِرِضَاهَا بِشَيْءٍ أَوْ لَا كَإِعْطَائِهَا عَلَى إِمْسَاكِهَا وَشِرَاءِ يَوْمِهَا مِنْهَا وَوَطءَ ضَرَّتِهَا بِأَذْنِهَا وَالسَّلَامُ بِالْبَابِ وَالْبَيَاتُ عِنْدَ ضَرَّتِهَا إِذَا أَغْلَقَتْ بِأَمَامِهَا دُونَهُ وَلَمْ يَقْدِرْ يَبِيتُ بِمُجَرَّتِهَا وَبِرِضَاهُنَّ جَمْعُهُنَّ يَمْتَزِلْنَ مِنْ دَارِهِ وَاسْتِدْعَاؤُهُنَّ لِحَلِّهِ وَالزِّيَادَةُ عَلَى يَوْمِهِ وَلَيْلَتُهُ لَا إِنْ لَمْ يَرْضَ بِهَا وَدُخُولُ

(على ضررتها) بفتح الضاد
وشد الراء والضمير لصاحبة
اليوم وصلة يدخل (في يومها)
فى كل حال (الا) دخوله على
ضررتها فى يومها (الحاجة)
غير الاستمتاع كأخذ ثوب
ونحوه (وجاز) للزوج
(الآثرة) بضم الهمزة

وسكون الثلاثة وفتحهما أى الايثار والزيادة فى المبيت لاحدى الزوجتين (عليها) أى الزوجة الأخرى (برضاها) أى المؤثر عليها سواء كان الايثار (بشئ) أى مال تأخذه المؤثر عليها من الزوج أو من ضررتها (أو) رضيت بـ (لا) شئ بأن رضيت مجانا وشبهه فى الجواز فقال (كاعطائها) أى الزوجة من اضافة المصدر لفاعله ومفعولا محذوفان أى كأن تعطى الزوجة زوجها ما لا فيجوز ذلك (على امساكها) أى لأجل أن يسكنها الزوج فى عصمته ولا يطلقها (و) جاز للزوج أو للضرة (شراء يومها) أى احدى الزوجتين أو الزوجات أو يومها أو أيامها (منها) كان العوض عن الاستمتاع أو عن اسقاط الحق وتختص الضرة بما اشترته ويخص الزوج من شاء بما اشتراه وليس هذا مكرر مع قوله وجاز الآثرة عليها لان الأولى لم يدخلها فيها على شراء وهنا دخلا عليه (و) جاز (وطء ضررتها) أى صاحبة النوبة فيها (بأذنها) ولو قبل اغتساله من وطء ذات النوبة (و) جاز (السلام) الشرعى والعرفى من الزوج على غير صاحبة النوبة وهو واقف (بالباب) من غير دخول عليها (و) يجوز (البيات) من الزوج (عند ضررتها) أى ذات النوبة ووطؤها وقيل لا يستمتع اقتصارا على قدر الضرورة (اذا أغلقت) ذات النوبة (بأبها) دونه ولم يقدر (على أن) يبيت بمجرتها أمام الباب المتألق لخوف من نحو سبع أو ظالم فان قدر على البيات بمجرتها فلا يجوز له البيات عند ضررتها (و) يجوز (ب) شرط (رضاهن) أى الزوجات (جمعهن) أى الزوجات (بمترلين) مستقل كل منهما عن الآخر بمحضه ومطبخه (من دار) واحدة (و) جاز برضاهن (استدعاؤهن) أى طلبه منهن ان ياتنه للبيات معه (لحله) المختص به ولا يقضى له هذا اذ السنة دوراته هو عليهن فى بيوتهن لفعله صلى الله عليه وسلم هذا (و) جاز برضاهن (الزيادة) فى قسم المبيت بين الزوجات (على يوم وليلة لا) يجوز جمعهما بمترلين من دار واحدة ولا استدعاؤهن لحله ولا الزيادة على يوم وليلة (ان لم يرضيا) أى الزوجات بذلك (و) لا يجوز (دخول

حمام بهما) أى الزوجتين ولو رضيتا للزوم اطلاع كل واحدة منهما على عورة الأخرى والامتنان كالزوجتين (و لا يجوز (جهما)
 أى الزوجتين (فى فراش) واحدان كان بوطء بل (ولو بلا وطء) هذا هو المشهور (وفى منع) جمع (الامتني) بملك اليمين فى
 فراش واحد بلا وطء (وكرهته) لقلة غيرتهن والأول نظر لإصل النيرة (قولان) فان كان بوطء حرم باتفاق القولين (وان
 وهبت) احدى الضرتين أو الضرائر أو أسقطت (نوبتها من ضرة فله) أى الزوج (المنع) أى رد الهبة أو الاسقاط لانه قد
 يتعلق غرضه بعين الواهبة (لالها) أى الموهوب لها وليس لها رد الهبة ان أمضاها الزوج ولا أمضاها ان ردها (و) ان أمضى الزوج
 الهبة (تختص ضررتها) الموهوب لها بما وهب لها ويصير لها نوبتان وليس للزوج جعلها لغيرها (بخلاف) هبة احدى الزوجتين أو الزوجات
 نوبتها (منه) أى الزوج فلا يختص بها بحيث يخص بها من شاء بل تقدر الواهبة كالعلم فان كن أربعا قسم للبيت بين الثلاث
 الباقيات (ولها) أى الواهبة نوبتها للزوج (الرجوع) فى نوبتها لعجزها عن الوفاء بها بسبب غيرتها (وان سافر) أى أراد الزوج
 أن يسافر بأحدى زوجتيه أو زوجاته (اختار) الزوج من تصلح لاطاقتها السفر أو لحفة جسمها لالميله لها (الافى) سفر (الغزو والحج)
 وزيارة النبي صلى الله عليه وسلم (فيقرع) بينهما أو بينهما لعظم المشاحة فى سفر القرية (وتؤولات) المدونة (بالاختيار مطلقا) عن التقيد
 بغير سفر القرية واختاره ابن القاسم (ووعظ) أى ذكر بشد الكاف الزوج (من) أى زوجته التى (نشرت) أى خرجت عن
 طاعته بمنع من وطئها والاستمتاع بها أو خروجها بلاذنه أو تركت حقوق الله تعالى كفصل الجنازة والصلاة وصيام رمضان
 ويعطها بما يلين قلبها للرغبة فى ثواب الطاعة (٣٣٨) والخوف من عقاب المعصية (ثم) ان لم يفد الوعظ (هجرها)

تَحَامُّ بِهِمَا وَجَمْعُهُمَا فِي فِرَاشٍ وَلَوْ بِلاَ وَطْءٍ وَفِي مَنَعٍ الْأَمْتَنِ وَكَرَاهَتِهِ قَوْلَانِ
 وَأَنْ وَهَبَتْ نَوْبَتَهَا مِنْ ضَرَّةٍ فَلَهُ الْمَنَعُ لَهَا وَتَخْتَصُّ ضَرَّتُهَا بِخِلَافٍ مِنْهُ وَلَهَا الرُّجُوعُ
 وَأَنْ سَافَرَ اخْتَارَ الْأَى فِي الْغَزْوِ وَالْحَجِّ فَيَقْرَعُ وَتَوَلَّتْ بِالْإِخْتِيَارِ مُطْلَقًا وَوَعِظَ
 مَنْ نَشَرَتْ ثُمَّ هَجَرَهَا ثُمَّ ضَرَبَهَا إِنْ ظَنَّ إِفَادَتَهُ وَيَتَعَدَّى ذَرْجَهُ الْحَاكِمُ وَسَكَنَهَا
 يَنْ قَوْمٍ صَالِحِينَ إِنْ لَمْ تَكُنْ بَيْنَهُمْ وَإِنْ أَشْكَلَ بَعَثَ حَكَمَيْنِ وَإِنْ لَمْ يَدْخُلْ
 بِهَا مِنْ أَهْلِيهَا إِنْ أَمَكَنَّ وَنُدِبَ كَوْنُهُمَا جَارِيَيْنِ وَبَطَلَ حُكْمُ غَيْرِ الْعَدْلِ
 وَسَفِيهِهِ وَامْرَأَتِهِ وَغَيْرِ قَعِيهِ بِذَلِكَ وَنَفَذَ طَلَاقُهَا وَإِنْ لَمْ يَرْضَ الزَّوْجَانِ وَالْحَاكِمُ

أى ترك الاستمتاع بها
 والنوم معها فى فراش
 واحد والأولى كونه شهرا
 وله الزيادة عليه ولكن
 لا يبلغ به أربعة أشهر (م)
 ان لم يفد الهجر (ضربها)
 ضربا غير مبرح وهو الذى
 لا يكسر عظام ولا يشين
 جارحة (ان ظن افادته)

أى الضرب فان تحقق أو ظن عدم افادته أو شك فيها فلا يضرب بها لان الوسيلة اذا لم يترتب عليها المقصود لا تشرع وأما
 الوعظ والهجر فلا يشترط فيهما ظن الافادة لعدم تأثيرهما فى الذات (و بتعديه) أى الزوج على زوجته بضرب أو غيره وثبوتنه عليه ولم
 ترد فراقه (زجرها الحاكم) باجتهاده بوعظ فضررب فان لم يثبت التعدى زجره بوعظ فقط ولا يأمرها فيها بهجره وزجرها أيضا ان
 بت ضررها بوعظ فضررب (وسكنها) أى زوجته التى تكررت شكواها الاضرار منه وعجزت عن اثباته (بين قوم صالحين) أى عدول
 تقبل شهادتهم (ان لم تكن) الزوجة ساكنة (بينهم وان أشكل) أمر الزوجين أى دام اشكاله اذ اسكانها بينهما انما هو مع الاشكال ولم يقدر
 الحاكم على الاصلاح بينهما (بعث حكمين) كذلك أى عدلين فقيهين يحكمان بين الزوجين المتبطلين عن بعض الفقهاء آية بعث
 الحكمين محكمة غير منسوخة فالعمل بها واجب لم يترك القول بها عالم حاشى يحيى بن يحيى كان لا يرى بعث الحكمين اه ولا يتقيد
 بعث الحكمين بدخول الزوج بها بل يبعثان (وان لم يدخل) الزوج (بها) لعموم الآية لأنهما قديكونان جارين فيتنازعان
 فيحكم الحكمان بينهما ويدخلان عليهما المرة بعد المرة ولا يلزم انهما بعث الحكمين بقوله (من أهلها) أى الزوجين (ان أمكن)
 كونهما من أهلها وظاهر الآية ان كونهما من اهل مع الوجدان واجب شرط وفى ابن الحاجب يتعين كونهما أجنبيين (ونذب
 كونهما) أى الحكمين (جارين) للزوجين (و بطل حكم غير العدل) فى الشهادة (و) بطل حكم (سفيه) أى مبذرماله فى الشهوات
 ولو مباحة (و) بطل حكم (امراة) ولو كانت عدلا (و) بطل حكم (غير فقيه) أى غير عالم بالأحكام الشرعية المطلقة (بذلك)
 أى بالنشوز وضرر الزوجين إذ شرط حكم من ولى الحكم فى أمر علمه باحكامه الشرعية (ونفذ) أى مضى ولزم بل وجاز ابتداء
 (طلاقهما) أى الحكمين الذى حكم به بين الزوجين وهو بائن ان رضى الزوجان والحاكم به بل (وان لم يرض الزوجان والحاكم) به

بعد ايقاعه ولو خالف مذهبه لرفع حكمهما خلافه ان كان الحاكم بهنهما بل (ولو كانا) أى الحكمان مقامين (من جهتهما) أى الزوجين للحكم بينهما لانهما حكان لاوكيلان عمن بهنهما ولا شاهدان (لا) يلزم طلاق (أكثر من) طلقة (واحدة أوقعا) أى الحكمان الأكثر ولا يجوز لها ايقاع الأكثر ابتداء لانه خارج عن الاصلاح الواجب عليهما وفي المدونة ولا يفرقان بأكثر من واحدة وهى بائنة فان حكما به سقط لانه خارج عن معنى الاصلاح (وتلزم) الطلقة الواحدة (ان اختلفا) أى الحكمان (في العدد) للطلاق الذى أوقعاه (ولها) أى الزوجة (التطليق) جبرا على الزوج طلقة واحدة تبين بها (ب) سبب (الضرر البين) من الزوج لها كقطع كلامه عنها وتولية وجهه عنها في الفراش لامنعه من حمام أو تأديبها على ترك حق الله تعالى كالصلاة وغسل الجنابة والزواج عليها ان شهدت بينة بالضرر وتكرره بل (ولو لم تشهد البينة بتكرره) أى الضرر بأن شهدت بحصوله مرة واحدة فلم التطليق بها على المشهور لخبر لا ضرر ولا ضرار ويجرى هنا هل يطلقها الحاكم أو يأمرها به ثم يحكم قولان (و) يجب (عليهما) أى الحكمين (الاصلاح) بين الزوجين مهما أمكن لقوله تعالى ان يريدا اصلاحا يوفق الله بينهما ابن عباس ان يريدا أى الحكمان اصلاحا يوفق الله بين الزوجين وقيل ان يريدا أى الزوجان (فان تمدد) أى الاصلاح بين الزوجين على الحكمين (فان أساء الزوج) الزوجة ولم ترض بالاقامة معه وطلبت الطلاق (طلقا) أى الحكمان الزوجة (بلا خلع) تدفعه لها في نظير حل عصمتها من الزوج (وبالعكس) أى أساءت الزوجة الزوج ولم يسأ (اتتمناه) أى الزوج (عليها) أى الزوجة وأوصياء بالصبر على اساءتها وأبقياها في عصمتها ان تحققا انه لا يتجاوز الحق معها بعد ائتمانه عليها اذ لا يلزم من انفرادها بالاساءة في الماضي عدم اساءته اياها في المستقبل (أو خالما له) أى طلقها عليه بمال منها له تقديره (بنظرهما) أى الحكمين ولو زاد على (٣٣٩) صدقها ان أراد الزوج فراقها واستوت المصلحة فيه وفي ابقائها وائتمانها

ولو كانا من جهتهما لا أكثر من واحد أو قما وتلزم إن اختلفا في المدد ولها التطليق بالضرر البين ولو لم تشهد البينة بتكرره وعليهما الإصلاح فإن تمدد فإن أساء الزوج طاقا بلا خلع وبالعكس اتتمناه عليها أو خالما له بنظرهما وإن أساء ما فهل يتعين الطلاق بلا خلع أو لهما أن يخالما بالنظر وعليه الأكثر تأويلان وأتيا الحاكم فأخبراه فنفذ حكمهما وللزوجين إقامة واحد على الصفة وفي الوليين والحاكم تردد ولهما إن أقامهما الإفلاق مالم يستوعبا

فان تعينت في أحدهما واجب (وان أساء) أى الزوجان أى ثبتت اساءة كل منهما الآخر (فهل يتعين) على الحكمين (الطلاق بلا خلع) أى مال من الزوجة للزوج هذا محل التعيين

(٤٢ - جواهر الاكليل - أول) (أولهما) أى عليهما أى الحكمين (أن يخالما) أى يطلق بمال من الزوجة لازوج قدره (بالنظر) من الحكمين ولكن لا يسقطان عنه جميع الصداق (وعليه) أى الخلع بالنظر (الأكثر) من شراح المدونة في الجواب (تأويلان) قال ابن عرفة اذا توجه الحكمان استقرأ أمورهما وسألا عن بطائنها فان وقعا على حقيقة أمرها أصلحا بينهما ان قدرا والافرقا وفي كيفية التفرقة عبارات قال الباجي ان كانت الاساءة من الزوج فراقا وان كانت من المرأة تركاها وائتمناه عليها وان كانت منهما فراقا على بعض الصداق فلا يستوعبها له وعليه بعض أهل العلم رواء محمد عن أشهب قال محمد وهو معنى قوله تعالى فلا جناح عليهما فيما افتدت به وقال ابن فتحون ان لم يقدر على الصلح فراق بشئ من الزوجة له أو اسقاطه عنه أو على التاركة دون أخذ واسقاط ولا ينبغي أن يؤخذ لهما منه شيء وتبعه المتيطى اه (وأتيا) أى الحكمان (الحاكم فأخبراه) بما حكما به من الاصلاح أو التطليق (فنفذ) أى أمضى الحاكم (حكمهما) وجوبا وان لم يرضه الزوجان والحاكم وخالف مذهبه كأن تقدم (والزوجين) معا (اقامة) حكم (واحد) على الحكم بينهما بدون رفع للحاكم (على الصفة) أى متصف بصفة الحكمين من العدالة والفقهاء بأحكام ضرر الزوجين في التوضيح جاز اقامة واحد هنا ولم يجز في جزاء الصيد الا ائتمان مع ورود نص القرآن باثنين فيهما لأن جزاء الصيد حق الله تعالى فلا يجوز لأحد اسقاطه وهذا حق الزوجين فلمهما اسقاطه البناء وكلام المدونة يدل على ان حكمه كحكم الحكمين سواء كان بصلح أو طلاق (وفي) جواز اقامة (الوليين) أى ولي الزوج وولي الزوجة واحد على الصفة (و) جواز اقامة (الحاكم) واحدا بالصفة على الحكم بين الزوجين ومنه ما أى اقامة الواحد لخالفتها التزويل (تردد) محله ان كان أجنبيا أو قريبا لهما على السواء والامنع اتفاقا (ولهما) أى الزوجين (ان أقامهما) أى الزوجان للحكمين (الافلاق) أى عزل الحكمين والرجوع عن تحكيمهما (مالم يستوعبا) أى مدة عدم استيعاب الحكم

(الكشف) عن حال الزوجين (ويعزما) أى الحكمان (على الحكم) بين الزوجين فان استوعبا الكشف وعزما على الحكم فليس لهما الافلاع ظاهره ولوعزما على الطلاق ورضى الزوجان بالبقاء وهو ظاهر الموازية ومفهوم ان أقامها انهما كانا موجبهين من الحاكم فليس لهما الافلاع عنهما وان لم يستوعبا الكشف (وان طلقا) أى الحكمان (واختلفا في) كون الطلاق (بالمال) من الزوجة للزوج وكونه بلامال بأن قال أحدهما طلقها بمال وقال الآخر بلامال (فان تلتزمه) أى ان لم تلتزم الزوجة المال (فلا طلاق) واقع وعاد الحال لما كان عليه ان لم يرض الزوج بعدم المال فان التزمته وقع الطلاق والله أعلم ﴿باب﴾ في الخلع (جاز الخلع) بلا كراهة على المشهور وكرهه ابن القصار واقتصر عليه في المقدمات وجعله بدعة (وهو) أى الخلع أى حقيقته شرعا (الطلاق) جنس شمل الخلع وغيره من أقسام الطلاق وقوله (بعوض) للزوج من الزوجة أو غيرها فصل مخرج الطلاق بالاعوض وهذا هو الأصل وهناك نوع آخر للخلع وهو الطلاق بلفظ الخلع بالاعوض فقبيل تعريف الصنف لم يشمله لارادته تعريف الأصل المشهور وقال ابن عاشر بل يشمله لأن من لوازم كونه خلعاً جريان أحكام الخلع عليه ومنها سقوط نفقتها أيام عدتها وهذا عوض محقق وان لم يدخل عليه فهذا طلاق بعوض أيضاً والخلع لغة الإزالة يقال خلع ثوبه إذا نزعته وأزاله ولما كانت الزوجة كلباس الزوج في السر والتوقية مما يضر سمى فراقها خلعاً قال تعالى هن لباس لكم والطلاق لغة الإرسال والترك وشرعا حل عقدة النكاح وهو معنى جاهلى ورد الشرع بتقريره قاله امام الحرمين (و) جاز الخلع (بلا) حكم (حاکم) فلا يتوقف كونه خلعاً على حكم الحاكم (و) جاز الطلاق (بعوض من غيرها) أى الزوجة في المدونة من قال لرجل طلق امرأتك ولك ألف درهم ففعل لزم ذلك الرجل ابن ناجي حملها شيخنا (٣٣٥)

الكشف ويعزما على الحكم وان طلقا واختلفا في المال فان لم تلتزمه فلا طلاق

﴿باب﴾

جاز الخلع وهو الطلاق بعوض وبلا حاكم وبمعرض من غيرها إن تأهل
لا من صغيرة وسفينة وذى رقب ورده المال وبانت وجاز من الأب عن المجبر
بخلاف الوصى وفي خلع الأب عن السفينة خلاف وبالفرق كجنيين

السلام ينبغي أن يقيس
كلام أهل للذهب في الأجنبي
بكونه لمصلحة أو دبر
مفسدة ولم يقصده بضرار
المرأة وأما ما يجعله بعضهم
لقصد مجرد اسقاط نفقة
العدة فلا ينبغي أن يختلف

وغير

في منعه اه وذكر شرط ملتزم العوض زوجة كان أو غيرها فقال (إن تأهل) أى كان

أهلاً لا لزامه بأن كان غير مجبور عليه وذكر مفهوم إن تأهل فقال (لا) يجوز ولا يصح العوض (من) زوجة (صغيرة) زوجة (سفينة) أى بالغة لا تحسن التصرف في المال مهمة أو ذات أب أو وصى أو مقدم قاض بغير إذنه فان أذن لها وليها صح وجاز (و) لا من شخص (ذى رقب) أى رقيق ولو بشأبة حرية بغير إذن سيده فيوقف من مدبرة وأم ولد في مرضه فان مات مضى من أم الولد والمدبرة ان تحملها الثلث وان صح فله رده (ورد) الزوج (المال) الذى خالعه به صغيرة أو سفينة أو رقيق بلا إذن من وليها وسيده (وبانت) الزوجة منه ولا يتبع الأمة بشئ بعد عتقها فان ارتجعها لظنه رجعياً أو تقليده من رآه رجعياً فرق بينهما ولو بعد الوطء وهو وطء شبهة ان لم يحكم بصحة الرجعة حاكم يراها والا فلا لرفعه الخلاف وظاهر قوله وبانت ولو قال بعد الطلاق ان لم يتم لي ما خالعت به فلا يلزمه فلا ينفعه وأما ان علق الطلاق على تمام ما خالعت به بأن قال ان تم لي هذا المال أو ان صحت براءتك فأنت طالق فان أمضى المولى فعلم ان لزمه الطلاق وان رده فلا يلزمه اذا لم يقل أحد بوقوع العلق بدون وقوع العلق عليه فان قال لرشيده ان صحت براءتك فأنت طالق فأبرأته لزمته البراءة ولزمه الطلاق فالتعليق في مخالعتها كدمه (وجاز) الخلع (من الأب عن) بنته (المجبرة) بدون إذنها ولو بجميع مهرها حيث اقتضته مصلحتها وكالأب سيد الأمة (بخلاف) الشخص (الوصى) فلا يجوز خلعها عن المجبرة إلا برضاها فقيها أى المدونة يجوز خلع الوصى عن البكر برضاها قال الخطاب ظاهر كلام الجرجاني انه لا خلاف في جواز خلعها عنها برضاها (وفي) جواز (خلع الأب عن) بنته (السفينة) أى البالغة الثيب التي لا تحسن التصرف في المال من مالها بغير رضاها ومنعه (خلاف) فان كان من ماله أو برضاها فلا خلاف في جوازه (و) جاز الخلع (ب) ذى (الفر) أى التحير والتردد بين ما يوافق القرض وما لا يوافق لجوازه بلا شيء (كجنيين) لأمة أو بهيمة في ملكها فان كان في ملك غيرها فلا يجوز فان انفش أو ولدته ميتة فلا شيء له لدخوله مجوزاً لهذا

(و) جاز الخلع بحيوان أو عرض أو مثلى (غير موصوف) بصفاته التي تختلف الرغبة فيه باعتبارها (وله) أي الزوج على الزوجة التي خالته بغير موصوف النوع (الوسط) أي المتوسط بين الجودة والرداءة من النوع الذي خالته به (و) جاز الخلع بـ (نفقة حمل) أي على أنها تنفق على نفسها مدة حملها (ان كان) بها حمل (و) جاز الخلع (باسقاط) الزوجة حقها في (حضانتها) أي حفظها ولدها وترتيبه. وحينئذ ينتقل الحق له ولو وجد من يستحقها قبله كأم الأم لقيامه مقام الأم كذا في المدونة وفيها أيضا لمن يستحقها بعد الأم قبله القيام بحقه قال في المائق هذا الذي به الفتوى وجرى به عمل القضاء والحكام وقاله غير واحد من الموثقين واختاره أبو عمران (و) جاز الخلع (مع البيع) كان تدفع عبدًا على أن يطلقها ويدفع لها عشرة دنانير فالعبد بعضه في مقابلة العصمة والعقد عليه خلع وبعضه في مقابلة الدنانير والعقد عليه بيع فيقع الطلاق بانئذ لأنه عوض في تراضيهما واستحسنه اللخمي وإن كان في البيع مانع من صحة البيع دون الخلع كإباق العبد فإن البيع يفسخ ويرد ما بيع من العبد لباثمه سواء كان الزوجة أو الزوج ويرد ما يقابل به من العوض لمشتريه ويمضي الخلع بما يقابل بالعصمة منه وإلى هذا أشار بقوله (وردت) الزوجة (لإكباب العبد) الذي دفعته للزوج في مقابلة عصمتها وفي مقابلة ما أخذته منه من الدنانير مثلاً (معه) أي مع رد البيع وفسخه فتدلل الزوج ما أخذته منه في مقابلة بعض العبد ومفعول ردت (نصفه) أي العبد فترده من الزوج لنفسها ويمضي الخلع فيصير العبد مشتركاً بينهما مع بينوتهما فلو قال ورد لك إباق العبد بيع نصفه لكان أوضح (و) إن خالته بعد مدة معلوم من نحو الدنانير إلى أجل مجهول كإمطار السماء أو قدوم من لم يعلم وقت قدومه (عجل) للزوج العدد المختار به (المؤجل بـ) أجل (مجهول) فهو كقول المدونة وإن خالها على مال معلوم القدر لكن أجل إلى أجل مجهول كان حالاً كمن باع إلى أجل مجهول فالقيمة فيه حالة مع فوات السلعة (وتوالت) أي فهمت المدونة (أيضا) أي كما فهمت بتعجيل عدده توالت (بـ) تعجيل (قيمه) أي (٣٣١) المؤجل بمجهول وتعتبر قيمته يوم الخلع على غرضه حالة

ونظريه بعضهم قال انظر كيف يقوم مع جهل أجله (وردت دراهم رديئة) خالته بها أي بردها للزوج للزوجة ليأخذ بدلها دراهم جيدة إن شاء سواء أرتبه

وغير موصوف وله الوسط ونفقة حمل إن كان وباسقاط حضانتها ومع البيع وردت لإكباب العبد معة نصفه وعجل المؤجل بمجهول وتوالت أيضا بقيمته وردت دراهم رديئة إلا لشرط وقيمة كعبد استحق والحرام كخمر ومغصوب وإن بمعضاً ولا شيء له كتأخيرها ديناً عليه وخروجها من مسكنها ولتمجيلها لها ما لا يجب قبوله وهل كذلك إن وجب

أيها حين الخلع أم لا لعدم تعيينها بالاراء ولا بالإشارة إليها كالاتعين بهما في البيع والاجارة ونحوهما ويرد في كل حال (الشرط) منها أنها رديئة فلا ترد عملاً بالشرط (و) رد للزوج من الزوجة (قيمة كعبد) وعرض وحيوان معين خالته به الزوجة زوجها (استحق) أي نحو العبد أي رفع ملك الزوج عنه بثبوت ملكه لغير الزوجة أو حرته فلا يفسخ الخلع وترد الزوجة للزوج قيمة المستحق بالفتح يوم الخلع إن لم يعلم ما باستحقاقه فإن علم ما به أو علم الزوج به وحده فلا شيء له وبانت وإن علمت به وحدها فلا خلع (و) رد (الحرام) حرمة أصلية التي خالته الزوجة زوجها (كخمر) وخنزير (و) شيء (مغصوب) أو عارضة لحق الله تعالى كأم ولد إن كان كل الخالع به بل (وإن) كان (بعضاً) من الخالع به أي حكم بفسخه شرعاً (ولا شيء له) أي الزوج عوض عنه إن علمه وحده أو مع الزوجة أو لم يعلمها مع نحو الخمر فإن لم يعلمها مع المغصوب فعليها مثله وإن علمت وحدها فلا طلاق في نحو الخمر والمغصوب إن وقع الخلع على عينه والابانت وعليها مثله من الحلال كخل وشاة وشبه في الرد فقال (كتأخيرها ديناً) لها حالاً (عليه) في مقابلة طلاقها لأنه تسليف جبر لها نفعا بحل عصمتها وتخلصها من سوء عشرته لأن تأخير الحال تسليف فيرد التأخير وتستحق دينها حالاً وبانت منه (و) كخامها على (خروجها) أي الزوجة (من مسكنها) الذي كانت ساكنة منه فيه واعتدادها خارجه فلا يجوز ويجب عليها سكنها فيه إلى تمام عدتها لأنه حق لله تعالى فليس لاحد اسقاطه وقد بانت منه وأما إن خالته على أنها تدفع أجرته من مالها مع سكنها فيه إلى تمام عدتها فهو جائز لازم لأنه حق لها فلها اسقاطه (و) كخلعها بـ (تعجيله) أي الزوج (لها ما) أي ديناً مؤجلاً عليه لها (لا يجب) عليها (قبوله) منه قبل حلول أجله كطعام أو عرض من سلم فيبطل التعجيل لأنه من باب حط الضمان وأز يدك إذا الزوجة حطت عنه ضمان الدين إلى أجل وزادها عصمتها ويبقى الدين إلى أجله وقد بانت فلا رجوع له في العصمة (وهل كذلك) الخلع بما لا يجب قبوله في الفسخ الخلع بتعجيل مالها عليه (إن وجب) عليها قبوله قبل حلول أجله كمين سواء كانت من بيع أو من قرض

وطعام وعرض من قرص لانه عجله ليسقط عن نفسه نفقة جدها فهو سلف جر نفعا واعترض بقدرته على اسقاط نفقة العدة بطلاقها بلفظ الخلع (أولا) يكون الخلع بتعجيلها ما وجب عليها قبوله قبل أجله كخلعها بتعجيل ما لا يجب عليها قبوله في المنع بل هو جائز وطلاقه رجعي لانه كمن طلق وأعطى في الجواب (تأويلان) منشؤه ما قول المدونة عن الامام مالك رضي الله تعالى عنه اذا كان لاحد الزوجين على الآخر مال مؤجل فتخالعا على تعجيله قبل محله جاز الخلع ورد الدين الى أجله فمنهم من حملها على اطلاقها وقال لافرق بين ما يجب قبوله وغيره لانه عجل لا يسقط عنه نفقة العدة أو سوء الخصومات والاقتضاءات فهو سلف جر نفعا وحملها بعض على خلافه وفصل فقال الدين الذي لا يجب قبوله لا يجوز الخلع على تعجيله والذي يجب قبوله يجوز الخلع على تعجيلها ولا يرد الى أجله والطلاق رجعي وليس سلفا جر نفعا لقدرته على خلعه بالمال بأن يطلقها بلفظ الخلع (وبانت) من خالعت زوجها بعوض بل (ولو بلا عوض) حيث (نص عليه) أي لفظ الخلع (أو على الرجعة) لا يصح عطفه على قوله عليه لاقتضاء ذلك ان الطلاق بلا عوض مع النص على الرجعة بأن وليس كذلك وانما هو معطوف على قوله بلا عوض أي وبانت ان طلقها بعوض ولو نص على الرجعة بأن أعطته شيئا وقالت له طلقني طلاق رجعية فأخذ منها وطلقها طلاق رجعية فانه يقع باثنا لأن حكم الطلاق بعوض البينة فلا يخرج عنه النص على الرجعة وشبهه في البينة فقال (ك) طلاقها رجعي بلا عوض ولا لفظ خلع و (اعطاء مال) للزوج (في العدة) من الطلاق الرجعي (على شرط) (نفيا) أي الرجعة أي على انه لا يرجعها قبل ذلك فلا رجعة وبانت منه بذلك عند ابن وهب وشبهه في البينة أيضا فقال (كبيها) أي اذا باع الزوج زوجته لمسغبة أو غيرها فهو طلاق بأن (أو تزويجها) كذلك أي اذا زوج الزوج زوجته لرجل آخر فهو طلاق بأن اذا لم يكن هازلا فيهما المتبسط قال ابن القاسم من باع امرأته أو زوجها هازلا (٣٣٣) فلا شيء عليه ويحلف في التزويج انه لم يرد طلاقها ومثله في العتبية (والختار) للخمى

من الخلاف (نفي) أي عدم (اللزوم) أي لا يلزم الطلاق الزوج (فيهما) أي بيع الزوجة وتزويجها وهو قول ابن وهب والمذهب الأول (و) بانت بكل (طلاق حكمه) على الزوج

أَوْ لَا تَأْوِيلَانِ وَبَانتَ وَلَوْ بِلَا عَوْضٍ نَصَّ عَلَيْهِ أَوْ حَلَّى الرَّجْعَةَ كَأَعْطَاهُ مَالٍ فِي الْمِدَّةِ حَلَّى نَفْيِهَا كَبَيْعِهَا أَوْ تَزْوِيجِهَا وَالْخُتَارُ نَفَى الزَّوْمِ فِيهِمَا وَطَلَّاقٍ حُكْمَ بِهِ إِلَّا لِإِيلَاءٍ وَعُسْرٍ بِنَفَقَةٍ لِإِنْ شُرْطُ نَفَى الرَّجْعَةِ بِلَا عَوْضٍ أَوْ طَلَّقَ أَوْ صَالَحَ وَأَعْطَى وَهَلْ مُطْلَقًا أَوْ إِلَّا أَنْ يَقْصِدَ الْخُلْعَ تَأْوِيلَانِ وَمُوجِبُهُ زَوْجٌ مُكَلَّفٌ وَلَوْ سَفِيهًا أَوْ وَلِيٌّ صَغِيرٌ أَبًا أَوْ سَيِّدًا أَوْ غَيْرَهُمَا لَا أَبُ سَفِيهٍ وَسَيِّدٌ بَالِغٌ وَنَفَذَ خُلْعُ الْمَرِيضِ

أو قعته الزوجة أو الحاكم بكعب أو نشوز أو أضرار أو كمال عتق (ال) الطلاق المحكوم به على الزوج (لا إيلاء) أي حلف وورثته الزوج على ترك وطء زوجته أكثر من أربعة أشهر فرجعي (و) (ال) الطلاق المحكوم به على الزوج (ل) (عسر) من الزوج (بنفقة) للزوجة فرجعي (لا) تبين الزوجة من زوجها (ان) طلقها طلاقا رجعيًا (شرط نفى الرجعة) أي عدم الرجعة حال كون شرطها (بلاعوض) سواء كان الشرط منها أو من وليها أو منه ومثله أنت طالق طلاقا تملكين به نفسك فرجع القرأ في انهار رجعية وقيل بانه وقيل ثلاث (أو طلق) الزوج زوجته طلاقا رجعيًا وأعطاه مالًا فرجعي (أو صالح) الزوج زوجته على مال لها عليه سواء أقر به أو أنكره (وأعطى) الزوج زوجته مالًا وطلقها فرجعي لأن الطلاق بلا عوض في السألتين (وهل) يكون رجعيًا (مطلقًا) عن التقييد بعدم قصد الخلع (أو) هو رجعي في كل حال (الا أن يقصد) الزوج (الخلع) فبأن لأن الصلح قديكون في غير مقابلة شيء لها عليه في الجواب (تأويلان) وليس معنى قصد الخلع ارادته بلفظ الطلاق بل معناه جريان ذكره بينهما اذ لو قصد باللفظ لم يكن نزاع في أنه بائن والتأويلان فيما اذا صالح وأعطى وأما اذا طلق وأعطى فرجعي اتفاقا اه البناء ابن الحاجب وفيها أي المدونة فيمن طلق وأعطى أكثر الروايات رجعي لأنه بمنزلة من طلق وأعطى لزوجته المتعة (وموجبه) أي موقع طلاق الخلع بعوض ومثبته (زوج مكلف) أي ما زم بمافيه كلفة وهو البالغ العاقل فلا يجب بطلاق صبي ولا مجنون ان كان المكلف رشيدًا بل (ولو) كان (سفيها) لأن له أن يطلق بلا عوض فبه أولى (أو) موجه (ولي) زوج (صغير) ومجنون حر أو ورق سواء كان الولي (أبا أو سيديا أو غيرها) من وصي وحاكم اذا كان خلع من ذكر على وجه الصلحة للصغير والمجنون ولا يجوز لهم الطلاق عليهما بغير عوض عند مالك وابن القاسم رضي الله تعالى عنهما (لأب) زوج (سفيه) أي بالغ لا يحسن التصرف في المال (و) لا (سيدي) عبد (بالغ) فلا يجوز لهما أن يخالعا عنهما بغير اذنتهما ولو جبراهما على النكاح (ونفذ) أي مضى ولزم (خلع) الزوج (المريض) مرضا مخوفا ولا يجوز القدوم

عليه لأنه اخراج لوارث ولو كافرة أو أمة لاحتمال اسلام الأولى وتحرر الثانية قبل موته ويجوز طلاق المريض مرضا غير مخوف ولو لحرة مسلمة (و) ان مات المريض بمرضه الذي طلق فيه (ورثته) زوجته التي طلقها في مرضه المخوف (دونها) أي المطلقة في مرض الزوج المخوف فلا يرثها ان مات قبله ولو طلقها وهي مريضة مرضا مخوفا لانه الذي أخرج نفسه وأسقط ما كان يستحقه لان العصمة كانت بيده وشبه في ارثها دونه فقال (ك) زوجة (مخيرة) أي خيرها زوجها في البقاء في عصمته وفراقه وهو صحيح أو مريض فاختارت في مرضه المخوف فراقه فان مات منه ورثته وان مات قبله فلا يرثها (و) زوجة (مملكة) أي ملكها زوجها عصمتها في صحته أو مرضه المخوف فطلقت نفسها (فيه) أي في مرضه المخوف ومات منه فترثه وان مات قبله فلا يرثها (و) زوجة (مولى منها) أي حلف زوجها على ترك وطئها أكثر من أربعة أشهر وهو حر أو من شهرين وهو عبد فضر به الأجل أربعة أشهر أو شهرين فتم ولم ينفى ولا وعد بها فطلق عليه في مرضه المخوف وانقضت عدتها ثم مات من مرضه فترثه وان مات قبله فلا يرثها (أو) زوجة (ملاعنة) أي لاعنها زوجها لقتلها بنفي حملها عنه أو بالزنا وهو مريض مرضا مخوفا فان مات منه ورثته وان مات قبله فلا يرثها (أو) علق طلاقها على فعلها في صحته أو مرضه (أخنته فيه) أي مرضه المخوف فان مات منه ورثته وان مات قبله فلا يرثها (أو) تزوج في صحته كتابية أو أمة ثم طلقها ولو بائنا في مرضه المخوف ثم (أسلمت) الكتابية (أو عتقت) الامة في مرضه فان مات منه ورثته وان مات قبله فلا يرثها (أو تزوجت غيره وورثت) المطلقة في المرض المخوف (أزواجا) تزوجها كل منهم في صحته وطلقها في مرضه المخوف ومات منه إن لم تكن في عصمة زوج بل (وان) كانت (في عصمة) زوج حتى (وانما ينقطع) ارث المطلقة في المرض المخوف طلاقا رجعيا أو بائنا (ب) حصول (صحته) للزوج من المرض الذي طلق فيه (بينه) أي ظاهرة لاهل المعرفة (ولو) طلق طلاقا (٣٣٣) رجعيا في مرض مخوف ثم (صح) منه صحة بينة ولم يرجعها

(ثم مرض) مرضا مخوفا (فطلقها) في هذا المرض الثاني ثم مات منه (لم ترث) الزوجة زوجها في كل حال (الا) أن يموت (في عدة الطلاق الأول) الرجعي

وَوَرِثَتْهُ دُونَهَا كَمُخَيَّرَةٍ وَمَمْلُوكَةٍ فِيهِ وَمَوْلَى مِنْهَا وَمُلَاعِنَةٍ أَوْ أَخْنَتَتْهُ فِيهِ أَوْ أَسْلَمَتْ أَوْ عَتَقَتْ أَوْ تَزَوَّجَتْ غَيْرَهُ وَوَرِثَتْ أَزْوَاجًا وَإِنْ فِي عِصْمَتِهِ وَإِنَّمَا يَنْقَطِعُ بِصِحَّةِ بَيِّنَةٍ وَلَوْ صَحَّ ثُمَّ مَرَضَ فَطَلَّقَهَا ثَانِيَةً لَمْ تَرِثْ إِلَّا فِي عِدَّةِ الطَّلَاقِ الْأَوَّلِ وَالْإِفْرَاقِ بِهِ فِيهِ كَانِشَائِهِ وَالْعِدَّةُ مِنَ الْإِفْرَاقِ وَلَوْ شُهِدَ بَعْدَ مَوْتِهِ بِطَلَاقِهِ فَكَالطَّلَاقِ فِي الْمَرَضِ وَإِنْ أَشْهَدَ بِهِ فِي سَفَرٍ ثُمَّ قَدِمَ وَوُطِئَ وَأُنْكَرَ الشَّهَادَةُ

الذي أوقفه في مرضه الأول وعبارة التوضيح لان ميراثها قد انقطع بصحته البينة بعد الطلاق الاول ولا عبرة بالطلاق الثاني لانها لا تستأنف العدة من يومه وانما هي من الطلاق الاول ومفهوم ثم مرض فطلقها انه ان طلقها في صحته البينة وفي عدة الرجعي الاول ينقطع ارثها منه ان كان الثاني بائنا ولو مات في عدة الاول فان كان رجعيا فكمين في صحته رجعيا (والاقرار به) أي الطلاق في الصحة (فيه) أي المرض بأن قال وهو مريض مرضا مخوفا فطلقها أو ناصح صحيح قبل مرضي هذا (كانشائه) أي الطلاق في المرض في انها ترثه ولا يرثها ولا يقطع ارثها الا صحته البينة لانه لا يملك الكذب ليجريها من الارث فان مات منه ورثته ولو انقضت عدتها على دعواه وان مات قبله فان كان الطلاق رجعيا ولم تنقض عدته ورثها والا فلا (والعدة) لالطلاق الذي أقر في مرضه بايقاعه في صحته السابقة ابتداءها (من) يوم (الاقرار) بالطلاق في المرض ولو كان اقراره يقتضي انقضاء العدة كلها أو بعضها لاتهامه فيه والعدة حق لله تعالى فلا يسقطها كلها ولا بعضها اقراره وأشعر قوله اقراره انه ليس له بينة على ما أقر به والعمل بمقتضاها لارتفاع التهمة بها فالعدة من اليوم الذي شهدت البينة بوقوع الطلاق فيه (ولو شهد) أي شهدت بينة على زوج (بعد موته بطلاقه) البائن أو الرجعي في مرضه أو صحته وانقضت العدة بحسب تاريخهم ومات وهو معاشر لها معاشره الأزواج وكان تأخيرهم رفع الشهادة للحاكم لعذر كغيبتهم (ف) حكمه (ك) حكم (الطلاق) الواقع من الزوج (في المرض) المخوف من أنها ترثه أبدا وتعتمد من يوم وفاته عدة وفاة ان كان الطلاق رجعيا لان موته نقلها من عدة الطلاق الى عدة الوفاة وعدة طلاق ان كان الطلاق المشهود به بائنا وظاهره ما لابن القاسم أنها تعد عدة وفاة ولو كان الطلاق بائنا لاحتمال طعنه في الشهادة لو كان حيا وبهذا بوجه ارثها ياه مع شهادة البينة بايقاعه في صحته بأن معاشرته اياها لموته منزل منزلة تكذيبه البينة (وان أشهد) الزوج (به) أي انشاء الطلاق أو الاقرار به وصلة أشهد (في سفر ثم قدم) الزوج من السفر (ووطئ) الزوجة التي أشهد بطلاقها أي أقر بوطئها أو ثبت ببينة (وأنكر الشهادة) أي الاشهاد وكذا

البينة فيه (فرق) بينهما وتعتد من يوم الحكم بالتمريق كما هو ظاهر المدونة (ولا حد) عليه واستشكل عدم حده مع الحكم بمقتضى الشهادة وأجاب ابن الواز بأنها لما كانت تعتد من يوم الحكم بالفراق كان كمن وطئ زوجته وأجاب الأبهري بأنها على حكم الزوجية الى الحكم بالفراق بدليل اعتدادهما من يوم الحكم به (ولو بأنها) أى زوجته في مرضه المخوف (ثم زوجها) أى الزوجة التى أبانها في مرضه (قبل صحته) من المرض الذى أبانها فيه (فكل تزوج في المرض) المخوف في الفساد واستحقاق الفسخ قبل وبعد لان فساده لعقده ولها الأقل من المسمى وصادق المثل من الثلث ان مات بعد الدخول (ولم يجز) أى يحرم (خلع) الزوجة (الريضة) مرضاً خوفاً لان فيه أخرج الوارث وان وقع ازم الطلاق وانتمى التوارث بينهما ولو مات أحدهما في العدة (وهل يرد) الخلع أى المال المخالعه به وظاهره وواضحت صحة بينة (أو) يرد (المجاوز) أى الزائد (لارثه) أى الزوج ان لو كان وارثاً (يوم موتها) صلة المجاوز (و) اذا كان العتبر يوم موتها (وقف) أى المال المخالعه به (اليه) أى يوم موتها في الجواب (تأويلان) نشأ من قولى الامام وابن القاسم قال الامام في المدونة لو اختلعت منه في مرضها وهو صحيح بجميع ما لم يجز ولا يرثها وقال ابن القاسم وأنا أرى لو اختلعت منه بأكثر من ميراثه منها لم يجز ولا يرثها وما على مثل ميراثه منه فأقل فجائز ولا يتوارثان قال عياض في كون قول ابن القاسم تفسيراً أو اختلافاً قولان لا أكثر والأقل فقول المصنف وهل يرد أى المخالعه به على كل حال وان كان أقل من ميراثه منها وان صححت من مرضها تأويل الخلاف للأقل وقوله أو المجاوز لارثه الخ تأويل الوفاق لا أكثر وعايه فاختلف هل يعتبر في قدر الميراث يوم الخلع فيتمتع للزوج الخلع ان كان قدر ميراثه أو يعتبر يوم موتها فيوقف المخالعه به كله اليه فان كان قدر ميراثه فأقل أخذه وان كان أكثر فقال ابن رشد لاشئ له منه ولا يرث بحال وقال الاخفش له منه قدر ميراثه ويرد الزائد (٣٣٤) وان صححت فيأخذ جميع ماخالعه به (وان) وكل الزوج من يخالعه له زوجته

بقدر معلوم من نحو
الدنانير فـ (نقص وكيه
عن مساهم) أى القدر الذى
سماه الزوج للوكيل (لم
يلزم) الزوج طلاق وزوجته
باقية على عصمته (أو
أطلق) الزوج (له) أى
الوكيل على الخلع (أو)

ولم يدعه طلاق الآن تنتمه الزوجة أو الوكيل (وان) وكلفت من يخالغ لها زوجها وبينت قدرا معلوما كعشرة أو أطلقت ف(زاد وكيلها) على ماسمته له أو على خلع المثل ان أطلقت (فعليه الزيادة) على المسمى أو خلع المثل وازم الطلاق وان أطلقت حلفت على ارادتها خلع المثل (ورد المال) المخالغ به للزوجة وسقط عنها ما التزمته من رضاع ولدها ونفقة حمل أو اسقاط حضانة (بشهادة سماع) وأولى بشهادة قطع قال ابن رشد بلا يمين وقال المتيطي بيمين (على الضرر) من الزوج لها الذي لها التطليق به ولزمت البينة (و) رد المال المخالغ به لها (بيمينها) أي الزوجة على الضرر (مع) شهادة (شاهد) واحد قاطع بضرره لها بضرب أو دوام شتم (أو) بيمينها مع شهادة (امراتين) قاطعتين بالضرر وإنما عمل فيه بشاهد واحد ويمين أو امرأتين ويمين لانه آل لمال (و) من ضارها زوجها ضررا لها التطليق به ولم تتمكن من اثباته وهي في عصمته فأرادت مخالغته وأشهدت بينة بضرر زوجها لها وإنما تخالغته وتسمط حقها في الضرر وفي البينة الشاهدة به وإنما غير ملزمة لهذا الاسقاط وإنما توصل به الى خلاصها منه وتمكنها من اثباته عليه ثم خالغته معترفه بأنها أسقطت حقها فيه وفي البينة الشاهدة به وفي البينة التي استرعتها أي أشهدتها مرا بما تقدم ف(لا يضرها اسقاط البينة المسترعية على الاصح) عند ابن رشد قال البنائي معنى الاسترعاء اشهادها قبل الخلع انها متى افتدت من زوجها بشئ فافيس طوعا منها ولا التزاما وإنما يحملها عليه الضرورة والرغبة في الراحة من ضرره بها وانها متى حصلت لها النجاة منه ترجع عليه قاله صاحب المائيق وغيره (و) رد المال المخالغ به (ب) تبين (كونها) أي الزوجة المخالعة (بائنا) من مخالغها وقت خلعها لانه لم يصادف عملا (لا) يرد المال المخالغ به ان تبين بعد الخلع انها كانت مطلقه طلاق (رجمية) لم تنقض عدتها لأنها زوجة بملاوكة العصمة فيلحقها الطلاق (أو لسكونه) أي النكاح فسادا مجمعا على فساد (يفسخ بالطلاق) كنكاح خامسة ومحرم من نسب أو رضاع أو صهر فيرد

المال المخالغ به لعدم مصادفة خلعه محلاً (أول ظهور) (عيب خيار به) أى الزوج كعنته واعتراضه وخصائه وجبه وجذامه وجموه وبرصه بعد الخلع فلها الرجوع بالمال المخالغ به هذا هو العتد وقوله السابق ولو طلقها أو مات ثم أطلع على موجب خيار فكالعدم ضعيف (أو قال) لزوجه (ان خالعتك فانت طالق ثلاثاً) أو اثنتين وكان طلقها قبل ذلك واحدة أو واحدة وكان طلقها قبل اثنتين ثم خالغها بمال فبردها لعدم وجود محل للخلع لوقوع المعلق مع المعلق عليه في وقت واحد (لا) يردها المال المخالغ به (ان لم يقل ثلاثاً) بأن أطلق أو قيد بواحدة ولم يطلقها قبل ذلك اثنتين (ولزمه) أى الزوج الذى قال لزوجه ان خالعتك فانت طالق (طلقتان) واحدة بالخلع وواحدة بالتعليق فان قيد باثنتين لزمه ثلاث واحدة بالخلع واثنتان بالتعليق قاله اللخمي وأنكره ابن رشد (وجاز) للخلع (شرط نفقة ولدها) أى ما تلده الزوجة وهو في وقت الخلع حمل في بطنها أى ما يحتاجه الولد (مدة رضاعه فلا نفقة للحمل) به أى فتسقط نفقتها حال حملها به تبع السقوط مؤنة رضاعه مدته فوقه وجاز شرط نفقة ما تلده مدة رضاعه فلا نفقة لحملها كان أظهر (و) ان خالغها برضاع ولدها ونفقة زوجها أو غيره مدة رضاع ولدها (سقطت نفقة الزوج) المشروطة مع نفقة الرضاع (أو) نفقة (غيره) أى الزوج كشرطه اتفاقها على ولده الكبير أو على أجنبي (و) سقط (زائد) على مدة الرضاع (شرط) بضم فكسر أى شرطه الزوج على الزوجة في عقد الخلع كشرطه أن تنفق على ولدها سنة بعد مدة رضاعه ولا يجوز الاقدام على هذا الشرط والذي ذكره المصنف قول ابن القاسم وروايته عن مالك رضى الله تعالى عنهما وقال الأكثر لا يسقط ما زاد على نفقة الولد مدة رضاعه وصوب هذا القول و به العمل حتى قال ابن لبابة الخلق كلهم على خلاف قول ابن القاسم وروايته عن مالك وشبهه في السقوط عن الزوجة فقال (كونه) أى الولد قبل تمام مدة رضاعه فيسقط عن أمه (٣٣٥) مابق حيث كانت عادتهم ذلك والارجع عليها ببقية النفقة (وان مات) المخالعة بنفقة

أَوْ لِمَيْبِ خِيَارِهِ أَوْ قَالَ إِنْ خَالَعْتِكِ فَأَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا لَا إِنْ لَمْ يَقُلْ ثَلَاثًا وَلِزَمَهُ طَلَقَتَانِ وَجَازَ شَرْطُ نَفَقَةٍ وَلَدَيْهَا مُدَّةَ رَضَاعِهِ فَلَا نَفَقَةَ لِلْحَمْلِ وَسَقَطَتْ نَفَقَةُ الزَّوْجِ أَوْ غَيْرِهِ وَزَادَتْ شَرْطُ كَوْنِهِ وَإِنْ مَاتَ أَوْ انْقَطَعَ لَبْنُهَا أَوْ وَلَدَتْ وَلَدَيْنِ فَكَلِمَتُهَا وَعَلَيْهِ نَفَقَةُ الْآبِقِ وَالشَّارِدِ إِلَّا لَشَرْطٍ لَا نَفَقَةَ جَنِينٍ إِلَّا بَعْدَ خُرُوجِهِ وَأَجْبِرَ عَلَى جَمْعِهِ مَعَ أُمِّهِ وَفِي نَفَقَةِ ثَمَرَةٍ لَمْ يَبْدُ صِلَاحُهَا قَوْلَانِ وَكَفَتِ الْمَاعِطَةُ وَإِنْ عُلِقَ بِالْإِقْبَاضِ أَوْ الْأَدَاءِ لَمْ يَخْتَصْ بِالْجُلُوسِ إِلَّا لِقَرِينَةٍ وَلِزِمَ فِي الْغَالِبِ وَالْيَتُونَةُ

عجزت فعلى الأب ويرجع عليها ان أيسرت (وعليه) أى الزوج (نفقة) العبد (الآبق) البعير (الشارد) المخالغ بهما أى أجرة أو جعل تحصيلهما (الالشرط) من الزوج حال عقد الخلع ان ذلك عليها فيعمل به ومثله العرف (لا) يلزم الزوج (نفقة) أم (جنين) مخالغ به (الا) أى لكن تلزمه نفقته (بعد خروجه) أى الجنين لدخوله في ملكه بمجرد وضعه (وأجبر) أى المتخالعان بجنين (على جمعه) أى الجنين بعد وضعه (مع أمه) في ملك واحد ما يبيع أحدهما ما يملكه الآخر أو يبيعهما معاً الواحد (وفي) كون (نفقة ثمرة) مخالغ بها (لم يبد صلاحها) أى لم يظهر صلاحها فاحتاج اليه الثمرة من سقى وعلاج على الزوجة لتعذر تسليمها شرعاً وعلى الزوج لان ملكه قد تم (قولان) فان كان بدا صلاحها ولم تحتج لكبير كلفة فعليه أجرة جزها الا لشرط فيعمل به (وكفت) في عقد الخلع (الماعطة) اذا جرى العرف بها في الخلع أو اقترنت بما يدل على ارادته بها وروى الباجي رواية ابن وهب من ندم على نكاح امرأته فقال أهلها ردت لك ما أخذنا منك ورتد لنا أخذنا ولم يكن طلاق ولا كلمة فهي نطليقة ابن عرفة فيقرر بالفعل دون قول وفي المدونة ان أخذ شيئاً منها واقلبت وقالت هذا بذلك ولم يسمي طلاقاً فهو طلاق الخلع اهـ وكمن عرفهم انه اذا حصل منه ما يفضيها وأخرجت سوارها من يدها ودفعها اليه وأخرجت من الدار ولم يمنعهما فهو طلاق (وان علق) الطلاق (بالا قباض أو الأداء) بأن قال الزوج ان أقبضتني أو أدبتني كذا فانت طالق (لم يختص) الاقباض أو الأداء (بالمجلس) الذى علق فيه فمضى أقبضته أو أدته ما طلب طلقت منه سواء قبلت في المجلس أو لا عند المصنف وابن عرفة وفيه ان عبد السلام بقبولها في المجلس وهذا ما لم يطل جد بحيث يرى ان الزوج لم يحمل التملك اليه واستثنى من عدم الاختصاص بالمجلس فقال (الاقرينة) دالة على انه أراد الاقباض أو الأداء في المجلس خاصة فيختص به كالتصريح به (ولزم في) الخلع بـ (ألف) درهم مثلاً وفي البلد راهم مختلفة ولم يعين شيئاً منها فيلزمها (الغالب) في التعامل به ويلزمه قبوله (و) لزم (اليثونة) أى الطلاق الباطل.

بمجرد تحقق المعلق عليه (ان قال) الزوج لزوجه (ان أعطيتني ألفا) من الدراهم أو الدنانير (فارقك) بصيغة الماضي (أو أفارئك) بصيغة المضارع فان أعطته الألف من غالب ماسعى في المجلس أو بعده ان لم توجد قرينة تخصيصه بانت منه بلا انشاء طلاق (ان فهم) بقرينة حال أو مقال كتي شئت أو الى أجل كذا ونائب فاعل فهم (الالتزام) للفراق وانه علقه على اعطائها ما ذكره (أو) لم يفهم الالتزام بل فهم (الوعد) بأن طلقها ان أعطته ما ذكره فان أعطته ما ذكره فيلزمه تطليقها (ان) كان (ورطها) أى أدخل الزوج زوجته في ورطة أى كلفة ومشقة بسبب قوله المذكور بأن باعت متاعها لتدفع له ثمنه (أو) قالت (طلقني ثلاثا بألف فطلقها) (واحدة) فتلزمها الألف لأن قصدها البيئونة وقد حصلت بالواحدة في مقابلة العوض وكونها بالثلاث لا يتعلق به غرض شرعى هذا قول ابن الموزون مذهب المدونة أنه لا يلزمها الألف الا اذا طلقها ثلاثا ولا يلزمها شيء من الألف في نظير الواحدة (و بالعكس) أى قالت طلقني واحدة بألف فطلقها ثلاثا فتلزمها الألف لحصول غرضها وزيادة (أو) قالت المرأة لزوجها (أبني) أى طلقني طلاقا بائنا (بألف) من نحو الدراهم فقال طلقتك بهالزمها الألف ولزمه الطلاق (أو) قالت له (طلقني نصف طلقة) مثلا بألف فقال لها أنت طالق نصف طلقة بها لزمه طلقة كاملة ولزمها الألف (أو) قالت له أبني (في جميع الشهر) بألف أى اجعله ظرفا له (ففعّل) الزوج ما طلبته ومنه إبانها في جميع الشهر فقد لزمها الألف التي عيبتها فان طلقها بعده لزمه الطلاق بائنا ولا شيء له (أو قال) الزوج لزوجه أنت طالق (بألف) من نحو الدراهم (غدا فقبلت في الحال) لزمه الطلاق في الحال ولزمها المسمى كذلك (أو) رأى في يدها ثوبا ظنه (٣٣٦) هرويا فقال لها أنت طالق (بهذا) الثوب الذي في يدك (المروى) نسبة الى هراة

احدى مدائن خراسان
تصنع بها الثياب فأعطته
ما في يدها (فاذا هو)
ثوب (مروى) نسبة الى
مرو كذلك بلد بخراسان
ويقال في نسبة الآدمي
اليها مروزي بزيادة الزاي
على غير قياس وتلزمه
البيئونة بالمروى الذي

ان قال ان أعطيتني ألفا فارقتك أو أفارئك إن فهم الالتزام أو الوعد إن ورطها أو طلقني ثلاثا بألف فطلقني واحدة وبالعكس أو أبني بألف أو طلقني نصف طلقة أو في جميع الشهر ففعل أو قال بألف غدا فقبلت في الحال أو بهذا المروى فإذا هو مروى أو بما في يدها وفيه متمول أو لا على الأحسن لا إن خالته بما لا شبهة لها فيه أو بتافه في أن أعطيتني ما أخالك به أو طلقتك ثلاثا بألف فقبلت واحدة بالثلث وإن ادعى الخلع أو قدرا أو جنسا حلفت وبات والقول قوله إن

أعطته له لتعينه بالاشارة اليه وقد قصر في عدم تثبته (أو) خالته (بما في يدها) مقبوضة (وفيه) أى يدها اختلغا
وذكرها باعتبار كونها عضوا (متمول) أى شيء له قيمة شرعية ولو يسيرا كدرهم فتلزمه البيئونة بما في يدها فقط (أولا) أى
أو ليس فيها متمول بأن لم يكن فيها شيء أصلا أو فيها نحو حصاة لما لقيمة له فتبين منه (على الاحسن) عند ابن عبد السلام قال وهو
الاقرب وهو قول عبد الملك لانه أبانها مجوزا لذلك أى خلويدها ولما لك رضى الله تعالى عنه والأكثر لا تلزمه واستحسنه الاخميمي
(لا) تلزمه البيئونة (ان خالته بما) أى متمول معين (لاشبهة لها) أى الزوجة (في) ملكه (به) عالمة بذلك دونه كسروق ومغصوب
ووديعة (أو) خالته (بتافه) أى قليل جدا هذا معناه في الاصل والراد به هنا ما نقص عن خلع المثل (في) قوله (ان أعطيتني ما) أى متمولا
(أخالك به) فلا تبين منه ويخفى بينه وبينها وان لم يدع انه أراد خلع المثل ولا يمين عليه في الفتوى ويخفى في المرافعة انه أراد خلع المثل
قاله ابن رشد (أو) قال الزوج لزوجه (طلقتك ثلاثا بألف) من الدنانير مثلا (فقبلت واحدة بالثلث) من الألف فلا تلزمه البيئونة لان من
حجته ان يقول لم أرض بخلاصه مني إلا بألف ولذا لو قبلت واحدة بألف لزمه الخلع لان مقصوده قد حصل ووقوع الثلاث لا يتعلق
به غرض شرعى بل هو خلاف طلاق السنة (وان) اتفقا على وقوع الطلاق و (ادعى) الزوج (الخلع) أى ان الطلاق بعوض
وأنكرته الزوجة (أو) اتفقا على الخلع وادعى الزوج (قدرا) من نحو الدراهم وادعت الزوجة قدرا دونه (أو) اتفقا على
الخلع وادعى الزوج (جنسا) من المال كنقد وادعت الزوجة جنسا غيره كمرض (حلفت) الزوجة في المسائل الثلاث على نفى
دعواه وتحقيق دعواها (وبانت) منه ولا تدفع له شيئا في الأولى وتدفع له ما ادعت في الأخيرتين فان نسكت حلف وأخذ ما ادعى في
للمسائل الثلاث فان نكل أيضا فلا شيء له في الأولى وله ما قالت في الأخيرتين (والقول قوله ان) اتفقا على وقوع الطلاق بعوض أولا

و (إن اختلفا في العدد) أى في عدد الطلاق بان قالت الزوجة طلقتنى ثلاثا بعشرة وقال الزوج بل طلقه واحدة بعشرة فالقول قول الزوج ووقعت البينة ان انفقا على الخلع والافهورجى وشبهه في ان القول قوله فقال (كدعواه) أى الزوج (موت عبد) غائب غير آبق محال به مات فادعى الزوج موته قبل الخلع وادعت الزوجة موته بعده فالقول قوله (أو) لم يمت العبد وادعى الزوج (عيبه قبله) أى الخلع وادعت الزوجة عيبه بعده فالقول قوله لان الأصل عدم انتقال الضمان اليه وبقاؤه عليها فى المدعى لا تنقله فعليها البيان (وان ثبت موته) أى العبد الغائب الخالع به (بعده) أى الخلع (فلا عهدة) أى لاصان عليها أى ضمان درك المبيع من عيب أو استحقاق أى لاعهدة على الزوجة في ذلك ومصيبته من الزوج (فصل) في بيان شروط طلاق السنة وما يتعلق به (طلاق السنة) أى الذى علمت شروطه تفصيلا منها (واحدة) فالزائد عليها بدعى (يطهر) فالطلاق في حيض أو نفاس بدعى (لم يمس فيه) فالطلاق في طهر وطئها فيه بدعى (بلا) ارداف في (عدة) من طلاق رجعى فالطلاق المردف فيها بدعى وبقي شرطان كون الطلقة كاملة وكونها على كل الزوجة فالطلاق للجزأ كنصف والطلاق على جزء للزوجة كنصفها بدعيان (والا) أى وان لم يكن واحدة ولم يكن في طهر أو كان في طهر مس فيه أو كان مردفا في عدة رجعى (ف) هو طلاق (بدعى) وانما كان الطلاق في الطهر الذى مس فيه بدعىا لتليسه عليها في العدة اذ لا تسرى هل هى حامل فتعبد بوضعها ولا فتعبد بالأقراء (وكره) البدعى الواقع (في غير الحيض) والنفاس بان كان أكثر من واحدة أو في طهر مسها فيه أو مردفا في عدة رجعى قال البناني ظاهره ان الزائد على الواحدة مكروه مطلقا وفيه نظر لقول اللخمي ايقاع اثنتين مكروه وثلاثة ممنوع ونحوه في المقدمات واللباب وعبر في المدونة بالكره لكون قال الرجرجى مراده بها التحريم ونقل ابن عبد البر وغيره الاجماع على لزوم الثلاث لمن أوقعها ابن العربي ما ذبحت ديكا بيدي قط ولو وجدت من يرد المطلقة ثلاثا (٣٣٧) قد بحثه بيدي (ولم يجبر) المطلق

طلاقا بدعىا في غير الحيض والنفاس (على الرجعة) لعدم ورود جبره عليها في السنة وشبهه في عدم جبره عليها فقال (ك) طلاقها بعد رؤيتها علامة طهرها من الحيض و (قبل الفصل) منه أو (قبل التيمم الجائز)

إِنْ اِخْتَلَفَا فِي الْمَدَدِ كَدَعَوَاهُ مَوْتَ عَيْدٍ أَوْ عَيْبَهُ قَبْلَهُ وَإِنْ ثَبَتَ مَوْتُهُ بَعْدَهُ فَلَا عَهْدَةَ
(فصل) طَلَّاقُ السَّنَةِ وَاحِدَةٌ يَطْهَرُ لَمْ يَمَسَّ فِيهِ بِلَا عِدَّةٍ وَلَا فَيَدْعَى
وَكُرْهَ فِي غَيْرِ الْحَيْضِ وَلَمْ يُجْبَرْ عَلَى الرَّجْعَةِ كَقَبْلِ الْفُسْلِ مِنْهُ أَوْ التَّيْمُمِ الْجَائِزِ
وَمُنْعَ فِيهِ وَوَقَعَ وَأُجْبِرَ عَلَى الرَّجْعَةِ وَلَوْ لِمُعْتَادَةِ الدَّمِ لَمْ يَضَافْ فِيهِ لِلأَوَّلِ عَلَى
الْأَرْجَحِ وَالْأَحْسَنُ عَدَمُهُ لِأَخْرِ الْمِدَّةِ وَإِنْ أَبَى هَدَّدَ ثُمَّ سَجَنَ ثُمَّ شَرِبَ بِمَجْلِسٍ وَالْأَرْجَحُ
ارْتَجَعَ الْحَاكِمُ وَجَازَ الْوَطْءَ بِهِ وَالتَّوَارُثُ

(٤٣ - جواهر الاكلیل - أول) به الوطء لم رضا أو عدمه (ومنعه) البدعى الواقع (فيه) أى الحيض حقيقة أو حكما بأن رأت علامة الطهر ولم تنسل ولم تقيم تيمما جائزا به الوطء ولكن لا يجبر على رجعتها فأعطى حكم الطلاق في الحيض من حيث المنع وحكم الطلاق في الطهر من حيث عدم الجبر على الرجعة (ووقع واجبر على الرجعة) للزوجة التي طلقها حائضا ان وقع الطلاق حال نزول الدم بل (ولو) وقع في يوم ارتفاع الدم (ل) زوجة (معتادة) أى اعتادت عود (الدم) قبل تمام الطهر خمسة عشر يوما (لأ) أى في زمن (يضاف) أى يضم الدم النازل (فيه) أى الزمن وصلة يضاف (ل) لعدم (الأول) الناقص عن أكثر حيضها واثبات الثاني قبل تمام الطهر فيجبر على الرجعة لتنزيل أيام الطهر منزلة أيام الدم لعدم الاعتداد بها في الطهر (على الأرجح) عند ابن يونس (والاحسن) أى الذى استحسنته الباجى (عدمه) أى الجبر على الرجعة من الطلاق الذى أوقعه في أيام انقطاع الدم قبل تمام أكثر حيضها وأقل طهرها لانه طلقها طاهرا فلم يتعد حدود الله تعالى ويستمر الجبر (لآخر العدة) فاذا غفل عنه حين طلقها حائضا الى ان طهرت ثم حاضت ثم طهرت فعلم ذلك فانه يجبر عليها مادامت في هذا الحيض وقال أشهب يجبر عليها ما لم تطهر من الحيضة الثانية لأنه صلى الله عليه وسلم أباح طلاقها في الطهر الذى يليها فلا وجه لاجباره عليها فيه (وان أبى) أى امتنع المطلق في الحيض من الرجعة (هدد) أى خوف بالسجن ان لم يرتجع (ثم) استمر آتيا الرجعة (سجن ثم) ان استمر متمتعا منها هدد بالضرب ثم ان استمر كذلك (ضرب) بالسوط باجتهاد الحاكم ويكون ذلك كله (بمجلس) واحد لانه في مصيبة يجب الاقلاع منها فوراً (والا) أى وان لم يرتجع (ارتجع الحاكم) بان يقول ارتفعت زوجته (وجاز) للزوج (الوطء) للزوجة التي ارتجعها الحاكم (به) أى ارتجاع الحاكم ولو بغير نية الزوج لقيام نية الحاكم مقامها (و) (جاز) (التوارث) أى ارث الحى من الزوجين لليت منهما بار تجاع

الحاكم (والاحب) أى المستحب لمن راجع مطلقته في الحيض مختارا أو مجبورا وأراد ان يطلقها فالتدوب (ان يمسه) في عصمته بلا طلاق ويعاشرها معاشره الزوج (حتى تطهر) من الحيض الذى طلقها فيه وهذا الامساك واجب (ثم) اذا ظهرت يستحب له ان يمسه مادامت في هذا الطهر حتى (تحيض) فيجب امساكها مادامت حائضا (ثم تطهر) من هذه الحيضة الثانية ثم يطلقها ان شاء قبل ان يمسه فالاستحباب منصب على المجموع لحديث ابن عمر رضى الله تعالى عنهما طلق زوجته حائضا فذكره عمر لرسول الله صلى الله عليه وسلم فتغيظ صلى الله عليه وسلم ثم قال مره فليراجعها ثم لم يمسه حتى تطهر ثم يحيض ثم تطهر فان بداله ان يطلقها فليطلقها قبل ان يمسه فقلتك العدة التى امر الله تعالى بالتطليق لها وهذا أخذ أهل الحجاز (وفي) كون (منعه) أى الطلاق (في الحيض لتطويل العدة) اذ زمن الحيض ليس من العدة وأولها أول الطهر الذى يلى الحيض الذى طلقت فيه لان الاقراء هى الاطهار وعلل كون منعه في الحيض لتطويلها فقال (لأن فيها) أى للدونة (جواز طلاق الحامل) في الحيض لان عدتها وضع حملها فطلاقها فيه لا يطولها (و) فيها أيضا جواز طلاق (غير المدخول بها فيه) أى الحيض لانها لا عدة عليها (أو) (منعه فيه) (لكونه تعبدًا) أى حكما شرعيا لم يظهر لنا حكمته وعلل كونه تعبدًا فقال (لمنع الخلع) أى الطلاق بعوض من الزوجة وهى حائض ولو كان معللا بتطويلها لجاز الخلع فيه لانها رضيت به وطلبته وعاضته عليه (و) (لعدم الجواز) للطلاق في الحيض (وان رضيت) به ولو كان معللا به لجاز اذ رضيت به (و) (لجبره) أى الزوج المطلق في الحيض (على الرجعة وان لم تقم) الزوجة على الزوج بطلب الرجعة (خلاف) شهر الاول ابن المحجب وقال اللخمي الثانى هو ظاهر المذهب (وصدقت) الزوجة ان ادعت (انها حائض) (٣٣٨) وقت طلاقها وانكره الزوج وترافعا وهى حائض فيجبر على رجعتها

والأحب أن يُمسيكها حتى تطهر ثم يحيض ثم تطهر وفي منعه في الحيض لتطويل المدّة لأن فيها جواز طلاق الحامل وغير المدخول بها فيه أو لكونه تعبدًا لنزع الخلع وعدم الجواز وإن رضيت وجبره على الرجعة وإن لم تقم خلاف وصدقت أنها حائض ورجع اذخال خرقه ونظرها النساء إلا أن يترافعا طاهرا فقولهُ وعجل فسخ الفاسد في الحيض والطلاق على المولى وأجبر على الرجعة لا لعيب وما للمولى فسخه أو لسره بالنفقة كاللّمان ونجرت الثلاث في شر الطلاق ونحوه وفي طالق ثلاثا للسنة إن دخل بها وإلا فواحدة

ولا ينظرها النساء لاتباتها على فرجها وهذا قول سحنون وأحد قولى ابن القاسم (ورجع اذخال خرقه) في فرجها (وتنظرها النساء) أى ما فوق واحدة لانه حق للزوج كعيب الفرج ولا ينظرن لفرجها وهذا حكمه ابن يونس عن

بعض شيوخه فالمناسب للمصنف والأرجح واستثنى من قوله وصدقت فقال (الآن يترافعا) أى الزوجان كخبره
لها كم حال كونها (طاهرا) من الحيض (فقوله) أى الزوج هو الممول به حينئذ فلا يجبر على الرجعة (وعجل فسخ) النكاح (الفاسد) الذى يفسخ أبدا كنكاح خامسة والعنيدة وعمر (في) حال (الحيض) لان الاقرار عليه الى وقت الطهر أعظم حرمة من فسخه في الحيض فان نكح أخف الفسدين حيث تعارضا (و) (عجل في الحيض) (الطلاق على المولى) أى الذى حلف على ترك وطء زوجته أكبر من أربعة أشهر وانتهى أجله وهى حائض وامتنع من الفينة والوعدها فيعجل الطلاق عليه عملا بكتاب الله تعالى (وأجبر على الرجعة) عملا بسنة رسوله صلى الله عليه وسلم في حديث عمر السابق و (لا) يعجل الفسخ في الحيض (ل) ظهور (عيب) في أحد الزوجين مقتضى الخيار في فسخ النكاح كجنون وجذام وبرص ورتق وعنة (و) (لا) يعجل في الحيض فسخ (ما) أى نكاح صحيح (للمولى) على عاقده المحجور لرق أو صبا أو سفه (فسخه) وابقاؤه فان أراد فسخه بعد البناء فظهرت حائضا آخره حتى تطهر (أو) (الطلاق على الزوج) (لسره بالنفقة) اذا حل أجل تلومه وهى حائض فلا يطلق عليه حتى تطهر وشبهه في عدم التحجيل في الحيض فقال (كاللّمان) اذا قذفها بنا أو بنى حملها منه فلا يلاعها وهى حائض (ونجرت) أى لزمت الزوج بمجرد نطقه في غير المعلق وبحصول المعلق عليه في المعلق الطلقات (الثلاث) (في) قوله لزوجه أنت طالق (بشر الطلاق ونحوه) كأسمجه وأقنره وأنتنه وأبغضه وأكرهه وأكله وأعظمه وأقبحه سواء كان مدخولا بها أم لا (و) (نجرت الثلاث) (في) قوله أنت (طالق ثلاثا لسنة ان) كان (دخل) الزوج بالزوجة القول لما ذلك لانه بمنزلة قوله أنت طالق في كل طهر طلقة فينجز عليه حالا حاملا كانت أم لا ولو حائضا كما في الدونة (والا) أى وان كان لم يدخل بها (ف) طلقة (واحدة) تلزمه لبيتوتها بها فلا يجد الزائد عليها عملا بقبح فيه هذا ضعيف والمذهب لزوم

الثلاث لانه لفظ واحد لاتقديم فيه ولا تأخير وشبه في لزوم الواحدة فقال (ك) قوله أنت طالق بد (خبره) أى الطلاق أو أحسنه أو أجمله أو فضله ولم ينوبه أكثر (أو) أنت طالق طلقة (واحدة عظيمة أو قبيحة) أو خيئة أو منكرة أو شديدة (أو) كبيرة (كالقصر) أو الجبل أو البلد أو عملاً الأرض أو ما بينهما وبين السماء ولم ينو أكثر (و) لو قال (ثلاثاً للبدعة أو بعضهن للبدعة وبعضهن للسنة فتلاث فيهما) أى السألتين دخل بها أم لا (فصل) في بيان أركان الطلاق وما يتعلق بها (وركنة) أى الطلاق سنياً كان أو بدعياً بعوض أو لا (أهل) أى زوج أو نائبه من وكيل أو حاكم أو زيجة مخيرة أو مملكة أو موكلة (وقصد) أى ارادة النطق باللفظ الصريح أو الكناية الظاهرة وان لم يقصده حل العصمة واردة حلها بالكناية الخفية والمحترز عنه في الاولين سبق اللسان بلا قصد للنطق وفي الأخير عدم قصدك العصمة وان قصد النطق به (وعمل) أى عصمة مملوكة للزوج حقيقة أو تقديرًا كما يأتي في قوله وعمله ماملك الخ (ولفظ) دال على حل العصمة وضعا كطالق أو عرفا كبرية أو قصدا كاستقنى الماء فلا طلاق بفعل الاعرف أو قرينة ولا بمجرد نية وكلام نفسى على أحد القولين ويقوم مقام اللفظ الاشارة والكتابة والكلام النفسى على القول الآخر والفعل مع العرف والقرينة (وانما يصح طلاق المسلم) فلا يصح من كافر لكافرة إلا أن يتحاكما اليانولا مسلمة طلقها زوجها الكافر بعد اسلامها ثلاثاً ثم أسلم في عدتها فهو أحق بها (المكلف) أى المألزم بما فيه كلفة لبلوغه وعقله فلا يصح من مجنون ولا من صبي ولو مرأها وقوعه عليه ان اراد بحكم الشارع لانه هو الموقع له وانما تعتبر هذه الشروط اذا كان الزوج هو الموقع للطلاق وأما الوكيل فلا يشترط فيه اسلام ولا ذكورة ولا تكليف وانما يشترط فيه التمييز ويصح طلاق المكلف ان لم يسكر بل (ولو سكر) سكرًا (حرماً) بأن استعمله عالمًا بأنه يغيب العقل واحترز به عما اذا تحقق أو ظن انه غير مسكر وأنه لا يغيب عقله فغاب (٣٣٩) باستعماله وطلق وعقله غائب فلا يصح طلاقه ولا يلزمه لانه

كَخَيْرٍ أَوْ وَاحِدَةٍ عَظِيمَةٍ أَوْ قَبِيحَةٍ أَوْ كَالْقَصْرِ وَثَلَاثًا لِلْبِدْعَةِ أَوْ بَعْضُهُنَّ لِلْبِدْعَةِ وَبَعْضُهُنَّ لِلْسُنَّةِ فَثَلَاثٌ فِيهِمَا

(فصل) وَرُكْنُهُ أَهْلٌ وَقَصْدٌ وَعَمَلٌ وَلَفْظٌ وَإِنَّمَا يَصِحُّ طَلَاقُ الْمُسْلِمِ الْمَكْلُفِ وَلَوْ سَكِرَ حَرَامًا وَهَلْ إِلَّا أَنْ لَا يُمَيِّزُ أَوْ مُطْلَقًا تَرَدُّدٌ وَطَلَاقُ الْفُضُولِيِّ كَبَيْمِهِ وَلَزِمَ وَلَوْ هَزَلَ لَا إِنْ سَبَقَ لِسَانُهُ فِي الْفَتْوَى أَوْ لَقِنَ بِلَا فَهْمٍ أَوْ هَذَى لِرَضٍ أَوْ قَالَ لِنْ اسْمِهَا طَلَاقٌ يُطَالِقُ وَقَبْلَ مَنَّهُ فِي طَارِقِ التَّيْفَاتِ لِسَانُهُ أَوْ قَالَ بِاحْفَصَةٍ فَأَجَابَتْهُ عَمْرَةٌ فَطَلَّقَهَا

كالمجنون (وهل) طلاق السكران سكرًا حرامًا لازم في كل حال (الا) حال (أن لا يميز) بأن لا يعرف السماء من الأرض ولا الرجل من المرأة فلا يلزمه طلاق (أو) طلاقه

لازم (مطلقاً) عن التقييد بكونه مميزاً في الجواب (تردد) أى طرق فطريق ابن يونس يلزمه اتفاقاً ان ميز وعلى للشهور ان لم يميز وطريق المأزرى يلزمه على للشهور مميز أم لا وطريق الباجي وابن رشد ان ميز يلزمه والا فلا (وطلاق) الشخص (الفضولي) أى الذى لم يستنبه الزوج (كبيمه) أى الفضولى في الصحة وعدم اللزوم فان لم يجزه الزوج فلا يلزمه (ولزم) الطلاق المسلم المكلف ان لم يهزل به بل (ولو هزل) أى قصد اللعب والمزح اللخمى قال ابن القاسم هزل الطلاق لازم وأرى ان قام دليل الهزل فلا يلزمه طلاق ابن الحاجب وفي الهزل بالطلاق والنكاح والعق ثلثها أى الاقوال ان قام عليه دليل لم يلزم اه (لا) يلزم الطلاق (ان سبق لسانه) اليه بلا قصد للتلفظ به بأن قصد التلفظ بغيره فلفظ به وقال انت طالق مثلاً فلا يلزمه شيء ويقبل قوله سبقنى لسانى (في الفتوى) ويلزمه في القضاء ولا ينفعه فيه دعواه سبق لسانه اليه بلا قصد الآن ثبت سبقه بينة فتنفعه فيه أيضاً قال ابن عرفة فسبق اللسان لغوان ثبت والافقى الفتيا فقط اه (أو لقن) أى الزوج الأعجمى فطلق به (بلافهم) لعناء فلا يلزمه طلاق لافى القضاء ولا فى الفتيا (أو هذى) أى تكلم بصيغة الطلاق وهو لا يشعر بها (لرض) قام به وأغمى عليه بسببه ولما أفاق أنكر وقوعه منه وشهدت بينة على انه كان مغمى عليه أو قامت عليه قرينة فان شهدت بينة بأنه كان صحيح العقل أودلت عليه قرينة كقوله وقع شيء ولم أعقله لزمه الطلاق (أو قال) الزوج (لمن اسمها طالق) باللام (باطلاق) قاصداً به نداءها فلا تطلق في الفتيا ولا في القضاء فان أسقط حرف النداء فان قامت قرينة عليه أو على الطلاق عمل بها وان لم تقم قرينة على أحدهما وادعى قصد النداء قبل قوله في الفتيا فقط (وقبل منه) أى الزوج (في) نداء من اسمها (طارق) بالراء يباطلق باللام ونائب فاعل قبل (التفات لسانه) من الراء للام بلا قصد في الفتيا فقط بدليل تغييره أسلوباً بمقابلته فان أسقط حرف النداء مع ابدال الراء لما وادعى التفات لسانه فلا يقبل منه (أو قال) الزوج وله زوجتان حفصة وعمرة (ياحفصة فأجابه عمرة) لفظاً انه يريد أن يعطيها شيئاً أو يستمتع بها (فطلقها)

أي خاطب الزوج عمره التي أجابته بصيغة الطلاق طائفاً أنها حفصة التي ناداها (فالدعوة) أي حفصة التي دعاها الزوج وهي المطلقة في الفتيا لأعمره المحببة لأنه لم يقصد طلاقها (وطلقاً) بفتح اللام أي حفصة للدعوة بقصد طلاقها بالصيغة التي خاطب بها عمره وعمره بخطابها (مع) شهادة (اليينة) عليه أو إقراره بذلك عند القاضي (أو أكره) أي الزوج على طلاق زوجته فطلقها فلا يلزمه لجبر مسلم لا طلاق في إغلاق أي إكراه (ولو) أكره لا كراهها شرعياً (بكتقويم جزء العبد) المشترك بينهما وبين آخر وقد حلف لا يشتر به من شريكه أو لا يبيعه له فأعتق الخالف نصيبه منه وهو على فقووم عليه نصيب شريكه لتكميل عتقه عليه فلا يحث هذا قول النيرة والعتمد منذهب المدونة وهو الحث لأن إكراه الشرع طوع فالصواب المكس ولو لا ما عطف عليه من قوله أو في فعل لكان وجه الكلام لا بكتقويم جزء العبد قاله ابن غازي (أو) أي ولو أكره (في فعل) أي عليه كحلفه بطلاق زوجته لا بدخل دار فلان فأكره على دخولها فلا يحث عند سحنون وهو منذهب المدونة وهذا مقيد بفعل لا يتعلق به حق لمخلاق كشر بخر وزنا بطاعة لأزوج لها ولا سيد وبيمين البر ويكون للكراه بالكسر غير الخالف وبعدم علمه حال اليمين بالإكراه ومقيداً أيضاً بما إذا لم يقل لأفعله طائفاً ولا مكرهاً وبعدم فعله بسد زوال الإكراه في اليمين المطلقة فإن انتفى قيد من هذه حث (الآن يترك التورية) أصلها إرادة المعنى البعيد لقرينة كقوله طالق مريداً من وثاق أو وجعة بالطلاق قرب وضع الحمل والمراد بها المخلص سواء كان بهذا أو غيره (مع معرفتها) أي استحضارها لعدم دهشته بالإكراه وهذا ضعيف والذهب لا يحث ولو تركها مع معرفتها لت لو قدم الاستثناء على قوله أو في فعل ليعلم أنه مختص بالقول لكان أوضح لأن التورية لا تكون في الفعل لا إكراه يتحقق (بخوف) أي غلبة ظن حصول شيء (مؤلم) أي موجه حالاً أو مآلاً سواء هدد أو لم يهدد وطلب منه الحلف مع التخويف فإن بادر قبل الطلب والتهديد فقال لاخمي إكراهه ان غلب على ظنه أنه ان لم يبادر يهدد والا فلا وبين المؤلف فقال (٣٤٠) (من قتل أو ضرب أو سجن) بغير حق شرعي والافليس إكراهها (أو قيد)

فالدعوة وطامقاً مع البينة أو أكره ولو بكتقويم جزء العبد أو في فعل إلا أن يترك التورية مع معرفتها بخوف مؤلم من قتل أو ضرب أو سجن أو قيد أو صقح لذي مروءة بملأه أو قتل ولدي أو لاله وهل إن كثر تردد لا أجنبي وأمر بالخلف ليسلم وكذا الميتق والنكاح والإقرار واليمين ونحوه وأما الكفر وسبه عليه السلام وقذف المسلم فأنما يجوز القتل

أي تقييد بحديث في رجله مثلاً (أو صفع) أي ضرب بباطن كف على قفا (ل) شخص (ذو مروءة) أي همة عالية ونفس كملة (ب) حضرة (ملا) بالقصر أي جماعة من الناس وان

كل مرة

لم يكونوا أشرفاً واحترز به عن صفعه في خلوة فليس إكراهها ولو لدلى مروءة وقيدته ابن عرفة بالسب والافهوا إكراه مطلقاً (أو) بخوف (قتل ولده) ولو عاقا وكذا بعقوبة البار أن تألم بها كما يتألم بنفسه أو قريباً منه (أو) بخوف الأخذ (لما له) أو اتلافه بكفره (وهل أن كثر) المال الذي خاف عليه فإن قل فليس الخوف عليه إكراهها هكذا قال ابن الماجشون وأستقر به ابن عبد السلام وصححه ابن بزيعة أو ولو قل قاله مالك رضي الله تعالى عنه وأكثر أصحابه رضي الله عن الجميع ففي النوادر عنه لو أنه ان لم يحلف أخذ بعض ماله فهو كالحوف على البدن وقال أصبغ ليس الخوف عليه إكراهها (تردد) للتأخرين في جعل قول ابن الماجشون تفسيراً لقولي مالك وأصبغ رضي الله تعالى عنهما بحمل الأول على الكثر والثاني على القليل فالذهب على قول واحد وهذا لابن بشير ومن وافقه وجعله خلافاً لما فيه ثلاثة أقوال وهذا لابن الحاجب قال في التخويف بالمال ثالثاً ان كثر الأول للمالك والثاني لأصبغ والثالث لابن الماجشون (لا) يكون المكلف مكرهاً بخوف قتل شخص (أجنبي) أو أخذ ماله بالأولى (وأمر) الخائف قتل الأجنبي ندباً (بالحلف) كاذباً (ليسلم) الأجنبي من القتل وتجب كفارة اليمين بالله وان كانت غموساً لتعلقها بالحال وقد تقدم ان العتمد فيها أنها تكفر إن تملت بالحال أو المستقبل وان الفلوات تكفر الان تملت بمستقبل وان كانت بطلاق أو عتق أو نحوها لزمه ما حلف به فإن لم يحلف وقتل الأجنبي فلا ضمان عليه لأن طلب حلفه ندب فقط (وكذا) أي الطلاق في كون الإكراه عليه بما تقدم (العتق والنكاح) كذا (الاقرار) على نفسه بمال أو جنابة (واليمين) بالله أو بعتق ونحوها (ونحوه) أي للذكور من بيع وإجارة ورهن (وأما الكفر) أي الاتصاف به بقول أو فعل (وسبه) أي سيدنا محمد (عليه الصلاة والسلام) وكذا غيره من سائر النبيين والملائكة المجمع عليهم (وقذف المسلم) العفيف الحر وسب الصحابة بغير القذف (فأنما يجوز) أي للذكور من الكفر وسبه صلى الله عليه وسلم وقذف المسلم (ل) خوف (القتل) لنفسه وشبهه في

الجواز بخوف القتل فقال (كالمرأة) التي (لاتجدما) أى طعاما (يسد) أى يحفظ (رمتها) أى حياتها في كل حال (الا) حال تمكينها نفسها (لمن يزني بها) فيجوز لها ان تمكن من نفسها بقدر ما يدفع عنها ضرر الجوع (وصبره) أى المكروه بالقتل على شئ مما تقدم (أحجل) أى أفضل له وأكثر ثوابا من اقدامه على شئ مما تقدم (لا) يجوز (قتل المسلم) ولورقيقا بخوف القتل فيجب عليه الصبر على قتل نفسه (ولا يجوز) قطعه) أى المسلم بخوف القتل ولو أتملة فيمكن من نفسه للقتل ولا يقطع أتملة غيره (و) لا يجوز له (أن يزني) بمكرهه أو ذات زوج أو سيد بخوف قتلها وما بطاعة لزوجها ولا سيد فيجوز به (وفي لزوم) بين حلفها على فعل (طاعة كره) الخالف (عليها) أى اليمين بأن أكره بخوف مؤلم من قتل أو ضرب أو سجن على أن يحلف بطلاق زوجته ثلاثا أو عتق رقيقه أو صومه عاما أو حجه ماشيا على أنه لا يؤخر الصلاة عن محتار وقتها ولا يشرب مسكرا أو لا يسرق أو لا يزني أولا ينش المسلمين فحلف خائفا فهل تلزمه اليمين وهو قول مطرف وابن حبيب أو لا تلزمه وهو قول أصبغ وابن الماجشون (قولان) موضوعهما إذا حلف على مستقبل كما مثلنا فان حلف على ماض مكرها لم تلزمه اتفاقا كما كراهه على الحلف بأنه صلى أو زكى أو صام رمضان ولم يفعل ذلك والفرق ان المستقبل يمكنه فعله وتركه بخلاف الماضي فإنه لا يمكنه البر فيه ومفهوم طاعة أنه ان أكره على يمين معصية كشرب مسكر أو زنا أو مباح كسوق دار أو سوق لم تلزمه اتفاقا وشبه في القولين فقال (كاجازته) أى المكروه بالفتح على طلاق أو عتق من إضافة المصدر لفاعله والكاف في قوله (كالطلاق) اسم بمعنى مثل مفعول أجازته وقوله (طائعا) حال من المكروه ومضمون الجملة أن من فعل المكروه عليه حال الاختيار وبعد زوال الإكراه هل يلزمه نظرا لطوعه أو لا يلزمه لأنه ألزم نفسه ما يلزمها ولان الواقع فاسدا لا يصح بعد وقوعه قولان اسحنون قال أولا بعدم اللزوم ثم رجح الى اللزوم (والاحسن) منهما عن بعض الشيوخ (الضى) أى اللزوم (٣٤١) (وعمله) أى الطلاق (ما) أى عصمة

قائمة بالزوجة شرعا (ملك) وذكر العائد مراعاة للفظ (ما قبله) أى قبل نفوذ الطلاق لقوله الآتى واعتبر في ولايته عليه أى المثل حال النفوذ هذا ان ملك العصمة تحقيقا بل (وان) كان

كَلَرَأَوْ لَا تَحِيدُ مَا يَسِيدُ رَمَقَهَا الْأَلَّيْنِ يَزْنِي بِهَا وَصَبْرُهُ أَجْمَلُ لَا قَتْلُ السُّلَيْمِ وَقَطْمُهُ وَأَنْ يَزْنِي وَفِي لُزُومٍ طَاعَةٍ أَكْرَهَ عَلَيْهَا قَوْلَانِ كَاجَازَتِهِ كَالطَّلَاقِ طَائِعًا وَالْأَحْسَنُ الضِّيَّ وَعَمَلُهُ مَا مُلِكَ قَبْلَهُ وَإِنْ تَعْلِيْقًا كَقَوْلِهِ لِأَجْنَبِيَّةٍ هِيَ طَالِقٌ عِنْدَ خَطْبَتِهَا أَوْ إِنْ دَخَلَتْ وَنَوَى بَعْدَ نِكَاحِهَا وَتَطَلَّقَ عَقْبَهُ وَعَلَيْهِ النِّصْفُ إِلَّا بَعْدَ ثَلَاثَ عَلَى الْأَصَوِّبِ وَلَوْ دَخَلَ فَالْمُسَمَّى قَطَطُ

(تعليقاً) أى معلقاً عليه هذا قول الامام مالك الرجوع اليه وفاقاً لأبي حنيفة وخلافاً للشافعى رضى الله تعالى عنهم ان كان التعليق صريحاً كان تزوجتك فأنت طالق بل وان دل عليه البساط (كقوله لأجنبية) حال خطبتها (هى) أى المخطوبة (طالق) وقوله (عند خطبتها) ظرف القول أى قال ذلك عند التماس نكاحها من ولها بسبب تغلبه مهرها مثلاً (او ان دخلت) وحذف مفعول دخلت ليعم الدار وغيرها أى فأنت طالق (و) قد (نوى) أى القائل ان دخلت فأنت طالق (بعد نكاحها) وأما الأولى فموقع التطبيق عند الخطبة بساط دال على التعليق من غيرنية اذ لو نوى بعد نكاحها لم يحتج لقوله عند خطبتها اهـ (و) ان تزوج التى علق طلاقها على تزوجها باللفظ أو البساط او دخولها ونوى بعد نكاحها (تطلق) أى تصير طالقاً (عقبه) أى العقد فى الأولين والدخول فى الثالثة (وعليه) أى الزوج لكل منهن (النصف) من صداقها ان دخلت الثالثة قبل بناءها بها والى فعلية جميع صداقها وكل ما يعقد على من علق طلاقها على تزوجها وتطلق ويلزمه النصف (الا) عقده عليها (بعد ثلاث) من المرات وقبل زوج فلا تطلق ولا نصف عليه لعدم العصمة وفساد العقد اجماعاً (على الأصوب) ذكر هذا الفرع فى هذا المثل من التوضيح فقال لو آتى فى لفظه بما يقتضى التكرار فقال قبل النكاح كلما تزوجت فلانة فهى طالق فظاهر كلام ابن المواز انه يلزمه نصف الصداق ولو بعد ثلاث تطليقات وقال التوسى وعبد الحميد وغيرهما الصواب انه لا شئ عليه بعد الثلاث اهـ واليه أشار المصنف بقوله الا بعد ثلاث على الأصوب اهـ والذى لأنى اسحاق فى شرح الموازية اذا عين قبيلة تكرر عليه كلما تزوج منها ويلزمه نصف الصداق كلما عقد النكاح فى واحدة منهن الا أن يتكرر نكاحها فى واحدة ثلاث مرات فيتزوجها رابعة قبل أن تتزوج زوجها فلا يلزمها صداق لأنه نكاح باطل وهى مطلقة ثلاثا تزوجها قبل زوج وفارقها قبل البناء فلا صداق لها اهـ (ولو دخل) الزوج بالزوجة التى علق طلاقها على العقد عليها (فـ) الصداق (المسمى) ان كان والا فصداق المثل يلزمه (فقط) وقال ابن وهب عليه المسمى ومثل نصفه النصف بالطلاق عقب العقد والمسمى

بالوطء ووجهه المشهور ان كل وطء استند لعقد فلا يوجب زائدا عما أوجبه العقد (ك) زوج (واطى) زوجته التي علق طلاقها على شيء (بعد حنثه) في تعليقه بحصول المعلق عليه (و) الحال انه (لم يعلم) بالحنث قبل وطئه فعليه المسمى فقط ولو تكرر وطؤه من عرفه وفي المدونة ان أنكحتك فأنت طالق فتزوجها لزمه طلاقها ولها نصف المسمى فان بنى ولم يعلم فعليه صداق واحد لصداق ونصف كمن وطى بعد حنثه ولم يعلم وليس عليها عدة وفاة ان مات لعدم الزوجية انما عليها ثلاث حيض وشبهه في لزوم الطلاق المستفاد من قوله كقوله لاجنبية الخ فقال (كأن) طلق من يتزوجهن و (أبى) لنفسه (كثيرا) من النساء لم يطلقهن سواء كان طلاقه بتعليق نحو ان فعلت كذا أو ان لم أفعله فكل امرأة أتزوجها طالق الا من اقليم كذا أو الا بعد عام أو بدون تعليق نحو كل امرأة أتزوجها طالق الا من اقليم كذا أو الا بعد شهر وسواء كان ما أبقاه مساويا لمخالفة عليه أولا وبين ابقاء الكثير بقوله (بذكر جنس) ككل تركية يتزوجها طالق (او) (بذكر) (بلد) ككل مصرية يتزوجها طالق (أو) (بذكر) (زمان يبلغه) أي يصل اليه (عمره ظاهرا) أي يشبه حياته اليه غالباً وهذا يختلف بحسب اختلاف عمر الحالف من شبيبته وكهولة وشيخوخة ككل من يتزوجها في هذا العام طالق واحتز بقوله يبلغه عمره مظاهرا عن نحو كل امرأة يتزوجها الى تسعين سنة طالق فلان لزمه هذه اليمين ويشترط في الزوم أيضا ان يبقى مدة بعد ما يبلغه عمره مظاهرا ينتفع بالزواج فيها عدة والا فلا يلزمه قال ابن عرفة وعلى المشهور ان عم النساء دون قيد لم يلزمه لالحرج اه وإذا أبى كثيرا بذكر جنس أو بلد أو زمان يبلغه عمره مظاهرا وكان متزوجا فلا (لا) تلزمه اليمين (فيمن تحته) أي في عصمته من الزوجات فلا تطلق عليه بهذه اليمين بناء على ان الدوام ليس كالا ابتداء والفرق بين هذا وبين من حلف لا يركب أو لا يلبس وهو راكب أو لا يلبس ودام راكبا أو لا يلبس فحنث به ان حقيقة الزوج انشاء عقد جديد ولم يتحقق هذا فيمن تحته وليست حقيقة الركوب واللبس قاصرة على انشاءهما فان كان نوى انشاءهما فلا يحنث بدوامهما اه فلا تلزمه أي اليمين (٣٤٣) فيمن تحته في كل حال (الاذا) أبانها بعد يمينه ثم (تزوجها) فتدخل في يمينه

ان شملها لفظه (وله) أي من علق طلاقها على زوجها (نكاحها) أي العقد عليها وان كانت تطلق عقبه لأن فائدته حل يمينه فيتزوجها عقب طلاقها ولا تطلق

كواطى بعد حنثه ولم يعم كأن أبى كثيرا بذكر جنس أو بلد أو زمان يبلغه عمره ظاهرا لا فيمن تحته إلا إذا تزوجها وله نكاحها ونكاح الإمام في كل حرمة ولزم في المصرية فيمن أبوا كذلك والطائفة إن تخلقت بمخلقين وفي مصر يلزم في عملها إن نوى وإلا فلمحل لزوم الجمعة وله الموأعدة بها لأن عم النساء

عليه اذا كانت الاداة التي علق بها لا تقتضي التكرار والا فلا يباح له نكاحها اذا لافائدة فيه حينئذ (و) له أي الحر الذي يولده وهو واجد لطول الحرية (نكاح) أي تزوج (الاماء) المملوكات لمن يستقر ملكه على أولادهن (في) أي بسبب قوله (كل حر) أتزوجها فهي طالق اذا خشى على نفسه العنت تنزىلا ليمينه منزلة عدم الطول للحرية للزوم يمينه في الحرائر بابقائه الاماء عند ابن القاسم وابن حبيب (ولزم) التعليق (في) المرأة (المصرية) مثلا كمن حلف لا يتزوج مصرية أو من مصر لاستفادة التكرار من تعليق الحكم بالوصف وان لم يأت باداة تكرار وصلة لزم (فيمن) أي امرأة (أبوها كذلك) أي مصري ولو كانت أمها غير مصرية وولدت في غير مصر لأن الولد ينسب لأبيه دون أمه قال تعالى ادعوهم لأبائهم (و) لزم في المرأة (الطائفة) على مصر (ان تخلقت بمخلقين) أي اتصفت بصفات المصريات اذا دخل لمصر في الذات وانما دخلها في الصفات فمن تخلق بخلق أهلها كمن ولد بها فمن لم تتخلق بمخلقين فلا تدخل في المصريات وان طالت اقامتها بها (و) ان حلف لا يتزوج (في) نحو (مصر يلزم) لتعليق (في) من يتزوجها في (عملها) أي البلاد الداخلة في حكمها (ان نوى) بمصر ما يعم عملها أو جرى به عرف أو دل عليه بساط (والا) أي وان لم ينو ما يعم عملها ولم يجر به عرف ولم يدل عليه بساط بأن نوى خصوصها أو لانية له (فلمحل لزوم) السعى الى (الجمعة) ثلاثة أميال وربع ميل (وله) أي الحالف لا يتزوج في مصر (الموأعدة بها) على الزواج في غيرها لمصرية أو غيرها لان المرعى عقد النكاح والموأعدة ليست عقدا (لا) يلزمه شيء (ان عم النساء) الحرائر والاماء والنسبات والأبكار الحضريات والبديويات بأن قال كل امرأة يتزوجها طالق أو ان فعلت كذا فكل امرأة يتزوجها طالق وفصل المحلوف عليه فلا شيء عليه لرفع الحرج والمشقة قال الله تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج ولم يعتبروا امكان التيسر لانها ليست كالزوجة في التحسين والضبط ولأنفة بعض النفوس منها فان قلت سيأتي ان من قال لزوجته كل امرأة أتزوجها عليك طالق يلزمه مع انه عم النساء

قلت لزمه وان عم النساء لان له مندوحة بطلاق الخلوفا لها طلاقا باتنا (أو أبني) الخالف بطلاق من يتزوجها عددا (قليلا) في نفسه ككل امرأة تزوجها الافلانة أو بنات فلان أو من قرية كذا وهي صغيرة جدا ومثل لا بقاء القليل فقال (ككل امرأة تزوجها (الاتقويضا) طالق فلا شيء عليه واما ان قال كل امرأة تزوجها فتقويضا طالق فيلزمه لابقائه كثيرا وهي التسمية (أو) كل امرأة تزوجها طالق الا (من قرية صغيرة) بحيث لا يجد فيها من تليق به (أو) قال كل امرأة تزوجها طالق (حتى أنظرها) أي الا أن أنظرها (فعني) فلا شيء عليه وله أن يتزوج من شاء ولا تطلق عليه ولولم يخش العنت لانه كمن عم النساء (أو) انقلبت بينه من الخصوص للعموم كمن علق طلاق (الأبكار) على تزوجهن بأن قال كل بكر تزوجها طالق (بعد) تعليق طلاق (كل ثيب) على تزوجها بأن قال كل ثيب تزوجها طالق (أو بالعكس) بأن قال كل بكر تزوجها طالق وكل ثيب تزوجها طالق فلا يلزمه في الثاني منهما على الأصح لأنه هو الذي حصل به الحرج ويلزمه الأول على الأصح وقيل يلزمه فيهما وقيل لا يلزمه فيهما حكاه ابن الحاجب وغيره قال في التوضيح عن ابن رشد والأول هو الجاري على المشهور وقال ابن عبد السلام هو أظهر الأقوال لدوران الحرج مع اليمين الثانية وجودا وعدما (أو) علق طلاق كل من يتزوجها في أجل يبلغه عمره مظهرا و (خشى في المؤجل العنت) بأن قال كل امرأة تزوجها في هذا العام طالق وخاف على نفسه الزنا في العام (وتعذر) عليه (التسري) فله أن يتزوج حرة لشدة خطر الزنا وخفة أمر التطبيق بقول الأكثر من العلماء بعدم لزومه ابن عرفة وفي المدونة ان قال كل امرأة تزوجها في ثلاثين أو أربعين سنة فهي طالق لزمه ان أمكنت حياته لما ذكر فان خشى العنت ولم يكن له مال يتسرى به (٣٤٣) فله أن يتزوج ولا شيء عليه ولو ضرب أجلا يعلم انه لا يبلغه أو قال الى مائتي سنة لم يلزمه (أو) قال (آخر امرأة) تزوجها طالق فلا شيء عليه قال ابن القاسم لانه كمن عم جميع النساء لانه كلما تزوج امرأة احتل أن تكون آخر أو لا فرق بينه وبينها لم يستقر ملكه على

أَوْ أَبْنَى قَلِيلًا كَكُلِّ امْرَأَةٍ أَتَزَوَّجُهَا إِلَّا تَقْوِيضًا أَوْ مِنْ قَرِيَّةٍ صَغِيرَةٍ أَوْ حَتَّى أَنْظُرَهَا فَمَعْنَى أَوْ الْأَبْكَارَ بِمَدِّ كُلِّ ثَيْبٍ أَوْ بِالْعَكْسِ أَوْ خَشِيَ فِي الْمُؤَجَّلِ الْعَنْتَ وَتَعَذَّرَ التَّسْرِي أَوْ آخِرُ امْرَأَةٍ وَصُوبَ وَقُوفُهُ عَنِ الْأُولَى حَتَّى يَنْكِحَ ثَانِيَةً ثُمَّ كَذَلِكَ وَهُوَ فِي الْمَوْقُوفَةِ كَالْوَلِيِّ وَاخْتَارَهُ الْأُولَى وَإِنْ قَالَ إِنْ لَمْ أَتَزَوَّجْ مِنْ الْمَدِينَةِ فَهِيَ طَالِقٌ فَتَزَوَّجْ مِنْ غَيْرِهَا مُبْجَزَ طَلَّاقِهَا وَتَوَلَّتْ عَلَى أَنَّهُ أَنْمَا يَلْزَمُهُ الطَّلَاقُ إِذَا تَزَوَّجَ مِنْ غَيْرِهَا قَبْلَهَا وَاعْتَبِرَ فِي وَلَا يَتَّيْتُهُ عَلَيْهِ حَالُ النُّفُوزِ

امرأة هذا هو المذهب وأما قوله (وصوب وقوفه) أي منع الخالف (عن) وطء الزوجة (الأولى) أي التي تزوجها أولا (حتى ينكح) أي يتزوج زوجة (ثانية) فيحل له وطء الأولى (ثم) يمنع من وطء الثانية (كذلك) أي كمنعه من وطء الأولى حتى ينكح ثالثة فيحل له وطء الثانية وهكذا أبدا فضعيف (و) ان تضررت المرأة للوقوف عنها من ترك وطئها ورفضته للحاكم (هو) أي القائل آخر امرأة الخ (في) المرأة (الموقوفة كالولي) في ضرب أجل الایلاء من يوم الرفع لانه لم يحلف على ترك الوطء فاذا انقضى ولم ترض بالاقامة معه بدون وطء طالق عليه والأولى تأخير هذا عن قول اللخمي الآتي ليفيد رجوعه اليه أيضا واذامات زمن الأيقاف فلها نصف الصداق ولا تره لتبين انها مطلقة قبل البناء ولا عدة عليها ويلغز بها فيقال مات زوج عن زوجة حرة مسلمة بنكاح صحيح بصادق مسمى وأخذت نصفه ولا تره ولا تمتد منه (واختاره) أي اللخمي الايقاف عن السابقة حتى يتزوج بعدها في كل سابقة (الا) في الزوجة (الأولى) فلا يوقف عنها لانه لما قال آخر امرأة علم انه لم يلق طلاق الأولى (وإن قال) للكلف (ان لم أتزوج من) نساء (المدينة) للنورة بأوار ساكنها عليه أفضل الصلاة والسلام (فهي) أي التي تزوجها من غيرها (طالق فتزوج من غيرها مجز) أي حصل (طلاقها) بمجرد عقده عليها سواء تزوجها قبل تزوجه من المدينة أو بعده بناء على انها قضية حملية في قوة كل امرأة تزوجها من غير المدينة طالق هذا ظاهر للمدونة والجواهر (وتوالت) أي حملت المدونة (على انه) أي الشأن (انما يلزم الطلاق) فيمن تزوجها من غيرها (إذا تزوج من غيرها) أي المدينة (قبل) تزوجه من (ها) أي المدينة لتعليقه طلاق من يتزوجها من غيرها على عدم تزوجه منها فان تزوج منها ثم تزوج من غيرها فلا تطلق هذا مفاد التأويل وهو ضعيف والمذهب الاطلاق ويؤيده ان القضية حملية وان اشتملت على ان (واعتبر في ولايته) أي استبلاء الزوج (عليه) أي المحل وهي العصمة ونائب فاعل اعتبر (حال النفوذ)

وفروع الطلاق أو الظهار الذي علقه الزوج تبعاً لحصول المعلق عليه لا حال التعليق (فلو فعلت) الزوجة المحلوف بطلاقها ثلاثاً أو أقل منها على أن لا تفعل كذا ففعلت (المحلوف عليه حال يبنوتها لم يلزم) الطلاق المعلق الزوج ادلاً ولاية له على عصمتها حال النفوذ فالحل معدوم وكذا ان حلف على فعل نفسه وفعله حال يبنوتها فقد نص ابن القاسم على أن من حلف لغيره بالطلاق الثلاث ليأبنته وأليقضيته وقت كذا وطلقها طلاق الخلع قبل مجي الوقت لحوفه من مجي الوقت وهو معدوم أو قصد عدم الذهاب فلا تزمه الثلاث ويعقد عليها بعده بر بع دينار برضاها وولى وشاهدين ويبقى له فيها طلقان أو طلاقاً إن كان قد طلقها قبل ذلك طلاقاً واحدة ويكره له فعل ذلك لغيره (ولو) علق طلاق زوجته على فعلها أو فعله غير مقيد بزمن ثم بانت بخلع أو انقضاء عدة طلاق رجعية ثم (نكحها) أى تزوجها راضية بصداق وولى وشاهدين (ففعلته) أى المحلوف عليه المعلق طلاقها عليه (حنت) الزوج في تعليقه (ان بقى من العصمة المعلق فيها شيء) أى طلقان أو طلاقاً وإنما حنت لعدم الزوجة إلى عصمتها حتى تتم عصمتها سواء تزوجها قبل زوج أو بعده لان عقد الثاني لا يهدم عصمة الأول فان لم يبق من العصمة المعلق فيها شيء بأن طلقها ثلاثاً أو ما يثمنها وتزوجها بعد زوج عادت اليه غير معلق طلاقها لاختصاصه بالعصمة الأولى فان قيد بزمن انقضى فلا شيء عليه لانحلال يمينه بمضى الزمن المعين ولو أتى بأداة تكرار ككلمة فعلت كذا فأنت طالق اختصت اليمين بالعصمة الأولى المعلق فيها ولو قال كلمتا زوجته فأنت طالق فلا تختص بالعصمة الأولى فكلمتا تزوجها تطلق عقبه والفرق انه في الأولى علق الطلاق على عصمة مملوكة حال التعليق فاخص بها وفي الثانية علقه على عصمة مستقبلية فعم سائر العصم وشبه في اعتبار حال النفوذ واختصاص التعليق بالعصمة المعلق فيها فقال (كالظهار) فان قال ان فعلت كذا فأنت على كظها رمى ففعل حال يبنوتها فلا يلزم وان تزوجها (٣٤٤) بعدها ففعل فان بقى من العصمة المعلق فيها شيء لزمه وأخرج من

الاختصاص بالعصمة الأولى فقال (لا) تختص اليمين بالعصمة المعلق فيها بالنسبة لزوج (محلوف لها) بطلاق التي يتزوجها عليها أو عتق التي يتسراها عليها (ف) يلزمه التعليق (فيها) أى العصمة المعلق

فَلَوْ فَعَلَتْ الْمَحْلُوفَ عَلَيْهِ حَالَ بَيِّنَتِهَا لَمْ يَلْزَمْ وَلَوْ نَكَحَهَا فَعَمَلَتْهُ حَيْثُ إِنْ بَقِيَ مِنَ الْعِصْمَةِ الْمُعْلَقِ فِيهَا شَيْءٌ كَالظَّهَارِ لَا مَحْلُوفٌ لَهَا فِيهَا وَغَيْرَهَا وَلَوْ طَلَّقَهَا ثُمَّ تَزَوَّجَ ثُمَّ تَزَوَّجَهَا طَلَّقَتْ الْأَجْنَبِيَّةُ وَلَا حُجَّةَ لَهُ أَنَّهُ لَمْ يَتَزَوَّجْ عَلَيْهَا وَإِنْ ادَّعَى نِيَّةً لِأَنَّهُ قَصَدَهُ أَنْ لَا يَجْمَعَ بَيْنَهُمَا وَهَلْ لِأَنَّ الْيَمِينَ عَلَى نِيَّةِ الْمَحْلُوفِ لَهَا أَوْ قَامَتْ عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ تَأْوِيلَانِ وَفِيهَا عَاشَتْ مُدَّةَ حَيَاتِهَا إِلَّا لِنِيَّةٍ كَوْنِهَا تَحْتَهُ وَلَوْ عَلَّقَ عَبْدُ الثَّلَاثِ عَلَى الدُّخُولِ فَمَتَّقَ وَدَخَلَتْ لَزِمَتْ

واثنتين

فيها (وغيرها) من العصم المستقبلية فان طلق المحلوف لها ثلاثاً ثم تزوجها بعد زوج عاد عليه التعليق فتطلق التي يتزوجها عليها وتعتق التي يتسراها عليها وهكذا أبداً (ولو طلقها) أى المحلوف لها بطلاق كل من يتزوجها عليها طلاقاً بائناً دون الثلاث (ثم تزوج) أجنبية (ثم تزوجها) أى المطلقة المحلوف لها أى عقد عليها عقداً صحيحاً بصداق وولى وشاهدين (طلقت الأجنبية) التي تزوجها حال يبنوتها المحلوف لها (ولا حجة له) أى الزوج معتبرة في دعواه (انه لم يتزوج) الأجنبية (عليها) أى المحلوف لها وإنما تزوجها على غيرها وبالغ على طلاق الأجنبية وعدم قبول حجة الزوج فقال ان لم يدع نية بل (وان ادعى نية لان قصده أن لا يجمع بينهما) أى يحمل على هذا (وهل) عدم قبول نيته (لان اليمين على نية المحلوف لها) ونيته أن لا يجمع معها غيرها (أو) حملة على ما ذكر لكونه (قامت عليه بينة) أى شهدت عليه عند الحاكم ولو جاء مستقبلية قبل قوله في ذلك (تأويلان) الأول لأى الحسن الصغير والثاني لابن رشد (و) لزمه (في) قوله كل زوجة يتزوجها (ما عاشت) فلا نية طالق التعليق (مدة حياتها) أى المحلوف لها ويلزمه التعليق مدة حياتها في كل حال (الا لنية) الحالف مدة (كونها) أى المحلوف لها (تحت) أى زوجة له فان أبانها وتزوج وقال نويت مادامت زوجة لى قبل قوله في الفتيا والقضاء لموافقة نيته العرف (ولو علق عبد) الطلاق (الثلاث على الدخول) لدار مثلاً منه أو منها أو من غيرها (فمتق) أى صار حراً بعد التعليق (ودخلت) بضم فكسر الدار بعد عتقه (لزمتم) الطلقات الثلاث لان المعتبر حال النفوذ فان دخلت قبل عتقه لزمه اثنتان ولا تحل له الا بعد زوج قال ابن عاشر هذا وان كان من الفروع المترتبة على اعتبار حال النفوذ الا انه لا يظهر فيه فرق بين اعتبار حال النفوذ واعتبار حال التعليق أى لانه لو لم يعتبر حال النفوذ واعتبر حال التعليق لزمه اثنتان ولا تحل له الا بعد زوج بضائعهم يظهر ذلك في المسألة

الثانية وهي قوله واثنين الخ (و) لو علق عبد (اثنين) على فعل شيء فعتق ففعل ذلك الشيء لزمه اثنان و (بقيت) له طلقة واحدة (لأن المعتبر وقت النفوذ ولو اعتبر وقت التعليق لم تبقى له واحدة وشبه في بقاء واحدة فقال (كألو طلق) العبد زوجته طلقة واحدة ثم عتق (فبقى له طلقة واحدة لأنه طلق نصف طلاقه فصار كحرق طلق طلقة ونصف طلقة (ولو علق) حر مسلم (طلاق زوجته المملوكة لأبيه) الحر المسلم وصلة علق (على موته) أي الأب بأن قال ان مات أبي فأنت طالق مثلاً ومات أبوه (لم ينفذ) الطلاق المعلق على موت الأب للملكه زوجته كلها أو بعضها بمجرد موت أبيه فينفسخ النكاح فلا يجد الطلاق محلاً يقع فيه وفائدة عدم النفوذ مع انفساخ النكاح انه ان كان المعلق الثلاث فله تزوجها قبل زوج ان عتقت (ولفظه) أي الطلاق المحدود من أركانه أو شروطه الصريح ما اشتمل على الطاء واللام والقاف وجرى العرف باستعماله في حل العصمة وهو (طلقت وأنا طالق) منك (أو أنت) طالق مني (أو) أنت (مطلقة أو الطلاق لي لازم) وعطف على طلقت بلا للاخراج من لفظه فقال (لا) ما اشتمل عليها ولم يجر العرف باستعماله في حل العصمة وهو (منطلقة) ومطلوقة ولفظه صريح وهو لا ينصرف عنه بنية صرفه وكناية ظاهرة وهو ما ينصرف عنه بها وخفية وهو ما تتوقف دلالاته عليه عليها (وتلزم) طلقة (واحدة) بكل لفظ من الألفاظ الأربعة المتقدمة (الالنية أكثر) من واحدة فيلزمه مانواه وشبه فيلزم واحدة الالنية أكثر فقال (كاعتدى) أي من الطلاق فتلزمه واحدة الالنية أكثر فان قال أنت طالق اعتدى فان نوى اخبارها بلزوم الاعتداد فلا تلزمه الا واحدة والا فائنتان كعطفها بواو ولا ينوي حينئذ أفاده الخطاب ونوى في الأولى لانه مرتب على الطلاق كترتب جواب الشرط عليه والعطف ينافي ذلك (و) ان قال لزوجه أنت طالق أو اعتدى وادعى انه لم يرد به الطلاق (صدق) (٣٤٥) الزوج للتكلم بلفظ الطلاق الصريح أو باعتدى (في) دعوى

(نفية) أي عدم ارادة الطلاق به (ان دل بساط) أي حال مقارن للكلام (على) ارادة الأمر (العد) لنحو الدراهم وفي نسخة على العدا بألف عجب الدال أي التعدي والظلم

وَائْتَيْنِ بَقِيَتْ وَاحِدَةٌ كَمَا لَوْ طَلَّقَ وَاحِدَةً ثُمَّ عَتَقَ وَلَوْ عَلَّقَ طَلَّاقَ زَوْجَتِهِ الْمَلُوكَةَ لِأَبِيهِ عَلَى مَوْتِهِ لَمْ يَنْفُذْ وَلَفْظُهُ طَلَّقْتُ وَأَنَا طَالِقٌ أَوْ أَنْتِ أَوْ مُطَلَّقةٌ أَوْ الطَّلَاقُ لِي لَازِمٌ لَا مُنْطَلِقَةً وَتَلَزَمُ وَاحِدَةٌ إِلَّا لِنِيَّةٍ أَكْثَرَ كَاعْتَدَى وَصَدَّقَ فِي نَفْيِهِ إِنْ دَلَّ بِسَاطٍ عَلَى الْمَدِّ أَوْ كَانَتْ مُوْتَقَةً فَقَالَتْ أَطْلِقْنِي وَإِنْ لَمْ تَسْأَلْهُ فَنَأْوِيَانِ وَالثَّلَاثُ فِي بَنَتٍ وَحَبْلِكَ عَلَى غَارِبِكَ أَوْ وَاحِدَةً بَائِنَةً أَوْ نَوَاهَا بِخَلِيَّتٍ سَبِيلِكَ أَوْ ادْخُلِي وَالثَّلَاثُ إِلَّا أَنْ يَقْوَى أَقْلٌ إِنْ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا فِي كَالْمَيْتَةِ وَالْدَمِ

(٤٤ - جواهر الاكليل - أول) وعلى هذه النسخة فالواو في قوله (وكانت) المرأة (موثقة) للحال فليس في المتن الا ألف واحدة فاحتملت الوجهين كونها مما قبلها أو مما بعدها أي مقيدة بقيد أو كتاف (فقالت أطلقني) من وثاق فقال أنت طالق وقال أردت من الوثاق فيصدق بلا خلاف ان سألتها ولو في القضاء (وان) كانت موثقة و (لم تسأله) أن يطلقها من وثاقها وقال لها أنت طالق وقال أردت من الوثاق (ف) في تصديقه يمين وعنده (تأويلان) عملهما في القضاء واتفقا على تصديقه في الفتوى وان لم تكن موثقة فلا يصدق اتفاقاً (و) تلزم (الثلاث) في قوله لها أنت (بنة) لان البت هو القطع فقد قطع العصمة ولم يبق شيئاً منها بيده ولا تقبل منه نية الاقل ولو لم يبين بها (و) كذا (حبلك) أي عصمتك (على غاربك) أي كتفك فلم يبق شيئاً منها بيده (أو) قال لها أنت طالق (واحدة بائنة) فتلزمه الثلاث نظراً للفظ بائنة وإلغاء الواحدة احتياطاً للفرج أو تقدير واحدة صفة لمرة أي دفعة لا لطلقة (أو نواها) أي الواحدة البائنة (ب) قوله (خليت سبيلك) أي طريقك فاذهي حيث شئت فلا ملك لي عليك (أو) نواها بقوله (ادخلي) ونحوه من الكنايات الخفية فتلزمه الثلاث والفقهاء في هذه الالفاظ انها ليست سواء أما بنة فتلاصق بها أم لا وأما حبلك على غاربك ففي كتاب التخيير والتعليك من المدونة هي ثلاث ولا ينوي لأن هذا لا يقوله أحد وقد أتى من الطلاق شيئاً وأما واحدة بائنة وادخلي ففي كتاب التخيير والتعليك منها أيضاً وان قال لها بعد البناء أنت طالق واحدة بائنة فهي ثلاث أو قال لها الحق بأهلك أو استتري أو ادخلي أو آخر جري يربط ذلك كله واحدة بائنة فهي ثلاث فقيده ذلك بما بعد البناء ولعل المصنف سكت عن هذا القيد لوضوحه (و) تلزم (الثلاث) في كل حال (الا أن ينوي أقل) منها كواحدة أو اثنتين (ان لم يدخل) الزوج (بها) أي الزوجة (في) قوله انت على (كالميتة والدم) ولحم الخنزير وان لم ينو بها الطلاق لانها من الكنايات

الظاهرة فإن كان دخل بها لزمته الثلاث ولو نوى أقل منها والواو في قوله والسم بمعنى أو (و) تلزمه الثلاث الآن ينوى أقل في غير المدخول بها في قوله (وهبتك) نفسك أو عصمتك أو لأبيك أو لأهلك (وردتلك لأهلك أو) قوله (انت) حرام قال على أو يقل ومثله أنا حرام عليك (أو ما أنقلب اليه من أهلي) أي زوجة (حرام) أما قوله أنت كاليتة والسم ولحم الخنزير فقال في كتاب التخيير والتعليك هي ثلاث وان لم ينو بها الطلاق وأما وهبتك وردتلك لأهلك وخلية وبرية وبأن قال مني أو لم يقل فصريح في المدونة في الكتاب المذكور بمثل ما هنا وأما أنت حرام فكذلك قال على أو لم يقله وأما ما أنقلب اليه من أهل حرام فقال بعض شراح هذا الكتاب لم أقف عليه على هذا الوجه الذي ذكره المصنف ولكن قال البخمي ان قال ما أنقلب اليه من أهل حرام أو قال ما أنقلب اليه حرام ولم يذكر الأهل فهو طلاق فان قال حاشيت الزوجة فلا يصدق اذا سمى الأهل ويصدق اذا لم يسم الأهل (أو) قوله أنت (خلية) أو برية كذلك أو أنا خلتي أو برى منك (أو) أنت (بائنة) قال مني أو لم يقل (أو أنا) خلتي أو برى أو بأن منك فتلزمه الثلاث بكل صيغة من هذه الآن ينوى بها أقل منها في غير المدخول بها (و) ان طلق غير المدخول بها بصيغة من هذه الصيغ وقال نويت بها واحدة وأراد أن يتزوجها (حلف) انه لم يرد بها الثلاث (عند اعادة النكاح) أي المقدم عليها برضاها بعهر أقوله ربع دينار وولي وشاهدين فان حلف مكن منه وان نكل منع منه ولزمته الثلاث (ودين) أي وكل الزوج الى دينه وصدق (في نفى) ارادته (هـ) أي الطلاق بقوله كاليتة والسم وما بعده الى هنا يمين في القضاء وفيها في الفتوى (ان دل بساط عليه) أي نفىه بأن يتقدم بينهما كلام في حسن رائجها وعدمه (٣٤٦) ونظافتها وعدمها وفي كونها متهمة بأمر وعدمه أو في كونها متصلة به وعدمه

وَوَهَبْتُكَ وَرَدَّتْكَ لِأَهْلِكَ أَوْ أَنْتِ أَوْ مَا أَتَقَلَّبُ إِلَيْهِ مِنْ أَهْلِي حَرَامٌ أَوْ خَلِيَّةٌ أَوْ بَائِنَةٌ أَوْ أَنَا وَحَلَفَ عِنْدَ إِزَادَةِ النِّكَاحِ وَدَيْنٌ فِي نَفْيِهِ إِنْ دَلَّ بِسَاطٍ عَلَيْهِ وَثَلَاثٌ فِي لَا عَصْمَةَ لِي عَلَيْكَ أَوْ اشْتَرَيْتُهَا مِنْهُ إِلَّا لِفِدَاءٍ وَثَلَاثٌ إِلَّا أَنْ يَنْوِيَ أَقْلَ مُطْلَقًا فِي خَلَيْتُ سَبِيلَكَ وَوَاحِدَةٌ فِي فَارَقْتُكَ وَنَوَيْ فِيهِ وَفِي عَدَدِهِ فِي أَذْهَبِي وَانصَرَفِي أَوْ لَمْ أَتَزَوَّجْكَ أَوْ قَالَ لَهُ رَجُلُ أَلْكَ امْرَأَةً فَقَالَ لَا أَوْ أَنْتِ حُرَّةٌ أَوْ مُتَعَةً أَوْ الْحَقِّي بِأَهْلِكَ أَوْ لَسْتُ لِي بِامْرَأَةٍ إِلَّا أَنْ يُمَلِّقَ فِي الْآخِرِ وَإِنْ قَالَ لَا نِكَاحَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ أَوْ لَا مِلْكَ لِي عَلَيْكَ أَوْ لَا سَبِيلَ لِي عَلَيْكَ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ

فيقول لها ما ذكره ويقول أردت بقولي كاليتة في الثنتين وخبت الرائحة وبقولي كالسم في القنطرة وبقولي كالخنزير في الاتساع وبقولي خلية من تلك الصفة وبرية من التهمة وبأن مني أن ينفى وبينك فرجة فيصدق ولا يلزمه

عتابا

شيء (و) تلزم (ثلاث) في المدخول بها وينوى في غيرها (في لا عصمة لي عليك أو اشتريتها)

أي الزوجة العصمة (منه) أي الزوج فتلزمه ثلاث دخل بها أم لا (الافداء) أي خلع فتلزمه واحدة بائنة الا أن ينوى الثلاث وهذا راجع لقوله لا عصمة لي عليك فالأولى تقديمه بلسقه لا لقوله أو اشتريتها منه لانه عينه أي أو اشتريتها منه (و) تلزمه (ثلاث الا أن ينوى أقل) منها واحدة أو اثنتين (مطلقا) عن التقييد بالدخول أو عدمه (في) قوله (خليت سبيلك) وهذا لا ينافي ما تقسم لاختلاف موضوعيهما اذ موضوع ما تقدم نية الواحدة البائنة بخليت سبيلك وموضوع ما هنا نية الطلاق به لا الواحدة البائنة (و) تلزم مطلقة (واحدة في) قوله (فارقتك) دخل بها أم لا غير انها رجعية في المدخول بها بائنة في غيرها الآن ينوى أكثر منها ولما لك رضي الله تعالى عنه في غير المدونة وابن القاسم وابن عبد الحكم واحدة في التي لم يبين بها وثلاث في التي بنى بها (ونوى) أي تقبل نية الزوج (في) ارادة الطلاق وارادة عدمه (و) ان نواه نوى (في عدده) أي الطلاق من واحدة أو اثنتين أو ثلاث وصلة نوى (في) قوله (اذهبي وانصري أو) قوله (لم أتزوجك أو قال له رجل ألك امرأة فقال لا) ويحلف على عدم ارادة الطلاق فان قال أردت الطلاق ولم أرد عدده فقال أصبغ يلزمه الثلاث دخل بها أم لا واعترضه ابن عرفة وأفتى بواحدة الى ان مات (أو) قوله (أنت حرة) ولم يقل مني فينوى فيه وفي عدده والالزمه الثلاث (أو) كذلك قوله أنت (معتقة أو) قوله (الحقني بأهلك أو) قوله (لست لي بامرأة) أي زوجة فينوى فيه وفي عدده (الا أن يعلق في) القول (الآخر) أي لست لي بامرأة بأن يقول ان فعلت كذا أو ان لم تفعل كذا في هذا اليوم فلست لي بامرأة ويبحث بحصول المعلق عليه أو تركه فتلزمه واحدة الا لنية أكثر ان كان نوى الطلاق وان كان نوى غيره فلا شيء عليه يمين في القضاء دون الفتوى (وان قال) الزوج لزوجته (لانكاح) أي لازوجية (يبنى وبينك أو لا يملك لي عليك أو لا سبيل لي عليك فلا شيء عليه) أي الزوج (ان كان) أي

قوله لا نكاح الخ (عتاباً) أى معاتبة وتوبيخاً ولم ينو به الطلاق (والافتبات) فى الدخول بها وينوئى فى غيرها (وهل تحرم) الزوجة على زوجها ولا تحل له الا بعد زوج (ب) قوله لها (وجهى من وجهك حرام) ولا ينوئى فى الدخول بها وان جاء مستفتياً على ظاهر المدونة وغيرها وقد حكى ابن رشد الاتفاق عليه وينوئى فى غير الدخول بها ولو فى القضاء أو لا شئ عليه (أو) قوله وجهى (على وجهك) حرام فهل تحرم عليه ولا تحل له الا بعد زوج أو لا شئ عليه وأما لو شدد ياء على فطلق جزء بلفظ حرام فيكمل عليه وتلزمه الثلاث وينوئى فى غير الدخول بها (أو ما أعيش فيه حرام) فهل يلزمه الثلاث (أو لا شئ عليه) لان الزوجة ليست بما يعيش فيه فلم تدخل فى لفظه الا أن ينوئى فيها فيلزمه وقيل لا شئ عليه وان أدخلها فى يمينه قولان فى كل من الفروع الثلاثة أما الأول ففي سماع أصح من كتاب التخيير من قال لامرأته وجهى من وجهك حرام فلا تحل له حتى تنكح زوجا غيره ابن رشد اتفاقاً لأنه كقوله أنت على حرام وهو بعد البناء ثلاث لا ينوئى فى أقل منها الا أن يأتى مستفتياً وفي حكاية ابن رشد الاتفاق أدل دليل على شذوذ مقابله وأما الثالث فقال اللخمي ان قال وجهى على وجهك حرام كان طلاقاً وقوله ابن راشد وابن عبد السلام وزعم المصنف فى التوضيح ان اللخمي نص فيه على عدم لزوم بعد ان أشار لقول ابن راشد بالزوم فادعى الخلاف فيه وجرى على ذلك هنا وذلك كله وهم فالواجب القطع هنا بالزوم وأما الثالث فالقولان فيه معروفان قيل لا شئ عليه لأن الزوجة ليست بما يعيش فيه فلم تدخل فى لفظه الا أن ينوئى فيها فتلزمه وقيل لا شئ عليه وان أدخلها فى يمينه والقول الثانى يلزمه الثلاث وشبهه فى أنه لا شئ عليه فقال (كقوله) اى الزوج (لها) اى الزوجة (يا حرام) فلا شئ عليه قاله ابن عبد الحكم أبو عمران ولا نص عليه لغيره وقيدته (٣٤٧) ابن يونس بما اذا لم يرد به طلاقاً (أو) قوله

(الحلال حرام) ولم يقل على (أو حرام على) ولم يقل أنت فليس عليه فيه شئ ولم يحك ابن عرفة خلافة (أو) قوله (جميع ما أملك حرام ولم يرد) أى لم ينو الزوج (ادخالها) اى الزوجة فى جميع ما أملك بان نوى اخراجها أو لم ينو ادخالها ولا اخراجها

عَتَابًا وَالْأَفْتَاتُ وَهَلْ تَحْرُمُ بِوَجْهِهِ مِنْ وَجْهِكَ حَرَامٌ أَوْ قَلَى وَجْهِكَ أَوْ مَا أَعِيشُ فِيهِ حَرَامٌ أَوْ لَا شَيْءٌ عَلَيْهِ كَقَوْلِهِ لَهَا يَا حَرَامٌ أَوْ الْحَلَالُ حَرَامٌ أَوْ حَرَامٌ عَلَيَّ أَوْ جَمِيعُ مَا أَمْلِكُ حَرَامٌ وَلَمْ يُرِدْ إِدْخَالَهَا قَوْلَانِ وَإِنْ قَالَ سَائِبَةً يَمْنَى أَوْ عَتِيقَةً أَوْ لَيْسَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ حَلَالٌ وَلَا حَرَامٌ حَلَفَ عَلَى نَفْيِهِ فَإِنْ نَكَلَ نَوَى فِي عَدْوِهِ وَعُقُوبَةٍ وَلَا يُنَوَّى فِي الْمَدَدِ إِنْ أَنْكَرَ قَصْدَ الطَّلَاقِ بَعْدَ قَوْلِهِ أَنْتِ بَائِنٌ أَوْ بَرِيَّةٌ أَوْ خَلِيَّةٌ أَوْ بَتَّةٌ جَوَابًا لِقَوْلِهَا أَوْدُلُوْا فَرَجَ اللَّهُ لِي مِنْ صُحْبَتِكَ وَإِنْ قَصَدَهُ بِكَاسِقِي الْمَاءِ أَوْ بِكُلِّ كَلَامٍ لَزِمَ

قد (لا شئ عليه) وبه أفتى أبو بكر بن عبد الرحمن فهذه غير مسئلة المحاشاة وهى الحلال على حرام فلا بد فيها من اخراجها أولاً والفرق بين الفرعين ان الزوجة لما لم تكن مملوكة لم تدخل الابنية ادخالها فى قوله جميع ما أملك بخلاف الحلال على حرام فانه شامل لها فاحتيج لخراجها من أول الأمر فتقوله ولم يرد ادخالها خاص بقوله جميع ما أملك (قولان) راجع للفروع الثلاثة التى قبل السكاف (وان قال) الزوج لزوجه أنت (سائبة منى أو) قال أنت (عتيقة) منى (أو) قال (ليس بيني وبينك حلال ولا حرام) وقال لم أرد بشئ منها طلاقاً (حلف على نفي) ارادته (ب) باحدى هذه الصيغ الثلاث ولا شئ عليه (فان نكل) الزوج عن الحلف على نفي ارادته (نوى) اى قبلت نيته (فى عدده) من واحدة او اثنتين او ثلاث (وعوقب) على قوله أنت سائبة او شئ مما بعده عقوبة موجهة لتلبيسه على نفسه وعلى المسلمين (ولا ينوئى) اى لا تقبل نيته (فى العدد) للطلاق (ان أنكر قصد) اى نية (الطلاق) فتلزمه الثلاث (بعد قوله) لزوجه (أنت بائنة أو) قوله أنت (برية أو) أنت (خلية أو) أنت (بتة) حال كون القول للذكور (جواباً لقولها) له (أود) اى آتمنى (لو فرج الله لى) اى عفى (من صحبتك) اى عشرتك وزوجيتك ابدالة البساط على قصده الطلاق وكذبه فى انكاره فان لم يكن جواباً لقولها أودا لم يكن قصد الطلاق به فان تقدم كلام دال على عدم قصده فلا شئ عليه والالزمة الثلاث وان أقر بقصد الطلاق بما كان جواباً لذلك أو ما لم يكن فتلزمه الثلاث فى الدخول بها مطلقاً بنية وغيرها سواء ولا تقبل منه نية أقل منها وكذا فى غير الدخول بها فى بنية وينوئى فى غيرها (وان قصده) اى الطلاق (بك) قوله لزوجه (استقنى الماء لو) قصده (بكل كلام) كادخلنى او أخرجنى او كلنى او اشربنى مما ليس من لفظه الصريح ولا كناية الظاهرة وجواب ان قصده (لزم) الطلاق الزوج ويستثنى من كل كلام الكلام الصريح فى غير الطلاق كالظهار فلا يقع به الطلاق اذ انواه به كناية فى قوله

وصريحه بظهر مؤبد ينجر بمها ولا ينصرف لالطلاق الا الصريح في العتق كحرة ومعتقة فيلزم الطلاق به (لا) يلزمه شيء (ان قصد التلفظ) أي النطق والتكلم (ب) لفظ (الطلاق) كأن طالق (لفظ) أي نطق وتكلم (بهذا) أي اسقني مثلاً (غلطاً) بأن سبقه لسانه الى ما تكلم به غير قاصد التطبيق (أو أراد ان ينجز) أي يوقع الطلاق (الثلاث) بأن طالق ثلاثاً (فقال أنت طالق وسكت) عن قوله بالثلاث فلم يتكلم به مع استحضاره نادماً على نيته وراجعاً عنها أو ساهياً عن قوله بالثلاث فلا يلزمه الا طلاق واحدة في الفتيا والقضاء الا ان ينوي بقوله أنت طالق الثلاث فتلزمه وان أراد ان ينجز طلاق واحدة فقال أنت طالق ثلاثاً فقال مالك رضي الله تعالى عنه تلزمه الثلاث ولا تقبل نيته وقال سحنون تقبل في الفتوى (وسفه) أي نسب للسفه زوج (قائل) لزوجته (يا أمي ويا أخي) الواو بمعنى أو ومثله يا بنتي أو عمتي أو خالتي وفي المدونة للإمام مالك قوله بأمه أو يا أخته أو يا عمته أو يا خالته لاشيء فيه وهو من كلام أهل السفه (ولزم) الطلاق (بالإشارة للمهمة) أي التي شأنها ان يفهم منها التطبيق بأن صاحبها قرينة يقطع من عاينها بدلاتها عليه وان لم تفهمه الزوجة منها ولوم من قادر على النطق على المعتمد وهي كاللفظ الصريح في عدم الافتقار لنية وهذا كالاستثناء والتخصيص لقوله ولفظ وغير المفهمة لا يلزم بها طلاق ولو قصدناه فعل الاعراف جار بالتطبيق بها وفي المدونة ما علم من الأخرس بإشارة أو كتابة من طلاق أو خلع أو عتق أو نكاح أو شراء أو قذف لزمه حكم التكلم به (و) لزم الطلاق ووقع (بمجرد إرساله به) أي الطلاق للزوجة (مع رسول) بأن قال له أخبرها بأن طلقها فلزم الطلاق حين قوله ذلك للرسول سواء أخبرها أو لم يخبرها وازداده مجرد من اضافة ما كان صفة والأصل بإرساله المجرد عن التبليغ (و) لزم الطلاق ووقع (بالكتابة) لصيغته من الزوج حال كونه (عازماً) أي ناوياً بالطلاق بكتابة صيغته من غير تلفظ بها لان القلم أحد اللسانين فنزلت الكتابة (٣٤٨) منزلة اللفظ (أو) كتبه (لا) أي غير عازم وبعبه اليها كذلك فيلزمه الطلاق (ان وصل)

لا إن قصد التلفظ بالطلاق فلفظ بهذا غلطاً أو أراد أن يُنجز الثلاث فقال أنت طالق وسكت وسفه قائل يا أمي ويا أخي ولزم بالإشارة للمهمة وبمجرد إرساله به مع رسول وبالكتابة عازماً أو لا إن وصل لها وفي لزومه بكلامه النفسي خلاف وإن كرر الطلاق بمطف يواو أو فاء أو ثم فثلاث إن دخل كعم طلقين مطلقاً وبلا عطف ثلاث في المدخول بها كغيرها إن نسقه إلا لنية تأكيده فيها في غير معلق بمتمدد ولو طلق

الكتاب (لها) أي للزوجة فان لم يصل فلا يلزمه (وفي لزومه) أي الطلاق (بكلامه النفسي) بأن أجرى لفظ الطلاق على نفسه واستحضرها بقلبه من غير تلفظ بها كما يجريها على لسانه وليس المراد مجرد النية والقصد للتطبيق

اذ هذا لا يلزم به طلاق اتفاقاً وكذا من اعتقد انه طلقها ثم تبين له عدمه فلا يلزمه اجماعاً وكذا الأمر للسوسة ولا لقوله فتيل في خاطره أطلق هذه وأستريح من سوء عشرتها مثلاً قاله القرافي اه وعدم لزومه به فيه (خلاف) أي قولان مشهوران فالقول بعدم الزوم للمالك في الموازية وهو اختيار ابن عبد الحكم ونصره أهل للذهب وشهره القرافي والقول بالزوم له أيضاً في العتبية وصححه في البيان والمقدمات وشهره ابن رشد (وان كرر) الزوج (الطلاق بعطف) لبعض صيغه على بعض (بواو أو فاء أو ثم) سواء أعاد المبتدأ مع كل معطوف أم لا (ف) يلزمه (ثلاث) من الطلقات (ان) كان (دخل) بالزوجه قبل طلاقها فان لم يدخل فثلاث أيضاً ان نسقه ومعنى النسق ذكر اللفظ المتأخر عقب المتقدم بلا فصل وشبهه في لزوم الثلاث فقال (ك) قوله أنت طالق طلاقاً (مع طلقين) فتلزمه الثلاث (مطلقاً) عن التقييد بكونه دخل بها (و) ان كرره ثلاثاً (بلا عطف) لزمه (ثلاث في المدخول بها) وان كرره مرتين لزمه طلقان في المدخول بها وشبهه في لزوم الثلاث فقال (كغيرها) أي غير المدخول بها (ان نسقه) أي وصل صيغته بعضها ببعض بلا فصل حقيقة أو حكماً بأن فصل بامراض طرأ كعطاس وسعال ومفهوم ان نسقه انه ان لم ينسقه فلم يلزمه في غير المدخول بها الا الأول لينسقها به فلا يجحد الثاني مما يقع فيه والمتأخر يلزم في المدخول بها مطلقاً وفي غيرهما منسوقاً في كل حال (الالنية تأكيده) للأول والثاني والثالث فلا يلزم الا الاول (فيهما) أي المدخول بها وغيرها في المكرر بلا عطف وأما مع العطف فلا تنفع نية التأكيده عند ان القاسم لثنا فيهما وقيد قبول التوكيد بقوله (في غير معلق بمتعدد) بأن لم يعلق أصلاً وعلق بمتعدد كأن طالق ان قلت زيدا وكرره ثلاثاً ثم كله فثلاث الالنية تأكيده فان علقه بمتعدد كانت طالق ان قلت زيدا أنت طالق ان دخلت الدار أنت طالق ان أكلت كذا وفعل الجميع فثلاث ولا تقبل منه نية التأكيده لتعدد المخالف عليه (ولو طلق) الزوج زوجته المدخول بها

طلاقا رجعيا ولم تنقص عدته (فقيل له ما فعلت) فأجاب بلفظ يحتمل الاخبار والانشاء (فقال هي طالق) فرفع القاضي (فان لم ينو اخباره) أى المستفهم ولا انشاء طلاق آخر (ففى لزوم طلقة) واحدة بعد حلفه ما أراد به انشاء طلاق آخر فان نكل لزمه اثنتان (أو لزوم طلقتين (اثنتين) حملا على الانشاء احتياطا (قولان) فى لزوم ثانية وعدم اللزوم فلو قال ففى لزوم ثانية قولان لكفى فان كانت غير مدخول بها أو طلقها باثنا أو انقضت عدتها فلا تلزمه ثانية اتفاقا كتعيين جوابه للاخبار أو بحديثه مستفتيا وان تمحض للانشاء لزمته ثانية فى مدخول بهارجعية لم تنقص عدتها (و) اللازم (فى) قوله لها أنت طالق (نصف طلقة أو) قوله أنت طالق نصف (طلقتين أو) قوله أنت طالق (نصف وثلاث طلقة أو) قوله أنت طالق طلقة (واحدة فى) طلقة (واحدة أو) علق الطلاق على متحد بأداة لا تقتضى التكرار كقوله (متى فعلت) كذا فانت طالق (وكرر) الفعل مرة أو مرتين أو ثلاثا (أو) قوله أنت (طالق أبدا) فاللازم (طلقة) واحدة فى السبع مسائل بناء على جعل الايدية فى السألة السابعة لمطلق الفراق اذ المعنى أنت طالق واستمر طلاقك أبدا أو الى يوم القيامة وهو اذا طلقها واحدة ولم يراجعها فقد استمر طلاقها وهذا على فهم ابن يونس المدونة وظاهرها عند ابن الحاج وجزم به ابن رشد انه يلزمه ثلاث لجعل الايدية للفراق فى أزمان العصمة الملوكة وذلك بالثلاث (و) اللازم (اثنتان فى) قوله أنت طالق (ربع طلقة ونصف طلقة) لاضافة كل كسر الى طلقة صريحا فأخذ كل كسر بميزه فاستقل به ولان النكرة اذا أعيدت نكرة فالثانية غير الأولى كقوله تعالى فإن مع العسر يسرا إن مع العسر يسرا قال رسول الله ﷺ لن يغلب عسر يسرين (و) اثنتان فى قوله أنت طالق طلقة (واحدة فى) طلقتين (اثنتين) ان عرف الحساب (٣٤٩) والا فتلاث (و) اثنتان فى قوله أنت طالق (الطلاق كله) أى

ثلاثا (الا نصفه) أى واحدة ونصفا فالباقي بعد الاستثناء واحدة ونصف وحكم كسر الطلاق تكميله بواحدة (و) اثنتان فى قوله الاجنبية (أنت طالق ان تزوجتك ثم قال كل من تزوجها من هذه القرية) مشيرا الى قرية التى علق

فَقِيلَ لَهُ مَا فَعَلْتَ فَقَالَ هِيَ طَالِقٌ فَإِنْ لَمْ يَنْوِ إِخْبَارَهُ فَقَبِي لُزُومِ طَلْقَةٍ أَوْ اثْنَتَيْنِ قَوْلَانِ وَنِصْفِ طَلْقَةٍ أَوْ طَلْقَتَيْنِ أَوْ نِصْفِي طَلْقَةٍ أَوْ نِصْفِ وَثَلَاثِ طَلْقَةٍ أَوْ وَاحِدَةٍ فِي وَاحِدَةٍ أَوْ مَتَى مَا فَعَلْتُ وَكُرِّرْتُ أَوْ طَالِقٌ أَبَدًا طَلْقَةً وَاثْنَتَانِ فِي رُبْعِ طَلْقَةٍ وَنِصْفِ طَلْقَةٍ وَوَاحِدَةٍ فِي اثْنَتَيْنِ وَالطَّلَاقَ كُلَّهُ إِلَّا نِصْفَهُ وَأَنْتِ طَالِقٌ إِنْ نَزَّوَجْتُكِ ثُمَّ قَالَ كُلُّ مَنْ أَنْزَوْجَهَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ فَهِيَ طَالِقٌ وَثَلَاثٌ فِي الْإِصْبِ طَلْقَةٍ أَوْ اثْنَتَيْنِ فِي اثْنَتَيْنِ أَوْ كُلَّمَا حَضَّتْ أَوْ كُلَّمَا أَوْ مَتَى مَا أَوْ إِذَا مَا طَلَّقْتُكِ أَوْ وَقَعَ عَلَيْكِ طَلَاقِي فَأَنْتِ طَالِقٌ وَطَلَّقَهَا وَاحِدَةً أَوْ إِنْ طَلَّقْتُكِ فَأَنْتِ طَالِقٌ قَبْلَهُ ثَلَاثًا وَطَلْقَةً فِي أَرْبَعٍ قَالَ لَهْنٌ يَبْنِيكَنْ طَلْقَةً مَا لَمْ يَزِدِ الْعَدَدُ عَلَى الرَّابِعَةِ سَحَنُونَ

طلاقها على زوجها (فهى طالق) ثم تزوجها فطلقتان واحدة بالخصوص وواحدة بالعموم (و) يلزمه (ثلاث فى) قوله أنت طالق الطلاق (الا نصف طلقة) ووجهه انه لما استثنى نصف طلقة علم انه قصد بالطلاق غير الشرعى أى الثلاث والاتقال الا نصفه ولو قال ذلك لزمه طلقة واحدة (و) يلزمه ثلاث فى قوله أنت طالق طلقتين (اثنتين فى) طالقتين (اثنتين) سواء أراد معنى الضرب أو معنى العمية أو لم يرد واحدا منهما (أو) قال لن تحيض بالفعل أول صغيرة يتوقع حيضها أنت طالق (كلما حضت) أو كلما جاء شهر حيضك فتقع عليه الثلاث من وقت قوله عند ابن القاسم لانه محتمل غالب الحصول ولانه قصد التكثير كطالق مائة طلقة وقال سحنون يلزمه اثنتان اذا قاله وهى طاهر فاذا حاضت وقعت واحدة ثم اذا حاضت وقعت ثانية ثم اذا حاضت خرجت من العدة فلا تقع الثالثة (أو) قال (كلما طلقك) فأنت طالق (أو) قال (متى ما طلقك) فأنت طالق (أو) قال متى أو اذا ما (وقع عليك طلاقى فأنت طالق وطلقها واحدة) فى الأربع صور لزمه ثلاث (أو) قال (ان طلقك فأنت طالق قبله ثلاثا) فاذا طلقها واحدة أو اثنتين لزمه ثلاث وبلغى قوله قبله لا تصافها بالحل الى وقت التطبيق وفى وقته قدمضى ما قبله والماضى لا يعود فان لم يطلقها فلا شئ عليه (و) تلزم (طلقة) واحدة (فى) كل امرأة من زوجات له (أربع قال) الزوج (لهن ينسكن طلقة) أو طلقتان أو ثلاث أو أربع وكذا قوله لزوجتين ينسكن طلقة أو طلقتان وقوله ثلاث زوجات ينسكن طلقة أو طلقتان أو ثلاث طلاقات فيلزم فى كل زوجة طلقة (ما لم يزد) العدد للطلاقات المشترك فيها (على) الطلقة (الرابعة) فى مثال النصف وعلى اثنتين فى الزوجتين وعلى الثلاث فى الثلاث زوجات فان زاد عليها بأن قال خمس طلاقات الى ثمان طلاقات طلقت كل واحدة اثنتين وان قال تسع أو أكثر منها طلقت كل واحدة ثلاثا قال (سحنون

وان شرك) بفتحات منفلاى آتى الزوج بما يدل على التشريك بين الزوجات في كل طلقة بأن قال لا ربع مثلاً شركتكن في ثلاث طلقات (طلقن ثلاثاً ثلاثاً) أى طلقت كل واحدة ثلاثاً لجمعه اشتراكهن في كل طلقة من الثلاث فيخص كل زوجة ربع من كل طلقة فيكمل كل ربع بطلقة فتصير ثلاث طلقات في كل زوجة (وان قال) الزوج لاحدى زوجاته أنت طالق ثلاثاً وقال لأخرى (أنت شريكة) زوجة (مطلقة ثلاثاً و) قال (ل) زوجة (ثالثة وأنت شريكتهما) أى الأولى والثانية (طلقت) الزوجة الثانية التى أشركها مع الأولى في الثلاث طلقتين (اثنتين) لانه لما أشركها مع الأولى اقتضى أن لها واحدة ونصف اكمل النصف (و) طلقت كل واحدة من (الطرفين) أى الأولى والثالثة (ثلاثاً) أما الأولى فواضح وأما الثالثة فلانه شركها مع الأولى في ثلاث فاقضى أن لها طلقة ونصف اكمل النصف ومع الثانية في اثنتين فلها طلقة مع اثنتين وذلك ثلاث (وأدب) الزوج (المجزي) للطلاق بتشريك فيه أو بغيره كطلاق ربع طلقة وشبه في التأديب فقال (كطلاق جزء) من المرأة ان كان شائعاً كنصف وربع بل (وان) كان (كيد) ورجل ابن عرفة وطلاق جزء المرأة كسكها (ولزم) الطلاق (ب) قوله (شرك طالق) حيث قصد المتصل بها ولم يقصد شيئاً لان قصد المنفصل (أو) قوله (كلامك) طالق (على الاحسن لا) يلزم الطلاق (ب) قوله (سعال) كطالق (أو بصاق) كطالق (أو دم) كطالق (وصح) استثناء) لعدد من الطلاق (بالا) أو غيرها من أدواته ان اتصل الاستثناء بالمستثنى منه ونواه وهل المراد اتصاله باليمين أو بالخوف عليه نحو أنت طالق ثلاثاً ان دخلت الدار الا اثنتين أو أنت طالق ثلاثاً الا اثنتين ان دخلت الدار قولان فان انفصل فلا يصح الا لعن كسعال أو عطاس أو نحوهما (ولم يسترق) (٣٥٠) المستثنى منه فان استغرق أو ساوى فلا يصح اجماعاً فتلزم الثلاث

في قوله أنت طالق ثلاثاً الا ثلاثاً (ففي) قوله أنت طالق (ثلاثاً الا ثلاثاً الا واحدة) اثنتان ووجه لزوم الاثنتين اعتبار استثناء الواحدة من الثلاثة الأولى اللازمة والغاء الثلاثة المستثناة لاستغراقها (أو) قال انت طالق (ثلاثاً) الا اثنتين

وَإِنْ شَرَكَ طَلَّقَ ثَلَاثًا ثَلَاثًا وَإِنْ قَالَ أَنْتِ شَرِيكَةُ مُطَلَّقَةٍ ثَلَاثًا وَلِثَلَاثَةٍ وَأَنْتِ شَرِيكُهُمَا طَلَّقْتَ اثْنَتَيْنِ وَالطَّرَفَانِ ثَلَاثًا وَأَدَبَ الْمُجْزِي كَمُطَلَّقٍ جُزْءٍ وَإِنْ كَبِدَ وَلَزِمَ بِشَرْكَ طَالِقٍ أَوْ كَلَامِكَ عَلَى الْأَحْسَنِ لَا بِسَعَالٍ وَبُصَاقٍ وَدَمْعٍ وَصَحَّ اسْتِثْنَاءُ يَأَلٍ إِنْ اتَّصَلَ وَلَمْ يَسْتَعْرِقْ فَفِي ثَلَاثٍ إِلَّا ثَلَاثًا إِلَّا وَاحِدَةً أَوْ ثَلَاثًا أَوْ الْبَتَّةَ إِلَّا اثْنَتَيْنِ إِلَّا وَاحِدَةً اثْنَتَانِ وَوَاحِدَةً وَاثْنَتَيْنِ إِلَّا اثْنَتَيْنِ إِنْ كَانَ مِنَ الْجَمِيعِ قَوَّاحِدَةً وَإِلَّا فَثَلَاثٌ وَفِي الْفَاءِ مَا زَادَ عَلَى الثَّلَاثِ وَاعْتِبَارِهِ قَوْلَانِ وَنَجِزُ إِنْ عَلِقَ بِمَضِيٍّ مُمْتَنِعٍ عَقْلًا أَوْ عَادَةً أَوْ شَرْعًا أَوْ جَائِزٍ كَلَوْ جِئْتَ قَصِيئَتِكَ

الواحدة فتلزمه اثنتان لان الاستثناء من الاثبات نفى ومن النفي اثبات فقوله ثلاثاً اثبات وقوله الاثنتين نفى أو نفى أخرجه به اثنتين فبقيت واحدة وقوله الا واحدة اثبات لها فتضم للواحدة الباقية (أو) قال أنت طالق (البتة الاثنتين الا واحدة) لزومه (اثنتان) ووجه ما تقدم (و) اذا استثنى بعد العطف ما يمكن اخراجه من مجموعهما لا من أحدهما وحده كقوله أنت طالق (واحدة واثنتين الاثنتين) فـ (ان كان) نوى الاستثناء (من الجميع) أى مجموع الواحدة والاثنتين فكأنه قال ثلاثاً الا اثنتين (ف) تلزمه طلقة (واحدة) لاستثنائه اثنتين من ثلاث (والا) أى وان لم ينو الاخراج من الجميع بأن نواه من المعطوف عليه وحده أو من المعطوف كذلك أو لم ينو شيئاً (ف) تلزمه طلقات (ثلاث) في الصور الثلاث لبطلان الاستثناء باستغراقه المستثنى منه (وفي إلقاء ما زاد على الثلاث) من عدد الطلاق فلا يستثنى منه لانه معدوم شرعاً وهو كالمعدوم حساً (واعتباره) أى ما زاد على الثلاث فيستثنى منه لوجوده لفظاً وان كان معدوماً شرعاً والى هذا رجع سحنون واستظهره ابن رشد وقال ابن عبد السلام انه أرجح في النظر (قولان) لسحنون فاذا قال أنت طالق خمساً الا اثنتين فتلزمه واحدة على الاول وثلاث على الثانى وهو الأرجح والاحوط للفروج (ونجى) أى حكم الشرع بتنجيز الطلاق حال النطق بصيغته بلا توقف على حكم حاكم به (ان علّق) أى الطلاق (ب) شئ (مباض) أى مقدر حصوله في الزمن الماضي (ممتنع) أى مستحيل (عقلاً) على وجه الحنف وهو في الحقيقة تعليق على اتقاء وجود ذلك الممتنع واتفاؤه محقق واجب فهو في الحقيقة تعليق على واجب فلذا نجى قاله ابن عاشر كزوجته طالق لوجاء فلان أمس لجمع عدمه مع وجوده (أو) ممتنع (عادة) كلو جاءه أمس لحسف الارض به أو رفعه الى السماء (أو) ممتنع (شرعاً) كلو جاءه أمس لقتله أو لقطع يده (أو جاز) شرعاً (ك) قوله (لو جئت) نى أمس (لمقتضيتك) حقك والحال انه لا يجب قضاؤه لعدم حلول أجله وهذا

ضعيف والمذهب عدم الحنث فيه وهو ظاهر للدونة ونقله الصقلي عن مالك وابن القاسم رضى الله تعالى عنهما (أو) علق بشئ (مستقبل) محقق وقوعه (ويشبهه) أى يمكن (بلوغهما) أى حياة الزوجين معا (عادة) الى حصول المستقبل المحقق المعلق عليه (ك) قوله أنت طالق (بعد سنة) فينجز وقت تعليقه لشبهه نكاح المتعة من كل وجه وأما ان كان يشبه بلوغ أحدهما فقط فلا ينجز اذ لا يأتى الأجل الا والفرقة حصلت بموت أحدهما فلم يشبه المتعة حينئذ (أو) قال أنت طالق (يوم موتى) أو موتك فينجز عليه حين قوله وكذا قبل موتى أو موتك بيوم أو شهر فينجز عليه وقت تعليقه لانه أشبه نكاح المتعة في جعل حلها الى وقت يبلغه عمرها ظاهرا (أو) قوله (ان لم أمس السماء) فانت طالق فينجز عليه الطلاق لتعليقه بمحقق واجب عادى وهو انتفاء مس السماء (أو) قال لزوجه انت طالق (ان لم يكن هذا الحجر حجرا) فينجز عليه الطلاق اذ هو من الهزل لاستحالة انتفاء حجرة الحجر (أو) لهنزله أى الزوج في تعليق الطلاق (ك) قوله انت (طالق أمس) فينجز عليه وقت قوله لهنزله (أو) علق الطلاق (بما) أى شئ (لا يصبر عنه) عادة (ك) قوله (ان قمت) فانت طالق وأطلق أو قيد بزمن يعسر ترك القيام فيه لانه كالمحقق فينجز عليه الطلاق (أو) علقه بشئ (غالب) حصوله (ك) قوله لزوجه (ان حضت) فانت طالق فينجز عليه بمجرد قوله لها تنزىلا للغالب منزلة المحقق اذا كانت تحيض أو يتوقع حيضها كصغيرة لا آيسة (أو) علقه بـ (محتمل واجب كان صليت) فانت طالق ولو كافرة وصغيرة أو يتوقف التنجيز عليه في هذه على حكم حاكم كما في التوضيح (أو) علقه (بما) أى بشئ (لا يعلم حالا) (٣٥١) ويعلم ما لا (كأن كان في بطنك غلام) فانت طالق فينجز عليه

بمجرد قوله للشك في حنثه بمجرد ولا بقاء لعصمة مشكوك وان ولدت أنثى فلا تعود لعصمته (أو) قال ان (لم يكن) في بطنك غلام فانت طالق فينجز عليه حين التعليق للشك في حنثه فيه حينئذ ولا تعود له ولو ولدت ذكر عقبه (أو)

أَوْ مُسْتَقْبَلٌ مُحَقَّقٌ وَيُشَبِّهُهُ بُلُوغُهُمَا عَادَةً كَبِمَدِّ سَفَلَةٍ أَوْ يَوْمَ مَوْتِي أَوْ أَنْ لَمْ أَمْسِ السَّمَاءَ أَوْ أَنْ لَمْ يَكُنْ هَذَا الْحَجَرُ حَجَرًا أَوْ لَهْزَلِهِ كَطَالِقٍ أَمْسٍ أَوْ بِمَا لَا صَبْرَ عَنْهُ كَانَ قُمْتُ أَوْ غَالِبٍ كَانَ حَضَّتْ أَوْ مُحْتَمَلٍ وَاجِبٍ كَانَ صَلَّيْتُ أَوْ بِمَا لَا يُكَلِّمُ حَالًا كَانَ كَانَ فِي بَطْنِكَ غُلَامٌ أَوْ لَمْ يَكُنْ أَوْ فِي هَذِهِ اللَّوْزَةِ قَلْبَانِ أَوْ فَلَانٌ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ أَوْ أَنْ كُنْتُ حَامِلًا أَوْ لَمْ تَكُونِي وَحَمَلْتُ عَلَى الْبَرَاءَةِ مِنْهُ فِي طَهْرٍ لَمْ يَمَسَّ فِيهِ وَاخْتَارَهُ مَعَ النَّزْلِ أَوْ لَمْ يُمْكِنْ أَطْلَاعُنَا عَلَيْهِ كَانَ شَاءَ اللَّهُ أَوْ الْمَلَائِكَةُ أَوْ الْحَيُّ أَوْ صَرَفَ الْمَشْيِئَةَ عَلَى مُعَلِّقٍ عَلَيْهِ بِخِلَافٍ إِلَّا أَنْ يَبْدُوَ

قال ان كان أو ان لم يكن (في هذه اللوزة) مثلا (قلبان) فانت طالق فينجز فيها ولو كسرت حالا وتبين فيها ما يبره (أو) قال ان كان فلان أو ان لم يكن (فلان) كناية عن اسم شخص معين كريد (من أهل الجنة) أو النار فانت طالق فينجز عليه ان لم يرد فيه نص شرعى والا فلا يحث اذا ورد فيه نص كالأول كان من العشرة الذين بشرهم الرسول الأعظم صلى الله عليه وسلم بأنهم من أهل الجنة أو ورد القبر آن العزيز بأنه من أهل النار كآبى لخب ومن شهد الاجماع بعد الله وصلاحه كعمر بن عبد العزيز فقال ابن القاسم لا يحث من حلف أنه من أهل الجنة وتوقف فيه الإمام مالك رضى الله تعالى عنه وقال هو رجل صالح امام هدى ولم يزد على هذا لعدم ورود نص فيه ووجه قول ابن القاسم ظاهر قوله صلى الله عليه وسلم أنهم شهداء الله في أرضه فمن أنفتم عليه بخبر وجبت له الجنة الحديث (أو) قال لزوجه (ان كنت حاملا) فانت طالق (أو) ان (لم تكوني) حاملا فانت طالق فينجز عليه حين قوله للشك في حنثه حينه (وحملت) الزوجة (على البراءة منه) ان كانت (في طهر لم يمس) الزوج زوجته (فيه) أى الطهر أو مسها فيه بلا انزال فلا ينجز عليه في ان كان في بطنك غلام وفي ان كنت حاملا وينجز عليه في ان لم يكن في بطنك غلام وفي ان لم تكوني حاملا (واختاره) أى اختار الحمل على البراءة (مع) مسها والانزال و (النزل) وضعف بسبق الماء بلا شعور به (أو) علقه بما (لم يمكن اطلاقنا عليه) قوله أنت طالق (ان شاء الله) أو الا ان يشاء الله فينجز فيهما (أو) قوله أنت طالق ان شاءت (الملائكة أو الجن) فينجز للشك في وقوعه حالا (أو) قوله أنت طالق ان دخلت ان شاء الله و (صرف المشيئة على معلق عليه) وهو دخول الدار أى نوى ان المشيئة راجعة للدخول المعلق ووجد الدخول فينجز وان لم يوجد فلا (بخلاف) قوله أنت طالق ان دخلت الدار (الا ان يبدو) أى يظهر (لى) أن لا أجل

دخول الدار سببا للطلاق أو ألا أن أشاء أو الآن أرى خيرا منه أو الآن يغفر الله ما في خاطري إذا كان ذلك (في العلق عليه فقط) فلا ينجز عليه بل ولا يلزمه التعليق ولا عبرة بإرادته لأن معناه آتى لم أصمم على جعل دخول الدار سببا للطلاق بل الأمر موقوف على إرادتي في المستقبل فإن شئت جعلته سببا للطلاق وإن شئت لم أجعله سببا فلذا نفى كل سبب وكل إلى إرادته فلا يكون سببا إلا بتصميمه على جعله سببا واحتراز بالعلق عايه عن صرفه للعلق وهو الطلاق فلا ينفقه لأنه لا اختيار له فيه فينجز (أو) علقه على مستقبل لا يدري أيوجد أم لا (كأن لم تمطر السماء غدا) فأنت طالق فينجز ولا ينتظر وجوده وإن أمطرت بعد كلامه غدا فلا ترد إليه (الآن بعم الزمن) المستقبل فلا ينجز عليه لأن أمطارها في جميع الزمان المستقبل محقق وعدمه محال (أو) الآن (يخلف) على الأمطار (لعادة) اعتادها (فينتظر) أي يميل ولا ينجز عليه الطلاق حتى يمضي الزمن الذي حلف على الأمطار فيه فإن أمطرت فيه بروا لا حث ويمنع من وطء زوجته مدة الانتظار لأن في إرساله عليها إرسالا على مشكوك في عصمتها سواء كانت صبيغة برا أو حنثا (وهل ينتظر) أي يميل الخالف ولا ينجز عليه الطلاق (في) صيغة (البر) كقوله أنت طالق إن أمطرت السماء غدا (وعليه) أي الانتظار (الأكثر) من شارحيها (أو ينجز) الطلاق في البر (ك) تنجيذه في (الحنث) تأويلان (محلهما إذا حلف للعادة وقيد بزمن قريب كدونه سنة) وأما إن حلف لعادة فينتظر أو قيد بزمن بعيد فينجز لأنه لا بد أن تمطر في الزمن البعيد (أو) علقه (ب) فعل (محرم ك) قوله أنت طالق (إن لم أزن) أو أشرب الخمر أو أقتل فلانا عمدا وعدوانا فينجزه الحاكم عليه ولا ينجز عليه بمجرد التعليق بدليل قوله (الا أن يتحقق) الفعل المحرم من الخالف (٣٥٣) بأن زنى أو شرب الخمر أو قتل النفس (قبل التنجيز) عليه فلا

ينجز عليه الطلاق (أو) علقه (بما لا يعلم حالا ولا مآلا) تكرار مع قوله أو بما لا يمكن اطلاعنا عليه أعاده ليرتب عليه ما بعده (ودين) أي وكل الزوج إلى دينه وقبل قوله (إن أمكن) اطلاعنا عليه (حالا) وادعاه (كحلفه أنه رأى

الحلال والسماء مطبقة بالقيم ليلة ثلاثين ويخلف في القضاء دون الفتوى (فلو حلف اثنان) بطلاق زوجتيهما (على النقيض) أي حلف كل واحد منهما على نقيض ما حلف عليه الآخر (ك) قول أحدهما (إن كان هذا) الطائر (غرابا) فزوجته طالق (أو) قول الآخر (إن لم يكن) هذا الطائر غرابا فزوجته طالق وادعى كل أنه متيقن ما حلف عليه فلا شيء عليه ولا يلزم للكلف بيقين غيره وكقول أحدهما زوجته طالق لقد قلت لي كذا وقال الآخر زوجته طالق لم أقله لك وادعى كل منهما أنه متيقن ما حلف عليه (فإن لم يدعي) أي الزوجان الخالفان على النقيضين (يقينا) بأن شك كل منهما فيما حلف عليه (طلقتا) أي زوجتا الخالفين (ولا يبحث) للكلف (إن علقه) أي الطلاق (ب) شيء (مستقبل ممتنع) وجوده عقلا كقوله إن جمعت بين الضدين فأنت طالق أو شرعا بصيغة بر كقوله إن زنت فأنت طالق أو عادة (ك) قوله (إن لمست السماء) فطلاق (أو) إن شاء هذا الحجر لأن انشراط محقق عدمه ويلزم منه عدم مشروطه (أو) أي ولا يبحث إن علقه بمشيئة آدمي (لم تعلم مشيئة) الشخص (العلق) بفتح اللام الطلاق (بمشيئته) أي عليها كقوله إن شاء زيد فأنت طالق فأت زيد ولم تعلم مشيئته فلا يبحث (أو) علقه بمستقبل (لا يشبه) أي يمكن (البالوغ) أي الحياة منهما معا (إليه) عادة كقوله أنت طالق بعد مائة سنة وإن بلغ الزوجان معلق الطلاق عليه مما لا يشبه بلوغهما إليه فقال الخطاب ظاهر كلامهم أنه لا يقع وقال غيره الظاهر وقوعه لقول ابن رشد التعمير من سبعين إلى مائة وعشرين (أو) أي ولا يبحث إن قال (طلقتك وأنا صبي) أو مجنون وكانت في عصمته وهو صبي أو مجنون وآتى باللفظ المذكور نسقا بلا فصل (أو) أي ولا يبحث إن علقه على أمر تحصل به الفرقة بينهما كقوله (إذا مت) بضم التاء (أو متي) بابتاء الياء لاشباع الكسرة على لغة قليلة وفي بعض النسخ بخذفها وكسر التاء وجواب إذا محذوف أي فأنت طالق (أو) قوله (إن) مت

بضم التاء أو مت بكسرهما فأنت طالق فلا يحث في كل حال (الأن يريد) الزوج بقوله ان مت أو مت أو اذامت أو مت ومفعول يريد (نفيه) أي الموت مطلقا أو من المرض عنادا بمثابة قوله لا موت أو لا موتين فينجز عليه مكانه (أو) قال لزوجه المحقق براءتها من الحمل (ان ولدت جارية) أي بنتا فأنت طالق فلا شيء عليه ان كانت في طهر لم يمسهافيه أو مسهافيه ولم ينزل أو عزل على كلام اللخمي فوافق ما تقدم من قوله وحملت على البراءة في طهر لم يمسهافيه (أو) قال لغير ظاهرة الحمل (ان حملت) فأنت طالق فلا يحث الا بظهوره ولو كان موجودا حين اليمين لان معناه اذا ظهر بك حمل أو حدث فعمل الاحتياط فتحث بمجرد ظهوره ولا يحث في اذا حملت في كل حال (الا أن يطأها مرة) بعد يمينه بل (وان) كان الوطء (قبل يمينه) فينجز عليه للشك في العصمة وشبه في عدم التنجيز الا أن يطأها مرة وان قبل يمينه فقال (ك) قوله (ان حملت ووضع) فطالق وليس بها حمل ظاهر فلا ينجز عليه الا أن يطأها مرة وان قبل يمينه ولم يستبرأ فان كانت ظاهرة الحمل لنجز عليه نظر للغاية الثانية أي وضعت (أو) أي ولا يحث ان علقه على أمر مستقبل (محتمل غير غالب) وقوعه ويمكن علقه فلا يحث الا به وهذا معنى قوله (وانتظر) أي أمهل الزوج بالحث الى وقوع المعلق عليه (ان أثبت) في تعليقه بأن علقه بصيغة بر كقوله ان كان كذا فأنت طالق و (ك) قوله أنت طالق (يوم قدوم زيد) قاصدا تعليقه على نفس قدومه والزمن تبع له فان قدم ولو للاحث فان قصد التعليق على زمن قدومه لنجز عليه بمجرد التعليق (وتبين) أي ظهر (الوقوع) للطلاق المعلق على قدوم زيد (أوله) أي يوم قدومه (ان قدم في نصفه) أي اليوم أو قبله أو بعده اذا حث بنفس قدومه في ليل أو نهار فاذا قدم أثناء أحدهما تبين أي اعتبر حنثه بأوله وثمرته في العدة فلو كانت عند الفجر أو الغروب طاهرا وحاضا وقت قدوم المحلوف عليه لم يكن الطلاق في الحيض وبحسب ذلك اليوم (٣٥٣) من العدة وان كانت حاملا ووضعت وقت قدومه فقد خرجت

من العدة (و) لو علق الطلاق على مشيئة زيد بقوله أنت طالق في كل حال (الأن يشاء زيد) عدمه فلا ينجز ويتوقف على مشيئة المعلق على مشيئته فان شاء وقوعه

الأن يريد نفيه أو إن ولدت جارية أو إن حملت إلا أن يطأها مرة وإن قبل يمينه كان حملت ووضعت أو محتمل غير غالب وانتظر إن أثبت كيوم قدوم زيد وتبين الوقوع أوله إن قدم في نصفه وإلا أن يشاء زيد مثل إن شاء بخلاف إلا أن يبدو لي كالنذر والعق وان نفي ولم يؤجل كان لم يقدم منعه منها إلا كان لم أحبلها أو إن لم أطأها وهل يمنع مطلقا أو إلا في كان لم أحج في هذا العام وليس وقت سفر

(٤٥ - جواهر الإكليل - أول) وقع والا فلا (مثل) قوله أنت طالق (ان يشاء) زيد أو إن شئت انت بكسر التاء في التوقف على المشيئة لكن في هذا انفاقا فقوله إلا أن يشاء مبتدأ خبره مثل ان شاء واختلف في الا أن يشاء لاقتضائه وقوعه حتى يشاء زيد فمعه بدوقوعه وهو اذا وقع لا يرتفع وفي نقل ابن عرفة قال اللخمي اختلف ان قال أنت طالق الا أن يشاء فلان فقيل الطلاق لازم لانه لا يرتفع بدوقوعه وقال أصبغ من قال أنت طالق الا أن يعنى أي فمنعه فلا شيء عليه كقوله إلا أن يشاء أي فلم يشأ قال اللخمي يريد أن وقوع الطلاق منه لم يكن مرسل أي منجز ابل وقوفه على مشيئة أبيه (بخلاف) قوله أنت طالق (الا أن يبدو لي كالنذر والعق) أي يظهر لي عدم طلاقك فينجز الطلاق عليه حيث رد الاستثناء للعق أي الطلاق فان رده للعق عليه أي الفعل كدخول الدار فمعه كالمرفى قوله ان دخلت الدار فأنت طالق إلا أن يبدو لي في المعلق عليه فقط فلا تناقض بين ما هنا وما مرود كقسيم ان أثبت فقال (وان نفي) أي حلف بصيغة حث صريحا كان لم أفعل كذا فأنت طالق أو ضمنا كعليه الطلاق ليقطن كذا (ولم يؤجل) أي لم يذكر ليمينه أجلا معينا بأن أطلقها (ك) قوله (ان لم يقدم) زيد فأنت طالق (منع من) وطئها (حتى يحصل المعلق عليه لثلاثا يلزم الاسترسال على فرج مشكوك فيه فان رفعته للحاكم بترك الوطء ضرب به أجل الايلاء من يوم الحكم لانه لم يحلف على ترك الوطء وانما جبر على تركه بحكم الشرع واستثنى من قوله منع منها فقال (الا) من كان بره في وطئها (ك) قوله (ان لم أحبلها) فهي طالق (أو) قوله (ان لم أطأها) فهي طالق فلا يمنع منها لان بره في وطئها فيرسل عليها وعمل قوله ان لم أحبلها حيث يتوقع حملها فان أيس منه ولو من جهته منع منها ونجز عليه الطلاق (وهل يمنع) من نفي ولم يؤجل في غير صورتي الاستثناء منعا (مطلقا) غير مقيد بكون الفعل المعلق عليه ليس له وقت معلوم لا يمكن تقديمه عليه (أو) يمنع (الافيه) ما له وقت معين لا يمكن تقديمه عليه (ك) قوله (ان لم أحج) في هذا العام فأنت طالق (وليس) الوقت الذي علق فيه (وقت سفر) معتاد للحج فلا يمنع منها لعدم تمكنه من

قبل وقته في الجواب (تأويلان) ابن عبد السلام الظاهر الثاني اذ لا يقصد أحد الحج في غير وقته المعتاد وفي سماع عيسى قال ابن القاسم من قال ان لم أحج فامرأته طالق البتة فلا ينبغي له وطؤها حتى يحج فان قال بيني وبين ذلك زمان قيل له أحرم واخرج لانها ان رفعت ضرب له أجل المولى ان لم يحرم ولو كان في المحرم وان رضيت بالمقام معه دون مسيس حج متى شاء واستثنى من قوله وان نفى ولم يؤجل منع منها أى وينتظر فقال (الا) قوله (ان لم أطلقك) فأنت طالق حال كونه (مطلقا) بكسر اللام أى غير مقيد له بأجل فينجز عليه الطلاق لان ما لها للطلاق على كل حال سواء برأ وحنت (أو) مقيدا تعليقه (الى أجل) كقوله ان لم أطلقك بعد شهر فأنت طالق فينجز عليه حينئذ قال ابن رشد وجهه انه حمل على التعجيل والفور فكأنه قال ان لم أطلقك فأنت طالق الآن (أو) أى والا قوله (ان لم أطلقك برأس) أى آخر (الشهر البتة فأنت طالق رأس الشهر البتة) فتنجز عليه البتة وقت تعليقه لانها واقعة آخره بإيقاعه أو بحنثه فلا بد منها (أو) أى والا قوله ان لم أطلقك رأسه البتة فأنت طالق (الآن) البتة (فينجز) عليه الطلاق البتة اذ لا بد منها اما بإيقاعه أو حنثه (ويقع) الطلاق للملق بصيغة الحنث المقيد بقوله الآن اذالم يطلقها رأس الشهر البتة (ولو مضى زمنه) في قوله ان لم أطلقك رأس الشهر البتة فأنت طالق الآن البتة (كطالق اليوم ان قلت فلانا غدا) فيلزمه الطلاق اذا كلف غدا وعلى هذا أى وقوع الطلاق ولو مضى زمنه تلزمه البتة ولو مضى زمنها فسقط قول ابن عبد السلام لا يلزم الحالف شىء بوجه لانه اذا حلف على إيقاع البتة رأس الشهر بوقوعها الآن فله طلب تحصيل المحلوف عليه وهو إيقاع البتة عند رأس الشهر فاذا جاء رأس الشهر فله ترك ذلك الطلب واختيار الحنث كما اكمل حالف فاذا اختاره لم يمكن (٣٥٤)

الذى عاد ماضيا عند رأس الشهر قال في التوضيح هذا يأتي على قول ابن عبد الحكم فيمن قال أنت طالق اليوم ان قلت فلانا غدا وكله غدا لاشى عليه لأن اليوم قد مضى وهى زوجته وقد انقضى وقت وقوع الطلاق قال أبو محمد قول ابن عبد

تأويلان إلا إن لم أطلقك مطلقا أو إلى أجل أو أن لم أطلقك برأس الشهر البتة فأنت طالق رأس الشهر البتة أو الآن فينجز ويقع ولو مضى زمنه كطالق اليوم إن كملت فلانا غدا وإن قال إن لم أطلقك وإحدة بعد شهر فأنت طالق الآن البتة فإن عجلها أجزأت وإلا قيل له إنما عجلتها وإلا بانث وإن حلف على فعل غيره ففي البر كنفية وهل كذلك في الحنث أو لا يضرب له أجل الإيلاء ويقلوم له قولان وإن أقر بفعله ثم حلف ما فعلت صدق يمينين بخلاف إقراره بعد اليمين

الحكم هذا خلاف أصل مالك رضى الله تعالى عنه وان الطلاق يلزمه اذا كلف غدا (وان قال) لزوجته (ان لم أطلقك) فينجز واحدة بعد شهر فأنت طالق الآن البتة فان عجلها أى الطلقة الواحدة قبل تمام الشهر (أجزاء) في بره من اليمين ولا يقع عليه بعده شىء لفعله المحلوف عليه وكونه قبل الشهر لا يضر لما علم ان المنجز قد يكون قبل أجله كطالق بعد شهر فينجز الآن (والا) أى وان لم يعجلها وقف (وقيل له اما عجلتها) أى الواحدة الآن (والا) أى وان لم تعجلها (بانث) منك بالثلاث وان غفل عنه حتى جاوز الاجل ولم يطلقها الواحدة طلقت البتة ولا يمنعها مضى زمنها (وان حلف) الزوج بطلاق زوجته (على فعل غيره ففي) حلفه بالطلاق على فعل غيره بصيغة (البر) بأن قال ان فعل فلان كذا فزوجته طالق فد (ك)حلفه على فعل (نفسه) في جميع ما تقدم فينتظروا لا يمنع من وطء زوجته التى حلف بطلاقها (وهل كذلك) أى الحلف على نفسه الحلف على فعل غيره (في) صيغة (الحنث) المطلق في منعه من وطء زوجته وضرب أجل الإيلاء ان رفعت (أولا) يكون كحلفه على فعل نفسه واذا فلا (يضرب له أجل الإيلاء) لكن (يشلوم له) بقدر ما يراه الحاكم ثم يحنث في الجواب (قولان) لابن القاسم رجح الثاني قال البناني ظاهر الصنف ان القولين لا يفرقان الا في ضرب الأجل وعدمه وهو كذلك لمنعه من وطئها عليهما أما على ضرب الأجل فظاهر وأما على التلوم فقد صرح ابن القاسم في كتاب العتق من الدونة بمنعه من وطئها معه (وان أقر) الزوج (بفعل) بأن قال تزوجت أو شهدت عليه به يمينه (ثم) كذب نفسه في إقراره أو كذب اليمين التى شهدت عليه (حلف) بطلاق زوجته (ما فعلت) ذلك الفعل (صدق يمين) بالله تعالى انه كذب في إقراره وان اليمين زورت عليه ولا شىء عليه وان نكل بنجز عليه ولزمه الطلاق بالقضاء (بخلاف إقراره) أى الزوج بفعل صاحب الطلاق على عدم فعله ثم أقر أنه فعله (بعد اليمين) بالطلاق انه لا يفعله ثم رجع عن إقراره بفعله أو كذب نفسه فيه فلا ينفعه

(فينجز) عليه الطلاق لاقرارہ بالحنث في اليمين بعد انقادهاعليه والتزامه حكمها فليس له ابطالها ولا الرجوع عنها (و) ان حلف بالطلاق لا يفعل كذا ثم أقر بفعله ثم رجع عن اقراره وأكذب نفسه فيه (ف) لا تمكنه زوجته (من استمتاعه بها) (ان سمعت اقراره) بحنثه في اليمين ولم تشهد عليه يئنه به (وبانت) منه واوه للحال أي والحال ان الطلاق بائن ولو دون الثلاث فان كان رجعيا فليس لها منه لاحتمال انه ارتجعها ويندب لها منعه لقول المصنف في باب الرجعة وأصاب من منعت له فلو سمعت يئنه اقراره بنجز عليه (ولا تنزين) أي الزوجة التي سمعت اقرار زوجها بحنثه بطلاق بائن ثم رجع عنه وأكذب نفسه فيه (الا كرها) أي مكرهه في تمكينها وتزيتها (ولتفتد منه) وجوبا اذا سمعت اقراره ولا يئنه لها (وفي جواز قتلها له) أي زوجها الذي أبانها بلا يئنه (عند عاورتها) على وطئها اذا علمت أو ظنت انه لا يندفع الاب به لأنه كالمسائل الذي لا يندفع الاب وعدم جوازه ظاهره ولو كان لا يندفع الاب به ولو أمنت قتلها فيه ولكن لا تمكنه الا اذا خافت قتلها ولا تقتل به ان قتلته اذا ثبتت عاورتها والافتلت به ولو على القول بجوازه اذ هو حكم فيها بينا وبين الله تعالى لا ينافي القصاص لاحتمال كذبها (قولان) الأول لمحمد والثاني لسحنون وصوبه ابن عمرز قال لا سبيل الى قتله لأنه قبل وطئها لم يستوجب القتل بوجه وبعده صار حدا على الامام اقامته (وأمر) الزوج وجوبا ولكن لا يقضى به فان لم يطلق عصي بترك الواجب (بالفراق) بإنشاء الطلاق (في) تعليقه على أمر قلبي لا يعلم الصدق فيه من الكذب كقوله أنت طالق (ان كنت تحييني أو تبغضيني وهل) الأمر بالفراق بلا جبر ثابت حال كونه (مطلقا) عن التقييد باجابتها بما لا يقتضي الحنث فلا يجبر سواء أجابته بما يقتضي بره أو حنثه أو سكنت (أو) الأمر بلا جبر في كل حال (الا أن تجيب بما (٣٥٥) يقتضي الحنث فينجز) عليه الطلاق

جبراقى الجواب (تأويلان)

تقلهما عياض (وفيها)

أي المدونة (ما يدل لها)

أي التأويلين والمذهب الأول

(و) أمر (ب) تنفيذ (الأيمان

للكشوك) في حلفه بها

وحنثه (فيها) أشار به لما

في كتاب الايمان من

المدونة ومن لم يدر بم

فَيَنْجِزُ وَلَا تُمْكِنُهُ زَوْجَتُهُ إِنْ سَمِعَتْ إِقْرَارَهُ وَبَانَتْ وَلَا تَنْزَيْنُ إِلَّا كَرَهَا وَلْتَفْتَدَ مِنْهُ وَفِي جَوَازِ قَتْلِهَا لَهُ عِنْدَ مُحَاوَرَتِهَا قَوْلَانِ وَأَمْرٌ بِالْفِرَاقِ فِي أَنْ كُنْتَ تُحْيِيْنِي أَوْ تُبْغِضِيْنِي وَهَلْ مُطْلَقًا أَوْ إِلَّا أَنْ تُجِيبَ بِمَا يَقْتَضِي الْحَيْثُ فَيَنْجِزُ تَأْوِيلَانِ وَفِيهَا مَا يَدُلُّ لَهَا وَيَلَا يُبَيِّنُ الشَّكُوكَ فِيهَا وَلَا يُؤْمَرُ أَنْ شَكَّ هَلْ طَلَّقَ أَمْ لَا إِلَّا أَنْ يَسْتَدَيِدَ وَهُوَ سَالِمٌ الْخَاطِرِ كَرُوبَةٍ شَخْصٍ دَاخِلًا شَكَّ فِي كَوْنِهِ الْمَخَافُفَ عَلَيْهِ وَهَلْ يُجْبَرُ تَأْوِيلَانِ وَإِنْ شَكَّ أَهْنَدُ هِيَ أَمْ غَيْرُهَا أَوْ قَالَ أَحَدًا كَمَا طَالِقٌ أَوْ أَنْتَ طَالِقٌ بَلْ أَنْتِ طَلَّقْتَا وَإِنْ قَالَ أَوْ أَنْتِ

حلف بطلاق أو بعناق أو بمشي أو بصدقة فليطلق نساءه ويعتق رفيقه ويتصدق بثلث ماله ويمش إلى مكة يؤمر بذلك كله من غير قضاء (ولا يؤمر) الزوج بالفراق (ان شك) ولم يدر جواب (هل طلق) زوجته أي هل حصل منه ما يوجب الطلاق (أم لا) فيشمل شكه هل قال أنت طالق أم لا وشكه هل حلف وحنث أم لا وشكه بعد حلفه هل حنث أم لا وسواء حلف على فعل غيره أو نفسه على ظاهر المدونة فلا يؤمر بالفراق في كل حال (الا أن يستند) لشيء يدل على فعل المخاوف عليه (وهو) واوه للحال (سالم الخاطر) من الوسوسة وكثرة الشك (كرؤية شخص داخلا) داره مثلا (شك) الخالف (في كونه) أي الشخص الداخل (المخاوف عليه) أن لا يدخل أو غيره وغاب عنه بحيث تعلم عليه تحقيقه فيؤمر بالفراق (وهل يجبر) الزوج على الفراق ان أباه وينجز عليه الطلاق أولا يجبر عليه (تأويلان) واحتز بسالم الخاطر من الوسوس أي مستنكح الشك فلا يؤمر بالفراق انفاقا (وان) طلق احدي زوجتيه أو زوجاته بعينا و (شك) بعد طلاق واحدة معينة في جواب (أهندمي) للطلقة (أم) المطلقة (غيرها) أي هند أو حلف بطلاق واحدة معينة وحنث وشك في عينها طلقا معا تاجزا من غير امهال وقيل بمهل ليتذكر فان تذكرها فلا يطلق غيرها قاله في الشامل (أو قال) الزوج لزوجتيه أو زوجاته (احدا كما) أو احدا كن (طالق) ولم ينوبه زوجة معينة طلقا أو طلقن معا ناجزا ولا يختار واحدة للطلاق على الشهور بخلاف قوله لأمتيه احدا كما حرة فيختار واحدة للعتق حيث لانية له في واحدة معينة هذا قول المصريين وقال للنديون يختار واحدة للطلاق كالتنق وأما ان نوى واحدة معينة ونسبها فقال أبو الحسن اتفق فيها للنديون والمصريون على طلاق الجميع ابن يونس لا خلاف في هذا (أو) قال لزوجتي (أنت طالق) ثم قال لأخرى (بل أنت) طالق (طلقتا) معا قال الخمي لإيجابه الطلاق فيهما واضرا به عن الأولى لا يرفعها عنها (وان قال) لزوجتي أنت طالق ولأخرى (أو)

طالق (خير) في طلاق أيتهما أحب قال اللخمي الآن يحدث نية التخيير بعد تمام قوله أنت طالق فتطلق الأولى خاصة لأنه لا يصح رفع الطلاق بعد وقوعه ولا تطلق الثانية لأنه جعل طلاقها على خيار وهو لا يختار طلاقها لما طلقت الأولى (و) لو قال لزوجتي أنت طالق ولأخري (لا أنت طلقت الأولى) فقط لأنه نفى الطلاق عن الثانية إلا أن يرد بقوله لا نفيه عن الأولى ثم يلتفت للثانية فيقول أنت أي التي تطلقين فيطلقان وإلى هذا أشار بقوله (الآن يرد) بلا (الاضراب) عن طلاق الأولى وإثباته للثانية فتطلقان معا فمحل كونه لا شيء عليه في الثانية في قوله لا أنت مالم يرد الاضراب والافتطلاقان معا (وان) طلق زوجته و (شك) في جواب (أطلق) الممزة للاستفهام أي هل طلق زوجته طلقة (واحدة أو اثنتين أو ثلاثا لم تحل) الزوجة المشكوك في عدد طلاقها لزوجه الشاك (الابعد زوج) غيره بشروطه لاحتمال كون طلاقها ثلاثا (وصدق) أي الزوج الشاك في عدد الطلاق (ان ذكر) أي تذكر انه كان طلقها واحدة أو اثنتين (في العدة) فله رجعتها في العدة بلا عقدان كان الطلاق رجعيا و بعد العدة بالعقد عليها (ثم ان تزوجها) بعد زوج (وطلقها) طلقة أو اثنتين (فكذلك) أي فحكم تزوجها بعد هذا الطلاق كحكم تزوجها بعد الطلاق للشكوك في توقف حله على تزوجها بغيره قبله لاحتمال كون المشكوك فيه اثنتين وهذه الثالثة وان طلقها اثنتين فلا احتمال كون الطلاق المشكوك واحدة (الآن يبت) الزوج الشاك طلاقها حقيقة بأن يطلقها ثلاثا أو حكما بأن يقول إن لم تكوني مطلقة ثلاثا فقد طلقتك ما يكملها وهي في عصمتها فينقطع الدوران وتحل له بعد زوج بمصمة كاملة (وان حلف صانع طعام) مثلا (على غيره لا بد أن تدخل الدار) مثلا لتأكل الطعام (فحلف الآخر لا دخلت)ها وامتنع كل منهما من الحنث (حنث) أي جبر الشخص (الأول) أي صانع الطعام على الحنث في يمينه لحلفه على مالا (٣٥٦) يملكه فان أكره الثاني على الدخول فلا يحثان الأول لوجود الفعل والثاني

لا كراهه في يمين البر (وان) علق الطلاق على أمرين مكررا أداة الشرط بأن (قال ان قلت) بكسر التاء مخاطبا زوجته والفعل محذوف أي زيدا مثلا (ان دخلت) بكسر التاء أيضا أي دار زيد مثلا (لم تطلق) الزوجة

خَيْرٌ وَلَا أَنْتِ طَلَقْتِ الْأُولَى إِلَّا أَنْ يُرِيدَ الْإِضْرَابَ وَإِنْ شَكَّ أَطْلَقَ وَاحِدَةً أَوْ اثْنَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا لَمْ يَحِلَّ إِلَّا بِمَذْذُوجٍ وَصَدَقَ إِنْ ذَكَرَ فِي الْعِدَّةِ ثُمَّ إِنْ تَزَوَّجَهَا وَطَلَّقَهَا فَكَذَلِكَ إِلَّا أَنْ يَبْتَ وَأَنْ حَلَفَ صَانِعُ طَعَامٍ عَلَى غَيْرِهِ لَا بُدَّ أَنْ تَدْخُلَ فَحَلَفَ الْآخَرُ لَا دَخَلْتُ حَتَّى الْأَوَّلُ وَإِنْ قَالَ إِنْ كَلِمَتِي إِنْ دَخَلْتُ لَمْ تَطْلُقْ إِلَّا بِهِمَا وَإِنْ شَهِدَ شَاهِدٌ بِحَرَامٍ وَآخَرُ بِبَيْتَةٍ أَوْ بِتَعْلِيْقِهِ عَلَى دُخُولِ دَارٍ فِي رَمَضَانَ وَذِي الْحِجَّةِ أَوْ يَدْخُلُهَا فِيهِمَا أَوْ يَكَلِّمُهُ فِي السُّوقِ وَالسَّجْدِ أَوْ بَأَنَّهُ طَلَّقَهَا يَوْمًا بِمَصْرٍ وَيَوْمًا بِمَسْكَةٍ لَفَّقَتْ كَشَاهِدٍ بِوَاحِدَةٍ وَآخَرَ بِأَزِيدٍ وَحَلَفَ عَلَى الزَّائِدِ وَإِلَّا

(الا ب) مجموع (هما) أي الكلام والدخول سواء فعلتهما على الترتيب أو على عكسه (وان شهد شاهد) عدل على زوج انه طلق زوجته (ب) لفظ (حرام و) شهد شاهد (آخر) عدل انه طلقها (ب) لفظ (بنة) لفقت الشهادة وحكم عليه بالطلاق الثلاث لاتفاق اللفظين في المعنى والحكم (أو) شهد شاهد (بتعليقه) طلاقها (على دخول دار) مثلا (في رمضان و) شهد شاهد آخر بتعليقه (في ذى الحجة) وشهدا بدخولها بعد ذى الحجة أو أقر به لفقت ولزمه ما علقه (أو) علق طلاقها على دخول دار معينة وشهد بذلك شاهد وشهد شاهد آخر (بدخولها) أي الدار التي علق طلاق زوجته على دخولها (فيهما) أي رمضان و ذى الحجة أي شهد عليه أحدهما بدخولها في رمضان والآخر بدخولها في ذى الحجة والتعليق ثابت باقراره أو بيينة فتلق ويلزمه الطلاق (أو) حلف بطلاق زوجته لا يكلم زيدا وشهد عليه عدل (بكلامه في السوق و) عدل آخر بكلامه في (السجد) فتلق ويلزمه الطلاق (أو) شهد عليه عدل (بأنه طلق) زوجته (يوما بمصر) القاهرة في رمضان (و) شهد عليه عدل آخر أنه طلقها (يوما بمكة) الشرفة في ذى الحجة (لفقت) جواب المسائل الخمس فلقد أحسن في ترتيب أمثلة القولين والفعلين المتفقين في المعنى وشرطه في الأخيرة فصل الفعلين بزمن يمكن الوصول فيه من أحد السكاكين للآخر ولا تنقضي فيه العدة والابطال شهادة الثاني وشبهه في التلقيق فقال (كشاهد) عدل على الزوج (ب) طلقة (واحدة و) شاهد (آخر) عدل عليه (بأزيد) من طلقة فتلق في الواحدة التي اتفق عليها الشاهدان فتلزم الزوج (وحلف على) نفى الطلاق (الزائد) على الواحدة باسم الله تعالى قال أبو الحسن صورة يمينه بالله الذي لا إله إلا هو ما طلقت البتة فتنبه يمينه في سقوط اثنتين وتلزمه الواحدة أي بحلف ما طلق واحدة ولا أكثر لا سقط الزائد على الواحدة اللازمة بشهادتهما فان حلف سقط عنه الزائد (والا) أي وان لم يحلف ونكل

(سجن) واستمر مسجوناً (حتى) أى إلى أن (يحلف) لقد رته على اليمين وإلى هذا رجع الإمام مالك رضى الله تعالى عنه بعد أن كان يرى أنه إن نكل طلقت عليه البتة وفي الجلاب فإن طال زمن حبسه وهو مصر على عدم الحلف أطلق وترك ووكل لدينه ولا يلزمه غير الواحدة (لا) تلفق شهادة شاهدين عدلين على الزوج (بفعلين) مختلفي الجنس كشهادة أحدهما أنه حلف بطلاق زوجته لا يدخل الدار وأنه دخلها والآخر أنه لا يركب الدابة وأنه ركبها ويحلف على كذبهما في القضاء والفنوى فإن نكل حبس وإن طال حبسه دين ويخص قوله لا بفعلين ما لم يستأنم أحدهما الآخر والالفت كشهادة أحدهما برح خمر والآخر بشر بها فيعد وتقييدى بمختلفي الجنس تحرز عن متحدى الجنس فتلفق كما مر في قوله أو بدخولهما فيهما (أو) أى ولا تلفق شهادة (بفعل و) شهادة بـ (يقول) ولا يمين عليه كافي نقل أبي الحسن عن ابن الموزار (كواحد) شهد (بتعليقه) أى الطلاق (بالدخول) لدار مثلاً (وآخر) شهد (بالدخول) لها فلا تلفق (وإن شهدا) أى العدلان على الزوج (بطلاق) زوجة (واحدة) معينة من زوجاته وأنكره الزوج (ونسيها) أى نسي الشاهدان الزوجة المعينة (لم تقبل) شهادتهما لعدم ضبطهما (وحلف) الزوج (ماطلق واحدة) من زوجاته فإن نكل حبس وإن طال دين (وإن شهد ثلاثة) على زوج كل شاهد (بيمين) أى تنجيز طلبة أو سبب فيها وليس واحد من الثلاثة مع الآخر حلف لتكذيب كل واحد من الثلاثة ولا يلزمه شيء وذلك كشهادة أحدهم أنه طلق واحدة وآخر كذلك وآخر كذلك ولم يسمع أن نكل منهم طلاقها في آن واحد والالزمه طلبة واحدة دون يمين (وإن نكل) الزوج عن الحلف لتكذيب الثلاثة (ف) الطلقات (الثلاث) تلزمه على أحد قولى مالك في التطليق عليه بالنكول وهو الرجوع عنه والرجوع إليه ما مر من أنه إذا نكل يحبس حتى يحلف وإن طال دين (٣٥٧) والله سبحانه وتعالى أعلى وأعلم

﴿ فصل ﴾ في أحكام

الاستنابة على الطلاق وهي أربعة أقسام توكيل وارسال وتعليك وتخير (إن فوضه لها) أى فوض الزوج الطلاق لزوجته (توكيلاً) أى جعل انشاءه لها (فله العزل) أى منعها من

سُجِنَ حَتَّى يَحْلِفَ لَا يَفْعَلَيْنِ أَوْ يَقُولَ كَوَاحِدٍ بِتَعْلِيْقِهِ بِالْدُّخُولِ وَآخَرَ بِالْدُّخُولِ وَإِنْ شَهِدَا بِطَلَاقٍ وَاحِدٍ وَنَسِيَا هَا لَمْ تُقْبَلْ وَحَلَفَ مَا طَلَّقَ وَاحِدَةً وَإِنْ شَهِدَ ثَلَاثَةٌ يَمِينٍ وَنَكَلَ فَالْثَلَاثُ

﴿ فصل ﴾ إِنْ فَوَّضَهُ لَهَا تَوْكِيلًا فَلَهُ الْعَزْلُ إِلَّا لِمَتَّقَى حَقَّ لَا تَخْيِيرًا أَوْ تَمْلِيكًا وَحِيلَ بَيْنَهُمَا حَتَّى تُجِيبَ وَوُقِفَتْ وَإِنْ قَالَ إِلَى سَنَةٍ مَتَى عَامٌ فَتَقْضَى وَإِلَّا أَسْقَطَهُ الْحَاكِمُ وَعَمِلَ بِجَوَابِهَا الصَّرِيحِ فِي الطَّلَاقِ كَطَلَاقِهِ وَرَدُّوْهُ

إيقاعه قبل الإيقاع انفاً على قاعدة التوكيل من عزل الموكل وكيه قبل تصرفه في كل حال (الاتعلق حق) لها بإيقاعه فليس له عزلها لتعلق حقها برفع الضرر عنها صورة ذلك أن يقول لها إن تزوجت عليك فقد وكلتك على طلاقك أو طلاق التي أتزوجها عليك ثم تزوج عليها (لا) إن فوضه لها (تخييراً) بأن يقول لها اختارى نفسك فليس له منعها منه قبل انشاءه (أو) فوضه لها (تمليكا) بأن جعل انشاءه لها بلامنع فليس له عزلها أيضاً (وحيل) أى فرق (بينهما) أى الزوجين في التخيير والتعليك فلا يستمتع بها (حتى تجيب) الزوجة بما يقتضى بقاءها على عصمة زوجها أو فراقه لا في التوكيل لأن له عزلها الآن يتعلق حقها بالطلاق والنفقة من الحيولة عليها لأن الامتناع منها وإن مات أحدهما ورثه الآخر (ووقفت) الزوجة المخيرة أو للملكة أن أطلق الزوج بل (وإن قال) أمرك بيدك (إلى) تمام (سنة) مثلاً وصلة وقفت (متى علم) بضم فكسر أى علم الإمام أو نائبه بأنه خيرها أو ملكها فيوقفها حين علمه ولا يمهلهما إلى تمام السنة مثلاً (فتقضى) أما بإيقاع الطلاق أو رد ما جعله الزوج لها (والا) أى وإن لم تقض بشيء (أسقطه) أى ما جعله الزوج لها (الحاكم) وإن رضى الزوج ببقائه بيدها إلى تمام السنة لحق الله تعالى أذفيه التمدادى على عصمة مشكوك (وعمل بجوابها الصريح) في اختيار (الطلاق) سواء كان صريحاً في الطلاق أو كناية ظاهرة فيه وأما الكناية الخفية فسقط ما يبدوا ولو نوت بها الطلاق ففي التوضيح عن ابن بونس لو أجابت المرأة بغير ألفاظ الطلاق عند ما ملكها فلا يقبل منها أنها أرادت به الطلاق لأنها مدعية لكن نقل الخطاب عن ابن رشد أن جوابها في التملك بصيغة الظاهر إذا نوت به الطلاق فهو لازم مع أنه كناية خفية ومثل الجواب الصريح في الطلاق فقال (كطلاقه) أى الزوج من إضافة المصدر لمفعوله أى تطليقها الزوج بأن قالت طلقته أو هو طالق أو طلقت نفسى منه أو أنا طالق منه (و) عمل بجوابها الصريح في (رده) أى رد ما جعله الزوج لها وبقائها في عصمته بقول بان قالت رددت

اليك ماملكتني أو فعل (كتمكتنيها) أي المملكة أو الخيرة لزوجها من الاستمتاع بها وإن لم يستمتع بها حال كونها (طائفة) عالة بما جعله الزوج لها من تخيير أو تمليك ولو جعلت الحكم لامكرهه أو جاهلة بما جعله لها فلا يسقط خيارها ولو طئها فإن ادعى التمكين وأنكرته صدق أن ثبتت خلوته بها برأين (و) (ك) مضى (أي فراغ) يوم تخييرها (أي زمن تخييرها) بما كان أو أقل أو أكثر فإذا قال اختاري اليوم فيضي اليوم ولم تخترفيه شيئاً فقد سقط ما بيدها (و) (ك) ردها بعد دينوتها صورة ذلك أن الزوج إذا طلق زوجته الخيرة أو المملكة طلاقاً بائناً بخلع أو بقاء ثم ردها لمصمته فقد سقط ما بيدها من تخيير أو تمليك ومفهوم بعد دينوتها أنه لو طلقها طلاقاً رجعياً وراجعها في عدته فلا يسقط ما بيدها وهو كذلك (وهل نقل قاشها) أي متاعها وأجهزها (ونحوه) أي النقل فهو بالرفع عطف على نقل كمنطية وجهها من زوجها (طلاق) ثلاث في التخيير وواحدة في التمليك وعلى هذا اقتصر ابن شاس (أولاً) أي أوليس طلاقاً في الجواب (تردد) للمتأخرين في النقل عن الإمام رضي الله تعالى عنه عليه حيث لم تنو به الطلاق ولم يجز العرف بالطلاق به والافهم وطلاق اتفاقاً (وقبل تفسير) الجواب المحتمل لطلاق والد نحو (قبلت) بدون زيادة عليه (أو قبلت أمري) أي شأني (أو) قبلت (ماملكتني) وصلة تفسير (برد) لما جعلها وابقتها في عصمة زوجها (أو) (ب) طلاق (أو) (ب) بقاء على ما جعله لها حتى تنظر في أمرها ما هو الأحسن لها (وناكر) الزوج زوجة (مخيرة لم تدخل) أي لم يدخل الزوج بها شرط في منكرتها فإن كان دخل بها فليس له منكرتها (و) ناكر زوجة (مملكة مطلقاً) دخل بها أم لا (ان زادت) أي الخيرة والمملكة في الطلاق الذي أوقعته (على) الطلقة (الواحدة) هذا موضوع للنكارة أي رد الزوج ما زاد على الواحدة (ان) كان (نواها) أي الواحدة بالتخيير أو التمليك فإن لم ينوها به بل بعده ولم ينوها أصلاً لزمه ما أوقعته (و) (ان) (بادر) الزوج للمناكرة بمجرد علمه (٣٥٨) بالزيادة على الواحدة والالتزمه ما أوقعته ولا ينعى بالجهل (و) (ان) (حلف)

كَتَمَكْتَنِيهَا طَائِفَةً وَمُضَى يَوْمٌ تَخَيَّرَهَا وَرَدَّهَا بَعْدَ بَيْتُونِهَا وَهَلْ نَقَلَ قَمَارِهَا وَنَحْوَهُ طَلَّاقٌ أَوْ لَا تَرُدُّهُ وَقِيلَ تَقْيِيرٌ قِيلَتْ أَوْ قِيلَتْ أَمْرِي أَوْ مَا مَلَكْتَنِي يَرَدُّ أَوْ طَلَّاقٍ أَوْ بَقَاءٌ وَنَاكَرَ مُخَيَّرَةً لَمْ تَدْخُلْ وَمُمْلَكَةً مُطْلَقًا إِنْ زَادَتْ عَلَى الْوَاحِدَةِ إِنْ نَوَّاهَا وَبَادَرَ وَحَلَفَ أَنْ دَخَلَ وَإِلَّا فَيَعْدُ إِلَّا رَجَعَ وَلَمْ يُكَرِّرْ أَمْرَهَا بِيَدِهَا إِلَّا أَنْ يَنْوِيَ التَّائِيدَ كَنَسَقَهَا هِيَ وَلَمْ يُشْتَرَطْ فِي الْعَقْدِ فِي حَلِّهِ عَلَى الشَّرْطِ أَنْ أَطْلَقَ قَوْلَانِ

الزوج أنه نوى به الواحدة فإن نكل لزمه ما أوقعته وعمل حلقه حين المناكرة (ان) كان (دخل) الزوج بالزوجة وأراد رجعتها (والا) أي وإن لم يدخل بها أو دخل بها ولم يرد رجعتها الآن (ف) يحلف

وقبل

(عند) ارادة (الارتجاع و) (ان) لم يكرر الزوج عند التخيير أو التمليك قوله

رأمرها) أي حكم عصمتها (بيدها) في ملكها تنصرف فيها كيف شاءت بطلاق أو ببقاء فإن كرره حقيقة أوحكاماً بأن أتى بأداة تفيد التكرار كتناسحت فأمر بك فليس له منكرتها فيما زاد على الواحدة في كل حال (الا أن ينوي) بتكرير أمرها بيدها (التأكيده) فإن كان نواه به فله منكرتها فيما زادته على الواحدة هذا وقال الخطاب لا يشترط تكرار أمرها بيدها فإن تكراره كعدمه في الحكم فالمناسب الإتيان به بصيغة للبالة بأن يقال وإن كرر أمرها بيدها والمعنى أن نوى الواحدة عمل بنيته وإن كرر أمرها بيدها ثم قال ومن الشروط أن لا يقول كلما شئت فأمر بك بيدك والا فلا منكرته له قاله ابن الحاجب ولو أشار المصنف إلى هذا لكان أحسن مما ذكره إذ الفائدة له كما علمت وشبهه في اعتبار نية التأكيده فقال (كنسقتها هي) أي الزوجة أي تكرير المملكة أو الخيرة غير المدخول بها قولها طلقت نفسي مثلاً بفصل فيتعدد الطلاق بعده إلا أن تنوي التأكيده وأما للدخول بها فلا يشترط كون تكريرها نسقاً ومفهوم نسقها أن غير المدخول بها أن كررته لانساقاً فلا يلزمه إلا الأول لا تقطع العصمة به فلا يجز ما بعده محلاً (و) (ان) (لم يشترط) أي للذكور من التخيير والتمليك للمرأة (في العقد) لنكاحها فإن كان اشترط لها فيه لزمه ما أوقعته ولو كانت غير مدخول بها وله رجعة المدخول بها إن كانت أبقت شيئاً من العصمة وقال سحنون ليس له رجعتها لرجوعه للخلع لاسقاطها من صداقها للشرط (وفي محله) أي للذكور من التخيير والتمليك (على الشرط) أي كونه مشروطاً في العقد فلا ينكرها فيما زادته على الواحدة (ان أطلق) الموثق أي لم يقيده بشرط ولا تطوع بان كتب أمرها بيدها أن تزوج أو تسرى عليها ولم يذكر حصول هذا الشرط عند العقد أو بعده أو بحمل على التطوع به بعد العقد فله المناكرة فيما زاد على الواحدة (قولان)

(و) ان ملك زوجته مطلقاً وخبرها قبل بناءه بها فطلقت نفسها ثلاثاً فقال لم أرد بالتخليك أو التخيير طلاقاً فقبل لزمك الثلاث التي أوقعها فقال أردت طلاقاً واحدة (قبل) بضم القاف وكسر الواو عند ابن القاسم من الزوج للملك أو التخيير زوجته في الصمة قبل البناء بيمين بعد قضائها بأكثر من واحدة ونائب فاعل قبل (ارادة) الطلقة (الواحدة بعد قوله) أي الزوج (لم أرد) بالتخيير والتخليك (طلاقاً) فقبل له ان لم ترده فقد لزمك ما أوقعت فقال أردت واحدة فقبل قوله لا احتمال نسيانه ثم تذكره وقال أصبح لا تقبل منه ارادة الواحدة و بعد نادى ما يلزمه ما أوقعتة الى هذا أشار بقوله (والأصح خلافه) أي خلاف قول ابن القاسم وهو انه لا تقبل منه ارادة الواحدة بعد قوله لم أرد طلاقاً (ولا نكرة له) أي لا منكرة للزوج فيما زاد على الواحدة (ان) كان (دخل) بزوجه وخبرها فأوقعت زائداً على الواحدة (في تخيير مطلق) عن التقييد بطلقة رمازاد عليها وعن التقييد بصيغة مما يأتي اذ منه ما لا يتأتى فيه للنكرة كاختارى في تطليقتين (وان قالت طلقت نفسي) أو زوجي (سئلت بالجلس وبعده) هما أراده بقولها طلقت نفسي لاختماله الواحدة والزائد عليها (فان) كانت (أرادت) بقولها طلقت نفسي الطلاق (الثلاث لزم) أي الطلقات الثلاث الزوج فلامنكرة له فيما زاد على الواحدة (في التخيير) اذا كانت مدخولاً به بقوله السابق ولا نكرة له ان دخل (وناكر) الزوج الزوجة فيما زاده على الواحدة (في التملك) سواء كانت مدخولاً بها أم لا وفي التخيير لقبير مدخول بها لقوله وناكر مخيرة لم تدخل وملكته مطلقاً (وان قالت) أردت بقولي طلقت نفسي طلاقاً (واحدة بطلت) صفتها (في التخيير) أي كونها مخيرة لخروجها عما خبرها فيه بالكلية لارادته بينوتها منه وارادتها بقاءها في عصمته وهذا في المخيرة المدخول بها وأما المخيرة غير المدخول بها والملكة مطلقاً فتلزمه الواحدة فقط فيهما (وهل يحمل) قولها طلقت نفسي (على) ارادة الطلاق (الثلاث) فتلزمه (٣٥٩) في التخيير ان دخل وله للنكرة

ان لم يدخل وله للنكرة مطلقاً في التملك وهو مذهب ابن القاسم في الدونة عند ابن رشد (أو) يحمل على ارادة (الواحدة) لانها الأصل فتلزمه في التملك مطلقاً وفي التخيير قبل الدخول ويبطل تخيير المدخول

وقِيلَ ارَادَةُ الْوَاحِدَةِ بَعْدَ قَوْلِهِ لَمْ أَرِدْ طَلَاقًا وَالْأَصَحُّ خِلَافُهُ وَلَا نُكْرَةَ لَهُ أَنْ دَخَلَ فِي تَخْيِيرٍ مُطْلَقٍ وَإِنْ قَالَتْ طَلَّقْتُ نَفْسِي سُئِلَتْ بِالْجَلْسِ وَبَعْدَهُ فَإِنْ أَرَادَتْ الثَّلَاثَ لَزِمَتْ فِي التَّخْيِيرِ وَنَاكَرَ فِي التَّمْلِكِ وَإِنْ قَالَتْ وَاحِدَةً بَطَلَتْ فِي التَّخْيِيرِ وَهَلْ يُحْمَلُ عَلَى الثَّلَاثِ أَوْ الْوَاحِدَةِ عِنْدَ عَدَمِ النِّيَّةِ تَأْوِيلَانِ وَالظَّاهِرُ سُؤَالُهَا إِنْ قَالَتْ طَلَّقْتُ نَفْسِي أَيْضًا وَفِي جَوَازِ التَّخْيِيرِ قَوْلَانِ وَحَلَفَ فِي اخْتَارِي فِي وَاحِدَةٍ أَوْ فِي أَنْ تُطَلِّقِي نَفْسَكَ طَلْقَةً وَاحِدَةً لَا اخْتَارِي طَلْقَةً وَبَطَلَ إِنْ قَضَتْ بِوَاحِدَةٍ فِي اخْتَارِي تَطْلِيْقَتَيْنِ أَوْ فِي تَطْلِيْقَتَيْنِ وَمِنْ تَطْلِيْقَتَيْنِ فَلَا تَقْضَى إِلَّا

بها وهذا مأول به عبد الحق للدونة وصلة يحمل (عند علم النية) منها لعدد بقولها طلقت نفسي في الجواب (تأويلان والظاهر) عند ابن رشد والناسب لاصطلاحه التعبير بالفعل لانه من عند نفسه (سؤالها ان قالت طلقت نفسي أيضا) المناسب اخترت الطلاق وفي بعض النسخ اخترت الطلاق وهو الصواب اشارة لقول ابن رشد في المقدمات وأما ان قالت اخترت الطلاق فالذي أراه فيه على أصولهم انها تسأل في التخيير والتملك لاحتمال الاستغراق فيكون ثلاثاً أو يراد بها العهد وهو الطلاق السني المشروع فيكون واحدة واذا احتمل اللفظ الوجهين وجب أن تسأل أيهما أرادت فان قالت أردت واحدة أو ثلاثاً فواضح وان قالت لم أرد شيئاً منهما تخرج فيها التأويلان السابقان فالأولى التعبير بصيغة ظهر لانه من نفسه (وفي جواز) اقدام الزوج على (التخيير) لزوجه وعدم جوازه (قولان) ومقابل الجواز في كلامه يحتمل المنع وهو الظاهر من حيث المقابلة للجواز وهو مقتضى قول اللخمي يمنع لمنع الزوج من إيقاع الثلاث وتوكيله عليه فان فعل انتزعه الحاكم من يدها مالم توقع الثلاث ويحتمل الكراهة وهو نقل الباجي أيضاً عن أبي بكر القاضى ومن وافقه (و) ان قال الزوج اختارى في واحدة فأوقعت ثلاثاً وقال لم أرد الاطلاق (حلف) الزوج انه لم يرد الاطلاق واحدة (في) قوله لزوجه (اختارى في واحدة) فطلقت نفسها ثلاثاً (أو) في قوله اختارى (في أن تطلقي نفسك طلاقاً واحدة) فطلقت نفسها ثلاثاً فقال ما أردت الا واحدة فيحلف على هذا (لا) يحلف ان قال (اختارى طلاقاً) فأوقعت ثلاثاً فقال ما أردت الا واحدة فتلزمه واحدة فقط بلا يمين (وبطل) ما يبدى الزوجة المخيرة (ان قضت) طلاقاً (واحدة في) قوله لها (اختارى تطليقتين) ويبقى الزوج على ما كان له قبل من كونه مالكاً لعصمتها لا تصرف لغيره فيها (أو) في قوله اختارى (في تطليقتين) بزياة في فلا يلزمه شيء ان قضت بواحدة وبطل ما جعله بيدها (و) ان قال لها اختارى (من تطليقتين) فلا تقضى الا

(ب) طلقه (واحدة) فان قضت بأكثر منها فلا تلزمه الا واحدة نقله الخطاب (و) ان خير المدخول بها تخييراً مطلقاً وقعت طلاقاً أو اثنتين ولم يرض به (بطل) التخيير لاماقتت به فقط (في) التخيير (المطلق) عن التقييد بعدد من الطلاق بأن قال اختارى أو خيرتك مثلاً (ان قضت بدون) متم الطلاق (الثلاث) فان قضت بواحدة فكماله الثلاث لم يبطل ماقتت به وهذا في تخيير مدخول بها ولم يرض بما أوقفته ويصير معها كما كان قبل تخييرها لعدولها عما شرع لها وهي الثلاث فان رضى به لزمه (ك) قوله (طلق نفسك ثلاثاً) ولم يقيده بمشيتها فطلقت نفسها أقل منها فيبطل ما أوقفته وما يبيدها لمخالفتها (و) ان خيرها فاخترت الطلاق ان دخل على ضررتها (وقفت) أى يوقفها الحاكم ويأمرها بالاختيار حالاً ولا أسقط ما جعل لها (ان اختارت) نفسها (ب) شرط (دخوله على ضررتها) بأن قالت ان دخلت على ضررتى فقد اخترت نفسى ولا تؤخر حتى يدخل على ضررتى لان الزوج جعله لها ناجزاً حيث لم يرض بالتعليق فان رضى بالتعليق انتظر دخوله على ضررتها فان دخل عليها طلقت بدون اختيارها قاله اللخمي (ورجع) الامام (مالك) رضى الله تعالى عنه عن قوله الأول في المخيرة وللملك ببقاء التخيير والتملك المطلقين بيدها في المجلس فقط بقدر ما يرى الناس انها تختار في مثله فان تفرق عنه أو خرجا عن الكلام الى كلام آخر فيبطل ما يبيدها فرجع عن هذا (الى بقائهما) أى التخيير والتملك (بيدها) أى في ملك الزوجة ونصرفها (في) التخيير والتملك (المطلق) عن التقييد بزمان أو مكان (مالم توقف) أى مدة انتفاء الايقاف من الحاكم فان أوقفها فلا يبقيان بيدها إما أن تنجب أو يسقطه الحاكم (أو توطأ) أى تمكنه من الوطء أو من الاستمتاع عامة طائعة والأولى ذكر هذا عقب قوله المتقدم ومضى يوم تخييرها لانه قد قسّمه وشبهه في بقائهما بيدها مالم توقف أو توطأ فقال (ك) قوله (مضى شئت) فأمرك بيدك أو (٣٣٦) فاختارى نفسك فيبقيان بيدها مالم توقف أو توطأ (وأخذ) أى تمسك

بواحدكم وبطل في المطلق ان قضت بدون الثلاث كطلقي نفسك ثلاثاً ووقفت
ان اختارت بدخوله على ضررتها ورجع مالك الى بقائهما بيدها في المطلق مالم
توقف أو توطأ كمتى شئت وأخذ ابن القاسم بالسقوط وفي جعل ان شئت أو إذا
كمتى أو كالمطلق تردّد كما إذا كانت غائبة وبلغها وان عين امرأتين وان قالت
اخترت نفسى وزوجى أو بالسكنى فالحكم للمقدم وهما في التنجيز لتعليقهما
بمنجز وغيره كالطلاق

الامام عبد الرحمن (ابن
القاسم) تلميذ الامام مالك
رضى الله تعالى عنهما
(بالسقوط) للتخيير
والتملك بانقضاء المجلس
أو الخروج عن الكلام الى
غيره وهذا الذي رجع
عنه الامام مالك رضى

الله تعالى عنه ورجع اليه ثانياً باقياً عليه الى موته فهو الراجح وبه القضاء وعليه
جمهور أصحابه (و) في جعل (قوله) (ان شئت أو اذا) شئت فأمرك بيدك (ك) قوله (مضى شئت فأمرك بيدك في الانفاق
على بقائهما بيدها مالم توقف أو توطأ (أو) جعلهما (ك) التخيير والتملك (المطلق) في جريان قولى الامام فيهما (تردد)
تأخيرين قال أصبغ ان قال ان شئت فالأمر بيدها مالم توطأ وان قال اذا فبقى بيدها ولو وطئت وفي المدونة ان قال لها
انت طالق ان شئت أو اذا شئت فذلك بيدها وان افترقا حتى توقف أو توطأ (كما اذا كانت) الزوجة (غائبة) عن زوجها حين
تخيرها أو تعليقها (و) بلغها (أى) التخيير أو التملك فهل يبقى بيدها حتى تبين رضاها ان لم يبطل بأكثر من شهرين مالم توقف أو توطأ
وهذه طريقة ابن رشد وحكى الاتفاق عليها أو يجرى فيها خلاف الحاضرة للتقدم وهى طريقة اللخمي (وان عين) الزوج للتخيير
أو التملك (أمر) كان يقيد اختيارها بزمان أو مكان (عين) فاذا انقضى ما عينه سقط حقها وقد تقدم هذا في قوله ومضى يوم
تخيرها والمكان مثل الزمان وكلاهما مقيد بما اذا لم يطلع الحاكم والا وقفت كما تقدم (وان قالت) الزوجة المخيرة أو للملكة
(اخترت نفسى وزوجى أو) قالت كلاماً ملتبساً (بالعكس) للترتيب السابق بأن قالت اخترت زوجى ونفسى (فالحكم للتقدم)
من النفس والزوج وبعد الثانى ندما فان قدمت النفس فقد اختارت الفراق وان قدمت الزوج فقد اختارت البقاء على العصمة ورد
ما جعله الزوج لها (وهما) أى التخيير والتملك (في التنجيز) على الزوج فيكون أمر الزوجة بيدها بمجرد فراغه من الصيغة
(لتعليقهما) أى التخيير والتملك (ب) شئ (منجز) أى مقتضى التنجيز كاستقبال محقق يبلغانه عادة كأمرك بيدك بعد شهر
أو عام أو بما لا صبر عنه كإن قمت أو محتمل غالب كان حضت (و) (ها) فى (غيره) أى عدم التنجيز لتعليقهما بغير منجز كاستقبال
ممنوع كإن لست السماء أو شربت البحر أو محتمل غير غالب كإن قدم زيد وخبرها في التنجيز وغيره (كالطلاق) فلا يثبت لها

حق في التعليق على مستقبل ممتنع ويتوقف ثبوت الحق لها على حصول المحتمل غير الغالب (ولو علقهما بمغيبه) أي غيبة الزوج عن زوجته (شهرًا) بأن قال ان غبت عنك شهرًا فأمرك بيدك تخييرا أو تملكها (ف) ذابو (قدم) من سفره الى بلد زوجته قبل فراغ الشهر (ولم تعلم) الزوجة بقدمه حتى تم الشهر فأنبتت تعليقه وغيبته وحلفت انه لم يقدم لاسرا ولا علانية وطلقت نفسها انقضت عدتها (وتزوجت) غيره ثم أثبت الزوج الأول قدمه الى بلدها قبل تمام الشهر (ف) حكمها (ك) حكم ذات (الولين) في انها ان دخل أو تلذذ الثاني بها غير عالين بقدم الأول فهي له والافهى للأول ومفهوم ولم تعلم انها ان علمت بقدمه قبل فراغ الشهر وطلقت نفسها وتزوجت فلا تكون للثاني وهو كذلك اتفاقا (و) لو علق الزوج تخييرا زوجته أو تملكها (بمحضوره) أي على قدم غائب غيره من سفره بأن قال لها ان حضر فلان من سفره فأمرك بيدك تخييرا أو تملكها وحضر فلان من سفره (ولم تعلم) بمحضوره (فهي على خيارها) في الطلاق وعدمه متى علمت بمحضوره فلها الخيار حين تعلم (و) ان ملك أو خير صغيرة ونجرت باختبار طلاق أو بقاء على العصمة (اعتبر التنجيز) سواء كان بطلاق أو بقاء على العصمة من زوجة مميزة (قبل بلوغها) الحلم (وهل) يعتبر تنجيزها (ان ميزت) سواء أطاقت الوطء أم لا وهو مراعى عيسى قال اذا عرفت ماملكتها وان لم تبلغ مبلغا يوطأ مثلها فيه فاعتبر التمييز فقط (أو) يعتبر تنجيزها (متى) تبلغ سنا (نوطأ) فيه زيادة عن تمييزها وهو قول ابن القاسم في الجواب (قولان) فان لم يميز فلا يعتبر تنجيزها ويستأنى بها التمييز وحده أومع اطاقة الوطء (و) يجوز (له) أي الزوج (التفويض) في عصمة زوجته تملكها أو تخييرا أو توكيلا (لغيرها) أي الزوجة سواء كان قريبها أو بالغا أو لا مسلما أو لا (و) ان وكل الزوج شخصا على تفويض أمر زوجته لها توكيلا أو تخييرا أو تملكها (هل له عزل وكيله) (٣٦١) على تفويض أمر العصمة للزوجة توكيلا أو تملكها أو تخييرا أو

ولو علقهما بمغيبه شهرًا قديم ولم تعلم وتزوجت فكالولين وبمحضوره ولم تعلم
فهي على خيارها واعتبر التنجيز قبل بلوغها وهل ان ميزت أو متى نوطأ قولان
وله التفويض لتخييرها وهل له عزل وكيله قولان وله النظر وصار كهي ان حضر
أو كان غائبا قريبة كاليومين لا أكثر فلها إلا أن تمسكن من نفسها أو يغيب
حاضره ولم يشهد ببقائه فان أشهد ففي بقاءه بيده أو ينتقل للزوجة قولان
وان ملك رجلين فليس لأحدهما القضاء إلا أن يكونا رسولين

(٤٦ - جواهر الاكليل - أول) الحقيقى فغير صحيح إذ لا خلاف ان للزوج عزل الوكيل مالم يوقع الطلاق كما جزم به اللخمي وغيره وقد صرح ابن عرفة بأنه متفق عليه (و) ان فوض أمر زوجته لغيرها (ف) له (أي يجب) على من فوض الزوج له أمر عصمة زوجته (النظر) أي التأمل فيما تقتضيه مصلحة الزوجة من تطبيقها أو إبقائها في عصمة زوجها فان لم ينظر لها بالمصلحة نظر الحاكم لها بها (وصار) أي المفوض له أمرها (كهي) أي الزوجة في جميع الاحكام السابقة (ان حضر) الشخص المفوض له (أو كان غائبا) غيبة (قريبة كاليومين) فمحضوره أو غيبته القريبة كل منهما شرط في التفويض له (لا) ان كانت غيبته (أكثر) من كيومين (فلها) أي الزوجة النظر في أمرها إذ في انتظار قدمه ضرر عليها (الأن تمسكن) الزوجة الزوج (من) استمتاعه (بنفسها) فيسقط نظر غيرها المفوض له ولو مكنته بغير علمه على الاصح (أو) إلا أن (يغيب) شخص مفوض اليه (حاضر) حين التفويض وغاب بعده فيسقط حقه ولو قربت غيبته لأن ذهابه بعد التفويض له بلا قضاء دليل على تركه ما جعل له وعمل البطلان (إذا لم يشهد) المفوض له (ببقائه) أي أمر الزوجة بيده حتى يرجع وينظر فيه (فان أشهد) حين سفره ببقاء أمر الزوجة بيده حتى يرجع وينظر فيه (ففي بقاءه بيده) واستحقاقه حتى يرجع وينظر فيه سواء قصرت غيبته أو طالت (أو ينتقل) النظر للزوجة ان بعدت غيبته والا كتب له وأمر بالاجابة ولا ينتقل الحق لها ان أسقط حقه (قولان) الأول للإمام رضي الله تعالى عنه والثاني في الجواهر عن غيره (وان ملك) الزوج أمر زوجته (رجلين) بأن قال ملكتها أمرها أو أمرها بأيديكما نقله عن المدونة أو طلقاها إن شئتما نقله ابن يونس عنها (فليس ل) أحد (هما القضاء) بطلاقها وحده لأنهما منزلان منزلة وكيل واحد فلا يقع الطلاق الا باجتماعهما فان أذن له أحدهما في وطئها زال ما بيدها وان مات أحدهما فلا كلام للثاني (الا أن يكونا) أي الرجلان (رسولين) بأن قال لكل منهما طلقها فلكل منهما الاستقلال بطلاقها

(فصل) في أحكام رجعة المطلقة طلاقا رجعيا وما يتعلق بها ابن عرفة الرجعة رفع الزوج أو الحاكم حرمة متعة الزوج بزوجه بطلاقها (يرتجع من) أي الزوج الذي يجوز أو يصح أنه (ينكح) أي يعقد النكاح لنفسه وهو البالغ العاقل ليس محرما بحج ولا عمرة بل (وان) كان متبسا (بكا حرام) بحج أو عمرة أو الزوجة محرمة بأحدهما وأدخلت الكاف للرض المخوف إذ الرجعية زوجة وارثة فليس في رجعتها ادخال وارث (وعدم اذن سيد) لعبد في الرجعة لأن اذنه في النكاح إذن في تواجبه ومنها الرجعة والسفه والفلس فهو لاء تجوز رجعتهم لأن فيهم أهلية النكاح التي مدارها على البلوغ والعقل وان منعوا من النكاح لعارض الطارئة عليهم المانعة منه ومفعول يرتجع زوجة (طالقا) طلاقا (غير بائن) بأن كانت مدخولا بها وقصر طلاقها عن غايته ولم يكن خلعا فاحترز عن البائن بعدم دخول أو خلع أو بنات فلا تصح رجعتها وصلة يرتجع (في عدة) نكاح (صحيح) أي لازم بدليل قوله (حل) أي جاز (وطؤه) أي طلقت بعد وطء حلال فاحترز بالصحيح من النكاح الفاسد الذي فسخ بعد الدخول فلا تصح الرجعة في عدته لأنها بائن فذكر هذا وان علم من قوله غير بائن زيادة الايضاح واحترز بحل وطئه وعن تزوجها رقيق أو سفيه بلا اذن سيده ووليها وبلا اذن أياضاً طلقها أو فسخ نكاحه فليس له رجعتها لأنها بائن وصلة يرتجع (بقول) صريح أو محتمل (مع نية) فالصريح (كرجعت) زوجتي وارتجعتها وراجعتها ورددتها لنكاحي (و) المحتمل (ك) أمسكتها إذ يحتمل لنكاحي ويحتمل لغيره (أو) (بنية) أي كلام نفسي عطف على قول فتصح الرجعة بها (على الظاهر) عند ابن رشد في المقدمات وهو مخرج عنده وعند اللخمي على أحد قول مالك رضي الله تعالى عنه بالزوم الطلاق واليمين بها وهي رجعة في الباطن (٣٦٣) لا في الظاهر فإذا انقضت العدة فله معاشرتها معاشرته الأزواج فيما بينه وبين الله تعالى وان رفع للقاضي

(فصل) يرتجع من ينكح وأن يكأ حراماً وعدم اذن سيد طالقاً غير بائن في عدة صحيح حل وطؤه بقول مع نية كرجعت وأمسكتها أو نية على الظاهر وصحح خلافه أو يقول ولو هزلاً في الظاهر لا الباطن لا يقول محتمل بلا نية كأعدت الحل ورفعت التحريم ولا يفعل دونها كوطء ولا صداق وإن استمر وانقضت لزوجها طلاقه على الأصح ولا أن لم يعلم دخول وإن تصادقا على الوطء قبل الطلاق وأخذاً باقرارهما

منه منها وان مات بعد انقضائها حل له ارتها باطنا لا ظاهرا (وصحح خلافه) أي عدم صحة الرجعة بالنية ابن بشير هذا هو المذهب وهو

النصوص في الموازية وردت بخروج اللخمي (أو بقول) صريح مع نية بل (ولو) كان (هزلاً) أي كدعواه

عجدا عن النية فهو رجعة (في الظاهر) فتلزمه نفقتها وكسوتها والقسم لها مع زوجه (لا) في (الباطن) فلا يجوز له الخلوة بها ولا الاستمتاع ولا ارتها ان مات بعد تمام عدتها (لا) تصح الرجعة (بقول محتمل) لها ولغيرها (بلا نية) للرجعة به (كأعدت الحل) بكسر الحاء إذ يحتمل لي ويحتمل لغيري (ورفعت التحريم) إذ يحتمل عني ويحتمل عن غيري (ولا) تصح الرجعة (بفعل دونها) أي النية (كوطء) بلا نية رجعتها به وأولى مقدماته وهو حرام يجب عليها الاستبراء منه وليس له رجعتها الا في بقية عدة الطلاق لا فيما زاد عليها من الاستبراء قاله ابن المواز فان تمت عدة الطلاق فلا يترزجها هو ولا غيره حتى يتم استبراءؤها قاله في التوضيح (ولا صداق) على الزوج لو طئه رجعيته بلا نية رجعة (وان) وطئ رجعيته في عدتها بلا نية رجعة (استمر) على معاشرتها معاشرته الأزواج بالوطء الأول بلا نية رجعة (وانقضت) عدتها ثم طلقها (لحقها طلاقه) مراعاة لقول ابن وهب بصحة رجعتي بوطئها بلا نية (على الاصح) عند ابن عبد السلام لأنه كطلق في نكاح مختلف فيه ونقله ابن يونس وأبو الحسن عن أبي عمران وقال أبو محمد لا يلحقها لأنها بانت منه باقضاء عدتها بلا رجعة (ولا) تصح الرجعة (ان لم يعلم دخول) من الزوج بزوجه قبل الطلاق ابن عرفة شرطها أي الرجعة ثبوت بنائه بها ومثبته ما تقدم في الاحلال وهو شاهدان على العقد وامرأتان على الخلوة وتقاررها على الإصابة فان لم يعلم الدخول فلا تصح الرجعة ان لم يتصادقا قبل الطلاق على الوطء بل (وان تصادقا) أي الزوجان (على الوطء قبل الطلاق) لانها مهما الا أن يظهر بها حمل لم ينفيه التهمة (وأخذاً) أي الزوجان (باقرارها) بالوطء أي حكم عليهما بمقتضاء بالنسبة لغير صحة الرجعة فيحكم على الزوج بنفقتها وكسوتها وسكنها مادامت العدة ويحكم عليه بتسكيم صداقها وحرمة تزوج خامسة مادامت العدة ويحرم ناتها عليه وجمع من يحرم جمعها معها مادامت العدة ويحكم عليها بالاعتداد ومنع تزوجها بغيره مادامت العدة وشبهه في عدم صحة الرجعة

والأخذ باقرارها فقال (كدعواه) أى الزوج (لها) أى الرجعة فى العدة ودعوى الرجعة فى العدة حاصلة (بعدها) أى العدة من غير بينة أو مصدق مما يأتى فلا تصح الرجعة ولكنه يؤخذ باقراره كما تقدم وكذا هى ان صدقته (ان تماديا) أى الزوجان (على التصديق) ومفهوم ان تماديا الخ ان من رجع منهما سقطت مؤاخذته باقراره وما ذكره الأجهوري من انه اذا رجع أحدها سقطت مؤاخذة كل منهما غير ظاهر ونقل عبدالحق عن بعض القرويين قبول رجوعهما عن قولهما الى هذا أشار المصنف بقوله (على الأصوب) ان ادعى بعد العدة انه راجعها فيها بلا بينة ولا مصدق وصدقته الزوجة (لـ) بالزوجة (الصدقة) بكسر الدال مشددة لزوجها فى دعواه بعد العدة انه ارجعها فيها (النفقة) والكسوة على الزوج ومفهوم الصدقة ان المكذبة لا نفقة لها لأن شرط أخذ المقر باقراره تصديق المقر له بالفتح (ولا تطلق) الصدقة على انه ارجعها فى العدة ان قامت عليه (لحقها فى الوطء) لانه لم يقصد بتركه ضررها ولأنها ليست زوجته فى حكم الوطء وتمسكها من رجوعها فى الوطء عن تصديقه فيسقط عنها المزمع بالتصديقه (و) ان لم يعلم الدخول وتصادق على الوطء أو علم الدخول وادعى بعد عدتها رجعتها فيه أو صدقته وأراد الزوج تجديد عقد صداق وامتنعت منه (له) جبرها على تجديد عقد بر بع دينار) شرعى لأنها فى عصمته ومنع منها الاتهام بما فى ابتداء نكاح بغير أركانها وهذا يزول بالعقد فان أبى وليها أو سيدها عقده الحاكم ولو أبى (ولا) تصح رجعتها (ان أقر) الزوج (به) أى الوطء (فقط) أى دون الزوجة (فى) خلوة (زيارة) منه لها وكذبته وطلقها لانه قبل الوطء فهو بآن وعليه جميع المهر وعليها العدة واما زيارتها اياه فيعتبر باقراره به فقط كخلوة البناء هذا على تسليم قوله (بخلاف) خلوة (البناء) اذ يعتبر إقراره به فيها وحده وهو ضعيف والمذهب انه لا فرق بين خلوة الزيارة وخلوة البناء وانه لا بد من اقرارها معا بالوطء ويقوم مقامه (٣٣٣) حملها ولم ينفعه أفاده عب البنائى ظاهر

للدونة هو ما ذكره المصنف هنا وفى الخطاب هذا القول هو الذى رجحه فى توضيحه هنا وذكر فى العدة انه اذا أقر أحد الزوجين فقط فلا رجعة له وظاهره من غير تفصيل بين الزيارة

كَدَعَوَاهُ لَهَا بَعْدَهَا إِنْ تَمَادَيَا عَلَى التَّصْدِيقِ عَلَى الْأَصُوبِ وَالْمُصَدِّقَةِ النَّفَقَةِ وَلَا تُطْلَقُ لِحَقِّهَا فِي الْوُطْءِ وَلَهُ جَبْرُهَا عَلَى تَجْدِيدِ عَقْدِ بَرٍّ بَعْدَ دِينَارٍ وَلَا إِنْ أَقَرَّ بِهِ فَقَطُّ فِي زِيَارَةٍ بِخِلَافِ الْبِنَاءِ وَفِي إِبْطَالِهَا إِنْ لَمْ تُنْجَزْ كَغَيْرِ الْآنَ فَقَطُّ تَأْوِيلَانِ وَلَا إِنْ قَالَ مَنْ يَغِيبُ إِنْ دَخَلَتْ فَقَدْ ارْتَجَعَتْهَا كَاخْتِيَارِ الْأُمَةِ نَفْسَهَا أَوْ زَوْجَهَا بِتَقْدِيرِ عَقْدِهَا بِخِلَافِ ذَاتِ الشَّرْطِ يَقُولُ إِنْ فَعَلَهُ زَوْجِي فَقَدْ فَارَقْتُهُ وَصَحَّتْ رَجَعَتُهُ إِنْ قَامَتْ بَيِّنَةٌ عَلَى أَقْرَارِهِ

والاهداء وهو أحد الأقوال اه فلم يذكر الخطاب ترجيحاً وقال ابن عرفة ظاهر قول ابن القاسم تصح الرجعة باقرار الزوج بالوطء فى خلوة البناء لا الزيارة (وفى إبطالها) أى الرجعة (ان لم تنجز) بأن علق على شئ مستقبل محقق (كقد) بأن قال ان جاء غد فقد راجعتك فلا تصح الآن ولا غدا لأنه ضرب من النكاح لأجل ولافتقار هالنية مقارنة (أو) الإبطال انما هو (الآن فقط) وتصح رجعته فى غد لأن الرجعة حق للزوج فله تعليقها عليه فلا يبطؤها ولا يستمتع بها قبل مجئ غد اذ حكمها قبل مجئته حكم من لم تراجع فلو انقضت عدتها بوضع أو حيض أو أشهر قبل غدا لم تصح الرجعة (تأويلان) الأول لعبدالحق والثانى لابن محرز (ولا) تصح الرجعة (ان قال من يغيب) أى يسافر عن بلد زوجته وقد كان علق طلاقها على فعلها شيئاً وخاف ان تخننه فى غيبته وتنقض عدتها قبل رجوعه (ان دخلت) الزوجة (الدار) التى علق طلاقها على دخولها مثلاً (فقد ارتجعتها) ودخلتها فى غيبته فلا تصح رجعته لافتقار الرجعة لنية بعد الطلاق وشبهه فى البطلان فقال (كاختيار الأمة) للزوجة عبداً (نفسها أو زوجها) أى أحدهما معينا (بتقدير عتقها) قبل عتق زوجها فهو لئو ولو أشهدت عليه فان عتقت فلها اختيار خلاف ما اختارته قبل عتقها (بخلاف) الزوجة (ذات الشرط) أى التى شرط لها زوجها انه ان تزوج أو تسرى عليها أو أخرجها من بلدها فأمرها ببدها (فتقول ان فعله) أى المعلق عليه (زوجى فقد فارقت) أى اخترت فراقه بالطلاق أو بقيت معه فانه قد زلها ما اختارته من فراق أو بقاء لان الزوج أقامها مقامه وهو اذا عاق الطلاق على ذلك فليس له رجوع عنه فكذلك هى هكذا قال السقلى اه ابن رشد حكيت هذه المسألة عن ابن الماجشون سأل مالك كارضى الله تعالى عنه فيها عن الفرق بين الحرمة والأمة فقال له الفرق دارقمة وكانت دارا يلعب فيها بالحمام معرضا له بقلبة التحصيل فيما سأل عنه ومومنا له على ترك أعمال نظره فيها حتى لا يسأل الا عن مشكل اه (وصححت رجعته) أى الزوج التى ادعى بعدم تمام العدة انه راجع زوجته فيها (ان قامت) أى شهدت (بينته على) سماع (اقراره) فى العدة

بأنه وطئ زوجته في عدتها ناويا به رجعتها وقد علم دخوله بها قبل طلاقها (أو) قام بعد العدة بينه على معاينة (نصرفه ومبيته) أي الزوج معها أي الزوجة وتنازع نصرف ومبيت (فيها) أي العدة وادعى أنه نوى به الرجعة فقد صحت رجعتها ولو كذبت الزوجة كما في المدونة وأما شهادتها بأقراره بذلك بلا معاينته فلا يعمل بها (أو) أي وصحت رجعتها إن ارتجعها فـ (قالت) الزوجة عقب ارتجاعها (حضت) حيضة (ثالثة) تمت بها العدة (فأقام) أي أشهد الزوج (بينه على قولها) أي الزوجة (قبله) أي قبل قولها حضت ثالثة (بما يكذبها) بأن شهدت البينة بأنها قالت لم أحض أصلاً وحضت حيضة واحدة أو حضت حيضة ثانية ولم يحض بين قولها حضت ثانية وبين قولها حضت ثالثة زمن يمكن أن تحيض فيه ثالثة كما ادعت فإن لم يقمها لم تصح رجعتها ولو كذبت نفسها قاله أشهب (أو) أي وصحت رجعتها إذا (أشهد) الزوج (برجعتها فصمتت) الزوجة يوماً أو بعضه (ثم قالت) بعد سكوتها يوماً أو بعضه (كانت) أي عدتها قد (انقضت) أي تمت وفرغت قبل اشهادك بالرجعة فيلغى قولها وتعد نادمة لأن سكوتها مع علمها بالاشهاد على رجعتها دليل على بقاء عدتها (أو) أي وصحت رجعتها إن ادعى بعد انقضاء عدتها أنه راجعها فيها وكذبت وتزوجت غيره (ولدت) ولدا كاملاً (لدون ستة أشهر) من وطئ الزوج الثاني فيلحق بالزوج الأول لظهور كونه منه ويفسخ نكاح الزوج الثاني (وردت) إلى الزوج الأول (برجعتها) التي كذبت فيها لانه تبين أنها كانت حاملاً حين الطلاق وعدتها وضع حملها (ولم تحرم) الزوجة للذكورة حرمة مؤبدة (على) الزوج (الثاني) لانه عقد عليها بعد رجعة الأول وانقطاع عدتها وصبرورتها ذات زوج وخروجها من حكم العدة فإن مات الأول أو طلقها فللثاني تزوجها (٣٣٤) بعد عدتها (وان) راجعها في عدتها و (لم تعلم بها) أي الرجعة (حق

أو قصره ومبيته فيها أو قالت: حضت ثالثة فأقام بينة على قولها قبله بما يكذبها أو أشهد برجعيتها فصمتت ثم قالت: كانت انقضت أو ولدت لدون ستة أشهر وردت برجعيتها ولم تحرم على الثاني وإن لم تعلم بها حتى انقضت وتزوجت أو وطئ الأمة سيدها فكالوليدين والرجعية كالزوجة إلا في تحريم الاستمتاع والدخول عليها والأكل معها وصدقت في انقضاء عدو الأقراء والوضع بلا يمين ما أمكن وسئل النساء ولا يفيدنها تكذيبها نفسها ولا أنها رأت أول الدم وانقطع

انقضت) عدتها (وتزوجت) غيره (أو) وطئ الأمة سيدها (فـ) حكمها (كـ) حكم ذات (الوليدين) من فواتها على الأول بتلذذ الثاني أو السيد بلا علم برجعة الأول لا بمجرد عقد الثاني الآن يحضره الأول ساكتاً

فتفوت به أيضاً نقله في التوضيح (و) المطلقة (الرجعية كالزوجة) التي لم تطلق في وجوب نفقتها وكسوتها والتوارث وغيرها ولا (إلا في تحريم الاستمتاع) بالرجعية قبل رجعتها ولو بنظر (و) حرمة (الدخول عليها والاكل معها) ولو كان معها من يحفظها في هذين الأمرين وتفرق الرجعية من الزوجة في أنها إذا خرجت من منزلها بغير رضاه فلا تسقط نفقتها بخلاف الزوجة لأن نفقتها في مقابلة الاستمتاع بها فلما منعه الاستمتاع بنشوزها سقطت عنه وهذه لا يستمتع بها ومن أحكام الرجعية أنه يصح فيها الإيلاء والظهار واللعان والطلاق ولا يجوز له أن يتزوج معها من يحرم جمعها مادامت في العدة (و) إن ادعت الرجعية انقضاء عدتها بعد من يمكن انقضاؤها فيه (صدقت في) أخبارها (بانقضاء عدتها) (بالقرء) (بفتح القاف أي الطهر) (و) (انقضاء عدتها) (الوضع) (لحملها) (اللاحق) لزوجها أو الذي يصح استلحاقه وصلة صدقت (بلا يمين) منها على انقضائها (ما أمكن) أي مدة إمكان الانقضاء عادة وحينئذ فلا تصح رجعتها وتحل للأزواج (و) (إن ادعت انقضاء عدة القرء فيما يمكن الانقضاء فيه نادراً) كحضت ثلاثاً في شهر (سئل النساء) فإن صدقتها أي شهدت أن النساء تحيض لثله عمل به فإن قيل كيف يتصور انقضاؤها في شهر وأقل الطهر خمسة عشر يوماً قيل في الجواب يتصور ذلك بأن تطلق عند رؤية الهلال طاهراً وتحيض عقبها إلى قرب طلوع الفجر فتطهر حتى تقرب شمس الخامس عشر فتحيض عقبه إلى قرب طلوع الفجر فتطهر إلى غروب يوم ثلاثين فتحيض عقبه إلى قرب الفجر (و) (إن أخبرت بانقضاء عدتها فيما يمكن ثم كذبت نفسها فـ) (لا يفيد) (ها) (تكذيبها نفسها) وقد بانت فتعد نادمة ولا تحل لمطلقها الأبوي ومهر وإيجاب وقبول (ولا) يفيد قولها (إنها رأت أول الدم) من الحيضة الثالثة فظنت دوامه فأخبرت بانقضاء عدتها (وانقطع) الدم قبل دوامه يوماً أو بعض يوم له بال وقد بان بقولها الأول ويلغى قولها الثاني وقد تبع المصنف في هذا ابن الحاجب وقد قال ابن عرفة المذهب على قبول قولها أنها

رأت أول الدم وانقطع اه أى فلها النفقة والكسوة وصح رجوعها وقيل لا تثبت له الرجعة وحمل كلام ابن عرفة على ما عداها (و) ان قالت رأيت الحيضة الثالثة وأكذبت نفسها ومكنت النساء من نظرها فرجها فأينها وصدقها على عدم حيضها (فلا) تفيدها (رؤية النساء لها) ولا يلتفت لقولهن وبانت حين قالت ذلك فيما يمكن الاتضاء فيه (ولومات زوجها) أى الرجعية (بعد كسنة) أو سنتين من يوم الطلاق (فقال لم أحض) بعد الطلاق الرجعى (الا) حيضة (واحدة) أو اثنتين ولم أدخل في الحيضة الثالثة والراد أنها في العدة لأجل أن ثرتها (فان كانت غير مرضع و) غير (مريضة لم تصدق) في كل حال (الا إن كانت تظهره) أى احتباس دمها وتكرر ذلك حتى ظهر من قولها في حياة مطلقها فتصدق بيمين وترثه لضعف التهمة حينئذ ولو في أكثر من عامين ومفهوم غير مرضع ومريضة تصديق المرضع والمريضة بلا يمين (وحلفت) الرجعية التى مات زوجها وأدعت عدم حيضها على احتباس دمها (في كالسنة) أشهر ونحوها معاقل عن السنة ان عدتها لم تنقض وورثته (لا) تحلف ان مات المطلق في (كالاربعة) أشهر (وعشر) وتصدق في بقاء عدتها وترثه والاولى حذف وعشر لادخاله بالكاف وقد تنوع المصنف في هذا التفصيل بحث ابن رشد وظاهر السماع حلفها فيادون العام البناء الذى في النسخ الصحيحة لا في كالأربعة أشهر (وندىب الاشهاد) على الرجعة وقيل يجب (وأصاب من منعت) الزوج من استمتاعه بها بعد رجعتها (له) أى الاشهاد أى فعلت صوابا ورشدا ولا تكون بعاصية لزوجها بل تؤجر على منعه لانه (٣٦٥) حق لها خشية ان ينكر ارتجاعها (وشهادة

السيد) بالرجعة لزوجته أمته (كالعدم) أى كعدم الاشهاد في الكراهة وكذا الولي ولو غير مجبر للتهمة فالندوب اشهاد عدلين (و) ندب (للمتعة) وهو ما يؤمر الزوج باعطائه للمطلقة ليحجر به ألم فراقها فلا يقضى بها ولا تحاصص بها غرماء ولا حذلها بل (على قدر حاله) أى المطلق ورعى حاله فقط

وَلَا رُؤْيَاُ النِّسَاءِ لَهَا وَلَوْ مَاتَ زَوْجُهَا بَعْدَ كَسَنَةٍ فَقَالَتْ لَمْ أَحْضِ الْوَاحِدَةَ فَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ مُرْضِعٍ وَمَرِيضَةٍ لَمْ تُصَدَّقْ إِلَّا إِنْ كَانَتْ تُظْهِرُهُ وَحَلَفَتْ فِي كَالسَّنَةِ لَا كَالْأَرْبَعَةِ وَعَشْرِ وَنَدِبَ الْإِشْهَادَ وَأَصَابَتْ مَنْ مَنَعَتْ لَهُ وَشَهَادَةُ السَّيِّدِ كَالْعَدَمِ وَالْمُتَعَةُ عَلَى قَدَرِ حَالِهِ بَعْدَ الْعِدَّةِ أَوْ وَرَثَتِهَا كَكُلِّ مُطْلَقَةٍ فِي نِكَاحٍ لَا زِمَ لَهَا فِي فُسْخِ كَلِمَانٍ وَمَلَكَ أَحَدَ الزَّوْجَيْنِ إِلَّا مَنْ اخْتَلَعَتْ أَوْ فُرِضَ لَهَا وَطَلَّقَتْ قَبْلَ الْبِنَاءِ وَمُخْتَارَةً لِعَتَقِهَا أَوْ لِعَمِيهِ وَمُخْبِرَةً وَمُحْكَمَةً

باب

الإيلاء يمين مسلم

لقوله تعالى على الموسع قدره وعلى المقتر قدره وتعطى المتعة للمطلقة طلاقا بنا اثر طلاقها لياسها من الرجعة و (بعد) تمام (العدة للرجعية) لأنها ما دامت في العدة ترجو الرجعة ولثلاير تبجها فتضجع عليها لأنها كهية قبضت (أو) يأخذها (ورثتها) ان ماتت قبل امتناعها بعد عدة الرجعية وعقب طلاق البائن لقيامهم مقامها عند ابن القاسم وشبهه في اعطائها لها أو لورثتها فقال (ككل مطلقة). ابن عاشر هذه عبارة قلقة والعبارة السلسلة والمتعة على قدر حاله لكل مطلقة أو ورثتها وبعد العدة للرجعية في نكاح لازم الخ (في نكاح لازم) صحيح أو فاسد لازم بفواته كفساد لصدقه طلق بعد بنائه فان كان يفسخ بعده وطلقها باختياره فلا تمتع واحترز بل لازم عما فيه خيار (لا في فسخ) يحترز مطلقة (كلمان) لامتعة فيه لأنه فسخ (و) لامتعة في (ملك أحد الزوجين) الآخر لانه ان ملكها الزوج فلم يخرج عن حوزة وان ملكته فهو وماله لها واستثنى من كل مطلقة فقال (الا من اختلعت) من زوجها بعوض دفعته له فلامتعة لها لانها المختارة لفراقه ومعاوضة عليه فلا ألم لها (أو فرض لها) صداقا ابتداء أو بعد عقده عليها تفويضا (وطلقت قبل البناء) فلامتعة لها لأخذها نصف الصداق مع بقاء سلعها فان لم يفرض لها وطلقت قبل البناء أمتعت (و) الا (مختارة) نفسها (ل) كمال (عتقها) وزوجها رقيق (أو) مختارة فراقه (لعيبه) أى الزوج فقط أولعبيهما واختارت فراقه (و) الا زوجة (مخيرة وملكسة) الواو بمعنى أو طلقت نفسها فلا تمتع لها لان الطلاق جاء من قبلها (باب) في الإيلاء وما يتعلق به (الايلاء) أى حقيقته شرعا (يمين) أى حلف باسم الله تعالى وغيره من الايمان و اضافته لزواج (مسلم) فصل يخرج حلف غير الزوج ونسبه بمسلم فصل يخرج حلف الزوج الكافر لقوله تعالى فان فاءوا فان الله غفور رحيم اذ التفران والرحمة

بالفيئة يخصان السلم سواء كان حراً أو رقاونته (بـ مكلف) وهو البالغ العاقل فصل مخرج حلف الصبي والجنون والغمي عليه والنائم والسكران وكذا الأخرس بإشارة مفهومة أو كتابة والأعجمى بلغته والسفيه ونعته بجملة (يتصور) أي يعقل (وقاعه) بكسر الواو أي وطؤه فصل مخرج حلف العجوب ومقطوع الذكر والشيخ القاني والعنين أن كان صحيحاً بل (وان) كان الزوج الموصوف بما تقدم (مريضاً) ظاهره ولو منع مرضه الوطء ومثله لابن الحاجب ابن عبد السلام ظاهر المذهب مثل ما ذكر المصنف من حقوق الإيلاء المريض مطلقاً ورأي بعضهم أنه لا ينقذ الإيلاء على العاجز عن الوطء قال الأثرى أن الصحيح إذا آلى ثم مرض فلا يطلب بالفيئة بالجماع وصلة يمين (ينع) أي على ترك (وطء زوجته) فخرج بإضافة الوطء إلى الزوجة حلفه على ترك وطء أم ولده فليس إيلاء أن كان حلفه تنجيهاً بل (وان) كان (تعليقاً) كقوله لا جنبية أن تزوجت فلانة فوالله لا أطو هاسنة مثلاً فإذا تزوجها لزمه الإيلاء على المشهور وهو مذهب المدونة خلافاً لابن نافع محتجاً بقوله تعالى للذين يؤولون من نسائهم اه فحق المصنف التعبير بأول دفعا للخلاف المذكور ووصف زوجته بـ (غير الرضعة) فلا إيلاء عليه بحلفه لا يطأ زوجته الرضعة حتى تقطم ولدها عند مالك رضي الله تعالى عنه خلافاً لاصبح اللخمي هو أقيس لأن لها حقاً في الوطء ومحل الأول إن قصد مصلحة الولد فإن قصد الامتناع من وطئها فمول من يوم اليمين أن كانت الزوجة التي حلف على ترك وطئها غير مطلقة بل (وان) كانت مطلقة (رجعية) لأنها كالزوجة غير المطلقة وردده اللخمي بأنها لاحق لها في الوطء والأجل إنما يكون لمن لها حق فيه ولا خلاف أن الرجعة حق له لا عليه (أكثر من أربعة أشهر) فمن حلف على ترك وطء زوجته أربعة أشهر فليس بمول وروى عبد الملك أنه إيلاء (أو) أكثر من (شهرين للعبد) وظاهره كالمدة ولو بيوم فيهما به صرح في الموازية والدنية التي ألفها عبد الرحمن الأندلسي بالمدينة المنورة على ساكنها أفضل (٣٦٦) الصلاة والسلام ثم نقلها إلى المغرب فرواها عنه أخوه عيسى بن دينار ثم عرضها على

ابن القاسم فرد فيها مسائل وقال عبد الوهاب لا بد من زيادة بينة على الأربعة أو الشهرين (و) إذا حلف العبد على ترك وطء زوجته أكثر من شهرين ثم عتق (فلا ينتقل بعته) لأجل الحر اعتباراً بحاله وقت

مُكَلَّفٌ بُصَوِّرُ وَقَاعُهُ وَإِنْ مَرِيضًا يَمْنَعُ وَطْءُ زَوْجَتِهِ وَإِنْ تَعْلِيْقًا فَغَيْرُ الرُّضْعَةِ وَإِنْ رَجْعِيَّةً أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ أَوْ شَهْرَيْنِ لِلْبَيْدِ وَلَا يَنْتَقِلُ بِمَعْتَقِهِ بَدَنُهُ كَوَالِدٍ لَا أَرَا جَمْعَ أَوْ لَا أَطْوُكَ حَتَّى تَسْأَلِيْنِي أَوْ تَأْتِيْنِي أَوْ لَا أَتَّقِي مَعَهَا أَوْ لَا أَغْتَسِلُ مِنْ جَنَابَةٍ أَوْ لَا أَطْوُكَ حَتَّى أُخْرَجَ مِنَ الْبَيْدِ إِذَا تَكَلَّفَهُ أَوْ فِي هَذِهِ الدَّارِ إِذَا لَمْ يَحْسُنْ خُرُوجُهَا لَهُ أَوْ إِنْ لَمْ أَطَاكَ فَأَنْتَ طَالِقٌ

حلفه إذا عتق (بعده) أي بعد تقرر الأجل بشهرين بحلفه على ترك الوطء أكثر منهما أو بحكم الحاكم أو بالإيلاء ومفهوم بعده أنه ان عتق قبل تقرر الأجل بشهرين فإنه ينتقل للأربعة أشهر ثم شرع في الأمثلة التي يلزم بها الإيلاء والتي لا يلزم بها مقدماً الأولى بقوله (ك) قوله أي الزوج للرجعية (والله لا أراجعك) فهو مول أن مضت أربعة أشهر للحر وشهران للعبد وهي في عدتها فإن لم يبق ولم يرجع طلقت عليه طلاقاً أخرى وأتمت عدتها الأولى وحلت لغيره وان قل ما بقي منها ولو يوماً أو ساعة قاله ت (أو) قوله والله (لا أطوئك حتى تسأليني) وطأك (أو) حتى (تأتيني) لو طأك فهو مول ولا يلزمها سؤاله ولا أتياه لذلك (أو) قوله والله (لا ألتقي معها) اللخمي هو مول بلا شك إذا يلزم من عدم التقائه معها عدم وطئها عقلاً هذا إذا قصد نفى الالتقاء للوطء أو أطلق فإن قصده في مكان معين فليس بمول ويدين في الفتوى ولا تنفعه نيته في القضاء قاله في شرح الشامل ولكن قال ابن عرفة ظاهر كلام عبد الحق قبولها مطلقاً (أو) قوله والله (لا أغتسل من جنابة) منها ظاهره ولو كان فاسقاً بترك الصلاة وبحث فيه ابن عرفة بأنه حيث لم يكن فابقاً بتركها والا فلا يلزمه الإيلاء وهل حلفه المذكور كناية عن ترك الجماع فيحسب بالوطء وأجله من يوم اليمين أو على ظاهره ويكون مراده نفى الفسل إلا أنه لما استلزم شرعاً نفى الجماع لزمه الإيلاء فيحسب بالنسب وأجله من الرفع ومحل ذلك إذا لم ينوشثا بعينه فإن نوى به لا طأ أو استعمله في مدلوله عمل بذلك (أو) قوله والله (لا أطوئك حتى أخرج من) هذه (البلدة) فهو مول (إذا تكلفه) أي خروجه منها فإن كان لا يتكلف في خروجه لاخرى أما لقر بها أول كونه لا متاع له وهي قادرة على المشي معه بلا كلفة فليس بمول لكن لا يترك ويقال له طأ أن كنت صادقاً بعد خروجك (أو) قوله والله (لا أطوئك) (في) هذه الدار إذا لم يحسن خروجها) أي خروجها من الدار (له) أي الوطء بالنسبة لخالها أو حال أحدهما للمرة ومفهومه أنه إن حسن خروج كل منهما للوطء فليس بمول (أو) قوله (إن لم أطأك فأنت طالق) وترك وطأها والا فلا إيلاء عليه لأن بره في

وطئها كما مر في قوله ان لم أطأها فلا بد من تقييده بوقوفه عن وطئها هو حتى بعد التقييد ضعيف والذهب انه ليس بمول كما يدل عليه تعريفه الايلاء (أو) قوله (ان وطئتك) فأت طالق واحدة أو اثنتين فمولى ويباح له وطؤها ان نوى ببقية وطئه الرجعة ويقع عليه الطلاق بمجرد الملاقاة وهل بمغيب الحشفة أو ولو ببعضها بناء على ان التحنيط بالبعض وما زاد على ما حث به حرام تردد والمخلص له من الحرمة ما قاله الصنف (ونوى) الحالف ان وطئها فهي طالق (ببقية وطئه) أى ما زاد على مغيب الحشفة أو بعضها أو بالزرع (الرجعة) ان كانت الزوجة مدخولا بها بل (وان) كانت (غير مدخول بها) لأنها صارت مدخولا بها بمجرد تغيب جميع الحشفة ويلغز بها فيقال رجل وطئ زوجته فحرمت عليه به وحلت له به وهذا اذا كانت الاداة لا تقتضى التكرار والا فلا يمكن من وطئها ولها القيام بالضرر (وفي تعجيل الطلاق) الثلاث (ان حلف) على وطئها (ب) بالطلاق (الثالث) بأن قال ان وطئتك فأت طالق ثلاثا (وهو) أى تعجيل الثلاث (الاحسن) عند سحنون وجماعة وهو قول مالك وابن القاسم رضى الله تعالى عنهما (أو) عدم تعجيل الثلاث و (ضرب الاجل) للايلاء لاحتمال رضاها بالبقاء معه بلا وطء (قولان) مذكوران (فيها) أى المدونة (و) فيها (لا يمكن) أى من قال ان وطئتك فأت طالق ثلاثا (منه) أى الوطء لانه يحث بتغيب حشفته ولا يتأتى تخلصه من الحرمة بنية الرجعة ببقية وطئه وشبهه في عدم التمكين من الوطء فقال (ك) حلفه (ب) بالظهار (على ترك وطئها كقوله ان وطئتك فأت طالق ثلاثا) لأنه بمغيب حشفته يصير مظاهرا وما زاد عليه وطئه في مظاهر منها قبل التكفير وهو محرم وهو مول بمجرد يمينه فان قيل ما فائدة ضرب الاجل له مع منعه منها فالجواب ان (٣٧٧) الفائدة رجاء رضاها بالاقامة معه بلا

وطء فان تجرأ ووطئها انحلت ايلاؤه ولزمه الظهار ولا يقر بها حتى يكفر وعطف بلا على مسلم فقال (لا يمين زوج) (كافر) ان استمر على كفره بل (وان أسلم) بعد حلفه على ترك وطء زوجته أكثر من أربعة أشهر فلا تلزمه اليمين في

أَوْ إِنْ وَطَّئْتَكَ وَنَوَى بَبَقِيَّةِ وَطْئِهِ الرَّجْعَةَ وَإِنْ غَيَّرَ مَدْخُولَ بِهَا وَفِي تَعْجِيلِ الطَّلَاقِ إِنْ حَلَفَ بِالثَّلَاثِ وَهُوَ الْأَحْسَنُ أَوْ ضَرَبَ الْأَجَلَ قَوْلَانِ فِيهَا وَلَا يُمَكِّنُ مِنْهُ كَالظَّاهِرِ لَا كَافِرًا وَإِنْ أَسْلَمَ الْأَنْ يَتَّعَا كَمَا الْيَنَّا وَلَا لَأَهْجُرُهَا أَوْ لَا كَلَمْتُهَا أَوْ لَا وَطْئُهَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا وَاجْتَهَدَ وَطَلَّقَ فِي الْأَعْزَلِ أَوْ لَا أَيْتَعَنَ أَوْ تَرَكَ الْوَطْءَ ضَرَرًا وَإِنْ غَائِبًا أَوْ سَرَمَدَ الْعِبَادَةِ بِأَجَلٍ عَلَى الْأَصَحِّ وَلَا أَنْ لَمْ يَلْزِمَهُ بِبَيْمِينِهِ حُكْمٌ كَكُلِّ مَمْلُوكٍ أَمْلِكُهُ حُرًّا أَوْ خَصًّا بِلَدٍّ أَوْ قَبْلَ مِلْكِهِ مِنْهَا أَوْ لَا وَطْئُكَ فِي هَذِهِ السَّنَةِ الْأَمْرَتَيْنِ أَوْ مَرَّةً حَتَّى يَطَّأَ وَتَبْقَى الدُّبَّةُ

كل حال (الا أن يتعا كوا الينا) راضين بحكمنا فتحكم بينهم بحكم الاسلام (ولا) تنعقد الايلاء بقوله والله (لأهجرها أو) والله (لا كلمتها) لأنه لم يحلف على ترك وطئها ولا على ما يستلزمه اذا كان يسها فان وقف عنها فهو مول (أو) قوله والله (لاوطئها ليلا) لا بقاءه النهار (أو) قوله والله (لاوطئها نهارا) لا بقاءه الليل (واجتهد) الحاكم فيما يتلوم به الزوج (وطلق) الحاكم بعد التناوم (في) قوله والله (لأعزلن) عن الزوجة اذا وطئها (أو) قوله والله (لاأبين) عندها (أو) ان (ترك) الزوج (الوطء) بلا يمين على تركه (ضررا) بزوجه فيتلوم له ويطلق عليه ان كان حاضرا بل (وان) كان (غائبا أو سرمد) أى أدام (العبادة) بصوم النهار وقيام الليل ولا يمين عن سرمدتها وانما يقال له طأها وطلقها فان استمر على حاله طلق عليه (بلا) ضرب (أجل) الايلاء (على الاصح) في الفروع الأربعة وهذا لا ينافي التناوم بالاجتهاد (ولا) ايلاء (ان لم يلزمه بيمينه) على ترك وطء زوجته (حكم ك) قوله (كل مملوك أملكه حر) ان وطئتك لانها يمين حرج ومشقة (أو) ان (خص) الزوج (بلدا) معينا كقوله ان وطئتك فكل مملوك أملكه من بلد كذا حر فلا تنعقد عليه الايلاء (قبل ملكه) رقيقا (منها) فان ملك رقيقا منها فهو مول الا اذا كان وطئها مملوك منها فلا ايلاء عليه ويعتق عليه كل ما يملكه منها بعد وطئها وان كان مالكا رقيقا منها حال التعليق فلا يلزمه فيه شيء الا اذا خرج عن ملكه ثم عاد له هذا مذهب ابن القاسم في المدونة قائلا كل يمين لاحث فيها بالوطء فليست ايلاء (أو) أى ولا ايلاء عليه ان قال والله (لاوطئتك في هذه السنة الامرتين) لان له ترك وطئها أربعة أشهر ثم يطؤها ثم يتركها أربعة أشهر ثم يطؤها فيبقى من السنة أربعة أشهر وهي أقل من أجل الايلاء (أو) قال ان وطئتك في هذه السنة (مرة) فلا ايلاء عليه (حتى يطأ)ها (وتنقى) بعدوطئه من السنة (الدة) المعبرة للايلاء وهي أكثر من أربعة أشهر فتدخل الايلاء

عليه وان وطئها وبقي منها أقل فلا يلاء عليه (ولا) ايلاء عليه (ان حلف على) ترك وطئها (أربعة أشهر أو) قال (ان وطئتك فعلى صوم هذه) الأشهر (الأربعة) فان حلف على ترك وطئها بصوم لم يعين زمنه فهو مول ولو يوما (نعم ان وطئت)ها في المدة الناقصة عن أجله كالأشهر الأربعة (صام بقيتها) وجوبا (والاجل) الذي يضرب به الحاكم للإيلاء وهو أربعة أشهر للحرو شهران للعبد مبدؤه (من) يوم (اليمين) على ترك الوطء صراحة كلا أطوك أو التزاما كلا التقى معك (ان كانت يمينه صريحة في) المدة المعتبرة للإيلاء وهي أكثر من أربعة أشهر للحرو ومن شهرين للعبد بدليل قوله لان احتملت مدة يمينه أقل وكان حلفه على ترك الوطء صراحة أو التزاما بدليل قوله أو حلف على حث فمراد المصنف ان الاجل من اليمين بشرطين كون يمينه على ترك الوطء صريحا أو التزاما وكونها صريحة في المدة المذكورة وهي أكثر من أربعة أشهر ولكن عبارته غير وافية بهذا الصراحة ليست منصبة على ترك الوطء وانما هي منصبة على المدة المذكورة بدليل قوله لان احتملت مدة يمينه أقل ومعنى ذلك ان يمينه ان كانت على ترك الوطء صريحا أو التزاما بأي يمين كانت بالله تعالى أو بالتزام قرابة أو طلاق أو تعليق على فعل ممكن فاجله من اليمين بقديم معتبر عند المصنف وهو كونها صريحة في المدة المذكورة فان كانت غير صريحة فيها فقد أشار إليها بقوله لان احتملت مدة يمينه أقل وان كانت على غير ترك الوطء فقد أشار لها بقوله أو كانت على حث فالمراد بها الحلف على غير ترك الوطء كإن لم أدخل دار فلان فأنت طالق وهذا الذي تقدم له في الطلاق بقوله وان نفى ولم يؤجل منع منها هذا تحريركلامه وقال ابن رشد الايلاء ثلاثة أقسام قسم يكون فيه مولى من يوم حلف وذلك الحلف على ترك الوطء بأي يمين كانت فهو مول من يوم حلفه وقسم لا يكون فيه مولى الا من يوم رفعه الى السلطان وايقافه وذلك الحلف بطلاقها ان تفعل فلان فلا يكون مولى حتى يضرب (٣٦٨) له الاجل من يوم رفعه وقسم يختلف فيه وهو الايلاء الذي

يدخل على المظاهر اه (لا) يكون الاجل من اليمين (ان احتملت مدة يمينه أقل) من أجل الايلاء كواقعه لا أطوك حتى يقدم زيد أو يموت عمر وفهدا الأجل من الرفع والحكم قاله ت وتبمه بعضهم

وَلَا إِنْ حَلَفَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ أَوْ إِنْ وَطَّئَتْكَ فَصَلَّى صَوْمَ هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ نَعَمْ إِنْ وَطَّئْتُ صَامَهُ بَقِيَّتِهَا وَالْأَجَلُ مِنَ الْيَمِينِ إِنْ كَانَتْ يَمِينُهُ صَرِيحَةً فِي تَرْكِ الْوُطْءِ لَا إِنْ احْتَمَلَتْ مَدَّةً يَمِينُهُ أَقَلَّ أَوْ حَلَفَ عَلَى حَثٍّ فَمِنْ الرُّفْعِ وَالْحُكْمِ وَهَلِ الظَّاهِرُ أَنْ قَدَرَ عَلَى التَّكْفِيرِ وَامْتَنَعَ كَالأَوَّلِ وَعَلَيْهِ اخْتَصَرْتُ أَوْ كَالثَّانِي وَهُوَ الْأَرْجَحُ أَوْ مِنْ تَبَيَّنَ الضَّرَرُ وَعَلَيْهِ تَوَوَّلْتُ أَقْوَالُ كَالْمَبْدِ لَا يُرِيدُ الْفَيْئَةَ أَوْ يُمْنَعُ الصَّوْمَ يَوْجُهُ جَائِزٌ وَانْحَلَّ الْإِيْلَاءُ بِزَوَالِ مِلْكِهِ مَنْ

وهو ظاهر كلام المصنف والمذهب انه في هاتين الصورتين من يوم اليمين كالصريحة في المدة (أو) كانت يمينه غير صريحة في ترك الوطء بأن (حلف) بطلاقها (على حث) بأن قال ان لم أفعل كذا أو تفعل فأنت طالق وهذه السابقة في وان نفى ولم يؤجل منع منها (ف) مبدأ الاجل (من الرفع والحكم) بالايلاء وما تقدم من الاجل من اليمين في لاوطئتك حتى يقدم زيد يدمقيد بعل تأخر قدمه عن مدة الايلاء فان شك في تأخر قدمه عنها فلا يكون مولى او فائدة كون الاجل في الحلف على ترك الوطء من اليمين انها ان رفعته بعد أربعة أشهر وهو حرو أو شهرين وهو عبد لا يستأنف له أجل وان رفعته قبل تمام ذلك بنى على ماضى منه وفائدة كونه في الحث غير المؤجل من يوم الحكم استثنائه من يومه والغناء ماضى قبله ولو طال وعلم ان الاجل الذي يضرب غير الاجل الذي يكون به مولى (وهل المظاهر) من زوجته الذي حرم عليه وطؤها قبل الكفارة (ان قدر على التكفير) بالاعتناق أو بالصيام أو بالاطعام (وامتنع) منه ولزمه الايلاء حينئذ فهل يكون ابتداء أجله (كالأول) أى الخالف على ترك الوطء في كونه من اليمين (وعليه اختصرت) للدونة أى اختصرها البرادعى (أو كالثاني) أى الخالف بالطلاق بحث غير مؤجل في كونه أجله من الحكم (وهو الأرجح) من قولى مالك رضى الله تعالى عنه قال لانه لم يحلف على ترك الوطء وانما لزمه الايلاء بحكم الشرع كالخالف بحث غير مؤجل (أو) أجله (من) يوم (تبين الضرر) وهو الامتناع من التكفير (وعليه تؤولت) أى فهمت الدونة في الجواب (أقوال) وظاهر كلامهم ترجيح الأول ومفهوم الشرط انه ان عجز عن التكفير فلا يدخل عليه الايلاء وهو كذلك لقيام عذره وشبهه في دخول الايلاء فقال (كالعبد) بظاهر من زوجته و (لا يريد الفية) بالتكفير فيدخل عليه الايلاء كدخوله على الحر المظاهر اذا امتنع منه مع قدرته عليه (أو) يريد هاء (يمنع) العبد (الصوم) عند ارادته التكفير به أى يمنعه سيده منه (بوجه جائز) لاضعافه عن خدمته الواجبة له عليه (وانحل) أى زال (الايلاء ب) سبب (زوال ملك من) أى الرقيق الذي

(حلف) الزوج على ترك وطء زوجته (بعته) بأن قال لها ان وطئتك ففلان رقيقى حر ثم باعه أو وهبه أو تصدق به أو أعتقه أو باعه السلطان لنفسه أو مات واستمر الانحلال في كل حال (الا أن يعود) الرق الملك الزوج (بغير ارث) كاشتراء وقبول هبة وصدقة فتعود الایلاء ان كانت مطلقة أو موقنة وبقى من الوقت أكثر من أربعة أشهر ومفهوم بغير ارث انه ان عادله بارت فلا تعود له الایلاء وشبه في العود فقال (ك) إعادة الزوجة المحلوف بطلاقها على ترك وطء زوجة أخرى بعد (الطلاق القاصر عن الغاية) أى عن الثلاث مثل ما لو رجعت له بعقد جديد بعد انقضاء عدة الرجعى أو رجعت له بعقد جديد بعد البينونة بغير الثلاث فتعود الایلاء ان كانت يمينه مطلقة أو مقيدة بزمن بقى منه أكثر من أربعة أشهر (في المحلوف بـ) طلاق (ها) على ترك وطء غيرها بأن كان له زوجتان زينب وعمرة وقال زينب طالق ان وطئت عمرة وطلق زينب طلاقا بائنا دون الثلاث أو رجعا وانقضت عدته انحلت عنه الایلاء في عمرة وحل له وطؤها فان تزوج زينب قبل زوج أو بعده عادت عليه الایلاء في عمرة ان كانت يمينه مطلقة أو مقيدة بزمن بقى منه أكثر من أربعة أشهر ومفهوم القاصر عن الغاية انه ان طلق زينب ثلاثا أو ما يكملها ثم تزوجها بعد زوج فلا تعود عليه الایلاء في عمرة وهذا التفصيل في المحلوف بها (لا) في المحلوف (لها) أى عليها كعمرة في الثلاث فاليمين منعقدة فيها ولو طلقها ثلاثا وتزوجها بعد زوج فتعود عليه الایلاء مادامت زينب في عصمته (و) انحل الایلاء (بتعجيل) الزوج المولى من زوجته. مقتضى (الحنث) كعتق الرقيق المعين المحلوف بعته على ترك وطء الزوجة وبفوات زمن معين حلف بسومه قال ابن القاسم وغيره واذا وفق المولى فجعل حنثه زال الایلاء مثل أن يحلف أن لا يطأ زوجة بطلاق زوجة له أخرى أو يعتق عبده بعينه فان طلق المحلوف بها أو أعتق العبد أو حنث فيه ما زال الایلاء عنه (و) انحل الایلاء (بتكفير ما) أى يمين يصح انه (يكفر) قبل الحنث فيه كحلفه بالله تعالى (٣٦٩) لا يطؤها وأخرج الكفارة قبل وطئها

انحلت الایلاء على المشهور (والا) أى وان لم تنحل الایلاء بسبب مما سبق (فلها) أى الزوجة المولى منها الحرة كبيرة أو صغيرة مطيقة رشيدة أو سفیهة (ولسيدها) أى الزوجة

حَلَفَ بِعَيْتِهِ إِلَّا أَنْ يَمُودَ يَنْفِرُ إِذْثِ كَالطَّلَاقِ الْقَاصِرِ عَنِ الْغَايَةِ فِي الْمَحْلُوفِ بِهَا لَا لَهَا وَبِتَعْجِيلِ الْحِنْثِ وَبِتَكْفِيرِ مَا يُكْفَرُ وَإِلَّا فَلَهَا وَلِسَيِّدِهَا أَنْ لَمْ يَمْتَنِعْ وَطَّوُّهَا الْمَطْلَبَةُ بَعْدَ الْأَجْلِ بِالْفَيْثَةِ وَهِيَ تَغْيِيبُ الْحَشْفَةِ فِي الْقَبْلِ وَاقْتِضَاؤُ الْبِكْرِ أَنْ حَلَّ وَلَوْ مَعَ جُنُونٍ لَا يَوْطِءُ بَيْنَ فَخْذَيْنِ وَحِنْثٌ إِلَّا أَنْ يَفُوتَ الْفَرْجَ وَطَلَّقَ أَنْ قَالَ لَا أَطْأُ بِهَا تَلَوُّمٌ وَإِلَّا اخْتِيارَ مَرَّةً وَمَرَّةً وَصَدَّقَ إِنْ ادَّعَاهُ

(٤٧ - جواهر الاكلیل - أول) الرقيقة الذى له حق في ولدها (ان لم يمتنع وطؤها) لنحو راق ومريض وحیض والا فلا مطالبة لها وقد تبع الصنف في هذا التقيد ابن الحاجب وابن شاس وأنكره ابن عرفة وذكر ان لها المطالبة مطلقا وهو المولى عليه الموافق لما تقدم في قسم البيت اه عب البنانى نص ابن عرفة قول ابن شاس وابن الحاجب بقوله ابن عبد السلام لا مطالبة للرضعة المتعذر وطؤها ولا الرققاء ولا الحائض لا أعرفه ومقتضى قولها في الحائض ينافية أى مقتضى قول المدونة ينافية قول ابن الحاجب وابن شاس (المطالبة بعد) تمام (الاجل بالفیئة وهى تغيب الحشفة) كلها (في القبلى) في غير الظاهر لان فیئته تكفيره (واقْتِضَاؤُ) أى ازالة بكرة (البكر) فلا يكفي تغيب الحشفة فيها مع بكارها بأن كانت غورا والحشفة صغيرة (ان حل) أى جاز تغيب الحشفة في القبلى فان لم يحل كهي حیض لم ينحل الایلاء به فلها مطالبة بالفیئة ويكفى تغيب الحشفة (ولو مع جنون) للزوج ان يلبسها بوطئه في حال جنونه ما تناله بوطئه في حال صحه عقله بخلاف جنونها هي فلا تنحل معه الایلاء وان كان يحنث به أى لا يسقط معه طلب الفیئة (لا) تحصل الفیئة (بوطء بين فخذين) ولا ينحل الایلاء به ولا بقبلة ومباشرة ولس ووطء بدر (وحنث) المولى بالوطء بين الفخذين فتأزمه الكفارة ولا يسقط عنه الایلاء بحنثه فان كفر سقط عنه الایلاء بمجرد تكفيره قاله ابن عرفة عن المدونة وان لم يكفر بقى موليا بحاله وحنث بوطئها بين فخذيها في كل حال (الا أن ينوى) يمينه انه لا يطأ الا (الفرج) بخصوصه فلا يحنث بوطئها بين فخذيها (وطلق) الزوج المولى زوجته المولى منها (ان قال لا أطؤها) بعد تمام الاجل وطلبه بالفیئة (بلا تلوم) أى تأخير من الحاكم على الصحيح لانه قد ضرب له الاجل وتم أى أمره بالطلاق فان طلق فظاهر والا طلق عليه الحاكم ان كان والاف جماعة المسلمين (والا) أى وان لم يقل لا أطأ ووعده (اختبر) أى جرب وأمهل باجتهاد الحاكم (مرة ومرة) ثلاثة كما في النقل فالمناسب ثلاثا متقاربة فان لم يطأ والا طلق عليه (وصدق) أى الزوج المولى يمين (ان ادعاه) أى الوطء فان نكل حلفت وبقیت على حقها فان نكلت بقيت زوجة -

(والا) أى وان لم يدع الوطء أو أداها ولم يحلف وحلفت هى (أمر بالطلاق) فان طلق فالأمر ظاهر (والا) أى وان لم يطلق (طلق عليه) أى طلق عليه الحاكم أو جماعة المسلمين (وفيته) المولى (الريضة) مرضا مانعا من الوطء (والحبوس) العاجز عن تخليص نفسه (بما ينحل) الأيلاء (به) عنه من زوال ملك أو تكفير أو نحوها (وان لم تكن يمينه مما تكفر قبله) أى لا يصح تكفيرها قبل الحنث (ك) حلفه على ترك وطئها بد (طلاق فيه رجعة فيها) أى المحالوف على ترك وطئها بأن قال لها ان وطئتك فأنت طالق ولم يكن طلقها قبل هذا اذ لو طلقها قبل الحنث لطلقة رجعية فاليمين منعقدة عليه لم تنحل عنه فاذا وطئها وقع عليه طلاق ثانية فلا فائدة في تعجيل الطلاق قبل الحنث (أو في غيرها) أى غير المحالوف على ترك وطئها بأن قال لزىب ان وطئتك فعمرة طالق ولم يطلق عمرة قبل فان طلق المحالوف بطلاقها بطلقة رجعية قبل وطء المحالوف عليها فلا تنحل يمينه بها لانه ان وطئها بعدها طلقت عليه المحالوف بطلاقها بطلقة أخرى فلا فائدة في تعجيل الطلاق قبل الحنث (و) كحلفه على ترك وطئها بد (صوم) في زمن معين كرجب بأن قال ان وطئتك فعلى صوم رجب (لم يأت) زمنه العين اذ لو صام شهر قبله ووطئها وجاء رجب لزمه صومه (و) كحلفه على ترك وطئها بد (معتق) (رقيق غير معين) اذ لو أعتق ولومائة رقيق ثم وطئها لزمه عتق رقبة أخرى وجواب ان لم تكن يمينه مما تكفر الخ (ف) الفيتة فيما ذكر (الوعد) بالوطء اذا زال المانع لا بالوطء لتعطره بالمرض والسجن ولا بالطلاق والعتق والصوم وما ذكر معه اذ لو فعله أداها مرة أخرى فلا فائدة في فعله كما ومفهوم قوله فيه رجعة انه ان لم تكن فيه رجعة بأن كان قبل البناء أو بالنفا الفاية فان الأيلاء ينحل عنه به وظاهر قوله وصوم لم يأت انه لو قال فعلى صوم شهر لم يكن الحكم كذلك وظاهرة انه اذا أتى لا يكون الحكم كذلك أى والحكم في الأول لا يصوم حتى يطا وفي الثاني (٣٧٠) اذا انقضى قبل وطئه لاشئ عليه لانه معين فات (و) اذا تم أجل الأيلاء

والمولى غائب وقامت الزوجة المولى منها وطلبت الفيتة (بعث) أى أرسل (ل) الزوج المولى (القائب) للعلوم موضعه ان كانت المسافة بين البلدين أقل من شهرين بل (وان) كانت متلبسة (بشهرين)

وفهم من البالغة على الشهرين عدم البعث لمن هو على أكثر منهما فلها طلب الطلاق بلا بعث له وهو كذلك كالمها ذلك اذا جهل موضعه لانه مفقود ولا ايلاء مع القصد (ولها) أى الزوجة المولى منها (العود) أى الرجوع للقيام بالايلاء (ان) كانت (رضيت) أولا باسقاط حقها فتعود لحقها وتطلب الفيتة متى شئت من غير استئناف أجل لأنه أمر لا يصبر النساء عنه غالبا (و) اذا طلق المولى أو طلق الحاكم عليه فهو طلاق رجعى فان راجعها في عدتها (تم رجعتها ان انحل) ايلاؤه بوطئها فيها أو تكفيره أو انقضاء أجل الأيلاء أو تعجيل مقتضى الحنث (والا) أى وان لم تنحل ايلاؤه بشئ مما تقدم (لغت) أى بطلت رجعته (وان أى) الزوج (الفيتة) أى وطء زوجته (في) قوله زوجته (ان وطئت احدا كما فالأخرى طالق) وامتنع من وطئها خوفا من الطلاق (طلاق الحاكم) عليه (احداها) بالقرعة عند المصنف وجبره على طلاق احداها بمشيئته عند ابن عبد السلام وباحتداد الحاكم عند البساط واستظهره ابن عرفة (وفيها) أى للدونة عن الامام رضى الله تعالى عنه (فيمن حلف) بالله تعالى (لا يطا) زوجته أكثر من أربعة أشهر (واستثنى) بأن شاء الله تعالى (أنه مول) من زوجته وله وطؤها بلا تكفير واستشكل من وجهين أحدهما كيف يكون موليا مع الاستثناء وهو حل لليمين أو رافع للكفارة الثاني كيف يكون موليا بطلا بلا تكفير فأشار المصنف لدفع الأول لتصريحه به فقال (وحملت) أى للدونة لدفع استشكل كونه موليا مع استثنائه (على ما اذار وفع) للحاكم (ولم تصدقه) الزوجة في دعواه انه أراد بالاستثناء حل اليمين وانما أراد التبرك بدليل امتناعه من الوطء فان كان مستثنيا أو صدقته فلا يكون موليا (وأورد) على هذا الحل قول الامام مالك رضى الله تعالى عنه في مسألة أخرى وهى (لو) حلف بالله تعالى لا يوطئها ثم (كفر عنها) أى عن يمين الأيلاء بعد تمام الأجل واستمر تاركها وطأها (ولم تصدقه) الزوجة في أن الكفارة عنها وادعت انها عن يمين أخرى ان الأيلاء تنحل عنه وهذا يقتضى انحلال الأيلاء عنه في السابقة أيضا وعدمه في هذه اذ لا فرق بينهما (وفرق بشدة) أى

صعوبة وعزة (المال) على النفس اذهوشقيق الروح و به قوام البدن (و بأن الاستثناء يحتمل غير الحل) احتمالا ظاهرا كالتبرك
واحتمال الكفارة عن عین أخرى غير ظاهر و فرق ابن عبد السلام بأن المكفر آتی بأشد الأمور على النفس وهو بذل المال أو الصوم فكان
أقوى في رفع التهمة من الاستثناء (باب) في الظهار وأحكامه وما يتعلق به وهو مأخوذ من الظهار لان الوطء ركوب وهو في الغالب
على الظهار وعرفه المصنف بقوله (تشبيه المسلم المكلف من تحل) زوجة كانت أو أمة كانت على كأمي أو ظهر أُمي (أو جزأها) أي من
تحل كيدك على كأمي أو كيد أُمي وأراد من تحل أصالة وان حرمت لعارض حيض أو نفاس أو احرام أو اعتكاف أو طلاق رجعي وصلة
تشبيه (بظهر) شخص (محرم) فخرج تشبيه المسلم المكلف من تحل بغير هذا كالحزير والميتة والدم فليس ظهرا (أو جزؤه)
أي المحرم غير الظهار كانت أو وجهك على كإس أختي وخبر تشبيه (ظهار) فشمحل تشبيه كل من تحل بكل من تحرم كانت كأمي
وتشبيه كل من تحل بجزء من تحرم كانت كظهر أُمي وتشبيه جزء من تحل بكل من تحرم كظهر كأمي وتشبيه جزء من تحل بجزء من
تحرم كظهر كأمي (وتوقف) الظهار أي لزومه على حصول الملق عليه (ان تعلق) الظهار على حصول شيء مستقبل يمكن
غير عتق ولا غالب يمكن الصبر عنه كتعليقه (بكمشيئتها) أي الزوجة كقوله أنت على كظهر أُمي ان شئت (وهو) أي الظهار الملق
بمشيئتها (بيدها) أي تتصرف بالجلس و بعده (مالم توقف) على بدحاكم أو جماعة المسلمين فان وقفت فليس لها التأخير وانما
لها امضاء ما ييدها حالا أو تركه (و) ان علقه (بشيء مستقبل) حصوله كإن طلعت الشمس من مشرقها غدا فانت على كظهر
أُمي أو علقه على زمان يبلغه عمرهما غالبا (تنجز) أي انقضى (٣٧١) الظهار بمجرد تعليقه كالطلاق (و) ان قيده (بوقت)
كانت على كظهر أُمي في هذا الشهر أو شهرا (تأبد)

المال و بأن الاستثناء يحتمل غير الحل

(باب)

تَشْبِيهُ الْمُسْلِمِ الْمَكْلَفِ مَنْ تَحِلُّ أَوْ جُزْأُهَا بِظَهْرِ مُحْرَمٍ أَوْ جُزْأُ ظَهْرٍ وَتَوَقَّفَ
أَنْ تَعْلَقَ بِكَمَشِيئَتِهَا وَهُوَ بِيَدِهَا مَالٌ تَوَقَّفَ وَبِمَحَقِّ تَنْجِزَ وَبَوَقْتُ تَأْبَدَ أَوْ يَمْتَدَّ
زَوَاجٌ فَمِنْدَ الْإِيَّاسِ أَوْ الْعَزِيمَةِ وَلَمْ يَصِحَّ فِي الْمَلَقِ تَقْدِيمُ كَفَّارَتِهِ قَبْلَ لَزُومِهِ
وَصَحَّ مِنْ رَجْعِيَّةٍ وَمُدْبَرَةٍ وَمُحْرَمَةٍ وَمَجْزُوعَةٍ أَسْلَمَ ثُمَّ أَسْلَمَتْ وَرَتْقَاءَ لَا مُكَاتَبَةَ
وَلَوْ عَجَزَتْ عَلَى الْأَصْحِ وَفِي صَحِّحَتِهِ

و بصيره مظاهرا أبدا للوجود
سبب الكفارة فلا ينحل
بغيرها (أو) علقه (بعدم
زواج) كإن لم أتزوج عليك
فانت على كظهر أختي (فعند
الإياس) من الزواج بموت

مرأة معينة حلف ليتزوجها يكون مظاهرا من زوجته أو اتفقا لها المكان لا يعلمه ويكون اليأس أيضا بانقضاء المدة التي عينها للزواج فيها
وبهرمه المانع وطأه اذ يصير زواجه حثيثا كعدمه ويمنع من زوجته بمجرد اليقين ونص الباجي على ان الظهار كالطلاق وانه يحرم عليه
الوطء اذا كانت يمينه على حثث ويدخل عليه الايلاء ويضرب له الأجل من يوم الرفع (أو) عند (العزيمة) على عدم الزواج يكون
مظاهرا من زوجته ويدخل عليه الايلاء ويؤجل من يوم الرفع واعترض على المصنف في قوله أو والعزيمة فانه لم يذكر الحثث بالعزيمة
غير ابن شاس وابن الحاجب ولا حاجة في كلام القرافي في كفاية اللبيب لانه تبع ابن شاس مقلد له وفي نقل الخطاب عن سماع أبي زيد عند قوله
وتعددت الكفارة ان عادته ظاهر ما يدل على عدم الحثث بها فانه قال فيمن قال انت على كظهر أُمي ان لم أتزوج عليك انه اذا صام أياما
من الكفارة ثم أراد أن يبر بالتزويج سقطت عنه الكفارة اذا تزوج فسقوطها عنه بعد فعل بعضها المفيد للعزم على الضد يفيد أن
الحثث لا يقع بالعزم (ولم يصح في) الظهار (الملق) بصيغة بر كإن قلت زيدا فانت على كظهر أُمي (تقديم كفارة قبل لزومه)
وانقاده بكلام زيد لانه لا ينقذ ولا يلزم قبله (وصح) الظهار (من) مطلقة (رجعية) لانها كالزوجة (و) (صح) من (مدبرة) (من) زوجة
(محرمه) بجح أو عمرة (و) (صح) من (مجنوسي أسلم) ثم ظاهر بدليل قوله تشبيه المسلم من زوجته المجوسية (ثم أسلمت) (الزوجة
بعد ظهاره منها بالقرب كشهر كما هو ظاهر المدونة والبيان (و) (صح) من زوجة (رتقاء) هذا مذهب المدونة ولذا اقتصر عليه وان
كان في صحته منها ومن نحوها الخلاف في صحته قال ابن رشد فان امتنع الوطء على كل حال كالرتقاء والشبيخ الغاني ففي لزوم الظهار
اختلاف فمن ذهب الى انه يحرم الاستمتاع مطلقا ألزمه الظهار ومن ذهب الى أنه يحرم الوطء فقط لم يلزمه الظهار اه (لا) يصح الظهار
في أمة (مكاتبة) لحرمة وطئها ان أدت كتابتها بل (ولو عجزت) بعد الظهار منها (على الاصح) عند غير واحد (وفي صحته) اه

الظهار (من كجبوب) وخصى وشيخ فان عند ابن القاسم والعراقيين وعدم صحته عند أصبغ وسحنون وابن زياد (تأويلان) منشؤها اقتضاء تحريم الظهار الوطء فقط أو اقضاءه تحريم الاستمتاع مطلقا (وصريحه) أي الظهار مصور بلفظ مشتمل على تشبيه من تحل (بظهر) امرأة (مؤيد تحريمها) على المظاهر بنفسب أو رضاع أو صهر كأنت على ظهر أمي أي نسباً أو رضاعاً وأم زوجتي (أو عضوها أو ظهر ذكر) صوابه لا عضوها أو ظهر ذكر بالنفي فليس من الصريح على الصحيح بل من كنياته فان جعل كل عضو من المؤيد تحريمها في الصراحة كالظهر خلاف المشهور وكذا ظهر الذكر على القول بأنه ظهار لم يعرف أنه من الصريح (ولا ينصرف) صريح الظهار عنه (لطلاق) بحيث يصير طلاقاً فقط رواه ابن القاسم عن مالك رضي الله تعالى عنهما فان نوى به الطلاق لم يكن طلاقاً في الفتوى (وهل يؤخذ) الزوج (بالطلاق معه) أي الظهار (إذا نواه) أي الطلاق بصريح الظهار (مع قيام البينة) أي في القضاء الظهار للفظه والطلاق لنيته وهي رواية عيسى عن ابن القاسم وتأول ابن رشد المدونة عليها فتزومه الثلاث ولا يقبل منه نية مادونها خلافا لسحنون أو يؤخذ بالظهار فقط تأويلان وشبه في التأويلين فقال (ك) قوله لزوجته (أنت حرام) على (كظهر أمي أو) أنت حرام على (كأمي) فهل يؤخذ بالطلاق مع الظهار إذا نوى به الطلاق فقط أو يؤخذ بالظهار فقط (تأويلان) حذفه من الأول دلالة هذا عليه وقوله أو كأمي ليس من الصريح لعدم اشتاله على الظهر فان لم ينو به الطلاق بأن نوى به الظهار فقط أو لم ينو شيئا فظهار فقط باتفاق (وكنيته) أي الظهار الظاهرة ماسقط منه الظاهر وأحرماً أبداً (ك) قوله أنت ك (أمي أو أنت أمي) بحذف الكاف فيلزمه الظهار في كل حال (الا قصد الكرامة) لزوجته بتشبيها (٣٧٢) بأمه في استحقاق التوقير والبر والطاعة فلا يلزمه الظهار (أو) أنت على

(كظهر) امرأة (أجنبية) (نوى) أي قبلت نيته (فيها) أي الكناية المظاهرة (في الطلاق) في الفتوى والقضاء فان نواه بها (فالبينات) أي الطلاق الثلاث تلزمه بها في المدخول بها ولو نوى أقل منه وفي غير المدخول بها

من كجبوب تأويلان وصريحه يظهر مؤيد تحريمها أو عضوها أو ظهر ذكر ولا ينصرف لطلاق وهل يؤخذ بالطلاق معه إذا نواه مع قيام البينة كأنت حرام كظهر أمي أو كأمي تأويلان وكنيته كأمي أو أنت أمي إلا لقصد انكرامة أو كظهر أجنبية ونوى فيها في الطلاق فالبينات كأنت كفلاثة الأجنبية إلا أن ينويه مستغنى أو كابني أو غلامى أو ككل شيء حرمه الكتاب ولزم بأي كلام نواه به لا بان وطئت أمي أو لا أعود لك حتى أمس أمي أو لا أراجعك حتى أراجع أمي فلا شيء عليه وتعددت الكفارة

الا أن ينوى أقل منها وقال سحنون تقبل نية الأقل حتى في المدخول بها واستظهره ابن رشد وشبه في لزوم البينات فقال ان (ك) قوله لزوجته (أنت كفلاثة) كناية عن اسم امرأة كهنند (الأجنبية) من الزوج أي ليست محرمة ولا حليته فتلزمه الثلاث في المدخول بها وغيرها في كل حال (الأن ينويه) أي الظهار بقوله أنت كفلاثة الأجنبية زوج (مستغنى) فيلزمه الظهار فقط في المدخول بها وغيره ومفهوم مستغنى لزوم الظهار مع الثلاث في القضاء وهو كذلك فان تزوجها بعد زوج فلا يقر بها حتى يكفر (أو) قوله أنت على (كأنى أو غلامى) ابن يونس ابن القاسم ان قال أنت على كظهر أبى أو غلامى فهو مظاهر وقال ابن حبيب لا يلزمه ظهار ولا طلاق وانتهى انسكر من القول قال ابن حبيب وان قال أنت على كأمى أو غلامى فهو تحريم اه (أو ككل شيء محرمة الكتاب) فالبينات يلزمه بكل صيغة من هذه الصيغ في المدخول بها كغيرها الآن ينوى أقل فما يظهر (ولزم) الظهار (بأي كلام) لاحكامه في نفسه نحو كلى أو اشترى أو اخرجى أو اسقى (نواه به) وهذه هي الكناية الحفية ابن عرفة وكنيته الحفية ما معناه مبان له وأريد منه ان لم يوجب معناه حكما اعتبر في الظهار فقط كاستغنى للماء والافيعتبر في معناه وفي الظهار كأنت طالق قال ابن القاسم من قال لامرأته أنت طالق وأراد به الظهار لزمه باقراره والطلاق بظاهر لفظه وفي المدونة كل كلام نوى به الظهار ظهار (لا) يلزمه طلاق ولا ظهار (ب) قوله (ان وطئت أمي) ولم ينويه طلاقا ولا ظهارا نقله ابن عبد السلام والمصنف عن النوادر ابن عرفة سمع يحيى ابن القاسم من قال لجاريته لا أعود لك حتى أمس أمي لا شيء عليه (أو) قوله لزوجته أو أمته (لا أعود لك حتى أمس أمي) لا شيء عليه ابن رشد لانه كقوله لا أمسك أبدا قال عب بنفى تقييده بما اذا لم ينويه طلاقا ولا ظهارا قياسا على التي قبلها (أو) قوله لزوجته المطلقة طلاقا رجعا (لا أراجعك حتى أراجع أمي فلا شيء عليه) أي القائل في الصيغ الثلاث الآن ينوى به ظهار أو طلاقا فيلزمه ما نواه (وتعددت الكفارة) على المظاهر

(ان عاد) بوطء أو تكفير (ثم ظاهر) من التي ظاهر منها أولا بأن قال لها أنت على كظهر أمي ثم وطئها أو كفر ثم قال لها أنت على كظهر أمي فلا يقربها حتى يكفر فان وطئها أو كفر ثم قال لها ذلك لزمته كفارة ثالثة وهكذا وأما ان عاد بالعزم على الوطء ولم يوطأ ولم يكفر ثم ظاهر فلا تعدد الكفارة عليه على للعمد فلو قال ان وطئ أو كفر ثم ظاهر لكان أظهر (أو) أي وتعددت الكفارة ان (قال) الزوج (لأربع) زوجات له (من دخلت) منكن (أو كل من دخلت أو أتكن) دخلت فهي على كظهر أختي فكل من دخلت فعليه لها كفارة لتعلق الظهار بكل واحدة منهن لانه حكم على عام وهو كلية محكوم فيها على كل فرد فكأنه قال ان دخلت فلانة فهي الخ وان دخلت فلانة الأخرى فهي الخ وهكذا حتى يتبين (لا) تعدد الكفارة ان قال لأربع نسوة أجنبيات (ان تزوجتكن) فأتين على كظهر أمي ثم تزوجهن في عقد واحد أو عقود فعليه كفارة واحدة فان تزوج واحدة منهن فلا يقربها حتى يكفر فان كفر ثم تزوج البواقي فلا شيء عليه لان محلل ظهارة بالكفارة الأولى ابن عرفة وفيها من قال لأربع نسوة ان تزوجتكن فأتين على كظهر أمي لزمه الظهار فيمن تزوج منهن فان تزوج واحدة منهن وكفر سقط ظهاره في جميعهن فان لم يكفر وطلقها أو ماتت فلان لزمه كفارة ثم ان تزوج من الباقيات فلا يقربها حتى يكفر وان وطئها تصيفت الكفارة ولا يسقط ظهاره الا بكفارة واحدة في جميعهن (أو) أي ولا تعددان قال (كل امرأة) أتزوجها فهي على كظهر أمي فتلزمه كفارة واحدة في أول من يزوجه ولا شيء عليه فيمن يزوجه بعدها والفرق بين الطلاق الذي عم النساء فلم يلزم والظهار الذي له في الثاني مخرجا بالكفارة دون الطلاق وكفته كفارة واحدة لان الظهار كيمين بالله تعالى في أن كفارة واحدة كفارة عن الجميع (أو) أي ولا تعددان (ظاهر من نسائه) الأربع بصيغة واحدة بأن قال لهن أنتن على كظهر أمي فان كفر عن واحدة منهن جهلا منه أجزاء عن جميعهن ابن رشد اتفاقا (أو) أي ولا تعددان (كرره) أي الظهار لواحدة بدون تعليق ولو في مجالس أو لا كبر من واحدة في مجلس (٣٧٣) أو مجالس ولم يفرد كل واحدة بخطاب

فان أفرد كل واحدة بخطاب في مجلس أو مجالس تعددت هذا هو الذي تدل عليه للدونة وشرح أبي الحسن عليها ونسها ومن تظاهر من أربع

إِنْ عَادَ ثُمَّ ظَاهَرَ أَوْ قَالَ لِأَرْبَعٍ مَنْ دَخَلَ أَوْ كُلُّ مَنْ دَخَلَ أَوْ أَتَيْتُكُمْ لَا إِنْ زَوَّجْتُكُمْ أَوْ كُلُّ امْرَأَةٍ أَوْ ظَاهَرَ مِنْ نِسَائِهِ أَوْ كَرَّرَهُ أَوْ عَلَّقَهُ بِمُتَّحِدَةٍ أَلَا أَنْ يَنْوِيَ كَفَارَاتٍ فَتَلَزَمَهُ وَلَهُ الْمَسُّ بَعْدَ وَاحِدَةٍ عَلَى الْأَرْبَعِ وَحَرَّمَ قَبْلَهَا إِلَّا اسْتِمْتَاعٌ وَعَلَيْهَا مَنَعُهُ وَوَجَبَ إِنْ خَافَتْهُ رَفْعُهَا لِلْحَاكِمِ وَجَازَ كَوْنُهُ مَعَهَا إِنْ أَمِنَ

نسوة في كلمة واحدة تجزئه كفارة وان تظاهر منهن في مجالس مختلفة أو في مجلس واحد وخاطب كل واحدة منهن بالظهار دون الأخرى حتى أتى على الأربع أو قال لاحدى امرأتي أنت على كظهر أمي ثم قال لأخرى وأنت مثلها فعليه في ذلك كله لكل واحدة منهن كفارة ابن يونس ومن تظاهر من أربع نسوة في كلمة فكفارة واحدة تجزئه وان تظاهر منهن في مجالس مختلفة ففي كل واحدة كفارة وان كان في مجلس واحد فقال لواحدة أنت على كظهر أمي ثم قال لأخرى وأنت على كظهر أمي حتى أتى على الأربع فعليه لكل واحدة كفارة (أو) أي لا تعدد إن (علقه) أي الظهار متكررا (بشيء) (متحد) كقوله ان لبست هذا الثوب فأنت على كظهر أمي ان لبسته فأنت الخ فلو علقه بتعدد فان الكفارة تعدد عليه بحسب التعلق عليه كقوله ان دخلت الدار فأنت على كظهر أمي ان تكلمت زيدا فأنت على كظهر أمي ان أكلت هذا الرغيف فأنت على كظهر أمي ثم ان فعلت المحافف عليه فان الكفارة تعدد ان حنت ثانيا بعد اخراج الأولى ولا ينوي وكذا قبل اخراجها على ظاهر المدونة (الأن ينوي) المظاهر بالمتكرر (كفارات فتلزمه) في جميع المسائل المتقدمة التي فيها كفارة واحدة فمحل لزوم كفارة واحدة حيث لم ينو كفارات ولا تعددت عليه (و) من تعددت الكفارة عليه في امرأة واحدة يجوز (له المس) بوطء أو غيره (بعد) اخراج كفارة (واحدة) عنها (على الأرجح) عند ابن يونس (وحرّم) على المظاهر (قبل) تكميلها (استمتاع) بالمظاهر منها ولو بمقدمة جماع وظاهر المصنف ولو عجز عن جميع أنواعها وهو كذلك قال ابن عرفة نقل ابن القطان ان الاجماع على ان المظاهر اذا لم يجد الرقبة ولم يطق الصوم ولم يجد الاطعام لا يوطأ زوجته حتى يجد واحدا منها الا الثوري وابن صالح فانهما قال لا يوطأها بلا كفارة (وعليها) أي المظاهر منها وجوبا (منعه) من استمتاعه بها قبلها لأن تمكينه منه اعانة على معصية (ووجب) عليها (ان خافته) أي استمتاع المظاهر بها قبلها وعجزت عن منعه منه بنفسها (رفعها) أمرها (للحاكم) ليعينه منها (وجاز كونه) أي المظاهر (معه) أي المظاهر منها في بيت ودخوله عليها بلا استئذان لانها زوجته لم تطلق (ان أمن) عليها من استمتاعه بها قبلها وله نظر وجهها واطرافها بلا قصد لا

لا يصدرها وفيها ولا لشعرها أى بلا فصدالة وقيل يجوز قاله في الشامل (وسقط) تعليق الظهار (ان تعلق) بشيء (ولم يتنجز) أى يحصل ماعلق الظهار عليه وصلة سقط (بالطلاق الثلاث) وكذا بالواحدة البائنة فان قال لها ان دخلت الدار فانت على كظهر أمي ثم طلقها ثلاثا أو قال لها انت بائنة أو طلقتك واحدة بائنة قبل دخول الدار سقط عنه تعليق الظهار فإذا تزوجها بعد زوج ودخلت فلا ظهار عليه لزوال العصمة المعلق فيها وهذه عصمة أخرى وأولى ان فعلت المحلوف عليه حال ينفوتها ومفهوم لم يتنجز انه لو تنجز بمحصول المعلق عليه قبل طلاقها ثلاثا ثم طلقها ثلاثا فلا يسقط الظهار به فإذا تزوجها بعد زوج فلا يقربها حتى يكفر (أو تأخر) الظهار عن الطلاق الثلاث أى لم يتعقد لعدم وجود محل وهى العصمة (ك) قوله لزوجه (أنت طالق ثلاثا) أو واحدة بائنة (وأنت على كظهر أمي) فإذا تزوجها بعد زوج فلا ظهار عليه وشبه في السقوط فقال (كقوله) زوجة (غير مدخول بها) أنت طالق وأنت على كظهر أمي لأنها بائنة بمجرد تطليقها فلا يجب الظهار بخلافان عقد عليها فلا ظهار عليه (لا) يسقط الظهار (ان تقدم) على الطلاق الثلاث كقوله أنت على كظهر أمي وأنت طالق ثلاثا فان تزوجها بعد زوج فلا يقربها حتى يكفر (أو صاحب) الظهار الطلاق في الوقوع (ك) قوله لأجنبية (ان) تزوجتك فأنت طالق ثلاثا وأنت على كظهر أمي فان عقد عليها طلق ثلاثا وصارت مظاهرا منها فان تزوجها بعد زوج فلا يقربها حتى يكفر (وان عرض عليه نكاح امرأة) ليزوجها (فقال هي أمي) فلهذا (ظهار) معلق على العقد عليها بقرينة البساط ان نواه أو لم تكن له نية فكأنه قال ان تزوجتها في كأمي فان تزوجها فهو مظاهر منها فلا يقربها حتى يكفر فان أراد وصفها بالكبر أو الكراهة فلا ظهار عليه (وتجب) كفارة الظهار وجوباً موصفاً باللسقوط (بالعود) للمظاهر منها (وتتحم) أى تتخذ الكفارة في ذمة المظاهر (بالوطء) للظاهر منها ولو ناسيا (٣٧٤) فلا تسقط عنه بموت ولا فراق (وتجب بالعود) أعاده ليرتب عليه قوله

وَسَقَطَ إِنْ تَمَلَّقَ وَلَمْ يَتَنَجَّزْ بِالطَّلَاقِ الثَّلَاثِ أَوْ تَأَخَّرَ كَأَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا وَأَنْتِ عَلَى كَظْهِرِ أُمِّي كَقَوْلِهِ لِيُفَرِّدَ مَدْخُولٍ بِهَا أَنْتِ طَالِقٌ وَأَنْتِ عَلَى كَظْهِرِ أُمِّي لَا إِنْ تَقَدَّمَ أَوْ صَاحِبَ كَيْفٍ تَزَوَّجْتُكِ فَأَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا وَأَنْتِ عَلَى كَظْهِرِ أُمِّي وَإِنْ عُرِضَ عَلَيْهِ نِكَاحُ امْرَأَةٍ فَقَالَ هِيَ أُمِّي فَظَاهَرْتُ وَتَجِبُ بِالْعَوْدِ وَتَتَحَمُّ بِالْوَطْءِ وَتَجِبُ بِالْعَوْدِ وَلَا يُجْزِي قَبْلَهُ وَهَلْ هُوَ الْعَزْمُ عَلَى الْوَطْءِ أَوْ مَعَ الْإِمْسَاكِ تَأْوِيلَانِ وَخِلَافٌ وَسَقَطَتْ إِنْ لَمْ يَطَأْ بِطَلَّاقِهَا وَمَوْتِهَا وَهَلْ يُجْزِي إِنْ أُنْتَمَا

(ولا تجزى) أى لا تصح (قبله) أى العود لأنه لو حذفه لتوهم ان الضمير للوطء وليس بمراد وفي بعض النسخ وتجب بالعود ولا تجزى قبله وتتحم بالوطء وهى أحسن واختلفوا في تفسير العود فقال ابن

زرقون تحصيل المذهب في العودة في كونها ارادة الوطء فان أجمع عليه وجبت الكفارة ولو مات أو طلقها أو ارادته مع دوام العصمة فان أجمع عليه ثم سقطت العصمة بموت أو طلاق سقطت الكفارة ونحو قول ابن زرقون قول ابن رشد أصح الأقاويل وأجراها على القياس وأتبعها لظاهر القرآن قول مالك رضى الله تعالى عنه في المدونة الذى عليه جماعة أصحابه ان العودة هى ارادة الوطء مع استدامة العصمة فمضى ان فرداً أحدهما دون الآخر فلا تجب الكفارة وقال ابن رشد أيضاً في سماع ابن القاسم ان أجمع على امساك زوجته فصام فمات أو طلقها لا يرى عليه تمامها ما نصه قوله صحيح على المشهور ان العودة ارادة الوطء والاجماع عليه مع استدامة العصمة فان انفراداً أحدهما فلا تجب الكفارة بل لا تجزئ ان فعلها غير عازم على الوطء ولا أجمع عليه فالكفارة على هذا القول تصح بالعزم على الوطء والاجماع عليه ولا تجب الا بالوطء (وهل هو) أى العود (العزم على الوطء) للمظاهر منها فقط سواء عزم على امساكها أو على تطليقها أو لم يعزم على شيء منهما (أو) هو العزم على الوطء (مع) العزم (على) (الامساك) للمظاهر منها في عصمته (تأويلان) للمدونة الأول لابن رشد والثاني ليعاض (وخلاف) أى قولان مشهوران قال في الشامل وفي العود أربع روايات العزم على الوطء أو مع الامساك وشهر وتوالت المدونة عليهما أو الامساك وحده أو الوطء نفسه وضعف اهـ (وسقطت) الكفارة عمن عاد بنية الوطء فقط أو مع نية الامساك (ان لم يطأ) المظاهر للظاهر منها وصلة سقطت (ب) سبب (طلاقها) أى المظاهر منها البائن لا الرجعى الآن تنقضى عدته والمراد بسقوطها انه لا يخاطب بها مادامت بائنة منه فان تزوجها فلا يقربها حتى يكفر (و) سقطت الكفارة (ب) موتها أى الزوجة بعد العود وقبل اخراج الكفارة وكذا بموته قبل وطئها فيهما (و) لو شرع المظاهر الذى عاد في الكفارة ثم طلق المظاهر منها طلاقاً بائناً في أثناءها وأتمها بعده (هل تجزى) الكفارة المظاهر (ان أتمها) بعد ابانة للظاهر منها فإذا تزوجها فيجوز له وطؤها بلا كفارة أخرى أو لا تجزى فان تزوجها فلا يقربها حتى يكفر

(تأويلان) علمهما ان كان الطلاق بائنا أو رجعيا انقضت عدته أو لم تنقض ولم ينوار تجاعها قبل اتمام الكفارة فان آتيا فيها ناويا رجعتها وعازما على وطئها أجزأت اتفاقا (وهي) أى الكفارة ثلاثة أنواع مرتبة أولها (اعتاق رقبة) أى ذات فـ (لا) يجوز اعتاق (جنين) لأنه لا يسمى رقبة واستأنف استثنافا بيانيا فقال (و) ان أعتق جنينا (عتق) أى صار الجنين حرا (بعد وضعه) لتشوف الشارع للحرية أى نفذ العتق السابق فيه لانه يحتاج لاستئناف عتق الآن ابن عبد السلام قول ابن الحاجب لو أعتق جنينا عتق ولم يجزه أقرب من قولها يعتق بعداذا وضعت لأن ظاهر كلامه انه يعتق حين عتقه وعبارتها تدل على ان عتقه حين وضعه فيقال طى هذا اذا وضعت صار رقبة وعتقه حينئذ من الكفارة فيجزئه ولكن لا ينبغي عليك الجواب عن هذا اذ معنى قول المدونة يعتق بعداذا وضعت نفوذ عتقه السابق (و) لا يجوز اعتاق رقيق قائب عن المظاهر (منقطع خبره) لا يدري أى هو أو ميتة على تقدير حياته أسلم أم لا لأنه ليس رقبة محقة فان علم ولو بعد عتقه انه كان بصفة من يعتق عن الظهار أجزأ بخلاف الجنين فلا يجوز ولو كان بصفة من يعتق لأنه لم يكن رقبة حين عتقه ووصف رقبة (مؤمنة) ابن يونس لما ذكر الله سبحانه وتعالى في كفارة القتل مؤمنة كان كذلك في كفارة الظهار وغيره من الكفارات حملا للطلق على المقيد ولأن القصد القرية والكفر بنا فيها (وفي) اجزاء اعتاق الرقيق (العجمي) أى المجوسى مطلقا والكتابي الصغير عن الظهار وعدم اجزائه (تأويلان) لقول المدونة ويجزى عتق الصغير والعجمي في كفارة الظهار ان كان من قصر النفقة قال مالك رضى الله تعالى عنه ومن صلى وصام أحب الى الله قال سحنون معنى الأعجمي الذى أجاب الى الاسلام وفسره بهذا في غير المدونة وبفسرها ابن اللباد وابن أبي زمنين وغيرهما (و) على القول باجزاء اعتاق الأعجمي فان أعتقه عن ظهاره فـ (في الوقف) للظاهر عن وطء المظاهر منها (حتى يسلم) الأعجمي بالفعل احتياطا للفرج (٣٧٥) فان مات قبل اسلامه لم يجزه حكاية ابن

يونس عن بعض أصحابه بلفظ ينبغي على قول ابن القاسم وعدمه لكونه على دين مشترية ويجبر على الاسلام ولا يأباه غالبا (قولان) البنائي صوابه تردد لانه للمتأخرين لعدم

تأويلان وهي إعتاق رقبة لا جنين وعتق بعد وضعه ومنقطع خبره مؤمنة وفي العجمي تأويلان وفي الوقف حتى يسلم قولان سليمة عن قطع أصبع وعمى وبكم وجنون وإن قل ومرض مشرف وقطع أذنين وصمم وهمم وهرج شديد وجذام وبرص وفلج بلا شوب عوض لا مشتري للعتيق ومحررق له لا من يعتق عليه وفي إن اشتريته فهو عن ظهاري تأويلان

نص للتقدمين الثاني لابن يونس والأول لبعض أصحابه وعبارة الشامل وعلى الاصح فهل يوقف عن امرأته حتى يسلم الاعجمي أو ان مات ولم يسلم لم يجزه أوله وطؤها ويجزئه ان مات قولان (سليمة) أى الرقبة المؤمنة (عن قطع أصبع) وأولى أكثر ولو باقة وتبديره بقطع يفيد ان نقصه خلقة لا يبصر ونظر فيه البساطى (و) سليمة من (عمى) وغشاوة لا يبصر معها الا بصر لا خفية فلا تشترط السلامة منها (و) سليمة من (بكم) أى خرس (و) سليمة من (جنون) ان كثر بل (وان قل) كمرة في شهر (و) سليمة من (مرض مشرف) أى مقرب من الموت لشدة ومفهومة عدم اشتراط السلامة من مرض غير مشرف وهو كذلك (و) سليمة من (قطع أذنين) أو أذن واحدة وسواء كان القطع من أصلها أو من أطرافها (و) سليمة من (صمم) أى عدم سمع أو ثقله جدا (و) سليمة من (هرم) بفتح الهاء والراء (و) سليمة من (عرج شديد) نعت هرم وعرج ومفهومة ان الخفيفين لا تشترط السلامة منهما (و) سليمة من (جذام) قليل وأولى الكثير (و) سليمة من (برص) وان قل (و) سليمة من (فلج) أى ييس شق حال كون الرقبة (بلا شوب عوض) في ذمة الرقيق بأن يعتقه عن ظهار أو دينار في ذمته يدفعه بعد نحو شهر وأما عتقه عن ظهار بشرط أخذ دينار مثلا بيده فيجزئه لأن له انتزاعه (لا) يجوز عتق رقيق (مشتري) بشرط كون شرائه (للعتيق) عن ظهار لشوب عوض لتقدير ترك البائع بعض منه في نظير رضا المشتري بشرط عتقه ونعت رقبة (محررة) أى معتقة (له) أى الظهار (لا) يجوز عتق (من يعتق عليه) أى المظاهر بمجرد ملكه لقرابته كأصله وفرعه وحاشيته القريبة أو تعليق عتقه على شرائه نحو ان اشتريته فهو حر لأن عتقه للقرابة أو التعليق للظهار (و) ان قال المظاهر (في ان اشتريته) أى هذا الرقيق المعلن (فهو حر عن ظهاري) ثم اشتراه وأعتقه عن ظهاره ففي اجزاء عتقه عنه وعدمه (تأويلان) البنائي موضوع المسألة عند الأئمة من لا سبب فيه للعتق الا التعليق المذكور وعبارة المدونة قال مالك رضى الله تعالى عنه ولا يجزئه ان يعتق عبدا قال ان اشتريته فهو حر فان اشتراه وهو مظاهر فلا يجزئه اه ابن المواز عن ابن القاسم ولو قال ان اشتريته فلا نافه وحره.

ظهارى فاشترى فهو يجزئه اه (و) بلا شوب (العتق) فهو عطف على عوض وفي بعض النسخ وعتق بالتكبير أى خالية عن مخالطة العتق لغير الظهار لعتقها له وذكر محترزه بقوله (لا يجزى عتق مكاتب ومدبر ونحوهما) ممن فيه شائبة حرية كأم ولد وولدها من غير سيدها وعتق لأجل عن الظهار لوجود شائبة الحرية في الجميع وهذا إذا عتق المكاتب أو المدبر سيده وأما ان اشترى المظاهر مكاتباً ومدبراً وأعتقه عن ظهاره وقلنا بمضى شرائه وعتقه كما صرح به المصنف في باب التدبير في قوله وفسخ بيعه ان لم يعتقه كالمكاتب فقليل يجزئه وقيل لا (أو) أى ولا يجزى مان (أعتق) المظاهر عن ظهاره (نصفاً) مثلاً من رقيق (فكمل) عتقه (عليه) من الحاكم (أو أعتقه) أى النصف الآخر باختياره لأن شرط الاجزاء عتق الرقبة دفعة واحدة (أو أعتق ثلاثاً) من الرقاب (عن أربع) من النساء ظاهر منهن أو اثنتين عن ثلاث أو رقبة عن اثنتين فلا يجوز له الاستمتاع بواحدة منهن حتى يعتق عن الباقي هذا اذا لم يقصد التشريك في كل رقبة فان قصد التشريك في كل رقبة فلا يجزى وان ساوى عدد الرقاب عدد النساء كأربع عن أربع أو زاد عليه كأربع عن ثلاث وان بين لكل امرأة رقبة أو أطلق حلل عند ابن القاسم لا عند أشهب (ويجزى رقيق أعور) أى عتقه عن الظهار لقيام العين الواحدة مقام العينين هذا مذهب المدونة (و) يجزى رقيق (مغصوب) من المظاهر لبقائه على ملكه وان لم يقدر على تخليصه من غاصبه (و) يجزى رقيق (مرهون) في دين على المظاهر (و) رقيق (جان) على نفس أو طرف أو مال (ان اقتديا) أى خلص المظاهر المرهون من مرتنه والجاني من المجنى عليه فان لم يفتديا وأخذ المرتهن الرقيق في دينه أو يبيع فيه وأخذ مستحق ارش الجناية الرقيق فلا يجزى عتقهما لانفساخه وصورة السألة ان المرهون والجاني أعتقا عن الظهار قبل افتدائهما فيجزى ان اقتديا بعد ذلك والا فلا (و) يجزى ذو (مرض وعرج) (٣٧٦) حفيين (الواو بمعنى أو) (و) يجزى مقطوع (أعلة) ولو من إيهام

وَالْمُتَّقِدَ لَا مُكَاتِبَ وَمُدَبِّرَ وَنَحْوَهُمَا أَوْ أُعْتِقَ نِصْفًا فَكَمَّلَ عَلَيْهِ أَوْ أَعْتَقَهُ أَوْ
أَعْتَقَ ثَلَاثًا عَنْ أَرْبَعٍ وَيُجْزَى أَعْوَرٌ وَمَغْصُوبٌ وَمَرْهُونٌ وَجَانٍ إِنْ اقْتَدِيَا وَمَرَضٌ
وَعَرَجٌ خَفِيفَيْنِ وَأَنْمَلَةٌ وَجَدْعٌ فِي أُذُنٍ وَعَتَقُ الشَّيْرُ عَنْهُ وَلَوْ لَمْ يَأْذَنْ إِنْ عَادَ
وَبَرَضِيَّةٌ وَكَرَّةُ الْخَصِيِّ وَنُدْبٌ أَنْ يُصَلَّى وَيَصُومَ ثُمَّ لِمُسِيرِهِ عَنْهُ وَقْتُ الْأَدَاءِ لَا قَادِرٍ
وَإِنْ يَمْلِكُ مُحْتَاجٌ إِلَيْهِ لِكَمْرَضٍ أَوْ مُنْصَبٍ أَوْ عَمَلِكِ رَقَبَةٍ فَقَطَّ ظَاهِرَ مِنْهَا صَوْمَ
شَهْرَيْنِ بِالْهِلَالِ مَتَوًى التَّابِعِ وَالْكَفَّارَةِ وَتَمَّ الْأَوَّلُ إِنْ انْكَسَرَ

على أحد قولين فيه
(و) يجزى ذو (جذع)
بفتح الجيم وسكون الدال
المهملة أى قطع (في أذن)
لم يوعب في البناني الذي في
التهديب ويجزى الذئب
الحفيف كجذع أذن
(و) يجزى (عتق الغير)

أى اعتاق غير المظاهر رقيقاً (عنه) أى عن المظاهر ان كان أذن له في اعتاقه عنه بل (ولو لم يأذن) المظاهر له فيه من
(ان) كان الظاهر قد (عاد) بعزمه على وطء المظاهر منها أو مع امساكها قبل عتق غيره عنه (ورضيه) أى عتق غيره عنه (وكره)
المبد (الخصي) أى اعتاقه عن الظهار وأولى المجهود (ونذب أن يصلى ويصوم) الرقيق الذى أريد عتقه عن الظهار فسر ابن القاسم
في المدونة قول مالك رضى الله تعالى عنه وعتق من صلى وصام أحب إلى بقوله ير يد من عقل الاسلام بالصيام والصلاة وتبعه ابن الحاجب
فقال ومن عقل الصلاة والصيام أولى (ثم ل) مظاهر (معسر عنه) أى الاعتاق وضمن معسر معنى عاجز عنه فعدها بعن وهو متعبد بالباء
وهو من لم يقدر عليه (وقت الأداء) أى فعل الكفارة وهو مذهب المدونة وقيل وقت وجوبها وهو وقت العود على ظاهر ما لابن
القاسم في الموازية ان من ظاهر موسر ولم يكفر حتى أعدم فصام ثم أيسر فانه يعتق واختلف هل هو على ظاهره فهو خلاف ما في المدونة
وهذا فهم النخعي أو مؤول بالنذب وهذا فهم الباجي تأويلان (لا) يصح الصوم لظاهر (قادر) على الاعتاق وقت الأداء بملك ما لا يحتاج
إليه بل (وان) كانت قدرته عليه (بملك محتاج إليه) من رقى أو غيره احتاج إليه (لكمرض) وهرم (أو منصب) وسكنى ونفقة على
نفسه ومن تازمه نفقته فلا يترك له قوته ولا قوت من تازمه نفقته لظن يسره لاتبائه بمنكر من القول وزور (أو) كانت قدرته على
الاعتاق (بملك رقبة فقط) أى لم يملك الاهى (ظاهر منها) فلا يجوز الاستمتاع بها حتى يعتقها عن ظهاره منها فان تزوجها بعد اعتاقها
جاز له الاستمتاع بها والمعطوف ثم (صوم شهرين) معتبرين (ب) رؤية (الهلل) ليلة احدى وثلاثين أو ليلة ثلاثين ان ابتداء أول ليلة
من الشهر الأول حال كونه (منوى التتابع) وجوباً لقوله تعالى متتابعين أى فعلاً ونية فلا يكفي تتابعهما بدون نيته (و) (منوى الكفارة)
عن الظهار (وتتم) الشهر (الأول ان انكسر) أى ابتداء الصوم بعد مضى يوم منه أو أكثر ومفعول تم الثاني محذوف أى ثلاثين

ان كان الوطاء المذكور
نهارا عمدا بل (وان)
حصل وطؤه المذكور
(ليلا) حال كونه (ناسيا)
أو جاهلا أو غافلا فانها
غير المظاهر منها واحترز
عن وطئه غير المظاهر منها
. لا فائدة لاسطى صياحه

(٤٨ - جواهر الاكليل - أول)
واحترز أيضا عن وطء واحدة ممن فيهن كفارات ليلا في الصوم
غير الصائم عنها فلا ينقطع صومه (كبطان الاطعام) بوطء المظاهر منها أو واحدة ممن فيهن كفارة في اتانته ولو بقي منه اطعام مسكين
واحد سواء كان الوطء عمدا أو نسيانا أو جهلا أو غلطا على المشهور وقال ابن الماجشون لا يبطل الاطعام مطلقا واستئنافه أحب إلى لأن
الله تعالى إنما قال من قبل أن يتماسا في الاعتاق والصوم ولم يقله في الاطعام ولعل وجه المشهور قياس الاطعام على الاعتاق والسيبام
والخلف من المتأخر لدلالة المتقدم وقد يعارض الخلف من المتأخر للدلالة من المتقدم بأن ذكر القبي في شيئين وتركه من ثالث قرينة على
عدم تقييده به خصوصا في مقام البيان من الشارع (و) انقطع تتابع الصوم (بغير) الصائم كفارة الظهار في (السفر) ولا
يقاس على فطر رمضان فيه لانها رخصة (أو) بغير في السفر (؛) سبب (مرض هاجه) أى السفر المرض ولو وهما (لا) يبطل
بفطره في السفر بسبب مرض (ان) تحقق ان السفر (لم يهجه) بفتح الياء البنائي هذا فرض مسألة والمدار على انه أدخل على
نفسه مرضا بسبب اختيار سفر أو غيره كما كله شيئا علم من عادته انه يمرضه ثم أفطر فيعم السفر وغيره وشبهه في عدم الإبطال فقال
(ك) فطر في كفارة قتل أو فطر في أداء رمضان (ل)حيض ونفاس (ابن عرفة وفي المدونة فطر المرض والحيض لا يقطع تتابع
ويوجب اتصال قضائه تنابعا بخلاف فطر السفر ومرضه لاني أخاف انه به أى ان المرض بسبب السفر (و) لا يقطعه فطر (الإكراه)
بمؤلم من قتل أو ضرب (و) فطر (الظن غروب وفيها) أى المدونة (و) لا ينقطع بغير (ل)نسيان (وشهد ابن الحاجب وحكى ابن
راشد الاتفاق عليه وقال ابن ناجي لم أعلم فيه خلافا (و) انقطع تتابع (؛) فطر يوم (العيد) الأكبر وهو عاشر ذي الحجة (ان
تعمده) أى تعمده المظاهر صوم ذي الحجة وذى القعدة أو المحرم لظهاره (لا) يبطل تتابع بغير العيدان (جملة) أى العيد أى اتيانه
في شهرى ظهاره بأن ظن هذا الحجة المحرم ونوى صومه مع صفر ثم تبين ان الاول الحجة فأفطر يوم العيد فلا يقطع تتابعه (وهل) عمل

عدم قطع التتابع بجهل العيد (ان صام) أى امسك (العيد وأيام التشريق) وقضاها متصلة بصومه (والا) وان لم يصمها وأفطرها بطل صومه و (استأنف) الصوم (أو) لا يشترط صوم العيد وأيام التشريق (فيفطرهن) أى أيام النحر (ويبنى) على ماصمه قبل ويقضيهن متصلا فى الجواب (تأويلان وجهل) أى حكم جهل (رمضان) على الوجه المتقدم (ك) حكم جهل (العيد) من انه لا يقطع التتابع ويصومه بنية الفرض ويبنى عليه صوم الشهر الثانى متصلا ويجزئه لغيره بجهله (على الأرجح) عند ابن بونس ومفهوم جهل رمضان انه لو علمه لم يجزه ابن عرفة وفيها من صام شعبان ورمضان لظهاره على ان يقضى رمضان لم يجزه لفرضه ولا لظهاره ابن حبيب من صام شعبان لظهاره ورمضان لفرضه وأكل ظهاره بصوم شوال أجزاءه (و) انقطع تتابعه (بفصل القضاء) لما أفطره من الكفارة لمرض ونحوه بما يجوز صومه وأفطره واما فصله بما لا يجوز صومه كالعيد فلا يقطع التتابع وسواء فصله بذلك عامدا أو ناسيا (وشهر أيضا القطع) لتتابع الصوم بفصل القضاء (بالنسيان) والذى شهر القطع بفصل القضاء نسيانا ابن رشد ونصه تتابع كفارة الظهار والقتل فرض بنص التنزيل فلا ينعزل أحد بتفرقهما نسيانا وانما ينعزله بمرض أو حيض فان مرض فأفطر في شهرى صيامه أو أكل فيهما ناسيا قضى ذلك ووصله بصيامه فان ترك وصله ناسيا أو جاهلا أو متعمدا استأنف صيامه (فان) كان على الظاهر كفارتان لظهارين وصام عنهما أربعة أشهر وأفطر في يومين منها نسيانا وتذكرها (ولم يدر بعد) فراغ (صوم أربعة) من الأشهر (عن ظهارين) لزمه ومفعول لم يدر (موضع) (اليومين) الذين أفطرهما ناسيا هل هما من الأولى أو الثانية أو أولهما آخر الأولى وثانيهما آخر الثانية وجواب فان لم يدر الخ (صامهما) أى اليومين متصلين بأربعة الأشهر لاحتمال انهما من الثانية واصلاحها ممكن (وقضى شهرين) لاحتمال كونهما (٣٧٨) أو كون أولهما من الأولى وقد بطلت بفصل قضائها بالثانية فصوم اليومين

مفرع على أن فطر النسيان لا يقطع التتابع وقضاء الشهرين مفرع على ان فصل القضاء نسيانا يقطعه (وان لم يدر اجتماعهما) أى توالى اليومين (صامهما) أى اليومين متصلين بالأشهر

إِنْ صَامَ الْعِيدَ وَأَيَّامَ التَّشْرِيقِ وَالْأَسْتَأْنَفَ أَوْ يُفْطِرُهُنَّ وَيَبْنِي تَأْوِيلَانِ وَجَهْلُ رَمَضَانَ كَالْعِيدِ عَلَى الْأَرْجَحِ وَيَقْصُلُ الْقَضَاءُ وَشَهْرٌ أَيْضًا الْقَطْعُ بِالنَّسْيَانِ فَإِنْ لَمْ يَدْرِ بَعْدَ صَوْمِ أَرْبَعَةٍ مِنْ ظَهَائِرِ مَوْضِعِ يَوْمَيْنِ صَامَهُمَا وَقَضَى شَهْرَيْنِ وَإِنْ لَمْ يَدْرِ اجْتِمَاعَهُمَا صَامَهُمَا وَقَضَى الْأَرْبَعَةَ ثُمَّ تَمْلِكُ سِتِينَ مَسْكِينًا أَوْ أَحْرَارًا مُسْلِمِينَ لِكُلِّ مَدَّةٍ وَثَلَاثِينَ بَرًّا وَإِنْ اقْتَاتُوا تَمَرًا أَوْ مُخْرَجًا فِي الْفِطْرِ فَمَدُّهُ وَلَا أَحَبُّ الْفِدَاءِ وَلَا الْمَشَاءُ

كفدية

الأربعة لاحتمال اجتماعهما من الثانية واصلاحها ممكن (وقضى) الأشهر (الأربعة) بناء على ان

الفطر نسيانا يقطع التتابع وهو قول شاذ فرع ابن الحاجب المسألة عليه وتبعه المصنف وفرعها عليه أيضا ابن بشير وابن شاس الا أنهما أجلا وفصل ابن الحاجب والمصنف ولا بد منه على التفرع ووجه التفصيل انه ان علم اجتماعهما لم تبطل على كل احتمال إلا كفارة واحدة لانهما ان كانا معا من الأولى أو أولها أو أنثأها أو آخرها بطلت وحدها وان كانا من أثناء الثانية بطلت وحدها وان كان الأول آخر الأولى والثانى أول الثانية لم تبطل الا الأولى فلذا لم يقض الأربعة وأما ان لم يعلم اجتماعهما فيحتمل ما ذكر ويحتمل أيضا أن يكون أحدهما من الأولى والثانى من أثناء الثانية فتبطلان معا فيقضى الأربعة فتحصل ان التفصيل بشقيه مفرع على ان النسيان يقطع التتابع واما ان فرعنا على المشهور من أن الفطر نسيانا لا يقطع التتابع وان فصل القضاء يقطعه فلا يقضى إلا شهرين فقط مع صوم يومين علم اجتماعهما أم لا وعليه فرع ابن رشد وهو الصواب (ثم) اذا عجز عن الصوم انتقل للمرتبة الثالثة وهى (تملك ستين مسكينا أحرارا مسلمين لكل) أى لكل واحد من الستين (مد) وهو ملء حفان متوسط ووزنه رطل وثلث بغدادى (وثلثان) من مد فجميع الكفارة مائة مدنبوى (برا) أى قمحا تميز للمد والثلثين وبيان لجنس الطعام المخرج فى كفارة الظهار ان اقتاتوا البر (وان اقتاتوا) أى أهل بلد المكفر كلهم أو جلهم (تمرًا أو) اقتاتوا طعاما (مخرجا) غير البر والتمر أى ما يجوز اخراجه (فى) زكاة (الفطر) وهو شعير وسلت وأرز وذرة ودخن وزبيب وأقط وبرتوم فهذه التسعة التى تخرج زكاة الفطر منها (فمدله) بفتح العين المهمة أى مساوى المذكور من المد والثلثين من المقتات غير البر عياض معناه أن يقال اذا شبع الشخص بمد حنطة كم يشبعه من غيرها وقال الباجى الأظهر عندي مثل مكيلة القمح وظاهر كلام المصنف والمدونة أنه لا يجزىء عرض ولا يمن وهو كذلك قال الامام رضى الله تعالى عنه (ولا أحب الفداء ولا العشاء) أى للمسكين بدلا عن المد والثلثين لآتى لأظنهما يبلغان المد والثلثين وقال ابن الواز لو غدى

وغشى فلا يعيد وشبه في نفى احببة الغداء والعشاء فقال (كفدية الاذى) التي تجب على المحرم لترفعه أو إزالته أذى (وهل لا ينتقل)
 المظاهر عن الصوم الذي عجز عنه إلى الاطعام في كل حال (الان أيس) المظاهر عند العودة الموجبة للكفارة (من قدرته على
 الصيام) في المستقبل بأن كان مريضا حينئذ مثلا وعلم أو غلب على ظنه استمرار عجزه عنه إلى موته (أو) ينتقل (ان شك) حين
 العودة في قدرته في المستقبل على الصوم في الجواب (قولان) مذكوران (فيها) أي المدونة ففيها لابن القاسم من صام عن ظهاره شهرا
 ثم مرض وهو لا يجد رقبة لم يكن له ان يطعم وان تمادى به المرض أربعة أشهر فلا يدخل عليه الايلاء لانه غير مضار وتنتظر افاقته فاذا صح
 صام الا ان يعلم ان ذلك المرض لا يقوى صاحبه على الصيام بعده فيصير حينئذ من أهل الاطعام وفيها أيضا من ظاهر من امر أنه وهو
 مريض بمثل الأمراض التي يصح منها فلينتظر حتى يصح ويصوم اذا كان لا يجد رقبة وكل مرض يطول بصاحبه ولا يدري أيرأ منه
 أم لا ولعله يحتاج إلى أهله فليطعم ويصيب أهله (وتؤولت) أي فهمت المدونة (أيضا) أي كاهمت على الخلاف (على ان) المظاهر (الأول)
 الذي صام شهرا عن ظهاره ثم مرض (قد دخل في الكفارة) بصومه شهرا منها والثاني لم يدخل فيها والدخول تأثير في العمل بالتمادي فلذا
 لا ينتقل الأول إلا إذا أيس والثاني الانتقال ولولم يأس فلا خلاف بين الحلين (وان اطعم) أي ملك المظاهر (مائة وعشرين) مسكينا
 كل مسكين نصف مد وثلاثة وهو نصف القدر الواجب لكل مسكين (ف) حكمه (ك) حكم تملك عشرة أمدا لعشرين مسكينا كل
 واحد نصف مد في كفارة (اليمين) باسم الله تعالى في عدم الاجزاء حتى يكمل عشرة من العشرين لكل واحد مدا (وللعبد) المظاهر
 (اخرجه) أي الطعام كفارة عن ظهاره (ان) عجز عن الصوم و (أذن) له (٣٧٩) (سيده) في الاطعام واللام بمعنى
 على أو للاختصاص اذ

الاطعام حينئذ واجب
 (وفيها) أي المدونة للإمام
 رضى الله تعالى عنه (أحب
 إلى أن يصوم) العبد
 عن ظهاره (وان أذن له)
 سيده (في الاطعام) وظاهره
 سواء كان العبد قادرا على
 الصوم أو عاجزا عنه (وهل

كَفِدِيَّةَ الْأَذَى وَهَلْ لَا يَنْتَقِلُ إِلَّا إِنْ أَيْسَ مِنْ قُدْرَتِهِ عَلَى الصَّيَامِ أَوْ إِنْ شَكَ قَوْلَانِ
 فِيهَا وَتَوَوَّلَتْ أَيْضًا حَتَّى أَنْ الْأَوَّلَ قَدْ دَخَلَ فِي الْكَفَّارَةِ وَإِنْ أَطْعَمَ مِائَةً وَعِشْرِينَ
 فَكَالْيَمِينِ وَلِلْعَبْدِ أَخْرَاجُهُ إِنْ أَذِنَ سَيِّدُهُ وَفِيهَا أَحَبُّ إِلَى أَنْ يَصُومَ وَإِنْ أَذِنَ لَهُ فِي
 الْإِطْعَامِ وَهَلْ هُوَ وَهَمٌّ لِأَنَّهُ الْوَاجِبُ أَوْ أَحَبُّ لِلْوُجُوبِ أَوْ أَحَبُّ لِلْسَيِّدِ عَدَمُ الْمَنَعِ
 أَوْ لَمَنَعَ السَّيِّدُ لَهُ الصَّوْمَ أَوْ عَلَى الْمَاجِزِ حِينَئِذٍ فَقَطُّ تَأْوِيلَاتٌ وَفِيهَا إِنْ أَذِنَ لَهُ أَنْ
 يُطْعِمَ فِي الْيَمِينِ أَجْزَاءَهُ وَفِي قَلْبِي مِنْهُ شَيْءٌ وَلَا يُجْزَى تَشْرِيكَ كَفَّارَتَيْنِ فِي مَسْكِينٍ
 وَلَا تَرْكِيْبُ صِنْفَيْنِ وَلَوْ نَوَى لِكُلِّ عَدَدًا أَوْ عَنِ الْجَمِيعِ

هو) أي قول الامام رضى الله عنه أحب (وهم) بفتح الهاء أي غلط لساني و يسكونها أي سهو قلبي قاله ابن القاسم (لانه) أي الصوم هو
 (الواجب) على العبد المظاهر القادر عليه وان أذن له سيده في الاطعام لانه لا يجزى مع القدرة على الصوم (أو) ليس بهم (أحب
 للوجوب) أي المختار إلى وجوب الصوم عليه (أو أحب للسيد عدم المنع) للعبد من الصوم مع قدرته عليه واضرار به في عمل
 سيده (أو) أحب للعبد الصوم (لنعم السيد له الصوم) أي عند منعه منه لاضراره به في خدمته بحيث يؤخر الكفارة حتى يأذن له سيده في الصوم
 أو يمتنع أو يأتي زمان لا يضعفه الصوم فيه عن خدمة سيده (أو) أحب محمول (على) العبد (العاجز) عن الصوم (حينئذ) أي
 حين العود (فقط) بكم مرض وهو راجع القدرة عليه في المستقبل في الجواب (تأويلات وفيها) أي المدونة قال مالك رضى الله تعالى
 عنه (ان أذن) السيد (له) أي العبد الخالف بما فيه كفارة يمين (ان يطعم) أو يكسو عشرة مساكين (في) كفارة (اليمين)
 بالله تعالى وما الحق بها (أجزاء) أي العبد ما أذن له سيده فيه من اطعام أو كسوة (وفي قلبى منه شيء) أي كراهة ونفرة
 والصوم أئين عندى فلم ير ملكه للطعام والكسوة ملكا مستقرا (ولا يجزىء تشريك كفارتين) لظهارين (في) حظ كل
 (مسكين) بأن يملك مائة وعشرين مسكينا كل مسكين مدا وثلاثين عن كفارتين ناويا ان كل ما أعطاه لكل مسكين للكفارتين
 مناصفة كذا في المدونة وفهم منه عدم اجزاء التشريك في الصوم بالأولى لشرطية التتابع (ولا) يجزىء (تركيب) كفارة من
 (صنفين) كصيام ثلاثين يوما واطعام ثلاثين مسكينا واحتز بصنفين من تركيبهما من صنف واحد كغداء وعشاء ثلاثين وملك ثلاثين
 كل واحد مدا وثلاثين فيجزىء (ولو) نوى من عليه كفارتان أو أكثر وعجز عن الاعتاق والصوم وأطعم مساكين كل واحد مدا
 وثلاثين (لكل) من الكفارتين أو الكفارات (عددا) من المساكين أقل من ستين (أو) نوى بما أخرجه (عن الجميع)

أى مجموع الكفارنين أو الكفارات ولم ينو التشريك في مسكين (كل) لكل كفارة ستين على ما نواه لكل واحدة في الصورة الأولى وعلى ما ينوب كل واحدة من قسمة المجموع في الصورة الثانية (و) ان ماتت واحدة من المكفر عنهن قبل التكميل (سقط حظ) أى نصيب (من ماتت) فلا يجب عليه أن يكمل لها ولا يجوز له ما أخرجه لها عن كفارة غيرها ومثل الموت الطلاق البائن وعمل السقوط اذا لم يطأها قبل موتها أو طلاقها والا فلا يستط حظه فيجب عليه أن يكمل لها ستين (ولو أعتق ثلاثا) من الرقاب (عن ثلاث من أربع) مظاهر منهن وقد لزمه لكل واحدة كفارة ولم يعين الثلاث المقتضى عنهن (لم يطأ واحدة) من الأربع (حتى يخرج) الكفارة (الرابعة) لاحتمال كون التى أرادوطأها لم يكفر عنها ان لم تمت واحدة من الأربع أو تطلق بل (وان ماتت واحدة منهن) من الأربع (أو طلقت) فلا يجوز له وطء واحدة من الباقيات حتى يخرج الكفارة الرابعة ولو مات ثلاث أو طلقن وبقيت واحدة فلا يستمتع بها حتى يخرج الرابعة لاحتمال انها التى لم يكفر عنها ومثل الاعتاق الصوم والاطعام والله أعلم ﴿باب﴾ في أحكام اللعان وهو لغة مصدر لاعتن أى لعن كل من الشخصين الآخر وعرفا حلف زوج على زنا زوجته أو نفى حملها للزوم له وحلفها على تكذيبه ان أوجب نكولها حدها بحكم قاض واحترز بحملها للزوم عن غير الزم كالذى أنت به لدون ستة أشهر من يوم العقد أو وهو خصى أو محبوب أو وصي فلا لعان فيه واحترز بقوله بحكم عن تلاعنهما بلا حكم فانه ليس لعانا شرعيا ومناسبة تسمية هذا لعانا تباعدهما عن النكاح بتأييد التحريم أو ذكر اللعنة في خامسة الزوج ولم يسم غضبا مع ذكره في خامستها تغليبا للذكر ولسبقه وتسببه في لعانها (انما يلاعن زوج) مكلف (٣٨٠) مسلم فشرط الزوج تكليفه واسلامه وفسقه لتو وانما يلاعن زوج ان صح

نكاحه بل (وان فسد نكاحه) ولو باجماع دخل أم لا وسواء عدلا أى الزوجان (أو فسقا) كانا حرين أو أحدهما (أو رقا) أى كانا رقيقين (لا) يلاعن الزوج زوجته ان (كفرا) أى الزوجان معا الا أن يترافعا راضيين

كَمَلَّ وَسَقَطَ حَظُّ مَنْ مَاتَ وَلَوْ أَعْتَقَ ثَلَاثًا عَنْ ثَلَاثٍ مِنْ أَرْبَعٍ لَمْ يَطَأْ وَاحِدَةً حَتَّى يُخْرِجَ الرَّابِعَةَ وَإِنْ مَاتَ وَاحِدَةٌ مِنْهُنَّ أَوْ طُلِّقَتْ

﴿باب﴾

أَنَّمَا يُلَاعِنُ زَوْجٌ وَإِنْ فَسَدَ نِكَاحُهُ أَوْ فَسَقَا أَوْ رَقَا لَا كَفَرَ إِنْ قَذَفَهَا بَزْنًا فِي نِكَاحِهِ وَالْأَحَدُ تَيَقَّنَهُ أَعْمَى وَرَأَاهُ غَيْرُهُ وَانْتَفَى بِهِ مَا وَلَدَ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ وَالْأَخْرَجَ لِحَقِّ بِهِ إِلَّا أَنْ يَدَّعِيَ الْإِسْتِبْرَاءَ وَيَنْفَى حَمْلَهُ وَإِنْ مَاتَ أَوْ تَعَدَّدَ الْوَضْعُ أَوْ التَّوَامُ يُلَاعِنُ مُعْجَلٌ كَالزَّانَا وَالْوَلَدُ إِنْ لَمْ يَطَأْهَا

بحكمنا ويلاعن الزوج (ان قذفها) أى قذف الزوج زوجته (ب) رؤية (زنا) في قبل أو بدراعى طوعا فيه ورفعته بعد لانه من حقها والا فلا لعان ويشترط كون الزنا المذنوب به (في) زمن (نكاحه) فلو قال رأيتك تزني قبل أن أتزوجك حد اتفاقا ولا يلاعن وزمن العدة كزمن النكاح (والا) أى وان لم يكن القذف والزنا معانى نكاحه بأن قذفها بعد نيتها منه بزنا في نكاحه أو قبله أو بعده أو قذفها في نكاحه بزنا قبله (حد) الزوج ولا يلاعن ونفت زنا بجملة (تيقنه) أى تحقق الزنا المذنوب به زوج (أعمى) بلس أو سماع لان العلم يقع له من أكثر من طريق من حس وجس (ورآه غيره) أى غير الأعمى وهو الزوج البصير أى رأى الزنا أى ادخال المروء في المسكحلة بسينه (وانتفى) عن الملاعن (به) أى لعان تيقن الأعمى ورؤية البصير نسب (ما ولد) كمنلا (لسته أشهر) أو أقل منها بخمسة أيام وهو الصحيح وقيل بستة أيام من يوم الرؤية (والا) أى وان لم تلده لسته أشهر إلا خمسة أيام بأن ولدهه كاملا لسته أشهر إلا ستة أيام (لحق) الولد (به) أى الملاعن لظهور انها كانت حامله منه قبل زناها في كل حال (الا ان يدعى) الملاعن (الاستبراء) بحبضة لم يطأ بعدها قبل رؤيتها تزنى فلا يلحق به ان أنت به لسته أشهر إلا خمسة أيام من يوم استبرائها والحق به لظهور انها حاضت وهى حامل به منه وعطفه على بزنا فقال (و) يلاعن الزوج ان قذفها (بنفى حمل وان مات) الولد بعد ولادته حيا أو نزل ميتا وفائدة لعانه سقوط حد القذف عنه (أو تعدد الوضع) أى الولادة لولدين أو أكثر فيكفى في نفى نسبهم لعان واحد (أو وضع) (التوأم) بفتح التاء والهمز بينهما أو ساكنة أى ولد متعدد في حمل واحد ويتنfy نسب الحمل في جميع الصور (بلعان معجل) قال في الشامل ولو مريضين أو أحدهما أو توخر الحائض والنفساء الى الطهر لمتعهما من دخول الجامع وشبهه في الاكتفاء بلعان واحد فقال (ك) قذف الزوج زوجته برؤية (الزنا) أو تيقنه (و) بنفى نسب (الولد) سواء كانت رؤية الزنا سابقة على الولادة أو متأخرة عنها (ان لم يطأها)

الملاعنة (بعد وضع) الحمل منه سابق على هذا الحمل المنفى و بين الوضعين ستة أشهر إلا خمسة أيام فأكثر شرط في الملاعنة لنفى الحمل أو الولد (أو) وطئها بعد وضعها بشهر مثلاً وأنت بولد (لمدة) من الوطء بعد الوضع (لا يلحق الولد فيها) أى المدة التى بين وطئها ووضعها بالزوج (لقلة) أى لنقصها عن أقل مدة الحمل وهى ستة أشهر إلا خمسة أيام بأن وضعته كاملاً خمسة أشهر من وطئها بعد وضعها فهذا الولد ليس للوطء الثانى لنقص ما بينهما عن الستة إلا خمسة ولا من بقية الحمل الأول لقطعه عنه بالسنة فيعتمد على هذا ويلاعن (أو) وطئها بعد وضع الاول واجتنبها ثم أنت بولد لمدة لا يلحق الولد فيها (لكثرة) عن أكثر مدة الحمل فيعتمد على هذا ويلاعن (أو) وطئها ثم (استبرأها بحبضة) ولم يطأ بعدها وأنت بولد كامل لستة أشهر من يوم الاستبراء فيعتمد فى نفيه على استبرأها ويلاعن وان لم يدع رؤية قال عياض وهو المشهور ولا ينتفى الولد بغير لعان ان تنازعا فى نفيه بل (ولو تصادقا) أى الزوجان (على نفيه) أى الولد عن الزوج قبل البناء أو بعده ابن يونس فلا بد من لعان الزوج فقط لحق الولد فان لم يلاعن لحق الولد ولا يحذفه غير عفيفة وهى تحذف لقرارها بالزنا ففى المدونة ان تصادق الزوجان على نفى الحمل بغير لعان حدث الزوجة وان كان لها معه قبل ذلك سنون قاله مالك والليث رضى الله تعالى عنهما واستثنى من مقرر أى لا ينتفى الحمل والولد بغير لعان فى كل حال (الأن تأتى به) أى الولد الكامل (لاقل من ستة أشهر) من يوم عقد النكاح قلنا زائدة على خمسة أيام كسنة أيام فينتفى عنه بغير لعان لقيام المانع الشرعى من لحوقه ان اتفقا على المدونة المذكورة أو ثبتت بالبينة فان اختلفا فى تاريخ العقد ولا يثبت به فلا ينتفى الا بلعان (أو) (الأن تأتى به) وهو أى الزوج (صبي حين) ظهور (الحمل أو محبوب) حينه فينتفى عنه بلا لعان لاستحالة حملها منه فيها عادة (أو ادعته) أى الولد زوجة (مغربية) مثلاً (على) زوج لها (مشرقى) مثلاً وكل منهما ببلده (٣٨١) لم يغب عنها غيبة يمكنه الوصول فيها للآخر عادة فينتفى عنه

بَعْدَ وَضْعِ أَوْ لِدْقِهِ لَا يَلْحَقُ الْوَلَدُ فِيهَا لِقَلَّةِ أَوْ لِكَثْرَتِهِ أَوْ اسْتِبْرَاءِهَا بِحَبِضَةٍ وَلَوْ تَصَادَقَا عَلَى نَفْيِهِ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَ بِهِ لِأَقَلِّ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ أَوْ وَهْوَ صَبِيٌّ حِينَ الْحَمْلِ أَوْ مَجْبُوبٌ أَوْ ادَّعَتْهُ مَغْرِبِيَّةٌ عَلَى مَشْرِقِيٍّ وَفِي حَدِّهِ مَجْرِدُ الْقَذْفِ أَوْ لِعَانُهُ خِلَافٌ وَإِنْ لَاعَنَ لِرُؤْيَيْهِ وَادَّعَى الْوَطْءَ قَبْلَهَا وَعَدَمَ الْإِسْتِبْرَاءِ فَلِهَا لِكْرِفٍ إِلَى الزَّامَةِ بِهِ وَعَدَمِهِ وَنَفْيِهِ أَقْوَالُ ابْنِ الْقَاسِمِ وَيُلْحَقُ أَنْ ظَهَرَ يَوْمَهَا وَلَا يَمْتَدُّ فِيهِ عَلَى عَزْلِ وَلَا مُشَابَهَةٍ لِغَيْرِهِ وَإِنْ بَسَّوَادَ

أو ولد بأن قال زنت (أو لعانته) أى تمكين الزوج منه فان لاعننا سقط حده لقذفها لعموم آية اللعان اذ لم يذكر فيها رؤية زنا ولا نفى حمل أو ولد (خلاف) أى قولان مشهوران (وان لاعن) الزوج زوجته (لرؤية) أو تيقن منه لازنا (وادعى) الزوج (الوطء) للملاعنة (قلها) أى رؤية الزنا (و) ادعى (عدم الاستبراء) من وطئه ثم أنت بولد لاقل من ستة أشهر من رؤية أو تيقن زناها لحق به قطعاً لتبين انها زنت وهى حامل منه فان أنت بولد يمكن كونه من زنا بأن كانت لستة أشهر من الرؤية (فل) لامام (مالك) رضى الله تعالى عنه (فى الزامه) أى الزوج (به) أى الولد فيلحقه ولا ينتفى عنه بهذا اللعان وله نفيه بلعان آخر قاله فى التوضيح تبعاً لبعض شراح المدونة وفسرها أبو الحسن بأنه لا ينتفى عنه لا بهذا اللعان ولا بغيره واقتصر عليه ابن رشد وغيره بناء على ان اللعان لنفى الحد فقط وعدوله عن دعوى الاستبراء رضامنه باستلحاقه وهو اذا استلحقه فليس نفيه بعد ذلك (وعدمه) أى الزامه به أى لا ينتفى عنه باللعان السابق لرؤية أو تيقن زناها وله نفيه بلعان آخر وله استلحاقه فهو موقوف حتى ينفيه أو يستلحقه أفاده فى التوضيح تبعاً لابن عبد السلام وقرره بت كلام المصنف (ونفيه) أى الولد عن الزوج باللعان الأول بناء على انه لنفى الحد والولد معافان استلحقه لحق به وحده (أقوال) ثلاثة مطلقة أى سواء كانت حاملاً يوم الرؤية أم لا وفصل (ابن القاسم) فقال (ويلحق) الولد بالملاعن (ان ظهر) حملة (يومها) أى الرؤية وتفصيله ظاهر وجبه لانه لا يلزم من لعانه لنفى الحد عنه نفيه الحمل الظاهر والظاهر انه لا يشترط ظهور الحمل وإنما يشترط ان تأتى به لاقل من ستة أشهر من يوم الرؤية (ولا يعتمد) الزوج (فيه) أى نفى الولد (على عزل) أى تزعم ذكره حين امناؤه من فرج زوجته وامناؤه خارجاً لانه لا بد من سبقه وهو لا يشعر به (ولا يعتمد) فيه على (مشابهة) من الولد (لغيره) أى الزوج ان كانت للمشابهة بلون غير السواد بل (وان) كانت (لسواد) ففى صحيح البخارى فى باب ما جاء فى التعريض حدثنا اسماعيل حدثنى مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أنى هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جاءه أعرابي فقال يا رسول الله إن امرأتى ولدت غلاماً أسود فقال هل لك من ابل قال نعم قال ما ألوانها

قال جر قال هل فيها من أورك قال نعم قال فأني كان ذلك قال أراه عرق نزع قال فلعل ابنك هذا نزع عرق قال ابن عبد السلام ففهم الأئمة من هذا الحديث ان المشابهة لا يعتمد عليها في اللعان وانها لا تصلح مظنة في ذلك ولا علة (ولا) يعتمد على (وطء بين الفخذين ان أنزل) لان الماء سيال (ولا) يعتمد على وطء في القبل (بغير انزال ان) كان (أنزل قبله) أي الوطء في وطء أخرى أو احتلام أو ملاعبة (ولم يبيل) بعد الانزال لاحتمال بقاء شيء من المني في القنصة انفصل في القبل حال وطئه فحملت منه فان كان بال بعده اتقى هذا الاحتمال لأن البول ينقي القنصة من المني (ولا عن) الزوج زوجته (في) قذفها (ب) (خفي الحمل مطلقا) عن التقييد بكونها في العصمة بل يلاعن مطلقا سواء كانت في العصمة أو في العدة أو بعدها حية أو ميتة (و) لاعنها (في) قذفها (الرؤية) لازنا أو يثقنه (في العدة) وأولى الرؤية قبل الطلاق ويلاعنها فيهما ولو بعد العدة ان كانت العدة من طلاق رجعي بل (وان) كانت (من) طلاق (بأن) بخلع أو بتات (وحد) الزوج حد القذف ان قذفها (بعدها) أي العدة برؤية الزنا ولو فيها أو قبل طلاقها وشبهه في الحد فقال (كاستلحاق الولد) لللاعن فيه فيحد لاعترافه بالقذف ولا يتعدد حده بتعدد الأولاد المستلحقين بعدلانه فيهم سواء استلحقهم دفعة أو واحدا بعد واحد ولو بعد حده للأول لانه قذف واحد (إلا أن تزني) الملاعنة لتفي حملها (بعد اللعان) وقبل الاستلحاق فلا يحد لاستلحاقه لزوال عفتها ولا مفهوم لقوله بعد اللعان وكذا قبله كافي المدونة (و) يحد لللاعن ل (تسمية الزاني) أي الذي اتهمه بالزنا (بها) أي للملاعنة فلعانه لا يسقط حده لقذف غير الملاعنة (وأعلم) بضم الميمزة وكسر اللام نائبة ضمير المسمى بأن يقال له فلان قذفك بزوجه فهل لك سبيل (بحد) أي الملاعن حد القذف فان اعترف أو عفا للسقط سقط حد القذف عن قاذفه (لا) يحد الملاعن (ان كرر) بعد اللعان (قذفها) أي للملاعنة (به) أي مالاعنها (٣٨٣) بسببه فان قذفها بغيره حد (وورث) الأب (المستلحق) بكسر الحاء

(الليت) للمستلحق بفتحها بعد موته كافي المدونة وأولى المستلحق في حياته (ان كان له) أي المستلحق بالفتح الليت (ولد) ذكر أو أنثى (حرمسلم) لضعف التهمة به لا بعد أو كافر لعدم ارثه فهو كعدمه ولم

يقول ان كان له ابن تبعا للمدونة ونسبها ومن نفى ولدا بلعان ثم ادعاه بعد ان مات الولد عن مال فان كان لولده ولد وأشار ضرب الحد ولحق به وان لم يترك ولدا لم يقبل قوله لانه ينهم في ميراثه فيحد ولا يرث (أو لم يكن) للليت ولد (وقل المال) الذي تركه الولد المستلحق فيرثه لضعف التهمة حيثئذ وفهم من تفصيله في الارث دون الاستلحاق ان الولد لاحق به على كل حال بناء على ان استلحاق النسب ينفي كل تهمة (وان وطئ) الزوج الذي قذف زوجته بنفى الحمل بعد علمه بوضعها أو حملها امتنع لعانه (أو آخر) الزوج الذي قذف زوجته بنفى الحمل والمفعول محذوف أي لعانه (بعد علمه بوضع أو حمل) من زوجته تنازع فيه وطئ وأخر (بلاعذر) يوما كافي المدونة (امتنع) لعانه ولحق به الولد وبقيت له زوجة مسلمة كانت أو كتابية وحدل قذف الحرة المسلمة دون الامة المسلمة والحرة الكتابية فان كان له عذر فله القيام وليس من العذر تأخيرها لاحتمال انفشاشه وهذا في نفى الولد واما الرمي بالرؤية فلا يمنع لعانه الاوطؤها بعدها (وشهد) أي يقول الزوج في لعانه أشهد بالله (أر بما) الأولى تأخيرها عن قوله (لرأيتها تزني) ليكون التكرار أر بما للصيغة بنامها لا لأشهاد بالله فقط كما يروى في تقديمه هذا في شأن البصير ويقول الأعمى أشهد بالله لعلمتها أو يثقنها تزني هذا اذا كان اللعان لرؤية أو التيقن وان كان لنفى الحمل فأشاره بقوله (أو) يقول أشهد بالله (ما هذا الحمل مني) قال ذلك ابن اللواز ومنه المدونة وهو المشهور انه يقول في اللعان لنفى الحمل أشهد انني وكن الصنف عدل عن مذهبه القول في توضيحه انظر مذهب المدونة فانه لا يلزم من قوله زنت كون حملها ليس منه أي ولا يلزم من كونه ليس منه زناها لاحتمال كونه من وطء شبهة أو غصب لكن وجه ما فيها بالتحديد عليه عسى أن ينسكل فيثبت النسب المجهوب شرعا (ووصل) الملاعن (خامسة) بشهادته الأربع حال كون خامسته مصورة (بلعنة الله عليه ان كان من الكاذبين) فليس فيها أشهد بالله (أو) يقول (ان كنت كذبتها) أي كذبت عليها وظاهره التخيرا بن حبيب هذا يعزى والا حجب

الينا لفظ القرآن (وأشار الأخرس) ذكرنا أن أو أنى بما يفهم منه شهادته الأربع والخامسة (أو كتب) ما يدل عليها ويعلم قذفه
بشارته (وشهدت) أى تقول الزوجة أشهد بالله (ما رآنى أزنى) لردلعه لرؤية الزنا (أو) تقول أشهد بالله (ما زنت) في ردلعه لنفى
الحمل والولد (أو) تقول في إيمانها الأربع أشهد بالله (لقد كذب) على (فيهما) أى قوله لرأيها نزنى في لعان الرؤية وقوله لزنت في
لعان نفى الحمل والولد (و) تقول (في الخامسة غضب الله عليها ان كان) زوجها (من الصادقين) فيار ماها به بغير لفظ ان كما في الجلاب
وفي اللدونة وغيرها ان غضب وهو لفظ القرآن ويصح قراءة غضب فعلا ومصدرا (ووجب) على الزوجين في إيمان اللعان لفظ
(أشهد) فهو شرط في صحتها فلا يجزىء أحلف أو أقسم (و) وجب (اللعن) في خامسة الرجل لانه مبعد لأهله وولده فان خمس
بالنصب فلا يجزىء (و) وجب (النصب) في خامسة المرأة لانها أغضبت زوجها وأهلها فان خمست باللعن فلا يجزىء (و) وجب
اللعان (بأشرف) موضع في (البلد) وهو الجامع لانها إيمان مغلفة فان كان في مكة ففي المسجد الحرام الذى فيه الكعبة المشرفة وان كان
بالمدينة ففي مسجده عليه السلام المشتغل على الروضة والقبر الشريف وان كان في بيت المقدس ففي المسجد الأقصى وان كان في غيرها
ففى جامع الجمعة (و) وجب (بمحضور جماعة) عدول لوقوعه كذلك في زمنه عليه السلام (أقلها) أى الجماعة (أربعة) لاحتمال نكولها
أو اقرارها ولا يتم إلا بأربعة ولا بد من كونهم عدولا لإدلائب بغيرهم (ونذب) اللعان (أثر صلاة) من الخمس ابن وهب وبعد
المصر أحب الى (و) نذب للامام (نحو فيهما) أى الزوجين قبل اللعان بذاب الآخرة الشديد الألم الذى لا يقدر قدره (وخصوصا
عند الخامسة) من الرجل والمرأة (و) نذب (القول) لكل منهما (بأنها) أى (٣٨٣) الخامسة (موجة العذاب)

على الكاذب لخبر النساء
وأبى داود أمر صلى الله
عليه وسلم رجلا أن يضع
يده على فيه عند الخامسة
ويقول له انها موجبة العذاب
(وفي) وجوب (اعادتها)
أى الزوجة إيمان اللعان
(ان بدأت) أى قدمت
إيمانها على إيمان الزوج

وأشار الأخرس أو كتب وشهدت ما رآنى أزنى أو ما زنت أو لقد كذب فيهما
وفي الخامسة غضب الله عليها ان كان من الصادقين ووجب أشهد واللعن والنصب
وبأشرف البلد ومحضور جماعة أقلها أربعة ونذب إثر صلاة ونحو فيهما وخصوصا
عند الخامسة والقول بأنها موجبة العذاب وفي إعادتها ان بدأت خلاف ولا عنت الذميمة
بكنيستها ولم تجبر وان أبت أدبت وردت إلى نفسها كقولها وجدتها مع رجل في
لحاف وتلاعنا ان رماها بنصب أو وطء شبهة وأنكرته أو صدقته ولم يثبت ولم
يظهر وتقول ما زنت ولقد غلبت والا لعن فقط كصغيره توطأ

وعنده (خلاف) البناني ظاهره قولان مشهوران الأول قول أشهب واختاره ابن الكاتب ورجحه الخمي ونقله عياض عن
للذهب وصححه ابن عبد السلام والثاني قول ابن القاسم في الموازية والعنبة قال بعض العلماء لم أر من شهره بعد البحث عنه
(ولا عنت) الزوجة (الذميمة) يهودية كانت أو نصرانية وزوجها مسلم أو كافر وترافعا الينا أو مجوسية ترافعت الينا مع زوجها المجوسى
(بكنيستها) أى معبدها كنيسة أو بيعة أو بيت نار ولزوجها المسلم دخوله معها وتمنع من دخولها الجامع مع زوجها المسلم (ولم)
الأولى لا (تجبر) الذميمة على اللعان ان امتنعت منه لانها لو أقرت بالزنا لاتحد (وإن أبت أدبت) الذميمة الممتنعة من اللعان لاذينها زوجها
وادخلها اللبس في نسبه (وردت) الذميمة بعد تأديبها (ل) حاكم (ملتها) لاحتمال حده لها بنكولها أو اقرارها ولا يمنع من رجها
ان كان شرعا لهم وشبه في التأديب فقال (كقوله) أى الزوج (وجدتها) أى زوجته مضطجة أو متجردة (مع رجل) أجنبي
(في لحاف) ولا بينة له بذلك فيؤدب ولا يلاعن ولا يحد (وتلاعنا) أى الزوجان (ان رماها) أى قذف الزوج زوجته
(بنصب) أى بوطئها مفضوبة (أو وطء شبهة) من أجنبي اشتبه عليها بزوجها فكنته من نفسها (وأنكرته) أى أنكرت
ما ذكره الزوج من وطء النصب أو الشبهة (أو صدقته) أى صدقت الزوجة زوجها في انها وطئت غصبا أو بشبهة (ولم يثبت) وطء
النصب أو الشبهة بينة (ولم يظهر) الجيران وغيرهم فانهما يتلاعنان (وتقول) الزوجة ان صدقته أشهد بالله (ما زنت) ولقد
غلبت) واما ان أنكرته فتقول ما زنت ويفرق بينهما وان نكلت رجعت (والا) أى وان ثبت النصب بينة أو ظهر بقرينة
كاستفائة عند النازلة (اللعن) الزوج فقط أى دون الزوجة لعنهما وان نكل فلا يحد وشبه في اللعان الزوج (فقط) فقال
(ك) زوج زوجة (صغيرة) عن سن من تحمل (توطأ) أى يمكن وطؤها وتطبيقه عادة فقذفها بروية الزنا فيلاعن دون

(وان شهد) زوج بزنا زوجته (مع ثلاثة) من الرجال واطلع على انه زوجها قبل حدها (التعن) الزوج (ثم التعت) الزوجة (وحد) الشهود (الثلاثة) لتقصهم عن نصاب شهادة الزنا (لا) تحدد الثلاثة (ان نكلت) الزوجة عن اللعان وتبقي زوجة ان كان حدها الجلد وان كان حدها الرجم بقيت على حكم الزوجية ويرثها الا ان يعلم انه تعمد الزور عليها ليقتلها أو يقر بذلك فلا يرثها (أولم يعلم بزوجه) أي كونها زوجا لمن شهد عليها مع الثلاثة بالزنا (حتى رجعت) فلا تحدد الثلاثة ويلاعن الزوج فان نكل فانه يحد وحده ولا تحدد الثلاثة لان نكوله كرجوعه بعد الحكم وهو يوجب حد الراجع فقط (وان اشترى) الزوج (زوجته) الأمة وليست ظاهرة الحمل يوم شرائها ووطئها بعده بلا استبراء (ثم ولدت) ولدا كاملا (لسته أشهر) من وطئه بعد شرائه ونفاه (ف) الولد (ك) ولد (الأمة) التي أقر سيدها بوطئها وأنت يولد لسته أشهر في لحوقه به وعدم اللعان ولو استبرأها من وطئه بعد الشراء وولدت لسته من يوم الاستبراء اتت بلا لعان (و) ان ولدته (لاقل) من ستة أشهر أو كانت ظاهرة الحمل يوم الشراء ولم يطأ بعده (ف) ولدها (ك) ولد (الزوجة) في انه لا ينتفى إلا بلعان معتمد فيه على شيء مما تقدم (وحكمه) أي ثمرة اللعان وما يترتب عليه ستة أشياء ثلاثة على لعان الزوج أولها (رفع الحد) عن الزوج لقذفه وزوجته ان كانت حرة مسلمة (أو الأدب) له (في) الزوجة (الأمة والأمية) الكتابية (و) ثانيها (إيجابه) الحد أو الأدب (على المرأة) الحد على المسلمة ولو أمة والأدب على الكتابية (ان لم تلاعن و) ثالثها (قطع نسبه) أي الزوج عن حمل ظاهر أو سيظهر وثلاثة مرتبة (٣٨٤) على لعان الزوجة أحدها رفع الحد عنها ثانيها فسخ نكاحها ثالثا أشار له

وَأَنْ شَهِدَ مَعَ ثَلَاثَةٍ أَلْتَعَنَ ثُمَّ التَّعَنَتْ وَحُدَّ الثَّلَاثَةُ لِأَنَّ نَكَلَتْ أَوَّلَمَ يُعْلَمُ بِزَوْجِيَّتِهِ حَتَّى رُجِعَتْ وَإِنْ اشْتَرَى زَوْجَتَهُ ثُمَّ وَلَدَتْ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ فَكَالْأُمَةِ وَلَا قُلَّ فَكَالزَّوْجَةِ وَحُكْمُهُ رَفْعُ الْحَدِّ أَوْ الْأَدَبِ فِي الْأُمَةِ وَالذَّمِّ وَالْإِجَابَةُ عَلَى الْمَرْأَةِ أَنْ لَمْ تَلَا عَنَ وَقَطْعُ نَسَبِهِ وَبِلَعَانِهَا تَأْيِيدُ حُرْمَتِهَا وَإِنْ مَلَكَتْ أَوْ انْفَشَّ حَمْلُهَا وَلَوْ عَادَ الْيَوْمَ قُبِلَ كَالْمَرْأَةِ عَلَى الْأَظْهَرِ وَإِنْ اسْتَلْحَقَّ أَحَدَ التَّوَامِينَ لِحِقَا وَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا سِتَّةُ قَبْطَانٍ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ إِنْ أَقْرَ بِالثَّانِي وَقَالَ لَمْ أَطَأْ بَعْدَ الْأَوَّلِ سُبُلَ النِّسَاءِ فَإِنْ قُلْنَا أَنَّهُ قَدْ تَبَاخَرُ هَكَذَا لَمْ يُجِدْ

﴿ بَاب ﴾

تَعْتَدُ حُرَّةً وَإِنْ كِتَابِيَّةً أَطَاقَتِ الْوَطْءَ

بقوله (و) يجب (بلعانها) تأييد حرمتها على ملاعنها (وان ملكت) أي ملكها ملاعنها فلا يحل له الاستمتاع بها (أو) أي وان (انفش) حملها (بعد لعانها) لنفيه فيتأبد تحررها لاحتمال انها أسقطته خفية (ولو) نكل الزوج عن اللعان ثم (عاد) أي رجع (إليه) أي اللعان بعد نكوله عنه وقبل حده

لللقذف (قبل) بضم فكسر أي قبل عوده اليه وشبه في قبول العودة الى اللعان بعد النكول عنه فقال (ك) مود بخلاوة (للرأة) له بعد نكولها عنه فيقبل (على الأظهر) عند ابن رشد (وان) لاعن الزوج زوجته لنفي حملها فولدت توأمين (ف) استلحق أحد التوأمين أي الولدين الذين ليس بينهما أقل أمد الحمل (لحقا) معالتهما كولد واحد ولدا لولا عن في أحدهما فقط انتفيامعا (وان) ولدت ولدا ثم ولدت ولدا آخر فاستلحق أحدهما ونفي الآخر (كان بينهما) أي الولدين الذين استلحق الزوج أحدهما ونفي الآخر (سنة) من الأشهر (ف) هما (بطنان) أي حملان لا يلحق أحدهما باستلحاق الآخر ولا ينتفى بنفيه (الأنه) أي لكن الامام مالك رضى الله عنه (قال ان أقر) أي الزوج (ب) الولد (الثاني) الذي تأخر عن الأول بستة أشهر بأن قال هذا ولدى والفرس انه استلحق الأول (وقال) الزوج (لم أطأ) ها (بعد) ولادة الولد (الأول) وجواب ان أقر وقال (سئل النساء) العارفات بذلك (فان قلن انه) أي التوأم (قد يتأخر) عن الأول (هكذا) أي ستة أشهر (ل) الأولى لا (يحد) الزوج لانهما حمل واحد وليس قوله لم أطأ بعد الأول نفيا للثاني صريحا لجواز كونه بالوطء الذي كان عند الاول عملا بقوله لم يتأخر هكذا قاله ابن عرفة وان قلن انه لا يتأخر هكذا احد لا نفيا للثاني ولحق به وقلن لا يتأخر هكذا صار قوله لم أطأ بعد الأول قد نفيا لها وما ان نفى الاول وأقر بالثاني وقال لم أطأ بعد الاول وبينهما ستة فانه يحد ولا يسأل النساء لاستلحاقه الولد الثاني بعد نفيه فيحدم على كل حال قاله الخطاب اه **باب** في العدة وما يتعلق بها (تعتد حرة) ان كانت مسلمة بل (وان) كانت (كتابية) طلقها زوج مسلم (أطاعت) الحرة (الوطء) وان لم يمكن حملها لا ان لم تطقه وان

وطها زوجها لانه معدوم شرعا وصلة تعتد (ب) سبب (خلوة) زوج (بالغ) بها بالخلوة صبي ولو قوى على الوطء خالع عنه وليه وفي
للدونة ان كان الصبي لا يولد مثله ويقوى على الوطء فظهر بامرأته حمل فلا يلحقه وتحدد وان مات فلا تنقض عدتها بسبب وفاته بوضعه
لأن الحمل الذي تنقض العدة بوضعه هو اللاحق لأبيه الالملاعة تحل بوضعها وان لم يلحق بالزوج (غير محبوب) لا بخلوة بالغ
محبوب (أمكن شغلها منه) فإذا خلت الزوجة مع زوجها خلوة يمكن أن يطأها فيها سواء كانت خلوة اهتداء أو خلوة زيارة فإنه اذا
طلقها يجب عليها العدة واحترز بقوله أمكن شغلها الخ عن خلوة لحظة قصيرة عن زمن الوطء وعن خلوته بها بحضرات نساء متصفات
بالعدالة والعفة أو واحدة كذلك فلا توجب عدة قاله الفاكهاني ويجب العدة بما تقدم ان تصادقا على الوطء في الخلوة أو اختلافها فيه بل
(وان نفيها) أي نفي الزوجان الوطء فيها لأن العدة حق لله تعالى فلا تسقط باتفاقهما على نفيه (وأخذنا) أي الزوجان (بأقرارها)
بنفيه فيما هو حق لها فتؤخذ الزوجة بعد النفقة والكسوة مدة العدة وعدم تكميل للمهر ويؤخذ الزوج بعدم رجعتها ومنعه من
زوج من يحرم جمعها معها وراية سواها ويؤخذ ان معاً بأن من تأخرت حياته منها لا يرث لليت قبله (لا) تعتد الزوجة (بغيرها)
أي الخلوة في كل حال (الا أن تقر) الزوجة فقط (ب) أي وطء البالغ غير المحبوب في غير الخلوة فتعتد (أو) (الا أن يظهر)
بها (حمل ولم ينفع) أي الزوج بلعان فتعتد بوضعه فان نفاها بلعان فلا تعتد وتستبرئ بوضعه فلا نفقة ولا كسوة لها ولا يرث الحى منها
الميت قبل وضعه وصلة تعتد (ثلاثة أقراء أطهار) بيان أو بدل (و) عدة (ذی الرق) أي الأمة الرقيقة من زوجها الحر أو الرقيق
(فرءان) أي طهران (والجنيح) أي الأقراء الثلاثة للحررة والقرءان للامة (للاستبراء) أي الاستدلال على براءة الرحم من الحمل ولذا لا يجب
على مطلقه قبل الدخول لأنها لا تحتاج للاستبراء (لا الأول فقط) للاستبراء (٣٨٥) والباقي تعتد (على الأرجح) عند ابن
يونس وهو قول الأبهري

والثاني للقاضي وتعتد
الطليقة بالأقراء ان اعتادت
الحيض فيما دون سنة بل
(ولو اعتادته في كالسنة)
مرة وأدخلت الكفا
مازاد عليها الى تمام عشر
سنين على ما نقل عن أبي

يَخْلُقُ بِالْغَيْرِ مَحْبُوبٍ أَمَكْنَ شَغْلُهَا مِنْهُ وَإِنْ نَفَيْاهُ وَأَخَذَ بِأَقْرَارِهَا لَا يَنْفِيهَا
إِلَّا أَنْ تَقْرُبَهُ أَوْ يَظْهَرَ حَمْلٌ وَلَمْ يَنْفَعِ ثَلَاثَةَ أَقْرَاءَ أَطْهَارٍ وَذِي الرِّقِّ قُرْءَانٍ وَالْجَمِيعُ
لِلْإِسْتِبْرَاءِ لَا الْأَوَّلُ قَطُّ عَلَى الْأَرْجَحِ وَلَوْ أَعْتَادَتْهُ فِي كَالسَّنَةِ أَوْ أَرْضَعَتْ أَوْ اسْتَحْيَضَتْ
وَمِزَتْ وَلِلزَّوْجِ انْتِزَاعُ وَلَدِ الرُّضْعِ فَرَادًا مِنْ أَنْ تَرْتَهُ أَوْ لِيَتَزَوَّجَ أُخْتَهَا أَوْ رَايَةً
إِذَا لَمْ يُضْرَبْ بِالْوَلَدِ وَإِنْ لَمْ يُمَيِّزْ أَوْ تَأَخَّرَ بِلا سَبَبٍ أَوْ مَرَضَتْ تَرَبَّصَتْ تِسْعَةَ أَشْهُرٍ ثُمَّ
اعْتَدَتْ بِثَلَاثَةِ كَعِدَةٍ مَنْ لَمْ تَرَ الْحَيْضَ وَالْيَائِسَةَ وَلَوْ يَرِقُّ وَتَمَّمَ مِنَ الرَّابِعِ فِي الْكُسْرِ وَلَعَا

(٤٩ - جواهر الاكلیل - أول)
عمران والى تمام خمس سنين على ما نقل عنه أيضا فمن اعتادته
في كل عشر أو خمس مرة تنتظر فان جاء وقت مجيئه ولم تحض حلت وان حاضت انتظرت الثانية فان جاء وقتها ولم تحض حلت
وان حاضت انتظرت الثالثة أو وقتها (أو) أي وتعتد المطلقه بالأقراء ولو (أرضعت) وتأخر حيضها لارضاعها فلا تعتد بالسنة وتنتظر
الأقراء حتى تنمها أو تغطم ولها أو ينقطع ارضاعها فتستقبل ثلاث حيض فان لم تحض حتى آتت سنة من حين انقطاع الارضاع حلت
يظهر أن تأخره ليس للارضاع (أو) أي ولو (استحيضت) المطلقه (و) قد (ميزت) دم الحيض من دم المرض برائحة أولون
فتعتد بالأقراء لا بالسنة على المشهور (وللزوج) الطلق طلاقا رجعيًا مرضعا يتأخر حيضها لارضاعها (انتزاع ولد) المطلقه (الرضع)
فرارا من أن ترثه ان مات قبل تمام عدتها (أو ليتزوج أختها) ونحوها ممن يحرم جمعها معها (أو راعة) بدلها (إذا لم يضر)
الانتزاع (بالولد) وحل جواز الانتزاع إذا تأخر حيضها عن وقته المعتاد لها لارضاعها كافي سماع ابن القاسم فان لم يتأخر عنه فليس له
انتزاعه لتبين قصده اضرارها (وان لم يميز) الاستحاضة دم المرض من دم الحيض (أو تأخر) الحيض (بلا سبب) ظاهر من
رضاع أو استحاضة (أو مرضت) المطلقه فتأخر حيضها بسببه قبل الطلاق أو بعده (تربصت) أي تأخرت (تسعة أشهر)
استبراء على المشهور لزوال الرية لأنها مدة الحمل غالباً وهل تعتبر من يوم الطلاق أو من يوم ارتفاع حيضها قولان (ثم اعتدت بثلاثة)
أشهر حرة كانت أو أمة وحلت بتمام السنة ولا ينظر لقل النساء وقيل التسعة عدة أيضا والصواب أنه خلاف لفظي وشبه في الاعتداد
بالثلاثة فقال (كعدة من لم تر الحيض) لضرر وهي مطيعة الوطء أو طبعها وهي البغلة (و) عدة (اليائسة) من الحيض لكبرها
في السن كذلك فعدة من ذكر ثلاثة أشهر ان كانت حرة بل (ولو) كانت متلبسة (برق وتتم من الرابع في الكسر) وأشار ابو
الى الخلاف في المذهب أشهره ما ذكره المصنف ووجهه ان الحمل لا يظهر في أقل من ثلاثة أشهر فلذا ساوت الأمة الحرة (ولعا)

أى لا يحسب من العدة (يوم الطلاق) ان وقع الطلاق بعد طلوع فجره فان وقع ليلا قبل طلوع الفجر حسب مناهوكذا عدة الوفاة (وإن حاضت) المعدة التى تر بص تسعة وتعتمد بثلاثة (فى السنة) ولوفى آخر يوم منهارجعت الى اعتدادها بالاقرء و (انتظرت) الحيضة (الثانية) أو تمام سنة بيضاء فان أتمت السنة ولم تحض حلت وان حاضت ولو فى آخر يوم منها انتظرت تمام سنة (و) الحيضة (الثالثة) فتحل بالسابق منهما (ثم ان احتاجت) من تر بصت تسعة واعتدت بثلاثة ولم يأتها دم لافها ولا بعدها (لعدة) من طلاق آخر (ف) الأشهر (الثلاثة) عدتها ابتداء بلا تر بص تسعة لصيرورتها بإثثة (ووجب) على الحرة زوجة كانت أو أيماء (ان وطئت بزنا أو) وطئت (شبهة) لنكاح كغلط أو عقد نكاح فاسد فجمع على فساده بنسب أو رضاع أو صهر أو خامسية فيجب عليها فى هذه الأمور ان تمسكت قدر عدتها على تفصيلها السابق لكن هذا الاستبراء لعدة (فلا يطاق الزوج) زوجته التى وطئت بزنا أو شبهة زمن استبرائها أى يحرم عليه وطؤها حيث لم تكن ظاهرة الحمل منه والافقيل يكره وقيل يباح وفى البيان ما يفيد ان المذهب التحريم وعلله بأنه ربما ينفش الحمل فيختلط ماؤه بماء غيره وهو ظاهر (ولا يعقد) أحد نكاحه عليها ان كانت أيماء زمن استبرائها لأن كل محل امتنع فيه الاستمتاع امتنع العقد فيه الا الحيض والنفاس والصيام والاعتكاف (أو غاب) على الحرة غيبة يمكن الوطء فيها (غاصب أو سائب) كافر حربى (أو مشتر) جهلا أو فسقا ثم خلصت من ذلك لانها مظنة الوطء (ولا يرجع لها) أى لا تصدق الحرة فى نفها وطء من ذكر لاتهامها بدفع العرة عن نفسها وفاعل وجب (قدرها) أى العدة بالتفصيل السابق فذاب الحيض الغير المتأخر عن زمنه أو المتأخر لرضاع ثلاثة اقراء والياثسة والصغيرة والبغلة ثلاثة أشهر والمتأخر حيضها بلا سبب أو لمرض والستحاضة غير المميزة سنة (و) اذا زوج أجنبي شريفة (٣٨٦) بولاية الاسلام ولها ولى غير محبر ودخل الزوج بها ولم يطل وخير

يَوْمُ الطَّلَاقِ وَإِنْ حَاضَتْ فِي السَّنَةِ انْتَضَرَّتِ الثَّانِيَةَ وَالثَّلَاثَةَ ثُمَّ إِنْ احْتَاجَتْ لِعِدَّةٍ فَالثَّلَاثَةُ وَوَجِبَ أَنْ تُطْطَنَ بِزَنًا أَوْ شُبْهَةٍ فَلَا يَطُأُ الزَّوْجُ وَلَا يَعْقِدُ أَوْ غَابَ غَايِبٌ أَوْ سَابٍ أَوْ مُشْتَرٍ وَلَا يُرْجَعُ لَهَا قَدْرُهَا وَفِي إِمْضَاءِ الْوَلِيِّ وَفَسْخِخِهِ تَرُدُّدٌ وَاعْتِدَتْ بِطَهْرِ الطَّلَاقِ وَإِنْ لَحْظَةً فَتَحِلُّ بِأَوَّلِ الْحَيْضَةِ الثَّالِثَةِ أَوْ الرَّابِعَةِ إِنْ طَلَّقَتْ بِكَيْحِضٍ وَهَلْ يَنْبَغِي أَنْ لَا تَعَجَّلَ بِرُؤْيَيْهِ نَأْوِيلَانِ وَرُجِعَ فِي قَدْرِ الْحَيْضِ هُنَا هَلْ هُوَ يَوْمٌ أَوْ بَعْضُهُ وَفِي أَنْ الْقَطُوعَ ذَكَرَهُ أَوْ أَنْثِيَاءُ يُولَدُ لَهُ فَتَمْتَدُّ زَوْجَتُهُ أَوْ لَا

ولها فى الفسخ والامضاء أو تزوج عبد بدون إذن سيده ودخل أو سفيه غير إذن وليه ودخل وخير السيد والولى فى الامضاء والفسخ فأختلف (فى) ايجاب الاستبراء ب (إمضاء الولي) نكاح الشريفة أو العبد أو السفيه من

وما

الماء الحاصل قبل الامضاء لانه حرام وعدم الايجاب أى ايجاب الاستبراء لانه ماؤه (و)

ايجابه ب (فسوخه) أى الولي المذكور وأراد الزوج أن يتزوجها بإذن الولي أو أذن السيد للعبد فى تزوجها أو ولي السفيه فى تزوجها لحرمة مائه وعدم الإيجاب لانه ماؤه (تردد) فان كان الامضاء والفسخ قبل الدخول فلا استبراء (واعتدت) أى احتسبت المطلقة فى طهر (بطهر الطلاق) فتجعله قرءا أول ان طال بعد الطلاق بل (وان) كان (لحظة) يسيرة جدا فاذا حاضت عقب الطلاق فقد تم قرؤها الأول فان طهرت نصف شهر وحاضت ثمانية فقد تم قرؤها الثانى فان طهرت كذلك أى نصف شهر وحاضت ثالثة فقد تم قرؤها الثالث وحيثئذ (فتحل) للأزواج (بأول الحيضة الثالثة أو) أول الحيضة (الرابعة) بالنسبة لحيضة الطلاق (ان طلقت بكحيض) أدخلت الكاف النفاس لانها بالحيضة الثانية تم قرؤها الأول وبالثالثة تم قرؤها الثانى وبالرابعة تم الثالث (وهل ينبغى) للمعدة بالاقرء من الطلاق أى وهل معنى قول أشهب ينبغى (أن لا تعجل) المعتدة الزوج (ب) مجرد (رؤيته) أى دم الحيضة الثالثة ان طلقت بطهر أو دم الحيضة الرابعة ان طلقت بكحيض أى هل معنى ينبغى الوجوب فيكون خلاف قول ابن القاسم تحل بأول الحيضة الثالثة أو الرابعة أو معنى ينبغى فى كلام أشهب التنب فلا يخالفه فى الجواب (نأويلان) وذلك ان فى المدونة لابن القاسم تحل بمجرد رؤية الدم ولأشهب ينبغى أن لا تعجل بالنكاح أول الدم فاختلف هل هو وفاق لابن القاسم بحمل ينبغى على التنب وهو نأويل ابن الحاجب ومن معه أو خلاف بحمل ينبغى على الوجوب واليه ذهب سحنون لقوله هو خير من رواية ابن القاسم (ورجع) للنساء العارفات (فى قدر) أقل زمن (الحيض هنا) أى فى العدة (هل هو يوم أو بعضه) الذى له بال لا اختلاف قدر زمن الحيض فى النساء بالنظر الى البلدان (و) رجع للنساء (فى ان المقطوع ذكره أو أنثياء) هل (يولد له فتعتمد زوجته أولا) يولد له فلا تعتمد

(و) رجع للنساء في (ما تراه اليائسة) أي المشكوك في بآسها وهي من بلغت خمسين سنة ولم تبلغ سبعين (هل هو حيض) أم لا واصله رجع (للساء) العارفات باحوال الحيض فمن بلغت السبعين دما غير حيض قطعا ومن لم تبلغ الخمسين دما حيض قطعا فلا يستل النساء فيهما (بخلاف الصغيرة) المعتدة من الطلاق بالأشهر الثلاثة وتري الدم أثناء الأشهر فهو حيض (ان أمكن حيضها) حينئذ (انتقلت) الصغيرة التي يمكن حيضها اذا رأت الدم أثناء عدتها بالأشهر (للاقراء) ولغت ما تقدم من الأشهر ولو بقي منها يوم واحد لان الحيض هو الأصل في الدلالة على براءة الرحم ولا يرجع في دما للنساء (والطهر) في العدة أقله (ك) أقله في (العادة) نصف شهر (وان أنت) معتدة من طلاق أو وفاة (بعدها) أي عدة الاقراء في الطلاق والأشهر في الوفاة (بولد لدون أقصى أمد الحمل) من يوم انقطاع ولثه عنها (لحق به) أي المطلق أو الميت (الآن ينفيه بلعان) ولا يضرها اقرارها بانقضاء عدتها لان دلالة القرء على براءة الرحم أكثرية لان الحامل تحيض (وتربست) أي تأخرت معتدة من طلاق أو وفاة (ان ارتابت) أي شكبت وتحيرت (به) أي الحمل الى أقصى أمده (وهل) تتر بص (خمسا) من السنين (أو أربعا) من السنين في الجواب (خلاف) فان مضت للعدة ولم تزد الريبة حلت وان زادت مكثت الى ارتفاعها الحطاب فاذا مضت الخمسة أو الأربعة حلت ولو بقيت الريبة (وفيها) أي المدونة (لوزوجت) المرتابة بالحمل (قبل) تمام (الخمس) سنين (بأربعة أشهر فولدت خمسة) أشهر من نكاح الثاني (لم يلحق) الولد (بواحد منهما) ويفسخ نكاح الثاني لانه نكاح حاملا ولم يلحق بالأول لزيادته على الخمس سنين بشهرا ولا بالتأني لنقصه عن أقل أمد الحمل شهرا (وحدث) المرأة حد الزنا (واستشككت) المسألة بأن تحديد أقصى أمد الحمل بخمس سنين ليس (٣٨٧) فرضا من الله ورسوله ﷺ فينبى الولد وتحد المرأة لمجاوزته بشهر

(وعدة) الزوجة (الحامل)
حرة كانت أو أمة مسلمة
أو كناية من زوج مسلم
أو كافر (في وفاة أو طلاق
وضع حملها) اللاحق
بزوجها أو المنفى بلعان
(كله) بعد الموت أو الطلاق
ولو بلحظة اتحد أو تعدد

وَمَا تَرَاهُ الْيَائِسَةُ هَلْ هُوَ حَيْضٌ لِلنِّسَاءِ بِخِلَافِ الصَّغِيرَةِ إِنْ أُمِكنَ حَيْضُهَا وَانْتَقَلَتْ
لِلْأَقْرَاءِ وَالطُّهْرِ كَالْعِبَادَةِ وَإِنْ أَنْتَ بَعْدَهَا يُولَدُ لِدُونِ أَقْصَى أَمَدِ الْحَمْلِ لِحَقِّ بِهِ الْأَنْ
يُنْفِيهِ يُلْعَانُ وَتَرَبَّصْتَ إِنْ ارْتَابْتَ بِهِ وَهَلْ خَمْسًا أَوْ أَرْبَعًا خِلَافٌ وَفِيهَا لَوْ
تَزَوَّجْتَ قَبْلَ الْخَمْسِ بِأَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ قَوْلَدْتَ لْخَمْسَةِ لَمْ يُلْحَقْ بِوَاحِدِهِ مِنْهُمَا وَحُدِّثْ
وَأَسْتَشْكِلَتْ وَعِدَّةُ الْحَامِلِ فِي طَلَاقٍ أَوْ وَفَاةٍ وَضَعُ حَمْلِهَا كُلِّهِ وَإِنْ دَمًا اجْتَمَعَ
وَالَا فَكَالْمُطَلَّاقَةِ إِنْ فَسَدَ كَالذَّمِّيَّةِ تَحْتَ ذِمِّيٍّ وَالَا فَأَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرٌ وَإِنْ رَجَعِيَّةٌ
إِنْ تَمَّتْ قَبْلَ زَمَنِ حَيْضِهَا وَقَالَ النِّسَاءُ لَا رِبِّيَّةَ بِهَا وَالَا أَنْتَظَرْتَهَا أَنْ دَخَلَ بِهَا

واحتراز بكله عن وضع بعضه فلا يخرج به من العدة ولو أكثره احتياطا (وان) كان الحمل (دما اجتماع) بحيث اذا صب عليه ماء حار لا يذوب وهي الملقحة (والا) أي وان لم تكن المتوفى عنها حاملا (ف) مدتها (ك) مدة (المطلقة) في كونها بثلاثة قروء (ان) فسد نكاحها باجماع وهذا اذا كانت مدخولا بها والا فلا عدة عليها وشبه في اعتداد المتوفى عنها كالمطلقة فقال (ك) الزوجة (الذمية) الحرة غير الحامل (تحت) زوج (ذمي) مات عنها أو طلقها أو أراد مسلم تزوجها أو ترافعا البناوقد دخل بها فعدتها ثلاثه اقراء فيهما فان لم يدخل بها فلا عدة عليها في الطلاق والموت ومفهوم تحت ذمي أنها لو كانت تحت مسلم لجبرت على ثلاثة اقراء من طلاقه ان كان بعد الدخول وعلى أربعة أشهر وعشرة في وفاته دخل بها أم لا أراد مسلم أن يتزوجها أم لا لحق الله تعالى (والا) أي وان لم يكن النكاح مجمعا على فساد بان كان صحيحا اتفاقا أو مختلفا فيه ولو نكاح مريض (ف) مدتها (أربعة أشهر وعشر) من الأيام ان لم تكن مطلقة بل (وان) كانت (رجعية) فتنقل من عدة الطلاق لعدة الوفاة وتهدم الأولى لانها لا تتبدل للاستبراء ولأنها زوجة ونكته المتوفى عنها بأربعة أشهر وعشر (ان تمت) الأربعة والعشرة للحر المدخول بها (قبل) عجي (زمن حيضها) بان كانت عادتاهان تحيض بعد أربعة أشهر وعشرة ومات زوجها عقب حيضها أو كانت عقيمة أو تأخر حيضها لرضاع سابق الموت وأمن حملها فان تأخر لمرض تربست تسعة الا أن تحيض قبلها (و) ان (قال النساء) عند رؤيتهن اياها (لاربية) حمل (بها) قبل (والا) أي وان لم تتم الأربعة والعشرة قبل زمن حيضها بان كانت تحيض في أثناءها ولم تحض أو استحيضت ولم تميز أو تأخر لمرض أو قال النساء بها ربية حمل أو ارتابت هي من نفسها (انتظرتها) أي العيضة الواحدة أو تمام تسعة أشهر فان زالت الريبة حلت والا انتظرت رفقها أو أقصى أمد الحمل (ان) كان (دخل) الزوج (بها) قبل وفاته فان لم يدخل بها فعدتها أربعة أشهر وعشرة أيام تمت قبل زمن

حيضها أم لا لأنها إنما كانت تنتظر الحيضة خشية الحمل (وتنصفبت) عدة الوفاة (بالرق) للزوجة ولو بشائبة حرية مات زوجها قبل البناء أو بعده فهي شهران وخمسة أيام إن كانت صغيرة أو يائسة أو عقيمة أو غير مدخول بها أو حاضت فيها (وإن) كانت مدخولاً بها وشأنها الحيض و(لم تحض) في الشهرين والخمسة أيام لعادتها تأخره أو بلاسبب (ف) مدتها (ثلاثة أشهر) فإن تأخر رضاع أو مرض مكثت ثلاثة أشهر لكن عدتها منها شهران وخمسة أيام والباقي لرفع الرية لعدة وفائدة هذا سقوط الاحداد عنها وسقوط حقها في السكنى وإن تأخر لغيرها فعدتها ثلاثة عند غير ابن عرفة وعنده تمكث تسعة إلا أن تحيض قبلها (إلا أن ترتأب) مدتها (تسعة) من الأشهر إن لم تحض قبلها فإن حاضت أثناءها حلت وإن تمت التسعة حلت إن زالت الرية فإن بقيت انتظرت زوالها وأقصى أمد الحمل وحلت به (ولن) أى الزوجة التي (وضعت) حملها عقب موت زوجها (غسل) أى تسليها (لزوجها) ويقضى لها به إن نازعها وليه إن لم تزوج غيره بل (ولو تزوجت) غيره لكن مع الكراهة وتقديم المصنف والأحب نفيه إن تزوجت غيره (و) إن مات زوج الأمة أو طلقها رجعيًا ثم أعتقت في عدته (لا ينقل العتق) الأمة المطلقة طلاقاً رجعيًا أو المتوفى عنها زوجها من عدتها بقرآن في الطلاق أو شهرين وخمسة أيام في الوفاة (لعدة الحرة) بثلاثة أقرء في الطلاق وأربعة أشهر وعشرة أيام في الوفاة فتستمر على عدتها إذ العتق لا يوجب عدة وإما لو مات زوجها بعد عتقها وهي في عدة طلاق رجعي فإنها تنتقل لعدة الحرة عدة وفاة (و) إن أسلمت ذمية وزوجها ذمي ثم مات زوجها وهي في استبرائها منه (لا) ينقل (موت) ذمي (زوج ذمية أسلمت) بعد البناء وشرعت في الاستبراء من مائه ثبات فيه على كفره فلا تنتقل عن الاستبراء لعدة الوفاة لأنها في حكم البائن ورد هاله أن أسلم فيه ترغيب له في الإسلام فإن أسلم فيه ثم مات انتقلت لعدة الوفاة لأنه أحق بها (وإن أقر) زوج صحيح (٣٨٨) (بطلاق) بائن أو رجعي (متقدم) على وقت إقراره في سفر أو حضر ولا

يئنه له به (استأبنت عدة من) وقت (إقراره) فيصدق في الطلاق لافي اسناده للوقت السابق ولو صدقته المرأة لاتها مهمل على اسقاط عدة وهي حق لله تعالى فليس لها اسقاطها (و) إن انقضت عدة على دعواه

وَتَنَصَّفَتْ بِالرَّقِّ وَإِنْ لَمْ تَحْيَضْ فَلَثَلَهُ أَشْهُرُ إِلَّا أَنْ تَرْتَأَبَ قَلْبُهَا وَلَيْنَ وَضَعَتْ غُسْلُ ذَوْجِهَا وَلَوْ تَزَوَّجَتْ وَلَا يَنْقُلُ الْعِتْقُ لِمَدَّةِ الْحُرَّةِ وَلَا مَوْتَ زَوْجٍ ذِمِّيَّةً أَسْلَمَتْ وَإِنْ أَقَرَّ بِطَلَاقٍ مُتَقَدِّمٍ اسْتَأْبَنَتْ الْعِدَّةَ مِنْ إِقْرَارِهِ وَلَمْ يَرْتَأِبْ لَهَا إِنْ انْقَضَتْ عَلَى دَعْوَاهُ وَوَرِثَتُهُ فِيهَا إِلَّا أَنْ تَشْهَدَ بَيِّنَةٌ لَهُ وَلَا يَرْجِعُ بِمَا أَنْفَقَتِ الْمَطْلُوقَةُ وَيُغْرَمُ مَا تَسَلَّفَتْ بِخِلَافِ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا وَالْوَارِثُ وَإِنْ اشْتَرَيْتُ مُعْتَدَّةً طَلَاقٍ فَارْتَقَعَتْ حَيْضُهَا حَلَّتْ إِنْ مَضَتْ سَنَةٌ لِلطَّلَاقِ وَثَلَاثَةٌ لِلشَّرَاءِ أَوْ مُعْتَدَّةً مِنْ وَفَاةٍ فَأَقْصَى الْأَجَلَيْنِ

ثم ماتت الزوجة (لم) الأولى ولا (يرثها) أى لا يرث الزوج الزوجة التي أقر بطلاقها في زمن متقدم إن ماتت في وترك عدة للمستأنفة (إن) كانت عدتها (انقضت) أى تمت (على دعواه) مؤاخذه له بإقراره (و) إن كان الطلاق الذي أقر به رجعيًا ومات الزوج في عدة المستأنفة (ورثته) أى الزوجة إن مات (فيها) أى العدة المستأنفة إن كان الطلاق رجعيًا ولم تصدقه في اسناد الطلاق للزمن المتقدم الذي انقضت العدة فيه فإن صدقته فلا ترثه أيضاً مؤاخذه لها بإقرارها (الآن تشهد بينة له) أى الزوج بالطلاق السابق الذي أقر به فلا تستأنف العدة من إقراره ولا ترثه إن انقضت العدة من يوم الطلاق (و) إن طلق زوج زوجته طلاقاً بائناً ولم يعلمها به وأنفقت على نفسها من ماله بسده (لا يرجع بما أنفقت المطلقة) من ماله بعد طلاقها البائن لتفريطه بعدم إعلامها به (ويغرم) الزوج للزوجة عوض (ما تسلفت) وأنفقته على نفسها بعد طلاقها وقبل إعلامها به (بخلاف) الزوجة (المتوفى عنها) زوجها تنفق من ماله بعد موته غير عالمة به فيرجع عليها الورثة بما أنفقته من تركته بعد موته (و) (بخلاف) (الوارث) الذي أنفق من مال مورثه بعد موته غير عالم به فلباقى الورثة الرجوع عليه بعوض ما أنفقته (وإن اشتريت) أمة (معتدة طلاق) وهي ممن تحيض فقد دخل استبراء على عدة فتحل بقرآن للطلاق وقرء للشراء فإن كان الشراء قبل حصول شيء من عدة الطلاق اندرج الاستبراء في العدة فتحل بقرآن عدة الطلاق وإن اشتريت في العدة (فارتفعت) أى تأخرت (حيضها) لغير رضاع (حلت) لمشتريها بأقصى الأجلين المشار إليهما بقوله (إن مضت سنة للطلاق) أى منه عدة المرتبة (وثلاثة) من الأشهر (للشراء) أى منه فإن اشتريت بعد تسعة أشهر من الطلاق حلت بنهاى السنة أو بعد عشرة حلت بسنة وشهرو بعد احد عشر شهراً حلت بسنة وشهرين فإن كانت لا تحيض لبأس أو عقم فعدتها ثلاثة أشهر كاستبرائها (أو) اشترت أمة (معتدة من وفاة) مدتها (أقصى) أى أبعد (الأجلين) أى شهرين

وخمسة أيام عدة الوفاة وحیضة استبراء نجب دالمالك فان حاضت قبل تمام العدة انتظرت تمامها وان تمت قبل الحيضة انتظرتها فان ارنات
 تر بصت تسعة أشهر من يوم الشراء فان زادت الرية فلاتوطأ حتى تزول (وتركت) وجوبا الزوجة (المتوفى عنها) زوجها (فقط)
 أى لا المطلقة ان بلغت بل (وان صغرت) ويتعلق الوجوب بوليها ان كانت مسلمة بل (ولو) كانت (كتابية) مات زوجها
 المسلم ان تحقق موت زوجها بل (ولو) كان (مفقودا) أى غائبا منقطع الخبر (زوجها) لتوفيه حكما وعدتها عدة وفاة ومفعول
 تركت (التزين بالمصوغ) من الثياب حريرا وقطن أو كتان أو صوف ان كان ورديا أو أحمر أو أصفر بل (ولو) كان (أدكن)
 بفتح المهملة وسكون الهاء وفتح الكاف أى أحمر مائلا الى السواد (ان وجد غيره) أى المصوغ ولو يبيعه وشراء غيره بنمته (الا
 الأسود) فيجوز لبسه لغير ناصعة البياض وغير قوم هو زينتهم فيحرم على ناصعة البياض وعلى من هو زينتهم كأهل مصر في الخبر
 (و) تركت وجوبا (التحلي) بكقرط وسوار وخلخال وخاتم ولومن حديد وتلبس رقيق البياض كله وغايظه ومال غير واحد الى
 النع من رقيق البياض ابن رشد لو رجع في أمر اللبس لأحوال لكان حسنا فتمنع ناصعة البياض من السواد لانه زينتها (و) تركت
 (الطيب) بالطيب فان تطيب قبل وفاة زوجها قال ابن رشد يجب عليها نزع وغسله كما اذا أحرمت (و) تركت (عمله) أى الطيب
 لتعلق رائحته بها كالتطيب (و) تركت (التجريف) أى الطيب اذا كانت تبشره بنفسها فان كان يبا شره لها غيرها من خادم فلا
 تمنع التجريف (و) تركت (التزين) في بدنها (فلا تمتشط بمحناه) بالمد والتنوين (أو كتم) بفتح الكاف صبح يذهب حمرة
 الشعر ولا يسوده (بخلاف نحو الزيت) الخالي عن الطيب (والسدرو) بخلاف (٣٨٩) (استحداها) أى حلق عاتقها فيجوز

(ولا تدخل) الزوجة للتوفى
 عنها (الحمام) الامن ضرورة
 كالأشهب (ولا تطل جسدنا
 بنورة) (ولا تكتحل) ولو
 بغير مطيب (الالضرورة)
 فيجوز اكتحالمها بغير
 طيب بل (وان بطيب)
 ونكتحل للضرورة ليلا
 (وتمسحه نهارا) ان كان

وَنَرَكَتِ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا فَقَطَّ وَإِنْ صَغُرَتْ وَلَوْ كِتَابِيَّةً وَمَقْفُودًا زَوْجُهَا التَّزَيْنَ بِالصَّبُوغِ
 وَلَوْ أَذْكَنَ أَنْ وَجِدَ غَيْرُهُ إِلَّا الْأَسْوَدَ وَالتَّحْلِيَّ وَالتَّطْيِيبَ وَعَمَلَهُ وَالتَّجْرَفَ فِيهِ وَالتَّزَيْنَ
 فَلَا تَمْتَشِطُ بِمِحْنَاءٍ أَوْ كَتَمَ بِخِلَافِ نَحْوِ الزَّيْتِ وَالسَّدْرِ وَاسْتِحْدَادِهَا وَلَا تَدْخُلُ الْحَمَامَ
 وَلَا تَطْلِي جَسَدَهَا وَلَا تَكْتَحِلُ إِلَّا لِضُرُورَةٍ وَإِنْ يَطِيبُ وَتَمْسَحُهُ نَهَارًا
 ﴿فصل﴾ وَلِزَوْجَةِ الْمَقْفُودِ الرَّفْعُ لِلْقَاضِي وَالْوَالِي وَوَالِي الْمَاءِ وَالْأُفْلَاحِ
 الْمُسْلِمِينَ فَيُؤْجَلُ الْحَرُّ أَرْبَعَ سِنِينَ أَنْ دَامَتْ نَفَقَتُهَا وَالْمَبْدُ نَصْفُهَا مِنَ الْعَجْزِ عَنْ
 خَبَرِهِ ثُمَّ اعْتَدَتْ كَالْوَفَاةِ وَسَقَطَتْ بِهَا النِّفَقَةُ وَلَا تَحْتَاجُ فِيهَا لِإِذْنٍ وَلَيْسَ لَهَا الْبَقَاءُ بِمَدَّهَا

بطيب والافلا يجب مسحه على ظاهر المذهب كما قال الأبي ﴿فصل﴾ في مسائل زوجة المفقود وما يناسبها (ولزوجة) الزوج (المفقود)
 أى الذى غاب وانقطع خبره مع امكان الكشف عنه فخرج الاسبرالى لا يستطيع الكشف عنه حرا كان المفقود أو عبدا صغيرا أو
 كبيرا كانت الزوجة حرة أو أمة مسلمة أو كتابية صغيرة أو كبيرة (الرفع) فى شأن زوجها (القاضى والوالى) أى حاكم البلد وحاكم السياسة
 (والى الماء) أى الساعى لطلب الزكاة عند اجتماع اللواشى على الماء أول الصيف ولها عدم الرفع والبقاء فى عصمته حتى يتضح أمره (والا)
 أى وان لم يوجد واحد من الثلاثة (ف) ترفع (لجماعة المسلمين) من عدول جيرانها وغيرهم لانهم كالامام عند عدمه (فيؤجل) للمفقود
 (الحر) أربع سنين ان دامت نفقتها أى زوجة المفقود من ماله ولو غير مدخول بها فان لم تدب نفقتها من ماله فلها التطلاق لعدم النفقة
 بلا تأجيل وكذا ان خشيت على نفسها الزنا فيزاد على دوام نفقتها عدم خشيتها الزنا (و) يؤجل الزوج (العبد) المفقود (نصفها)
 أى السنين الأربع فيؤجل العبد سنتين وابتداء السنين الأربعة أن نصفها (من) يوم (العجز) ممن رفعت له الزوجة (عن) علم (خبره)
 بعد البحث عنه والمكتوبة فى أمره لمن عساه أن يعرف خبره من القضاة والولاة وولاة الماء وجماعة المسلمين والراجح ان تأجيل الحر
 بأربع سنين تعبدى باجماع الصحابة عليه (ثم) بعد العجز عن خبره (اعتدت) عدة (ك) عدة (الوفاة) فى كونها بأربع أشهر وعشرة
 أيام للحر وكونها شهرين وخمسة أيام للامة (وسقطت بها) أى الدخول فى العدة (النفقة) للزوجة من مال المفقود لان المتوفى عنها
 لا نفقة لها ولو حاملا وهى متوفى عنها حكما (ولا تحتاج) زوجة المفقود (فيها) أى العدة (لإذن) ممن رفعت له ولافى زوجها
 بعدها لحصول اذنه فيها بضره الأجل أولا (وليس لها) أى زوجة المفقود (البقاء) فى عصمته (بعد) (الشروع) فيها

أي العدة لأنها قد وجبت عليها والاحداد فليس لها اسقاطهما (وقدر طلاق) من المفقود حين الشروع في العدة يفيها عليه لاحتمال حياته ولكن أنما (يتحقق) وقوعه حكما (بدخول) الزوج (الثاني) بزوج المفقود فإن جاء المفقود قبل دخول الثاني ردت له وبعده بانت من المفقود (فتحل) زوجة المفقود (للاول) أي المفقود (ان) جاء وكان قد (طلقها اثنتين) قبل فقده ووطئها الثاني وطأ يحل المبتوتة ثم بانت منه بموت أو طلاق فتحل للمفقود بعصمة تامة لتأم العصمة الأولى بالطلاق الذي قدر وقوعه حين الشروع في العدة وحقه دخول الثاني (فان جاء) المفقود في العدة أو بعدها وقبل عقد الثاني أو بعده وقبل دخوله أو بعده عالما بمجيء المفقود أو بعد تلذذ الثاني بها بلا علم في فاسد يفسخ بالطلاق فهي للمفقود في هذه الصور الخمس وللثاني في صورتين دخوله غير عالم في صحيح أو فاسد يفسخ بطلاق (أو تبين انه) أي المفقود (حي أو) تبين انه (مات فك) ذات (الولين) يجري فيها الصور السبع المتقدمة ومعنى كون الأول أحق بها في صورة تبين موته فسخ نكاح الثاني واعتدادها عدة وفاة وارثها منه وإلى هذا أشار بقوله (وورث الأول ان قضى له بها) وفسخ نكاح الثاني واعتدت عدة وفاة فهذه ثمرات كون الأول أحق بها ان مات (ولو) تبين انه (تزوجها الثاني في عدة وفاة) من الأول (ف) الثاني (كغيره) ممن تزوج في العدة فيفسخ نكاحه ان لم يدخل وكان خاطبا ان أحب فان دخل بها فيها وتلذذ بها فيها أو وطئها ولو بعدها تأبى تحريرا عليها (وأما ان نعى لها) زوجها أي أخبرت من غير عدلين بموته فاعتدت وتزوجت ثم قدم زوجها الأول فلا نفوت عليه بدخول الثاني ولو ولدت منه الأولاد وسواء حكم بموته حاكم أم لا على المشهور (أو قال) زوج له زوجة حاضرة اسمها عمرة ولا يعرف له غيرها مسماة بهذا الاسم (عمرة طالق) حال كونه (مدعى) ان له زوجة (غائبة) اسمها عمرة وانه قصد بها بقوله عمرة طالق فلم يصدق (وطلق) (٣٩٠) الحاكم (عليه) الحاضرة فاعتدت وتزوجت غيره ودخل بها (ثم أثبتت)

وقُدِّرَ طَلَاقُ يَتَحَقَّقُ بِدُخُولِ الثَّانِي فَتَحِلُّ لِلْأَوَّلِ أَنْ طَلَّقَهَا اثْنَتَيْنِ فَإِنْ جَاءَ أَوْ تَبَيَّنَ أَنَّهُ حَيٌّ أَوْ مَاتَ فَكَالْوَلِيِّينَ وَوَرِثَتِ الْأَوَّلُ أَنْ قُضِيَ لَهَا بِهَا وَلَوْ تَزَوَّجَهَا الثَّانِي فِي عِدَّتِهِ وَفَاتَهُ فَكَغَيْرِهِ وَأَمَّا إِنْ نُسِيَ لَهَا أَوْ قَالَ عَمْرَةً طَالِقٌ مُدْعِيَا غَائِبَةً فَطُلِقَ عَلَيْهِ ثُمَّ أُثْبِتَتْ وَدُو ثَلَاثٍ وَكُلٌّ وَكِلَيْنِ وَالْمُطَلَّقةُ لِعَدَمِ الْفَقْرِ ثُمَّ ظَهَرَ إِسْقَاطُهَا وَذَاتُ الْمَفْقُودِ تَتَزَوَّجُ فِي عِدَّتِهَا فَيُفْسَخُ أَوْ تَزَوَّجَتْ بِدَعْوَاهَا الْمَوْتَ أَوْ بِشَهَادَةِ غَيْرِ عَدْلَيْنِ فَيُفْسَخُ ثُمَّ يَظْهَرُ أَنَّهُ كَانَ عَلَى الصَّحَّةِ فَلَا نَفَوْتَ بِدُخُولِ وَالضَّرْبُ

أي الزوج نكاح عمرة الغائبة فترد الحاضرة اليه ولا نفوت بدخول الثاني (ودو) زوجات (ثلاث) في عصمته (وكل وكيلين) مستقلين على ان يروجا زوجة رابعة فزوجاه كل منهما زوجة في وقتين

فسخ نكاح الأولى منهما فلما انتهت الثانية فتزوجت غيره ودخل بها ثم تبين بالبينه انها الاولى فلا نفوت بدخول الثاني وترد الاولى (و) الزوجة (المطلقة) في حال غيبة زوجها من الحاكم أو جماعة المسلمين (ل) دعواها (عدم النفقة) بأن ادعت انه لم يترك لها ما تنفقه ولم يوكل من ينفق عليها وطلبت الطلاق وحلفت على ذلك فطلق عليه الحاكم فاعتدت وتزوجت غيره ودخل بها (ثم ظهر اسقاطها) أي النفقة عن الزوج الاول بأن أقام بينه انه ترك لها نفقتها مدة غيبته أو أنه أرسلها إليها ووصلتها أو أنه وكل من ينفق عليها فلا يفيها دخول الثاني (و) الزوجة (ذات) أي صاحبة الزوج (المفقود تزوج) بعد الأربع سنين (في عدتها) أوفى الأجل بالأولى (فيفسخ) نكاحها لوقوعه في العدة أو قبلها فاستبرأت ثم تزوجت ثالثا ودخل بها ثم ثبت موت المفقود وانقضاء عدته قبل عقد الثاني الذي فسخ فترد اليه ولا يفيها دخول الثالث (أو تزوجت) زوجة زوج غائب (بدعواها الموت) لزوجها الغائب ولم يعلم موته الا من قولها فاعتدت وتزوجت ودخل بها زوجها ففسخنا نكاحها ثم انها استبرأت من الوطء الفاسد وتزوجت بثالث ثم ثبت ان عدتها كانت انقضت بموت المفقود قبل نكاح الثاني فانها ترد الى الزوج الثاني ولا نفوت عليه بدخول الزوج الثالث وترد الى الثاني لظهور صحته في نفس الامر ولاحد عليها لان دعواها الموت شبهة تدركها الحجة (أو) تزوجت زوجة غائب (بشهادة غير عدلين) على موت الغائب (فيفسخ) نكاحها لعدم عدالتهما ثم شهد عدلان بموته فاعتدت وتزوجت ثالثا (ثم يظهر انه) أي نكاح الثاني الذي تزوجته بشهادة غير العدلين (كان على الصحة) لثبوت موت الغائب وانقضاء عدته قبله بعدلين (فلا نفوت) واحدة من السبع (بدخول) من الزوج الثالث بها غير عالم جواب أما في قوله واما ان نعى لها الخ (و) ان قصد ذو زوجات وقامت واحدة منهم وضرب لها الأجل وسكت باقية ن أو امتنع من الرفع ثم طلب الرفع في الأجل أو بعده (الضرب)

لأجل (لواحدة) منهن وهي التي قامت أولا (ضرب لبقينهن) فلا يضرب لهن أجل آخر ان سكنن بل (وان أبن) أي امتنعن من القيام مع الأولى (و بقيت أم ولده) أي المفقود ببلاد الاسلام على حالها ولا ينجز عتقها وتبقى على حالها الى مدة التعمير ان دامت نفقتها من ماله والانجز عتقها (و) بقي (ماله) أي المفقود ببلاد الاسلام على ملكه فلا يورث عنه افاية مدة تعميره اذ لا ميراث يشك في موت المورث (و) بقيت (زوجة) الزوج (الاسير) أي الذي أسره الحربيون وذهبوا به لبلادهم (و) بقيت زوجة زوج (مفقود أرض الشرك) أي الكفر أي الذي ذهب لأرض الكفار وانقطع خبره وتبقى (ل) تمام مدة (التعمير) ان دامت نفقتها والا فلها الطلاق واذا ثبت لها الطلاق بذلك فبخشيتها ما الزنا أولى لان ضرر ترك الوطء أشد من ضرر عدم النفقة ألا ترى ان إسقاطها النفقة يلزمها وان أسقطت حقها في الوطء فلها الرجوع فيه ولان النفقة يمكن تحصيلها بنحو تسلف وسؤال بخلاف الوطء فاذا تمت مدة التعمير فيحكم بموته وتعند زوجته عدة وفاة ويقسم ماله على وريثته (وهو) أي التعمير نهاية مدته (سبعون) سنة من يوم الولادة (واختار الشيخان) أبو محمد بن أبي زيد القيرواني وأبو الحسن القابسي (ثمانين) سنة (وحكم بخمسة وسبعين) وقال مالك وابن الماجشون رضي الله تعالى عنهما تسعون وعن أشهب وابن الماجشون أيضا مائة (وان اختلفت الشهود في سنة) أي المفقود حين فقده بأن شهدت بينة بأنه أرمون سنة وأخرى بأقل أو أكثر (فالأقل) من السنين المشهود بها هو المعمول به لانه الاحوط (وتجوز شهادتهم على التقدير) بقلبة الظن للضرورة (وحلف الوارث حينئذ) أي حين شهادتهم على التقدير بأن للشهود به حق الذي يظن به العلم على البت (وان تنصر) أو يهود أو تمجس شخص (أسير) (٣٩١) مسلم (فهو محمول) على الطوع (على الطوع) اذا جهل حاله فتبين زوجته

لِوَاحِدَةٍ ضَرَبُ لِبَقِيَّتَيْنِ وَإِنْ أَبَيْنَ وَبَقِيََتْ أُمُّ وَلَدِهِ وَمَالُهُ وَزَوْجَةُ الْأَسِيرِ وَمَقْفُودِ
أَرْضِ الشَّرْكِ لِلتَّعْمِيرِ وَهُوَ سَبْعُونَ وَاخْتَارَ الشَّيْخَانِ ثَمَانِينَ وَحُكِمَ بِخَمْسٍ وَسَبْعِينَ
وَإِنْ اخْتَلَفَ الشُّهُودُ فِي سَنَةِ فَلَا قَوْلَ وَتَجُوزُ شَهَادَتُهُمْ عَلَى التَّقْدِيرِ وَحَلَفَ الْوَارِثُ
حِينَئِذٍ وَإِنْ تَنَصَّرَ أَسِيرٌ فَقَلَى الطَّوْعَ وَاعْتَدَّتْ فِي مَقْفُودِ الْمُعْتَرِكِ يَتَنَاسَلُ الْمُسْلِمِينَ بَعْدَ
انْفِصَالِ الصَّفَيْنِ وَهَلْ يُتَلَوَّمُ وَيُجْتَنَدُ تَفْسِيرَانِ وَوَرِثَ مَالُهُ حِينَئِذٍ كَالْمُنْتَجِعِ لِبَلَدِ
الطَّاغُوتِ أَوْ فِي زَمَانِهِ وَفِي الْفَقْدَيْنِ الْمُسْلِمِينَ وَالْكَفَّارَ بَعْدَ سَنَةٍ بَعْدَ النَّظَرِ وَالْمُعْتَدَّةُ
الْمُطَلَّقةُ أَوْ الْمَحْبُوسَةُ بِسَبَبِهِ فِي حَيَاتِهِ السُّكْنَى وَالْمُتَوَقِّعَةُ عَنْهَا أَنْ دَخَلَ بِهَا وَالْمُسْكِنُ لَهُ
أَوْ تَقْدِيرُ كِرَاءَةٍ لَا يَلَا تَقْدِيرَ وَهَلْ

ويوقف ماله فان مات فهو
ليبت المال وان أسلم
أخذه (واعتدت) الزوجة
(في مفقود المعترك) بفتح
الراء أي محل الاعتراك
في الفتن الواقعة (بين
المسلمين) بعضهم مع بعض
قرب المحل أو بعد وصلة
اعتدت (بعد انفصال الصفيين)
فتعند امرأته ويقسم

ماله قيل من يوم المعركة قريبة كانت أو بعيدة وقيل بعد ان يتلوم له بقدر ما ينصرف من هرب أو انهزم ثم تعند وتزوج ويقسم ماله الى هذا أشار المصنف بقوله (وهل يتلوم) أي ينتظر مفقود المعترك بين المسلمين مدة بعد انفصال الصفيين (ويجتند) في قدر مدة التلوم عسى ان يبين حاله ثم تعند زوجته أو تعند بعد الانفصال بلا تلوم في الجواب (تفسيران وورث) أي قسم بين وريثته (ماله) أي مفقود المعترك بين المسلمين (حينئذ) أي حين الشروع في العدة وشبه في الاعتداد بعد الانفصال وقسم المال حينه فقال (ك) الزوج (المنتجع) بكسر الجيم أي الذاهب (بلد الطاعون أو في زمنه) فيفقد فتعند زوجته بعد ذهاب الطاعون ويورث ماله حينئذ لحمله على موته فيه (و) اعتدت الزوجة (في الفقد) لزوجها في قتال (بين المسلمين والكفار بعد سنة بعد النظر) في أمره من الحاكم ثم تزوج ويورث ماله حينئذ (والمعتدة المطلقة) طلاقاً بائناً أو رجعياً السكنى على مطلقها سواء استمر بها أو مات على ما يأتي (أو المحبوسة) أي الممنوعة عن النكاح (بسببه) أي الرجل كما لو وطئت غصباً أو غير طاعة بسبب نوم أو اغما أو جنون أو ظانة انه زوجها وصلة المحبوسة (في حياته) أي الرجل (السكنى) على الزوج في المطلقة وعلى التسبب في الحبس في المحبوسة فتجب السكنى لها ولو مات بعد ذلك كالمسيأ في قوله واستمر ان مات (ول) لزوج (المتوفى عنها) زوجها وهي في عصمته السكنى مدة عدتها (ان) كان الزوج (دخل بها) وأطاعت الوطء سكن معها أم لا (والمسكن له) أي الزوج بملك (أو) اجارة (و) (تقد) أي دفع الزوج (كرأه) كله قبل موته فان كان تقد بعضه فلها السكنى بقدر ما تقده فان انقضت مدته قبل تمام عدتها فلا يلزم الوارث أجرة بقيتها فتدفعها من مالها (لا) سكنى لها ان اكترأ ومات (بلا تقد) لأجرة (وهل)

لا سكنى لها (مطلقاً) عن التقييد بغير الوجيبة وهو الراجح (أو) لاسكنى لها (الا) اذا كان الكراء (الوجيبة) أى مدة معينة فلها السكنى في تركته لقيامها مقام النقد لزومها في الجواب (تأويلان ولا) سكنى للمتوفى عنها في مال الميراث والميراث له أو نقد كراءه (ان لم يدخل) بها في كل حال (الا ان يسكنها) معه في حياته وهى صغيرة لا يدخل بمثلها ويموت فلها السكنى في عدتها عند ابن القاسم لان اسكنها عنده بمنزلة دخوله بها (الا) أن يكون أسكنها معه (ليكنها) أى يحفظها ويمنعها عمالاً يليق فلا سكنى لها بعد نموتها هذا على ما في بعض نسخ التوضيح والذي في بعض آخر من نسخ التوضيح ليسكنها من الكفالة أى الحضانة وهى الصواب لفرض المسئلة في صغيرة غير مطيقة (وسكنت) المطلقة أو المتوفى عنها (على ما) أى فيما (كانت تسكن) وهى في عصمة زوجها شتاء وصيفا (ورجعت) المعتدة (له) أى مسكنها الذى كانت تسكنه (ان نقلها) الزوج (منه) ثم طلقها أو مات (واتهم) بأنه انما نقلها لاسقاط سكنها به في العدة (أو كانت) مقيمة (بغيره) أى مسكنها حين الطلاق أو الموت فترجع له ان كانت اقامتها بغيره بغير شرط في اجارة بل (وان) كانت اقامتها بغيره (بشرط في اجارة) لها (لرضاع) لولد غيرها اشترط عليها أهله اقامتها عندهم لارضاعه ثم مات زوجها أو طلقها فترجع لمسكنها لان حق الله يقدم على حق الأدنى (وانفسخت) الاجارة ورجع للحساب ان لم يرز أهل الرضيع بارضاعها بمسكنها (و) ان خرج الزوج بزوجته لحج ثم مات أو طلقها رجعت لمسكنها (مع) رفيق (ثقة) محرم أو غيره (ان بقي شيء من العدة) بعد وصولها لمسكنها وظاهره كالدونة ولولية وقيدته اللخمى بماله بالوالا أتمته بموضعها (ان خرجت) الزوجة مع زوجها حال كونها (ضرورية) بفتح الصاد المهملة أى لحجة (٣٩٢) الاسلام (فمات أو طلقها) في الطريق وكانت (في) بعدها عن مسكنها

مُطْلَقًا أَوْ إِلَّا الْوَجِبَةَ تَأْوِيلَانِ وَلَا إِنْ لَمْ يَدْخُلْ إِلَّا أَنْ يُسْكِنَهَا إِلَّا لِيَكْفُهَا
وَسَكَنَتْ عَلَى مَا كَانَتْ تَسْكُنُ وَرَجَعَتْ لَهُ إِنْ نَقَلَهَا وَأُتِمَّ أَوْ كَانَتْ بِبَيْتِهِ وَإِنْ
بِشَرْطٍ فِي إِجَارَةٍ رَضَاعٍ وَانْفَسَخَتْ وَمَعَ ثِقَةٍ إِنْ بَقِيَ شَيْءٌ مِنَ الْعِدَّةِ إِنْ خَرَجَتْ
صَرُورَةً فَمَاتَ أَوْ طَلَّقَهَا فِي كَالثَلَاثَةِ الْأَيَّامِ وَفِي التَّطَوُّعِ أَوْ غَيْرِهِ إِنْ خَرَجَ لِكِرْبَاطٍ
لَا لِمَقَامٍ وَإِنْ وَصَلَتْ وَالْأُحْسَنُ وَلَوْ أَقَامَتْ نَحْوَ السَّنَةِ أَشْهُرَ وَالْمُخْتَارُ خِلَافُهُ وَفِي
الْإِنْتِقَالِ تَعْتَدُ بِأَقْرَبِيهِمَا أَوْ أَبْعَدِيهِمَا أَوْ بِمَكَانِهَا وَعَلَيْهِ الْكِرَاءُ رَاجِعًا وَمَضَتْ
الْمَحْرَمَةُ أَوْ الْمُتَكَفِّفَةُ أَوْ أَحْرَمَتْ وَعَصَتْ وَلَا سَكْنَى لِأُمَةٍ

(كالثلاثة الأيام) ولم تحرم
فان كانت أحرمت بحج
أو عمرة فلا ترجع (و)
ترجع لمسكنها ان خرجت
منه (في) الحج (التطوع
أو غيره) من التوافل
مثل (ان خرج) زوجها
(لكرباط) أو زيارة أو
تجارة فخرجت معه ثم مات

أو طلقها (لا) ترجع لمسكنها ان خرجت منه رافضة لسكنها (لما) بضم الميم أى اقامة وسكنى مع الزوج في محل آخر وحيث لم
لنا بالرجوع في التطوع وغيره والرباط فيجب رجوعها ان لم تنصل المحل المقصود للحج والرباط أو غيرها بل (وان وصلت) الزوجة المحل
الذى خرجت اليه ان بقي شيء منها بطريقها مسكنها ومات زوجها أو طلقها قبل طول اقامتها به (والاحسن) رجوعها لمسكنها (ولو
أقامت نحو السنة أشهر) أو سنة بالمحل الذى انتقلت له في التوضيح ان محمداً استحسن الرجوع في الأشهر وفي السنة وهذا هو الموافق
لعبارة ابن عرفة واللاخمى فلعل ما في المتن تحريف والاصل ولو أقامت السنة أو الأشهر (والمختار) للخمى من الخلاف (خلافه) أى
انها لا ترجع بعد اقامة نحو السنة وتعتمد بمحل اقامتها (وفي) موت الزوج أو طلاقه بائناً أو رجعيّاً في سفر (الاتقال) من المسكن الاصلى
والاقامة بغيره دائماً (تعتمد) الزوجة ان شاءت (باقريهما أو أبعدهما) أى المكانين المنتقل عنه والمنتقل اليه ويعتبر الأقرب
والأبعد للمكان الذى هى به حين الموت أو الطلاق (أو) تعتمد (بمكانها) الذى هى به حين أحدهما أو حيث شاءت (و) حيث
لزمها الرجوع لعدة طلاق (فـ) عليه الكراء) للدابة أو السفينة التى ترجع عليها لادخاله الطلاق على نفسه حال كونه (راجعا) معها
لأنها ترجع لأجله وكذا اذا لم يرجع معها ولزمها الرجوع وعليه كراء المنزل الذى ترجع له (و) ان خرجت المرأة من مسكنها لحج أو
عمرة وأحرمت ثم طلقها زوجها أو مات عنها أو خرجت لا عتكاف وشرعت ثم طلقها أو مات (مضت) أى استمرت في سفرها الزوجة
(المحرمة) بحج أو عمرة (أو المتكففة) على اعتكافها ان مات زوجها أو طلقها فيجب عليها كمال حجها أو عمرتها أو اعتكافها
ويحرم عليها تركه والرجوع لمسكنها (أو) التى مات زوجها أو طلقها ثم (أحرمت) بحج أو عمرة وهى معتدة من طلاق أو وفاة
بترك المبيت في مسكنها وتمضى على احرامها (وعصت) الله تعالى باحرامها وهى معتدة (ولاسكنى) مستحقة (لأمة) معتدة من

موت أو طلاق زوجها (لم تبوأ) أى لم تفرد عن سيدها بالسكنى مع زوجها (ولها حينئذ) أى حين لم تبوأ (الاتقال) من مسكنها لمسكن آخر (مع ساداتها) ومفهوم لم تبوأ ان من بوأ ليس لها الاتقال مع ساداتها حتى تتم عدتها وعلى هذا حمل أبو عمران المدونة وشبه في جواز الاتقال فقال (ك) زوجة (بدوية) طلقت أومات زوجها ثم (ارتحل أهلها) من المسكن الذى طلقت أومات الزوج به (فقط) أى دون أهل زوجها ويتمدر عليها بعد فراغ عدتها لحوقها بهم فلها الاتقال مع أهلها (أو) أى وللمعتدة مطلقا الاتقال من مسكنها (لغير لا يمكنها) (المقام معه) أى لا يمكن مع العذر الاقامة (بمسكنها) وذلك (ك) خوف (سقوطه) وأولى سقوطه بالفعل (أو خوف) ضرر (جارسوء) ولا تقدر على دفع ضرره بوجه (و) حيث انتقلت لغير (لزم) المسكن (الثاني) فلا تنتقل عنه الا لغير لا يمكنها الاقامة معه فتنتقل عنه (و) لزم (الثالث) وهكذا وان انتقلت لغير عذر ردت بالقضاء لان بقاءها في مسكنها حق لله تعالى (و) للمعتدة من طلاق أو وفاة (الخروج) من مسكنها ولكن (في) قضاء (حوائجها طرفي النهار) أى قرب الفجر وعقب الغروب الى مغيب الشفق وعبر عنهما بطرفي النهار المجاورة بقرينة النص بأن خروجها لحوائجها قبيل الفجر وعقب الغروب ابن عرفة وفيها لها التصرف نهارا والخروج سحرا قبل الفجر وترجع ما بينها وبين العشاء الأخيرة (لا) تخرج المعتدة من مسكنها (لضرر جوار) بالنسبة (الحاضرة) يمكنها رفعه بالرفع للحاكم وقوله المتقدم أو خوف جارسوء فيمن لا يمكنها رفعه فلا منافاة بينهما (ورفعت) أمرها (للحاكم) فان ثبت عنده ظلم الجار زجره فان لم ينكشف أخرجه من مسكنه وان ثبت ظلمها زجرها فان لم تنكشف أخرجها (وأقرع) أى ضرب الحاكم (٣٩٣) القرعة (لن يخرج) من مسكنه من المعتدة وجارها (ان أشكل) الأمر على الحاكم بأن ادعى كل منهما انه مظلوم بلا بينة (وهل لا سكنى) فى زمن العدة (لن) أى زوجة (سكنت زوجها) معها يتنقلان الى مسكنها فليس بينهما منعة (ثم طلقها) فطلبت منه أجرة السكنى في مدة العدة

لَمْ تَبُؤْ وَلَمَّا حِينَئِذٍ الْإِتْقَالُ مَعَ سَادَاتِهَا كَبَدْوِيَّةٍ ارْتَحَلَ أَهْلُهَا فَقَطَّ أَوْ لِعُدَّتِ لَا يُمَكِّنُ الْمَقَامُ مَعَهُ بِمُسْكِنِهَا كَسَقُوطِهِ أَوْ خَوْفِ جَارٍ سُوءٍ وَلِزِمَتِ الثَّانِي والثَّالِثُ والخُرُوجُ فِي حَوَائِجِهَا طَرَفِي النَّهَارِ لَا لِضَرَرٍ جَوَارٍ لِخَاضِرَةٍ وَرَفَعَتْ لِلْحَاكِمِ وَأَقْرَعَ لَنْ يَخْرُجُ أَنْ أَشْكَلَ وَهَلْ لَا سَكْنَى لَنْ سَكَنْتَ زَوْجَهَا ثُمَّ طَلَّقَهَا قَوْلَانِ وَسَقَطَتْ أَنْ أَقَامَتْ بِغَيْرِهِ كَنَفَقَةٍ وَلَدَّ هَرَبَتْ بِهِ وَلِلْفَرَمَاءِ بَيْعُ الدَّارِ فِي الْمَتَوَفَى عَنْهَا فَإِنْ ارْتَابَتْ فَهِيَ أَحَقُّ وَلِلْمُشْتَرِي الْخِيَارُ وَالزَّوْجُ فِي الْأَشْهُرِ وَمَعَ تَوَقُّعِ الْحَيْضِ قَوْلَانِ وَلَوْ

(٥٥ - جواهر الاكليل - أول) فامتنع فهل يلزمه ذلك لان المكارمة قد انقطعت بالطلاق أولا لانها تابعة للنكاح في الجواب (قولان وسقطت) سكنها عن الزوج (ان أقامت بغيره) بيان ذلك ان من تركت منزلها الذى لزمها ان تعتديه وخرجت منه لغير عذر فانها لا تستحق أجرة السكنى أى أجرة المنزل الذى خرجت منه لانها تركت ما كان واجبا لها فلا يلزمه بدولها عنه عوض وشبه في السقوط فقال (كنفقة ولد) للزوج (هربت) المطلقة (به) مدة بموضع لا يعلمه أو عجز عن ردها منه لمسكنها ثم طلبتها فلا شيء لها (والفرماء) جمع غريم أى أصحاب الدين الذى على الزوج (بيع الدار) الملوكة للزوج والحال ان زوجته المعتدة ساكنة فيها وصلة ببيع (في) عدة (المتوفى عنها) ولا يسقط به حقها في السكنى ويشترط الفرماء على المشتري سكنها مدة عدتها اذ هى أحق منهم لتعلق حقها ببيع الدار وحقهم بدمية المبيت (فان) بيعت بشرط سكنها مدة العدة (ارتابت) أى شكت المعتدة في حملها بحركة بطن أو تأخر حيض (فهى) أى المتوفى عنها (أحق) بسكنى الدار لتمام عدتها اذ لا مدخل لها في التطويل (وللمشتري الخيار) عند الامام مالك رضى الله تعالى عنه في فسخ البيع وعدمه وقال ابن القاسم لا خيار له لدخوله على جوازها وهى مصيبة نزلت به (والزوج) الذى طلق زوجته الدخول بها المعتدة في داره أن يبيع الدار التى تعتد فيها مطلقته ويستثنى مدة عدتها (في) عدة (الأشهر) بأن كانت صغيرة أو يائسة ومفهوم في الأشهر انه لا يجوز في الأقراء ووضع الحمل لعدم انضباط مدتها (و) ان طلق زوجته التى تعتد بالأشهر لضررها أو بأسها مع توقع حيضها كبنت عشرين أو خمسين سنة وقام عليه غرماءه وأرادوا بيع الدار في ديونهم ففى جواز بيعها في الأشهر مع استثناء مدة العدة (مع توقع) أى ظن حصول (الحيض) من المطلقة كبنت ثلاث عشرة سنة أو خمسين سنة لأن الأصل عدمه ومنعه للفرار (قولان) وعلى الجواز لا كلام للمشتري ان حاضت وانتقلت للأقراء لدخوله مجوزا ذلك وعلى المنع ان وقع بفسخ البيع (ولو) طلق من تعتد بالأشهر ويمكن حيضها فيها وتوفى عنها

وحصلت لها ربية حمل أو أمكن حصولها فيهما أو (باع) الغرماء الدار في التوفى عنها والزوج في الأشهر وقال في عقد البيع (ان زالت الربية) الحاصلة حين البيع أو التي تحصل بعده فالبيع لازم وان استمرت فالبيع مردود (فسد) البيع للرد (و) ان انهدم مسكن المعتدة من طلاق أو كان معاراً أو مستأجراً أو انقضت مدة عاثرته أو اجارته قبل تمام عدتها ومطلقها حتى (أبدلت) المعتدة من طلاق لم يمت زوجها (في) المسكن (النهدم) غيره سواء كان ملكاً للزوج أو لغيره (و) أبدلت مطلقة لم يمت زوجها في المسكن (المعار والمستأجر المنقضى المدة) للإجارة أو الاجارة قبل تمام عدة الطلاق بمكان آخر (وان) انهدم مسكن المعتدة أو انقضت مدته (واختلفا) أي الزوجة والزوج (في مكانين) بأن طلبت مكاناً والزوج غيره (أجبت) لسكنائها فيما طلبته حيث لا ضرر فيه على الزوج بكثرة كرائته أو بعده عنه بحيث لا يعلم خروجها من العدة الخمى ما لم تتحمل بالزائد (وامرأة الأمير ونحوه) ككاتبه والقاضي اذا طلقت ثم عزل أو توفى عنها وهي ساكنة في دار الامام أو القضاء وقدم غيره (لا يخرجها القادم) حتى تتم عدتها بها ان لم ترتب بل (وان ارتابت) المطلقة بتأخر حيض الى خمس سنين وشبهه في عدم الاخراج فقال (ك) الدار (الحبس) على رجل (حياته) فيطلق أو يموت فتعتد زوجته بها ولا يخرجها مستحقها بعد زوجها بل تمكث بها حتى تتم عدتها وان ارتابت لخمس سنين بخلاف حبس مسجد بيده) أي تحت تصرفه فسكنه لامامته به مثلاً ثم مات عن زوجته أو طلقها ثم عزل عن وظيفته أو أسقطها لغيره قبل تمام عدتها فللامام القادم أن يخرج زوجة الميت أو المطلق قبل تمام عدتها والفرق ان دار الامارة من بيت المال والمرأة لها حق فيه بخلاف دار الامامة مثلاً (ولأم ولد يموت) سيدها (٣٩٤) (عنها) أو بعقها (السكنى) حق واجب مدة استبرائها وليس لها ولا لسيدها

بَاعَ انْ زَالَتِ الرَّبِيَّةُ فَسَدَ وَأُبْدِلَتْ فِي الْمُنْهَدِمِ وَالْعَارِ وَالْمُسْتَأْجَرِ الْمُنْقَضِ الْمُدَّةُ وَإِنْ اَخْتَلَفَا فِي مَكَانَيْنِ أُجِيبَتْ وَامْرَأَةُ الْأَمِيرِ وَنَحْوُهُ لَا يُخْرِجُهَا الْقَادِمُ وَإِنْ ارْتَابَتْ كَالْحَبْسِ حَيَاتُهُ بِخِلَافِ حَبْسِ مَسْجِدٍ بِيَدِهِ وَلِأَمْ وَلَدٍ يَمُوتُ عَنْهَا السُّكْنَى وَزَيْدٌ مَعَ الْعَتَقِ نَفَقَةُ الْحَمْلِ كَالرُّنْدَةِ وَالْمُشْتَبَةِ أَنْ حَمَلَتْ وَهَلْ نَفَقَةُ ذَاتِ الزَّوْجِ إِنْ لَمْ تَحْمِلْ عَلَيْهِمَا أَوْ عَلَى الْوَاطِئِ قَوْلَانِ

﴿فصل﴾ يَجِبُ الْإِسْتِبْرَاءُ بِحُصُولِ الْمَلِكِ إِنْ لَمْ تُوقَنَّ الرَّأْيَةَ وَلَمْ يَكُنْ وَطْؤُهُمَا مُبَاحًا

الحى أو ورثته ان مات اسقاطه لان الاستبراء في حقها كالعدة بالنسبة للحره وفي أى الحسن على قول المدونة ولأم ولد السكنى في الحيضة ان مات سيدها مانصه ان كان المسكن له أو بكراء قدده على ما تقدم في الحره (وزيد) لأم الولد

على السكنى (مع) تنجيز (العق) لها ونائب فاعل زيد (نفقة الحمل) ان كانت حاملاً ومفهوم مع العتق انها لا تزاد نفقة الحمل ولم مع موت سيدها وهي حامل منه وهو كذلك لان حملها وارث من أبيه فينفق عليها مدة حملها به مما يرثه من أبيه وشبهه في استحقاق السكنى ونفقة الحمل فقال (ك) الزوجة (للرندة) عن دين الاسلام وهي حامل من زوجها واستتبت فلم تنب فأخر قتلها حتى تضع حملها فلها السكنى والنفقة على زوجها (و) كالمرأة (المشتبه) على واطئها بحيلته وهي غير عالة بسبب نوم أو اغواء أو اشتباه بحليلها فلها السكنى والنفقة على واطئها (ان حملت) من وطئها ومفهوم غير عالة انها ان علمت فلا سكنى ولا نفقة لها اذ هي محض زانية (وهل نفقة) المشتبه الحره أو الأمة (ذات الزوج) الذي لم يدخل بها (ان لم تحمل) من وطئها الشبهة وخبر نفقة (عليها) أى مدة استبرائها من وطئها الشبهة بثلاثة أقراء للحره وقره للأمة (أو) نعمتها مدة استبرائها (على الواطئ) الغالط في الجواب (قولان) محلها في التي لم يبين بها زوجها وأما التي بنى بها زوجها فنفقها وسكنها على زوجها ان لم تحمل أو حملت ولم ينقه بلعان والافعل من أحبلها والله أعلم ﴿فصل﴾ في أحكام وأقسام الاستبراء ومن يلزمه والواضحة وما يتعلق بها وهو لفه الاستقصاء والبحث عن الأمر العارض وشرع الكشف عن حال الرحم عند انتقال الملك لحفظ النسب (يجب الاستبراء ب) سبب (حصول) أى تجدد (الملك) لأمة بعوض أو لا كإرث وهبة واتزاع من رقيق وسبى وانما يجب الاستبراء في التي يراد وطؤها أو تزويجها أو نكاحها عليه أو أقر بائعها بوطئها ولم يستبرئها (ان لم توقن) أى تيقن وتعلم (البراءة) للأمة التي حصل ملكها من الوطء فان تيقنت براءتها منه أى غلبت على الظن واعتقدت فلا يجب استبرائها (ولم يكن وطؤها) أى الأمة (مباحا) لمن حصل له ملكها فان كان وطؤها مباحا له قبله فلا يجب عليه استبرائها كمن اشترى زوجته والمراد مباح في نفس الأمر فقد سئل ابن أبي زيد عن وطئ أمته فاستحققت منه فاشتراها من مستحقها فهل يستمر على وطئها أو

يستبرئها فأجاب لا يطؤها إلا بعد استبرائها اه أى لان الوطء الأول لم يكن مباحا في نفس الأمر (ولم تحرم) الأمة على من حصل له ملكها (في المستقبل) فمن ملك محرمة بنسب أو رضاع أو صهر فلا استبراء عليه وفي قول المصنف ولم تحرم في المستقبل قال البناني هذا القيد ذكره الأبهري وغيره ويبحث فيه ابن عاشر بأنه غير محتاج إليه لان الاستبراء انما يجب عند إرادة الوطء اه أى ولا يراد من حرمت بنسب الخ ويجب استبراء مستوفية الشروط المتقدمة ان كانت بالغة تحمل عادة بل (وان) كانت (صغيرة أطاق الوطء) كبنت تسع سنين (أو كبيرة لانحلال عادة) أى الصغيرة المطيقة والكبيرة كبنت ستين سنة (أو) كانت (وخشا) بفتح الواو وسكون الحاء المعجمة أى غير جميلة شأنها تقتنى للخدمة لا للوطء (أو) كانت (بكرا) بكسر الموحدة أى عذراء لإمكان وطئها دون البكارة وحملها مع بقائها (أو رجعت) الأمة لملكها (من غصب أو سبى) من بالغ غاب عليها غيبة يمكنه وطئها فيها ولا تصدق الأمة ولا غاصبها أو سايبها في نفى وطئها فان غصبها سبى أو بالغ ولم يغصب عليها غيبة يمكنه وطئها فلا يجب استبرائها (أو غنمت) أى سبيت الأمة من الكفار فيجب استبرائها على سايبها (أو اشترت) الأمة وذكره وان دخل في حصول الملك ليرتب عليه قوله (ولو) كانت وقت شرائها (متزوجة) بغير مشتريها واه للحال ولو صلة (وطلقت) الأمة بعد شرائها (قبل البناء) من زوجها فيجب على مشتريها استبرائها قبل وطئها وشبهه في وجوب الاستبراء فقال (ك) الأمة (الموطوءة) من سيدها البالغ الحر (ان بيعت) أى أراد سيدها بيعها فيجب عليه استبرائها من مائه (أو زوجت) أى أراد سيدها تزويجها فيجب عليه استبرائها من مائه (وقبل قول سيدها) أى قول سيد الأمة لمن زوجها له انه استبرأها لانه أمر لا يعلم الا من قبله فيعتمد عليه الزوج ويطؤها بدون استبراء (وجاز للمشتري) لامة (من) مكلف مسلم (مدعيه) أى الاستبراء قبل (٣٩٥) بيعه وفاعل جاز (تزوجها) أى الأمة لغيره (قبله) أى

الاستبراء اعتمادا على اخبار
البائع (و) جاز (اتفاق
البائع) لموطوءته بلا استبراء
(والمشتري) لها (على) استبراء
(واحد) لحصول غرضها
به ومعناه وضعها عند أمين
حق تحيض قبل عقد
البيع أو بعده (وك) الأمة

وَلَمْ تَحْرُمْ فِي الْمُسْتَقْبَلِ وَإِنْ صَغِيرَةً أَطَاقَتْ الْوَطْءَ أَوْ كَبِيرَةً لَا تَحْمِلُ عَادَةً أَوْ وَخْشًا
أَوْ بَكْرًا أَوْ رَجَعَتْ مِنْ غَصْبٍ أَوْ سَبْيٍ أَوْ غَنِمَتْ أَوْ اشْتَرَتْ وَلَوْ مُتَزَوِّجَةً وَطُلِقَتْ
قَبْلَ الْبِنَاءِ كَالْمُوطُوءَةِ إِنْ بَيْعَتْ أَوْ زُوِّجَتْ وَقِيلَ قَوْلُ سَيِّدِهَا وَجَازَ لِلْمُشْتَرِي مِنْ
مُدَّعِيهِ تَزْوِيجُهَا قَبْلَهُ وَاتِّفَاقُ الْبَائِعِ وَالْمُشْتَرِي عَلَى وَاحِدٍ وَكَالْمُوطُوءَةِ بِاشْتِبَاهِ أَوْ سَاءِ
الظَّنِّ كَمَنْ عِنْدَهُ أَمَةٌ تَخْرُجُ أَوْ لِكَفَائِبٍ أَوْ مَحْجُوبٍ أَوْ مَكَاتِبَةٍ هَجَرَتْ أَوْ أَبْضَعَ
فِيهَا وَأَرْسَلَهَا مَعَ غَيْرِهِ وَيَمُوتُ سَيِّدُهُ وَإِنْ اسْتَبْرَأَتْ أَوْ انْقَضَتْ هَدُّهَا وَبِالْعَتَقِ
وَاسْتَأْنَفَتْ إِنْ اسْتَبْرَأَتْ أَوْ غَابَ غَيْبَةً

(الموطوءة باشتباه) أوزنا أو غصب فيجب على سيدها قبل وطئها إياها أو تزويجها لغيره استبرائها بحیضة (أو ساء) السيد (الظن) بأمته
بأنها زنت فيجب عليه استبرائها (كن عنده أمة) مودعة أو مرهونة حال كونها (تخرج) من بيته لقضاء الحاجات أو يدخل عليها
مودعها ثم انتقل ملكها لمن هي مودعة أو مرهونة عنده فيجب عليه استبرائها ان أراد وطئها أو تزويجها لا ان أراد بيعها
(أو) كانت الأمة (لكفائب) عن البلد الذي هي به ولا يمكنه الوصول إليها عادة فيجب استبرائها على من انتقل اليه ملكها (أو) كانت
(محجوب) فيجب استبرائها على من انتقل اليه ملكها ان أراد وطئها أو تزويجها لبيعها (أو) أمة (مكاتبة) سبت في
تحصيل نجوم كتابتها ثم (عجرت) فيجب على سيدها استبرائها ان أراد وطئها أو تزويجها لا ان أراد بيعها (أو أبضع) أى
دفع السيد بضاعة عرضا أو نقدا لأمين (في) شرائها (ها) أى الأمة من بلد آخر أراد الأمين السفر اليه لنحو تجارة فاشترها الأمين
(وأرسلها) لموكله (مع غيره) بلا اذن الموكل فيجب عليه استبرائها ان أراد وطئها فان قدم الأمين بها وأرسلها مع غيره باذن
سيدها فلا استبراء (و) يجب استبراء الأمة (ب) سبب (موت سيد) لها بالغ فيجب الاستبراء على وارثه ان أراد وطئها أو تزويجها
لان أراد بيعها (وان) كانت قد (استبرئت) قبل موت سيدها (أو) كانت متزوجة ومات زوجها أو طلقها (و) انقضت عدتها
في حياة سيدها وحلت له قبل موته فيجب على وارثه استبرائها لاحتمال انه وطئها قبل موته ولذا لو مات سيدها وهي معتدة أو في عصمة
زوجها فلا استبراء على وارثه (و) يجب الاستبراء (ب) سبب (العتق) لأمة بحیضة ان أرادت أن تتزوج غير معتقة ان لم يستبرئها
معتقة قبل عتقها أو لم تخرج من عدة زوج طلق أو مات قبل العتق والا فلا استبراء (و) ان وطئت أم ولد بكاشتباه واستبرأت منه ثم
مات سيدها (استأنفت) الاستبراء بحیضة (ان) كانت قد (استبرئت) فلا يكفيها الاستبراء قبله (أو غاب) سيدها عنها (غيبه) في بلد

بعيد مدة تحيض فيها عادة و (علم انه) أى السيد (لم يقدم) منها أو كان مسجوناً حتى نجز عتقها أو مات وتنازع استأنفوا به برىء
 في قوله (أم ولد) أى الامة الحر حملها من وطء مالكها فقط دون غيرها فتكتفى بالاستبراء السابق على عتقها في غيبة سيدها اذا
 أرسل بعتقها أو مات فيها وصلة الاستبراء من قوله يجب الاستبراء (بحيضة) فهو راجع لجميع ما تقدم من أول الباب الى هنا ان كانت
 عن يمكن حيضها وأنت في وقتها المعتاد للنساء كحيضها في كل شهر مرة بل (وان تأخرت) الحيضة بلا سبب عن وقتها المعتاد للنساء
 كالشهر فان كانت تحيض في كل ثلاثة أشهر مرة فاستبراءها حيضة وان كانت عادتھا الحيض بعد ثلاثة الى تسعة ففيها قولان لابن
 القاسم قول بالاكتفاء بثلاثة أشهر وقول لا بد من الحيضة (أو) تأخر لسبب بأن (أرضعت أو مرضت) فتأخر حيضها عن ثلاثة أشهر
 (أو استحيضت ولم تميز) دم الحيض من دم الاستحاضة وجواب وان تأخر الخ (ف) استبراءها في الاقسام الأربعة (ثلاثة أشهر)
 من يوم سبب الاستبراء وشبه في الاستبراء بالثلاثة فقال (ك) الامة (الصغيرة) الملققة للوطء (و) الامة (اليائسة) من
 الحيض عادة كتبت ستين سنة فاستبراء كل منهما ثلاثة أشهر (ونظر النساء) فيمن تأخر حيضها لغير رضاع ومرض وفي
 المستحاضة التي لم تميز (فان ارتبن) أى شك النساء في حملها (ف) استبراءها (تسعة) من الأشهر (و) استبراء الحامل (بالوضع) لجميع
 حملها (كالعدة) في اشتراط وضعه كله والمكث لأقصى أمده ان ارتابت به (وحرّم) على من ملك أمة ووجب عليه استبراءها وقوله
 (في زمنه) أى الاستبراء متعلق بـ (الاستمتاع) أى يحرم عليه الاستمتاع بجميع أنواعه وطأ وقبلة ومباشرة في زمن الاستبراء
 (ولا استبراء إن لم تنطق) الامة التي انتقل (٣٩٦) ملكها (الوطء) فهذا مفهوم قوله أول الباب أطاقت الوطء (أو) أطاقت

و (حاضت) وهى (تحت
 يده) أى من انتقل ملكها
 اليه (كودعة) عنده
 ومرهونة كذلك ثم انتقل
 ملكها اليه بناقل شرعى
 فلا يجب عليه استبراءها
 ان اراد وطأها (و) لا استبراء
 في أمة (مبيعة) بشرط
 (الخيار) لاحد المتبايعين

أولها معاً أولغيرهما وقبضها المشتري وحاضت عنده وأمضى من له الخيار البيع أو مضى زمنه وهى بيده (ولم تخرج) و بعد
 الأمة من بيت المشتري للسوق (ولم يبلع) أى لم يدخل (عليها سيدها) دخولا يمكن وطؤها فيه فان كانت تخرج أو يبلع سيدها عليها
 فيجب استبراءها لسوء الظن بها (أو) أى ولا استبراء على السيد ان (أعتق) أمته التي كان استبراءها بعد ملكها ووطئها (وتزوج)ها
 بعد عتقها واما ان ملكها واعتقها قبل استبراءها فلا يجوز له أن يتزوجها الا بعد استبراءها (أو) أى ولا استبراء ان (اشتري) الزوج
 (زوجته) الرقيقة لغيره وانفسخ نكاحه فيجوز له وطؤها بالملك بلا استبراء هذا اذا اشتراها قبل البناء بل (وان) كان اشتراها (بعد
 البناء) ففي المدونة من اشترى زوجته قبل البناء أو بعده فلا يستبرأ عياض وقال ابن كنانة في غير المدخول بها يستبرأ (فان باع)
 الزوج زوجته (المشترأة) له (و) الحال انه (قد دخل) بها قبل شرائها وانفسخ نكاحها ولزمها قرءان عدة ففسخ النكاح وتجدد عليها ملك
 للمشتري الثاني موجب لاستقرارها بقرءان فلا تحل له ان أراد وطأها الا بقرءان عدة ففسخ النكاح وان أراد تزويجها فلا تحل الا بهما (أو
 أعتق) الزوج زوجته التي اشتراها بعد دخوله بها فلا تحل لزوج غير مشتريها الا بقرءان عدة ففسخ النكاح (أو مات) الزوج الذي
 اشترى زوجته المدخول بها فلا تحل لوارثه أو من أراد تزويجها منه الا بقرءان عدة ففسخ النكاح (أو عجز) الزوج (المكاتب) الذي
 اشترى زوجته المدخول بها عن أداء نجوم كتابته وانزعها سيده منه فلا تحل له ولا ان أراد تزويجها منه الا بقرءان عدة ففسخ النكاح
 وقد تنازع باع واعتق ومات وعجز في قوله (قبل وطء الملك) وجواب ان باع الخ (لم تحل) الامة التي باعها زوجها أو مات عنها واعتقها
 أو انتزعها سيده (لسيد) اشتراها في مسألة البيع أو ورثها في الموت أو انتزعها في العجز (ولا) تحل (لزوج) أراد تزويجها
 في الجميع (الا بقرءان) أى طهرين (عدة ففسخ النكاح) بشراء الزوج بعد الدخول وصرح بمفهوم قبل وطء الملك فقال

(و) ان باع الزوج زوجته المشتراة المدخول بها أو أعتقها أو مات عنها أو انزعها سيده بعد عجزه عن الكتابة (بعده) أى وطء الملك فانها تحل في الجميع (بحيضة) واحدة لان وطء الملك هدم عدة فسخ النكاح وشبه في حلها لمن ذكر بحيضة فقال (كحصوله) أى المذكور من البيع والعق والموت والانتزاع بعد العجز (بعد حيضة) بعد الشراء وقبل وطء الملك في جميع المسائل المذكورة فتحل لمن ذكر بحيضة ثانية لأنها تتم عدة فسخ النكاح (أو) حصول ما ذكر بعد (حيضتين) بعد الشراء وقبل وطء الملك فتحل لمن ذكر بحيضة تمام عدة فسخ النكاح بالحيضتين بعد الشراء (أو) أى ولا استبراء ان (حصلت) أسباب الاستبراء من حصول الملك وما عطف عليه (في أول الحيض) للأمة فتكتفى به (وهل) اكتفاؤها به في كل حال (الآن يمضى) من الحيض قبل حصول موجب الاستبراء (حيضة استبراء) أى قدر ما يكفى فيها وهو يوم أو بعضه الذى له بال (أو) الآن يمضى (أكثرها) أى الحيضة المعتادة للأمة وهل المراد بأكثرها أكثرها اندفاعا وهو اليومان الأولان أو أكثرها أياما في الجواب (تأويلان) في فهم المدونة فمن قائل عظم الحيضة اليوم الأول والثاني لان الدم فيها أكثر اندفاعا ولا عبرة بكثرة عدد الأيام ومن قائل بأن المراد بأكثر الحيضة أكثرها مدة كما صرح به (أو) أى ولا استبراء إن (استبراء أب جارية ابنة) عند ارادته وطأها تعديا (ثم وطئها) تعديا فقدم ملكها ووجب عليه قيمتها لانه فلا يحتاج لاستبراءها نائيا (وتوالت) أى فهمت المدونة أيضا (على وجوبه) أى الاستبراء على الأب ثانيا من مائه الحاصل عقب الاستبراء الأول لفساده لانه قبل ملكها بناء على انه لا يملكها بتلذذه بها ولو بالوطء وان لابن التمسك بها لغير الوطء في عسر الأب ويسره (وعليه) أى التأويل الثاني (الأقل) فان لم يستبرئها الأب قبل وطئه الأول وجب عليه استبرأؤها اتفاقا وان كان وطئها الابن قبل وطء (٣٩٧) أبيه تأيد تحريرا عليها ما ولا تقوم على الأب (ويستحسن)

وبَعْدَهُ بِحَيْضَةٍ كَحُصُولِهِ بَعْدَ حَيْضَةٍ أَوْ حَيْضَتَيْنِ أَوْ حَصَلَتْ فِي أَوَّلِ الْحَيْضِ وَهَلْ الْآ
 أَنْ تَمَضِيَ حَيْضَةُ اسْتِبْرَاءٍ أَوْ أَكْثَرُهَا تَأْوِيلَانِ أَوْ اسْتِبْرَاءُ أَبٍ جَارِيَةٌ ابْنُهُ ثُمَّ
 وَطَّئَهَا وَتَوَلَّتْ عَلَى وَجْهِهِ وَعَلَيْهِ الْأَقْلُ وَيُسْتَحْسَنُ أَنْ غَابَ عَلَيْهَا مُشْتَرٍ بِخِيَارٍ لَهُ
 وَتَوَلَّتْ عَلَى الْوُجُوبِ أَيْضًا وَتَتَوَاضَعُ الْعَلِيَّةُ أَوْ وَخَشَى أَقْرَبُ الْبَائِعِ يَوْطئُهَا عِنْدَ مَنْ
 يَوْمَنْ وَالشَّانُ النِّسَاءُ وَإِذَا رَضِيََا بَفَيْرِهِمَا فَلَيْسَ لِأَحَدِهِمَا الْإِنْتِقَالُ وَهِيَ عَنْ أَحَدِهِمَا
 وَهَلْ يُكْتَفَى بِوَاحِدَةٍ قَالَ يُخْرَجُ عَلَى التَّرْجَمَانِ وَلَا مُوَاضَعَةٌ فِي مُتَزَوِّجَةٍ وَحَامِلَةٍ
 وَمُعْتَدَةٍ وَزَانِيَةٍ كَالرُّدْوَاقِ بَعِيْبٍ أَوْ فَسَادٍ أَوْ أَقَالَةٍ إِنْ لَمْ يَغِبِ الْمُشْتَرَى وَقَسَدَ

له أو للبائع أولهما (وتوالت) المدونة (على الوجوب أيضا) أى وجوب الاستبراء على البائع قال المصنف في توضيحه وهو أقرب ولا سيما ان كان الخيار للمشتري (وتتواضع) الامة (العلية) أى الجميلة التى تراد للفراس أى توضع وتجعل عند شخص أمين حتى تحيض أو يظهر بها حمل (أو) أمة (وخش) أى غير جميلة تراد للخدمة (أقر البائع بوطئها) ولم يستبرئها منه فان لم يقرب به أو استبرأها قبل بيعها من وطئه فلا تجب مواضعها وصلة تتواضع (عند من يؤمن) أى شخص يؤمن رجلا كان أو امرأة (والشأن) أى المستحب (النساء) فجعلها عند رجل مأمون ذى أهل خلاف الأولى (وإذا رضى) أى البائع والمشتري (ب) وضعها عند أمين (غيرهما فليس لأحدهما الانتقال) عنه بنزعها منه وجعلها عند أمين غيره ابن المواز الالوجه (ونها عن أحدهما وهل يكتفى بواحدة) من النساء توضع الامة عندها وتصدق في حيضها وعدمه (قال) المازرى من نفسه (يخرج على) الاكتفاء بواحد وعدمه في (الترجمان) بفتح التاء وضم الجيم فليل يكتفى فيه واحدا لانه مخبر وقيل لا لأنه شاهد وهو الراجح في الترجمان والراجح هنا في مسئلتنا الاكتفاء بواحدة (ولا مواضعة) مطاوعة (في) أمة عليّة (متزوجة) مبيعة لغير زوجها لدخول مشتريها على استرسال زوجها عليها (و) لامواضعة في أمة (حامل) من غير سيدها بزنا أو غصب أو اشتباه لعلم مشتريها بشغل رحمها (و) لامواضعة في أمة (معتدة) من طلاق ولم ترتفع حيضتها أو ارتفعت لرضاع اذ لا بد من حيضتها للعدة فلا معنى لاستبراءها (و) لامواضعة في أمة (زانية) أو مفتصة اذا لو ظهر بها حمل لا يلحق بالئها ولا غيره وشبه في نفى المواضعة فقال (ك) لامسة (لردودة) على بالئها (ببيع) قديم (أو فساد) لبيعها (أو أقالة) من أحد المتبايعين للآخر فلا مواضعة فيها (ان لم يغيب للمشتري) عليها فان غاب عليها ففيها المواضعة (وفسد) بيع

المواضة (ان نقد) أى دفع المشتري ثمنها لبائعها (بشرط) من البائع لتردده بين الثمنية ان رأت الدم والسلفية ان ظهرت حاملا (لا) يفسد بيع المواضة ان نقد (تطوعا) أى بلا شرط (و) ان وقف ثمن المواضة بيد عدل وتلف ف(مصيبته من قضى) أى حكم (له به) من بائع ان رأت الدم سليمة من العيوب ومشتريان ظهر حملها (وفى الجبر) لمشتري المواضة (على ايقاف الثمن) للمواضة بيد عدل حتى يظهر حالها وعدم جبره عليه (قولان) وكان الأولى تقديم هذا على الذى قبله (فصل) فى بيان أحكام تداخل العدد والاستبراء أى طريان بعضها على بعض (ان طرأ) أى حصل وتجدد (موجب) أى سبب لوجوب عدة من طلاق أو موت أو استبراء كوطء شبهة وصلة طرأ (قبل تمام عدة) من طلاق أو موت (أو) طرأ موجب لعدة طلاق أو وفاة أو (استبراء) قبل تمام استبراء وجواب ان طرأ موجب الخ (انهدم) أى الفى وترك الموجب (الأول) غالبا (واثنتف) أى استأنفت المرأة عدة للموجب الثانى فهذه قاعدة وقدمثل لها المصنف فقال (ك) رجل (متزوج بائنته) أى التى طلقها بعد دخوله بها طلاقا ثانيا لمخلع لا بالثلاث إذ لا يتزوجها إلا بعد زوج غيره بعد تمام عدته ولا التى طلقها قبل الدخول إذ لا عدة عليها فاذا تزوج بائنته بغير الثلاث فى عدتها منه (ثم يطلقها) (بعد البناء) أيضا فتأنف العدة من يوم الطلاق الثانى لانهدام عدة الأول بوطء الثانى فان طلقها ثانيا قبل البناء أتمت عدة الاول وحلت لغيره فهذا مثال لطريان عدة طلاق على مثلها (أو) أى وكترزوج بائنته ثم (يموت) عنها (مطلقا) أى لم يقيد بكونه بعد بنائه بها إذ البناء ليس شرطاً فى عدة الوفاة بل تستأنف عدة الوفاة مطلقا (وك) زوجة (مستبرأة من) وطء (فاسد) بشبهة مثلا (ثم يطلقها) هازوجها فى (٣٩٨) زمن استبرائها فينهدم الاستبراء وتأنف العدة من يوم الطلاق (وك) زوج

انْ نَقَدَ يَشْرُطُ لَا تَطَوُّعًا وَفِي الْجَبْرِ عَلَى إِقَافِ الثَّمَنِ قَوْلَانِ وَمُصِيبَتُهُ يَمْنٌ قُضِيَ لَهُ بِهِ
 ﴿فَصْلٌ﴾ أَنَّ طَرَأَ مُوجِبٌ قَبْلَ تَمَامِ عِدَّتِهِ أَوْ اسْتِبْرَاءِ أَنْهَدَمَ الْأَوَّلُ وَاثْنَتَفَتْ
 كَمُتَزَوِّجٍ بِإِثْنَتِهِ ثُمَّ يُطَلَّقُ بَعْدَ الْبِنَاءِ أَوْ يَمُوتُ مُطْلَقًا وَكَمُسْتَبْرَأَةٍ مِنْ فَاسِدٍ ثُمَّ يُطَلَّقُ
 وَكَمُرْتَجِعٍ وَإِنْ لَمْ يَمَسَّ طَلَّقَ أَوْ مَاتَ إِلَّا أَنْ يُفْهَمَ ضَرَرٌ بِالتَّطَوُّلِ فَتَبْنَى الْمُطْلَقَةُ
 أَنْ لَمْ تَمَسَّ وَكَمُعْتَدَةٍ وَطُثَّهَا الْمُطْلَقُ أَوْ غَيْرُهُ فَاسِدًا بِكَاشْتِبَاهِ الْأَمِنْ وَفَاةٍ فَأَقْصَى
 الْأَجَلَيْنِ كَمُسْتَبْرَأَةٍ مِنْ فَاسِدٍ مَاتَ زَوْجُهَا وَكَمُسْتَبْرَأَةٍ مُعْتَدَةٍ وَهَدَمَ وَضَعُ حَمْلٍ الْحَقُّ
 يَنْكَاحُ صَحِيحًا غَيْرَهُ وَيَفَاسِدُ أَثَرُهُ وَأَثَرُ الطَّلَاقِ لَا الْوَفَاةَ

(مرتجع) زوجته التى طلقها
 طلاقا رجعيًا فى عدتها منه
 ان مسها بل (وان لم يمس) بها
 بعد ارتجاعها ثم (طلقها) بها
 وهى فى عدتها (أومات)
 عنها فيها فتأنف العدة
 من يوم الطلاق أو الموت
 فى كل حال (الأن يفهم)
 بقرينة (ضرر) أى قصده

من الزوج مصور (بالتطويل) للعدة الرجعية بأن يتركها إلى قرب انقضاء عدتها ويراجعها ثم يطلقها (فتبنى) الزوجة وطى (الطلقة) على عدتها الأولى وتحل لغيره بنامها (ان لم يمس) بعد ارتجاعها معاملة له بنقيض قصده فان وطئها بعد رجعتها ثم طلقها استأنفت العدة من يوم الطلاق الثانى (وك) زوجة (معتدة) من طلاق بأئن أو رجعى (وطئها) أى المعتدة الزوج (المطلق أو) رجل (غيره) فى العدة وطأ (فاسدا بكاشتبه) لها بحليلته أو نكاح فاسد أو زنا فتلقى العدة وتأنف الاستبراء من الوطء الفاسد (الا) معتدة (من وفاة) وطئت بكاشتبه (ف) عليها (أقصى) أى أبعد (الاجلين) أى عدة الوفاة واستبراء وطء الاشتباه فان تمت ثلاثة الاقراء ولم تتم عدة الوفاة انتظرت تمامها وان تمت عدة الوفاة ولم تتم الاقراء انتظرت تمامها وشبه فى لزوم الاقصى فقال (ك) مستبرأة (من) وطء (فاسد مات زوجها) فعليها الاقصى من عدة الوفاة واستبراء الفاسد (وك) أمة (مستبرأة) أو موهوبة (معتدة) من وفاة فعليها الاقصى من عدة الوفاة واستبراء تجدد الملك (و) ان طلق زوجته أو مات وهى حامل منه فيها ثم وطئت قبل وضعها بكاشتبه (هدم) أى أسقط (وضع حمل) من معتدة من طلاق أو وفاة ووطئت وطأ فاسدا فى عدتها قبل وضعه ونعت حمل بجملته (الحق) نسبه (ب) نذى (نكاح صحيح) وهو الزوج الذى طلقها أو مات عنها ومفعول هدم (غيره) أى الاستبراء من الوطء الفاسد فتحل بوضع الحمل ويسقط الاستبراء عنها لانه انما كان خوفًا من حملها منه وقد أمن بوضع الحمل (و) ان الحق الحمل (ب) نذى وطء (فاسد) بأن تزوجت بغير زوجها فى عدتها بعد حيضة ودخل بها ففسخ نكاحها ثم أتت بولد كامل فيهدم وضعه (أثره) أى الفاسد فيخرجها من استبرائه (و) يهدم (أثر الطلاق) فيخرجها من عدته أيضا (لا) يهدم وضع حمل الحق بفاسد أثر (الوفاة) فعليها أقصى الاجلين فان وضعته قبل تمام عدة الوفاة انتظرت

تمامها وان تمت قبل وضعه انتظرتة وقد يتصور هذا في النعي لها زوجها قال في المدونة والنعي لها زوجها اذا اعتدت وتزوج ثم قدم زوجها الأول ردت اليه وان ولدت من الثاني ولا يقربها القادم الا بعد العدة من ذلك الماء ثلاث حيض أو بثلاثة أشهر أو وضع حمل ان كانت حاملا فان مات القادم قبل وضعها اعتدت منه عدة وفاة ولا تحل بالوضع دون تمامها ولا بتامها دون الوضع (و) ان تزوج امرأة ثم تزوج من يحرم جمعها معها والتبست الثانية بالأولى ثم مات الزوج أو طلق احدى زوجتيه طلاقا بائنا والتبست المطلقة بغيرها ثم مات الزوج فد (على كل) من الزوجتين المتوفى عنهما (الافصى) أى الابد من عدة الوفاة والاستبراء أو منها ومن عدة الطلاق (مع الالتباس) للمتوفى عنها بالمستبرأة أو بالمطلقة (كهرأتين) تزوجهما رجل (احدهما بنكاح فاسد) باجماع والأخرى بنكاح صحيح كاختين بقدين مرتبين ولم تعلم السابقة منهما (أو) كلتيهما بنكاح صحيح و (احدهما مطلقة) طلاقا بائنا والأخرى غير مطلقة وجهلت أيضا (ثم مات الزوج) في المثالين والتبست ذات النكاح الصحيح بذات الفاسد في الأول والبائن بغيرها في الثاني فيجب على كل أقصى الأعجلين أربعة أشهر وعشرة أيام لاحتمال كونها المتوفى عنها وثلاثة أقراء لاحتمال كونها المطلقة أو المستبرأة فتمكث للأخير منهما (وك) أمة (مستولدة) أى أم ولد لسيدها الحر (متزوجة) بغيره (مات السيد والزوج) في وقتين (ولم يعلم السابق) منهما موتا فسبق موت السيد يوجب عليها عدة وفاة حرمة لتمام حريتها بموته وسبق موت الزوج يوجب عليها عدة وفاة أمة (فان كان بين موتيهما) أى السيد والزوج (أكثر من عدة) (٣٩٩) وفاة (الامة) شهرين وخمسة

أيام (أو جهل) أى لم يعلم هل بينهما أكثر من عدة وفاة الامة أو قدرها أو أقل منها (فعدة) وفاة (حرمة) تجب عليها في الوجهين احتياطا لاحتمال موت السيد أولا فيكون الزوج مات عنها حرة (وما تستبرأ به الامة) وهى حيضة لاحتمال موت

وَلَى كُلِّ الْأَقْصَى مَعَ الْإِلتِبَاسِ كَمَرَأَتَيْنِ إِحْدَاهُمَا بِنِكَاحٍ فَاسِدٍ أَوْ إِحْدَاهُمَا مُطَلَّقةٌ ثُمَّ مَاتَ الزَّوْجُ وَكُمُسْتَوْلَدَةٌ مُتَزَوِّجَةً مَاتَ السَّيِّدُ وَالزَّوْجُ وَلَمْ يُعْلَمْ السَّابِقُ فَإِنْ كَانَ بَيْنَ مَوْتَيْهِمَا أَكْثَرُ مِنْ عِدَّةِ الْأَمَةِ أَوْ جُهْلٍ فَعِدَّةُ حُرَّتِهِ وَمَا تُسْتَبْرَأُ بِهِ الْأَمَةُ فِي الْأَقْلَ عِدَّةُ حُرَّةٍ وَهَلْ قَدَرُهَا كَأَقْلٍ أَوْ أَكْثَرَ قَوْلَانِ

(باب)

حُصُولُ لَبَنِ امْرَأَةٍ وَإِنْ مَيِّتَةً وَصَغِيرَةً بِوَجُورٍ أَوْ سَمُوطٍ أَوْ حُقْنَةٍ تَكُونُ غِذَاءً أَوْ خَلِطًا لَا غَلَبَ وَلَا كَمَاءَ أَصْفَرَ

الزوج أولا فلا تحل لزوجة إلا بعد مجموع الأمرين (و) عليها (في) كون (الأقل) من عدة وفاة الامة بين موتيهما (عدة حرة) لاحتمال موت السيد أولا وليس عليها حيضة استبراء لانها لم تحل لسيدها على احتمال موت الزوج أولا (وهل) حكم ما اذا كان بين موتيهما (قدرها) أى عدة وفاة الامة (ك) حكم كون (أقل) منها بينهما في الاكتفاء بعدة حرة (أو) حكم كون (أكثر) منها بينهما في وجوب عدة حرة وحيضة استبراء في الجواب (قولان) ذهب الى الأول ابن شبلون والثاني فسر ابن يونس للمدونة (باب) في أحكام الرضاع (حصول) أى وصول وحلول (لبن امرأة) أى أنثى آدمية الى جوف صغير أو حلقه ولم يرد ان كانت المرأة حية بل (وان) كانت (ميتة) ابن عرفة المعروف لبن الميتة كالحية ان كانت المرأة كبيرة بل (و) ان كانت (صغيرة) لا تطبق الوطاء ابن عرفة قول ابن الحاجب في لبن من نقصت عن سن الحيض قولان لا أعرفه وقول ابن هارون انما ذكر الاشياخ الخلاف فيمن لم تبلغ حد الوطاء صواب ان وصل اللبن بمص بل وان وصل (بوجور) بفتح الواو أى ما يصب في وسط الفم ففي المدونة الوجور كالرضاع (أو سموط) بفتح السين المهملة أى مصبوب في أنف وصل للحلق (أو حقنة) أى مصبوب في دبر (تكون) الحقنة فقط دون ما قبلها (غذاء) بكسر النون المعجمة واعجام الدال أى مشبعة للصبي ومغنية له عن الرضاع وقت حصولها وان احتاج له بعد مفهوم تكون له غذاء انما لم تكن غذاء فلا يحرم وهو كذلك وامام غيرهما فلا يشترط فيه كونه غذاء ان لم يصف ولم يخلط لبن المرأة (أو) أى وان أضيف و (خلط) بغيره كلبن بهيمة أو عسل أو سمن أو طعام أو شراب ان تساوى أو غلب لبن المرأة (لا) ان (غلب) بضم فكسر أى لبن المرأة بأن استهلك في مخالطه حتى لم يبق له طعم فلا يحرم فان خلط لبن امرأة بلبن امرأة أخرى صار ابنها لها لتحقق مقارنة وحوادث كل من اللبنين الآخر (ولا) ان كان ما وصل لجوف الطفل من ندى (كماء أصفر) أو أحمر فلا

محرم (و) لابن (بهيمة) وصل لجوف صبي وصبيته فلا يصبرها أخوين (و) لا كراكتحال به (أي لبن المرأة لطفل وطفلة وخبر حصول لبن امرأة (محرم ان حصل) أي وصل لبن المرأة لجوف الطفل (في الحولين) من ولادته (أو) حصل (بز يادة الشهرين) أي في الشهرين الزائدين على الحولين (الان يستغنى) الصغير بالطعام عن اللبن استغناء يننا بحيث لا يكفيه اللبن اذا اردله فلا يحرم رضاعه ان هذا اذا استغنى في الشهرين الزائدين على الحولين بل (ولو) استغنى (فيهما) أي الحولين وسواء رضع فيهما بعد استغنائه بمدة قريبة أو بعيدة على المشهور ومفعول محرم (ما حرمه النسب) وهي الأنواع السبعة المذكورة في قوله تعالى حرمت عليكم أمهاتكم إلى قوله وبنات الأخ والأخت ولم يذكر منها صريحاً في الرضاع إلا الأم والأخت والخمس الباقية انما ثبت تحريمها بقوله صلى الله عليه وسلم يحرم بالرضاع ما يحرم من النسب (إلا أم أخيك) من الرضاع (و) (إلا أم) (أختك) من الرضاع فقد لا تحرم فان أرضعت امرأة أخاك أو أختك فلا تحرم عليك وإن حرمت عليك أمه من النسب لانها إما أمك أو زوجة أبك ورضعة أخيك وأختك ليست كذلك (و) (إلا أم ولدك) من الرضاع فقد لا تحرم عليك فرضة ولد ولدك لا تحرم عليك وان حرمت عليك أمه نسباً لانها اما بنتك أو زوجة ابنك وهذه ليست كذلك (و) (إلا جدة ولدك) من الرضاع فقد لا تحرم عليك وان حرمت عليك جدته من النسب لانها اما أمك أو أم زوجتك وهذه ليست كذلك (و) (إلا أخت ولدك) التي رضعته من أجنبية فقد لا تحرم عليك وان حرمت عليك أخته من النسب لانها اما بنتك أو ريبتك وهذه ليست كذلك (و) (إلا أم عمك وعمتك) من الرضاع فقد لا تحرم عليك فرضة عمك وعمتك لا تحرم عليك وتحرم عليك أمهما نسباً لانها اما جدتك (و) (أم خالك وخالتك) فقد لا يحرم من

أي الامهات المذكورات (من الرضاع وقد يحرم من منه) اعراض ككون أم أخيك وأختك أختك أو بنتك منه (وقدر الطفل) الرضيع (خاصة) أي دون اخوته واخوانه وأصوله واما فروعه فهم كالرضيع

وبهيمة واكتحال به محرم ان حصل في الحولين أو بز يادة الشهرين إلا أن يستغنى ولو فيهما ما حرمة النسب إلا أم أخيك وأختك وأم والدك وأختك وأخت والدك وأم عمك وعمتك وأم خالك وخالتك فقد لا يحرم من الرضاع وقدر الطفل خاصة ولذا لصاحبة اللبن ولصاحبه من وطئه لا تقطعه ولو بعد سنين واشترك مع القديم ولو يحرم لا يلحق به الولد وحرمت عليه ان أرضعت من كان زوجها لها لأنها زوجة ابنه كمرضة مبانته أو مرتضع منها

في حرمة للرضعة وأمها وبناتها وأخواتها وعماتها وأخالاتها ومفعول قدر الثاني (ولدا لصاحبة اللبن) سواء كانت حرة وان أو أمة ذات زوج أو سيدة مسلمة أو كناية (و) قدر الطفل ولدا (لصاحبه) أي اللبن سواء كان زوجاً أو سيدة (من) حين (وطئه) صاحبة اللبن الذي أنزل فيه لامن عقده ولاوطئه بلا نزال ويستمر تقدير الولدية لصاحبه (لا تقطاعاً) أي اللبن ان كان بعد سنتين بل (ولو) كان الاقطاع (بعد سنين) من غير تحديد بعدد مخصوص كافي المدونة ولاوطئها أو مات عنها وتماذى بها اللبن أكثر من خمس سنين (و) لو طلقها الزوج أو مات عنها ولبنه في نديها ووطئها زوج نان بانزال (اشترك) الزوج الثاني (مع) الزوج (القديم) أي للتقدم في اللبن فمن رضعه قدر ابنا لها ولو تعددت الأزواج مادام لبن الأول في نديها ويقدر الرضيع ولدا لصاحب اللبن ان حصل بوطء حلال بل (ولو) حصل (ب)وطء (حرام) كن زوج خامسة أو محرماً جهلاً ووطئها بانزال فمن رضع من لبنه قدر ولدا له في كل حال (الآن) لا يلحق به الولد كالزنا والغصب وتزوج الخامسة والمبتوتة والملاعنة والمحرم مع العلم فمن رضع من لبنه فلا يقدر ولداً له هذا قول الامام مالك رضي الله تعالى عنه الذي رجح عنه وقوله الذي رجح اليه ان يقدر ولداً له (و) ان زوجت امرأة رضيعاً وطلقت عليه وتزوجت رجلاً ووطئها بانزال فحدث لها لبن وأرضعت به الرضيع الذي كان زوجها (حرمت) الزوجة (عليه) أي على زوجها (ان أرضعت) بلبنه (من) أي رضيعاً (كان) الرضيع (زوجاً لها) صورتها تزوجت امرأة طفلاً بولاية أبيه ثم طلقها عليه فتزوجت رجلاً ووطئها بانزال فحدث لها لبن فأرضعت منه الطفل الذي كان زوجها فقد حرمت على زوجها صاحب اللبن (لانها) لما أرضعت الطفل بلبنه صار ابناً له وهي (زوجة ابنه) رضاء فالبنوة الطارئة بعدوطء الرجل حرمتها عليه وبلغزها فيقال امرأة أرضعت صبياً فحرمت على زوجها وشبهه في التحريم فقال (ك)زوجة (مرضة مبانته) أي الزوج أي التي طلقها طلاقاً بائناً صورتها تزوج رضيعاً وطلقها فأرضعها زوجها فقد حرمت عليه لانها صارت أم زوجته والمقد على البنات يحرم الامهات (أو) أنثى (مرتضع منها) أي البانة

فالأشياء التي أرضعت منها حرمة على الزوج لأنها ربيبة صورتها بأن زوجته المدخول بها ولا لبن لها وزوجت غيره ووطئها بازال فحدث لها لبن فأرضعت منه رضية فقد حرمت الرضية على من أبان المزرعة (وان أرضعت) أجنبية أو مبانة قبل المدخول بها (زوجتيه) الرضيعتين صارتا أختين من الرضاع وحرمت الجمع بينهما (اختار) الزوج واحدة منهما و يفارق الأخرى لأنها صارتا أختين (وان) اختار (الأخيرة) أي المتأخرة منهما رضاعاً وعقداً على المشهور (وان كان) الزوج (قد بنى بها) أي مبانته التي أرضعت زوجتيه الرضيعتين (حرم الجميع) على الزوج اما المزرعة فلا صارت أم زوجته والعقد على البنات يحرم الأمهات وأما الرضيعتان فلا منهما قد صارتا ربيبتين لزوجة مدخول بها والمدخول بالأمهات يحرم البنات (وأدبت) المرأة (المتعمدة للإفساد) للنكاح بارضاعها من ذكر (وفسخ نكاح) الزوجين المكلفين (المتصادقين عليه) أي الرضاع الموجب للتحريم قبل المدخول وبعده (كقيام بينة على اقراء أحدهما قبل العقد) اذا فسخ النكاح فلهما (الصدائق) (المسمى) ان كان والا فصدائق المثل (بالمدخول) ان علما أو جهلا أو علم الزوج وحده (الا أن تعلم) الزوجة (فقط) بالرضاع أي دون الزوج فلم يعلم بالرضاع وحينئذ (ف) حكمها (ك) حكم الزوجة (الفارة) أي التي غرت خاطبها بكم عينا أو في عدتها من غيره باقتضاها فعقد عليها وتبين بقاؤها ونكون مثل الفارة في أن لها ربع دينار في نظير البضع (وان ادعاه) أي ادعى الزوج الرضاع الموجب للتحريم بعد عقده وقبل بناءه بها (فأنكرت) الزوجة الرضاع ولا يثبت له به (أخذ باقراره) فيفسخ نكاحه (ولها النصف) من المسمى وان (٤٠١) كانت القاعدة ان مافسخ قبل المدخول لأشياء فيه لكن لما اتهم هنا بالكذب تحيلاً على اسقاط نصف المهر لزمه معاملة له بنقيض قصده (وان ادعته) أي ادعت الزوجة الرضاع فأنكره الزوج (لم يندفع) الزوج عنها أي لا يفسخ نكاحه لأنها بها بالكذب تحيلاً على فراقه (ولا تقدر) الزوجة (على طلب المهر) وهي تدعى الرضاع (قبله)

وان أرضعت زوجتيه اختار وإن الأخيرة وإن كان قد بنى بها حرمت الجميع وأدبت المتعمدة للإفساد وفسخ نكاح المتصادقين عليه كقيام بينة على اقرار أحدهما قبل العقد ولها المسمى بالمدخول إلا أن تعلم فقط فكالفارة وإن ادعاه فأنكرت أخذ باقراره ولها النصف وإن ادعته فأنكرت لم يندفع ولا تقدر على طلب المهر قبله وأقرار الأبوين مقبول قبل النكاح لا بعده كقول أبي أحدهما ولا يقبل منه أنه أراد الإقذار بخلاف أم أحدهما فالتنزه ويثبت برجل وامرأة وبمرأتين إن فشا قبل العقد وهل تشترط العدالة مع الفشو تردد ويرجى أن لا يثبت برجل وامرأة ولو فشا ونذب التنزه مطلقاً ورضاع

(٥١ - جواهر الاكلیل - أول) أي قبل المدخول أي لا يمكن منه لاقتضاء دعواها ففسخ النكاح قبله وهو مسقط للمهر وقوله (واقرار الأبوين) للزوجين بالرضاع اللوجب للحرمة بينهما مبتدأ خبره (مقبول) ان أقراره (قبل) عقد (النكاح) فيمنع النكاح وان وقع النكاح فيفسخ (لا) يقبل اقرارها به (بعده) أي النكاح فلا يفسخ وشبهه في قبول اقراره قبله لا بعده فقال (كقول أبي أحدهما) أي الذكر والأشياء أي اخباره برضاعها فيقبل قوله قبله لا بعده (و) ان اقرار الأبوان وأحدهما قبل البناء ثم رجع عنه واعتذر بعدم ارادته النكاح (لا يقبل منه) أي المقر بالرضاع من أبويهما أو أحدهما (انه أراد) باقراره به (الاعتذار) أي اظهار العذر لكرهاته الزوج لاحقية اقراره بالرضاع (بخلاف) قول أبي اقرار (أم أحدهما) أي الزوجين بالرضاع الموجب للحرمة بينهما قبل النكاح (فالتنزه) أي ترك العقد مستحب ولو استمرت على قولها ويثبت (الرضاع) بين الزوجين (ب) شهادة (رجل وامرأة و) (ب) شهادة (امرأتين) به (ان فشا) أي شاع الرضاع بين الناس في الصورتين (قبل العقد) من قولها (وهل تشترط العدالة) في الرجل والمرأة وفي المرأتين (مع الفشو) أو لا تشترط لقيام الفشو مقام العدالة (تردد) الأول للخمى فانه قال يثبت الرضاع بشهادة امرأتين عدلتين اذا فشا ذلك من قولها والثاني لا يثبت ومفاده لا تشترط عدالة المرأتين مع الفشو من قولها (و) يثبت الرضاع (ب) شهادة (رجلين) عدلين به فلا يثبت بغير عدلين ان لم يفش وأخر هذا للتنبيه على ان الأصل في هذا الباب شهادة النساء (لا) يثبت (ب) شهادة (امرأة) عدلة به ان لم يفش بل (ولو فشا) من قوله قبل العقد على المشهور (ونذب التنزه) أي ترك نكاح من شهد برضاعهما من لا يثبت الرضاع بشهادته (مطلقاً) عن التقييد بكون الشاهد امرأة فشا ولا أو رجلاً كذلك أو رجلاً وامرأة بلا فشو أو امرأتين كذلك لأنها شبهة من اتقاها فقد استبرأ لدينه وعرضه (ورضاع) الرضيع ح

(الكفر) لصاحبة اللبن وصاحبه (معتبر) فلو أرضعت كافرة صغيرا مسلما قدر ولدا لها ولصاحب لبنها ولو استمر على دينهما (والغيلة) بكسر الفين المعجمة (وطء) المرأة (الرضع) وقيل هي ارضاع الحامل (وتجوز) (الغيلة والأولى تركها ان لم يتحقق ضرر الرضيع والامنت وفي الخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم هممت أن أنهي الناس عن الغيلة حتى سمعت أن الروم وفارس يصنعون ذلك فلا يضر أولادهم) (باب) في النفقة بالنكاح والملك والقرابة (بجبل) زوجة (ممكنة) بضم الميم الأولى وفتح الثانية زوجها من استمتاعها (مطيقه) لاوطء) فلا تجب لغير ممكنة ولا لغير مطيقه لصغر أو رتق وانما تجب النفقة (على) الزوج (البالغ) سواء كان حرا أو عبدا (وليس أحدها) أى الزوجين (مشرقا) بضم الميم وسكون الشين أى بالفاحد السياق وهو الأخذ في الزرع وفاعل يجب (قوت) أى طعام مقتات من بر أو غيره بالعادة (وادام) بكسر الهمزة أى ما يؤتم به من لحم أو غيره بالعادة (وكسوة) ثقبها الحر والبرد بالعادة (ومسكن) أى موضع تسكن فيه (ب) حسب (العادة) الجارية بين أهل بلدهما في الأربعة والقوت وما بعده (بقدر وسعه) أى طاقة الزوج (وحالها) أى الزوجة من غنى وفقير وتوسط بينهما في الجواهر قال مالك رضى الله تعالى عنه والاعتبار في النفقة بقدر حال المرأة وحال الزوج في يسر أو عسر (و) يعتبر حالهما بالنسبة إلى (البلد) الذى هما به (والسر) أى القيمة للقوت وما بعده من رخاء وغلاء وتوسط بينهما لاختلاف النفقة باختلاف ذلك ولا بد من (٤٠٣) كفايتها ان لم تكن أكلة بل (وان) كانت (أكلة) أى كثيرة الأكل

الكفر مُتَبَرِّءٌ وَالْغِيلَةُ وَطءُ الرُّضْعِ وَتَجُوزُ

(باب)

يَجِبُ لِمُكَنَّنَةٍ مُطِيقَةٍ لِلْوَطءِ عَلَى الْبَالِغِ وَلَيْسَ أَحَدُهُمَا مُشْرِقًا قَوْلٌ وَإِدَامٌ وَكِسْوَةٌ وَمَسْكَنٌ بِالْعَادَةِ بِقَدْرِ وَسْعِهِ وَحَالِهَا وَبِلَدِّهِ وَالسَّرُّ وَإِنْ أَكُولَةٌ وَتَزَادُ الرُّضْعُ مَا تَقْوَى بِهِ إِلَّا الرِّيْضَةُ وَقَلِيلَةٌ الْأَكْلُ فَلَا يَلْزَمُهُ إِلَّا مَا تَأْكُلُ عَلَى الْأَصُوبِ وَلَا يَلْزَمُ الْحَرِيرُ وَحَمْلٌ عَلَى الْإِطْلَاقِ وَعَلَى الْمَدْنِيَّةِ لِقِنَاعِهَا فَيَفْرُضُ الْمَاءَ وَالزَّيْتُ وَالْحَطْبُ وَالْمَلْحُ وَاللَّحْمُ الْمَرَّةَ بَعْدَ الْمَرَّةِ وَحَصِيرٌ وَسَرِيرٌ أَحْتِيجُ لَهُ وَاجِرَةٌ قَابِلَةٌ وَزِينَةٌ تَسْتَضِرُّ بِتَرْكِهَا كَكَحْلٍ وَدُهْنٌ مُعْتَادِينَ وَحَنَاءٌ وَمَشْطٌ وَاخْدَامٌ أَهْلُهُ وَإِنْ يَكْرَاهُ وَلَوْ بِأَكْثَرٍ مِنْ وَاحِدَةٍ وَقُضِيَ لَهَا بِخَادِمِهَا أَنْ أَحَبَّتْ إِلَّا

كثرة خارجة عن المعتاد
لثلمها وهي مصيبة نزلت
به فعليه كفايتها أو طلاقها
(وتزاد) الزوجة (الرضع)
على النفقة المعتادة (ما تقوى
به) على ارضاعها زمنه
لاحتياجها له (الريضة)
(المريضة) ولو أشرفت
بعد البناء (وقليلة الأكل)
خلقة (فلا يلزم إلا ما تأكله
على الأصوب) عند المتيطى
وقال أبو عمران يقضى

لريضة

لكل من الريضة وقليلة الأكل بالوسط وتصرف الفاضل فيما يحب (ولا يلزم) الزوج (الحرير)

في كسوة زوجته ولو اتسع حال (وحمل) بضم الحاء وكسر الميم قول الامام لا يلزم الحرير (على الاطلاق) عن التقييد بالمدينة أى أبقاء ابن القاسم على عمومته في سائر البلاد (و) حمل بن القصار (على المدينة) أى ساكنة المدينة المنورة بأنوار سيدنا محمد ﷺ (لقناعتها) أى المدينة واما سائر الأمصار فعلى حسب أحوالهم كالنفقة (في فرض) أى بقدر الزوجة (الماء) لشربها وغسلها من جنابة أو غسل عيد أو جمعة وغسل ثياب وآنية (والزيت) لاقتدام واستصباح وادهان (والحطب) لطبخ وخبز (والمالح) لاقتدام واصلاح طعام (واللحم) المرة بعد المرة (و) يفرض (حصير) توضع تحت الفراش (و) يفرض (سرير) احتيج له (لمنع الحشرات (و) يفرض (أجرة) امرأة (قابلة) أى التى تقابلها حال ولادتها لتلقى الولد والقيام بما يحتاج اليه (و) يفرض لها (زينة تستضر) أى تنضرب الزوجة (بتركها ككحل ودهن معتادين) لها (وحناء) معتادة لها (و) يفرض لها (مشط) بفتح الميم وسكون الشين المعجمة أى ما تنحمر به رأسها من دهن وغيره (و) يفرض (اخدام أهله) أى الاخدام بأن تكون من ذوات القدر هذا اذا كان الاخدام بشراء رقيق بل (وان) كان (بكره) لاخدم حر أو رق (ولو) كان الاخدام (بأكثر من واحدة) ان لم تكف الواحدة وتقييد الكثرة بأربعة أو خمسة في مثل بنات من ارتفع قدره أو الهاشميات (و) لو طلبت نفقة خادمها فقال الزوج أخدمها بخادمي أو أكرى من يخدمها بقدر نفقة خادمها أو أكثر (قضى لها بخادميها) لان الخدمة لها وكذا ان أراد أن يكرى لها دار أو رضى بها بالسكنى في دارها بمثل ما يكرى لها أو دون أجيب (ان أحببت) الا

لريبة (ثابتة ينة أو بأن يعرف جيرانها ربية في دين الخادم أو في سرقته ماله (والا) أي وان لم تكن أهلا للاخداف (فعليها الخدمة الباطنة) أي التي تفعل في البيت (من عجن وكنس وفرش) وطبخ (مخلاف) الخدمة الظاهرة ك(النسج والغزل) والحياطة والطرز فلا تفرمها ولو جرت بها العادة (لا) تفرض (مكحلة) أي الآلة التي يحمل الكحل فيها (و) لا يفرض (دواء) (لا) حجامه (ولا) أجرة طبيب (و) لا يلزمه (ثياب المخرج) أي التي تزين بها عند خروجها من بيتها لزيارة أو عرس أو غيرها (وله التمتع بشورتها) المراد بهما ما تجهزت به من مقبوض صداقها فيلبس ما يجوز له لبسه منها ويتمتع بها فرشا وغطاء فله منعها من بيعها وهبتها لانه يقوت عليه التمتع بها (ولا يلزمه) أي الزوج (بدلها) ان خلقت الا مالا بد منه من فراش وغطاء وآنية (وله) أي الزوج (منعها) أي الزوجة (من أكل) ماله راحة كريمة (كالثوم) والبصل والفجل وليس لها منه من ذلك (لا) أي ليس له أي الزوج منع (أبويها) وولدها من غيره ان يدخلوا (أي الأبوان والولد (لها) أي الزوجة فليس له منع من ذلك من الدخول لزوجه (وخت) أي قضى عليه بالحنث (ان حلف) أن لا يدخل لها من ذكر من أبويها وولدها من غيره وشبه في التحنث فقال (كحلفه) أي الزوج (ط) (أن لا تزور) زوجته (والديها) فتخرج لزيارتها (أن كانت مأمونة) على نفسها بأن كانت متجالة بل (ولو) كانت (شابة) فان لم تكن مأمونة فلا تخرج ولو متجالة (لا) بحنث (ان حلف) الزوج بالله تعالى أو بطلاق (لا تخرج) زوجته من بيته ولم يقيد بزيارة والديها ولا غيرها فلا يقضى عليه بخروجها لزيارتها لقصد ما عفاها وصياتها لا اضرارها (وقضى ل) أولادها من غيره (٤٠٣) (الصغار) بالدخول لها (كل يوم) مرة لتنظر حالهم (و) قضى

(ل) أولادها من غيره (الكبار) بالدخول لها (كل جمعة) مرة (كالوالدين) فيقضى لهما بالدخول لها كل جمعة مرة (ومع) امرأة (أمينه) من جهته وعليه أجرتهما (ان اتهمها) بافسادها عليه (ولها) أي الزوجة (الامتناع من أن تسكن مع اقراره)

لريبة والأفعلها الخدمة الباطنة من عجن وكنس وفرش بخلاف النسج والغزل لا مكحلة ودواء وحجامه وثياب المخرج وله التمتع بشورتها ولا يلزمه بدلها وله ممسها من أكل كالثوم لا أبويها ووالديها من غيره أن يدخلوها وخت أن حلف كحلفه أن لا تزور والديها أن كانت مأمونة ولو شابة لأن حلف لا يخرج وقضى للصغار كل يوم والكبار كل جمعة كالوالدين ومع أمينة أن اتهمها ولها الامتناع من أن تسكن مع اقراره إلا الوضعة كوكلد صغير لأحدها أن كان له حاضر إلا أن يني وهو معه وقد دت بحاله من يوم أو جمعة أو شهر أو سنة والكسوة بالشتاء والصيف وضمت بالقبض مطلقا كنفقة الولد إلا لبينة على الضياع ويجوز إعطاء الثمن عما لزمه

لتضررها باطلاعهم على أحوالها وما تريد ستره عنهم وان لم يثبت اضرارهم بها (الا) الزوجة (الوضعة) أي الدنية القدر فليس لها الامتناع من سكناها مع اقرار به إلا أن يتحقق الضرر فيعز لها عنهم (ك) امتناع كل من الزوجين من سكناه مع (ولد صغير لأحدها) أي الزوجين سواء كان الزوج أو الزوجة فلا آخر الامتناع من السكنى معه (ان كان له حاضر) غير أحد الزوجين في كل حال (الا أن يني) أحدها (وهو) أي الصغير (معه) والآخر عالم بمسأكت عليه فليس له اخراجه ويجبر على إبقائه كما اذا لم يكن له حاضر (وقد دت) نفقة الزوجة (ب) حسب (حاله) أي الزوج في الاكتساب (من يوم) ان كان من الصنيع الدين يقبضون أجرة عملهم كل يوم (أو جمعة) ان كان من الصنيع الدين يقبضون أجرة عملهم كل جمعة (أو شهر) كآر باب الوظائف والجند الدين يقبضون مرتبهم كل شهر (أو سنة) كآر باب الرزق والبساتين الدين يقبضون مرتباتهم كل سنة (و) قد دت (الكسوة) مرتين في السنة فتكسى (بالشتاء) ما يناسبه (والصيف) ما يناسبه ان خلقت كسوة كل بحيث لا تنكفي العباء الثاني فان لم تخلق وكان فيها كفاية كالعام الأول أو قريبا منه فلا تفرض لها كسوة أخرى والعتاء والوطاء شتاء وصيفا كذلك (وضمت) الزوجة نفقتها الشاملة لكسوتها (بالقبض) من الزوج أو وكيله (مطلقا) عن التقيد بكونها عن مدة ماضية أو حالة أو مستقبلية وعن كون ضياعها بلاينة وعن كونه بسببها (كنفقة الولد) أي ما تنفقه عليه وهو في حضانتها فتضمنها اذا قبضتها وضاعت منها في كل حال (الا) شهادة (بينة على للضياع) بلا تعد ولا تفریط منها فلا تضمنها ولكن يحلفها الاب (ويجوز) للزوج (اعطاء الثمن) للزوجة عوضا (عماله)

لها من الاعيان المتقدمة في قوله فيفرض الماء للملح والزيت الخ ما تقدم (و) تجوز له (المقاصة) للزوجة عن نفقتها (بدينه) أى الزوج على الزوجة (الاضرر) لها بسبب فقرها بحيث يخشى ضياعها أو مشقتها فلا تجوز مقاضتها (وسقطت) نفقة الزوجة المفروضة (ان أكلت معه) ومعنى سقوطها أنها لا شيء لها عليه سوى هذا (ولها) أى الزوجة (الامتناع) من أكلها معه وطلب الفرض والأولى لها الاكل معه لانه تودد وحسن معاشرته (أو) أى وسقطت النفقة ان (منعت) الزوجة زوجها (الوطء) لغير عذر (أو) منعت (الاستمتاع) بها بغير الوطء (أو) أى وسقطت نفقتها ان (خرجت) من مسكنها (بلا إذن) من زوجها (ولم يقدر) الزوج (عليها) على ردها لمسكنها بنفسه ولا برسول ولا بحاكم منصف قال البناني هذا القيد يرجع لصور النشوز الثلاثة (ان لم تحمل) والا فلا تسقط نفقتها بخروجها بلا إذن (أو) أى وسقطت نفقتها ان (بانت) من زوجها بخلع أو بتات ان لم تحمل فحذفه من هذا لدلالة الاول عليه (ولها) أى الناشز أو البائن (نفقة الحمل والكسوة) بتمامها مع النفقة (في أوله) أى الحمل الى آخره (و) ان بانت (في) أثناء (الاشهر) للحمل فلها (قيمة مناب) باقي (ها) أى الاشهر من كسوتها (واستمر) السكن للحامل (ان مات) الزوج قبل وضعها لانه حق تعلق بذمته فلا يسقطه موته كسائر الحقوق سواء كان السكن له ام لا فقد كراه أم لا وتسقط النفقة والكسوة لكون الحمل وارثا (لا) يسكن مسكن الحامل (ان مات) الحامل المطلقة فلا شيء لورثتها من كراء المسكن (وردت) الحامل (النفقة) أى بقيتها بموت الزوج وشبهه في رد النفقة فقال (كانفشاش الحمل) المطلقة طلاقا بائنا بعد قبض نفقته فتردها كلها وكذا كسوته ولو بعد أشهر وسواء دفعها لها بحكم أولا (لا) ترد (٤٠٤) (الكسوة) التي قبضتها وهي في العصة ثم تموت هي أو هو (بعد) مضي (أشهر)

وَالْمُقَاصَّةُ بِدَيْنِهِ الْاَضْرَرِ وَسَقَطَتْ اِنْ اَكَلَتْ مَعَهُ وَلَهَا اِلِمْتِنَاعُ اَوْ مَنَعَتْ الْوَطْءَ اَوْ اِلِمْتِنَاعُ اَوْ خَرَجَتْ بِلَا اِذْنٍ وَلَمْ يَقْدِرْ عَلَيْهَا اِنْ لَمْ تَحْمِلْ اَوْ بَانَتْ وَلَهَا نَفَقَةُ الْحَمْلِ وَالْكِسْوَةُ فِي اَوَّلِهِ وَفِي الْاَشْهُرِ قِيَمَةُ مَتَابِهَا وَاسْقَمَرَّ اِنْ مَاتَ لَا اِنْ مَاتَتْ وَرَدَّتِ النَّفَقَةُ كَانْفِشَاشِ الْحَمْلِ لَا الْكِسْوَةَ بَعْدَ اَشْهُرٍ يَخْلَافُ مَوْتَ الْوَلَدِ فَيَرْجِعُ بِكِسْوَتِهِ وَاِنْ خَلَقَتْ اِنْ كَانَتْ مُرْضِعَةً فَلَهَا نَفَقَةُ الرِّضَاعِ اَيْضًا وَلَا نَفَقَةٌ يَدْعُوها بَلْ يَظْهَرُ الْحَمْلُ وَحَرَكَتِهِ فَتَجِبُ مِنْ اَوَّلِهِ وَلَا نَفَقَةَ لِحَمْلِ مُلَاعِنَةٍ وَاُمَةٍ وَلَا عَلَى عَهْدِ الْاَرْجَمِيَّةِ وَسَقَطَتْ بِالْعُسْرِ لَا اِنْ حُبِسَتْ اَوْ حُبِسَتْ اَوْ حَبَسَتْ الْفَرْضَ وَلَهَا نَفَقَةُ حَضْرِهِ وَاِنْ رَتَقَتْ اَوْ اَعْسَرَ بَعْدَ يُسْرِ

فلا تردها ومفهوم أشهر ردها له اذا ماتت أو طلقت بعد شهرين أو أقل وهو كذلك (ب) بخلاف موت الولد) المحضون بعد قبض حاضنته كسوته لمدة مستقلة (فيرجع) الاب (بكسوته) ان كانت جديدة بل (وان) كانت (خلقة) في أخذ الاب جميعها ولا حظ منها للام

(وان كانت) البائن الحامل (مرضعة) ولدا لزوجها (فلها نفقة) أى أجرة (الرضاع) فالماضي أيضا) أى كما ان لها نفقة الحمل لقوله تعالى فان أرضعن لكم فأتوهن أجورهن والبائن لا يجب عليها الارضاع (ولا نفقة بدعواها) الحمل لا حتم كذبها (بل بظهور الحمل) بها بشهادة امرأتين عدلتين وهو لا يظهر في أقل من ثلاثة أشهر (وحركتها) أى الحمل وهو لا يتحرك في أقل من أربعة أشهر واذا تحرك الحمل بعد أربعة أشهر (فتجب) النفقة (من أوله) أى الحمل ان كان طلقها من أوله والا فمن حين الطلاق فتحاسبه بنفقة الماضي (ولا نفقة) على ملاعن (لحمل ملاعنة) لعدم لحوقه به ان كان رماها بنفيه (و) لا نفقة لحمل (أمة) مطلقة طلاقا بائنا على أبيه حرا كان أو عبدا بل على سيدها لانه ملكه والملك مقدم على القرابة (ولا نفقة) على عبد) لحمل مطلقة حرة أو أمة فشرط وجوب نفقة الحمل على أبيه لحوقه به وحرتهما (الا) المطلقة (الرجعية) فتجب نفقة حملها على زوجها حرا كان أو عبدا لانها زوجة حكما (وسقطت) نفقة الزوجة (بالعسر) للزوج أى لا تلازمه حاضرا كان أو غائبا وظاهره ولو كان قدرها حاكم مالكي فلا ترجع بها عليه بعد يسره (لا) تسقط نفقة الزوجة (ان حبست) الزوجة في حق عليها (أو) أى ولا تسقط نفقة الزوجة ان (حبست) العرض) ولو بلا اذنه ومفهوم الفرض أنها ان حبست النفل فان كان باذنه فلا تسقط والا فتسقط (ولها) أى الزوجة التي حبست الفرض مطلقا أو النفل باذنه (نفقة حضر) ان كانت الزوجة غير معيبة بعيب يوجب الحيار بل (وان) كانت (رتقاء) ونحوها من كل معيبة بما يوجب الحيار ورضى به الزوج فيجب على زوجها لها ما يجب عليه للخالية من العيوب فتجب عليه النفقة والكسوة والسكنى على التفصيل المتقدم (وان أعسر) الزوج (بهديسر) ولم ينفق زمن يسره على زوجته مثلا أيسر في شعبان ولم ينفق فيه على

زوجته ثم أعسر في رمضان (فالماضي) في زمن يسره وهي نفقة شعبان دين (في ذمته) لا يسقط عنه بعسره بعده ان كان فرضه حاكم بل (وان لم يفرضه حاكم) فلا يسقط العسر الا نفقة زمنه خاصة (ورجعت) الزوجة إن شاءت (بما أنفقت) الزوجة (عليه) أي الزوج من مالها حال كونه (غير سرف) بالنسبة اليه والى زمن الانفاق ان كان حال انفاقها عليه موسرا بل (وان) كان (معسرا) حال انفاقها عليه (ك) شخص (منفق) من ماله (على) شخص (أجنبي) فله الرجوع بما أنفقه عليه غير سرف وان كان معسرا حال انفاقه عليه في كل حال (الا) قصد (صلة) راجع للزوجة أيضا ففي كلام المصنف احتباك لحذفه من مسألة الزوجة الا لصلته وذكر نظيره في مسألة الأجنبي وحذفه وان معسرا في الأجنبي وذكر نظيره في الزوجة (و) لمن أنفق (على) الشخص (الصغير) الرجوع عليه (ان كان له مال) حال الانفاق عليه أو أب موسر (علمه للنفق) عليه حال الانفاق ولم يتيسر له الانفاق عليه منه بأن تسر عليه الوصول اليه (وحلف أنه أنفق ليرجع) على مال الصغير أو أبيه وكان الانفاق غير سرف (ولها) أي الزوجة (الفسخ) للنكاح بطلقة رجعية وقد تبع المصنف في عبارته هذه ابن شاس وابن الحاجب وعبارة غيرهم ولها الطلاق (ان عجز عن نفقة حاضرة) سواء أثبت عجزه أم لا وكذا الكسوة (لا) أي ليس لها الفسخ ان عجز عن نفقة (ماضية) تركها وهو موسر ولكن لها مطالبة بها كالدين وثبت للزوجة هذا الحكم (وان) كانا (عبدین) أو أحدها (لا) أي ليس لها الفسخ لعجز الزوج عن نفقتها الحاضرة (ان) كانت (علمت) الزوجة عند عقد النكاح (قصره) (٤٠٥) ولو أيسر بعد ذلك ثم أعسر لدخولها على أنه لا ينفق عليها (أو)

فَالْمَاضِي فِي ذِمَّتِهِ وَإِنْ لَمْ يَفْرَضْهُ حَاكِمٌ وَرَجَعَتْ بِمَا أَنْفَقَتْ عَلَيْهِ غَيْرَ مَرْفُوعٍ وَإِنْ مُعْسِرًا كَمُنْفِقٍ عَلَى أَجْنَبِيٍّ إِلَّا لِصِلَةٍ وَعَلَى الصَّغِيرِ إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ عَلَيْهِ الْمُنْفِقُ وَحَلَفَ أَنَّهُ أَنْفَقَ لِيَرْجِعَ وَلَهَا الْفَسْخُ إِنْ عَجَزَ مِنْ نَفَقَةٍ حَاضِرَةٍ لَا مَاضِيَةٍ وَإِنْ عَبْدَيْنِ لَا إِنْ عَلِمَتْ قَرَرَهُ أَوْ أَنَّهُ مِنَ السُّؤَالِ إِلَّا أَنْ يَتْرُكَهُ أَوْ يَشْتَهَرَ بِالْمَطَاءِ وَيَنْقَطِعَ فَيَأْمُرُهُ الْحَاكِمُ إِنْ لَمْ يَثْبُتْ عُصْرُهُ بِالنَّفَقَةِ وَالْكِسْوَةِ أَوْ الطَّلَاقِ وَلَا تُلَوِّمُ بِالْإِجْتِهَادِ وَزَيْدٌ إِنْ مَرَضَ أَوْ سَجَنَ ثُمَّ طَلَّقَ وَإِنْ غَائِبًا أَوْ وَجَدَ مَا يُعْمِكَ الْحَيَاةَ لَا إِنْ قَدَّرَ عَلَى الْقَوْتِ وَمَا يُوَارِي التَّوْرَةَ وَإِنْ غَنِيَّةً وَلَهُ الرُّجْعَةُ إِنْ وَجَدَ فِي الْيَدَةِ يَسَارًا يَقُومُ بِوَجِبِ مِثْلِهَا وَلَهَا النَّفَقَةُ فِيهَا وَإِنْ لَمْ يَرْتَجِعْ وَطَلَبَهُ هُنْدٌ سَفَرَهُ بِنَفَقَةِ السَّتَقْبَلِ لِيُدْفَعَهَا

الفسخ (فيا أمره الحاكم ان لم يثبت) الزوج (عسره) بيينة أو بتصديقها وصلة يأمره (بالنفقة أو الكسوة أو الطلاق) أي يأمره بالانفاق فان امتنع أمره بالطلاق وحكم عليه به (والا) أي وان ثبت عسره ابتداء أو بعد أمره بالطلاق (تأوم) أي أمهله الحاكم (بالاجتهاد) أي من غير تحديد بيوم أو ثلاثة أو شهر أو شهرين (وزيد) في زمن التأوم (ان مرض أو سجن) بقدر ما يرجي له فيه شيء اذا رجي برؤه من المرض وخلاصه من السجن عن قرب والاطلاق عليه بلا زيادة (ثم) بعد التأوم وعدم وجدان النفقة والكسوة (طلق) عليه ويجري فيه قوله فهل يطلق الحاكم أو يأمرها به ثم يحكم قولان ان كان حاضرا بل (وان) كان (غائبا) ومعنى ثبوت عسر الغائب عدم وجود ما يقابل النفقة بوجه من الوجوه (أو) أي وطلق عليه (وان وجد) الزوج (ما يمسك الحياة) فقط من القوت اذ لا يصبر عليه ولا سيما ان طالت مدته (لا) يطلق عليه (ان قدر على القوت) الكامل المشبع ولو من خشن المأكول أو خبزا بلا ادام (وما يوارى) أي يستر (العورة) أي جميع بدنهما من صوف أو كتان (وان) كانت (غنية) ومراعاة حالها في النفقة والكسوة علها مع القدرة وما هنا في حال العجز للوجوب للفراق (وله) أي الزوج المطلق عليه لعدم النفقة (الرجعة) للزوجة المطلقة لانه طلاق رجعي (ان وجد في العدة يسارا) أي مالا (يقوم بواجب مثلها) لان الطلقة التي أوقفها الحاكم انما كانت لدفع ضرر عجزه فلا تصح رجسته الا اذ ازال (ولها) أي المطلقة لعدم النفقة (النفقة فيها) أي العدة اذا وجد يسارا يملك به رجعتها ان ارتجعها بل (وان لم يرتجعها) لانها كالزوجة في النفقة والارث ونحوها (و) (للزوجة) (طلبه) أي الزوج (عند) ارادة (سفره بنفقة) الزمن (الستقبل) الذي أراد الغيبة فيه (ليدفعها) أي

نفقة المستقبل (لها) أى الزوجة قبل سفره (أو) (لـ) (يقيم) الزوج (لها) أى الزوجة (كفيلاً) أى ضامناً يدفعها لها بحسب ما انفقت مع الزوج من يوم أو جمعة أو شهر (و) إذا سافر الزوج ولم يدفع لزوجه نفقة للمستقبل ولم يقيم لها كفيلاً بها ورفعت أمرها للحاكم وطلبت نفقتها (فرض) أى قدر الحاكم لها النفقة (فى مال) الزوج (الغائب) غير اللودع (و) (فى) (وديعته) التى أودعها عند أمين (و) (فى) (دينه) على غيره من بيع أو قرض (و) ان ادعت زوجة الغائب على شخص بدين لزوجها وأنكر فلها (إقامة البينة على) للدعى عليه (النكر بعد حلفها) أى زوجة الغائب فى هذه وفى فرض نفقتها فى مال الغائب ووديعته (بإستحقاقها) النفقة على الغائب لكونه لم يدفعها لها ولم يقيم لها كفيلاً بها ولم تسقطها عنه (ولا يؤخذ منها) أى الزوجة (بها) أى النفقة لائق تأخذها من مال الغائب ووديعته ودينه ونائب فاعل يؤخذ شخص (كفيل) خوفاً من كونها لا تستحقها لدفعها لها أو إقامة كفيل لها بها أو إسقاطها عنه (وهو) أى الزوج (على حجته إذا قدم) من سفره وادعى مسقطاً فله إثباته والرجوع عليها بما أخذته (و بيعت داره) أى الزوج الغائب فى نفقة زوجته التى طلبتها فى غيبته ان لم يكن له غيرها (بعد ثبوت ملكه) للدار بشهادة عدلين (وأنها لم تخرج عن ملكه فى علمهم) وليس لهم أن يشهدوا بعدم خروجها عن ملكه على القطع لاحتمال خروجها عنه بوجه لم يعلموه (ثم) بعد ثبوت الملكية تشهد (بينة بالحيازة) للدار بأن يرسل الحاكم بينة تطوف بالدار من خارجها وداخلها (٤٠٦) تعين حدودها (قائلة هذا) العقار (الذى حزنه) أى طفنتابه وعائنا حدوده

(هى) (الدار) التى شهد بملكها للغائب) ولعل هذا فيما اذا شهدت شهود الملك بأن له داراً محل كذا ولم يذكرها حدودها ولا جيرانها على وجه الشهادة به وأمان ذكرت ذلك على الوجه المذكور كما جرى به العمل بمصر بل يز يدون صفة جدرانها وما اشتملت عليه

لَهَا أَوْ يُقِيمَ لَهَا كَفِيلًا وَفُرِضَ فِي مَالِ الْغَائِبِ وَوَدِيعَتِهِ وَدَيْنُهُ وَإِقَامَةُ الْبَيِّنَةِ عَلَى الْمُنْكَرِ بَعْدَ حَلْفِهَا بِاسْتِحْقَاقِهَا وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا كَفِيلٌ وَهُوَ عَلَى حُجَّتِهِ إِذَا قَدِمَ وَبِيعَتْ دَارُهُ بَعْدَ ثَبُوتِ مِلْكِهِ وَأَنَّهَا لَمْ تَخْرُجْ عَنْ مِلْكِهِ فِي عِلْمِهِمْ ثُمَّ بَيَّنَتْ بِالْحِيَازَةِ قَائِلَةً هَذَا الَّذِي حُزِنَ لَهُ هِيَ الَّتِي شَهِدَ بِمِلْكِهَا لِلْغَائِبِ وَإِنْ تَنَازَعَا فِي عُسْرِهِ فِي غَيْبَتِهِ اعْتَبِرَ حَالُ قُدُومِهِ وَفِي أَرْسَالِهَا فَالْقَوْلُ قَوْلُهَا إِنْ رَفَعَتْ مِنْ يَوْمِ تَدْرُجِ الْحَاكِمِ لَا لِمُدُولٍ وَجِيرَانٍ وَالْأَفْقُولُ كَالْحَاضِرِ وَحَلَفَ لَقَدْ قَبَضْتُهَا لَا بِمَشْتَبَاهٍ وَفِي قَرْضِهِ قَوْلُهُ إِنْ أَشْبَهَ وَالْأَفْقُولُ أَنْ أَشْبَهَتْ وَالْأَفْقُولُ الْقَرْضُ وَفِي حَلْفِ مُدْعَى الْأَشْبَهَةِ تَأْوِيلَانِ

من الاماكن والمرافق ونحوها فلا يحتاج لبينة بالحيازة (وان) طلبته بعد قدومه من سفره بنفقتها مدة غيبته و (تنازعا) (فصل) أى الزوجان (فى عسره) أى الزوج ويسره (فى) (بعدة) (غيبته) فادعى الأول وادعت الثانى (اعتبر حال قدومه) من السفر فان قدم معسراً فقله بيمينه والا فقولها بيمينها (و) ان تنازعا (فى ارسالها) أى النفقة الشاملة للكسوة بأن ادعى وصولها اليها وأنكرت (فالقول قولها) ولو سقوية بيمين (ان رفعت) أمرها (بومئذ لحاكم) ولم يجد له مالا يفرض نفقتها فيه فأذن لها فى انفاقها على نفسها من مالها أو من قرض وترجع اليه اذا قدم (لا) يكون القول قولها ان رفعت (لـ) (شهود) (عدول وجيران) مع تيسر الرفع للحاكم (والا) أى وان لم ترفع للحاكم مع تيسره بأن لم ترفع لاحد أو رفعت لغيره مع تيسره (فقوله) أى الزوج هو المعمول به بيمينه (كـ) (الزوج) (الحاضر) بالبلد مع زوجته ادعى الاتفاق عليها وادعت عدمه وهو موسر فاقول قوله بيمينه اذا لم تكن مفروضة والا فلا يقبل قوله الا ببينة لانها حينئذ كالدين (و) حيث كان القول قوله (حلف لقد قبضتها) منه أو من رسوله (لا) يحلف لقد (بمشتها) أى النفقة للزوجة لاحتمال عدم وصول ما يشتها اليها وهو الأصل (و) (ان تنازعا) (فما) أى قدر النفقة الذى (فرضه) الحاكم ونسب ما فرضه أو عزل أو مات ولم يسجله (فقوله ان أشبه) أى وافق الزوج ما اعتيد فرضه لئلا على مثله أشبهت هى أيضاً أم لا (والا) أى وان لم يشبه (فقولها) أى الزوجة هو المعمول به (ان أشبهت والا ابتداء) الحاكم (الفرض) لنفقتها فى المستقبل ولها فى الماضى نفقة مثلها (وفى حلف مدعى الاشبه) سواء كان الزوج أو الزوجة وعدم حلفه (تأويلان) فى التوضيح قبل منذهب ابن القاسم أنه لا يمين على من أشبه قوله منهما اذا لا يحلف على حكم الحاكم مع شاهد

وحمل غيره المدونة على انه يحلف (فصل) في نفقة الرقيق والداية والقريب وخادمه والحضنة وما يتعلق بها (انما يجب) على المالك (نفقة رقيقه) لارقيق رقيقه فالحصر بالنسبة لهذا (ودابته ان لم يكن) أى يوجد (مرعى) يكفيها والاوجب عليه رعيها بنفسه أو بأجرة (والا) أى وان لم ينفق على رقيقه أو دابته بخلا أو عجزا (بيع) ان وجد من يشتريه وحل بيعه والا وهب أو أخرج عن ملكه بوجه ما أو ذكاة ما يؤكل وشبهه في البيع فقال (كتكليفه) أى المالك رقيقا أو داية (من العمل مالا يطيق) لا بمسقة خارجة عن المادة زيادة على مرتين (ويجوز) لئلا أن يأخذ (من لبنها مالا يضر بنتاجها) أى ولدها (و) يجب (بالقربة على) الولد الحر (الموسر) كبيرا كان أو صغيرا ذكر كان أو أنثى واحدا أو متعددا صحيحا أو مريضا مسلما أو كافرا اذ هو خطاب وضع والأصح خطاب الكفار بفروع الشريعة (نفقة الوالدين) أى الأم والأب المباشرين الحرين ولو كافرين والولد مسلم أو كان الجميع كفارا اتفق دينهم أو اختلف (المسرين) بنفقتهم وظاهره ولو كان الأب يقدر على الكسب وهو قول الباجي ومن وافقه وقال اللخمي يجبر على عمل صنعه وهو للتمتع وعليه صاحب الجواهر وقال الخطاب انه الظاهر قياسا على الولد فانه اشترط في وجوب نفقته على أبيه عجزه عن التكسب بصنعة لا تزرى به بخلاف صنعة الأبوين فيجب ان عليها ولو كان فيهما معرفة على الولد لا تصافهما بها قبل وجود الولد غالبا (وأثبتنا) أى الوالدان (العلم) أى فقرها بعدلين ان أنكره الولد (لا يمين) منهما مع شهادة العدلين لانه عقوق لهما (وهل الابن اذا طوب) من أبيه (بالنفقة) عليهما وادعى العلم (محمول على الملاء) بالمد أى الغنى فمليه اثبات عدمه بعدلين ويمين (أو) محمول على (العلم) فعليهما (٤٠٧) اثبات ملائه لان نفقتهم انما يجب في ماله لافى ذمته بخلاف

(فصل) انما يجب نفقة رقيقه ودابته ان لم يكن مرمى ولا بيع كتكليفه من الممل مالا يطيق ويجوز من لبنها مالا يضر بنتاجها وبالقربة على الموسر نفقة الوالدين المسيرين وأثبتنا المذم لا يمين وهل الابن اذا طوب بالنفقة محمول على الملاء أو المذم قولان وخاديهما وخادم زوجة الأب واعفاهه يزوجه واحدة ولا تتعد ان كانت احدهما أمه على ظاهرها لا زوج أمه وجده وولد ابن ولا يسقطها تزويجها بفقير وودعت على الأولاد وهل على الرءوس أو الإرث أو اليسار أقوال ونفقة الوالد الذكري حتى يبلغ عاقلا قادرا على الكسب والأنتى حتى يدخل زوجها وتسقط عن الموسر بمضى الزمن إلا لقضية أو ينفق غير متبرع

أنفسهما لتأكد حتهما (و) يجب بالقربة نفقة (خادم زوجة الأب) للتأهله للاخدام (و) يجب بالقربة (اعفاهه) أى الأب (بزوجة واحدة ولا تتعدد) نفقة زوجة الأب على ولده (ان كانت احدها أمه على ظاهرها) أى للمدونة فينفق على أمه لقربانها وزوجيتها لأبيه وأولى في عدم التعدد ان كانتا أجنبيتين والقول للأب فيما ينفق عليهما (لا) يجب على الولد بالقربة نفقة (زوج أمه) الفقير (و) لا يجب بالقربة نفقة (جد) وجدة من جهة أب أو أم (و) لا يجب نفقة (ولد ابن) وأولى ولد بنت (ولا يسقطها) أى نفقة الأم (تزويعها) أى الأم (بزوج فقير) أو غنى افتقر ومثل الأم البنت فان قدر الزوج على بعض النفقة تم الابن أو الأب باقيا (ووزعت على الأولاد) الموسرين اتفق يسارهم أو اختلف (وهل) توزع عليهم (على) عدد (الرءوس) من غير نظر الى اختلافهم بالذكورة والانثوية واليسار (أو) بحسب (الارث) فعلى الذكر ضعف ماعلى الأنثى (أو) بحسب (اليسار) في الجواب (أقوال) الاول نقله اللخمي عن ابن الساجشون والثاني لابن حبيب ومطرف والثالث لحمد وأصبغ ونقل عنه الاول أيضا (و) يجب بالقربة (نفقة الولد الذكر) الحر الفقير العاجز عن الكسب على أبيه الحر الموسر بما فضل عن قوته وقوت زوجته أو زوجاته (حتى يبلغ) الذكر عاقلا قادرا على الكسب والأنثى حتى يدخل (بها) (زوجها) البالغ (وتسقط) نفقة القربة (عن) الشخص (الموسر بمضى الزمن) فاذا تحيل الوالد أو الولد المسرف نفقته وأخذها من غير من وجبت عليه وأراد الرجوع بها على من وجبت عليه فلا يقضى له به لأنها السد الحلة وقد حصل (الالقضية) أى لفرضها من حاكم فلا تسقط عن الموسر بمضى الزمن (أو) أى والا ان (ينفق) على الوالد أو الولد شخص (غير متبرع) بعد فرضه فله الرجوع

(واستمرت) نفقة الأثني على أيها عادت اذ حال دخول زوجها بها ليست على أيها فتجوز عن عادت باستمرت بقرينة قوله والأثني حتى يدخل زوجها بها (ان دخل) الزوج بها حال كونها (زمنة) أي مريضة واستمرت كذلك (ثم طلقها الزوج أو مات وهي زمنة) لا تعود نفقة البنت على أيها (ان) دخل بها الزوج صغيرة صحيحة ثم (عادت) بطلاق أو بموت الزوج حال كونها (بالغة) صحيحة قادرة على الكسب غير سؤال (أو) أي ولا تعود على أيها ان دخل بها زوجها زمنة وصحت عنده (وعادت الزمانة) لها عند زوجها وتأيمت زمنة بالغة ثيبا (وعلى المكاتبه نفقة ولدها) الرقيق لاعلى سيدها ان أدخلته معها في كتابتها أو دخل فيها بحكم الشرع بأن كانت حاملا به وقت عقدها أو حملت به بعده لأنها أحرزت نفسها وولدها ومالها (ان لم يكن الأب) معها (في الكتابة) فان كان فنفتها ونفقة ولدها عليه (أو) ان عجزت المكاتبه عن نفقة ولدها والمكاتب عن نفقتها ونفقة ولدها (ليس عجزه) أي المذكور من المكاتبه أو الأب (عنها) أي النفقة على المكاتبه وولدها (عجزا عن الكتابة) لأنها منوطه بالرقبة كالخطابة والنفقة بالمال (وعلى الأم المتزوجة) بأبي الرضيع (و) المطلقة (الرجعية رضاع ولدها) من الزوج الذي هي في عصمته أو المطلق (بلا أجر) أي عوض مال تأخذه لذلك (الا لما قدر) أي ارتفاع شأن بأن كانت من أشرف الناس الذين ليس شأنهم ارضاع أولادهم وشبهه في عدم الوجوب فقال (ك) المطلقة (البائن) فلا يلزمها الارضاع ولو غير شريفة وان أرضعت فلها الأجرة (الا أن لا يقبل) الولد (غيرها) أي أمه (٤٠٨) الشريفة أو البائن قبلها رضاعه ولها الأجرة (أو) يقبل الولد غيرها (و) (يعلم)

واستمرت ان دخل زمنة ثم طلق لان عادت بالغة أو عادت الزمانة وعلى المكاتبه نفقة ولدها ان لم يكن الأب في الكتابة وليس عجزه عنها عجزا عن الكتابة وعلى الأم المتزوجة أو الرجعية رضاع ولدها بلا أجر الا لملو قدر كالبائن الا أن لا يقبل غيرها أو يئتم الأب أو يموت ولا مال للصبي واستأجرت ان لم يكن لها لبان ولها ان قيل غيرها أجرة المثل ولو وجد من ترضعه عندها مجانا على الأرجح في التأويل وحضانة الذكر للبلوغ والأنثى كالنفقة للأم ولو أمة عتق ولدها أو أم ولده وللأب تمامه وأدبه وبثته للمكاتب ثم أمها ثم جدة الأم ان انفردت بالسكنى عن أم سقطت حضانتها ثم الخالة ثم خالتها ثم جدة الأب ثم الأب ثم الأخ ثم العمة

أي يفتقر الأب أو يموت ولا مال للصبي) فان كان للصبي مال فلها الأجرة منه (و) اذا وجب عليها الارضاع ولا مال للأب ولا لولد وقبل غيرها (استأجرت) الأم من مالها من ترضعه سواء كانت عالية القدر أو بائنا أو رجعية أو غير مطلقة (ان لم يكن لها) أي الأم

(لبان) أو لم يكفه (ولها) أي الأم التي لا يلزمها الارضاع (ان قبل) الولد (غيرها أجرة المثل) أي مثلها من مال الأب والابن (ولو وجد) أبوه (من ترضعه عندها مجانا) أي بلا أجرة (على الأرجح) عند ابن يونس من الخلاف (في التأويل) للمدونة (وحضانة) بفتح الحاء وهي لفظة الحفظ والصيانة وشرعا صيانة العاجز والقيام بمصالحه (الذكر) المحقق بآبته من ولادته (البلوغ) ولوزننا أو عاجزا عن الكسب أو مجنونا فتسقط حضنة الأم وتستمر نفقته على أبيه ولا يخرج الحنفى للشكل عن حضانتها مادام مشكلا (و) حضانة (الأثني) كالنفقة في الجملة اذ حضانتها إلى الدخول فقط والنفقة اليه أو إلى الدعاء له وحضانة الذكر والأثني (للأم) المطلقة أو التي مات زوجها وأما التي في العصمة فهي لها وللأب معا ان كانت الأم حرة بل (ولو) كانت (أمة) متزوجة (عتق ولدها) وطلقت أو مات زوجها الحر أو العبد فلها حضانتها الآن ينسراها السيد فتسقط حضانتها كالأم اذا تزوجت (أو) كانت الأم (أم ولد) نجز سيدها عتقها أو عتقت بموته فلها حضانة ولدها منه (وللأب) وسائر الأولياء (تمامه) أي المحضون (وأدبه) أي تأديبه (و) بثته (أي إرساله) (للمكاتب) أي محل تعلم الكتابة أو العلم لأمه (ثم) اذا قام بالام مانع أو أسقطت حضانتها للحضانة ل(أمها) أي الأم (ثم) ل(جدة الأم) أم أمها أو أم أيها (ان انفردت) أم الأم أو جدتها (بالسكنى عن أم سقطت حضانتها) بتزوج أو غيره ويجرى هذا الشرط في كل من انتقلت لها الحضانة (ثم الخالة) أخت الأم شقيقة أو لأب أو لام (ثم) (خالتها) أي الام وأسقط مرتبة وهي عمة الأم (ثم) ل(جدة) المحضون من قبل (الأب) سواء كانت أم الأب أو أم أمه أو أم أبيه (ثم الأب) تأخير الأب عن جدات المحضون من جهة الأب هو مذهب المدونة (ثم الأخ) للمحضون شقيقة ثم لأمه ثم لأبيه (ثم العمة) للمحضون ثم عمة

أبيه ثم خالة أبيه (ثم هل بنت الأخ) الشقيق ثم لأم ثم لأب ومفاد نقل اللواق انه الرجح (أو) بنت (الأخت) شقيقة ثم لأم ثم لأب واختاره الرجح (أو) الشخص (الاكفا) أى الأشد في الكفاية وحفظ المحضون (منهن) أى بنات الاخوة والاخوات (وهو الاظهر) من الخلاف عند ابن رشد (اقوال) للناسب تردد (ثم الوصى) ذكر اكان أو أنثى ان كان المحضون ذكر اكان أنثى لا تطبيق الوطء فكذلك وان كان المحضون أنثى مطبقا للوطء والوصى ذكر فشرط استحقاقه الحضانة كونه محرما لها بنسب أو صهر أو رضاع والافليس له حضانة (ثم الأخ) للمحضون الشقيق ثم لأم ثم لأب ثم الجد من جهة الأب (ثم ابنة) أى الأخ كذلك (ثم العم) كذلك (ثم ابنة) أى العم كذلك ثم (لا) حضانة ل (جد) للمحضون منتسب (لأم) عند ابن رشد (واختار) اللخمى من نفسه (خلافه) وهو ان للجد من جهة الام الحضانة لان له حنانا وشفقة وقد قدموا الأخ لأم على الأخ لأب لذلك (ثم المولى الاعلى) أى المعتق الذكر وعصبته نسبا ثم ولا فلا حضانة للمعتقة اذ لا تعصيب فيها كالدكر (ثم المولى الاسفل) أى المعتق بفتح التاء (وقدم الشقيق ثم لأم ثم لأب في الجميع) من الاخوة والاخوات والاعمام والعمات والحالات وأولادهم (و) قدم (في المتساويين) في المرتبة كأختين شقيقتين (ب) زيادة (الصيانة) أى حفظ المحضون بما لا يليق به (و) زيادة (الشفقة) أى الحنان والرحمة (وشرط الحاضن) ذكر اكان أو أنثى (العقل) فلاحق فيها المجنون وعدم القسوة فلا حضانة لمن علمت قسوته (والكفاية) أى القدرة على القيام بما يحتاج اليه المحضون في (لا) حضانة ل (كمسنة) أى كبيرة في السن كبراما نعا من القيام بما يحتاج اليه المحضون وأدخلت الكاف الزمنة والمقعدة والعمياء والخرساء والصماء ذكر اكان الحاضن أو أنثى (وحرز المكان) الساكن به الحاضن (في البنت) المحضونة التي (يحاف عليها) الفساد وهي الطيقة (٤٩٤) (والامانة) في الدين فلا حضانة لفاسق

فرب أب شرب يذهب يشرب ويترك ابنته أو يدخل الرجال عليها ولو لمصلحة (و) ان ادعى على مستحق الحضانة عدم أمانته (أنبتها) أى أثبت الحاضن أمانة نفسه (وعدم كجذام مضر) ريحه أو رؤيته وأدخلت الكاف كل عاهة مضره بالمحضون كالبرص والجرب والحسكة ومفهوم مضر أن

ثُمَّ هَلْ بِنْتُ الْأَخِ أَوْ الْأُخْتِ أَوْ الْأَكْفَأُ مِنْهُنَّ وَهُوَ الْأَظْهَرُ أَقُولُ ثُمَّ الْوَصِيُّ ثُمَّ الْأَخُ ثُمَّ ابْنُهُ ثُمَّ الْعَمُّ ثُمَّ ابْنَةُ ابْنِهِ لَا جَنَّةَ لِأُمِّ وَاخْتَارَ خِلَافَهُ ثُمَّ الْمَوْلَى الْأَعْلَى ثُمَّ الْأَسْفَلُ وَقَدَّمَ الشَّقِيقُ ثُمَّ لِلْأُمِّ ثُمَّ لِلْأَبِ فِي الْجَمِيعِ وَفِي الْمَتَسَاوِينَ بَيْنَ الصَّيَّانَةِ وَالشَّفَقَةِ وَشَرَطُ الْحَاضِنِ الْعَقْلَ وَالْكَفَايَةَ لَا كُمْسَنَةً وَحِرْزُ الْمَكَانِ فِي الْبِنْتِ يُخَافُ عَلَيْهَا وَالْأَمَانَةَ وَأُثْبِتْنَاهُ وَعَدَمُ كَجُذَامٍ مُضِرٍّ وَرُشْدُهُ لَا إِسْلَامَ وَضَمَّتْ أَنْ خِيفَ لِسُلَيْمِينَ وَأَنْ مَجُوسِيَّةً أَسْلَمَ زَوْجُهَا وَلِذَلِكَ كَرِهَ مَنْ يَحْضُنُ وَلِلْأُنْثَى الْخُلُوعُ عَنْ زَوْجٍ دَخَلَ الْأَنْثَى أَنْ يَعْلَمَ وَيَسْكُتَ الْعَامُّ أَوْ يَكُونَ مُحَرَّمًا وَإِنْ لَا حَضَانَةَ لَهُ كَالْخَالِ أَوْ وَلِيًّا كَابْنِ الْعَمِّ أَوْ لَا يَقْبَلُ الْوَلَدُ غَيْرَ أُمِّهِ أَوْ لَمْ تُرَضَّ الرُّضْعَةُ عِنْدَ أُمِّهِ

(٥٣ - جواهر الاكليل - أول) غير المضر لا يمنع استحقاق الحضانة (ورشد) أى حفظ المال لأن للحاضن قبض نفقته فلو لم يكن رشيد ابدد هافي غير مصالح المحضون فاذا لا حضانة لسفيه ولا لسفينة (لا) يشترط للحضانة (اسلام) في الام ولا في غير هافي قال ابن وهب لا حضانة للكافرة لان المسلمة اذا مدت بشر فلا حضانة لها فالكافرة أولى قال اللخمى وهو أحسن وأحوط للولد وبجواب للقول الاول الذى لا يشترط الاسلام بأن الكافر الاصلى يقر على دينه والقباسق لا يقر على فسقه مع مراعاة خبر لا توله والده عن ولدها وخبر من فرق بين والده وولدها فرق الله بينه وبين أحبته يوم القيامة (وضمت) حاضنة كافرة (ان خيف) على المحضون ان تربيته على دينها أو تغذيه بخمر أو خنزير أو صلاته ضمت (ا) جيران (مسلمين) تسع في الجمع المدونة وقال غيره تسكنى مسلمة واحدة (وان) كانت الام (مجوسية أسلم زوجها) مبالغة في استحقاقها الحضانة لافى الضم اذ لا تأتى المبالغة فيه (و) شرط ثبوتها (لذكر) أن يكون عنده (من يحضن) أى يصلح للحضانة من زوجة أو سيرة أو أمة خدمة أو مستأجرة لذلك (و) شرط ثبوتها (لأنثى) الحاضنة اما أو غير هافرة أو أمة (الحال) عن زوج دخل بها فلا حضانة لمن هي ذات زوج دخل بها ولو غير بالغ فليس الدعاء للدخول مثله ووطء السيد أتمته الحاضنة ولو مرة كدخول الزوج (الأن يعلم) من له الحضانة بعد هافدخول زوجها بها وسقوط حقها (ويسكت) بعد علمه بلا عنر (العام) من يوم علمه فلا تسقط حضانتها (أو) أى والان (يكون) الزوج الذى دخل بالحاضنة (محرم) بفتح الميم والراء للمحضون فان حضانتها لا تسقط وسواء كان هذا المحرم من له حضانة كالعم والجد للأب بل (وان) كان المحرم (لا حضانة له كالحال) بشرط أن لا يكون للمحضون حاضنة فارغة عن زوج (أو لا يقبل الولد غير أمه) ونحوها ممن لها الحضانة فلا يسقطها للمحضون (كان العم) بشرط أن لا يكون للمحضون حاضنة فارغة عن زوج (أو لا يقبل الولد غير أمه) ونحوها ممن لها الحضانة فلا يسقطها دخول زوج بها (أو) أى والان (لم ترضعه) أى المحضون (الرضعة عند) بدل (أمه) الذى انتقلت الحضانة له بدخول زوج بأم المحضون فلا

تسقط حضانة أمه صورة ذلك أن الأم إذا تزوجت وانتقلت الحضانة إلى ابن بعدها وأبت الرضاع أن ترضعه عند من انتقلت له الحضانة بأن قالت إنما رضعه عندي أو عند أمه فإن الحضانة تستمر للأُم ولكن كاد المصنف غير مفيد لهذا وإنما مفاده أن الأم إذا تزوجت وانتقلت الحضانة لمن بعدها وأبت الرضاع أن ترضعه عند أمه فلا تسقط حضانة الأم ولكنه ليس بصواب ولذا قال ابن غازي صوابه أن يقول عند بدل أمه فالمدار على كون الرضاع لم ترض بالرضاع عند من انتقلت له الحضانة وحيث تستمر الحضانة للأُم ولا تسقط (أو) أي والأُن (لا يكون للوالد حاضن) غير حاضنته التي دخل الزوج بها (أو) يكون له حاضن غيرها لكنه (غير مأمون) على المحضون (أو عاجزا) أي أو يكون حاضنه غير الأم عاجزا عن القيام بمصالح المحضون لما منع به (أو كان الأب عبدا وهي حرة) تزوجت برجل أجنبي من المحضون فإن الولد يبقى عند أمه ولا ينزع منها إذ بقاءه مع أمه ولو متزوجة أرفق به وأصلح له من كونه عند أبيه العبد لأن العبد لا يملك نفسه فكيف يحضن (وفي) سقوط حضانة (الوصية) على المحضون بدخول زوج أجنبي بها وعدم سقوطها (روايتان) عن الإمام رضي الله تعالى عنه في الأم الوصية فقط (و) شرط ثبوت الحضانة للحاضن ذكرًا كان أو أنثى (أن لا يسافر) أي ير يد السفر (ولي) للمحضون ونعت ولي (حر) أي لا عبد فليس سفره مسقطا حق الحضانة (عن) موضع (ولدر) أي ير يد سفره وليس ثم حاضن يساويه في الدرجة فتسقط حضانة الحاضن أمًا أو غيرها فيأخذه ويسافر به إن لم يكن رضيعا بل (وان) كان (رضيعا) قبل غير أمه (أو تسافر هي) أي الحاضنة وكذا الحاضن الذكرواقتصر على الأنثى نظرا للغالب فإن سافرت سقطت حضانتها وشرط سفر كل من الولي والحاضنة أن يكون (سفر نقلة) أي انتقال وانقطاع (لا) سفر (تجارة) أو نزاهة فلا يأخذه ولا يسقط حق (٤١٥) الحاضنة (وحلف) الولي أنه أراد سفر النقلة لينزعها والحاضن أنه أراد سفر

أَوْ لَا يَكُونُ لِلْوَلَدِ حَاضِنٌ أَوْ قَعَرَ مَأْمُونٌ أَوْ عَاجِزًا أَوْ كَانَ الْأَبُ عَبْدًا وَهِيَ حُرَّةٌ وَفِي الْوَصِيَّةِ رَوَايَتَانِ وَإِنْ لَا يُسَافِرُ وَلِيٌّ حُرٌّ مِنْ وَلَدِهِ حُرٌّ وَإِنْ رَضِيْعًا أَوْ تُسَافِرُ هِيَ سَفَرٌ نُقْلَةً لَا تِجَارَةً وَخَلَفَ سِتَّةَ بُرُوقٍ وَظَاهِرُهَا يَرِيدُ بَيْنَ أَنْ سَافَرَ لِأَمْنٍ وَأَمِنْ فِي الطَّرِيقِ وَلَوْ فِيهِ بَحْرٌ إِلَّا أَنْ تُسَافِرَ هِيَ مَعَهُ لَا أَقْلًا وَلَا تَعُودَ بَعْدَ الطَّلَاقِ أَوْ فَسَخَ الْفَارِسِيَّ عَلَى الْأَرْجَحِ أَوْ الْإِسْقَاطِ إِلَّا لِكَمَرَضٍ أَوْ لِمَوْتِ الْجَدَّةِ وَالْأُمِّ خَالِيَةً أَوْ إِتَائِمًا قَبْلَ عِلْمِهِ وَلِلْحَاضِنَةِ قَبْضُ نَفَقَتِهِ وَالسُّكْنَى بِالْإِجْتِهَادِ وَلَا شَيْءَ لِلْحَاضِنِ لِأَجْلِهَا

التجارة ليأخذه معه ويشترط أن تكون مسافة سفر كل (سنة برد) هذا هو الراجح (وظاهرها) أي المدونة أنه يكفي مسافة (بريدن) إن سافر (الولي) لنقطة أو الحاضنة لكن التجارة (لأمن) أي لموضع مأمون (وأمن) كل من الولي

والحاضنة (في الطريق) على نفسه وماله وعلى المحضون أي كان الغالب السلامة في الطريق والبلد (ولو) كان (فيه) أي الطريق (بحر) لقوله تعالى هو الذي يسيركم في البر والبحر فإن أراد الولي السفر المذكور سقطت حضانتها في كل حال (الأن تسافر هي) أي الحاضنة (معه) أي مع الولي أو المحضون فلا تسقط حضانتها (لا) إن أراد أن يسافر (أقل) من ستة برد فلا يأخذه منها ولا تمنع من السفر به (و) إذا سقطت الحضانة بدخول زوج بالحاضنة وطلقها أو مات (فلا تعود) الحضانة للحاضنة أما كانت أو غيرها (بعد الطلاق) أي الموت فتستمر لمن انتقلت له الآن يرضى برده لأمه فتعود لها ولا مقال لبيه (أو) أي ولا تعود بعد (فسخ) النكاح (الفساد) إن درأ الحد وكان فسخه بعد البناء والاعادت (على الأرجح) عند ابن يونس من الخلاف وقال غيره تعود لأن المعلوم شرعا كالمعذور حسا (أو) أي ولا تعود بعد (الاسقاط) لها من الحاضنة لغيرها لغير عذر ثم أرادت أن تعود لها فلا تعود لها بناء على أنها حق لها ويجوز إقدامها عليه وقيل أنها حق للمحضون فلا يجوز إقدامها على إسقاطها (الا) أن يكون سقوطها (ل) عذر (كمرض) لا تقدر معه على القيام بالحضانة أو حج فرض أو سفر زوج بها غير طائفة فتعود لها الحضانة بزواله (أو) أي والا (لموت الجدّة) التي انتقلت لها الحضانة بدخول زوج بأم المحضون (والأم خالية) من زوج فتعود الحضانة لها (أو) أي وتستمر الحضانة للأُم أو غيرها التي دخل بها زوج (لتأيمها) أي خلوها عن الزوج بموت أو طلاق (قبل علمه) أي من انتقلت الحضانة إليه بدخول الزوج بها وبالأولى إذا علم من انتقلت له وسكت حتى تأيمت فلاحق له فيها (والحاضنة قبض نفقته) أي المحضون من أبيه أو وصيه وكذا كسونه وغطاؤه وفرشه وجميع ما يحتاج إليه (والسكنى) توزع على أنى المحضون والحاضنة (بالاجتهاد) من أهل المعرفة فما يخص المحضون فهو على أبيه وما يخص الحاضنة فهو عليها هذا مذهب المدونة وقال سحنون السكنى عليهم ما ليست نصفين بل على قدر ما يرى ويحتج به (ولا شيء) أي لأجرة ولا نفقة (لحاضن لاجلها) أي الحضانة هذا قول الإمام مالك رضي الله تعالى عنه الذي رجح إليه و به أخذ ابن القاسم وقال أولًا ينفق عليها من مال المحضون والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿ انتهى الجزء الأول من كتاب - جواهر - الأكليل - و يليه الجزء الثاني أوله باب البيع ﴾

فهرست الجزء الأول من كتاب - جواهر الاكليل

شرح متن العلامة الشيخ خليل بن اسحق المالكي

صفحة	صفحة
١٠٥ فصل سن الاستسقاء	٥ باب يرفع الحدث
١٠٦ » في وجوب غسل الميت	٨ فصل الطاهر ميت مالا دم له
١١٨ باب تجب زكاة نصاب النعم	١١ فصل في ازالة النجاسة
١٣٨ فصل ومصرفها فقير الخ	١٤ فصل فرائض الوضوء
١٤٢ » في زكاة الفطر	١٧ فصل ندب لقاضي الحاجة
١٤٤ باب يثبت رمضان بكامل شعبان أو برؤية	١٩ فصل تقض الوضوء بحدث
عدلين الخ	٢١ فصل يجب غسل ظاهر الجسد
١٥٦ باب الاعتكاف	٢٤ فصل في مسح الخف
١٦٠ باب فرض الحج وسنة العمرة	٢٦ فصل يقيم ذو مرض
١٨٦ فصل في محرمات الاحرام والحرم	٢٩ فصل في مسح الجبيرة
٢٠٥ » وان منعه عدو أو فتنة أو حبس	٣٠ فصل الحليض دم كصفرة
٢٠٨ باب الذكاة	٣٢ باب الوقت المختار للظهر
٢١٦ باب المباح طعام طاهر	٣٦ فصل سن الأذان للجماعة
٢١٩ باب في الضحية والعقيقة	٣٧ فصل شرط لصلاة طهارة حدث وخبث
٢٢٤ باب اليمين بتحقيق ما لم يجب بذكر	وان رعف
اسم الله أو صفته	٤١ فصل هل ستر عورته بكثيف
٢٤٣ فصل النذر	٤٣ » في استقبال عين الكعبة
٢٥٠ باب الجهاد	٤٦ » فرائض الصلاة
٢٦٦ فصل في عقد الجزية وأحكامها	٥٥ » يجب بفرض قيام الا لشقة
٢٧١ باب المسابقة بجعل	٥٨ » وجب قضاء فائتة مطلقا
٢٧٢ باب خص النبي صلى الله عليه وسلم	٦٠ » في سحود السهو
بوجوب الضحى والاضحى الخ	٧١ » في سجدة التلاوة
٢٧٤ باب في النكاح وما يتعلق به	٧٣ » ندب نفل وتأكد بعد مغرب
٢٩٨ فصل في أحكام الخيار	٧٦ » الجماعة بفرض غير جمعة
٣٠٤ » في خيار الأمة	٨٥ » في أحكام الاستخلاف
٣٠٥ » في الصداق	٨٨ » في أحكام صلاة السفر
٣٢٢ » اذا تنازعا في الزوجية	٩٣ » شرط الجمعة
٣٢٥ » الوليمة مندوبة	١٠٠ » رخص لقتال
٣٢٦ » انما يجب القسم لازوجات في الميبت	١٠١ » سن لعيد ركعتان
٣٣٠ باب في الخلع وهو الطلاق الخ	١٠٤ » في صلاة الكسوف والخسوف

صفحة	صفحة
٣٨٤ باب في العدة وما يتعلق بها	٣٣٧ فصل في طلاق السنة
٣٨٩ فصل ولزوجة المفقود الرفع للقاضي الخ	٣٢٩ » في أركان الطلاق
٣٩٤ » في أحكام الاستبراء بحصول الملك الخ	٣٥٧ » في أحكام الاستنابة على الطلاق وهي أربعة
٣٩٨ فصل في بيان أحكام تداخل العدد	٣٦٢ فصل في أحكام رحمة المطلقة
٣٩٩ باب في أحكام الرضاع	٣٦٥ باب الإيلاء يمين مسلم مكلف الخ
٤٠٢ باب في النفقة بالنكاح والملك والقرابة	٣٧١ باب في الظهار وأركانه
٤٠٧ فصل في نفقة رقيقه ودابته الخ	٣٨٠ باب انما يلاعن زوج وان فسد نكاحه الخ

(تم فهرست الجزء الأول)

